جامعة سوهاج
كلية الآداب
الدراسات العليا
قسم الدراسات الإسلامية

مختصر الانتصاف من الكشاف

لعلم الدين العراقى (ت : ٧٠٤ هـ)

دراسة و تحقيق

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الآداب (الدراسات الإسلامية)

إعداد

إبراهيم أحمد إبراهيم علي

إشراف

الأستاذ الدكتور
محمد محمد عثمان يوسف السيوطي
أستاذ و رئيس قسم الدراسات الإسلامية

الدكتور
خالد عبد الحليم
أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد

كلية الآداب – جامعة سوهاج كلية الآداب – جامعة سوهاج

شكر

لأصحاب الحق عليَّ الذين تعلمتُ منهم منذ طفولتي إلى هذه اللحظات التي فرغتُ فيها من كتابة هذه الرسالة ، و هم كثير أسأل الله عزَّ و جلَّ أن يحسن إليهم كما أحسنوا إليَّ ، و أخصُّ بالشكر في هذا المقام أساتذتي في قسم الدراسات الإسلامية ، و على رأسهم أستاذي الحبيب الأستاذ الدكتور محمد محمد عثمان ، رئيس قسم الدراسات الإسلامية ، و المشرف الأول على الرسالة ، و كذلك أشكر أستاذي الحبيب الدكتور خالد عبد الحليم السيوطي ، المشرف الثاني على الرسالة ، أسأل الله أن يرزقهما طول العمر و حسن العمل .

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝
ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝
مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ ۝ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝
صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ
عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نستعينه و نستغفره ، و نعوذ بالله من شرور أنفسنا و سيئات أعمالنا ، فمن يهده الله فلا مضل له ، و من يضلل فلا هادي له ، و أشهد أن لا إله إلا الله ، و أشهد أن محمدا عبده ورسوله . ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ (١) ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا ﴾ (٢) ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلاً سَدِيدًا ﴾ (٣) اللهم صل على محمد و على آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد . اللهم بارك على محمد و على آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد . و رضي الله عن الصحابة أجمعين .

أمَّا بعد :

فما زال كتاب الله فينا يتلى غضـًا طريًا ، و ما زالت عقول الجهابذة تغترف من فيضه ، و تستضيء بنوره ، فهو معينٌ لا ينضب ، و قرةُ عين من أحبه ، و أنيسُ من صحبه ، و رشدُ من استرشد به ، و دستور العالمين إلى يوم الدين " فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا و في كتاب الله الدليلُ على سبيل الهدى فيها قال الله تبارك و تعالى : ﴿ الٓر ۚ كِتَـٰبٌ أَنزَلۡنَـٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٲطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴾ (٤) و قال : ﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (٥) و قال : ﴿ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَـٰبَ تِبۡيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىۡءٍ وَهُدًى وَرَحۡمَةً وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ ﴾ (٦) " (١) فيا سعد

---

(١) سورة آل عمران ، آية ١٠٢ .

(٢) سورة النساء ، آية ١ .

(٣) سورة الأحزاب ، آية ٧٠ .

(٤) سورة إبراهيم ، آية ١ .

(٥) سورة النحل ، آية ٤٤

(٦) سورة النحل ، آية ٨٩

من نزل على حكمه ، و تأدب بأدبه ! و يا فوز من جاهد تحت رايته ، و تقوَّى ببأس حجته ! قال الشافعى : " فكل ما أُنزل في كتابه – جل ثناؤه – رحمة و حجة عَلِمه من علمه و جهله من جهله ، لا يعلم من جهله ، و لا يجهل من علمه . و الناس في العلم طبقات ، موقعُهم من العلم بقدْر درجاتهم في العلم به ، فحُقَّ على طلبة العلم بلوغُ غاية جهدِهم في الاستكثار من علمه ، و الصبرُ على كل عارض دون طَلَبِه ، و إخلاص النية لله في استدراك علمه نصاً و استنباطاً ، و الرغبة إلى الله في العون عليه ؛ فإنَّه لا يُدرِك خيرٌ إلا بعونه ؛ فإنَّ مَن أدرك علم أحكام الله في كتابه نصًا و استدلالًا ، و وفقه الله للقول و العمل بما علِم منه : فاز بالفضيلة في دينه و دنياه ، و انتفت عنه الرِّيَب ، و نَوَّرت في قلبه الحكمة و استوجب في الدين موضع الإمامة . فنسأل اللهَ المبتدئَ لنا بنعمه قبل استحقاقها ، المديمَها علينا مع تقصيرنا في الإتيان إلى ما أوجب به من شكره بها ، الجاعِلَنَا في خير أمة أخرجت للناس : أن يرزقنا فهمًا في كتابه ثم سنة نبيه قولًا وعملًا يؤدي به عنا حقه ، و يوجب لنا نافلة مزيده ." [٢] و هذا الكلام هو معنى كلام على (رضي الله عنه) فى حديث أبى جحيفة " قلت لعلي (رضي الله عنه) : هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله ؟ قال : و الذي فلق الحبة و برأ النسمة ما أعلمه إلا فهمًا يعطيه الله رجلًا في القرآن و ما في هذه الصحيفة . قلت : و ما في الصحيفة ؟ قال : العقل و فكاك الأسير و أنْ لا يقتل مسلم بكافر".[٣] و قد أعرب العلماء عن عجزهم فى بلوغ الغاية من فهم كتاب الله " و ما زالت مناهجهم في التفسير خاصة – كما أحسوا و اعترفوا – تقف عند البدايات الأولى لطريق طويلة عليه أن يقطعها نحو النضج و الاكتمال ؛ ذلك أنَّهم فيما يقولون عن العلوم الإسلامية : قد قسموها إلى علم نضج و احترق كالنحو و الأصول ، و علم نضج و ما احترق كالفقه و الحديث ، و علم ما نضج و ما احترق كالتفسير و البيان ." [٤] .

ففهم القرآن و العمل به و التحاكم إليه هو غاية كلِّ مؤمن ؛ و قرة عينه أن يعيش مع هدي القرآن في حله و ترحاله ، و هذا الفهم الذي يرقى إلى فهم كلام الله لا بدَّ له من مقومات ، و أهم هذه المقومات اثنان : الأول استيعاب المأثور من التفسير المرفوع و الموقوف و المقطوع ، و الثاني فهم لغة القرآن بما تجمعه اللغة من علوم ، و لا شكَّ من وجود علوم

---

(١) الرسالة للإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعى ، تح الشيخ أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية – بيروت ، (١ / ٢٠) .

(٢) المرجع السابق (١ / ١٩) .

(٣) أخرجه البخارى (كتاب الجهاد – باب فكاك الأسير ، ح ٣٠٤٧) .

(٤) بحوث فى تفسير القرآن الكريم تاريخه . اتجاهاته . مناهجه ، د.محمد ابراهيم شريف –كلية دار العلوم – القاهرة – الطبعة الثالثة ١٤١٨ – ١٩٩٨ ، (ص ١٤٠) .

أخرى يحتاجها الناظر في الكتاب الحكيم ، لكنَّ هذين الرافدين مَن قصَّر في أحدهما زاغ فهمه لكتاب الله .

و قد كنتُ منذ بداية حياتي العلمية مع الدراسات الإسلامية – تشغلني لغة القرآن ، و كيفية الارتقاء لهذه الدرجة التي من خلالها أستطيع أن أقرأه و أنا أفهمه فهمًا جيدًا ؛ لهذا لَمَّا شرعتُ في مرحلة الدراسات العليا كنتُ أبحث عن كتاب يهتم بالقرآن من الناحية اللغوية لأخدمه تحقيقًا و تصحيحًا ، و أصل به إلى أملي بالاقتراب من لغة القرآن .

و قد كنتُ شغوفًا بكتب ابن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١ ه) [١] ، فرأيت في مؤلفاته التي يذكرها المترجمون " مختصر الانتصاف من الكشاف " ، و في أثناء دراستي في تمهيدي الماجستير في كلية الآداب جامعة المنيا – لعام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ – قمتُ بعمل دراسة عن هذا الكتاب لابن هشام الأنصاري في مادة قاعة البحث ، و أحضرتُ نسخة دار الكتب (١٦٧) تفسير تيمور ، و نسخة الأزهر (٢٥٢) لأقوم بهذه الدراسة ، كذلك راسلت مكتبة برلين لإحضار نسختها (٧٩١) ، و شاء الله عزَّ و جلَّ أن أعثر على دراسة لأستاذي الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي ينفي نسبة هاتين النسختين لابن هشام الأنصاري ، و يذكر أنَّهما نسختان لكتاب علم الدين العراقي ، فلمَّا طالعتُ الكتاب تأكدتُ من هذه الحقيقة التي ذكرها بدلائل داخل المخطوطة و خارجها ، و سيأتي هذا في مبحث مستقل من الدراسة [٢] ، و كدتُّ أترك هذا الكتاب بعد علمي أنَّه ليس لابن هشام الأنصاري ، لكن قوَّى عزمي على إكمال البحث ما ظهر لي من أهمية الكتاب و احتفاء العلماء به ، ثمَّ ما أنفقتُ من الجهد و المال في التعرف على هذا الكتاب و نسخه .

فقدرُ اللهِ عزَّ و جلَّ هو الذي قادني إلى تحقيق هذا الكتاب ، و قضاء الله خير ، فقد وجدتُ فيه من الفائدة ما كنتُ أرجو أو يزيد ، و هو كتاب جدير بالدراسة ، له مكانة مرموقة في علم التفسير ، نقل عنه مفسرون مشهورون ، و جاءت أقوال مؤلفه في تصانيف لعلماء عظام ، تطبع كتبهم في العالم الإسلامي شرقًا و غربًا .

و قد عقدتُ العزم على إكمال هذا البحث لأسباب هي :

---

(١) ابن هشام : هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله ، جمال الدين المصري النحوي ، كان شافعي المذهب ثم تحنبل ، له تصانيف نافعة كثيرة منها : شذور الذهب ، و مغني اللبيب ، و أوضح المسالك . يراجع : بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٩ ه ، (٢ / ٦٨) ، شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب ، لابن العماد الحنبلي، تح محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير – دمشق ، ط ١ ، ١٤١٣ ه / ١٩٩٢ م (٨ / ٣٢٩) .

(٢) يراجع : مبحث تحقيق نسبة الكتاب لعلم الدين العراقي ففيه زيادة فائدة (ص ٤٣) من البحث .

١. كما أسلفت من رغبتي في الاستفادة من أعمال العلماء الذين اهتموا بلغة القرآن الكريم ، و كذلك الاستفادة من العمل في مجال التحقيق ؛ لأنَّ الباحث هو أول مَن ينتفع بعمله سواء كان النفع عاجلًا أو آجلًا إن رزقه الله حسن النية .
٢. إحياء كتاب مهم من كتب التراث ، قد رجع إليه العلماء و نقلوا عنه ، فإخراجه كاملا ليتبوأ مكانته بين حواشي الكشاف – أولى .
٣. هذا الكتاب هو العمل الوحيد الذي بقي لنا بصورة كاملة من تراث شخصية كبيرة كالعلم العراقي ، هذه الشخصية التي كان لها أثرٌ كبير في الحياة العلمية في مصر في أواخر القرن السابع الهجري و أوائل القرن الثامن ، على ما سيأتي في ترجمته .
٤. في تحقيق هذا الكتاب و إتاحته للباحثين و نشره ردٌّ الحقَّ لأصحابه ، و هذا السبب زدتُه بعد دراستي للكتاب ؛ لأنِّي وجدتُ بعض أقوال علم الدين العراقي نسبت لغيره [١] ، فمن حقِّه أن يُنسب عمله إليه ؛ ليُعلم فضله عسى الله أن ينعم عليه بدعاء المؤمنين له بالرحمة .

و قد تضمن هذا البحث :

مقدمة و قسمين : قسم الدراسة و يشمل ثلاثة فصول ، كل فصل قسمته مباحث ثم جعلت المبحث مطالب بحسب الحاجة ، ثم **قسم التحقيق** مع ذكر خاتمة البحث و الفهارس العلمية ، و إليك التقسيم بشيء من التفصيل .

القسم الأول : دراسة الكتاب . و يشمل فصولًا هي :

فصل تمهيدي . و هو مبحثان :

المبحث الأول : التعريف بالزمخشري و كتابه .

المبحث الثاني : التعريف بابن المنيِّر و كتابه .

الفصل الثاني : التعريف بالعلم العراقي . و هو مبحثان :

المبحث الأول : عصر علم الدين العراقي .

المبحث الثاني : ترجمة علم الدين العراقي .

---

(١) فقد نُسبت أقواله في حاشية تحقيق " فتوح الغيب للطيبي – و هي رسائل علمية بجامعة المدينة المنورة – " لأبي السعادات بن الأثير (ت : ٦٠٦ ه) على ما سيأتي في مبحث تحقيق نسبة الكتاب للعلم العراقي ، كذلك جاء قول للعلم العراقي في نواهد الأبكار للسيوطي (١ / ١٨٠) منسوبًا للانتصاف و هو وهم أو تحريف ، و مثله حدث في فتوح الغيب (٣ / ١٣) ، (٦ / ٤٤) ، فخروج الكتاب من خزائن الكتب ينبه على مثل هذا . يراجع أيضًا : مختصر الانتصاف ، حاشية التحقيق (ص ٨٨ ، ٩٨، ١٥٢، ١٨٧) .

الفصل الثالث : دراسة مختصر الانتصاف . و هي مباحث :

المبحث الأول : تحقيق نسبة الكتاب للعلم العراقي .

المبحث الثاني : تحقيق عنوان الكتاب .

المبحث الثالث : موضوع الكتاب و فوائده .

المبحث الرابع : منهج المؤلف .

المبحث الخامس : نسخ الكتاب و منهج التحقيق .

القسم الثاني : تقديم نصّ الكتاب المحقق ، ثم ذكر الخاتمة .

مع اتباعه بالفهارس العلمية . و هي :

١. فهرس الآثار المرفوعة و الموقوفة .
٢. فهرس الأشعار .
٣. فهرس الأعلام .
٤. فهرس أقوال علم الدين العراقي .
٥. فهرس مباحث العقيدة .
٦. ثبت مراجع البحث .

منهج البحث :

هو منهج تحقيق المخطوطات ، فقد قمتُ بإعداد دراسة شاملة حول مؤلف الكتاب ، و كذلك دراسة الكتاب موضع البحث ، مع تخريج نصوص الكتاب من الآيات القرآنية و النصوص النبوية و الأشعار ، و قمتُ بترقيم أقوال علم الدين العراقي و جعلتُ لها فهرسًا ، و سيأتي – بإذن الله – طريقة عملي في الكتاب بالتفصيل .

و قد يواجه الباحث كثيرًا من المتاعب و الصعوبات خاصة في مجال التحقيق ، الذي يحتاج إلى سفر لجمع ما يستطيع من نسخ الكتاب ، أو للبحث عن المراجع التي تذكر في الكتاب موضع التحقيق ، و غير ذلك مما يُجهد الباحث ، لكنَّ كلَّ تعبه يزول بمجرد أنْ يجد أمله الذي تعب لإنجازه حقيقة ملموسة ، فلله الحمد في الأولى و الآخرة .

و الله أسأل التوفيق و الإعانة و القبول ، و أن ينفع به محققه و قارئه .

القسم الأول : الدراسة

فصل تمهيدي

و يشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : التعريف بالزمخشري و كتابه .

المبحث الأول
التعريف بالزمخشري و كتابه

المطلب الأول : التعريف بالزمخشري :

اسمه و كنيته و لقبه :

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري [١] ، يلقب جار الله لأنَّه جاور بمكة زمانًا [٢] . [٣]

مولده :

كان مولده بزمخشر من قرى خوارزم في يوم الأربعاء السابع و العشرين من شهر رجب لسنة سبع و ستين و أربع مائة . [٤]

مصنفاته :

و قال عنه ابن خلكان : " الإمام الكبير في التفسير و الحديث و النحو و اللغة و علم البيان ، كان إمام عصره من غير مدافع ، تشد إليه الرحال في فنونه . أخذ النحو عن أبي مضر [محمود بن جرير الضبي (ت : ٥٠٧ ه)] [٥] ، و صنف التصانيف البديعة : منها " الكشاف

---

(١) وفيات الأعيان ، لأبى العباس بن خلكان ، تح د . إحسان عباس ، دار صادر – بيروت ، ١٩٩٤ م (٥ / ١٦٨) .

(٢) طبقات المفسرين ، للسيوطى ، تح علي محمد عمر ، مكتبة وهبة – القاهرة ، ط ١ ، ١٣٩٦ ه (ص ١٢٠) .

(٣) يراجع أيضًا : المنتظم فى تاريخ الأمم و الملوك ، لابن الجوزى ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ ه ، (١٨ / ٣٧) ، طبقات المفسرين ، لأحمد بن محمد الأدنروي ، تح سليمان بن صالح الخزي ، مكتبة العلوم و الحكم – المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤١٧ ه / ١٩٩٧ م (ص ١٧٢) ، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين و المستشرقين ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط ١٥ ، ٢٠٠٥ م . (٧ / ١٧٨) ، تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان ، تعريب د. عبد الحليم النجار ، دار المعارف – مصر ، ط ٥ (٥ / ١٥) .

(٤) يراجع : وفيات الأعيان (٥ / ١٧٣) ، سير أعلام النبلاء ، للحافظ الذهبي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ (٢٠ / ١٥٤) .

(٥) في وفيات الأعيان المطبوع [منصور] و المثبت من ترجمة الضبي . يراجع : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، مكتبة

" في تفسير القرآن العزيز، لم يصنف قبله مثله " و كذلك " المفرد و المركب " في العربية و " الفائق " في تفسير الحديث ، و " أساس البلاغة " في اللغة ، و الرائض في علم الفرائض ، و المفصل في النحو و قد اعتنى بشرحه خلق كثير ، و الأنموذج في النحو ، و " المفرد و المؤلف " في النحو ، و " رؤوس المسائل " في الفقه ، و " شرح أبيات كتاب سيبويه " و المستقصى- في أمثال العرب "[١] ، و له مصنفات أخرى و فيما ذُكِر كفاية .

لمحات من حياته :

قال ابن خلكان : " و كان قد سافر إلى مكة ، حرسها الله تعالى ، و جاور بها زمانًا ، فصار يقال له : " جار الله " لذلك ، و كان هذا الاسم علمًا عليه . و سمعت من بعض المشايخ أنَّ إحدى رجليه كانت ساقطة ، و أنه كان يمشي في جاون خشب ، و كان سبب سقوطها أنه كان في بعض أسفاره ببلاد خوارزم أصابه ثلجٌ كثير و برد شديد في الطريق فسقطت منه رجله ، و أنه كان بيده محضر فيه شهادة خلق كثير ممن اطلعوا على حقيقة ذلك خوفًا من أن يظن من لم يعلم صورة الحال أنها قطعت لريبة ، و الثلج و البرد كثيرًا ما يؤثر في الأطراف في تلك البلاد فتسقط ، خصوصاً خوارزم ، فإنها في غاية البرد ، و لقد شاهدت خلقًا كثيرًا ممن سقطت أطرافهم بهذا السبب ، فلا يستبعده من لم يعهده . و رأيت في تاريخ بعض المتأخرين أن الزمخشري لما دخل بغداد و اجتمع بالفقيه الحنفي الدامغاني سأله عن سبب قطع رجله ، فقال: دعاء الوالدة ، و ذلك أني في صباي أمسكت عصفوراً و ربطته بخيط في رجله ، و أفلت من يدي ، فأدركته و قد دخل في خرق ، فجذبته فانقطعت رجله في الخيط ، فتألمتْ والدتي لذلك و قالت : قطع الله رجل الأبعد كما قطعت رجله ؛ فلما وصلتُ إلى سن الطلب رحلت إلى بخارى لطلب العلم ، فسقطت عن الدابة فانكسرت الرجل وعملت علي عملًا أوجب قطعها ؛ و الله أعلم بالصحة . و كان الزمخشري المذكور معتزلي الاعتقاد متظاهرًا به ، حتى نقل عنه أنه كان إذا قصد صاحبًا له و استأذن عليه في الدخول يقول لمن يأخذ له الإذن : قل له أبو القاسم المعتزلي بالباب . و أول ما صنف كتاب " الكشاف " كتب استفتاح الخطبة : " الحمد لله الذي خلق القرآن " ، فيقال إنه قيل له : متى تركته على هذه الهيئة هجره الناس و لا يرغب أحد فيه ، فغيره بقوله " الحمد لله الذي جعل القرآن " و جعل عندهم بمعنى خلق ، و البحث في ذلك يطول ، و رأيت في كثير من النسخ " الحمد لله الذي أنزل القرآن " و هذا إصلاح الناس لا إصلاح المصنف . و كان الحافظ أبو الطاهر أحمد بن محمد السلفي المقدم

العبيكان – الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ ه (١ / ١٤) ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، لجلال الدين السيوطي ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٩ ه (٢ / ٢٧٦) ، الأعلام للزركلي (٧ / ١٦٧) .

(١) وفيات الأعيان ، لأبى العباس بن خلكان (٥ / ١٦٨) ، و بغية الوعاة (٢ / ٢٨٠) .

ذكره ، رحمه الله تعالى ، قد كتب إليه من الإسكندرية ، و هو يومئذ مجاور بمكة حرسها الله تعالى ، يستجيره في مسموعاته و مصنفاته ، فرد جوابه بما لا يشفي الغليل ، فلما كـان فـي العام الثاني كتب إليه أيضًا مع الحجاج استجازة أخرى اقترح فيها مقصوده ، ثم قال لـه فـي آخرها : و لا يحوج ، أدام الله توفيقه ، إلى المراجعة ، فالمسافة بعيدة ، و قد كاتبه في السنة الماضية فلم يجبه بما يشفي الغليل ، و له في ذلك الأجر الجزيل . فكتب إليـه الزمخـشري جوابه ، و قد أطال الكلام فيها ، و لم يصرح له بمقصوده فيها ، و ما أعلم هل أجازه بعد ذلك أم لا ؟ " . [١]

وفاته :

و توفي ليلة عرفة سنة ٥٣٨ ه بجرجانية خوارزم ، بعد رجوعه من مكـة ، رحمـه الله تعالى . [٢]

و قال الذهبي فيه : " كان رأسًا في البلاغة و العربية و المعاني و البيان " [٣] ، و قـال عنه – في العبر – : " و كان داعيةً إلى الاعتزال كثير الفضائل ." [٤]

هذا عرض موجز لسيرة هذا العلم في علوم العربية ، و قد تُرجم للزمخـشري ترجمـة واسعة في دراسات علمية رصينة منها : " منهج الزمخشري في تفسير القرآن و بيان إعجازه " للدكتور مصطفى الصاوي الجويني [٥] ، و كذلك كتاب " البلاغـة القرآنيـة فـي تفـسير الزمخشري و أثرها في الدراسات البلاغة " للدكتور محمد أبو موسى [٦] .

---

(١) يراجع : وفيات الأعيان (٥ / ١٧٣) مختصرًا .

(٢) يراجع : وفيات الأعيان (٥ / ١٧٣) و سير أعلام النبلاء (٢٠ / ١٥٥) .

(٣) يراجع : سير أعلام النبلاء (٢٠ / ١٥٤) .

(٤) العبر في خبر من غبر ، لشمس الدين الذهبي ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥ ه . (٢ / ٤٥٥) .

(٥) منهج الزمخشري في تفسير القرآن و بيان إعجازه ، للدكتور مصطفى الصاوي الجويني ، دار المعـارف – مصر ، ط ٢ (ص ١٧) .

(٦) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري و أثرها في الدراسات البلاغة ، للدكتور محمد أبو موسـى ، دار الفكر العربي – القاهرة ، (ص ٢١) .

المطلب الثاني : التعريف بالكشاف :

كان الزمخشرى يرى مزيته و مزية كتابه (الكشاف) على من سبقه من المصنفين ؛ لذلك قال معرضًا بمَن بعده أنهم لن يبلغوا شأوه أو لن يجاروه فى مضماره :

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد و ليس فيها لعمري مثل كشافي
إن كنت تبغي الهدى فالزم قراءته فالجهل كالداء و الكشاف كالشافي (١)

فهذه الثقة بالنفس ، و تمكنه من علوم العربية ، مع ما فى تفسيره من نكات أدبية قلَّ أن تجدها عند غيره ، أضف إلى ذلك مذهبه الاعتزالي الذى كان يفتخر به و يدلُّ عليه ، بل و يتعصب له و يشن الغارة فى تفسيره على مَن يرى غيرَه ، كلُّ هذا جعل الزمخشرى مثارَ جدلٍ واسع و اختلاف كبير بين العلماء ، فمِن ناظرٍ إلى جميل معانيه فى التفسير ، فهو يعجب به و يُطريه ، و من ناظر إلى سوء اعتقاده و سلوكه غير طريق الجماعة ، و حمله على غير أهل نحلته و إقدامه على النيل منهم و الحط عليهم – فهو يحط من شأن تفسيره و يُزري به ، و من ناظر إلى الأمرين فهو يدل على فضل فوائده ، و مع هذا يحذر من دفائنه و مكايده .

و قد عرض فى مقدمة تفسيره إلى منهجه فيه ، و أدوات بحثه فقال : " و لا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن و هما علم المعاني و علم البيان ، و تمهّل في ارتيادهما آونة ، و تعب في التنقير عنهما أزمنة ، و بعثته على تتبع مظانهما همة في معرفة لطائف حجة الله ، و حرص على استيضاح معجزة رسول الله ، بعد أن يكون آخذا من سائر العلوم بحظ ؛ جامعًا بين أمرين تحقيق و حفظ ، كثير المطالعات طويل المراجعات ، قد رجع زمانًا ورجع إليه ، و رد و رُدَّ عليه ، فارسًا في علم الإعراب ، مقدمًا في حملة الكتاب ، و كان مع ذلك مسترسل الطبيعة منقادها ، مشتعل القريحة وقادها ، يقظان النفس دراكًا للمحة و إن لطف شأنها ، منتبهًا على الرمزة و إن خفى مكانها ... " (٢) .

---

(١) يراجع : نواهد الأبكار و شوارد الأفكار ، لجلال الدين السيوطي ، رسالتان من جامعة أم القرى في كلية الدعوة و أصول الدين (١ / ٤) ، كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ، لحاجى خليفة ، تح محمد شرف الدين ، رفعت بيلكه ، دار الفكر إحياء التراث العربي –بيروت (٢ / ١٤٧٥) .

(٢) مقدمة الكشاف للزمخشرى ، دار العبيكان – الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ ه / ١٩٩٨ م (١ / ٩٥) .

فقد صرح باستخدم علمى البيان و المعانى و اعتماده عليهما ، و هذا مما يسر عليه مذهبه فى الاعتزال ؛ فكلما و جد من النصوص ما يرد مذهبه ، هرع إلى جُنة التخييل ، و اعتصم بقلاع التمثيل فمن ذلك قوله فى قوله تعالى ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [١] فإن قلت : ما معنى إسناد المجيء إلى الله ، و الحركة و الانتقال إنما يجوزان على من كان في جهة ؟ **قلت : هو تمثيل** لظهور آيات اقتداره و تبين آثار قهره و سلطانه : مُثِّلتْ حالُه في ذلك بحال الملك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من آثار الهيبة و السياسة ما لا يظهر بحضور عساكره كلها و وزرائه و خواصه عن بكرة أبيهم " [٢] هكذا يفر الزمخشرى من تلك الصفة الإلهية لأنه قاس صفة الخالق على ما علم من حال المخلوق و لو أمعن النظر –رحمه الله – لعلم أن الذى قال ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ هو الذى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [٣] و لسلَّم و أمرَّها كما فعل غيره ، قال ابن كثير – رحمه الله– " ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ يعني لفصل القضاء بين خلقه و ذلك بعدما يستشفعون إليه بسيد ولد آدم على الإطلاق محمد صلوات الله عليه وسلامه عليه ... فيجيء الرب تبارك و تعالى لفصل القضاء كما يشاء و الملائكة يجيئون بين يديه صفوفا صفوفا " . [٤]

و في تفسيره أخطاء شنيعة جعلت كثيرًا من العلماء ينهون عن قراءة كتابه [٥] ، من ذلك قول التاج السبكي : " و القول عندنا فيه أنَّه لا ينبغي أن يُسمح بالنظر فيه إلا لمن صار على منهاج السنة لا تزحزحه شبهات القدرية " [٦] .

و هذا الرأي يوافق ما ذهب إليه الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين في شرح حلية طالب العلم حيث قال : " و خير ما قرأت من أوجه الإعراب و البلاغة الكشاف للزمخشري ، و كلٌّ

---

(١) سورة الفجر ٨٩ ، آية ٢١ ، ٢٢ .

(٢) الكشاف ، طبعة العبيكان (٦ / ٣٧٣) .

(٣) سورة الشورى ، آية ١١ .

(٤) تفسير ابن كثير دار الصفا – ط ١ ، ١٤٢٥ ه – ٢٠٠٥ م (٤ / ٢٥٠، ٢٥١) .

(٥) إن أردت الزيادة راجع مقدمة تحقيق الكشاف ، طبعة العبيكان (١ / ٢٦) .

(٦) معيد النعم و مبيد النقم ، لتاج الدين السبكي ، تح محمد علي النجار و آخرين ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٣ ه / ١٩٩٣ م (ص ٨١) .

مَن بعده فهم عيال عليه ، أحيانًا تجد عبارات الزمخشري منقولة نقلا ، لكن تفسير الزمخشري فيه بلايا من جهة العقيدة لأنَّه معتزلي ." [١]

و الدراسة عن كتاب الكشاف توسع فيها محققو الكشاف – طبعة العبيكان – ، كذلك فعل الدكتور مصطفى الصاوي الجويني [٢] ، و الدكتور محمد أبو موسى [٣] .

---

(١) يراجع : التعليق الثمين على شرح الشيخ ابن عثيمين لحلية طالب العلم ، لعمرو عبد المنعم سليم ، مكتبة عباد الرحمن – مصر ، ط ١ ، ١٤٢٥ ه / ٢٠٠٤ م ، (ص ١٥٥) .

(٢) يراجع : منهج الزمخشري في تفسير القرآن و بيان إعجازه (ص ٧٦) .

(٣) يراجع : البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري و أثرها في الدراسات البلاغة (ص ٥٨) .

المبحث الثاني : التعريف بابن المنير و كتابه :

و هو مطلبان :

المطلب الأول : ترجمة ابن المنيِّر .

المطلب الثاني : التعريف بالانتصاف .

المبحث الثاني
التعريف بابن المنيِّر و كتابه

المطلب الأول : ترجمة ابن المنيِّر (١) :

اسمه و كنيته و لقبه :

هو : أحمد بن محمد بن منصور القاضي الجذامي الجروي الإسكندري المالكي ، العلامة ناصر الدين بن المنيِّر (٢) ، كنيته أبو العباس (٣) .

مولده :

ولد في ثالث ذي القعدة سنة عشرين و ستمائة (٤) .

شيوخه :

قد سمع الحديث من أبيه ، و من : يوسف بن المخيلي ، و ابن رواج ، و أشهر شيوخه ابن الحاجب و اختصَّ به زماناً و مدحه ابنُ الحاجب لذكائه (٥) .

حياته و مكانته :

قال ابن فرحون : " كان إماماً بارعاً برع في الفقه ، و رسخ فيه و في الأصلين و العربية وفنون شتى ، و له اليد الطولى في علم النظر و علم البلاغة و الإنشاء و كان متبحراً في العلوم مدققاً فيها له الباع الطويل في علم التفسير و القراءات كان علامة الإسكندرية و فاضلها و كان مدرساً و ولي الأحباس والمساجد و ديوان النظر. ثم ولي القضاء نيابة عن القاضي ابن

---

(١) ترجم له الأستاذ صالح بن غرم الله الغامدي ترجمة شافية في كتابه المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير (٦٢٠ : ٦٨٣ ه) عرض و نقد ، دار الأندلس للنشر – حائل ، ط ١ ، ١٤١٨ ه (١ / ٦٧) ، و كذلك لـ د . سليمان ملا ترجمة طيبة في تحقيقه لـ " التيسير العجيب في تفسير الغريب " ، لابن المنير المالكي ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤ م ، (ص ١٥) ، يراجع أيضًا : طبقات المفسرين للأدنروي (ص ٢٥٢) .

(٢) المنهل الصافي و المستوفى بعد الوافي ، لجمال الدين بن تغربردى ، تح د . محمد محمد أمين ، د . سعيد عبد الفتاح ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٨٤ م (٢ / ١٨٥) .

(٣) الوافي بالوفيات ، للصفدي ، تح أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠ ه / ٢٠٠٠ م (٨ / ٨٥) .

(٤) المقفى الكبير ، للمقريزي ، تح محمد اليعلاوي ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ ه (١ / ٦٥٣) ، مفتاح السعادة و مصباح السيادة فى موضوعات العلوم ، لأحمد بن مصطفى بن خليل ، دار الكتب العلمية – بيروت ، (٢ / ٩٩ ، ١٠٠) .

(٥) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، للقاضي إبراهيم بن فرحون ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ ه (ص ١٣٢) .

التنسي في سنة إحدى و خمسين و ستمائة ، ثم ولي القضاء استقلالًا و خطابتها في سنة اثنتين و خمسين ثم عزل عن ذاك ثم ولي ثم عزل ، و كان خطيباً مصقعاً " [١] .

. **و قيل : إن الشيخ عز الدين بن عبد السلام كان يقول :** " ديار مصر تفخر برجلين في طرفيها ، ابن المنير بالإسكندرية ، و ابن دقيق العيد [٢] بقوص . " [٣]

و سئل عنه ابن دقيق العيد فقال : ما يقف فى البحث على حد . [٤]

و قد ذكره الذهبى فى كتابه المعين فى طبقات المحدثين برقم ٢٢٨١ [٥] و هو كتاب قال فى مقدمته : " فهذه مقدمة في ذكر أسماء أعلام حملة الآثار النبوية تبصر الطالب النبيه و تذكر المحدث المفيد بمن يقبح بالطلبة أن يجهلوهم ، و ليس هذا كتاب بالمستوعب للكبار بل لمن سار ذكره في الأقطار و الأعصار و بالله أعتصم و إليه أنيب " [٦] فهذا مما يدل على ما للشيخ ابن المنير من مكانة بين العلماء و المحدثين حتى صار ممن يقبح بطالب العلم أن يجهله ، و هذا الكتاب قد وضع الذهبى على رأس قائمته كبار الصحابة و على رأسهم أبو بكر الصديق فهنيئا له تلك المكانة الباسقة ، و المنزلة السامقة ، و الله أسأل أن يجعل من المسلمين من يبلى بلاءه .

مصنفاته :

أشهرها مؤلَف على تراجم صحيح البخاري و هو الذي يشير إليه ابن حجر في الفتح في مناسبات البخاري ، و قد طبع كتابه هذا باسم : المتواري [٧] و له كتاب الاقتفا عارض به الشفا للقاضي عياض ، و له ديوان خطب ، و تفسير حديث الإسراء في مجلد على طريقة

---

(١) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، للقاضي إبراهيم بن فرحون (ص ١٣٣) .

(٢) ابن دقيق العيد : هو أبو الفتح محمد بن وهب بن مطيع القشيري ، الإمام تقي الدين المالكي ثم الشافعي العلامة قاضي القضاة ، قيل : هو مجدد القرن السابع ، توفي سنة ٧٠٢ ه . يراجع : طبقات الشافعية الكبرى (٩ / ٢٠٧) ، البداية و النهاية (١٨ / ٣٠) .

(٣) المنهل الصافى و المستوفى بعد الوافى (٢ / ١٨٦) ، المقفى الكبير ، للمقريزي (١ / ٦٥٣) ، الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، للشيخ عبد الله مصطفى المراغي ، نشره محمد علي عثمان ، مطبعة أنصار السنة المحمدية ، ١٩٤٧ ه (٢ / ٨٤) .

(٤) مفتاح السعادة و مصباح السيادة فى موضوعات العلوم (٢ / ٩٩ ، ١٠٠) .

(٥) يراجع : المعين فى طبقات المحدثين ، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الذهبى ، تح محمد السعيد ابن بسيوني ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٩ ه / ١٩٩٨ م (ص ٢١٤) .

(٦) يراجع : المعين فى طبقات المحدثين (ص ٧) .

(٧) طبع محققًا . يراجع : المتواري على تراجم أبواب البخاري ، تح صلاح الدين مقبول ، طبع بمكتبة المعلا – الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ ه / ١٩٨٧ م (ص ٢٤) .

المتكلمين و صنف أسرار الأسرار ، و كتاب الانتصاف من الكشاف الذي اختصره العلم العراقي . [١]

وفاته :

و توفي رحمه الله بالإسكندرية ليلة الخميس مستهل ربيع الآخر سنة ٦٨٣ ه ، و دفن بجوار أبيه بالثغر. [٢]

(١) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، للقاضي إبراهيم بن فرحون (ص ١٣٣) .

(٢) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، لابن فرحون (ص ١٣٣) ، المقفى الكبير ، للمقريزي (١ / ٦٥٤) .

المطلب الثاني : التعريف بالانتصاف من الكشاف (١) :

ذكر ابن فرحون المالكي أنَّ ابن المنيِّر ألفه في عنفوان الشبيبة و أنَّه حاز ثناء شيخيه ابن عبد السلام و الخسروشاهي ، و هذا يدلُّ على أهمية الكتاب و ارتفاع شأنه ، و يؤكد هذا كثرة مَن نقل عن الانتصاف من المفسرين الذين جاؤوا من بعده .

و مما يدلُّ على أهمية كتاب ابن المنيِّر مختصر علم الدين ، و علم الدين معاصر لابن المنير ، بل هو قرين له يلتقي معه في سماعه من العز بن عبد السلام و الخسروشاهي ، فهذا المختصر دليلٌ على رفعة شأن الانتصاف و احتفاء أهل عصره به .

و قد قدَّم الأستاذ صالح بن غرم الله دراسة كافية للانتصاف ، و لا أجد في نفسي مزيدًا عليها سوى التنبيه على وهم قد وقع في كشف الظنون المطبوع قبل أن يقع في كتابه (٢) ، و هو عزو مقدمة العلم العراقي و نسبتها إلى مختصر الانتصاف المنسوب لابن هشام الأنصاري النحوي (ت : ٧٦١ ه) (٣) ، و هذا وهم منتشر تناقله بعض الباحثين ممن ترجم لابن هشام الأنصاري ، و قد نبَّه عليه أستاذي الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي ، و سيأتي الكلام عليه بالتفصيل في مبحث تحقيق نسبة الكتاب للعلم العراقي .

و لأهمية الانتصاف جعله السيوطي (رحمه الله) من الحواشي التي استعان بها في كتابه " نواهد الأبكار و شوارد الأفكار " (٤) بل أكثر من النقل عنه كما فعل الطيبي في حاشيته (٥) ، و قد عدَّ بروكلمان الانتصاف من الردود على الكشاف و جعلها مع كتاب أبي علي عمر ابن محمد بن خليل السكوني (ت : ٧١٧ ه) (٦) التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز (٧) ، و قد ذكره كذلك صاحب كشف الظنون فيما كُتِب على الكشاف ،

---

(١) يراجع : الديباج المذهب (ص ١٣٣) ، كشف الظنون (٢ / ١٤٧٧) ، تاريخ الأدب العربي (٥ / ٢٢٣) ، المسائل الاعتزالية (١ / ٨١ : ٩٣) .

(٢) يراجع : المسائل الاعتزالية (١ / ٨٣) .

(٣) يراجع : شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٨ / ٣٢٩) ، تاريخ الأدب العربي (٥ / ٢٢٣) .

(٤) يراجع : نواهد الأبكار و شوارد الأفكار ، لجلال الدين السيوطي (١ / ٩ ، ١٠) .

(٥) هي فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ، لشرف الدين الطيبي ، مجموعة رسائل علمية من كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، و سيأتي في التحقيق العزو إليها على ترقيم مذكور في قائمة مراجع التحقيق .

(٦) يراجع : نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، لأحمد بابا التنبكتي ، كلية الدعوة الإسلامية – طرابلس ، ط ١ ، ١٤٠٩ ه (ص ٣٠١) ، طبقات المفسرين للأدنروي (ص ٤٣٢) ، تاريخ الأدب العربي (٥ / ٢٢٣) ، الأعلام للزركلي (٥ / ٦٣) .

(٧) هكذا اسم الكتاب في عنوان المخطوط بدار الكتب المصرية (٤٠ تفسير م) .

و رغم الاتفاق من حيث مقصود الكتابين ، لكن الواضح من اعتناء المفسرين بالانتصاف أنَّ الانتصاف أخص بعلم التفسير من كتاب التمييز لأبي علي السكوني ، حيث ذكر الزركلي أنَّه صدر لكتابه بمقدمة في التوحيد ، و قد اطلعت على نسخة مخطوطة من الكتاب فإذا هذه المقدمة تشغل سبعين ورقة [١] ، مما يُشعر بأنَّ الكتاب هو إلى فن الكلام أقرب منه إلى فنّ التفسير ؛ كذلك اختصاص أبي علي السكوني بعلم الكلام واضح من خلال النظر في مؤلفاته ، و اختصاص ابن المنيِّر بعلم التفسير واضح من ترجمته .

---

(١) المرجع السابق .

الفصل الثاني : التعريف بالعلم العراقي و يشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : عصر علم الدين العراقي .

المبحث الثاني : ترجمة علم الدين العراقي .

المبحث الأول

عصر علم الدين العراقي

المطلب الأول : الحياة السياسية و أثرها على المجتمع المصري :

عاصر علم الدين مرحلة الاحتضار للخلافة العباسية في بغداد ، و فجع بسقوط بغداد (مدينة السلام) سنة ٦٥٦ ه على يد الجيوش الهمجية التي لا تدري ما الحضارة ؟ و لا تعرف معنى العلم ، كذلك عاصر علم الدين في مصر غياب شمس الدولة الأيوبية في مصر و بداية عهد دولة المماليك .

في هذه الفترة تقلبت بالدولة الإسلامية كلِّها الأمور ، فقد كان خطر الصلبيين في الشام قائمًا ، و بدأ المسلمون يعرفون عدوًا آخر يجيء من قبل المشرق و هم المغول ، و قد كثرت الخطوب في هذه الأزمنة حتى ذكر ابن كثير امتناع مسلمي بغداد من الحج عشر سنين لأنَّ السبل صارت غير آمنة (١) .

كذلك عاصر العلم العراقي زمن انتصارات مدوية على يد جيش المماليك الذي خرج من مصر بقيادة الملك المظفر سيف الدين قطز في موقعة عين جالوت سنة ٦٥٨ ه (٢) ، و يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ، كذلك عاصر انقضاض الأسد الضاري (الظاهر بيبرس) على معاقل الصلبيين في الشام و فتحها (٣) .

و لا شك أنَّ هذه الأحداث في هذه الحقبة جعلت القاهرةَ هي مركز ثقل العالم الإسلامي ، و جعلتْ القاهرةَ عاصمةَ الخلافة الإسلامية بعد أخذ البيعة للخليفة المستنصر بالله أبي القاسم أحمد بن أمير المؤمنين الظاهر سنة ٦٥٩ ه (٤) ، و كان ذلك في عهد الملك الظاهر بيبرس .

رغم دعائم الاستقرار التي حاول بيبرس تثبيتها في الدولة المملوكية ، لكن أجواء الفتن و المؤامرات بين المماليك كانت لا تلبث أن تظهر منتهية بقتل ملك و تولية آخر . (٥)

و صار المجتمع في مصر يكاد يكون على طبقتين لا ثالث لهما : طبقة الحكام من المماليك التي لها عادات و أنظمة اجتماعية خاصة بها ، و طبقة المحكومين من عامة الشعب

(١) يراجع : البداية و النهاية (١٧ / ٣١٦) .

(٢) المرجع السابق (١٧ / ٣٩٩) .

(٣) النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة ، ليوسف بن تغري بردي ، تح محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ ه / ١٩٩٢ م (٧ / ١٢٤) .

(٤) البداية و النهاية (١٧ / ٤٢٥) .

(٥) المرجع السابق (١٧ / ٦٧٣ ، ٦٩٤ ، ٧٠٩) .

، و احتلت طائفة الفقهاء و الأدباء مكانًا مرموقًا بين أهل الطبقتين ، و استعمل الأمراء العلماء في القضاء ، بل ربما استوزر أحدُ الملوك فقيهًا أو قاضيًا [١] ، كذلك اعتنى الحكام بإنشاء المدارس و الإنفاق عليها ، كما فعل الملك الظاهر في سنة ٦٦٢ ه بافتتاح المدرسة الظاهرية و تعيين العلماء للتدريس فيها [٢] .

تظهر الهوة السحيقة بين هاتين الطبقتين في حادثة وقعت في عهد الظاهر بيبرس ، على الرغم من استقرار حكمه و شيوع الأمن في عهده ، فقد حدث بعد توليه الحكم غلاء الأطعمة بما يعجز عنه الفقراء ، فألزم الظاهر الأمراء بأن قسم عليهم الفقراء ليطعم كلٌ واحد منهم العشرات أو المئات من الفقراء على قدر سعة كلِّ أمير ، و ضم الظاهر إليه ألوفًا يلتزم بإطعامهم في هذا الغلاء ، و هذه القصة التي يحكيها المقريزي تبيِّن البون الشاسع بين سعة الأمراء و عجز الفقراء [٣] .

---

(١) المرجع السابق (١٧ / ٣٥٣) .

(٢) النجوم الزاهرة (٧ / ١٨٧) .

(٣) المواعظ و الاعتبار بذكر الخطط و الآثار ، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي ، تح د . محمد زينهم ، مديحة لشرقاوي ، مكتبة مدبولي – القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨ م (٣ / ٤٥) .

المطلب الثاني : الحياة العلمية :

تميَّز القرن السابع عن غيره من القرون بأشياء سبق الإشارة إلى بعضها ، منها كثرة النكبات على الأمة الإسلامية ، و قد أثر هذا على الحركة العلمية في هذا القرن ، يقول الشيخ عبد الله المراغي " كلُّ هذه الاضطرابات جعلت سوق العلم راكدة في هذا القرن فقد قعدت الهمم عن الاجتهاد ، و مالت إلى التقليد ، و بدأ عهد جديد في التأليف هو عهد المتون و المختصرات مما دفع العلماء إلى العناية بشرحها و كانت المؤلفات من قبل مبسوطة سهلة المأخذ و الفهم " [١] و مع هذا الركود العلمي كانت في هذا القرن نفحات من الغني الحميد ، فقد ظهر عدد كبير من العلماء الذين أثروا أثرًا واضحًا في الحركة العلمية لهذا القرن و القرون التي تليه ، فقد ذكر ابن كثير في أحداث سنة ٦٨٣ ه هذه الواقعة ، قال : " في يوم الاثنين ثاني المحرم منها درس الشيخ الإمام العالم العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني بدار الحديث السكرية التي بالقصاعين ... و قد كتبه الشيخ تاج الدين الفزاري – شيخ الشافعية – بخطه لكثرة فوائده ، و كثرة ما استحسنه الحاضرون ، و قد أطنب الحاضرون في شكره على حداثة سنه و صغره فإنه كان عمره إذ ذاك عشرين سنة و سنتين ، ثم جلس الشيخ تقي الدين المذكور أيضا يوم الجمعة عاشر صفر بالجامع الأموي بعد صلاة الجمعة على منبر قد هيىء له لتفسير القرآن العزيز ، فابتدأ من أوله في تفسيره و كان يجتمع عنده الخلق الكثير و الجم الغفير من كثرة ما كان يورد من العلوم المتنوعة المحررة مع الديانة و الزهادة و العبادة سارت بذكره الركبان في سائر الأقاليم و البلدان و استمر على ذلك مدة سنين متطاولة " [٢] .

فهذا رجل عاصر علم الدين رحمه الله و مازالت مؤلفاته مادةً خصبة للرسائل العلمية في الجامعات شرقًا و غربًا .

بل قد صاحب العلم العراقي في القاهرة الشهاب أحمد بن إدريس القرافي (ت : ٦٨٤ ه) [٣] و هو شمس في سماء المالكية ، و كتبه في الفقه و أصوله و القواعد الفقهية في الذروة .

و من هؤلاء الأعلام الذين عاصروا علم الدين و كان لهم أثر ظاهر في العلوم على اختلافها الشيخ أبو عمرو بن الصلاح (ت : ٦٤٣ ه) ، و الحافظ ضياء الدين المقدسي صاحب المختارة ، و علم الدين السخاوي المقريء (ت : ٦٤٣ ه) ، و الشيخ أبو علي الشلوبين عمر بن محمد بن عمر النحوي (ت : ٦٤٥ ه) ، و الشيخ أبو عمرو بن الحاجب (

---

(١) يراجع : الفتح المبين في طبقات الأصوليين (٢ / ٤٤) .

(٢) يراجع : البداية و النهاية (١٧ / ٥٩٣) .

(٣) يراجع : الفتح المبين في طبقات الأصوليين (٢ / ٨٦) .

ت : ٦٤٦ هـ) ، و العلامة شرف الدين بن أبي الفضل المرسي (ت : ٦٥٢ هـ) ، و كمال الدين ابن العديم الحنفي صاحب تاريخ حلب (ت : ٦٦٠ هـ) ، و الحافظ أبو بكر بن سيد الناس اليعمري الأندلسي (ت : ٦٦١ هـ) ، الإمام محمد بن عبد الله بن مالك الجياني النحوي (ت : ٦٧٢) ، و الإمام النووي (ت : ٦٧٦ هـ) ، و أبو العباس أحمد بن محمد ابن خلكان الشافعي صاحب الوفيات (ت : ٦٨١ هـ) ، و القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت : ٦٨٥ هـ) .

فهو عصر حافل بالأعلام و لكن اقتصرت – في ظني – على أهم مَن ذكروا في هذه السنين من الوفيات ، و الله أعلم . (١)

---

(١) اخترت هؤلاء الأعلام من استقراء وفيات البداية و النهاية ، فمَن رغب في زيادة المعرفة بهم رجع إلى سنة الوفاة لكل علم منهم سيجد ترجمته هناك . و الله المستعان .

المبحث الثاني : ترجمة علم الدين العراقي

المبحث الثاني

ترجمة علم الدين العراقي

المطلب الأول : اسمه و لقبه و كنيته :

هو : أبو محمد [١] عبد الكريم بن علي أبي الحسن [٢] بن عمر [٣] بن محمد [٤] الأنصاري الأندلسي الأب المصري الشافعي الضرير[٥] ، الشيخ علم الدين العراقي ، و يختصر لقبه بعضهم بالعلم العراقي [٦] ، و يقال له أيضًا : ابن بنت العراقي [٧] .

المطلب الثاني : مولده و أسرته و نشأته :

قال العبادي : و سئل عن مولده فقال سابع جمادى الآخرة سنة اثنتين و عشرين و ست مائة [٨] . و قال غيره – و هم كثر – : ولد سنة ثلاث و عشرين و ست مائة ، و ذكره ابن حجر في درره على الشك بين السنتين المذكورتين [٩] .

نشأ علم الدين في بيئة علمية رفيعة و مكانة اجتماعية مرموقة ؛ يتضح ذلك من خلال مكانة جده العلامة أبي إسحاق إبراهيم بن منصور بن الْمُسلَّم المصري ثم العراقي الفقيه الشافعي (ت : ٥٩٦ ه) ، يقول فيه ابن قاضي شهبة : " أقام بالعراق حتى برع في المذهب ثم عاد إلى بلده مصر فلهذا قيل له : العراقي ، و تولى خطابة الجامع العتيق بمصر و شرح

---

(١) هذه الكنية ذكرها أبو حيان في تفسيره و العبادي في ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين ، و جاء في تاريخ الأدب العربي – لكارل بروكلمان (٥ / ٢٢٣) – و الفهرس الشامل " علم الدين أبو إسحاق " و المعلوم أنَّها كنية جده لأمه الذي أخذ منه نسبة العراقي و ستأتي ترجمته بإذن الله ، فرجحت الكنية التي ذكرها أبو حيان و العبادي لقربهما منه ؛ فأبو حيان تلميذه ، و العبادي ينقل عمَّن صحبه . و الله أعلم . يراجع : البحر المحيط (١ / ١٨٤) ، الفهرس الشامل (١ / ٣٥١) ، ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين للعبادي (ص ١٥٥) .

(٢) كنية أبيه هذه زيادة انفرد به العبادي .

(٣) سقط في الفهرس الشامل هذا الاسم و ذكر جده محمدًا مباشرة بعد أبيه .

(٤) زيادة هذا الجد انفرد به العبادي .

(٥) ذكر هذا الوصف غير واحد منهم الصفدي في الوافي أنَّه أضر في آخر عمره ؛ و لهذا ترجم له في نكت الهميان .

(٦) هكذا بوَّب لترجمته الذهبي في ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٨) .

(٧) فليس هناك اختلاف في اسمه أو لقبه .

(٨) هذا التاريخ ذكره العبادي في ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين ، و دقة التاريخ تدعو إلى الاطمئنان إلى قوله لذلك قدمته ؛ و كما يقول العلماء مَن حفظ حجة على مَن لم يحفظ . يراجع : ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين للعبادي ، مكتبة الثقافة الدينية (ص ١٥٥) .

(٩) يراجع : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (٢ / ٣٩٩) .

المهذب في نحو خمسة عشر جزءًا متوسطة " [١] و قال التاج السبكي : " كان معظمًا في القاهرة و عنه أخذ فقهاؤها " [٢] فهذا جده لأمه ، كذلك نبغ خاله عبد الحكم (ت ٦١٣ ه) في حياة أبيه أبي إسحاق فلما توفي أبو إسحاق ناب عنه في خطابة الجامع العتيق [٣] و كان أبو محمد الحكم هذا أديبًا شاعرًا .

هذا يبيِّن لنا أنَّ علم الدين نشأ في بيت علم و وقار ، كذلك عاش صباه و شبابه و القاهرة – حيث يقطن – هي قبلة العلماء ، فقد رحل إليها العز بن عبد السلام (ت : ٦٦٠ ه) فأخذ عنه علم الدين و قد نقل في كتابه هذا عنه ، كذلك أخذ الحديث عن الحافظ المنذري (ت ٦٥٦ ه) شيخ دار الحديث الكاملية ، و أخذ أيضًا عن شرف الدين التلمساني (ت ٦٥٨ ه) .

المطلب الثالث : ذكر رحلته و شيوخه :

ذكر الحافظ ابن كثير أنَّه يُعرف بالعراقي لإقامته بالعراق لتفقهه بها مدة ثم عاد إلى ديار مصر [٤] ، و هذا لم أره لغير ابن كثير ، و هذه القصة تشابه ما جاء في سيرة جده أبي إسحاق الخطيب العراقي . و الله أعلم بالصواب .

و هذه ترجمة وجيزة لشيوخ علم الدين الذين اشتهر ذكرهم و أثروا في نشأته العلمية :

الخسروشاهي : أبو محمد عبد الحميد بن عيسى بن عمُّويه ، شمس الدين ، الفقيه المتكلم الشافعي ، نسبته إلى خسروشاه – من قرى تبريز – و مولده فيها . تقدم في علم الأصول و أخذ عن الفخر الرازي ، و أقام في دمشق و الكرك عند الملك الناصر داود سنين كثيرة ، له اختصار المهذب في فقه الشافعية ، توفي سنة ٦٥٢ ه . [٥]

المنذري : عبد العظيم بن عبدالقوى بن عبد الله الشامي الأصل المصري الشافعي . الإمام زكي الدين الحافظ شيخ الإسلام ، ولد في غرة شعبان سنة إحدى و ثمانين و خمس مائة ، سمع من أبي الجود غياث المقرئ و غيره ، و ولي مشيخة دار الحديث الكاملية ، اختصر

---

(١) يراجع : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢ / ٢٧ ، ٢٨) .

(٢) يراجع : طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي (٧ / ٣٧) . يراجع أيضًا : وفيات الأعيان (١ / ٣٣) ، سير أعلام النبلاء (٢١ / ٣٠٤) .

(٣) يراجع : وفيات الأعيان (١ / ٣٤) ، الوافي بالوفيات للصفدي (١٨ / ٤١) ، طبقات الشافعية الكبرى (٧ / ٣٨) ، طبقات الشافعية للإسنوي (٢ / ٩٩) .

(٤) يراجع : طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٢ / ٩٥٠) .

(٥) يراجع : الوافي بالوفيات (١٨ / ٤٤) ، طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٢ / ٨٧١) ، البداية و النهاية (١٧ / ٣٢٤) ، النجوم الزاهرة (٧ / ٢٩) .

صحيح مسلم و سنن أبي داود ، و ممن سمع منه أبو محمد الدمياطي و أبو الحسين اليونيني ، توفي سنة ٦٥٦ ه . (١)

ابن التلمساني : أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي، شرف الدين الفهري ، فقيه أصولي شافعي . أصله من تلمسان اشتهر بمصر ، و تصدر للإقراء . و صنف كتبًا منها شرح المعالم في أصول الدين ، توفي سنة ٦٥٨ ه . (٢)

عز الدين بن عبد السلام : عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي ، شيخ الإسلام و بقية الأعلام الملقب بسلطان العلماء : فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد ، ولد ونشأ في دمشق . تولى الخطابة بالجامع الأموي . ثم خرج إلى مصر غضبًا من حاكم الشام ، فولاه الملك الصالح نجم الدين أيوب القضاء و الخطابة و مكنه من الأمر و النهي ، ثم اعتزل و لزم بيته ، و من كتبه التفسير الكبير و قواعد الاحكام في إصلاح الأنام ، توفي سنة ٦٦٠ ه . (٣)

عبد الوهاب بن الحسين بن عبد الوهاب المهلبي ، القاضي وجيه الدين البهنسي ، كان فقيهًا أصوليًا نحويًا متدينًا متعبدًا ، ولي قضاء الديار المصرية ثم عزل عن القاهرة و الوجه البحري ، و استمر على قضاء مصر و الوجه القبلي إلى أن توفي سنة ٦٨٥ ه ، و درس بالزاوية المجدية بالجامع العتيق بمصر ، قال ابن حجر : " و يدلُّ على جلالة قدره عظمة مَن تخرج به من الفضلاء كالعلم العراقي " (٤) .

المطلب الرابع : مذهبه و عقيدته :

مما لا خلاف فيه أنَّ علم الدين شافعي المذهب ، و هذا واضح من ترجمته التي ذُكر فيها تدريسه لكتب الشافعية ، و شرحه لكتاب التنبيه كما سيأتي في ذكر تصانيفه ، كذلك جاء في

---

(١) يراجع : سير أعلام النبلاء (٢٣ / ٣١٩) ، العبر في خبر من غبر (٣ / ٢٨١) ، طبقات الشافعية للإسنوي (٢ / ٩٩) ، طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٢ / ٨٧٦) ، البداية و النهاية (١٧ / ٣٧٨) .

(٢) ذكر الزركلي وفاته سنة ٦٤٤ ه . يراجع : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢ / ١٣٤) ، الأعلام للزركلي (٤ / ١٢٥) .

(٣) يراجع : العبر في خبر مَن غبر للذهبي (٣ / ٢٩٩) ، الوافي بالوفيات (١٨ / ٣١٨) ، طبقات الشافعية للإسنوي (٢ / ١٣٧) ، طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير (٢ / ٨٧٣).

(٤) يراجع : طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ٣١٧) ، رفع الإصر عن قضاة مصر ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨ ه / ١٩٩٨ م ، (ص ٢٥٧) ، بغية الوعاة (٢ / ١٢٣) .

كتابه هذا دفاعُه عن مذهب الشافعي في مقابلة ابن المنيِّر المالكي كما في تعليق (٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣) .

و يتضح من خلال كتابه الإنصاف أنَّه أشعري المعتقد ، و قد نصَّ على ذلك في تعليق (٤٥) حيث قال : " قول أحمد إنَّ مذهب أهل السنة ما ذكره – هو مذهبُ الشيخ أبي الحسن ، و أما مذهبُ عبد الله بن سعيد و القلانسي و غيرِهما من أصحابنا فهو اختصاصُ كلِّ حاسةٍ بما تدركه عادةً ، و المسموع عندهم القراءةُ دون المقروء ، و إنْ كان الاختيارُ مذهبَ الشيخ " [١] ، و هذا واضح من أخذه عن الخسروشاهي أحد تلاميذ الفخر الرازي رأس مذهب الأشاعرة المتأخرين ، و يزيد الأمر تأكيدًا عدم اعتراضه على ابن المنيِّر في شيء مما يخص العقيدة ، و فارق بين أن يستدرك عليه ما أهمله ، و بين أن يعترض على شيء مما ذكره ، و كذلك أيضًا يستطيع الناظر في الكتاب أن يدرك أنَّ علم الدين من هؤلاء الذين يُحسنون الظن بالصوفية و يُسلمون لهم أحوالهم التي يخرجون فيها عن الشرع قولًا أو فعلًا بدعوى الفناء و الاصطلام ، فقد مرر قولًا لابن المنيِّر يتكلم عن عشق الصوفية دون اعتراض [٢] ، مع ما في هذا اللفظ من القبح ؛ فإنَّ غاية ما تكلم عنه القرآن المحبة ، و اختص إبراهيم (عليه السلام) باتخاذه خليلًا ، و قد التزمتُ أن أبيِّن ما خالف فيه متكلمو الأشاعرة مذهب أهل الحديث و السنة ، و الله أسأل الإعانة و التوفيق .

المطلب الخامس : حياته العلمية :

بعد تضلعِ علمِ الدين من الأخذ عن علماء أعلام بدأ يقوم بوظيفة الأداء ، فقد تصدر علم الدين بمدارس و مساجد متعددة يقوم بواجب ورثة الأنبياء ، يقول ابن قاضي شهبة : " تصدر بجامع مصر ، و درس بالمشهد الحسيني ، و درس التفسير بالقبة المنصورية و غيرها " [٣] و يقول الصفدي : " و كان يؤم بمسجد الدرفيل " [٤] ، و قال العبادي : " كان معيدًا بالمدرسة الشريفية لقاضي القضاة تقي الدين ابن بنت الأعز " [٥] ، و قد ظلَّ رحمه الله على شغله بالعلم حتى وفاته ؛ فقد ذكر البدر العيني في عقد الجمان أنَّه لما مات علم الدين ولي مكانه بالقبة

---

(١) يراجع : مختصر الانتصاف (ص ١٦٦) .

(٢) يراجع : مختصر الانتصاف (ص ٢٧٠) .

(٣) يراجع : طبقات الشافعية لأبي بكر بن قاضي شهبة (٢ / ٢٨٣).

(٤) يراجع : أعيان العصر و أعوان النصر ، لصلاح الدين الصفدي ، دار الفكر – دمشق ، ١٩٩٨ م ، (٣ / ١٣٨) .

(٥) يراجع : ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين للعبادي ، مكتبة الثقافة الدينية (ص ١٥٥) .

المنصورية عز الدين النمراوي [١] ، و هذا يثبت لنا أنَّه رحمه الله ظلَّ في وظيفته التعليمية حتى أتاه اليقين .

فهذا يظهر منه تعدد الوظائف العلمية للشيخ علم الدين ، لكن من العجيب أنَّه يداوم على التعليم حتى في بيته ؛ فقد قال الذهبي في ذيل تاريخ الإسلام : " رأيته يقريء في داره " [٢] ، و هذا يُثبت لنا صحة قول ابن حجر : " كان له اقتدار على التعليم و صبر على الطلبة حتى أنَّ معظم مَن كان بالديار المصرية ممن قرأ عليه و مثل بين يديه ، و كان حسن الفكاهة متواضعًا لا يسأم من المذاكرة كثير التودد و الانبساط " [٣] ، فهذه الصفات التي ذكرها ابن حجر و غيره جعلت علم الدين قبلة لطلاب العلم ، حتى تخرج عليه أئمة كما سيأتي في ذكر تلاميذه رحمه الله .

و الحق إنَّ شخصية علم الدين لا تظهر بوضوح في كتابه الإنصاف ؛ و ذلك للمنهج الذي وضعه لنفسه في اختصار فوائد كتاب ابن المنيِّر ، فهذه الشخصية التي يصفها العلماء المترجمون له رأيتها واضحة في جزء صغير من تفسير أملاه على أحد الطلبة ، و هو مؤرخ بسنة تسع و ثمانين و ست مائة من الهجرة المشرفة ، و هو جزء حسن الخط جدير بالتحقيق [٤] ، حيث يفسر علم الدين القرآن ، فيعدِّد ما في الآية من مسائل مستنبطة منها ، و ينبِّه أثناء ذلك على القواعد و الفوائد بأسلوب واضح جذاب .

و يدلُّ أيضًا على ميل علم الدين رحمه الله إلى نفع طلبة العلم طريقة تصنيفه ، فإنَّ علم الدين اتجه إلى اختصار الكتب المطولة في علم مثل أصول الفقه فاختصر المحصول للرازي ، و إن كان هذا المختصر لا نعلم عنه شيئًا الآن ، لكن هذا المختصر ذكره تلميذه أبو حيان في مقدمة تفسيره البحر المحيط [٥] ، و أنَّه بحث هذا العلم مع علم الدين من خلال مختصره هذا ، كذلك ذكر العبادي أنَّه اختصر الأحكام الماوردية ، و من ناحية أخرى اتجه إلى شرح المختصرات ، مثل شرح ملحة الإعراب ، و شرح مختصر التبريزي في الفقه [٦] ، و واضح أنَّ هذه الطريقة في التأليف نابع من ميل علم الدين إلى نفع الطلاب ، و يجيء من هذا الوادي

---

(١) عز الدين النمراوي : هو عبد العزيز بن عبد الجليل الشيخ الفقيه الشافعي ، من فقهاء القاهرة المشهورين . أفتى و درس ، كان عالِمًا نظارًا ذكيًا ، توفي سنة ٧١٠ ه . يراجع : طبقات الشافعية للإسنوي (٢ / ٢٨٥) ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢ / ٢٨١) .

(٢) يراجع : ذيل تاريخ الإسلام ، لشمس الدين الذهبي ، دار المغني للنشر و التوزيع (ص ٤٨) .

(٣) يراجع : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (٢ / ٣٩٩) .

(٤) موجود بدار الكتب المصرية برقم (٣٢٩) تفسير تيمور .

(٥) يراجع : البحر المحيط (١ / ١٠٨) .

(٦) يراجع : ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين للعبادي ، مكتبة الثقافة الدينية (ص ١٥٥) .

كتاب مختصر الانتصاف لابن المنيِّر ، فإنَّ علم الدين جعله مادةً للتدريس بالأصالة ؛ لأنَّه عُرِف بإقراء الكشاف فكان لا بد له من التنبيه على ما فيه من اعتزال ، و كان الانتصاف يفي بالغرض ، لذلك اختصره و قرَّبه إلى طلابه ، و علَّق عليه بما يراه صوابًا ، و مما يدلُّ على عناية العلم العراقي بالكشاف التعليق (١٣٩) فقد استدرك على ابن المنير و بيَّن خطأه من خلال إعراب الزمخشري لآية أخرى ، و هذا يُظهر أنَّ العلم العراقي كان أعلم بالكشاف من ابن المنيِّر [١] .

و كان لعلم الدين حظ من الشعر ؛ فقد قال عنه الذهبي – في ذيل تاريخ الإسلام – : " و له نظم رائق " [٢] ، لكن من الواضح أنَّه لم يكن كثيرًا ، فقد أشار العبادي إلى قصيدة يرويها بدر الدين يوسف بن عمر الختني (ت ٧٣١ ه) [٣] عن علم الدين ، كذلك ذكر الصفدي حكاية عن أبي حيان الأندلسي فيها شيء من شعر علم الدين ، قال الصفدي : " و أنشدنا قال : نظمت في النوم في قاضي القضاة ابن رزين [٤] و كان معزولاً :

يا سالكًا سُبُلَ السعادة منهجًا ... يا مُوضِحَ الخطبِ البهيم إذا دجا
يا ابن الذين رست قواعدُ مجدهم ... و سَرَى ثناهم عاطراً فتأرَّجا
لا تيأسنْ من عَوْد ما فارقته ... بعد السِّرار ترى الهلال تبلجا
و أبشِرْ و سرِّح ناظراً فلقد ترى ... عما قليل في العدى مُتَفرَّجاً
و ترى وليَّك ضاحكاً مستبشراً ... قد نال من تدميرهم ما يُرتجى

المطلب السادس : تلاميذه :

يقول العبادي : " و تخرج به جماعة كثيرة من الفضلاء برعوا في العلوم و صاروا أئمة " و في هذه العجالة سأذكر أهم مَن ذُكِروا من الذين أخذوا عن العلم العراقي ؛ لأنَّ ابن حجر قال : " حتى أنَّ معظم مَن كان بالديار المصرية ممن قرأ عليه و مثل بين يديه " . و يجدر هنا التنبيه على أنَّ الحافظ الذهبي من هؤلاء الذين أخذوا عن علم الدين ، فقد قال في ترجمة علم الدين من ذيل تاريخ الإسلام " رأيته يقريء في بيته " ، كذلك قال في ترجمة جده أبي

---

(١) يراجع : مختصر الانتصاف (ص ٦٦٢) .

(٢) يراجع : ذيل تاريخ الإسلام ، لشمس الدين الذهبي ، دار المغني للنشر و التوزيع (ص ٤٨) .

(٣) كان مسند مصر في وقته ، و يبدو أنَّه من الذين استفادوا من علم الدين . يراجع : شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٨ / ١٧٠) .

(٤) هو محمد بن الحسين بن رزين العامري الحموي الشافعي ، توفي سنة ٦٨٠ ه . يراجع : طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ٤٦) ، شذرات الذهب (٧ / ٦٤٢) .

إسحاق الخطيب العراقي : " و هو جد شيخنا العلم العراقي لأمه " [١] و هذا يثبت أنَّه أخذ عنه ، لكنه في ترجمة علم الدين من ذيل تاريخ الإسلام لم يُشر إلى أخذه عنه ؛ لذلك لـــن أذكـــره فيمَن أخذ عن علم الدين .

مجد الدين السنكلومي : أبو بكر بن إسماعيل بن عبد العزيز ، من سنكلوم – بلدة مـــن أعمال الشرقية و تقال : السنكلوني بالنون و تقال بالزاي الزنكلوني – الفقيه الـــشافعي المفيـــد الورع ، سمع الحديث من جماعة منهم الحافظ الدمياطي ، و أخذ أصول الفقه و شيئاً من علم البيان عن الشيخ علم الدين العراقي ، و صنف عدة كتب في الفقه منها تحفة النبيه في شـــرح التنبيه ، و شرح مختصر التبريزي ، توفي سنة ٧٤٠ ه . [٢]

أبو حيان الأندلسي : محمد بن يوسف بن على الغرناطي الجيانى النفزي ، أثير الـــدين ، من كبار العلماء بالعربية و التفسير و الحديث . ولد في إحدى جهات غرناطة ، و تنقل إلـــى أن أقام بالقاهرة إلى وفاته سنة ٧٤٥ ه . و قد بحث على العلم العراقي المحـــرر للرافعـــي و مختصر المنهاج للنووي ، و قد اشتهرت تصانيفه في حياته و قرئت عليه منها البحر المحيط و التذييل و التكميل في شرح التسهيل . [٣]

إبراهيم بن لاجين بن عبد الله الرشيدي الأغَري النحوي المقرئ ، أخذ القـــراءات عـــن التقي الصائغ ، و الفقه عن العلم العراقي ، و النحو عن البهاء بن النحاس و العلـــم العراقـــي أيضًا ، و سمع من الدمياطي و الأبرقوهي . و أخذ عنه الأعيان كالحـــافظ أبـــي الفـــضل العراقي ، و ذكر عنه فضائل و كرامات ، و ولي خطابة جامع أمير حسين ، و كان مـــؤثرًا للخمول . مولده سنة ٦٧٣ ه ، و مات بالطاعون سنة ٧٤٩ ه . [٤]

تقي الدين السبكي : علي بن عبد الكافي بن علي السبكي الأنصاري الخزرجـــي ، أبـــو الحسن ، تقي الدين : شيخ الإسلام في عصره ، الحافظ الأصولي النحوي اللغـــوي المقـــريء الخلافي النظار البارع ، أخذ التفسير عن العلم العراقي و الفقه عن ابن الرفعة ولد في ســـبك – من أعمال المنوفيه بمصر – و ولي قضاء الشام سنة ٧٣٩ ه ، و اعتل فعاد إلى القـــاهرة ،

---

(١) يراجع : تاريخ الإسلام للحافظ شمس الدين الذهبي (٤٢ / ٢٣٢) .

(٢) يراجع : ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٧١) ، مرآة الجنان (٤ / ٢٢٨) ، طبقات الشاطبية لابن قاضي شهبة (٢ / ٣٢٢) ، شذرات الذهب (٨ / ٢٢٠) .

(٣) يراجع : أعيان العصر و أعوان النصر (٥ / ٣٢٥) ، طبقات الشافعية الكبرى (٩ / ٢٧٦) ، بغيـــة الوعاة للسيوطي (١ / ٢٨٠) .

(٤) يراجع : أعيان العصر و أعوان النصر (١ / ١٣٥) ، طبقات الشافعية الكبرى (٩ / ٣٩٩) ، غايـــة النهاية في طبقات القراء ، لأبي الخير محمد بن الجزري ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٧ ه (١ / ٣٢) ، بغية الوعاة للسيوطي (١ / ٤٣٤) ، المقفى الكبير (١ / ٣٣١) .

فتوفي فيها ، من كتبه الدر النظيم في التفسير ، لم يكمله ، الإغريض في الحقيقة و المجاز و الكناية و التعريض ، توفي سنة ٧٥٦ هـ . [١]

المطلب السابع : مؤلفاته :

١ – تفسير القرآن الكريم : قال الصفدي – في أعيان العصر – : " أملى كتابًا على تفسير القرآن مختصرًا احتوى على فوائد " ، و قال العبادي : " منها تفسير كامل في نحو من جزءين " و لعل هذا الجزء الموجود بدار الكتب المصرية هو بعضُ هذا التفسيرِ ، أوله : " أملى عليَّ الشيخ الإمام العلامة علم الدين العراقي " [٢] .

٢ – شرح التنبيه : و التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي (ت : ٤٧٦) [٣] ، و قد ذكره العبادي و غيره ، و قال ابن قاضي شهبة : " و شرح التنبيه شرحًا متوسطًا ... و قد لا يكون أكمله " ، و شاء الله أن يبقى ذكر لهذا الكتاب فقد نقل عنه الزركشي في كتابه المنثور في القواعد ، قال : " قال الشيخ علم الدين العراقي في شرح التنبيه ..." [٤] .

٣ – مختصر المحصول في علم الأصول [٥] : قال أبو حيان : " و بحثت أيضاً في هذا الفن على الشيخ علم الدين ... في مختصره الذي اختصره من كتاب المحصول " [٦] ، و قال الصفدي : " و صنف مختصرًا في أصول الفقه " [٧] .

٤ – الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف : و هو هذا الكتاب موضع البحث ، و هذا هو العنوان الذي ترجح للباحث بعد التحقيق ، و سيأتي في الفصل الثالث من الدراسة في مبحث تحقيق عنوان الكتاب .

---

(١) يراجع : أعيان العصر و أعوان النصر (٣ / ٤١٧) ، طبقات الشافعية الكبرى (١٠ / ١٣٩) ، بغية الوعاة للسيوطي (٢ / ١٧٦) .

(٢) هو المخطوط (٣٢٩) تفسير تيمور ، في صفحة العنوان : " تفسير سورة سبح اسم ربِّك إلى آخر القرآن إملاء الشيخ علم الدين العراقي " لكن الموجود منه إلى آخر سورة ألهاكم التكاثر .

(٣) هو إبراهيم بن علي بن يوسف ، و له المهذب أيضًا . يراجع : الوافي بالوفيات (٦ / ٤٢) ، طبقات الشافعية الكبرى (٤ / ٢١٥) .

(٤) يراجع : المنثور في القواعد ، لبدر الدين الزركشي ، تح د . تيسير فائق أحمد ، وزارة الأوقاف – الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م (١ / ٣٩٥) .

(٥) هذا الاسم ذكره العبادي ، لم ينص غيره على اسمه ، و المحصول من أهم كتب أصول الفقه ، و هو لفخر الدين الرازي محمد بن عمر بن الحسين (ت : ٦٠٦) ، و قد نقل عنه علم الدين في تعليقه رقم (٢٢) . يراجع : مختصر الانتصاف (ص ٥٣) .

(٦) يراجع : البحر المحيط (١ / ١٠٨) .

(٧) يراجع : أعيان العصر و أعوان النصر ، لصلاح الدين الصفدي ، دار الفكر – دمشق ، ١٩٩٨ م ، (٣ / ١٣٨) .

* – **الانتصار للزمخشري من ابن المنيِّر** : قال حاجي خليفة : " للحافظ عبد الكريم ابن علي العراقي (ت : ٧٠٤ ه) و هو غير الإنصاف الآتي قريبًا " [١] ، و قد تبعه على ذلك صاحب " هدية العارفين " فذكر الإنصاف و الانتصار في كتبه ، و قد اقتصر صاحب معجم المؤلفين على الانتصار ، و الذي يظهر للمحقق أنَّهما كتاب واحد ، و قد ذكره ابن حجر العسقلاني في ترجمة علم الدين و لم يذكر الإنصاف ؛ و هذا يُرجِّح أنَّه يريد به الإنصاف [٢] . و الله أعلم .

* – **إيثار الانتصاف** : ذكره صاحب هدية العارفين و لم يذكره غيرُه ، و لا يظهر من العنوان موضوعه و لا علمه الذي يبحث فيه ، و لعله مثل سابقه .

بقي كتبٌ انفرد العبادي بذكرها و هي :

٥ – **مقدمة في الأصول** : مقتضبة .

٦ – **كراسة في أعمال القلوب و المؤاخذة بها و علم المؤاخذة باعتبارات .**

٧ – **له على الوسيط للغزالي** : جزآن ، و كتاب الوسيط في المذهب لأبي حامد الغزالي (ت : ٥٠٥) له أهمية كبيرة عند الشافعية [٣] .

---

(١) يراجع : كشف الظنون (١ / ١٧٣) .

(٢) نقل الحافظ عن الإنصاف في فتح الباري (١٠ / ٦٧٤) و لم يذكر الحافظ عنوان كتاب العلم العراقي ، و كذا لم يذكر الإنصاف في ترجمة العلم العراقي ؛ و من البديهي أن يكون الأولى بالذكر من كتب المترجم له هو ما رآه بنفسه ، و الذي يظهر لي أنَّ الحافظ نقل كلام علم الدين عن طرح التثريب – و إن كان لم يصرح بنقله عن هذا الكتاب لكنه صرح بنقله عن أصله تقريب الأسانيد لشيخه الحافظ العراقي ، كما أنَّ طرح التثريب قد شرح جزءًا منه شيخُه الحافظ العراقي (يراجع : مقدمة تحقيق طرح التثريب ص ٦) ؛ و هذا قد يكون داعيًا لاطلاع ابن حجر على الكتاب – ؛ و لذلك ذكر عنوان كتاب العلم العراقي بمعنى موضوعه ، و لم يقصد تسمية الكتاب ، كما أنَّه لم يقصد كتابًا آخر ، كما حسب حاجي خليفة و مَن تبعه ، و قد ذكرتُ في منهج المؤلف أنَّ العلم العراقي قصد في كتابه الاستدراك على ابن المنيِّر حتى ما ردَّه على الزمخشري جعله مما يؤخذ على ابن المنيِّر أنَّه لم يتفطن لذلك ، و هذا يجعل الناظر في الكتاب يظنّه انتصارًا للزمخشري أو تحاملا على ابن المنيِّر . هذا فهمي لكلام ابن حجر من خلال دراسة حياة العلم العراقي ، و قد يكون عند حاجي خليفة من الأدلة ما لم أطلع عليه – و هذا الظن به – فيكون كتابًا آخر بهذا العنوان ، و الله أعلم بالصواب . يراجع : معجم المصنفات الواردة في فتح الباري ، لمشهور بن حسن بن سلمان و رائد بن صبري ، دار الهجرة – الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢ ه / ١٩٩١ م (ص ١٣٨) .

(٣) يراجع : الوسيط في المذهب للغزالي ، تح أحمد محمود إبراهيم ، دار السلام – القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٧ ه / ١٩٩٧ م ، (١ / ١١) .

٨ – **شرح ملحة الإعراب** : و هي نظم لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري (ت : ٥١٦ ﻫ) [١] ، و لم يذكر حاجي خليفة العلمَ العراقي في شراحها ، و كذلك فعل محقق ملحة الإعراب [٢] .

٩ – **شرح مختصر التبريزي** : في الفقه أي في فروع الشافعية لأمين الدين : مظفر ابن أبي محمد التبريزي (ت : ٦٢١ ﻫ) [٣] و قد لخصه : من الوجيز ، و قد ذكر حاجي خليفة شراحه و جعل أقدمهم مجد الدين السنكلومي أبا بكر بن إسماعيل بن عبد العزيز (ت : ٧٤٠ ﻫ) [٤] ، و بكلام العبادي هذا يُستدرك على حاجي خليفة أنَّ أول مَن شرحه شيخ الزنكلوني العلم العراقي و لم يذكره .

١٠ – **مختصر الأحكام الماوردية** : الظاهر أنَّه كتاب الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت : ٤٥٠ ﻫ) [٥] ، و قد ذكر حاجي خليفة اختصار جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ ﻫ) له ، فيُزاد عليه اختصار العلم العراقي . و الله أعلم .

المطلب الثامن : ثناء العلماء عليه :

جاء الثناء على علم الدين صريحًا و ضمنيًا ، فالثناء الضمني جاء من خلال النقل عنه لبعض الفتاوي و النقول ؛ و لا يخفى ما في هذا النقل من الاعتراف بأنَّ العلم العراقي من العلماء الذين حُمِل عنهم العلم ، و أنَّ لقوله شأنًا و أثرًا ، و قد جاءت بعض هذه النقول من كتابه الإنصاف ، و بعضها ليس فيه ، و سأكتفي هنا بالإشارة إلى ما ليس في الإنصاف ، من ذلك قول الزركشي : " قال الشيخ علم الدين العراقي ولم يجيء في القرآن البداءة بالحمل على المعنى إلا في موضع واحد وهو قوله: ﴿ وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٌ

---

(١) يراجع : بغية الوعاة (٢ / ٢٥٧) ، شرح ملحة الإعراب ، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ، تح د . فائز فارس ، دار الأمل – الأردن ، ط ١ ، ١٤١٢ ﻫ (ص ١٣) .

(٢) يراجع : كشف الظنون (٢ / ١٨١٧) ، شرح ملحة الإعراب (ص ٢٦) .

(٣) يراجع : طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ٣٧٣) ، كشف الظنون (٢ / ١٦٢٦) .

(٤) قد سبقت ترجمته عند ذكر تلاميذ علم الدين .

(٥) يراجع : طبقات الشافعية الكبرى (٥ / ٢٦٧) ، كشف الظنون (١ / ١٩) .

لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ﴾ [١] فأنث (خالصا) حملا على معنى (ما) ثم راعى اللفظ فذكَّر فقال: (مُحَرَّمٌ) . انتهى . " [٢]

و منها ما نقله الزركشي أيضًا في البحر المحيط قال : " فائدة عمومات القرآن مخصوصة في الأكثر حتى قال الشيخ علم الدين العراقي : ليس في القرآن عامٌ غيرُ مخصوص إلا أربعة مواضع أحدها قوله : ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾ [٣] ... " [٤]

ومن ذلك أيضًا ما نقله السيوطي في الحاوي : " في ذي العقدة سنة ثمان و ثمانين وقفت على كراسة بخط الإمام علم الدين العراقي قال فيها ما ملخصه ... " فذكر ألغازًا حاول علم الدين الإجابة عن بعضها ، فوفق اللهُ السيوطيَّ إلى الاستدراك عليه فقال مسرورًا : " و هذا الاستدراك من عندي لا من المجيب و لا العلم العراقي " و هذا يُظهر مكانة العلم العراقي في الفقه الشافعي حتى يفتخر السيوطي بأنَّه أجاب عن ما أشكل على العلم العراقي . [٥]

فهذا يبيِّن أنَّ من أقوال علم الدين رحمه الله ما تناقله العلماء و إن لم نعلم في أي كتبه ذكره ، و هذا كما قدمتُ يعدُّ ثناءً ضمنيًا على مشاركته في العلوم و اهتمام العلماء بنقل فوائده .

---

(١) سورة الأنعام ، آية ١٣٩ .

(٢) و قد ذكره السيوطي أيضًا ، و قد سبقهم إلى ذكره أبو حيان الأندلسي في تفسيره ، و بيَّن أنَّ قول علم الدين هذا قاله مكي – في الهداية إلى بلوغ النهاية – لكنَّ أبا حيان خرَّجه تخريجًا آخر ، قال : " و على تسليم أنه حمل على المعنى فلا يتعين أن يكون بدأ أولا بالحمل على المعنى ثم بالحمل على اللفظ لأن صلة (ما) متعلقة بفعل محذوف ، و ذلك الفعل مسند إلى ضمير (ما) و لا يتعين أن يكون و قالوا : ما استقرت في بطون الأنعام ، بل الظاهر أن يكون التقدير : ما استقر فيكون حُمل أولًا على التذكير ثم ثانيًا على التأنيث ، و إذا احتمل هذا الوجه و هو الراجح لم يكن دليلًا على أنه بدأ بالحمل على التأنيث أولاً ثم بالحمل على اللفظ " . يراجع : الهداية إلى بلوغ النهاية ، لمكي ابن أبي طالب ، جامعة الشارقة – الإمارات ، ١٤٢٩ ه / ٢٠٠٨ م ، رسائل علمية (٣ / ٢٢٠٤) ، البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٤ / ٢٣٤) ، البرهان في علوم القرآن (٣ / ٣٨٣) ، الاتقان للسيوطي (٢ / ٢٨٨) .

(٣) سورة النساء ، آية ٢٣ .

(٤) و قد ذكره الشوكاني أيضًا . يراجع : البحر المحيط في أصول الفقه ، للزركشي ، وزارة الأوقاف – الكويت ، ط ٢ ، ١٤١٣ ه (٣ / ٢٤٨) ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، لمحمد بن علي الشوكاني ، دار الفضيلة – الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ (٢ / ٦٣٣) .

(٥) يراجع : الحاوي للفتاوي ، لجلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٠٣ ه / ١٩٨٣ م (٢ / ٢٩٣ ، ٢٩٤) .

و جاء من الثناء الصريح قول الذهبي – ذيل تاريخ الإسلام – : " كان أحد الأذكياء المذكورين و الأئمة المشتغلين ، بصيرًا بالأصلين و التفسير " [١] .

و قال الإسنوي في طبقات الشافعية : " كان عالِمًا فاضلا في فنون كثيرة خصوصًا التفسير ، و فيه دعابة كثيرة مأثورة إلى الآن عنه " [٢] و هذا لأنَّ الإسنوي كان قريب العهد بوفاته ، و قد ظلَّ ذكره (رحمه الله) عاطرًا بعد موته .

و قال الصفدي في الوافي : " و كان من المعدودين في علماء مصر " [٣] .

و قال العبادي : " كان حسن الأخلاق ، لطيف المزاج ، متواضعًا خفيف الروح ، و كانت له اليد العليا في النظم و النثر و المعاني و البيان و التفسير " [٤] .

بقي أمر جاء في قول ابن حجر : " و كان أبو حيان لا يصفه بالمهارة و قد تعرض لذلك في تفسيره الكبير " [٥] فهذا النقل قد يفهمه بعض الناس على غير وجهه ، دون نظر إلى واقع القائل ، فهذا القائل قد لقي عددًا كبيرًا من العلماء ، أضف إلى ذلك معاصرة علم الدين لعلماء أفذاذ أكتفي بذكر اثنين منهم اشتركا مع علم الدين في شيخهم العز بن عبد السلام ، و قد مدحهما ابن عبد السلام بقوله : " ديار مصر تفخر برجلين في طرفيها ، ابن المنيِّر بالإسكندرية ، و ابن دقيق العيد بقوص " فربما كان قول أبي حيان هذا ناتجٌ عن مقارنة الشيخ علم الدين رحمه الله بمثل ابن دقيق العيد الذي قال فيه التاج السبكي : " لم ندرك أحدًا من مشايخنا يختلف في أنّ ابن دقيق العيد هو العالم المبعوث على رأس السبعمائة " [٦] ، لكن من المؤكد أنَّ أبا حيان لا يقصد تقليل شأن شيخه مع اعترافه بالأخذ عنه .

المطلب التاسع : ذكر وفاته رحمه الله :

قال العبادي : " توفي رحمه الله بعد عصر الثلاثاء لست خلون من صفر سنة ٧٠٤ ه ، و دفن من الغد بالقرافة " [٧] ، و قال ابن قاضي شهبة : " بالقرافة الصغرى " [١] . [٢]

---

(١) يراجع : ذيل تاريخ الإسلام ، لشمس الدين الذهبي ، دار المغني للنشر و التوزيع (ص ٤٨) .

(٢) يراجع : طبقات الشافعية لعبد الرحيم الإسنوي (٢ / ١٠٧) .

(٣) يراجع : الوافي بالوفيات للصفدي (١٩ / ٦٥) .

(٤) يراجع : ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين للعبادي ، مكتبة الثقافة الدينية (ص ١٥٥) .

(٥) يراجع الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (٢ / ٣٩٩) .

(٦) يراجع : طبقات الشافعية الكبرى (٩ / ٢٠٩) .

(٧) هذا التاريخ من العبادي فيه تفصيل ليس في غيره ، فقد قال ابن حجر " في سابع صفر " ، و بعضهم قال : " في صفر " ، و ما ذكره العبادي أدقُّ ، و هو أولى بالقبول . يراجع : ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين للعبادي ، مكتبة الثقافة الدينية (ص ١٥٦) .

(١) يراجع : طبقات الشافعية لأبي بكر بن قاضي شهبة (٢ / ٢٨٣) .

(٢) يراجع أيضًا : ذيول العبر في خبر من غبر ، لشمس الدين الذهبي ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥ ه (٤ / ١١) ، نكت الهميان في نكت العميان ، لصلاح الدين الصفدي ، المطبعة الجمالية – القاهرة ، ١٣٢٩ ه (ص ١٩٥) ، مرآة الجنان و عبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لأبي محمد اليافعي ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٧ ه (٤ / ١٨٠) ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، لأحمد بن علي المقريزي ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٨ ه (٢ / ٣٨٥) ، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان عصر سلاطين المماليك ، لبدر الدين العيني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤١٢ ه (٤ / ٣٧٠) ، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ ، لتقي الدين محمد بن فهد المكي ، دار الكتب العلمية – بيروت (ص ٩٥) ، حسن المحاضرة في تاريخ مصر و القاهرة ، لجلال الدين السيوطي ، دار إحياء الكتب العربية ، ط ١ ، ١٣٨٧ هـ (٢ / ٤٢١) ، كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ، لحاج خليفة (٢ / ١٤٧٧) ، مفتاح السعادة و مصباح السيادة في موضوعات العلوم لأحمد بن مصطفى ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ ه (٢ / ٣٢٧) ، طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأدنروي (ص ٢١١ ، ٢٦١) ترجم له في موضعين في علماء المائة السادسة ثم المائة السابعة ؟ و الظاهر أنَّه حسبه شخصين ، هدية العارفين أسماء المؤلفين و آثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي (١ / ٦١٠) ، نيل السائرين في طبقات المفسرين ، للشيخ محمد بن طاهر ، مكتبة اليمان – الباكستان ، ط ٣ ، ١٤٢١ ه (ص ٢٠٩) ، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤١٤ ه (٢ / ٢٠٩) ، الأعلام للزركلي (٤ / ٥٣) .

الفصل الثالث : دراسة مختصر الانتصاف .

و فيه مباحث هي :

المبحث الأول : تحقيق نسبة الكتاب للعلم العراقي .

المبحث الثاني : تحقيق عنوان الكتاب .

المبحث الثالث : موضوع الكتاب .

المبحث الرابع : منهج المؤلف .

المبحث الخامس : نسخ الكتاب .

المبحث الأول
نسبة الكتاب للعلم العراقي

لم أجد خلافًا بين الذين ترجموا لعلم الدين العراقي في ذكر كتابه الذي هو حاشية على الكشاف ، و إنَّما اختلفوا في عنوانه .

و الذي يؤكد نسبة الكتاب للعلم العراقي نقل الأئمة عن الكتاب أقوالًا و نسبتها لعلم الدين العراقي ، و أقدم مَن نقل عنه شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي (ت : ٧٤٣ ه) [١] ، و قد نصَّ في كتابه على نقله من الإنصاف [٢] ، فهو ينقل عن كتاب علم الدين بقوله : " و أجاب صاحب الإنصاف " أو " و في الإنصاف " ثم يذكر كلام علم الدين [٣] .

و مما يؤكد أنَّ الإنصاف لعلم الدين العراقي أنَّ السيوطي نقل في كتابه نواهد الأبكار الموضع الأول الذي نقله الطيبي فصرح باسم علم الدين و اسم كتابه ، فقال : " و أجاب الإمام علم الدين العراقي في الإنصاف " [٤] ، مما لا يدع مجالا للشك في نسبة الكتاب لعلم الدين العراقي .

و قد نقل بدر الدين الزركشي (ت : ٧٩٤ ه) [٥] عن الإنصاف في برهانه ، قال : " و قد جعل ابن المنير من هذا القسم قوله تعالى : ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ ...

([١]) يراجع : الدرر الكامنة (٢ / ٦٨) ، كشف الظنون (٢ / ١٤٧٨) .

([٢]) سيأتي بيان العنوان الصحيح للكتاب و هو " الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف " في مبحث تحقيق عنوان الكتاب ، و قد اعتاد العلماء اختصاره عند العزو إلى " الإنصاف " فقط .

([٣]) يراجع : فتوح الغيب (١ / ٦٩ ، ٩١) .

([٤]) يراجع : نواهد الأبكار للسيوطي (١ / ٨٢) .

([٥]) هو : أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، عالم بفقه الشافعية و الأصول و غيرها ، تركي الأصل ، مصري المولد و الوفاة ، له تصانيف كثيرة منها : الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ، البحر المحيط في أصول الفقه . يراجع : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣ / ٢٢٧) ، الأعلام (٦ / ٦٠) .

وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرًا ﴾ (١) و قوله : ﴿ وَلَوۡلَا رِجَالٌ مُّؤۡمِنُونَ .... لَوۡ تَزَيَّلُواْ ﴾ (٢) و نازعه العراقي لأن المعاد فيهما أخص من الأول " (٣)

كذلك جاء موضع آخر هو من مختصر الانتصاف و هو قوله : " و منها قوله تعالى ﴿إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهۡرِهِۦٓ ﴾ (٤) و هذا أورده ابن المنير في كتابه على الزمخشري ، قال : الريح رحمة و نعمة و سكونها شدة على أصحاب السفن ، قال الشيخ علم الدين العراقي : و كذا جاء في القراءات السبع ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ (٥) ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ ﴾ (٦) و المراد به الذي ينشر السحاب . " (٧)

و أهم هذه المواضع التي نقلها العلماء عن الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف ، و انتشر بين العلماء ، هو ما جاء في سورة هود من قول علم الدين : " **قلتُ** : الصواب ما ذكره محمودٌ مِن منع الاتصاف بأقضى القضاة ؛ لأنَّه في معنى أحكم الحاكمين ، و زعْمُ أحمدَ أنَّ عليًا (كرم الله وجهه) قيل في حقِّه : أقضى القضاة – ليس بصحيح ؛ فإنَّ التفضيل في حقِّ عليٍّ وقع على قومٍ مخاطبين بالكاف و الميم في قوله : (**أقضاكم**) و الشهادة له بذلك [ممن] لا ينطق عن الهوى ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٌ يُوحَىٰ ﴾ (٨) ، و أمَّا إطلاقُ التفضيلِ على كلِّ مَن يحكم بالألف و اللام ، و قد قال تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقۡضِي بَيۡنَهُم بِحُكۡمِهِۦۚ ﴾ (٩) [و قال] ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ (١٠) ﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَيۡهِ ﴾ (١١) إلى غير ذلك مما لا يحصى – فيجب اجتنابه ، و

---

(١) سورة النحل ١٦ ، آية ١٠٦ .

(٢) سورة الفتح ٤٨ ، آية ٢٥ .

(٣) يراجع : مختصر الانتصاف (ص ٩٧) ، البرهان للزركشي (٣ / ١٧) .

(٤) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٣٣ .

(٥) سورة الروم ٣٠ ، آية ٤٨ . على الإفراد بإسكان الياء التحتية من غير ألف بعدها و هي قراءة المكي و حمزة و الكسائي و خلف . يراجع البدور الزاهرة (ص ٢٥٤) .

(٦) سورة الأعراف ٧ ، آية ٥٧ . على الإفراد أيضًا و هي قراءة المكي و حمزة و الكسائي و خلف . يراجع : البدور الزاهرة (ص ١١٩) و الإرشادات الجلية (ص ١٨٣)

(٧) يراجع : مختصر الانتصاف (ص ٦٢٤) ، البرهان للزركشي (٤ / ١١) .

(٨) سورة النجم ٥٣ ، آية ٤ .

(٩) سورة النمل ٢٧ ، آية ٧٨ .

(١٠) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٢٣ .

(١١) سورة الحجر ١٥ ، آية ٦٦ .

الأدب مع الله تعالى فيما وصف به نفسَه مِن الصفات أن لا يدَّعي أحدٌ الأفضلية و التقديم فيها لِمَا فيه مِن الجرأة و سوء الأدب . و لا عبرة بقول مَن ولي القضاء مرةً و نُعِتَ بذلك و لَذَّ في سمعِه فتَحيَّل لنفسه في إجازةِ إطلاقِ ذلك ؛ فإنَّ الحق أحقُّ أن يُتَّبع ، و اللَّه أعلم " [١] . و قد وجدت – فى فتح المجيد شرح كتاب التوحيد – العلامة محمد حامد الفقى يشير إلى أن العلم العراقى يعيب ذلك على ابن المنير و أنه رد عليه و انتصر للزمخشرى . [٢] فعلمت أنَّ من العلماء مَن نقل هذا القول لعلم الدين ، فبحثت فوجدت غير واحد نقل هذا القول ، منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري [٣] ، لكنه نقله بتصرف و لعل العلامة الفقي نقله عنه كما يتضح من سياق الكلام في الكتابين ، و قد نقله بتمامه حافظ مصر القاضي ولي الدين العراقي (ت : ٨٢٦ ه) [٤] في كتابه طرح التثريب [٥] ، و لعل حاشيته على الكشاف هي التي سهلت له اطِّلاعه على كلام العراقي ، فقد قال السيوطي عند ذكره لأصحاب الحواشي على الكشاف و الذين أخذ عنهم في كتابه نواهد الأبكار : " و الشيخ وليّ الدين أبو زرعة أحمد بن الحافظ الكبير زين الدين عبد الرحيم العراقي في مجلدين ؛ لخَّص فيهما كلام ابن المنير ، و العلم العراقي ، و أبي حيان ، و أجوبة الحلبي ، و السفاقسي مع زيادة تخريج أحاديثه ." [٦] .

و في البحث مواضع أخرى نقلها العلماء رضًا بها أو للإشارة إليها أو للتعقيب عليها ، ستأتي في مواضعها بإذن الله .

فهذه النقول تعدُّ شواهد خارجية من علماء ثقات كتبهم معروفة هي مراجع يُرجع إليها ، و يؤخذ بنقولها ، كذلك جاءت شواهد داخلية في نسخ الكتاب تؤكد نسبة الكتاب لعلم الدين ،

---

(١) يراجع : مختصر الانتصاف تعليق (٩٨) لعلم الدين (ص ٣٩١) .

(٢) فتح المجيد فى شرح كتاب التوحيد للشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد الحنبلى ، و عليه تعليقات الفقى و ابن باز ، تح أحمد بن شعبان ، مكتبة الصفا – القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٤ ه / ٢٠٠٣ م (ص ٣٩٩) .

(٣) يراجع : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، دار التقوى – شبرا الخيمة ، ٢٠٠٠ م (١٠ / ٦٧٤) ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ، لعبد الرؤوف المناوي ، دار المعرفة – بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩١ ه / ١٩٧٢ م ، (١ / ٢٢٠) .

(٤) هو : أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي أصلا ، المصري موطنًا و وفاة ، حافظ فقيه شافعي مفسر ، له حاشية على الكشاف نقل فيها عن علم الدين ، و له مصنفات في الحديث و الفقه . يراجع : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٤ / ١٠٣) ، الأعلام (١ / ١٤٨) .

(٥) يراجع : طرح التثريب في شرح التقريب ، للحافظ زين الدين العراقي و ابنه ولي الدين ، إشراف الشيخ محمود حسن ربيع ، دار إحياء التراث العربي – بيروت (٨ / ١٥٢) .

(٦) يراجع : نواهد الأبكار للسيوطي (١ / ١٢ ، ١٣) .

مثل ما جاء في نسخة برلين (٣ ظ) : " قال علم الدين رحمه الله " [١] ، و جاء أيضًا في موضع آخر : " قال الفقيه علم الدين " [٢] .

لكن بقي أمر يجب التنبيه عليه و هو ما وقع في كشف الظنون من نسبة خطبة كتاب الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف للعلم العراقي إلى ابن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١ ه) ، و هذا وهم حاصل في كثير من الدراسات المتعلقة بابن هشام ، و قد ذكرتُ في المقدمة أنّي كنتُ أتطلع إلى تحقيق كتاب ابن هشام الأنصاري ، فبعد أنْ أحضرت نسختين من كتابه المنسوب إليه ، يسَّر الله لي الاطلاع على دراسة لأستاذي الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي ، هي تحقيق لكتاب نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام ، و إذا فيها ما أذهلني ، و هذا نصُّه : " مختصر الانتصاف من الكشاف لابن المنير . توجد من هذا الكتاب مخطوطة بمكتبة برلين برقم ٧٩١ أشار إليها بروكلمان اعتمادًا على فهارس المكتبة . و لم يشر أحد ممن ترجموا لابن هشام إلى هذا الكتاب ، فضلا عن أن ابن هشام لم يؤثر عنه اختصار مؤلفات الآخرين ، بل هو يشرحها أو يتعقب ما فيها ، و توجد مخطوطة لهذا الكتاب بمكتبة تيمور بدار الكتب المصرية برقم ١٦٧تفسير ، لايوجد بها ما يفيد نسبتها لابن هشام ، و كذلك توجد نسخة أخرى ناقصة الأول بمكتبة الأزهر برقم تفسير (٢٥٢) ٤٢٥٠ .

و قد وهم مفهرس المخطوطة البرلينية فلم يتبين أن الكتاب لعلم الدين عبد الكريم بن على العراقى المتوفى ٧٠٤ ه ، لأن اسم المؤلف ورد مكتوبًا بخط صغير فى باطن سطور عنوان المخطوط [٣] ، و فى أوله . و قد نسب المخطوط فى فهارس مكتبة برلين الى ابن هشام الأنصارى عبد الله بن يوسف اعتمادًا على ما ورد فى كشف الظنون (١٤٧٧) عند حديثه عن كتاب الكشاف للزمخشرى و ما ألف حوله فقال : " .... ما نقلته فى أول هذا المبحث ".

و ما نقله حاجى خليفة يتفق مع ما ورد فى بداية كتاب علم الدين العراقى ، و مع بداية ما ورد فى مخطوطة تيمور غير المنسوبة . و لعل مفهرس مكتبة تيمور قد اعتمدوا فى نسبة الكتاب على ما جاء فى كشف الظنون أيضا .

أما نسخة الأزهر فقد ورد بالفهرس ما يلى : " مختصر الانتصاف ..لم يعلم مختصره " و ورد أيضا فى موضع آخر إحالة إلى الموضع السابق على النحو التالى : " تلخيص الانتصاف لابن المنير اختصار ابن هشام . انظر : مختصر الانتصاف "

---

(١) يراجع : مختصر الانتصاف (ص ٩٩) .

(٢) هذه عبارة " أ ، ب " و قد سقط القول من " ج " . يراجع : مختصر الانتصاف (ص ١٥٣) .

(٣) فى عنوان الكتاب الاسم واضح للعراقى رحمه الله ، و ورد فى هذه النسخة اسم العراقى مرة أخرى فى أعلى أول صفحة بخط صغير : " قال الشيخ الامام العالم العلامة علم الدين العراقى رحمه الله تعالى " و لا أدرى كيف ذهل عن اسمه مفهرسو المكتبة .

و بناء على ما سبق فإنَّ مختصر الانتصاف الذى أشار إليه حاجى خليفة – إن صح لــه

ذلك – يعدُّ من كتب ابن هشام التى لم تصل إلينا [1] ". [2] انتهى كلامه حفظه الله .

كذلك من الشواهد الداخلية لصحة نسبة الكتاب لعلم الدين نقله عن شيخه العز بن عبــد السلام و التصريح بذلك في تعليق (٢٦) ، (١١٣) [3] ، و معلوم أنَّ وفاة العز بــن عبــد السلام كانت قبل ولادة ابن هشام الأنصاري بعقود ، كذلك تشيع في الكتاب هذه الروح التــي تكون بين الأقران لاشتراك علم الدين و ابن المنيِّر في بعض الأشياخ .

كذلك يجدر الإشارة إلى ما وقع في تحقيق فتوح الغيب للطيبي من نسبة أقوال علم الدين إلى مجد الدين بن الأثير (ت : ٦٠٦ ه) [4] . [5] و يكفي لدفع هذا أيضًا تصريح الــسيوطي باسم علم الدين العراقي و اسم كتابه عند نقله لأول تعليق قاله علم الدين في الكتــاب ، كــذلك تصريح مؤلف الكتاب بأنَّ شيخه العز بن عبد السلام كما سبق مع ذكر ابن هــشام ، و ابــن الأثير في طبقة شيوخ العز بن عبد السلام .

كذلك ذكر محققُ " فتوح الغيب " اسمَ كتابه " الإنصاف مختصر الكشاف " ، و الذي ذكره التاج السبكي و حاجي خليفة في اسم كتابه هو " الإنصاف في الجمع بين الكشف و الكشاف "

---

(1) و كلام حاجي خليفة في كشف الظنون هو نقل عن نواهد الأبكــار للــسيوطي (١ / ٩) ، فقــد ذكــر الحواشي على الكشاف و المتعقبين له من العلماء ، غير أنَّ كشف الظنون زاد هذه المقدمة لعلم الــدين عنــد ذكر ابن هشام ، و قد فسَّر لي الدكتور أحمد عبد المجيد هذا الوهم الواقع في كشف الظنون بأنَّ حاجي خليفــة وضع هذه الزيادة في هامش المخطوط فلم يظهر للناسخين أو للناشرين مكان الإلحاق الــصحيح ، فوضــعوا الزيادة عند ذكر ابن هشام . و هذا التفسير لهذا الوهم المنتشر هو الراجح لمكانة حاجي خليفة فــي معرفــة الكتب و المؤلفات .

(2) نزهة الطرف فى علم الصرف ، لابن هشام الأنصاري ، تح الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي ، مركــز المخطوطات العربية كلية الدراسات العربية – جامعة المنيا (ص ٣٦ ، ٣٧) .

(3) يراجع : مختصر الانتصاف (ص ١٣٦ ، ٤٦٧) .

(4) هو : أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري ، الإمــام الحــافظ الفقيــه الــشافعي الأصولي ، من كتبه النهاية في غريب الحديث و الأثر و جامع الأصول . يراجع : طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ٣٦٦) ، كشف الظنون (١ / ١٨٢) .

(5) يراجع : فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ، لشرف الدين الطيبي ، مجموعة رسائل علميــة مــن كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (١ / ٦٩) ، (٢ / ١٧٧) ، (٥ / ٢٨) .

و قد ذكر حاجي خليفة أنَّه تفسير كبير ، و هذا واضح من ذكر جمعه بين هــذين التفــسيرين الكبيرين ، و هذا لا يناسب ما ذكره المحقق أنَّه يقع في ٢٣٨ ورقة إلا إن كان الكتاب الــذي معه هو كتاب العلم العراقي لكنه مشوه العنوان و النسبة كما حدث في مخطوطتي دار الكتب (١٦٧) تيمور ، و النسخة الأزهرية اللتين أعتمد عليهما في التحقيق ؛ و لهذا جاء في الفهرس الشامل ذكر كتاب ابن الأثير ثمَّ ذكر هذه النسخة التي يتكلم عنها محقق فتوح الغيب ، و هــي في مكتبة داماد إبراهيم باشا بتركيا و قد ذكر عنوانه و هو " حاشية الانتصاف بين ابن الأثير و الكشاف " [١] ، و عنوانها واضح أنَّه محرَّف عن عنوان كتاب علم الدين العراقي ، و يكون صوابه " بين ابن المنير و الكشاف " .

فكلٌ هذا كافٍ لحصول الاطمئنان بنسبة الكتاب لعلم الدين العراقي رحمه الله . و الله أعلم .

(١) يراجع : الفهرس الشامل (١ / ٢١٩) .

المبحث الثاني : تحقيق عنوان الكتاب

المبحث الثاني
تحقيق عنوان الكتاب

يعدُّ تحقيق عنوان الكتاب من الواجبات التي ينبغي للمحقق أن يعتني بها [١] ، لما يحدث من تساهل العلماء قديمًا في اختصاره كثيرًا أو التصرف فيه أحيانًا[٢] ، أو ما يحدث من أخطاء أو أوهام ربما كانت غير مقصودة ؛ كما يذكر أستاذي الدكتور محمد محمد عثمان : " و الواضح أن الموثق للمخطوطات لما فقدت الورقة الأولى من المخطوط و أراد أن ينسب تلك المخطوطة التبس عليه الأمر بما وجده فى المقدمة من قول المؤلف : رأيت أن تأليف كتاب فى عجائب علوم القرآن أولى فسماه عجائب علوم القرآن " [٣] .

فهذا الأمر لم أستطع أن أقطع فيه بشيء في بداية البحث ؛ و ذلك للاختلاف بين العلماء الذين ترجموا لعلم الدين في عنوان كتابه ؛ بل منهم مَن لم يذكر عنوانًا و إنَّما بيَّن موضوع الكتاب كالصفدي قال : " و ردًّا على القاضي ابن المنيِّر المالكي في ردِّه على الزمخشري " ، و كذلك فعل ابن حجر في الدرر الكامنة قال : " و وضع كتابًا في الانتصار للزمخشري من ابن المنيِّر و عوتب على ذلك ، فقال : هذا الكتاب ردُّ الرد " ، فذكره صاحب معجم المؤلفين من تصانيفه " الانتصار للزمخشري من ابن المنيِّر " و لم يذكر الإنصاف [٤] و ابن حجر لم يقصد ذكر العنوان و إنَّما قصد موضوع الكتاب ، كذلك جعله صاحب هداية العارفين كتابين فذكر في تصانيفه " الانتصار للزمخشري من ابن المنيِّر ، و الإنصاف حكمًا بين الكشاف و الانتصاف " [٥] و هو تابع في هذا لحاجي خليفة [٦] . [٧]

فكثرت الأقوال و تضاربت ؛ لذلك لم أرجح بين أقوالهم لتكافئها بالنسبة لي ، و كذلك لم يشر علم الدين إلى اسم كتابه في مقدمته ، إنَّما قال : " قد اختصرت في هذا الكتاب الانتصاف

---

(١) يراجع : تحقيق النصوص و نشرها ، للأستاذ عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط ٧ ، ١٤١٨ ه / ١٩٩٨ م ، (ص ٤٢) .

(٢) يراجع : العنوان الصحيح للكتاب ، للشريف حاتم بن عارف العوني ، دار عالم الفوائد – مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٩ ه (ص ٤١ ، ٤٢) .

(٣) يراجع : مقدمة تحقيق " فنون الأفنان فى عجائب علوم القرآن لابن الجوزى " تحقيق الأستاذ الدكتور محمد محمد عثمان ، العلم و الإيمان للنشر و التوزيع – القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٩ م (ص ٢١) .

(٤) يراجع : معجم المؤلفين (٢ / ٢٠٩) .

(٥) يراجع : هدية العارفين (١ / ٦١٠) .

(٦) يراجع : كشف الظنون (١ / ١٧٣) .

(٧) يراجع : مؤلفات العلم العراقي في ترجمته و قد سبقت .

من الكشاف ... " ، و أفضل المترجمين لعلم الدين العراقي – في ظني – اثنان : الأول العبادي الذي وجدتُ في ترجمته زيادات ليست عند غيره ، و قد ذكر عنوان الكتاب " الإنصاف بين الزمخشري و ابن المنيِّر " . و الثاني التاج السبكي لأنَّ أباه تلميذٌ لعلم الدين فهو من أقرب المترجمين له ، و قد ذكر عنوانه " الإنصاف في مسائل الخلاف بين الزمخشري و ابن المنير " .

لذلك اتجهت إلى نسخ الكتاب لتحديد عنوان الكتاب ، و هو أولى من الاعتماد على التراجم [1] فوجدتُ النسخ التي بين يدي مختلفة أيضًا :

١ – النسخة " أ " عنوانها : " كتاب الإنصاف مختصر الانتصاف تأليف الشيخ علم الدين العراقي رحمة الله عليه " ، و في آخره " تم الكتاب " .

٢ – النسخة " ب " عنوانها " مختصر الانتصاف من الكشاف لابن المنير للعراقي رحمه الله " و الصفحة الأخيرة من المخطوط مفقودة .

٣ – النسخة " ز " و هذه النسخة ضاع أولها إلى سورة النساء ، و الصفحة الآخيرة بها " هذا آخر مختصر الانتصاف من الكشاف " و هي مؤرخة بسنة ٧٢٨ ه .

٤ – النسخة " ج " فيها صفحة العنوان بالية لا تستطيع قراءة شيءٍ مفيد منها ، و صفحة خطبة الكتاب تستطيع أن تقرأ فيها " قال العـرا.... رحمة الله ... بن عمر الأنصاري " و في الصفحة الأخيرة " كمل و الحمد لله " فليس فيها ذكرٌ لعنوان الكتاب ، و إن كان فيها ما يؤكد أنَّها للعراقي ، و مع ذلك كتب عليها بعضهم " مختصر الانتصاف من الكشاف لابن هشام الأنصاري كما في كشف الظنون " .

و هذه النسخ غير مؤرخة إلا نسخة الأزهر " ز " ، و هي قريبة العهد بعلم الدين العراقي ، و هذا ما جعلني أرجح العنوان المذكور بها ، مع موافقتها لنسخة برلين " ب " ، فسجلت البحث بهذا الاسم " **مختصر الانتصاف من الكشاف** " تغليبًا لروايتي النسخة " ب " و النسخة " ز " على رواية النسخة " أ " بمفردها ؛ و مما يزيد في ترجيح هذا العنوان أنَّه معنى كلام علم الدين في مقدمته لكتابه ، و هو أولى بالاعتماد خاصة مع انتشار العنونة بهذا اللفظ (مختصر) بين المؤلفين .

أمَّا بعد اطلاعي على حاشية الطيبي خاصة ، و هو قريب العهد بزمن علم الدين فهو معاصر لتلاميذ العلم العراقي ؛ فهذا يدلُّ على وصوله لنسخة عالية السند إلى العلم العراقي ؛ مما يجعل الباحث يطمئن إلى هذا الجزء من العنوان و هو " الإنصاف " ، و كذلك كتاب

---

[1] يراجع : العنوان الصحيح للكتاب ، للشريف حاتم بن عارف العوني (ص ٣١) .

السيوطي نواهد الأبكار ، فهو ينقل عن كتاب علم الدين العراقي و يسميه " الإنصاف " ، كذلك اتفق كثير من المترجمين للعلم العراقي على هذا الجزء من اسم الكتاب ، و الاختلاف يجيء فيما بعد ذلك من بقية الاسم .

و الخلاصة :

يترجح لدى المحقق أن يكون العنوان الصحيح هو : " **الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف** " و يكون العنوان على النسخ " من تصرف الناسخين في عنوان الكتاب الذي على غلافه – كما يحصل كثيرًا بالاختصار أو الاكتفاء بلقب شهرة الكتاب و نحو ذلك " [١] فتكون النسخة " أ " اكتفت بأول العنوان و هو ما اشتهر به الكتاب ، و تكون النسختان " ب ، ز " اكتفتا بآخر العنوان لأنَّه حاملٌ لموضوع الكتاب ، و موافقٌ لكلام العلم العراقي في مقدمته لكتابه . و الله أعلم .

فالعنوان الراجح بعد هذه الدراسة يجمع مزايا هي :

١. أنَّه يجمع كلمة النسخ المخطوطة على كلمة سواء ، و كما تقرر في الأصول أنَّ الجمع مقدَّم على الترجيح .
٢. المحافظة على السجعة التي يحرص عليها المؤلفون في ذلك العصر ، و بهذا يظهر مزيته على العنوان الذي ذكره التاج السبكي " الإنصاف في مسائل الخلاف بين الزمخشري و ابن المنير " ، فهو بعيد عن هذه السمة و عن بلاغة العلم العراقي الذي كان يدرِّس علوم البلاغة .
٣. أنَّه أقرب لما ذكره حاجي خليفة : " كتابه الإنصاف جعله حكمًا بين الكشاف و الانتصاف " ، لكنَّ عبارة النسخ أولى و أفضل .
٤. أنَّه ينصُّ على الاسم الأشهر و هو (الإنصاف) ، كذلك ينص على موضوع الكتاب كما ذكره مؤلفه في مقدمته ، و كذلك معاصرة كاتب النسخة " ز " و العلامة شرف الدين الطيبي لتلاميذ العلم العراقي تجعل هذين الجزءين من العنوان توأمين لا متعارضين ، و بهذا تتم المرجحات التي ذكرها الشريف حاتم العوني للعنوان الصحيح [٢] . و الله أعلم .

---

(١) يراجع : العنوان الصحيح للكتاب ، للشريف حاتم بن عارف العوني (ص ٣٤) .

(٢) يراجع : العنوان الصحيح للكتاب (ص ٢٢) .

المبحـــث الثالـــث : موضـــوع الكتـــاب و فوائده .

المبحث الثالث

موضوع الكتاب و فوائده

أولًا : موضوع الكتاب :

كتاب الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف للعلم العراقي يعدُّ فرعًا على كتاب الانتصاف لابن المنيِّر المالكي ؛ لأنَّ العلم العراقي لم يخالف ابن المنير في ترتيبه أو تبويبه ، و لم يُضف فيه شيئًا جديدًا غير الاختصار و تعليقاته المفيدة على الزمخشري و ابن المنيِّر ، و لا شك أنَّ اختصار المطوَّل من أغراض التصنيف ؛ لهذا لا يختلف الإنصاف في موضوعه عن الانتصاف كحاشية من حواشي التفسير ؛ فلا بدَّ أن يكون حاويًا للعلوم المختلفة اللازمة في التفسير .

و مقصود الإنصاف هو بيان اعتزال الكشاف ، و ما خالف فيه المعتزلة مذهب الأشاعرة .

و المعتزلة : " فرقة من المتكلمين يخالفون أهل السنة في بعض المعتقدات على رأسهم واصل بن عطاء الذي اعتزل بأصحابه حلقة الحسن البصري " [١] ، قال الشهرستاني : " ويسمون أصحاب العدل و التوحيد ويلقبون بالقدرية و العدلية و هم قد جعلوا لفظ القدرية مشتركًا وقالوا : لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره و شره من الله تعالى احترازا من وصمة اللقب " [٢] و يعمُّ طائفة المعتزلة القول بأشياء منها : نفي الصفات عن الربِّ عزَّ و جل ، و القول بأنَّ العبد خالقٌ لفعله ، و أنَّ الله لا يفعل إلا الصلاح و الخير ، و أنَّ المعرفة و شكر النعمة واجب قبل ورود الشرع ، و الحسن و القبح مردُّهما إلى العقل ، و القول بأنَّ الفاسق في منزلة بين منزلتي الإيمان و الكفر ، و هو مخلدٌ في النار في الآخرة . [٣]

و الأشاعرة : هم " أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المنتسب إلى أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) " [٤] ، و نسبتهم إلى الأشعري ليست سليمة لمخالفة المتأخرين منهم

---

(١) يراجع : المعجم الوسيط مادة (عزل) .

(٢) يراجع : الملل و النحل ، للشهرستاني ، تح أبي عبد الرحمن المكي ، مكتبة نزار مصطفى الباز – الرياض ، ط ٢ ، ١٤٢٨ ه / ٢٠٠٧ م (ص ٢٧) .

(٣) يراجع : الفرق بين الفرق ، لعبد القاهر البغدادي ، تح مجدي فتحي السيد ، المكتبة التوفيقية – القاهرة ، (٨٣ : ٨٥) ، الملل و النحل ، للشهرستاني (ص ٢٧ ، ٢٨) .

(٤) يراجع : الملل و النحل ، للشهرستاني (ص ٦٠) .

لكثير مما سطره الأشعري في كتبه ككتاب مقالات الإسلاميين و كتاب الإبانة ، لكنهم أقربُ الفرق إلى معتقد أهل السنة و الجماعة . (١)

هذا الاختلاف في أمر الاعتقاد يضيف عبئًا جديدًا على المحقق ، لِمَا يُعلم من مخالفة الأشاعرة المتأخرين لمذهب السلف الصالح – بل للأشعري نفسه رحمه الله (٢) – في أصول يجب التنبيه عليها ، و ابن المنيِّر و العلم العراقي يتبعان مذهب المتأخرين ، و مما جاء في الكتاب يُبيِّن شيئًا من تطور مذهب الأشاعرة ما جاء في الانتصاف : " المعتزلة يُنكرون الصفات الإلهية التي دلَّ عليها العقل ، فكيف بالصفات السمعية ؟ ! على أنَّ من الأشعرية مَن حمل الوجه و اليدين و العينين على نحو ما ذكر و لم يرَ بيانها صفات سمعية " ، فأسقط علم الدين هذا القول من كتابه ؛ لأنَّه لا داعي من إثارة خلاف في مسألة قد وافق الأشاعرة المتأخرون فيها مذهبَ المعتزلة .

و لا شكَّ أنَّ أمر العقيدة ثابت لا يتغير بتغير الأزمان و لا برقي فكر الإنسان ، فتطور أمر العقيدة في مذهب من المذاهب يعدُّ دليلا على نزعة أرضية في هذا المذهب ، أمَّا العقيدة الثابتة بوحي السماء فهي ثابتة لا تتغير ، يقول الأوزاعي (رحمه الله) : " لو كان هذا خيرًا ما خُصصتم به دون أسلافكم " (٣) هذه خلاصة المنهج السلفي في العقيدة ، و التي انصرف كثير من المتكلمين عن نصرتها ، بل أساؤوا فهمها ، و يدلُّك على هذا قول الشيخ محمد رشيد رضا في كتب المتكلمين : " ليس فيها بيان لمذهب السلف يجلي حقيقته ، و يوضح طريقته ، بل فيها ما يشعر بأن مذهب السلف هو التمسك بالظواهر من غير فهم ثاقب ، و لا علم راسخ ، و أن الخلف أعلم منهم ، و هيهات هيهات لذلك ، بل السلف أفهم و أعلم و أحكم ، و ماخالف المتكلمون فيه السلف فهو جهل مبين ، أو نزغات شياطين " (٤) أمَّا الأحكام الشرعية

---

(١) يراجع : معجم ألفاظ العقيدة ، لأبي عبد الله عامر عبد الله فالح ، مكتبة العبيكان – الرياض ، ١٤١٧ ه (ص ٤٢) .

(٢) ذكر الشيخ حافظ بن أحمد حكمي أنَّ الأشعرية غير الأشعري رحمه الله ؛ و قد دلَّل على هذا من كتبه . يراجع : معارج القبول (١ / ٢٠٩) .

(٣) رواه أبو بكر الآجري في الشريعة . يراجع : الشريعة ، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري ، تح فريد عبد العزيز الجندي ، دار الحديث – القاهرة ، ١٤٢٦ ه / ٢٠٠٥ م (ص ١١٥) .

(٤) مقدمة تحقيق لوامع الأنوار و سواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية ، للشيخ محمد بن أحمد السفاريني ، المكتب الإسلامي ، ط ٣ ، ١٤١١ ه / ١٩٩١ م ، نقلا عن مجلة المنار للشيخ محمد رشيد رضا . يراجع أيضًا : مجلة المنار – بالمكتبة الشاملة – المجلد العاشر ، الجزء الثاني صفر ١٣٢٥ ه (ص ١٤١) بعنوان " تقريظ المطبوعات " .

أو فقه الحلال و الحرام فهذا فيه ما قد يختلف بتغير الأزمان أو بتغير الأعراف و الأوطـــان ، على ما قرره العلماء .

لذلك فالمنهج السلفي لِمَن فهمه جيدًا لا يقبل التطور بحال ؛ لأنَّه مــنهج يحــافظ علـــى الثوابت و أهمها أمور المعتقد ، ثمَّ يأتي بعد ذلك أمر الأحكام الشرعية فهناك ثوابت أيضًا في المذهب السلفي – مذهب أهل الحديث و السنة – و هو اتباع الدليل النبوي الصحيح و تــرك قول إمام مذهبه إذا عارضه ؛ فهو منهج يفتح باب الاجتهاد إلى قيام الساعة ، لأنَّــه يحــارب التقليد و يدعو إلى الاتباع للسنة الصحيحة و دراسة أقوال الصحابة و التابعين و الاستفادة من فقههم [١] .

و مَن تدبر طريقة السلف في فهم النصوص الشرعية علم قدر علمهم ؛ لأنَّ هذه الطريقة هي السبيل الوحيد لدحض الإلحاد في آيات الله عزَّ و جلَّ و تغليق أبواب البدعة في الـــدين ، و تاريخ الفكر الإسلامي خير شاهد على فطنة السلف في التنبيـــه علـــى مفاســـد البدعـــة و خطورتها التطورية الانشطارية حتى صارت البدعة الواحدة بدعًا و الفرقـــة الواحـــدة فرقًـــا ظلمات بعضها فوق بعض ، و تجد هذه الفرق بعد أن فارقت نـــصوص الكتـــاب و الـــسنة و أقوال السلف بحجة دلالة العقل القطعية ، يعودون مرة أخرى إلى مفارقة العقل ، فلم يبقَ معهم كتاب يهدي و لا عقل يعي ، و أضرب لذلك مثالا بالشيعة الإسماعيلية يقول أستاذي الـــدكتور خالد السيوطي : " فإني أرى أنَّ هذه الفرق قد أصابها خلل فكري عظيم ؛ لأنَّهم حين يقولون : إنَّ الله تعالى لا يقال عنه : إنَّه موجود ؛ فقد نفوا الوجود عنه تعالى ، و قـــالوا بعدميتـــه ، و حينما يقولون : إنَّه تعالى لا لا موجود ، فقد أثبتوا وجوده ؛ لأنَّ نفي النفي إثبات ، كما يقـــول علماء اللغة العربية . و الغريب أنَّ الإسماعيلية لا يعتبرون هذا تناقضًا حتى إنَّ أبـــا يعقـــوب

---

(١) و يوضح الإمام ابن أبي زيد القيرواني المالكي هذا المنهج فيقول : " فالحمد لله الذي منَّ بكافيته و أنعـــم بهدايته و رفق بنا في التكليف في عبادته ، و جعل النجاة للمتأخرين في اتباع سبيل المتقدمين ، و لم يُوسِّـــع لِمَن بعدهم أن يرغب عن إجماعهم أو يخرج عن اختلافهم أو يعدل عن تأويلهم و منهاجهم " في كلام كثير له في فضل فقه الصحابة و فضل اتباعهم . يراجع : النوادر و الزيادات على ما في المدونة من غيرهـــا مـــن الأمهات ، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن القيرواني المالكي ، تح د . عبد الفتاح الحلـــو ، دار الغـــرب الإسلامي – بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٩ م (١ / ٤) ، نفائس الأصول في شرح المحصول ، لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي المالكي ، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، مكتبـــة نـــزار مصطفى الباز – الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦ ه (٩ / ٤٠٤٢) ، نثر الورود على مراقي السعود ، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، تح هيثم خليفة طعيمي ، المكتبة العصرية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٥ ه (ص ٣٨٥) .

السجستاني كان قد وضع كتابًا قصد به الافتخار بعقائد الإسماعيلية لدرجة أنَّه سماه الافتخار نراه قد صدره بقوله : " الحمد لله المعبود بلا و لا لا " . [١]

و هذا الذي يقوله الباطنية لا يختلف في تناقضه و معارضته للعقل عن قول الأشاعرة المتأخرين " ليس داخل العالم و لا خارج العالم " [٢] ؟ ! ؛ فيرضون لأنفسهم أن يقولوا بهذا و لا يقولون بقول سادات العلماء ، قال الأوزاعي : " كنا و التابعون متوافرون نقول : إنَّ الله تعالى ذكره فوق عرشه " [٣] ؛ فيرضون لأنفسهم بأقوال المعتزلة التي نفاها أسلافهم و حذروا منها .

و مما تقدَّم تعلم أنَّ الكشاف به انحرافات أخرى عن مذهب السلف الصالح لم ينبِّه عليها ابن المنير و لا العلم العراقي لأنَّهما يوافقان الزمخشري على قوله [٤] ، من هذا قول الزمخشري : " كما تقول للمجسمة : أتعلمون أنَّ الله فوق العرش ؟ ! " يريد السخرية بهم ، و اعتقاد أنَّ الله فوق العرش هو عقيدة السلف الصالح لا قول المجسمة ، كما ادعى الزمخشري ، فهذا تركه ابن المنير لأنَّ متأخري الأشاعرة يوافقون على تحريف الاستواء على طريقة المعتزلة ، و هو ما أنكره الأشاعرة المتقدمون [٥] ، و منها تأويل الإتيان أيضًا [٦] .

لذلك جاءت تعليقاتي في هذا الأمر للتنبيه و ذكر العقيدة الصحيحة و ليس لاستيعاب الردِّ على المخالفة ، مع ذكر المراجع التي يُستعان بها في فهم العقيدة الصحيحة ، و التي تستوعب أدلة المسألة و مناقشة هذه الردود مما لا تحتمله حاشية التحقيق .

---

(١) الشيعة الإسماعيلية : الدعوة . العقيدة . الأثر ، د. خالد السيوطي ، مركز الحضارة العربية – القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٤ م (ص ٥٩ ، ٦٠) .

(٢) أساس التقديس ، لفخر الدين الرازي ، تح د . أحمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ، ١٤٠٦ ه / ١٩٨٦ م (ص ٢١) .

(٣) قال ابن حجر في فتح الباري : " و أخرج البيهقي بسند جيد عن ... " فذكره . يراجع : الأسماء و الصفات ، لأبي بكر البيهقي ، تح ناصر بن النجار الدمياطي ، دار ابن رجب – المنصورة ، ط ١ ، ١٤٢٥ ه / ٢٠٠٤ م (ص ٥١٥) ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، دار التقوى – شبرا الخيمة ، ٢٠٠٠ م (١٣ / ٤٥٠) .

(٤) قد أشار إلى هذا الأستاذ صالح بن غرم الله الغامدي في دراسته عن الانتصاف . يراجع : المسائل الاعتزالية (١ / ٩٣) .

(٥) يراجع : الأسماء و الصفات للبيهقي (ص ٥١٥) ، مختصر الانتصاف ، حاشية التحقيق (ص ٣٣٨) .

(٦) يراجع : مختصر الانتصاف ، حاشية التحقيق (ص ١٦٢) .

و الزمخشري شديد الإلحاح في تأكيد عقيدته و نصرتها ؛ لهذا تكررت المسألة الواحدة في أكثر من موضع ، فقمتُ بوضع فهرسًا لمباحث العقيدة حتى لا يتكرر الردُّ على مسألة واحدة أكثر من مرة لمراعاة الاختصار و دفع ملل القاريء .

هذا من ناحية مقصود الكتاب ، أمَّا فوائد الكتاب فقد جاءت جامعة للعلوم ، فهناك الفوائد الفقهية و الفوائد الأصولية و الفوائد النحوية و الفوائد البلاغية ، فهي فوائد تناسب موضوع الكتاب كحاشية من حواشي التفسير ، و سيأتي مزيد تفصيل في مبحث منهج المؤلف .

لكتاب علم الدين فوائد تبيَّن لي منها :

١ – يعدُّ مختصر الانتصاف هو الكتاب الوحيد الذي يوجد بصورة جيدة و مكتملة لعلم الدين العراقي ، و الذي من خلاله نستطيع أن نحدد الملامح الأساسية لشخصية علم الدين العلمية ، هذه الشخصية التي تعدُّ من أهم الشخصيات المؤثرة في الحياة العلمية في مصر في عصره .

٢ – من فوائد مختصر الانتصاف وجود تعليقات لابن المنير غير موجودة في الانتصاف المطبوع : أولها في الفاتحة في الحديث عن لفظ الجلالة من البسملة (ص ٩١ ، ١٢٤ ، ١٥١ ، ٢٥٨ ، ٣٦٨ ، ٣٨١ ، ٣٨٧ ، ٤٢٣ ، ٤٧٠ ، ٥٧٤ ، ٥٩٢ ، ٦٢٥ و غيرها مما يجده القارئ في أثناء التحقيق) ؛ مما يفتح المجال للتساؤل عن النسخ التي اعتمد عليها الناشرون للكتاب ، و هذا السؤال لا يجيب عليه إلا محقق جيد يعتمد على نسخ متعددة و معتمدة للانتصاف ، فتحقيق المختصر يمهد الطريق إلى تحقيق الانتصاف تحقيقًا علميًا يليق بمكانة الكتاب في علم التفسير .

٣ – كذلك أظهر المختصر أهمية التحقيق العلمي للانتصاف من خلال بعض المواضع التي ترجح للمحقق أنها من قبيل التصحيف أو التحريف في الكلام ، مثل ما جاء في الانتصاف المطبوع " كقول ابن يزيد " و الصواب " ابن دريد " [1] ، و منها في الانتصاف [فسيقول] و الصواب [فيسلفون] بمعنى (سبق) [2] من ذلك قول أحمد في تعليق (سورة البقرة ، آية ٢٠٠) " كقولهم : أشغلُ مِن ذاتِ النِّحْيين ، و أنا أسرُّ بهذا [الأمر] [3]

([1]) يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٣١) .

([2]) يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٤٧) .

([3]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

منك " ، فهذه العبارة تحرفت في الانتصاف إلى [أتسبل مرآة التحسين و أنا أسر منك] [١] . [٢]

بل هناك مواضع يظهر فيها التصحيف في الكشاف المطبوع و جاءت في مختصر الانتصاف على الصواب منها ما أثبته في حاشية ص ٢٤٣ ، ٥٨٨ ، ٦١٢ .

٤ – كذلك امتاز مختصر الانتصاف بدقة وضع تعليقات ابن المنير في أماكنها من كلام الزمخشري ، لأنَّ علم الدين كان يقتصر على المراد من كلام الزمخشري ، في حين وجد المحقق غير ذلك في فعل الناشرين للانتصاف ؛ فهم يضعون كلام ابن المنير عند بداية النقل من الكشاف و أحيانًا يكون هذا النقل طويلًا لذلك يأتي تعليق ابن المنير قبل كلام الزمخشري بصفحة أحيانًا [٣] ، و هذا ستجده في البحث بذكر مكان القولين ؛ لأني عادة لا أقيِّد مكان قول أحمد اعتمادًا على أنَّه مذكور مع قول محمود في الصفحة نفسها ، فإن قيَّدته فلاختلاف مكان النقلين ، و قد تأخر أحيانًا قول لأحمد عن موضعه صفحات [٤] ، كذلك تقدَّم قول أحمد على كلام محمود بثلاث صفحات في موضع [٥] .

استدراك :

١ – قد سقط من علم الدين بعض أقوال الانتصاف من ذلك تعليق جاء في حاشية الكشاف (١ / ٢٦) ، و قد اعتذرت عنه في موضعه ، كذلك سقط من المختصر أقوال في حاشية الكشاف (١ / ١٠٤) ، (٢ / ٥٨٩ ، ٦٠١) ، (٤ / ٤٣٦ ، ٥١٨ ، ٥٤٠ ، ٥٤٨ ، ٦٧١) .

و قد يكون القول المحذوف هو استحسان محض و تأييد لقول الزمخشري فيتركه علم الدين مثل القول (٢ / ٢١٦ ، ٢٥٩ ، ٤٠٧ ، ٥٨٦) ، (٣ / ٤٠١) و مثل هذا لا يستدرك على علم الدين لأنَّه في مقدمته بيَّن أنَّه ليس من شرط الكتاب و أنَّ هذا مما تقع به الإطالة للكتاب بغير فائدة .

---

[١] يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٦٠) .

[٢] لمعرفة مواضع التصحيف و التحريف في الانتصاف المطبوع يراجع أيضًا : حاشية التحقيق ص ١٧٧ ، ١٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣ ، ٣١٠ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٣٥ و غيرها من المواضع .

[٣] يراجع : مختصر الانتصاف (ص ٦٥٧) .

[٤] يراجع : حاشية التحقيق (ص ٣٧٢ ، ٤٦٦) .

[٥] الكشاف (٤ / ٢٣٥ ، ٢٣٨) .

و مهما يكن من شيء فإنَّ هذا لا يقلل من أهمية الكتاب ، و كذلك لا يقـال : إنَّ علـم الدين العراقي لم يوفِ بشرطه في استيعاب فوائد كتاب ابن المنير ؛ لأنَّ أي منصف ينظر في الكتاب يعلم أنَّ علم الدين وفَّى بشرطه ؛ و يؤكد هذا احتفاء العلماء بالكتاب و نقلهم عنه .

٢ – جاء خلل ببعض العبارات و اضطر المحقق إلى إصلاحها من الانتصاف أو الكشاف ، أو بيان الصواب في حاشية التحقيق مثل ما جاء في (ص ١٥٤ ، ٢٩٦ ، ٣٠٤) .

٣ – جاء في كتاب علم الدين أقوال من الانتصاف في غير ترتيبها مـن حيـث ترتيـب الآيات في السور منها عند الآية ٥٣ من سورة طه [١] .

و في نهاية هذا المبحث لا شك أنَّ فوائد الكتاب أكثر مما يمكن أن يُستدرك عليه ، و كـلُّ إنسان يؤخذ من قوله و يردُّ إلا النبي (ﷺ) .

([١]) يراجع : حاشية التحقيق (ص ٤٧٣) .

المبحث الرابع : منهج المؤلف .

المبحث الرابع
منهج المؤلف

لا يشك مَن قرأ الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف للعلم العراقي أنَّه يقرأ لعالم يملك أدوات التفسير ، قد نهل من علوم القرآن الكثير ، مما يجعله أهلًا لأن يحلل الأقوال فيقبلها أو يردها أو يستدرك أشياء على غيره من العلماء ، و هذا ما شهد له به عدد من العلماء .

و على الرغم من أهمية الكتاب عند أهل التفسير لكنَّه – في ظنِّي – لا يعطينا صورة قريبة لشخصية علم الدين العلمية ؛ لأنَّ طريقة الردود و التعليق – خاصة في المختصرات – قد تجعل المؤلف لا يُطلق لقلمه العنان ، و إنَّما يقتصر على ما يحصل به الفائدة دون لبس ، يتضح هذا إذا رأيت كلام الزمخشري و تعليق ابن المنيِّر عليه في الانتصاف في جواز افتتاح الصلاة بغير التكبير عند الأحناف استدلالًا بقوله تعالى : ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [1] ، في هذا الموضع لم يعلق علم الدين ، في حين تجد كلام علم الدين عن هذه الآية في الجزء المتبقي من تفسيره في غاية الفائدة ، يقول علم الدين : " المسألة الرابعة : قال أبو حنيفة : يجوز الدخول في الصلاة بأدنى ذِكْرٍ كان من تسبيح أو تحميد أو تكبير أو تهليل لقوله تعالى : ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ ، و قال أبو يوسف : يدخل في الصلاة بقوله : الله أكبر و الله الأكبر و الله الكبير لقوله (عليه السلام) : (تحريمها التكبير) [2] ، و كلُّ ذلك تكبير . و قال مالك : لا يدخل في الصلاة إلا بقوله الله أكبر لقوله (عليه السلام) : (صلوا كما رأيتموني أصلي) [3] و لم يُنقل عنه الله الأكبر و لا الله الكبير . و قال الشافعي : يدخل في الصلاة بقوله : الله أكبر و الله الأكبر ، أمَّا الله أكبر فلإجماعٍ على صحتها ، و أمَّا الله الأكبر فلأنَّها تؤدي معناها و زيادة ؛ لأنَّك إذا قلتَ : زيدٌ العالم – كان أبلغ من قولك : زيدٌ عالم ، و زيدٌ الأعلم أبلغ من

---

(1) سورة الأعلى ٨٧ ، آية ١٥ .

(2) أخرجه أبو داود (ك الطهارة – ب فرض الوضوء ، ح ٦١) ، الترمذي (ك الطهارة – ب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور ، ح ٣) ، ابن ماجة (ك الطهارة و سننها – ب مفتاح الصلاة الطهور ، ٢٧٥) أخرجه الثلاثة من حديث علي (رضي الله عنه) ، و قال الترمذي : " هذا الحديث أصح شيء في الباب و أحسن " ، و صححه الألباني .

(3) أخرجه الشيخان من حديث مالك بن الحويرث ، فأخرجه البخاري (ك الآذان – ب من قال : ليؤذن في السفر مؤذن واحد ، ح ٦٢٨) ، و مسلم (ك المساجد و مواضع الصلاة – ب من أحق بالإمامة ، ح ٦٧٤) .

قولك : زيدٌ أعلم ، و أمَّا الله الكبير فلا يؤدي معنى الله أكبر ؛ لأنَّ (أكبر) أفعل تفضيل ، و (كبير) ليس فيها تفضيل ، فهو كقولك : شريف و أشرف و عظيم و أعظم ، فلا يُقاس على محل الاتفاق إلا ما وافق معناه ، و أمَّا احتجاج أبي حنيفة بقوله : ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ فلا حجة فيه ؛ إذ لا عموم في قوله : ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ﴾ ، بل هو مطلق بيَّنه فعلُ رسول الله (ﷺ) و الصحابةُ من بعده حيث لم يفتتحوا الصلاة إلا بالتكبير ، مع قوله (ﷺ) : (تحريمها التكبير) و هو دليلٌ على انحصار التحريم في التكبير . " ثم بعد هذا يعقد مسألة أخرى لمعنى الفاء في قوله : ﴿فَصَلَّىٰ﴾ (١) .

فهذا الأسلوب الجميل المسترسل في التفسير لا يظهر في مختصر الانتصاف لشرط علم الدين الاختصار ، و الغرض الآن بيان منهجه في الكتاب موضع الدراسة مع إظهار شيء من سمات علم الدين العراقي كمفسر للقرآن الكريم .

المطالع لكتاب علم الدين يجده قد حدَّ لنفسه منهجًا في كتابه يتمثل في :

١. قوله : " قد اختصرت فى هذا الكتاب الانتصاف من الكشاف تصنيف الشيخ الإمام العالم الحبر المحقق الفاضل ناصر الدين أحمد المالكى ، و حذفت منه ما وقعت الإطالة به من نقل كلام الزمخشرى على وجهه من غير كلام عليه إعجابًا به و استحسانًا له " فالغرض من تأليف الكتاب اختصار الانتصاف .

٢. قوله : " مقتصرًا على العقيدة الصحيحة ، و ما يتعلق بالآية منها من دليل أو حمل على تأويل " و هذا أهم مقاصد الكتاب هو التنبيه على اعتزال الزمخشري ، لذلك تجد علم الدين يستدرك على ابن المنيِّر إن فاته شيء مما يخصُّ أمور العقيدة كما جاء في تعليق (٤ ، ١٢) (٢) ، و هذه العبارة تبيَّن الاختصار الواعي لمتطلبات التفسير ، فهو لا يحذف من الكلام ما يفيد في فهم الآية أو الاستدلال بها ، و هذا يظهر في حذف ما يتعلق بعلم العروض من كلام الزمخشري و ابن المنيِّر في تفسير الآية (٣) من سورة غافر (٣) ؛ لأنَّ هذا العلم لا علاقة له بالتفسير ، و إن كان ضروريًا للمفسر في دفاعه عن القرآن الكريم ؛ حتى يتحقق من الفرق بين القرآن الكريم و

---

(١) يراجع : تفسير سورة سبح اسم ربك إلى آخر القرآن ، لعلم الدين العراقي (ص ١٥) .

(٢) يراجع : مختصر الانتصاف (ص ٩٤ ، ١١٩) .

(٣) يراجع : الكشاف (٤ / ١٤٥) .

الشعر في أوزانه المعلومة ، و قد تعرَّض لذلك القاضي أبو بكر الباقلاني في إعجاز القرآن [١] .

٣. قوله : " و لم أدع شيئًا من معانى الكتاب المذكور ، و لا من فوائده و نكته " و هذا شرطٌ وفَّى به علم الدين إلا أقوالًا يسيرة سقطت من مختصر الانتصاف ، قد أشرت إليها في مبحث سابق [٢] ، فأرجو له أن يكون قد أصاب الأجرين في ذلك ؛ إنَّ ربي غني كريم .

٤. قوله : " فما وافق منه الصواب أبقيته بحاله ، و ما خالف ذلك بينتُ وجهَ ضعفه و اختلاله " و هذه هي تعليقات علم الدين التي قمت بترقيمها ، و هذه التعليقات كما هو واضح جزء من منهجه في هذا الكتاب ، لكنها تُظهر قدرًا لا بأس به من ملامح الشخصية العلمية لعلم الدين العراقي .

و هنا أحبُّ أن أبيِّن أنَّ طريقة علم الدين في الاختصار طريقة عالم واعٍ يدرك خطورة الكلمة ، لذلك فقد جاءت عبارته خالية مما يكون قد تورَّط فيه ابن المنيِّر في الانتصاف من بعض أخطاء المتكلمين ، فتجيء عبارة العلم العراقي مكتفية بما قال ابن المنيِّر مما يوافقه عليه ، و يعرض عما أخطأ فيه ابن المنيِّر ، من ذلك تجويز ابن المنيِّر تعذيب المؤمن عذاب الكافر عقلًا ، و هذا مما أنكره القرآن الكريم ، فتأتي عبارة مختصر الانتصاف ليس فيها هذه العبارة . [٣]

كذلك كان اختصار علم الدين فيه تصرف في العبارة ، بل ربما زاد شيئًا من عنده بيانًا و توضيحًا [٤] ، أو تمثَّل ببيت شعر استئناسًا به [٥] ، أو زاد آية تكثيرًا للأمثلة [٦] .

و يكاد لا تجد تعليقا فى الإنصاف إلا و هو موجه إلى ابن المنير أصالة ، حتى و لو كان تصحيحًا لكلام الزمخشرى ، فإنه يجعلها من هَنَات ابن المنير أنه مرَّ بها فلم ينبِّه عليها ، مثل تعليق (٨٤) [٧] .

---

(١) يراجع : إعجاز القرآن ، لأبي بكر الباقلاني ، تح السيد أحمد صقر ، دار المعارف – القاهرة ، ١٩٥٤ م (ص ٥١) .

(٢) يراجع : مبحث موضوع الكتاب و فوائده (ص ٥٩) من هذه الدراسة .

(٣) يراجع : مختصر الانتصاف ، حاشية التحقيق (ص ٧٠٦) .

(٤) يراجع : مختصر الانتصاف ، حاشية التحقيق (ص ٦٢٥) .

(٥) يراجع : مختصر الانتصاف ، حاشية التحقيق (ص ٦٤٥) .

(٦) يراجع : مختصر الانتصاف ، حاشية التحقيق (ص ٥٥٥) .

(٧) يراجع : مختصر الانتصاف (ص ٢٩٠) .

و قد جاءت بعض تلك التعليقات فقهية ، على هامش الاختلاف المذهبى بين علم الدين العراقى الشافعى و ابن المنير القاضى المالكى ، و لكن العراقى لم يكن طويل النفس فى نقاشه الفقهى ، باستثناء مواضع منها تعليق ١٢ ، ٤٧ ، ٩٦ .

كذلك جاءت تعليقات علم الدين على الكتاب متنوعة العلوم مختلفة الفنون ، و في هذا تصديق لما جاء في ترجمته من تعدد فنونه التي ألَّف فيها أو درّسها ، و يستطيع الناظر فيها أن يقسمها إلى :

١. منها ما يظهر فيها **علم الدين الأصولي** كما في تعليق ٢٢ ، ٢٤ ، ٣٤ ، ٤٢ ، ١٢٢ ، ١٣٠ .
٢. منها ما يظهر فيها **علم الدين الفقيه الشافعي** كما تعليق ١٢ ، ٢٢ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٩٦ .
٣. منها ما يظهر فيها **علم الدين المتكلم الأشعري** كما في تعليق ٤ ، ٨ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٤٥ ، ٦٤ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١٢٨ .
٤. منها ما يظهر فيها **علم الدين النحوي** كما في تعليق ١ ، ٦ ، ٤٩ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ٩٨ ، ١٠٦ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٢١ .
٥. منها ما يظهر فيها قدرة علم الدين في **علوم البلاغة** ، كما جاء في تعليق ٣ ، ٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ١٠٥ .
٦. كذلك يظهر من مختصر الانتصاف اطلاع العلم العراقي **على متون الأحاديث** و فقهها ، فقد سمع من الحافظ المنذري ؛ من ذلك استدراك علم الدين على ابن المنير في تعليق (٩٢) [١] .
٧. تعدد هذه العلوم و علو شأن علم الدين فيها يدلُّ أيضًا على علو شأن علم الدين في علم التفسير ؛ لأنَّ علم التفسير يحتاج إلى عالم جامع للعلوم التي عدَّ العلماء معرفتها شرطًا في المفسر [٢] .

([١]) يراجع : مختصر الانتصاف (ص ٣٣٣) .

([٢]) يراجع : الاتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث – القاهرة (٤ / ١٧٤) .

موارد علم الدين العراقي في كتابه " الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف "

لعل المنهج الذي حدده العلم العراقي لنفسه في الكتاب لم يسمح له بأن يكثر من النقل عن المصنفات المعتمدة في كلِّ علم يناقش فيه ؛ لذلك قد يصعب على القاريء أن يحدد المصادر التي اعتمد عليها العلم العراقي في تعليقاته ، لكن لا شكَّ أنَّها كثيرة و متنوعة ، و يتضح هذا مما ذُكِر قبل ذلك من تنوع العلوم التي تكلم فيها العلم العراقي ، لكن يمكن جمع عددٍ من المصنفات و العلماء الذين ذكرهم أثناء تعليقاته من ذلك :

١. ذكر من التفاسير تفسير البغوي في تعليق (٨ ، ١١٨) ، و تفسير ري الظمآن لشرف الدين المرسي في تعليق (٧٩) ، و تفسير المهدوي و لم يسمِّه في تعليق (٣٣ ، ٤٤) ، و عن الكشاف في تعليق (١٤٩) .
٢. نقل عن صحيح مسلم في تعليق (٣٢) و نقل عن صحيح البخاري في تعليق (٧٥) و نقل عنهما في تعليق (٩٢) .
٣. نقل عن القراءات السبع و لم يحدد كتابًا في تعليق (١٣١) .
٤. نقل عن دلائل الإعجاز للجرجاني في تعليق (١٠٥) ، و تمثل بشعر المتنبي في تعليق (٢٠) .
٥. نقل عن الشامل في فروع الشافعية لأبي نصر بن الصباغ في تعليق (١٤٠) .
٦. نقل عن المحصول للرازي في أصول الفقه في تعليق (٢٢) ، و كذلك في تعليق (١٣٠) و لم يصرح هناك بذكر المحصول (١) لكن يشهد لهذا مانقله معاصره شهاب الدين القرافي في اختصاره للمحصول قال : " و حكى الإمام أنَّ مفهوم اللقب لم يقل به إلا الدقاق " (٢) و هو ما جزم به العلم العراقي دون ذكر مرجعه في هذا ، و قد أشرت في موضعه إلى أنَّه حصر غير دقيق فقد شارك أبا بكر الدقاق غيرُه كما ذكر غير واحد من العلماء .

---

(١) يراجع : المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي ، تح د . طه جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة – بيروت (٢ / ١٣٤) .

(٢) يراجع : شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ، تح د . ناجي السويد ، المكتبة العصرية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٣٢ ه / ٢٠١١ م (ص ٢٤٣) .

فهذه المراجع هي ما سمح المقام بذكره في تعليقات العلم العراقي رحمه الله ؛ لأنَّ المقـــام مقام اختصار لا شرح و إسهاب .

المبحث الخـــامس : نـــسخ الكتـــاب و مـــنهج التحقيق .

المبحث الخامس
نسخ الكتاب و منهج التحقيق

المطلب الأول : المخطوطات التى اعتمدتها فى البحث هى :

١. نسخة دار الكتب (٥٠٦) تفسير و هي أكمل المخطوطات و أجودها ، و هي ١٣١ ورقة ، في كلِّ صفحة ٢٥ سطرًا ، و في كلِّ سطر ١٥ كلمة تقريبًا ، و سأرمز لها بالحرف " أ " ، و هي التي جعلتها أصلًا .
٢. مخطوطة دار الكتب ١٦٧ تفسير تيمور : و هى كاملة باستثناء الصفحة الأولى منها فبها قطع أضاع جزءا منها ، و هى أسوأ المخطوطات حالًا ، فكثير من صفحاتها بها سواد كثير يكاد يملأ الصفحة مثل صفحة (١٢٠) تكاد تكون مطموسة تمامًا ، كذلك سقط ما يقدر بورقة كاملة من (ج) [١] ، و عدد أسطر كل صفحة ٢٦ سطرًا ، بكل سطر ١٤ كلمة تقريبًا ، و يلاحظ فيها حذف الهمزات أو إبدالها ياء ، و هي مكتوبة بخط مغربي فتكتب القاف فيها بنقطة واحدة من فوقها ، و الفاء بنقطة واحدة من تحتها . و سأرمز لها بالحرف " ج " ، و تختص هذه النسخة بكثرة الزيادات على غيرها من النسخ ، فكثيرًا ما تُذكر الآياتُ فيها كاملة ، و كذلك الأحاديث ، و هي تحافظ على عبارات الثناء على الله و السلام على الأنبياء بخلاف غيرها .
٣. مخطوطة الأزهر ٢٥٢ تفسير ، و هى تبدأ من سورة النساء ، و أسطر صفحتها ٢٣ سطرًا ، في كل سطر ١٣ كلمة ، و خطها كبير ، و فيها أيضا حذف الهمزات أو إبدالها ياءً و سأرمز لها بالحرف " ز " ، و هي مهمة حتى انفردت بتعليقين لعلم الدين العراقي [٢] .
٤. مخطوطة برلين رقم ٧٩١ و هى كاملة أيضا باستثناء الصفحة الأخيرة منها فهى غير موجودة ، و هى ٢٥ سطرًا ، و عدد كلمات كل سطر ١٧ كلمة تقريبًا ، و تشعر أنها أحدثهم ، و قد أرَّخ لها أصحاب الفهرس الشامل بسنة ٩٠٠ ه تقريبًا ، و أرجح أنهم أصابوا في هذا التقدير ، فهي تمتاز بوجود النقط بها ، و عليها تعليقات لقاريء

---

(١) يراجع : مختصر الانتصاف (ص ٩٣) ، و ينتهي (ص ٩٩) .
(٢) و هما التعليق (٩٦ ، ١٠٧) . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٣٦٩) ، (ص ٤٣٣) .

مجهول ، و من تعليقاته ما رأيته مأخوذًا عن حاشية الطيبي [١] ؛ فنقلت ما رأيت أهميته في حاشية الكتاب ، و سأرمز لهذه النسخة بالحرف " ب " ، و قد حصلتُ عليها من مكتبة برلين بألمانيا عن طريق أمينة مكتبة المركز الثقافى الألمانى بالقاهرة – السيدة باربارا دابر – التي اهتمت بالأمر و راسلتْ مكتبة برلين فوافقوا على إرسالها ، فلها جزيل الشكر .

تعدُّ النسخ التي بين يدي المحقق من النسخ الثانوية للكتاب ، فليس منها ما قد كتبه المؤلف بيده ، و لا ما كتب بين يديه ، و ليس فيها ما صرح ناسخه بالنقل عن أصل المؤلف ، و غاية ما فيها وجود نسخة قريبة العهد من حياة المؤلف ، و هي النسخة الأزهرية التي تعدُّ أقدم النسخ بيقين لأنَّها كُتِبتْ بعد موته بأقل من ربع قرن ؛ لأنَّ ناسخها أرَّخ نسخها بسنة (٧٢٨ ه) ، لكنها غير كاملة ، فبها سقط من أولها يقدر بخمس الكتاب ، و يرجح المحقق أنَّ النسخة (ج) هي أقدمها و ربما عاد تاريخها إلى حياة المؤلف ، فقد جاء فيها كثير من الزيادات التي يسرت فهم عبارات الكتاب كما سيرى القاريء للكتاب .

و لا شك أنَّ هذه النسخ لا تغني عن الاستعانة بالكشاف و الانتصاف المطبوعين ؛ لأنَّ قدرًا كبيرًا من الكتاب هو اختصار لكلام الزمخشري و ابن المنير ، و هذا يوجب على محقق المختصر جعلَ هذين الكتابين رافدين هامين أو نسخةً إضافية على نسخ الكتاب المحقق ، لذلك جاء في مواضع قليلة تحريفات في نسخ المختصر فبيَّنتُ الصواب من الكشاف أو الانتصاف [٢] . كذلك سقط من النسخ كلِّها قولٌ لمحمود و قد جاء ردُّ أحمد عليه ، فاضطررت إلى نقل كلام محمود في الحاشية ليظهر معنى كلام أحمد . [٣]

و قد اتخذت نسخة (أ) أصلًا لأسباب هي :

١ – أنَّ اسم علم الدين واضح عليها بخط ناسخها .

٢ – أنَّها نسخة كاملة من الكتاب من أوله إلى آخره ، و إن كان ظهر لي بعد ذلك وجود سقط بها ، لكنه يسير .

٣ – عليها توقيع عالم شافعي معروف في زمنه هو الفقيه فتح الله بن محمود البَيْلوني الشافعي [٤] ، و هذا يعطي ثقة كبيرة في تصحيح نسبتها لعلم الدين ، و الاطمئنان إلى نقلها .

---

(١) يراجع : مختصر الانتصاف ، حاشية التحقيق (ص ١٠٥)

(٢) يراجع : حاشية التحقيق (ص ٤٦٠)

(٣) يراجع : حاشية التحقيق (ص ٢٠٩)

(٤) هو : فتح الله بن محمود بن محمد الحلبي العمري الأنصاري المعروف بالبيلوني الشافعي ، الفقيه الأديب المشهور كان أوحد أهل عصره في فنون الأدب ، أخذ عن والده البدر ، ولي إفتاء الشافعية بالقدس ، له

٤ – وضوح خطها و إن كان يكثر فيها عدم النقط ، كذلك قد انفردت " أ " بالتعليق (٢٧) لعلم الدين [١] .

لكن عند العمل في تحقيق الكتاب اضطر المحقق إلى إثبات أشياء من غير النسخة (أ) لأسباب أقيدها في محلها مثل ضرورة المعنى [٢] أو وجود الكلمة محرفة في (أ) ، أو وجود نص منقول عن الكتاب يوافق أحد النسخ الأخرى غير (أ) مما يُشعر المحقق بالثقة في رواية نسخ المختصر الموافقة لنقل العلماء عن الكتاب ، و هذا التلفيق يلجأ إليه المحقق أحياناً ضرورة ، يقول الدكتور فؤاد سزكين : " على أنَّ هذا الاختيار لم يمكن اتباعه على عمومه ، بل ارتكبنا نوعًا من التلفيق ، و اختيار للأصل الآخر حيث وجدنا نصَّه أكمل و أصح " [٣] .

حاشية على تفسير البيضاوي ، وله شعر كثير ، توفي سنة ١٠٤٢ ه . يراجع : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي (٣ / ٢٥٤) ، الأعلام (٥ / ١٣٥) .

(١) يراجع : مختصر الانتصاف (ص ١٣٦) .

(٢) مثل كلمة (تعليق) في أفعال القلوب عند النحاة جاءت في " أ " [تعلق] ، يراجع : حاشية التحقيق (ص ٤٢٧) .

(٣) مجاز القرآن صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي ، تح د . فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٣٧٤ ه / ١٩٥٤ م ، من مقدمة التحقيق (ص ٢٦) .

المطلب الثاني : عملي في تحقيق الكتاب :

١. قمت بمقابلة النسخ و إثبات الفروق بينها – قدر الاستطاعة – لأنَّ نسخة " ج " و كذلك نسخة " ز " أحيانًا تنقلان بالمعنى و فتخالف " أ " ، " ب " كثيرًا ؛ فيصعب نقل كل الخلافات بينها مع قلة فائدتها لاتحاد معناها .
٢. وضعتُ أرقام صفحات النسخ الخطية في هامش الكتاب هكذا " أ ١ و " فالحرف الأول رمز النسخة ، و الرقم هو رقم الورقة ، ثم أذكر (و) أي وجه ورقة النسخة أو (ظ) أي ظهرها ، و بينتُ مكان بداية الصفحة بخط مائل (/) ، فإن اجتمع خطان في سطر واحد من الكتاب ، جعلت الرقم الذي يدل على الخط الأول عاليًا على الرقم الذي يدلّ على الخط الثاني .
٣. اعتمدت طبعتين من الكشاف لتوثيق نصوص الزمخشري و ابن المنير : طبعة دار الكتب العلمية ببيروت ، و طبعة العبيكان بالرياض ، و قصرت العزو في الحاشية على طبعة دار الكتب العلمية رجاء الاختصار ، فما كان من طبعة العبيكان قيَّدته ببيان اسم طبعتها ؛ لأنَّها أجود من ناحية التحقيق و الدراسة .
٤. عبارات الثناء أثبتها دون بيان زيادتها على الأصل ، إن كانت زيادة من إحدى النسخ .
٥. جاءت في الكتاب زيادات كثيرة من النسخة " ج " لذلك كثيرًا لا أقيِّد كلَّ زيادة ، بل أجعل كل زيادة بين المعكوفين ، ثم في آخر الصفحة أقول في الحاشية هي زيادة من " ج " ، فإن جاءت زيادة من غيرها قيَّدتها في موضعها .
٦. قمتُ بتخريج الآيات في حاشية التحقيق ببيان سورتها و رقم الآية فيها .
٧. قمتُ بتخريج الأحاديث و الآثار ، و أظهرتها في الكتاب بخط أعرض من خط غيرها ، و لم أتوسع في التخريج ؛ لأنه ليس من مقصود الكتاب ، فربما اكتفيت بتخريجه من الصحيحين أو أحدهما لظهور صحة الحديث و إن كان له طرق أخرى [١] ، كذلك إن لم يكن في الكتب الستة و هو ضعيف اكتفيت بتخريجه من كتب التخريج المعروفة ؛ لفائدة بيان حكم العلماء عليها ، كذلك ظهر لي أحيانًا اختلافٌ بين ألفاظ الحديث في الكشاف أو الانتصاف عن المختصر و لا أدري ما

---

(١) يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٤٢) .

سبب ذلك ، فاكتفيتُ بتخريج الحديث على أصله الموجود في كتب الحديث دون بيان اختلاف الألفاظ [١] طلبًا للاختصار ، و قد جعلت التخريج بذكر الكتاب ثم الباب ثم رقم الحديث ؛ لأنَّ هذه الطريقة لا تختلف فيها طبعات الكتاب المبوَّب ، أمَّا المسانيد غير المبوبة فأذكر رقم الجزء و الصفحة و رقم الحديث .

٨. خرجتُ الأشعار الموجودة في الكتاب ، ببيان قائلها و عزوها إلى الدواوين الشعرية أو التصانيف الأدبية و اللغوية المشهورة .

٩. ترجمتُ لأكثر الأعلام المذكورة في حاشية التحقيق ؛ لأني لم أترجم لأسماء الأنبياء عليهم السلام و لا للشخصيات التاريخية من الأمم الغابرة ، و جعلتُ لها فهرسًا في آخر الكتاب .

١٠. خرجت نصوص العلماء المنقولة أقوالهم في الكتاب – قدر الاستطاعة – بذكر محلها من كتبهم .

١١. علقت على بعض مسائل الكتاب زيادة لفائدة ، أو بيان غلط خاصة ما يخصُّ أمر المعتقد لمخالفة ابن المنير و العلم العراقي لمذهب أهل الحديث و السنة في أصول بينتُها في موضعها ، لكن مع الاختصار حتى لا يزداد حجم الكتاب ، مع ذكر شيء من مراجع المسألة ليزداد مَن أراد ، و قد أفردتُ فهرسًا لمباحث العقيدة ليرجع إليه ؛ لأن المسائل التي يخالف فيها الأشاعرة و المعتزلة مذهب أهل الحديث و السنة تتكرر في الكتاب ؛ و لا يسمح المقام بتكرار الردّ ، فمَن أراد الاستفادة بالكتاب فليراجع فهرس مباحث العقيدة قبل قراءته له ، و الله أسأل أن أكون قد بلغتُ في هذا الشأن أملي .

١٢. قدَّمتُ للكتاب بدراسة شاملة عنه ، فأثبت ترجمة المؤلف بحسب ما تيسر من مراجع ، و بيَّنتُ موضوع الكتاب و أهميته .

١٣. قمتُ بترقيم أقوال العلم العراقي و جعلت لكلِّ قولٍ عنوانًا في فهرس أقواله حتى يسهل الرجوع لأقواله .

١٤. وضعتُ فهارس للآثار و الأشعار و الأعلام المترجم لهم في حاشية الكتاب و لأقوال العلم العراقي و لمباحث العقيدة الواردة في حاشية التحقيق و جعلت ثبتًا لمراجع التحقيق رتبته على حروف المعجم ليسهل الوصول إلى بينات المرجع كاملة . و الله أسأل التوفيق و السداد .

---

(١) مثل حديث جابر مرفوعًا : " اكفتوا صبيانكم أول العشاء " . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٨١) .

الرموز و الاختصارات التي جاءت في الحاشية :

ب : الباب .

تح : تحقيق .

ج : جزء .

ح : الحديث .

د : الدكتور .

ص : الصفحة .

ط : الطبعة .

ظ : ظهر الورقة .

ك : الكتاب .

م : ميلادية .

ه : هجرة .

و : وجه الورقة .

القسم الثاني :

النص المحقق

مختصر الانتصاف من الكشاف

لعلم الدين العراقي (ت : ٧٠٤ هـ)

الجزء الأول

أ ١ ظ
ب ١ ظ
ج ٢

/ بسم الله الرحمن الرحيم

[الحمد لله رب العالمين و صلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين و آله و صحبه أجمعين] (١) ، قد اختصرت فى هذا الكتاب الانتصاف من الكشاف تصنيف الشيخ (٢) الإمام العالم الحبر المحقق الفاضل ناصر الدين أحمد المالكى (٣) ، و حذفت (٤) منه ما وقعت الإطالة به من نقل كلام الزمخشرى * على وجهه * (٥) من غير كلام (٦) عليه * إعجابًا به و استحسانًا له * (٧) ؛ فإن النسخ منه موجودة ، و [حذفت منه الإطالة في] (٨) ما قابل به سيئة (٩) الزمخشرى فى سبه أهل السنة بمثلها ، مقتصرًا (١٠) على العقيدة الصحيحة ، و ما يتعلق بالآية منها من دليل أو حمل * على تأويل ، و لم أدع * (١١) شيئًا من معانى الكتاب المذكور ، و لا من فوائده (١٢) و نكته ، فما وافق منه الصواب أبقيته بحاله ، و ما خالف ذلك بينتُ وجهَ ضعفه و اختلاله ، و الله الموفق . (١٣)

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من ب ، ج . و هذه الورقة من " ج " بها تآكل كبير لأكثرها ، لكن أثبت منها المستطاع .

(٢) في " ج " [الفقيه] .

(٣) سبقت ترجمته في قسم الدراسة .

(٤) بياض في " ج " .

(٥) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٦) في " ج " [زيادة] .

(٧) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٨) زيادة من " ب ، ج " ، و قد تصح العبارة دونها لذلك لم تأت فيما نقله حاجي خليفة من هذه المقدمة .

(٩) في " ج " [مقابلته سفه] .

(١٠) في " ب ، ج " [منبِّهًا] .

(١١) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١٢) في المخطوطة " فوايده " بإبدال الهمزة ياءً كما هو معروف من اللهجة المصرية ، فهم يبدلون الهمزة أو يحذفونها بحسب وضعها ، و لن أشير إلى ذلك مرة أخرى . و الله المستعان .

(١٣) نُسبت في كشف الظنون لابن هشام الأنصاري ، يراجع : كشف الظنون (٢ / ١٤٧٧) ، و قسم الدراسة ، تحقيق نسبة الكتاب للعلم العراقي (ص ٤٩) .

[سورة فاتحة الكتاب] (١)

قال محمود : * الباء فى البسملة تتعلق * (٢) بمحذوف تقديره أقرأ أو أتلو ؛ لأن الذى بعد التسمية مقروء ، كما أن المسافر إذا حل أو ارتحل * قال : " بسم الله " ، و المعنى : بسم * (٣) الله أحل أو بسم الله ارتحل ، و كذلك الذابح ، و كلُّ فاعلٍ يبدأ فى فعله باسم الله ، فالمقدر هو الفعل الذى يبدأ به ، و يدل على أن * المضمر هو فعل القراءة * (٤) أنه [هو] (٥) الذى ظهر فى قوله تعالى : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ (٦) . (٧)

قال أحمد : الذى يقدره النحاة – و هو " ابتدىء" – هو المختار لوجوه : **منها** : أنَّ فعل * الابتداء يصح تقديره فى * (٨) كلِّ تسمية ابتُدِىء (٩) بها فعلٌ من الأفعال ، بخلاف فعل القراءة ، و العام صحة تقديره * أولى ؛ ألا تراهم يقدرون * (١٠) متعلقَ الجارِ الواقعَ خبرًا أو صفة أو صلة أو حالًا بالكون و الاستقرار حيثما * وقع ، و يؤثرونه لعموم * (١١) صحة تقديره و **منها** : أنَّ تقدير فعل الابتداء مستقل بالغرض المقصود من التسمية (١٢) ؛ فإنَّ الغرض منها أن تقع مبتدأً بها ، فتقدير فعل الابتداء أوقع بالمحل ، و أنت إذا * قدرتَ " أقرأ " * (١٣) قدرتَ " أبدأ بالقراءة " ؛ * لأنَّ الواقعَ فى أثناء القراءة قراءةٌ أيضًا * (١٤) ؛ [و

---

(١) هذا العنوان ليس موجودًا في النسخ ، إنَّما وضعته على عادة الكتاب – كما سترى – من ذكر اسم السورة في أول التعليق على تفسير بعض آياتها ، و هو من الكشاف .

(٢) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " لتآكل في الورق .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " مكانها بياض .

(٥) زيادة من " ب " .

(٦) سورة العلق ٩٦ : آية ١ .

(٧) يراجع الكشاف (١ / ١٢) .

(٨) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٩) على بناء الفعل للمفعول حتى يستقيم رفع "فعل" بعده .

(١٠) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١١) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١٢) في " ج " [بالبسملة] .

(١٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

البسملة غير مشروعة فيه] [١] ، و **منها** : ظهور فعل [٢] الابتداء فى قوله * (ﷺ) : **(كلُّ أمرٍ ذى بال** * [٣] **لا يبدأ فيه باسم الله فهو أقطع)** [٤] ، و أما ظهور فعل القراءة فى قوله (تعالى) : * ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾ [٥] ، فإنَّما ظهر ثَمَّ ؛ لأنَّ * [٦] الأهمَّ هو القراءة غير منظور فيه إلى ابتداءٍ بها ؛ و لهذا قدَّم الفعلَ [فيها] [٧] * على متعلقه ؛ لأنَّه الأهمُّ ، و لا كذلك فى البسملة ؛ فإنَّ * [٨] الفعلَ المقدرَ – كائنًا ما كان – يقع بعدها ؛ إذ لو * قُدِّر قَبْلَ الاسمِ لفات الغرضُ من قصد * [٩] الابتداء ؛ فدلَّ على أنَّه الأهمُّ فَوَجَبَ تقديرُه . [١٠]

١ – **قلت** : [١١] * ما ذكره محمودٌ أصحُ لما سبق ، [أمَّا ما ذكره * [١٢] أحمد أولًا
أ ٢ و فنقول تقدير " أقرأ "] [١٣] أمسُّ و أخص * بالمقصود ، و أتمُّ شمولا ؛ فإنَّه يقتضي أنَّ
ج ٣ التسمية واقعةٌ على * [١٤] / القراءة كلِّها مصاحبةٌ / لها ؛ و لأن القراءة كلها بالله على [اختلاف] [١٥] المذهبين على ما يأتي بيانه ، بخلاف تقدير " أبدأ " فإنَّه يقتضى مصاحبتَها لأول القراءة دون باقيها ، أو أنَّ أول القراءة بالله غير متعرض إلى تمامها ، و استشهاده بتقدير

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " .

(٢) سقطت من " ج " .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٤) رواه أبو داود (ك الأدب – ب الهدي في الكلام ، ح ٤٨٤٠) ، و ابن ماجة (ك النكاح – ب خطبة النكاح ، ح ١٨٩٤) لكن عندهما بلفظ (الحمد) ، قال ابن حجر : " اختلف في وصله و إرساله و رجح النسائي و الدارقطني الإرسال ... و له ألفاظ أخر أوردها الحافظ عبد القادر الرهاوي في الأربعين البُلدانية له " . قال الألباني – فى إرواء الغليل ، حديث رقم ١ – : ضعيف جدًا ، و ذكر أنه رواه الخطيب و الحافظ عبد القادر الرهاوى عن أبى هريرة ، و لفظه : " كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) فهو أبتر " يراجع : تلخيص الحبير لابن حجر (٣ / ٣١٥ ، ح ١٥٩٧) ، إرواء الغليل (١ / ٢٩) .

(٥) سورة العلق ٩٦ : آية ١ .

(٦) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٩) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١٠) يراجع : الانتصاف بحاشية الكشاف لابن المنير (١ / ١٢) .

(١١) هذه طريقة علم الدين العراقى يعلق بقوله : قلت .

(١٢) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " .

(١٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و كذلك أثبتها السيوطي في نواهد الأبكار (١ / ٨٢) .

النحاة " الكون و الاستقرار " ليس بجيد ؛ فهم إنَّما فعلوه تمثيلًا و تقريبًا ، و لو قلتَ : زيدٌ على الفرس ، أو زيدٌ من العلماء ، أو زيدٌ فى حاجتك ، أو زيدٌ فى البصرة [١] ، لقدرتَ : راكبٌ و معدودٌ و مهتمٌ و مقيمٌ ، و كان أمسَّ من الاستقرار ، فقد استبان لك أن تمثيل النحاة بالكون و الاستقرار إنما هو حيث لا يقصدون عاملًا بعينه ، بل يريدون الكلام على العامل من حيث هو عامل ، كتمثيلهم بزيدٍ و عمرو [٢] * لا لخصوصهما ، بل ليقع الكلامُ على مثالٍ فيكونَ أقربَ إلى الفهم ، ثُم لا يقال : إضمار الفاعلِ إذا أُجمِل يُقدر بزيدٍ أو عمرو . * [٣] **و أما ما ذكره ثانيًا :** أنَّ فعلَ البداية [٤] مستقلٌ بالغرض لا نسلمه ؛ فإنَّ القراءة أمسُّ و أخص و أشمل ، و [إشارته] [٥] أنَّ الغرضَ أنْ تقع مبتدأً نقول بموجبه ؛ فإنَّ / ذلك [٦] يقع فعلًا بالبداية بها ، لا بإضمار فعل الابتداء و لا نيته ؛ فإنَّ ذلك يحصل بالابتداء بالتسمية غير مفتقر إلى شيء ، فإنَّ مَن صلى يبدأ بتكبيرة الإحرام ، أو يبدأ فى الوضوء بغسل وجهه ، لايحتاج فى كونه بادئًا إلى إضمار بدأتُ بذلك ؛ لكنه مفتقرٌ إلى بركة التسمية و شمولها لجميع فعله . [٧] **و أما ما ذكره ثالثًا :** من ظهور فعل البداية فى قول النبي (ﷺ) : **(كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه باسم الله فهو أقطع)** [٨] ، **فجوابه :** أنَّ كونَ التسميةِ مبتدأً حاصلٌ بالفعل ، لا بإضمار فعلها [٩] ، و لم يقل فى الحديث : كلُّ أمرٍ ذى بالٍ لم يُقَلْ فيه " أبدأ " أو لم يضمر فيه [١٠] ، بل طَلَبَ [١١] وقوعَها فعلًا ، فإنْ قلتَ : الباء فى (باسم الله) [١] فى الحديث متعلق ب ٢ و

([١]) البَصرَة : اسم مدينة ، قال ياقوت : هما بصرتان : العظمى بالعراق و أخرى بالمغرب ، و بصرة العراق بُنيتْ في عهد عمر (رضي الله عنه) ، يراجع : معجم البلدان (١ / ٤٣٠) و ما بعدها .

([٢]) جاء في " ب " هنا زيادة [و] و لا يحتاجها المعنى .

([٣]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

([٤]) في " أ " القراءة ، و هو تحريف للمعنى ، و الصواب في " ب ، ج " .

([٥]) زيادة من " ب ، ج " .

([٦]) سقطت من " ب " لأنها على طرف الصفحة في التصوير .

([٧]) إلى هنا تم ما اختصره الطيبي في فتوح الغيب من كلام العلم العراقي ، و لم يصرح باسمه إنما قال : " و أجاب صاحب الإنصاف " و قد أشار محقق فتوح الغيب إلى أنَّه ابن الأثير ، و النقل واضح أنَّه كلام علم الدين . يراجع : فتوح الغيب (١ / ٦٩ ، ٧٠) .

([٨]) تقدم أن الحديث ضعيف جدًا ، و إنْ كان احتج به كثيرٌ من الفقهاء ، لكنه مهما يكن من شيء فهو غير صالح لكونه دليلا لأحمد على ما ذهب اليه ، كما سيوضحه علم الدين .

([٩]) في " ج " [فعله] .

([١٠]) إلى هنا انتهى ما لخصَّه الألوسي من كلام ابن المنير و العلم العراقي ، و لكنَّ الألوسي لم يسمهما ، يراجع : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني (١ / ٤٩) .

([١١]) في " ج " بياض .

بـ(أبدأ) بلا خلاف ، و هذا وجه الدليل [منه] (٢) ، قلتُ : لا تغفل عمَّا قررتـه ، فـإن الحديث فيه حثٌّ على البداية ، و أما امتثال ذلك فهو بنفس البداية (٣) لا بلفظها ، و أما شمول بركة التسمية ، فذلك بالله لا بفعلنا . (٤)

و قولُ أحمد : " لو قدرنا العامل متقدمًا لفات الغرضُ مِن كونِ التسميةِ مبدأً " – دليلٌ (٥) على أنَّ القصد حصولُها فعلًا لا قولًا ، وكلُّ من سمّى على مأكولٍ أو نكاحٍ أو غيرِه قـصد شمولَ [بركة] (٦) التسميةِ جميعَ فعله ، ويقع (٧) الابتداء فعلًا كالنية تقع أولًا وتشمل العبادة ، وليس ينوي (٨) أوّلَ العبادةِ و لا بدايتها . و كذلك قوله بعد ذلك : أنَّ الباء معناهـا أن الفعـل واقع بالله حقيقة ، فالواقع به جميع القراءة و هذا فى القراءة أظهر ؛ فإنها أفعالٌ ، كلُّ حـرفٍ منها (٩) فعلٌ مستقلٌ بفعل آلات النطق ، فإضمار " أقرأ " المتضمن للاعتراف بأن ذلـك كلَّـه بالله أولى / مما لا يتضمن * إلا حرفًا * (١٠) واحدًا أو كلمةً واحدةً . أ ٢ ظ

قال محمود : فى معنى الباء وجهان : أحدهما المصاحبة و الثانى الاستعانة كقولـك : كتبتُ بالقلم على معنى أنَّ فعله (١١) لا يقع معتبرًا شرعًا إلا بذكر الله تعالى (١٢) . (١٣)

قال أحمد : فيه مخالفةُ السنةِ من وجهين : أحدهما أنَّ أفعالَ العباد موجودةٌ لله تعالى ، و العبد محـلٌّ لهـا لا (١٤) غيـر ، فالفعـل واقـعٌ بـالله ، و الثـانى أنَّ الإسـمَ (١٥)

---

(١) سقطت من " ج " .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " .

(٣) في " ج " [الابتداء] .

(٤) إلى هنا تم ما نقله السيوطي في نواهد الأبكار من كلام العلم العراقي ، و قد صرح باسم علم الدين و اسم كتابه . يراجع : نواهد الأبكار للسيوطي (١ / ٨٢) .

(٥) دليل هنا خبر المبتدأ " قول أحمد " حتى يتضح السياق .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " .

(٧) في " ج " [يحصل] .

(٨) في " أ " مطموسة و هي مثبتة في " ب ، ج " .

(٩) سقطت من " ج " .

(١٠) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١١) في " ج " [الفعل] .

(١٢) في " ج " [عزَّ و جلَّ] .

(١٣) الكشاف (١ / ١٣) .

(١٤) سقطت من " ج " .

(١٥) مكانها بياض في " ج " .

هو المسمّى [١] ، و هو يخالف فيرى التسميةَ لشرعية الفعلِ لا لوجوده ، فوجوده – بزعمه – بقدرة العبد . [٢]

([١]) مذهب ابن المنيِّر هنا هو مذهب أكثر أهل الحديث كما حكاه الأشعري في المقالات و كـذلك بـوَّب بـه اللالكائي في كتابه . و قال الطبري : " و أما القول في الاسم أهو المسمى أم غيـر المـسمى ؟ فإنَّـه مـن الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها يتبع و لا قول من إمام فيُستمَع ؛ فالخوض فيه شينٌ و الصمت عنه زين . و حسب امريء من العلم به و القولِ فيه أن ينتهي إلى قوله عزَّ و جلَّ ثناؤه الصادق و هو قوله : ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَـٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ (الإسراء ، آية ١١٠) ... " . و قد اعتذر ابن حزم عن مجيء القول بأنَّ الاسم هو المسمى عن بعض كبار العلماء بأنَّه جاء من اختيارهم القول الـصحيح بـأن القرآن هو المسموع من القراء و المكتوب في المصاحف نفسه ، قال : " و هذا القول صحيح و لا يوجب أن يكون الاسم هو المسمى " ، و جاء هذا الكلام بعد عن أبطل القول بأنَّ الاسم هو المسمى في بحث طويل . و قال الطيبي : " فكلاهما صحيح " و ذكر لصحة القولين اعتبارين يصح بهما كلا القولين . و قد نقل السهيلي – و هو أشعري – كلامًا لسيبويه فيه أنَّ الاسم غير المسمى من الناحية اللغوية و قال في قولهم : (الاسم هـو المسمى) : " ما أشار إلى ذلك نحوي قط و لا اعتقده عربي " ، لكن المعتزلة حملوا هـذا الكـلام لنـصرة مذهبهم في كون أسماء الله مخلوقة ، و هذه القاعدة اللغوية لا تدلُّ عليه ، قال ابن القيم : " الجواب أن منـشأ الغلط في هذا الباب من إطلاق ألفاظ مجملة محتملة لمعنيين : صحيح و باطل ؛ فلا ينفصل النزاع إلا بتفصيل تلك المعاني وتنزيل ألفاظها عليها ، و لا ريب أن الله تبارك و تعالى لم يزل و لا يزال موصـوفًا بـصفات الكمال المشتقة أسماؤه منها فلم يزل بأسمائه وصفاته ... و أسماؤه و صفاته داخلة في مسمى اسمه و إن كان لا يطلق على الصفة أنها إله يخلق ويرزق ، فليست صفاته و أسماؤه غيره وليست هي نفس الإله ، و بـلاء القوم من لفظة الغير فإنه يراد بهما معنيين : أحدهما المغاير لتلك الذات المسماة بالله و كل ما غاير الله مغايرة محضة بهذا الإعتبار فلا يكون إلا مخلوقا ، و يراد به مغايرة الصفة للذات إذا خرجت عنها ، فإذا قيل : علم الله و كلام الله غيره بمعنى أنه غير الذات المجردة عن العلم و الكلام كان المعنى صحيحا و لكـن الإطـلاق باطل " قال ابن تيمية : " و أمَّا الذين يقولون : إنَّ الاسم للمسمى ، كما يقوله أكثر أهل السنة ، فهؤلاء وافقوا الكتاب و السنة و المعقول " و هذا هو معنى كلام ابن جرير السابق ، أن تنطق بما نطق به القـرآن و هـو أحكم و أسلم . يراجع : صريح السنة لابن جرير الطبري ، مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشـعري (١ / ٢٥٢) ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة و الجماعة للالكـائي (٢ / ٢٢٨) ، الفـصل فـي الملـل و الأهواء و النحل لابن حزم (٥ / ١٣٥ : ١٤٥) نتائج الفكر للسهيلي (ص ٣٠) و ما بعـدها ، مجمـوع الفتاوى (٣ / ٤٦٥) ، و بدائع الفوائد لابن القيم (١ / ٣١) ، فتوح الغيـب (١ / ٧٦ ، ٧٧) ، شـرح الطحاوية لابن أبى العز (ص ٢٧) .

([٢]) هذا معتقد القدرية نفاة القدر الذين يرون أنَّ العبد خالق فعله ، و هو مذهب ردَّ عليه السلف حتـى أفـرده البخاري بالتصنيف و استدل بما رواه عن حذيفة مرفوعًا : " إنَّ الله يصنع كل صانع و صنعته " ، لكن انقسم أهل الإثبات بعد ذلك إلى فريقين : فريق قالوا : لا تكون القدرة إلا مع الفعل و هو قول الأشاعرة ، و فريـق قالوا : القدرة نوعان : نوع مصحح للفعل يمكن معه الفعل و الترك و هذه التي يتعلق بها الأمر و النهـي ، و تكون قبل الفعل ، و أمَّا القدرة التي يجب بها الفعل لا تكون إلا مع الفعل ، و مذهب الأشاعرة أنَّ العبد ما هو

قال أحمد : واسم الله علمٌ وهو أعرف المعارف ، مستثنى عن الخلاف فى أيهما أعرف ج ٤
/ العلم أو المضمر ، و يُروى أنَّ سيبويه (١) رُئِيَ فى المنام ، فأخبر أنه نال (٢) خيرًا كثيرًا و كرامةً عظيمةً لقوله : إنَّ اسمَ الله أعرفُ المعارف . (٣)

قال الزمخشرى : رحمان أبلغ من رحيم ، و علله بما جاء : (**رحمان الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا**) (٤) ، و بأنَّ الزيادةَ فى البناء لزيادة المعنى ، و ذكر ما سمعه فى

إلا محل قدرة الرب صياغة جديدة لمذهب الجبرية أقرَّ به أحد منظري الأشاعرة ، قال التفتازاني : " فصل النزاع ... العبد مضطر في صورة المختار كالقلم في يد الكاتب " لذلك فقد أنكره إمام الحرمين في رسالته النظامية و بيَّن أنَّه قول يُبطل الشرع ، و مذهب الحق بين هذين الفريقين و هو الذي يجتمع عليه أدلة المسألة في الكتاب و السنة و كذلك المعقول و الواقع ؛ يلخصه ابن أبي العز فيقول : " و ذكر أبو الحسين البصري إمام المتأخرين من المعتزلة : أن العلم بأن العبد يحدث فعله – ضروري ، و ذكر الرازي أن افتقار الفعل المحدث الممكن إلى مرجح يجب وجوده عنده و يمتنع عنده عدمه – ضروري ، و كلاهما صادق فيما ذكره من العلم الضروري ثم ادعاء كل منهما أن هذا العلم الضروري يبطل ما ادعاه الآخر من الضرورة – غير مسلم ، بل كلاهما صادق فيما ادعاه من العلم الضروري ، و إنما وقع غلطه في إنكاره ما مع الآخر من الحق فإنه لا منافاة بين كون العبد محدثًا لفعله و كون هذا الإحداث وجب وجوده بمشيئة الله تعالى " يراجع : خلق أفعال العباد للبخاري (ص ٢٥) الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص ٧٦) و ما بعدها ، العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية لأبي المعالي الجويني (ص ٤٢) ، شفاء العليل في مسائل الحكمة و القدر و التعليل لابن القيم (ص ٢٥٢) و ما بعدها ، شرح المقاصد التفتازاني (٤ / ٢٦٤) ، شرح العقيدة الطحاوية (ص ٤٣٢ : ٤٣٩) ، معارج القبول لحافظ بن أحمد حكمي (٢ / ٢١٣ : ٢١٨) .

(١) سيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي ، إمام النحو و حجة العرب ، استملى على حماد ابن سلمة ، و أخذ النحو على عيسى بن عمر و الخليل و يونس بن حبيب ، صاحب الكتاب ، قال الذهبي في كتابه : " لا يُدرَك شأوه " توفي ١٨٠ هـ ، و قيل : ١٨٨ هـ ، يراجع : طبقات اللغويين و النحويين لأبي بكر محمد ابن الحسن الزُّبيدي (ص ٦٦ : ٧٢) ، و سير أعلام النبلاء (١٥ / ٣٦٥) ، بغية الوعاة للسيوطي (٢ / ٢٢٩ ، ٢٣٠) .

(٢) في " ج " [رأى] .

(٣) هذا النقل غير موجود في الانتصاف المطبوع ، و هذه الرؤية ذكرها السمين الحلبي و نقلها عنه ابن عادل في اللباب بحروفه . يراجع : الدر المصون (١ / ٢٤) ، اللباب في علوم الكتاب (١ / ١٣٨) .

(٤) لم يخرجه الزيلعي و لا ابن حجر ، و لم أعثر عليه بهذا اللفظ ، و وجدته بلفظ قريب " الرحمن رحمن الدنيا و الآخرة ، و الرحيم رحيم الآخرة " رواه ابن الجوزي في الموضوعات من حديث أبي سعيد و قال ابن الجوزي : قلت : و أما إسماعيل بن يحيى فإني أرى البلاء منه . قال ابن عدى: يحدث عن الثقات لا يحل الرواية عنه بحال . و قال الدارقطني : كذاب متروك . يراجع : الموضوعات لابن الجوزي (١ / ٣٢٨ : ٣٣٠ ، ح ٤١٤) . و بلفظ " يا رحمن الدنيا و الآخرة و رحيمهما " من حديث علي بن أبي طالب موقوفًا و سنده منقطع في كنز العمال للمتقي الهندي ، (٢ / ٢٥٨ ، ح ٣٩٦٦) .

الشُّقْدُف[١] و تسمية الأعرابى المحملَ العراقيَ شقندافًا لَمَّا رآه كبيرًا . [٢]

* **و اعترض أحمد على الأول** بأنه غاية ما فيه أنَّ الرحمةَ المستفادةَ من الرحمن أعمُّ من الرحمة المستفادة من الرحيم * [٣] ، و العموم بالدلالة على قصور المبالغة أولى منه بالدلالة على غايتها ، ألا ترى أنَّ ضاربًا لما كان أعمَّ من ضرّاب ، كان (ضرّابٌ) [٤] أبلغَ منه لخصوصه ، فلا يلزم من خصوص رحيم ، أنْ يكونَ أقلَّ مبالغةٍ مِن رحمان .

٢ – **قلت** : أما أنَّ [٥] الخصوصَ لا يلزم منه قلةُ المبالغة فحسنٌ ، وأما دعواه أنَّ الخصوص دالٌّ على المبالغة ، و العموم دالٌّ على قصورها ، و استشهاده بضراب و ضارب فغير صحيح ، لأنَّ المبالغة فى ضرّاب لم تكن لأجل خصوصه ، بل لدلالته على التكرار ، ألا ترى أنَّا لو وضعنا لِمَن يقلُّ [٦] منه الضربُ اسمَ فاعلٍ يخص ذلك ، لم يكن / أبلغَ من ضاربٍ ب ٢ ظ مع أنَّ ضاربًا أعمُّ منه . و لما انقسم المطر إلى وابلٍ و طلٍّ و جَوْدٍ [٧] و طَشٍّ [٨] ، لم يكن الجَوْد [٩] و الطشُّ أبلغَ من المطر لكونهما أخصَّ منه .

واعترض أحمد على الثانى بأنه منقوض بحَذِر وهو أبلغ من حاذر .

٣ – **قلت** : و للزمخشرى أن يجيب [عنه] [١٠] بوجهين : أحدهما أن يقول : أردتُ أنَّ الغالبَ ذلك ، و إنْ وُجِد ما ذكرتَه فلا يخرج الأمرُ فى الغالب عما ادعيناه ، و الإلحاقُ بالأغلب أولى ، و الثانى أنَّ (حذرًا) ما وقعتْ المبالغةُ فيها لنقص الحروف ، بل لإلحاقها بالأمور الجبلية كالشَّرِه والنَّهِم والفَطِن ، والنقضُ إنما يكون مع اتحاد العلة ، و العلةُ هاهنا

---

(١) الشقدف : مركب أكبر من الهودج يستعمله العرب . (ج) شقادف .و قال الفيروزآبادي : و أمَّا الشِّقنداف فليس من كلامهم ، و قال الزبيدي : بل هي لغة سوادية ثُم ذكر حكاية الزمخشري عن شيخه . يراجع : القاموس المحيط ، و تاج العروس ، و المعجم الوسيط مادة (شقدف) .

(٢) الكشاف (١ / ١٦) .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٤) في " ج " [ضرابًا] و لا أراها تصح .

(٥) سقطت من " ج " .

(٦) في " ج " غير واضحة ، و جاءت في فتوح الغيب [حصل] .

(٧) الجَوْد المطر الغزير ، و ما لا مطر فوقه ، جمع جائد ، قال ابن منظور : مثل صاحب و صَحْب ، يراجع : لسان العرب مادة (ج و د) ، و القاموس المحيط مادة (ج ي د) .

(٨) سقطت من " ج " ، و الطش و الطشيش : المطر الضعيف و هو فوق الرذاذ . يراجع القاموس المحيط و المعجم الوسيط مادة (ط ش ش) .

(٩) في " ب ، ج " [الطل] و في " ج " بعدها زيادة [أبلغ] .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

أ ٣ و

ليست متحدةً [١] ، [و أيضًا] [٢] فالدعوى أنْ / البناءَ على زيادةٍ يدل على المبالغة ، و لم يدعِ انحصار المبالغة فى ذلك . [٣]

و ذكر الزمخشرى : أنْ رحمان إذا سمى به لا ينصرف قياسًا له على نظائره من سكران و غضبان . [٤]

قال أحمد : ليت شعرى ما الذى رجَّح قياسَه على نظائره مما لا ينصرف على قياسهِ على نظائره مما ينصرف ، مثل ندمان ؛ فإنه أشبه الأول فى امتناع هاء التأنيث ، و أشبه الثانى فى امتناع (فعلى) ، و الخلاف فيه مشهور [٥] . [قال] [٦] : و التحقيق أنَّ عطشان امتنع صرفه وفاقًا ، وعلته مشابهة ألفه و نونه لألفىْ التأنيث ، و الشبه دائر على وجود (فعلى) أو امتناع (فعلانة) ، فإنْ جُعِل كلٌّ واحد منهما وصفَ شَبَهٍ استقلَّ الحكمُ بكل واحد منهما ، و إنْ جُعِلا جزءي علة لم يستقل الحكم إلا بهما ، و إنْ كانت كلُّ واحدة [٧] علةً على البدل استقل الحكم به على البدل [٨] ، فإن كانت العلةُ [٩] المجموعَ ، أو وجودَ (فعلى) انصرف رحمان ، و إنْ كان الشبهُ بكل واحد أو بامتناع (فعلانة) خاصةً امتنع رحمان ، و اختار أنَّ كلَّ واحد من الأمرين مستقلٌ باقتضاء الشبه فيمتنع رحمان ؛ و علله بأنَّ الحاصلَ من (فعلانة) أنها دالةٌ على امتناع ألفىْ التأنيث فيه ، و وجودُ (فعلى) يحقق / ذلك الامتناع ، لا لأنه علةٌ فى نفسه ، فإذا تحققنا الامتناع فقد وجدتْ العلةُ ، و أيَّد ذلك بامتناع انصراف

نهاية ج ٤ و بداية سقط يقدر بورقة كاملة

---

(١) ذكر معنى كلامه الألوسي و تعقبه بأنَّ أبنية المبالغة المعدودة من اسم الفاعل ؛ فهما متحدان نوعًا أيضًا فيحصل الانتقاض ألبتة . يراجع : روح المعاني (١ / ٦١) .

(٢) زيادة من " ب ، ج " .

(٣) لم يختصر الطيبي من قول علم الدين شيئًا يذكر ، و قد ذكر السيوطي الجزء الثاني من تعليق علم الدين ، يراجع : فتوح الغيب (١ / ٩١) ، و نواهد الأبكار (١ / ١٤٨) .

(٤) يراجع : الكشاف (١ / ١٧) .

(٥) يرى ابن مالك أن حكاية الخلاف هذا في (لحيان) – أي كبير اللحية – أولى من الكلام في (رحمان) لسببين : أحدهما : صيانة لاسم الله مع وجود مندوحة عنه . يراجع : شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٧١ ، ٧٢) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) في " ج " [كان ... واحد] بالتذكير .

(٨) في " أ " [المبدل] ، و المثبت أعلاه من " ب ، ج " .

(٩) في " ج " زيادة كلمة هنا غير مفهومة [بقلت] .

عمران علمًا مع أنه لا (فعلى) له ، و التذكير منع (فعلانة) و (فعلى) و منع الصرف . (١)

قال الزمخشرى : في تفسير الرحمة إنها مجازٌ عن إنعام الله على عباده . (٢)

قال أحمد : و لك أنْ تفسرَها بإرادة الخير و كلا القوليْن مقولٌ (٣) ، **منهم** مَن جعلها من صفات الذات ، **و منهم** مَن جعلها من صفات الأفعال .(٤)

٤ – و العجب من الفقيه أحمد : كيف لم ينبِّه على أنَّ الزمخشريَّ لا يمكنه أن يجعلها إرادةً [من] (٥) صفات الذات ؟ ! لأنَّ الزمخشريَّ لا يثبت صفاتِ الذات بل ينفيها جملةً ، مع أنَّ أحمد انتصب فى كتابه لذلك ، بل العجب مِن الزمخشرى : كيف احترز هاهنا مما يخالف

---

(١) يراجع : الانتصاف بحاشية الكشاف ، لابن المنير ، (١ / ١٧) . و قد أغفل المختصر شيئًا مهمًا من كلام ابن المنير ، و هو أن الزمخشري (رحمه الله) وهم هنا بعدّ الرحمن وصفًا ، فذكر علة منع الوصف من الصرف ، أما الرحمن فهو اسم ، و شرط منعه من الصرف العلمية مع علة أخرى كالعدل أو الزيادة كعمران . و يراجع في ذلك " قطر الندى و بل الصدى " لابن هشام الأنصاري (ص ٣١٤ ، ٣١٥) .

(٢) يراجع الكشاف (١ / ١٨) .

(٣) في " ب " [منقول] و كذلك نقلها السيوطي و كلاهما محتمل ، يراجع : فتوح الغيب (١ / ٩٣) .

(٤) هكذا وافق ابن المنير (رحمه الله) كلام محمود في تأويل الصفات الإلهية ، و هو مذهب ذمَّه السلف قديمًا قبل أن تعم هذه البدعة قال الألوسي : " كون الرحمة في اللغة رقة القلب إنما هو فينا و ذا لا يستلزم ارتكاب التجوز عند إثباتها لله تعالى لأنها حينئذ صفة لائقة بكمال ذاته كسائر صفاته ، و معاذ الله تعالى أن تقاس بصفات المخلوقين ، و أين التراب من رب الأرباب ؟ ! و لو أوجب كونُ الرحمة فينا رقةَ القلب ارتكابَ المجاز في الرحمة الثابتة له تعالى لإستحالة إتصافه بما نتصف به – فليوجب كون الحياة و العلم و الإرادة و القدرة و الكلام و السمع و البصر ما نعلمه منها فينا – ارتكاب المجاز أيضًا فيها إذا أُثبِتَتْ لله تعالى و ما سمعنا أحدًا قال بذلك ، و ما ندري ما الفرق بين هذه و تلك و كلها بمعانيها القائمة فينا يستحيل وصف الله تعالى بها ؟ فإما أن يقال بارتكاب المجاز فيها كلها إذا نسبت إليه عز شأنه ، أو بتركه كذلك ، و إثباتها له حقيقة بالمعنى اللائق بشأنه تعالى شأنه ، و الجهل بحقيقة تلك الحقيقة كالجهل بحقيقة ذاته مما لا يعود منه نقص إليه سبحانه بل ذلك من عزة كماله و كمال عزته " و قال ابن الصلاح : " و المطرُ الذي هذا شأنه و سائرُ صنوف الإنعام آثارُ الرحمة لا نفس الرحمة ؛ فإنَّ الرحمة عند المحققين من صفات الذات نحو الإرادة " ، و قال ابن قدامة : " فإذا كان معلومًا أنَّ إثبات ربِّ العالمين عزَّ و جلَّ إنَّما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد و تكييف ، فكذلك إثبات صفاته إنَّما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد و تكييف ، فإذا قلنا : لله سمعٌ و بصر ، فإنَّما هو إثبات صفات أثبتها الله تعالى لنفسه و لا نقول : إنَّ معنى اليد القدرة و لا إنَّ معنى السمع و البصر العلم . " و هذه قاعدة تقال في كل صفة أضيفت لله أنها على ما يليق بالله تعالى ، مثل الضحك و الغضب و الرضا و غيرها . يراجع : الشريعة لأبي بكر الأجري (ص ٢٢٥ : ٢٣١) ، و ذمّ التأويل لابن قدامة المقدسي (ص ١٣) ، و فتاوى ابن الصلاح (ص ٤٥) ، و روح المعاني (١ / ٦٠) .

(٥) في " ب " [في] .

مذهبه ؟ ! و جاء فى تفسير ﴿ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [١] فذكر أنَّ معنى الغضبِ إرادةُ اللهِ الإنتقامَ أو فعله ، و البحث فى الموضعين سواء ! و هم و إن أثبتوا الإرادة لا يجعلونها صفةَ ذات . [٢]

قال الزمخشرى : فإذا كان رحمانُ أبلغَ فلِمَ قدَّم الأقوى و عدل عن قاعدة الترقى إلى الأعلى كقولهم : جواد فياض و شجاع باسل ؟ و أجاب بأنه لما ذكر الأبلغ أردفه بالرحيم تتمة و تكملة . [٣]

و هو جواب ضعيف ولم يتعرض له أحمد ، بل قوَّى الجواب بقوله : إنَّ فى تقديم
أ ٣ ظ الأعلى / ثُم الإتيان [٤] بالأدنى تكرارًا ؛ لدخول الثاني في الأول بخلاف عكسه ، هذا في
ب ٣ و الإثبات ، و أما في النفي / فعلى العكس يقدَّم فيه الأعلى ، و علتُه واحدة ؛ إذ يلزم في نفي الأدنى عنه نفي الأعلى ، إذ إثباتُ الأخص يستلزم ثبوتَ الأعم ، و نفيُ الأعم يستلزم نفيَ الأخص .

٥ – **قلت** : قولُه : " في تقديم الأعلى تكرارٌ بخلاف عكسه " – ليس بصحيح ، فالتكرار موجودٌ فيه و في عكسه [٥] ، و لو قال : إنَّك إذا ذكرت الأعلى لم يتجدد للأدنى فائدة بخلاف عكسه ، لكان أشبه ، و لعل هذا مرادُه ، و **قد أجيب** بما هو أقوى من جواب الزمخشري ، و هو أنَّ رحمانَ اسمُ للذات [٦] فيجب تقديمُه ، أو للصفة لكنه مختصٌ بالله لا يُسمَّى به غيرُه ، فهو أقربُ إلى اسم الذات فوجب تقديمُه ، و **جواب ثان** و هو أنه جاء في الأثر : (**يا رحمان الدنيا و رحيم الآخرة**) [٧] ، فتقديمُ الرحمنِ على هذا لسبق مواقعِ رحمةِ الرحمنِ في الوجود على

([١]) سورة الفاتحة ١ : آية ٧ .

([٢]) ذكره الطيبي ثم قال : " إنَّ المصنف – يعني الزمخشري – ما أخطر بباله ذلك بل أجرى الرحمة و الغضب في الموضعين على التمثيل و الاستعارة فلا بدَّ من تقدير الإرادة هاهنا أيضًا " يراجع : فتوح الغيب (١ / ٩٣ ، ٩٤) .

([٣]) الكشاف (١ / ١٨) .

([٤]) هكذا هي في " ب " ، و هو موافق لما في الانتصاف معنىً ، و في " أ " [بم لإيثار] و هو تصحيف .

([٥]) إلى هنا انتهى ما ذكره السيوطي في نواهد الأبكار من قول علم الدين (١ / ١٥٠) .

([٦]) في " ب " [الذات] .

([٧]) قال البلقيني : " و قوله : " يا رحمان الدنيا و الآخرة و رحيم الدنيا " هذان الأثران لا يعرفان ، بل الوارد (رحمان الدنيا و الآخرة و رحيمهما) أخرجه الحاكم في المستدرك مرفوعًا " . و هو من حديث عائشة (رضي الله عنها) يراجع : نواهد الأبكار (١ / ١٥٠) ، و المستدرك ج ١ (ك الدعاء و التكبير ، ح ١٩٥٠) .

مواقع [رحمة] [١] الرحيم . [٢]

قال الزمخشرى : و الحمد [٣] رُفِعَ و إنْ كان معناه [النصب] [٤] ؛ ليدل [٥] على الثبات و الاستقرار ، و لهذا كانت تحيةُ إبراهيم أحسنَ مِن تحية الملائكة حيث قالوا : ﴿ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ ۖ ﴾ [٦] . [٧]

قال أحمد : يدل على ذلك أنَّ سيبويه اختار في قول القائل : " فإذا له علمٌ علمُ الفقهاء " الرفعَ [٨] ، و في قوله : " فإذا له صوتٌ صوتَ حمار " النصبَ ؛ لإشعار النصبِ بالتجدد المناسب للإصوات ، و إشعارِ الرفعِ بالثبوت الذي هو في العلم أمدح . [٩]

قال محمود : و تعريفُ الحمدِ تعريفُ الجنس ، مثل :

أرسلها العراك ... . [١٠]

و معناه الإشارة إلى ما يعرفه كلٌّ أحد من الحمد ما هو ، و العراك ما هو ، و أما الاستغراق

([١]) سقطت من " أ " .

([٢]) معنى هذا القول نقله في فتوح الغيب و قال في الانتصاف ، فلعله سهو من الطيبي أو وهم من الناسخين لكتابه ، يراجع : فتوح الغيب (١ / ٩٦) .

([٣]) يعني قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ (الفاتحة ١ ، آية ٢) .

([٤]) في " أ ، ب " [أحمد] و هو تحريف ، و ما أثبته هو الصواب كما في الكشاف .

([٥]) في " أ " [البدل] و هو تحريف ، و المثبت من " ب " و هو موافق لما في الكشاف .

([٦]) سورة هود ، آية ٦٩ .

([٧]) الكشاف (١ / ١٩) .

([٨]) عللها سيبويه قائلا : " لأنَّ هذه خصال تذكرها في الرجل " ، يراجع : الكتاب (١ / ٣٦١) .

([٩]) و لتوضيح هذه المسألة يقول ابن هشام – فيما يقام المصدر فيه مقام فعله – : " أن يكون فعلا علاَجِيًّا تشبيهياً بعد جملة مشتملة عليه و على صاحبه كـ " مَرَرْتُ بزَيْدٍ فَإذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ ، و بُكاءٌ بُكَاءَ ذَاتِ دَاهِيَةٍ " فيجوز مع هذه الشروط نصب صوت الثانية على المفعول المطلق ، و يجوز رفعه على البدلية . يراجع : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، (٢ / ١٨٧ ، ١٨٨) .

([١٠]) و قد جاءت هذه الجملة في بيت للبيد بن ربيعة العامري و تمامه :

فأوردها العراك و لم يذدها و لم يشفق على نَغَص الدخال

هذه رواية الديوان ، لكنها مشهورة في كتب النحو (أرسلها) ، و الضمير في أوردها عائد إلى حمار الوحش ، و"ها " عائد إلى أتنه ؛ و أصل العراك : مصدر بمعنى ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء . لم يذدها: لم يمنعها و لم يطردها ، و النغص: –بفتح النون و الغين– مصدر نغص الرجل: إذا لم يتم مراده ؛ و نغص البعير ؛ إذا لم يتم شربه . يراجع : ديوان لبيد بن ربيعة (ص ١٠٨) ، الكتاب (١ / ٣٧٢) ، الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري (٢ / ٣١٨) ، أوضح المسالك (٢ / ٢٥٢) .

الذي يتوهمه كثير من الناس فوهمٌ منهم [١] . [٢]

قال أحمد : تعريف النكرة باللام إما للعهد و إما للجنس ، و الذي للعهد إمَّا أنْ ينصرف العهد إلى فرد معين من أفراد الجنس نحو : ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [٣] و إما أنْ ينصرف العهد إلى الماهية باعتبارٍ يميزها عن غيرها ، كقولك : أكلتُ الخبزَ ، و الجنس هو الذي ينضم إليه شمولُ الآحاد ، كقولك : الرجلُ أفضلُ من المرأة ، و كلا نوعي العهد لا يُوجِب استغراقًا ، إنما يوجبه الجنس ، فالزمخشري جعل تعريف الحمد من النوع الثاني من نوعي العهد ، و عبَّر عنه بتعريف الجنس ؛ لعدم عنايته باصطلاح أصول الفقه ، و غير الزمخشري جعله للاستغراق و ليس ببعيد .

قال الزمخشرى في ﴿ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ : و جُمِعَ ليشمل كلَّ جنس سُمِّيَ به . [٤]

قال أحمد : تعليلُه الجمعَ بإفادة الاستغراق فيه نظرٌ ؛ فإنَّ العالَمَ – كما ذكر – اسمُ جنس

أ ٤ و / و عُرِّف بلام الجنس ، فصار مفردًا أدلَّ على الاستغراق منه جمعًا ، قال إمام الحرمين [٥] : " التمر أحرى بالاستغراق من التمور ؛ فإنَّ التمر مسترسلٌ على الجنس لا بصيغة لفظية ، و التمور تردُّه إلى تخيُّل الوجدان ، ثُم الاستغراق بعده بصيغة الجمع ، و في صيغة الجمع مضطرب . " [٦] **قال أحمد** : و التحقيق فيه و في كل ما يُجمَع من أسماء الأجناس ثُم يُعرَّف تعريف الجنس أنه يفيد أمرين : أحدهما أنَّ ذلك الجنس تحته أنواعٌ مختلفة و الآخر أنه مستغرق لجميع ما تحته ، فالمفيدُ لاختلاف الأنواع الجمع ، و المفيدُ للاستغراق التعريفُ ؛ إذ لو جُمِع مجردًا عن التعريف أفاد اختلافَ الأنواع ، و لو عرِّف مجردًا عن الجمع أفاد الاستغراق ، فظهر ضعفُ قولِ الزمخشري : " جُمِع ليشمل " ؛ إذ الشمول من التعريف لا من

([١]) قال السيوطي : قيل اختياره الجنس على الاستغراق مبني على مسألة خلق الأفعال ؛ فإن أفعال العباد لَمَّا كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة كانت المحامد عليها راجعة إليهم فلا يصح تخصيص المحامد كلها لله تعالى " يراجع : نواهد الأبكار (١ / ١٦٩ ، ١٧٠) .

([٢]) الكشاف (١ / ١٩ ، ٢٠) .

([٣])) سورة المزمل ، آية ١٦ .

([٤]) الكشاف (١ / ٢١) .

([٥]) إمام الحرمين هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجُوَيني الفقيه الشافعي ، و جوين: قرية من قرى نيسابور ، له " نهاية المطلب في رواية المذهب " و البرهان في أصول الفقه . و صنف في الكلام الكتب الكثيرة منها الإرشاد و غير ذلك ، قال السمعاني : " مَن تغني شهرته عن ذكره " توفي سنة ٤٧٨ هـ بنيسابور ، يراجع : الأنساب لعبد الكريم بن محمد السمعاني (٣ / ٣٨٥) ، سير أعلام النبلاء (١٨ / ٤٦٨ : ٤٧٧) طبقات الشافعية لتاج الدين بن السبكي (٥ / ١٦٥ : ٢٢٢) .

([٦]) يراجع : البرهان في أصول الفقه ، لأبي المعالي الجويني (١ / ٣٤٣) .

الجمع ، و ضعفُ قولِ الإمام [١] أنَّ الجمع يوهي الإشعار بالاستغراق ؛ إذ اختلاف الأنــواع التي تصف الجمع به لا ينافيه .

٦ – **قلت** : بنى [٢] كلامه على أنَّ المفردَ المعرَّف باللام يفيد الاستغراقَ و هو مذهبُ المبرّد [٣] ، و المختار أنه لا يفيده [٤] ، و أنَّ الجمعَ / يفيده ، فظهر بذلك ضعفُ قوله و قول الإمام أيضًا . [٥] ب ٣ ظ

قال الزمخشري : و جمع بالواو و النون إشعارًا بالصفة .

قال أحمد : هذا يجيء على قول مَن جعله مشتقًا مِن العلم ، أما على قولنــا : أنــه مِــن العلامة و هو كلُّ موجود سوى الله فيحتاج إلى زيادة ، و هي تغليب العاقل في الجمــع علــى غيره .

قال الزمخشري : في قوله : ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [٦] التفات ، و قد التفت امرؤ القيس [٧]

([١]) أي إمام الحرمين و قد تقدمت ترجمته .

([٢]) في " أ " [بنا] و ما أثبته من " ب " و هو الصحيح .

([٣]) المبرِّد : هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، و معنى لقبه : المثبِت للحق ، إمام العربيــة ببغداد في زمانه ، أخذ عن المازني و أبي حاتم السجستاني ، من تصانيفه الكامل و المقتضب ، تــوفي ٢٨٥ هــ ، أو ٢٨٦ هــ ، يراجع : طبقات النحويين و اللغويين (ص ١٠١ : ١١٠) ، سير أعلام النبلاء (١٣ / ٥٧٦ ، ٥٧٧) ، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٣ / ١٣٢) ، بغية الوعاة (١ / ٢٦٩ : ٢٧١) .

([٤]) الصواب في هذا أنَّ الأمر مرجعه إلى السياق ، فلا جزم في المسألة ؛ لذلك قال الغزالي – المستــصفى (٢ / ٩١) – : " و صرف العموم إلى غير الاستغراق جائز و هو معتاد " ، و المفرد المعرف بــ(أل) من ألفاظ العموم لذلك قال الطبري في (الإنسان) أنه يقع موقع الجمع ؛ و لأنَّه قد يفيد الاستغراق صحَّ الاستثناء منه ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ (سورة العصر ، آية ٢ ، ٣) قال محيي الدين درويش : " فيشمل المؤمن و الكافر " ، يراجع : جــامع البيــان (٢٤ / ٦١٤) ، إعراب القرآن (٨ / ٤٠٢) .

([٥]) جاء في نواهد الأبكار : " قال في الانتصاف " ثم ذكره ، و هو وهم أو تحريف من الناسخين ، و إنَّما هو " الإنصاف " و قد سقط من فتوح الغيب جزء من كلام أحمد و تعليق علم الدين كاملا و جزء من كلام الطيبي ، يظهر هذا من مقارنة الكتب الثلاثة في هذا الموضع ، يراجع : فتوح الغيب (١ / ١١١) ، نواهد الأبكار (١ / ١٨٠) .

([٦]) سورة الفاتحة ، آية ٥ .

([٧]) امرؤ القيس : هذا لقبه و اختلفوا في اسمه فقيل : حُندُج و قيل : غير ذلك ، و أبوه حجر بن عمرو ابــن الحارث الكندي ، يماني الأصل عاش بنجد ، قال ابن قتيبة : من أهل الطبقة الأولى ، و قال لبيد بن ربيعــة :

ثلاث التفاتات في قوله : (١)

تَطَـــاوَلَ لَيْلُـــكَ بالأَثْمِـــدِ و نَـــامَ الخَلِـــيُّ و لَـــم تَرْقُـــد نهاية سقط ج

و بـــاتَ و باتَـــتْ لَـــهُ ليلـــةٌ كلَيْلَـــةِ ذِي العـــائرِ (٢) الأرْمَـــدِ و بداية ص ٥

/ و ذلـــك مِـــنْ نَبَـــإٍ (٣) جَـــاءَني و نُبِّئتُـــه (٤) عـــنْ أَبـــي الأَســـوَدِ (٥)

قال أحمد (٦) : امرؤ القيس ابتدأ الخطاب ثُم التفت إلى الغيبة ثُم التفت إلى التكلم ، فهما التفاتان لا غير ، و لعل الزمخشري أراد بها ثلاثة أساليب : لخِطاب و لغائب و لنفسه ، أو جعله بالأخير ملتفتاً التفاتتين عن الأول و عن الثاني فتكون ثلاثة .

٧ – **قال علم الدين** (رحمه الله) (٧) : و يجوز أنْ يكون ابتداؤه التفاتاً عن التكلم إلى الخطاب إذ الأصل أنْ يقول : " تطاول ليلي " فالتفت عنه إلى الخطاب . (٨)

قال الزمخشرى : قُدِّمت العبادةُ على الاستعانة تقديمَ الوسيلة قبل [طلب] (٩) الحاجة ليستوجبوا الإجابةَ إليها (١٠) . (١١)

أشعر الناس ذي القروح . يعني امرأ القيس . يراجع : الشعر و الشعراء لابن قتيبة (١ / ١٠٥ : ١٣٦) ، البداية و النهاية (٣ / ٢٦٨) ، الأعلام للزركلي (٢ / ١١) .

(١) الأبيات لامريء القيس بن حجر الكندي ، الديوان (ص ٨٧) ، و هي من المتقارب ، من قصيدة قالها يتهدد بني أسد ، الإثِمد – بكسر الهمزة و فتحها – : اسم موضع ، الخلي : الخالي من الهموم ، العائر : قذى العين ، الأرمد : المصاب بالرمد ، أبو الأسود : قيل : صاحب الشاعر الذي يرثيه ، و قيل : هو المخبِر . يراجع أيضًا : مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف بحاشية الكشاف للشيخ محمد عليان (١ / ٢٤) .

(٢) في " أ " [العارض] .

(٣) في " أ " [خبر] .

(٤) هكذا هو في النسخ ، و في الديوان و الكشاف [خبرته] .

(٥) الكشاف (١ / ٢٣ ، ٢٤) .

(٦) سقطت من " ج " .

(٧) هكذا هي في " ب " ، و في " أ " [قلت] ، و المثبت أولى ، سقط هذا القول كله من " ج " .

(٨) لم يسمِّ الطيبي أحمد و ذكر كلام علم الدين بعده بقوله : " و أجيب عنه " ثُم قال الطيبي : " و اعلم أنَّ للعلماء في مثل " تطاول ليلك " قولين ، و الذي عليه ظاهر كلامه أنَّه التفات ، و وافقه صاحب المفتاح منبِّهًا في التفاته الأول على أنَّ نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهتْ فأخذ يخاطبها ، و كذلك فعل السيوطي فلم يسمِّهما و لكنه رجَّح كلام أحمد و جعله قول المحققين ، يراجع : مفتاح العلوم للسكاكي (ص ٢٠٣) ، فتوح الغيب (١ / ١٢٣) نواهد الأبكار (١ / ٢١٨ ، ٢١٩) .

(٩) سقطت من " أ " .

(١٠) سقطت من " ج " .

(١١) الكشاف (١ / ٢٤) .

و **واخذه** (١) **أحمد** على قوله : " ليستوجبوا " فإنَّ أهلَ السنة لا يعتقدون وجوبَ الثـواب على الله تعالى ، بل هو فضلٌ منه و إحسان ، [و] (٢) لكنه يجب بإيجابه ، فإمـا أن يكـون الزمخشري أراد [وجوب] (٣) صدق الخبر ، أو جرى على قواعده البدعية في اعتقاده وجوب الجزاء (٤) .

٨ – **قلت** : / و فيه (٥) مؤاخذة أخرى بجعله تقديم العبادة كالوسيلة ؛ إشعارا بأنهم فعلوا أ ٤ ظ
بقدرتهم ليحصلوا ما ليس من قدرتهم و هو الاستعانة ، و كلاهما من فضل (٦) الله سـبحانه ،

---

(١) إبدال الهمزة واوًا لغة يمانية في (أخذ) و بهـا قـرأ ورش و أبـو جعفـر قولـه تعـالى : ﴿ ✿❧❦ ♌☓✍✎✑♌"✍☝✆③✍☝♈❑✆✎☪❺✌❃♈❑♌♋✆☞ ﴾ (سورة البقرة ، آية ٢٢٥) و قـد أنكرهـا الفيروزآبادي في القاموس ، و تردُّ عليه القراءة المتواترة ؛ لذلك ذكرها الفيومي و تعجب الزبيدي من صنيع صاحب القاموس ، يراجع : القاموس المحيط و المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي للشيخ أحمد الفيومي ، و تاج العروس كلها مادة (أخذ) ، البدور الزاهرة (ص ٤٩) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سقطت من " أ " .

(٤) لَمَّا قال القدرية باستحقاق العباد الثواب على ربِّهم (سبحانه) ، قال غيرهم : لا أثر للأعمال في حصول الثواب ، و الحق بين هذين الفرقين كما قال النووي : " و فى ظاهر هذه الأحاديث دلالة لأهـل الحـق أنـه لايستحق أحد الثواب و الجنة بطاعته و أما قوله تعالى : ﴿ ٱدۡخُلُوا ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ (النحل ، آيـة ٣٢) ﴿ وَتِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ (الزخرف ، آية ٧٢) و نحوهما مـن الآيـات الدالة على أن الأعمال يدخل بها الجنة فلا يعارض هذه الأحاديث بل معنى الآيات أن دخول الجنـة بـسبب الأعمال ثم التوفيق للأعمال و الهداية للإخلاص فيها و قبولها برحمة الله تعالى و فضله ؛ فيصح أنه لم يدخل بمجرد العمل و هو مراد الأحاديث و يصح أنه دخل بالأعمال أى بسببها و هى من الرحمـة و الله أعلـم . " يراجع صحيح مسلم بشرح النووي (٩ / ١٧٧) ، شفاء العليل لابن القيم (٥١ : ٥٤) ، شرح الطحاويـة لابن أبي العز (ص ٤٣٨) ، المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للأستاذ صالح بن غرم الله الغامدي (١ / ١٤٦ : ١٥٠) .

(٥) في " ب ، ج " [و عليه] .

(٦) في " ج " [فعل] .

و قد نبَّه البغويُ (١) على هذا رمزًا في تفسيره (٢) . (٣)

قال الزمخشرى : و أطلقت الاستعانة ليتناول كلَّ مستعانٍ به ، وكذلك قال في : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٤) أطلق الإنعامَ ليشمل كلَّ إنعام . (٥)

قال أحمد : [قوله] (٦) " أطلق ليشمل " فى الموضعين ليس (٧) بمسلم فإنَّ الفعلَ لا عمومَ له كمصدره ، فالإطلاقُ يقتضى الإيهامَ و الشيوع ، و النفسُ إلى المبهم أتوقُ لتعلق الآمالِ المختلفة بالمبهم دون المعين . (٨)

---

(١) البغوي : هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي ، يعرف بابن الفراء و يلقب محيي السنة ، كان إمامًا في التفسير و الحديث و الفقه ، تفقه على القاضي حسين ، من تصانيفه : معالم التنزيل في التفسير و شرح السنة ، توفي ٥١٦ هـ . يراجع : سير أعلام النبلاء (١٩ / ٤٣٩) ، طبقات الشافعية الكبرى (٧ / ٧٥ : ٧٧) ، طبقات المفسرين للأدنروي (ص ١٥٨ : ١٦٠) ، نيل السائرين في طبقات المفسرين للشيخ محمد بن طاهر (ص ١٥٤) .

(٢) يراجع : معالم التنزيل (١ / ٥٤) و كلام البغوي (رحمه الله) تفريع على كلام الأشاعرة أنَّ القدرة لا تكون إلا مع الفعل ، و قد تقدَّم الكلام عليه . فراجع إن شئتَ حاشية التحقيق (ص ٩٠) .

(٣) ذكره الطيبي مختصرًا و عزاه للإنصاف ، يراجع : فتوح الغيب (١ / ١٢٧) .

(٤) الفاتحة ، آية ٧ .

(٥) الكشاف (١ / ٢٥) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " .

(٧) في " ج " [غير] .

(٨) في الانتصاف قول سقط من المختصر تكلم فيه ابن المنير عن وجوب الوعيد عند المعتزلة ، و أنَّ الحق عند أهل السنة أنَّ المؤمن العاصي في المشيئة ، و أيضًا ذكر الكلام عن صفة الغضب بين المعتزلة و الأشاعرة ، و قد قدَّمت طريقة السلف في إمرار الصفات الإلهية دون تأويل مع اعتقاد التنزيه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (سورة الشورى ، آية ١١) لعل علم الدين تركه هنا لأنَّه قد ضمنه عند الكلام على تأويل صفة الرحمة . يراجع : مختصر الانتصاف حاشية (ص ٩٤) ، الانتصاف (١/ ٢٦) ، و روح المعاني (١ / ٩٥) .

و من سورة البقرة

قال الزمخشرى : حم و طس ممتنعٌ [١] صرفها للعلمية و التأنيث ، و كذلك كلُّ ما أعرب منها [و منع الصرف فهو للعلتين المذكورتين . [٢]

قال أحمد : إلا طسم] [٣] فإنَّ علةَ التركيب فيها تضاف إلى العلتين المذكورتين .

قال الزمخشرى : فإنْ قلتَ : ما وجه قراءة من قرأ ﴿ صٓ ﴾ [٤] ﴿ قٓ ﴾ [٥] بفتحها ؟ قلتُ : فيه وجهان : أظهرُهما أنه منصوبٌ بفعلٍ مضمر أى اقرأ ﴿ صٓ ﴾ أو اذكر ﴿ صٓ ﴾ ، و لا تنصرف للتأنيث و العلمية ، و أضعفهما أن يكون مفتوحًا لالتقاء الساكنين . [٦]

قال أحمد : على الوجه الثانى يُحتمل أن يكونَ فُتِحا [٧] * كأينَ و كيفَ ، و يحتمل * [٨] أن يكون السكوت عليها لأجل الحكاية يوجب سكونها فالتقى الساكنان فحُرِك ، فلا تكون مبنية ، وهذا أشبه بكلامه ، فإنه جعلها معربة حتمًا ، و الأول أشبه بكلام سيبويه حيث قال : " ويجوز أن يكون ياسين وطاسين [٩] اسمين غير متمكنين فيلزمان الفتح ، كما لزمت أين و

([١]) في " ب " [يُمنع] ، و في " ج [يمتنع] .
([٢]) الكشاف (١ / ٣٢) ، في قوله تعالى : ﴿ الٓمٓ ﴾ آية (١) .
([٣]) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .
([٤]) سورة ص ٣٨ ، آية ١ ، هكذا هي في " ج " و هو موافق لما في الكشاف ، و في غيرها [صاد و قاف] .
([٥]) سورة ق ٥٠ ، آية ١ .
([٦]) الكشاف (١ / ٣٣ ، ٣٤) .
([٧]) في " ج " [مفتوحًا] .
([٨]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " و بعدها [لأن] .
([٩]) في " ج " [يس ، طس] لكنها هكذا في " أ ، ب " و في كتاب سيبويه ، و قد تحرفت في الانتصاف إلى [يس ، ص] .

كيف " [١] ، وفيه ردٌّ على الزمخشرى حيث حتَّم أنها معربةٌ ، وأنَّ فتحها للسكون الذى عرض من إلتقاء الساكنين .

قال محمود : إنْ قلتَ : هلا قلتَ أنها منصوبةٌ على حذف حرف القسم كقوله :

.... فذاك أمانةَ اللهِ الثريدُ [٢]

/ قلتُ : يأبى ذلك عطفُ ﴿ و القرآن ﴾ عليه جرًا فيكون جمعًا بين قسمين على مقسَمٍ عليه واحد وقد أباه سيبويه و الخليل [٣] . [٤] ب ٤ و

ج ٦ **قال أحمد** : / و لك أن تنصبه [٥] على القسم و تجعل الواو فى ﴿ و القرآن ﴾ عاطفة على موضعها كقول زهير [٦] :

.... و لا سابقٍ شيئا .... [٧]

لأنه موضع عُهِد فيه الخفضُ [٨] وهذا أولى ؛ لأن حرفَ الجر هاهنا أصلٌ ، وحرفُ الجرِ المقدرُ فى خبر ليس زائدٌ ليس بأصل ، فيجوز فى (صادَ) وجهان : أحدُهما أنْ يكونَ إعرابًا

---

(١) يراجع : الكتاب (٣ / ٢٥٨) .

(٢) ذكره سيبويه و لم يسمِ قائله ثم قال : " و يقال وضعه النحويون " و قال ابن منظور : أنشد ابن بري فذكره ، و صدره : إذا ما الخبز تأدمه بلحم . " أمانة الله مرفوع بالابتداء و الخبر محذوف ، أي قسمي ، أو نُصِب بفعل القسم المقدر بعد حذف الجار ، أي أقسم بأمانة الله و عليه تخريج الزمخشري ، يراجع : الكتاب (٣ / ٦١) ، لسان العرب مادة (أ د م) ، و مشاهد الإنصاف (١/ ٣٥) .

(٣) الخليل : هو الخليل بن أحمد بن عمرو الأزديّ الفراهيديّ البصريّ صاحب العربية ، روى عن أيوب و عاصم الأحول ، أخذ النحو عنه سيبويه و الأصمعي و النَّضر ابن شميل و غيرهم . كان خيِّراً متواضعاً ذا زهد و عفاف ، وضع علم العروض ، مات سنة ١٧٥ هـ ، و قيل : ١٧٠ هـ . يراجع : سير أعلام النبلاء (٧ / ٤٢٩ : ٤٣١) ، الوافي بالوفيات (١٣ / ٢٤٠ : ٢٤٤) ، بغية الوعاة (١ / ٥٥٧ : ٥٥٩) .

(٤) الكشاف (١ / ٣٥) .

(٥) هكذا هي في " ج " و هو موافق لما في الانتصاف ، و في " أ ، ب " [تجره] .

(٦) زهير هو : زهير بن أبي سلمى و اسم أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني ، من مزينة مضر ، شاعر جاهلي يقال له : الشاعر الحكيم ، صاحب المعلقة الثالثة في المعلقات السبع المشهورات ، جعله بعضهم أشعر العرب ، و اتصل الشعر في بنيه و اشتهر منهم كعب و بجير و قد أسلما . يراجع : الشعر و الشعراء لابن قتيبة (١ / ١٣٧ : ١٤١) ، شرح المعلقات السبع للزوزني (ص ٩٨) ، الأعلام (٣ / ٥٢) .

(٧) ديوان زهير بن أبي سلمة (ص ٧٦) ، و البيت هو :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى * و لا سابقاً شيئاً إذا كان جائيا ، و على رواية الديوان فلا شاهد فيه .

(٨) في " ج " [الجر] .

وهو الجرُ على ما ذكره [الزمخشري ، أو نُصِب على الوجه الذي ذكرته] [١] ، أو نُصِب بإضمار فعل ، و الآخر أنْ لا يكونَ إعرابًا و فيه وجهان : أحدهما أن يكونَ مبنيًا كأين و كيف ، و الثانى أن يكونَ لغير بناءٍ و لا إعرابٍ و هو عروضُه / عن الوقف . أ ٥ و

قال الزمخشرى : أما مَن كسر ﴿ صَِ ﴾ [٢] فلالتقاء الساكنين ؛ لأنه لما استمر الوقفُ بهذه الأسماء شاكلت ما اجتمع فى آخره ساكنان من المبنيات فعوملت تارة معاملة الآن و تارة معاملة أمس . [٣]

قال أحمد : هذا يحقق ما ذكرتُه من مخالفة نص سيبويه ، و أنه لا يجيز بناءَها و سيبويه قد أجازه .

قال الزمخشرى : فى قوله (ﷺ) : **(حم لا ينصرون)** [٤] يجوز أن يكون منصوبًا بحذف حرف القسم و مجرورًا بذلك .

قال أحمد : أجاز الزمخشريُّ ذلك فى الحديث و منع منه فى القرآن ؛ حذرًا من اجتماع قسمين على مقسَم عليه ، و لا كذلك فى الحديث ؛ إذ ليس بعده قسمٌ آخر ، و على الوجه الذى منعه [٥] يمكن ذلك فى القرآن و الحديث . قال أحمد [٦] أيضا و قول الشاعر :

يناشدنى حم [و الرمح شاجرٌ] [٧] .... [٨]

([١]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٢]) هكذا هي في " ج " و في الكشاف ، و في غيرها [صاد] .

([٣]) الكشاف (١ / ٣٥ ، ٣٦) .

([٤]) رواه أبو داود (ك الجهاد – ب في الرجل ينادي بالشعار ، ح ٢٥٩٧) ، و الترمذي (ك الجهاد – ب الشعار ، ح ١٦٨٢) ، و الحاكم في كتاب الجهاد (ح ٢٥٦٧) و صححه الحاكم على شرط الشيخين ، و الحديث عن البراء ابن عازب . يراجع : المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم (٢ / ١٢٩) .

([٥]) في " أ ، ب " هنا زيادة [أحمد] ، و بها يختل المعنى فأهملتها ، اعتمادًا على " ج " . و الله المستعان .

([٦]) هذا الكلام موجود في المخطوطة منسوبًا لأحمد ، و لا يوجود في الانتصاف المطبوع بحاشية الكشاف ، لكنه موجود في الكشاف (١ / ٣٨) من كلام الزمخشري دون ذكر ما قيل في محمد بن طلحة .

([٧]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٨]) البيت لشريح بن أبي أوفى العبسي في أبيات قالها قاتل محمد بن طلحة بن عبيد الله (رضي الله عنه) هكذا ذكره أبو عبيدة و علقه عنه البخاري في أول سورة غافر من كتاب التفسير ، و لم يسمه ابن قتيبة و ابن سعد في طبقاته ، و في تاريخ الطبري سمى رجالًا و لم يعين ، و عندهم بلفظ (يذكرني حاميم) و عجز البيت : فهلا

أراد يناشدنى القرآن (١) و قد يسمى الشيء ببعضه و بفاتحته كقصيدة امريء القيس " قفا نبك " (٢) .

قال محمود – فى آخر فصل بيان إعجاز القرآن – : و أن هذا المتلوَّ لم يبلغ من الجزالة و حسن النظم المبالغ التى بزَّتْ بلاغة كلِّ ناطق ، و شقت غبارَ كلِّ سابق ، و لم تتجاوز القَدرَ الخارج من قوى الفصحاء ، و لم يقع وراء مطامح أعين البصراء ، إلا لأنه ليس بكلام البشر ، و أنه كلامُ خالقِ القوى و القدر . (٣)

قال أحمد : هذا الفصل أتى فيه ببلاغة ، لكنه أفسدها ببدايته بالنفى و طوّل فيه حتى انتهى إلى الإثبات ، و هو منتقد كما انتُقِد على المتنبى (٤) قوله فى مثل ذلك فى [صفة] (٥) الخيل :

و لا ركبتَ بها إلا إلى (٦) ظفر و لا حصلتَ بها إلا على أمل (٧)

تلا حاميم قبل التقدم ، يراجع : طبقات ابن سعد (٧ / ٥٨ ، ٥٩) ، مجاز القرآن لأبي عبيدة (٢ / ١٩٣) ، المعارف (ص ٢٣١) ، تاريخ الطبري (٤ / ٥٢٦) ، فتح الباري (٨ / ٤٤٣) .

(١) قال المعلق على " ب " : " و قيل : أراد قوله تعالى : ﴿ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ ﴾ (الشورى ، آية ٢٣) فإنَّ المقتول كان من ذوي القربى " فجدته لأمه أميمة بنت عبد المطلب ، يراجع : المعارف لابن قتيبة (ص ٢٣١) ، فتوح الغيب (١ / ١٥٣ ، ١٥٤) .

(٢) بداية معلقة امرئ القيس الشهيرة . يراجع : ديوان امرئ القيس (ص ٢١) ، شرح المعلقات السبع للزوزني (ص ٧) .

(٣) الكشاف (١ / ٣٧) .

(٤) المتنبي : هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن الكندي الكوفي الشاعر المشهور ، ولد بالكوفة في محلة تسمى كندة فنسب إليها ، قيل : إنَّه ادعى النبوة ، و نفى ذلك الشيخ محمود شاكر ، توفي سنة ٣٥٤ هـ ، يراجع : الأنساب للسمعاني (١١ / ١٢٣) ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات بن الأنباري (ص ٢١٩) ، وفيات الأعيان لابن خلكان (١ / ١٢٠) ، المتنبي لمحمود شاكر (ص ٢١٣) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) في " ج " [على] .

(٧) الرواية في شرح الديوان :

فلا هجمتَ بها إلا على ظفر و لا وصلتَ بها إلا إلى أمل

قال المعري : دعاء له بالظفر ، و اعترض الطيبي على كلام أحمد هذا ؛ لأنَّ كلام المتنبي لا يقاس بكلام محمود هنا لأنَّ المتنبي أوهم في البداية دعاء السوء و ما يدخل منه في وهل السامع ما لا ينجبر بما يستدرك بعده . و قد ذكر بعضًا من اعتراض الطيبي المعلقُ على " ب " . يراجع : معجز أحمد " شرح ديوان أبي الطيب المتنبي " ، لأبي العلاء المعري ، تح د . عبد المجيد دياب (٣ / ٧٩) ، فتوح الغيب (١ / ١٦٦) .

قال الزمخشرى : و إذا تأملتَ ما أورده الله تعالى من الحروف فى الفواتح وجدتَها نصفَ حروفِ المعجمِ : أربعةَ عشرَ حرفًا : ا ل م ص ر ك هـــ ى ع ط س ح ق ن ، فى تسعٍ و عشرين سورةً على عدد حروف المعجم ، ثم إنَّ فيها نصفَ المهموسةِ و المجهورة و الرخوة و المستعلية و المنخفضة [١] و حروف القلقلة . [٢]

قال أحمد : بقي عليه من الأصناف : الشديدةُ و المنطبقة و المنفتحة ، و قد ذكر (تعالى) نصفَها ، أما حروفُ الصفيرِ فهى ثلاثةٌ ليس لها نصفٌ ، فجاء منها اثنان : السين و الصاد ، و لم يبقَ إلا الزاى ، و كذلك الحروفُ اللينة ثلاثةٌ ، ذكر منها اثنين : الألفَ و الياء ، أما المكررُ و هو [٣] الراء ، و الهاوي و هو / الألف ، و المنحرفُ و هو اللام فذكرها ، و لم يأتِ خارجًا عن هذا النمط إلا ما بين الشديدةِ و الرخوة ، فإنه ذكر فيه [٤] أكثرَ من النصف ، و علله أحمد بأنَّ ما ذكره زائدًا على النصفِ اندرج فى غيرِها / من الأصناف فلم يُقتَصَر على نصفِها . [٥] ج ٧ أ ٥ ظ

ب ٤ ظ ٩ – **قلت** : وهذا / التداخل موجودٌ فى كلِّ قسمٍ و لولاه لما انقسمت هذه الأقسام كلّها .

قال أحمد : و يمكن تعليله بأنها لَمَّا كانت دائرةً بين أصلين الشديدة و الرخوة ، لم تقع العنايةُ بها . قال أحمد : وهم الزمخشريُّ فى عدِّ حروفِ القلقلة مما ذُكِر نصفُه ؛ فإنها خمسةٌ ذُكِر منها [حرفان] [٦] : القافُ و الطاء ، و أخذ أحمدُ عليه أيضًا قولَه : " أربعةَ عشرَ حرفًا نصفُ حروفِ المعجمِ فى تسعٍ وعشرين سورةً على عددِ حروف المعجم " كما تقدَم ذكرُه ، وقال فى عدِّه الألفَ ، ظاهرُ كلامه أنَّه أراد الألفَ اللينة ؛ لتعليله بأنها لَمَّا [٧] لم يُمكن أنْ يُبدأ بها فى أسمائها الموضوعةِ لها استُعيرت الهمزةُ مكانَها . قال أحمد : و النحويون يقولون : إنَّ

([١]) في " ج " [المتعلية و المنخفة] و هو تحريف .

([٢]) الكشاف (١ / ٣٩) .

([٣]) في " ج " [هي] .

([٤]) في " ج " [فيها] .

([٥]) كلام محمود و أحمد هنا هو من مبحث صفات الحروف في علم التجويد ، يراجع : الدقائق المحكمة فـــي شرح المقدمة للشيخ زكريا الأنصاري (ص ١٢ : ١٥) ، و تيسير الرحمن في تجويد القرآن لـــ د . ســـعاد عبد الحميد (ص ٧١) و ما بعدها .

([٦]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٧]) موجودة في هامش " أ " و إلى موضعها علامة إلحاق ، و " ب ، ج " موجودة في مكانها .

المعدودَ فى حروفِ المعجم أولًا هو (١) الهمزةُ ، و أما اللينة فهى المعدودةُ مع لام ألف مركبةً معها .

قال محمود : فإنْ قلتَ : ما محلُّ الفواتح من الإعراب ؟ قلتُ : مَن جعلها أعلامًا للسور اختار الرفع على الابتداء ، و النصب و الجر على ما مرَّ مِن حذف حرف الجر أو إضماره . (٢)

قال أحمد : و قد علمت أنه إنما أجاز النصب مع القسم فيما لا يعقبه (٣) معطوف مجرور ، أما ما يعقبه ذلك مثل : **ص** و **ق** و **ن** فلا يجيز نصبه مع القسم ، و يجعله بإضمار فعل أو فتحًا في موضع الجر ، و بينًّا جوازه فيما تقدم .

قال محمود : وقعتِ الإشارةُ بـــ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ (٤) إلى ﴿الٓمٓ﴾ (٥) لانقضائها ؛ و المنقضي في حكم البعيد ، كما بَعدَ جملةٍ ثُم تقول : " فذلك " ، و لأنها لّما وصلتْ مِن المرسل إلى المرسل إليه ، حصلتْ في حيز البعيد ، كما تعطي رجلًا شيئًا و تقول : احتفظْ بذلك ، أو يكون ذلك إشارةً إلى ما وُعِدوا به . (٦)

قال أحمد : أو يكون إشارةً إلى بُعد مرتبة المشارِ إليه عن مرتبة كلٍّ ما سواه ، كما عطفوا بـــ(ثُم) في الإشعار بتفاوت المراتب ، و إنْ لم يكن المذكورُ بعدها متأخرًا .

قال محمود : و إنما ذُكِّر اسم الإشارة في (ذلك) و المشارُ إليه سورةٌ مؤنثة ؛ إذ (٧) كان الكتابُ خبرًا ، لأنه في معناه ، فهو كقولهم : مَن كانت أمَّك . (٨)

قال أحمد : و تمثيلُه بقول القائلِ : " حصان كانتْ دابتك " أقومُ ؛ لأن لفظةَ (مَن) – فيما استشهد به – فيها إبهامٌ يصلح بسببه للتذكير و التأنيث ، قال أحمد : و مثله ﴿ تَحۡسَبُونَ

---

(١) سقط من " ج " .
(٢) الكشاف (١ / ٤١) .
(٣) في " ب ، ج " [يتعقبه] .
(٤) سورة البقرة ، آية ٢ .
(٥) سورة البقرة ، آية ١ .
(٦) الكشاف (١ / ٤١ ، ٤٢) .
(٧) في " ج " [إذا] .
(٨) يراجع : الكشاف (١ / ٤٢) ، الكتاب (١ / ٥٠ ، ٥١) .

كُلَّ صَيۡحَةٍ عَلَيۡهِمۡۚ هُمُ ٱلۡعَدُوُّ ﴾ [١] في قول مَن جعل (هم العدو) مفعولًا ثانيًا لــ (يحسبون) [٢] و لم يقل : (هي العدو) ؛ لأنَّ العدو مذكر .

١٠ – **قلت** : و كذلك قوله في الشمس ﴿ هَـٰذَا رَبِّيۖ ﴾ [٣] على / قول . [٤] أ ٦ ظ

قال محمود : في قوله تعالى : ﴿ هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ لَمَّا لم يُمكن أن يكون هدىً للمطبوع على قلوبهم ، و كان قولُه : ﴿ هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ أخصرَ مِن أن يقول : هدىً للصائرين من الضلالة إلى الهدى ، و التقوى تعني ذلك . [٥]

ج ٨ **قال أحمد** : الهدى في القرآن له معنيان : / أحدُهما الإرشادُ كقوله : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ ﴾ [٦] ، و الآخرُ بمعنى خلقِ الهدايةِ في القلب كقوله تعالى : ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ ﴾ [٧] و كلامُ الزمخشريِّ إنما يتم على الثاني . [٨]

١١ – **قلت** : و هذا [التقييد] [٩] أشهر مِن أن يُذكر ، و المؤاخذة أظهر مِن أن تُنكر .

قال محمود : و اختلف في المتقي هل يُشترط في حقه اجتنابُه [١٠] للصغائر ،

---

(١) سورة المنافقون ، آية ٤ .

(٢) قال أبو حيان : " تخريج متكلف بعيد عن الفصاحة " و قد أجازه الزمخشري ، يراجع : الكشاف (٤ / ٥٢٩) ، و البحر المحيط (٨ / ٢٦٩) .

(٣) سورة الأنعام ، آية ٧٨ .

(٤) ذكره الطيبي (رحمه الله) قائلًا : "و في حواشي المصنف " ثم زاد : " لكون الخبر مذكرًا ذكر المبتدأ ، و هو قياسٌ مطرد في كلِّ ضمير يقع بين مبتدأ و خبر مختلفين في التذكير و التأنيث " يراجع : فتوح الغيب (١ / ١٧٤ ، ١٧٥) .

(٥) الكشاف (١ / ٤٥) .

(٦) سورة فصلت ، آية ١٧ .

(٧) سورة الأنعام ، آية ٩٠ .

(٨) فصَّل ابن القيم (رحمه الله) في مراتب الهداية فجعلها أربعًا : هداية المخلوقات جميعًا لما فيه صلاح معاشهم ، هداية البيان و هي للمكلفين و تكون بالوحي و الإنذار ، و هداية أهل الصلاح بالتوفيق و الإعانة ، و هداية الأبرار إلى طريق الجنة و الفجار إلى طريق النار و تكون في الآخرة ، و ذكر نحو ذلك الطيبي مختصرًا جدًا مقارنة بتفصيل ابن القيم . يراجع : فتوح الغيب (١ / ١٨٩) ، شفاء العليل (ص ١٤١ : ١٧٩) .

(٩) في " ج " [التقسيم] .

(١٠) في " ج " [اجتناب] .

و الأصحُ[١] أنه لا يشترط ؛ لأنها تقع مكفرةً باجتناب الكبائر . [٢]

قال أحمد : اعتقاد أهلِ السنة [٣] أنَّ أمرَ الكبائر و الصغائر موكولٌ إلى الله تعالى ، إن شاء عذب و إن شاء عفا ، و لا يكون اجتنابُ الكبيرةِ موجبًا تكفيرَ [٤] الصغيرة ، لقوله : ﴿ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ ﴾ [٥] و قوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ [٦] .

قال محمود : في قوله : / ﴿ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ [٧] [و] [٨] الإيمان أن يعتقد الحقَّ بقلبه ب ٥ و و يعرب عنه بلسانه ، و يصدقه بعمله ، فمَن أخلَّ بالاعتقاد فهو منافقٌ ، و إنْ شهد و عمل ، و إنْ أخلَّ بالشهادة فهو كافرٌ ، و إنْ أخلَّ بالعمل فهو فاسقٌ . [٩]

قال أحمد : معتقدُ أهلِ السنة أنَّ الموحدَ لله الذي لا خلل في عقيدته مؤمنٌ ، و إنْ ارتكب الكبائرَ ، و قد عطف في هذه الآية و في غيرِها الأعمالَ الصالحة على الإيمان ، و العطفُ يقتضي المغايرة ، و لأنَّ مَن آمَن بالله و اخترم قبل أنْ يجب عليه عملٌ مؤمنٌ بالاتفاق [١٠] .

---

(١) سقطت من " ج " .

(٢) الكشاف (١ / ٤٥ ، ٤٦) .

(٣) من أهل السنة مَن وافق كلام محمود (رحمه الله) ، من ذلك ما قال القرطبي (رحمه الله) : " و دلَّ هذا على أن في الذنوب كبائر و صغائر . و على هذا جماعة أهل التأويل و جماعة الفقهاء ، و أنَّ اللمسة و النظرة تكفر باجتناب الكبائر قطعًا بوعده الصدق و قوله الحق ، لا أنَّه يجب عليه ذلك . و نظير الكلام في هذا ما تقدم بيانه في قبول التوبة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ (سورة النساء ، آية ١٧) ، فالله تعالى يغفر الصغائر باجتناب الكبائر، لكن بضميمة أخرى إلى الاجتناب و هي إقامة الفرائض " يراجع : المحرر الوجيز (٢ / ٤٤) ، و الجامع لأحكام القرآن (٢ / ١٨٢٣) ، و المسائل الاعتزالية (١ / ١٦٠) .

(٤) في " ج " [لتكفير] .

(٥) سورة الزلزلة ، آية ٤ .

(٦) سورة النساء ، آية ٤٨ .

(٧) سورة البقرة ، آية ٣ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) الكشاف (١ / ٤٨) .

(١٠) كلام ابن المنير (رحمه الله) هنا يخالف مذهب أهل الحديث و السنة ، قال الإمام أحمد : الإيمان قول و عمل يزيد و ينقص ، و كذلك بدأ البخاري (رحمه الله) كتاب الإيمان بقوله : " و هو قول و فعل يزيد و ينقص " و كذلك صنَّف أبو بكر البيهقي (رحمه الله) كتابه " الجامع لشعب الإيمان " بناءً على هذه العقيدة و قد تبع في هذا أبا عبد =

قال محمود : ﴿ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴾ [١] أضاف الرزقَ إلى نفسه إشارةً إلى الحلالِ المطلق الذي يحسن إضافتُه إلى الله عز و جلَّ . [٢]

قال أحمد : هذه نزعةٌ قدرية ، فهم يرون أنَّ اللهَ لا يرزق الحرامَ [٣] ، و العبد يرزقه لنفسه ، فقد جمعوا بين إثباتهم خالقًا غير الله و رازقًا غيرَه ، و يقولون في الأرزاق : ﴿

الله الحليمي في كتابه المنهاج ، و فيه يشرح دخول الأعمال في مسمى الإيمان ، يقول الحليمي : " ثم إنَّ التصديق الذي هو معنى الإيمان بالله و برسوله منقسمٌ : فيكون منه ما يخفى و ينكتم و هو الواقع منه بالقلب و يسمى اعتقادًا ، و يكون منه ما ينجلي و يظهر و هو الواقع باللسان و يسمى إقرارًا و شهادة ، و كذلك الإيمان لله و لرسوله ينقسم إلى جلي و خفي : و الخفي منه : هو النيات و العزائم التي لا تجوز العبادات إلا بها و اعتقاد الواجب واجبًا و المباح مباحًا و الرخصة رخصة و المحظور محظورًا و العبادة عبادة و الحد حدًّا و نحو ذلك ، و الجلي منها : ما يقام بالجوارح إقامة ظاهرة و هو عدة أمور : منها : الطهارة و منها : الصلاة و منها : الزكاة ... " فما ذكره الزمخشري لتعريف الإيمان يوافق التعريف الذي نسبه ابن أبي العز إلى مالك و الشافعي و أحمد و سائر أهل الحديث و أهل الظاهر ، لكنَّ المعتزلة قالوا بدخول الأعمال في مسمَّى الإيمان ليستدلوا به على خلود الفاسق في النار ، و أمَّا أهل الحديث فقد قالوا به اتباعًا للآثار ؛ و لذلك حكموا بخروج الفاسق من النار بعد تطهيره رحمةً من الله و كرمًا لدلالة الآثار على ذلك أيضًا ، و هذا هو الموافق للمعقول لا ما استدلتْ به المعتزلة ؛ لأنَّه لا يستوي مَن أتى بأصل الإيمان مع مَن امتنع منه و جحده ، و هي حجة قرآنية قال تعالى : ﴿ أَفَنَجۡعَلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ كَٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ ﴾ (سورة القلم ، آية ٣٥ ، ٣٦) . يراجع : فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (١ / ٥٣) ، كتاب المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١ / ٢٠) ، الجامع لشعب الإيمان للبيهقي (١ / ٣٦) ، مجموعة الفتاوى (٤ / ٣١٠) ، شرح العقيدة الطحاوية (ص ٣٣٢) ، المسائل و الرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة لعبد الإله بن سلمان بن سالم (١ / ٨٩) و المسائل الاعتزالية (ص ١٦٣) .

(١) سورة البقرة ، آية ٣ .

(٢) الكشاف (١ / ٤٩ ، ٥٠) .

(٣) هذا من المعتزلة بناء على أنَّ الله لا يريد المعاصي ، و هو خلط بين الإرادة الشرعية و هي الأمر و النهي ، و بين الإرادة الكونية القدرية التي لا يخرج عنها شيء في الأرض و لا في السماء ، أمَّا الإرادة الشرعية فهي التي يخرج الفاسق و الكافر من طاعتها و لكنَّه لا يُصيب إلا ما قسمه الله له أيضًا ، كما قال تعالى : ﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعَاجِلَةَ عَجَّلۡنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلۡنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصۡلَىٰهَا مَذۡمُومًا مَّدۡحُورًا ﴾ (الإسراء ، آية ١٨) فالرزق هو ما يُنتفَع به أو ما يُملَك ، فإن حصله الإنسان مما أباحه الله فله في الدنيا هناؤه و في الآخرة حسن العاقبة ، و إن حصله العبد من الحرام فإنَّه يُذَمُّ بذلك ، و يعاقب عليه في الدنيا و الآخرة إن لم يتجاوز الله عنه ، يراجع : الأصول الخمسة (ص ٦٩) ، مجموعة الفتاوى (٤ ، ٧٣٢) ، شرح العقيدة السفارينية للشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع (ص ١٥٥) ، المسائل الاعتزالية (ص ١٦٨) .

﴿ هَـٰذَا لِلَّهِ بِزَعۡمِهِمۡ وَهَـٰذَا لِشُرَكَآئِنَاۖ ﴾ [١] و قد قال تعالى: ﴿ هَلۡ مِنۡ خَـٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ﴾ [٢] .

قال محمود : في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾ [٣] الهمزةُ و (أم) مجردان من معنى الاستفهام ، مفيدان للتسوية خاصة ، قال سيبويه : " جرى على طريقة الاستفهام ، كما جرى على طريقة النداء قولُك : اللهم اغفرلنا أيتها العصابة . " [٤] و لا استفهام في الحقيقة و لا نداء . قال الزمخشريُّ : و معنى الاستواء استواؤهما في علم المستفهم عنهما ؛ لأنه علم أنَّ أحد الأمرين كائنٌ لا محالة الإنذار أو عدمه ، و لكن لا بعينه . [٥]

قال أحمد : و حاصلُ ذلك استعمالُ الحرف في أعمِّ معناه ، فالهمزةُ المعادلة لـــ (أم) موضوعةٌ في الأصل للاستفهام عن أحد متعادلين في [٦] عدم التعيين ، فنُقلت إلى مطلق المعادلة ، و إنْ لم يكن استفهامًا [٧] ، و النداءُ / في الأصل لتخصيص المنادى بالدعاء ، فنُقِل إلى مطلق التخصيص و لا نداء ، كتخصيص الدابة بذوات الأربع ، و إنْ كانت في الأصل لكلِّ ما دبَّ و درج . أ ٦ ظ

قال محمود : في قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ ﴾ [٨] * مع أنَّ * [٩] الختمَ قبيحٌ و اللهُ تعالى متعالٍ عنه ، [و إنما] [١٠] قصد إلى صفة القلوب بأنها كالمختوم عليها ، و أسند / إلى الله تعالى لينبِّه على أنَّ هذه الصفة في فرط استحكامها كالشيء الخلقي غير العرضي . [قال] [١١] و يجوز أن يضربَ الجملة كما هي مثلًا كقولهم : سال به الوادي ج ٩

(١) سورة الأنعام ، آية ١٣٦ .
(٢) سورة فاطر ، آية ٣ .
(٣) سورة البقرة ، آية ٦ .
(٤) الكتاب (٣ / ١٧٠) .
(٥) الكشاف (١ / ٥٦) .
(٦) سقطت من " ج " و كذلك [عن] قبلها .
(٧) هكذا في النسخ الثلاث بالنصب و يحتاج إلى تقدير اسم لـــ كان ، و يترجح للمحقق أنَّ كان هنا تامة ، لذلك فالأولى رفع " استفهام " .
(٨) سورة البقرة ، آية ٧ .
(٩) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج "
(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و كذلك كلُّ " قال " بعدها في هذه الفقرة .

، و طارت به العنقاء ، استعير للهلاك . [قال] و يجوز أن يُستعار الإسنادُ لله و هو لغيره ؛ فللفعل ملابساتٌ شتى : فيقال في ملابسة المفعول : عيشةٍ راضية و ماءٍ دافق ، و عكسه : سيلٌ مفعم ، و في المصدر شعر شاعر ، و في الزمان نهارُه صائم و ليلُه قائم ، و في المكان : طريقٌ سائر ، * و نهرٌ جارٍ * [1] و يقول أهل مكة : صلى المقام ، و في المسبب بنى الأمير المدينة ، و الشيطان هو الخاتم في الحقيقة إلا أنَّ اللهَ سبحانه أقدره فأُسند إليه . [قال] و يجوز أن يُقال : إنهم لَمَّا كانوا ممَّن لا يؤمن و لا تُغني عنهم الآيات و النُّذُر ، لم يبقَ [2] طريقٌ إلى إيمانهم إلا الإلجاء و القسر المناقض للتكليف . [قال] [3] و يجوز أن يُقال : هو حكاية لما كانت الكفارُ تقوله تهكمًا : ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٍ ﴾ [4] و نظيرُه في التهكم قولُه تعالى : ﴿ لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ﴾ [5] . [6]

قال أحمد : هذه **أولُ** عشواء [7] خبطها في مهواة مِن الأهواء هبطها ، فأوَّل النصَ ابتغاء الفتنة لما كتب عليه مِن المحنة ، فاشتمل كلامُه على ضلالاتٍ : **أحدها** الخروجُ عن دليل العقل الدالِّ على أنه لا موجدَ [8] إلا الله . **الثانيةِ** : مخالفةُ دليلِ النقلِ المؤيد له / كقوله تعالى ب ٥ ظ : ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ ﴾ [9] . **الثالثةِ** : أنه فرَّ مِن نسبة ذلك إلى الله (عزَّ و جلَّ) زعمًا أنَّه قبيحٌ ، فوقع في الإشراك ، و أنَّ الكافر يخلق لنفسه قدرَه ، فلقد استوخم من السنة المناهلَ العِذاب ، و ورد مِن حميم البدعة مواردَ العَذَاب . **الرابعةِ** : غلطه في أنَّ ما يقبح شاهدًا يقبح غائبًا ، و هذه قاعدةٌ باطلة . **الخامسةِ** : اعتقادُه أنَّ ذلك لو وقع بقدرة الله [لــ]كان [10] ظلمًا

---

(1) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(2) في " ج " [يكن] .

(3) ما بين المعكوفين زيادة من " ج "

(4) سورة فصلت ، آية ٥ .

(5) سورة البينة ، آية ١ .

(6) الكشاف (١ / ٥٧ : ٦١) .

(7) في " ج " [عشرين] و هو تحريف ؛ يقال من المجاز : خبطه خبط عشواء : لم يتعمده أو ركبه على غير بصيرة . يراجع : القاموس المحيط ، و تاج العروس مادة (عشو) .

(8) في " ج " [موجود] ، و هو غير مراد هنا ، و الذي في " أ ، ب " هو الصواب .

(9) سورة الزمر ، آية ٦٢ .

(10) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

، و الظلمُ جهلُه بحقيقة الظلم ؛ فإنه التصرفُ في ملك الغيرِ بغيرِ إذنه [١] . **السادسة** : أنَّه فرَّ مِن اعتقاد نسبة الظلم إلى الله و هو لازمٌ له ؛ لأنه قال : لو ثبت أنه مِن فعل الله * لكان ظلمًا * [٢] ، فيقال له : و قد ثبت أنه مِن فِعل الله [٣] . و **خيالهم** أنَّها لو كانت مخلوقةً له لما عابها و لما عاقب عليها ، يقال : هذه الملازمة إنْ أُسندت إلى قاعدة الحسن و القبح ؛ فإنَّ ذلك يقبح شاهدًا [٤] فيقبح غائبًا – قيل لهم : و كذلك يقبح شاهدًا أنْ يمكّنَ الإنسانُ عبدَه مِن أ ٧ و
القبائح و الفواحش بمرأى منه / و مسمعٍ مع قدرته على ردِّه ، و هو كإعطاء سيفٍ باترٍ لفاجرٍ يقطع به الطريقَ و يسبي الحريم ، و هو قبيحٌ في الشاهد ، فإنْ [٥] قالوا : نعم ، لكن لعل ذلك لحكمة استأثر الله بعلمها فرَّقت بين الغائب و الشاهد – فيقال : ما ذكرتموه ، إنْ

([١]) لو كان هذا معنى الظلم لما خفي على أحد نفي الظلم عن الله بهذا المعنى ، لأن كلَّ أهل القبلة يقولــون : إن الملك ملكه سبحانه ؛ خاصة مع مجيء الآيات و الحديث التي تنفي عن الله الظلم ، بل جاء فــي الحــديث القدسي : (إني حرمت الظلم على نفسي) – أخرجه مسلم (ك البر و الصلة – ب تحريم الظلم) من حديث أبي ذر – قال ابن القيم : " قال أهل السنة و الحديث و مَن وافقهم : الظلم وضع الشيء في غير موضــعه ، و هو سبحانه حكم عدل ، لا يضع الشيء إلا في موضعه الذي يناسبه و يقتضيه العدل و الحكمة و المصلحة ، و هو سبحانه لا يفرق بين متماثلين و لا يساوي بين مختلفين ، و لا يعاقب إلا مــا يــستحق العقوبــة ، و يضعها موضعها لما في ذلك من الحكمة ، و لا يعاقب أهل البر و التقوى ، و هذا قول أهل اللغة قاطبة ... " يراجع : تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (١٤ / ٣٨٣) ، الصحاح للجوهري ج ٥ مادة (ظلــم) ، و المخصص لابن سيده (١٢ / ٢٠٦) ، مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (ص ٢١٦ ، ٢١٧) ، شرح العقيدة الطحاوية (ص ٤٤٨) ، المسائل الاعتزالية (١ / ١٨٧) .

([٢]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

([٣]) فسَّر أبو جعفر الطبري الآية بقوله (ﷺ) : " إنّ المؤمنَ إذا أذنب ذنبًا كانت نُكْتةٌ سوداءُ في قلبه ، فإن تاب و نزع و استغفر ، صَقَلت قلبه ، فإن زاد زادت حتى تُغْلق قلبه ، فذلك " الرَّانُ " الذي قال الله جل ثناؤه : ﴿ كَلَّا ۖ بَلۡ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾ (سورة المطففين ، آية ١٤) " ، أخرجه أحمد و الترمذي و ابن ماجة من حديث أبي هريرة ، و قال الترمذي في تفسير سورة المطففين بعد روايته : حديث حسن صحيح و حسنه الألباني ؛ فتبيَّن من هذا أنَّ الختم من الله حقيقة ، و أنَّه عقوبة من الله بعد تمادي الإنسان في غيه ، و للطيبي في ذلك كلام حسن ، قال ابن القيم : " و القرآن من أوله إلى آخره إنَّما يدلُّ على أنَّ الطبع و الختم و الغشاوة لم يفعلها الرب سبحانه بعبده من أول وهلة ... إنَّما فعله بعد تكرار الدعوة منه سبحانه ... فعل الله بهم ذلك عقوبة منه لهم في الدنيا ... كما عاقب بعضهم بالمسخ قردة و خنازير ". يراجع : جامع البيان (١ / ٢٦٧) ، فتوح الغيب (١ / ٢٤٥ ، ٢٤٦) ، شفاء العليل (ص ١٩٣ ، ١٩٤) ، المسائل الاعتزالية (١ / ١٧٦) .

([٤]) في " ج" تكرار أفسد عبارتها .

([٥]) سقطت من " ج " .

صلح جوابًا ، * كان جوابًا * [١] لما اعترضتم به ؛ فلِمَ لا سلَّمتم الأمرَ إلى الله تعالى مِن الأول ؟ ! [٢] و الواجبُ على العبد أنْ يلاحظ الفرقَ بين الحركة الاختيارية / و القسرية

([١]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

([٢]) الحسن و القبح العقلي أثبته المعتزلة و الكرامية و مَن وافقهم من أصحاب أبي حنيفة و مالك و الشافعي و أحمد و أهل الحديث و غيرهم – رضي الله عنهم – و حكوا ذلك عن الإمام أبي حنيفة نفسه (رضي الله عنه) ، و نفى ذلك الأشعرية و من وافقهم من أهل المذاهب ، قال الشوكاني : " و بالجملة : فالكلام في هذا البحث يطول ، و إنكار مجرد إدراك العقل لكون الفعل حسنًا أو قبيحًا مكابرة و مباهتة . و أما إدراكه لكون ذلك الفعل الحسن متعلقًا للثواب ، و كون ذلك الفعل القبيح متعلقًا للعقاب فغير مسلم ." فالحق مع أهل الوسط بين هاتين الفرقتين ، فإن الفرقة الأولى أوجبت على الله شريعة بعقولها ، و الفرقة الثانية جوزت عليه ما يتعالى و يتنزه عنه لمنافاته حكمته و كماله ، و الفرقة الوسط أثبتت له ما أثبته لنفسه من الإيجاب و التحريم الذي هو مقتضى أسمائه و صفاته . و قد حكم ابن القيم بين الفريقين و أظهر ما عندهما من خطأ و صواب ليظهر مذهب الحق من بين فرث و دم عدلًا خالصًا للمتأملين ، و هذا ملخصه :

قد أصاب أهل الإثبات من المعتزلة في قولهم : إنَّ الحسن و القبح صفات ثبوتية للأفعال معلومة بالعقل و الشرع ، و أنَّ الشرع جاء بتقرير ما هو مستقِر في الفطر و العقول من تحسين الحسن و الأمر به و تقبيح القبيح و النهي عنه ، و إن جاء بما يُعجِز العقول عن إدراكه لا بما تُحيله .

لكن لا يصح الاستدلال بقبح القبيح و حسن الحسن منهم على ثبوت ذلك في حقِّه تعالى . و قد أطنب ابن حزم في ردِّ ذلك عليهم – الفصل في الملل و الأهواء و النحل (٣ / ٢١٠) و ما بعدها .

و أصاب النفاة – يعني الأشاعرة – حيث قالوا : إنَّ الحجة إنَّما تقوم على العباد بالرسالة ، و أنَّ الله لا يعذبهم قبل البعثة **و لكنهم نقضوا الأصل و لم يُطَرِّدوه حيث جوزوا تعذيبه مَن لم تقم عليه الحجة أصلًا** من الأطفال و المجانين . **و أصابوا أيضًا** في نفيهم الإيجاب و التحريم على الله الذي أثبته القدرية المعتزلة .

و أخطأ النفاة الأشاعرة في :

١– تسويتهم بين الأفعال التي خالف الله بينها و زعموا عود الفرق إلى عادة مجردة أو وهم أو خيال أو مجرد الأمر و النهي ، و سلبوا الأفعال خواصها التي جعلها الله عليها من الحسن و القبح .

٢ – نفيهم عنه إيجاب ما أوجبه على نفسه و تحريم ما حرمه على نفسه بمقتضى حكمته و عدله و عزته و علمه ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ (سورة طه ، آية ١١٢) حيث جوزوا تعذيب الصالحين و قد قال تعالى : ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ (سورة القلم ، آية ٣٥ ، ٣٦) .

٣ – نفيهم حكمته تعالى في خلقه و أمره ، و جعلهم كلَّ لامٍ دخلت في القرآن لتعليل أفعاله و أوامره لامَ عاقبةٍ ، و كلَّ باءٍ دخلت لربط السبب بمسببه باء مصاحبة ، فنفوا الحِكَم و الغايات المطلوبة في أوامره و أفعاله .

٤ – تسويتهم بين المحبة و المشيئة ، و أنَّ كلَّ ما شاءه الله من الأفعال و الأعيان فقد أحبه و رضيه ، و ما لم يشأه فقد كرهه و أبغضه ؛ فلزمهم من ذلك كون إبليس محبوبًا له .... .

=

فيخرجَ عن الجبر ، ثُم يُلاحظ الأدلةَ الدالة على أنَّه لا خالق [١] إلا الله تعالى فيخرجَ عن الاعتزال . ج ١٠

قال محمود : قوله : ﴿ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ ﴾ [٢] داخلٌ في الختم لا في الغشاوة ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً ﴾ [٣] . [٤]

قال أحمد : كان جَدِّى يقول : الأسماعُ و القلوب مجوفةٌ فالختمُ بها أشبهُ ، و الأبصارُ بارزةٌ ، و الإدراكُ بظاهرها فكان الغشاءُ بها أليق .

قال محمود : قولُه تعالى – ردًا [٥] على قولهم : " آمنا " – : ﴿ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [٦] أبلغُ مما لو قيل : و ما آمنوا ، كما قال تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَخۡرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَـٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ ﴾ [٧] و **قال أيضاً محمودٌ** [٨] في قوله : ﴿ يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ [٩] **يحتمل وجوهًا** : **أحدها** : أن يكون المنافقون لما أجرى اللهُ تعالى و المؤمنون عليهم أحكامَ المسلمين كان صورةُ ذلك صورةَ الخداع . **الثاني** : يجوز أن يكونوا ظنوا أنهم يخادعون الله ؛ فإنهم كانوا غيرَ عارفين به و لا بصفاته ، و لا أنَّ لذاته تعلقًا بكلِّ معلوم ، و لا أنه غنيٌّ عن فعل القبائح ، فلم يبعد مِن مثلهم اعتقادُ كونِه خادعًا و مخدوعًا و مصابًا بالمكروه مِن وجهٍ خفي . **الثالث** : أنْ يُذكر اللهُ تعالى و يُرادُ رسولُ اللهِ (ﷺ) الذي [١٠] هو خليفته . **الرابع** : أن يكون

يراجع : مجموعة الفتاوى (٤ / ٦٦٩ : ٦٧٣) ، مفتاح دار السعادة لابن القيم (٢ / ٤٤٣ : ٤٤٦) ، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه لأبي الحسن المرداوي (٢ / ٧١٥) ، لوامع الأنوار البهية لمحمد ابن أحمد السفاريني (١ / ٢٨٦ : ٢٩١) ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني (ص ٨٣) ، المسائل الاعتزالية (١ / ١٧٧) .

([١]) في " ج [لا موجود إلا الله] ، و هو لا يناسب السياق ، و ما في " أ ، ب " هو الصواب .

([٢]) سورة البقرة ، آية ٧ .

([٣]) سورة الجاثية ، آية ٢٣ .

([٤]) الكشاف (١ / ٦١) .

([٥]) في " ج" [أراد] و قد سقط ما قبلها بعد (محمود) .

([٦]) سورة البقرة ، آية ٨ .

([٧]) سورة المائدة ، آية ٣٧ .

([٨]) في " ج " لا توجد [محمود] و هو الأولى ، لكن أثبت ما في " أ ، ب " .

([٩]) سورة البقرة ، آية ٩ .

([١٠]) سقطت من " ج " .

كقوله : أعجبني زيدٌ و علمه ، و إنما يريد أعجبني علمه ، و كذلك علمتُ زيدًا فاضلًا ، يريد فضله ، و الغرضُ إظهارُ اختصاصِ المؤمنين بالله تعالى . (١)

و أخذ أحمد عليه قولَه : عالمٌ بذاته (٢) و الصواب أنه عالمٌ بعلمٍ عامِ التعلق بجميع المعلومات . **و أخذ عليه** ما دلَّ عليه كلامُه مِن اعتقاده أنَّ مِن الأفعال ما يوجدُه غيرُ اللهِ تعالى و هو القبيح ، و كأنه (٣) ظنَّ أنه لا يتمُّ استحالةُ كونه مخدوعًا إلا إذا كان عالمًا بذاته فتعمُّ [عالميتُه] (٤) كلَّ كائنٍ فلا يُخدعُ ، و إنما يتمُّ استحالةُ كونِه خادعًا باستحالة صدور القبيح عنه حتى لا يخدع . **قال أحمد** : و لقد وقف هذا التنزيه على ما لا يُشترط فيه إذ هو سبحانه و إن كان عالمًا بعلمٍ (٥) فعلمه عام التعلق ، فاستحال كونُه مخدوعًا ، و أنَّه (٦) لا يقع في الوجودِ شيءٌ إلا بقدرته و مع ذلك يمتنعُ أن يكون خادعًا / لما فيه مِن الإشعار بالعجز عن المكافحة ، لكن لما كان في مقابلة خداع المنافقين ، صار كقوله : ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾ (٧) في أنْ فَعَلَ معهم [في] (٨) مقابل خداعِهم فعلًا سمَّاه خداعًا ، و إلا فهو القادرُ على أ ٧ ظ
هتك سترهم ، / و كذلك الخداعُ المنسوب إليهم مجازيٌ (٩) عن تعاطيهم أفعالَ المخادع ، و قولُه : ﴿ ☐⊻②✎✍ ☞⌂◊ଋ✌⓸☪❄⎘✂☐▫■ଋ⌂☐◆⊻ ✌♊▭✍◎✎☠ ✌☐☐♎☞⌂☪✦✡ଋ⌂⊠⊻⓿"ଋ⊻ ﴾ (١٠) دليلٌ على أنَّ الأولَ مجازٌ ؛ فمِن علامات (١) المجاز صحةُ سلبه .

---

(١) الكشاف (١ / ٦٥ ، ٦٦) .

(٢) في " أ ، ب " لذاته و هو تصحيف ، و أثبت ما في " ج " لأنه موافق لما في " الانتصاف " المطبوع .

(٣) سقطت من " ج " .

(٤) في " أ " علمه ، و ما أثبته هو من " ب ، ج " .

(٥) بوَّب البخاري في كتاب التوحيد من الصحيح فقال : " باب قول الله تعالى ﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴾ (سورة الجن ، آية ٢٦) ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ (سورة لقمان ، آية ٣٤) ﴿ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ﴾ (سورة النساء ، آية ١٦٦) ، قال ابن بطال : " غرضه في هذا الباب إثبات علم الله تعالى صفة لذاته ؛ إذ العلم حقيقة في كون العالم عالِمًا ؛ إذ من المحال كون العالم عالِمًا و لا علم له " يراجع : شرح صحيح البخاري لابن بطال علي بن خلف (١٠ / ٤٠٧) ، فتح الباري (١٣ / ٤٠٢) .

(٦) سقطت من " ج " .

(٧) سورة آل عمران ، آية ٥٤ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) في " ج " [مجاز] .

(١٠) سورة البقرة ، آية ٩ ، و قد جاءت في النسخ [يخادعون] بالألف و هي بضم الياء أيضًا قراءة نافع و ابن كثير و أبي عمرو ، يراجع : البدور الزاهرة (ص ٢١) .

قال محمود : في الأولى : ﴿ لَا يَشْعُرُون ﴾ و في الثانية : ﴿ لَا يَعْلَمُون ﴾ (٢) لأنَّ الثانية تتضمنُ أمرَ الديانة و الوقوفَ على أنَّ المؤمنين / على الحق ، و هو محتاجٌ إلى نظرٍ ج ١١
و استدلالٍ ، و أما النفاق و ما فيه مِن الفساد فهو ظاهرٌ كالمحسوس المشاهد و لأنه ذكر السفه ، و هو جهلٌ فكان ذكر العلم معه أحسن طباقًا . (٣)

قال أحمد : يوضحه أنَّ الشعورَ و هو علمُ الشيءِ مِن ناحية الحسِّ ، و مشاعرُ الإنسانِ حواسُه .

قال محمود : و جاء قولُه : ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ (٤) بغير واوِ عطفٍ لما في الاستئناف مِن الفخامة ، كأنَّه قال : اللهُ هو الذي يستهزيءُ (٥) بهم ، و فيه إشعارٌ بأنَّ الله هو الذي يتولى الاستهزاءَ بهم (٦) انتقامًا للمؤمنين و لا يحوجهم إلى مقابلتهم (٧) بمثله . (٨)

قال أحمد : و لا يستفادُ ذلك مع العطف إذ تُوهِم أنَّ الغرضَ اجتماعُ مضمونِ جملتين .

قال محمود : و إنما لم يقل : اللهُ مستهزيءٌ ، مطابقًا (٩) لقولهم : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ (١٠) ليدلَّ الفعلُ على حدوثِ الاستهزاء و تجددِه شيئًا فشيئًا كما قال : ﴿ أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ﴾ (١١)

قال أحمد : و على هذا ورد : ﴿ إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾ وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً ﴾ (١٢) لما كان التسبيحُ مِن الوظائف المتكررة ، أتى فيه بالفعل ، و حشرُ

---

(١) في " ج " [علامة] .
(٢) سورة البقرة ، آية ١٢ ، ١٣ .
(٣) الكشاف (١ / ٧٢) .
(٤) سورة البقرة ، آية ١٥ .
(٥) في "ج " [هو المستهزئ] .
(٦) سقطت من " ب " .
(٧) في " أ ، ب " [مقابلته] ، و ما أثبته من " ج " لأنه أولى بالسياق .
(٨) الكشاف (١ / ٧٢) .
(٩) في " ج " [مطابقة] .
(١٠) سورة البقرة ، آية ١٤ .
(١١) سورة التوبة ، آية ١٢٦ .
(١٢) سورة ص ، آية ١٨ ، ١٩ .

الطيرِ أمرٌ دائم .فذُكِر فيه اسمُ [١] الفاعل ، و تأوَّل محمودٌ ظاهرَ [٢] قوله تعالى : ﴿ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ ﴾ [٣] ببعض ما سبق في قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ ﴾ [٤] ، و أخذه عليه أحمد .

قال محمود : و أضاف [الله] [٥] الطغيان إليهم * في قولِه : ﴿ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ ﴾ * [٦] ، ليُميطَ الشبهةَ و يدفعَ في صدر مَن يلحدُ في صفاته ، و مصداقُ ذلك أنَّه حين أسند المدَّ إلى الشياطين في الأعراف [٧] أطلق الغيَّ و لم يضفْه . [٨]

قال أحمد : فعلُ العبدِ الاختياري له اعتباران : أحدهما : وجوده و حدوثه و ما هو عليه مِن وجوه التخصيص ، و ذلك منسوبٌ إلى القدرة و الإرادة ، و الثاني : تميزه عن القسري و الضروري ، و هو منسوبٌ مِن هذه الجهة إلى العبد ، و هو الكسب [٩] * المرادُ في مثل

---

(١) في " ج " [فأتى فيه باسم] .

(٢) سقطت من " ج " .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٥ .

(٤) سورة البقرة ، آية ٧ ، .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٧) يعني قوله تعالى : ﴿ وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ثُمَّ لَا يُقۡصِرُونَ ﴾ ، الأعراف ، آية ٢٠٢ .

(٨) الكشاف (١ / ٧٥) .

(٩) اختلف المتكلمون في تعريف الكسب و حقيقته ، و الحنيفية السمحة تكتفي بما نطق به الكتاب و السنة ، فالذي دلَّ عليه الكتاب و السنة أنَّ الله خالق كل شيء ، و كذلك صحت نسبة الأفعال إلى العباد و عليها يحاسبون و لا تناقض بين الأمرين ، بل هذا ما دلت عليه ضروريات المعقول ، قال البخاري : " و قال النبي (ﷺ) لجبريل حين سأله عن الإيمان ، قال : تؤمن بالله و ملائكته و كتبه و رسله ، قال : فإذا فعلت ذلك فأنا مؤمن ؟ قال : نعم ، ثم قال : ما الإسلام ؟ قال : تشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فذكره . قال : إذا فعلت ذلك فأنا مسلم ؟ قال : نعم . قال أبو عبد الله : فسمى الإيمان و الإسلام و الشهادة و الإحسان و الصلاة بقراءتها و ما فيها من حركات الركوع و السجود فعلًا للعبد " قال ابن أبي العز الحنفي : " فالحاصل : أن فعل العبد فعل له حقيقة و لكنه مخلوق لله تعالى ، و مفعول الله تعالى ليس هو نفس فعل الله ؛ ففرق بين الفعل و المفعول و الخلق و المخلوق و إلى هذا المعنى أشار الشيخ رحمه الله بقوله : و أفعال العباد خلق الله و كسب من العباد – أثبت للعباد فعلًا و كسبًا و أضاف الخلق لله تعالى ، و الكسب : هو الفعل الذي يعود على فاعله منه نفعٌ أو ضرر كما قال تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ ﴾ (سورة البقرة ، آية ٢٨٦) " . يراجع : خلق أفعال العباد للبخاري (ص ٣٦ ، ٣٧) ، شرح العقيدة الطحاوية (ص ٤٤٤) ، المسائل الاعتزالية (ص ١٩١) ، كتاب التعريفات الاعتقادية لسعد بن محمد آل عبد اللطيف (ص ٢٧١) .

قولِه : ﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ (١) فمدُّهم في طغيانهم مخلوقٌ لله تعالى فأضافه إليه (٢) ، و مِن حيث كونه واقعًا على وجه الاختيار – و هو الكسبُ – * (٣) أضافه إليهم .

قال محمود : الشراءُ يستدعي بذلَ العوضِ و أخذَ المعوَّضِ ، و هؤلاء لم يكونوا على الهدى ، لكن لما كانوا متمكنين منه بما أوضحه مِن الآيات فعدلوا عنه ، عُدُّوا كمَن حصله ثُم بذله . (٤)

قال أحمد : و مِن هذا منع مالكٌ بيعَ إحدى أوزتين مذبوحتين يختارها المشتري منهما ؛ لأنه يعدُّ مختارًا لكلٍّ واحدة منهما ثُم بائعًا لها بالأخرى فيصير ربًا ، و قال بعضُ متأخري المالكية : مَن ملك أن يملك هل يعدُّ مالكًا أم لا ؟ (٥) و قالوا مَن خُيِّر بين شيئين عُدَّ منتقلا (٦) على أحد قولين .

١٢ – **قلت :** لقد / (٧) اشتغل بما نقله عن مذهبه عمَّا هو بصدده ، أما قوله في الأوزتين أ ٧٧ و
يعدُّ بائعًا لكلٍّ واحدة منهما بعد اختيارها فليس كذلك ؛ لأنه قد اختار إحداهما و ليس بائعًا لها ، ج ١٢
و كان يكفيه في الربا بيعَ إحداهما بالأخرى و هي مذبوحةٌ ، / إذ الربا إنما يجري في الحيوان ب ٦ ظ
/ المأكول بعد ذبحه (٨) . و لقد يعتني الإنسانُ باعتقاده القديم حتى يخرج به عن النهج (٩) القويم حتى يفسر به كتابَ اللهِ العظيم ، و أما اشتغالُه به عما هو بصدده فإنه ترك مؤاخذةَ

---

(١) سورة الشورى ، آية ٣٠ . في الأصل بدون الفاء ، فكتبت الآية كما في المصحف .

(٢) يراجع حاشية ٢ ، (ص ٣٢) ، فالآية قريبة من معنى الختم الذي مرَّ في الآية ٧ من سورة البقرة .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٤) يريد قوله تعالى : ﴿ مُهْتَدِينَ كَانُواْ وَمَا تِّجَـٰرَتُهُمْ رَبِحَت فَمَا بِٱلْهُدَىٰ ٱلضَّلَـٰلَةَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلَّذِينَ أُوْلَـٰٓئِكَ ﴾ آية ١٦ . يراجع : الكشاف (١ / ٧٦ ، ٧٧) .

(٥) قال القرافي : " و كثيرٌ مِن هذه الفروعِ زعموا أَنَّها مخرجةٌ على هذه القاعدة و ليس الأَمر كذلك ، بل هذه القاعدة باطلةٌ و تلك الفروع لها مدارك غير ما ذكروه . و بيان بطلانها أَن الإنسان يملك أَن يملك أَربعين شَاةً ، فهل يتخيل أحدٌ أَنَّه يُعد مالكًا الآنَ قبل شرائها حتى تجب الزكاةُ عليه على أَحد القولين ؟ ! . و الإنسانُ مَالِكٌ أَن يَملك خادمًا أَو دَابة ، فهل يقول أحدٌ : إنَّه يعد الآن مالكًا لهما فيجب عليه كُلْفتهما وَمؤنتهما على قولٍ مِن الأقوالِ الشاذة أَو الجَادة ؟ ! بل هذا لا يتخَيله مَن عنده أَدنَى مِسْكةٍ مِنْ العقلِ . " يراجع : كتاب الفروق للقرافي (٣ / ٧٢٩) .

(٦) يراجع : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣ / ٥٨ ، ٥٩) ، كفاية الطالب الرباني على رسالة ابـن أبي زيد القيرواني لعلي بن خلف المنوفي (٣ / ٣٠٢ ، ٣٠٣) .

(٧) هذه الورقة من " أ " جاءت في غير موضعها فأثبت رقمها الموجود كما في المخطوطة .

(٨) يراجع : روضة الطالبين للنووي (٣ / ٦٠) ، و كفاية الأخيار حل غاية الاختصار (ص ٣٧٥) .

(٩) في " ج " [المنهج] .

الزمخشريِّ في نسبة التمكنِ التام (١) إلى العبد حتى صيَّره كالمحصل له ، و كان الاعتناءُ بذلك أتمَّ .

قال محمود : و قوله : ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمۡ ﴾ (٢) مِن باب ترشيح المجاز ، لَمَّا جعل ذلك بيعًا جعل له ربحًا كما قال : (٣)

و لَما رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّ ابْنَ دَأَيَةٍ وعَشَّشَ في وَكْرَيْهِ جَاشَ لهُ صَدْرِي (٤)

و قال [آخر] (٥) :

إِذَا الشَّيْطانُ قَصَّعَ في قَفَاها تَنفَّقْناهُ بالحُبلِ التُّوَامِ (٦)

---

(١) لعل علم الدين فهم من ذلك التلميح لمعتقد المعتزلة أنَّ العبد يخلق فعله و قد سبق الكلام عنها في الحاشية ص ٨ ، و ربما فهم ابن المنير من التمكن هداية الإعلام و البيان و لا شك أنهم تمنكوا منها ، و قد حمل الطيبي الاشتراء هنا على استبدالهم الاستعدادات الفطرية السليمة بهنات أبطلت هذه الفطرة و أوقعتهم في الضلالة ، يراجع : فتوح الغيب (١ / ٣١٧) .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٦ .

(٣) البيت للكميت بن زيد الأسدي ، الشاعر الأموي ، و قد نسبه المبرد له لكن قافيته " نفسي " و هو موجود في ديوانه (ص ٢٣٦) ، و كذلك ذكره الزمخشري في أساس البلاغة فقال أنشد ابن الأعرابي. يراجع : الفاضل للمبرد (ص ٤٧) ، أساس البلاغة للزمخشري (١ / ٢٧٦) مادة (د أ ي) .

(٤) و البيت من الطويل ، و هو استعارة تمثيلية فقد شبَّه الشاعر شيب الشعر بالنسر الأبيض الذي قهر سواد الشعر (ابن دأية : الغراب) المعبر عن الشباب ، و هي حالة تحزن كل إنسان ، قال الطيبي : ثم رشحهما بـ(وكريه) : الرأس و اللحية . يراجع : فتوح الغيب (١ / ٣٢٠) ، مشاهد الإنصاف (ص ٧٨) .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٦) البيت لأوس بن حجر بن عتاب ، من الوافر ، و قد شرحه الزمخشري فقال : " أي إذا دخل الشيطان في قفاها استخرجناه من نافقائه بالحبل المثنى المحكم ، يريد إذا حردت و أساءت الخلق اجتهدنا في إزالة غضبها و إماطة ما يسوء من خلقها ، فاستعار التقصيع – و هو دخول اليربوع في القاصعاء ، و النافقاء الطرف الثاني من الجحر – أولا ثم ضم إليه التنفق ثم الحبل التوام و هي الحبل المثناة المفتولة . يراجع : ديوان أوس بن حجر (ص ١٢٦) ، و ترجمته في الشعر و الشعراء (ص ٢٠٢) ، الكشاف (١ / ٧٨ ، ٧٩) و معه مشاهد الإنصاف .

قال أحمد : و يقرب منه التتميمُ [١] في مثل قول الخنساء [٢] :

و إنَّ صخرًا لتأتمُّ الهداةُ به .... كأنه علمٌ في رأسه نارُ [٣]

لَمَّا شبهته في الاهتداءِ بالعلم اتبعته بما يوجب ظهورًا ثانيًا [٤] بإيقاد النار على رأسه .

* **قال محمود** : إنما قال : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم ﴾ [٥] – و إنَّما يُجعلُ الأناملُ – اتساعًا ، و هو أيضًا أبلغُ . [٦]

قال أحمد : لأنَّ فيه إشعارًا بأنهم يدخلون أصابعَهم في آذانهم فوق الغايةِ المعتادة فرارًا مِن شدة الصوت .* [٧]

قال محمود : و إنما يوضع في الأذن السبابةُ ، فذكر الأصبعَ و هو الاسمُ العام أدبًا لاشتقاقها مِن السبِّ ، ألا تراهم كنُّوا عنها بالمسبحة و الدَّعَّاءَةِ و السباحة ، و إنما لم يُذكر المسبحةُ و الدعاءةُ ؛ لأنها ألفاظٌ مستحدثةٌ لم تكن في ذلك العهد .

قال أحمد : لا يلزمُ أن يجعلوا في تلك [الحالةِ] [٨] السبابةَ و لا بُدّ ؛ فإنها حالةُ حيرةٍ و دهشٍ ، فقصدُهم سدُّ الأذى غيرَ معرجين على ترتيب معتادٍ ، و ربما قصدوا سدَّ الأذن حينئذٍ بالوسطى لأنها أملأُ للأذن و أحجب للصوت ، و ربما كان إطلاقُ الأصبع دالًا على

---

(١) التتميم هو : أن يؤتى في كلام لا يُوهِم خلافَ المقصود بفضلة تفيد نكتة كالمبالغة في قوله تعالى : ﴿ وَيُطۡعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ (سورة الإنسان ، آية ٨) ، أي مع حبه ، و بيت الخنساء ذكره القزويني و السيوطي تحت نوع آخر من الإطناب و هو الإيغال ، و الإيغال هو : هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في بيت الخنساء ، يراجع : الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (ص ١٩٩ ، ٢٠٥) ، و شرح عقود الجمان لجلال الدين السيوطي (ص ٧٣ ، ٧٤) .

(٢) الخنساء : هي خنساء بنت عمرو بن الشريد الشاعرة السلمية ، و قيل : اسمها تماضر ، صحابية ، اشتهرت برثاء أخيها صخر ، لكنها لَمَّا أسلمت و استشهد أبناؤها الأربعة ، كانت أعظم صبرًا ، قال ابن عبد البر : " وأجمع أهل العلم بالشعر أنه لم يكن امرأة قط قبلها و لا بعدها أشعر منها " يراجع : الشعر و الشعراء (ص ٣٤٣) ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (ص ٨٧٩ ، ٨٩٦) ، الوافي بالوفيات (١٠ / ٢٤٠ : ٢٤٤) .

(٣) أشار محقق الديوان أنَّ هذه الرواية هي رواية الأغاني و الكامل و غيرهما ، و ما في الديوان قولها : " أغر أبلج تأتم الهداة ... " ، ديوان الخنساء و معه شرح ثعلب (ص ٣٨٦) ، يراجع : أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء لويس شيخو (ص ٨٠) .

(٤) في " ج " [بائنًا] .

(٥) سورة البقرة ، آية ١٩ .

(٦) الكشاف (١ / ٩١) .

(٧) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٨) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

حالة الحيرة و الدهش ، و قولُه ثانيًا : إنما لم يذكر المسبحة لكذا – ركيكٌ [١] ؛ إذ كيف [٢] يمكن ذكرُ أصابعِ المنافقين التي لم تسبح قط مسبحةً ، و أيضًا فالغرضُ إيصالُ المعاني إلى الأذهان و تصورُها تصورَ المحسوسات ، و هو خليقٌ بذكر الصريح و اجتنابِ الكناياتِ و الرموز [٣] .

١٣ – **قلت** : و اعتقادُ أحمدَ أنَّ إطلاقَ الأصابعِ دالٌّ على حالةِ الحيرة لا يليق به ؛ فإنه لم يذكر إلا الاسمَ العام ، و كما لم يُعين السبابةَ لم يُعين غيرَها ، و الذي يعتمده الداهشُ غالبًا وضعَ سبابتِهِ في أذنه ، و لو كان في الآية يجعلون أصابعَهم في أذنهم بجمع الأصابع و وحدةِ [٤] الأذن لكان له به التشبثُ ، أما / إذا أتى بالكلِّ جمعًا ، فلا وجه لقول أحمد أنَّ إطلاق أ ٧٧ ظ
الأصابعِ دالٌّ عليه مع معرفته بالأصول ، و أنَّ الأصابع مطلقةٌ بالنسبة إلى وضعها في الأذن ، و إن كان الجمعُ المضافُ للاستغراق غير أنه يصدقُ أن يقولَ : دخل عبيدي دورَ بني فلان بدخول بعضهم في بعض الدور و بعضهم في باقيها ، و أعجبُ منه قولُه : قد يقصد سدَّ أذنَه ج ١٣
بالوسطى لأنها أملأُ للأذنِ و أحجبُ للصوت ، و حجب / الصوت إنما يقع بسدِّ الصماخ [٥] ، و لا يضرُّ معه كونُ صدفةِ الأذن خاليةً [٦] . و قوله ثانيًا أنَّ المسبحة لا تليق كناية عن أصابع المنافقين ليس [٧] بلازم فإنَّ المسبحة لا يُرادُ بإطلاقها على الإصبع أنها مسبحةٌ ممن أشار بها ، بل الأصبع التي من شأنها أن يسبحَ بها ؛ لأن القصدَ تسميةُ الأصبع بأحسن الأوصافِ الصالحة لجنسها .

قال محمود : و إنما قال : ﴿ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٨] و في الأشياء ما لا تعلقَ لذاتِ القادر عليه كالمستحيلات ؛ لأنه مشروطٌ في حد [٩] القادرِ أن لا يكونَ الفعلُ مستحيلًا فكأنه قال : على كلِّ شيءٍ مستقيمٍ قديرٌ . [١٠]

---

(١) في " ج " [و كذا] و هو تحريف .
(٢) في " ج " [ليس] .
(٣) سقطت من " ج " .
(٤) في " ج " [توحيد] .
(٥) في " ج " [الصمغ] .
(٦) في " ج " [مع كون صدقه] .
(٧) في " ج " [غير] مع حذف الباء من [لازم] .
(٨) سورة البقرة ، آية ٢٠ .
(٩) هكذا هي في " أ ، ج " و في " ب " [حق] .
(١٠) الكشاف (١ / ٩٤ ، ٩٥) .

/ **قال أحمد** : الشيءُ عندنا مختصٌ بالموجود (١) فلا يدخل فيه المستحيلُ ، و عند المعتزلة يدخل فيه المعدوم الممكن أمَّا المستحيلُ فلا يدخل فيه ، فلا يَرِدُ السؤال . ب ٧ و

[**قال محمود**] (٢) : و أما الفعلُ بين قادرين فمختلفٌ فيه .

قال أحمد : إنما ينساقُ إلى هذا القدرية الذين (٣) يزعمون أنَّ ما تعلقت به قدرةُ العبدِ لا تتعلقُ به قدرةُ الله سبحانه و تعالى ؛ إذ قدرةُ العبد خالقةٌ مستغنيةٌ بنفسها ، أما أهلُ السنةِ فالخالقُ عندهم هو اللهُ الواحدُ القهارُ فتتعلقُ قدرتُه بالفعلِ يخلقه ، و تتعلق به قدرةُ العبدِ لا للتأثير ، و لذلك لم يحيلوا مقدورًا بين قادرين .

١٤ – قلتُ : و لا يرد على الزمخشريِّ ما ذكره أحمدُ ؛ لأنه لم يقل إلا أنَّ المقدورَ بين قادرين مختلفٌ فيه . (٤)

---

(١) بل من محققي أهل السنة مَن قال : إنَّ الشيء يشمل المعدوم و الموجود ، قال الألوسي : " و الشيء لغة ما يصح أن يعلم و يخبر عنه كما نص سيبويه ، و هو شامل للمعدوم و الموجود الواجب و الممكن و تختلف إطلاقاته ، و يعلم المراد منه بالقرائن ... " ، و قال ابن أبي العز : " و التحقيق أنَّ المعدوم ليس بشيء في الخارج ، و لكنَّ الله يعلم ما يكون قبل أن يكون ... فيكون شيئًا في العلم و الذكر " . و الزمخشري أدرى بمذهبه ، و لكنه بفهمه لِلُّغة علم أنَّ نصَّ الآية يدلُّ على العموم الذي لا يخرج منه أفعال العباد قطعًا ؛ فيظهر بطلان قولهم : إن أفعال العباد خارجة عن قدرة الله سبحانه ؛ فاصطنع هذا السؤال ليبين أن النص مخصوصٌ بغير المستحيل ، و إذا ثبت تخصيصه بهذا – جاز تخصيصه بإخراج أفعال العباد بالدليل العقلي على أصلهم في العدل ، فهي حيلة نفسية يفرُّ بها من مخالفة النص ، لكنها مبنية على مغالطة لم يقل بها أحد ؛ لأن المستحيل لم يدخل في عموم النص حتى نحتاج إلى إخراجه ، و يماثلُ كلامُ الزمخشري هنا كلامَ بعضِ الأصوليين حيث قالوا بتخصيص قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ (سورة الزمر ، آية ٦٢) بالعقل ، فقالوا في الآية : " خاصٌّ بما عدا الله جلَّ جلاله لأنَّه الدائم الباقي غير مخلوق " – البحر المحيط للزركشي (٣ / ٣٥٥) ، الوجيز في أصول الفقه لعبد الكريم زيدان (ص ٣١٣) – و الصواب أنَّ الشيء و إن عمَّ الواجب و الممكن لغةً و شرعًا ، لكن لفظ (الخلق) أخرج الواجب ؛ فهذه قرينة لفظية على أنَّ الباري سبحانه غير داخل في عموم النصّ ؛ و بهذا يتضح أنَّ الآية عامة غير مخصوصة و هو نصُّ الشافعي في الرسالة – الرسالة (ص ٥٤) – ، فإن لم توجد قرينة صارفة فإنَّه يراد جميع أفراده كقوله : ﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴾ (سورة البقرة ، آية ٢٨٢) فيدخل فيه الواجب و الممكن ، فالله عزَّ و جلَّ يعلم نفسه و يعلم خلقه الموجود منهم و المعدوم . يراجع أيضًا : الكتاب لسيبويه (١ / ٢٢) ، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لابن تيمية (٢ / ٢٨٨) ، شرح الطحاوية (ص ١٣٧) ، روح المعاني (١ / ١٧٨) ، المسائل الاعتزالية (ص ١٩٦) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) هكذا هي في " ب ، ج " ، و في " أ " [الذي] .

(٤) دفاع علم الدين عن الزمخشري هنا غير سائغ ؛ لأنَّ الزمخشري يتفنن في العبارة ليمرر عقيدته .

قال أحمد : في قولِه : لا تعلقَ لذات القادر – إشارةٌ منه إلى نفي الصفاتِ ، و أنه قادرٌ لا بقدرة بل بذاته و هو مذهبُ المعتزلة . قال أحمد : فإن قيل [١] : إذا كان المعدومُ لا يُسمى شيئًا ، و إذا وُجِد فصار شيئًا لا تتعلق القدرةُ به ؛ إذ القدرةُ إنما تتعلق بالشيء أوَّلَ وجوده ، فكيف يكون قادرًا على شيءٍ ؟ فجوابه : أنه مِن باب (**مَن قتل قتيلا [فله سلبُه]** [٢]) [٣] أي مِن باب تسمية الشيء بما يؤول إليه ، كأنه قال : قادرٌ على كلِّ ما يصير شيئًا .

١٥ – **قلت** : و فيه نظرٌ ؛ فإنَّ القدرةَ تتعلق به في أولِ زمن وجوده ، و هو في أول زمن وجوده شيء بلا خلاف بين المسلمين إذ لو لم يكن شيئًا في أول وجوده لم يكن شيئًا في ثاني [زمن] [٤] وجوده [٥] .

قال محمود : و إنما نودي بـ﴿ يَتَأَيُّهَا ﴾ [٦] و إن كان أصلُ النداءِ بـ(يا) للبعيد ؛ [ليفيد] [٧] تنزيلًا للقريب الساهي الغافل منزلة البعيد ، فإذا نودي بها قريبٌ آذنتَ بغفلته عما يقعُ بعدها مما يجب أن يتفطن له . [٨]

قال أحمد : قد نودي بها أيقظُ الناسِ للطاعة و أتقاهم لله رسولُ الله (ﷺ) بقوله : " يا أيها النبي " ، " يا أيها الرسول " ، فيما لا يُحصى [٩] . [١٠]

---

(١) في " ج " [قلت] .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٣) الحديث رواه مالك في الموطأ (ك الجهاد – ب ما جاء في السلب في النفل) و البخاري (ك فرض الخمس – ب مَن لم يخمس الأسلاب ، ح ٣١٤٢) و مسلم (ك الجهاد و السير – ب استحقاق القاتل سلب القتيل ، ح ١٧٥١) و أبو داود (ك الجهاد – ب في السلب يعطى القاتل ، ح ٢٧١٨) و الترمذي (ك السير – ب ما جاء فيمن قتل قتيلا فله سلبه ، ح ١٥٦٢) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) جاءت في فتوح الغيب و في نواهد الأبكار [في ثاني الأحوال] . يراجع : فتوح الغيب (١ / ٣٧٢) ، نواهد الأبكار (١ / ٤٦٢) .

(٦) سورة البقرة ، آية ٢١ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) الكشاف (١ / ٩٥ ، ٩٦) .

(٩) جاءت (يا أيها النبي) في ثلاثة عشر موضعًا في سورة الأنفال آية (٦٤ ، ٦٥ ، ٧٠) ، و سورة التوبة آية (٧٣) ، و سورة الأحزاب آية (١ ، ٢٨ ، ٤٥ ، ٥٠ ، ٥٩) ، و سورة الممتحنة آية (١٢) ، و في أول سورة الطلاق و في سورة التحريم آية (١ ، ٩) ، و جاءت (يا أيها الرسول) في موضعين بسورة المائدة في (آية ٤١ ، ٦٧) فمراد ابن المنيِّر من قوله : " لا يحصى " التكثير .

(١٠) هذا التعليق من ابن المنير غير موجود في الانتصاف المطبوع مع الكشاف .

/ ١٦ – **قلت** : و ليس في كلام الزمخشري ما يناقض ذلك ، و الغفلةُ و إن كانت مما أ ٨ و
نكرهُ نسبتها إلي [النبي] [١] (ﷺ) فهي هاهنا في ضمن لفظٍ ليس بصريحٍ فيها ، و قد جاء في ذلك قولُه تعالى : ﴿ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾ [٢] و في كلام الزمخشري
جوابٌ آخر ، / فإنه قال : أو دلت على أنَّ الآتي بعدها معنيٌّ به [جدًا . فهذا أحدُ المقاصد ج ١٤
بالنداء ، و لا يرد عليه سؤال أحمد] [٣] . [٤]

قال محمود : في قوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [٥] ، يستحيلُ الرجاءُ على الله تعالى ، [٦] لكن عاملهم معاملة الراجي بإقدارهم و تمكينهم و ألقى في أيديهم زمامَ الاختيارِ ، و أراد منهم

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و في " أ ، ب " [إليه] .

(٢) سورة يوسف ، آية ٣ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و قد صححت العبارة من الكشاف فالنسخة بها كلمة [كذا] بدلا من (جدا) و كذلك جاء في " ج " كلمات أخرى بمعنى ما هو مثبت .

(٤) هذا التعليق من المختصر سقيم ، و كان يكفيه أن يبيِّن أنَّ الزمخشري لم يقصد ما قاله أحمد ، بإظهار الجملة الأخيرة التي هي من كلام الزمخشري ، فهذا أنفع . و الله المستعان .

(٥) سورة البقرة ، آية ٢١ .

(٦) هذا من تعليل الله سبحانه لأوامره و أفعاله ، و هو أحسن المعاني التي ذكرها أهل اللغة لـ(لعل) و التي تناسب هذا المقام ، و جوزه الألوسي ، و التعليل في القرآن كثير جدًا ، بل وجدتُ في أسلوب واحد من أساليب التعليل اللغوية في القرآن الكريم شيئًا كثيرًا ، و لك أن تقف على ما جمعه الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة مما أعربه بعض المعربين مفعولًا لأجله ، و هي مواضع كثيرة ترجح للباحث صحة ما يزيد على تسعين موضعًا منها ؛ و هذا مما يضعف قول نفاة القياس و نفاة الحكمة الذين يزعمون أنَّ الله يفعل لمحض مشيئته لا لحكمة ، و لا أدري ما الذي يحيل أن يفعل بمشيئته لحكمة ؛ لأنَّ صفات الواحد الأحد لا تتناقض ؛ فلا حاجة إلى القول بالمجاز هنا فيكون قوله تعالى : ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ (سورة الأنبياء ، آية ٢٣) جوابًا لما حُجِب عنا علمُه و خفيت حكمتُه ، و ما جاء من التعليل في الشريعة لنستدلَّ به على الحكم الخفية ، و ليكون نورًا نهتدي به لمقاصد الشرع الحنيف من مصالح الحال و المآل ، و على هذا يكون التعليل في الآية حثًّا على تحصيل مقصود العبادة و هو حصول التقوى ، و هو بابٌ عظيم في الكتاب الكريم منه قوله تعالى في النسك : ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ ﴾ (سورة الحج ، آية ٣٧) . يراجع : شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ٧) ، مجموعة الفتاوى (٤ / ٤٦٥) ، شفاء العليل (ص ٤١٧) و ما بعدها ، الجنى الداني للمرادي (ص ٥٧٩) و أوضح المسالك لابن هشام (١ / ٢٨٩) ، روح المعاني (١ / ١٨٦) ، إرشاد الفحول للشوكاني (ص ٨٨٥) ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (٩ / ٥٦٨ : ٦٣١) ، المسائل الاعتزالية (ص ١٩٩) .

الخيرَ و التقوى ، كما قال : ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾ [١] . [٢]

قال أحمد : كلامٌ حسنٌ إلا قوله : و أراد منهم التقوى ؛ فإنه على مذهبه ، و الله تعالى مريدٌ – عند أهل السنة [٣] – مِن كلِّ أحدٍ ما وقع منه .

١٧ – **قلت** : تزكيته للزمخشريِّ إلا فيما استثناه – ليس بجيد ؛ فإنَّ في كلامه أيضًا : " و أقدرهم و ألقى بأيديهم زمامَ الاختيار " ، فإنه خطأٌ ، و حاصلُه أنه خطَّأه في الإرادة و ترك تخطئتَه في القدرة [٤] ، و هو مخطيءٌ فيهما . [٥]

قال محمود : إنما قال : ﴿ اعْبُدُوا ﴾ ، ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ فغاير بين اللفظين لأن التقوى غايةُ العبادة ، فكأنه قال : خلقكم للاستيلاء على أقصى غاياتِ العبادة .

قال أحمد : قولُه : خلقكم للاستيلاء على أقصى غاياتِ العبادة – مفرغٌ على مذهبه [٦] ، و الأليق [٧] أنْ يقالَ : خلقكم على حالةٍ مِن حقكم معها [٨] ، أن لا تدعوا مِن جهدكم في التقوى شيئًا .

([١]) سورة هود ، آية ٧ .

([٢]) الكشاف (١ / ٩٨ ، ٩٩) .

([٣]) يعني الأشاعرة ، و إلا فالإرادة عند التحقيق إرادتان : **إرادة شرعية** و هي التي يدخل فيها المكلف باختياره ، فالله يريد منا جميعًا التقوى قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ (الحج ، آية ١) ، **و إرادة كونية** و هي المشيئة التي لا يتخلف عنها أحد بإرادته ، بل الأمر أمره و الحكم حكمه قال تعالى : ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (التكوير ، آية ٢٩) و قد جمع الله الإرادتين في قوله : ﴿ إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَۖ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ (الزمر ، آية ٧) و على ذلك تلتقي نصوص الشريعة ، و لا تجد فيها معارضة . و كلام أحمد في الانتصاف عبَّر فيه عن الإرادة الشرعية بالأمر و الطلب و كلامه يقارب معنى ما ذكرتُ ، لكن عبارة علم الدين في المختصر لم تفِ بالمعنى ، و يراجع : شفاء العليل لابن القيم (ص ٥٥٠ ، ٥٥١) ، شرح الطحاوية (ص ٢٥١) و ما بعدها ، معارج القبول (١ / ١٠٩) .

([٤]) مرَّ الكلام عليها (ص ٨) .

([٥]) ذكره الطيبي مختصرًا ، لكن قد سقط من النسخ قوله " في الإنصاف " ؛ لذلك خفي على المحقق نسبة القول فقال : " لم أجده في الانتصاف " و هو معذور في ذلك ، يراجع : فتوح الغيب (١ / ٣٨٤) .

([٦]) هذه العبارة في " ج " مختصرة [هذا مذهبه] فقط .

([٧]) في " ج " [و الصواب] ، و ما بعدها هو هروب منه (رحمه الله) من معنى التعليل الظاهر من الآية .

([٨]) في " ج " [من حقها] .

١٨ – **قلت** : لا يرد عليه [١] ما ذكره أحمد ؛ لأنَّ خلْقَهم للاستيلاء أعمُّ مِن كون الاستيلاءِ منهم أو من الله ، و حينئذٍ يُخَصُّ عمومُه بأنَّ المرادَ مَن خُلِق لذلك منهم [٢] ، [٣] و نحن لا نشكُ في أنَّ الزمخشريَّ معتزليٌّ ، إنما المؤاخذةُ إنما تكون حيث يقع الكلامُ / غيرَ محتملٍ للحمل على الصواب . [٤] ب ٧ ظ

قال محمود : قوله : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ [٥] هذه الآية نزلت بعد آية التحريم **بمكة** فكان تعريفها عهدًا .

قال أحمد : يعني بآية التحريم قولَه تعالى : ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةَ ﴾ [٦] ، لكني لم أقف على خلاف أنَّ سورة التحريم مدنيةٌ ، و القصةُ أولها شاهدٌ بصحة ذلك [٧] ، و الظاهر أنَّ الزمخشري و هِم في قوله أنها مكية .

قال محمود : قوله : ﴿ هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ ﴾ [٨] أي هذا مثل الذي رزقنا من قبل . [٩]

قال أحمد : هذا تشبيهٌ بغير آلته [١٠] ، كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة .

قال محمود : في قوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ ﴾ [١١] معناه لا يترك ، و كذلك

---

(١) سقطت من " ج " .

(٢) في " ب " [منهم لذلك] .

(٣) إلى هنا انتهى ما نقله الطيبي من كلام علم الدين ، و قد وقع فيه تحريف للعبارة حيث جاءت [مَن خلق ذلك] و هو خلاف المعنى في المختصر ، يراجع : فتوح الغيب (١/ ٣٨٥) .

(٤) في " أ ، ب " زيادة [و لكنَّ الظاهرَ منه ذلك ، و لا سيما و هو مذهبه] و هي غير موجودة في " ج " ، فأخشى أن يكون مِن زيادات أحد النساخ ، لأنَّ بها يعود كلامُ علمِ الدين متناقضًا ، و الله أعلم .

(٥) سورة البقرة ، آية ٢٤ .

(٦) سورة التحريم ، آية ٦ .

(٧) يعني سبب نزول السورة في تحريمه (ﷺ) على نفسه العسل أو أم ولده مارية (رضي الله عنها) ، يراجع : فتح الباري (٨ / ٥٥٨) ، و لباب النقول في أسباب النزول بحاشية تفسير الجلالين للسيوطي (ص ٥٤١) ، الصحيح المسند من أسباب النزول لمقبل بن هادي الوادعي (ص ٢٥١) .

(٨) سورة البقرة ، آية ٢٥ .

(٩) الكشاف (١ / ١١٣) .

(١٠) هكذا هي في النسخ ، و في الانتصاف [الأداة] و هو الموافق لما هو معروف في علم البيان .

(١١) سورة البقرة ، آية ٢٦ .

قولُه (ﷺ) : **(إن الله يستحي من العبد أن يرفع إليه يديه فيردّهما صفراً)** [١] معناه لا يُخيِّب عبده . [٢]

قال أحمد : تأويلُ الحديثِ لازمٌ [٣] ، و أما الآيةُ فلا تحتاج إلى تأويل ؛ لأنَّ الحياءَ مسلوبٌ عنه تعالى ، فهو كما يقالُ في حقِّه تعالى : ليس بجسم و لا عرض [٤] . و أجاب أحمدُ عنه بأنَّ السلبَ إنما وقع عن مخصوصٍ و إنما يكون ذلك في الممكنات ، و لو سُلِب الحياءُ عنه مطلقًا لتوجه ما ذكره كقولنا : لا يحول و لا يزول ، / أما هاهنا فقال ﴿ لَا أ ٨ ظ
يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلا ﴾ .

* **١٩ – قلت** : في كلام الزمخشريِّ ما يدل على أنَّ التأويل يحتاج إليه في الخبر لا في الآية فقِفْ عليه [٥] . * [٦]

([١]) هكذا جاء الحديث في جميع النسخ ، و جاء في السنن بلفظ " إنَّ الله حييٌ كريم يستحيي من عبده ... " فلعل علم الدين كتبه من حفظه أو قصد الاختصار لأنَّه في الكشاف على رواية السنن ، و الحديث رواه أبو داود (ك الصلاة – ب الدعاء ، ح ١٤٨٨) و الترمذي (ك الدعوات – ب ١٠٥ ، ح ٣٥٥٦) و ابن ماجة (ك الدعاء – ب رفع اليدين في الدعاء ، ح ٣٨٦٥) كلهم عن سلمان الفارسي (رضي الله عنه) ، و قال الترمذي : حسن غريب ، و صححه الألباني .

([٢]) الكشاف (١ / ١١٧) .

([٣]) بل لا يجوز تأويله ؛ لأنَّ الحياء صفة مدح اشتق الرسول (ﷺ) لربه منها اسمًا كما في الحديث السابق ، و معلوم أنَّ لله الأسماء الحسنى ، فليس فيها عيب أو نقص ، و قد نصَّ الشرع على كونها صفة كمال في المخلوق أيضًا كما في الحديث المرفوع : (الحياء كلُّه خير) – أخرجه مسلم (ك الإيمان – ب بيان عدد شعب الإيمان و أفضلها) من حديث عمران ابن حصين – ؛ فالصواب في هذا ما قاله الألوسي : " و بعضٌ – و أنا و الحمد لله منهم – لا يقول بالتأويل ، بل يُمرّ هذا و أمثاله مما جاء عنه سبحانه في الآيات و الأحاديث على ما جاءت ، و يكل علمها بعد التنزيه عمَّا في الشاهد إلى عالم الغيب و الشهادة " كذلك رفض تأويلَ الزمخشريِّ و ابنِ المنير أبو يعلى من قبل ؛ لأنَّه يُسقِط الفائدة من التقييد بصفة رفع اليدين في الحديث ، و لا فائدة سوى إثبات هذه الصفة العلية . يراجع : إبطال التأويلات لأخبار الصفات لأبي يعلى الفراء (ص ٤١٣) ، روح المعاني (١ / ٢٠٦) ، المسائل الاعتزالية (ص ٢٠٢) .

([٤]) الأولى ترك هذه الألفاظ في الكلام عن الذات الإلهية ، لأنَّها لم تأت في الشريعة نفيًا و لا إثباتًا ، و ما أجمل نفي النقائص عنه (عزَّ و جلَّ) في كتاب الله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ (سورة الشورى ، آية ١١) و طريقة المتكلمين كما قرأتَ " لا .... و لا لا ... " مما تمجه الأسماع و تنقبض من ذكره القلوب ، فضلا على أنَّه قول على الله بغير علم .

([٥]) لعل علم الدين يعني بذلك أنَّ الزمخشري حمل الآية على أنها من إطباق الجواب على السؤال ، و أنَّ الآية جعلت هذا مِن كلام الكفار فنفته ، فلا يحتاج إلى تأويل الحياء كصفة لله .

([٦]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " ، و قد ذكره الطيبي في فتوح الغيب (١ / ٤٤٢) .

قال محمود : ﴿ مَثَلا مَا بَعُوضَةً ﴾ ما هذه هي الإبهامية تزيد النكرة إبهامًا في مثل قولك : ادفع لي [١] كتابًا ما . [٢]

قال أحمد : وَهِم فيها إمام الحرمين في قوله (ﷺ) : (**أيما امرأةٍ نكحت بغير إذن وليها** ...) الحديث [٣] ، فقال : " العموم و الإبهام في (أي) فإذا اقترنت بها (ما) الشرطية كان أبلغ في اقتضاء العموم " [٤] . فاعتقدها [٥] شرطية ، و إنما هي حرفٌ / مزيد لهذا الغرض ، أما الشرطية فهي اسم كـ(مَنْ) . ج ١٥

قال محمود : و قريء : ﴿ مَا بَعُوضَةً ﴾ بالرفع [٦] ، و له وجهٌ حسنٌ ، أن تكون ما استفهامية كالتي في قولك : فلان لا يبالي بما وهب ما دينارٌ ما ديناران [فكأنهم] [٧] لَمَّا استنكفوا مِن ضرب الأمثال لآلهتهم بالذباب ، أجيبوا بأنَّ اللهَ لا يستحي أن يضرب مِن الأمثال ما شاء ، ما البعوضة فما فوقها ، * و هي قراءة رؤبة بن العجاج [٨] و ما أراه ذهب في هذه القراءة إلا لهذا الوجه * [٩] . [١٠]

---

(١) في " ب " [إليه] .

(٢) الكشاف (١ / ١١٨ ، ١١٩) .

(٣) رواه أحمد (١٧ / ٥٧٠ ، ح ٢٥٢٠٢) و أبو داود (ك النكاح – ب في الولي ، ح ٢٠٨٣) و الترمذي (ك النكاح – ب ١٥ ، ح ١١٠٢) و ابن ماجة (ك النكاح – ب لا نكاح إلا بولي ، ح ١٨٧٩) كلهم عن عائشة (رضي الله عنها) و قال الترمذي : حديث حسن ، و صححه الألباني .

(٤) معنى كلام إمام الحرمين ، يراجع : البرهان لأبي المعالي الجويني (ص ٥١٩ ، ٥٢٠) .

(٥) في " ج " [فعدَّها] .

(٦) قال أبو حيان : " قرأ الضحاك و إبراهيم بن أبي عبلة و رؤبة بن العجاج و قطرب ... " فذكرها ، و لها توجيهان : الأول أن تكون (ما) زائدة ، و (بعوضة) خبر مبتدأ محذوف ، أي مثلا هو بعوضة ، و الثاني : أن تكون (ما) بمعنى (الذي) و قد حُذِف أحدُ جزأي الصلة ، أي مثلا الذي هو بعوضة ، و ضعفه العكبري . يراجع : مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (ص ١٢) ، المحتسب لابن جني (١ / ٦٤) ، إعراب القراءات الشواذ للعكبري (١ / ١٤٠ ، ١٤١) ، البحر المحيط (١ / ٢٦٧) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة في "ب ، ج " .

(٨) رؤبة بن العجاج أبو الجحاف التميمي السعدي الراجز المشهور ، كان من أعلم الناس بلغة العرب ، سمع أباه و النسابة البكري ، و روى عنه يحيى القطان و النضر بن شميل و أبو زيد النحوي ، توفي سنة ١٤٥ هـ . يراجع : طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي (٢ / ٧٦١) ، الشعر و الشعراء لابن قتيبة (ص ٥٩٤) ، و سير أعلام النبلاء (٦ / ١٦٢) .

(٩) سقط ما بين العلامتين ** من " ب " .

(١٠) الكشاف (١ / ١١٩ ، ١٢٠) .

قال أحمد : لا يستقيم المعنى على ما أشار إليه ؛ لأنَّ هذا الاستفهام إنما يقع للإنكار تنبيهًا بالأدنى على الأعلى كما تقول : فلانٌ يعطي الأموال ما الدينار ما الديناران ، و أما ها هنا فهم أنكروا ضربَ المثلِ بالذباب ، فلا يستقيم أن يكونَ البعوضةُ فما فوقها في الصغر أو في الكبر على اختلاف المذهبين تنبيهًا بالأقل على الأكثر ؛ إذ هي و ما فوقها الأكثر في الحقارة ، و لا يجد لتصحيح المعنى وجهًا ثم أطال أحمد هذا إطالة مملة ، و قال : إنما أطلت لأنه موضعٌ ضيقٌ يبعد فهمه ، و حسبك بمعنى انعكس فيه فهمُ الزمخشري .

٢٠ – **قلت** : لو تأمل كلام الزمخشري لوجد جواب اعتراضه فيه لأنه قال : أجيبوا بأنَّ الله لا يستحيي أن يضرب من الأمثال ما شاء ما البعوضة فما فوقها ؛ و ذلك أنَّ المسلوب عن الله تعالى أن يضرب مثلا ، و هو نكرةٌ في سياق النفي فتعمُّ كلَّ مثل على اختلاف أنواعه ، ما البعوضة فما فوقها في الكبر ؛ إذ الكلُّ في [1] الجواز سواءٌ ، أو ما البعوضةُ فما دونها في الحقارة ؛ إذ المبالغة في [تحقيره] [2] لا يخرجه عن كونه مثلا ، و الكلُّ جائزٌ ، و لا يلزم في الاستفهام بـــ(ما) أن يكون من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى ، بل [3] قد يكون الإنكار على مَن سمع قاعدةً قد تقررت فسأل عن شيءٍ مِن جزيئاتها ، و قال : لِمَ [4] جاز هذا ؟ مع وضوحِ الدليلِ على جواز الكلِّ و اشتراكِ الجميع في علةٍ واحدة ، و ليس بعجبٍ / ما وهم فيه و ظنه مِن ضيق مجال هذا البحث ، و عيبه [على محمود] [5] بغير سبب ، * فقد قال الشاعر * [6] : ب ٨ و

و كم مِن عائبٍ قولا صحيحًا   و آفته مِن الفهم السقيم [7]

ثُم واخذ [8] **أحمد** محمودًا في قوله عن رؤبة : " ما أراه ذهب في هذه القراءة إلا لهذا الوجه " ، و قال : إنَّ القاريءَ لا يجوز أن يذهبَ في القراءة إلى ما يختارُ ، بل يعتمد على ما

---

(١) سقطت من " ج " .

(٢) ما بين المعكوفين من " ج " ، و في " أ ، ب " [تقليله] .

(٣) هكذا هي في " ب ، ج " ، و في " أ " [و] .

(٤) في " ج " [لو] .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٧) البيت لأبي الطيب المتنبي . يراجع : شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للمعري (٢ / ٤٥٧) .

(٨) سبق أن ذكرتُ أنَّها لغة في (أخذ) ، يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٠٠) .

رواه له الثقاتُ ، و ليس له فيه اجتهادٌ . (١)

أ ٩ و **قال / محمود** : فإن قلتَ : كيف (٢) وصف المهتدين بالكثرة في قوله ﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ ﴾ (٣) و قد قال : ﴿ وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴾ (٤) قلتُ : هم كثيرٌ في أنفسهم و هم قليلٌ بالنسبة إلى الضالين (٥) ، كما قال الشاعرُ (٦) :

إنَّ الكِرَام كثيرٌ في البِلادِ وإن ... قَلُّوا كَمَا غَيْرُهُمْ قَلٌّ وإنْ كَثُروا (٧)

ج ١٦ / **و أخذ عليه أحمد** استشهادَه بالبيت ، [قال] (٨) فإنَّ معناه أنهم و إن كانوا قليلا فالواحد منهم كالكثير ، كما قال :

و واحدٌ كالألف إن أمرٌ عنا (٩)

٢١ – قلتُ (١٠) : و المهديون في الآية كثيرٌ في أنفسهم ، و قليل بالنسبة إلى غيرهم ، فليس من معنى الآية في شيءٍ .

---

(١) من شروط اعتبار القراءة مجيئها من طريق الرواية ، و قد عقد أبو عمرو الداني لذلك بابًا في أول كتابه جامع البيان ، يراجع : جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لعثمان بن سعيد الداني (ص ٣٧) ، شرح طيبة النشر لابن الجزري (ص ٧) .

(٢) في " ج " [لِمَ] .

(٣) سورة البقرة ، آية ٢٦ .

(٤) سورة سبأ ، آية ١٣ .

(٥) في " ج " [الصالحين] .

(٦) البيت لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت : ٢٣١ هـ) ، و البيت من البسيط التام ، من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز الطائي ، قال الخطيب التبريزي : " لو لم تكن إلا وحدك لنُبتَ مناب عدد كثير " ، و قَلّ بالفتح : القليل ، قال الشيخ عليان : " الحال أنَّهم قليلٌ في العدد كما أنَّ غيرهم – يعني اللئام – قليل في الخير و إن كثروا في العدد " . يراجع : ديوان أبي تمام (ص ١٣٣) ، ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي (٢ / ١٨٦) ، مشاهد الإنصاف (١ / ١٢٣) .

(٧) الكشاف (١ / ١٢٢ ، ١٢٣) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) صدره : و الناسُ ألفٌ منهم كواحدِ . و قافيته في النسخ كلها كما ذكرت أما في الانتصاف المطبوع [عرا] ، و نسبه إلى ابن يزيد ، و في أمالي المرزوقي قال : و قال أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي ، فذكر قصيدة فيها هذا البيت بهذه القافية الثابتة في نسخ المخطوطة ، و بهذا يترجح أن الانتصافَ المطبوع به تصحيفٌ لنسبة البيت فهو لابن دريد ، لا ابن يزيد . يراجع : أمالي المرزوقي أبي علي أحمد بن محمد (ص ٣٢٠) ، جواهر الأدب للسيد أحمد الهاشمي (٢ / ٤١٧) .

(١٠) سقطت من " ب ، ج " .

قال محمود : نسبةُ الضلال إلى الله مِن إسناد الفعلِ إلى السبب ؛ لأنَّ ضربَ المثلِ كان سببًا .

و أخذه عليه أحمد ؛ إذ هو تفريعٌ على أنَّ الضلالَ مِن خلق العبد لا مِن خلق الله تعالى . (١)

قال محمود : – **في قوله** : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (٢) – فيه دليلٌ على أنَّ ما يُنتفَعُ به مِن غير ضررٍ هو في الأصلِ مباحٌ . (٣)

قال أحمد : هذا مذهب فرقة مِن القدرية ، بنوه على التحسين و التقبيح الباطلين عند أهل السنة .

٢٢ – قلت : قد قال بهذا المذهب جماعةٌ مِن أهل السنة (٤) من الشافعية (٥) و الحنفية (٦) ، و اختاره فخرُ الدين الرازي (٧) في آخر محصوله (٨) ، و جعله مِن القواعد الكلية ، فليس

---

(١) الآية حجة على القدرية و الجبرية جميعًا ؛ لأنَّ الله أثبت لنفسه فعل الإضلال للعبد حقيقة فأبطل قول القدرية ، و كذلك أثبت أنَّه لا يضل إلا الفاسقين ؛ لأنَّه عقوبة لهم كما قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾ (سورة الصف ، آية ٥) فمشيئته المطلقة و حكمته البالغة لا تتعارضان و بذلك حمد نفسه سبحانه فقال : ﴿ وَقُضِيَ بَيۡنَهُم بِٱلۡحَقِّ وَقِيلَ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ (سورة الزمر ، آية ٧٥) ، يراجع : حاشية (ص ٣٢) عن معنى الختم ، و المسائل الاعتزالية (ص ٢٠٤) .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٩

(٣) الكشاف (١ / ١٢٧) .

(٤) في " ب ، ج " [من أهل السنة جماعة] .

(٥) هكذا قررها السيوطي في الأشباه و النظائر ، لكن الغزالي في المستصفى حكى هذا المذهب و عكسه و مذهب التوقف و جعلها أقوالا للمعتزلة و أبطلها جميعًا ، لكن قال في الأول : " و إن عنوا بكونه مباحًا أنَّه لا حرج في فعله و تركه فقد أصابوا " . يراجع : الأشباه و النظائر في قواعد و فروع فقه الشافعية للسيوطي (ص ٨٢) ، المستصفى في علم الأصول للغزالي (١ / ٦٣) .

(٦) حكاه ابن نجيم عن الكرخي و عن صاحب الهداية ، و قال في مسلم الثبوت : إنَّه قول أكثر الحنفية و الشافعية ، يراجع : الأشباه و النظائر لابن نجيم الحنفي (١ / ٧٣) ، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لعبد العلي الأنصاري (١ / ٤٨) .

(٧) فخر الدين الرازي هو محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري ، الشافعي المفسر المتكلم ، اشتغل على والده وكان من تلامذة محيي السنة البغوي ، له التفسير الكبير و المحصول في أصول الفقه و غيرهما ، توفي سنة ٦٠٦ هـ ، يراجع : وفيات الأعيان لابن خلكان (٤ / ٢٤٨) ، سير أعلام النبلاء (٢١ / ٥٠٠) ، طبقات الشافعية (٨ / ٨١ : ٩٦) ، طبقات المفسرين للأدنروي (ص ٢١٣) .

(٨) المحصول في علم أصول الفقه ، للرازي (٦ / ٩٧) .

المذهبُ مختصًا بالقدرية كما زعم . [١]

قال محمود : ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [٢] أي أسماء المسميات ؛ و لهذا قال : ﴿ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ ﴾ ، و ﴿ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾ [٣] ، فعلمه أسماءَها و منافعها الدينية و الدينوية ، و إنما ذكر ﴿ ثُمَّ عَرَضَهُمْ ﴾ لأنَّ فيهم عقلاء . [٤]

قال أحمد : هو يفرُّ من أنَّ الاسمَ المسمَّى [٥] ، و قولُه : ﴿ ثُمَّ عَرَضَهُمْ ﴾ دليلٌ عليه ؛ فإنَّ المعروضَ المسميات بالاتفاق ، و أيضًا فإنَّ معرفةَ الذواتِ و ما أُودِعَ فيها من الخواص و الأسرار – أهمُّ من معرفة أسمائها ، و غايةُ ما في قوله : ﴿ بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ ﴾ الإضافةُ المقتضيةُ للمغايرة ، و هي عندنا مثلُ قولِك : نفسُ زيدٍ و حقيقتُه ، فالمرادُ أنبئوني بحقائق هؤلاء ، فإنَّ الحقائقَ و الذواتِ أعمُّ من أسماء [٦] هؤلاء المشارِ إليهم ، فهذا هو [٧] المصححُ للإضافة ، و على الجملةِ الخلافُ في هذه المسألةِ لفظيٌّ .

قال محمود : ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا ﴾ [٨] يحتملُ الضميرُ في عنها أن يعود إلى الشجرة ، و أن يعود [٩] إلى الجنة . [١٠]

قال أحمد : يشهدُ للثاني قولُه تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ ﴾ [١١] .

٢٣ – **قلتُ** : و هو [١٢] سهوٌ ؛ فإنَّ الذي أعاد الضميرَ إلى الشجرة قال : تقديره فأصدر الشيطانُ زلتَهما عن الشجرةِ ، و ذلك لا ينافي إخراجَ الشيطانِ إياهما [من] [١٣] الجنة ، و لا

([١]) يراجع : فتوح الغيب (١ / ٤٦٩) .

([٢]) سورة البقرة ، آية ٣١ .

([٣]) سورة البقرة ، آية ٣٣ .

([٤]) الكشاف (١ / ١٢٩ ، ١٣٠) .

([٥]) سبق الكلام عليها . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٩٠) .

([٦]) في " ج " [ذوات] .

([٧]) سقطت من " ج " .

([٨]) سورة البقرة ، آية ٣٦ .

([٩]) سقطت من " ج " .

([١٠]) الكشاف (١ / ١٣١) .

([١١]) سورة الأعراف ، آية ٢٧ .

([١٢]) في " ج " [هذا] .

([١٣]) في " أ " [عن] ، و ما أثبته من " ب ، ج " و هو الموافقُ للمعنى .

يمكنُ نسبةَ الإخراجِ / إلى الشجرة ، و لقد كان هذا الوجه قويًا و عن تأييده [١] غنيًا . [٢] أ ٩ ظ

قال محمود : فإن قلتَ : لِمَ قال : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ [٣] و " إنْ " للشك ، و إتيان الهدى كائنٌ لا محالةَ لوجوبه . قلتُ : للإيذان بأنَّ الإيمانَ باللهِ و التوحيدَ واجبٌ مِن غيرِ بعثةِ الرسل . [٤]

و أخذ عليه أحمدُ قولَه : " لوجوبه " إذ لا يجبُ على الله شيءٌ ، و أخذ عليه قولَه : أنَّ الإيمانَ واجبٌ بالعقلِ ، فلا يجبُ عندنا إلا بالشرع .

قال محمود : فإن قلتَ : معصيةُ آدمَ إن كانت كبيرةً فهي ممتنعةٌ في حقِّه ، و إن كانت ب ٨ ظ
صغيرةً فهي / مكفرةٌ باجتنابِ الكبيرة [٥] ، فلِمَ جرى عليه ما جرى / على إبليس مِن الإخراج ج ١٧
و الإهباط مِن السماء ؟ قلتُ : إنما عظَّم شأنها لطفًا في حقِّ أولاده و تهويلا عليهم أن يقعوا في مثلها .

قال أحمد : مذهبُه أنَّ الصغائرَ تقعُ مكفرةً باجتناب الكبائر ، فيَقْوَى توجهُ السؤالِ عليه و لا يكفيه [٦] هذا الجوابُ الإقناعي ، و لقد قبح في قولِه : * جرى على آدمَ ما * [٧] جرى على إبليس ، و معاذَ اللهِ ! انظرْ إلى عاقبتهما و منزلتهما مِن الله عز و جلّ .

قال محمود : فإن قلتَ : لبسُ الحقِّ بالباطل و كتمان الحقِّ غيرُ متميزين [٨] ؛ لأنهم إذا لبسوا الحقَّ بالباطل فقد كتموا الحقَّ ، فكيف نهى عن الجمعِ بينهما ؟ ! قلتُ : هما متميزان ؛ لأنَّ لبسَ الحقِّ بالباطل : تغييرُ ما في التوراة مِن بعث [٩] النبي (ﷺ) ، و كتمان الحقِّ : إخفاؤه . [١٠]

---

(١) في " ج " [استشهاده] .

(٢) يراجع : فتوح الغيب (١ / ٤٨٧) .

(٣) سورة البقرة ، آية ٣٨ .

(٤) الكشاف (١ / ١٣٣) .

(٥) في " ج " [الكبائر] .

(٦) في " ج " [لا يكفي فيه] .

(٧) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٨) يريد قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَـٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ آية ٤٢ .

(٩) في " ب ، ج " [نعت] .

(١٠) الكشاف (١ / ١٣٦) .

قال أحمد : لا يتوجه السؤال لأنه ادعى فيه [١] عدمَ التميز و قرره بالتلازم ، و هو تقرير فاسد ؛ فالعرضُ يلازم الجوهرَ مع التميز ، و إن أراد به عدمَ الانفكاك ، فلا نسلِّم امتناعَ النهيِ عن الجمعِ حينئذٍ .

قال محمود : و في قولِه : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ [٢] ، دليلٌ على انتفاءِ الشفاعة في حقِّ العصاة . [٣]

قال أحمد : مَن كذَّب بالشفاعة فهو جديرٌ بألا ينالها ، و المصدِّقون بها أولئك الذين يرجون رحمة اللهِ ، * و الله غفورٌ رحيم * [٤] ، و تأويلُ الآيةِ أنَّ [٥] المذكورَ فيها يومٌ منكرٌ ، و يومُ القيامةِ كألف سنة ، و كلُّ وقتٍ منه يومٌ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [٦] ، و قال : ﴿ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [٧] ، فتعين حملها على يومين .

٢٤ – **قلتُ** : و في هذا التأويلِ نظرٌ ؛ فإنَّ إطلاقَ اسمِ الأيامِ على اليومِ الواحد قليلٌ جدًا ، و ينبغي تأويلُه بأنَّه عامٌ مخصوصٌ منه العصاةُ مِن أمَّةِ محمدٍ (ﷺ) ، فإنَّ * نفسًا في * [٨] قولِه : ﴿ عَنْ نَفْسٍ ﴾ نكرةٌ في سياق النفي فتعمُّ ، و تقبلُ التخصيصَ بالآياتِ و الأخبارِ

أ ١٠ و الصحيحة / الواردة في الشفاعة العامة و الخاصة .

قال محمود : ﴿ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ﴾ [٩] يحتملُ أنْ يكونَ البحرُ كان يفترقُ بسلوكهم ، و يحتمل أنْ يرادَ فرقنا بسببكم ، و يحتملُ أنْ يكونَ الباءُ بمعنى الحالِ أي فرقناه متلبسًا بكم . [١٠]

قال أحمد : فتكون الباءُ على الأولِ للاستعانة ، و على الثاني للسببية ، و على الثالث للمصاحبة .

---

(١) سقطت من " ج " .
(٢) سورة البقرة ، آية ٤٨ .
(٣) الكشاف (١ / ١٣٩ ، ١٤٠) .
(٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(٥) سقطت من " ج " .
(٦) المؤمنون ٢٣ ، آية ١٠١ .
(٧) الصافات ٣٧ ، آية ٢٧ .
(٨) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(٩) سورة البقرة ، آية ٥٠ .
(١٠) الكشاف (١ / ١٤١) .

٢٥ - * **قلتُ** : هذا مِن إيضاح الواضحات .* [١] **ثم ضعف أحمد** القولَ الأولَ بأنَّ آلة التفريقِ العصا بدليل قولِه تعالى : ﴿ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ ﴾ [٢] .

قال محمود : في قولِه تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [٣] إرادة أن تشكروا . [٤]

قال أحمد : أخطأ في ذلك فإنَّ اللهَ تعالى لو أراده لكان ، ما شاء اللهُ كان ، و حرر سيبويه معنى (لعل) في قولِه تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [٥] " أي كونا على رجائكما " [٦] فالرجاءُ مصروفٌ إلى المخاطب ، كذا ها هنا لتكونوا على رجاء الشكر .

٢٦ - **قلتُ** : و أخطأ أحمدُ في تقرير هذه الآية فإنَّ [٧] الإنسانَ لا يرجو مِن نفسه أمرًا ، و أما / قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ فهما يرجوان مِن فرعون الإيمانَ ، بل تأويله على ما ذكره شيخنا عز الدين بن عبد السلام (رحمه الله) : عاملكم معاملة الراجي . ج ١٨

قال محمود : في قولِه تعالى : ﴿ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [٨] لَمَّا سألوه ما لا يجوز مِن الرؤية التي توجب أنْ يكونَ المرئي جسمًا أو عرضًا ، عوقبوا بالصاعقة . [٩]

قال أحمد : المعاقبةُ وقعتْ على طلب الرؤيةِ في الدنيا و، و هي ممتنعةٌ في الدنيا [عندنا] [١٠] و عندهم . و كان موسى (عليه السلام) و مَن آمن به قد علموا ذلك لَمَّا سأل و مُنِع ، كما دلَّتْ عليه سورةُ الأعرافِ ، فلما ألحوا في طلب ما مُنعوا منه عوقبوا بالصاعقة ، و كيف يجهل موسى (عليه السلام) امتناعَ الرؤيةِ ؟ و تعرفها [١١] المعتزلة !.

٢٧ -* **قلتُ** : الصوابُ أنَّ رؤيةَ الله تعالى في الدنيا ممكنةٌ أيضًا ، و قد زعم جماعةٌ مِن الصحابة و التابعين أنَّ رسولَ الله (ﷺ) رأى ربَّه ليلةَ المعراجِ بعينيْ رأسِه ، و إنْ

---

(١) سقط ما بين العلامتين ** من " ب ، ج " .

(٢) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٦٣ .

(٣) سورة البقرة ٢ ، آية ٥٢ .

(٤) الكشاف (١ / ١٤٢) .

(٥) سورة طه ٢٠ ، آية ٤٤ .

(٦) الكتاب (١ / ٣٣١) سبق أن ذكرت أن من أهل اللغة من جوز استخدام (لعل) للتعليل و هو مذهب الكوفيين ، و عدَّها الأصوليون في مسالك العلة من طريق النص ، و إن لم يرض ذلك الشوكاني . يراجع : إرشاد الفحول (٢ / ٨٨٥) ، و حاشية التحقيق (ص ٤٥) .

(٧) في " ب ، ج " [لآن] .

(٨) سورة البقرة ٢ ، آية ٥٥ .

(٩) الكشاف (١ / ١٤٤) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " .

(١١) في " ب ، ج " [تعلمها] .

أنكرتْ ذلك عائشةُ (رضي الله عنها) ، فكيف يثبتون شيئًا يستحيلُ وقوعُه ، و لأنَّ الممكنَ لا يفترقُ حالُه – في إمكانه – بين زمانٍ و زمان ، فإذا كانت الرؤيةُ ممكنةً في الآخرة كانت ممكنةً في الدنيا .* (١)

قال محمود : – في قولِه تعالى – ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلاً غَيۡرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمۡ فَأَنزَلۡنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجۡزًا ﴾ (٢) كرره تأكيدًا لتقبيح ذلك (٣) ، / و إيذانًا بأنَّ إنزالَ الرجزِ بظلمهم . (٤) ب ٩ و

قال أحمد : و فيه زيادةُ تهويلٍ بوضع الظاهرِ موضعَ المضمرِ ، و هو مفيدٌ لذلك .

٢٨ – **قلتُ** : هذا جمودٌ / على ألفاظٍ ذكرها أربابُ علمِ البيانِ ، فمتى تغيرت العبارةُ عنها ظنَّ أنها مِن بابٍ آخر ، أيُّ فرقٍ بين قولِ القائل في قول الشاعر : أ ١٠ ظ

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيءٌ (٥)

أنه كرر ذِكرَ الموتِ تعظيمًا له وبين قولِه : وضَعَ الظاهرَ موضعَ المضمرِ ، لم يُرِد الزمخشريُّ إلا هذا ، و قد عبَّر عن هذا في كتابه في مواضعَ بهذه العبارة التي استفادها منه ، فلَمَّا (٦) غيَّرها قال : لِمَ لا جاء بها بعينها ؟ [فتأمله] (٧) .

قال محمود : فإنْ قلتَ : لِمَ قال : ﴿ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ (٨) مع أن (قسا) يصاغُ منها فِعلُ التعجبِ و التفضيلُ (٩) ؟ قلتُ : لأنه أبلغ . (١٠)

---

(١) سقط هذا التعليق من " ج ، ب " و قد نقل الألوسي النقاش بمعناه محترزًا بكلام علم الدين فقال : " و ليس في ذلك دليلٌ على امتناعها مطلقًا في الدنيا و الآخرة " . يراجع : روح المعاني (١ / ٢٦٣) .

(٢) سورة البقرة ٢ ، آية ٥٩ .

(٣) في " ب ، ج"[كرره تقبيحًا له] .

(٤) الكشاف (١ / ١٤٦) .

(٥) عجزه : نغص الموت ذا الغنى والفقيرا ، و البيت مختلف في نسبته ، فقد جاء في قصيدة لعدي بن زيد ذكرها صاحب خزانة الأدب ، و في كتاب سيبويه قال لسواد بن عدي ، و الله أعلم . يراجع : الكتاب (١ / ٦٢) ، شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي (ص ٣٦) ، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي (١ / ٣٨١) .

(٦) في " أ " وحدها [فلو] .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " .

(٨) سورة البقرة ٢ ، آية ٧٤ .

(٩) سقطت من " ب " .

(١٠) الكشاف (١ / ١٥٦) .

قال أحمدُ : و لأنه أدخلُ في الإسهاب ؛ إذ [١] قصةُ البقرةِ ذُكرتْ مستوعبةً ، و جعل آخرها أولها ، حتى صارت في صورة قصتين ، فكان هذا أنسبَ إلى الإسهابِ .

قال محمود : قولُه تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ قَالُوٓاْ ﴾ [٢] (قالوا) الأولى فيها ضميرُ المنافقين ، و في الثانيةِ ضميرُ شياطينهم . [٣]

قال أحمد : يوضحُ اختلافَ الضميرِ أنَّ المذكورين في قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُؤْمِنُوا ﴾ [٤] عامُ الجهتين ، و هذا كقولِه : ﴿ وَإِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ ﴾ [٥] الضمير الأولُ للأزواج ، و الثاني للأولياء ؛ لشمولِ الخطاب للجميع .

قال محمود : **فإن** قلتَ : ما فائدةُ قولِه : (بأيديهم) في قوله تعالى : ﴿ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ [٦] . قلتُ : التأكيد ، كما تقول لمَن جحد خطه : هذا خطُّكَ بيدك . [٧]

قال أحمد : و ربما ذكر [٨] الزمخشريُّ فيه إنه تصويرٌ لحالهم في النفس كما وقعتْ حتى كأنَّك تشاهدها .

قال / محمود : في قوله تعالى : ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ [٩] خبرٌ معناه النهيُ مبالغةً كأنَّه سُورِع في امتثاله فصار خبرًا . [١٠] ج ١٩

قال أحمد : و دليلُه عطفُ الأمرِ عليه ، لما بينهما مِن المؤاخاة ، و لما بين الأمرِ و الخبر مِن التنافر [١١] .

٢٩ – قلتُ : **و دليلُه** القويُ وقوعُ الأمرِ مِن بني إسرائيل على خلافه بعبادتهم العجل ، و لو كان خبرًا لَزِم منه الخلفُ في خبر مَن يستحيلُ مِنه [١] ذلك ، فلا حاجةَ إلى الأمورِ اللفظية مع وضوحِ الأدلة القطعية .

---

(١) سقطت من " ج " .

(٢) سورة البقرة ٢ ، آية ٧٦ .

(٣) الكشاف (١ / ١٥٧) .

(٤) سورة البقرة ٢ ، آية ٧٥ .

(٥) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٣٢ .

(٦) سورة البقرة ٢ ، آية ٧٩ .

(٧) الكشاف (١ / ١٥٨) .

(٨) في " ج " [قال] .

(٩) سورة البقرة ٢ ، آية ٨٣ .

(١٠) الكشاف (١ / ١٥٩) .

(١١) في " ج " [التمايز] .

قال محمود : و يحتملُ عودُه إلى معنى العهد ، كأنَّه قال : و إذا أقسمنا عليكم لا تعبدون إلا الله . [٢]

قال أحمد : لو قُدِّر عودُ القسمِ إليهم أي : و إذا أقسمتم لا تعبدون إلا اللهَ لكان أوجهَ .

قال محمود : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ قُرِيء : [حَسَنًا / و حُسْنَى و كلاهما مصدر] . [٣]

أ ١١ و

قال أحمد : فيه من المبالغة وضعُ المصدرِ موضعَ [الوصف] [٤] ، كقولك : رجلٌ عدلٌ و صوم و فِطر [٥] .

قال محمود : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾ [٦] [ثُم] [٧] استبعاد ما صدر منهم مِن القتل و العدوان بعدَ أخذ الميثاق . [٨]

قال أحمد : هذا مثلُ قولِه : ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ﴾ [٩] .

٣٠ – قلتُ : [هذا و الذي قبله] مِن إيضاح الواضحات ، و إن شئتَ فقُلْ : [هو] مثل ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ ﴾ [10] ﴿ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [١١] ﴿ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا ﴾ [١] و قوله :

([١]) في " ج " [عليه] .

([٢]) الكشاف (١ / ١٦٠) .

([٣]) ما بين المعكوفين تصحيح من الكشاف ؛ لأن في عبارة النسخ المخطوطة خللا ؛ ففيها [قـريء إحـساناً و حَسَنًا] في " أ " و جاء في " ج ، ب " [إحساناً و حسنى] و الثانية من الشواذ ، و فيها أمر جلـل: أن " إحساناً " لم يقرأ أحدٌ بها في هذا الموضع . يراجع : شرح طيبة النشر في القرآت العشر لابن الجزري (ص ١٧٩) ، فقد ذكر ابن الجزري قراءتين لها و هما " حُسْنًا ، حَسَنًا " و قد جعلهما ابـن الجـزري مـصدرين كالرُشْد و الرَّشَد ، بينما عدَّ ابن المنير حَسَنًا صفةً مشبهة . و الله أعلم . و كذلك تراجع البدور الزاهرة (ص ٣٥) ، (ص ٣٨٥) ، فليس في القراءات الشاذة أيضًا حيث لم يذكر الشيخ عبد الفتاح القاضي سوى قراءة الحسن (رحمه الله) حُسْنَى ، و قد أثبتها الزمخشريُّ في الكشاف (١ / ١٦٠) .

([٤]) في " أ " [الاسم] و المثبت من " ب ، ج " .

([٥]) سقطت من " ب " ، و الثابت من " أ ، ج " يقال : رجلٌ فِطرٌ ، و قومٌ فِطْرٌ أي مفطـرون . يراجـع : القاموس المحيط و المعجم الوسيط مادة (ف ط ر) .

([٦]) سورة البقرة ٢ ، آية ٨٥ .

([٧]) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " .

([٨]) الكشاف (١ / ١٦١) .

([٩]) سورة البقرة ٢ ، آية ٧٤ .

([١٠]) سورة الأنعام ٦ ، آية ٢ .

([١١]) سورة الأنعام ٦ ، آية ١ .

يرى غمراتِ الموت ثُم يزورها (٢)

[لم يعجز عن أمثال له] (٣) .

قال محمود : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ (٤) ثُم أنتم بعد ذلك [غيرُ] (٥) هؤلاء المقرِّين ، تنزيلا لتغيير الصفة منزلةَ تغييرِ الذات ، كما تقولُ : جاء بوجهٍ غيرِ الذي ذهب به ، و قولُه تعالى : ﴿ تَقْتُلُون ﴾ و ما بعده بيانٌ لهؤلاء .

قال أحمد : أي بيانٌ لتغير الصفة / الموجبةِ لتنزيلِهم منزلةَ المغايرين لهم بالذات . ب ٩ ظ

٣١ – قلتُ : هو أيضًا مِن النمطِ الأول (٦) و إن شئت فقلْ : هو مثلُ قولِه تعالى : ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ ﴾ (7) على قول ، و مثلُ قولِه : ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾(٨) [لكنَّ إيضاحَ الواضحاتِ عِيٌّ] (٩) .

قال محمود : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ (١٠) لم يقلْ " قتلتم " لأمرين : أحدهما : أنه أمرٌ فظيعٌ فأُريد تصويرُه في النفوس و استحضارُه في القلوب . (١١)

قال أحمد : التعبيرُ بالمضارعِ يفيدِ هذا كقولِه : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (١٢) أراد تصويرَ إخضرارها في النفسِ ، و قال عمرو ابن

---

(١) سورة الجاثية ٤٥ ، آية ٨ .

(٢) البيت لجعفر بن عُلبة الحارثي ، و صدره : ولا يكشف الغمَّاء إلا ابنُ حرة ، قال المرزوقي : " يقول : لا يكشف الخصلة الشديدة إلا رجلٌ كريم يرى قُحَم الموت ثُم يتوسطها و يصبر فيها و لا يعدل عنها " يراجـع : شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي (١ / ٤٩) ، سمط اللآلي (٢ / ٩٠٥) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة مِن " ج " فيما سبق من الفقرة .

(٤) سورة البقرة ٢ ، آية ٨٥ .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٦) في " ب ، ج " [مثل ما قبله] .

(٧) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٤٨ .

(٨) سورة النساء ٤ ، آية ٥٦ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة مِن " ب ، ج " .

(١٠) سورة البقرة ٢ ، آية ٨٧ .

(١١) الكشاف (١ / ١٦٣) .

(١٢) سورة الحج ٢٢ ، آية ٦٣ .

معدي
كرب [١] :

وأنِّي قد لقيتُ الغولَ تهوي [٢] بسَهْبٍ كالصحيفة صحصحانِ
فأخذه فأضربه فخرت صريعًا لليدين و للجرانِ [٣]

قال محمود : و الثاني أنه أراد فريقًا تقتلون بعدُ ؛ لأنهم داروا حول قتلِ النبيِّ (ﷺ) ، و سمُّوا له الشاةَ [٤] " و سحروه و أرادوا أن يلقوا عليه صخرةً لَمَّا استعانهم في الدية [٥] " [٦] .

قال محمود : و ردَّ الله / على الكفار قولَهم : ﴿ قُلُوبُنَا غُلۡفٌۢ ﴾ [٧] و أنَّها خلقتْ كذلك ؛ ج ٢٠ لأنها خُلِقت على الفطرة و التمكنِ [٨] مِن قبول الحقِّ ، بقولِه تعالى : ﴿ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ ﴾ أي خذلهم فهم الذين غلقوا [٩] قلوبَهم بما أحدثوا مِن الكفرِ الزائغ عن الفطرة ، و تسبَّبوا إلى منعِ الألطاف التي تكون للمتوقع إيمانهم و للمؤمنين . [١٠]

([١]) هذا العزو وهم من ابن المنيِّر (رحمه الله) و تابعه عليه علم الدين (رحمه الله) ؛ فلم أجد أحدًا ممن ذكر هذا الشاهد نسبه لعمرو بن معدي كرب ، و كذلك هذان البيتان ليسا في ديوانه من قافية النون (١٦٩ : ١٨٢) ، و **عمرو** : هو عمرو بن معدي كرب بن عبد الله الزبيدي شاعر مخضرم ، من فحول الشعراء و الفرسان ، أسلم زمن النبوة ، ثم ارتد ثم أسلم و حسن إسلامه و جاهد في الفتوحات ، و مات زمن عثمان بن عفان ، و قد جاوز عمره المائة سنة . يراجع : الشعراء و الشعراء لابن قتيبة (ص ٣٧٢) ، معجم الشعراء لأبي عبيد الله المرزباني (ص ٢٠٨ ، ٢٠٩) ، و مقدمة ديوانه " شعر عمرو بن معدي كرب " لمطاع الطرابيشي (ص ١٩) و ما بعدها .

([٢]) في " ج " [تسعى] .

([٣]) البيتان نسبهما في الأغاني لتأبط شرًا و هو ثابت بن جابر بن سفيان ، و هما في ديوانه ، و صدر البيت الثاني : فأَضربها بلا دَهَشٍ فَخَرّت ، و السهب : الفلاة ، و الصحيفة أي منبسطة ، و الصحصحان : المستوية العارية من النبات ، و الجران : مقدم العنق . يراجع : الشعر و الشعراء (ص ٣١٢) ، الأغاني (١٨ / ٢١٠) ، ديوان تأبط شرًا و أخباره (ص ٢٢٤ ، ٢٢٥) .

([٤]) ذكرها ابن إسحاق في السيرة النبوية و البيهقي في دلائل النبوة ، و له طرق أخرى . يراجع : السيرة النبوية (٣ / ٢١٤) ، دلائل النبوة (٤ / ٢٥٦) ، الكافي الشاف بحاشية الكشاف (١ / ١٦٣) .

([٥]) يراجع : السيرة النبوية (٣ / ١١٠) .

([٦]) ما بين علامتي التنصيص معنيان أضافهما علم الدين إلى كلام الزمخشري توضيحًا و الله أعلم .

([٧]) سورة البقرة ٢ ، آية ٨٨ .

([٨]) سقطت من " ج " و بعدها [قبول الخير] .

([٩]) في " ب ، ج " [غلفوا] بالفاء .

([١٠]) الكشاف (١ / ١٦٤) .

قال أحمد : هذا مِن مذهبه في خلق الأعمال ، و إنما كذَّبهم [١] في إدعائهم عدمِ الاستطاعة و التمكنِ ، و إنما هم اختاروا الكفرَ على الإيمان ، فوقع اختيارُهم مقارنًا لخلق / الله إياه في قلوبهم بعد ما أنشأهم على الفطرة إقامةً للحجةِ عليهم . ١١ أ ظ

قال محمود : في قولِه تعالى : ﴿ وَيَكۡفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡۗ ﴾ [٢] ألزمهم بالكفر بالتوراة مِن حيث أنهم كفروا بما يوافقها و يصدقها ، و الكفرُ بأحد المتوافقين كفرٌ بالآخر . [٣]

قال أحمد : و بهذه النكتة كفَّرنا القدرية على أحدِ قوليْ مالك و الشافعي و القاضي [٤] ؛ فإنَّ العقائد الصحيحة السنية متلازمة يصدق بعضها بعضًا ، فجَحْدُ بعضِها كجحدِ الجميع .

٣٢ – **قلتُ** : مَن قال بكفرهم لم يعلله بهذه العلةِ الضعيفة التي توجب كفرَ مَن قال ببقاء الأعراض ، و جحد المقدورَ بين قادرين ، أو قال بتفضيل عمرَ على أبي بكرٍ (رضي الله عنهما) و لم يقلْ به أحدٌ ، و إنما عللوه بحديث مسلم – في الإيمان – و أن تؤمنَ بالقدر خيره و شرِّه حلوِه و مرِّه [٥] ، و قال فيه عن ابن عمر : لو أنفق أحدهم كذا ما قبل اللهُ منه حتى يؤمنَ بالقدر [٦] .

([١]) في " ج " [و إنما ردَّ الفرية عليهم] .

([٢]) سورة البقرة ٢ ، آية ٩١ .

([٣]) الكشاف (١ / ١٦٥) .

([٤]) القاضي : هو أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر البصري المالكي لقب بسيف السنة ، انتهت إليه رياسة المذهب في زمنه ، و ردَّ على المعتزلة و الرافضة ، من مصنفاته إعجاز القرآن ، و الانتصار ، توفي ٤٠٣ هـ ، يراجع : سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٩٠) ، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون (٢ / ٢٢٨) ، شذرات الذهب لابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (٥ / ٢٠).

([٥]) أخرجه مسلم (ك الإيمان – ب بيان الإيمان و الإسلام و الإحسان ، ح ١) و للحديث طرق أخرى . يراجع : تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف لأبي الحجاج المزي (٨ / ٧٤ ، ح ١٠٥٧٢) .

([٦]) من العلماء مَن عدَّ كلام ابن عمر (رضي الله عنهما) هذا تصريحًا بكفر القدرية كما فعل الحافظ أبو العباس القرطبي صاحب المفهم ، و لكن النووي حكى القولين قال : " و قال غيره : و يجوز أنه لم يرد بهذا الكلام التكفير المخرج من الملة فيكون من قبيل كفران النعم " ، لذلك جاء عن بعض السلف تكفيرهم كما روي عن إبراهيم ابن طهمان ، و قد فصل ابن رجب فجعل القدرية درجتين : مَن أنكر العلم الإلهي ، و الثانية : مَن أنكر خلق أفعال العباد ، قال : " و في تكفير هؤلاء نزاع مشهور بين العلماء ، و أما مَن أنكر العلم القديم فنص الشافعي و أحمد على تكفيره ، و كذلك غيرهما من أئمة الإسلام . " و نقل ابن حجر أن المذهب الأول انقرض ، و قد جزم الإمام عبد القاهر البغدادي بأنهم من فرق أهل القبلة ، و كذلك السيوطي في مرقاة الصعود – فيما نقله صاحب عون المعبود – صرح أنهم مسلمون . بل نقل ابن تيمية الإجماع على عدم تكفير جميع الفرق الثنتين و السبعين المذكورين في الحديث . و الله أعلم . يراجع : الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي (ص ٢٠)

قال محمود : في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلۡبِكَ ﴾ (١) قياسُ الكلام أن يقولَ على قلبي ، و إنما وقع حكايةً (٢) لكلام اللهِ عزّ و جلّ . (٣)

قال أحمد : و الحكايةُ تكون مرةً مع إلتزامِ اللفظ و مرَّةً بمعناه ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ ﴿٩﴾ ٱلَّذِى ﴾ (٤) إلى قولِه : ﴿ فَأَنشَرۡنَا بِهِۦ بَلۡدَةً مَّيۡتًاۚ ﴾ (٥) و لم يقلْ : فأنشر ، و كذلك قولُه تعالى : ﴿ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجًا ﴾ (٦) و ليس هذا مِن باب الالتفات ؛ فإنَّ في هذا مزيدًا عليه .

قال محمود : وجهُ الشرطِ في قولِه تعالى : ﴿ قُلۡ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبۡرِيلَ ﴾ (٧) إن عادى جبريلَ أحدٌ فلا وجهَ لمعاداته ؛ لأنه أنزل كتابًا مصدقًا لما تقدَّم مِن الكتب ، فالواجبُ شكرُه ، أو يكون المعنى / إنْ عاداه أحدٌ فالسببُ في العداوة أنَّه أنزل عليك القرآنَ مصدقًا (٨) ب ١٠ و لكتابهم و هم كارهون ، كقولك : إنْ عاقبكَ فلانٌ فقد آذيتَه . (٩)

قال أحمد : و يكون دخولُ الفاءِ على هذا الوجهِ على (١٠) الجزاءِ مستحقًا مِن وجهين : أحدهما أنه جملةٌ اسمية ، و الثاني (١١) : أنَّه ماضٍ صحيحٌ .

ج ٢١

، و المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأحمد بن عمر القرطبي (١ / ١٣٦) ، صحيح مسلم بشرح النووي (١ / ١٩٢) ، منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٥ / ٢٤٨) سير أعلام النبلاء (٧ / ٣٧٨) ترجمة إبراهيم بن طهمان ، جامع العلوم و الحكم لابن رجب الحنبلي (ص ٥٨) ، فتح الباري لابن حجر (١ / ١٤٤) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٨ / ٧٥) .

(١) سورة البقرة ٢ ، آية ٩٧ .

(٢) في " ج " [جوابه] .

(٣) الكشاف (١ / ١٦٩ ، ١٧٠) .

(٤) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٩ .

(٥) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ١١ .

(٦) سورة طه ٢٠ ، آية ٥٢ ، ٥٣ .

(٧) سورة البقرة ٢ ، آية ٩٧ .

(٨) سقطت من " ج " .

(٩) الكشاف (١ / ١٧٠).

(١٠) في " ج " [في] .

(١١) بياض في " ج " و بعدها [أنه فعل ماض] .

قال محمود : و يجوز أنْ يكونَ قولُه : ﴿ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ ﴾ [١] مِن باب التمني / الواقعِ مجازًا عن الإرادة . [٢]

قال أحمد : و هذا يرجعُ إلى اعتقادِه أنَّ الله سبحانه أراد مِن الكفارِ الإيمانَ ، و قد عُلِم فسادُه .

قال محمود : قولُه : ﴿ حَسَدًا مِّنۡ عِندِ أَنفُسِهِم ﴾ [٣] في تعلقِ الجارِ وجهان : أحدهما بقولِه : ﴿ وَدَّ كَثِير ﴾ أي هذا الودُّ ليس حفاوةً و لا تدينًا ، بل مِن باعث النفسِ ، و الثاني بقوله تعالى : / ﴿ حَسَدًا ﴾ أي منبعثًا مِن نفوسهم . [٤] أ ١٢ و

قال أحمد : يُبعِّد الثاني دخولُ (عند) ، و يُقرِّب الأولَ قولُه تعالى : ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ ﴾ [٥] .

* **قال محمود** : في قولِه تعالى : ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ ﴾ * [٦] و إنْ ذكر أمنيَّةً واحدة فالمرادُ مع ما سبق [٧] مِن أمانيهم ، ألا ينزِّل عليكم مِن خيرٍ مِن ربِّكم ، و لو يردونكم مِن بعد إيمانكم كفارًا . [٨]

قال أحمد : يبعده قولُه تعالى بعده : ﴿ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ بَلَىٰ مَنۡ أَسۡلَمَ ﴾ [٩] الآية ، فإنَّ البرهانَ المطلوب منهم هاهنا إنما هو على صحةِ دعواهم ألا يدخلها غيرُهم ، و أجاب بأنها لتأكدَها في نفوسهم جُمعتْ إشعارًا بأنها بلغت منهم كلَّ مبلغ ، * قالوا :

.... معًى جياع * [١٠]

([١]) سورة البقرة ٢ ، آية ١٠٣ .

([٢]) الكشاف (١ / ١٧٤) .

([٣]) سورة البقرة ٢ ، آية ١٠٩ .

([٤]) الكشاف (١ / ١٧٦) .

([٥]) سورة البقرة ٢ ، آية ١١١ .

([٦]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

([٧]) في " ج " [ذكر] .

([٨]) الكشاف (١ / ١٧٧) .

([٩]) سورة البقرة ٢ ، آية ١١١ ، ١١٢ .

([١٠]) سقط ما بين العلامتين ** من " ب " . في النسخ هكذا بالرفع و هو من بيت للقطامي عمير بن شُيَيم بن عمرو التغلبي و في ديوانه : كأن نسوع رحلى حين ضمَّتْ حَوَالبَ غُرَّزاً و مِعي جياعــاً ، و هــو مــن

و في القرآن ﴿ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾ [١] و قياسُه قليلة [كما قال : ﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ ﴾ [٢]] [٣] ؛ لأنَّ الجمعَ يقبل بوضعه الزيادةَ في الآحاد ، فنُقِل إلى زيادة تأكيد الواحد ، و إبانةِ زيادته على نظرائه .

٣٣ – قلتُ : لو قال : جُمِع ليدل على ترددِ الأمنية في نفوسهم ، و تكررِها فتصير أمانيَّ حقيقةً ، * و يؤيده أنَّها عرضٌ لا يبقى فهي أماني على التحقيق * [٤] – لكان أقرب ، على أنَّ استشهادَه بقولِه : ﴿ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾ لا يصحُّ ؛ لأنَّ (الشرذمة) يجوز مراعاةُ لفظها تارةً و معناها أخرى ، و هو كقوله (عز و جلّ) : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ ﴾ [٥] و ﴿ ۞ هَـٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ ﴾ [٦] ، و كذلك (كلّ و كمْ و مَن) يراعى لفظها تارةً و معانيها أخرى ، ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [٧] ، ﴿ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [٨] ، ﴿ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَـٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا ﴾ [٩] ، فأين هذا مِن أمانيهم ؟ و الجواب الصحيح أنَّ الأمانيَّ هي الأباطيلُ و الأقاويل / كما نقله المهدويُّ [١٠] ، و هذه الجملةُ أقاويل لأنها نفتْ دخولُ غيرِهم الجنة ، و أثبتتْ دخولَ النصارى الجنةَ ، و دخولَ اليهود الجنةَ ، بل دخولَ كلِّ واحدٍ منهم ، فهي أقاويلُ و أباطيلُ حقيقة . [١١]

الوافر ، و الحوالب : عروق الضرع التي يجري فيها اللبن ، و معى جياعًا : أي جوفها خـال ، و الـشاهد مجيء النعت جمعًا و المنعوت مفرد ، يراجع : و الألغاز النحوية للسيوطي (ص ١٥) و تاج العروس مادة (غرز) ، ديوان القطامي (ص ٤١) .

(١) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٥٤ .

(٢) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٤٩ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " .

(٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ب " .

(٥) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٩ .

(٦) سورة الحج ٢٢ ، آية ١٩ .

(٧) سورة محمد ٤٧ ، آية ١٦ .

(٨) سورة يس ٣٦ ، آية ٤٠ .

(٩) سورة النجم ٥٣ ، آية ٢٦ .

(١٠) المهدوي : هو أبو العباس أحمد بن عمار المقريء ، قال السيوطي : النحوي المفسر ، روى عن أبـي الحسن القابسي ، له تفسير " التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل " ، توفي بعد ٤٣٠ هـ ، و قيل ٤٤٠ هـ ، يراجع : معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعـصار ، للـذهبي (٢ / ٧٦١) ، بغيـة الوعاة للسيوطي (١ / ٣٥١) ، طبقات المفسرين للأدنروي (ص ٩٧) ، الأعلام للزركلي (١ / ١٨٤) .

(١١) ذكره الطيبي مختصرًا . يراجع : فتوح الغيب (١ / ٦٢٥ ، ٦٢٦) .

قال محمود : في قولِهم : ﴿ لَيۡسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٍ ﴾ [١] – مع أنَّ المعدومَ يسمى بالشيء – مبالغةٌ عظيمة . [٢]

قال أحمد : لا يصح قولُه على مذهبِ أهلِ السنة و لا البدعة ؛ لأنَّ الأباطيلَ [٣] التي يستحيلُ وجودُها لا تسمَّى شيئًا اتفاقًا .

قال محمود : قوله تعالى : ﴿ أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ ﴾ [٤] إنْ كان الخطابُ للمؤمنين كانت أمْ منقطعة ، أي ما علمتم ذلك إلا بالوحي ، و إنْ كان الخطابُ لليهود كانت متصلةً ، تقديره أتدَّعون على الأنبياءِ اليهودية ، أم كنتم شهداء يعني أنَّ أباءَكم حضروا وصيةَ يعقوبَ لبنيه بذلك ، و أنتم تعلمون ذلك ، فما بالكم تنكرون الحقَّ ؟ . [٥]

/ **قال أحمد** : لأنها لو كانت منقطعةً و الخطابُ لليهود ، كان نفيًا لشهودهم الوصية ، ج ٢٢
فيكونون كإقامة الحجة لهم على نفي الإسلام ؛ / لأنَّ الاستفهامَ مِن الله تعالى معناه الإنكارُ ، ب ١٠ ظ
و هو في حقِّ المسلمين لنفي شهودهم وفاةَ يعقوبَ ، لا سيما و اليهودُ خوطبوا في هذه السورة بخطاب أبائهم ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا ﴾ [٦] ، ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى ﴾ [٧] .

قال محمود : قوله تعالى : ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٍ مِّنۡهُمۡ ﴾ [٨] أحدٌ بمعنى الجماعة فلذلك دخلت (بين) عليها . [٩]

قال أحمد : فيه دليلٌ على أنَّ النكرةَ الواقعةَ بعد النفيِ تفيد العمومَ لفظًا حتى تنزل المفرد فيها منزلةَ الجمعِ في تناوله الآحاد مطابقةً ، لا كما ظنَّ بعضُ الأصوليين أنَّ مدلولَها بطريق المطابقة في النفي / كمدلولِها في الإثبات ؛ لأنَّ سلبَ الماهية مستلزمٌ لسلب الأفراد ، لما بين أ ١٣ و

([1]) سورة البقرة ٢ ، آية ١١٣ .

([2]) الكشاف (١ / ١٧٨) .

([3]) في " ج " [الباطل] .

([4]) سورة البقرة ٢ ، آية ١٣٣ .

([5]) الكشاف (١ / ١٩١ ، ١٩٢) .

([6]) سورة البقرة ٢ ، آية ٧٢ .

([7]) سورة البقرة ٢ ، آية ٦١ .

([8]) سورة البقرة ٢ ، آية ١٣٦ .

([9]) الكشاف (١ / ١٩٤) .

الأعمِّ و الأخص مِن التلازم في النفي ، فسلب الأعمِّ أخص مِن سلب الأخص فيستلزمه ، فلو [١] كان لفظُها لا إشعارَ له بالعموم وضعًا لم يجز دخولُ (بين) عليها .

٣٤ – قلتُ : و هذا كلامٌ واهٍ جدًا مِن أين يلزمُ مِن سلب دلالة النكرة على العموم لفظًا مطابقة منعُ دخولِ (بين) ؛ لأنَّ استدعاءَ لفظةِ (بين) لشيئين فما زاد أعمُّ مِن استدعائها ذلك مطابقةً أو بغير مطابقة ، هذا و الأصوليون قسموا العامَ إلى ما يعمُّ بصيغته و إلى ما يعمُّ بانضمام غيره إليه ، فالأول (مَن و ما و كلّ و جميع) ، و الثاني الجمعُ المعرَّف باللام و الجمعُ المضاف و النكرة المنفية بـــ(لا) ؛ لأنَّ الجمعَ لو خلا عن التعريفين و خلتْ النكرةُ عن النفي لم يدل على عموم ، و أيضًا فإنَّ النفيّ قد يدخلُ على النكرة و لا تستلزم العمومَ ، و هو إذا رفعت بـــ(لا) في معنى (ليس) ، * فما استفادت الصيغةُ العمومَ إلا مِن مقارنتها ، و أنا أرفعُ قدره عن أن يعتقد أنَّ الواضعَ وضع لفظة النكرةِ في حال الإثبات لمعنى و وضعها مع (لا) بمعنى (ليس) * [٢] لمعنى ، و وضعها مع (لا) التى تبنى معها لمعنى آخر ، و يلزمه على هذا أنَّ موضوع الأسماءِ يختلف باختلاف عواملها و باختلاف معانيها مِن الفاعلية و المفعولية ، و أعجبُ مِن ذلك استدلاله بالآية ، و (أحدٌ) فيها منفيةٌ ، و هي عامةٌ على كلِّ تقدير فساغ دخولُ (بين) ، فمن أين له صحة ما قاله ؟ و لو كانت (أحدٌ) مثبتةً لكان له بذلك بعضُ التعلقِ . و الله أعلم .

قال محمود : إن قلتَ : ما فائدة قولُه (عزّ و جلّ) ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ ﴾ [٣] – و الإخبارُ بقولهم قبلَ وقوعِه – ؟ قلتُ : المفاجأةُ بالمكروه أشدُّ [٤] ، و العملُ عليه قبلَ وقوعِه أبعدُ عن الاضطرار . [٥]

قال أحمد : و لهذا أدرج النظارُ في أثناء مناظرتهم العملَ بالمقتضى الذي هو كذا ، السالمَ عن معارضة كذا ، فيسلفون [٦] درءَ المعارض قبل ذكر الخصم له ، و هذه الآية مِن أحسن ما يستدل به عليه .

---

(١) في " ج " [فإن] .

(٢) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٣) سورة البقرة ٢ ، آية ١٤٢ .

(٤) سقطت من " ج " .

(٥) الكشاف (١ / ١٩٦ ، ١٩٧) .

(٦) في الانتصاف المطبوع " فسيقول " و هو تصحيف و ما هو ثابت في نسخ المختصر أصـــوب و أنـــسبُ للسياق ، لأن المناظر يسبق معارضه بردِّ شبهته قبل أن يلقيها المعارض ، و هذا يؤديه فعل سلف أي سبق . و على الصواب نقلها الطيبي أيضًا . يراجع : فتوح الغيب (٢ / ١٣٥) ، المعجم الوسيط و تاج العروس ج ٢٣ مادة (سلف) .

قال محمود : في قولِه : ﴿ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ (١) سمَّى الخيارَ وسطًا لأنَّ الأطرافَ يتسارعُ إليها الفسادُ و الخلل ، و الأوساطُ محوطةٌ (٢). قال [الشاعر] (٣) :

كَانَتْ هِيَ الْوَسَط المَحْمِيَّ فَاكْتَنفَتْ   بِهَا الْحَوَادِثُ حَتَّى أَصْبَحَتْ طَرَفَا (٤) . (٥)

[**قال أحمد** : هذا مما اقتضى المجازُ فيه العمومَ .] (٦)

قال محمود : قوله (٧) : / ﴿ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (٨) شهادته (٩) تزكيةٌ لهم ، [ج ٢٣
و إنما قال : عليكم] (١٠) لأنه ضمَّن الشهيد معنى الرقيبِ المهيمن ، و منه : ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٍ شَهِيدٌ ﴾ (١١) . (١٢)

قال أحمد : وصف عيسى اللهَ بالرقيبِ أولا و بالشهيدِ آخرًا مع اتحادِ معناهما ، كما تقولُ : كنتَ محسنًا إلينا و أنتَ محسنٌ إلى كلِّ أحد ، فقال : ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٍ شَهِيدٌ ﴾ فخصَّ ثُم عمَّ ، فقال : و أنت على كلِّ شيء كذلك ، فوضع شهيدًا موضعَ رقيبٍ ، فبذلك (١٣) تمَّ استدلالُ الزمخشريُّ .

---

(١) سورة البقرة ٢ ، آية ١٤٣ .

(٢) في " ج " [محفوظة] و هو تحريف .

(٣) مابين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) في " ج " [وسطًا] و هو غلط ، و البيت لأبي تمام ، و قد جاء هكذا في النسخ و في الكشاف و الذي في شرح ديوانه للتبريزي : كانت هي الوسط الممنوع فاستلبت ما حولها الخيل حتى أصبحت طرفًا ، و هو يصف قلعة بابك الخرمي و قد أحاطت بها جيوش المعتصم بعد أن كانت في منعة . يراجع : ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي (٢ / ٣٧٤) و مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

(٥) الكشاف (١ / ١٩٧) .

(٦) مابين المعكوفين انفردت به " ج " .

(٧) سقطت من " ج " .

(٨) سورة البقرة ٢ ، آية ١٤٣ ، و قد جاءت في " ج " [عليهم شهيدًا] .

(٩) في " ج " [شهادة الرسول] .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " .

(١١) سورة المائدة ٥ ، آية ١١٧ .

(١٢) الكشاف (١ / ١٩٨) .

(١٣) في " ج " [فلذلك] .

قال محمود : / / أُخِّرت الصلة أولا في قوله : ﴿ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ و قدِّمت في قولِه : أ ١٣ ظ
﴿ ٱلرَّسُولُ وَيَكُونَ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدًاۗ ﴾ لأنَّ الغرضَ الأولَ إثباتُ شهاداتِهم على الأمم و في ب ١١ و
الأخير اختصاصهم بكون الرسولِ شهيدًا عليهم [١] .

قال أحمد : لأنَّ المنةَ عليهم بثبوت كونِهم شهداءَ و في الثاني بثبوت كونِهم مشهودًا لهم بالتزكية خصوصًا مِن هذا الرسولِ المعظَّم [صلوات الله عليه و سلامه] [٢] ، و أخذ الزمخشريُّ الاختصاصَ مِن التقديمِ لأنَّ فيه إشعارًا بالأهميةِ و العناية ، و يُجْري ذلك في كتابه كثيرًا ، و فيه نظرٌ .

قال محمود : ﴿ الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا ﴾ (التي) مفعولٌ ثانٍ لـــ(جعلنا) ، **و قولُه** : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّب ﴾ [٣] معناه كثرةُ الرؤية كقوله : =

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أَنَامِلُهُ .... [٤] . [٥]

قال أحمد : إذا بالغت العربُ عبَّرتْ عن المعنى بضد عبارته ، و منه : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [٦] ، و ﴿ وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ ﴾ [٧] .

قال محمود : شطرُ المسجدِ الحرام نحوُه و سمتُه ؛ لأنَّ استقبالَ عينِ القبلة فيه * حرجٌ على البعيد ، و ذكرُ المسجدِ الحرامِ دونَ الكعبة دليلٌ على أنَّ الواجبَ الجهةُ لا العين * [٨] . [٩]

قال أحمد : مَن قال بأنَّ الواجبَ في البعد عينُ القبلة – يرد عليه صحةُ صلاةِ الصَّفِّ المستطيلِ زيادةً عن سمت الكعبة ، و مَن قال بالجهة يلزمه أنَّ مَن كان في الشمالِ مثلا له أنْ

---

(١) في " ج " [عليكم] .
(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٣) سورة البقرة ٢ ، آية ١٤٤ .
(٤) عجزه : كأنَّ أثوابه مجت بفرصاد ، و البيت لعبيد بن الأبرص ، قال صاحب الخزانة : " و البيت من قصيدة لعبيد بن الأبرص الأسدي أوردها الأصمعي في الأصمعيات " و كذا نسبه أبو علي القالي في أماليه ، و اصفرار الأنامل كناية عن الموت . يراجع : خزانة الأدب للبغدادي ، (١١ / ٢٥٦) و سمط اللآلي (١ / ١٩٩) و ديوانه (ص ٥٦) .
(٥) الكشاف (١ / ٢٠٠) .
(٦) سورة الحجر ١٥ ، آية ٢ .
(٧) سورة الصف ٦١ ، آية ٥ .
(٨) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(٩) الكشاف (١ / ٢٠١) .

يصليَ إلى الجهات الثلاث ؛ لأنها جهاتُ الكعبة و السمتُ غيرُ مرعي [١] على هذا ، و المختارُ في الفتوى أنَّ الواجبَ في البعدِ الجهةُ .

قال محمود : أفرد ﴿ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ﴾ [٢] مع أنهما قبلتان ؛ لأنهما في البطلان كالواحدة . [٣]

قال أحمد : و مثلُه ﴿ لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ ﴾ [٤] مع أنَّه منٌّ و سلوى ؛ لأنهما مِن طعام الترفه ، و هم طلبوا طعامَ الفلاحة ، و قد أكدوا ذلك بقولهم : طعام واحد .

٣٥ – قلتُ : لو مثَّله بقوله ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [٥] لكان أشبهَ .

قال محمود : ﴿ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ﴾ [٦] لم يذكر الإناثَ لأنَّ الذكورَ أشهرُ و أعلقُ بقلوبِ الأباء . [٧]

قال أحمد : هذا بناءً على أنَّ الإناثَ لا يدخلْنَ في لفظ البنين ، كما يدخلنَ في لفظ الأولادِ ، و ليس الأمرُ كذلك ، و اللفظان سواءٌ في شمولِ الإناث ، و مذهبُ مالك أنَّه لو وقف على بنيه و بني بنيه دخل الإناثُ [٨] .

٣٦ – قلتُ : الحقُّ ما قال الزمخشريُّ ؛ فإنَّ لفظَ الذكور يتميزُ عن الإناثِ في البنين بصيغةٍ تخصهم ، فإنْ أُريد به الإناثُ كان مجازًا لا حقيقة ، و إنْ لمْ يتميزْ المذكرُ عن المؤنثِ بعلامة كـ(مَنْ) و (ما) فالأظهرُ دخولُ الإناثِ فيه ، و ليس العجبُ إلا مِن أمرين : أحدهما دعوى أحمد / أنهما سواءٌ في الشمول ، مع أنَّ لفظَ الولد يطلق حقيقةً على البنتِ كما ج ٢٤
في قولِه : ﴿ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾ [٩] ، و لا يطلق عليها

([١]) في " ج " [مراعى] .

([٢]) سورة البقرة ٢ ، آية ١٤٥ .

([٣]) الكشاف (١ / ٢٠٢) .

([٤]) سورة البقرة ٢ ، آية ٦١ .

([٥]) سورة الكافرون ١٠٩ ، آية ٦ .

([٦]) سورة البقرة ٢ ، آية ١٤٦ .

([٧]) الكشاف (١ / ٢٠٣) .

([٨]) قال القرافي : " يكره إخراج البنات منه ... و قال ابن القاسم : إن كان المحبس حيًا فسخه و أدخل فيه البنات ... و لأن إخراج البنات خلاف الشرع و اتباع الجاهلية . قال ابن شعبان : مَن أخرج البنات بطل حبسه " فالعلة عند المالكية في إدخال البنات شرعية لا لفظية كما ذكر أحمد ، و الله أعلم . يراجع : الكافي لابن عبد البر (ص ٥٣٧) ، و الذخيرة للقرافي (٦ / ٣٠٢) .

([٩]) سورة النساء ٤ ، آية ١١ .

الابنَ حقيقةً ، بل و لا يستعملُ في المفردِ مجازًا أيضًا ، فلا يقال للبنت هذه ابني ؛ و ثانيهما احتجاجُه / في تفسير القرآن بمذهب مالك مع أنَّ الشافعي يخالفه فيه ، و عنده فيما إذا وقف على بني تميم في دخول البناتِ خلافٌ [١] ، و تفسير القرآن بالفروع المختلف فيها غريبٌ جدًا . أ ١٤ و

قال محمود : قولُه تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [٢] / استثناءٌ مِن الناس فإنَّ تحويلَ القبلةِ قطعٌ لحجة المنصفين ، أما الظالمون فلا يلتفت إلى حجتهم ؛ لأنها مكابرةٌ و عناد ، و كان المنصفون يقولون : ماله لم يتوجه للكعبة كما هو مذكورٌ في صفته في التوراة ؟ و سمَّى قولَ المعاندين حجةً لأنه سيقَ مساقَها . [٣] ب ١١ ظ

قال محمود : قولُه : ﴿ وَبَشِّرِ ﴾ [٤] للنبيِّ (ﷺ) ، و يجوز أن يكون أمرًا لكلِّ مَن يصحُّ منه البشرى .

قال أحمد [٥] : كقولِه (عليه السلام) : (**بشِّر المشائين في ظلم الليل إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة**) [٦] .

وعن الشافعي (رحمه الله) الخوف : خوف الله . والجوع : صيام رمضان ؛ و النقص الأموال : الزكوات ، و الأنفس : الأمراض ، و الثمرات : الأولاد . [٧]

قال أحمد : و فيه نظرٌ ؛ لأنَّ هذا ابتلاءٌ موعودٌ به في المستقبلِ ، و كلُّ هذا قد تقدَّم لهم مِن قبل ، و الخوفُ كان ملأ قلوبَهم ، و يبعد تسميةُ الصدقةِ نقصًا مع أنَّ اللهَ سبحانه سمَّاها بالزيادة و هي الزكاةُ . ثُم أجاب عن فضل الزكاةِ بأنها نقصٌ حقيقةً ، و هي زيادة باعتبار ما تؤول إليه مجازًا ، فعند الابتلاء سمَّاها بالنقص ؛ إذ به الابتلاءُ ، و عند الأمرِ بالإخراج سمَّاها زكاةً [٨] ليسهلَ إخراجُها .

---

(١) يراجع : الحاوي الكبير للماوردي (٧ / ٥٢٩) ، روضة الطالبين للنووي (٤ / ٤٠١) .

(٢) سورة البقرة ٢ ، آية ١٥٠ .

(٣) الكشاف (١ / ٢٠٤) .

(٤) سورة البقرة ٢ ، آية ١٥٥ .

(٥) قول أحمد غير موجود في الانتصاف المطبوع .

(٦) رواه أبو داود (كتاب الصلاة – باب ما جاء في المشي إلى الصلاة في الظلم ح ٥٦١) عن بريدة و صححه الألباني، و رواه الحاكم في المستدرك عن سهل بن سعد ح ٧٦٨ ، و صححه الحاكم على شرط الشيخين ، و رواه أبو داود الطيالسي عن أبي سعيد ح ٢٢١٢ .

(٧) و هذه الفقرة من كلام الزمخشري ، و في النسخ دون نسبة . يراجع : الكشاف (١ / ٢٠٦) .

(٨) في " ج " [زيادة] و هي أولى .

٣٧ – **قلتُ** : و الجوابُ عما ذكره أيضًا أنَّا لا نسلم أنَّ الزكاةَ فُرضتْ قبلَ نزولِ هذه الآية ، و الابتلاءُ بوجوبها أتمُّ مِن الابتلاءِ بوقوعها ، و أنَّ الخوفَ يتضاعفُ بنزولِ آياتِ الوعيد ، و بيانِ المخوِّف ، و لذلك قال : ﴿ بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ ﴾ ، و كذلك الصيام لا نسلِّمُ بوجوبِه قبل نزولِ هذه الآية ، و سؤالُه متوجهٌ في المرضِ و فقد الولد . (١)

قال محمود : ﴿ يُحِبُّونَهُمْ ﴾ (٢) : يعظمونهم ، ﴿ كَحُبِّ اللَّهِ ﴾ إضافةُ المصدرِ إلى المفعول ؛ لأنَّ الفاعلَ غيرُ ملتبس إذ الفعلُ المقدَّر مبنيٌّ لما لمْ يسمَّ فاعلُه . (٣)

٣٨ – **قلتُ** : تقديره كما يُحَب اللهُ (٤) .

قال محمود : و قيل : كحبهم اللهِ أي يسوون بين اللهِ و بينهم في المحبة .

قال أحمد : المصدرُ على القولين مضافٌ إلى المفعولِ إلا أنه في الأول فعلُ مَن (٥) لم يسمَّ فاعلُه و في الثاني مسمَّى الفاعل .

قال محمود : هم في قولِه : ﴿ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ (٦) مثلُها في قولِه :

همْ يَفْرِشُونَ اللِّبْدَ كُلَّ طِمِرَّةٍ (٧) .... (٨)

في الدلالة على قوة أمرهم فيما أسند إليهم / لا (٩) على الاختصاص . ج ٢٥

قال أحمد : دلالتها على الاختصاص هو الحقُّ ؛ فإنَّ العصاة مِن المسلمين يخرجون مِن النار ، و قد احتجَّ بذلك الزمخشريُّ في قولِه : ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴾ (١٠) و ﴿ وَهُم بِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ (١) لكن هذا الاختصاص لا يوافق مذهبه ها هنا فأعمل

---

(١) ذكره الطيبي بنصه ، و قال المحقق : " أي الإنصاف مختصر الانتصاف للإمام أبي السعادات ابن الأثير صاحب النهاية . يراجع : فتوح الغيب (٢ / ١٧٧ ، ١٧٨) .

(٢) سورة البقرة ٢ ، آية ١٦٥ .

(٣) الكشاف (١ / ٢٠٩) .

(٤) اللفظ الكريم غفل عنه الناسخ في " ج " .

(٥) في " ج " [ما] .

(٦) سورة البقرة ٢ ، آية ١٦٧ .

(٧) في " ج" [ضمرة] .

(٨) عجزه : وأجْرَدَ سبَّاحٍ يَبُذُّ الْمُغاليا ، و قيل : المغالبا بالباء ، من شعر المعذَّل بن عبد الله الليثي ، هكذا هو في شرح الحماسة ، و اللبد : الصوف ، و الطِّمِرة : أنثى الطمر و هو الفرس الجواد . يراجع : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٤ / ١٧٦٤) ، دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (ص ١٢٩) ، و الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز توثيق و تحليل و نقد ، د . نجاح أحمد الظهار (١ / ٣٥٩) .

(٩) في " ج " [إلا] .

(١٠) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢١ .

الحيلة في صرف الكلامِ عنه ، فجعلها مفيدةً للأحقية ؛ / فإنَّ العصاةَ و إنْ خلدوا [٢] عنده ، أ ١٤ ظ
فالكفارُ أحقُّ منهم بالخلود ، فسبحان مَن بلاه بالمحنة مع حذقٍ و فطنةٍ .

٣٩ – قال الفقيهُ علم الدين : الآية فيمَنْ اتخذ أندادًا مِن الكفار ، و الكفرُ أعمُّ مِن ذلك ، /
و جميعُ أهلِه ليسوا خارجين مِن النار ، فلا اختصاص لهؤلاء بالخلود دون غيرهم مِن الكفار ، ب ١٢ و
و الذي قاله محمودٌ صحيحٌ . [٣]

قال محمود : ﴿ وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ ﴾ [٤] * و لكنَّ البرَّ برُ مَن آمن * [٥]، و لكنَّ ذا [٦] البرِّ مَن آمن أو كما قالت :

.... فَإنمَا هِيَ إِقْبَالٌ وإِدْبَارُ [٧]

و عن المبرد : لو كنتُ ممن يقرأ القرآنَ لقرأتُ : ﴿ وَلَـٰكِنَّ ٱلْبَرَّ ﴾ ، بفتح الباء . [٨]

قال أحمد : هذا القولُ مِن المبرد خطأٌ ؛ فإنَّ القراءاتِ لا توكلُ إلى الاختيارِ و الاجتهاد ، بل معتمدُها النقلُ . و المتواترةُ أفصحُ ؛ لأنَّ أولَ الكلامِ ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ ﴾ و هو مصدرٌ قولا واحدًا ، فلو استدرك (البَرَّ) انفكتْ المطابقةُ ، و كذلك حذفُ المضافِ و تقديرُه : " بر مَن آمن " أصحُّ و أشدُّ مناسبةً للسياق . [٩]

قال محمود : ﴿ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ﴾ [١٠] مذهبُ مالكٍ و الشافعي أنَّ الحرَّ لا يقتلُ بالعبد و لا الذكرَ بالأنثى . [١١]

([١]) سورة لقمان ٣١ ، آية ٤ .

([٢]) في " ج " [و إن كانوا مخلدين] .

([٣]) قول علم الدين هذا سقط كله من " ج " .

([٤]) سورة البقرة ٢ ، آية ١٧٧ .

([٥]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

([٦]) في " ج " [ذو] و هو جائز على تخفيف نون (لكن) .

([٧]) صدره : تَرْتَعُ ما رتَعَتْ حَتّى إذا ادَّكَرتْ ، و هو للخنساء و هي تُماضِر بنت عمرو بن الشريد مِن بني سُلَيم ، و هي صحابية مشهورة ، مِن قصيدة لها ترثي أخاها صخرًا ، قال ثعلب : " فإنما فعلها إقبال و إدبار ... و إذا تذكرتْ فقدَ ولدِها لم يقرها قرار " . يراجع : ديوان الخنساء بشرح ثعلب (ص ٣٨٣) ، خزانة الأدب للبغدادي ، (١ / ٤٣١) و مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

([٨]) الكشاف (١ / ٢١٦) .

([٩]) الكشاف (١ / ٢١٥) .

([١٠]) سورة البقرة ٢ ، آية ١٧٨ .

([١١]) الكشاف (١ / ٢١٨) .

قال أحمد : وهم على الإمامين في مسألة قتلِ الذكر بالأنثى . (١)

قال محمود : ﴿ ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٌۗ ﴾ فإنَّ أهلَ التوراة حتِّم عليهم القصاصَ و حُتم على أهلِ الإنجيل العفوَ ، و خُيِّرتْ هذه الأمةُ بينهما (٢) . (٣)

قال أحمد : التخييرُ هو أحدُ قولي الأئمة ، و القولُ الآخر أنَّ الواجبَ القودُ ، و (٤) الديةُ بدلٌ ، و ظاهرُ التخفيف في الآية يقوي الأولَ . (٥)

قال أحمد : ذكر الزمخشريُّ * أنَّ الضميرين * (٦) في قوله ﴿ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٌ ﴾ (٧) يرجعان إلى القاتل ، بمعنى فمن عفي له مِن القاتلين عن جنايته شيءٌ مِن العفو فليتبع الوليُّ هذا القاتلَ المعفوِّ عنه بالمعروف ، و قولُه ﴿ مِنۡ أَخِيهِ ﴾ ؛ لأنه يلابسُه بالمطالبة سمَّاه أخًا ، و يحتملُ عودُهما إلى الوليِّ ، و العفوُ إعطاءُ البدل ، و (مِن) مثلُها قولُه : ﴿ وَلَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً ﴾ (٨) أي بدلا منكم ، و نظيرُ (٩) استعمالِ العفوِ في العطاءِ قولُه : ﴿ إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ ﴾ (١٠) إذا قلنا بأحد قولي الشافعي أنه الزوجُ ، فعفوُه (١١) استرجاع النصفِ إن كان سلَّم ، و دفع النصفِ الآخر إن كان لم يسلِّم . و قولُه : ﴿ فَٱتِّبَاعٌ بِٱلۡمَعۡرُوفِ ﴾ يُقوِّي هذا التأويلَ ؛ لأنَّ المأمورَ بالاتباعِ الوليُّ ، فيكون

---

(١) فقد نصَّ مالك في الموطأ و الشافعي في الأم على جواز قتل الذكر بالأنثى ، فقد بيَّن الشافعي أن المكافأة في الدماء تكون بالإسلام و الحرية . يراجع : الموطأ لمالك (٨٧٣) ، الثمر الداني شرح رسالة أبي زيد القيرواني للشيخ صالح الآبي (ص ٣٧٤) ، الأم للشافعي (٧ / ٥٣) ، الحاوي للماوردي (١٢ / ٨) .

(٢) لا خلاف بين النسخ في إثبات [بينهما] ، و لكن عبارة الكشاف أن الأمة مخيرةٌ بين ثلاث : القصاص و الدية و العفو . فانتبه .

(٣) الكشاف (١ / ٢٢٠) .

(٤) في " ج " [أو] و هي توافق المعنى المراد .

(٥) الكشاف (١ / ٢١٩) .

(٦) سقط ما بين العلامتين ** من " ب " .

(٧) سورة البقرة ٢ ، آية ١٧٨ .

(٨) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٦٠ .

(٩) في " ج " [مثله] .

(١٠) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٣٧ .

(١١) السياق يحتاج أن يكون هنا حرف [عن] .

الضميران ضميرًا واحدًا ، و معناه مَن التزم مِن الأولياء بدلَ أخيه فليتبعْ بالمعروفِ في طلب ما التُزِم له ، ثُم خاطب القاتلَ بحسن الأداء ، و على رأي الزمخشريِّ المخاطبُ أولَ الآيةِ القاتلُ ، و آخرَها الوليُّ ، و كلا الوجهين حسنٌ .

٤٠ – **قلتُ** : قولُ أحمد : " يحتملُ كذا " يوهمُ أنَّه مِن جهته ، و هذا الوجهُ نقله المهدويُّ عن ابن عباس و قتادة [١] و مجاهد [٢] و غيرهم / أنَّ المعفوَّ له هو [٣] الوليُّ ، و نقل عن ابن المسيب [٤] و الشافعي و أحمد أنَّ المعفوَّ له القاتلُ ، فعلى الأول (مَن) : اسمُ ولي الدم [عفي] [٥] : يسر ، و الأخُ : القاتلُ ، و (شيءٌ) :أي شيء مِن العفو ، و على الثاني (مَن) اسمُ القاتل ، و عفي : ترك ، و الأخ : المقتول ، و شيءٌ هو الدم . [٦] ج ٢٦

قال محمود : اشتمل قولُه : / ﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [٧] على فنٍ بديع ، و هو جعلُ أحدِ الضدين – الذي هو الفناءُ و الموتُ – محلا و مكانًا لضده الذي هو [الحياة] [٨] و كمَّل بلاغتَه بتعريف القصاصِ و تنكير الحياة ، أي لكم في هذا النوعِ حياةٌ أي حياة . [٩] أ ١٥ و

قال أحمد : تسميةُ الضدِ إنما يصحُ مع اجتماعهما في محلٍ واحدٍ تقديرًا و إلا فلا تضادَ بين حياةِ غيرِ المقتص منه و موتِ المقتص منه ، و البلاغةُ حاصلةٌ [بدون هذا الإطلاق] [١٠] .

---

(١) قتادة : هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي ، سمع أنس بن مالك و عبد الله بن سرجس ، و هو حجة بالإجماع إذا بيَّن السماع ، كان يقول بشيء من القدر ، توفي ١١٧ أو ١١٨ هـ . يراجع : الطبقات الكبرى (٩ / ٢٢٨) ، تهذيب الكمال (٢٣ / ٤٩٨) ، سير أعلام النبلاء (٥ / ٢٦٩) .

(٢) مجاهد : هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر مولى السائب بن أبي السائب المخزومي ، عرض القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات ، فقيه عالم ثقة كثير الحديث ، توفي ١٠٣ أو ١٠٤ هـ . يراجع : الطبقات الكبرى (٨ / ٢٧) تهذيب الكمال (٢٧ / ٢٢٨) سير أعلام النبلاء (٤ / ٤٤٩) .

(٣) [هو] سقط من " ج " .

(٤) ابن المسيب : هو أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي ، و لد في عهد عمر و اختلفوا في سماعه منه ، رأس مَن بالمدينة في عصره و فقيه الفقهاء ، كان يفتي و الصحابة أحياء ، توفي ٩٣ أو ٩٥ هـ . يراجع : الطبقات الكبرى (٧ / ١١٩) ، تهذيب الكمال (١١ / ٦٦) ، سير أعلام النبلاء (٤ / ٢١٧) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) يراجع : الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (١ / ٧٣٩) .

(٧) سورة البقرة ٢ ، آية ١٧٩ .

(٨) ما بين المعكوفين من " ج" ؛ فإن في " أ ، ب " خطأ بيِّن حيث كتب [الموت] .

(٩) الكشاف (١ / ٢٢٠ ، ٢٢١) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

قال محمود : قولُه : ﴿ ولِتُكْمِلُواْ الْعِدَّةَ ﴾ (١) راجعٌ إلى أمر الحاضر بالصومِ ، و المسافر بالقضاء ، ﴿ ولِتُكَبِّرُوا اللَّهَ ﴾ راجعٌ إلى تعليم الكيفية في قضاء الفوائت بالفطر ، / و قولُه : ﴿ ولَعَلَّكُمْ تَشْكُرُون ﴾ أي على الترخص . و استحسنه أحمدُ لما فيه مِن ردِّ العجزِ على الصدر (٢) . (٣) ب ١٢ ظ

قال محمود : في قولِه : ﴿ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ ﴾ (٤) قريبٌ مِن الإفصاح بمعنى الوطء ، و كنَّى عنه في غير هذا الموضع بالإفضاء و الغشيان و المباشرة و الملامسة ، تهجينًا لما واقعوه قبل الإباحة . (٥)

قال أحمد : و يؤيده أنَّه لَمَّا أباحه قال : ﴿ فَٱلۡـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ ﴾ فعاد إلى الكنايات المألوفة ، و يشكل بقولِه : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّ ﴾ (٦) و لم يسبق منهم فيه فعلٌ ، و جوابه أنه في آية الحج منهيٌ عنه فشنعه و هجنه لينفرهم عن التورط (٧) فيه .

قال محمود : استدلوا بقولِه تعالى : ﴿ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ﴾ على جواز النيةِ بالنهار في صومِ رمضان ، و على جواز تأخير الغسل إلى النهار و على نفي الوصال . (٨)

قال أحمد : لا يدل على جواز النيةِ نهارًا ؛ لأنَّ اقترانَ النيةِ وجودًا بأول الصومِ غيرُ معتبرٍ ، و تقديمُها جائزٌ باتفاق ليلا ، و إنما يتأتى الاستدلالُ بها لو كان الأكلُ و الشرب ليلا إلى الفجرِ – ينافي استصحابَ النيةِ ، و ذلك متفقٌ على بطلانه .

٤١ – **قلتُ** : و هم أحمدُ (٩) في قولِه : " متفقٌ على بطلانه " ، فإنَّ في مذهبِ الشافعي

---

(١) سورة البقرة ٢ ، آية ١٨٥ .

(٢) رد العجز على الصدر : هو في النثر أن تقع اللفظة أوله و مثلها أو مجانسها أو الملحق بها آخره كقوله تعالى : ﴿ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُ ﴾ (سورة الأحزاب ، آية ٣٧) . يراجع : شرح عقود الجمان للسيوطي (ص ١٤٨) ، الإيضاح للخطيب القزويني (ص ٣٩٩) .

(٣) الكشاف (١ / ٢٢٦) .

(٤) سورة البقرة ٢ ، آية ١٨٧ .

(٥) الكشاف (١ / ٢٢٨) .

(٦) سورة البقرة ٢ ، آية ١٩٧ .

(٧) في " ج " [الدخول] .

(٨) الكشاف (١ / ٢٣٠) .

(٩) سقطت من " ج " .

وجهًا أنَّه تبطلُ النيةُ و يحتاج إلى تجديدِها بعد الأكل و الشرب و الوقاع ليلا . (١)

قال أحمد : في قولِه (عزّ و جلّ) ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ۗ ﴾ (٢) دليلٌ على صحة مذهبِ مالكٍ في سدِّ الذرائع (٣) ؛ لأنَّ الزمخشريَّ قال : المعنى فلا تعتدوها ثُم بُولِغ فيها فنَهَى أنْ يُقرَب الحدُّ خشيةَ المجاوزةِ ؛ لقولِه (ﷺ) : (**مَن حام حولَ الحمى يوشك أنْ يقعَ فيه**) (٤) . (٥)

٤٢ – قلتُ : و هي بالردِّ على مالكٍ أشبهُ ؛ * لأنه أشار * (٦) إلى الحدود ، و سدُّ الذرائع تجاوزٌ لحدود الله و مخالفةٌ لما أمر اللهُ تعالى ، و النهيُ يوجهُ إلى مقاربة المحرمات لا غيرِها . (٧)

قال محمود : ﴿ ۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ ﴾ (٨) ثُم قال : ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ / بِأَن تَأْتُواْ ﴾ استطرادٌ (٩) لما جرى ذكرُ الأهلةِ و أنها مواقيتُ للناس و الحجِ ، قال : و مِن أفعالهم ظنًّا أنه مِن البر كذا . (١٠) ج ٢٧

(١) هذا هو قول أبي إسحاق المروزي من الشافعية حكاه صاحب المهذب عنه ، و قيل : إنه رجع عنه و ذكر النووي عن أبي سعيد الإصطخري أنه قال في أبي إسحاق هذا : " إنه خرق إجماع المسلمين " . يراجع : المجموع شرح المهذب ، للنووي (٦ / ٣٠١ : ٣٠٥) .

(٢) سورة البقرة ٢ ، آية ١٨٧ .

(٣) سد الذرائع : هي الوسيلة الموصلة إلى الممنوع ، المشتمل على مفسدة ، أو المشروع المشتمل على مصلحة . أو حسم وسائل الفساد . يراجع : معجم اصطلاحات أصول الفقه لعبد المنان الراسخ (ص ٧٩) ، سد الذرائع في الشريعة الإسلامية لمحمد هشام البرهاني (ص ٨١) .

(٤) رواه الشيخان من حديث النعمان بن بشير (رضي الله عنهما) : البخاري (ك الإيمان – ب فضل مَن استبرأ لدينه ، ح ٥٢) ، مسلم (ك المساقاة – ب أخذ الحلال و ترك الشبهات ، ح ١٥٩٩) .

(٥) الكشاف (١ / ٢٣١) .

(٦) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٧) كلام علم الدين هذا لأنه حامل لواء الشافعية في زمنه . يراجع : البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٦ / ٨٢) ، سد الذرائع في الشريعة الإسلامية (ص ٦٧٥) ، الوجيز في أصول الفقه (ص ٢٤٥) .

(٨) سورة البقرة ٢ ، آية ١٨٩ .

(٩) الاستطراد هو أن يكون في فن ثم يسنح له فن آخر يناسبه في الذكر فيورده ثم يرجع إلى الأول و يقطع الاستطراد . يراجع : شرح عقود الجمان (ص ١٣٥) ، الطراز ليحيى بن حمزة العلوي (٣ / ١٢) .

(١٠) الكشاف (١ / ٢٣٢) .

قال أحمد : و مثله في الاستطراد ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ ﴾ (١) ثم قال : ﴿ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ ؛ لأنَّ الكلام سيق لعدم الاستواء ، / و انتهى بقوله : " أُجَاجٌ " ، و هذا الاستطرادُ يخالف الاستطرادَ في مثلِ قولِه : ﴿ قَدْ يَئِسُواْ مِنَ ٱلْأَخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ ﴾ (٢) لَمَّا ذمَّ اليهودَ بقولِه : ﴿ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ استطرد بذمِّ المشركين المنكرين للبعث . ١٥ أ ظ

قال محمود : ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾ (٣) هو عند (٤) مالكٍ على ظاهره ، و هي شوالٌ و ذو القعدة و ذو الحجة ، و وجهُه أنَّ العمرةَ غيرُ مستحبةٍ فيها عند عمرَ و ابنِ عمرَ ، و كان عمرُ يخفق الناسَ بالدرة على الاعتمارِ فيها ، و قالوا : مذهبُ عروةَ (٥) جوازُ تأخير الإفاضة إلى آخر الشهر . (٦)

قال أحمد : هذا أحد قولي مالكٍ (٧) و ليس بالمشهور عنه ، و الحجةُ (٨) له حملُ لفظة (أشهر) على حقيقتها ، و أما احتجاجُ الزمخشريِّ له بكراهة عمرَ و ابن عمرَ الاعتمارَ إلى أنْ يهلَّ المحرمُ فلا وجهَ له ؛ لأنه يقول لا تنعقد العمرة في أيام منى لمَن حجَّ مالم يتمّ الرميَ و يحل بالإفاضة ، و لا يظهر فائدةُ الخلافِ عند مالكٍ إلا في سقوط الدم عن مؤخر طوافِ الإفاضة إلى آخر ذي الحجة كما هو مذهب عروة .

---

(١) سورة فاطر ٣٥ ، آية ١٢ .

(٢) سورة الممتحنة ٦٠ ، آية ١٣ .

(٣) سورة البقرة ٢ ، آية ١٩٧ .

(٤) بياض في " ج " .

(٥) عروة : هو أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ، ثقة كثير الحديث روى عن أبيه شيئًا يسيرًا لصغره ، أحد الفقهاء السبعة ، كثير العبادة يسرد الصوم ، توفي ٩٤ هـ . يراجع : الطبقات الكبرى (٧ / ١٧٧) ، تهذيب الكمال (٢٠ / ١١) ، سير أعلام النبلاء (٤ / ٤٢١) .

(٦) الكشاف (١ / ٢٣٩ ، ٢٤٠) .

(٧) ذكر ابن العربي أنَّ لمالكٍ ثلاثة أقوال في ذلك : أولها : الشهور الثلاثة كلها ، الثاني : إلى عشرة أيام من ذي الحجة ، الثالث : إلى آخر أيام التشريق . لكن لم يزد ابن أبي زيد و أبو عبد الله القرطبي على القولين الأولين . يراجع : النوادر و الزيادات لابن أبي زيد (٢ / ٣٤٠) ، أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي (١ / ١٨٦) ، و الجامع لأحكام القرآن (١ / ٨٨٧) .

(٨) سقطت من " ج " .

/ **قال محمود** : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ ﴾ نهى عنها في الحج ؛ لأنها فيه أسمجُ كلبس الحرير في الصلاة . [١] ب ١٣ و

قال أحمد : و فيه مِن البديعِ أنَّ تخصيصَ الحج بالنهي – و إنْ كان النهيُ يتعدى إلى غيرِ الحج – يُشعرُ بأنه كغير المنهي عنه بالنسبة إلى الحج ، على أنَّ الرفثَ – إن كان هو الحديث في أمر الجماعِ – فهو مخصوصٌ بالحجِّ [٢] جائزٌ في غيره .

٤٣ – قلتُ : و مثلُه ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [٣] ﴿ فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ﴾ [٤] و أمثاله كثيرة .

قال محمود : إنما لم يُمنع عرفاتٌ [٥] الصرفَ مع التعريفِ و التأنيث ؛ لأنَّ التاءَ ليست للتأنيث ، بل هي مع الألف علامةُ جمعِ المؤنث ، و لا يمكن تقديرُ تاءٍ كما في سعاد ؛ لأنَّ وجودَ هذه التاءِ يمنع مِن تقديرها ؛ لأنها صيغةٌ اختصت بالمؤنث . [٦]

قال أحمد : يلزمه إذا سمَّى امرأةً مسلماتٍ أن لا يصرفَه ، و هو قولٌ رديءٌ ، و الأفصحُ تنوينُه ، و الزمخشريُّ يرى أن تنوينَ عرفاتٍ للتمكين * لا للمقابلة ، و لم يعُدّ تنوينَ المقابلة في مفصَّلِه ؛ بناءً منه على أنه راجعٌ إلى تنوين التمكين * [٧] ، و نقل الزجاجُ [٨] فيها وجهين : الصرف ِو عدمِه ، إلا أنه قال لا يكون إلا مكسورًا ، و إنْ سَقَطَ التنوين [٩] .

---

(١) الكشاف (١ / ٢٤٠ ، ٢٤١) .

(٢) في " ج " [في الحج] .

(٣) سورة الحج ٢٢ ، آية ٢٥.

(٤) سورة التوبة ٩ ، آية ٣٦ .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ﴾ آية ١٩٨ .

(٦) الكشاف (١ / ٢٤٣) .

(٧) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٨) الزجاج : هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل ، سمع ثعلب ، و لزم أبا العباس المبرد ، كان حسن الاعتقاد ، و من مؤلفاته معاني القرآن و خلق الإنسان ، و ما ينصرف و ما لا ينصرف ، توفي ٣١١ هـــ . يراجع : نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات بن الأنباري (ص ١٨٣) ، معجم الأدباء لياقوت الحموي (١ / ٥١) ، طبقات المفسرين للأدنروي (ص ٥٢) .

(٩) معاني القرآن (١ / ٢٧٢) .

قال محمود : في قوله : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ ﴾ [١] (ثُم) مثلُها في قولِك : أحسنْ إلى الناس ثُم لا تحسن إلا إلى كريم ، يبيِّن بها تفاوتَ ما بين الإفاضتين ؛ لأنَّ الأولى كانتْ جاهليةً و الثانيةُ شرعيةٌ . [٢]

قال أحمد : فالإفاضةُ الأولى غيرُ مقيدةٍ ، و الثانيةُ مقيدةٌ بمكانٍ [٣] ، فبينهما تغايرٌ ما بين العام و الخاص .

ج ٢٨ ٤٤ – **قلتُ** : وهم / في قولِه : "[٤] ما بين العام و الخاص " لأن الإفاضة الأولى لا عمومَ لها [إلا في] [٥] المأمورين ، بل هي في الإفاضة مطلقةٌ ، و المطلقُ لا عمومَ له . و لو قال : بينهما ما بين المطلقِ و المقيد لكان أصوبَ ، و مثلُه لا يُسامحُ بهذا ؛ لأنَّ علمَ الأصولِ مِن فنونه .

أ ١٦ و **قال محمود** : ﴿ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ [٦] / معطوفٌ على ما أضيف إليه الذكرُ في قولِه : ﴿ كَذِكْرِكُمْ ﴾ ، كأنَّه قال : كذكرِ قريشٍ أباءَهم أو قومٍ أشدَّ منهم ذكرًا ، أو منصوبٌ عطفًا على ﴿ أباءكم ﴾ [على تقدير أو] [٧] أشدَّ ذكرًا مِن أبائكم ، على أنّ (ذكرًا) مِن فعلِ المذكور . [٨]

قال أحمد : فعلى الأولِ أشدُّ للفاعل ، و على الثاني للمفعول ، كما تقول للمضروب مِن اثنين : أيهما أشدُّ ضربًا ، و للضارب اثنين : أيهما أشدُّ ضربًا ، و قد ذكر في مفصله أنه للمفعول شاذٌ [٩] ، كقولهم : أشغلُ مِن ذاتِ النِّحْيين [١٠] ، و أنا أسرُّ بهذا [الأمر] [١١] منك ،

---

(١) سورة البقرة ٢ ، آية ١٩٩ .

(٢) الكشاف (١ / ٢٤٤) .

(٣) سقطت من " ج " .

(٤) في " ج " هنا زيادة [تفوات] فلعلها تعني (تفاوت) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة مِن " ج " .

(٦) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٠٠ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة مِن " ج " .

(٨) الكشاف (١ / ٢٤٥) .

(٩) يراجع : شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش (٦ / ٩٤ ، ٩٥) .

(١٠) هذه العبارة و التي تليها تحرفت في الانتصاف إلى [أتسبل مرآة التحسين و أنا أسر منك] و هي على الصواب في نسخ المختصر كما جاءت في المفصل للزمخشري ، و هذه العبارة مثل مشهور له قصةٌ مع الصحابي خَوَّات بن جبير ابن النعمان الأوسي (ت : ٤٠ هـ) في الجاهلية ، و الإسلام يهدم ما قبله . يراجع : الاستيعاب (ص ٢١٢) ، المفصل (ص ٢٣٣) ، لسان العرب لابن منظور ، مادة (نحا) .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

فما الذي أحوجه إلى حمله على الشذوذ مع وجود الأفصح ، و هو في الوجهين جميعًا يفرُّ مِن عطف (أشدّ) على (الذِّكر) الأول ؛ لئلا يكون واقعًا على (الذِّكر) و قد انتصب (الذِّكر) عنه بالتمييز ، فيكون للذِّكرُ ذكرٌ و هو محالٌ ، لكنَّ أبا الفتح [١] صحح هذا الوجه و ألحقه بقولهم : شعرٌ شاعر ، جعلوا للصفة مثلَها تأكيدًا في ثبوتها ، و الزمخشريُّ [٢] يقول : لو قلتَ : زيدٌ أكرمُ أبٍ كان أبًا ، * و لو قلتَ : أكرمُ أبًا ، كان ابنًا * [٣] . **قال أحمد** : و فيه وجهٌ آخرُ ، أخذتُه مِن كلام سيبويه ، لم أره لغيري ، قال سيبويه : يقولون هو أشجعُ الناسِ رجلا ، و هما خيرُ الناسِ اثنين ، فالمجرورُ هنا بمنزلةِ التنوين ، و انتصب (رجلا و اثنين) [٤] كما انتصب الوجهُ في قولِك : هو أحسنُ منه وجهًا ، و لا يكون إلا نكرةً ، كما لم يكن ثمَّة إلا نكرةً ، و الرجلُ هو الاسمُ المبتدأُ ، انتهى كلامه . **قال أحمد** : يُفطن لقول سيبويه : و الرجلُ هو الاسمُ المبتدأ ، * أراد أنه ليس مثلَ قولِك : هو أشجعُ الناسِ غلامًا ، يجوز أن يكونَ (غلامًا) هو الاسمُ المبتدأ * [٥] ، / و يجوز أن يكون غيرَه ، و يكون (ذكرًا) واقعًا على أشدّ كما كان الرجلُ المنصوب واقعًا على أشجع ، كأنه قال : أو أشدَّ الأذكارِ ذكرًا [٦] ، و مثلُه قولُه في النساءِ ﴿ أَوۡ أَشَدَّ خَشۡيَةًۚ ﴾ [١] . ب ١٣ ظ

([١]) أبو الفتح : هو عثمان بن جني الموصلي ، من أصل رومي ، لزم أبا علي الفارسي أربعين سنة ، صنف ابن جني الخصائص و سر صناعة الإعراب و المحتسب و غيرها ، توفي ٣٩٢ هـ . يراجع : نزهة الألباء (ص ٢٤٤) ، معجم الأدباء (٤ / ١٥٨٥) ، بغية الوعاء (٢ / ١٣٢) .

([٢]) هكذا في النسخ و أخشى أن يكون وهمًا مِن النساخ ، لأن في الانتصاف المطبوع هو مِن كلام أبي الفتح .

([٣]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

([٤]) هكذا في النسخ كلها منصوبة ، و قد وضعت الكلمتين بين علامتي تنصيص حتى يُعلَم أنه يراد ألفاظها لا معانيها ، أما في كتاب سيبويه فهو على الأصل بالرفع [الرجلُ و الاثنان] . يراجع : الكتاب لسيبويه (١ / ٢٠٥) .

([٥]) سقط ما بين العلامتين ** من " ب ، ج " .

([٦]) في هذه المسألة كلام كثير للمعربين لا تخلو من اعتراضٍ ، فأبو حيان يحكي فيها وجوهًا يضعفها كلها ، ثم يختار أن يكون : أشدّ ، منصوباً على الحال ، و هو نعت لقوله : ذكراً لو تأخر ، فلما تقدّم انتصب على الحال ، كقولهم : لمية موحشاً طلل ... فلو تأخر لكان : لمية طلل موحش ، وكذلك لو تأخر هذا لكان : أو ذكراً أشدّ ، يعنى : من ذكركم آباءكم ، و مع هذا اعترض عليه ابن هشام في المغني : فقال إنه يلزم منه الفصل بين العاطف و المعطوف بالحال و أبو علي لا يجيزه بالظرف فما الظن بالحال و هي شبيهة بالمفعول به . لذلك فما اختاره ابن المنير هنا هو نحو ما اختاره أبو جعفر النحاس في إعرابه : " ﴿ أشد ﴾ في موضع خفض عطفًا على ذكركم ، و المعنى أو كأشد ذكرًا . و لم ينصرف لأنه أفعل صفة ، و يجوز أن يكون في موضع نصب بمعنى أو اذكروه أشدَّ ذكرًا ، ﴿ ذكرًا ﴾ على البيان . " و قد قدمه ابن عاشور في إعراب الآية . يراجع : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ص ٨٦) تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٢ /

قال محمود : ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوۡمَيۡنِ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ ﴾ (٢) دالٌّ على التخيير ، و قد يُخير بين الفاضلِ و المفضول * ، كما خيَّر المسافرَ بين الفطرِ و الصومِ ، و الصومُ أفضلُ . (٣)

قال أحمد : التخييرُ بين الفاضلِ و المفضولِ * (٤) يُوجبُ التساوي و ينافي طلبَ أحدِ الطرفين ، و كيف يستقيمُ اجتماعُ ما طُلِبَ و رجح (٥) وجودُه و ما ليس كذلك ، إنما الزمخشريُّ أخلَّ في التفسير فلزمه السؤالُ و هو غيرُ لازمٍ ؛ فإنَّ نفي الحرجِ عن الأمرين ، لا يلزم منه التخييرُ و غايتُه اشتراكُهما في رفع الحرج ، لكنَّ أحدَهما مطلوبٌ دون الآخر ، فلا يحتاجُ إلى الجواب لاندفاع السؤال .

قال محمود : إنما جاء العذابُ (٦) في ظللٍ مِن الغمام ؛ لأنها الجهة التي يُترقَّبُ منها الغيثُ و الرحمة فكان أشدَّ . (٧)

و قولُه تعالى : ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا ﴾ (٨) زيَّنها الشيطانُ بوسوسته و الله بخذلانه (٩) . (١٠)

---

١١١ ، ١١٢) ، مغني اللبيب لابن هشام (ص ٥٠٣). تفسير التحرير و التنوير ، لابن عاشور (٢ / ٢٤٥ ، ٢٤٦) .

(١) سورة النساء ٤ ، آية ٧٧ .

(٢) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٠٣ .

(٣) الكشاف (١ / ٢٤٧) .

(٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٥) سقطت من " ج " .

(٦) هذا من التأويل الذي اتفق عليه المعتزلة و الأشاعرة ؛ لذلك تركه ابن المنير و علم الدين ، و طريق السلف إمرارها على ظاهرها ، قال ابن كثير : " يعني يوم القيامة لفصل القضاء بين الأولين و الآخرين " . يراجع : تفسير ابن كثير (١ / ٢٩٢) .

(٧) يريد قوله تعالى : ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ ﴾ (سورة البقرة ، آية ٢١٠) . يراجع : الكشاف (١ / ٢٥١) .

(٨) سورة البقرة ٢ ، آية ٢١٢ .

(٩) في " أ ، ب " تصحيف واضح [بجلالته] و المثبت أعلاه مِن " ج " .

(١٠) الكشاف (١ / ٢٥٢) .

قال أحمد : ورد في الكتاب العزيزِ الأمرانِ (١) ﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴾ (٢) أ ١٦ ظ
/ ، ﴿ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴾ (٣) / إلا أنَّا نعتبر أنَّ إضافتَه إلى الله حقيقةً ، و للشيطان مجازٌ ، ج ٢٩
و الزمخشريُّ يعكس ذلك . (٤)

قال محمود : ﴿ وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۘ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ فَوْقَهُمْ ﴾ ذكره ليريك أنه لا يسعد عنده إلا المؤمن المتقي .

قال أحمد : هو مِن وضع الظاهرِ موضعَ المضمر بصفة أخرى ، و مثلُه [قوله] (٥) ﴿ إِنَّ ٱلْخَـٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ أَلَآ إِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ فِى عَذَابٍ مُّقِيمٍ ﴾ (٦) و في كلام الزمخشريِّ إشارةٌ إلى مذهبِه في وجوبِ وعيد العصاة بقولِه : " لا يسعدُ عنده إلا المؤمنُ المتقي (٧) " إشارةً إلى أنَّ المصرَّ على الكبيرة شقيٌّ حتمًا كالساخرين مِن الذين آمنوا ، و يتوجه الردُّ عليه مِن كلامِه ؛ فإنَّ العملَ عندهم و التقوى داخلٌ في حقيقة الإيمان ، و مَن أخلَّ بذلك فاسقٌ عندهم ليس بمؤمنٍ و لا كافر ، و كلامُه يُناقضُه فإنه قال عقبه : " ليبعثَ (٨) المؤمنَ على التقوى " .

قال محمود : جاء قولُه : ﴿ ۞ يَسْـَٔلُونَكَ ﴾ (٩) بغير واوٍ ثلاثَ مراتٍ ، و بالواو ثلاثَ مراتٍ فتحتمل أنْ تكونَ الثلاثُ الأول وقعتْ متفرقةً ، و الثلاثُ الأخيرة وقعتْ مجتمعةً

---

(١) في " ج " تقديم الآية الثانية على الأولى ، و الثابت ترتيب " أ ، ب " .

(٢) سورة النمل ٢٧ ، آية ٢٤ .

(٣) سورة النمل ٢٧ ، آية ٤ .

(٤) الصواب أن يقال : إن الآيتين محمولتان على الحقيقة ، فما نُسِب إلى الله غير ما نسب إلى الشيطان ، فالله هو القادر على خلق هذه الدواعي في قلوب العباد عقوبة لهم بعدله سبحانه استغناء عن هؤلاء المجرمين ، و الشيطان أيضًا يزين للناس المعصية بوسوسته و هذا فعله الذي سيجازيه الله به يوم القيامة . نسأل الله العافية و الإعانة على الخير . يراجع : المسائل الاعتزالية (١ / ٢٤٣) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٤٥ .

(٧) في " ج " [التقي] .

(٨) سقطت من " ج " .

(٩) سورة البقرة ٢ ، آية ٢١٩ .

فعطفت

بالواو . (١)

و أخذ عليه أحمد أنه كان يجب على هذا أن تدخلَ الواو في اثنين مِن الثلاثة الأخيرة ، لأنّ العطفَ يكون في الثانية و الثالثة منها . **قال** (٢) : و يحتمل أن يكون لَمَّا سألوا عن ماذا ينفقون ؟ فأجيبوا بمصرف النفقة أعادوا سؤالَهم بالواو ماذا ينفقون ؟ فأجيبوا بالعفو ، و لَمَّا كان السؤالُ الثاني عن مخالطة اليتامى في النفقة ، و هو مناسبٌ لما قبله عطف بالواو ، و لَمَّا كان السؤالُ الثالثُ سؤالا عن اعتزال الحيَّض كما يعتزل اليتامى فهو مناسبٌ لما قبله إذ كلاهما سؤالٌ عن اجتنابٍ عطف بالواو ، و لا كذلك الثلاثةُ الأول ؛ إذ لا تعلقٌ بينها .

قال محمود : في الآية الأولى مذهبُ أبي حنيفة أنَّه إذا فاء في المدة إمَّا بالوطء إنْ قَدَرَ ، أو بالقول إنْ عجز ، حَنَثَ و لزمته الكفارةُ ، و إنْ مضتْ أربعةُ أشهرٍ بانت بطلقةٍ بنفس مضيها ، و عند الشافعي لا يصح الإيلاءُ إلا في أكثر مِن أربعة أشهر ثُم يوقف المولي بعدها ، فإما يفيء و إما يطلق ، فإنْ أبى طلَّق عليه الحاكم ، و معنى قوله : ﴿ فَإِن فَآءُو ﴾ (٣) / ب ١٤ و

أي في المدة ، و قال (٤) عبد الله (٥) : (فإن فاؤوا فيهن) . (٦)

قال أحمد : هذا على مذهب أبي حنيفة ، لا تكون الفيئة [عنده] (٧) إلا فيها ؛ إذ بعدها يقع الطلاق .

قال محمود : [و الفاء] (٨) في قوله : ﴿ فَإِن فَآءُو ﴾ مع أنَّ الفيئةَ قبل مضي المدة ؟

---

(١) الكشاف (١ / ٢٦٤) .

(٢) هذا الكلام مِن كلام أحمد في الانتصاف (١ / ٢٥٧) ، و ليس مِن كلام الزمخشري ، و قد وقعت نسبته إلى محمود في النسخ الثلاث التي بين يدي ، و هو وهم مِن النساخ بلا شك ، و لا أستطيع أن أجعل العهدة فيه على علم الدين (رحمه الله) .

(٣) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٢٦ .

(٤) هكذا هي في النسخ و في الكشاف [قراءة] و هي قراءة لم أجد من ذكرها قبل الزمخشري ، و قد نسبها ابن عطية إلى أبي بن كعب و ذكر لها وجهًا آخر (فاؤوا فيها) . يراجع : شواذ القراءات (ص ٢١) ، و المحتسب (١ / ٢٤٩) ، المحرر الوجيز لابن عطية (١ / ٣١١) ، معجم القراءات (١ / ٣١١) .

(٥) عبد الله : هو الصحابي الجليل أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي .

(٦) الكشاف (١ / ٢٦٦) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

كما تقول : أنا نزيلكم هذا الشهر ، فإنْ أحمدتكم (١) أقمتُ عندكم إلى آخره ، و إلا لم أقم إلا ريث ما أتحول .

ج ٣٠ / **قال أحمد** : هذا من تفريع مذهب أبي حنيفة ، و السؤال لازمٌ له ، و يجوز أن يجاب عنه على مذهبه ، بأن التربص هو الانتظار ، و ذلك يصدق بالشروع / فيه ، تقول لمن أمهلته : قد أجلتك أربعة أشهر ، و تربصتُ بك أربعة أشهر ، و إن لم يمضِ منها إلا دقيقة ، فتكون الفاء واقعة في محلها حقيقة ، و لا يحتاج إلى حملها على المجاز . ١٧ و أ

قال محمود : إنما قال : ﴿ وَإِنْ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (٢) و العزم لا يسمع ؛ لأنَّ العازمَ على ذلك لا يخلو مِن دمدمة و حديثِ نفسٍ تناجيه و لا يسمع ذلك إلا الله . (٣)

قال أحمد : لَمَّا قال إنَّ الطلاق يقع بمضى المدة ، قيل له : فما الذي يسمع إذن ؟ فأجاب بذلك ، و قوله : العزمُ يعلم و لا يسمع ، مذهب أهل السنة أنَّ كلَّ موجودٍ يجوز أنْ يسمع حتى الجواهر و الألوان و المعاني (٤) بجملتها ؛ و لذلك سمع موسى الكلامَ القديم (٥) ، لكنَّ

---

(١) في " ج " [أحمدكم] .

(٢) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٢٧ .

(٣) الكشاف (١ / ٢٦٦ ، ٢٦٧) .

(٤) كلام ابن المنير (رحمه الله) هنا غريب جدًا ، لا يليق بمقامه و هو من كبار الحفاظ للسنة المطهرة ، فقد بوَّب ابن ماجة في مقدمة سننه (١٣ – فيما أنكرت الجهمية) ثم ذكر كلام عائشة (ح ١٨٨) : " الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات " و هو حديث صحيح مشهور علقه البخاري بصيغة الجزم في صحيحه في كتاب التوحيد ، قال ابن بطال : " غرضه – أي البخاري – في هذا الباب أن يرد على مَن يقول : إنَّ معنى سميع بصير معنى عليم لا غير ؛ لأنَّ كونه كذلك يوجب مساواته تعالى للأعمى و الأصم الذي يعلم أنَّ السماء خضراء لا يراها ، و أنَّ في العالم أصواتًا و لا يسمعها ... " فينبغي أن يقتصر في الكلام على صفات الله على المنقول قال تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾ (سورة المجادلة ، آية ١) ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ﴾ (سورة آل عمران ، آية ١٨١) فهذا الذي دل عليه الكتاب و السنة أنه يسمع الأقوال و التحاور و الأصوات ، و غير ذلك هو ردٌّ لصفتي السمع و البصر إلى صفة العلم ، و هو معنى تعطيل الصفات الذي حذر منه سادات العلماء في القرون الفاضلة . يراجع : شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠ / ٤١٦) ، كتاب التوحيد لابن خزيمة (١ / ١٠٦) ، كتاب التوحيد لأبي عبد الله بن منده (٣ / ٥١) ، الأسماء و الصفات للبيهقي (ص ٢٥٠) .

(٥) يريد ابن المنير (رحمه الله) أنَّ كلام الله بغير صوت يُسمعه مَن يشاء ، و هذه مخالفة أخرى لمذهب أهل الحديث و السنة ، قال أبو عبد الله البخاري – خلق أفعال العباد ص ٩١ ، ٩٢ – : " و ذُكِر عن النبي (ﷺ) أنه كان يحب أن يكون الرجل خفيض الصوت ، و يكره أن يكون رفيع الصوت ، و إن الله عز و جل ينادي

المعتادَ اختصاصُ السمعِ بالأصوات ، و بهذا المعتاد وقع خطابُ الله عبادَه ، فإن أراد بقوله : العزم لا يسمع لاستحالةٍ فحذار منه ، و إن أراد مخالفةَ العادة فلا بأس به .

٤٥ – قلتُ : قول أحمد إنَّ مذهب أهل السنة ما ذكره – هو مذهبُ الشيخ أبي الحسن (١) ، و أما مذهبُ عبد الله بن سعيد (٢) و القلانسي (٣) و غيرِهما من أصحابنا فهو اختصاصُ كلِّ حاسةٍ بما تدركه عادةً ، و المسموع عندهم القراءةُ دون المقروء ، و إنْ كان الاختيارُ مذهبَ الشيخ .

بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب ، فليس هذا لغير الله جل ذكره . قال أبو عبد الله : و في هذا دليل أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق لأن صوت الله جل ذكره يسمع من بعد كما يسمع من قرب و أن الملائكة يصعقون من صوته فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا ، و قال عز و جل : ﴿ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا ﴾ (سورة البقرة ، آية ٢٢) فليس لصفة الله ند و لا مثل و لا يوجد شيء من صفاته في المخلوقين " و هو معنى كلامه في كتاب التوحيد – باب ٣٢ – من صحيحه . فهذا كلام رجل مجمع على جلالته بين الأمة ، يحدث عن مشايخه بالعقيدة التي عليها نور الوحي ، ليس فيها شيء من ظلمة عقول الفلاسفة و الحدود المنطقية الفارغة ، التي هي كجمر دحرجته على رجلك فنفط فتراه منتبرًا و ليس فيه شيء ، و المراد هو الوقوف على ما ثبت شرعًا ما تنزيهه سبحانه عن مشابهة المخلوقين ، و غير هذا هو كلام على الله بغير علم . يراجع أيضًا : شرح أصول اعتقاد أهل السنة و الجماعة للالكائي (١ / ٣٦٤) ، التوحيد لابن خزيمة (١ / ٣٤٨) .

(١) الشيخ أبو الحسن : هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري البصري ، رئيس الأشاعرة ، بدأ حياته تلميذاً للجبائي المعتزلي ، ثم نصر السنة ، و له كتب كثيرة منها : مقالات الإسلاميين و اللمع و غيرها توفي ٣٢٤ هـ . يراجع : سير أعلام النبلاء (١٥ / ٨٥) ، الوافي بالوفيات (٢٠ / ١٣٧) ، طبقات المفسرين للأدنروي (ص ٦٧) .

(٢) عبد الله بن سعيد : هو أبو محمد بن كُلاب القطان البصري ، صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة و ربما وافقهم ، من كتبه الصفات و خلق الأفعال ، حكى مقالته الأشعري في المقالات (١ / ٣٥٠) توفي ٢٤٥ هـ . يراجع : سير أعلام النبلاء (١١ / ١٧٤) ، الوافي بالوفيات (١٧ / ١٠٤) ، الأعلام للزركلي (٤ / ٩٠) .

(٣) القلانسي : هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد الرازي ، قال ابن عساكر : " من معاصري أبي الحسن الأشعري و هو من جملة العلماء الأثبات و اعتقاده موافق لاعتقاده في الإثبات " لكن ذكره المزي في الرواة عن محمد بن مهران الجمال الرازي ؛ فهو من طبقة البخاري سابق على الأشعري ؛ و رجح هذا الدكتور علي سامي النشار قائلا : " و يبدو أنَّه كان صديقًا و صنوًا لابن كلاب ، و إن كان قد تأخر عنه قليلا " و قد أرخ وفاته بسنة ٢٥٥ ه . يراجع : تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص ٣٩٨) ، تهذيب الكمال (٢٦ / ٥٢٠) ، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للدكتور النشار (١ / ٢٧٨ ، ٢٧٩) .

قال محمود : و إنما قال : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [١] و لم يقل : يتربصن ثلاثة قروء ؛ لأنَّ أنفس النساء طوامحُ إلى الرجال ، فأمرن بقمعها و غلبتها [٢] على الطِّماح ، و إجبارِها على التربص . [٣]

[و إنما] [٤] قال : ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ ﴾ [٥] و لم يقل الوالد ؛ ليعرف أن الأمهاتِ أوعيةٌ ترضع الولد للأب كالظئر ، و على الأب الكسوةُ و النفقةُ ، و إنما قال : ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ حين نهاها عن المضارة ، أضيف الولدُ إليها استعطافًا لها عليه . [٦]

و قوله : ﴿ إِذَا سَلَّمْتُمْ ﴾ ليس التسليم شرطًا في الإرضاع ، إنما هو ندبٌ ؛ لأنْ يكون العطاءُ للظئر من أطيب ما يكون و أهنأ ، لتكون راضيةَ النفس عن الولد فيعود بالصلاح عليه . [٧]

قال محمود : و قرأ عليٌّ : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ ﴾ [٨] بفتح الياء أي يستوفون آجالهم [٩] ما يُحكَى عن أبي الأسود [١٠] أنه مشى في جنازة ، و قال له رجلٌ : مَن المتوفي – بكسر الفاء – ؟ فقال : الله . فكان ذلك أحدَ الأسباب الباعثة لعليٍّ (كرم الله وجهه) على أنْ أمره بوضع كتابٍ في النحو – تُناقِضُه هذه القراءة . [١١]

قال أحمد : يحتمل أن يكون السائل ممن يفهم عنه إذا فرَّق بين الفتح و الكسر فلا تناقض .

(١) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٢٨ .
(٢) في " أ ، ب " [بقمعهن و غلبتها] و المثبت من " ج " .
(٣) الكشاف (١ / ٢٦٧) .
(٤) ما بين المعكوفين من " ج " ، و في " أ ، ب " [إذا] .
(٥) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٣٣ .
(٦) الكشاف (١ / ٢٧٦) .
(٧) الكشاف (١ / ٢٧٧) .
(٨) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٣٤ .
(٩) في " أ " أحوالهم ، و في " ب " أهوالهم ، و هما تصحيف ، و ما أثبته من " ج " .
(١٠) أبو الأسود : هو ظالم بن عمرو بن ظالم ، و اختلف في اسمه ، الدؤلي و قيل الديلي البصري ، أسلم زمن النبوة ، و روى عن عمر و علي و غيرهما ، قيل أول مَن نقط المصحف و وضع علم النحو ، شاعر ، توفي ٦٩ هـ . يراجع : سير أعلام النبلاء (٤ / ٨١) ، الوافي بالوفيات (١٦ / ٣٠٥) ، بغية الوعاة (٢ / ٢٢) .
(١١) الكشاف (١ / ٢٧٨) .

قال محمود : ﴿ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗا ﴾ ذهابٌ إلى الليالي و تدخل الأيام فيها ، و لا يستعملون التذكير ، * و مِن [البيِّن] [١] قولُه : ﴿ إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا عَشۡرٗا ﴾ [٢] ثم قال : ﴿ إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا يَوۡمٗا ﴾ [٣] .

قال أحمد : و منه * [٤] : **(من صام رمضان و أتبعه بست من شوال)** [٥] إلا أنّ شرط الصوم النية و محلها الليل ، فجعل له حظًا في الصوم / و غلبه . ج ٣١

قال محمود : الاستدراك في / قوله : ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ ﴾ [٦] عائدٌ لمحذوف كأنه / ب ١٤ ظ قال : علم الله أنكم ستذكرونهن فاذكرونهن و لكن . [٧] أ ١٧ ظ

قال أحمد : قوّى الإضمار أنَّ المعتاد بعد هذه الصيغة الإباحة كقوله : ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ كُنتُمۡ تَخۡتَانُونَ أَنفُسَكُمۡ ﴾ [٨] الآية . قال أحمد [٩] : و في هذه الآية سرٌّ في الحذف ؛ لأنه لم يبح الذكر مطلقًا بل على وجهٍ مخصوص ، فسكت عن إطلاق الإباحة لئلا يتذرعوا إلى الوقوع في المحذور ، فصدَّرها بالنهي و جاءت الإباحة مستثناةً بقوله : ﴿ إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ﴾ منبهًا على ضيق المحلّ و عسره بخلاف المباشرة في قوله : ﴿ فَٱلۡـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ ﴾ فإنه جاء النهي عن مباشرة المعتكف في المسجد تبعًا في ذكر الإباحة ؛ لأنَّ المنعَ فيها ليس لأجل الصوم بل لما صاحبه مِن الاعتكاف .

قال محمود : مذهب الشافعي أنَّ الذي بيده عقدة النكاح الوليُ ، و قال أبو حنيفة : هو الزوج ، و عفوه أن يسوق إليها المهر كاملا و الأول أظهر . [١٠]

---

(١) في " أ ، ب " [إليهن] ، و الصواب ما أثبته كما في الكشاف .

(٢) سورة طه ٢٠ ، آية ١٠٣ .

(٣) سورة طه ٢٠ ، آية ١٠٤ .

(٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٥) رواه مسلم (ك الصيام – ب استحباب صوم ستة أيام من شوال) ، و ابن حبان – و اللفظ له – حديث أبي أيوب الأنصاري . يراجع : صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (٨ / ٣٩٦) .

(٦) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٣٥ .

(٧) الكشاف (١ / ٢٧٩) .

(٨) سورة البقرة ٢ ، آية ١٨٧ .

(٩) سقطت من " ج " .

(١٠) الكشاف (١ / ٢٨١ ، ٢٨٢) .

قال أحمد : هذا الذي عزاه للشافعي ليس بصحيح ، بل مذهبه كمذهب أبي حنيفة ، و إنما المنسوب إلى الشافعي هو مذهب مالك .

٤٦ – **قلتُ** : عند الشافعي فيه قولان [مشهوران] (١) ، فالزمخشري نقل أحد قوليه و إن كان الصحيح عنده أنه الزوج .

ثم شرع أحمد في نصرة مذهب مالك أنه الولي (٢) بوجوه ستة :

أحدها : الذي بيده عقدة النكاح ثابتة مستقرة هو الولي أمَّا الزوج فليس ذلك له حالة العقد المتقدم خاصة (٣) ، بل هو بعد الطلاق ، و ليس من عقدة النكاح في شيء ، و حملُه على ما بعد الطلاق بتأويلٍ تعسفٌ .

الثاني : الخطاب الأول للزوجات بقوله : ﴿ إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ ﴾ (٤) و فيهن مَن لا يصح عفوها كالأمة و الصغيرة ، فلولا استتمام التقسيم بذكر عفو الولي عن ابنته البكر أو أمته لخرجنا عن ظاهر عموم الأول ، فقد صار الآن معناه إلا أن يعفون إن كُنَّ أهلا للعفو أو يعفو وليهنَّ إن لم يكن أهلا .

الثالث : أنَّ الآية على هذا التقدير تتناسب أقسامها فيكون الخطاب للزوجان ثم الأولياء ثم الأزواج بقوله : ﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ ﴾ .

الرابع : أنّ العفو المضاف إلى مَن بيده عقدة النكاح هو الإسقاط لغة كما هو في الأول (٥) اتفاقًا ، و لو كان المراد به الزوج لتعيَّن حملُ العفو على الإعطاء ، و هذا يطابقه مِن الأسماء التفضلُ لا العفو ، و قد ذُكِر التفضلُ في قوله : ﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ ﴾ ، و لا يقال لعل الزوج عجَّل المهر كله ثُم طلق ، فيكون له استرجاع النصف فيسقطه ؛ لأنا نقول فيه تقدير / ما الأصل خلافه . ج ٣٢

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) في " أ ، ب " هو [الزوج] و هو خطأ واضح ، و الصواب من " ج " ، و هذا القول نسبه الرازي للشافعي و نصره في تفسيره ، لكن ابن كثير قال : هو قول مالك و القديم للشافعي . يراجع : الموطأ (ص ٥٢٨) ، تفسير الفخر الرازي (٦ / ١٥٣) ، و تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١ / ٣٣٨) .

(٣) سقطت من " ج " .

(٤) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٣٧ .

(٥) في " ج " زيادة [الإسقاط لغة] .

الخامس : إنَّ صدر الآية خطابٌ للأزواج بقوله : ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ ...فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ و لو كان المراد الزوج لقيل : أو تعفوا ، وكان قوله : ﴿ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ ﴾ التفاتًا من الخطاب إلى الغيبة .

السادس : أنَّ قوله : ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ و ما عطف عليه استثناء من قوله : ﴿ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ / * تقديره : فنصف ما فرضتم * [١] واجبٌ إلا أن تعفو الزوجات فليس بواجب ، أما إذا حمل على الزوج صار الكلام فنصف ما فرضتم واجب عليكم إلا أن تكملوا المهر لهنَّ ، و وجوب النصف [٢] حينئذٍ باقٍ لدخوله في الكلِّ فلا يجري الاستثناء على حقيقته ، و لا يقال : فنصف ما فرضتم واجب [٣] ، تضمَّن أنَّ النصف ساقط إلا أن يعفو الزوج فلا يسقط ، و فيه من الكلفة ما يسقط مؤنة ردِّه . أ ١٨ و

٤٧ – **قلتُ** : المروي عن عليّ و ابن عباسٍ عالمي الصحابة أنه الزوج [٤] ، فلا مخالف لهما من الصحابة ، إنما المخالف الزهري و مجاهد و الحسن ، ثُم هو [٥] جارٍ على موافقة القواعد ، فإنَّ الولي لا يجوز له / أن يعفو عن مال يتيمته بوجهٍ من الوجوه ، و حمل الكلام المحتمل على موافقة القواعد الشرعية أولى ، و الجواب عن الأول أنَّ الزوج أحقُّ بالعقدة لأنه مشاركٌ في الأولى لا يتم إلا به ، و مستقلٌ فيما [٦] بعد الطلاق فكان أرجح . و عن الثاني أنَّ استتمام القسمة حاصلٌ بما ذكرنا ، و معناه أن المهر كان واجبًا بجملته ، فإن طلقها قبل الدخول صار الواجب النصف إلا أن يعفون فيسقط الكلُّ ، أو يعفو الزوج فيجب الكلّ ، فيكون وافيًا بأنواع الحكم ، و على ما ذكروه تسقط هذه الصورة من الأقسام . الثالث أنَّ [٧] قولَه : المراد من عفو الزوجان الإسقاط اتفاقًا – ممنوعٌ ؛ فإنه جاز أن يكنَّ قد قبضنَّ المهر بكماله قبل الطلاق . و عن الرابع أنه لا زمٌ له على ما سيأتي . و عن الخامس أنَّ ب ١٥ و

(١) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٢) في " ج " [المهر] .

(٣) في " ج " [سقط] .

(٤) هذا هو القول الذي رجحه ابن جرير في تفسيره ، و قال ابن كثير : هو القول الجديد للشافعي ، كذلك حكى أبو بكر بن العربي المالكي القولين فقدَّم القول بأنه الزوج ثم ذكر أدلته . يراجع : جامع البيان للطبري (٤ / ٣٣٢) ، أحكام القرآن لابن العربي (١ / ٢٩٣) و تفسير ابن كثير (١ / ٣٣٨) .

(٥) في " ب " [و] بدلًا من هو .

(٦) في " ج " [في الثانية] .

(٧) سقطت من " ج " .

الالتفات نوعٌ من أنواع البديع ، فكيف يكون ردًّا على قائله . و عن السادس ما سبق في الثاني .

ثم تأمل كلام أحمد ففيه مؤاخذات منها قوله الخطاب في الأول للزوجات و كرر هذا ، و لم يقع الخطاب لهن قط ، إنما الخطاب للأزواج ثم * نقض ذلك بقوله في الخامس الخطاب الأول للأزواج . **و منها** اعتقاد تخصيص قوله * (١) : ﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ ﴾ (٢) بالأزواج ، و ليس كذلك بل يشتمل الزوجات تغليبًا للمذكر كما في الضمير الذي يليها في قوله : ﴿ حَٰفِظُواْ ... وَقُومُواْ ﴾ (٣) ، و حينئذٍ يكون النهي عن نسيان الفضل عامًا و المعنى تامًا ، و على ما ذكره يكون النهي واقعًا مِن جانبٍ واحدٍ . **و منها** تقديره فنصف ما فرضتم واجبٌ و بنى عليه ما أراد و هو لا يتعين ، فجاز أن يكون فنصف ما فرضتم ساقط ، فتضمن ذلك وجوب الباقي (٤) بالاستصحاب ، بخلاف ما (٥) إذا قدِّر فنصف ما فرضتم واجب ؛ إذ لا يستفيد السقوط / إلا مِن المفهوم الذي أنكره (٦) هاهنا عند إيراده سؤالا [عن السادس] (٧) فيقال له فقوله (٨) : ﴿ فَنِصۡفُ مَا فَرَضۡتُمۡ ﴾لم يتغير الحكم ؛ لأن النصف كان واجبًا قبل الطلاق فلا بدَّ أن يقدر معنى الاقتصار عليه فيقع فيما أنكره ، و الله أعلم . ج ٣٣

قال محمود : الواو في قوله : ﴿وَنَحۡنُ أَحَقُّ بِٱلۡمُلۡكِ مِنۡهُ ﴾ (٩) واوُ حالٍ ، و الواوُ في قوله : ﴿ وَلَمۡ يُؤۡتَ سَعَةً مِّنَ ٱلۡمَالِۚ ﴾ عاطفةٌ جملةً على جملة / يجعلهما (١٠) حالًا واحدة . (١١) أ ١٨ ظ

قال أحمد : هذا مِن السهل الممتنع .

---

(١) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(٢) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٣٧ .
(٣) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٣٨ .
(٤) في " ج " [الثاني] .
(٥) سقطت من " ج " .
(٦) في " ج " [ننكره] .
(٧) ما بين المعكوفين مِن " ج " ؛ لأن ما في " ب " على الناس ، و ما في " أ " غير واضح .
(٨) سقطت من " ج " .
(٩) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٤٧ .
(١٠) في " ج" [فجعلها] .
(١١) الكشاف (١ / ٢٨٨) .

٤٨ – **قلتُ** : لا أدري ما وعَّر هذا السهل ؟ !

قال محمود : التابوت (فعلوت) و لا يكون فاعولا لقلة سلس و قلق . (١)

قال أحمد : لأنَّ العرب تستثقل ما فاؤه و عينه حرف واحد (٢) .

قال محمود : ﴿ إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ﴾ (٣) يعود إلى قوله : ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي ﴾ ، و قوله ﴿ وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ ﴾ جملة معترضة . (٤)

قال أحمد : فيه دليلٌ على أنَّ الاستثناء إذا تعقب جملًا لا يتعين عوده إلى الأخيرة ، و احتج مَن قاله (٥) بامتناع الفصل بين المستثنى و ما استثني منه ، و لا حجة فيه إذ الفاصل ليس أجنبيًا . و احتج القاضي أبو بكر عليه بقوله عزَّ و جلَّ : ﴿ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ (٦) على ما سيأتي شرحه .

٤٩ – **قلتُ** : وهم أحمد من وجهين : أحدهما أنَّ الاستثناء إنما يعود إلى الأخيرة أو إلى الجملة ، فاختصاصه [بالأولى] لم يقل به أحد ، و لا حجة في الآية لقيام دليلٍ مِن خارجٍ دلَّ على إرادة الأولى . الثاني أنَّ الكلام في عود الاستثناء إلى الجملة [الأخيرة] (٧) أو إلى الكلِّ حيث لم يقترن به ما يدلُّ علي خلافه ، و ها هنا ليس كذلك ، و الآية التي احتج بها القاضي لا حجة فيها على ما سيأتي .

قال محمود : ﴿ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٍۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ ﴾ ب ١٥ ظ
(٨) البعض المفضل محمدٌ (ﷺ) حيث أوتي مِن الآيات ما يزيد على ثلاثة آلاف آية (٩) ، و لو لم يكن إلا القرآن وحده لكفى به فضلا منيفًا على سائر ما أوتي الأنبياء ، و في [هذا]

---

(١) الكشاف (١ / ٢٨٩) .

(٢) جاء في النسخ الثلاث [حرفًا واحدًا] على النصب و جاءت في الانتصاف هكذا على الرفع ، و المسألة ذكرها سيبويه (٤ / ٤٠١) . يراجع أيضًا : التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي (٥ / ١١١) .

(٣) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٤٩ .

(٤) الكشاف (١ / ٢٩٠ ، ٢٩١) .

(٥) أي من قال بتعين عود الاستثناء إلى الجملة الأخيرة .

(٦) سورة النساء ٤ ، آية ٨٣ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٥٣ .

(٩) الذي في الكشاف [ما يزيد على الألف] فهذا العدد ذكره علم الدين مِن قِبَله ، و المراد بالآية هنا ما يدلُّ على صدق الرسول ، و ما ذكره الزمخشري هو المشهور الذي ذكره الحليمي و البيهقي و غيرهما . يراجع : المنهاج للحليمي (١ / ٢٦٣) ، دلائل النبوة للبيهقي (١ / ١٠) .

(١) الإبهام مِن تفخيم فضله و إعلاء قدره و مِن الشهادة على أنه العلم الذي لا يشتبه ، و المتميز الذي لا يلتبس ما لا يخفى ، و سئل الحطيئة (٢) : مَن أشعر الناس ؟ فذكر زهيرًا و النابغة (٣) ثُم قال : و لو شئت لسميت الثالث يعني نفسه ، و لو قال لو شئت لسميت نفسي لم يكن مِن الفخامة بهذه المثابة ، * و استحسنه أحمد * (٤) . (٥)

قال محمود : ﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم ﴾ ، ﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ ﴾ كرر للتأكيد . (٦)

قال أحمد : و وراء التأكيد سرٌّ أخص منه ، و هو أنه متى طال الكلام أعيد الأولُ تطريةً و تجديدًا لعهدٍ ، و منه قوله : ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ ... وَلَـٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرًا ﴾ (٧) ، ﴿ وَلَوۡلَا رِجَالٌ مُّؤۡمِنُونَ .... لَوۡ تَزَيَّلُواْ ﴾ (٨) .

٥٠ – **قلتُ** : من الأمثلة / ﴿ لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ ... فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم ﴾ (٩) ﴿ أَيَعِدُكُمۡ أَنَّكُمۡ إِذَا مِتُّمۡ وَكُنتُمۡ تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَنَّكُم مُّخۡرَجُونَ ﴾ (١٠) و المثالان اللذان ذكرهما ليسا بمطابقين ؛ لأنَّ المعاد فيهما أخصُّ مِن الأول فتأمله . (١١) ج ٣٤

---

(١) ما بين المعكوفين من " ج " ، و في " ب ، أ " [هذه] .

(٢) الحطيئة : هو أبو مليكة جرول بن أوس بن مالك الذهلي و قيل العبسي ، شاعر مخضرم ، كان راوية لزهير و آله ، كان سؤولًا شجعًا ، و لقبه هذا قيل لقصره و قيل لدمامته . يراجع : طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي (ص ١٠٤) ، الشعر و الشعراء لابن قتيبة (ص ٣٢٢) ، معجم ألقاب الشعراء د . سامي مكي (ص ٦٥) .

(٣) النابغة : هو أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني ، لقب النابغة لقوله الشعر و هو كبير السن ، و هو شاعر جاهلي من الطبقة الأولى . يراجع : الشعر و الشعراء (ص ١٥٧) ، الأعلام (٢ / ٥٤) ، معجم ألقاب الشعراء (ص ٢٣٣) .

(٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٥) الكشاف (١ / ٢٩٣) .

(٦) الكشاف (١ / ٢٩٤) .

(٧) سورة النحل ١٦ ، آية ١٠٦ .

(٨) سورة الفتح ٤٨ ، آية ٢٥ .

(٩) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٨٨ .

(١٠) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ٣٥ .

(١١) ذكره الزركشي في البرهان ثم استدرك على العلم العراقي قائلا : " و هذا يجيء في كثير مما ذكرنا ، و لا بدَّ أن يكون وراء التكرير شيء أخص منه كما بينا " . يراجع : البرهان (٣ / ١٧) .

قال أحمد : إنما أعرض الزمخشري عن الكلام في تأويل المشيئة المكررة لاعتياصه [١] عليه ، و هما دليلٌ على فساد مذهبه .

قال محمود : ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَـٰعَةٌ ﴾ [٢] إن أردتم أن يحطَّ عنكم ما في ذمتكم من الواجبات لم تجدوا شفيعًا يشفع لكم ؛ لأنَّ الشفاعة ثَمَّ في زيادة الفضل لا غير . [٣]

قال أحمد : أما القدرية فقد وطَّنوا أنفسهم على حرمان الشفاعة فهم أجدر أن يحرموها ، و إنكارهم لها مفرعٌ على قاعدة وجوبِ جزاء / المطيعِ و العاصي إيجابًا عقليًا ، فهي جهالـــةٌ ١٩ أ و
نشأت عن مثلها ، و قد سبق أنَّ أوقات القيامة يُطلق عليها أيام [٤] ، ينتفي في بعضها التساؤل و الشفاعة و تثبت في بعضها ، كما قال تعالى : ﴿ فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [٥] ﴿ وَأَقۡبَلَ بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [٦] ﴿ فَيَوۡمَئِذٍ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾ [٧] ﴿ وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ ﴾ [٨] .

قال محمود : ﴿ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ﴾ [٩] يحتمل وجوهًا : أحدها أنّ كرسيَّه لم يضِقْ عن السماوات و الأرض لسعته ، و هو تصويرٌ لعظمته و تخييلٌ لملكه ، و لا كرسي و لا قاعد ، كقوله : ﴿ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعًا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطۡوِيَّـٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ ﴾ [١٠] مِن غير تصور قبضةٍ و طي و يمين تخييلٌ لعظمة شأنه بتمثيلٍ حسي ، كقوله : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ ﴾ . الثاني أنَّ كرسيّه علمُه تسميته بمكانه الذي هو كرسي العالم .

---

(١) في الانتصاف [لاغتناصه] و هو تصحيف .

(٢) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٥٤ .

(٣) الكشاف (١ / ٢٩٤ ، ٢٩٥) .

(٤) هكذا هي في " أ ، ب " و في " ج " [الأيام] .

(٥) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ١٠١ .

(٦) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٢٧ .

(٧) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٣٩ .

(٨) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٢٤ .

(٩) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٥٥ .

(١٠) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٧ .

الثالث ملكُه تسميته بمكان الملك . الرابع : ما رُوِي أنه سبحانه خلق كرسيًا بين يدي العرش هو بالنسبة إلى العرش [١] أصغر شيءٍ ، و عن الحسن [٢] : الكرسيُّ العرشُ . [٣]

قال أحمد : قولُه – في الآية – : تخييلٌ للعظمة – سوءُ أدبٍ في الإطلاق ؛ إذ هو يستعمل في الأباطيل ، و له أمثالٌ سيأتي التنبيهُ عليها إن شاء الله . [٤]

قال محمود : و لم تُعطَف الجملُ في آية الكرسي بالواو لأنها للبيان [٥] ، و البيانُ متحدٌ بالمبيَّن ، فدخول الواو بينهما كالدخول بين العصا و لحائها ، فالجملة الأولى بيانٌ لقيامه بتدبير الخلق ، و كونِه مهيمنًا عليه غيرِ ساهٍ . و الجملة [٦] الثانية بيانُ كونِه مالكًا لتدبيره .
ب ١٦ و و الثالثة لكبرياء شأنه . و الرابعة لإحاطته بأحوال الخلق . و الخامسة لسعة علمه و تعلقه بالمعلومات كلها و فضلت بما / فضلت به سورة الإخلاص مِن اشتمالها على التوحيد . [٧]

قال أحمد : كان جدي [٨] يقول : اشتملت آية الكرسي على سبعة عشر اسمًا مِن أسماء الله تعالى ، ظاهرًا في بعضها و مستكنًا في بعضها ، و السابع عشر خفيٌ ، و هي الله ، هو
ج ٣٥ ، الحي ، القيوم ، / ضميرُ (تأخذه) ، ضميرُ (له) ، ضمير (عنده) ، ضمير (بإذنه) ، ضمير (يعلم) ، ضمير (علمه) ، ضمير (شاء) ، ضمير (كرسيه) ، [ضمير] (يؤوده) ، هو ، العلي ، العظيم ، و السابع عشر [الضمير] [٩] الذي اشتمل عليه المصدرُ

---

(١) في " أ ، ب " [إليه] و المثبت من " ج " و هو أوضح .

(٢) الحسن : هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن البصري ، و اسم أبي الحسن يسار ، إمام أهل زمانه ولد في خلافة عمر و سمع كثيرًا من الصحابة ، و هو رأس في العلم و كان يرسل و يدلس ، توفي ١١٠ هـ . يراجع : الطبقات الكبرى (٩ / ١٥٧) ، الوافي بالوفيات (١٢ / ١٩٠) ، طبقات المفسرين (ص ١٣) .

(٣) الكشاف (١ / ٢٩٦ ، ٢٩٧) .

(٤) تعليق ابن المنير هنا غير كاف ؛ لأنَّه لم يظهر قول أهل السنة و الحديث صراحة ، قال ابن كثير : " و الصحيح أنَّ الكرسي غير العرش و العرش أكبر منه كما دلَّت على ذلك الآثار و الأخبار " يراجع : جامع البيان (١ / ٥٣٩) الآيات و الصفات للبيهقي (ص ٤٩٩) ، تفسير ابن كثير (١ / ٣٦٢) ، روح المعاني (٣ / ١٠) .

(٥) في " ج " [في حكم البيان] .

(٦) سقطت من " ج " .

(٧) الكشاف(١/ ٢٩٧ : ٢٩٩) .

(٨) هو جده لأمه أبو العباس أحمد بن فارس الفقيه الوزير ، كذا ترجم له ابن المنير في الانتصاف بحاشية الكشاف (١ / ٢٩٤) ، و قال الصفدي في ترجمة ابن المنير : سبط الصاحب نجيب الدين أحمد بن فارس ، يراجع : الوافي بالوفيات لخليل بن أيبك الصفدي (٨ / ٨٤) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

في قولِه : (حفظهما) ؛ فإنه مضافٌ إلى المفعول و تقديره : [و لا يؤوده] [١] أن يحفظهما هو ،

و كان الشيخ أبو عبد الله بن أبي الفضل المرسي [٢] قد رام الزيادةَ لَمَّا أخبرته به عن الجدِّ فقال : يمكن أنْ يعدَّ ما في الآية مِن الأسماء المشتقة كلٌّ واحد باثنين ؛ لتحمله ضميرًا ضرورة كونه مشتقًا فهي باعتبار ظهورها اسمٌ و تحملتْ آخر ، فعدَّها أحدًا و عشرين ، فقلتُ له : الاسم المشتقُ لا يتحمل الضميرَ بعد صيرورته علمًا على الأصح و هذه أسماء الله ، ثُم لو سلمنا تحملها الضمير فالمشتق إنما يقع على موصوفه باعتبار تحمله الضمير فإذا قلتَ : زيدٌ كريم فإنما يقع [(كريم)] [٣] على زيدٍ لتحمله ضميره ، و لو جردتَه عنه لوقع على

أ ١٩ ظ كلِّ موصوفٍ بالكرم مِن الناس ، فلا يختص / بزيد إلا بالضمير ، فلا تجعل له حكم الانفراد عن الضمير مع الحكم برجوعه إلى معين البتة . فرضي الشيخ عن هذا البحث و صوبه .

قال محمود : قولُه تعالى : ﴿ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾ [٤] تتعلق بـــ(حاجّ) إما لأنَّ إيتاءه الملك كان سببَ بطره و حجاجه في الله ، و إما لأنه وضع الكفر مكان شكر النعمة ، كما تقول عاداني فلانٌ لأني أحسنتُ إليه .[٥]

قال أحمد : الوجهان متقاربان معنى إلا أنَّ المصدرَ في الأول مفعولٌ من أجله و في الثاني ظرفٌ ، و قد جاءت المصادرُ ظروفًا كخفوق النجم و مقدم الحاج ، و إنما وقعت المحاجة بهذا الظرف لاشتماله على إيتاء الملك الحامل [٦] له على البطر و الذي وضع فيه كفر النعمة مكان شكرها ، و هما الوجهان السابقان ، و الفرق بين الوجهين صناعي لا معنوي .

قال محمود : إيتاء اللهِ الكافرَ الملكَ ، إنما أتاه ما غلب به و تسلط ، أما التسليط و الغلبة فلا ، أو تكون امتحانًا من الله لعباده . [٧]

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) هو : العلامة شرف الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن أبي الفضل السلمي المرســي تــوفي بالعريش سنة ٦٥٥ هــ ، و هو من الأئمة الفضلاء في جميع فنون العلم ، و له تصانيف عدة منها التفــسير الكبير . يراجع : سير أعلام النبلاء (٢٣ / ٣١٢) ، طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ٦٩) ، بغية الوعاة (١ / ١٤٤) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٥٨ .

(٥) الكشاف (١ / ٣٠٠ ، ٣٠١) .

(٦) في " أ ، ب " [الحاصل] و هو تصحيف .، و الثابت أعلاه من " ج " .

(٧) الكشاف (١ / ٣٠١) .

قال أحمد : و هو بناءٌ على قاعدتهم في وجوب رعاية المصالح [١] ، و في لفظ الزمخشري لِمَ أتاه الله الملك ؟ و هو مضادٌ لقولِه تعالى : ﴿ لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ ﴾ [٢] .

قال محمود : قولُه : ﴿ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ ﴾ [٣] أي أنا أعفو و أقتل ، و كان الاعتراض متوجهًا عليه ، لكن انتقل إبراهيم إلى ما لا يقدر فيه على مثل ذلك ، و فيه دليلٌ على جواز الانتقال مِن حجة إلى أخرى [٤] .

قال أحمد : و قيل : ليس ذلك انتقالا عن الحجة ، بل [انتقال] [٥] عن المثال خاصة ؛ لأنه استدل على الألوهية بالقدرة على ما لا تجوز قدرة الحادث عليه ، و له أمثلة منها الإحياء و الإماتة ، و منها الإتيان بالشمس من المغرب ، و متى [٦] تقررت قاعدة و انتقل من بعض / أمثلتها [إلى بعض] [٧] فليس بانتقال عند أهل الجدل . ج ٣٦

قال محمود : ﴿ أَوۡ كَٱلَّذِي ﴾ [٨] معناه أو رأيت كالذي ، فحذف لدلالة (ألم ترَ) عليه و يجوز أن يحمل على لفظه [٩] ، كأنه قال : أرأيت كالذي حاجّ [إبراهيم] [١٠] أو كالذي مرَّ . [١١]

قال أحمد : و مثل هذا يحذف منه فعلُ الرؤية كثيرًا قال [الشاعر] [١٢] :

قال لها كلَّابُها اسرعي [١٣]   كاليوم مطلوبًا و لا طَلَبًا [١٤]

---

(١) في " ج" [الصلاح] .

(٢) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٣ .

(٣) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٥٨ .

(٤) في " ج " [غيرها] .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) في " ج " [فإذا] ، و الثابت من " ب ، أ "

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٥٩ .

(٩) هكذا هو في النسخ التي بين يدي ، و الذي في الكشاف : [يحمل على المعنى دون اللفظ] .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) الكشاف (١ / ٣٠١) .

(١٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٣) في " ج " [أبصري] .

(١٤) البيت لأوس بن حجر كذا عزاه الزمخشري في المفصل ، و هو في ديوانه ، من الكامل التام ، و يروى صدره فيه : حتى إذا الكلابُ قالَ لهَا ، و صدره المثبت أعلاه كما في النسخ الثلاث ، و قد تحرف عجزه في

يريد لم أرَ كاليوم و الوجه الأول أظهر .

قال محمود : و المار كان كافرًا لانتظامه مع نمروذ في سلكٍ ، و قيل : [هو] (١) مؤمن و هو عزيرٌ . (٢)

ب ١٦ ظ **قال أحمد :** استدلالُه على أنَّ المارَّ كان كافرًا لانتظامه (٣) مع / نمروذ – معارضٌ بانتظامه مع إبراهيم [في سلك] (٤) فإن قلتَ : انتظامُه مع الكافر أقوى ؛ فإن قصة المار (٥) عطفت على قصة نمروذ عطف تشريك في الفعل منطوقًا به في الأولى محذوفًا في الثانية أ ٢٠ و
مدلولا عليه بذكره أولا ، و قصة إبراهيم مصدرةٌ بالواو التي لتحسين النظم بتوسط بين / جملٍ متقاطعة للتحسين ، بخلاف (أو) فإنها لا تستعمل إلا مشركة ، عارضناه بما بين قصة المار و بين قصة إبراهيم من التناسب المعنوي ، فإنَّ كليهما طلَبَ معاينةَ الإحياء ، و اعتبار المعنى أولى ، و يؤكد إيمانَ المار تحرزه في قوله : ﴿ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ حذرًا من الكذب ، و لا يصدر الحذر من معطل ، فإن قال : إنما قال ذلك بعد أن آمن ، قلنا على القول بكفره : ما آمن إلا بعد الآيات لقوله : ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٦) و على الحكاية التي أوردها الزمخشري من أنَّ المارَّ أماته الله ضحى ، فلما رأى بقية من الشمس ، قال : أو بعض يوم إشكالٌ ؛ إذ كان يجب أن يقول : " بل بعض يوم " مضربًا عما اعتقده أولا بالجزم الذي حصل ثانيًا ، و الظاهر أنَّ المارَّ كان جازمًا أولا ثمَّ شكّ لا غير ، و اتباعُ ظاهر الآية أولى مِن اتباع حكاية لا تثبت .

٥١ – **قلتُ** : و كلام أحمد حسنٌ إلا قوله : مثلُ هذا التحرز لا يصدر من معطل فإنه ليس كذلك ، فإنّ الغرض إذا انتفى يرجح الصدق عند كلِّ أحد ، لا سيما من سئل عند ظهور آية باهرة و إن لم يؤمن بعد ، لا سيما إذا أريد إرشاد داهش متحير ، فسئل ليُعلَّم فإنه لا يكذب غالبًا .

الانتصاف المطبوع " و لا طالبًا ". يراجع : ديوان أوس بن حجر (ص ٣) ، المفصل في صنعة الإعراب (ص ٥٩) .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " .

(٢) الكشاف (١ / ٣٠٢) .

(٣) في " ج " هنا [كفره بانتظامه] .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) في " أ ، ب " [إبراهيم] ، و المثبت من " ج " و هو الموافق للانتصاف .

(٦) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٥٩ .

قال محمود : إذا كان المارُّ كافرًا كيف ساغ أن يكلمه الله ؟ قلنا الكلام كان بعد البعث و لم يكن كافرًا حينئذٍ . [١]

قال أحمد : لا نسلم امتناع ما ذكر فإنّ الله خاطب إبليس بقوله : ﴿ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا ﴾ [٢] الآية ، و يقول تعالى لأهل جهنم [٣] : ﴿ قَالَ ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴾ الآيتين [٤] و أما قوله : ﴿ وَ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ ﴾ [٥] أي بما يسرهم . و جوابه أعجب فإنَّ القائلين بكفره قالوا : إنما آمن بعد ظهور الآيات كما سبق ، فليته لم يسأل و لم يجب .

قال محمود : إنما قيل : ﴿ أَوَلَمۡ تُؤۡمِن ﴾ [٦] و هو أقوى الناس إيمانًا ، لما فيه من الفائدة الجلية للسامعين ، و (بلى) إيجاب لإيمانه ، (ليطمئن قلبي) أي يزيد سكونًا بضم علم الضرورة لعلم الاستدلال ؛ إذ الضروري لا يقبل التشكيك . [٧]

قال أحمد : سؤال الخليل ليس عن شك في القدرة على / الإحياء ، و لكن عن كيفيتها ، ج ٣٧
و معرفة كيفيتها لا يشترط في الإيمان ، و السؤال بصيغة (كيف) الدالة على الحال ، و هو كما علمت أن زيدًا يحكم في الناس ، فسألت عن تفاصيل حكمه ، فقلتَ : كيف يحكم ؟ فسؤالك لم يقع عن كونه حاكمًا ، [بل] [٨] عن أحوال حكمه ، و لذلك قطع النبي (ﷺ) ما يقع في الأوهام من نسبة الشك إلي [إبراهيم] [٩] بقوله : (**نحن أحقُّ بالشك من إبراهيم**) [١٠] أي نحن لم نشك فإبراهيم أولى ، فإن قيل : فعلى هذا كيف قيل له : أو لم تؤمن ؟ قلنا هذه الصيغة في الاستفهام بـــ(كيف) قد تستعمل أيضًا عند الشك في القدرة ، كما تقول لمن

---

(١) الكشاف (١ / ٣٠٣) .

(٢) الأعراف ٧ ، آية ١٨ ، و هي في الانتصاف ﴿ اخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴾ هكذا ، و قــد جــاءت فــي موضعين (سورة الحجر ١٥ ، آية ٣٤) و (سورة ص ٣٨ ، آية ٧٧) كلاهما بالفاء " فاخرج " ، و الــذي أثبته هو بدون فاء .

(٣) في " ب " (لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ) ، و هو تحريف ، و الثابت من " أ ، ج " .

(٤) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٥) سورة البقرة ٢ ، آية ١٧٤ .

(٦) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٦٠ .

(٧) الكشاف (١ / ٣٠٤ ، ٣٠٥) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و في " أ ، ب " [إليه] .

(١٠) رواه الشيخان عن أبي هريرة : البخاري (ك الأنبياء – ب قوله عزَّ و جلَّ : ﴿ وَنَبِّئۡهُمۡ عَن ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ ، ح ٣١٩٢) ، و مسلم (ك الإيمان – ب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة ، ح ١٥١) .

يدعي أمرًا تستعجزه عنه : أرني كيف تصنعه ؟ فجاء قوله : ﴿ أَوَلَمۡ تُؤۡمِن ﴾ و الرد بـــ(بلى) ليزول الاحتمال اللفظي في العبارة ، و يحصل النص الذي لا / يرتاب فيه . فإن قيل : أ ٢٠ ظ
قول إبراهيم : ﴿ لِيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي ﴾ يشعر ظاهره بفقد الطمأنينة عند السؤال ، قلنا : معناه ليزول عن قلبي الفكر في كيفية الحياة بتصويرها مشاهدة (١) فتزول الكيفيات المحتملة ، و قولُ الزمخشري : / العلم الاستدلالي يتطرق إليه التشكيك – خطأٌ ، إنما يتطرق التشكيك إلى الاعتقاد . ب ١٧ و

قال محمود : إنما أمره بضمهنّ إليه بقوله : ﴿ فَصُرۡهُنَّ ﴾ ليتأملها و يعرف أشكالَها ، لئلا يلتبس عليه بعد الإحياء فيظنها غيرَها ؛ و لهذا قال تعالى : ﴿ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ ﴾ . (٢)

قال أحمد : كأنها إذا جاءت ساعية كان أثبت لنظره عليها منه إذا جاءت طائرةً .

قوله عزّ و جلّ : ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ ﴾ (٣) **قال محمود** : صنوان مَنْ منح نائله و مَنَّ ، و مَنْ منع سائله و ضنَّ ، و معنى (ثُمَّ لَا يُتۡبِعُونَ) إظهار التفاوت بين الإنفاق و عدم الامتنان ، كما جعل الاستقامة على الإيمان خيرًا مِن الدخول فيه بقوله : ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ ﴾ (٤)

قال أحمد : جعل (ثُم) لتفاوت المرتبة عند تعذر حملها على تراخي الزمن ، و عندي فيه وجه آخر ، و هو الدلالة على دوام الفعل المعطوف بها و إرخائه الطول في استصحابه ، فلا يخرج بذلك عن الإشعار ببعد الزمن ، لكن معناها في الأصل تراخي زمن وقوع الفعل و حدوثه ، و معناها المستعارُ دوامُ وجود الفعل وتراخي زمن بقائه ، و مثله : ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ ﴾ أي داموا على الاستقامة * دوامًا متراخيًا ، و تلك الاستقامة * (٥) هي المعتبرة كذا هاهنا أي يدومون على تناسي الإحسان و ترك الامتنان ، و قريب منه أو مثله السين تصحب الفعل لتنفيس زمان وقوعه ، ثُم جاء : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهۡدِينِ ﴾ (٦) و قد قال : ﴿ ٱلَّذِي

---

(١) في " ج " [شهادة] .
(٢) الكشاف (١ / ٣٠٥ ، ٣٠٦) .
(٣) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٦٢ .
(٤) سورة فصلت ٤١ ، آية ٣٠ .
(٥) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(٦) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٩٩ .

خَلَقَنِي فَهُوَ يَهۡدِينِ ﴾ (١) فليس لتأخير الهداية سبيل (٢) فتعين حملها على تنفيس دوام الهداية و تمادي أمدها ، و لعل الزمخشري أشار إلى هذا في آية إبراهيم ، و ما ذكرته هاهنا في (ثُم) أقرب إلى الوضع .

قال محمود : ﴿ فَإِن لَّمۡ يُصِبۡهَا وَابِلٌ فَطَلٌّۗ وَٱللَّهُ ﴾ (٣) معناه : إن نفقات هؤلاء كثيرة كانت أو قليلة / مثمرة متقبلة ، و قوله : ﴿ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعۡنَابٍ ... لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ (٤) لأنَّ النخيل و الأعناب أكرمُ الشجر فخصهما ، و جعل الجنة منهما و إن كانت محتويةً على سائر الشجر . (٥) ج ٣٨

قال أحمد : و مثله : ﴿ فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخۡلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ (٦) .

٥٢ – **قلتُ :** وهم في المثال المذكور فإن (فاكهة) نكرة في الإثبات لا تعم النخل و الرمان ؛ فإنَّ مَن قال : عندي فاكهةٌ ، لا يكون عنده كلُّ الفواكه ، بخلاف هذه الآية فإن (الثمرات) جمعٌ معرف باللام فعمَّ ، و لو مثَّله بقوله : ﴿ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ (٧) لكان أشبهَ لأنَّ (ملائكةً) جمعٌ مضاف فعَمَّ .

قال محمود : ﴿ وَأَصَابَهُ ﴾ (8) فالواو للحال و يجوز أن تكون عاطفةً ، كأنه قيل : أيود لو كانت له جنةٌ و أصابه الكبر . (٩)

و قوله : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۗ ﴾ (10) أي بلطف بمَن يعلم أنَّ اللطف ينفع فيه (١١) . (١٢)

---

(١) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٧٨ .

(٢) في " ج " [محل] .

(٣) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٦٥ .

(٤) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٦٦ .

(٥) الكشاف (١ / ٣٠٩) .

(٦) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٦٨ .

(٧) سورة البقرة ٢ ، آية ٩٨ .

(٨) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٦٦ .

(٩) الكشاف (١ / ٣٠٩ ، ٣١٠) .

(١٠) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٧٢ .

(١١) في " ج " [يعمل فيه] .

(١٢) الكشاف (١ / ٣١٢) .

قال أحمد : بل يخلق الهدى لِمَن يشاء و هذا هو اللطف لا ما يزعمه الزمخشري أنَّ العبد / خالقٌ الهدى . أ ٢١ و

قال محمود : ﴿ لَا يَقُومُونَ ﴾ [١] أي مِن قبورهم إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان ، و تخبط الشيطان مِن زعمات العرب ، يزعمون أنَّ الشيطان يخبط الإنسان ليصرعه . [٢]

قال أحمد : هذا مِن تخبط الشيطان بالقدرية و مِن زعماتهم ، ففي الحديث : **(ما مِن مولود يولد إلا يمسه الشيطان فيستهل صارخًا أو إلا طعن الشيطان في خاصرته و مِن ذلك يستهل صارخًا إلا مريم و ابنها ؛ لقول أمها** : ﴿ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ / ٱلرَّجِيمِ ﴾ [٣]) [٤] ، و جاء : **(اكفتوا [٥] صبيانكم أول العشاء فإنه وقت انتشار الشياطين)** [٦] ب ١٧ ظ

و الأحاديث فيه كثيرة ، و القدرية مختصر الفلاسفة [٧] ، ينكرون كثيرًا مما ينكرون مِن السحر و خبط الشيطان ، و إن اعترفوا بالجن فعلى خلاف ما يعتقده أهل السنة .

قال محمود : وجه السياق إنما الربا مثلُ البيع ؛ لأنَّ البيع هو الأصل المتفق عليه ، و إنما بالغوا فجعلوا المنكرَ عليهم أصلا يقيسون البيع عليه ، و قولُه : ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ ﴾ [٨] دليلٌ على إبطال القياس بالنص ، فإنهم قالوا إذا جاز بيع ما يساوي درهمًا بدرهمين ، جاز بيع درهم بدرهمين فبطل بالنص . [٩]

---

(١) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٧٥ .

(٢) الكشاف (١ / ٣١٥) .

(٣) سورة آل عمران ٣ ، آية ٣٦ .

(٤) رواه الشيخان عن أبي هريرة ، فأخرجه البخاري (ك التفسير – ب سورة آل عمـــران ، ح ٤٢٧٤) ، مسلم في (الفضائل – باب فضائل عيسى عليه السلام – ح ٢٣٦٦) .

(٥) في " ج " [اكتفوا] .

(٦) رواه الشيخان عن جابر بن عبد الله : أخرجه البخاري في (الأشربة – ب تغطية الإنـــاء ، ح ٥٣٠٠) ، مسلم (الأشربة – ب الأمر بتغطية الإناء و إيكاء السقاء ، ح ٢٠١٢) ، و اللفظ الذي ذكره علم الدين قريب من لفظ أبي داود (ك الأشربة – ب في إيكاء الآنية ، ح ٣٧٣٣) ، فلعله رواه بالمعنى .

(٧) هذا المعنى غير موجود في الانتصاف المطبوع ، فلعله تصحف على ناشر الكتاب ؛ لأنه يوجـــد بـــه (خصماء العلانية) ، و ما في المختصر هو الأولى معنىً و صناعةً عند علماء الكلام .

(٨) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٧٥ .

(٩) الكشاف (١ / ٣١٦) .

قال أحمد : و عندي [أنَّه] (١) لا يُحتاج إلى حمله على المبالغة ؛ إذ أمكن أن يقال : الربا مثل البيع و البيع حلالٌ فالربا مثلُه ، و له أن يعكس فيقول : البيع مثل الربا ، فلو كان الربا حرامًا كان البيع حرامًا ، فالأول قياس الطرد ، و الثاني قياس العكس ، و مقصدهما واحدٌ ، كما تقول : النبيذ مثل الخمر في علة الإسكار ، و الخمر حرامٌ فالنبيذ مثلُه ، أو تقول : إنما الخمر مثل النبيذ ، فلو كان النبيذ حلالا لكانت الخمر حلالًا ، و ليست حلالًا اتفاقًا ، فالنبيذ (٢) كذلك .

قال محمود : ﴿ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَـٰٓئِكَ / أَصۡحَـٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾ فيه دليلٌ على تخليد الفساق ؛ إذ المتوعد عليه الربا و هو كبيرةٌ لا كفر . ج ٣٩

قال أحمد : مفعول ﴿ وَمَنۡ عَادَ ﴾ محذوفٌ ، فلا يسلم أنَّ المراد العود إلى الربا ، بل مَن عاد إلى ما سلف ذكره و هو فعل الربا و اعتقاد حله و الاحتجاجُ عليه بقياس في معرض النص ، و مَن فعل ذلك كفر .

قال محمود : و فائدة قوله : ﴿ بِدَيۡنٍ ﴾ (٣) ليرجع الضمير إليه مِن قوله : ﴿ فَاكۡتُبُوهُ ﴾ ، و فائدة قوله : ﴿ مُسَمًّى ﴾ أن يعلم أنَّ مِن حقِّ الأجل أن يكون معلومًا بالسنة أو الشهر ، فلو أقَّته بالحصاد أو الدِّياس (٤) لم يجز . (٥)

قال أحمد : الحصاد مضبوطٌ بالعرف ، و أجاز مالكٌ البيع إلى الحصاد * ، و المعتبر زمن وقوع ذلك لا وقوعه ، حتى لو أجل الحصاد * (٦) ، أو مقدم الحاج فتأخَّر عن و قته [اعتبر وقته] (٧) .

٥٣ – قلتُ : هذا بعيد لأنَّ زمن الحصاد لا يتحقق بيومٍ معين ، و إن تحقق بفصل أو شهر ، و لو جهل الأجل بمقدار ذلك فجعل الحلول في أثناء الشهر و لم يعين بطل . (١)

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) في " ج " زيادة [مثله] .

(٣) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٨٢ .

(٤) في " ج " و حدها [الدراس] و هى الدياس وزنًا و معنى ، قال في لسان العرب : " الدراس الدياس بلغة أهل الشام . داسَ الشيء برجله يَدُوسُه دَوْساً ودِياساً : وَطِئَه والدَّوْسُ الدِّياسُ ... وداسَ الناسُ الحَبَّ وأَداسُوه : دَرَسُوه " . يراجع : لسان العرب و القاموس المحيط مادة (د ر س) ، و (د و س) .

(٥) الكشاف (١ / ٣٢٠) .

(٦) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

قال محمود : شَرَطَ السفرَ في الرهن نظرًا إلى أنَّ السفر مظنة الإعواز [٢] ؛ و لهذا **رهن** (ﷺ) **درعه عند يهودي** [٣] ، / و أمر بالإشهاد أمرَ إرشاد . [٤] أ ٢١ ظ

قال أحمد : و فيها دليلٌ على إقامة الرهن عند التنازع في قدر الدين مقام شاهد للمرتهن إلى تمام قيمته حتى يحلف المرتهن ؛ فإنه جعل التوثق عوضًا مِن الإشهاد و الكتابة ، و خصهما بالسفر لإعوازهما حينئذٍ ، فلو لم يُجعَل القولُ قولَ المرتهن لم يبق للرهن فائدة ، و لا يقال فائدته الامتياز به على الغرماء ؛ لأنَّ تلك الفائدة لا يفيدها الإشهاد ، و الغرض أن تفيد فائدة الإشهاد حتى ينوب عنه عند تعذره ، و مِن ثم لم يجعله شاهدًا إلا في قدر قيمته معتضدًا بالعادة أنَّ ربَّ الدين لا يأخذ في دينه إلا ما يوفي بقيمته ، و المديان لا يسمح / أن ب ١٨ و يعطي رهنًا بأكثر مِن القيمة ، إنما يبقى أنَّ المعتبر في القيمة وقت الحكم ، فلو اختلفا أنَّ القيمة كانت يوم الرهن أقلَّ أو أكثر لم يلتفت إليه ، فيقال : إذا أقمتموه مقام الشاهد لأجل العادة فينبغي أن تعتبر القيمة وقت الرهن .

٥٤ – قلتُ : و يبقى [أيضًا] [٥] قولُه : " إن الغرض أن يقوم الرهن مقام الشهادة و يفيد فائدتها " – ليس بلازم ، بل المراد إن فاتكم مصلحة الشهادة [٦] فلا يفتكم مصلحة الرهن و ليس الرهن بدلا عنها ، فلهذا يجوز أن يجمع بينهما [٧] ، و لو كان بدلا لم يكن كذلك ، و يبقى [أيضًا] [٨] قولُه : " إن المديان لا يسمح في الرهن بأكثر / مِن القيمة " ؛ فإن العادة ج ٤٠ بخلافه ، و إن شهدت العادة في عكسه فالغالب أن الرهون يتوثق فيها بزيادة على قيمة الدين [٩] ، و قولُ الأئمة : القول قول الراهن لأنه غارم – جارٍ على القواعد غيرُ محتاجٍ إلى تكلفٍ جعل الجمادَ مقامَ أعدلِ شاهد بالتكليف الضعيف البارد .

---

(١) مذهب الشافعية في ذلك أنَّ في التأقيت بمثل هذا غرر و هو منهي عنه ، و مذهب المالكية يرون أنه غرر يسير وقع العرف بالمسامحة فيه . يراجع : شرح بداية المجتهد و نهاية المقتصد لأبي الوليد بن رشد الحفيد (٣ / ١٧٣٦) ، و كفاية الأخيار حل غاية الاختصار (ص ٣٩٠) ، فتوح الغيب (٢ / ٥٨٢) .

(٢) يريد قوله تعالى : ﴿ ۞ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَـٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ الآية ٢٨٣ .

(٣) رواه الشيخان عن عائشة : البخاري (ك البيوع – ب شراء النبي (ﷺ) بالنسيئة ، ح ١٩٦٢) ، و مسلم (ك المساقاة – ب الرهن و جوازه في الحضر و السفر ، ح ١٦٠٣) .

(٤) الكشاف (١ / ٣٢٣) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) في " ج " [الشاهد] .

(٧) في " ج " [بين الشهادة و الرهن] .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) في " ج " [الرهن] .

قال محمود : و القبض لا بدَّ مِن اعتباره و عن مالك يصح الرهن بالإيجاب و القبول مِن غير قبض . (١)

قال أحمد : لا خلاف بين مالكٍ و الشافعي في صحة الرهن بالإيجاب و القبول ، و إنما مالكٌ يرى لزومه بالعقد ، و عند الشافعي لا يلزم إلا به (٢) ، لكنْ للقبض عند مالك اعتبارٌ في الابتداء و الدوام ، فلو تقارَّا على القبض و أنكر الغرماء (٣) اختص به عند الشافعي ، و لم ينتفع بذلك عند مالك بل هو أسوة الغرماء للتهمة ، و يشترط مالك بقاء الرهن مقبوضًا بيد المرتهن ، فلو عاد إلى يد الراهن بعارية أو إجارة أو وديعة خرج مِن الرهن ، و لا يشترط الشافعي ذلك بل للراهن أن ينتفع بالرهن فيما لا مضرة فيه على المرتهن ، و له أن يستوفي منافعه بنفسه على الصحيح و لا يؤثر في الرهن بطلانًا ، و يؤيد مالكًا أن الرهن في اللغة الدوام ، أنشد أبو عليٍّ (٤) :

فالخبز و اللحم (٥) لهم راهن   و قهوة رواقها ساكب (٦)

قال محمود : إنما لم يكتف بقوله : (آثم) حتى أضافه إلى القلب ؛ لأن الذنب هاهنا كتمان الشهادة ، و هو مِن أعمال القلوب فأضيف إلى محله الخاص به ، كما يؤكد الرواية فيقول سمعته أذناي و وعاه قلبي . (٧)

قال محمود : روي عن ابن عباس أنه قرأ : ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ ﴾ (١) (و ملائكته و كتابه)
أ ٢٢ و (٢) ، قال : و كتابُه / أكثر (٣) مِن كتبه . (٤)

---

(١) الكشاف (١ / ٣٢٤) .

(٢) أي بالقبض .

(٣) في " ج " زيادة [ما] هنا و هو غلط يعكس المعنى .

(٤) أبو علي : هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، أخذ عن أبي إسحاق الزجاج و ابن السراج ، و أخذ عنه ابن جني ، له كتاب الحجة في علل القراءات ، و المقصور و الممدود و غيرها ، توفي ٣٧٧ هـ . يراجع : نزهة الألباء (ص ٢٣٢) ، و معجم الأدباء (٢ / ٨١١) ، بغية الوعاة (١ / ٤٩٦) .

(٥) هذا اللفظ للبيت من " ج " و هو يوافق الانتصاف المطبوع ، و في " أ ، ب " [فالخبز و الرهن] .

(٦) لم أجد مَن نسبه إلى أحد من الشعراء ، و هو موجود في مقطوعة ذكرها أبو حيان التوحيدي عن أبي حاتم عن الأصمعي ، رَاوُوق : الكأس (ج) رَوَاوِيق ، القهوة : الخمر . يراجع : الحجة للقراء السبعة (٢ / ٤٤٥) البصائر و الذخائر لأبي حيان التوحيدي (٨ / ٥٣) ، المعجم الوسيط مادة (روق) ، (قهو) .

(٧) الكشاف (١ / ٣٢٥) .

قال محمود : و لأنه واحدٌ نُحِي به نحو الجنس فهو أبلغ في العموم مِن الجمع .

قال أحمد : قد سبق قول إمام الحرمين [٥] أن التمر أحرى باستغراق الجنس مِن التمور في تفسير [سورة] [٦] الفاتحة و الاعتراض عليه ، و لو ظفر بقول ابن عباس لانتهز الفرصة في الاستشهاد به .

قال محمود : خص الخير بقوله : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتۡ ﴾ [٧] و الشر بقوله : ﴿ ٱكۡتَسَبَتۡۗ ﴾ لأن الاكتساب اعتمال و الشر تشتهيه النفس و تأمر به و تنجذب إليه فهي فيه أعمل و أجد . [٨]

/ **قال أحمد** [٩] **:** هو على هذا افتعل المبني للزيادة في المعنى ، قال سيبويه : تقول : " كسبت بمعنى أصبت و اكتسبت بمعنى التصرف و الطلب ، و الاعتمال بمنزلة الاضطراب " . [١٠] ب ١٨ ظ

قال محمود : و إنما ذكر النسيان و الخطأ مع أن المؤاخذة بهما ساقطة ؛ لأن المراد / ما تسبب عنهما من التفريط . ج ٤١

قال أحمد : لا يرد السؤال لأن رفع المؤاخذة عن الخطأ و النسيان عرف بالسمع كقوله (ﷺ) : (**رفع عن أمتي الخطأ و النسيان**) [١١] فلعل رفعه كان إجابةً لهذه الدعوة ، فقد

([١]) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٨٥ .

([٢]) هذه قراءة متواترة قرأ بها حمزة و الكسائي و خلف و غيرهم ، و روى ذلك عن ابن عباس سعيد بن منصور دون الزيادة التي ذكرها الزمخشري . يراجع : سنن سعيد بن منصور (٣ / ١٠١٤ ، ح ٤٧٧) ، الدر المنثور للسيوطي (٣ / ٤٢١) ، البدور الزاهرة (ص ٥٨) ، معجم القراءات (١ / ٤٣٣) .

([٣]) هذا اللفظ من " ج " و هو كذلك في الانتصاف ، و في " أ ، ب " [آكد] و يترجح للمحقق أنه تحريف .

([٤]) الكشاف (١ / ٣٢٦) .

([٥]) في الانتصاف المطبوع [مالك] و هو تحريف ؛ لأن علم الدين (رحمه الله) نقله هنا على الصواب ، و كذلك أحال على مكان هذا القول مِن الكتاب ، - و هو في ص ١٥ من هذا البحث – و ليست هذه الإحالة في الانتصاف ، و هو سعي مشكور .

([٦]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٧]) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٨٦ .

([٨]) الكشاف (١ / ٣٢٧) .

([٩]) هذا القول غير موجود في الانتصاف المطبوع ، و هو موجود بمعناه في الكشاف دون النقل عن سيبويه .

([١٠]) يراجع : الكتاب (٤ / ٧٤) ، و كذلك نقله عنه الزمخشري في المفصل (ص ٢٨٢) .

([١١]) رواه ابن ماجة (ك الطلاق – ب طلاق المكره و الناسي ، ح ٢٠٤٥) ، و الحاكم (ك الطلاق ح ٢٨٦٠) كلاهما من حديث ابن عباس ، و صححه الحاكم على شرط الشيخين ، و لم يتعقبه الذهبي و قال

جاء أنه قال عند كلِّ دعوة : (**قد فعلتُ**) [١] ، و إنما القدرية يذهبون إلى استحالة المؤاخذة بذلك عقلا تفريعًا على التحسين و التقبيح ، و هي مذاهب فاسدة ، و السؤال يُرَد عليهم . [و الله أعلم] [٢] .

النووي : حديث حسن رواه ابن ماجة و البيهقي و غيرهما . يراجع كذلك : جامع العلوم و الحكم (ص ٦٩٤) .

(١) رواه مسلم عن ابن عباس (ك الإيمان – ب بيان أنَّه سبحانه لم يكلف ما لا يطاق ، ح ١٢٦) لفظه : " لما نزلت هذه الآية ﴿ وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ﴾ قال : دخل قلوبَهم منها شيءٌ لم يدخل قلوبَهم من شيءٍ فقال النبي الله (ﷺ) : قولوا سمعنا وأطعنا وسلمنا ، قال : فألقى اللهُ الإيمانَ في قلوبهم فأنزل الله تعالى : ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ (قال : قد فعلت) ، ﴿ ربنا ولا تحمل علينا إصرًا كما حملته على الذين من قبلنا ﴾ (قال قد فعلت) ﴿ واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا ﴾ (قال قد فعلت) " .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

و من سورة آل عمران

قال محمود : [إنَّما قال] [١] في القرآن ﴿ نَزَّلَ ﴾ [٢] لأنه نزل منجمًا ، و نزل الكتابان جملة فقال فيهما : ﴿ وَأَنْزَلَ ﴾ ، ثم قال : و ﴿ الْفُرْقَانَ ﴾ [٣] يحتمل أن يُراد به جميع الكتب السماوية الفارقة بين الحق و الباطل ، أو الكتب التي ذكرها أو الزبور كما أفرده و أخره في قوله : ﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ [٤] أو القرآن فيكون قد ذكر أولًا باسم جنس ثم بصيغةٍ أخص تفخيمًا له . [٥]

قال أحمد : إذا كان قد جعل صيغة (نزَّل) للقرآن لنزوله منجمًا فكيف يكون المرادُ بالفرقان القرآنَ و قد قال فيه : (أنزل) ؟ و وجهه أنه ذكر أولا نزوله الخاص مع اسم جنسٍ ثم ذكر ما هو أخص من الجنس مع النزول من حيث الإطلاق ، قيل : الكلام يجمل في غير مقصوده و يفصَّل في مقصوده .

٥٥ – **قلتُ** : و فيه وجه آخر و هو أن القرآن نزل من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا جملة واحدة ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [٦] و ﴿ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ ﴾ [٧] و من سماء الدنيا منجمًا في ثلاث و عشرين سنة ، فيجوز أن يقال فيه : (نزَّل) و (أنزل) ، أما بقية الكتب فلا يقال فيها إلا أنزل ، و هذا [الوجه] [٨] أوجه و أظهر . [٩]

قال محمود : ﴿ ذُو انْتِقَام ﴾ أي ذو انتقام شديد ، لا ينتقم مثله منتقم .

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة آل عمران ٣ ، آية ٣ .

(٣) سورة آل عمران ٣ ، آية ٤ .

(٤) سورة النساء ٤ ، آية ١٦٣ .

(٥) الكشاف (١ / ٣٣١) .

(٦) سورة القدر ٩٧ ، آية ١ .

(٧) سورة الدخان ٤٤ ، آية ٣ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) قول علم الدين هنا نقله الطيبي و يبدو أنَّ العزو إلى الإنصاف تصحف على محققه أو حدث سقط في نسخ فتوح الغيب فسقط تعليق ابن المنير ، فقال المحقق : " لم أجد هذا القول في الانتصاف " و هو صادق في هذا لأنه من الإنصاف لعلم الدين العراقي . يراجع : فتوح الغيب (٣ / ١٣) .

قال أحمد : أخذ ذلك [١] التفخيم من التنكير كما في قوله : ﴿ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ ﴾ [٢] .

٥٦ – **قلت** : إنما استفدنا سعة الرحمة في المثال من الوصف لا من التنكير ، و لو مثَّله بقوله : ﴿ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِۦ لَقَـٰدِرُونَ ﴾ [٣] لكان أشبه .

/ **قال محمود** : [﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ ﴾ [٤]] [٥] ب ١٩ و

المحكمات أحكمت عبارتها و منعت من الاشتباه و الاحتمال ، و المحتملات هي المتشابهات ، / و أم الكتاب : أصله ، تحمل االمتشابهات عليها و ترد إليها ، كما في قوله : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [٦] يُرَدُّ إليه قولُه : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [٧] ، و قولُه : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾ [٨] ، يُرَدُّ إليه : ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا ﴾ [٩] . [١٠] أ ٢٢ ظ

قال أحمد : لَمَّا اعتقد محمودٌ إحالة الرؤية ظنًا منه أنها تستلزم الجسمية [١١] احتاج إلى تأويل النصوص القاطعة به ، و وجوه الجمع بين الاثنين على مذهب أهل الحق : / حملُ ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [١٢] على الإدراك في الدنيا ، أو نقول : الأبصار و إن كانت ظاهرة ج ٤٢

---

(١) سقطت من " ج " .
(٢) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٤٧ .
(٣) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ١٨ .
(٤) سورة آل عمران ٣ ، آية ٧ .
(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٦) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٠٣ .
(٧) سورة القيامة ٧٥ ، آية ٢٢ ، ٢٣ .
(٨) سورة الأعراف ٧ ، آية ٢٨ .
(٩) سورة الإسراء ١٧ ، آية ١٦ .
(١٠) الكشاف (١ / ٣٣٢) .
(١١) في " ب " [الجنسية] و هو تحريف ، و في " ج " زيادة [من] قبلها و لا يحتاجها المعنى ، و هي من الألفاظ التي يستخدمها المتكلمون في الكلام عن الله سبحانه ، و لن يتكلم أحد عنه سبحانه بمثل ما تكلم عن نفسه قال تعالى : ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ (سورة الفرقان ، آية ٥٩) فما أثبته الوحي أثبتناه ، و ما نفاه نفيانه ، و ما سكت عنه سكتنا عنه و هذا هو الاتباع المحض .
(١٢) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٠٣ .

في العموم إلا أنها يصدق في سلبها بالخصوص ، فإن السالبة الكلية تنعكس موجبة جزئية [١] ، فسلب رؤية جميع المخلوقين صحيحٌ بإثبات رؤية بعضهم و منع بعضهم ، كما قال تعالى في الكفار : ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٍ لَّمَحۡجُوبُونَ ﴾ [٢] ، فإذا قال القائل : لا تنفق كلَّ الدراهم كان كالإذن في إنفاق بعضها ، هذا إنْ وافقونا على إفادة صيغة الأبصار الاستغراق ، و إن لم يساعدوا عليه كفونا مؤنة الجواب . أما الآيتان الأخريان فلا يُمْنَع الزمخشري من تمثيل المحكم و المتشابه بهما .

قال محمود : ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ ﴾ أي لا يهتدي إلى تأويل الحقِّ الذي يجب أن يحمد عليه إلا الله و عباده الذين ثبتوا في العلم . [٣]

قال أحمد : لا يجوز إطلاق الاهتداء على الله ؛ لما فيه من إيهام سبق جهل و ضلال جلَّ الله عن ذلك ؛ لأن (اهتدى) مطاوع هدى ، و سمي من تجدد إسلامه مهتديًا ، و انعقد الإجماع على امتناع إطلاق الألفاظ الموهمة عليه تعالى [٤] ، فإذا أُنكِر على القاضي حدُّه مطلقَ العلم بكونه معرفةً لدخول علم الله فيه [٥] ، فهذا أولى أن ينكر ، و أظنه سها فنسب الاهتداء إلى الراسخين في العلم ، و غفل عن شمول ذلك للحقِّ جل جلاله .

([١]) هذا استغراق في لغة المناطقة من علم الدين ، و ابن المنير شرح ذلك لغة و عقلًا و لـم يـستغرق فـي اصطلاحهم ، و لم يوفق علم الدين في وضع اصطلاح (العكس) هنا ؛ لأن هذا في اصطلاح المناطقة هو (التناقض) ، و نحن في علوم القرآن لا حاجة لنا إلى مثل هذا . يراجع : إيضاح المبهم من معاني السلم فـي المنطق للشيخ أحمد الدمنهوري (ص ١١) ، محاضرات في المنطق لـ د . مختار محمود عطـا الله (ص ٦٦ ، ٦٧) .

([٢]) سورة المطففين ٨٣ .، آية ١٥ .

([٣]) الكشاف (١ / ٣٣٣) .

([٤]) كلامه (رحمه الله) يقتضي أنَّه ما لم يرد ذكره في الكتاب و السنة من ألفاظ المتكلمين لا يجوز إطلاقه على الله نفيًا و لا إثباتًا ، فكلاهما قول على الله بغير علم ، و سيجد المنصف من خلال قراءة الانتصاف أنَّ ابن المنير لم يلتزم بهذا الإجماع الذي نقله لأنَّه سار على طريقة المتكلمين في نفي ألفاظ لم يرد ذكرها في الشرع علـى سبيل التنزيه ، و التنزيه الحق الاكتفاء بما نطق به الشرع في النفي و الإثبات ، و لابن تيمية (رحمه الله) طريقة الاستفصال عن معاني هذه الألفاظ لردِّ المخاصم إلى المعاني الشرعية المعتبرة . يراجع : مجموعة الفتاوى (٢ / ٢٨) .

([٥]) يراجع : البرهان للجويني (١ / ١١٩) ، و نهاية السول في شرح منهاج الأصول للإسنوي (١ / ٩) .

قال محمود : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا ﴾ [١] لا تبلنا ببلايا تَزيغ فيها قلوبُنا أو لا تمنعنا ألطافك . [٢]

قال أحمد : أهل السنة يدعون بهذه الدعوة غير محرفة ؛ لأن الهدى و الزيغ مخلوقان لله ، و القدرية يزعمون أن العبد يخلق الزيغ لنفسه ، فلا يدعون بهذه الدعوة إلا محرفة ، و نحن نضيف إلى معناها أيضًا / ألا يبتلينا و لا يمنعنا ألطافه برحمته و كرمه . [٣] ب ١٩ ظ

قال محمود : ﴿ يَرَوۡنَهُم مِّثۡلَيۡهِمۡ ﴾ [٤] يرى المشركون المسلمين مثلي [٥] عدد المشركين أو مثلي عدد المسلمين ست مائة و نيفًا و عشرين ، أراهم الله إياهم مع قلتهم أضعافهم ليهابوهم ، و كان ذلك مددًا من الله كإمداده لهم بالملائكة ، و يؤيده [٦] قراءة نافع [٧] ﴿ تَرَوْنَهُمْ ﴾ بالتاء [أي] [٨] يا مشركون المسلمين مثلي فئتكم الكافرة أو مثلي أنفسهم ، و قوله في الأنفال : ﴿ وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ ﴾ [٩] كان في الأول حتى اجترؤوا فلما لاقوهم كثروا في أعينهم حتى غلبوا . قال محمود : و نظيره في اختلاف الأحوال : ﴿ فَيَوۡمَئِذٍ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾ [١٠] ﴿ وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ ﴾ [١١] . [١٢]

ج ٤٣ **قال / أحمد :** و كذلك آيات الشفاعة على رأي أهل السنة كما سبق .

قال محمود : و قيل : / يرى المسلمون المشركين مثلي المسلمين على ما أوجب من مصابرة الواحد الاثنين ، و كانوا ثلاثة أمثالهم و قراءة نافع بالتاء لا تساعد عليه . أ ٢٣ و

---

(١) سورة آل عمران ٣ ، آية ٨ .

(٢) الكشاف (١ / ٣٣٤) .

(٣) يراجع الحاشية ص ١١٣ عن معنى الختم و الطبع ؛ فالمعنى قريب .

(٤) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٣ .

(٥) في " ب " [مثل] .

(٦) في " ج " [فائدة] .

(٧) نافع : هو أبو رُوَيم نافع بن عبد الرحمن الليثي مولاهم المدني ، قيل : قرأ على سبعين من التابعين ، قارئ المدينة ، و قراءته معروفة من روايتي قالون و ورش ، توفي ١٦٩ هـ . يراجع : الطبقات الكبرى (٧ / ٥٧٨) ، معرفة القراء الكبار (١ / ٢٤١) ، سير أعلام النبلاء (٧ / ٣٣٦) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) سورة الأنفال ٨ ، آية ٤٤ .

(١٠) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٣٩ .

(١١) الصافات ٣٧ ، آية ٢٤ .

(١٢) الكشاف (١ / ٣٣٥ ، ٣٣٦) .

قال أحمد : لأنَّ الخطاب على قراءة نافع للمسلمين ، أي ترونهم يا مسلمون و يكون ضمير [المثلين] [١] أيضًا للمسلمين ، و هو لفظ غيبة و فيه التفات في جملة واحدة ، و هو – و إن كان فصيحًا – [لكن] [٢] غالبًا ما يأتي في جملتين ، و هاهنا (مثليهم) مفعول ثان لـــ(ترونهم) ، فهو كما لو قلتَ : أظنك يقوم بالياء للغيبة –لم يكن بذاك ، إلا أنه لازمٌ له على أحد وجهيه المقدمين ، فإن * قراءة نافع * [٣] تقديرها ترون يا مشركون المسلمين مثلي عددهم ، و مثلي فئتكم الكافرة ، فعلى الثاني يلزم الخروج من الخطاب إلى الغيبة في جملة واحدة .

قال محمود : ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ [4] المزين هو الله بدليل القراءة بفتح الزاي ، قال الحسن : " و اللهِ ما زينها إلا الشيطان ، و لم يُرَ أذمُّ لها مِن خالقها " [٥] . [٦]

قال أحمد : يطلق التزيين بمعنى خلق حبها في القلب و هذا مخصوص بالله ؛ إذ هو خالق كلِّ شيءٍ من جوهر و عرض محمود أو مذموم ، و يطلق بمعنى الحض على تعاطي الشهوات ، فما أبيح منها كالنكاح أضيف إلى الله ، أما الشهوات [المحذورة] [٧] فتضاف للشيطان [تنزيلًا] [٨] لوسوسته و تحسينه منزلة الأمر بها ، فلا يضاف إلى الله إلا تزيين بعض الشهوات ، و كلام الحسن محمولٌ على المعنى الثاني ، و الزمخشري كثيرًا ما يورد أمثال هذه العبارات الملتبسة توجيهًا [٩] لقواعده الفاسدة . [١٠]

قال محمود : و تسميتها شهوة بمعنى مشتهاة مبالغة أو تخسيسًا ، فإنَّ الشهوة مذمومة في الحكمة ، و في ذكرها أولًا بسمة الشهوة / و تفصيلها بالأجناس مبالغة في تخسيسها . [١١] ب ٢٠ و

([١]) في " أ ، ب " [المسلمين] و هو تصحيف ، و الصواب ما أثبته من " ج " .
([٢]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
([٣]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
([٤]) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٤ .
([٥]) الأثر رواه الطبري و ابن أبي حاتم . يراجع : جامع البيان (٥ / ٢٥٤) ، و تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسول الله (ﷺ) و الصحابة و التابعين (٢ / ٦٠٧ ، ح ٣٢٤٩) .
([٦]) الكشاف (١ / ٣٣٧) .
([٧]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
([٨]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و قبلها [إلى الشيطان] .
([٩]) في " أ ، ب " [لوجوبها] و لا تخدم المعنى ألبتة ، و ما أثبته مِن " ج " .
([١٠]) يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٦٣) .
([١١]) الكشاف (١ / ٣٣٧) .

قال محمود : كرر ﴿ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [١] لأنه توحيد ، و ﴿ قَآئِمًا بِٱلْقِسْطِ ﴾ تعديل

، فقد أذن أنَّ ما عدا التوحيد و العدل ليس عنده في شيء من [أمور] [٢] الدين . [٣]

٥٧ – **قلتُ** : و القدرية يسمون أنفسهم أهل العدل و التوحيد و قد حمل الآية على الثناء [٤] على مذهبه اتباعًا لهواه .

قال أحمد : و تكراره من نظائره ما سبق إذا طال العهد ، و لولا هذا التجديد لكان التوحيد المتقدم كالمنقطع مما أريد وصله به .

قال محمود : و فيها دليلٌ على أنَّ مَن ذهب إلى تشبيهٍ أو ما يؤدي إليه كإجازة الرؤية ، أو ذهب إلى الجبر و هو محض الجور لم يكن على دين الله الذي هو الإسلام .

قال أحمد : صرح بخروج أهل السنة من ربقة الإسلام ، / و ما نقم منهم إلا أن صدقوا ج ٤٤
بوعد الله المؤمنين على لسان رسوله (ﷺ) بأنهم **يرون ربهم كالقمر ليلة البدر لا يضامون في رؤيته** [٥] ، و أنهم [٦] لم يجعلوا خالقًا غيرَ الله ، بخلاف قومٍ يجحدون الرؤية ، فكان ذلك سببَ حرمانهم إياها ، و يجعلون أنفسهم الخسيسة / شريكةً لله في مخلوقاته على خلاف أ ٢٣ ظ
مشيئته ،
و لو نظر بعين الإنصاف إلى جهالة القدرية و ضلالهم * لانبعث إلى حدائق السنة و ظلالها * [٧] ، و لتزحزح عن مزالق البدعة و مزالّها ﴿ وَلَـٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ ﴾ [٨] و لعلم أي الفريقين أحقُّ بالأمن و الدخول في أولي العلم . اللهم ألهمنا على اتباع السنة شكرك ، و لا تؤمنَّا مكرك .

([١]) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٨ .

([٢]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٣]) الكشاف (١ / ٣٣٩ ، ٣٤٠) .

([٤]) في " ج " [مدح] .

([٥]) هو حديث جرير بن عبدالله رواه البخاري (ك مواقيت الصلاة – ب فضل صلاة العصر) و رواه مسلم (ك المساجد و مواضع الصلاة – ب فضل صلاتي الصبح و العصر) .

([٦]) في " ج " بعدها [اعتقدوا لا خالق إلا الله] .

([٧]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

([٨]) سورة التوبة ٩ ، آية ٤٦ .

قال محمود : ﴿ ءَأَسۡلَمۡتُمۡۚ ﴾ (١) أي قد جاءكم مِن الهدى ما يوجب الإسلام فهل أسلمتم ، كما إذا لم تُبقِ طريقًا في البيان ثم تقول : هل فهمتَ ؟ (٢)

قال محمود : ﴿ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَٰتٍۖ وَغَرَّهُمۡ ﴾ (٣) الآية طمع هؤلاء كما طمع الحشوية (٤) و المجبرة ، و غرهم في دينهم افتراؤهم أنَّ الأنبياء يشفعون لهم في كبائرهم . (٥)

قال أحمد : أهل السنة صدَّقوا قوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ (٦) فوكلوا العفو للمشيئة و صدقوا بالشفاعة فنقم ذلك حتى جعلهم أصلًا قاس عليهم اليهود في قولهم : ﴿ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَٰتٍ ﴾ (٧) .

قال محمود : ﴿ ءَالَ عِمۡرَٰنَ ﴾ (٨) : موسى و هارون ابنا عمران بن يصهر ابن [قاهث] (٩) بن لاوي بن يعقوب ، و قيل آل عمران : مريم و عيسى ، و هو عمران بن ماثان ، و بين العمرانين ألفٌ و ثمان مائة سنة ، و يرجح الأول أنَّ موسى كثيرًا ما يذكر مع إبراهيم ، و يرجح الثاني قولُه : ﴿ إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ ﴾ (١٠) فإنها أم مريم قولًا واحدًا . (١١)

---

(١) سورة آل عمران ٣ ، آية ٢٠ .

(٢) الكشاف (١ / ٣٤١) .

(٣) سورة آل عمران ٣ ، آية ٢٤ .

(٤) هذا أحد الألقاب التي يطلقها الزمخشري على أهل السنة و هو نسبة إلى الحشو أو الحشا طائفة تمسكوا بالظواهر و ذهبوا إلى التجسيم و غيره ؛ و ذلك لإثباتهم صفات الباري الواردة في الكتاب و السنة . يراجع : تاج العروس و المعجم الوسيط مادة (حشو) ، معجم ألفاظ العقيدة (ص ١٤٢) .

(٥) الكشاف (١ / ٣٤٣) .

(٦) سورة النساء ٤ ، آية ٤٨ .

(٧) جاءت في " ج " [أيامًا معدودة] و هو موضع بسورة البقرة ، آية ٨٠ .

(٨) سورة آل عمران ٣ ، آية ٣٣ .

(٩) في " أ ، ب " [فاهب] ، و الثابت أعلاه من تصحيح المحقق ، لأن تصحيف واضح من الناسخين ، و يراجع : الكشاف (١ / ٣٤٨) ، و البداية و النهاية ، لابن كثير (٢ / ٣١) .

(١٠) سورة آل عمران ٣ ، آية ٣٥ .

(١١) الكشاف (١ / ٣٤٨ ، ٣٤٩) .

قال أحمد : و يرجحه أيضًا أنَّ السورة تسمَّى آل عمران ، و لم يشرح قصة عيسى و مريم (عليهما السلام) في سورة أبسط مِن هذه / السورة و لم يُذكَر من قصة موسى في هذه السورة طرفٌ . ب ٢٠ ظ

قال محمود : الضمير في قوله : ﴿ وَضَعَتْهَا ﴾ (١) عائدٌ على ﴿ مَا فِي بَطْنِي ﴾ (٢) لأنها أنثى في علم الله ، أو بتأويل النفس أو النسمة ، و جاز وقوع الأنثى حالًا مع أن مجازه وضعت الأنثى أنثى ؛ لأن الأصل وضعته أنثى ، و أنث لتأنيث الخبر ، و نظيره : ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾ (٣) ، و أما على تأويل النفس و النسمة فظاهر . (٤)

قال أحمد : في ﴿ وَضَعَتْهَا ﴾ ذات نسب الوضع إليها ، و الأنوثة حال عنها من حيث الجهة العامة ، و قد مرَّ هذا البحث عند قوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ﴾ (٥) .

٥٨ – **قلتُ** : لم يمرّ في مجموع أحمد إنما مرّ في كشاف (٦) الزمخشري .

قال محمود : و أرادت بذلك التأسف على / فوات غرضها من النذر ، ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ * تعظيمًا لموضوعها ، و تجهيلًا (٧) لها بمقدار ما وهب لها ، و قرأ ابن عباس ﴿ بما وضعْتِ ﴾ * (٨) بكسر التاء خطابًا لها (٩) ، و ليس الذكر كالأنثى تعظيمًا لها أي ليس الذكر الذي طلبت كهذه الأنثى ، و اللام للعهد . (١٠) ج ٤٤

قال أحمد : فيكون من كلام الله (عزّ و جلّ) ، و قيل : إنها قالت : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى ﴾ فيما نذرت لأنه عطف كلامَها عليه بقوله عنها : ﴿ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾ فقيل لقائله : قياسه و ليست الأنثى كالذكر ، فإن القصد تنقيص الأنثى عن الذكر . قال أحمد : لا

---

(١) سورة آل عمران ٣ ، آية ٣٦ .
(٢) سورة آل عمران ٣ ، آية ٣٥ .
(٣) سورة النساء ٤ ، آية ١٧٦ .
(٤) الكشاف (١ / ٣٤٩) .
(٥) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٨٢ .
(٦) هذا الثابت من " ج " و في " أ ، ب " [كتاب] .
(٧) في " أ ، ب " تجميلًا ، و في " ج " سقط بمقدار سطر منها ، و تصحيح العبارة من الكشاف .
(٨) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(٩) يراجع : مختصر في شواذ القرآن (ص ٢٦) ، إعراب القراءات الشواذ للعكبري (١ / ٣١٢) .
(١٠) الكشاف (١ / ٣٥٠) .

ينبني لي توجه السؤال قال الله تعالى : ﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ (١) فنفى عن الكامل
شبه الناقص ، و قال تعالى : / ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ (٢) . أ ٢٤ و

قال محمود : ﴿ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ ﴾ (٣) ما يروى عن النبي (ﷺ) : **(ما من مولود يولد إلا والشيطان يمسه حين يولد فيستهلّ صارخاً (٤) إلا مريم وابنها)** فالله أعلم بصحته (٥) ،

و إن صحَّ فمعناه كلُّ مولود يولد يطمع الشيطان في إغوائه إلا مريم و ابنها فإنهما عُصِما ، و استهلاله صارخًا مِن مسِّه تمثيل و تخييل لطمعه ، كأنه يضرب و يمس ، و يضرب (٦) بيده عليه قائلًا هذا ممن أُغويه ، قال :

لِمَا تُؤْذِنُ الدُّنْيَا بِهِ مِنْ همومها (٧) يَكُونُ بُكَاءُ الطِّفْلِ سَاعَةَ يُولَدُ (٨)

أما حقيقة المس و النخس كما يتوهمه أهل الحشو فكَلَّا ، و لو سُلِط إبليس على الناس ينخسهم لامتلأت الدنيا صراخًا مما يبلونا به من نخسه . (٩)

قال أحمد : الحديث مدون في الصحاح فلا نعطله للميل إلى نزغات الفلاسفة و قد مضى قوله (عزّ و جلّ) : ﴿ كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾ (١٠) و أظن الزمخشري ممن طعن الشيطان في خاصرته ، و وكز في قلبه حتى حرَّف كلام الله و كلام

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٣٢ .
(٢) سورة النحل ١٦ ، آية ١٧ .
(٣)) سورة آل عمران ٣ ، آية ٣٦ .
(٤) في " ج " هنا زيادة [من مسه] .
(٥) الحديث أخرجه البخاري و مسلم ، و قد سبق ص ١٨١ ، فالحديث في أعلى درجات الصحة .
(٦) سقطت من " ج " .
(٧) هكذا في النسخ و في ديوانه [صروفها] .
(٨) البيت لابن الرومي في ديوانه (١ / ٣٧٤) ، و قد ذكره أبو علي القالي و استحسنه و عدَّه من النادر في وصف الدنيا . يراجع : سمط اللآلي (١ / ٣٢٩) .
(٩) الكشاف (١ / ٣٥١) .
(١٠) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٧٥ .

نبيه ، و لفظُ التخييل و الانتصارُ بقول ابن الرومي [١] سوءُ أدبٍ يجب أن يجتنب ، هذا و الصراخ واقعٌ [٢] مِن المولود فكيف يجعله تخييلًا . [٣]

قال محمود : تستعار ﴿ هُنَالِكَ ﴾ [٤] في الزمان و كذا (ثَمّ) و (حيث) ، و أشار إلى الوقت الذي رأى فيه عندها فاكهةَ الشتاء في الصيف ؛ فرغب في ولدٍ مثلها في النجابة و الكرامة على الله تعالى من خالتها و كانت عاقرًا ، و [٥] قيل : لَمَّا رأى الفاكهة في غير وقتها أجاز حصولَ ولدٍ في غير وقته . [٦]

قال أحمد : العقل قاضٍ بجواز ولادة العاقر ، و كان الأليق أن يقول : لَمَّا رأى كذا امتدَّ أملُه إلى خرق العادة كرامةً له .

ج ٤٦ **قال محمود** : و طلب زكريا (عليه / السلام) على ذلك آية ليتلقى النعمة بالقبول و الشكر ، و الآية حبس لسانه عن كلام الناس ليخص الوقت بالذكر ، فقيل له : آيتك التي طلبتها أن يحبس لسانك إلا عن شكر إنعامنا ، و أحسن الجواب ما كان منتزعًا من السؤال . [٧]

ب ٢١ و **قال محمود** : و قوله : ﴿ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [٨] مع أن الخطاب لمريم ؛ / لأنَّ الأبناء ينسبون إلى الأباء لتعلم أنه يولد من غير أب . [٩]

قال أحمد : يؤيده قولها : ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴾ [١٠] و لم يتقدم في وعدِّ الله لها ما فهمت منه ذلك إلا نسبته إليها [١١] .

---

[١] ابن الرومي : هو أبو الحسن علي بن العباس بن جريج ، شاعر عباسي مكثر ترك ديوانًا ضخمًا من فحول الشعراء ، كان شديد التطير رويت عنه في ذلك طرائف ، توفي ٢٨٣ ه . يراجع : تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي (١٣ / ٤٧٢) ، سير أعلام النبلاء (١٣ / ٤٩٥) ، الوافي بالوفيات (٢١ / ١١٣) .

[٢] في " ج " [واضح] .

[٣] الانتصاف بحاشية الكشاف (١ / ٣٥٠) .

[٤] سورة آل عمران ٣ ، آية ٣٨ .

[٥] في " ج " [أو] .

[٦] الكشاف (١ / ٣٥٣) .

[٧] الكشاف (١ / ٣٥٤) .

[٨]) سورة آل عمران ٣ ، آية ٤٥ .

[٩] الكشاف (١ / ٣٥٧) .

[١٠] سورة آل عمران ٣، آية ٤٧ .

[١١]) في " ج " [نسبة الولد إليها] .

قال محمود : و المسيح لقبٌ و ابن صفة [١] و اسمه عيسى ، و جعل الثلاثة اسمًا كأنه قيل : الذي يتميز به و يعرف مجموع الثلاثة .

قال أحمد : و حصل بهذا جوابٌ [٢] عن سؤالٍ و هو أنَّ المسيح إن أُريد به التسمية فما موقع قوله : ﴿ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ ؟ و التسمية لا توصف بالبنوة ، و إن أريد المسمى بهذه التسمية لم يلتئم مع قوله : ﴿ اسْمُهُ ﴾ ؟ و جواب الأول المسيح خبر عن قوله : ﴿ اسْمُهُ ﴾ و المراد التسمية ، و ﴿ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ خبر مبتدأ محذوف أي : هو عيسى ابن مريم ، و الضمير عائدٌ إلى المسمى بالتسمية المذكورة منقطعًا عن قوله : ﴿ الْمَسِيحُ ﴾ و الذي قرره محمود لا يرد / عليه الإشكال .

قال محمود : و شبه عيسى بآدم في فقد أحد الأبوين و إن كان في آدم فقدهما [٣] ، و المماثلة في وجودهما خارجين عن العادة و لا يشترط كونها من كلّ وجه ، بل آدم أعجب . [٤] أ ٢٤ ظ

قال : و إنما دعا في المباهلة الأبناء و النساء مع أنَّ المراد بيان الكاذب منه و من خصمه ليبين ثقته بما حلف عليه من تعريض أعزته و أفلاذ كبده معه للهلاك [٥] ؛ و لأنهم المحارب دونهم ، و كانوا يسوقونهم معهم في الحروب و يسمون الرادين عنهم حماةَ الحقيقة ، و فيه دليلٌ على فضل أصحاب الكساء [٦] [عليهم السلام] [٧] . [٨]

و قوله : ﴿ فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [9] أي اعترفوا كما يقول الغالب في المجادلة : اعرف بأني أنا الغالب ، و يجوز أن يكون تعريضًا بهم أنهم بالإعراض [١٠] كافرون . [١١]

---

(١)) في " ج " [صفته] .

(٢)) في " ج " [هذا الجواب] .

(٣) يريد قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾ آية ٥٩ .

(٤) الكشاف (١ / ٣٦٠ ، ٣٦١) .

(٥) يريد قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ آية ٦١ .

(٦) حديث الكساء رواه مسلم عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) (ك فضائل الصحابة – ب فضائل أهل بيت النبي (ﷺ) ، ح ٢٤٢٤) .

(٧)) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) الكشاف (١ / ٣٦٢ ، ٣٦٣) .

(٩) سورة آل عمران ٣، آية ٦٤ .

(١٠) في " أ " [الأعراب] و هو تصحيف ، و الثابت من " ب ، ج " .

(١١) الكشاف (١ / ٣٦٤) .

قال محمود : قوله : ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾ (١) متعلقٌ بقوله : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُواْ ﴾ و ما بينهما اعتراض أي لا تظهروا إيمانكم بأن يؤتى أحدٌ مثلُ ما أوتيتم إلا لأهل دينكم دون المسلمين كيلا يثبتوا على الإسلام ، و دون المشركين كيلا يسلموا ، أو الضمير في ﴿ يُحَاجُّوكُمْ ﴾ لأحد ؛ إذ هي في معنى الجمع . (٢)

قال أحمد : لأنه نكرة في النفي / كما قال (٣) : ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـٰجِزِينَ ﴾ (٤) . ج ٤٧

قال محمود : ﴿ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ ﴾ (٥) معطوفٌ على ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾ و يحتمل أن يكون تمام الكلام عند قوله : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾ ثم يبتدئ ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ ﴾ أخفيتم الإيمان إلا عن أهل دينكم ، و يؤيده قراءة [ابن كثير (٦) و ذا مع ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾] (٧) بالاستفهام . (٨)

قال أحمد : و في إعراب هذا الوجه إشكال لوقوع أحد في الواجب ؛ لأن استفهام الإنكار إيجاب في مثله ؛ لأنه وبخهم على إخفاء الإيمان بأن النبوة لا تخص بني إسرائيل ، لأحد العلتين المذكورتين ، فهو إثبات . و يمكن أن يقال : روعيت صيغة (٩) الاستفهام و إن لم يكن المراد حقيقة فحسن دخول (أحد) فيه .

قال محمود : ويحتمل نصب (أن يؤتى) بفعل مضمر لا تنكروا أن يؤتى أحد .

---

(١) سورة آل عمران ٣، آية ٧٣ .

(٢) الكشاف (١ / ٣٦٦) .

(٣) في " ج " [كقوله] .

(٤) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ٤٧ .

(٥) سورة آل عمران ٣، آية ٧٣ .

(٦) ابن كثير : هو أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو الكناني مولاهم الداري – أي العطار – إمام المكيين في القراءة قرأ على مجاهد و درباس مولى ابن عباس ، و روى عنه القراءة البزي و قنبل ، توفي سنة ١٢٢ ه . يراجع : الطبقات الكبرى (٨ / ٤٥) ، معرفة القراء الكبار (١ / ١٩٧) ، الوافي بالوفيات (١٧ / ٢٢٠) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و وقع في " أ ، ب " قراءة نافع " و هو وهم ، فإن نافعًا لا تعرف عنه هذه القراءة . يراجع : النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ص ١٩٠ ، ١٩١) ، البدور الزاهرة (ص ٦٥) .

(٨) الكشاف (١ / ٣٦٦ ، ٣٦٧) .

(٩) في " ج " [صورة] و هي محتملة ، و المثبت موافق لما في الانتصاف .

قال محمود : اللام في ﴿ لَمَا آتَيْتُكُمْ ﴾ [١] للتوطئة ؛ لأن أخذ الميثاق في معنى القسم ، و (ما) يجوز أن يكون في معنى الشرط ، و ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ ﴾ سدَّ مسدَّ جوابها ، و يحتمل كونها موصولة ، فإن قيل : فيدخل ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ ﴾ في الصلة ، و هو ممتنعٌ . [٢]

قال أحمد : امتناعه على أن قولك : (رسولٌ) فاعل ، و إلا فهذا القول صحيح على أن فاعل (جاء) مضمرٌ ، و (رسول) خبر الموصول .

ثُم أجاب محمود : بأنه [٣] يجوز ؛ لأنه (ما معكم) بمعنى (آتيتكم) ، كأنه قيل : ثم جاءكم رسول مصدق لما آتيتكموه .

قال أحمد : يريد و إن خلا عن العائد فهو في معنى كلامٍ يتحقق فيه العائد .

قال محمود : إن قلتَ : ما موقع الواو في قوله : ﴿ ولَوِ افْتَدَى ﴾ [٤] ، قلتُ : هو كلامٌ محمولٌ على المعنى ، كأنه قيل : فلن يقبل من أحدهم فدية و لو كانت ملء الأرض ذهبًا . [٥]

ب ٢١ ظ

قال أحمد : / هذه الواو للمصاحبة تستدعي شرطًا آخر / يُعطف عليه الشرط المقترن به أ ٢٥ و
، و العادة أن يكون المنطوق به منبهًا على ما سكت عنه بالأولى ، كقولك : أكرم زيدًا و لو أساء ، تقديره : أكرم زيدًا إن أحسن و إن أساء كقوله : ﴿ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [٦] و ها هنا ﴿ ولَوِ افْتَدَى ﴾ لا يقتضي إضمار محذوف ينبه المذكورُ عليه [٧] ؛ لأن افتداءهم بملء الأرض ذهبًا أجدر الحالات [٨] بقبول الفدية ، فلذلك قدر محمود (فدية) حتى جعل ملء الأرض ذهبًا فدية خاصة أولى من أصل الفدية ، و أمَّا تطبيق الآية عليه فعسر [٩] و غايته أن قبول الفدية بملء الأرض ذهبًا تارة يوجد قهرًا كأخذ الدية بدلًا ، و تارة
يقول المفتدي : أنا أفعل هذا و لا يفي به ، و تارة يقول / ذلك و الفدية عتيدة و يسلمها لمن ج ٤٨
يؤمل قبولها منه ،

([١]) سورة آل عمران ٣ ، آية ٨١ .

([٢]) الكشاف (١ / ٣٧١ ، ٣٧٢) .

([٣]) في " أ " [لأنه] و لا يؤيده المعنى ، و ما أثبته مِن " ب " .

([٤]) سورة آل عمران ٣ ، آية ٩١ .

([٥]) الكشاف (١ / ٣٧٥ ، ٣٧٦) .

([٦]) سورة النساء ٤ ، آية ١٣٥ .

([٧]) السياق الثابت من " ج " ، و في " أ ، ب " [ينبه على المذكور عليه] بزيادة " على " .

([٨]) سقطت من " ج " .

([٩]) في " ج " [عسير] .

و المذكور في الآية أبلغ الأحوال و هو أن يبذله محققًا و نظيره : ﴿ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ ﴾ [١] فإذا لم يقبل هذا فلأنْ لا يقبل قوله : أبذل أو أقدر عليه و ما جرى مجراه أولى ، فتكون الواو على حالها ، و قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُوا۟ بِهِۦ ﴾ [٢] مصرِّح بذلك ، و المراد أنه لا خلاص لهم من الوعيد ، و إلا فقد علم أنهم لا يقدرون يومئذ على فلس ، كما يقول الرجل : لا أبيعك هذا الثوب بألف دينار و لو سلمتها إليَّ في يدي .

و هذا من السهل الممتنع .

قال محمود : و يحتمل أن يكون المراد و لو افتدى [٣] بمثله معه كما جاء في آية أخرى ، و حذفُ المثل في كلامهم كثير .

قال أحمد : فيظهر حمله على النمط المتقدم لأنَّه إذا لم يُقبَل و مثله معه فلأن [٤] لا يُقبَل وحده أولى .

قال محمود : ﴿ قُلْ صَدَقَ اللَّهُ ﴾ [٥] تعريض بكذب اليهود في دعواهم أنّ ما حرم [الله] [٦] عليهم كان محرمًا على الأنبياء ، كما قال : ﴿ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾ [٧] . [٨]

قال محمود : ﴿ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ ﴾ [٩] فسرها بالمقام وحده لظهور آياته فكأنه بمنزلة الكثير . [١٠]

---

(١) سورة النساء ٤ ، آية ٩٢ .

(٢) سورة المائدة ٥ ، آية ٣٦ .

(٣) في " ج " [افتدوا] .

(٤) في " ج " [فكأن] .

(٥) سورة آل عمران ٣ ، آية ٩٥ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و يبدو أن عبارة " أ ، ب " على البناء للمفعول .

(٧) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٤٦ .

(٨) الكشاف (١ / ٣٧٧) .

(٩) سورة آل عمران ٣ ، آية ٩٧ .

(١٠) الكشاف (١ / ٣٧٩) .

قال أحمد : و قد مضى مثله في قوله : ﴿ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ﴾ [١] ، و قد لاح لي الآن في جمع الأماني وجه آخر : و هو أنَّ كلَّ واحد منهم صدرت منه هذه الأمنية فجمعها تنبيهًا على تعددها بتعددهم ، و الجمع في هذا الباب هو الأصل ، و الإفراد فرعٌ كقوله :

كلوا في بعض بطنكم تصحوا [٢] ....

قال محمود : و يجوز أن إبقاءه و أثر القَدَم فيه و أمن مِن دخله . [٣]

قال محمود : في قوله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ [٤] الآية توكيدات ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ أي في رقابهم ، و ذِكرُ الناس ثم إبدال المستطيعين للإيضاح بعد الإبهام ، و للتنبيه على المراد ، و جعل ﴿ وَمَنْ كَفَرَ ﴾ عوضًا عن مَن لم يحج تغليظًا ، كما قال (ﷺ) : **(مَن مات و لم يحج فليمت إن شاء يهوديًا أو نصرانيًا)** [٥] ، و قولُه : ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ دليلٌ على مقت مَن لم يحج ، و بيَّنتْ [٦] الغنى عنه ببرهان ، أنه غنيٌ عن العالمين جملةً ، و هو أدلُّ على السخط . [٧]

([١]) سورة البقرة ٢ ، آية ١١١ .

([٢]) هو صدر شاهد من شواهد سيبويه التي لم يعلم لها قائل ، و عجزه : فإن زمانكم زمنٌ خميص ، و البيت من الوافر ، يراجع : كتاب سيبويه (١ / ٢١٠) . و قد ورد في النسخ التي بين يدي و في الانتصاف المطبوع بلفظ [تصحوا] ، و هو معروف في كثير من المراجع بلفظ [تعفُّوا] ، و كذلك جاء في الكشاف المطبوع (١ / ٦١) على الصحيح ، فالعهدة في هذا التحريف على الانتصاف لأنه الأصل و قد وجد فيه . و قد ذكر العلامة البغدادي – خزانة الأدب (٧ / ٥٦٤) – : أن " تعفوا من العفة ، و يروى : تعيشوا . كانوا يتلصصون و يتغاورون لأنهم في زمن قحط فقال لهم ذلك . و المعنى : كلوا قليلاً تكونوا أعفاء لا يصدر منكم فعل قبيح كالإغارة و التلصص . أو تعيشوا و لا تموتوا فإن زمانكم زمن قحط أهله جائعون . " فذكر للبيت روايتين ، و ليس فيها هذه الرواية .

([٣]) الكشاف (١ / ٣٧٩ ، ٣٨٠) .

([٤]) سورة آل عمران ٣ ، آية ٩٧ .

([٥]) رواه الترمذي عن علي (رضي الله عنه) (ك الحج – ب ما جاء في التغليظ في ترك الحج ، ح ٨١٢) بلفظ أطول من هذا و قال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، و في إسناده مقال ، و هلال بن عبد الله مجهول ، و الحارث يضعف في الحديث . و كذلك ضعفه الألباني ، يراجع سنن الترمذي (ص ١٩٩) ،

و الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر .

([٦]) في " ب " [أثبت] .

([٧]) الكشاف (١ / ٣٨٢ ، ٣٨٣) .

قال أحمد : قولُه : ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ أي ترك الحج فيه نظرٌ ، فتاركه لا يكفر لمجرد تركه ، و يتعين حمله على تاركه جاحدًا لوجوبه ، فالكفر يرجع إلى الاعتقاد ، و الزمخشري يسهل ذلك عليه ؛ لأنه يعتقد أنَّ تارك الحج يخرج من الإيمان ، و يخلد في النار ، / و يحتمل أن أ ٢٥ ظ
يكون قولُه : ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ استئنافَ وعيدٍ للكافرين .

قال محمود : في قوله : ﴿ تَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾ [١] وجهان : أحدهما توهمون الناس / أنَّ فيها ج ٤٩
عوجًا بإنكار النسخ و تغيير صفة نبينا (ﷺ) ، و الثاني تبغون [٢] أنفسكم في / إخفاء الحق ب ٢٢ و
و ابتغاء ما لا يتأتى فيه مِن عوج . [٣]

قال أحمد : في تقديرِه الجار مع ضمير المفعول في قوله : ﴿ تَبْغُونَهَا ﴾ أي تطلبون لها – نقصٌ من المعنى ، و الأحسنُ جعلُ الهاء مِن ﴿ تَبْغُونَهَا ﴾ مفعولًا و ﴿ عِوَجًا ﴾ حالًا وقع موقع الاسم مبالغة ، كأنهم طلبوا أن تكون الطريقةُ القويمة نفسَ العوج .

قال محمــود : ﴿ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ﴾ [٤] يعود الضمير إلى (شفا) و هو مذكر أضيف إلى مؤنث فأُنِّث [٥] ، كقوله :

.... كما نهلتْ [٦] صدرُ القَنَاةِ من الدَّم [٧]

قال أحمد : يجوز أن يعود إلى الحفرة كقولك [٨] : أكرمت غلام هند و أحسنت إليها ، و تكون المنة بالإنقاذ منها أتمَّ ، و الكون على الشفا يستلزم الهوي غالبًا ، فامتن عليهم بإنقاذهم من الحفرة التي موقع الهوي فيها ، و أبو عليٍّ رأى في التعاليق [٩] تأنيث المذكر [بإضافته

---

(١) سورة آل عمران ٣ ، آية ٩٩ .

(٢) في الكشاف [تتبعون] .

(٣) الكشاف (١ / ٣٨٤) .

(٤) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٠٣ .

(٥) سقطت من " ج " .

(٦) هكذا هي في النسخ ، و قد جاء البيت في الكشاف على المعروف [كما شرقت] .

(٧) البيت للأعشى ميمون بن قيس ، يخاطب يزيد بن مسهر الشيباني ، و صدر البيت : وتَشْرَقُ بالقَول الذي قد أَذَعْتَه ، و هو من الطويل ، الشرق بالماء كالغصص بالطعام ، أي يعود عليك مكروه ما أذعت عني من القول . قال ابن هشام : " و شرط هذه المسألة و التي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه " ، يراجع : ديوان الأعشى الكبير (ص ١٢٣) ، كتاب سيبويه (١ / ٥٢) ، مغني اللبيب لابن هشام (ص ٤٧٨) .

(٨) في " ج " [كما تقول] .

(٩) يراجع : التعليقة على كتاب سيبويه (١ / ٨٦) .

إلى] [١] المؤنث من الضرورات ، و رأيُه في الإيضاح [٢] بخلافه . [٣] و الزمخشريُّ رأى أنه لا يمتنّ عليهم بالإنقاذ من حفرة * لم يكونوا فيها ، و قد بيَّنتُ جوازه ، فإنهم كانوا صـــائرين إليها لولا الإنقاذ الإلهي * [٤] ، و قوله : ﴿ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ﴾ [٥] جعل كونهم على الشفا موجبًا للسقوط .

قال محمود : (مِن) في ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ ﴾ [٦] للتبعيض ؛ * إذ هذا الخطاب يتوجه على العالمين .[٧]

قال أحمد : و في التبعيض * [٨] و تنكيرِ أمة دليلٌ على قلتهم ، و من هذا الأســـلوب ﴿ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ﴾ [٩] تنكير النفس دليلٌ على قلة الناظر في معاده .

٥٩ – **قلتُ** : و يحتمل إرادة تعظيمها لنظرها في معادها ، و قد سبقت نظائره .

[قال أحمد] [١٠] : و كذلك ﴿ أُذُنٌ وَاعِيَةٌ ﴾ [١١] .

قال محمود : ﴿ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ ﴾ يدخل فيه الأمر بالمعروف و النهي عـــن المنكـــر ، و عطف تفضيلًا كقوله (عزّ و جلّ) ﴿ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [١٢] . [١٣]

([١]) ما بين المعكوفين من " ج " و في " أ ، ب " [بإضافة] و دون حرف الجر ، و هي مخلة بالسياق .

([٢]) و لم أعثر فيه على رأيه في هذه المسألة بالبحث في مظانها . يراجع : كتاب الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ص ٢١٠) .

([٣]) في " ج " [قال] .

([٤]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٥]) سورة التوبة ٩ ، آية ١٠٩ .

([٦]) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٠٤ .

([٧]) يراجع : الكشاف (١ / ٣٨٨ ، ٣٨٩) .

([٨]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

([٩]) سورة الحشر ٥٩ ، آية ١٨ .

([١٠]) سقطت من " أ ، ب " ، و مثبتة في " ج " و هو الصواب .

([١١]) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ١٢ .

([١٢]) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٣٨ .

([١٣]) الكشاف (١ / ٣٩٠) .

قال أحمد : هو كقوله : ﴿ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ (١) ، و ﴿ فِيهِمَا فَـٰكِهَةٌ وَنَخۡلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ (٢) .

٦٠ – **قلتُ** : قد سبق إبطال التمثيل بقوله : ﴿ وَنَخۡلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ (٣) [بما يغني عن إعادته] (٤) .

قال أحمد : لكن الخير لا يعدوهما ، فالأولى أن يقال ذكر الخيرَ عامًا ثم فصله ، و فيه مِن العناية ما لا يخفى ، إلا أن يثبت عرفٌ يخصُّ الأمرَ بالمعروف و النهيّ عن المنكر لبعض أنواع الخير ، و ما أرى ذلك ثابتًا .

قال محمود : رفع (٥) ﴿ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ (٦) على الاستئناف و لم يجزمه عطفًا لفائدة الوعد المطلق [بنفي] (٧) نصرهم على المؤمنين غير مقيد بشيء ، و لو جزم لتقيد بقتالهم كتولي الأدبار . (٨)

قال أحمد : و هذا مِن الترقي ، و عدهم / بتولية عدوهم الأدبار عند المقابلة ثم ترقى فوعد أنهم لا ينصرون مطلقًا ، و زيد في الترقي بدخول (ثُم) لتراخي الرتبة كأنه قال ثمَّ هاهنا ما هو أعلى في الامتنان أنهم لا ينصرون ألبتة . ج ٥٠

قال محمود : / ﴿ فِيهَا صِرٌّ ﴾ (٩) يحتمل أنْ يكون بمعنى باردة كأنك قلتَ : فيها قرة باردة ، كأنك قلتَ : بردٌ بارد ، و أن يكون الصرُّ مصدرًا بمعنى البرد ، و أن يكون مِن باب ﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ ﴾ (١٠) ، و كقولك : إن ضيعني فلانٌ ففي الله كافٍ . (١١) أ ٢٦ و

---

(١) سورة البقرة ٢ ، آية ٩٨ .

(٢) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٦٨ .

(٣) يراجع : تعليق (٥٢) لعلم الدين (ص ١٨١) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) في " أ " [وقع] ، و الثابت من " ب ، ج " .

(٦) سورة آل عمران ٣ ، آية ١١١ .

(٧) هذه اللفظة ليست في النسخ المخطوطة المتاحة ، و لكن يقتضيها المعنى لموافقة الكشاف و الله أعلم .

(٨) الكشاف (١ / ٣٩٣) .

(٩) سورة آل عمران ٣ ، آية ١١٧ .

(١٠) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٢١ .

(١١) الكشاف (١ / ٣٩٥ ، ٣٩٦) .

قال أحمد : الثالث أحسنها و بيان معناه [١] أنك إذا قلتَ مثلًا : ففي عمرو بعد الله كــافٍ ، فكافٍ نكرة مجردة من القيود المشخصة المخصصة ، ثم جعلت عمرًا المعــين محلًــا لــه ، و شخصت المطلق المجرد بهذا المعين ، فهي ظرفية صحيحة ؛ إذ المطلق بعض المقيد .

قال محمود : إن قلتَ : الغرضُ تشبيهُ ما أنفقوا في قلة جدواه و في ضياعه بالحرث الذي أصابه الصرُّ ، و الكلامُ غيرُ مطابقٍ للغرض . / قلتُ : هو من التشبيه المركب الذي مرَّ في ب ٢٢ ظ
قوله : ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ [٢] ، و يجوز أن يُراد مثل إهلاك ما ينفقون . [٣]

و أخذ أحمد عليه ما في لفظ السؤال من سوء الأدب و الحرج ، بأنَّ الكلام غيــر مطــابق للغرض ، و الواجب [٤] أن يقال : ما وجه مطابقته ؟ و لو أورد مثل هذا اللفظ علــى إمــام معتبر بحضرته لتلطف في إيراده ، مع أنه قد يكون ذلك الإعتراض متحققًا لا جواب عنــه ، فلِمَ لا يتأدب مع العالم بالسر و أخفى في كلامه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديــه و لا مــن خلفه ؟ ثم يرد عليه جوابه الثاني أنَّ السؤال باقٍ على تقدير : [مثل] [٥] إهلاك ما ينفقون إذ لا يشبَّه المصدرُ بالاسم الذي هو الريح المهلكة ، و تقديره – و الله أعلم – : مثل ما ينفقــون في هذه الحياة الدنيا كمثل حرث قوم ظلموا أنفسهم أصابتهم ريح فيها صر فأهلكتــه ، لكــن خولف ذلك لفائدة جليلة ، و هي تقديم الاسمِ و هي الريح التي هي مثل العــذاب تهديــدًا ، و اعتمادًا على الأفهام الصحيحة في فهمه ، و مثله في التحويــل ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [٦] و قياسه أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت ، و مثله أعددت هــذه الخشبة أن يميل الحائط أي أن أدعم بها الحائط إن مال [٧] .

قال محمود : إنما ذكر في الحسنة ﴿ تَمْسَسْكُمْ ﴾ [٨] ، و في السيئة [٩] ﴿ تُصِبْكُمْ ﴾ ؛ لأن المــــسَّ مــــستعار للإصــــابة لقولــــه : ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ ...﴾ [١] .

---

(١) في " ج " [بيانه] .
(٢) سورة البقرة ٢ ، آية ١٧ .
(٣) الكشاف (١ / ٣٩٧) .
(٤) في " ج " [الوجه] .
(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٦) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٨٢ .
(٧) في النسخ [مالت] ، و المثبت من الانتصاف المطبوع و الله أعلم .
(٨) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٢٠ .
(٩) في " ج " [المصيبة] .

قال أحمد : يمكن أن يقال : المسُّ أقلُّ تمكنًا من الإصابة ، و هو أقل / درجاتها ، أي إن تصيبك حسنة أدنى إصابة تسؤهم و يحسدوكم ، و إن تتمكن منك المصيبة و تنتهي إلى الحدّ الذي يرثي عندها الشامت فهؤلاء لا يرثون و لا يرجعون عن حسدهم بل يفرحون و يسرُّون . ج ٥١

٦١ – **قلتُ** : هذا حسنٌ ، لكن يحتاج [إلى] [٢] الجواب عن الآية التي استشهد بها محمود : ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٍ ﴾ و محمود ذكر جوابًا يعمهما .

قال محمود : ﴿ يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [٣] بالتوبة ، و لا يشاء أن يغفر إلا للتائبين ، ﴿ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ و لا يشاء أن يعذب إلا المستوجبين للعذاب ، و اتباعه لقوله : ﴿ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ ﴾ [٤] تفسير / بيِّن [لمن يشاء و أنهم المتوب عليهم أو الظالمون] [٥] ، لكنهم يتعامون عن الحقِّ و يخبطون خبط عشواء مغترين بما يفترون على [٦] ابن عباس : " يهب الذنب الكبير لمن يشاء ، و يعذب على الذنب الصغير من يشاء " [٧] . [٨] أ ٢٦ ظ

قال أحمد : الآية في الكفار و المغفرة في حقهم مشروطة بالتوبة من الكفر بالإيمان بلا خلاف ، و اعتقاد الزمخشري تعدية حكمها [إلي الموحدين] [٩] تعامٍ حقيقة ، و إلا فهو أحذق من ذلك ، و الله حسيبه [١٠] فيما نسب إلى أهل الحقِّ بغير جرم .

قال محمود : ﴿ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ﴾ [١١] أي و لما تجاهدوا ؛ لأن العلم متعلق بالمعلوم ، فنزّل نفي العلم منزلة نفي متعلقه ؛ لأنه ينتفي بانتفائه ، تقول : ما علم الله في فلان خيرًا ، أي ما

---

(١) سورة النساء ٤ ، آية ٧٩ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " .

(٣) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٢٩ .

(٤) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٢٨ .

(٥) ما بين المعكوفين تصحيح من الكشاف ، و عبارة النسخ [و أن المتوب عليهم هم الظالمون] و هو غلط ظاهر .

(٦) في " ج " [يأثرون عن] ، و المثبت من " أ ، ب " .

(٧) ذكره البغوي بمعناه عن طاووس عنه . يراجع : تفسير البغوي (١ / ٣٥٦) .

(٨) الكشاف (١ / ٤٠٥) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " .

(١٠) في " أ ، ب " [حسبه] ، و ما أثبته من " ج " .

(١١) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٤٢ .

فيه خير . [١]

قال أحمد : التعبيرُ عن نفي المعلوم بنفي العلم خاصٌّ بعلم الله [٢] ؛ إذ يلزم من عدم تعلقه بوجود شيء ما عدمُ ذلك الشيء ، و لا كذلك علم المخلوقين فلا يعبر عنه بذلك لعدم اللزوم ، و يظهر من كلام الزمخشري جواز [٣] ذلك مطلقًا ؛ لأنه قال – في قول فرعون : ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى ﴾ [٤] – : " عبر عن نفي المعلوم بنفي العلم ؛ لأنه من لوازمه " .

و سيأتي بيان وهمه في هذا في موضعه ؛ لأن فرعون أراد أن علمه لا يعزب عنه شيء ، فلو كان إلهٌ سواه لعلمه ، و هو من دعاويه و حماقته .

قال محمود : / و إنما قال : ﴿ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا ﴾ [٥] و لم يكن ثَمَّ حجةٌ فلم ينزِّل ؛ ب ٢٣ و
لأن الكفر لا تقوم عليه حجة ، إنما أراد نفي الحجة و نزولها جميعًا ، كقوله :
.... و لا ترى الضبَّ بها ينجحر [٦] . [٧]

قال أحمد : ليس ظاهر الآية ما يفهم أن هناك حجة ، و لو كان فيها : مالم ينزل به سلطانه – بإضافة السلطان إلى ما أشركوا به – لورد السؤال ، و كان كقوله :

---

(١) الكشاف (١ / ٤١٢) .

(٢) ليس العلم المنفي هنا العلم الأزلي ، بل العلم الذي يترتب عليه الثواب و العقاب ، و لا يكون إلا بعد حدوث الاختبار و ظهور الفعل الذي يكون عليه المدح و الذم ، و هذا لا ينافي علم الله السابق ، فقد فسره ابن جرير بعلم المؤمنين شهادة لأنَّهم شهداء الله في الأرض ، و حكى قولًا آخر و ضعفه ، و هو أن يكون العلم بمعنى الرؤية ، لكن رضيه ابن كثير فقال : " حتى تبتلوا و يرى الله منكم المجاهدين في سبيله " . يراجع : جامع البيان (٢ / ٦٤١) ، تفسير ابن كثير (٢ / ٧٦) ، المسائل الاعتزالية (١ / ٢٩٣) .

(٣) في " أ " [جواب] و هو تصحيف واضح ، و الثابت من " ب ، ج " .

(٤) سورة القصص ٢٨ ، آية ٣٨ .

(٥) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٥١ .

(٦) عجز بيت ، صدره : لا تُفْزِعُ الأَرْنَبَ أَهْوَالُهَا ، و هو لعمرو بن أحمر الباهلي ، شاعر إسلامي ، يراجع : خزانة الأدب (١٠ / ١٩٢ ، ١٩٣) ، شعر عمرو بن أحمر (ص ٦٧) .

(٧) الكشاف (١ / ٤١٧).

على لاحبٍ لا يُهتدَى بمناره [١] ....

فإن إضافة المنار إليه توهم أن له منارًا ، و يحتاج إلى حمله على أنه لا منار له فيهتدي به ، و لو قال : لا يهتدي فيه بمنار / لاستغنى عن التأويل ، و الآية كذلك . ج ٥٢

قال محمود : و إنما صح أن يقع * ما هو * [٢] مسألة و استفهام بدلًا من الإخبار بالظن في قوله : ﴿ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ... يَقُولُونَ ﴾ [٣] لأن مسألتهم صدرت عن الظن فأبدلت منه . [٤]

قال أحمد : و يلاحظ قول الملائكة : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا ﴾ [٥] و هو استفهام لا يدخله صدق و لا كذب ، و [٦] مع ذلك قال : ﴿ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [٧] أي في قولكم : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا ﴾ لاستلزامه الخبر بأن نوع الإنسان غير معصوم من الفساد .

قال محمود : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ۚ ﴾ [٨] تنبيهٌ على عصمته (ﷺ) ، و أن النبوة و الغلول متنافيان ، و قيل : هو مبالغة في النهي ، روي أنه بعث طلائع فغنمت فقسم و لم يقسم للطلائع فنزلت . [٩] ، أي و ما كان لنبي أن يعطي قومًا و يمنع [١٠] آخرين ، و سمي حرمان البعض غلولًا [تغليظًا و] [١١] تقبيحًا لصورة الأمر . [١٢]

---

(١) صدر بيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، و عجزه : إذا سافه العَوْد النباطي جرجرا ، و اللاحب : الطريق يراجع : ديوان امريء القيس (ص ٩٦) ، خزانة الأدب (١٠ / ١٩٢ ، ١٩٣) ، و تاج العروس من جواهر القاموس ج ٢٣ ، مادة (س و ف) .

(٢) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٣) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٥٤ .

(٤) الكشاف (١ / ٤٢٠ ، ٤٢١) .

(٥) سورة البقرة ٢، آية ٣٠ .

(٦) سقطت من " ج " .

(٧) سورة البقرة ٢، آية ٣١ .

(٨) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٦١ .

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق الضحاك بن مزاحم (ك السير – ب من قال : ليس له شيء إذا قدم بعد الواقعة ، ح ٣٣٩٠٦) ، و الضحاك لا تعرف له رواية عن أحد من الصحابة ، فهو سند معضل ، كذا قال محقق المصنف ، و كذا رواه ابن جرير في تفسير الآية . يراجع : المصنف لأبي بكر بن أبي شيبة (١٨ / ٥١) ، و جامع البيان (٦ / ١٩٦) .

(١٠) في " ج " زيادة [قومًا] .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " .

(١٢) الكشاف (١ / ٤٢٤ ، ٤٢٥) .

قال أحمد : شهد للثاني ورود هذه الصيغة كثيرًا للنهي ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ ﴾ (١) ، ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ (٢) ، * ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ (٣) .

٢٧ أ و ٦٢ – **قلتُ :** يعارضه ورود هذه الصيغة للامتناع العقلي كثيرًا / ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ ﴾ (٤) * (٥) ، ﴿ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآ ﴾ (٦) .

قال أحمد : و في قولِ محمودٍ : " تغليظًا و تقبيحًا لصورة الأمر " – مخالفةٌ لعادة لطف الله برسوله (ﷺ) في التأديب و مزجه باللطف ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ (٧) بدأه بالعفو فما كان للزمخشري أن يعتبر بهذه العبارة .

قال محمود : إن قلتَ : هم كانوا صادقين في درئهم عن أنفسهم الموت بالقعود ، فما معنى [قوله] (٨) : ﴿ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ (٩) قلتُ : قد يكون القعود سببًا للنجاة ، و قد يكون القتال سببًا لها ، و قد يكون غير ذلك ، فما يدريكم أنَّ سببه القعود ؟ (١٠)

قال أحمد : السؤال يرد على معتزلي مثله يعتقد أنَّ الموت قد يكون بحلول الأجل ، و قد يكون قبله بالقتل ، و لولاه لاستوفى أجلًا مكتوبًا له ، فبزعمه يدفع الإنسان الموت العارض عن نفسه بتوقي أسبابه ؛ فورد السؤال . أما أهل السنة فالموت عندهم كيف كان بأجلٍ ، و الخارجون للقتال المقتولون في المعركة لا بدَّ من موتهم في ذلك الوقت ، و هو أجلهم في علم الله ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ (١١) ، و خلافًا لأخوانهم

---

(١) سورة الأنفال ٨ ، آية ٦٧ .

(٢) سورة التوبة ٩ ، آية ١١٣ .

(٣) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٥٣ .

(٤) سورة مريم ١٩ ، آية ٣٥ .

(٥) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٦) سورة النمل ٢٧ ، آية ٦٠ .

(٧) سورة التوبة ٩ ، آية ٤٣ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٦٨ .

(١٠) الكشاف (١ / ٤٢٩ ، ٤٣٠) .

(١١) سورة النحل ١٦ ، آية ٦١ .

المنافقين في قولهم : ﴿ لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْۗ ﴾ (١) [و خلافًا] (٢) لنمروذ في قوله : ﴿ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ ﴾ (٣) فإنه ظنَّ أنه إذا قتل كان إماتةً منه ، و غاب عنه أنَّ الذي قتله قد استوفى تلك الساعة أجله .

قال محمود : إن قيل : كيف جاز أن يكون ازدياد الإثم غرضًا لله تعالى في قوله : ﴿ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمٗاۚ ﴾ (٤) ، قلتُ : هو علةٌ للإملاء (٥) ، و ما كلُّ علة غرضًا ، تقول : قعدت عن الغزو (٦) للعجز و الفاقة ، و خرجت مخافة الشرِّ ، و ليس / شيءٌ منه غرضًا ، / بل هو علةٌ و سببٌ ، فلما كان في علم الله المحيط بكلِّ شيء أنهم يزدادون إثمًا فكأن الإملاء وقع من أجله مجازًا . (٧) ج ٥٣ ب ٢٣ ظ

قال أحمد : بناه على أن الإثم الواقع [منهم] خلاف الإرادة الربانية ، فأعمل الحيلة في [إبطال] (٨) الصريح ، فجعله سببًا و ليس غرضًا .

(٩) هو يشعر بحصول بعضها قبل يوم القيامة ، و هو المراد بما يكون في القبر من نعيم و عذاب ، فأحسن لمخالفة إخوانه في تصديقه بعذاب القبر .

٦٣ – قلت : لا أدري ما معنى قوله : " و هو يشعر " إلى قوله : " عذاب " و لعله سقم في النسخة . (١٠)

---

(١) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٦٨ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٥٨ .

(٤) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٧٨ .

(٥) في " ج " [الابتلاء] ، و المثبت من " أ ، ب " .

(٦) سقطت من " ج " .

(٧) الكشاف (١ / ٤٣٥) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " .

(٩) هذا تعليق لأحمد على قول للزمخشري سقط من النسخ التي بين يدي و هو : " [قال محمود : ﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّوۡنَ أُجُورَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ (آية ١٨٥) فإن قلتَ : فهذا يوهم نفي ما يروى أن : (**القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار**) قلتُ : كلمة التوفية تزيل هذا الوهم ؛ لأن المعنى أن توفية الأجور وتكميلها يكون ذلك اليوم .] و الحديث أخرجه الترمذي عن أبي سعيد (ك القيامة و الرقائق و الزهد – ب ٢٧ ، ح ٢٤٦٠) و ضعفه ابن حجر و الألباني . يراجع : الكشاف (١ / ٤٣٩) .

(١٠) و ما قاله علم الدين صواب ؛ فإن الانتصاف المطبوع ليس فيه " و هو يشعر " ، بل فيه : " هذا كما ترى صريح في اعتقاده حصول بعضها قبل يوم القيامة " ، فلعله رأى ذلك في نسخته ، و لذلك رجح سقمها .

قال محمود : فائدةُ قوله : ﴿ مُنَادِيًا يُنَادِى ﴾ [١] أنَّ اسم الفاعل مطلقٌ يحتمل أن يكون مناديًا للحرب أو لإغاثة مكروب أو لغيره ، ثُم ذكر الفعل مقيدًا بالإيمان و في الإبهام ثُم التقييد تفخيمٌ / [٢] لا يخفى . [٣] ز ١ و

---

(١) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٩٣ .

(٢) من هنا بداية النسخة " ز " .

(٣) الكشاف (١ / ٤٤٥) .

و من سورة النساء

قال محمود : ﴿وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾ [1] يجوز [2] أن يعطف على محذوف ، أي مِن نفس واحدة أنشأها و خلق منها ، و حُذِف لدلالة المعنى عليه ، و يجوز أن يعطف على (خلقكم) و يكون الخطاب بـــ ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ للذين بُعث إليهم النبي (ﷺ) ، ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ﴾ [أي] [3] مِن الجنس المفرع منه . [4]

قال أحمد : إنما قدر المحذوف أولًا حيث كان الخطاب عامًا ؛ إذ * لولاه لكان قوله : ﴿ وَبَثَّ مِنۡهُمَا ﴾ تكرارًا لقوله : ﴿ خَلَقَكُم ﴾ و هو معطوف عليه لا يصلح أن * [5] يكون بيانًا له ، أما / و هو معطوفٌ على المقدر فذاك المقدر واقعٌ صفة مبينة ، و المعطوف عليه داخلٌ أ ٢٧ ظ
في حكم البيان ، و لا يلزم التكرار في الوجه الثاني لخصوص الخطاب .

قال محمود : ﴿ وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَـٰمَىٰٓ ﴾ [6] أي الصغار أموالهم ، أي لا تطمعوا فيها و كفوا أيديكم عنها ، و يجوز أن يراد باليتامى الكبار وسماهم يتامى بالقياس ، واليُتم هو الانفراد عن الأب ، وحقه الوقوعُ على الصغير والكبير ، لكن غلب فى الصغير [7] ، وتجوز تسميتهم [8] يتامى لقرب عهدهم إذا بلغوا بالصغر [9] ؛ إشارةً إلى أن لا يؤخر إيتاء أموالهم إليهم عن حدِّ البلوغ ، و لا يُمطَلوا عن [10] الرشد قبل أن يزول عنهم اسمُ اليتم والصغار . [11]

---

(1) سورة النساء ٤ ، آية ١ .

(2) في " ز " وحدها [يحتمل] ،

(3) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(4) الكشاف (١ / ٤٥١) .

(5) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(6) سورة النساء ٤ ، آية ٢ .

(7) في " ز " [الكبير] و هو وهم .

(8) في " ز " [يجوز أن يسموا] و هو تأدية للمعنى دون اللفظ .

(9) في " ز " [باليتم] و الأمر قريب .

(10) في " ب " [عند] .

(11) الكشاف (١ / ٤٥٤) .

قال أحمد : و يقوي الأولَ قولُه بعد آيات : ﴿ وَٱبۡتَلُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنۡ ءَانَسۡتُم ﴾ [١] الآية ، الأولى لحفظها عليهم و الثانية للإيتاء الحقيقى عند البلوغ والرشد ، ويقويه قولُه عقبه : ﴿ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلۡخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِۖ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ ﴾ [٢] ؛ لأنه تأديب للوصى ما دام المال فى يده ، و على الوجهين الآخرين [٣] يكون معنى الآيتين واحدًا ، و نخلصه من التكرار أن الأولى مجملة و الثانية مبينة بالإيناس و البلوغ [٤] .

قال محمود : يحرم أكل مال اليتيم وحده و مع ماله ، و إنما نهى عن أكل أموالهم معها ؛ لأنهم مستغنون عنها بما رزقهم الله من الحلال ، و هم مع ذلك يطمعون فيها ، فيكون القبح
ز ١ ظ أبلغ ؛ لأنهم كانوا يفعلون ذلك ، فنعى عليهم فعلهم [٥] ليكون / أزجر لهم . [٦]

ب ٢٤ و **قال أحمد** : و طريق البلاغة الترقى بالنهى عن الأدنى تنبيهًا على / الأعلى ، كقوله : ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ﴾ [٧] و هاهنا أعلى [٨] درجات النهى أن يأكل ماله و هو غنىٌ ، و أدناها أكلها و هو فقير ، فيقال : ما وجه وروده على عكس القانون ؟ و جوابه أن أبلغ الكلام ما تعددت [فيه] [٩] وجوه إفادته ، و النهى عن الأعلى يفيد فائدةً جليلة لا توجد في [١٠] النهى عن الأدنى ، فالمنهى عنه متى كان أقبحَ كانت النفس منه أنفر ، والأكل مع الغنى أقبح ، فإذا
ج ٥٤ استبشع [١١] المنهى / دعاه ذلك إلى الإحجام عنه و عن أكل ماله مطلقًا ، و يحقق هذا تخصيصه النهى بالأكل – و إن كانت وجوه الانتفاع به محرمةً – إلا أنَّ العرب كانت تذم الإكثار من الأكل و تعيب على من جعله دأبه ، بخلاف سائر الملاذ فقد يتفاخرون بكثرتها ،

---

(١) سورة النساء ٤ ، آية ٦ .
(٢) سورة النساء ٤ ، آية ٢ .
(٣) في " ج " [الوجه الأخيرين] .
(٤) في " ز " [بالبلوغ و الرشد] .
(٥) في " ز " [ذلك] .
(٦) الكشاف (١ / ٤٥٦) .
(٧) سورة الإسراء ، ١٧ ، آية ٢٣ ، و في النسخ الأربع [و لا تقل] و هو خطأ .
(٨) في " ز " [الأعلى في] .
(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " ، و بعدها [وجوه الإفادة] .
(١٠) في " ز " [يفيدها] .
(١١) في النسخ الأربع [استبشعه] و لا أراه يستقيم به المعنى ، و الصواب ما أثبته ، لأن استبشع الشئ عدَّه بشعًا ، يراجع : المعجم الوسيط و القاموس المحيط مادة (ب ش ع) .

فخُصَّ النهى بالأكل [١] لكونه أقبح الملاذ حتى إذا نفرت النفس بمقتضى الطبع جرَّ ذلك إلى النفور عن أخذ [٢] مال اليتيم لباقى [٣] الملاذ ، و مثله قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً ﴾ [٤] ، و مثله * الأمر تارةً يخص به الأدنى تنبيهًا على الأعلى و تارةً بالعكس ، و منه * [٥] ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ ﴾ [٦] ، خصَّ حالة الحضور التى هى أعلى بالنسبة إلى الغيبة ؛ لعلمه (سبحانه) بشح النفوس ، ولو أمر بالإسعاف مطلقًا لم تنبعث النفوس انبعاثها مع الحضور ؛ إذ ترقُّ النفوسُ طبعًا

أ ٢٨ و و تنفر من أخذ المال الكثير و ذو الرحم شاهدٌ فقيرٌ [٧] لا يُسعَف ، فإذا سمحت النفس به / فى هذه الحال ، هان عليها الامتثال مطلقًا ، و لا يوجد مثل هذه المراعاة [٨] إلا فى الكتاب العزيز ، فالنهى إنْ خصَّ الأدنى فللتنبيه على الأعلى ، و إنْ عُكِسَ فللتدريب على الانكفاف عن القبيح مطلقًا من الانكفاف عن الأقبح ، وقُبالَتُه الأمرُ .

٦٤ – **قلت** : أطال أحمدُ و قد اختصرتُ كلامه جهدي ، و فى قولِ الزمخشرىِّ : " إنهم كانوا يفعلون ذلك فنعى عليهم فعلهم " [٩] – تنبيهٌ على هذا كلِّه ، و غفل عن محاقة [١٠] محمود على قوله : " إنهم مستغنون بما رزق الله من الحلال " معرِّضًا بمذهبه / أن * الحلال رزقٌ * [١١] و الحرام ليس برزق ، و قد مضى [١٢] الكلام فيه فى قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا ز ٢ و

([١]) في " ج " [الأكل بالنهي] .

([٢]) في " ز " [أكل] .

([٣]) في " أ " وحدها [بباقي] .

([٤]) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٣٠ .

([٥]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

([٦]) سورة النساء ٤ ، آية ٨ .

([٧]) سقطت من " ج " و بعدها [لا يستعفف] .

([٨]) في " ج " [و لا تؤخذ مثل هذه المرادات] .

([٩]) في " ز " [فعله] .

([١٠]) سقطت من " ز " .

([١١]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

([١٢]) في " ب ، ج " [سبق] .

رَزَقْنَـٰهُمْ

يُنفِقُونَ ﴾ (١) .

قال محمود : لما نزلت آيةُ اليتامى خاف الأولياءُ أن يلحقهم الحوبُ الكبير فى ترك

الإقساط فى أموالهم فتحرجوا من (٢) ولايتهم ، و كان الرجل منهم (٣) ربما كان تحته عشر نسوة لا يقوم بحقوقهن ، فقيل لهم : إنْ خفتم ترك العدل فى اليتامى فخافوا ترك العدل فى النساء ، فقللوا عدد المنكوحات ، فمن تحرَّج من (٤) ذنبٍ أو تاب عنه و هو مرتكبٌ لمثله فهو غيرُ متحرجٍ و لا تائب ؛ إذ القبحُ قائمٌ فى كل ذنب . (٥)

قال أحمد : قاعدةُ القدرية أنَّ الكبيرة الواحدة توجب الخلودَ فى العذاب مع التوحيد ما لم يتب ؛ فلذلك لا يصححون التوبة من بعض الذنوب إذ لا يفيد / ذلك ، و أهلُ السنة مصححون ج ٥٥ ذلك (٦) ، فيكون قائمًا ببعض الواجبات ماحيًا ما تاب عنه ، و الخطاب متوجةٌ عليه بالتوبة عن الباقى (٧) ، فإن كان المراد أنه لا يفيد التحرج فى اليتامى عن (٨) عدم التحرج فى النساء فاحذره ، و إن أراد [به] (٩) فتحرجوا فى هذا كما تحرجتم – جاز (١٠) .

قال محمود : و قيل : كانوا لا يتحرجون من الزنا ، و (١١) يتحرجون من أموال اليتامى فنزلت . و قيل : كان الرجل تكون (١٢) تحته اليتيمة لها مالٌ و جمال فيتزوجها بخلًا بها على

---

(١) سورة البقرة ٢ ، آية ٣ .

(٢) في " أ " وحدها [عن] .

(٣) في " ز " وحدها [و ربما كان الرجل منهم تحته] .

(٤) في " ج ، ز " [عن] .

(٥) الكشاف (١ / ٤٥٦ ، ٤٥٧) .

(٦) ذكر ابن القيم في ذلك روايتين عن الإمام أحمد ، و ذكر تفصيلًا في ذلك : فلا تصح توبة التائب من الذنب مع الإصرار على آخر من نوعه ؛ كالتائب من الخمر و لم يتب من الحشيشة فهذا لا تصح توبته ، و أما التائب من الربا و هو مازال يشرب الخمر ؛ فهذا تصح توبته من الربا . يراجع : مدارج السالكين لابن القيم (١ / ٢٩٨ ، ٢٩٩) .

(٧) في " ج " [الثاني] .

(٨) في " ج " [مع] .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(١٠) سقطت من " ج " .

(١١) في " ج " زيادة [كانوا] و المعنى بدونها يصح .

(١٢) سقطت من " ز " .

غيره ، فربما اجتمع عنده نسوةٌ منهن ، فيُخاف من ضعفِهنَّ و فقدِ مَن ينتصرُ لهنَّ أن يظلمهنَّ و هو لا يدرى ، فقيل : و إن خفتم أن لا تقسطوا فى اليتامى أى : من النساء فانكحوا [١] أى : مِن غيرِهن [٢] . [٣]

قال أحمد : و هذا أظهر ، و الآية معه مكملةٌ لبيان حكم اليتامى ، و أمرٌ بالاحتياط ، و فى غيرهن متسعٌ ، و يؤيده : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾ الآية [٤] فتتطابق الآيتان و على التأويلين الأولين [٥] لا يتطابقان .

٦٥ – قلت : دلالة كلِّ آية على معنى أولى من تطابقهما [٦] على معنى واحد ، وأبعدُ عن التكرار ، وأما لو كان هذا التأويل يخالف ما فى الآية الأخرى لكان [٧] له أن / يحتج به . [٨] ب ٢٤ ظ

قال أحمد : و يبعدهما أن الشرط لا يرتبط معهما بالجواب إلا من وجه عام ، أما الأول فلأن الجور على النساء فى / الحرمة كالجور على اليتامى ، وأما الثانى فلأن الزنا محرم كما أن الجور على اليتامى محرم ، و كم من محرم يشاركهما فى التحريم ، فلا خصوصية تربط الجواب بخصوصية [٩] الثالث ، ثم ظاهر قوله : ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [١٠] أنه توسعة عليهم ، كأنه قيل : إن خفتم من نكاح اليتامى ففى غيرهن متسعٌ ، و فى الأول / هو تضييق ، كأنه قال : إن خفتم من الجور فى اليتامى فخافوا من الجور فى النساء و احتاطوا فى عدد المنكوحات ، فينافى التوسعة ، و وجه الإشعار بالتوسعة إطلاق : ﴿ مَا طَابَ ﴾ ثم جاء ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ بياناً لِمَا وقع إطلاقُه ، فلو أراد التضييقَ لكانت البداية بالتقييد أنسبَ ، و ز ٢ ظ

---

(١) سقطت من " ج " .

(٢) يراجع : أسباب النزول للواحدي (ص ١٤٧) .

(٣) الكشاف (١ / ٤٥٧) .

(٤) سورة النساء ٤ ، آية ١٢٧ .

(٥) سقطت من " ج " ، و في " ز " [الآخرين] .

(٦) في " ز " وحدها [مطابقتهما] .

(٧) في " ز " وحدها [كان] .

(٨) يؤكد كلام علم الدين ما قرره كثير من أئمة التفسير من خلال القاعدة القائلة : " إذا دار الكلام بين التأسيس و التأكيد فحمله على التأسيس أولى " . يراجع : قواعد الترجيح عند المفسرين لـ د . حسين بن علي الحربي (ص ٤٧٣) .

(٩) في " ج " [بخصوصيته ...] ، و في " ب " [لخصوصية] .

(١٠) سورة النساء ٤ ، آية ٣ .

فى لفظ (الطيب) إشعارٌ بالترخص ، و لَمَّا خاف من التوسعة الميلَ قال : ﴿ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً ﴾ و فى الآية على هذا دليلٌ [على] (١) جواز نكاح اليتيمة ؛ إذ لم يمنع منه إلا عند خوف الجور ،
و مذهبُ مالكٍ أنها لا تُزوَج (٢) إذ لا إذن لها ، وعنده فى تزويج الوصىِّ إياها خلافٌ ، و المشهور أنه لا يجوز ، فيحمل اليتامى عنده على حديثات العهد بالبلوغ كما مرَّ . (٣)

٦٦ – **قلت** : أو يحمل على تزويج الجدِّ إياها إجبارًا ، فيحصل اليتم بفقد الأبِّ مع أنَّ الإجبارَ للجدِّ . (٤)

ج ٥٦ **قال محمود** : ﴿ نِحۡلَةٗ ﴾ (٥) نُصِب على المصدر من آتوا ، أو حالٌ من المخاطبين / ناحلين ، أو من الصدقات منحولةً مع طيب نفسٍ ، أو نحلةً من الله فضلًا أو ملةً أو ديانة ، وهو على هذا مفعولٌ له أو حالٌ من الصدقات أي (٦) شرعةً من الله ، و الخطاب للأزواج ، و قيل : للأولياء و كانوا يأخذون مهور النساء و يسمون البنت النافحة ؛ لأن أباها يأخذ مهرها ، و الهاء [في] (٧) منه جار مجرى اسم الإشارة كما قال رؤبة :

فيها خطوط من سواد و بلق كأنه فى الجسم توليع (٨) البهق (٩)

وقال : أردتُ كأنَّ (١٠) ذلك ، أو يرجع إلى ما هو فى معنى الصدقات و هو الصداق (١١) كقوله : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ (١) كأنه قيل : أصدَّقْ ، و فيها دليلٌ على ضيق

ز ٣ و

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٢) في " ز " [المنع منه] .

(٣) هذا القول لأحمد غير موجود في المطبوع .

(٤) يراجع : روضة الطالبين (٥ / ٤٠١) ، كفاية الأخيار (ص ٥٤٥) .

(٥) سورة النساء ٤ ، آية ٤ .

(٦) في " ز " وحدها [أو] .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) في " ج " [تواليق] بدلًا من [توليع] .

(٩) في " ز " ذكر عجز البيت فقط ثم قال : بعد قوله فيها سواد وبلق ، و الرواية موافقة لما في ديوان رؤبة ،

و البلق : البياض ، و البهق : بياض يعتري الجلد يخالف لونه ليس من البرص ، و التوليع : استطالة البلق ، و هو بهذا يصف دابة . يراجع : ديوان رؤبة بن العجاج (ص ١٠٤) ، و مشاهد الإنصاف (١ / ١٥١) ، و الصحاح مادة (بهق) ، و مادة (ولع) .

(١٠) سقطت من " ز " .

(١١) في " ز " [الأصداق] .

المسلك ؛ إذ علق الجواز على طيب النفس ، فلم يقل : فإن أبحن أو وهبن ، / و قال : (منه) و لم يقل : " عنه " بعثًا لهنَّ على تقليل الموهوب ، و لعله لم يقل : " منها " كـيلا ينـصرف الضمير إلى صداق واحد بكماله . (٢)

قال أحمد : تنظيره هذا بقوله : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾ فيه نظرٌ ؛ فإن المراعى ثَمَّ الأصل و هو الجزم (٣) ، وتقدير الأصل و إعطاؤه حكمَ الموجود حسنٌ ، و لا كذلك إفراد الصداق المتقدم فليس بأصل ، بل الأصل الجمع ، و قد يأتى الإفراد فيه على جهة الاختصار استغناءً عن الجمع ، و لا يرد أنهم راعوا ما ليس بأصل فى قوله :

بدا لى أني لست مدركَ ما مضى و لا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا (٤)

لأن دخول الباء – و إن لم يكن أصلا – إلا أنها توطنت بهذا الموضع ، و كثر دخولها فيه فصارت كالأصل .

٦٧ – **قلت** : و الإفراد أصلٌ فى الآية لأن المراد و آتوا كلَّ واحدةٍ من النساء صداقَها و الجمع فرعٌ على الإفراد [فضعف ردّ أحمد و ظهرت مناسبةُ قولِ محمود] (٥) .

قال محمود : قوله : ﴿ وَلَا تُؤْتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ﴾ (٦) أى أموالهم لأنها من جنس ما يقوم به معاشكم ، كقوله : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ﴾ (7) ﴿ وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا ﴾ (٨) : اجعلوها مكانًا لرزقهم بأن تتجروا فيها فيكون الإنفاق من الأرباح لا من صلب المال فتأكلها النفقة . (٩)

قال أحمد : يؤيد ذلك أنه لما أمر بإسعاف ذوى القربى / قال : ﴿ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ ﴾ (١٠) أ ٢٩ و
؛ / لأنَّ المدفوعَ هناك من صلب المال . (١) ب ٢٥ و

---

(١) سورة المنافقون ٦٣ ، آية ١٠ .
(٢) الكشاف (١ / ٤٥٩ : ٥٦١) .
(٣) في " ز " وحدها [الجزم وهو الأصل] .
(٤) البيت لزهير كذا نسبه سيبويه في الكتاب (١ / ١٦٥) ، ثم نسبه لصرمة الأنصاري (١ / ٣٠٦) ، و هو في ديوان زهير ، و جاء فيه " سابقًا " بالنصب فلا شاهد فيه حينئذ . يراجع : ديوان زهير (ص ٧٦) .
(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " ، و قد ذكره الطيبي . يراجع : فتوح الغيب (٤ / ٢٣) .
(٦) سورة النساء ٤ ، الآية ٥ .
(٧) سورة النساء ٤ ، آية ٢٩ .
(٨) سورة النساء ٤ ، الآية ٥ .
(٩) الكشاف (١ / ٤٦٢) .
(١٠) سورة النساء ٤ ، آية ٨ .

قال محمود : قوله : ﴿ وَٱبۡتَلُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ﴾ (٢) اختبروهم قبل البلوغ بأن يدفع إليهم ما يختبرون به و يتصرفون فيه . (٣)

قال أحمد : مذهب مالكٍ أنه لا يدفع إليهم شيءٌ إلا بعد البلوغ ، و هو أحدُ قولى الشافعي ، و الآخرُ يوافق ما قاله الزمخشرى – و هو مذهب أبي حنيفة – إلا أنَّ فى كيفية ذلك عند الشافعى وجهين : قيل : يُباشر العقدَ بنفسه ، و قيل : يساوم و يقرر الثمنَ و الوليُّ يباشر العقد ، و الرشدُ عند مالكٍ فى المال و عند الشافعى فى الدين و المال (٤) ، و حجةُ من أجاز ج ٥٧ الابتلاء / قبل البلوغ أنه جعل البلوغَ غايتَه ، فيكون قبله ضرورةَ مخالفةِ ما بعد الغاية لما قبلها ، ز ٣ ظ

/ و جوابُه جعلُ الغايةِ مركبةً من البلوغ و إيناس (٥) الرشد ، فيكون الابتلاء قبل المجموع ، فيجوز أن يقع بعد أحدهما و هو البلوغ ، و مثلُ هذا النظرِ نظرُ أبي حنيفة (٦) فى قوله : ﴿ تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖۖ فَإِن فَآءُو ﴾ (٧) فجوَّز الفيئةَ فى المدة ، فجدِّد بما سبق فيه عهدًا تظهر مناسبته .

٦٨ – **قلت** : إنما يكون المجموع غاية إذا عُلِق حكمٌ (٨) واحد عليهما لقوله : ﴿ وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَۖ فَإِذَا تَطَهَّرۡنَ فَأۡتُوهُنَّ ﴾ (٩) و هاهنا الابتلاء غايته البلوغ ، و إيناس الرشد شرطٌ لإعطاء (١٠) المال ، فلا وجه لجعل الغايةِ (١١) مركبةً لا هاهنا و لا فى الإيلاء ، ومن العجب استشهادُه لمذهبه بآية لا يوافق فيها على ما استشهد به . (١٢)

---

(١) الانتصاف بحاشية الكشاف (١ / ٤٦١) .

(٢) سورة النساء ٤ ، آية ٦ .

(٣) الكشاف (١ / ٤٦٢) .

(٤) يراجع : أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي (١ / ٤٢٠) ، روضة الطالبين (٣ / ٤١٣) ، الجامع لأحكام القرآن (٢ / ١٧٠٣) ، البناية في شرح الهداية لبدر الدين العيني (١٠ / ١٢٣) .

(٥) في " ج " [ابتلاء] .

(٦) في " ز " وحدها [أبو حنيفة] .

(٧) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٢٦ .

(٨) في " ز " وحدها [كل] .

(٩) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٢٢ ، و الآية في " ز " بها سقط .

(١٠) في " ز " وحدها [لإيتاء] .

(١١) في " ز " وحدها [الآية] و هو تحريف سمع فيما يبدو لي و الله أعلم .

(١٢) يريد علم الدين أن ابن المنير لكونه مالكيًا لا يقول بقول الأحناف في حكم الإيلاء فكيف يستشهد باستنباطهم و هو لا يوافق عليه .

قال أحمد : و لَمَّا علَّق إيناسَ الرشد بالابتلاء لهم فى تصرفاتهم دلَّ ذلك على أنَّ إصلاح الدين وحده ليس رشدًا ؛ لأن المصلح لدينه لا يتفاوت حاله فى عدمه و يسره ، و لو كان الرشد بالمجموع لم يكن إصلاح الدين موقوفًا على الاختبار بالمال لما مرَّ ؛ و لأنَّ صلاح الدين

و المال ليس وراءهما رشدٌ ، فلا يبقى لتنكير الرشد فى الآية وجهٌ ؛ لأنَّ ظاهرَها آنستم رشدًا ما .

٦٩ – **قلت** : ليس إصلاح الدين موقوفًا على الاختبار بالمال ، بل إنما يفيد عند شرط اعتباره و هو البلوغ ، الذى هو غايةُ الابتلاء ، و أما تنكير (الرشد) فلأنَّ درجاتِه متفاوتةٌ و التباين فيه ظاهرٌ جدًا ، فلا يتوقف إعطاءُ المال على أن يبلغ الغاية القصوى فيهما ، بل على ما يسمَّى به رشيدًا فيهما ، فظهر بذلك وجه فائدته ، و لو قيل : التنكير يفيد التفخيم كما سبقت أمثلتُه لكان متجهًا ، و لا ينافى ذلك وقوع النكرة فى الشرط و هو مقتضى عمومه ؛ إذ يمكن أن يراد عمومُ الحكم فى هذا الشيء المعظم لكن الأول أظهر و أبعد عن التكليف .

قال محمود : ما بعد (حتى) جُعِلَ غايةً للإبتلاء ، و هى (حتى) التى تقع بعدها الجمل كقوله :

.... حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ (1)

و الواقع بعدها جملةٌ شرطية ، و فعلُ الشرط (بلغوا النكاح) ، و قولُه : ﴿ فَإِنۡ ءَانَسۡتُم ﴾ (2) جملةٌ من / شرطٍ و جزاء وقعت جوابًا للشرط الأول ، كأنه قال / : و ابتلوا اليتامى إلى وقت أ ٢٩ظ

بلوغهم ، فاستحقاقهم دفعَ أموالهم إليهم بشرط إيناس الرشد . (3) ز ٤ و

قال أحمد : قرَّر بذلك مذهبَ أبى حنيفة فى سبق الابتلاء ، و الظاهرُ خلافُ ذلك ؛ فإنَّ الواو (4) اقتضتْ أن يكون المجموعُ هو المعتبر . (5)

٧٠ – **قلت** : قد سبق الكلام عليه .

---

(1) عجز بيت لجرير ، و صدره : فما زالت القتلى تمور دماؤها بدجلة ... ، و دم أشكل إذا كان فيه بياض و حمرة و تمور : تجري ، و حتى هنا حرف ابتداء لذلك دخلت هنا على الجملة الاسمية . يراجع : شرح ديوان جرير للصاوي (ص ٤٥٧) ، مغني اللبيب (ص ١٣١) و الصحاح مادة (شكل) ، مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

(2) سورة النساء ٤ ، آية ٥ .

(3) الكشاف (١ / ٤٦٣ ، ٤٦٤) .

(4) في " ز " [الآية] .

(5) الانتصاف بحاشية الكشاف (١ / ٤٦٣) .

قال محمود : قوله : ﴿ فَلۡيَسۡتَعۡفِفۡۖ ﴾ [١] أى ليطلب العفة من نفسه ، وهو / أبلغ مـــن (عفَّ) [٢] . [٣] ج ٥٨

قال أحمد : يشير إلى أنه من (استفعل) بمعنى طلب و هو بعيد ؛ فـــإنَّ تلـــك متعديـــةٌ و هذه قاصرةٌ ، و الظاهر أن هذه مما جاء فيه (فَعَلَ) و (استفعل) بمعنىً .

قال محمود : ﴿ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ ﴾ [٤] هم الأوصياء يخافون [على] مَن [فـــي] [٥]
حجورهم من اليتامى خوفَهم على ذريتهم الضعاف لو تركوهم ، و قيل : هم الذين / يجلسون ب ٢٥ ظ
إلى المريض [و يقولون] [٦] : إنَّ ذريتك لا يُغنون [٧] عنك من الله شيئًا ، فيأمرونه باستغراق ماله فى الوصايا ، و (لو) و جوابُها صلةُ (الذين) أى [٨] مِن صفتُهم أنهم لو شـــارفوا أن يتركوا . [٩]

قال أحمد : و إنما أوجب إضمارَ (شارفوا) قولُه : ﴿ خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ ﴾ ، و الخوف يكون قبل تركهم إياهم ، و إلا فكان يلزم تقديم الجواب على الشرط ، و هـــو كقولـــه : ﴿ فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ﴾ [١٠] أى شارفنه ، وفائدتُه التخويف بالحالة التى لا مطمع معها [١١] فـــى

---

(١) سورة النساء ٤ ، آية ٦ .

(٢) في " أ " وحدها [عفا] .

(٣) الكشاف (١ / ٤٦٦) .

(٤) سورة النساء ٤ ، آية ٩ .

(٥) ما بين المعكوفين من الكشاف ، لإصلاح العبارة ، و الله المستعان ، يراجع : الكشاف (١ / ٤٦٨) .

(٦) سقطت من " أ " وحدها .

(٧) في " ز " [تغني] .

(٨) في " ز " هنا زيادة [الذين] .

(٩) الكشاف (١ / ٤٦٨) .

(١٠) سورة الطلاق ٦٥ ، آية ٢ . و جاءت في الانتصاف المطبوع بحاشية الكشاف بتكملة هي ﴿ فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ سَرِّحُوهُنَّ ﴾ و هذه التكملة لا توافق ما في سورة الطلاق ، إنما توافق ما في سورة البقرة ، لكن بداية آية البقرة (آية ٢٣١) خلاف ذلك ، ليست كما جاءت في الانتصاف ، فلعل علم الدين انتبه إلـــى هـــذا الخطأ فاقتصر على الصواب ، أما ناشرو الانتصاف فقد تركوا الآية ملفقة من آيتين مختلفتين .

(١١) في " ز " وحدها [فيها] .

الحياة ، و لا الذب عن الذرية الضعاف [١] ، وهى و إن كانت من الدنيا لكن لقربها من المفارقة [٢] صارت معبرًا عنها بما يعبَّر به عن الحالة الكائنة بعد المفارقة من الترك . [٣]

قال محمود : ﴿ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا ﴾ [٤] أى ظالمين أو على وجه الظلم من قضاة السوء ، ﴿ فِى بُطُونِهِمۡ ﴾ أى ملء بطونهم ، تقول : أكل فى بطنه و فى بعض بطنه ، قال :

كلوا فى بعض بطنكم تصحوا [٥] ....

قال أحمد : و مثلُه ﴿ قَدۡ بَدَتِ ٱلۡبَغۡضَآءُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ [٦] أى يشدقوا بها [٧] ملء أفواههم .

٧١ – **قلت** : و البغضاء قد تبدو [٨] من مخايل الوجه و الحركات و أراد بذلك ظهورها بالنطق و لا يحتاج إلى ما ذكره .

قال أحمد : و يراد بذكر البطون تصويره [٩] و تبشيعه للظالم .

قال محمود : إنما لم يقل للانثيين مثل حظ الذكر و للأنثى نصف حظ الذكر ؛ لأنه أراد البداية ببيان / حظ الذكر لفضله [١٠] ، فقولُك : للانثيين مثل حظ الذكر قصدٌ إلى بيان نقص الأنوثة ، و صيغةُ [١١] القرآن قصدٌ إلى بيان فضيلة الذكر ، و هو أنصُّ مِن بيانِ نقص غيرِه عنه . [١٢] ز ٤ ظ

قال أحمد : لأنه على ذلك التقدير تكون الفضيلة مدلولًا عليها بالاستلزام .

---

(١) في " ز " وحدها [الضعفاء] .

(٢) في " ج " [المشارفة] و في " أ " [المقاربة] ، و المثبت من " ب ، ز " ، و في الانتصاف [الآخرة] .

(٣) الانتصاف بحاشية الكشاف (١ / ٤٦٧ ، ٤٦٨) .

(٤) سورة النساء ٤ ، آية ١٠ .

(٥) هكذا الشاهد في النسخ ، و الذي في الكشاف و غيره [تعفوا] و قد سبق تخريج هذا الشاهد (ص ٢٠٠) . يراجع : الكشاف (١ / ٤٦٩) .

(٦) سورة آل عمران ٣ ، آية ١١٨ .

(٧) في " ز " [يتشدقونها] و المثبت من بقية النسخ .

(٨) في النسخ كلها [تبدوا] فحذفت الألف حتى لا توقع في لبس ، لأنها ليست واو جماعة .

(٩) في " ز " وحدها [تبصيره] .

(١٠) في " أ " وحدها [و فضله] .

(١١) في " ج " [لفظ] .

(١٢) الكشاف (١ / ٤٦٩ ، ٤٧٠) .

قال محمود : إن قلت للانثيين الثلثان ، فقياسه للذكر الثلثان ، قلتُ : المــراد [١] حــال الاجتماع مع الإناث ، و أما الانفراد فللذكر الجميع و للبنتين الثلثان ، و للواحدة النصف فــإنَّ الله تعالى أتبعــ[ــه] [٢] حكم الانفراد ، ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً ﴾ ، ﴿ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةً ﴾ [٣] . [٤]

قال أحمد : و يكون حكم الابن منفردًا غير مذكور في الآيــة ، و يمكــن خلافــه ؛ لأن المذكور في الآية حكم الذكر مطلقًا ، و وجهه أنه جعل للأنثى النصف عند / الانفراد و جعله مثليها عند الاجتماع ، فيكون كذلك عند الانفراد . ج ٥٩

/ ٧٢ – **قلتُ** : يعارضه أنَّ البنتين عند الانفراد لهما الثلثان ، فليكن لــه مثلهمــا عنــد الانفراد كما لو اجتمعتا معه ، و مِن هذا فرَّ الزمخشري . أ ٣٠ و

و قال أحمد : في قوله : ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ ﴾ أنَّ ابن عبــاس أجــرى التقييــد بالصفة على ظاهرها من مفهوم المخالفة ، و أما غيره فعنده فائدة سوى المخالفة و هي رفــع ما يتوهم من استحقاق الزائدات [٥] على الاثنتين زائدًا على الثلثين ؛ لأنه قد علــم اســتحقاق البنتين الثلثين بطريقه ، فرفع هذا الوهم بإيجاب الثلثين لما فوق [٦] البنتين كوجوبه لهما . [٧]

قال محمود : ﴿ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ﴾ [٨] بدلٌ بإعادة العامل ؛ إذ لو قال : لأبويــه السدس – اشتركا فيه ، و لو قال : لأبويه الثلث – يوهم قسمته بينهما للذكر مثلُ حظ الانثيين أو بالسواء . [٩]

قال أحمد : في إعرابه بدلًا نظرٌ ؛ إذ يكون من بدل الشيء من الشيء و هما لعين واحدة ، فيكون الكلام : و السدس لأبويه لكل واحد منهما ، و مقتضى الاقتصار على المبدل منــه – اشتراكُهما في السدس ، و مقتضى البدل و إهدارُ الأول – إفرادُ كلِّ واحد بالــسدس ، و هــو

ب ٢٦ و

ز ٥ و

---

(١) في " ز " [مراده] .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٣) سورة النساء ٤ ، آية ١١.

(٤) الكشاف (١ / ٤٧٠) .

(٥) في " أ " [الزيادات] ، و في " ز " [الزائد] ، و الثابت من " ب ، ج " .

(٦) في " ج " [زاد على] .

(٧) الانتصاف بحاشية الكشاف (١ / ٤٧١) .

(٨) سورة النساء ٤ ، آية ١١.

(٩) الكشاف (١ / ٤٧١ ، ٤٧٢) .

تناقض ؛ لأن فائدة البدل توكيد مجموع الاثنين [١] خاصة ، فإذا تعذر البدل / قدرنا مبتدأً محذوفًا تقديره : و لأبويه الثلث ، ثم فصَّله بقوله : لكل واحدٍ منهما السدس ، و دلَّ التفصيل على المبتدأ المحذوف [٢] / و يستقيم على هذا جعله من بدل التقسيم ، كقولك : الدار لثلاثة : لزيد ثلثها و لعمرو ثلثها و لبكرٍ ثلثها ، و لا يستقيم ذلك على الأول .

قال محمود : فائدةُ قولِه : ﴿ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ ﴾ [٣] ما إذا لم يكن ولدٌ و كان زوج أو زوجةٌ فإن للأمِّ ثلثَ ما تبقى إلا عند ابن عباس ، فقوله : ﴿ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ ﴾ أي فحسب .

قال أحمد : مذهب ابن عباس أنَّ الأخوة يأخذون السدس الذي حجبوا الأمَّ عنه مع وجود الأب [٤] ، فيفيد قولُه : ﴿ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ ﴾ الاحتراز مما لو كان معهما إخوة فلها السدس * ، كأنه قال إن لم يكن له إخوة فلأمِّه الثلث ، و إن كانوا فلها السدس * [٥] ، و ابن عباس لا يرى التقييد بعدم الزوجين ؛ لأن ثلث الأم عنده لا يتغير بهما .

قال محمود : و الجمع خلاف التثنية ، و إنما صح تناول (الأخوة) لفظ الأخوين حتى حجبا [٦] الأمَّ إلى السدس لأنَّ (الأخوة) تفيد معنى الجمعية المطلقة [٧] من غير كمية بخلاف التثنية و التثليث و التربيع في إفادة الكمية ، * لا الدلالة * [٨] على الجمع المطلق ، و هذا موضع الدلالة / على الجمع المطلق ، فدل بالأخوة عليه و استحسنه أحمد . [٩] ج ٦٠

قال محمود : و إنما قدَّم الوصية على الدَّين مع أنَّ الدين مقدمٌ شرعًا ؛ لأنها تؤخذ مِن غير عوض ، فكانت أشقَّ على الورثة ، و الدَّين قد وطَّنوا أنفسهم على قضائه .

---

(١) في " ز " [الاسمين] .

(٢) رضي أبو حيان البدلية في الآية و جعله من بدل بعض من كل ، و سار عليه ابن عادل ، و جعل الألوسي كلام أبي حيان ردًّا على ابن المنير . يراجع : البحر المحيط (٣ / ١٩١) ، اللباب لابن عادل (٦ / ٢١٥) ، روح المعاني (٤ / ٢٢٣) .

(٣) سورة النساء ٤ ، آية ١١.

(٤) هذا القول مروي عن ابن عباس خلافه أيضًا ذكره الطبري بسنده ، ثم ذكر أنَّه خلاف ما أجمعت عليه الأمة لأنَّه لا ميراث لإخوة الميت مع والده ، و هذا كاف لفساده . يراجع : جامع البيان (٤ / ٤٦٨ ، ٤٦٩) .

(٥) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٦) في " أ " وحدها [حجب] .

(٧) في " ز " [الجمع المطلق] .

(٨) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(٩) الكشاف (١ / ٤٧٣) .

قال أحمد : اكتفى بقوة استحقاق الدَّين على التقوية بتقديمه ، و قوَّى الوصية لـضعفها ، **قال :** و فيه عندي وجهٌ ، و هو أنّ الآية جاءت على ترتيب الواقع شرعًا ؛ فإنَّ المبـدوء بـه الدَّين ثُم الوصية ثُم الوراثة ، و لو أسقطتَ ذكر (بعد) فقلتَ : أخرجوا الميراث و الوصـية و الدَّين لم يكن ورود السؤال .

قال محمود : / ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [١] معناه [٢] الوجوب [٣] ، و الغفران واجـب [٤] ، و فائدةُ قولِه [بعده] : ﴿ فَأُوْلَـٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ﴾ الوعدُ بالوفاء بالواجب ، كما يعِد العبدَ بالوفاء بالواجب . أ ٣٠ ظ

/ **قال أحمد :** قبول التوبة فضل من الله بغير استحقاق ، و القدرية يزعمون أنهم يخلقـون فعلًا يستوجبون به و يستحقون ، تعالى الله عما يشركون ، بل خلق الله التوبة و أثاب عليهـا ، و قد أكمل سوءَ أدبه في إطلاق الوجوب على الله بقوله : " كما يعد العبد [بالوفاء بالواجب] [٥] " ، فنظر العبد بالمعبود و هو مما تقشعر منه الجلود ، و من لطف الله بنا أن حاكي الكفر و البدعة ليس بكافر و لا مبتدع ، و الزمخشري انتهز الفرصة بلفظه : ﴿ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ فـأطلق الوجوب و كرره ، و وجهها عندنا أنَّ الله سبحانه وعدَنا قبولَ التوبة بـشروطها ، و وقـوع الموعود به واجبٌ لصدق الخبر ، فما ورد من صيغ الوجوب فهو منزلٌ على وجوب صـدق الوعـد ، ز ٥ و

و قولنا : صدقُ الخبر واجبٌ كقولنا : وجودُ الله واجب .

قال محمود : ﴿ وَءَاتَيۡتُمۡ إِحۡدَىٰهُنَّ قِنطَارًا ﴾ [٦] القنطار المال العظيم . [٧]

قال أحمد : هو تنبيه بالأدنى على الأعلى ، و معنى قوله : ﴿ وَءَاتَيۡتُمۡ ﴾ أي و كنتم آتيتم ؛ إذ إرادة الاستبدال في الظاهر بعد إيتاء المال .

قال محمود : ﴿ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَ ﴾ [٨] مثل قوله :

---

(١) سورة النساء ٤ ، آية ١٧ .

(٢) في " ج " وحدها . [معناها] .

(٣) هكذا في جميع النسخ و الذي في الانتصاف و الكشاف [القبول] . يراجع : الكشاف (١ / ٤٧٨) .

(٤) سقطت من " ج " .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة النساء ٤ ، آية ٢٠ .

(٧) الكشاف (١ / ٤٨٠) .

(٨) سورة النساء ٤ ، آية ٢٢ .

و لا عيب فيهم غير أن سيوفهم [١] ....

أي إن استطعت أن تنكح ما سلف فافعله مبالغةً في تحريمه و سدِّ الطريق عنه .[٢]

قال أحمد : و يجوز أن يقال هذا المنهي عنه مستبشع في كلِّ زمن حتى سُمي مقتًا ، فكأنه قد امتُثِل و أخبر عن عدم وقوعه ، فقال : لا يقع نكاح ما نكح الآباء من النساء إلا ما قد سلف ، أما بعد النهي فلا يوجد و مثله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾

ج ٦١ [٣] رفع (تعبدون) خبرًا و إن كان المراد / نهيًا [٤] ، كأنه اجتنب فخبَّر عنه .[٥]

قال محمود : قوله : ﴿ مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾ [٦] متعلقٌ بـ(ربائبكم) ، و لا يجوز أن يتعلق بقوله : ﴿ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ ﴾ ؛ لأنه إن تعلق بهن و بالربائب كنتَ قد أردتَ

ب ٢٦ ظ بـ(مِن) معنين مختلفين / ؛ لأنَّ قولك : و أمهات نسائكم مِن نسائكم ، (مِن) لبيان الجنس ، و إذا قلتَ : و ربائبكم مِن نسائكم ، فمِن لابتداء الغاية ، كما تقول : بناتُ النبي (ﷺ) من خديجة [٧] ،

ز ٦ و و ليس يجوز أن يُراد بالكلمة الواحدة في خطاب واحدٍ معنيان مختلفان [٨] ، / و إن تعلق بهنَّ دون الربائب بَعُد ؛ لأنَّ ما يليه يستوجب التعلق به ما لم يمنع منه مانع ، **قال** : إلا أن تعلقه بالنساء و الربائب و يجعل (مِن) للاتصال ، كقوله : ﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ﴾ [٩] ، **(ما أنا من دد و لا الدد مني)** [١٠] ، و الاتصال موجود فيهما .[١]

([١]) صدر بيت للنابغة الذبياني ، و عجزه : بهنَّ فلولٌ من قِراع الكتائب ، و معنى البيت : أي لا عيب فيهم أصلا . يراجع : ديوان النابغة الذبياني (ص ٤٤) .

([٢]) الكشاف (١ / ٤٨٣) .

([٣]) سورة البقرة ٢ ، آية ٨٣ .

([٤]) في " ز " [النهي] .

([٥]) الانتصاف بحاشية الكشاف (١ / ٤٨٢) .

([٦]) سورة النساء ٤ ، آية ٢٣ .

([٧]) في " ج" زيادة هنا [عليها و عليهم السلام] و صوابها [و عليهن السلام] .

([٨]) هكذا هي في " ج " ، و في غيرها [معنيين مختلفين] .

([٩]) سورة التوبة ٩ ، آية ٦٧ .

([١٠]) لم أجد تعليق الزيلعي و لا ابن حجر عليه . و الحديث أخرجه البخاري عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) في الأدب المفرد (ح ٧٨٥) و قد ضعفه الألباني . قال ابن قتيبة : " الدد : اللهو و الباطل " ، و فسره البخاري فقال : " يعني ليس الباطل مني بشيء " . يراجع : تأويل مختلف الحديث ، لابن قتيبة الدينوري (ص ٢٧٢

قال أحمد : إذا قلنا بجواز استعمال المشترك في معنييه صحَّ التقدير الأول [٢] ، و على التقدير الثاني يصح بما قرره محمود من الاتصال ، و يكون استعمال مِن في معنى واحد ، و نقل ذلك عن ابن عباس مذهبًا ، و كان عليٌّ و ابن عباس و زيدٌ يقرؤون : { و أمهات نسائكم التي دخلتم بهنَّ } [٣] .

أ ٣١ و **قال أحمد** : و للفرقِ بين الأم تحرم بالعقد و بين البنت لا تحرم / إلا بالدخول – سرٌّ ؛ فالمتزوج [بالبنت] [٤] لا يخلو من محاورات و مراجعات تقع بينه و بين أمها بعد العقد و قبل الدخول ، فحرمت بالعقد لينقطع شوقه من الأمِّ فيعاملها معاملة المحرم ، و لا كذلك عكسه ؛ إذ لا يحصل مظنة خلطة الربيبة إلا بالدخول .

قال محمود : فائدة قوله : ﴿ ٱلَّتِي فِي حُجُورِكُم ﴾ [٥] تعليل التحريم بأنهنَّ لاختصاصهن بكم و تقلبهن في حجوركم بعد الدخول بأمهاتهن و حصول الألفة و المودة و الرحمة يجرين مجرى بناتكم في الانكفاف عن العقد . [٦]

قال أحمد : هذا ما قدمته من تخصيص أعلى صور المنهي عنه بالنهي ؛ لأنَّ تحريم الربيبة عام مطلقًا ، و خُصَّت هذه الصورة بالنهي لبشاعتها تدريبًا و تدريجًا كما تقدم .

قال محمود : و الاستثناء في قوله : ﴿ وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلۡأُخۡتَيۡنِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَ﴾ معناه لكن ما [قد] [٧] سلف مغفورٌ [٨] لقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴾ . [٩]

قال أحمد : موقعه كالاستثناء الذي قبله ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۚ ﴾ [١٠] فجدد به عهدًا على ما قرره محمود على الوجه الذي لخصته [١] ، إلا أن

،)

و القاموس المحيط مادة (ددد) ، ضعيف الأدب المفرد ، للألباني (ص ٥٦ ، ح ١٢٠) .

ج ٦٢ (١) الكشاف (١ / ٤٨٤) .

(٢) هذا المعنى غير موجود في الانتصاف . يراجع : الانتصاف بحاشية الكشاف (١ / ٤٨٤ ، ٤٨٥) .

(٣) يراجع : معجم القراءات (٢ / ٤٧) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة النساء ٤ ، آية ٢٣ .

(٦) الكشاف (١ / ٤٨٥) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) سقطت من " ب " .

(٩) الكشاف (١ / ٤٨٦) .

(١٠) سورة النساء ٤ ، آية ٢٢ .

قولَه هاهنا : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ مشعرٌ بأنَّ ما مضى مغفــورٌ بخــلاف الآيــة الأولى ؛ لأنه عقب ذلك بقوله : ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلاً ﴾ فيقدر في كل آيــة ما يليق بها .

/ **قال محمود** : ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ ﴾ [٢] أي سعة يبلغ بها / نكــاح ز ٦ ظ الحرة ، هذا مذهب الشافعي ، و أما أبو حنيفة فيجيز نكاحَ الغنيِ الأمةَ ، و يفسر الآية : و مَن لم يملك فراش الحرة و يجعل النكاح بمعنى الوطء . [٣]

قال أحمد : و هو أحد قولي مالكٍ ، لكن يعتبر مالك أحد الأمرين فــ(طَوْلا) فــي قــول مالك : فراش الحرة ، و القول الآخر يعتبر القدرة على تزويجها ، فلا يجوز لِمَن قدر علــى طولٍ يتزوج به حرة – نكاحُ الأمة ، و أبو حنيفة أجاز للغني الفاقد للحرة تزويج الأمة ، و هو بعيد جدًا ؛ لأن القدرة على تحصيل الشيء ينزل منزلة وجوده . [٤]

قال محمود : و استدل أبوحنيفة على أنَّ للمرأة مباشرة العقد بقوله : ﴿ فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ ﴾ فاعتبر إذن الولي لا عقده . [٥]

قال أحمد : ليس في الآية إلا اشتراط الإذن فيحمل على الإذن للوكيل في العقد على أمته ، فلا يلزم مباشرتها العقد .

قال محمود : أمر الله بوعظهنَّ ثم بهجرانهنَّ [٦] في المضاجع ثم بضربهنَّ . [٧]

قال أحمد : الترتيب غير مأخوذ من الآية ؛ لأنها واردة بواو العطف ، إنما استفيد من أدلة خارجة .

قال محمود : و قيل ﴿ اهْجُرُوهُنَّ ﴾ [٨] : أكرهوهنَّ على الوطء بالربط من قولك : هجر البعير إذا شدَّه بالهجار ، و هذا من تفسير الثقلاء .

([١]) في " ز " [لحظته] .

([٢]) سورة النساء ٤ ، آية ٢٥ .

([٣]) الكشاف (١ / ٤٨٩ ، ٤٩٠) .

([٤]) و سياق الآية مع التي قبلها يرجح قول الشافعي و مالك لأنه تعالى أنزل نكاح الأمة منزلة الــرخص ، و جعل له شرطين : خوف العنت و عدم ما ينكح به حرة . يراجع : أحكام القرآن لابن العربي (١ / ٥٠١) ، كفاية الأخيار لأبي بكر الحصني (ص ٥٢٨) .

([٥]) الكشاف (١ / ٤٩٠) .

([٦]) في " ز " [بهجرهن] ، و في " ج " [مهاجرتهن] ، و الثابت من " أ ، ب " .

([٧]) الكشاف (١ / ٤٩٦) .

([٨]) سورة النساء ٤ ، آية ٣٤ .

قال أحمد : و لعله يتأيَّد بقولِه : ﴿ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ ﴾ * و قرينةِ (المضاجع)* (١) .

قال محمود : ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ ﴾ (٢) أنّث الضمير و هو (مثقال) لإضافته إلى المؤنث . (٣)

قال أحمد : و مضى منه مثله في ﴿ وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ ﴾ (٤) و ذكرنا ما فيه ،

ب ٢٧ و و يجوز (٥) عود الضمير إلى المثقال ، و لا يمنع ذلك من الإخبار عنه ، / و هاهنا وجه آخر

أ ٣١ ظ أنثه لتأنيث الخبر في مثل قوله : حصان كانت دابتك ، و هو أسهل / من التأنيث للإضافة فقد علم ما فيه .

قال محمود : الصعيدُ (٦) – قال أبو حنيفة : – وجهُ الأرض ترابًا كان أو صخرًا ، و قال: قوله – في المائدة – : ﴿ فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ ۚ ﴾ (٧) (منه) (٨) لابتداء الغاية ، و هو شيء لا يفهمه العربي من قولك : مسحت برأسي من الدهن ، إنما يفهم منه التبعيض . (٩)

قال أحمد : و يحتمل أن يعود الهاء في (منه) على الحدث المذكور كما تقول : تيممت من الجنابة ، و هي إما للتعليل أو لابتداء الغاية .

ز ٧ و **قال محمود** : و إنما نظم المرضى و المسافرين مع الحدثين و المجنبين / مع أنهما ليسا سببين لترخص [المذكورين] (١٠) الذين وجب عليهم التطهير و هم عادمون للماء في التيمم ،

ج ٦٣

---

(١) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(٢) سورة النساء ٤ ، آية ٤٠ .

(٣) الكشاف (١ / ٥٠١) .

(٤) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٠٣ .

(٥) هكذا في " ج ، ز " ، و في " أ ، ب " [يجي] .

(٦) في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآبِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾ آية ٤٣ .

(٧) سورة المائدة ٥ ، آية ٦ .

(٨) في " ز " [من] .

(٩) الكشاف (١ / ٥٠٤ ، ٥٠٥) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

و خصَّ المرضى و المسافرين ؛ لأنهم المقدمون في بيان الرخصة ثم عمَّ كلَّ مَن وجب عليه التطهر و أعوزه الماء / لسبب مِن الأسباب : لخوفٍ أو سبع أو عدو [١] .

قال أحمد : هو مِن ذكر المعتنى به خاصًا و مندرجًا في العموم [تنبيهًا لذكره] [٢] على وجهين مختلفين ؛ لأن المرض و السفر مندرجان في عموم المحدثين و المجنبين .

قال محمود : [﴿ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ [٣]] [٤] يميلونه عنها ، ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ ﴾ [٥] أي كانت له مواضع حقيق بها فحرفوه عنها فصار كالغريب من بعد مواضعه . [قال محمود] [٦] : ﴿ وَٱسۡمَعۡ غَيۡرَ مُسۡمَعٖ ﴾ يحتمل الذم أي اسمع مدعوًّا عليك فلا سمعتَ ، قالوا ذلك اتكالًا على أنَّ دعوتهم مستجابة ، أو اسمع غير مسمعٍ جوابًا موافقًا ، فعلى الأول نصب [٧] (غير) على الحال ، و على الثاني يجوز كونُه مفعولًا به ، أي اسمع كلامًا غير مسمع ، و يحتمل المدح أي غير مسمعٍ مكروهًا ، مِن قولك : أسمَعَه أي سَبَّه . [٨]

قال أحمد : على الأول مراده أنه لما فسَّر ﴿ غَيۡرَ مُسۡمَعٖ ﴾ بالدعاء و هو حال ، و هو إنشاء طلبٍ ، فكيف أوقعه حالًا – * و هو خبر *[٩] – ؟ بيَّن وجهه بقوله : متَّكلين على استجابة دعائهم ، و نظيره ورود الأمر بصيغة الخبر تنبيهًا على أنه جدير بالامتثال .

قال أحمد : الظاهر أن المراد بتحريف الكلم هاهنا مثل قولهم : غير مسمعٍ و راعنا ، و لم يقصد هاهنا تغيير الأحكام لقوله : ﴿ لَيَّۢا بِأَلۡسِنَتِهِمۡ ﴾ و أما في المائدة فالظاهر أن المراد الأحكام و تبديلها كالرجم ، لقوله عقيبه ﴿ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ ﴾ [١٠] فظهرت مناسبة ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ ﴾ في المائدة ؛ لأنهم نقلوا الحكم [١١] عن موضعه الذي وضعه اللهُ فيه

---

(١) في " ج " [عذر] .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة النساء ٤ ، آية ٤٦ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " .

(٥) سورة المائدة ٥ ، آية ٤١ .

(٦) سقط ما بين المعكوفين من " أ " .

(٧) في " أ ، ب " [نصبه] و الثابت من " ز " و " ج ".

(٨) الكشاف (١ / ٥٠٦ ، ٥٠٧) .

(٩) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١٠) سورة المائدة ٥ ، آية ٤١ .

(١١) في " ج " [الأحكام] .

فاستقرَّ فيه ، فصار بنقله كالغريب ، و لا يؤخذ مثله من تحريف الكلم إلا على بُعد ، و لولا اشتمال لفظهم على السخرية لَمَا عظم أمره .

ز ٧ ظ **قال / محمود** : وجه قوله : ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ (١) مع أن الكبيرة لا تغفر إلا بالتوبة ، أنَّ الفعل المنفي و المثبت موجهان إلى المشيئة ، كأنه قيل : لا يغفر لمن يشاء الشرك إذا لم يتب ، و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء بالتوبة ، تقول : الأمير لا يبذل الدينار و يبذل القنطار لمن يشاء ، فالأول لمن لا يستحقه و الثاني لمن يستحقه . (٢)

قال أحمد : الشرك و الكبيرة مغفوران بالتوبة ، و الشرك من غير التوبة لا يغفر ، و الكبيرة من غير توبة يجوز العفو عنها ، و الآية لم يذكر فيها التوبة ؛ فلذلك أطلق عدم غفران الشرك ، و قيَّد ما سواه بالمشيئة ، فالآية منطبقة (٣) على هذا ، و القدرية يسوون بين الكبيرة
أ ٣٢ و و الشرك في عدم قبولها المغفرة إلا مَن تاب ، فعسر عليهم حمل / الآية على مذهبهم ، فإن كان المراد لمن لم يتب فيهما فلِمَ قيَّد ما دون الشرك ؟ و إن كان المراد لمن تاب فلِمَ أطلق
ج ٦٤ الشرك ؟ فتأولوها كما ترى فأضافوا إلى التوبة / المغفرة لمن يشاء ، و هي عندهم موجبة للعفو (٤) فلا يجوز تعليقها بالمشيئة ، و قدروا التوبة في أحد القسمين دون الآخر ، [كما قيل
ب ٢٧ ظ] (٥) في المثل [السائر] (٦) : " السيد يعطي و العبد يمنع " (٧) ، فالله تعالى يُصرِّح بالمغفرة و هم / يمنعونها بناءً على قاعدة الأصلح التي هي أفسد .

قال محمود : ﴿ فِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ (٨) متعلقٌ بقوله : ﴿ بَلِيغًا ﴾ أي مؤثرًا يغتمون به و يستشعرون منه الخوف ، و هو التوعد بالقتل و الاستئصال إن نجم منهم النفاق ، أو يتعلق بقوله : ﴿ وَقُل لَّهُمْ ﴾ أي في معنى أنفسهم الخبيثة ، أو قل لهم في أنفسهم خاليًا بهم منفردين عمَّن سواهم . (٩)

---

(١) سورة النساء ٤ ، آية ٤٨ .
(٢) الكشاف (١ / ٥٠٩ ، ٥١٠) .
(٣) في " ز " وحدها [منتظمة] .
(٤) في " ج " وحدها [للغفران] .
(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٧) لم أجده بلفظه ، و إنما وجدته بلفظ : " الحر يعطي ، و العبد يألم قلبه " يراجع : التمثيل و المحاضرة لأبي منصور الثعالبي (ص ٢٢١) ، مجمع الأمثال لأبي الفضل الميداني (١ / ٢١١) .
(٨) سورة النساء ٤ ، آية ٦٣ .
(٩) الكشاف (١ / ٥١٦) .

قال أحمد : شاهد الأول السياق إذ مساقه التهديد [و هو] [١] قوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةُۢ ﴾ [٢] و هو إخبار بما سيقع لهم ، و شاهد الثاني ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [٣] ، و شاهد الثالث سيرته (ﷺ) في ستر أحوال المنافقين ، حتى / عُدَّ حذيفة [بن اليمان] [٤] بإطلاعه على ذلك صاحب سرِّ النبي (ﷺ) . ز ٨ و

قال محمود : ﴿ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ ﴾ [٥] و لم يقل : فاستغفرت لهم ، التفاتُ تعظيمٍ لاستغفارِه ، و أنه رسول [الله] [٦] ، و استغفاره مقبول . [٧]

قال أحمد : و فيه العدول عن المضمر الجامد [٨] إلى ذكر صفة مناسبة لما أضيف إليه ، لا يحصل لو ذكر الالتفات باسمه .

قال محمود : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ ﴾ [٩] (لا) زائدةٌ مثلها في : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ ﴾ [١٠] و منع زيادتَها * لتظاهر (لا) * [١١] في ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ استواءُ النفي و الإثبات فيه ، في قوله : ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ۝٣٨ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴾ [١٢] .

قال أحمد : يريد أنها لَمَّا زيدت حيث لا يكون القسم نفيًا دلَّ على أنها إنما تُراد لتأكيد القسم ، * فجُعِلت كذلك في النفي ، و الظاهر عندي أنها هنا لتوطئة القسم * [١٣] ، و

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٢) سورة النساء ٤ ، آية ٦٢ .
(٣) سورة النساء ٤ ، آية ٦٣ .
(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " ، و في " ج " [رسول الله] بدلًا من النبي .
(٥) سورة النساء ٤ ، آية ٦٤ .
(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٧) الكشاف (١ / ٥١٩ ، ٥٢٠) .
(٨) في " ز " [عن ذكر الاسم الجامد] .
(٩) سورة النساء ٤ ، آية ٦٥ .
(١٠) سورة الحديد ٥٧ ، آية ٢٩ . و (لا) هنا زيدت للتأكيد .
(١١) سقط ما بين العلامتين ** من النسخ كلها ما خلا " أ " .
(12) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ٣٨ ، ٣٩ .
(١٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

الزمخشري لم يذكر مانعًا منه ، إنما ذكر مجيئها لغير هذا ، و ذلك لا يأبى مجيئها في النفي على الوجه الآخر مِن التوطئة ، على أنَّ دخولها على المثبت فيه نظر ، فلم يأت في الكتاب العزيز إلا مع القسم بالفعل : ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [(١)] ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [(٢)] ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [(٣)] ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ﴾ [(٤)] ، و لم يأت إلا في القسم بغير الله ، و له سرٌّ يأبى أن يكون [(٥)] هاهنا لتأكيد القسم ؛ و ذلك أن المراد بها تعظيم المقسم به في الآيات المذكورة ، فكأنه بدخولها يقول إعظامي لهذه الأشياء المقسم بها كلا إعظام ؛ إذ هي تستوجب فوق ذلك ، و إنما يذكر هذا لتوهم وقوع [(٦)] عدم تعظيمها فيؤكَّد بذلك و بفعل القسم ظاهرًا ، و الوهم زائلٌ في القسم بالله تعالى ، فلا يحتاج إلى تأكيد ، فتعين حملها على الموطئة ، و لا تكاد تجدها في غير الكتاب العزيز داخلةً / على قسمٍ مثبت ، أما في النفي فكثير ، [قال] [(٧)] : ج ٦٥

فلا و أبيك يا ابنة العامري لا يدعي القوم أني أفرُّ

[و قال آخر] [(٨)] :

.... فلا بك ما أبالي

[و قال / آخر] [(٩)] : ز ٨ ظ

---

(١) سورة البلد ٩٠ ، آية ١ .

(٢) سورة القيامة ٧٥ ، آية ١ .

(٣) سورة الواقعة ٥٦ ، آية ٧٥ .

(٤) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ٣٨ .

(٥) في " ز " [ذكره] ، و في " ج " تحريف للعبارة أيضًا ، و الثابت من " أ ، ب " .

(٦) سقطت من " ج " .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ز ، ج " ، و البيت لامرئ القيس بن حجر ، من المتقارب . يراجع : ديوان امرئ القيس (ص ١٠٥) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز ، ج " البيت لغُوَيَّةُ بنُ سُلْميٍّ بن ربيعةَ ، و بقيته : ألا نادَتْ أُمامةُ باحْتِمالِ لِتَحْزُنَني ، من الوافر ، قال أبو علي : " لا بك هذه يمين فيها تهكم و سخرية لأن مَن يحل من قلبه امرأة محلها لا يجعلها أهلا للإقسام بها ... و قيل : أراد لا بك أبالي أي لا أبالي بك ، و يكون (ما) صلة ، و لا قسم في الكلام على هذا " . يراجع : شرح ديوان الحماسة لأبي علي المرزوقي (١ / ١٠٠١) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ز ، ج " و البيت لعمرو بن يربوع بن حنظلة هكذا نسبه أبو زيد في نوادره ،

و الغيم : السحاب ، و أغيمت السماء و أغامت و أغيمت و تغيَّمت ، و أغيَمَ : أقام ، و – القوم : أصابهم غيم

رأى برقًا فأوضع فوق بكر　　فلا بك ما أسال و لا أغاما

[و قول الآخر] (١) :

فحالفْ فلا و الله تهبط تلعةً　　من الأرض إلا أنت للذل عارف (٢) .

قال محمود : ﴿ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ﴾ (٣) إشارة إلى ما أعطاهم الله من الأجر (٤) العظيم (٥) و مرافقةُ الأنبياء فضلٌ [واسع] (٦) تبعٌ لثوابهم ، أو أراد أنَّ الفضل المنعَم عليهم و مزيتهم من

أ ٣٢ ظ

الله / ؛ لأنهم اكتسبوه بتمكينه و توفيقه . (٧)

قال أحمد : الثواب كله فضلٌ من الله ، و الآية على ظاهرها ، و الزمخشري لَمَّا اعتقد وجوب الثواب جعل الفضل عائدًا إلى الزيادة ، ثُمَّ اتسع (٨) في التأويل فذكر وجهًا آخر أنَّ المشار إليه مزايا المطيعين ؛ فإنَّ الله تعالى وفقهم و مكَّنهم ، و نحن نقول الله خلقها و أوجدها فالطاعة و الثواب كلاهما من فضله (٩) .

. يراجع : النوادر لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ص ١٤٦) ، سمط اللآلي (٢ / ٧٠٣) ، القاموس مادة (غيم) .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و في " ز " [و قيل] ، و هذا البيت قد سقط من " ب " ، و جاء في " أ ، ز " ناقصًا محرفًا [فلا و الله تهبط تلعة من الأرض إلا أنت للذل عارب] ، و الرواية المثبتة من " ج " .

(٢) قال الأستاذ عبد السلام هارون : " و هو من الشواهد الخمسين التي لا يعلم لها قائل " ، التلعة : ما ارتفع من الأرض و ما انهبط منها ضدٌّ . يراجع : الكتاب (٣ / ١٠٥) و القاموس المحيط مادة (تلع) .

(٣) سورة النساء ٤ ، آية ٧٠ .

(٤) في " ج " [الفضل] .

(٥) في " ز " [العميم] .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٧) الكشاف (١ / ٥٢٠ ، ٥٢١) .

(٨) في " ز " [وسع] .

(٩) جعل الله العمل سببًا لحصول الثواب ، و قوله حق و وعده حق ، و فضل الله يعمُّ ذلك كله ، يعمُّ الهداية للإيمان ، و الإعانة عليه ، ثُم الثواب عليه . يراجع : المسائل الاعتزالية (ص ٣١١) ، حاشية التحقيق (ص ١٠٠) .

قال محمود : و قرأ الحسن ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ [١] بضم اللام ، ﴿كَأَن لَّمۡ تَكُنۢ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُۥ مَوَدَّةٞ﴾ جملة معترضة [٢] . [٣]

قال أحمد : في هذه القراءة نكتة غريبة ، و هي العودُ إلى المعنى من بعد حملها على لفظها ، و أنكر بعضهم وجوده في القرآن ؛ لِمَا يلزم من الإجمال بعد بعد البيان ، و هو خلاف البلاغة ؛ لأن عودَها [٤] على لفظها ليس بمفصح عن معناها ، بل تناوله للمعنى مبهم ، فوقوعه بعد البيان عسرٌ ، و منهم مَن عدَّ موضعين ، و هذه / القراءة في هذه الآية ثالثة ، و ب ٢٨ و
سيأتي ذكره [إن شاء الله تعالى] [٥] .

قال محمود : يجوز أن يكون ﴿وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ﴾ [٦] جرًا عطفًا على ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أي في خلاصهم ، و نصبًا على الاختصاص ؛ لأنَّ سبيل الله يعمُّ الخيرات و خلاصهم مِن أعظم الخير . [٧]

قال أحمد : و فيه على هذا مبالغة مِن وجهين : التخصيص بعد التعميم ، و النصب على الاختصاص كأنه قال أخصُّ هؤلاء .

قال محمود : ﴿ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾ [٨] أعطي إعراب القرية لأنه صفتها ، و ذُكِّرَ [لأنه] [٩] إشارةٌ إلى الأهل ، كأنه قال : التي ظلم أهلها . [١٠]

قال أحمد : و هاهنا نكتةٌ ، و هي أنَّ الظلم ينسب في القرآن إلى القرية مجازًا ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرۡيَةٍ عَتَتۡ﴾ [١١] ﴿وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةِۭ بَطِرَتۡ﴾ [١٢] ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا قَرۡيَةٗ كَانَتۡ ءَامِنَةٗ

ز ٩ و

---

(١) سورة النساء ٤ ، آية ٧٣ ، يراجع في قراءة الحسن هذه : المحتسب (١ / ١٩٢) ، إعراب شواذ القرآن للعكبري (١ / ٣٩٥) .
(٢) في " ج " [اعتراضية] .
(٣) الكشاف (١ / ٥٢٢) .
(٤) في " ج " [العود] .
(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٦) سورة النساء ٤ ، آية ٧٥.
(٧) الكشاف (١ / ٥٢٣) .
(٨) سورة النساء ٤ ، آية ٧٥.
(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(١٠) الكشاف (١ / ٥٢٤) .
(١١) سورة الطلاق ٦٥ ، آية ٨ .
(١٢) سورة القصص ٢٨ ، آية ٨٥ .

مُّطۡمَئِنَّةً يَأۡتِيهَا رِزۡقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتۡ ﴾ (١) و هاهنا (٢) نسب / الظلم إلى أهلها ؛ إذ المراد [بالقرية] (٣) مكة فرفعت عن نسبة (٤) الظلم إليها .

قال محمود : و محل ﴿ كَخَشۡيَةِ ٱللَّهِ ﴾ (٥) نصب على الحال من الضمير في ﴿ يَخۡشَوۡنَ ٱلنَّاسَ ﴾ أي يخشون مشبهين لأهل خشية الله أو أشدّ خشية مِن أهل خشية الله ، و أشدُّ معطوفٌ على الحال ، و إنما عدلتُ عن صفة المصدر و هو خشية مثل خشية الله لقوله : ﴿ أَوۡ أَشَدَّ خَشۡيَةً ﴾ ، و لو قلتَ : يخشون أشدَّ خشية لم يجزْ بالنصب / [لأنك] (٦) إذا نصبتها لم ج ٦٦
يكن خشية إلا عبارة عن الفاعل حالًا منه ، اللهم إلا أن تقدر الخشية خاشية أو ذات خشية ، كقولهم : جدَّ جدُّه ، فيكون معناه : أو خشية أشدّ خشية من خشية الله . و يجوز على هذا كونُ محلِ (أشدّ) مجرورًا عطفًا على خشية الله ، كأنه قال : أو خشية أشد خشية . (٧)

قال أحمد : مرَّ نظيرها في قوله : ﴿أَو أَشَدَّ ذِكۡرًا ﴾ (٨) و قد فرَّ الزمخشريُّ ثَمَّ (٩) مما أذعن له هاهنا ، و هو الجر عطفًا على الذكر إلحاقًا بباب جدَّ جدُّه ، و بيَّنتُ ثَمَّ جواز الجرِّ عطفًا على الذكر مِن غير احتياجٍ إلى التأويل المذكور أخذًا مِن كلام سيبويه فجدد به عهدًا ، فيجوز نصبُ (خشية) و تريد المصدر ، كما تقول : زيدٌ أشجع منك رجلًا ، و تريد زيدًا ، و قد مضت ثَمَّ وجوه مِن الإعراب تمتنع هاهنا لمنافرة المعنى . (١٠)

قال محمود : قرئ ﴿يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾ (١١) رفعًا (١٢) فقيل : [حملا] (١) على حذف الفاء ، و قيل : حملًا على ما يقع موقع أينما * ، كما حمل قوله :

---

(١) سورة النحل ١٦ ، آية ١١٢ ، و سياق الآية في " ج " أكمل .

(٢) هكذا هي في " ج ، ز " ، و في غيرهما [هنا] .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٤) سقطت من " ج " .

(٥) سورة النساء ٤ ، آية ٧٧ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٧) الكشاف (١ / ٥٢٤ ، ٥٢٥) .

(٨) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٠٠ .

(٩) في " ج " [هناك] .

(١٠) سبق الكلام على هذه المسألة (ص ٨٤) .

(١١) سورة النساء ٤ ، آية ٧٨ .

(١٢) قراءة طلحة بن سليمان . يراجع : مختصر في شواذ القرآن (ص ٣٣) ، المحتسب (١ / ١٩٣) .

.... و لا ناعـــــــــــب .... [٢]

على ما يقع موقع (ليسوا) ، و هو قول نحويّ سيبوي ، و مثله قول زهير :

.... يقول : لا غائبٌ مالي .... [٣]

و يجوز اتصاله بما قبله ﴿وَلَا تُظۡلَمُونَ أَيۡنَمَا فَتِيلاً تَكُونُواْ﴾ [٤] * [٥] / ثُـمَّ ابتـدأ ﴿يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ و يوقف على هذا عند قوله : ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ ﴾ . [٦] أ ٣٣ و

قال أحمد : و في الوجه الثاني نظرٌ ، أمَّا " و لا ناعب " فلأن الباء اطرد دخولهـا فـي خبر ليس و توطنته فجاز الحمل عليه ، ، و أما تقدير أينما في معنى كلام آخر يرتفـع معـه يدرككم فلم يشتهر ، و لم يوجد له نظير ، و بيتُ زهير محمولٌ بنقل سيبويه علـى التقـديم و التأخير ، كقوله :

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرعْ أخوك تصرعُ [٧]

([١]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٢]) بعض بيت للأخوص الرياحي و قيل : للفرزدق ، و ليس في ديوانه ، و البيت من الطويل و هو :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً و لا ناعبٍ إلا ببَيْن غرابُها

قال محمد محيي الدين عبد الحميد : و قد أنشده سيبويه ثلاث مرات ، نسبه في واحدة للفرزدق و نسبه في المرتين الأخريين إلى الأحوص – بالمهملة و الصحيح أنه بالخاء المعجمة ، كما أثبته أولًا ، هكذا ضبطه ابن ماكولا ، يراجع : الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف و المختلف في الأسماء و الكنى و الأنساب ، للأمير أبي نصر علي بن هبة الله (١ / ٣٢) – و النعْب : صوت و صياح الغراب ، يراجع : الكتاب (١ / ١٦٥) ، و الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين و البصريين ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (١ / ١٧٣) . و المعجم الوسيط مادة (ن ع ب) .

([٣]) بعض بيت لزهير بن أبي سلمى ، و هو في ديوانه (ص ٦٠) ، و هو من البسيط و لفظه :

و إن أتاه خليلٌ يوم مسغبة يقول: لا غائبٌ مالي ولا حرِمُ

و الشاهد فيه جواز رفع المضارع في جواب الشرط الماضي ، قال ابن عقيل : " إذا كان الشرط ماضيًا و الجزاء مضارعًا جاز جزم الجزاء و رفعه و كلاهما حسن " يراجع : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤ / ٣٥) . و الكتاب (٣ / ٦٦) .

([٤]) سورة النساء ٤ ، آية ٧٧ ، ٧٨ .

([٥]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

([٦]) الكشاف (١ / ٥٢٦ ، ٥٢٧) .

([٧]) البيت لجرير بن عبد الله البجلي – كذا قال سيبويه – و نسبه بعضهم لعمرو بن خثارم العجلي ، و هو من مشطور الرجز ، و الشاهد رفع المضارع الواقع بعد فعل الشرط لأنه دليل الجواب و ليس الجواب نفسه ، و هو متقدم في التقدير أي إنك تصرع إن يصرع أخوك ، و يراجع : الكتاب لسيبويه (٣ / ٦٧) ، الإنـصاف في مسائل الخلاف (٢ / ١٦٢) .

ز ٩ ظ / فليس من قبيل " و لا ناعب " ، و في الوجه الآخر الذي ذكره الزمخشري حجة واضحة على أنَّ القتل في المعركة لا يعارض الأجل المقدور ، و كلُّ مقتولٍ بأجله .

قال محمود : يقال : أذاع الشرَّ و أذاع به [١] ، قال :

أَذَاعَ بِهِ فِي النَّاسِ حَتَّى كَأَنَّهُ   بِعَلْيَاءَ نَارٌ أُوقِدَتْ بِثَقُوب [٢]

و يجوز أن يكون المعنى فعلوا به الإذاعة و هو أبلغ من أذاعوه . [٣]

قال أحمد : و في اجتماع الهمزة و الباء نظرٌ ؛ لأنهما يتعاقبان ، و هو الذي اقتضى عند ب ٢٨ ظ الزمخشري / فعلوا به الإذاعة ليخرجها عن الباء المعاقبة للهمزة . [٤]

٧٣ – **قلتُ** : على [الوجه] [٥] الأول لا تجعل الهمزة للتعدية بل ذاع و أذاع بمعنى ، و لا يمتنع اجتماعها مع الباء نحو سرى به [٦] و أسرى به ، فلا إشكال [٧] فيه . [٨]

ثم قال أحمد : و في هذه الآية تأديب لِمَن يُحدث بكل ما سمع ، و كفى به كذبًا خصوصًا عن مثل الأعداء المناصبين [٩] .

قال محمود : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ [١٠] بإرسال الرسل و إنزال الكتب ج ٦٧ و التوفيق لبقيتم على الكفر / إلا قليلًا منكم . [١١]

قال أحمد : و فيه نظرٌ ؛ إذ جعْلُ الاستثناءِ من الجملة التي وليها بناءً على ظاهر الإعراب يُفسدُ [١٢] المعنى ؛ إذ يلزم منه جواز أن ينتقل الإنسان من الكفر إلى الإيمان ، و من اتباع الشيطان إلى معصيتِه [١٣] و ليس لله عليه فضل في ذلك ، معاذ الله منه ؛ لأن (لولا)

---

(١) يريد قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ﴾ آية ٨٣ .

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، ثَقَبَتِ النارُ ثُقُوبًا : اتَّقَدَتْ ، و الثَّقوب كصبور و كتاب : ما أثقبها به . يراجع : الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني (١١ / ١٠٥) ، و القاموس المحيط مادة (ثقب) .

(٣) الكشاف (١ / ٥٣٠) .

(٤) الانتصاف بحاسية الكشاف (١ / ٥٢٩) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٦) سقطت [به] من " ز " .

(٧) في " ج " [فلا انتقاد] .

(٨) يراجع : القاموس المحيط و المعجم الوسيط مادة (سرى) .

(٩) في " ج " [المنافقين] .

(١٠) سورة النساء ٤ ، آية ٨٣ .

(١١) الكشاف (١ / ٥٣٠ ، ٥٣١) .

(١٢) في " أ ، ب ، ز " [و يفسد] بزيادة واو العطف ، و هي تفسد المعنى ، و الثابت من " ج " .

(١٣) في " ز " [معصية الله] و ليس بصحيح ، و الثابت من النسخ الثلاث الأخرى .

حرف امتناع لوجود يدلُّ على أنَّ امتناع اتباع المؤمنين للشيطان في الكفر إنما كان لوجود فضل الله عليهم ، فالفضل منع من اتباع الشيطان ، فإذا استثنيت منها فقد سلبت تأثير فضل الله في امتناع الاتباع عن البعض المستثنى ، و جعلتهم مستبدين باتباع الإيمان و عصيان الشيطان الداعي إلى الكفر بأنفسهم لا بفضل الله ، كما تقول : لولا مساعدتي لك لسُلِبَتْ أموالك إلا قليلًا ، فلا تجعل لمساعدتك أثرًا في بقاء القليل ، و إنما مننت عليه ببقاء تأثير المساعدة في أكثر ماله ، و من المحال أن يحصل امتناع من الشيطان إلا بفضل الله ، أما على قواعد السنة فظاهر ؛ لأنَّ أفعال العباد مخلوقةٌ لله ، و أما القدرية فلأنهم يعتقدون أنَّ / العبد و إنْ أوجد الإيمانَ إلا أنَّ فضل عليه منسحبٌ في ذلك بخلق القدرة له و بالتوفيق لإرادة الخير . أمَّا القاضي أبو بكر فإنه أعاد الاستثناء إلى ما قبل الجملة الأخيرة ، ثُمَّ اتخذها دليله في الردِّ على مَن جزم بعود الاستثناء إذا تعقَّب جملًا إلى الجملة الأخيرة ، و قد سبق في قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ بِيَدِهِۦۚ ﴾ (١) أنَّ الاستثناء يتعين عوده إلى الأول . (٢)

---

(١) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٤٩ .

(٢) هذه الآية اختلف فيها العلماء اختلافًا كثيرًا ، فقد اختلفوا في عود الاستثناء في الآية على ثلاثة أقوال ؛ و ذلك لخوف بعضهم من عود الاستثناء إلى الفعل الأخير – و هو الصواب لأنَّه لا ضرورة لمخالفة سرد الكلام كما سيظهر – ؛ فيترتب عليه استثناء البعض بناجتهم من اتباع الشيطان دون فضلٍ من الله عليه في ذلك ،

و يتضح الأمر ببيان أن فضل الله على المؤمنين في فتنة الشيطان على مرتبتين : الأولى النجاة من الوقوع في الذنب بالاعتصام بالله و ملازمة ذكره ، و أهل هذه المرتبة استثناهم الله من غواية الشيطان بفضله و رحمته قال : ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ ﴾ (سورة الحجر ، آية ٤٢) ، فهؤلاء نجاهم من اتباعه و علم إبليس أنَّه ليس له عليهم سبيل فاستثناهم قائلًا : ﴿ إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ﴾ (سورة ص ، آية ٨٣) ، و هذا نظير الاستثناء في هذه الآية ، و تتضح هذه المرتبة في قوله تعالى : ﴿ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ وَرَحۡمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنۡهُمۡ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ ﴾ (سورة النساء ، آية ١١٣) و قوله تعالى : ﴿ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ ﴾ (سورة النور ، آية ٢١) – يراجع : تفسير ابن كثير (٥ / ٣١٠) – . المرتبة الثانية : و هي فضل الله و رحمته بعدم المؤاخذة بعد الزلل كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ لَمَسَّكُمۡ فِى مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (سورة النور ، آية ١٤) ؛ و كذلك هذه الآية جاءت بعد حادثة أخطأ فيها بعض المؤمنين ، و لأنَّ الأمر دقيقٌ قد لايدركه كثيرٌ من المؤمنين جاءت الآية بسبب العذاب و هو اتباع الشيطان و لم تصرح بالعقوبة ، بخلاف حادثة الإفك فالأمر فيها بيِّن ، و بهذا يمكن فهم هذه الآية من خلال ما صح في سبب نزولها – الصحيح المسند من أسباب النزول (ص ٨٢) – ، فإنَّ بعض المؤمنين قد تحدثوا

قال محمود : ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهۡدُواْ مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾ [١] أي مَن جعله مِن جملة الضُّلال و حكم عليه بذلك ، أو خذله حتى ضلَّ . [٢]

قال أحمد : و بهذين الوجهين فرَّ مِن الحقِّ و الحقيقة ، أمَّا الحقُّ فلا خالق إلا الله ، و أمَّا الحقيقة فلأن الإضلال قد نسب إلى فعل الله فتحريفها عنه خطأ .

قال محمود : / ﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾ [٣] فيها مِن التهديد و الوعيد و الإبراق أ ٣٣ ظ
و الإرعاد أمرٌ عظيم و خطب جسيم ، و قال ابن عباس : القاتل عمدًا غير مقبول التوبة [٤] ، و العجب مِن قومٍ يقرؤون هذه الآية و يرون ما فيها و قولَ ابن عباسٍ في منع توبته ، ثمَّ لا تدعهم أشعبيتهم و أطماعهم / الفارغة و اتباعهم أهواءهم [٥] و مناهم أن يطمعوا في العفو ج ٦٨
عنه بغير توبة ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ﴾ [٦] ثُمَّ ذكر الله التوبة في قتل الخطأ لِمَا عسى أنْ يقع مِن نوع التفريط فيما يجب مِن الاحتياط و التحفظ حسمًا للأطماع .

لقد أسمعت لو ناديت حيًا و لكن لا حياة لِمَن تنادي [٧]

و ما أبين الدليل فيها على خلود مَن لم يتب من الكبائر ! إلا أنَّ التائب خرج مِن عمومها بدليل ، فمَن ادَّعى إخراجَ غيرِ التائب فليأتِ بدليل مثلها . [٨]

في أمر شاع بينهم دون روية مما يقلق المجتمع المسلم ، و هو أمر يشبه في ظاهره أغراض المنافقين في تهديد المجتمع من داخله ، لذلك حذر الله تعالى من ذلك و بيَّن الواجب في مثل هذه الحوادث حتى لا يقع كثيرٌ من المؤمنين في مثل هذا ، و كذلك بيَّن فضل السابقين في الخيرات الذين أيدهم الله بالعلم و الهدى أمثال عمر بن الخطاب ، فهؤلاء تردُّ إليهم الأمور ، و هم الذين يستطيعون أن يردوا الأمر لله و الرسول (ﷺ) فتتكشف الغمة و تسلم الأمة ، فهؤلاء مستثنون لأنَّهم أهلُ مرتبةِ فضلٍ و رحمة أسمى ، و ذلك فضل الله يؤتيه مَن يشاء . و الله أعلم . يراجع : جامع البيان (٧ / ٢٦١) ، المحرر الوجيز (٢ / ٨٤) ، زاد المسير (٢ / ١٤٨) ، روح المعاني (٥ / ٩٥) .

(١) سورة النساء ٤ ، آية ٨٨ .

(٢) الكشاف (١ / ٥٣٥) .

(٣) سورة النساء ٤ ، آية ٩٣ .

(٤) يراجع : جامع البيان (٧ / ٣٤٢) ، و قد روى البخاري في الأدب المفرد عنه ما يخالف ذلك ، و هذا يكفي في إبطال الاحتجاج بكلام ابن عباس السابق . يراجع : صحيح الأدب المفرد (ص ٢٨ ، ح ٤) .

(٥) في " ب ، ج ، ز " [هواهم] .

(٦) سورة محمد ٤٧ ، آية ٢٤ .

(٧) البيت لعبد الرحمن بن الحكم الأموي ، و قد تمثل علم الدين بهذا البيت كاملًا في كتابه ، أمَّا الزمخشري فقد ذكر عجز البيت فقط بين كلامه ، فلم يلتفت إليه محقق الكشاف و لم يخرج البيت . يراجع الأغاني (١٣ / ١٤٦) .

(٨) الكشاف (١ / ٥٣٩ ، ٥٤٠) .

قال أحمد : كفى بقوله في هذه السورة : ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [١] دليلًا أبلج على أنَّ القاتل و إنْ لم يتب في المشيئة و أمره إلى الله ، و أهل السنة اعتمدوا على لطف الله ، و لم يقنطوا مِن رحمة الله .

قوله (عز و جل) : / ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ إلى قوله : ﴿إِلَّا ٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ﴾ [٢] **ب ٢٩ و**

قال محمود : الاستثناء من المتوعدين في قولــه : ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُ﴾ و إنمــا أدخــل

ز ١٠ ظ الولدان في جملة المستثنين من أهل الوعيد ؛ لأنَّ / سبب خروج النساء و العجزة من الرجال العجز ، فإذا كان العجز متمكنًا من الولدان لا ينفكون عنه – كانوا خارجين من جملتهم ، هذا إنْ أُريد بهم الأطفال ، أمَّا إنْ أُريد بهم المراهقون الذين عقلوا ، أو أُريد به العبيــد و الإمــاء البالغون فلا سؤال . [٣]

قال أحمد : إلحاقه المراهقين بالبالغين مردود بقوله (ﷺ) : (**رفع القلــم عــن ثلاثــة : الصبي حتى يحتلم** [٤] ...) [٥] و هذا مذهب الجمهور و لم يُعلم خلافه ، و لــو قــال : أراد حديثي العهد بالصبا [٦] و إنْ بلغوا تسميةً لهم بالاسم السالف لقرب عهدهم به كما قال ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡ﴾ [٧] – لكان أقرب .

قال محمود : قرئ ﴿يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [٨] برفع الكاف [١] على أنه خبر مبتــدأ محــذوف ، و قيل : رفع الكاف منقول مِن الهاء ، كأنه أراد أن يقف عليها ثُمَّ نقل حركتها إلى الكــاف ، كقوله :

([١]) سورة النساء ٤ ، آية ٤٨ ، و قد وقع في " أ " تكرار [في هذه السورة] بعد ذكر الآية .

([٢]) سورة النساء ٤ ، آية ٩٧ ، ٩٨ .

([٣]) الكشاف (١ / ٥٤٤) .

([٤]) في " أ ، ب ، ز " [يبلغ] و الثابت من " ج " و هو الموافق للفظ الحديث و لما في الانتصاف .

([٥]) علقه البخاري عن علي موقوفًا في كتاب الطلاق (ب الطلاق في الإغلاق و الكره و السكران و المجنون ...) ، و رفعه أبو داود من حديث علي (ك الحدود – ب في المجنون يسرق أو يصيب حدًا ، ح ٤٤٠٣) ، و كذلك الترمذي (ك الحدود – ب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد ، ح ١٤٢٣) ، و كذلك رفعه النــسائي من حديث عائشة (ك الطلاق – ب من لا يقع طلاقه من الأزواج ، ح ٣٤٣٢) ، و ابن ماجة عــن علــي مرفوعًا (ك الطلاق – ب طلاق المعتوه و الصغير و النائم ، ح ٢٠٤٢) قال الترمذي : " و العمل على هذا الحديث " .

([٦]) في " أ ، ب ، ز " [بالصبى] و الثابت من " ج " .

([٧]) سورة النساء ٤ ، آية ٢ .

([٨]) سورة النساء ٤ ، آية ١٠٠ .

.... مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ [٢]

و قرئ ﴿يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ﴾ بالنصب على إضمار (أنْ) [٣] كقوله :

[سأتْرُكُ منزلي لبني تميم] [٤] و أَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا [٥] . [٦]

قال أحمد : توجيهُه الرفع بإضمار مبتدأ عطفٌ للجملة الاسمية على الجملة الفعلية ، و الأولى خلافه مهما وُجِدَ إليه سبيل ، و إجراءُ الوصل مُجرَى الوقف شذوذٌ بيِّن ، مع أنَّ الأفصح في الوقف أن لا تُنقل الحركة فزاده شذوذًا ، و عندي أنَّه مرفوعٌ بالعطف على ما يقع موقع (مَن) مما يكون الفعلُ الأول معه مرفوعًا ، كأنه قال : و الذي يخرج من بيته ثُم يدركه الموت ، و ذكره محمود عند قوله : ﴿يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [٧] فيمَن قرأ بالرفع ، و قال فيه : هو / وجهٌ نحوي سيبوي ، و هو هاهنا أقرب منه . ج ٦٩

٧٤ – **قلتُ** : قد أنكر أحمد هذا الوجه ثَمَّ ، و قال : هو شاذٌ ؛ إذ لم يوجد له نظير . [٨]

قال محمود : في قوله تعالى : ﴿وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ﴾ [١] قيل : المأمور بأخذ الأسلحة المصلون ، و قيل : الحرس ، فإنْ كان المراد المصلين فالمراد من الأسلحة ما لا يشغلهم كالسيف و الخنجر . [٢]

([١]) هذه قراءة طلحة بن سليمان و النخعي ، و قراءة النصب للحسن و قتادة و نبيح الجراح كذا نسبهما ابن عطية . يراجع : المحتسب (١ / ١٩٥) ، المحرر الوجيز (٢ / ١٠٢) ، إعراب القراءات الشواذ (١ / ٤٠٥) .

([٢]) عجز بيت لزياد الأعجم – كذا نسبه سيبويه – صدره : عَجِبْتُ والدهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ ، و هو من الرجز ، (عنزي) منسوب إلى عنزة قبيلة من ربيعة ، و قيل : أي قصير ، يراجع : الكتاب (٤ / ١٧٩ ، ١٨٠) ، سر صناعة الإعراب (١ / ٣٨٩) ، شعر زياد الأعجم (ص ٤٥) ، و مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

([٣]) سقطت [أن] من " ز " .

([٤]) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " ، و في هامش " ب " تخريج للآية من كلام ابن جني ، و قد ذكرتُ موضعه .

([٥]) عجز بيت للمغيرة بن حَبْناء – حبناء: لقبٌ على أمه غلب على أبيه، واسمه حُبَين ، و هو من الوافر ، قال ابن هشام في هذا البيت : إنه " ضرورة ، وقيل : الأصل فأسْتَرِيحَنْ بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلت في الوقف ألفًا كما تقف على (لَنَسْفَعًا) بالألف ، و هذا التخريج هروبٌ من ضرورة الى ضرورة " ، يراجع : الكتاب (٣ / ٣٩) ، و خزانة الأدب (٨ / ٥٢٢ : ٥٢٤) ، و شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري ، (ص ٣٢١ ، ٣٢٢) .

([٦]) الكشاف (١ / ٥٤٥ ، ٥٤٦) .

([٧]) سورة النساء ٤ ، آية ٧٨ .

([٨]) يراجع : الانتصاف بحاشية الكشاف (١ / ٥٢٦) ، مختصر الانتصاف (ص ٢٣٥) يتضح منه صحة اعتراض علم الدين .

قال أحمد : الظاهر أنَّ / المراد المصلون ؛ لأنَّ الحرس أُعدِّوا لذلك ، فهم أغنياء عن تنبيههم عليه ، و المصلون مظنةُ / طرحِ الأسلحة لم يعتادوا حملها في الصلاة ، فأُمروا به خشية الغِرة (٣) ، و صيغة الآية تدل عليه ؛ لأنه قال (٤) : ﴿فَلۡتَقُمۡ طَآئِفَةٞ مِّنۡهُم مَّعَكَ وَلۡيَأۡخُذُوٓاْ أَسۡلِحَتَهُمۡ﴾ فالظاهر عود الضمير إليهم . أ ٣٤ و ز ١١ و

قال محمود : و المرادُ بقوله : ﴿فَلۡيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمۡ﴾ غيرُ المصلين ، أي يحرسونكم في سجودكم .

قال أحمد : الظاهر أنه أراد بالسجود الصلاة ، و فيه دليلٌ للمشهور مِن مذهب مالك أنَّ الطائفة الأولى تتمُّ صلاتها و الإمام منتظرٌ للطائفة الأخرى ، و قوله : ﴿وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ أُخۡرَىٰ﴾ الآية فيه دليلٌ لمذهب مالك أيضًا أنَّ الإمام ينتظر الثانية حتى تتمُّ صلاتها و يسلم بهم لظاهر المعية المطلقة ؛ إذ لو كانوا يقضون بعد سلامه لم يكونوا مصلين معه على الإطلاق (٥) .

٧٥ – **قلتُ** : روى البخاريُّ (٦) في كتاب المغازي [في غزوة ذات الرقاع] (٧) عن ابن عمر أن رسول الله (ﷺ) صلى بالطائفة الثانية ركعةً ثُم سلَّم عليها ، ثُم قام هؤلاء فأتمُّوا صلاتهم و قام هؤلاء فأتمُّوا صلاتهم . (٨) و هذا تصريحٌ بخلاف ما ذهب إليه ، و هو أولى

---

(١) سورة النساء ٤ ، آية ١٠٢ . ب ٢٩ ظ

(٢) الكشاف (١ / ٥٤٨) .

(٣) في " ج " [المعرة] .

(٤) سقطت من " ج " .

(٥) هذا الذي قاله أحمد ليس المشهور عند المالكية ، بل المشهور عندهم أنَّ الإمام يصلي بالطائفة الثانية ركعة ثُم يسلم و تتم الطائفة الثانية لنفسها ركعة ثُم تسلم ، قال مالك : " و حديث القاسم بن محمد عن صالح بن خوَّات أحب ما سمعت إليَّ في صلاة الخوف " ، و عليه جاءت عبارة ابن أبي زيد في الرسالة . و في صلاة الخوف روايات . يراجع : الموطأ (ص ١٨٥) ، الاستذكار لابن عبد البر (٧ / ٦٥) ، الثمر الداني (ص ١٨٥) .

(٦) البخاري : هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعفي البخاري ، شيخ الإسلام و إمام الحفاظ ، صاحب الصحيح و التاريخ ، عالم بالجرح و التعديل ، و مناقبه كثيرة ، توفي ٢٥٦ ﻫ . يراجع : تاريخ بغداد (٢ / ٣٢٢) ، تذكرة الحفاظ للذهبي (٢ / ٥٥٥) ، الوافي بالوفيات (٢ / ١٤٨) .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٨) الحديث كما ذكر علم الدين في صحيح البخاري (ح ٣٩٠٤) ، لكن بخلافٍ في بعض الألفاظ ، قال ابن عبد البر : " قال بحديث ابن عمر هذا الأوزاعي و أشهب ، و أحمد بن حنبل و محمد بن جرير الطبري

مِن استدلاله بالمعية المطلقة التي لا عموم لها ، و قولُه : لو كانوا يقضون بعد سلامه لم يكونوا مصلين معه على الإطلاق – خطأٌ ؛ لأنَّ الإطلاق / يصدق بالمصاحبة و لو في دقيقة [١] ، و لو قال : لكانت قابلةً لسلب الصلاة معه لكان أقرب .

قال محمود : و جمع بين الحذر و الأسلحة في قوله تعالى : ﴿وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ [٢] لأنه أراد بالحذر التيقظ ، و التحرز آلةٌ للغازي فكأنه مأخوذ ، كقوله : ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ﴾ [٣] . [٤]

قال أحمد : و قوى هذا المجاز عطف الحقيقة عليه .

قال محمود : في قوله : ﴿وَلَأُمَنِّيَنَّهُم﴾ [٥] المراد الآمال الباطلة مِن طول الأعمار و بلوغ الآمال و رحمة المجرمين مِن غير توبة ، و الخروج مِن النار بعد دخولها بالشفاعة و نحو ذلك . [٦]

قال أحمد : هو تعريض [٧] بأهل السنة المصدقين بقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [٨] / و قد تكررتْ مرتين في هذه السورة ، ج ٧٠
ز ١١ ظ و هو / أصمُّ عن سماعها و تدبرها ، و عرَّض بهم في اعتقادهم الشفاعة ، فهو لا ينالها [٩] إن شاء الله تعالى .

و طائفة من أصحاب الشافعي يذهبون إلى جواز العمل بكل ما روي عن النبي (ﷺ) في صلاة الخوف " . يراجع : الاستذكار (٧ / ٧٥) .

(١) في " ز " [ركعة] ، و في " ج " مطموسة ، و الثابت من " أ ، ب " .

(٢) سورة النساء ٤ ، آية ١٠٢ .

(٣) سورة الحشر ٥٩ ، آية ٩ .

(٤) الكشاف (١ / ٥٤٩) .

(٥) سورة النساء ٤ ، آية ١١٩ .

(٦) الكشاف (١ / ٥٥٤ ، ٥٥٥) . و فيه [الأماني الباطلة] ، و في " ج " زيادة [البطالة] بعدها .

(٧) في " أ ، ز " [تعرض] ، و الثابت من " ب ، ج " و هو موافق لما في الانتصاف المطبوع .

(٨) سورة النساء ٤ ، آية ١١٦ .

(٩) في " ج " [من كذب بها لم ينلها] .

قال محمود : إنْ قلتَ : لِمَ خصَّ الصالحين بأنهم ﴿وَلَا يُظۡلَمُونَ نَقِيرًا﴾ (١) ، قلتُ : يُحتمل أنْ يعود و (لا يظلمون) لعمال السوء و الخير جميعًا ، و أنْ يكون ذِكْرُه عند أحد الفريقين دالًا على ذكره عند الآخر ، فظلمُ المسئ أنْ يُزاد في عقابه ، و معلومٌ أنَّ الله لا يزيد في عقاب الظالم ، أمَّا المحسن فله ثوابٌ و توابع الثواب فضلٌ مِن الله ، فيجوز أن ينقص مِن الفضل لأنه غير واجبٍ ، فيكون نفي الظلم (٢) أن لا يُنقَص مِن الفضل شيءٌ . (٣)

قال أحمد : [السؤال] (٤) إنما يرد على عقيدته الفاسدة ، أمَّا أهل السنة الذين لا يوجبون على الله شيئًا ، و يعتمدون على رحمته و كرمه فلا سؤال عليهم .

قال محمود : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ﴾ (٥) الآية فيه نفي الغفران و الهداية و هي اللطف مبالغًا (٦) فيه باللام ، و المراد نفي ما يقتضيها مِن الإيمان الثابت ، و معناها أنَّ الذين تكرر (٧) منهم الارتداد و عُهِدَ منهم ازدياد الكفر – يبعد منهم أن يُحدِثوا ما يستحقون به المغفرة أو يستوجبون / به اللطف مِن إيمان مرضيٍ ؛ لأنَّ قلوبهم ضَرِيَتْ (٨) بالكفر و مَرَنَتْ على الردة ، فالإيمان أهون شيء عليهم ، و ليس معناها أنهم لو أخلصوا توبتهم و إيمانهم لم يُقبَل ؛ لأنَّ ذلك مقبول و هو بذل الطاقة ، و هكذا ترى الفاسق الذي يتوب ثُم يرجع ثُم يتوب ثُم يرجع ، لا يكاد يُرجى منه الثبات ، و الغالب موته على شرِّ حال . (٩) أ ٣٤ ظ

قال أحمد : ليس في الآية ما يخالف ظاهر القواعد ؛ لأنَّ آخر ما ذُكِر فيها ﴿ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرًا﴾ (١٠) و لو ذكر آخر الأمر التوبة و الإيمان لأُحتيج إلى هذا البحث ، و إنما يقع هذا

---

(١) سورة النساء ٤ ، آية ١٢٤ .

(٢) في " أ " وحدها [الظالم] .

(٣) الكشاف (١ / ٥٥٦ ، ٥٥٧) .

(٤) سقطت من " أ " ، و السياق في " ج " به تقديم و تأخير عن بقية النسخ .

(٥) سورة النساء ٤ ، آية ١٣٧ .

(٦) هكذا في " أ ، ب ، ز " ، و في " ج " [مبالغة] .

(٧) في " ز " [يكثر] و المثبت من بقية النسخ .

(٨) في " أ ، ب ، ز " [ضربت] كما في المطبوع من الكشاف ، و المثبت أعلاه من " ج " و هو المناسب للغة الزمخشري لأنه ينسب سبب عدم المغفرة إليهم ، في المعجم الوسيط : ضَرِيَ ضَرًا وضَراء وضَراوة : اشتد ، و – به أو عليه : لزمه أو أولع فيه واعتاده ، و هو مقارب لمعنى مرنت ، و على هذا فما في الكشاف تصحيف ، و الصحيح ما أثبته بدليل " ج " ، و المعرفة بمذهب المؤلف ، و كذلك أثبتها الطيبي في حاشيته . يراجع : فتوح الغيب (٤ / ٢٤٢) ، المعجم الوسيط ، مادة (ض ر ي) و مادة (م ر ن) .

(٩) الكشاف (١ / ٥٦٤ ، ٥٦٥) .

(١٠) سورة النساء ٤ ، آية ١٣٧ .

البحث موقعه في قوله عــزَّ و جــلّ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ [١] و قد ظهر لي الآن وجه فيها سوى ما ذُكر في آل عمران أنَّ المراد لنْ يــصدر منهم توبةٌ كقوله :

* على لاحب لا يُهتدى بمناره * [٢]

و تكون الآية خبرًا عمَّن علم الله منهم / أنهم لا يؤمنون . و قولُ الزمخــشري : أنَّ الفاســق الذي يتوب ثُم يرجع إلى آخره – فيه نظرٌ ؛ فقد جاء في الحديث : (**المؤمن مفتن تواب**) [٣] قال الهروي [٤] : معناه يقارف الذنب الفينة بعد الفينة ثُم يعقبه التوبة [٥] . ز ١٢ و

قال محمود : سمى الله ظفر المؤمنين فتحًا في قوله : ﴿فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [٦] ، و سمى ظفر الكافرين نصيبًا تعظيمًا لشأن المؤمنين و بخسًا لحظ الكــافرين ؛ و لأنَّ ظفــر المسلمين أمر عظيم تتفتح له أبواب السماء لينزل على الأولياء ، و ما ظفر / الكافرين إلا حظٌّ دني و نصيب دنيوي . [٧] ج ٧١

قال أحمد : و أيضًا فإنَّ الواقع إذ ذاك / مِن ظفر المؤمنين ما يحصل به الاستيلاء علــى ديارهم و أموالهم ، و الحاصل للكافرين أمرٌ في الندرةِ لا يبلغ أن يكون فتحًا ، فهــو مطــابقٌ للواقع .

قال محمود : ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [٨] لأنهم لا يصلون إلا ما دام مــراقبهم ، و إذا خلوا لم يصلوا ، أو أراد لا يذكرون الله بالتهليل و التسبيح إلا نادرًا ، و نرى كثيرًا مِن

---

(١) سورة آل عمران ٣ ، آية ٩٠ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٠٧ .

(٣) صحيح ، رواه الطبراني عن ابن عباس (١٠ / ٣٤٢ ، ح ١٠٦٦٦) بلفظ قريب من هذا ، قال الهيثمي : " رواه الطبراني في الكبير و الأوسط و أحد أسانيد الكبير رجاله ثقات " ، مجمع الزوائــد (١٠ / ٣٣٢ ، ح ١٧٥٣٣) ، و صححه الألباني في الصحيحة (٥ / ٣٤٦ ، ح ٢٢٧٦) .

(٤) الهروي : أبو عبيد أحمد بن محمد بن محمد الهروي الفاشاني ، قرأ على أبي منصور الأزهري و أبــي سليمان الخطابي ، صاحب كتاب الغريبين ، و ولاة هراة ، توفي ٤٠١ ﻫ . يراجع : سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٤٦) ، الوافي بالوفيات (٨ / ٧٦) ، بغية الوعاة (١ / ٣٧١) .

(٥) يراجع : الغريبين لأبي عبيد الهروي (٥ / ١٤٨٧) و نقل أحمد بالمعنى لا بألفاظه .

(٦) سورة النساء ٤ ، آية ١٤١ .

(٧) الكشاف (١ / ٥٦٦) .

(٨) سورة النساء ٤ ، آية ١٤٢ .

المتظاهرين بالإسلام تصحبه الأيام و الليالي فلا تسمع منـــه تهليلـــة و لا تحميـــدة ، و لكـــن يستغرق أوقاته بحديث الدنيا لا يفتر منه ، و لا يجوز أنْ يراد بالقلة العدم . [١]

قال أحمد : إنما منعه أن يراد به العدم ؛ لأنه خبرٌ يجب صدقه ، و قد كانوا يذكرون الله [٢] أحيانًا ، و إنْ كان المراد الصلاة ، فالمراد أيضًا صلاةٌ معتبرة تنهى عن الفحشاء و المنكر ، و هي مسلوبةٌ عن المنافقين – فيجوز حينئذٍ أنْ يُراد بالقلة العدم .

قال محمود : ﴿إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [٣] أي إلا جهر مَن ظُلِم ، و هو دعاؤه علـــى الظـــالم و ذكره بما فيه ، و قرئ ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [٤] فيكون منقطعًا ، أي لكن الظالم راكبٌ ما لا يُحبه الله ،

و يجوز أنْ يكون مرفوعًا أي إلا الظالم ، كما تقول : ما جاءني زيدٌ إلا عمـــروٌ ، و منـــه : ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [٥] . [٦]

قال أحمد : وجه تنظيره أن الظالم لا يندرج في المستثنى منه ، كما أنَّ الله تعالى مقـــدسٌ أنْ يكون في السماوات و الأرض [٧] ، و كلام الزمخشري في هذا الفصل لا يتحقق لي منـــه ما يسوغ مجاراته لإغلاق عبارته .

ز ١٢ ظ **قال محمود** : قوله : ﴿فَقَدْ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾ [٨] / جوابٌ لشرطٍ مقدر ، * كأنَّه

أ ٣٥ و قال * [٩] إنْ استكبرتْ ما سألوك [فقد سألوا] [١٠] ، و أضاف سؤال / أبائهم إليهم لرضـــاهم به ، ﴿بِظُلْمِهِمْ﴾ بسبب سؤالهم الرؤية ، و لو سألوا أمرًا جائزًا لَمَا ســـمَّاهم ظـــالمين و لمـــا

---

(١) الكشاف (١ / ٥٦٧) .

(٢) سقطت من " ج " .

(٣) سورة النساء ٤ ، آية ١٤٨ .

(٤) أي بفتح الظاء و اللام ، قال ابن عطية : " قرأ ابن أبي إسحاق و زيد بن أسلم و الضحاك بن مـــزاحم و ابن عباس و ابن جبير و عطاء بن السائب و عبد الأعلى بن عبد الله و مسلم بن يسار و غيرهم " فـــذكرها . يراجع : مختصر في شواذ القرآن (ص ٣٦) ، المحتسب (١ / ٢٠٣) ، المحرر الوجيز (٢ / ١٢٩) .

(٥) سورة النمل ٢٧ ، آية ٦٥ .

(٦) الكشاف (١ / ٥٦٩ ، ٥٧٠) .

(٧) لعله يريد نفي علو الله و فوقيته كما هو مذهب متأخري الأشاعرة ، و مذهب أهل السنة و الحـــديث فـــي ذلك أن الله فوق سمواته على عرشه . يراجع : خلق أفعال العباد للبخاري (ص ٢٠) ، و الشريعة للآجري (ص ٢٣٢) .

(٨) سورة النساء ٤ ، آية ١٥٣ .

(٩) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " و مكانها [أي] .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " ، و فيها الفعل الأول دون [ك] الضمير .

أخذتهم الصاعقة ، كما سأل إبراهيم رؤية إحياء الموتى فلم يسمِّه [١] ظالِمًا ، و لا رماه بها ، فتبًا للمشبهة و رميًا [٢] بالصواعق . [٣]

قال أحمد : استولى عليه الإغفال فوقع في هوة الضلال ، فبَنَى على أنَّ عقوبتهم بسبب سؤال الرؤية المستحيلة عنده دنيا و آخرة ؛ إذ يلزمها التشبيه عنده ؛ فلذلك سمَّى مَن صدق فيها وعد النبي (ﷺ) مشبهة ، و غفل عن كون اليهود اقترحوا آية مخصوصة [قرنوا] [٤] إيمانهم بها ، فقالوا : ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [٥] فهذا الاقتراحُ سمَّاهم به ظالمين ، ألا ترى إلى الذين اقترحوا على النبي (ﷺ) فقالوا ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا﴾ [٦] الآيات ، و طلبوا أمورًا جائزة – ذمَّهم الله و حقَّهم [٧] أنْ يُسندوا الإيمان إلى أي معجزة اختارها الله ، / و سؤالُ إبراهيم ليس نظيرًا [لهذا] [٨] لأنه قال له : ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ﴾ [٩] و هؤلاء صدروا كلامهم بالامتناع مِن الإيمان بقولهم : ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ ، و الله أعلم مَن هو أحقُّ برجم بالصواعق . ج ٧٢

قال محمود : تتعلق الباء في قوله : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ﴾ [١٠] إمَّا بمحذوف كأنه قال : فعلنا بهم ما فعلنا ، و إمَّا أن تتعلق بقوله : ﴿حَرَّمْنَا﴾ [١١] على أنَّ قولَه : ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ بدلٌ مِن قوله : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ . [١٢]

---

(١) في " ز " وحدها [فما سماه] .
(٢) في " ز " [رجمًا] .
(٣) الكشاف (١ / ٥٧١ ، ٥٧٢) .
(٤) هكذا هي في " ج " و في بقية النسخ [غدقوا] و لعلها محرفة عما في الانتصاف المطبوع [علَّقوا] .
(٥) سورة البقرة ٢ ، آية ٥٥ .
(٦) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٩٠ .
(٧) يقال : حقَّ فلانًا : أي غلبه في الخصومة . يراجع : المعجم الوسيط مادة (ح ق ق) .
(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " و ما بعدها من " ز " أيضا و في " أ ، ب ، ج " [الآية] بدلًا منها .
(٩) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٦٠ .
(١٠) سورة النساء ٤ ، آية ١٥٥ .
(١١) سورة النساء ٤ ، آية ١٦٠ .
(١٢) الكشاف (١ / ٥٧٢ ، ٥٧٣) .

قال أحمد : للبدل سرٌّ و هو أنَّه لَمَّا طال الكلامُ بعد قوله : ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِمۡ﴾ طُرِّي بقوله : ﴿فَبِظُلۡمٍ﴾ حتى يلي [١] متعلقه بوجهٍ مِن الاختصار ، و إجمالِ ما سبق تفصيله ؛ إذ جميعُ ما سبق ظلمٌ .

قال محمود : و إنما لم يُجعَل الباء متعلقةً بما دلَّ عليه [قولُه] [٢] ﴿ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ﴾ ؛ لأنَّ ذلك ردٌّ و إنكار لقولهم : قلوبنا غلفٌ و في أكنة لا يصل إليها خيرٌ كما حكى عن المشركين / : ﴿وَقَالُواْ لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَا عَبَدۡنَٰهُم﴾ [٣] و تكذيبُ المجبرة [٤] أخزاهم الله تعالى ، فقيل : بل خذلها و منعها الألطاف بكفرهم ، فصارت كالمطبوع عليها . [٥] ب ٣٠ ظ

ز ١٣ و **قال / أحمد** : هؤلاء قومٌ زعموا أنَّ لهم على الله حجة بخلق قلوبهم غيرَ قابلة للحقِّ و لا متمكنةً منه ، فكذبهم فإنه خلق قلوبهم على الفطرة ، و الإيمان مِن جنس مقدورهم كما هو مِن جنس مقدور المؤمنين ، و هو المعبَّر عنه بالتمكن فقامت عليهم حجة الله ، فالإنسان يفرق بالضرورة بين دخوله في الإيمان و الطيران في الهواء بإمكان الأول دون الثاني ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُ﴾ [٦] فاتجه الردُّ عليهم لا مِن الوجه الذي زعمه الزمخشري مِن إثبات قدرة يخلقون بها ، وافق ذلك مشيئة الله أم لا ، و يجعل قولَه : ﴿وَقَالُواْ لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَا عَبَدۡنَٰهُم﴾ [٧] ردًّا على الأشعرية كما هو ردٌّ على الوثنية [٨] ، و أولئك اعتقدوا أنَّ لهم حجةً على الله بذلك ، و لذلك قال تعالى عقبه : ﴿قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [٩] فردَّ عليهم ، و ردَّ الأمورَ إلى المشيئة . [١٠]

---

(١) في " ج " [يلحق] .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٣) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٢٠ .

(٤) في " ز ، ج " [الجبرية] ، و الثابت من ، أ ، ب " .

(٥) الكشاف (١ / ٥٧٣ ، ٥٧٤) .

(٦) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٤٩ .

(٧) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٢٠ .

(٨) في " ج " [الثنوية] و الصواب المثبت .

(٩) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٤٩ .

(١٠) دلت الآية بنصها على أنَّ الطبع فعل الله عزَّ و جلَّ ، و كذلك دلت على أنَّه واقعٌ عقوبة لهم على كفرهم و عتوهم بقتل أنبياء الله عليهم السلام . يراجع الحاشية (ص ١١٣) .

قال محمود : و إنما قال [١] : ﴿قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [٢] – و هم كانوا يسبونه – على وجه الاستهزاء ، كقوله : ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [٣] ، و يجوز أن يضع الله الذكرَ الحسن موضعَ ذكرهم القبيح رفعًا لنبيه عن كذبهم ، و مثلُه قولُه عزَّ و جلَّ : ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [٤] . [٥]

أ ٣٥ ظ / **قال أحمد** : و هذا وجهٌ حسن و استشهاد جيد ؛ فإنه قال في الزخرف عقيب ذلك ﴿مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [٦] فأسند الضمير إلى نفسه ، و أولُ الكلام على وجه الحكاية ،
ج ٧٣ فحكى قولهم في إسناد الخلق / إلى الله عزَّ و جلَّ و وصف نفسه بما يجب له من التعظيم ، و مثله في [سورة] [٧] طه : ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَـٰبٍ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ﴾ [٨] فأول الكلام حكايةُ قولِ موسى ، و آخره إخبار الله تعالى عن نفسه بالتكلم ، و بعضهم يعدُّه التفاتًا ، و ليس منه ، و يُحتمل أنْ يكون اليهود قالوا ذلك بعد ظنهم الظفر بعيسى (عليه السلام) زعمًا أنهم ظفروا بعظيم ؛ فإنَّ القاتل يعظِّم مقتوله ليعود التعظيم إليه ، و الشعراء يعظِّمون عدوَّ الممدوح و يصفونه بالشجاعة * ليزدادَ مدحُ ممدوحهم * [٩] ، و قد قال [عدو الله] [١٠] / قاتل الحسين (كرَّم الله وجهه) :
ز ١٣ ظ

املأ ركابي فضة و ذهبًا إنِّي قتلتُ الملك المحجبا
قتلتُ خير الناس أمًّا و أبًا [١١]

([١]) في " ز " [و قولهم] .
([٢]) سورة النساء ٤ ، آية ١٥٧ .
([٣]) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٢٧ .
([٤]) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٩ .
([٥]) الكشاف (١ / ٥٧٤) .
([٦]) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ١١ .
([٧]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
([٨]) سورة طه ٢٠ ، آية ٥٢ ، ٥٣ .
([٩]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
([١٠]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
([١١]) الشعر لخَوْلي بن يزيد الأصبحي من حِميَر ، ذكره ابن سعد و ابن عبد البر في ترجمة الحسين بن علي (٥٧٣) لكن بلفظ [أوقر] بدلًا من املأ ، يراجع : الطبقات الكبرى (٦ / ٤٤١) ، الاستيعاب (ص ١٨٤) .

و صدق – أبعده الله تعالى – ، و قصد التبجح بذلك . (١)

قال محمود : ﴿لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ (٢) و الشكُّ تساوي المعتقدين ، و الظنُّ رجحان أحدهما ، فكيف يجتمعان في أمرٍ واحد ؟ و أجاب بأنهم شاكون ما لهم به علم قط ، و لكن إنْ لاحت لهم أمارةٌ فظنوا ، فذاك . (٣)

قال أحمد : و لم يجب بما يشفي ، و الظاهر أنَّ الشكَّ كان أغلب أحوالهم ، و في بعض أحوالهم يحصل لهم الظنُّ ، ثُم لا يتصور انتهاؤهم إلى العلم ، و كيف يُعلم الشيء على خلاف ما هو به ؟ فجاءت العبارتان مبينتين لحاليهم .

قال محمود : ﴿إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ (٤) إذا عاين حين لا ينفع (٥) الإيمان لانقطاع التكليف .

قال أحمد : كإيمان فرعون حين أدركه الغرق .

قال محمود : و قيل الضميران لعيسى ، أي قبل موت عيسى حين نزوله . (٦)

قال أحمد : يبعده قوله : ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ (٧) فظاهره التهديد ، فكيف يهدد مَن آمن حين ينفع الإيمان ؟ و يجوز أن لا يراد التهديد كما قال في حقِّ هذه الأمة : ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَـٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ (٨) . (٩)

ب ٣١ و / **قال محمود :** و مِن بدع التفاسير أنَّ كلَّم (١٠) اللهُ موسى (١) : أي جرح اللهُ موسى بأظفار المحن و مخالب الفتن . (٢)

---

(١) هذا القول غير موجود في الانتصاف المطبوع و مكانه في طبعة العبيكان (٢ / ١٧٥) ، و في طبعة دار الكتب العلمية (١ / ٥٧٤) .

(٢) سورة النساء ٤ ، آية ١٥٧ .

(٣) الكشاف (١ / ٥٧٥) .

(٤) سورة النساء ٤ ، آية ١٥٩ .

(٥) في " ج " [حينئذ لا ينفعه] .

(٦) الكشاف (١ / ٥٧٦) و في " ج " [حين ينزل] .

(٧) سورة النساء ٤ ، آية ١٥٩ .

(٨) سورة النساء ٤ ، آية ٤١ .

(٩) الانتصاف بحاشية الكشاف (١ / ٥٧٥) ، و هذا النقل لم يأتِ في موضعه في الطبعتين ، كما أن نقْلَ علم الدين عن ابن المنير جاء مفسرًا أكثر مما جاء في الانتصاف المطبوع .

(١٠) في " ج " [كلام] .

قال أحمد : إنما يقول هذا القدرية لإنكارهم الكلام القديم الذي هو صفة الذات ، و يثبتون حروفًا و أصواتًا قائمة بأجسام [٣] ، فتبطل خصوصية موسى ؛ إذ ما سمع عندهم إلا أصواتًا قائمة بأجسام ، و ذلك مشتركٌ بينه و بين كلِّ مَن يسمع كلام الله في قوله : ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [٤] ، و صدق في قوله : إنه من بدع التفاسير . [٥]

قال محمود : و الناس محجوجون بما نصب الله سبحانه من الأدلة الموصلة إلى المعرفة ، و الرسلُ أنفسهم ما وصلوا إلى المعرفة إلا بالنظر [فيها] [٦] ، / و لا عُرِف أنهم رسلٌ إلا بالنظر ، و إنما جاء ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [٧] لأنَّ الرسل باعثون على النظر ، كما ترى علماء العدل و التوحيد / مع تبليغ ما حملوه و تعليم الشرائع ، فكان بعثهم إزاحة للعلة / لئلا يقولوا لولا أرسلت إلينا رسولًا يوقظنا من سنة الغفلة . [٨]

ج ٧٤ — ز ١٤ و — أ ٣٦ و

قال أحمد : مذهبهم في التحسين و التقبيح عقلًا يجرهم إلى إثبات أحكامٍ لله لمجرد العقل من غير بعثة رسل ، فيوجبون و يحرمون و يُبيحون ، و مما أوجبوه [٩] النظر في أدلة التوحيد قبل الشرع ، و مَن تركه ترك واجبًا و استحقَّ العقاب ، و قامت عليه الحجة ، فإذا تليتْ عليهم هذه الآية و شهدتْ على القدرية أن الحجة إنما قامت على الخلق بالأحكام الشرعية – حرَّفوا النص و قالوا : الرسلُ تتمم حججَ الله ، [و تبيِّن] [١٠] و تنبِّه على ما وجب بالعقل قبل بعثهم ، و كذلك قوله عز و جلّ : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولاً﴾ [١١] و ربما

([١]) يريد قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ آية ١٦٤ .

([٢]) الكشاف (١ / ٥٧٨) .

([٣]) في " ج " [في أجسام قائمة بها] .

([٤]) سورة التوبة ٩ ، آية ٦ .

([٥]) قال الآجري : " لم يزل الله عالمًا متكلمًا سميعًا بصيرًا بصفاته قبل خلق الأشياء " و ذكر ابن أبي العز في افتراق الناس في مسألة الكلام " أنَّه تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء و متى شاء و كيف شاء ، و هو يتكلم به بصوت يسمع ، و أنَّ نوع الكلام قديم و إن لم يكن الصوت المعين قديمًا ، و هذا المأثور عن أئمة الحديث و السنة " يراجع : الشريعة للآجري (ص ٦٤) ، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص ١٦٩) ، و المسائل و الرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (١ / ٢٨٧) .

([٦]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و فيها [عرفوا] بدلًا من عرف .

([٧]) سورة النساء ٤ ، آية ١٦٥ .

([٨]) الكشاف (١ / ٥٧٨ ، ٥٧٩) .

([٩]) في " ج " [أوجبوا] .

([١٠]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ".

([١١]) سورة الإسراء ١٧ ، آية ١٥ .

أشكل هذا الفصل على مَن طالعه مِن كلام محمود ؛ لأنَّ المعرفة و التوحيد طريقهما العقل لا النقل ، لكنَّ المعرفة متلقاة مِن العقل ، و الوجوب متلقى مِن الشرع و النقل المحض .

قال محمود : لَمَّا سأل أهلُ الكتاب إنزال كتابٍ مِن السماء تعنتًا ، و احتج عليهم بقوله : ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ﴾ (١) قال ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ﴾ (٢) ، * كأنه قال : لا يشهدون لكن الله يشهد * (٣) ، و قوله : ﴿بِعِلۡمِهِۦ﴾ أي ملتبسًا بعلمه . (٤) **قال محمود** : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ﴾ (٥) جمعوا بين الكفر و المعصية ، أو كان بعضهم كافرين و بعضهم ظالمين أصحاب كبائر ؛ إذ لا فرق بينهما في أنه لا يغفرلهم إلا بالتوبة . (٦)

قال أحمد : عدل عن الظاهر بعقيدته الفاسدة في تخليد العصاة و الآية تنبو عنه ؛ لأنه جعل الكفر و الظلم كليهما صلةً ، فيلزم وقوع الفعلين جميعًا (٧) مِن كلٍّ واحدٍ مِن أفراده ، فإذا قلتَ : الزيدون قاموا فقد أسندت القيام لكلٍّ واحدٍ ، و كذلك إذا عطفتَ عليه فعلًا . (٨)

قال محمود : في قوله : ﴿وَلَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ (٩) دليلٌ على أنهم أعظم و أعلا مِن المسيح ، كأنه قيل : لن يستنكف المسيح و لا مَن [هو] (١٠) أرفع منه درجةً ، كأنه قيل : لن يستنكف الملائكة ، فكيف بالمسيح ؟! و يدلُّ / عليه تخصيص المقربين بالذكر ، و هم الحافُّون بالعرش كجبريل و ميكال و غيرهما و هو كما قال :

---

(١) سورة النساء ٤ ، آية ١٦٣ .

(٢) سورة النساء ٤ ، آية ١٦٦ .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٤) الكشاف (١ / ٥٧٩) .

(٥) سورة النساء ٤ ، آية ١٦٨ .

(٦) الكشاف (١ /٥٨٠) .

(٧) سقطت من " ج " .

(٨) من العجيب أنَّ الطيبي نقل تعليق أحمد هذا و هو موجود في الانتصاف من مختصر علم الدين بحروفه و نسبه إلى الإنصاف . يراجع : فتوح الغيب (٤ / ٢٧٠) .

(٩) سورة النساء ٤ ، آية ١٧٢ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

ز ١٤ ظ

و َمَا مِثْلُهُ مِمَّنْ يُجَاوِدُ حَاتِمٌ (١)   وَ لاَ الْبَحْرُ ذُوْ الأَمْوَاجِ يَلْتَجُّ زَاخِرُهُ (٢) . (٣)

قال أحمد : مذهب جمهور الأشعرية تفضيل الأنبياء على الملائكة ، و ذهب القاضي أبو بكر و الحليمي (٤) و جماعة المعتزلة إلى تفضيل الملائكة ، و على استدلالهم بهذه الآية أسئلة ج ٧٥ : أحدها : لا يلزم مِن / فضلهم على عيسى (٥) / فضلهم على محمد (ﷺ) ؛ لأنه أفضل (٦) ب ٣١ ظ ، هذا إذا لم ندَّعِ فضلَ كلٍّ واحدٍ مِن الأنبياء على كلِّ واحدٍ مِن الملائكة . الثاني : قوله : ﴿وَلَا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ (٧) جمعٌ و هو يقتضي كون مجموع الملائكة أفضل ، و في السؤال ضعفٌ ؛ لأن القائل بفضل المسيح على أحدهم يلزمه القول بفضله على الكلِّ ، كما في فضل (٨) محمد أ ٣٦ ظ (ﷺ) على الأنبياء و أيضًا فلم يقلْ أحدٌ بهذه التفرقة ، و إن كان قد قيل عن بعض المعاصرين خلافه فيَرِد عليه أن جُلَّ أمارات التفضيل رفع درجته في الآخرة ، و بذلك يتحقق رفع درجته على الكلِّ و فضلهم / عليهم ؛ إذ لو رفع واحد منهم لَمَا كان مفضلًا عليه . الثالث : هذا العطف لا يقتضي فضلَ الثاني كما تقول : ما أعانني زيدٌ و لا عمرو ، و هو كقولك :

---

(١) حاتم : هو حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي شاعر جاهلي ، فارس جواد يضرب بكرمه المثل ، مات قبل البعثة بسنين ، و أدرك ابنه عدي الإسلام و له صحبة . يراجع : الشعر و الشعراء (١ / ٢٤١) ، الأغاني (١٦ / ٩٣) ، الأعلام (٢ / ١٥١) .

(٢) هذا البيت لم أجد مَن نسبه لقائل و هو مذكور في تفسير البحر المحيط (٣ / ٤١٩) ، و الكشاف (١/ ٥٨٤) و هو أقدم المصادر ذكرًا له ، و قد جاء فيها [حاتم] برفعه ، و هو الأولى بالمعنى ، و أجمعت النسخ التي بين يدي على نصبه ، و لكن المعنى الأقوى على ما هو مذكور في الكشاف ، و عليه جاء شرح الطيبي : " أي لا يقدر حاتمٌ على مجاودة مثل الممدوح ، و جاودتُ الرجلَ من الجود مثل ماجدته من المجد ، التج البحر : ارتفع " . يراجع : فتوح الغيب (٤ / ٢٧٧) ، و مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

(٣) الكشاف (١ / ٥٨١ : ٥٨٤) ، و للسيوطي رسالة في هذه المسألة سمَّاها " الحبائك في أخبار الملائك " نقل فيها كلامًا عن عز الدين بن عبد السلام يثبت فيها تفضيل الأنبياء على الملائكة .

(٤) الحليمي : هو أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد البخاري الشافعي ، أخذ عن أبي بكر القفال و أبي بكر الأودني ، له كتاب المنهاج في شعب الإيمان ، رئيس المحدثين و المتكلمين بما وراء النهر ، توفي ٤٠٣ ه . يراجع : سير أعلام النبلاء (١٧ / ٢٣١) ، الوافي بالوفيات (١٢ / ٢١٧) ، طبقات الشافعية الكبرى (٤ / ٣٣٣) .

(٥) في آخر هذه الصفحة من " ب " تعليق ليس في بقية النسخ و لا يوجد ما يشير إلى أنَّه من متن الكتاب : " قلت : و مما يُستدلُّ به على تفضيل خواص بني آدم على خواص الملائكة قولُه تعالى : ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾ (سورة البينة ، آية ٧) ؛ لأنَّ البرية الخلق يعمُّ بني آدم و الملائكة " .

(٦) سقطت من " ز " ، و في " ج " [لأن محمدًا] ، و الثابت من " أ ، ب " .

(٧) سورة النساء ٤ ، آية ١٧٢ .

(٨) في " ز " وحدها [تفضيل] .

لا تُؤذِ مسلمًا و لا ذمِّيًا فإنَّ هذا الترتيب هو الوجه ؛ لأنَّ الكافر أدنى فيؤخَّر ، و لكن ليس بين المثالين فرقٌ ؛ فإنَّ النكتة في المثالين الذيْن ظُنَّ تعارضهما واحدةٌ ، و هي أنْ يكون الكلام لا تكرير في معناه ، و ما أدَّى إلى التكرير فارفضه ، فلو ذهبتَ في الآية إلى تفضيل المسيح (١) كان ذكرُ الملائكةِ كالمستغنى عنه من باب الأولى ، و إذا جعلتَه مفضولًا كان ترقيًا ؛ إذ لا يلزم مِن عدم استنكاف المفضول عدم استنكاف الفاضل ، فيكون الكلام متنقلًا في زيادة الفوائد ، و المثال المذكور يجب [فيه] (٢) بهذه النكتة أنْ تقول فيه : لا تؤذِ مسلمًا و لا ذمِّيًا ؛ لأنك إذا نهيت عن أذى المسلم فقد يقال : ذاك مِن خواصه للإسلام ، / فلا يلزم منه النهيُ عن أذى الكافر ، فإذا قلتَ : و لا ذمِّيًا تَرقَيْتَ ، و لو قلتَ : لا تؤذِ ذمِّيًا فُهِمَ أنَّ أذى المسلمِ أدخلُ في النهي ؛ لترجحه بالإسلام فلا تجد لقولك : و لا مسلمًا فائدةً زائدة ، و قد جاء في الكتاب العزيز : ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا﴾ (٣) استغناءً بذكر الأدنى عن أنْ يذكر شيئًا من الأعلى ، فالأولى الاعتراف باقتضاء الآية [تفضيلَ الملائكة ، فإنْ قويتْ الأدلة على خلافه (٤) حملْنا التفضيلَ هنا على] (٥) الشدَّة و القوة و الاقتدار ؛ لأنَّ سياق الآية يشهد له ؛ فإنَّ دعوة النصارى إلهية عيسى إنما هو لأجل إحيائه الموتى و إبراء الأكمه و خلق الطير و غيرها ، ز ١٥ و فناسبه أنْ يقال : هذا الذي صدرتْ على يده هذه الخوارق لا يستنكف عن عبادة الله و لا مَن هو أكثر خوارق [منه] (٦) و أثارًا و هم الملائكة المقربون ، و منهم مِن اقتلع المدائن و حملها على جناحه ، فيُسَلَّم أنهم أقوى و أبطش ، و لا يلزم منه التفضيلُ برفع الدرجات ، أو لَمَّا كانتْ دعواهم إلاهيته (٧) لكونه وجد مِن غير أبٍ ، فالملائكة المخلوقون مِن غير / أبٍ و لا أمٍّ أولى بأنْ يستنكفوا ، و مع ذلك ما استنكفوا ، و لذلك نظر الله عيسى بآدم ، فنظر الغريب بالأغرب ، فمدار البحث على النكتة السابقة ، و المسألة سمعية و القطع فيها متعذر (٨) ، و ما أحسن تأييد الزمخشري بتخصيص المقربين

---

(١) في " ز " وحدها [الملائكة] و هو وهم .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٣) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٢٣ ، و قد جاءت في النسخ الأربع بالواو بدلًا مِن الفاء [و لا] .

(٤) في " ز " [بخلافه] .

(٥) ما بين المعكوفين سقط مِن " أ " .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سقطت من " ج " و بعدها زيادة [إلى الملائكة] و لا يحتاجها المعنى .

(٨) في " ج " [و لا سبيل إلى القطع فيها] .

بالذكر ، و مِن ثَمَّ نشأ قولٌ في التفصيل في التفضيل (١) : ففُضِل عوامُ الملائكة على عوام البشر ، و فُضِل خواص الأنبياء على خواص الملائكة .

٧٦ – **قلتُ** : قد اختصرتُ لفظ أحمد و هو طويلٌ كما ترى ، و فيه وهمان : أحدهما : تمثيله بقوله تعالى : ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ (٢) و هي دليل عليه فإنَّ قوله : ﴿وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ بعد قوله : ﴿فَلا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ انتقالٌ مِن الأعلى إلى الأدنى ، فإنْ كانت الآية نظيره فالمسيح أفضل ، و لقد قضيتُ العجب * مِن غفلته * (٣) عن ذلك ، و ذكره ما هو حجة عليه ، / و الوهم الثاني : أنَّ التمثيل بقولهم : ما أعانني زيد / و لا عمرو حسنٌ مطابقٌ ، و زاد عليه [قوله] (٤) : لا تؤذِ مسلمًا و لا ذمِّيًا ، و لسنا [بصدد] (٥) بيان مطابقة الأول ، إنَّا لا نريد مِن هذه الآية دليلًا على فضل عيسى (عليه السلام) ، بل نقنع (٦) بأنها / لا تدلُّ للفريقين ، و المثال ينطبق عليه و الآية فيه أوضح ، و بيانه بما ذكره الأئمة (٧) أنَّ عيسى (عليه السلام) عبدته النصارى و الملائكة عبدتها العرب بزعمهم ، و سمُّوها بتأنيث أسماء الله تعالى فقالوا : اللات و العزى و مناة مِن الله و العزيز (٨) و المنان ، و يشهد لذلك قولُه : ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ﴾ (٩) فقيل لهم : لن يستنكف مَن عبدتموه أنْ يكون عبدًا لي لا عيسى و لا الملائكة ، فلا يكون هذا الأسلوب دالًّا على تفضيلٍ و لا ترقٍّ و الله أعلم . (١٠)

ب ٣٢ و

ز ١٥ ظ

أ ٣٧ و

قال محمود : في قوله : ﴿ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ (١١) ثم قال : فأمَّا الذين آمنوا و أمَّا الذين استنكفوا ، و لا يكون القسمان مِن المستنكفين ، [قال] (١) هو كقولك : جمع الأمير

---

(١) هذا الشرح من تصرف علم الدين و ليس في كلام ابن المنير . يراجع : الانتصاف (١ / ٥٨٤) .

(٢) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٢٣ ، و قد جاءت في النسخ الأربع بالواو بدلًا مِن الفاء [و لا] .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٦) في " ج " [نقطع] .

(٧) يراجع : تفسير القرآن العظيم ، للحافظ ابن كثير (٢ / ٢٩٦) .

(٨) في " أ ، ب " [الأعز] و هو غير معروف في الأسماء الحسنى ، و الثابت مِن " ز " ، و في " ج " غير واضحة .

(٩) سورة سبأ ٣٤ ، آية ٤٠ .

(١٠) أيَّد شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) تفضيل الأنبياء و صالحي البشر و ذلك باعتبار المآل ؛ لأنَّهم هم أهل القرب من الله في جنة عدن . يراجع : مجموعة الفتاوى (٢ / ٤٨٨) ، المسائل الاعتزالية (ص ٣٤١) .

(١١) سورة النساء ٤ ، آية ١٧٢ .

الخوارج ، فمن لم يخرج عليه خلع عليه ، و مَن خرج عليه عاقبه ؛ لأنَّ ذكــر أحــدهما دالٌّ على الثاني (٢) ، و كما حذف أحدهما عن التفصيل فــي قولــه : ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعۡتَصَمُواْ بِهِۦ﴾ (٣) ، * أو لأنَّ الإحسان إلى غيرهم يغمهم ، فكان داخلًا في تنكيله بهم . (٤)

قال أحمد : * (٥) و يحتمل أن يكون الضمير في ﴿فَسَيَحۡشُرُهُمۡ﴾ (٦) عائدًا إلى الفــريقين لسبق ذكرهما بذكر المسيح و الملائكة ، و لهذا أكَّده بقوله : (جميعًا) ، و يكون المــصحح لارتباط الكلام قد وُجد مندرجًا في طي الجملة الشاملة لهم و لغيرهم .

قال محمود : قولُه : ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ (٧) و ﴿وَإِن كَانُوٓاْ إِخۡوَةً﴾ أصلُه فإن كــان مَــن يرث بالأخوة اثنتين ، و إن كانوا إخوة ذكورًا ، كما قيل : مَن كانت أمك ، فكما أنَّث ضمير (مَن) لأجل الخبر ، كذلك ثنَّى (٨) و جمع ضمير (مَن) في (كانتا) و (كــانوا) ، لمكــان تثنية الخبر و جمعه . (٩)

قال أحمد : قد سبق أنه لو قال : حصان كانت دابتك / لكان أسلم ؛ إذ في لفظ (مَن) مِن ج ٧٧
الإبهام ما يسوِّغ وقوعها على المذكر و المؤنث و التثنية و الجمع ، / و مثله : ﴿ يَحۡسَبُونَ كُلَّ ز ١٦ و
صَيۡحَةٍ عَلَيۡهِمۡۚ هُمُ ٱلۡعَدُوُّ﴾ (١٠) في قول مَن جعل (هم العدو) مفعولًا ثانيًا لـــ(يحــسبون) .

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٢) في " ج " [الآخر] .
(٣) سورة النساء ٤ ، آية ١٧٥ .
(٤) الكشاف (١ / ٥٨٥) .
(٥) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(٦) سورة النساء ٤ ، آية ١٧٢ .
(٧) سورة النساء ٤ ، آية ١٧٦ .
(٨) في " ج " مكانها [هاهنا] .
(٩) الكشاف (١ / ٥٨٦ ، ٥٨٧) .
(١٠) سورة المنافقون ٦٣ ، آية ٤ .

و من سورة المائدة

قال محمود : ﴿أَوۡفُوا﴾ [1] يقال : وَفَى و أَوْفَى [به] ، و منه : ﴿وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ﴾ [2] . [3]

قال أحمد : جاء (وفَّى) مضعَّفًا ﴿وَإِبۡرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾ [4] ،* و [جاء] [5] أوفى كثيرًا * [6] ، و أمَّا (وفى) مخففًا فما جاء إلا في قوله : ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [7] إذ لا يُبنى أفعل إلا مِن ثلاثي .

قال محمود : ﴿وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ﴾ [8] يجوز أن يُراد ذوات القلائد مِن الهدي ، و يُعطف على الهدي للاختصاص ؛ فإنها أشرف الهدي كقوله : ﴿وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [9] ، و يجوز أن ينهى عن قلائد الهدي مبالغةً [في النهي] [10] بمعنى و لا تحلوا قلائدها فضلًا عنها ، كما قال ﴿وَلَا يُبۡدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنۡهَا﴾ [11] مبالغةً في النهي عن إبداء مواقعها . [12]

---

(1) سورة المائدة ٥ ، آية ١ .

(2) سورة البقرة ٢ ، آية ١٧٧ .

(3) الكشاف (١ / ٥٨٨) و ما بين المعكوفين زيادة من الكشاف لتصحيح عبارة النسخ .

(4) سورة النجم ٥٣ ، آية ٣٧ .

(5) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(6) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(7) سورة التوبة ٩ ، آية ١١١ .

(8) سورة المائدة ٥ ، آية ٢ .

(9) سورة البقرة ٢ ، آية ٩٨ .

(10) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(11) سورة النور ٢٤ ، آية ٣١ .

(12) الكشاف (١ / ٥٩٠) .

قال أحمد : المبالغة هاهنا بتأخير الأدنى عكس مقتضى [١] سياق [قوله] [٢] ﴿وَلَا ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ [٣] فجدد به عهدًا و يحتمل أن تكون القلائد مقصودةً بالحرمة و بالنهي [٤] عن التعرض لها . [٥]

قال محمود : ﴿وَمَا عَلَّمۡتُم﴾ [٦] : [٧] عُطِفَ على الطيبات ، [و يُحتمل أن تكون] [٨] (ما) شرطية و جوابها (فكلوا) ، و قوله : ﴿مُكَلِّبِين﴾ حالٌ مِن ضمير (علمتم) ، و فائدتها أ ٣٧ ظ
/ أن يكون مَن يُعلِّم الجوارح نحريرًا في علمه مدربًا فيه موصوفًا بالتكليب .

قال أحمد : هذا حسن غير أنَّ الحال بأصالتها منتقلة ، و مقتضى هذا التقدير جعلها مِن الصفات اللازمة لمعلم الجوارح الثابتة له .

قال محمود : / ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾ فيه إشارةٌ إلى أنَّ كلَّ مَن أخذ علمًا فليأخذه مِن ب ٣٢ ظ
أتمّ أهله درايةً ، فكمْ مِن آخذ عن غير متقن ضيَّع أيامه ! و عضَّ عند لقاء النحارير أنامله ! و علم التكليب إلهامٌ مِن الله ، مكتسبٌ بالعقل ، فيعلمه اتباعه للصيد بإرساله ، و انزجاره بزجره و انصرافه بدعائه و إمساك الصيد عليه و أن لا يأكل منه . [٩]

قال أحمد : في الآية دليلٌ على أنَّ للبهائم علمًا ؛ لأنَّ تعليمها معناه لغةً تحصيل العلم لها بطرقه خلافًا لمَن أنكر ذلك .

---

(١) سقطت من " ز " .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٣) سورة النساء ٤ ، آية ١٧٢ .

(٤) في " أ ، ب " دون باء ، و في " ز" [نهى] ، و المثبت من " ج " .

(٥) هذه الفقرة من الانتصاف غير موجودة في الانتصاف المطبوع .

(٦) سورة المائدة ٥ ، آية ٤ .

(٧) في جميع نسخ المختصر هنا زيادة [نصب] و هي تحريف إذ ليست في الكشاف و لا في الانتصاف ، و لم أجد في كتب القراءات قراءة تُحمل على النصب لأنَّ (الطيبات) مرفوع و كذلك لم أجد أحدًا مِن المعربين ذكر فيها أنها في موضع نصب ، قال أبو حيان : " موضع (ما) رفع على أنه معطوف على الطيبات ، و يكون حذف مضاف أي : و صيد ما علمتم ، و قدره بعضهم : و اتخاذ ما علمتم . أو رفع على الابتداء ، و (ما) شرطية ، و الجواب : فكلوا . وهذا أجود ، لأنه لا إضمار فيه ." . يراجع : البحر المحيط (٣ / ٤٤٥) ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف السمين الحلبي ، (٤ / ٢٠١) و إعراب القرآن الكريم و بيانه (٢ / ١٨١) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٩) الكشاف (١ / ٥٩٤) .

قال محمود : ﴿وَطَعَامُكُمۡ حِلٌّ لَّهُمۡ﴾ (١) / أي فلا عليكم أن تطعموهم ؛ لأنه لو كان حرامًا عليهم ما ساغ للمؤمنين إطعامهم . (٢) ز ١٦ ظ

قال أحمد : و قد يستدل بها مَن يرى الكفار مخاطبين بفروع الشريعة ؛ لأنَّ التحليل حكمٌ و قد علقه بهم في قوله : ﴿ حِلٌّ لَّهُمۡ ﴾ ، و هذه الآية أبينُ استدلالًا مِن قوله : ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمۡ وَ لَا هُمۡ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ (٣) فإنَّ لقائلٍ أن يقول : نفي الحكم ليس حكمًا ، و لا يقدر (٤) على مثله في آية (٥) / المائدة هذه ؛ لأنَّ الحكم مثبتٌ و الزمخشري يُنكر هذا ، فأسلف تأويلها بصرف الخطاب إلى المؤمنين كما سبق . ج ٧٨

قال محمود : ﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ (٦) أي أردتم لأنَّ الفعل يوجد بقدرة القادر و إرادته و قصده و ميله و خلوص دواعيه ، كما عُبر عن القدرة بالفعل في قولهم : الإنسان لا يطير
و الأعمى لا يُبصر ، أي لا يقدران على الطيران و الإبصار ، و منه : ﴿ وَعۡدًا عَلَيۡنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ (٧) أي قادرين على الإعادة ؛ فكذلك عبَّر عن إرادة الفعل بالفعل ؛ لأنَّ الفعل مسبب عن القدرة و الإرادة (٨) ، فأقيم المسبب مقام السبب للملابسة لإيجاز الكلام ، و مثله : **(كما تدين تدان)** (٩) عبَّر عن الفعل المبتدأ الذي هو سببُ الجزاء بلفظ الجزاء الذي هو

---

(١) سورة المائدة ٥ ، آية ٥ .
(٢) الكشاف (١ / ٥٩٦) .
(٣) سورة الممتحنة ٦٠ ، آية ١٠ .
(٤) في " ز " [و لا يتهيأ مثله ها هنا ؛ لأن الحكم] .
(٥) في " ج " [سورة] .
(٦) سورة المائدة ٥ ، آية ٦ .
(٧) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ١٠٤ .
(٨) في " ج " [الدلالة] .
(٩) أخرجه عبد الرزاق من مرسل أبي قلابة (ك الجامع – ب الاغتياب و الشتم ، ح ٢٠٢٦٢) ، قال ابن حجر : " و هو مرسلٌ رجاله ثقات . و رواه عبد الرزاق بهذا الإسناد أيضا عن أبي قلابة عن أبي الدرداء موقوفًا ، و أبو قلابة لم يدرك أبا الدرداء . وله شاهدٌ موصول من حديث ابن عمر أخرجه ابن عدي و ضعفه . " يراجع : المصنف ، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (١١ / ١٨٧) . و فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني (٨ / ٤) .

مسبب
عنه . (١)

قال أحمد : هذا الكلام يستقيم من السني و المبتدع ، السنِّي يقول : الفعلُ يوجد بـــ [قدرة الله] (٢) و قدرة العبد مقارنة (٣) لها ، و المعتزلي يقول : مخلوقًا بها . (٤)

قال محمود : ظاهر القرآن يقتضي وجوب (٥) الوضوء على كلِّ قائمٍ للصلاة محدثٍ (٦) و غيرِه ، فإنْ كان للوجوب كان الخطاب للمحدثين ، و إنْ كان للندب كان المراد تجديد الوضوء لكلِّ صلاة ، و لا يجوز أنْ يريد الوجوب و الندب فيريد بالكلمة معنيين ؛ لأنه مِن باب
الإلغاز . (٧)

قال أحمد : قد أجاز ذلك الشافعي (٨) و غيره ، ثُم ما ذكره مبنيٌّ على أنَّ الأمر مشتركٌ بين الوجوب و الندب ، أمَّا إذا قُلنا أنَّه لمجرد الطلب و هو القدر المشترك / صحَّ تناولها لهما ، فللمحدثين وجوبًا و للمتطهرين ندبًا . ز ١٧ و

قال محمود : مَن قرأ ﴿ وَ أَرْجُلَكُمْ ﴾ نصبًا فهي مغسولة ، و مَن جرَّها فلأنه لَمَّا كانت الأرجل / مِن بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغسل بصبِّ الماء – كانت مظِنَّةَ الإسراف أ ٣٨ و
المنهي عنه ، فعطفه (٩) على الممسوح لا ليُمسح بل تنبيهًا على الاقتصاد في الماء ، و قيل : ﴿ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ فجيء بالغاية إماطةً لظنِّ ظانٍّ أنها ممسوحة ؛ لأنَّ المسح لم يُضرب له غايةً . (١٠)

---

(١) الكشاف (١ / ٥٩٦ ، ٥٩٧) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٣) هكذا هي في " ز " و في بقية النسخ [مقارنًا] و ما أثبته أولى .

(٤) يراجع : الحاشية ص ٨ .

(٥) في " أ " [جواز] و المثبت من بقية النسخ و هو موافق لِمَا في الكشاف .

(٦) في " ج " [محدثًا] .

(٧) الكشاف (١ / ٥٩٧) .

(٨) كلام الشافعي يقتضي أنَّ الأمر في الآية للوجوب ، و جعله عامًا يراد به الخصوص ، فيراها خاصة فيمَن قام من نومه . يراجع : أحكام القرآن للشافعي (١ / ٤٥) .

(٩) هكذا في " ج " ، و في غيرها [عطف] .

(١٠) الكشاف (١ / ٥٩٨) .

قال أحمد : ليس توجيه الجرِّ شافيًا ، و لكن المسح و الغسل متقاربان ، فكلٌّ واحدٍ منهما إمساسُ العضوِ [(١)] ماءً فيسهل عطف المغسول على الممسوح كقوله :

.... متقلدًا سيفًا و رمحًا [(٢)]

و علفتها تبنًا و ماءً باردًا [(٣)] ....

و عدل إلى هذا المجاز للإيجاز ، فالحقيقة أن يقول : و اغسلوا أرجلكم غسلًا خفيفًا ، فاختصر ذلك بعطفه على الممسوح تنبيهًا على أن العطف إما بين متماثلين أو متقاربين ، فيكون الغسل في الأرجل خفيفًا يتأتى دخوله تحت اسم المسح . ج ٧٩

/ **قال محمود** : / * و إنما قال * [(٤)] : ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ﴾ [(٥)] و لم يقل : مِن النصاري ؛ لأنهم سمُّوا نفوسهم بذلك ادعاءً لنصرة الله ، كما قالوا لعيسى : نحن أنصار الله . [(٦)] ب ٣٣ و

قال أحمد : و اختصاص هذا الموضع بذلك ؛ لأنه لَمَّا كان المقصود في هذه الآية ذمهم بنقض الميثاق المأخوذ عليهم بنصرة الله أتى بما يدل على أنهم لم يوفوا بما عاهدوا عليه من النصرة ، فحاصل ما صدر منهم قولٌ بلا فعل .

قال محمود : قوله : ﴿ نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ﴾ [(٧)] أي أشياع أبناء الله ، كان أصحاب مسيلمة يقولون : نحن أنبياء الله ، و أصحاب أبي خبيب عبد الله بن الزبير يقولون : نحن

---

(١) سقطت من " ز " و بعدها [بالماء] ، و قد سقطت من " ج " [ماء] .

(٢) عجز بيت لعبد الله بن الزبعرى ، و صدره : يا ليت زوجكِ قد غدا . و يخرجه النحاة على نصب الثاني بفعل محذوف يناسبه أي و سقيتها ماءً ، و بعضهم يضمن الفعل المذكور معنىً مشتركًا يصح أن يجمع الشيئين فيقول : أعطيتها تبنًا و ماءً ، و لعل تفسير ابن المنير يطابق هذا الوجه الأخير . يراجع : الخصائص ، لأبي الفتح بن جني ، (٢ / ٤٣١) . و كذلك الإنصاف في مسائل الخلاف (٢ / ١٥٢) .

(٣) قال البغدادي : و لا يعرف قائله ، و رأيت في حاشية نسخة صحيحة مِن الصحاح أنه لذي الرمة ففتشت ديوانه فلم أجده ، و عجزه : حتى شتت همالة عيناها ، و هو من الكامل ، و قد يروى و هو عجز صدره : لما حططت الرحل عنها واردًا ، و قال محمد محيي الدين : و الظاهر أن التكملة التي تذكر معه مصنوعة ؛ فإن التكلف فيها يكاد ينادي بذلك . يراجع : خزانة الأدب للبغدادي (٣ / ١٣٩ ، ١٤٠) ، و أوضح المسالك (٢ / ٢٠٦) .

(٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٥) سورة المائدة ٥ ، آية ١٤ .

(٦) الكشاف (١ / ٦٠٤) .

(٧) سورة المائدة ٥ ، آية ١٨ .

الخبيبيون [١] ، و يقول قرناء الملك : نحن الملوك ، و منه قول مؤمن آل فرعون : ﴿يَـٰقَوۡمِ لَكُمُ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ ﴾ [٢] . [٣]

قال أحمد : و منه قول الملائكة لأنهم خواص عباد الله : ﴿إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٍ مُّجۡرِمِينَ ﴾ إلى أن قالوا ﴿إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَـٰبِرِينَ﴾ [٤] و المقدر هو الله تعالى ، و كذلك قول دابة الأرض لأنها مِن خواص آيات الله : ﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [٥] على أحد القولين .

٧٧ – **قلتُ** : و قول محمود في أصحاب أبي خبيب يسمُّون الخبيبيون لا يصلح مثالًا [إن كان / مشددًا] [٦] فإنه جارٍ على الانتساب حقيقةً ، [فأمَّا] [٧] لو سمِّي كلٌّ واحدٍ منهم أبا خبيب [٨] لكان مثالًا صحيحًا . [٩] ز ١٧ ظ

قال محمود : ﴿بَلۡ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنۡ خَلَقَ يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [١٠] يعني أهل الطاعة ، ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ أهل المعصية . [١١]

قال أحمد : رحمة الله تسع التائبَ و المصرَّ الموحد ، و الزمخشري يجري على قاعدته المألوفة في وعيد العصاة .

قال محمود : ﴿إِذۡ جَعَلَ فِيكُمۡ أَنۢبِيَآءَ ﴾ [١٢] لم يبعث في أمة ما بعث في بني إسرائيل من الأنبياء ، ﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا ﴾ ورثتُم مِن فرعون و الجبارين ملكهما ، و قيل : نقلكم مِن ملك

---

(١) في " ز " [يدعون الخبيبيين] .
(٢) سورة غافر ٤٠ ، آية ٢٩ .
(٣) الكشاف (١ / ٦٠٦) .
(٤) سورة الحجر ١٥ ، آية ٥٨ : ٦٠ .
(٥) سورة الحجر ٢٧ ، آية ٨٢ .
(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٨) في " ز " [خبيبًا] فقط دون " أب " , كذلك سقط منها قوله : [صحيحًا] .
(٩) نقله الطيبي مختصرًا : يراجع فتوح الغيب (٤ / ٣٢٧) .
(١٠) سورة المائدة ٥ ، آية ١٨ .
(١١) الكشاف (١ / ٦٠٦) .
(١٢) سورة المائدة ٥ ، آية ٢٠ .

فرعون لكم إلى الإنقاذ [و الحرية] [١] و سمَّاه ملكًا ، و قيل : مَن له مسكنٌ واسع فيه ماءٌ جارٍ ، و قيل : مَن له بيت و خدمٌ [٢] ، و قيل : مَن له مالٌ لا يحتاج معه إلى تحمل المشاق . [٣]

قال أحمد : لَمَّا عمَّم الملك فجعل الكلَّ ملوكًا احتيج إلى هذه المجازات . قال : و عندي أنه مِن المجاز السالف ؛ لأن المملكة كانت في أسباطهم و هم أشياع لملوكهم / فامتنَّ عليهم أ ٣٨ ظ
بنسبة الملك إليهم ، و إنما لم يقل : و جعلكم أنبياء لأنَّ المَلِكَ يُشارك في كثير مِن أمره و فيما صار [به] [٤] ملكًا بخلاف النبي .

قال محمود : ﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾ [٥] يحتمل أنهم أرادوا بقولهم : ﴿اذْهَبْ﴾ الإرادة و القصد ، كما تقول : ذهب يجيبني ، فالظاهر أنهم قالوه جهلًا / و سوءَ أدبٍ و استهانة ج ٨٠
بعظمة الله و حرمة رسوله و قلةَ مبالاة ؛ لقسوة قلوبهم التي عبدوا بها العجل و سألوا رؤية الله ، و يدلُّ عليه مقابلة ذهابه بقعودهم . [٦]

قال أحمد : يريد أنَّ الرؤية مستحيلة عقلًا ، و قد مرَّ أنَّ عقوبتهم كانت لأنهم قرنوا [٧] الإيمان به على التعيين اقتراحًا و عنادًا .

قال محمود : قوله : ﴿لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِي ﴾ [٨] يدلُّ على أنه لم يثقْ بالرجليْن اللذيْن يخافون كلَّ الوثوق لِمَا رأى مِن تلوُّن قومه في طول الزمان فلم يذكر إلا الأنبياء المعصومين . [٩]

قال أحمد : و في قول موسى لنبيِّنا (ﷺ) ليلة المعراج : (**إنني جربْتُ بني إسرائيل و خبرتهُم** ، **فارجع إلى ربِّك فاسألْه التخفيف**) [١٠] ، و كرر هذا الأمر مرارًا مصداقَ قولِ

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) في " ج " [خادم] .

(٣) الكشاف (١ / ٦٠٧) .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من " أ " ، و في " ج ، ز " [النبوة] بدلًا مِن النبي .

(٥) سورة المائدة ٥ ، آية ٢٤ ، و قد ذكر الآية دون الفاء .

(٦) الكشاف (١ / ٦٠٨ ، ٦٠٩) و هذا السياق بتقديم الآية أول القول هو سياق " ز " فأثبته لأنه أوضح .

(٧) في " أ ، ب ، ز " [عزقوا] و المثبت من " ج " .

(٨) سورة المائدة ٥ ، آية ٢٥ .

(٩) الكشاف (١ / ٦٠٩) .

(١٠) رواه الشيخان من حديث مالك بن صعصعة ، فرواه البخاري (ك فضائل الصحابة – ب المعــراج ، ح ٣٦٧٤) ، مسلم (ك الإيمان – ب الإسراء برسول الله (ﷺ) ، ح ١٦٤) .

محمود ، أمَّا إن كان المراد بالرجلين غير يوشع و كالب (١) ، و أنهما مِن العماليق الذين [أسلموا

و كان قد] (٢) خافهم بنو إسرائيل – / فلا سؤال ؛ لأنَّ المراد لا أملك مِن بني إسرائيل إلا نفسي و أخي . ز ١٨ و

قال محمود : و إنما جاز أن يبوء بإثمه و إثم أخيه ؛ لأنه كان ظالِمًا ، و جزاء الظالم جائز ، لقوله تعالى : ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (٣) و إذا جاز أن يريده الله جاز / أن يريده العبد . (٤) ب ٣٣ ظ

قال أحمد : في أثناء كلامه ما يدلُّ على أنَّ في الكائنات ما لا يريده الله ، و هي القبائح كلها ، و هو الشرك الخفي (٥) ، و إنما أراد إثمَ أخيه و عقوبته ؛ لأنه أراد لا أعاقبك و لا أقتلك ، و لَمَّا لم يكن بدٌّ مِن إرادة أحد الأمرين : إمَّا إثمه بتقدير دفعه عن نفسه فيقتل أخاه أو إثم أخيه ، و كان غيرَ مريدٍ للأول – اضطر إلى الثاني و لم يُرد إثم أخيه لعينه ، بل أراد ترك المدافعة فلزم (٦) منها ذلك ، و هو كما (٧) يتمنى المسلم الشهادة فيتضمن ذلك أن يبوء الكافر بإثمه لكن لم يقصد إثم الكافر لعينه ، بل أراد بذل نفسه لله ، و جاء إثم الكافر ضمنًا ؛ لأنه لا فرق في حصول درجة الشهادة و فضلها بين موت القاتل كافرًا أو يؤمن فيحبط عنه إثم قتله ، و لا على الشهيد بقي إثم قتله أو حبط لا ينقصه و لا يزيده .

قال محمود : قوله : ﴿ لَئِنۢ بَسَطتَ﴾ (٨) بالفعل الماضي ﴿ مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ﴾ باسم الفاعل ؛ ليفيد أنه لا يفعل ما يكسب به هذا الوصف البشع (٩) ، و لذلك أكده بالباء . (١)

---

(١) قيل : هما من النقباء ، و يوشع هو فتى موسى (عليه السلام) و قد خرَّج ابن كثير الروايتين في التفسير على قول واحد ، و جعل الروايتين صفتين لهذين الرجلين ، أي أنَّهما ممَّن يخافون اللهَ ، و أنَّهما لهما موضع و مهابة من الناس . يراجع : جامع البيان (٨ / ٢٩٣) ، تفسير ابن كثير (٣ / ٤٧) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٣) سورة المائدة ٥ ، آية ٢٩ .

(٤) الكشاف (١ / ٦١٢) .

(٥) تقدم بيان الفرق بين الإرادة الشرعية المتعلقة بالأمر و النهي ، و الإرادة الكونية و هي المشيئة ، و هــذا ما عليه تلتئم نصوص الشريعة يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٢٦) .

(٦) في " أ " [فيلزم] و الثبت من بقية النسخ .

(٧) في " ج " زيادة [قال] .

(٨) سورة المائدة ٥ ، آية ٢٨ .

(٩) في " ج " [الشنيع] .

قال أحمد : لأنَّ صيغة الفعل لا تعطي إلا حدوث معناه مِن الفاعل لا غير ، أمَّا اتِّصاف الذات به فذلك أمرٌ يُعطيه اسم الفاعل ، تقول : قام زيدٌ فهو قائم ، يجعلون [٢] اتِّصافه بالقيام [٣] / ناشئًا عن صدوره منه ، و منه : ﴿ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ﴾ [٤] و ﴿ لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [٥] عدل عن الفعل إلى الاسم تغليظًا ؛ إذ يصير ذلك كالسمة و العلامة الثابتة . ج ٨١

/ **قال محمود** : و ما يروى أنَّ نافع بن الأزرق [٦] قال لابن عباس : يا أعمى القلب أعمى البصر تزعم أنَّ قومًا يخرجون مِن النار و الله تعالى يقول : ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ﴾ [٧] ، قال : ويحك اقرأ ما فوقها ! هذا للكفار . – فممَّا لفقتْه المجبرة [٨] ، و ليس بأول أكاذيبهم و فراهم ، و كفاك ما فيه مِن مواجهة ابن عباس ابن عمِّ النبي (ﷺ) بما لا يواجهه [به] [٩] أحدٌ مِن أهل الدنيا ، و بنقله عن عكرمة [١] دليلان / ناصَّان على أنَّها فرية بلا مرية . [٢] أ ٣٩ و ز ١٨ ظ

---

(١) الكشاف (١ / ٦١٣) .
(٢) في " ج " [تجعل] .
(٣) في " ج " [بالفعل] .
(٤) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١١٦ .
(٥) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٢٩ .
(٦) نافع بن الأزرق : هو أبو راشد نافع بن الأزرق بن قيس الحنفي البكري الحروري ، رأس الأزارقة و فقيههم و إليه نسبتهم ، صحب ابن عباس أول أمره ، ثم كان ممن ثار على عثمان ، ثم صحب عليًا ثم خرج عليه بسبب قضية التحكيم ، ذكره الجوزجاني في الضعفاء ، و قتل سنة ٦٥ ه ، يراجع : الفرق بين الفرق (ص ٦٠) ، الملل و النحل للشهرستاني (ص ٧٦) ، لسان الميزان (٨ / ٢٤٦ ، ٢٤٧) ، الأعلام (٧ / ٣٥١) .
(٧) سورة المائدة ٥ ، آية ٣٧ .
(٨) قال ابن حجر عنه – في تخريج أحاديث الكشاف – : لم أجده . لكنه في تفسير الطبري بسند فيه ابن حميد الرازي ، و لم يعزه السيوطي لغير الطبري ، و لعل الحافظ ابن كثير لم يرضَ هذا الإسناد فتركه ، و ذهب إلى غيره مما هو أصح منه ، فذكر حديث جابر – عند مسلم (ك الإيمان –ب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ، ح ١٩١) – مع يزيد الفقير الذي كان يرى رأي الخوارج ، و ليس فيه ذكر هذه الآية في حديث مسلم ، لكنها ثابتة عند غيره ، من ذلك رواية صحيح ابن حبان و هي على شرط مسلم (ك ٦١ – ب صفة النار و أهلها ، ح ٧٤٨٣) . يراجع : جامع البيان (٨ / ٤٠٧) ، تفسير ابن كثير (٣ / ٦٤) الدر المنثور (٥ / ٢٩٣) ، الكافي الشاف بحاشية الكشاف (١ / ٦١٧) .
(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

قال أحمد : تشدَّق بالسفاهة و نسب أهل السنة إلى الافتراء و الكذب ، و لسنا لتصحيح الحكاية فإنَّ العقيدة لا تقف عليها .

قال محمود : ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ (٣) خبر مبتدأ محذوف عند سيبويه كأنه قيل : و فيما فرض عليكم السارق و السارقة ، و يجوز الرفع بالابتداء و الخبر ﴿فَٱقۡطَعُوٓا﴾ لأنَّ المعنى و الذي سرق ، و دخول الفاء لتضمن [معنى] (٤) الشرط ، و قرأ عيسى بن عمر (٥) ﴿وَالسَّارِقَ﴾ بالنصب (٦) ، و فضلها سيبويه على قراءة العامة للأمر ؛ لأنَّ (زيدًا اضربه) أفصحُ مِن (زيدٌ اضربه) . (٧)

قال أحمد : الاستقراء يدلُّ على أنَّ العامة لا تتفق في القراءة على غير الأفصح ، و جديرٌ بالقرآن ذلك ، و هو أحق به مِن كلام العرب ، و سيبويه يُحاشى مِن اعتقاد عراء القرآن عن الأفصح و حمله على الشاذِّ ، و هذا لفظ سيبويه لتعلم برأيه في ذلك ، قال في باب الأمر و النهي بعد أنْ ذكر المواضع التي يختار فيها النصب ، و تلخيصُه أنَّ مَن بنى الاسم على فعل الأمر فذاك موضع اختيار النصب ، ثُم قال كالموضح لامتياز هذه الآية عمَّا اختار فيه النصب ، و أمَّا قوله عز وجل : ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ ﴾ ، ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ ﴾ (٨) فلم يُبنَ على الفعل لكنه على مثال : ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَ ﴾ (١) ثم قال بعد :

---

(١) عكرمة : هو عكرمة القرشى الهاشمى ، أبو عبد الله المدنى ، مولى عبد الله ابن عباس ، أصله من البربر من أهل المغرب ، و قد روى له أصحاب الكتب الستة ، قال على ابن المدينى : كان عكرمة يرى رأى نجدة ج ٨٢
الحرورى . و لذلك طعن بعضهم فيه ، و قال البخارى : ليس أحد من أصحابنا إلا و هو يحتج بعكرمة . فعلى هذا لا طعن في الخبر مِن جهة عكرمة ، قال الطيبي : " يعني أنَّ عكرمة مولى لابن عباس كيف ينقل هذا ؟ بهذه العبارة في حق مولاه ؟ " . يراجع : فتوح الغيب (٤ / ٣٤٦) ، تهذيب التهذيب ، للحافظ ابن حجر (٣ / ١٣٤ : ١٣٧) .

(٢) الكشاف (١ / ٦١٧ ، ٦١٨) .

(٣) سورة المائدة ٥ ، آية ٣٨ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٥) عيسى بن عمر : هو أبو سليمان عيسى بن عمر الثقفي مولاهم ، شيخ الخليل و سيبويه ، من علماء اللغة و النحو و القراءة ، قرأ القرآن على عاصم الجحدري ، و هو أول مَن هذب النحو ، توفي ١٤٩ ه . يراجع : طبقات النحويين و اللغويين (ص ٤٠) ، نزهة الألباء (ص ٢٨) ، معرفة القراء الكبار (١ / ٢٧٠) .

(٦) زاد ابن عطية إبراهيم بن أبي عبلة فيمَن قرأ بها ، يراجع : مختصر في شواذ القرآن (ص ٣٨) ، المحرر الوجيز (٢ / ١٨٧) .

(٧) الكشاف (١ / ٦١٨ ، ٦١٩) .

(٨) سورة النور ٢٤ ، آية ٢ .

﴿فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ﴾ يريد سيبويه تمييز هذه الآية عما يختار فيه النصب بأنه في هذه الآية ليس الاسم مبنيًا على الفعل بخلاف غيرها ، ثُم قال سيبويه : و إنما وضع المثل للحديث الذي ذكره بعده ، فكأنه قال : و مِن القصص مثل الجنة ، فهو محمولٌ على هذا ، و كذلك ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ / [لِمَا سبق مِن قوله تعالى : ﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا﴾ [٢] قال : و مِن جملة الفرائض ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾] [٣] ثُم جاء ﴿ فَٱجۡلِدُواْ ﴾ / بعد أن قضى فيها الرفعَ . يريد سيبويه أنَّه لم يكن الاسم مبنيًا على الفعل المذكور بعد ، بل بُنِي على محذوف و جاء الفعلُ طارئًا عليه . قال سيبويه [٤] : ب ٣٤ و

و قد جاء :

و قائلة خولان فانكح فتاتهم [٥] ....

جاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر ، كذلك ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ أي و فيما فرض عليكم ، و قد قرأ أناسٌ : ﴿ وَالسَّارِقَ وَ السَّارِقَةَ ﴾ بالنصب ، و هو في العربية على ما ذكرت مِن القوة [٦] ، و لكن أبتْ العامةُ إلا الرفع . يريد أنَّ قراءة النصب / جاء الاسم فيها مبنيًا على ز ١٩ و
الفعل غير معتمدٍ على متقدم [٧] فكان قويًا بالنسبة إلى الرفع ، حيث بنى الاسم على الفعل لا على الرفع حين يعتمد الاسم على المحذوف المتقدم [٨] ، فقد سبق / منه أنه يخرجه عن الباب أ ٣٩ ظ
الذي يختار فيه النصب ، و التبس على الزمخشري لأنه ظنَّ الكلَّ بابًا واحدًا ، ألا تراه قال : (زيدًا فاضربه) أحسنُ [٩] مِن رفع زيدٍ . رجَّح النصب مطلقًا ، و سيبويه صرَّح أنَّ الكلام في الآية مع الرفع مبنيٌّ على كلامٍ متقدم ، و حقَّقه بأنَّ الكلام واقعٌ بعد قصص و أخبار ، و

---

(١) سورة محمد ٤٧ ، آية ١٥ .

(٢) سورة النور ٢٤ ، آية ١ .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٤) سقطت من " ج " .

(٥) هذا صدر بيت – مِن الطويل – و عجزه قوله: و أكْرُومَةُ الحيَّين خِلْوٌ كَمَا هِيَا ، و هو من الخمسين التي لا يعرف لها قائل ، و الشاهد فيه رفع (خولان) لأنه خبرٌ لمبتدأ محذوف . هذا مذهب سيبويه ، قال ابن هشام : " و أجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقًا و حكى أخوك فوجد ، و قيَّد الفراء و الأعلم و جماعة الجواز بكون الخبر أمرًا أو نهيًا " . يراجع : الكتاب (١ / ١٣٩) ، و مغني اللبيب (ص ١٦٥ ، ١٦٦) .

(٦) في " ج " [القراءة] و هو تحريف .

(٧) في " ج " [ما تقدم] .

(٨) سقطت من " ج " .

(٩) في " ز " وحدها [أرجح] .

لو كان كما ظنَّه الزمخشريُّ لم يحتج سيبويه إلى تقدير إضمار خبر ، بل يرفعه بالابتداء و الأمر خبره ، فتلخص أنَّ النصب له وجهٌ واحد ، و هو بناء الاسم على الفعل ، و الرفع على وجهين : أضعفهما بناء الكلام على الفعل ، و أقواها رفعه بخبر مبتدأ محذوف ، فتحمل القراءات على القوي .

قال محمود : [و] (١) قُدِم العذاب على المغفرة في قوله : ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ (٢) مقابلة لآية السرقة في تقدم الجناية على التوبة . (٣)

قال أحمد : عنده أنَّ المغفور لهم التائبون ، و المعذَّبون السرَّاق ، فلا تحصل المغفرة تبعًا للمشيئة [عنده] (٤) إلا بتوبة ؛ فلذلك نزَّلها على ذلك ، و نحن نعتقد أنَّ المغفرة تابعةٌ للمشيئة في حقِّ غير التائب ، فيدخل السارق في عموم قوله : ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ (٥) و إن لم يتب ، و إنما قدم التعذيب لأنَّ السياق للوعيد .

قال محمود : ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ﴾ (٦) مَن يردْ تركَه مفتونًا و خذلانَه ﴿فَلَن تَمْلِكَ﴾ فلن تستطيع له مِن لطف الله و توفيقه شيئًا ، و معنى ﴿لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ لأنهم ليسوا مِن أهلها لعلمه أنَّ ذلك لا ينفع فيهم . (٧)

قال أحمد : لِمَ يتلجلج و الحقُّ أبلج ؟! الآية منطبقةٌ على عقيدة الحقِّ ، و أنه أراد الفتنة و لم يرد أن يطهر قلوبهم مِن دنس الفتنة و الكفر ، و لو / أراد (٨) الله تطهير قلوب القدرية **ج ٨٣**
مِن البدعة لفعل ، و ما أبشع (٩) قولَه : " لعِلْم اللهِ أنَّ ألطافه لا تنجع (١٠) فيهم " ! فلطفُ مَن ينفع ؟ و إرادة مَن تنجع ؟ و ليس وراء الله مطمع .

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٢) سورة المائدة ٥ ، آية ٤٠ .
(٣) الكشاف (١ / ٦١٩) .
(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٥) سورة المائدة ٥ ، آية ٤٠ .
(٦) سورة المائدة ٥ ، آية ٤١ .
(٧) الكشاف (١ / ٦٢١) .
(٨) في " ج " [لو شاء] .
(٩) في " ج " [أشنع] .
(١٠) في " ج " [تنفع] .

قال محمود : ﴿ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ﴾ (١) صفةٌ أُجريت على سبيل المدح كالصفات الجارية على الله سبحانه ، لا للفصل و الإيضاح ، أو أراد / التعريض باليهود و أنَّهم بُعداء من (٢) الإسلام الذي هو دين الأنبياء ، و قولُه : ﴿لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ منادٍ على ذلك . (٣) ز ١٩ ظ

قال أحمد : لَمَّا كانت النبوة تستلزم الإسلام حملها على المدح ، و فيه نظرٌ ، فالمدح يقع غالبًا بصفة يتميز بها الممدوح عن غيره ، فلا يجوز أنْ يقتصر في مدح النبي على كونه رجلًا مسلمًا ، و الوجه أنَّ الصفة تُذكر لتُعظَّم في نفسها ، و يُنوه بأنَّها وُصف بها عظيم القدر ، كما يُعظَّم الموصوف بالصفة ، و منه وصف الأنبياء بالصلاح في قوله : ﴿وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ (٤) و كذلك قال في الذين يحملون العرش : ﴿وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ (٥) تعظيمًا لقدر الإيمان / و بعثًا للبشر على الدخول فيه ليُساووهم فيه ، و قد قيل : أوصاف الأشراف أشراف الأوصاف (٦) ، أ ٤٠ و

و قال :

/ لإنْ مدحتُ محمدًا بقصيدتي (٧) فلقد مدحتُ قصيدتي بمحمد (٨) ب ٣٤ ظ

٧٨ – **قلتُ :** و مِن أمثلته ما تكرر في الصافات عقيب ذكر نبي بعد نبي ﴿إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ (١) .

---

(١) سورة المائدة ٥ ، آية ٤٤ .

(٢) في " ج " هنا زيادة [دين] و المعنى بدونها واضح .

(٣) الكشاف (١ / ٦٢٣ ، ٦٢٤) .

(٤) سورة آل عمران ٣ ، آية ٣٩ .

(٥) سورة غافر ٤٠ ، آية ٧ .

(٦) حدث سقط في المطبوع من الانتصاف بحاشية الكشاف ، أضاع هذا المعنى الذي قصده ابن المنير (١ / ٦٢٤) ، و قد نقل الألوسي – رحمه الله – القول في تفسيره كاملًا و ذكر فيه هذه العبارة كما ذكرها علم الدين تمامًا ، يراجع : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني ، لمحمود شكري الألوسي (٦ / ١٤٢ ، ١٤٣) .

(٧) في " ج " [في قصيدتي] .

(٨) نسبه ابن المنير في الانتصاف لحسان بن ثابت – رضي الله عنه – لكن سقط أيضًا من المطبوع و أثبته الألوسي في تفسيره ، و كذلك نسبه لحسان ضياء الدين بن الأثير في المثل السائر ، لكن ذكر المحقق أنه ليس في ديوانه ، و عنده بلفظ : مَا إِنْ مَدَحْتُ مُحَمَدًا بِمَقَالَتِي * لكنَ مَدَحْتُ مَقَالَتِي بِمُحَمَّدِ ، و هكذا نقله الألوسي ، و ما ذكرته هو الموجود في نسخ المختصر ، يراجع : المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر ، لأبي الفتح ابن الأثير (٣ / ٢٤٠) .

قال أحمد : فالنبوة أعظم مِن الإسلام ، فلولا حملها على هذا لخرجنا عن قانون البلاغة في

الترقي مِن الأدنى إلى الأعلى [٢] ، لا النزول على عكسه كما [٣] قال المتنبي :

شمسُ ضحاها هلالُ ليلتها درٌّ تقاصيرها زبرجدها [٤]

فنزل عن الشمس إلى الهلال ، و عن الدرِّ إلى الزبرجد في المدح فمضغت الألسن عِرْضَ بلاغته ، و مزَّقتْ أديم صناعته لذلك .

قال محمود : ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [٥] محبة العباد لربهم طاعته و ابتغاء مرضاته ، و أنْ لا يفعلوا ما يوجب سخطه ، و محبة الله لعباده أنْ يثيبهم أحسن الثواب على الطاعة و يعظمهم و يثني عليهم و يرضى عنهم [٦] ، أمَّا ما يعتقده أجهلُ الناس و أمقتهم للشرع و أسوأهم

([١]) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٨١ ، ١١١ ، ١٣٢ .

([٢]) ليس الأمر كما ظنَّ ابن المنير بل للإسلام هنا معنىً خاص قال الطبري : " و هم الذين أذعنوا لحكم الله و أقروا به " و بيَّن أنَّ المراد بذلك هو صاحب المقام المحمود (ﷺ) فتكون هذه الآية نظيرة لقوله تعالى : ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ ﴾ (سورة الإسراء ، آية ١) فالعبودية و الإسلام لله تعالى أعلى المراتب ، و قدر كلِّ إنسان عند الله بقدر ما تحقق في قلبه من هذه العبودية ، و هذا يبيِّن بطلان قول مَن زعم في الإيمان أنَّ أهله في أصله سواء ، و قد أشار إلى ذلك النووي و غيره ؛ فهذه الأوصاف التي يُظنُّ أنَّها أقل من مرتبة النبوة من الإيمان و الإسلام و الصلاح و العبودية – ليست هي مرتبة واحدة ، بل هي مراتب أعلاها ما يخصُّ الأنبياء و يمدحون بها أيضًا . يراجع : جامع البيان (٨ / ٤٤٩) ، شرح صحيح مسلم للنووي (١ / ١٨٥) ، المسائل الاعتزالية (ص ٣٥٩) . ج ٨٤ ز ٢٠ و

([٣]) في " ج " [و قد] .

([٤]) و التقاصير: جمع التِّقصار و هي القلادة القصيرة ، و كلام أبي العلاء ليس فيه هذا الحط من معنى البيت كما ذهب إليه ابن المنير . يراجع : شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي العلاء المعري (ص ٢٨) .

([٥]) سورة المائدة ٥ ، آية ٥٤ .

([٦]) هذا التأويل سكت عنه ابن المنير لأنَّه يقرُّه ، و هو لا يجوز بل محبة الله لعباده حقيقة ليست بمجاز ، و هي محبة تليق به سبحانه ، نطق بها القرآن الكريم و السنة الصحيحة ، و قد سبق بيان عدم جواز تأويل

طريقة ، و إن كانت طريقتهم عند أمثالهم مِن الجهلة و السفهاء – شيئًا ، و هم الفرقة المفتعلة المنفعلة [١] مِن الصوف ، و ما يدينون به مِن المحبة و العشق و التغني ، على كراسيهم خربها [الله] [٢] و في مراقصهم عطلها الله ، بأبيات الغزل المقولة في المردان الذين يسمونهم شهداء ، و صعقاتهم أين منها صعقة موسى (عليه السلام) / يوم دُكَّ الطور ؟ ! تعالى الله عمَّا يقولون علوًا كبيرًا ، و مِن كلماتهم كما أنَّه بذاته يحبهم كذلك / يُحبون ذاته . [٣]

قال أحمد : تسمية المحبة بالطاعة مجازٌ ، فيُنظر في الحقيقة . و المحبةُ لغةً : ميلُ المتصف بها إلى أمرٍ ملذ . و اللذات منها محسوسٌ كالمطعومات اللذيذة و المبصرات و الملموسات [٤] الحسنة ، و المسموعات المنغمة و شمّ الأراييح [٥] العطرة ، و منها معقولٌ كالجاه و الرئاسة و العلوم ، و هي متفاوتةٌ بحسب تفاوت البواعث ، و تتفاوت العلوم بتفاوت معلوماتها ، و لا معلوم أجلُّ مِن الحقِّ [٦] المعبود ، فاللذة بمعرفته جلَّ جلاله أعظم ، و هذه المحبة [٧] تبعث على الطاعات ، فمحبة العبد لله تعالى حينئذٍ ممكنةٌ واقعة [٨] مِن المؤمن ، بل [هي] [٩] مِن شروط الإيمان ، و الناسُ فيها متفاوتون ، فيجب حملُ محبة العبدِ لله على الحقيقة ، و الطاعة التي فسر بها مسببةٌ عنها مغايرة لها ، و لهذا قال النبيُ (ﷺ) للسائل عن الساعة : (**ما أعددْتَ لها ؟ قال : ما أعددتُ [لها]** [١٠] **كثيرَ عملٍ و لكن حبَّ الله و رسوله ، فقال : أنت مع مَن أحببتَ**) [١١] ، فصرَّح بالمحبة مع قلة الأعمال و لم يُنكر عليه النبيُ

الصفات الإلهية . بل قال السلف أمروها كما جاءت . يراجع : شـرح العقيـدة الطحاويـة (ص ٢٩٣) ، المسائل الاعتزالية (ص ٣٦٥) .

(١) سقطت من " ز " .

(٢) سقطت من " أ " .

(٣) الكشاف (١ / ٦٣٣ ، ٦٣٤) .

(٤) في " ز " [الملبسات] فلعل المثبت أعلاه هو [الملبوسات] .

(٥) جمع الجمع للريح و مثله أراويح ، يراجع القاموس المحيط مادة (ر و ح) .

(٦) في " ز " [الواحد] .

(٧) في " ج " [المعرفة] .

(٨) في " ز " [واجبة] .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(١١) رواه الشيخان من حديث أبي موسى الأشعري و أنس بن مالك ، فرواه البخاري (ك الأدب – ب علامة حب المرء للعبد ح ٥٨١٨ ، ٥٨١٩) ، و مسلم (ك البر و الصلة و الآداب – ب المرء مع مَن أحـب ، ح ٢٦٣٩ ، ٢٦٤١) على الترتيب ، و جاء في الباب عند مسلم من حديث ابن مسعود أيضًا .

(ﷺ) . و إذا تأكدتْ المحبة سُمِّيتْ عشقًا ، فلا يبعد أن يسمَّى مَن ظهرت آيات [١] محبةِ الله تعالى عليه / باستيعاب أوقاته في ذكره و مراضيه عاشقًا [٢] ، و في طائفة المتصوفة الأخبار [٣] ! و قد أخذ الزمخشريُّ صالحَهم بطالحهم ، بل علماء الدين [٤] منهم طائفة سمُّوا نفوسهم بأهل العدل و التوحيد ، ثُم خلعوا الربقة و أنكروا صفات معبودهم و قضاءه و قدره ، و جعلوا نفوسهم شركاء لله في الخلق خلقوا كخلقه ، فلا نقدح في علماء الأصول لانتساب هؤلاء إليهم ، و الذين عرفوا كيفية محبة العبد لله يقولون لمنكرها جهلتَ فأنكرتَ ، كما أنَّ الصبي يُنكر على مَن يعتقد أنَّ وراء اللعب لذةً مِن جماع أو غيره ، و مرتكب الشهوات مِن النساء يظنُّ أنَّه ليس وراء ذلك لذة ، و كذلك صاحب المال و الجاه كلٌّ يسخر مِن غيره . قال الغزالي [٥] : " و المحبون لله يقولون لِمَن سخر منهم : ﴿إِن تَسۡخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسۡخَرُ مِنكُمۡ كَمَا تَسۡخَرُونَ﴾ [٦] " [٧] . أ ٤٠ ظ

(١) في " ب ، ج " [آثار] و قد سقطت من " ز " .

(٢) إثبات هذا اللفظ في العلاقة بين العبد و ربه يحتاج إلى دليل من الكتاب و السنة ، فإن لم يوجد فهي ردٌّ على مَن أثبتها . يراجع : مدارج السالكين لابن القيم (٣ / ٣٠) .

(٣) الصوفية مصطلح اختلف فيه الناس بين مؤيد و معارض ، لكنَّ الذي لا يقدّم بين يدي الله و رسوله يعلم أنَّه شيء حدث بعد زمن الصحابة و لم يكن من السنة في شيء ، بل منهجهم يقوم على التعالم على الشرع ، و أنَّ لهم تتكشف الحقائق و يقف غيرهم عند ضيق اللفظ ، و قد وقف ابن العربي المالكي لهذا المنهج و انتقد شيخه الغزالي ، و كلُّ مَن امتلأ قلبه من حب السنة لا يرضى هذه الطريقة إلا إن خالط هذا الحب شهوة خفية أو شبهة دنية ، و بهذا انتقدهم ابن الجوزي ، فهذه حال علمائهم ، و أمَّا جهالهم المقابرية فقد وقعوا في مصائد الشيطان العظمى ، و يكفيك أن تشهد عيدًا من أعيادهم التي تسمى بـ(الموالد) حتى تعلم غربة التوحيد الذي جاء به محمد (ﷺ) ، و في تعليقات الشيخ محمد حامد الفقي على فتح المجيد ما يفضح هذه الفرقة . يراجع أيضًا : العواصم من القواصم لابن العربي المالكي (ص ٢٩) و ما بعدها ، صيد الخاطر لابن الجوزي (ص ٣١) ، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان لابن القيم (١ / ٢٣٣) .

(٤) في " ز " [الأمة] .

(٥) الغزالي : هو زين الدين أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي الغزالي الشافعي ، حجة الإسلام ، تفقه على إمام الحرمين ، و هو فقيه أصولي شافعي متكلم ، من تصانيفه المستصفى و إحياء علوم الدين ، توفي ٥٠٥ هـ . يراجع : سير أعلام النبلاء (١٩ / ٣٢٢) ، طبقات الشافعية الكبرى (٦ / ١٩١) ، شذرات الذهب (٦ / ١٨) .

(٦) سورة هود ١١ ، آية ٣٨ .

(٧) يراجع : إحياء علوم الدين للغزالي (٤ / ٣٠٣) .

قال محمود : ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾ [١] وضعٌ للظاهر موضع المضمر ، معناه / فإنهم الغالبون ، إعلامًا بكونهم حزبَ الله . [٢] ب ٣٥ و

قال أحمد : و يقابله قوله : ﴿إِنَّ ٱلْخَـٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ أَلَآ / إِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ فِى عَذَابٍ مُّقِيمٍ﴾ [٣] وُضِع (الظالمين) [٤] موضع ضمير (إنهم) ليزيدهم سمة الظلم . ز ٢٠ ظ

قال محمود : ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّـٰغُوتَ ۚ﴾ [٥] عطفٌ على صلة (مَن) كأنَّه قيل : و مَن عبد الطاغوت / و جعل [٦] الله ذلك بأنْ خذلهم حتى عبدوها ، أو وصفهم به كقوله : ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ [٧] . [٨] ج ٨٥

قال أحمد : حرَّف الكلم عن مواضعها لأجل عقيدته ، و الآية عندنا [٩] على ظاهرها ، فاللهُ تعالى أشقاهم و خلق في قلوبهم طاعةَ الطاغوت و عبادته ، ما شاء الله كان و ما لم يشأ لم يكن ، و الخذلان الذي يفسر به القدري لا يرجع منه إلى حقيقة .

قال محمود : ﴿ دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ ﴾ [١٠] المجروران حالان أي دخلوا كافرين و خرجوا كافرين ؛ و لذلك دخلت (قد) تقريبًا للماضي مِن الحال [أو لأنَّ أمارات النفاق كانت لائحةً عليهم ، و كان كشف حالِهم متوقعًا و هو متعلقٌ] [١١] بقوله : ﴿ءَامَنَّا﴾ أي قالوا ذلك و هذه حالهم . [١٢]

---

(١) سورة المائدة ٥ ، آية ٥٦ .
(٢) الكشاف (١ / ٦٣٦) .
(٣) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٤٥ .
(٤) في " ز " [الخاسرين] و هو وهم .
(٥) سورة المائدة ٥ ، آية ٦٠ .
(٦) في " أ " [ذات] زائدة عن غيرها و لا يحتاجها المعنى .
(٧) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ١٩ .
(٨) الكشاف (١ / ٦٣٨ ، ٦٣٩) .
(٩) في " ز " [محمولة] .
(١٠) سورة المائدة ٥ ، آية ٦١ .
(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ز " .
(١٢) الكشاف (١ / ٦٤٠) .

قال أحمد : و في تصدير الجملة الثانية بالضمير تأكيدٌ لاتِّحاد حاليهم في الكفر ، تقول : لقيتُ زيدًا لَمَّا جاء مِن سفره و هو هو ، كما في المثل : و عبدُ الحميد [١] عبدُ الحميد .

قال محمود : ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾ [٢] الإثمُ الكذب لقوله : ﴿قَوۡلِهِمُ عَن ٱلۡإِثۡمَ﴾ [٣] ، و قيل : الإثم الشرك ، وقيل : الإثم في قوله : ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡإِثۡمِ﴾ : ما يختصُّ بهم ، ﴿و العدوان﴾ : ما يتعداهم . [٤]

قال أحمد : الإثمُ مقولٌ يحتمل كونُه كذبًا و شركًا ، و استدلالُ محمودٍ على كونه كذبًا بقوله : ﴿قَوۡلِهِمُ عَن ٱلۡإِثۡمَ﴾ – لا يصحّ .

قال محمود : جعل الربانيين و الأحبارَ أتمَّ إثمًا و ارتكابًا للمنكر ؛ فليس كلُّ عاملٍ صانعًا [٥] ، و لا كلُّ عمل صنعةً حتى يتمكَّن و يتدرب به ؛ لأنَّ / مُوَاقِع المعصية معه داعي الشهوة أ ٤١ و
، و الذي ينهاه لا شهوة معه ، فإذا قصَّر كان أقبح ؛ [فلذلك قال في حقِّ الأحبار ﴿ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ﴾ [٦]] [٧] و شرع أحمد يُعبِّر عن هذا المعنى بعبارة أبسط * ظنًّا منه أنَّها مستغلقةٌ على الأفهام * [و لا حاجة إلى الإطالة] [٨] . [٩]

قال محمود : غلُّ اليدِ و بسطها مجازٌ عن الجود و البخل [١٠] ، كقوله : ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ﴾ [١] ، و لا يقصد به يدًا و لا غلًّا و لا بسطًا ، و لا

ز ٢١ و

---

(١) عبد الحميد : هو أبو يحيى عبد الحميد بن يحيى بن سعد الكاتب ، تلقى الكتابة عن سالم مولى هشام بن عبد الملك ، و تولى الكتابة لمروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين و قتل معه سنة ١٣٢ ه . و به يُضرب المثل في هذا الفن . يراجع : وفيات الأعيان (٣ / ٢٢٨) ، الوافي بالوفيات (١٨ / ٥٢) .

(٢) سورة المائدة ٥ ، آية ٦٢ .

(٣) سورة المائدة ٥ ، آية ٦٣ .

(٤) الكشاف (١ / ٦٤٠) .

(٥) يريد قوله تعالى : ﴿ لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ آية ٦٣ .

(٦) سورة المائدة ٥ ، آية ٦٣ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " ، ثم ما بين المعكوفين زيادة من " ز "

(٩) الكشاف (١ / ٦٤٠) .

(١٠) يريد قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ وَلَيَزِيدَنَّ ﴾ آية ٦٤ .

لا فرق بين هذا و [بين] (٢) ما جُعِل كنايةً عنه حتى يُستعمل / في ملك لا يُعطي باليد بل بالأمر ، و في الأقطع إلى المنكب يقولون : ما أبسط يده بالعطاء ، و مَن لم ينظر في علم البيان عميَ عن تبصُّر محجة الصواب في تأويل (٣) أمثال هذه الآي ، و لم يخلص مِن يد الطاعن إذا (٤) عبثت به . (٥)

قال أحمد : و حكمة هذا المجاز تصوير الحقيقة بصورة حسية بلازمها غالبًا ، و الصور الحسية (٦) أثبت في الذهن مِن المعاني ، و الجود و البخل معنيان فمُثِّلا للحس . (٧)

قال محمود : و إنما قال : ﴿ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ (٨) و مِن حقه أن يطابق ما تقدمه ؛ لأنَّه دعاءٌ بالبخل فهم أبخل خلق الله ، و يجوز أنْ يكون دعاءً بغلِّ اليد حقيقة في الدنيا بالأسر و في الآخرة بأغلال جهنم ، و الطباق واقعٌ لفظًا / كما تقول : سبَّني سبَّ اللهَ دابره أي قطعه ، و المراد الخذلان أو ما هو مسببٌ عن البخل مِن لصوقِ (٩) العار بهم و سوءِ الأحدوثة عنهم . (١٠)

---

(١) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٢٩ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز "

(٣) سقطت من " ز " .

(٤) في " ز " زيادة هي [تشبثت] و لا يحتاجها السياق .

(٥) الكشاف (١ / ٦٤١ ، ٦٤٢) .

(٦) في " ز " [الحسنة] .

(٧) هذا الموضع خالف ابن المنير طريق السلف في إثبات هذه الصفة لله ، بل خالف إمام مذهبه أبا الحسن الأشعري – الذي يدعي الاقتداء به – في ذلك لأنَّه نص على عقيدة أهل الحديث و السنة ، و قال فيها : " و أنَّ له يدين بلا كيف " ، و نص على أنَّه يقول بقولهم في كتابه المقالات ، فلا يجوز جعل ذلك مجازًا ، و أبطل الأئمة تأويلها بالنعمة و القدرة ، و منهم ابن بطال في شرحه على صحيح البخاري . يراجع : مقالات الإسلاميين (ص ٣٤٥) ، الشريعة للآجري (ص ٢٦٠) ، شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠ / ٤٣٦) ، الإيضاح في أصول الدين لابن الزاغوني (ص ٢٨٤) ، مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (ص ٣٧٨) ، المسائل و الرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (١ / ٣٠٧) .

(٨) سورة المائدة ٥ ، آية ٦٤ .

(٩) في " ج " [لحوق] .

(١٠) الكشاف (١ / ٦٤٢ ، ٦٤٣) .

قال أحمد : نغَّص ما أورده مِن الفضيلة بعقيدته الفاسدة ، و الحقُّ أنَّ الله يدعو عليهم بالبخل ، و دعاؤه عبارة عن خلقه الشُّحَّ في قلوبهم و القبض في أيديهم (١) فليتَ الزمخشريَّ لم يتحدث في تفسير / القرآن إلا مِن حيث علم البيان ، فهو فيه فارس الفرسان . ب ٣٥ ظ

قال محمود : و ثُنِّيتْ اليد في قوله : ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾ و أُفردتْ في قولهم : ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ ﴾ ليكون ردًا لقولهم و إنكارًا أبلغ و أدلَّ على إثبات السخاء و غاية البذل ، فغاية ما يبذله السخي مِن ماله أن يعطيه بيديه جميعًا . (٢)

قال أحمد : العادة في العطاء أن يقع باليمنى ، و الغالب على اليهود [أخزاهم الله] (٣) اعتقاد التجسيم ، فجاءوا بعبارتهم المألوفة فردَّ عليهم بما يعهدون في عبارتهم ، و نسبه إلى يديه فكلتا يديه يمين ، كما جاء في الحديث ، و معناه لو كانت الجسمية ثابتةً لكانت إحداهما يمينًا

و الأخرى شمالًا ففي قوله : **(كلتا يديه يمين)** (٤) نفي الجسمية (٥) ، فأضاف الكرم إليهما ؛ لأنَّ الكرمَ في العادة يُنفى عن الشمال ؛ لأنها ليست محلًا للكرم .

قال محمود : و في قوله : ﴿ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ ﴾ (٦) دليلٌ على أنَّ الإيمان لا يُنجي بدون التقوى ، قال الحسن : هذا العمود فأين الأطناب ؟ (٧)

ز ٢١ ظ / **قال أحمد** : لَمَّا شرط في هذه الآية مجموع الإيمان و التقوى ، و الإجماع منَّا و منه أنَّ

أ ٤١ ظ الإيمان يجُب ما قبله / فلو مات رجلٌ عقيب دخوله في الإيمان لكُفِّرت عنه سيئاتُه و لدخل

---

(١) في " ز " [نفوسهم] .

(٢) الكشاف (١ / ٦٤٣) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) الحديث رواه مسلم و النسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، أخرجه مسلم (ك الإمارة – ب فضيلة الإمام العادل ح ١٨٢٧) ، و النسائي (ك آداب القضاة – ب فضل الحاكم العادل في حكمه ، ح ٥٣٧٩) .

(٥) هذا تأكيد من ابن المنير على تأويل الصفة ، و قد سبق بيان مذهب أهل الحديث و السنة بإثبات الصفة بلا كيف ، و كذلك الأولى ترك هذا اللفظ و التعبير بقول أحكم الحاكمين : ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ (سورة الشورى ، آية ١١) فيقال : نفي السمي أو المماثل .

(٦) سورة المائدة ٥ ، آية ٦٥ .

(٧) الكشاف (١ / ٦٤٤) .

جنات النعيم ، دلَّ [١] على أنَّ اجتماعهما ليس شرطًا ، هذا إنْ كانت التقوى الأعمال [٢] ، و إن كانت على أصل وضعها في الخوف مِن الله فهذا ثابت لكل مؤمن و لو قارف الكبيرة فلا يتم غرضه ، و ما هذا إلا لجاج في مخالفة الاعتقاد المستفاد مِن قوله (ﷺ) : **(مَن قال لا إله إلا الله دخل الجنة و إنْ زنا و إن سَرَقَ فكررها ثم قال : و إن رغم أنف أبي ذرٍّ .)** [٣] لَمَّا راجعه في ذلك ، فنقول : و إن رغم أنف القدرية .

قال محمود : ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [٤] إن لم تبلغ جميعه كما أمرتك فأنت كمَن لم يبلغ شيئًا قط ؛ فإنَّها في حكم الشيء الواحد و لهذا جعل الإيمان ببعضها مع الكفر بباقيها كالكفر بكلها ، و الشيء الواحد لا يكون مبلَغًا و غير مبلَغ مؤمَنًا به و غير مؤمَن به ، و فيه فائدتان : إحداهما : أن ترك بعضها في القبح و الشناعة [٥] كترك الجميع كما عظَّم قتل [٦] النفس [الواحدة] [٧] بقوله : ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [٨] ، و الثانية : أنَّ معناه و إن لم تفعل نالك ما يوجبه كتمان الوحي كلِّه من العقاب [٩] / ؛ وضعًا [١٠] للسبب موضع المسبب . [١١] ج ٨٧

قال أحمد : و نظيرُ اتِّحاد الشرط و الجزاء ظاهرًا ؛ إذ ظاهره إن لم تبلغ الرسالة فما بلغت الرسالة [١٢] – اتِّحادُ المبتدأ و الخبر [١] في مثل قوله :

([١]) في " ز " [فيُحمل] .

([٢]) دخول الأعمال في مسمى الإيمان هو عقيدة السلف الصالح و مذهب أهل الحديث ، و لا يقتضي هذا الحكم خلود أهل الكبائر المصرين في النار ؛ لأنَّه قد دلت الآيات و الأحاديث على خروجهم من النار برحمة رب العالمين ، ففي كلام محمود و أحمد انحراف عن الحق . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٠٩) .

([٣]) حديث أبي ذر الغفاري (رضي الله عنه) أخرجه البخاري (ك الجنائز – ب في الجنائز و مَن كان آخر كلامه لا إله إلا الله ، ح ١١٨٠) ، و مسلم (ك الإيمان – ب مَن مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة ، ح ٩٤) .

([٤]) سورة المائدة ٥ ، آية ٦٧ .

([٥]) في " ج " [البشاعة] .

([٦]) سقطت من " ز " .

([٧]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٨]) سورة المائدة ٥ ، آية ٣٢ .

([٩]) عبارة " ز " [نالك ما ينالك لو كتمتَ الوحي كلَّه مِن العقاب] و في " ج " [ذلك وصف ما يوجبه] .

([١٠]) في " ج " [وضع] .

([١١]) الكشاف (١ / ٦٤٥ ، ٦٤٦) .

([١٢]) في " أ ، ب " زيادة [فيه] و لا يحتاجها المعنى ، و هي في " ز " أيضًا بزيادة [اتحاد الشرط و الجزاء]

و هو تكرار ؛ لأنه لم يأتِ الخبر بعد .

أنا أبو النجم [٢] و شعري شعري [٣]

أراد و شعري هو المشهور بلاغته التي هي مِن لوازم شعره لاشتهاره بذلك فاستغنى عن ذكرها ، كذلك في الآية قُبحُ تركِ تبليغ الرسالة كلِّها أمرٌ معلوم عند الناس قبحُه [٤] و عظيم وباله ، بل عدم نشر العلم مِن العالم فظيع [٥] فاستغنى عن ذكر الزيادات في الشرط و الجزاء وثوقًا بأنَّ مَن فَهِم عدم تبليغ الرسالة فَهِم ما وراءه مِن الوعيد و التهديد ، و قال في الآية : ﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ﴾ و لم يقل و إن لم تبلغ ليتغاير اللفظ [٦] و إن اتَّحد المعنى ، و هي أحسن بهجة مِن تكرار اللفظ الواحد في الشرط و الجزاء ، و بهذا انحطَّ [٧] قول أبي النجم : " و شعري / شعري " ، ز ٢٢ و

و هذا مِن محاسن علم البيان .

قال محمود : ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [٨] رُفِعَ على الابتداء و خبرُه محذوفٌ ، و النية به التأخير * عمَّا في حيِّز * [٩] (إنَّ) مِن اسمها ، كأنَّه قيل : إنَّ الذين آمنوا و الذين هادوا و النصارى حكمهم كذا ، و الصابئون كذلك ، و أنشد سيبويه :

و إلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَ أَنْتُم بُغَاةٌ مَا بَقِيْنَا [١٠] فِي شِقَاقِ [١١]

([١]) في " أ " [الجزاء] و المثبت من بقية النسخ .

([٢]) أبو النجم : هو الفضل بن قدامة العجلي ، من بني بكر بن وائل ، راجز أموي ، كان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان و ابنه هشام ، و فضله بعضهم على العجاج ، توفي سنة ١٢٠ ه . يراجع : الشعر و الشعراء (٢ / ٦٠٣) ، الوافي بالوفيات (٢٤ / ٤٣) .

([٣]) واضح من البيت أنَّه لأبي النجم العجلي ، و قد فسره أبو العباس المبرد بنحو ما قال ابن المنير . يراجع : الكامل للمبرد (١ / ٦٢) ، شرح الحماسة للمرزوقي (١ / ٢٩٠) ، ديوان أبي النجم العجلي (ص ١٩٨) .

([٤]) سقطت من " ز " .

([٥]) في " أ ، ب " [فضيع] و هذا يحدث كثيرًا في " ج " فيقلب الضاد ظاءً و العكس . يراجع : الانتصاف المطبوع ، و نقل الألوسي عنه في روح المعاني (٦ / ١٨٩) .

([٦]) في " ج " [لفظًا] .

([٧]) في " ز " [اتحد] و هو تحريف .

([٨]) سورة المائدة ٥ ، آية ٦٩ .

([٩]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

([١٠]) رواية الديوان [حيينا] .

([١١]) البيت لبشر بن أبي خازم ، و بغاة : أي متعادون يبغي بعضنا على بعض. يراجع : ديوان بشر بن أبي خازم (ص ١٦٥) ، الكتاب (٢ / ١٥٦) ، المفصل للزمخشري (ص ٢٩٦) ، خزانة الأدب (١٠ / ٢٩٣) .

أي فاعلموا أنا بغاة / و أنتم كذلك ، و لا يصح عطفُه على موضع (إنَّ) مِن الابتداء قبل الفراغ مِن الخبر ، لا تقول : إنَّ زيدًا و عمرٌو قائمان ، و لا يجوز ذلك و النية به التأخير ؛ لأني إذا عطفتُ على محل (إنَّ) واسمها ، والعامل في محلهما الابتداء ، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر ؛ لأن الابتداء ينتظمهما جميعًا كما تنتظمها (إنَّ) في العمل ، فلو رفعتَ ﴿وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾ المنويَّ به التأخير بالابتداء ، و قد رفعت الخبر بـــ(إنَّ) لأعملتَ فيهما رافعين مختلفين ، و فائدةُ هذا التقديمِ التنبيهُ على أنَّ الصابئين / – و إن كانوا أبين ضلالًا – يصحُّ [1] منهم الإيمان فما ظنُّك بغيرهم ؛ لأنهم سمُّوا صابئين لأنهم صبؤا عن الأديان كلها ، أي خرجوا كما أنَّ الشاعر قال : " و أنتم " لينبِّه على أنَّ المخاطبين أوغل في البغي ، فعاجل به قبل الخبر لئلَّا يُدخل قومه في البغي قبلهم مع كونهم أوغل و أثبت فيه منهم ، و لو قال : و الصابئين ب ٣٦ و أ ٤٢ و

و إياكم لم يحصل المقصود ؛ إذ ليس مِن التقديم في شيء فلم يزل عن موضعه ، و لا يقال فيه مقدم و مؤخر . [2]

قال أحمد : صدق لا يرد السؤال هكذا ، لكنْ يَرِدُ أنه لو عطف الصابئين و نصبه كما قرأ ابن كثير لأفاد دخولهم [3] في جملة المتوب عليهم ، و فُهِم مِن تقديم ذكرهم على النصارى ما نفهم مِن الرفع ، و هو أنهم أوغل في الكفر و قد تُبتُ عليهم فالنصارى أولى ، و يكون الكلام جملةً واحدة مختصرة ، و العطف إفرادي ، / فلِمَ عدل إلى جعله جملتين ؟ و جوابه : أنَّه لو عطفه و نصبه لم يحصل فهم الخصوصية لهؤلاء لأنَّ الأصنافَ كلها عُطِفَ بعضها على بعض عطفَ المفردات و هذا الصنف مِن جملتها و الخبر عنها واحد ، و أَمَّا الرفع / فينقطع عن العطف الإفرادي ، و يختصُّ بقية الأصناف بالخبر المنطوق به ، و خبر هذا صنفٌ مفردٌ مستقلٌّ فيفيد المقصود السابق ذكره [4] ، و يُفهم مِن تقديم الخبر – مِن قوة الدلالة على الخبر المحذوف – ما لا يُفيده تأخيره . ج ٨٨ ز ٢٢ ظ

قال محمود : و لا يصلح أن يكون ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ [5] جوابًا لـــ(كلما) ؛ لأنَّ الرسول الواحد لا يكون فريقين ، و لا يجوز أن يقال : إن أكرمتَ أخي أخاك أكرمتُ

([1]) في " أ " وحدها [لا يصح] و هو خطأ زيدت به " لا " .

([2]) الكشاف (١ / ٦٤٧ ، ٦٤٨) .

([3]) في " أ " [دخلوهم] و هو تحريف .

([4]) و هو جعلهم فرعًا في الحكم مقيسًا على الأصناف السابقة .

([5]) سورة المائدة ٥ ، آية ٧٠ .

، لكنه محذوف تقديره : ناصبوه ، و دلَّ عليه ﴿فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ و هو جوابٌ لقائلٍ قال : كيف فعلوا ؟ (١)

قال أحمد : يدلُّ على حذف الجواب مجيئه ظاهرًا في الأية التي هي توأمة هذه ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ فَفَرِيقًا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقًا تَقۡتُلُونَ﴾ (٢) و لو قدَّر الزمخشريُّ المحذوف بما ظهر في هذه الآية فقال عِوَض (ناصبوه) : (استكبروا) لكان أولى .

قال محمود : وجاء أحد الفعلين ماضيًا و جاء (يقتلون) مضارعًا حكايةً للحال الماضية استفظاعًا (٣) للقتل و استحضارًا لحالته الشنيعة . (٤)

قال أحمد : أو يكون حالًا على حقيقته ؛ لأنهم داروا حول محمد (٥) (ﷺ) (٦) ، و قد قيل هذا الوجه في الآية التي هي مثلها في البقرة ، و مضى وجه اقتضاء المضارع الاستحضار دون الماضي ، و قولُه تعالى : ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً﴾ (٧) و قول الشاعر في الغول :

فآخذه فأضربه فخرت ... صريعًا لليدين و للجران . (٨)

قال محمود : و إنما جاء بـــ(ثُم) في قوله : ﴿ثُمَّ ٱنظُرۡ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾ (٩) لتفاوت العجبين فإنَّ الآيات بيانها (١٠) عجبٌ (١١) ، و إعراضهم أعجب . (١٢)

---

(١) الكشاف (١ / ٦٤٩) .

(٢) سورة البقرة ٢ ، آية ٨٧ ، و قد جاءت الآية في " أ " دون همزة الاستفهام .

(٣) في " ب ، ز " [استفضاعًا] و هو تحريف .

(٤) الكشاف (١ / ٦٤٩) .

(٥) هكذا في " أ ، ب " ، و في " ز " [النبي] .

(٦) أي تآمروا على قتله و لكنَّ الله سلم ، يراجع : السيرة النبوية ، لابن هشام المعافري (٣ / ١١٠) .

(٧) سورة الحج ٢٢ ، آية ٦٣ .

(٨) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٤١) .

(٩) سورة المائدة ٥ ، آية ٧٥ .

(١٠) في " ب " [شأنها] .

(١١) هكذا هي في " أ " ، و في غيرها [عجيب] .

(١٢) الكشاف (١ / ٦٥١).

قال أحمد : و منه : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [١] و قوله : ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝١٩ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ [٢] .

أ ٤٢ ظ **قال محمود** : ﴿لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ﴾ [٣] أي غلوًا باطلًا [٤] / بتجاوز الحقِّ / و تخطيه

ب ٣٦ ظ و الإعراض عن الأدلة و اتباع الشبهة كفعل أهل البدع ، و الغلو الحقُّ الفحصُ عن حقائقه

ز ٢٣ و و [أباعد] [٥] معانيه و الاجتهاد في تحصيل حججه كما يفعل المتكلمون / مِن أهل العدل و التوحيد . [٦]

قال أحمد : يعني بأهل العدل و التوحيد القدريةَ * الذين غَلَوْا في التوحيد * [٧] فجحدوا الصفات و غلوا في العدل فجعلوا إرادة الحقِّ (جلَّ جلاله) مغلوبة بإرادة العبد ، و هذا غلوهم كما ترى جعلوا كلَّ واحدٍ مِن الحيوانات خالقًا ، فأشرك النصارى مع الله اثنين ، و لا يُعدُّ مَن أشركوا بالله [٨] ، و يعني بأهل البدع مَن عداهم الذين أثبتوا الصفات و لم يُثبتوا خالقًا غير الله . [٩]

([١]) سورة البقرة ٢ ، آية ٨٥ .

([٢]) سورة المدثر ٧٤ ، آية ١٩ ، ٢٠ .

([٣]) سورة المائدة ٥ ، آية ٧٧ .

([٤]) في " ز " [بالضلال] .

([٥]) هكذا هي في الكشاف المطبوع ، و في نسخ المختصر [أبعاد] .

([٦]) الكشاف (١ / ٦٥٢) .

([٧]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

([٨]) في " ج" [و لا يعدوا مَن أشرك بالله] .

([٩]) بوَّب البخاري (رحمه الله) في كتابه خلق أفعال العباد فقال : " باب التعرب بعد الهجرة " ، يعني بذلك أنَّ مَن أعرض عن بيان القرآن و السنة ، و ذهب إلى طريق أهل الأهواء و الفلسفة – كان واقعًا في هذه الكبيرة بمخالفة سبيل المؤمنين فقال : " و القَ بهذا أهل العلم و أعرض عن الجاهلين فيتفرقوا كتفرق أهل البدع ﴿ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شىء﴾ (سورة الأنعام ، آية ١٥٩) " ، و لا فرق في هذا بين المعتزلة و الأشاعرة خاصة المتأخرين الذين يدافع عنهم ابن المنير و يقول بقولهم ، و الله أسأل أن يهدينا الصراط المستقيم . يراجع : خلق أفعال العباد (ص ٤٧) ، الشريعة للآجري (ص ٥٧) .

قال محمود : ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ﴾ [1] / و قع تفسيرًا لقوله : ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾ [2] لأنَّ في التناهي حسمَ الفساد ، فكان تركه على عكسه ، و لا يكون النهي عن الفعل بعد فعله ، و إنما قال : ﴿ فَعَلُوه ﴾ لأنَّ معناه لا يتناهون عن معاودة منكرٍ فعلوه ، أو عن مثل منكر ، أو عن منكرٍ أرادوا فعله ، كما ترى آلات الفسق تُهَيَأ ، و يجوز أنْ يريد الإصرار على ما فعلوه و المداومة عليه . [3] ج ٨٩

قال أحمد : و في توبيخهم إشعارٌ بأنهم فعلوا المنكر ، و بأنهم لم ينهوا عن أمثاله في المستقبل ، و لولا زيادة ﴿ فَعَلُوه ﴾ لما صرح بوقوعها منهم ، و دلتْ الآية على أنَّ متعلق النهي فعلُ ضدِ المنهي عنه ؛ لأنَّه عبَّر عن ترك التناهي بقوله :﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [4] فسمَّاه فعلًا ، و خالف في ذلك أبو هاشم المعتزلي [5] ، و كذلك سمَّى تركهم النهيَ عن المنكر صنعًا بقوله : ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ ﴾ إلى قوله : ﴿يَصْنَعُون﴾ و هي أبلغ لأنَّ الصنع أبلغُ في الثبوت مِن الفعل كما سبق .

قال محمود : وصف الله تعالى شدة شكيمة اليهود و صعوبة إجابتهم للحق ، و لين عريكة النصارى و ميلهم للإسلام [6] ، و جعل اليهود قرناء المشركين و قدَّمهم عليهم تنبيهًا على أنهم أثبتُ قدمًا في عداوة الحقِّ كما قدمهم في قوله : ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ﴾ [7] و بيَّن سهولة أمر النصارى بأنَّ فيهم قسيسين و رهبانًا و بعدم استكبارهم ، بخلاف اليهود فنبَّه على أنَّ العلم أنفع شيء و أهداه إلى الخير حتى عِلْم القسيسين ، و حب الآخرة و إن كان مِن راهب ، و التواضع و إن كان مِن نصراني . [8]

---

(١) سورة المائدة ٥ ، آية ٧٩ .

(٢) سورة المائدة ٥ ، آية ٧٨ .

(٣) الكشاف (١ / ٦٥٣ ، ٦٥٤) .

(٤) سورة المائدة ٥ ، آية ٧٩ .

(٥) أبو هاشم المعتزلي : هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، هو و أبوه أبو علي رئيسا طائفة الجبائية و البهشمية نسبة إلى أبي هاشم ، له تصانيف منها الشامل و تذكرة العالم ، توفي سنة ٣٢١ ه . يراجع : الملل و النحل (ص ٤٩) ، الوافي بالوفيات (١٨ / ٢٦٣) ، لسان الميزان (٥ / ١٧٧) ، الأعلام (٤ / ٧) .

(٦) يريد قوله تعالى : ﴿ ۞ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ﴾ آية ٨٢ .

(٧) سورة البقرة ٢ ، آية ٩٦ .

(٨) الكشاف (١ / ٦٥٤ ، ٦٥٥) .

أ ٤٣ و **قال / أحمد** : و إنما قال ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰ﴾ (١) تعريضًا بشدة صلابة اليهود في الكفر ، قيل لهم : ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡأَرۡضَ ٱلۡمُقَدَّسَةَ﴾ (٢) الآية ، فقالوا ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾ (٣) ، و قالت النصارى : ﴿نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ (٤) و أمَّا التي مرَّت ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ﴾ (٥) فللتنبيه على أنَّهم ما وفُّوا بما عاهدوا عليه ، و هاهنا لبيان أنهم أقرب حالًا مِن اليهود .

قال محمود : ﴿تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾ (٦) معناه تمتلىء مِن الدمع حتى تفيض كما يكون في الإناء ، فوضع الفيض المسبب عن الامتلاء موضع السبب الذي هو الامتلاء ، أو قُصِدت المبالغة في وصفهم بالبكاء ، فجعل أعينهم كأنها تفيض بأنفسها أي تسيل (٧) مِن البكاء . (٨)

قال أحمد : و هذه العبارة (٩) أبلغُ العبارات ، فأولها : فاض (١٠) دمع عينه و هو الأصل ، و الثانية المحولة : فاضت عينه (١١) دمعًا ، حوَّلْتَ الفاعل [فجعلتَه] (١٢) تمييزًا مبالغةً ، و الثالثة : فاضت عينه مِن الدمع فلم ينبِّه على الأصل كما في الثانية ، بل أبرزتَه تعليلًا (١٣) ، ج ٩٠ و هذا أبلغ ُ لأنَّ التمييز قد اطرد وضعُه في هذا / الباب موضعَ الفاعل ، تصبب زيدٌ عرقًا ، و تفقأ شحمًا ، و اشتعل الرأس شيبًا ، و تفجرت الأرض عيونًا ، و التعليل لم يُعهد فيه ذلك ، فيجوز فاضت عينه مِن ذكر الله ، كما تقول : فاضت مِن الدمع .

---

(١) سورة المائدة ٥ ، آية ٨٢ .
(٢) سورة المائدة ٥ ، آية ٢١ .
(٣) سورة المائدة ٥ ، آية ٢٤ ، في النسخ دون الفاء .
(٤) سورة الصف ٦١ ، آية ١٤ .
(٥) سورة المائدة ٥ ، آية ١٤ .
(٦) سورة المائدة ٥ ، آية ٨٣ .
(٧) سقطت من " ز " .
(٨) الكشاف (١/ ٦٥٥ ، ٦٥٦) .
(٩) هكذا هي في " ج " و في غيرها [العبارات] و الأول موافق لما في الانتصاف .
(١٠) في " ز " [سال] .
(١١) في " ج " [عيناه] .
(١٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(١٣) قال الطيبي : " و قد نبَّه المصنف بقوله : " من أجله و بسببه " على أنَّ (مِـن) الابتدائيـة سـببية " . يراجع : فتوح الغيب (٤ / ٤١٢) .

/ **قال محمود** : ﴿ذَٰلِكَ كَفَّـٰرَةُ أَيۡمَـٰنِكُمۡ إِذَا حَلَفۡتُمۡ﴾ (١) إشارة إلى المذكور المتقدم ، و لو **ب ٣٧ و**
قيل : تلك كفارة أيمانكم لصحَّ لتأنيث الأشياء أو الكفارة ، و معنى الآية إذا حلفتم و حنثْتُم فحذف للعلم بأنها لا تجب الآية (٢) إلا بالحلف . (٣)

قال أحمد : و فيها دليل لطيف على جواز تقديم الكفارة على الحنث ، و هو المشهور مِن مذهب مالك (٤) ؛ لأنه جعل ما بعد الحلف ظرفًا لوقوع الكفارة المعتبرة / شرعًا ، و لم يذكر **ز ٢٤ و** الحنث ، و ليس في الآية إيجاب كفارة حتى يقال : اتفقنا على أنها لا تجب إلا بالحنث ، فتعين إضماره مضافًا إلى الحنث ، بل إنما نطقت بشرعية الكفارة و وقوعها على وجه الاعتبار ؛ إذ لا يُعطي قولُه : ﴿ذَٰلِكَ كَفَّـٰرَةُ أَيۡمَـٰنِكُمۡ إِذَا حَلَفۡتُمۡ﴾ (٥) وجوبًا ، إنما يُعطي صحةً و اعتبارًا .

٧٩ – **قلتُ** : (٦) وقع في الكشاف قوله : ﴿أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ﴾ رُفِع عطفًا على موضع ﴿مِنۡ أَوۡسَطِ﴾ و هو غلطٌ لم يتنبَّه له أحمد ، و صوابه أنَّه عطفٌ على قوله : ﴿إِطۡعَام﴾ و قد رأيت [الشيخ] (٧) المرسي في كتاب ري الظمآن (٨) كثيرًا ما يتتبع ألفاظ الكشاف (٩) و لم يذكر ذلك أيضًا . (١٠)

قال محمود : ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَـٰنَكُمۡ﴾ بأنْ تكفروها ، و قيل : احفظوها إذا حلفتم فلا تنسوها تهاونًا . (١١)

---

(١) سورة المائدة ٥ ، آية ٨٩ .

(٢) في الكشاف [الكفارة] .

(٣) الكشاف (١ / ٦٥٩ ، ٦٦٠) .

(٤) يراجع : أحكام القرآن لابن العربي (٢ / ١٥٥) ، الثمر الداني صالح الآبي (ص ٢٦٠) .

(٥) سورة المائدة ٥ ، آية ٨٩ .

(٦) هذا القول وقع في " ب ، ج " في هذا المكان ، و قع في " ز " قبل قول محمود السابق ، و جاء في " أ " كذلك لكن في الهامش بدأ مِن قول محمود السابق ، و إنما قدمتُ ترتيب " ب ، ج " لأنَّ العادة مِن فعل علم الدين جعلُ قولِه بعد قولهما ، و هذا سياق " ز " .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) أكثر المصادر على تسميته تفسير القرآن كما سبق في ترجمة المرسي ص ١٠٠ ، و قد ذكره بهذا الاسم إسماعيل باشا في الذيل على كشف الظنون . يراجع : إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون (١ / ٦٠٤) .

(٩) في " ج " [أقوال الزمخشري] .

(١٠) نقل الألوسي معنى قول علم الدين هنا و نسبه إليه راضيًا به . يراجع : روح المعاني (٧ / ١٣) .

(١١) الكشاف (١ / ٦٦٠) .

قال أحمد : و فيه إشعارٌ بأنَّ الشاكَّ في صورة اليمين بعد [١] تحقق أصلها يُشدد عليه و يؤخذ بالأحوط كالذي حلف بالطلاق مثلًا و نسي ، هل قيدها بالثلاث أو أطلقها فيلزمه عندنا الثلاث ، فأرشده الله سبحانه [بهذا] [٢] إلى الحفظ لئلا يجره النسيان إلى هذا التشديد ، و المراد بالأيمان ما ينطلق عليه اسم اليمين حلفًا بالله ، أو بغيره مما يُلزِم في الشرع حكمًا .

٨٠ – **قلتُ** : إنما يجره النسيان إلى التشديد إذا قلنا بمذهبك ، و أنت تريد إثبات مذهبك مِن هذه الآية بعلة خوف الوقوع في التشديد و هو دور ، و جاز أن يكون المراد يحفظها أن لا يهملها فربما وقع في محذور حنثها و هو لا يشعر . [٣]

قال محمود : أكَّد الله تحريم الخمر و الميسر بتصدير الجملة بـــ(إنما) ، و قِرانهما [٤] بعبادة الأصنام [٥] كما جاء : **(شارب الخمر كعابد وثنٍ)** [٦] و جعْلِهما رجسًا كما قال : ﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ ﴾ [٧] ، و جعْلِهما مِن عمل الشيطان الذي لا يصدر منه إلا الشرُّ ، و أمْرِه بالاجتناب ، و جعْلِه مِن الفلاح ، و ضده الخيبة و وقوعِ التعادي و التباغض مِن أصحاب [٨] الخمر و القمار / و ما يؤديان إليه مِن الصدِّ عن ذكر الله و مراعاة أوقات أ ٤٣ ظ
الصلاة ، و قوله : ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [٩] مِن أبلغ / ما يُنهى به ، و معناه قد تلا [١] عليكم

([١]) في " ز " [و قد] .

([٢]) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " ، و بعد (إلى) [التحفظ] .

([٣]) يراجع : كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار (ص ٨٠٥) .

([٤]) في " ج " وحدها [إقرانهما] قال في القاموس : قرن بين الحج و العمرة قِرانًا : جمع كـــ أقرن في لُغَيَّة ،
و على ذلك يجوز الوجهان في كتابة الكلمة ، و الله أعلم ، يراجع القاموس المحيط مادة (ق ر ن) .

([٥]) يريد قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٌ ﴾ آية ٩٠ .

([٦]) أخرجه أحمد (ح ٢٤٥٣) في مسند ابن عباس و قد أخرجه ابن الجوزي بطرقه في العلل المتناهية (٢ / ٦٧١ ، ح ١١٦) ، و كذلك ضعفه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند ، و صححه المنذري – صحيح الترغيب و الترهيب للألباني (٢ / ٦٠٠ ، ح ٢٣٦٤) – ، و رواه ابن ماجة من حديث أبي هريرة (ك الأشربة – ب مدمن الخمر ، ح ٣٣٧٥) و قال ابن حجر في تخريج أحاديث الكشاف : إسناده جيد ، و حسنه الألباني .

([٧]) سورة الحج ٢٢ ، آية ٣٠ .

([٨]) في " ز " [أسباب] ، و كأنه تصحيف سمع .

([٩]) سورة المائدة ٥ ، آية ٩١ ، و جاء في " ج " [فهل أنتم مسلمون] و هي آخر آيتين وردتا في القرآن إحداهما في هود و الأخرى في الأنبياء ، لكنها في هذا الموضع غير مرادة للزمخشري .

ج ٩١

ما يوجب الانتهاء أفتنتهون أم أنتم باقون على ما كنتم [٢] عليه كأن [٣] لم توعظوا ، و الضمير في قوله : ﴿فَٱجۡتَنِبُوهُ﴾ [٤] يعود لمحذوف كأنه قال : إنما شأن الخمر أو تعاطيه ، و لذلك قال : ﴿رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾ . [٥]

قال أحمد : يجوز أن يعود الضمير إلى الرجس الذي انطوى على سائر ما ذكر .

ز ٢٤ ظ / **قال** [٦] **محمود** : إنما جمع الخمرَ و الميسر مع النُّصب و الأزلام أولًا ثمَّ أفردهما بالذكر ، لأنَّ الخطاب للمؤمنين فنهاهم عما كانوا يتعاطونه ، و إنما ذكر [٧] أولًا الأنصاب و الأزلام لتأكيد تحريم الخمر و الميسر ، و خصَّ صدَّها عن الصلاة مِن بين أنواع الذكر لشرفها . [٨]

قال أحمد : و يدل على أنَّ المراد تحريم الخمر و الميسر خاصةً آيةُ البقرة : ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ﴾ [٩] الآية ، و لم يُصرح بالنهي عنهما و أفردهما بالذكر ؛ فلذلك اجتنبها قومٌ لقوله : ﴿فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ﴾ و تعاطهما قومٌ لمنافعهما [١٠] فنزلت هذه الآية باتةً للنهي .

قال محمود : و معنى التبعيض في قوله : ﴿بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلصَّيۡدِ﴾ [١١] أنَّه ليس مِن الفتن العظيمة التي تدحض عنها أقدام الثابتين / كالابتلاء ببذل الأرواح و الأموال ، بل هو شبيه بما ب ٣٧ ظ

ابتلي به أهل أيلة [١] مِن الصيد . [٢]

([١]) في " أ ، ب ، ز " [تلى] و لعله على البناء للمفعول [تُلِيَ] و إلا فــ(تلا) أصوب إملاء لأن لامه واو .

([٢]) في " ج " [أنتم] .

([٣]) في " ج " [كأنكم] .

([٤]) سورة المائدة ٥ ، آية ٩٠ .

([٥]) الكشاف (١ / ٦٦٠ ، ٦٦١) .

([٦]) في " أ " [قلت] و هو مِن كلام الزمخشري و ليس هو لعلم الدين .

([٧]) في " ز " [قدم] ، و كذلك بها اضطراب في عبارتها .

([٨]) الكشاف (١ / ٦٦١) .

([٩]) سورة البقرة ٢ ، آية ٢١٩ .

([١٠]) في " ز ، ج " [لقوله : ﴿ و منافع للناس ﴾] .

([١١]) سورة المائدة ٥ ، آية ٩٤ ، و في " ز " تقديم الآية على كلامه .

قال أحمد : وردت هذه الصيغة في الفتن العظيمة في قوله : ﴿ بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلۡخَوۡفِ وَٱلۡجُوعِ ﴾ (٣) الآية ، بل هو إشارة إلى ما يقع به الابتلاء مِن هذه الأمور ، فهو بعضٌ مِن كلٍّ بالإضافة إلى مقدور الله تعالى ، فإنه قادرٌ على أنْ يبتليهم بأعظم و أهول منه ليبعثهم بذلك على الصبر ، و يدلُّ على ذلك أنَّه سبق الوعد به قبل حلوله لتوطن النفوس عليه ؛ فإنَّ المفاجأة بالشدائد شديدة الألم ، و إذا فكَّر العاقل وجد ما صُرِف عنه مِن البلايا أكثر مما وقع به بأضعاف لا يقف عند غاية ، فسبحان اللطيف بعباده .

قال محمود : ﴿وَحُرِّمَ عَلَيۡكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَرِّ﴾ (٤) قيل : كلُّ ما ينطلق عليه أنَّه صيدٌ ، و قال أبو حنيفة : يجوز للمحرم أكلُ ما صاده الحلال ، و قال مالكٌ و الشافعي لا يجوز له أكلُ ما صاده الحلال مِن أجله ، و أمَّا عموم قوله : ﴿وَحُرِّمَ عَلَيۡكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَرِّ﴾ فالمفهوم منه تحريم صيد المحرمين * دون صيد غيرهم * (٥) لأنهم المخاطبون ، كأنَّه قال : و حُرِّم عليكم ما صدتُم مِن البرِّ و أنتم حرم كما قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞ ﴾ (٦) . (٧)

قال * أحمد : و تخصيص عموم الآية لازمٌ على [كلا] (٨) القولين لأنَّ إباحة أكلِ المحرمِ صيدَ الحلال * (٩) إذا صاد لنفسه مخصِّص لها أيضًا ، إلا أنَّ / صور التخصيص على قول أبي حنيفة أكثر . **ز ٢٥ و**

قال محمود : معنى قولِه : ﴿ قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ ﴾ (١٠) انتعاشًا لهم في أمر دينهم و دنياهم ، و نهوضًا في مقاصد معاشهم و معادهم ، و الشهر الحرام ذو الحجة ، / **أ ٤٤ و**

---

(١) أيلة : بالفتح مدينة على ساحل بحر القلزم مما يلي الشام ، و قيل : هي آخر الحجاز و أول الشام . يراجع : معجم البلدان لأبي عبد الله ياقوت الحموي (١ / ٢٩٢) .

(٢) الكشاف (١ / ٦٦٣) .

(٣) سورة البقرة ٢ ، آية ١٥٥ .

(٤) سورة المائدة ٥ ، آية ٩٦ .

(٥) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(٦) سورة المائدة ٥ ، آية ٩٥ .

(٧) الكشاف (١ / ٦٦٦) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٩) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١٠) سورة المائدة ٥ ، آية ٩٧ .

خصَّه (١) لوقوع النسك فيه ، ﴿وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾ و المقلد منها / خصوصًا و هي البدن لأنَّ ثوابها أعظم ، و بهاء الحج بها أظهر . (٢) ج ٩٢

قال أحمد : و بهذا يبعُد تأويل مَن قال في أول السورة : ﴿وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾ (٣) أنَّ المراد مواضع القلائد خصَّه بالتحريم كما قال تعالى : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ (٤) أي مواقعها ، و هذه الآية سيقت للامتنان كما قال تعالى : ﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾ (٥) ، فلا يليق الانتقال مِن البدن التي هي أعلى إلى القلائد التي هي أدنى ، بل ذلك لائق في مساق النهي أنْ يخرج من النهي عن الأعلى إلى التشديد بالنهي عن الأدنى .

٨١ - **قلتُ** : هذا لا يُبعد صحة هذا التأويل هناك ؛ لأنه نهي ، و هو قد صحح ذلك في النهي ، و كذلك قول مَن قال : لا تتعرضوا لنفس القلائد ، و لا تنتفعوا بها يبعُد بما بَعُدَ به الذي قبله ، و أمَّا ذوات القلائد فلائقٌ بالاثنين فتعين المصير إليه ، و لم يذكر الزمخشري هاهنا سواه ، و وجه صلاحيته ثَمَّ * أنْ ينهى عنه ثُمَّ * (٦) يفرد تخصيصًا ، و هذا يوجد في سياق الامتنان و هو تكرير المنة به (٧) مندرجًا في العموم مخصوصًا بالذكر ، و يليق في الامتنان الترقي مِن الأدنى إلى الأعلى .

قال محمود : ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾ (٨) عامٌ في حلال الملك (٩) و حرامه و صالح العمل و طالحه ، و صحيح المذاهب و فاسدها ، و جيد الناس و رديهم ، فآثروا الطيب و إنْ قلَّ على الخبيث و إن كثُر ، و مِن حقِّ هذه الآية أن نكفح (١٠) بها وجوه المجبرة إذا افتخروا بالكثرة [كما قال الشاعر] (١١) :

---

(١) في " ج " [خاصة] .
(٢) الكشاف (١ / ٦٦٧) .
(٣) سورة المائدة ٥ ، آية ٢ .
(٤) سورة النور ٢٤ ، آية ٣١ .
(٥) سورة الحج ٢٢ ، آية ٣٦ .
(٦) ما بين العلامتين ** تأخر في " ج " بعد [تخصيصًا] .
(٧) في " ج " [النعمة] دون " به " .
(٨) سورة المائدة ٥ ، آية ١٠٠ .
(٩) في " ز " [الرزق] .
(١٠) في " ج " [يصح] .
(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

وَ كَاثِرْ بِسَعْدٍ إِنَّ سَعْداً كَثِيرَةٌ ‏ ‏ ‏ ‏ و لاَ تَرْجُ مِنْ سَعْدٍ وَفَاءاً وَ لاَ نَصْرَا [١]
لاَ يَدْهَمَنَّكَ مِنْ دَهْمَائِهِمْ عَدَدٌ ‏ ‏ ‏ ‏ فَإِنَّ أكثرهم [٢] بَلْ كُلُّهُمْ بَقَرُ [٣] [٤]

ز ٢٥ ظ **قال أحمد :** قد ثبت أنَّ أكثر أهل الجنة مِن هذه الأمّة ، / و اعترف القدرية بأنَّهم قليلٌ فيها و شذوذ بالنسبة إلى بقية [٥] الطوائف ، و هم يزعمون أنهم أهل الجنة لا غيرهم ، فإنهم مخلدون في النار مع الكفار ، فكيف تكون هذه الطائفةُ / الشاذة القليلة أكثرَ أهلِ الجنة ؟ ! و ب ٣٨ و مَن المعتزلة مِن الخلائق حتى يطمعوا في هذا ؟ ! و حملُه (الطيب) على القدرية و (الخبيث) على مَن عداهم – مثلُ ما حكاه و أنكره في قوله عزَّ و جلَّ : ﴿وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [٦] أنَّ المراد به المحدثون و أصحاب أبي حنيفة [٧] ، و عدَّ هذا في التفسير بدعةً ، و هذا شرٌّ مِن ذلك .

قال محمود : ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾ [٨] بدل مِن المنصوب في قوله : ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [٩] بدل اشتمال أي و اتقوا الله يوم جمعه . [١٠]

قال أحمد : يكون منصوبًا مفعولًا به لا ظرفًا .

---

(١) البيت في ديوان الحماسة دون نسبة ، قال المرزوقي : " كاثر : أمرٌ من كاثرته إذا غلبته بالكثرة . يراجع : شرح ديوان الحماسة لأبي علي المرزوقي (٣ / ١٥٢٢) ، و مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

(٢) هكذا هي في النسخ كلها ، و في الكشاف [جلهم] .

(٣) البيت لأبي تمام من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز الطائي ، و هي من البسيط ، قال التبريزي : " يقال : دخل في دهماء الناس أي في جماعتهم " ، و دهمه الأمر إذل غشيه فحيره و سد عليه بـاب الـرأي . يراجع : ديوان أبي تمام (ص ١٣٣) ، ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي (٢ / ١٨٦) ، و مـشاهد الإنصاف .

(٤) الكشاف (١ / ٦٦٨) .

(٥) في " ز " [أهل] .

(٦) سورة الملك ٦٧ ، آية ١٠ ، جاء تفسير هذه الآية في الكشاف (٤ / ٥٦٦) .

(٧) جاء في الانتصاف المطبوع " أهل الحديث و أهل الرأي ، يعني الحقيقة " ، و لم أطلع على مخطوطـات الانتصاف لكني أراه تحريفًا و أنَّ تفسير ابن المنير هو " يعني الحنفية " ، كما فعل علم الدين هنا و قـال : " أصحاب أبي حنيفة " . يراجع : طبعة العبيكان (٢ / ٢٩٩) ، و طبعة دار الكتب العلمية (١ / ٦٦٨) .

(٨) سورة المائدة ٥ ، آية ١٠٩ .

(٩) سورة المائدة ٥ ، آية ١٠٨ .

(١٠) الكشاف (١ / ٦٧٥) .

٨٢ – **قلتُ** [1] : بدل الاشتمال هاهنا ممتنعٌ [٢] ، لأنه لابد فيه من اشتمال البدل على ما أبدل منه أو اشتمال / المبدل منه على البدل ، و هنا يستحيل ذلك [٣] ، و إنما يتم [ذلك] [٤] ببيان الإضمار ؛ فإنَّ تقديرها : و اتقوا عذابَ الله يومَ [٥] ، فيكون حينئذ بدلًا لاشتمال اليوم على العذاب . ج ٩٣

قال محمود : و إنما قالوا : ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾ [٦] و قد علموا بما أجيبوا ؛ لأنهم علموا أنَّ مقصودَ السؤال التوبيخ ، فوكلوا الأمرَ إلى علمه و إحاطته بما / كابدوه منهم إظهارًا للتشكي ، و التجاءً إلى الله ، و فيه تعظيمٌ لما حلَّ بهم . [٧] أ ٤٤ ظ

قال أحمد : هو كالتعظيم بالسكوت عن الصلة في قولهم : بعد الليتيا و التي .

٨٣ – **قلتُ** : و كالسكوت عن جواب (لولا) و (لو) في مثل قوله : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [٨] ، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾ [٩] . [١٠]

قال محمود : و قيل : من الهول ذهلوا ثُمَّ لَمَّا ثابت عقولهم أجابوا بالشهادة على أممهم ، و قيل : علمنا ساقطٌ مع علمك فإنك أنت علام الغيوب ، و قيل لا علم لنا بما أحدثوا بعدنا ، و كيف يخفى عليهم أمرهم و هم سود الوجوه زرق العيون ؟ [١١]

قال أحمد : المسؤول عنه جوابهم / عند دعائهم لا ما حدث بعد ذلك . ز ٢٦ و

---

(١) سقطت من " ج " ، و هذا سياقها قدمته على غيرها لأنه يطابق السياق الذي نقله الألوسي عن علم الدين مما يشعر بالثقة في ترجيح نصها على غيره ، يراجع : روح المعاني (٧ / ٥٤) .

(٢) عبارة " ز " [يبعد هاهنا] و عبارة " ب " [لا يتصور] .

(٣) في " ز " [يستحيل اشتمال الزمان على الله أو اشتمال الله على الزمان] .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " أ ، ب " و في " ز " [هذا] .

(٥) في " ز " زيادة [القيامة] و أحسبها غير مرادة لأن علم الدين يحكي لفظ الآية أي يوم يجمع الله ، و على هذا جاءت العبارة في حاشية الطيبي و لفظه موافق للفظ " ب " . يراجع : فتوح الغيب (٤ / ٤٥٤) .

(٦) سورة المائدة ٥ ، آية ١٠٩ .

(٧) الكشاف (١ / ٦٧٥) .

(٨) سورة النور ٢٤ ، آية ٢٠ .

(٩) سورة سبأ ٣٤ ، آية ٥١ .

(١٠) قد سقط هذا القول من " ب ، ج " .

(١١) الكشاف (١ / ٦٧٦) .

قال محمود : و قريء : ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ (١) بالنصب (٢) على أنَّ الكلام تمَّ عند قوله : ﴿ أَنت ﴾ أي إنَّك الموصوف بأوصافك المعروفة ، ثُمَّ نصب (علام) على الاختصاص أو النداء . (٣)

قال أحمد : فيكون كقوله :

أنا أبو النجم و شعري شعري (٤) .

٨٤ – **قلتُ** : وقع في الزمخشري أنَّه منصوب على النداء أو الاختصاص أو نعت لاسم (إنَّ) و هو بعيدٌ ؛ لأنَّ المضمرات لا توصف و اسمُ (إنَّ) ضميرٌ ، و أحمد فرَّ مِن (٥) ذلك و لم يُنبِّه عليه و هو مِن المشكلات . (٦)

قال محمود : الضمير في ﴿فَتَنفُخُ فِيهَا﴾ (٧) يعود إلى الكاف كأنَّه قال : مثل هيئة الطير فينفخ فيها ، و لا يرجع إلى الهيئة ؛ لأنها ليست مِن خلقه و لا نفخه في شيء ، و كذلك ضمير (يكون) . (٨)

قال محمود : قول الحواريين : ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ (٩) يدلُّ على أنهم كانوا شاكين ، و كذلك قول عيسى لهم : ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ أي لا تشكُّوا في استطاعته ، و لا يعارضه قولُ الحواريين : ﴿ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ (١٠) فإنَّه ذكر دعواهم ثُم أتبعها ما يبطلها . (١١)

---

(١) سورة المائدة ٥ ، آية ١٠٩ .

(٢) قال ابن خالويه : " عن يعقوب " . يراجع : مختصر في شواذ القرآن (ص ٤٢) .

(٣) الكشاف (١ / ٦٧٥ ، ٦٧٦) .

(٤) البيت سبق تخريجه (ص ٢٧٧) ، و قد مثل به من قبل العكبري في إعراب هذه القـراءة . يراجـع : إعراب القراءات الشواذ (١ / ٤٦٤) .

(٥) في " ج " [أعرض عن] .

(٦) نقد علم الدين هذا للزمخشرى تعقب به أبو حيان قول الزمخشري ، و لم يذكر أنَّه استفاده مِـن شـيخه ، فلعله لم يطلع على قول علم الدين ، قال الطيبي : " و أجيب بأنَّ النظر مدفوع لأنَّه يذكر الأقوال المـذكورة و بعضهم جوز وصف الضمير " . يراجع : البحر المحيط (٣ / ٥٤) ، فتوح الغيب (٤ / ٤٥٦) .

(٧) سورة المائدة ٥ ، آية ١١٠ .

(٨) الكشاف(١ / ٦٧٥ ، ٦٧٦) .

(٩) سورة المائدة ٥ ، آية ١١٢ .

(١٠) سورة المائدة ٥ ، آية ١١١ .

(١١) الكشاف (١ / ٦٧٧ ، ٦٧٨) .

قال أحمد : و قيل : هل يستطيع : * هل يفعل ، تقول للقادر * [١] : هل تستطيع كذا ؟ مبالغةً في التقاضي ، فيكون إيمانهم سالِمًا ، و يكون عبارة عن المسبَّب بالسبب ؛ لأنَّ الاستطاعة مِن أسباب الإيجاد ، و عكسه التعبير عن الإرادة بالفعل في قوله : ﴿ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [٢] و منه تأويل أبي حنيفة ﴿وَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ مِنكُمۡ طَوۡلًا أَن يَنكِحَ ﴾ [٣] أي و مَن لم يملك ، و حمل النكاح على الوطء ، و جعل الاستطاعة نفس الملك ، حتى أنَّ القادر غير المالك عادمٌ / للطول ، و كنتُ استبعد احتمال اللفظ له حتى وقفتُ على هذا القول عن ج ٩٤
الحواريين ، و هو قول الحسن .

قال محمود : (أنْ) في قوله : ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ [٤] إن كانتْ مفسرةً لا بدَّ لها مِن مفسر ، و هو إمَّا فعل القول أو فعل الأمر ، و كلاهما لا وجه له ، أمَّا القول فيُحكى بعده / ب ٣٨ ظ
الكلام بغير واسطة (أن) ، و أمَّا الأمر فيُسند إلى ضمير الله سبحانه ، و لو فسر به كان (اعبدوا الله ربي و ربكم) و الله تعالى / لا يقول ذلك . [٥] ز ٢٦ ظ

قال أحمد : أجاز بعضهم وقوع (أن) مفسرة بعد لفظ القول ، و لم يقتصر بها على ما في معناه فيقع حينئذٍ تفسيرًا له ، و يجوز على الوجه الثاني على حكاية معنى قول الله تعالى بعبارة أخرى كأنّه قال : مرهم بعبادتي ، أو قال على لسان عيسى عليه السلام : اعبدوا الله ربي أ ٤٥ و

و ربكم ، فحكاه عيسى / فكنَّى عن اسمه كما قال : ﴿ ✌❁✍𝓮𝓻❑♈▫⑩
☹✌❑⬀✁🖫⍌⓿⬀▫② ॐ⬁❻⬃♦❁☙☙✍✐ ♌”✍⬀④❁𝓮𝓻 ⌧♒⬀✎❍⬀✎♋❺
☙⇦☙⬀♌✡☜♍⬀⌘ ✌⍌⓿☞⬀♊✡✠ ⬃”✍⬀④❁𝓮𝓻 ॐ⑥❁♓⍌⌘⍌❑
✰▪✍✌✎② ▫▪✍✌✎①⬈⬀⌂𝓮𝓻✍❁✌ ⍌❖⬀▫② ⌧♑❁☯⬩⬀☪⬀☞🔔📖✌⍌❑
❃▫⑩⬀♊✡⬀☞ ✌❁⇦☜⬀⬃♋❺✎⬩⬀☼☪❺🔔📖✌✎⬀✡✠
✌📖🔔⬩☪☼❑✎♏❺♋✌☹ ﴾ [٦] ، و كذلك آية الزخرف : ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾ [٧] إلى قوله : ﴿فَأَنشَرۡنَا بِهِۦ ﴾ و قد مضى عند [قوله] [١] : ﴿وَقَوۡلِهِمۡ إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ

([١]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
([٢]) سورة المائدة ٥ ، آية ٦ .
([٣]) سورة النساء ٤ ، آية ٢٥ .
([٤]) سورة المائدة ٥ ، آية ١١٧ .
([٥]) الكشاف (١ / ٦٨٠) .
([٦]) سورة طه ٢٠ ، آية ٥٣ ، هذه قراءة غير الكوفيين من العشرة ، يراجع : البدور الزاهرة (ص ٢٠٦) .
([٧]) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٩ .

عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾ (٢) لَمَّا استبعد الزمخشري وصف اليهود له بما خالف اعتقادهم فيه .

قال محمود : و إن جعلت (أن) موصولة بالفعل كانت بدلًا مِن (ما أمرتني) أو مِن الهاء ، و كلاهما لا يستقيم ؛ لأنَّ البدل يقوم مقام المبدل ، و لا يقال : ما قلتُ لهم إلا اعبدوا الله بمعنى ما قلتُ إلا عبادته ؛ لأنَّ العبادة لا تقال . (٣)

قال أحمد : إن لم يقل العبادة فيقال الأمر بها ، فإذا جُعِلَتْ موصولةً مع فعل الأمر [فيكون] (٤) مجازه : ما قلتُ لهم إلا الأمر بالعبادة ، على طريقة ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ ﴾ (٥) و هو متعلق القول لا نفسه ، و كذلك ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ ﴾ (٦) .

قال محمود : و كذلك جعله بدلًا مِن الهاء ؛ إذ يصير إلا ما أمرتني بأن اعبدوا ، فيبقى (٧) الموصول بلا عائد . (٨)

قال أحمد : و هذا لا يمنع البدل فقد قال في مفصله و لا يسعه إنكاره : " و قولهم : إنَّ البدل في حكم تنحية الأول مؤذن باستقلاله و مفارقته التأكيد و الصفة في كونهما تَتِمتيْنِ لما يتبعانه ، لا أن يعنوا إهدار الأول و إطراحه ، تقول : زيدٌ رأيتُ غلامه رجلًا صالحًا (٩) ، و

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٢) سورة النساء ٤ ، آية ١٥٧ .

(٣) الكشاف (١ / ٦٨٠) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " و في " ز " [فمجازه] و في " أ " دون فاء .

(٥) سورة المجادلة ٥٨ ، آية ٣ .

(٦) سورة مريم ١٩ ، آية ٨٠ .

(٧) في " ز " [فيصير] .

(٨) الكشاف (١ / ٦٨٠) .

(٩) المثال الذي ذكره الزمخشري هو برفع (زيد) في المفصل و شرحه ، و قد ذُكر في الانتصاف – (١ / ٦٨١) – بنصبه ، و يبدو أنَّ المثال مشكل فقد أتى ابن يعيش بمثال آخر شرح به الكلام فقال : تقول : زيدٌ رأيت أباه عمرًا ، فتجعل عمرًا بدلًا مِن أباه ، فلو كان المبدل مطرحًا ، لكان الكلام : زيدٌ رأيتُ عمرًا ، فتبقى الجملة التي هي الخبر بلا عائد و ذلك ممتنع . أ هـ . يراجع : المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ص ١٢١) ، شرح المفصل ، لابن يعيش (٣ / ٦٦) .

لو أهدرتَ الأول لم يَستدّ [١] كلامُك ." الذي ذكره في المفصل هو الحقُّ ، فهذه وجوه أربعة منعها ، و كلُّها صحيح .

قال محمود : أو حُمِل القول على معناه ، كأنَّه قال : ما أمرتهم إلا بما أمرتني به . [٢]

ز ٢٧ و **قال أحمد** : ليُوقِعَ المفسرة / بعد فعلٍ [٣] في معنى القول ، و ليس قولًا صريحًا ، و حمل القول على الأمر [٤] يصحح القول الأول [٥] ، فلولا ما بين القول و الأمر مِن التقارب ما جاز

ج ٩٥ إطلاقه عليه ، / و الأمر قسم مِن أقسام القول ، و ما بينهما إلا عمومٌ و خصوص ، و هذا التأويل الذي تكلفه لا طائل وراءه ؛ فلا فرق بين القول و ما يؤدي معناه .

٨٥ – **قلتُ** : المنقول عن أهل العربية هو ما ذكره محمود . [٦]

قال محمود : و يجوز أن تكون (أن) موصولةً عطف بيان للهاء لا بدلًا . [٧]

قال أحمد : أراد بعطف البيان السلامة مِن طرح الأول و خلو الصلة مِن عائد ، و قد بيَّنا جوازه ، و في المفصل لم يفرق بين عطف البيان و البدل إلا في مثل قوله :

أنا ابن التارك البكري بشر [٨] ....

([١]) في " أ ، ب " [يستند] ، و في الانتصاف المطبوع [يسند] و هو تصحيف ، و الثابت من " ج ، ز " و هو موافق لما في المفصل ، الفعل مِن سدَّ يسدُّ : صار سديدًا ، و السداد : الصواب مِن القول و العمل . يراجع : القاموس المحيط مادة (س د د) . و شرح المفصل ، لابن يعيش (٣ / ٦٦) .

([٢]) الكشاف (١ / ٦٨٠ ، ٦٨١) .

([٣]) في " ز " [لفظ] .

([٤]) في " أ ، ز " زيادة بالتكرار [و حمل القول على الأمر] ، و جاءت " ج ، ب " بدونها .

([٥]) و هو جواز دخول المفسرة على صريح القول و ممن أجازه ابن عصفور ، يراجع : مغني اللبيب (ص ٣٨) .

([٦]) يعضد كلام علم الدين هنا أنَّ ابن هشام قد استحسن تأويل الزمخشري هذا – في مغني اللبيب – و أعاد صياغة ضابط المسألة بما يوافق قول الزمخشري ، يراجع : مغني اللبيب (ص ٣٨) .

([٧]) الكشاف (١ / ٦٨١) ، قال الشيخ خالد الأزهري : " و الصواب العكس ، و هو كون المصدر بدلًا من الهاء في به لا عطف بيان عليها ؛ لأن البيان في الجوامد كالصفة في المشتقات فكما أن الضمائر لا تُنعت كذلك لا يُعطف عليها عطفَ بيان ، نصَّ على ذلك ابن السيد و ابن مالك و على هذا فلا يُتبع الضمير بعطف البيان كما أن الضمير لا يُنعت ، و إذا امتنع أن يكون بيانًا تعيَّن أن يكون بدلًا ؛ فإن قال قائلٌ يلزم على القول بالبدلية إخلاءُ الصلة من عائد كما تقدم بناءً على أن المبدل منه في نية الطرح ، قلنا : ذلك غالبٌ لا لازم ، و لئن سلمنا لزومه فلنا جوابٌ آخر و هو أن نقول : العائد المقدرُ الحذفِ موجودٌ لا معدوم ، فلا يلزم المحذور . " يراجع : موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، للشيخ خالد الأزهري (ص ١٦٠ ، ١٦١) . و مغني اللبيب (ص ٣٨ ، ٣٩) .

([٨]) صدر بيت للمرار بن سعد الفقعسي ، عجزه : عليه الطير ترقبه وقوعًا ، و التارك : اسم فاعل من (ترك) ، و البكري نسبة إلى بكر بن وائل ، و بشر هو ابن عمرو بن مرثد قتله رجل من بني أسد ، و الشاهد فيه

و لم يفصل بينهما في غير ذلك ، و مِن المعنى أنَّ المعتمدَ في عطف البيان الأولُ ، و الثاني موضحٌ ، و في البدل المعتمدُ الثاني و الأولُ [توطئة و] [١] بساطٌ له .

قال محمود : إن قلتَ : لِمَ طلب المغفرة للكفار بقوله : ﴿وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [٢] ؟ قلتُ : ما قال إنك تغفر لهم ، ولكنَّه بنى الكلام على أنَّك إنْ عذبتَهم عدلتَ ، وإنْ غفرتَ لهم مع كفرهم لم تعدم في المغفرة وجهًا مِن الحكمة ؛ لأنَّ المغفرة حسنةٌ لكل مجرم في المعقول ، بل متى كان الجرمُ أعظمَ كان العفو أحسن . [٣]

ب ٣٩ و **قال أحمد** : لم يوافق السنة فإنَّهم يجوزون العفو / عن الكافر عقلًا لكنَّ السمع منع منه ،
أ ٤٥ ظ و لم يوافق القدرية [٤] / إذ معتقدهم امتناعها على الله عقلًا لمناقضتها الحكمة ، فمن ثَمَّ أشكلتْ الآيةُ عليهم لدخول (إنْ) المجوزة لوقوع ما دخلتْ عليه عقلًا ، فقولُ محمودٍ مذبذبٌ بين ذلك ، و ما أقبح قوله عن عيسى : و إن تغفر لم تُعدم وجهًا مِن الحكمة ، و عيسى عليه السلام يبرأ إلى الله تعالى مِن سوء الأدب عليه .

قال محمود : ﴿يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ [٥] إن قلتَ : إن أريد صدقهم في الدنيا لم يطابق ؛ لأنَّ سياقها الشهادة لعيسى بالصدق فيما أجاب به . قلتُ معناه الصدق المستمر بهم في دنياهم و آخرتهم ، قال قتادة : " متكلمان تكلما يوم القيامة . أمّا إبليس فقال : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ
ز ٢٧ ظ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ﴾ [٦] الآية ، و كان كاذباً في الدنيا ، فلم ينفعه / صدقه . وأما عيسى فكان صادقاً في الدنيا فنفعه صدقه " [٧] . [٨]

قال أحمد : لو أجاب بحمل الصادقين على الدنيا و صدقهم على الآخرة لكان أوضحَ طباقًا لتفسير قتادة ، و أخْرجَ لإبليس و أشباهه منه ، و الوجهان متقاربان .

أنَّ (بشرًا) يصح هنا أن يكون عطف بيان و لا يجوز أن يكون بدلًا . يراجع : سيبويه (١ / ١٨٢) ، المفصل (ص ١٢٣) ، قطر الندى (ص ٢٩٥) .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة المائدة ٥ ، آية ١١٨ .

(٣) الكشاف (١ / ٦٨١) .

(٤) في " ز " [أهل القدر] .

(٥) سورة المائدة ٥ ، آية ١١٩ ، سقطت من " ز " .

(٦) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٢٢ .

(٧) قال السيوطي : " أخرج عبد بن حميد و ابن المنذر و أبو الشيخ عن قتادة ... " فذكره . يراجع : الدر المنثور (٥ / ٦١١) .

(٨) الكشاف (١ / ٦٨٢) .

و من سورة الأنعام

قال محمود : في الخلق معنى التقدير ، و في الجعل معنى الإنشاء مِن شيءٍ أو تصيير شيءٍ شيئًا ، أو نقله مِن مكانٍ لآخر ، و منه : ﴿وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾ [1] ، ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [2] لأنَّ الظلمات مِن الأجرام المتكاثفة و النور مِن النار ، ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًا﴾ [3] . [4]

قال أحمد : و قد وردت (جعل) بمعنى (خلق) ، ورد [5] : ﴿وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾ [6] ، [7] ﴿وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾ [8] / و ظاهرها الترادف ، و يؤيد الفرقَ أنَّ الجعل لم يصحب السموات و الأرض و لزمهما (خلق) . ج ٩٦

قال محمود : أفرد النور قصدًا إلى الجنس كما قال : ﴿وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَا﴾ [9] ، أو لأنَّه ما مِن جرمٍ مِن الأجرام إلا و له ظلٌّ ، و هي ظلمات بخلاف النور [10] . [11]

قال أحمد : وسبق مِن الزمخشري الاستدلال بجمع الجنس على التكثير ، و قدمنا ما قاله الإمام [12] فيه ، و لو قال : جُمِعَتْ الظلمات لاختلافها بما تنشأ عنه ، و أُفرد النور لاتحاد ما نشأ عنه و هو النار – لكان أقرب .

---

(1) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٨٩ .

(2) سورة الأنعام ٦ ، آية ١ .

(3) سورة ص ٣٨ ، آية ٥ .

(4) الكشاف (٢ / ٣ ، ٤) .

(5) في " ج " [و زاد] .

(6) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٨٩ .

(7) في " ج " زيادة [أي] و لا يحتاجها السياق.

(8) سورة النساء ٤ ، آية ١ .

(9) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ١٧ .

(10) في " ج " [النار] .

(11) الكشاف (٢ / ٤) .

(12) يعني أبا المعالي الجويني ، و قد سبقت ترجمته (ص ٩٧) .

قال محمود : و عُطِف قولُه : ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ (١) **إمَّا** على [قوله] (٢) ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ بمعنى أنَّ الله حقيق بالحمد على ما خلق لأنَّه نعمةٌ ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ ، **أو** (٣) بمعنى أنَّه خلق ما لا يقدر عليه سواه ثُمَّ عدلوا به ما لا يقدر على شيء . (٤)

قال أحمد : في الثاني نظرٌ ؛ إذ العطف على الصلة يوجب الدخول في حكمها ، و لو قلتَ : الحمد لله الذي الذين كفروا بربهم يعدلون – لمْ يستقم ، و يحتمل أن يقال : وُضِع الظاهر موضع المضمر تفخيمًا ، و مجازه : الذي يعدل به الذين كفروا ، أو [الذي الذين كفروا يعدلون به] (٥) ، فساغ وقوعها صلةً لهذا ، و نظيره : ﴿لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٍ﴾ (٦) فيمَن جعلها موصولةً لا شرطيةً ؛ لأنَّ الظاهر وضع فيه موضع المضمر ، تقديره : ثُمَّ جاءكم رسولٌ مصدقٌ له ، لكن في آية الأنعام نظرٌ ، يصير تقديرها : الحمد لله الذي الذين كفروا به يعدلون ، ز ٢٨ و

٤٦١ و و وقوعه بعد الحمد غير مناسب ، فالوجه هو الأول .

أ ٤٦ و **قال محمود** : / و جاز / تقديم المبتدأ (٧) النكرة على الظرف في قوله : ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ (٨) لتخصصه ، و إن كان الوجهُ في قولك : عندي ثوبٌ جيد – تقديمُ الظرف ، لكن هاهنا أُريد التعظيم كأنَّه قال * : و أيُّ أجلٍ . (٩)

قال أحمد : هذا لا يوجب التقديم و قد ورد ﴿وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ (١٠) و المراد تعظيمها .

---

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ١ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٣) هكذا هي في النسخ ، و السياق يقتضي أن يضع المعطوف الآخر ، فيكون الكلام : إما على ... أو على ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ بمعنى ... .

(٤) الكشاف (٢ / ٤) .

(٥) هذه العبارة من " ز " ، و في غيرها بزيادة [بربهم] فيها و يختل بها المعنى ، و الأول موافق لما في الانتصاف .

(٦) سورة آل عمران ٣ ، آية ٨١ .

(٧) سقطت من " ج " .

(٨) سورة الأنعام ٦ ، آية ٢ .

(٩) الكشاف (٢ / ٤ ، ٥) .

(١٠) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٨٥ .

٨٦ – **قلتُ** [١] : لو مثَّل بقوله : ﴿وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلۡحَقِّ﴾ [٢] ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظُۢ﴾ [٣] لكان أشبه ؛ فإنهما نكرتان موصوفتان ، / و علم الساعة معرفة ، و المراد أنَّ التنكير يدل على التعظيم . ب ٣٩ ظ

قال أحمد : و الظاهر أنَّ التقديم كان لأنَّه منقول مِن كلام آخر ، إذ أصله النصب عطفًا على الأجل الأول ، و كلاهما مقضيٌ ، فلمَّا عُدِل به عن العطف رُفِع و أُقِرَّ مكانه مِن التقديم . [٤]

قال محمود : ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [٥] متعلق بما في اسم الله ، كأنَّه قال * [٦] المعبود فيهما ، كقوله : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ الآية [١] . [٢]

---

(١) هذا القول سقط من " ج " و جاء في " ز " مختصرًا ، و هذا سياق " أ ، ب " و قد ذكره الطيبي في موضعه من سورة الأنعام ، و قد نسب المحقق (الإنصاف) لابن الأثير أيضًا . يراجع : فتوح الغيب (٥ / ٢٨) .

(٢) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ٦٢ ، و قد وقع في هذه الآية وهمٌ ، ففي نسخ المختصر { و عندنا كتاب ... } .

(٣) سورة ق ٥٠ ، آية ٤ .

(٤) لعل ابن المنير قصد بالمثال الذي ذكره المقارنة بين آيتين ذُكر فيهما الساعة و يراد بهما التعظيم أيضًا ، و مع هذا اختلفا في الصياغة ، فبيَّن ما تميزت به آية الأنعام و استحقت به هذا التميز ، و الآيات التي ذكرها علم الدين ليس فيها ذكرٌ للساعة ، و هنا لطيفةٌ وقعت في قلبي من تدبر الآيات التي ورد فيها (عندنا) و (عنده) ، تجد ما كان الخبر فيه (عند) ظرفًا مضافًا إلي ضمير الذات العلية ، تجده يُقدَّم الظرفُ على المسند إليه ، سواء كان المسند إليه نكرةً مخصوصة كقوله : ﴿ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظُۢ ﴾ (ق ٥٠ ، آية ٤) ، أو معرفةً كقوله : ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ (الأنعام ٦ ، آية ٥٩) و ذلك لأنَّ مِن أهم مقاصد القرآن الكريم و هو تعريف الناس بربهم و صفاته ، و منها عظم ملكه و سلطانه سبحانه و هذا يقتضي تقديم ما فيه ضميره سبحانه على ما سواه ، و لله المثل الأعلى تجد العبد الفقير الحقير يقول : " عندي ... و عندي ... " يتجمَّل بذلك ، فالملك لله وحده ، و له العزة جميعًا و هو الكبير المتعالي ، يقول (ﷺ) – كما رواه مسلم – : (الْعِزُّ إِزَارُهُ وَالْكِبْرِيَاءُ رِدَاؤُهُ) فهذا حقُّه ؛ و لهذا قال ابن القيم : " و ليحذر كل الحذر من طغيان (أنا) و (لي) و (عندي) " لأنَّها تكثر على ألسنة المتكبرين و المختالين ، و هي لا تليق بحال المخلوقين من الذل و الحاجة . لذلك فما جاء على غير ما وصفت فهو لخصيصة في سياق الآية نفسها ، كما في هذه الآية التي ذكر أحمدُ فيها وجه التقديم ، فتأمله . و الله أعلم . يراجع : زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم (٢ / ٤٧٥) ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، مادة (عندنا و عنده) ، (ص ٤٩١) .

(٥) سورة الأنعام ٦ ، آية ٣ .

(٦) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

قال أحمد : الآيتان توأمتان ؛ لأنَّ التمدح هاهنا و في الزخرف بالقدرة على الإعادة و الاستئثار بعلم الساعة و التوحيد في الألوهية .

قال محمود : أو [٣] هو المعروف بالألوهية ، أو هو الذي يقال له : الله ، لا يشركه أحدٌ في هذا الاسم . [٤]

قال أحمد : وقع التعبير [٥] في هذه الوجوه بالملزوم عن لوازمه المشهورة لقول أبي النَّجم :

... . و شعري شعري [٦]

[أي] [٧] متى علمتَ أنَّه شعري علمتَ بلاغته .

قال محمود : و يجوز أن يكون ﴿فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ [٨] خبرًا بعد خبر ، بمعنى أنَّه الله ، و أنَّه في السموات و الأرض بمعنى أنَّه عالم .

قال محمود : ﴿فَلَمَسُوه بِأَيۡدِيهِمۡ﴾ [٩] لم يقتصر بهم على الرؤية لئلا يقولوا " * سكِّرتْ أبصارنا * [١٠] . [١١]

قال أحمد : الظاهر أنَّ فائدة ﴿فَلَمَسُوه﴾ تحقيق القراءة عن قرب ، أي قرؤوه و هو في أيديهم غير بعيد ؛ لأنَّ الخط لا يُدرك باللمس ، حتى يُدرك بوجهين كما يُفهم مِن كلام محمود .

قال محمود : / ﴿وَلَوۡ أَنزَلۡنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [١] إمَّا لوضوح الآية برؤية الملَك على صورته فلا يبقى بعد ذلك إلا هلاكهم ، و إمَّا لأنَّ نفوسهم لا يتمالك عند رؤيته فتزهق أرواحهم . [٢] ج ٩٧

---

(١) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٨٤ .
(٢) الكشاف (٢ / ٥) .
(٣) في " ز ، ج " [و] .
(٤) الكشاف (٢ / ٥) .
(٥) في " ج " [التفسير] .
(٦) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٢٧٧) .
(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٨) سورة الأنعام ٦ ، آية ٣ .
(٩) سورة الأنعام ٦ ، آية ٧ .
(١٠) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(١١) الكشاف (٢ / ٦) .

قال أحمد : لا يكون وضوح الآية علةً للعذاب ؛ لأنَّه يوهم أنَّ بقية الآيات أقلُّ وضوحًا ، بل هلاكهم بسبب مجيء الآية المعينة المقترحة و يُقوي الثاني قولُه : ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ مَلَكٗا لَّجَعَلۡنَٰهُ رَجُلٗا﴾ (٣) قال ابن عباس : ليتمكنوا مِن رؤيته .

ز ٢٨ ظ **قال / محمود** : و قوله ﴿ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ (٤) لتفاوت ما بين قضاء الأمر و عدم الإنظار ؛ لأنَّ مفاجأة الشدة أشد مِن نفس الشدة ، و الفرق بين قوله : ﴿سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ﴾ (٥) ﴿ثُمَّ ٱنظُرُواْ﴾ (٦) أنَّ في الأول النظر مسببٌ عن السير ، أي سيروا للنظر لا سير الغافلين ، و في الثاني إباحة السير للتجارة و المنافع ، و أوجب النظر ، و نبَّه على تباعد ما بين الواجب و المباح بـــ(ثُمَّ) . (٧)

قال أحمد : و أظهر (٨) منه جعل السير في الاثنين واحدًا ، فهو سببٌ ، فإن جيء بالفاء أظهرتْ السببية ، و إن جيء بـــ(ثُم) فللتنبيه على أنَّه المقصود و أنَّ السير وسيلة .

أ ٤٦ ظ **قال محمود** : ﴿فَقَدۡ رَحِمَهُۥ﴾ (٩) المراد الرحمة / العظمى ، تقول : إن أطعمت زيدًا مِن جوعه فقد أحسنت ، أي أتممت الإحسان ، أو فقد أدخله الجنة (١٠) ؛ لأنَّ مَن لم يُعذب لم يكن بدٌّ مِن إثابته . (١١)

قال أحمد : لو بقيت الرحمة على إطلاقها لما زاد الجزاء على الشرط ؛ لأنَّ صرف العذاب رحمة (١٢) فاحتاج إلى أحد التأويلين ، فصححه محمود بأنَّ صرف العذاب يستلزم

---

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ٨ ، و قد جاءت في " ز " [نزلنا] و هو تحريف فليست بقـراءة ، يراجـع : البدور الزاهرة (ص ١٠٠) ، و ليس في القراءات الشاذة أيضًا البدور الزاهرة (ص ٣٩٥) .

(٢) الكشاف (٢ / ٦ ، ٧) .

(٣) سورة الأنعام ٦ ، آية ٩ .

(٤) سورة الأنعام ٦ ، آية ٨ .

(٥) سورة النمل ٢٧ ، آية ٦٩ .

(٦) سورة الأنعام ٦ ، آية ١١ .

(٧) الكشاف (٢ / ٨) .

(٨) في " ز " [أوضح] ، ثم [النظر] بدلًا من السير .

(٩) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٦ .

(١٠) و وقع في " ز " وحدها زيادة و لا توجد في الكشاف المطبوع و هي [لأن من أدخل الجنة لم يُعذب] .

(١١) الكشاف (٢ / ١٠) .

(١٢) صرف العذاب أثر من آثار الرحمة ، و الرحمة صفته سبحانه دون تأويل .

الثواب ،
و صححه الغزنوي [١] بأنَّ صرف العذاب لا يستلزم الثواب فأفاد الجزاء أيضًا فائدة ، و لعمري

[إنَّ] [٢] قاعدة المعتزلة تُلجيء إلى تأويل الزمخشري .

قال محمود : ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [٣] الشيء أعم العام لانقسامه إلى الجوهر [٤] و العرض و القديم و الحادث و المحال و المستقيم ، و يقال : الله شيء لا كالأشياء ، كما يقال : معلوم لا كالمعلومات ، فكأنَّه قيل : أي شهيد أكبر ؟ فوضع شيئًا موضعه مبالغةً * في التعميم * [٥] . [٦]

قال أحمد : إيقاع الشيء على المستحيل مخالفٌ للأشعرية و القدرية ؛ لأنَّ القدرية يخصونه بالمعدوم الممكن ، و هذا البحث لغوي ، / و الأمر فيه قريب . [٧] ب ٤٠ و

قال محمود : و إنما كَذَبوا بقولهم : ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [٨] مع علمهم أنَّ الكذب لا ينفع ؛ لأنَّ الممتحن ينطق بما ينفع و ما لا ينفع حيرةً و دهشًا ، فيقولون : ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا﴾ [٩] ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [١] مع علمهم بالخلود ، و أمَّا تمحل مَن قال : معناها ما كنَّا ج ٩٨

---

(١) سقط من " ز " ، و قد جاء في الانتصاف [القونوي] و يترجح أنَّه تحريف فقد جاء على الصواب أيضًا في حاشية الطيبي ، و **الغزنوي** : هو أبو عبد الله محمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي ، مفسر مقريء نحوي ، له تفسير " عين المعاني في تفسير السبع المثاني " ، و الوقف و الابتداء ، توفي سنة ٥٦٠ ه .يراجع : فتوح الغيب (٥ / ٧٣) ، معرفة القراء الكبار (٣ / ١٠٥٦) ، الوافي بالوفيات (٣ / ١٤٧) ، طبقات المفسرين (ص ٢٧٤) ، الأعلام (٦ / ١٧٩) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٩ .

(٤) هو هكذا في النسخ الأربع و هو الموافق لاصطلاح المتكلمين ، و الزمخشري علم في فرقته ، و جاء في الكشاف المطبوع [الجرم] ، فلا أدري هل هذا مما غيره علم الدين ، أم أنه كانت عنده نسخة من الكشاف أفضل من هذه التي اعتمدتها دور النشر .

(٥) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٦) الكشاف (٢ / ١٠ ، ١١) .

(٧) هذا تعليق يبين صحة مسلك الألوسي في هذه المسألة حيث رجع فيها إلى كلام سيبويه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٢٣) .

(٨) سورة الأنعام ٦ ، آية ٢٣.

(٩) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ١٠٧ .

مشركين في ظننا و لم نعلم خطأ معتقدنا فاللفظ ينبو عنه ، و السياق يأباه ، / و يبطله (٢) قولُه : ﴿فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ﴾ (٣) و قال : ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (٤) . (٥)

ز ٢٩ و **قال أحمد** : في الآية دليلٌ على أنَّ الخبر بخلاف ما (المخبَر عنه) / عليه – كذِبٌ و إن لم يعلم ؛ إذ سمَّاهم كاذبين مع قوله : ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ (٦) أي سُلبوا علمه .

٨٧ – **قلتُ** : و فيه نظرٌ لا يخفى .

قال محمود : ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ (٧) تمثيلٌ لنبوِّ قلوبهم و مسامعهم عنه ، و أسنده إلى ذاته دلالةً على ثبوته كثبوت ما جُبلوا عليه ، أو هي حكاية لقولهم : ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٍ﴾ (٨) الآية . (٩)

قال أحمد : حسبنا ردًّا على القدرية هذه الآية ؛ فهم زعموا أنَّ الله أراد منهم الفهم و مكنهم ، و معنى ﴿أَن يَفْقَهُوهُ﴾ * كراهة أن يفقهوه * (١٠) . (١١)

قال محمود : مَن عطف ﴿ □لا♒♋☸ ☞⬀☪④♋⬀ॐ❑♈▫♐👍♉♍ ﴾ (١٢) على ﴿نُرَدُ﴾ (١٣) أو جعله حالًا أي نرد غير مكذبين و كائنين مِن المؤمنين – يدخل في التمنِّى

---

(١) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٧٧ .

(٢) في " ج " [يطلبه] ، و سقط بعدها [قوله].

(٣) سورة المجادلة ٥٨ ، آية ١٨ .

(٤) سورة المجادلة ٥٨ ، آية ١٤ .

(٥) الكشاف (٢ / ١٠ ، ١٢) .

(٦) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٩ .

(٧) سورة الأنعام ٦ ، آية ٢٥ .

(٨) سورة فصلت ٤١ ، آية ٥ .

(٩) الكشاف (٢ / ١٠ ، ١٣) .

(١٠) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١١) يراجع : حاشية التحقيق (ص ١١٣) عن حقيقة الطبع و الختم .

(١٢) سورة الأنعام ٦ ، آية ٢٧ .

(١٣) يشير إلى قراءة مَن قرأ برفع (نكذب) و (نكون) و هي قراءة الجمهور ، و قرأ حفص و حمـزة و يعقوب بنصبهما ، و قرأ ابن عامر برفع الأول و نصب الثاني . يراجع : البدور الزاهرة (ص ١٠١ ، ١٠٢) .

، و كونه قال : ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [١] و التمنِّي لا يُكَذَّب ، إنما جاء لأنَّ التمنِّي تضمَّن وعدًا كما تقول : لئِن رزقني الله مالًا فأكافئك فمتى لم يكافئه كان كذبًا . [٢]

قال أحمد : كثيرًا ما تتناوب صيغة التمنِّي و الخبر كقوله عزَّ و جلَّ : ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ﴾ إلى قوله : ﴿وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ [٣] و أبين منه : ﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [٤] * و هذا هو التمنِّي هاهنا ذُكِرَ بصيغة الخبر * [٥] .

قال محمود : (قد) في قوله : ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾ [٦] بمعنى (ربَّما) لزيادة الفعل . [٧]

قال أحمد : و مثلها ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [٨] [و قال] [٩] :

قد أترك القرن مصفرًا أنامله [١٠]

تعبيرًا عن الشيء بعكسه إشعارًا بأنَّه بلغ الغاية التي ليس بعدها إلا الرجوع إلى الضد .

قال محمود : ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ / يَجْحَدُونَ﴾ [١١] أقام الظاهر موضع المضمر تسجيلًا على أنَّهم ظلموا بجحودهم . [١٢] ٤٧ أ و

قال أحمد : و فيه أيضًا الإسهاب في ذمهم ، و هذه النكتة يستقل بها الظاهر حتى لو كان لقبًا [١٣] جامدًا ، و الأخرى وصفهم بالظلم . [١٤]

---

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ٢٨ .

(٢) الكشاف (٢ / ١٥) .

(٣) سورة التوبة ٩ ، آية ٧٥ : ٧٧ .

(٤) سورة فاطر ٣٥ ، آية ٣٧ .

(٥) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٦) سورة الأنعام ٦ ، آية ٣٣ .

(٧) الكشاف (٢ / ١٦) .

(٨) سورة الصف ٦١ ، آية ٥ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(١٠) سبق تخريجه (ص ٧١) .

(١١) سورة الأنعام ٦ ، آية ٣٣ .

(١٢) الكشاف (٢ / ١٨) .

(١٣) في " ز " [اسمًا] .

(١٤) يراجع : الانتصاف بحاشية الكشاف (٢ / ١٧) .

قال محمود : قوله : ﴿وَلَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ﴾ [١] تسلية لرسول الله (ﷺ) ، و فيه دليلٌ على أنَّ قوله : ﴿فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [٢] من باب قولك لغلامك : لم يهينوك و إنما أهانوني ، و ليس نفيًا للتكذيب . [٣]

قال أحمد : و لا يدل لأنَّه يصحُّ [٤] أيضًا مع نفي التكذيب ، أي هؤلاء لم يكذبوك فحقك أن تصبر ؛ لأنَّ مَن قبلك / كُذِّبوا و صبروا فأنت أجدر ، و لكنه يقرب [٥] ما اختاره [٦] مِن وجه آخر ؛ إذ قد [٧] ورد مثل هذه التسلية صريحًا في قوله عزَّ و جلَّ : ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ﴾ [٨] . ز ٢٩ ظ

قال محمود : ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ﴾ [٩] بآية ملجئة ﴿عَلَى الْهُدَى﴾ [١٠] ، و لكنه لا يفعل ذلك لخروجه عن الحكمة ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ الذين يرومون خلافه . [١١]

قال أحمد : في الآية ردٌّ على القدرية فإنَّ (لو) تدلُّ على امتناع الشيء لامتناع / غيره ، ج ٩٩
فامتناع [١٢] اجتماعهم على الهدى لامتناع المشيئة ، فمِن ثَمَّ حمله الزمخشري على قهرهم على الهدى حتى يتمَّ له أنَّ مشيئة اجتماعهم اختيارًا قد حصلت ، و هي مِن مكامنه و خفاياه [١٣] . [١٤]

---

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ٣٤ .
(٢) سورة الأنعام ٦ ، آية ٣٣ .
(٣) الكشاف (٢ / ١٨) .
(٤) في " ز " [لا يدل] .
(٥) في " ج " [تقرر] .
(٦) في " ز " [ذكره] .
(٧) في " ز " [و هو أنه] .
(٨) سورة فاطر ٣٥ ، آية ٢ .
(٩) سورة الأنعام ٦ ، آية ٣٥ .
(١٠) هكذا هي في " ج " و في غيرها [إلى الهدى] و هو وهم لأنَّه يحكي لفظ الآية .
(١١) الكشاف (٢ / ١٩) .
(١٢) سقطت من " ج " .
(١٣) في " ج " [خطاياه] .
(١٤) كلام ابن المنير هو الصواب مع التنبيه على أنَّ مشيئة الله لا تعارض حكمة الله و عدله و رحمته ، فالله يعلم و نحن لا نعلم ، فكما يسلم العبد لمشيئته طوعًا أو قسرًا ، كذلك يقر بحكمته فهم منها شيئًا أو لم يفهم .

قال محمود : و معنى زيادةِ (يطير) و زيادة (بجناحيه) (١) التعميمُ و الإحاطة ، أي و ما مِن دابة في جميع الأرضين السبع و لا طائرٍ في جو السماء مِن جميع ما يطير بجناحيه إلا أممٌ [أمثالكم] (٢) محفوظةٌ أحوالُها غير مهملة . (٣)

ب ٤٠ ظ

/ **قال أحمد** : و لقائلٍ أن يقول : يلزم مِن عموم أجناس الطير دخولُ كلِّ طائر في الجو ، و إن لم يُذكر في الجو للعموم ، كما يلزم عموم الدواب و إن لم يُذكر " في الأرض " فأقول : وجهه أنَّ موقع ﴿فِى الأَرْضِ﴾ و ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ الوصف العام ، و صفة العام عامةٌ للمطابقة ، فبعموم الصفة يحصل [صفتان] (٤) عامتان .

قال محمود : ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ (٥) : يخذله ، ﴿وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ : يلطف به لأنَّ اللطف يُجدي عليه . (٦)

قال أحمد : قد أكثر مِن تحريف لفظ الهدى و الضلال [عن مواضعه اتباعًا لهواه] (٧) و قد اتسع عليه الخرق فيها . (٨)

قال محمود : جواب ﴿أَرَءَيْتَكُم﴾ (٩) محذوف مجازه : مَن تدعون ، ثُمَّ بكتهم (١٠) بقوله : ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ﴾ أي أتخصون غير الله بالدعاء فيكشف ما تدعون إليه ، ﴿إِن شَآءَ﴾ (١١) أي إذا أراد التفضل و لم يكن مفسدة . (١٢)

قال أحمد : يحجر واسعًا برعاية الأصلح .

قال محمود : ﴿وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ (١) لأنَّ أذهانهم مغمورةٌ بذكر ربِّكم وحده . (٢)

---

(١) هكذا في النسخ الأربع و الذي في الكشاف : " ما معنى زيادة قوله : ﴿فِى الأَرْضِ﴾ و ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ " (آية ٣٨) ، ففي النسخ وهمان : الأول أنه حذف الزيادة الأولى ، و الثاني أنه عدَّ الثانية زيادتين منفصلتين ، فتنبَّه .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) الكشاف (٢ / ٢٠) .

(٤) في النسخ جميعها [آلتان] فلم أدرِ ما هي ، و ما أثبته هو بمراجعة الانتصاف المطبوع .

(٥) سورة الأنعام ٦ ، آية ٣٩ .

(٦) الكشاف (٢ / ٢١) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) في عبارة " ج " طول و ركاكة فأدخلت منها ما يحتاجه المعنى .

(٩) سورة الأنعام ٦ ، آية ٤٠ .

(١٠) في " أ " [نكرهم] .

(١١) سورة الأنعام ٦ ، آية ٤١ .

(١٢) الكشاف (٢ / ٢١) .

قال أحمد : تلقَّى الاختصاصَ مِن تقديم المفعول في قوله : ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ﴾ [٣] ﴿بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ﴾ .

ز ٣٠ و **قال محمود** : يجوز / أن يتعلق الإخبار بقوله : ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ﴾ أي أغير الله تدعون إن أتاكم عذاب الله ، فإن قيل : فقد قال : ﴿فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ﴾ و قوارع الساعة لا تُكشف ، فما تصنع بذلك إذا تعلق الاستخبار به ؟ قلتُ : قد [٤] علقه بالمشيئة فلو فعل لكان له وجهٌ مِن الحكمة ، لكنه لا يفعل لوجه آخر مِن الحكمة . [٥]

قال أحمد : سدّد النظر و أعقبه الكدر [٦] بحمله على قواعد القدر ، و مراعاة الأصلح .

قال محمود : ﴿وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [٧] فيه إيذان بوجوب الحمد عند إهلاك الظَّلَمَة أ ٤٧ ظ و أنَّه مِن أجلّ / النعم و أجزل القِسَم [٨] . [٩]

قال أحمد : و نظيرُها ﴿فَسَآءَ مَطَرُ ٱلۡمُنذَرِينَ ۝٥٨ قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [١٠] فيمَن يقف هاهنا ، و منهم مَن يقف على ﴿ٱلۡمُنذَرِين﴾ ، فعلى الأول الحمد لله [١١] على إهلاك المذكورين ، و على الثاني الحمد لله [١٢] على إقامة أدلة الوحدانية ، / و الأظهر في النمل أنَّه فاتحة لأدلة التوحيد [١٣] .

---

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ٤١ .
(٢) الكشاف (٢ / ٢١) .
(٣) سورة الأنعام ٦ ، آية ٤٠ .
(٤) في " ج " [لو] .
(٥) الكشاف (٢ / ٢١ ، ٢٢) .
(٦) في " ز " [الكذب] .
(٧) سورة الأنعام ٦ ، آية ٤٥ .
(٨) جمع قِسْمَة و هي النصيب . يراجع المعجم الوسيط مادة (ق س م) .
(٩) الكشاف (٢ / ٢٢) .
(١٠) سورة النمل ٢٧ ، آية ٥٨ ، ٥٩ .
(١١) لم يأت اللفظ الكريم في " ج " .
(١٢) لم يأت اللفظ الكريم في " ج " .
(١٣) في " ج " [الوحدانية] .

قال محمود : ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [١] مِن الملائكة الذين هم أشرف جنس خلقه الله و أفضله و أقربه منزلةً . [٢]

قال أحمد : هذه قاعدته و ظاهر الآية يؤيده ، و يُمكن جوابُها بأنَّها وردت ردًا لقولهم : ﴿مَالِ هَـٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ [٣] الآية ، فردَّ ذلك بقوله [٤] : لم يدَّع [٥] أنَّه ملكٌ مستغنٍ عن الطعام ، فلا يلزم التفضيل ، فلا خلاف أنَّ الملائكة لا يأكلون . و ردَّ ﴿أَوۡ يُلۡقَىٰٓ إِلَيۡهِ كَنزٌ﴾ [٦] بقوله : ﴿ وَ لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ ﴾ [٧] ، و هذه الآية عكس قوله : ﴿وَلَا ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ ٱلۡمُقَرَّبُونَۚ ﴾ [٨] لأنَّه نفى أولًا الإلهية بقوله : ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ [٩] ثُمَّ نفى الملكية و هي أدنى ، و الأمرُ في ذلك راجعٌ إلى ما يقتضيه السياق ، فقد تقتضي البلاغة في موضع عكس ما تقتضيه في آخر ، و في لفظ الزمخشري قبحٌ ؛ فإنَّه قال : ليس بعد الإلهية منزلةٌ أرفع مِن الملكية ، فجعل الإلهيةَ منزلةً ، و لا يجوز هذا الإطلاق .

قال محمود : ﴿ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ﴾ مثلٌ للضال و المهتدي ، أو لِمَن اتبع ما يوحى إليه و مَن لم يتبع ، أو لِمَن ادَّعى الممكن و هو النبوة ، و المحال و هو الإلهية و الملكية . [١٠]

قال / أحمد : دعوى الملكية مِن الممكنات لجواز أن يجعل الله البشر ملكًا و الملك بشرًا ، و يدلُّ عليه : ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَـٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلۡنَـٰهُ رَجُلًا﴾ [١١] و لأنَّ [١٢] الجواهر متماثلة و المعاني القائمة ببعضها يجوز أن تقوم بكلها . ز ٣٠ ظ

---

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ٥٠ .
(٢) الكشاف ج ٢ ، ص ٢٤ .
(٣) سورة الفرقان ٢٥ ، آية ٧ .
(٤) سقطت من " ج " .
(٥) في " ز " [لم أدع] .
(٦) سورة الفرقان ٢٥ ، آية ٨ .
(٧) سورة هود ١١ ، آية ٣١ ، هكذا جاءت الآية في جميع النسخ بزيادة واوٍ [و لا أقول] و أحمد إنما يتكلم في سورة (الأنعام ٦ ، آية ٥٠) و هي بدون واو .
(٨) سورة النساء ٤ ، آية ١٧٢ .
(٩) سورة الأنعام ٦ ، آية ٥٠ .
(١٠) الكشاف (٢ / ٢٤) .
(١١) سورة الأنعام ٦ ، آية ٩ .
(١٢) سقطت من " ز " .

٨٨ – **قلتُ** : و مِن البيِّن فيه قوله تعالى : ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴾ (١) أطمع آدم في أن يصير ملكًا ، و النبي لا يطمع في المستحيل .

قال محمود : ﴿ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ ﴾ (٢) إمَّا مؤمنون مقصرون / و إمَّا أهل الكتاب ب ٤١ و
و إمَّا قومٌ مِن المشركين علم منهم أنهم إذا سمعوا ذكر البعث خافوا أن يكون حقًّا فيهلكوا ، ﴿ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِى ﴾ حالٌ مِن ﴿ يُحْشَرُوٓاْ ﴾ أي يُحشروا غير منصورين و لا مشفوعٍ لهم و لا بد مِن هذه الحال ؛ إذ كلٌّ محشور ، و المخوف إنما هو الحشر على هذه الحال . (٣)

قال أحمد : إنما يلزم الحال لو قيل (٤) : و أنذر به الذين (٥) يحشرون ؛ إذ لولا الحال لعمَّ الأمر بالإنذار و المقصود تخصيصه ، أمَّا و قد قيل : ﴿ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ ﴾ (٦) فهو مستقلٌ بتخصيص الإنذار ، إمَّا لإقرارهم به (٧) ، و إمَّا لأخذهم بالأحوط دون العتاة المتمردين ، و ليس كلُّ خائفٍ لا شفيع له ، فإنَّ الموحدين خائفون مشفوعٌ لهم فإن عنى بأنَّ الحال لازمةٌ كقوله : ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ (٨) كان بناءً على قاعدته في إنكار الشفاعة فكلُّ خائفٍ عنده غيرُ مشفوعٍ له ؛ إذ لا يخاف عنده إلا أصحاب / الكبائر غير التائبين و الكفار ، و لا شفاعة لهم عنده ، و إنما الشفاعة عنده في زيادة الثواب لمَن استوجبه بزعمه بعمله الصالح ، و هذا عنده لا يخاف مِن البعث ؛ لأنَّه يستوجب الجنة ، فجعل / الحال لازمةً لأنَّ غير الخائف لا تتناوله الآية و الخائف مستوجبٌ للعقاب عنده فلا شفاعة له ، فتفطن لدفائنه . (٩)

---

(١) سورة الأعراف ٧ ، آية ٢٠ .
(٢) سورة الأنعام ٦ ، آية ٥١ .
(٣) الكشاف (٢ / ٢٥) .
(٤) في " ز " [أن لو قال] .
(٥) في " ج " زيادة [يخافون] .
(٦) سورة الأنعام ٦ ، آية ٥١ .
(٧) سقطت من " ج " .
(٨) سورة البقرة ٢ ، آية ٩١ .
(٩) مما يؤيد قول ابن المنير و يردُّ على الزمخشري ماصح في سبب نزول الآية التي تليها – و هما في سياق واحد – من رغبة المشركين في أن يخلو لهم مجلس النبي (ﷺ) من ضعفاء المؤمنين ، فبيَّن الله أنَّ هؤلاء الضعفاء الذين يخافون مقام ربهم أولى بقربهم و إنذارهم لأنَّهم هم المؤمنون بالآخرة الدائبون في

قال محمود : ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ (١) أي هو المتوصل إلى المغيبات . (٢)

قال أحمد : لا يجوز إطلاق التوصل على الله سبحانه لِمَا يوهم مِن تجدد الوصول (٣) .

قال محمود : و قوله : ﴿وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾ معطوفٌ (٤) ،

و قوله : ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ بمعنى ﴿إِلَّا يَعۡلَمُهَا﴾ في حكم التكرير ؛ / لأنَّ مؤداهما ز ٣١ و
واحد . (٥)

قال أحمد : و هذا مِن التطرية لما بعد العهد به ، ثُمَّ مِن بلاغته أنْ أتى بعبارة أخرى ليتلقَّاها السمع غضَّة طريةً غير مملولة بالتكرير .

قال محمود : ﴿فَلَا تَقۡعُدۡ﴾ (٦) بعد أن تذكر النهي ، أو معناه و أمَّا إن كان الشيطان أنساك قبل النهي قُبحَ مجالسةِ المستهزئين لأنَّها مما تنكره العقول ، فلا تقعد – بعد أن ذكَّرناك قبحَها – معهم . (٧)

قال أحمد : هذا التأويل تنزيلٌ على قاعدة الحسن و القبح ، و أنَّ العقل مدرك الأحكام ، و الشرع مبيِّنٌ لمقتضاها ، و هي مِن خطئهم (٨) و ضلالتهم ، و مما يدلُّ على أنَّ المراد خلاف ذلك هنا ورود (يُنسينك) مستقبلًا ، و لو كان المراد نسيان ما علمه لقال : و إن أنساك فيما تقدم فلا تعُد (٩) بعد النهي .

السعي فيما ينقذهم – كما ذكر الطبري – ، يخافون من حشرهم إلى ربِّهم ، لا يزعمون أنَّ لهم شفعاء من دون الله كما قال المشركون ، فهؤلاء إنذارهم يحصل منه التقوى التي تدعو إلى عمل الخير و الانتهاء عن الشر . يراجع : جامع البيان (٩ / ٢٥٧) ، روح المعاني (٧ / ١٥٧) ، التحرير و التنوير (٧ / ٢٤٤) ، الصحيح المسند من أسباب النزول (ص ١٠٩) .

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ٥٩ .

(٢) الكشاف (٢ / ٢٩) .

(٣) في " ج " [الوصل] .

(٤) سقطت من " ج " .

(٥) الكشاف (٢ / ٢٩) .

(٦) سورة الأنعام ٦ ، آية ٦٨ .

(٧) الكشاف (٢ / ٣٣) .

(٨) في " ج " [ضلالهم] ، و في غيرها [خطايهم] .

(٩) في " ج ، ز " [تقعد] و الأمر قريب .

قال محمود : الضمير في ﴿ لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآۗ ﴾ [١] لا يرجع إلى العدل لأنه مصدرٌ و فاعلُ (يؤخذ) المجرورُ ، بخلاف قولِه : ﴿وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٌ﴾ [٢] فهناك [٣] المراد المفديُّ به ، و استحسنه أحمد و نظَّره بما سبق [٤] * مِن أنَّ الضمير لا يعود إلى الهيئة * [٥] مِن قوله : ﴿كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَتَنفُخُ فِيهَا ﴾ [٦] . [٧]

قال أحمد : و أوجب كونَ العدلِ هنا مصدرًا تعدي الفعلِ [إليه] [٨] بغير واسطة و لو كان مفعولًا به لقيل : بكلِّ عدلٍ .

قال محمود : ﴿كَٱلَّذِى ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴾ [٩] فأضلتْه ﴿لَهُۥٓ أَصۡحَـٰبٌ يَدۡعُونَهُۥٓ ﴾ إلى الطريق الجادة و هو معتسف [١٠] تابعٌ للجن ، و هذا بناءً على ما تزعمه العرب أنَّ الجنَّ تستولي على الإنسان ، مثل قوله : ﴿كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَـٰنُ﴾ [١١] . [١٢]

قال أحمد : مَن أنكر استهواء الجنِّ و استيلائهم على بعض الناس بقدرة الله حتى يحصل الصرع و الخبط – فهو ممَّن استهوته الشياطين في مهامه الضلال الفلسفي حيران له أصحابٌ مِن الموحدين [١٣] يدعونه إلى الهدى ائتنا ، و هو راكبٌ في ضلالة التعاسيف لا يلوي عليهم ، فمرَّةً يقول : " هو تخييلٌ " كما قال في البقرة ، و مرَّةً : " مِن زعمات العرب " .

---

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ٧٠ .
(٢) سورة البقرة ٢ ، آية ٤٨ .
(٣) في " ب " [لأن] .
(٤) في " ز " [مر] .
(٥) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .
(٦) سورة المائدة ٥ ، آية ١١٠ .
(٧) الكشاف (٢ / ٣٤) .
(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٩) سورة الأنعام ٦ ، آية ٧١ .
(١٠) في " ز " [متعسف] .
(١١) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٧٥ .
(١٢) الكشاف (٢ / ٣٥) .
(١٣) في " ج " [المؤخرين] و هو تحريف .

قال محمود [١] : و الآية في أبي بكر دعاه ابنه عبد الرحمن إلى عبادة الأوثان ، و إنما قال : ﴿قُلۡ أَنَدۡعُواْ﴾ [٢] / للاتحاد الذي بين رسول الله (ﷺ) و بينه خصوصًا و المؤمنين عمومًا . [٣] ج ١٠٢

قال أحمد : و قيل له (ﷺ : / (﴿قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ [٤] . ز ٣١ ظ

قال محمود : ﴿وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ﴾ [٥] أي أن نسلم لنسلم . [٦]

قال أحمد : هذا منه بناء [٧] على أنَّ الأمر / يلزمه الإرادة ، و أمَّا أهل السنة فيرون في ب ٤١ ظ

هذه اللام و في قوله : ﴿ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [٨] إن كانت تعليلًا أنَّهم بإزاحة العلل عوملوا معاملة مَن أريد منهم ذلك [٩] ، و إن لم تكن الطاعة مرادة مِن جميعهم ، و إن كانت اللام التي تصحب المصدر كما قاله الزجاج : يريد الأمر / للإسلام [١٠] ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ﴾ [١١] الإرادة للبيان ، أ ٤٨ ظ

و هي التي تدخل على المفعول عند تقدمه ، تقول : لزيدٍ ضربت ، و قيل بمعنى (أنْ) ، قال هذا القائل : و هي في الأمر و الإرادة خاصة ، و الغرض بها إرادة الاستقبال على وجهٍ أوثق و أبلغ إذ لا يتعلق الأمر و الإرادة إلا بمستقبل ، و قد جمع بين (كي و أن و اللام) القائل :

([١]) يريد آية ٢٧٥ .

([٢]) سورة الأنعام ٦ ، آية ٧١ .

([٣]) الكشاف (٢ / ٣٦) .

([٤]) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٤ .

([٥]) سورة الأنعام ٦ ، آية ٧١ .

([٦]) الكشاف (٢ / ٣٥ ، ٣٦) ، فعند الزمخشري اللام في (لنسلم) للتعليل .

([٧]) هكذا هي في " ج " و في غيرها [بناء منه] .

([٨]) سورة الذاريات ٥١ ، آية ٥٦ .

([٩]) قد سبق بيان أنَّ اللام و (لعل) و غيرها ظاهرها التعليل ، و هي بيان لحكمة الله تعالى في أمره و فعله . يراجع : المسائل الاعتزالية (١ / ٤٢٧) ، حاشية التحقيق (ص ١٢ ٥) .

([١٠]) في " ز " [بالإسلام] .

([١١]) سورة النساء ٤ ، آية ٢٦ .

أردْتَ لكيما أنْ تطيرَ بقِربتي و تتركها شَنًّا ببيداء بلقعِ [١]

قال محمود [٢] : ﴿وَأَنۡ أَقِيمُواْ﴾ [٣] معطوفٌ على اللام كأنَّه قال : و أمرنا أن أسلموا و أن أقيموا . [٤]

قال أحمد : هذا مصداق أنَّ اللام بمعنى أن ، و ورد ﴿وَأَنۡ أَقِيمُواْ﴾ محكيًا بصيغته ، و ورد لنسلم بمعناه كقوله : ﴿مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡ﴾ [٥] حيث [٦] منع الزمخشري أن تكون (أن) مفسرةً للأمر ؛ لأنَّ الله تعالى لا يقول : اعبدوا الله ، و قلتُ [٧] : إنَّ عيسى حكى قول الله بمعناه .

قال محمود : ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ﴾ [٨] عطفٌ على ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾ [٩] و قولُه : ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ﴾ [١٠] الآية – جملةٌ معترضة . [١١]

قال أحمد : فائدتها التنويه بما سيأتي بعدها مِن استدلال إبراهيم ، و أنَّه ببصيرة [١٢] مِن الله و تأييد .

قال محمود : أراد إبراهيم إرشادهم إلى النظر الصحيح بأنَّ أدلة الحدوث على معبوداتهم ظاهرةٌ ، و أنَّ وراءها مَن دبَّر طلوعها و أفولها و أحوالها ، فحكى قولهم كالمصدق له [١٣]

---

(١) البيت لا يعرف له قائل ، و هو من الطويل ، و الشَّن الجلد الذي تخرق ، بلقع – بزنة جعفر – : خالية ليس فيها أحد . و قد جاء البيت في الانتصاف محرفًا غير مكتمل . يراجع : الإنصاف في مسائل الخلاف (٢ / ١٢٦) ، أوضح المسالك (٤ / ١٣٦) ، مغني اللبيب (ص ١٨٢) .

(٢) سقط هذا القول كله من " أ " .

(٣) سورة الأنعام ٦ ، آية ٧٢ .

(٤) الكشاف (٢ / ٣٦) .

(٥) سورة المائدة ٥ ، آية ١١٧ .

(٦) في " ز " [حتى] .

(٧) في " ب ، ز " [بينت] و هذا الموضع من " ج " مطموس .

(٨) سورة الأنعام ٦ ، آية ٧٦ .

(٩) سورة الأنعام ٦ ، آية ٧٤ .

(١٠) سورة الأنعام ٦ ، آية ٧٥ .

(١١) الكشاف (٢ / ٣٨) .

(١٢) في " ز " [بنظر] .

(١٣) في " ز " [لهم] .

غير متعصبٍ لمذهبه ثُمَّ عقَّبه بقوله : ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأَفِلِينَ ﴾ (١) فإنَّ المحتجب بسترٍ (٢) مِن صفات الأجرام ، و قال في أفول القمر : إنَّ (٣) مَن لم يهده الأفولُ إلى الحدوث فهو ضالٌّ ، و الهداية بتوفيق الله تعالى . (٤)

ز ٣٢ و **قال / أحمد** : و عرَّض بضلالهم في أمر القمر ؛ لأنهم قد أنسوا بالقدح في معتقدهم في أمر الكواكب ، و لو قاله في الأول لما أصغوا ؛ و لهذا صرَّح (٥) في الثالثة بالبراءة منها ، و أنَّهم على شركٍ (٦) لَمَّا تبلَّج الحقُّ و بلغ الغاية في الظهور .

قال محمود : و قولُه : ﴿هَـٰذَآ أَكۡبَرُ﴾ (٧) مِن باب النَّصَفَة مع خصمه ، و قيل : كان هذا الاستدلال [في] (٨) نفسه حكاه الله تعالى عنه ، و الأول أصحُّ لقولِه : / ج ١٠٣

﴿لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي﴾ (٩) و قولِه : ﴿إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ﴾ . (١٠)

قال أحمد : صدق بل يتعين هذا ، و قد جاء في حديث الشفاعة : (**فيأتون إبراهيم فيذكر كذباته الثلاث** (١١)) (١٢) ، و هي كلها معاريض ، فلو صدر منه أمرٌ أشدُّ لذكره ، و لو كان هذا مع نفسه لكان شكًّا في الله ، و لكان أعظم ما صدر عنه ، فكان أولى أن يعدَّه ، و الصحيح أنَّ الأنبياء قبل النبوة معصومون مِن ذلك .

---

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ٧٦ .
(٢) في " ز " [تستر] .
(٣) سقطت من " ج " .
(٤) الكشاف (٢ / ٣٨) .
(٥) في " ج " [خرج] .
(٦) سقطت من " ز " .
(٧) سورة الأنعام ٦ ، آية ٧٨ .
(٨) هكذا هي في " ج " و في غيرها [مع] .
(٩) سورة الأنعام ٦ ، آية ٧٧ .
(١٠) الكشاف (٢ / ٣٨ ، ٣٩) .
(١١) في " ز " [الثلاثة] و المثبت هو الموافق لرواية الحديث .
(١٢) رواه الشيخان عن أبي هريرة ، فأخرجه البخاري (ك التفسير – سورة الإسراء – ب ذرية مَن جملنا مع نوح ، ح ٤٧١٢) ، و مسلم (ك الإيمان – ب أدنى أهل الجنة منزلة ، ح ١٩٤) .

قال محمود : و احتج عليهم بالأفول دون البزوغ ؛ لأنَّه انتقال مع خفاء [١] ، و قال : ﴿هَـٰذَا رَبِّى﴾ [٢] و لم يقل : " هذه " ، فجعل المبتدأ مثلَ الخبر لكونهما عبارةً عن شيءٍ واحد ، فكان اختيار هذه الطريقة واجبًا لصيانة الربِّ عن شبهة [٣] التأنيث ، فيقال : " علام " و لا يقال [٤] : " علامة " – مع أنَّها أبلغ – تحرزًا مِن التأنيث . و صوَّبه أحمد [٥] . [٦]

قال محمود : ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى﴾ [٧] إلا وقت مشيئته ، أي لا أخاف معبوداتكم قط إلا إذا شاء ربي أنْ يُصيبني بمخوفٍ منها ، مِن رجمٍ بكوكب أو أن يجعلها قادرةً على مضرتي [٨] . [٩]

قال أحمد : لا يجوز أن يخلق [و لا أن يفري] [١٠] إلا الله * و لا يقدر إلا هو * [١١] ، و إن كان ما ذكره ليس / صريحًا ، و غايةُ خوفِ إبراهيم منها المعلق على مشيئة الله – خوفٌ مِن الله حقيقة . أ ٤٩ و

قال محمود : قال : ﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ [١٢] و لم يقل : " فأيُّنا " / احترازًا [١٣] مِن تزكية نفسه . [١٤] ب ٤٢ و

([١]) هذا اعتزال جلي و قد مرره ابن المنيِّر لأنَّه يوافقه علي تأويل النزول و المجيء الواردين في الكتاب و السنة ، و يعدان هذا انتقالا ينافي صفات الرب ؛ لذلك أراد التفرقة بين الأفول و البزوغ لأنَّهما على أصوله ممتنعان ، و الآيات تدل على ذم أحدهما دون الآخر ؛ فلتصحيح أصوله يلزمه هذا البيان ، و أهل الحديث و السنة لا يلزمهم ذلك ؛ لأنهم يثبتون ما جاء به الوحي على ما يليق بالله دون تأويل . يراجع : الشريعة للآجري (ص ٢٤٧) .

([٢]) سورة الأنعام ٦ ، آية ٧٨ .

([٣]) في " ج " [شبه] .

([٤]) في " ز " [و لم يقل] و كذلك سقط منها قوله : [مع أنها أبلغ] .

([٥]) في " ج " [و صورته واحدة] فلعله تحريف .

([٦]) الكشاف (٢ / ٣٩) .

([٧]) سورة الأنعام ٦ ، آية ٨٠ .

([٨]) سقطت من " ج " .

([٩]) الكشاف (٢ / ٤٠) .

([١٠]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([١١]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

([١٢]) سورة الأنعام ٦ ، آية ٨١ .

([١٣]) في " ز " [حذرًا] .

([١٤]) الكشاف (٢ / ٤٠) .

قال أحمد : و يجوز أن يكون ذلك ليعمَّ فريقي المؤمنين و الكافرين ، فيكون مِن جملة فريق المؤمنين ، فخير الجواب ما أفاد و زاد .

قال محمود : ﴿بِظُلۡمٍ﴾ (١) أي بمعصية تفسقهم ، و أبى تفسيرَ الظلم بالكفر لفظُ (اللبس) . (٢)

قال أحمد : صح الحديث (٣) أنَّها لَمَّا شقَّت على الصحابة فسَّرها رسول الله (ﷺ) بقول لقمان : ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٌ﴾ (٤) و هو يريد تخصيص الأمن بالجامعِينَ / للأمريْنِ و يُمكن تسليمه ، فإنَّ الخوف اللاحق للعصاة ليس كخوف الكفار ، فخوف الأولين مِن عذابٍ لا خلود معه . ز ٣٢ ظ

قال محمود : ﴿تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ﴾ (٥) أي تسببوا إلى إخفائه بجعله قراطيس مقطعة و ورقاتٍ متفرقةً ليتمكنوا مما أرادوا مِن إبداء و إخفاء . و استحسنه أحمد . (٦)

قال محمود : ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ﴾ (٧) إليهم قائلين : هاتوا أرواحكم أخرجوها إلينا مِن أجسادكم ، و هي عبارةٌ عن العنف في السياق ، و الإزهاق مِن غير تنفيس و إمهال ، كفعل الغريم الباسط يده إلى غريمه معنِّفًا في المطالبة غير ممهل قائلًا : أدِّ مالي عليك الساعة و إلا أجذبه (٨) مِن أحداقك . (٩)

قال أحمد : جعله مِن مجاز التشبيه و يمكن حمله على الحقيقة ، و هي أولى متى أمكنت .

قال محمود : و قيل : باسطوا أيديهم بالعذاب ﴿أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾ مِن أيدينا إن قدرتم على الخلاص .

---

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ٨٢ .
(٢) الكشاف (٢ / ٤٠) .
(٣) رواه الشيخان عن عبد الله بن مسعود ، فأخرجه البخاري (ك الإيمان – ب ظلم دون ظلم ، ح ٣٢) ، مسلم (ك الإيمان – ب صدق الإيمان و إخلاصه ، ١٢٤) .
(٤) سورة لقمان ٣١ ، آية ١٣ .
(٥) سورة الأنعام ٦ ، آية ٩١ .
(٦) الكشاف (٢ / ٤١ ، ٤٢) .
(٧) سورة الأنعام ٦ ، آية ٩٣ .
(٨) هكذا هي في " ج " و هو أقرب إلى قول الزمخشري في الكشاف [أنزعه] ، و في غيرها [أخذته] .
(٩) الكشاف (٢ / ٤٤) .

قال أحمد : / كقوله : ﴿وَيَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ وَأَلۡسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ﴾ (١) . ج ١٠٤

٨٩ – **قلتُ** : و كقوله : ﴿إِذۡ هَمَّ قَوۡمٌ أَن يَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ﴾ (٢) .

قال محمود : ﴿وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾ (٣) معطوف على ﴿فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ و قولُه : ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ﴾ بيان لـــ ﴿فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ لأنَّ فلق الحب و النوى بالنبات و الشجر مِن إخراج الحي مِن الميت . (٤)

قال أحمد : تكرر في القرآن ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾ في يونس و الروم و غيرهما (٥) ، فيبعد قطعها عن نظيرها ، و الوجهُ أنَّ قياسَ الآية أن تكون الصفات باسم الفاعل كقوله : فالق الإصباح فالق الحب جاعل الليل ، و إنما عدل إلى صيغة المضارع في (يُخرج) للدلالة على تصوير ذلك ، و تمثيله و استحضاره ، كقوله : ﴿فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً﴾ (٦) و كقوله : ﴿إِنَّا سَخَّرۡنَا ٱلۡجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحۡنَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِشۡرَاقِ ۝١٨ وَٱلطَّيۡرَ مَحۡشُورَةً﴾ (٧) و إخراجُ الحي مِن الميت أولٌ في الوجود و أعظم في القدرة ، فكانت العناية به أتمَّ (٨) ؛ و لذلك جاء مقدمًا في مواضعه في القرآن ، و حسن عطف الفعل المضارع على الاسم لأنَّه في معناه .

قال محمود : قيل : / فالق ظلمة الإصباح (٩) لأنَّ الظلمة تنفلق عن الصبح ، و قيل : فالق عمود الفجر عن بياض النهار ، و قالوا : انشق عمود الفجر و انصدع . (١٠) ز ٣٣ و

قال أحمد : و قيل : الفالق و الخالق بمعنىً ، و هو بعيدٌ .

---

(١) سورة الممتحنة ٦٠ ، آية ٢ .

(٢) سورةالمائدة ٥ ، آية ١١ .

(٣) سورة الأنعام ٦ ، آية ٩٥ .

(٤) الكشاف (٢ / ٤٥) .

(٥) سورة يونس ١٠ ، آية ٣١ ، و الموضع الثاني (سورة الروم ٣٠ ، آية ١٩) لا يوجد غيرهما مع هذا الموضع من سورة الأنعام غير موضع بسورة آل عمران آية ٢٧ ، و هو بالتاء (تخرج) على الخطـــاب . يراجع : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم مادة (خرج) (ص ٢٢٩) .

(٦) سورة الحج ٢٢ ، آية ٦٣ .

(٧) سورة ص ٣٨ ، آية ١٨ ، ١٩ .

(٨) سقطت من " ج " .

(٩) يريد قوله تعالى : ﴿ فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانًا ﴾ آية ٩٦ .

(١٠) الكشاف (٢ / ٤٦) .

قال محمود : ذكر مع النجوم ﴿لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ [١] لأنَّه ظاهر ، و أمَّا إنشاؤنا مِن نفسٍ واحدة و تصريفُنا [٢] في الأحوال فهو أدق [٣] ، فذكر ﴿يَفۡقَهُونَ﴾ [٤] ليدلَّ على ذلك . [٥]

أ ٤٩ ظ **قال أحمد** : لا يتحقق الفرق إنما أُريد أن يكون لكلِّ آيةٍ فاصلةٌ / مستقلةٌ بالمقصود بعدًا عن التكرار و تفننًا في البلاغة ، و يحتمل أن يقال : الفقه أدنى درجات العلم ، و الجهل بالنجوم جهلٌ بأمر خارجٍ عن الذات فسمي عارفه عالِمًا ، و الآخر لا يخرج عن أحوال النفس ، و جهل الإنسان بأحوال نفسه أبشع [٦] ، فسمي العارف به فقِهًا [٧] ، لأنَّ (فَقِهَ) بالكسر إذا فهِمَ و لو أدنى فهمٍ ، و ليس مِن باب فقُه بضم القاف ؛ لأنها درجةٌ عالية أي صار فقيهًا ، قال [٨] الهروي : [و] [٩] قال سلمان لامراته – و قد أجابها عن سؤال : فقهتِ أي فهمتِ [١٠] ، و قولُنا : لا يفقه شيئًا – أذمُّ مِن قولِنا لا يعلم ، لأنَّ نفيَ العلمِ نفيٌّ لحصوله و قد يكون فقِهًا ، و يدل على أنَّ جهل الإنسان بأمر نفسه أقبح للإنكار [١١] في قوله : ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [١٢] ، و قولُنا : نفى العلم عن هذا و نفى الفقه – نعني به بطريق التعريض ، و

هذا الفصلُ

و إن / كان فيه طول فالحسن غير مملول .

([١]) سورة الأنعام ٦ ، آية ٩٧ .

([٢]) في " ز " [تصرفنا] .

([٣]) في " ج " [أدنى] .

([٤]) سورة الأنعام ٦ ، آية ٩٨ .

([٥]) الكشاف (٢ / ٤٨ ، ٤٩) .

([٦]) في " ج " [أشنع] .

([٧]) هكذا هو في " أ ، ج " ، و في " ز " [فاقِهًا] و هو صواب أيضًا ، و في " ب " [فقيهًا] و هو خطأ .

([٨]) في الانتصاف [قاله] فيكون ما بعدها ليس من كلام الهروي ، لكن ما بعدها في الغريبين كما سترى .

([٩]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([١٠]) يراجع : الغريبين لأبي عبيد الهروي مادة (فقه) (٥ / ١٤٦٦) .

([١١]) في " أ ، ب ، ز " [الإنكار] و لا تناسب التركيب ، و الثابت من " ج " .

([١٢]) سورة الذرايات ٥١ ، آية ٢١ .

قال محمود : ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَـٰرُ﴾ (١) لأنَّ الأبصار إنما تتعلق بما كان في جهةٍ أو تابعًا له كالجسم و هيئته . (٢)

ج ١٠٥ / **قال أحمد** : تقدم الكلام على هذه الآية لأنَّه أسلف الكلامَ عليها ، و يريد هاهنا أنَّ الإدراكَ الإحاطةُ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ﴾ (٣) ﴿قَالَ أَصۡحَـٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ﴾ (٤) فالمنفيُّ إحاطةُ الإبصارِ لا مجرد الرؤية ، ثُمَّ يقول : تخصيص الإحاطة بالنفي يدلُّ أو يُشعر بحصول ما هو أدنى منها و هو الرؤية ، كما تقول : لا تحيط به الأفهام ، و أصلُ المعرفة حاصلٌ ، و لم يذكر الزمخشريُّ على إحالة الرؤية دليلًا و لا شبهة فيحتاج جوابًا ، لكنَّه استبعاد أنْ يكون المرئيُّ لا في جهة (٥) ، * فيقال له : كيف لا تستبعد أن يكون موجودٌ لا في جهة

ز ٣٣ ظ * (٦) ؟ ! فإنَّ الوهم يبعدهما جميعًا ، و العقل / يصححهما * جميعًا ، و الله أعلم *(٧) .

قال محمود : و الله قادرٌ على تنزيل الآيات ، لكن لا ينزلها إلا على ما تقتضيه الحكمة ، و إنما الآيات عند الله لا عندي فكيف آتيكم بها ؟ و ما يدريكم أيها المؤمنون أنَّ الآية المقترحة

---

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٠٣ .

(٢) الكشاف (٢ / ٥٢) .

(٣) سورة يونس ١٠ ، آية ٩٠ ، في النسخ الأربع [فلما أدركه] ، و كذلك في الانتصاف المطبوع فيبدو أنَّ الوهم فيها يرجع إلى ابن المنير و لم ينتبه لها علم الدين ، و (أدركه) لم تأتِ في القرآن إلا مرة واحدة و هي الثابتة أعلاه ، يراجع : المعجم المفهرس للقرآن الكريم مادة (د ر ك) ص ٢٥٦ .

(٤) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٦١ .

(٥) قوله : " لا في جهة " لا دليل عليه من كتاب و لا سنة ، و لا موافق له من سلف الأمة ، بل هي إضافة على المعنى الثابت لتحريف الكلم عن مواضعه ؛ ليوافق قول الجهمية الذين نفوا صفة العلو لرب العالمين ، و هذا مذهب متأخري الأشاعرة ، و الأشعري (رحمه الله) يخالف هؤلاء في المسألتين فهو يقول بقول السلف في إثبات العلو ؛ و قد نقل عنه البيهقي قوله : " و جوابي هو الأول و هو أنَّ الله مستو على عرشه ، و أنَّه فوق الأشياء بائن منها بمعنى أنَّها لا تحله و لا يحلها ... " ، و كذلك يثبت النظر إلى الرب بالعين التي في الوجه ، و لم يزد على النص بقول لا يثبته نقل و لا يقبله عقل . و الله أسأل أن يثبتنا على عقيدة السلف الصالح فهي أسلم و أحكم . يراجع : مقالات الإسلاميين (١ / ٣٤٦) ، اللمع لأبي الحسن الأشعري (ص ٦٤) ، الأسماء و الصفات للبيهقي (ص ٥١٨) ، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية (١ / ٢٧ : ٢٩) ، شرح العقيدة الطحاوية ، لابن أبي العز الحنفي (ص ١٩٥).

(٦) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(٧) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

إذا جاءت لا يؤمنون ؟ (١) لأنَّ المؤمنين كانوا يطمعون في إيمانهم إذا جاءت الآية و يتمنون مجيئها ، فقال إنكم لا تدرون ماسبق في علم الله لأنهم لا يؤمنون كما لم يؤمنوا به أول مرة ، و قيل : [(أنَّها) بمعنى لعلها ، و قرئ : (إنها)] (٢) بالكسر (٣) على أنَّ الكلام تمَّ قبلها ، أي ما يشعركم ما يكون منهم ثُمَّ ابتدأ (إنَّها) ، و منهم مَن جعل (لا) مزيدة في قراءة الفتح . (٤)

قال أحمد : إذا قيل لك : أكرم زيدًا يكافئك ، قلتَ : و ما يدريك أنني إذا أكرمته كافأني (٥) فإن قال : لا تُكرم زيدًا فإنَّه لا يُكافئك ، قلتَ في إنكاره : و ما يُدريك أنَّه لا يُكافئني ، يريد و أنا أعلم منه المكافأة ، فكان مقتضى حسن ظنِّ المؤمنين بهؤلاء المعاندين أن يقال : و ما يُدريكم أنَّها إذا جاءت يؤمنون ، و إثباتُ (لا) يعكس المعنى إلى أنَّ المعلوم لك الثبوت ، و أنتَ تُنكر على مَن نفى ؛ فلهذا (٦) حملها بعض العلماء على زيادة (لا) ، و بعضهم على معنى (لعل) ، و بعضهم جعلها (٧) جوابَ قسم ، و قد تُفتَح (أنَّ) ، / بعد القسم كأنَّه قال : لا (٨) و الله أنَّها ، و الزمخشري أبقاها على وجهها بطريقٍ نوضحه بمثالنا المذكور ، فإذا قيل لك : أكرم زيدًا يكافئْك – فلك حالتان : حالة تُنكِر عليه ادعاءَه العلمَ بما تعلم خلافه ، و حالة تعذره في عدم العلم بأنَّه لا يُكافئ ، فإنكار الأول تحذف (لا) و إنكار الثاني يجوز معه ثبوتُ (لا) بمعنى و مِن أين تعلم أنتَ ما علمتُه أنا مِن أنَّه لا يكافئ ، فالآية أقيم فيها عذر المؤمنين في عدم علمهم بالغيب الذي يعلمه الله ، و هو عدم إيمان هؤلاء فاستقام دخول (لا) . أ ٥٠ و

قال محمود : ﴿مَّا كَانُوٓاْ لِيُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ (٩) مشيئة إلجاء و قسر . (١٠)

---

(١) يريد قوله تعالى : ﴿ قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ آية ١٠٩ .

(٢) في النسخ الأربع [أنهم بمعنى لعلهم و قرئ أنهم] و هو خلاف الآية و ما في الكشاف ، فأثبتُّه على الصحيح .

(٣) قرأ بالكسر المكي و البصريان و خلف عن نفسه و شعبة بخلف عنها ، و قرأ بالفتح الباقون . يراجع : البدور الزاهرة (ص ١٠٩) ، و النشر في القراءات العشر (ص ٢٣٨) .

(٤) الكشاف (٢ / ٥٤ ، ٥٥) .

(٥) في " ز " [يكافئني] .

(٦) في " ز " [فلذلك] .

(٧) في " ز " [على]

(٨) سقطت من " ج " .

(٩) سورة الأنعام ٦ ، آية ١١١ .

(١٠) الكشاف (٢ / ٥٦) .

قال أحمد : سبق جواب أمثال هذا فلا نعيده .

ج ١٠٦ **قال محمود** : ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ / لَفِسْقٌ﴾ [١] / و إن ذهب

ز ٣٤ و جماعةٌ مِن المجتهدين إلى جواز أكل ما لم يُذكر اسمُ الله عليه بنسيان أو عمد [٢] و حملوا على الميتة هذه الآية [٣] كقوله : ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [٤] و قوله : ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾ [فإنَّه] [٥] يؤيد قولَ مَن قال : إنَّها [٦] الميتة لأنهم كانوا يقولون : تأكلون ما قتلتموه و لا تأكلون ما قتله الله [٧] ، و الأولى ترك متروك التسمية كيف كان لِمَا يُرى مِن التشديد ، و أبو حنيفة رخَّص في النسيان دون العمد ، و مالك و الشافعي فيهما . [٨]

قال أحمد : مذهب مالك كمذهب أبي حنيفة أنَّه لا يُعذر العامد فيها [٩] ، و لأشهب [١٠] قولٌ شاذٌّ بجواز غير المتهاون في تسميته ، و الآية تساعد على ذلك مساعدةً بيِّنةً ، فإنَّ ذكره الفسق عقيبه إنْ كان عن فعل المكلف و هو إهمال التسمية ، فلا يدخل الناسي لأنَّه غير مكلف ، فلا يكون فعله فسقًا ، و إن كان نفس الذبيحة التي لم يُسم عليها و ليست مصدرًا ، فهو

ب ٤٣ و (١) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٢١ .

(٢) في " ز " على التقديم و التأخير [بعمد ...] .

(٣) في " ز " على التقديم و التأخير [هذه الآية على ...] .

(٤) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٤٥ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٦) سقطت من " ج " .

(٧) رواه أبو داود و الترمذي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) ، فأخرجه أبوداود (ك الضحايا – ب في ذبائح أهل الكتاب ، ح ٢٨١٩) ، و الترمذي (ك تفسير القرآن – ب و من سورة الأنعام ، ح ٣٠٦٩) و قال : حديث حسن غريب و قد روي من غير وجه عن ابن عباس ، و قد صححه الألباني . يراجع أيضًا : الصحيح

ز ٣٤ ظ المسند من أسباب النزول (ص ١١٠) .

أ ٥٠ ظ (٨) الكشاف (٢ / ٥٨ ، ٥٩) .

(٩) يراجع : الكافي في فقه أهل المدينة (ص ١٧٩) ، أحكام القرآن لابن العربي (٢ / ٢٦٩) .

(١٠) أشهب : هو أبو عمرو بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري الجعدي ، روى عن مالك و الليث و قرأ على نافع ، و روى عنه سحنون و غيره ، و انتهت إليه رئاسة المالكية بمصر ، توفي سنة ٢٠٤ ه . يراجع : الديباج المذهب (ص ١٦٢) ، الثقات لابن حبان (٨ / ١٣٦) ، الكاشف في معرفة مَن له رواية في الكتب الستة (١ / ٢٥٤) .

منقول مِن المصدر ، فالذبيحة المتروك التسمية عليها نسيانًا لا يصحُّ تسميتها [١] فسقًا ؛ إذ الفعل الذي نقل منه هذا الاسم ليس بفسق ، فإما أن نقول : لا دليل في الآية على تحريم منسي التسمية فيبقى على / أصل الإباحة ، أو نقول : فيها دليلٌ مِن حيث مفهوم تخصيص النهي بما هو فسقٌ ، فما ليس بفسق ليس بحرام ، هذا إذا لم تكن الميتةُ مرادةً ، فإنْ ثبت أنَّها مرادةٌ تعيَّن صرفُ الفسق إلى الأكل أو المأكول ، و كان الضميرُ مِن (إنَّه) عائدًا إلى المصدر المنهي عنه أو الموصول ، و حينئذٍ يندرج المنسي في النهي و لا تبقى على هذا الميتةُ مندرجةً إلا اندراج المنسي ؛ إذ يكون الفسق إمَّا للأكل و إمَّا للمأكول نقلًا مِن الأكل ، و لا ينصرف إلى غير ذلك ؛ لأنَّ الميتة لم يفعل المكلف فيها فعلًا يُسمَّى فسقًا سوى الأكل ، و المنسي تسميتُها لا يكون ذبحها فسقًا لأجل النسيان ، فيتعين صرفه إلى الأكل ، فلأجله قَوِيَ عند الزمخشري تعميم التحريم في [٢] الناسي ؛ لأنَّه يرى أنَّ الميتة مرادةٌ مِن الآية ؛ [٣] إذ هي سبب نزول الآية ،
و الظاهر / العام باقٍ على ظهوره فيما عداه ، و إذا ثبت اندراج الميتة لزم اندراج المنسي و حينئذٍ / يضطر مبيح المنسي إلى مخصص ، فيتمسك بقوله (ﷺ) : **(ذكر الله على قلب كلِّ مؤمن سمَّى أو لم يُسمِّ)** [٤] و كان الناسي ذاكرًا حكمًا و إن لم يكن ذاكرًا وجودًا ، و هذا ليس بتخصيص ، و لكن [هو] [٥] منعٌ لاندراج الناسي في العموم ، و مستنده [٦] الحديث المذكور ، و يؤيده [٧] أنَّ العام الوارد على سبب خاص و إن قوِيَ تناولُه للسبب حتى ينتهض [٨] الظاهر فيه / نصًا ، إلا أنَّه ضعيف التناول لِما عداه حتى ينحط عن أعالي [٩] الظواهر فيه ، و يكفي في معارضته بما لا يكفي به منه لولا السبب . و الله أعلم .

---

(١) في " أ " [تسميته] .
(٢) في "ز " [من قوله] بدلًا من " في " .
(٣) في " ز " زيادة [فلابد] .
(٤) أخرجه ابن عدي في الكامل – ترجمة مروان بن سالم الجزري – (٦ / ٣٨٥) و قال : " لمروان بن سالم غير ما ذكرت من الحديث ، و عامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه " ، و البيهقي في السنن الكبرى (ك الصيد و الذبائح – ب مَن ترك التسمية و هو ممن تحل ذبيحته ، ٩ / ٢٤٠) و قال : هذا الحديث منكر بهذا الإسناد ، و كذلك ضعفه الحافظ ابن كثير في تحفة الطالب (ص ٤٤١) .
(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " ، و بعدها في " ج " [منعًا] بالنصب .
(٦) في " ز " [يؤيده] .
(٧) في " ز " [يعضده] .
(٨) في " ج " [شهد] .
(٩) هكذا هي في جميع النسخ ، و في الانتصاف المطبوع [أمالي] و يبدو أنه تحريف ، و الذي في النسخ أولى .

قال محمود : ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [١] أي مِن أوقات تعذيبهم بالزمهرير و هو عذابٌ شديد ، أو كقول الموتور المتحرق : أهلكني الله إنْ نفستُ عنك إلا إذا شئتُ ، و هو يعلم أنَّه لا يشاء إلا تعذيبه [٢] ، فيكون قوله : إلا إذا شئت مِن الوعيد أيضًا ، و تهكم بإخراج الوعيد مخرج الاستثناء . [٣]

قال أحمد : خلود الكفار قطعيٌ [٤] فلا بدَّ مِن تأويل هذه و التي في هود ، فقيل : هي شاملةٌ الكفار و العصاة ، و الاستثناءُ للعصاة ، و غَلَّطَ الزمخشري إنكارَه ذلك في هود و تناهى إلى ما نعوذ بالله منه ، فقدح في عبد الله بن عمرو بن العاص راوي الحديث الشاهد لهذا التأويل [٥] ، و نحن نبرأ إلى الله مِن القدح فيمَن هو مِن جلة الصحابة و فقهائهم و زهادهم .

و قيل : هذا الاستثناء مقرون [٦] بمشيئة رفع العذاب أي مخلدون إذا شاء ، و فائدته إظهارُ القدرة ، و أنَّ خلودَهم إنما كان لأمرٍ شاءه ، و أنَّ مِن الجائز عقلًا تركَ العذابِ و الخلود ، و يكون على هذا ردًّا على المعتزلة . و ذكر الزجاج وجهًا يظهر ببسطه ، قال : إلا ما شاء الله مِن زيادة العذاب [٧] ، و وجهه أنَّ العذابَ على درجات أي هم مخلدون [٨] في جنس العذاب إلا ما شاء الله مِن زيادةٍ تبلغ الغاية القصوى حتى تعدُّ لمجاوزتها الغاية أنها ليست مِن جنس العذاب [٩] ، فالشيء إذا بلغ [الغاية] [١٠] عُبِّر عنه بالضد ، فيُعبِّرون / عن كثرة الشيء بـــ (رُبَّ و قد) ، قال [المتنبي] [١١] : ز ٣٥ و

و لجدتَ حتى كدتَ تبخل حائلًا للمنتهى و من السرور بكاء [١٢]

و هذا لا يكاد يفهم مِن لفظ الزجاج .

---

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٢٨ .

(٢) هكذا هي في جميع النسخ إلا في " أ " فهي [تعذيبهم].

(٣) الكشاف (٢ / ٦٢ ، ٦٣) .

(٤) هكذا هي في جميع النسخ إلا في " أ " فهي [قطعا].

(٥) بذكر قتاله لعليٍّ (رضي الله عنه) . يراجع : الكشاف (٢ / ٤١٥) .

(٦) هكذا هي في " ج ، ب " و أما في " أ ، ز " فهي [معدوق] و هو تحريف .

(٧) يراجع : معاني القرآن (٢ / ٢٩١) .

(٨) هكذا هي في جميع النسخ إلا في " أ " فهي [أنهم ملحدون] و هو تحريف .

(٩) في " ز " [الغاية] .

(١٠) سقط ما بين المعكوفين من " أ " .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " .

(١٢) في الانتصاف المطبوع جاء البيت محرفًا : لقد جدتَ حتى كاد يبخل حاتم *** إلـــى المنتهـــى و مـــن السرور يكاد ، لكن يبدو أن بعض ما فيه من خطأ يرجع إلى نسخ الانتصاف لأن القاسمي نقل قوله هذا فـــي

قال محمود : و قراءةُ ابنِ عامر [١] ﴿ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ﴾ [٢] بنصب الأولاد و خفض الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ، و الفصل بينهما بغير الظرف – شيءٌ لو كان في ضرورة الشعر لكان سمجًا مردودًا كما سمج و رُدّ :

.... زَجَّ الْقَلُوصِ أَبِي مَزَادَهْ [٣]

فكيف به في الكلام المنثور [٤] ؟ فكيف في القرآن المعجز بنظمه ؟ و إنما حمله على ذلك أنَّه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبًا بالياء ، و لو قرأ بجر الأولاد و الشركاء ؛ لأنَّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم – لوجد مندوحةً عن هذا الارتكاب . [٥]

أ ٥١ و **قال أحمد** : نبرأ إلى الله و أبريء حملة كتابه و حفظة كلامه عمَّا رماهم به ، فلقد ركب
ج ١٠٨ عمياء و تخيل القراءة اختيارًا و اجتهادًا / لا نقلًا و إسنادًا ، / و زعم أنَّ مستنده ما وجده
ب ٤٣ ظ / مكتوبًا ، و جعل له مندوحةً بجر الأولاد [٦] ، و جعل قراءته سمجة في الشعر . و نحن نعلم أنَّ هذه القراءة قرأ بها النبيُّ (ﷺ) على جبريل كما أنزلها عليها ، و بلغت إلينا بالتواتر عنه ، فالوجوه السبعة متواترة عن أفصح مَن نطق بالضاد جملةً و تفصيلًا ، و لا مبالاة بقول

تفسيره

و ذكر البيت على نحو ما جاء في المطبوع عدا القافية فقد ذكرها صحيحة (بالهمز) و قد نبَّه المحقق على رواية الديوان ، و كذلك نقل قولَ ابنِ المنير الألوسيُّ في تفسيره فذكر البيت كما في ديوان المتنبي ، و هو عين ما فعله علم الدين هنا ، و ربما يكون تصحيح الألوسي للبيت اتباعًا لفعل علم الدين لأنَّ كتابه من مراجعه في التفسير و قد صرح بهذا ، و قد رجعت لأكثر من شرح لديوان المتنبي فلم أجد مَن نبَّه على هذه الرواية التي ذكرت في الانتصاف ، يراجع : شرح ديوان المتنبي للمعري (٢ / ٩٨) روح المعاني (٨ /
ز ٣٥ ظ ٢٧) ، و محاسن التأويل ، لمحمد جمال الدين القاسمي (٦ / ٢٥٠١) .

(١) ابن عامر : هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي الدمشقي ، تابعي قرأ على بعض الصحابة منهم أبو الدرداء ، أحد القراء السبع ، روى قراءته هشام و ابن ذكوان ، توفي سنة ١١٨ ه . يراجع : معرفة القراء الكبار (١ / ١٨٦) ، الوافي بالوفيات (١٧ / ١١٩) .

(٢) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٣٧ .

(٣) عجز بيت لا يُعرَف قائله ، صدرُه : فزججتُها بمِزَجَّة ، قال ابن جني : " أي زج أبي مزادة القلوصَ " فأقحم المفعول به بين المضاف و المضاف إليه ، و زجَّه : طعنه بالزُّج و هو حديدة في أسفل الرمح ، و القلوص : الناقة الفتية ، و أبو مزادة : اسم رجل . يراجع : الخصائص (٢ / ٤٠٦) ، المفصل (ص ١٣٣) ، الإنصاف في مسائل الخلاف (٢ / ٣) ، الدر المصون (١٥ / ١٦٥) .

(٤) في " أ " [المأثور] و الثبت من بقية النسخ و هو الموافق لما في الكشاف .

(٥) الكشاف (٢ / ٦٦ ، ٦٧) .

(٦) هكذا هي في " ج " و جاء في بقية النسخ [بجر الأولاد بدلًا] و هو وهم مِن الناسخين لأن ابن المنير قال : " و إبدال الشركاء منه " – أي من أولادهم – فالبدل هو (شركائهم) لا (أولادهم) و بهذا يترجح إسقاط هذه الزيادة التي جاءت في " أ ، ب ، ز " .

الزمخشري و لا أمثاله ، و لولا عذر أنَّ المنكر ليس مِن أهل علمي القراءة و الأصول لخيف عليه الخروج مِن ربقة الإسلام بذلك ، ثُمَّ هو مع ذلك في عهدةٍ خطرة و زلةٍ منكرة ، و الذي ظنَّ أنَّ تفاصيلَ الوجوهِ السبعة فيها ما ليس متواترًا – غالطٌ ، و لكنَّه أقلُّ غلطًا مِن هذا ؛ فإنَّ هذا جعلها موكولةً إلى الآراء و لم يقلْ بذلك أحدٌ مِن المسلمين ، ظنًّا منه اطراد الأقيسة النحوية التي يجزم بردِّ ما خالفها . ثُمَّ نبحث معه ؛ فإنَّ إضافة المصدر إلى معموله مقدرٌ بالفعل و لهذا عَمِلَ ، و هو – و إن كانت إضافته محضةً – مشبهٌ ما إضافته غيرُ محضة حتى قال بعض النحاة [١] هي غير محضة ، / فالحاصل أن اتصاله بالمضاف ليس كاتصال غيره ، و جاء الفصلُ في غيره بالظرف فيتميز المصدر على غيره بجوازه في غير الظرف ، و كأنَّه فكَّه و قدم المفعولَ على الفاعل ، و يؤيده أيضًا أنَّ المصدر يضاف تارةً إلى الفاعل و تارةً إلى المفعول . و قد التزم بعضهم اختصاص جواز الفصل بالمفعول بينه و بين الفاعل لوقوعه في غير مرتبته ، كما جاز تقدمُ المضمرِ على الظاهر في غير رتبته ، و أنشد أبو عبيدة [٢] :

و حلَق [الماذي] و القوانِس [٣] فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الحَصَادَ الدَّائِسِ [٤]

و أنشد :

يَفْرُكْنَ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنَافِجِ بِالْقَاعِ فَرْكَ الْقُطُنَ الْمُحَالِجِ [٥]

ففصل [١] بين الفاعل و المفعول ، و يقوي عدم توغله في الإضافة جوازُ العطف على موضع

([١]) هم ابن طاهر و ابن برهان و لبن الطراوة . يراجع : عدة السالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد بحاشية أوضح المسالك (٣ / ٧٤) .

([٢]) أبو عبيدة : هو معمر بن المثنى التيمي مولاهم البصري اللغوي الحافظ ، كان عالمًا بالشعر و الغريب و الأخبار و النسب ، له مجاز القرآن ، و الأمثال في غريب الحديث ، توفي سنة ٢٠٩ ه . يراجع : نزهة الألباء (ص ٨٤) ، كتاب تذكرة الحفاظ (١ / ٣٧١) ، بغية الوعاة (٢ / ٢٩٤) .

([٣]) لم يأت صدر البيت في الانتصاف .

([٤]) البيت مِن الرجز ، و هو لعمرو بن كلثوم كذا قال العيني ، و ليس في ديوانه قافية السين ، الماذِيّ : خالص الحديد و جيده ، و جاءت محرفة في نسخ المختصر [الملا] ، قوانس : جمع قَوْنَس و هي أعلى بيضة الحديد . يراجع : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف السمين (٥ / ١٧١) ، شرح الشواهد للعيني ، مع حاشية الصبان (٢ / ٤١٧) ، اللباب في علوم الكتاب لعمر بن علي بن عادل الحنبلي (٨ / ٤٥١) . المعجم الوسيط مادة (م ذ ي) و مادة (ق ن س) .

([٥]) البيت لجندل بن المثنى ، و قيل : لأبي جندل الطهوي ، و هو مِن الرجز ، قال ابن منظور : الكُنافِجُ السمين الممتَلِئُ وسنبلٌ كُنافِجٌ مكتنز وقيل : هو الغليظ الناعم ، وقد ذكر ابن مالك هذا البيت كاملًا في الكافية الشافية احتجاجًا به على جواز هذه المسألة . يراجع لسان العرب مادة (ك ف ج) ، شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، (١ / ٤٣٨) . و الدر المصون (٥ / ١٧١) .

مخفوضه [٢] نصبًا و جرًا ، فهذه شواهد مِن العربية تجمع شملها بهذه القراءة ، و ليس القصد تصحيح القراءة بالعربية ، بل تصحيح العربية بالقراءة ، و جرى في أثناء البحث تقريب إضافة المصدر مِن الإضافة غير المحضة أردنا بذلك أنَّه منضمٌ إلى غيره مِن الوجوه و لم نفرده بالدلالة [٣] ؛ إذ المتفق على عدم تمحضها لا يسوغ فيها الفصل ، فلا يُمكن الاستقلال بالدلالة [٤] بهذا . [٥]

قال محمود : ﴿ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ﴾ [٦] أنَّث (خالصةً) حملًا على معنى (ما) لأنَّها في معنى الأجنة ، و ذكَّر (محرمًا) حملًا على اللفظ ، كقوله :

﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُواْ﴾ [٧] . [٨]

قال أحمد : ليسا / بسواء ففي الآية الأولى رجوعٌ إلى اللفظ بعد المعنى ، و فيه إجمالٌ بعد إيضاح ، و ادَّعى جماعة أنَّ جميع ما في القرآن عود إلى المعنى بعد اللفظ ، و أجاز غيرُهم ذلك [٩] ، و بالجملة هو قليلٌ و غيره أولى ما وُجِدَ إليه سبيلٌ . و قد قال **محمود :** و يجوز **ج ١٠٩**

---

(١) في هذه العبارة سقط واضح ؛ فعبارة الانتصاف [ففصل بين المصدر و بين الفاعل بالمفعول] .

(٢) في " ز " [مفعوله] .

(٣) في " ز " [و لم نرد أنه منفرد بالدلالة] .

(٤) سقطت من " ز " .

(٥) في نهاية هذه المسألة أود أن أشير إلى أنَّ ممَّن ضعَّف هذه القراءة أبو جعفر الطبري – رحمه الله ، في تفسيره (٩ / ٥٧٦) – و هو مَن هو في علوم الشريعة عامة ، و هذه سنة الله أن يهتز أمثال هؤلاء الأعلام حتى لا يغتر مِن بعدهم إنسان ، و هذه الإشارة ذكرتها لأنَّ الشيخ القاضي – رحمه الله في البدور الزاهرة (ص ١١١) – قال : " و قد طعن فيها بعض القاصرين " و لا أظنُّه يذكر أنَّه – أي الطبري – ممن ضعفها ، و أحسن منه قول ابن عادل الحنبلي – في اللباب (٨ / ٤٤٧) – قال : " و هذه الأقوال التي ذكرتها جَمِيعًا لا يَنْبَغِي أن يُلْتَفَت إليها ؛ لأنها طَعْنٌ في المتَواتِر ، و إن كانت صَادِرةً عن أئِمَّةٍ أكَابِر ، و أيضاً فقد انْتَصَر لها مَن يُقَابِلُهُم و أوْرَد من لسانِ العربِ نَظْمِه و نَثْرِه ما يَشْهَد لصِحَّة هذه القراءة لُغَةً . قال أبو بَكْر بن الأنْبَارِيّ : " هذه قِرَاءة صَحِيحَةٌ و إذا كانت العرب قد فَصَلَتْ بين المتضَايفين بالجُمْلَة في قولهم : " هُو غُلامُ – إن شَاءَ اللَّه – أخِيكَ " يُرِيدون : هو غلام أخِيكَ , فأنْ يُفْصَل بالمفْرَد أسْهَل " . يراجع أيضًا : البحر المحيط (٤ / ٢٣١ : ٢٣٣) .

(٦) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٣٩ .

(٧) سورة محمد ٤٧ ، آية ١٦ .

(٨) الكشاف (٢ / ٦٨ ، ٦٩) .

(٩) في " ز " [و خالفهم آخرون فأجازوه] .

أن تكون الهاء في (خالصة) للمبالغة مثل : راوية للشعر ، و يجوز أن يكون مصدرًا في موضع الخالص كالعافية أي ذو خالصة ، و يؤيده قراءة مَن قرأ (خالصةً) بالنصب [١] على أن قوله : (لِذُكُورِنَا) هو الخبر ، و (خالصة) مصدرٌ مؤكدٌ و لا يجوز أن يكون حالًا متقدمة ؛ لأنَّ المجرور لا يتقدم عليه حاله .

أ ٥١ ظ / **قال محمود** : ﴿ وَإِنَّا / لَصَـٰدِقُونَ ﴾ [٢] في وعيد العصاة لا نخلفه كما لا نخلف وعد

ز ٣٦ و الطاعة ، ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ ﴾ [٣] في ذلك و زعموا أنَّ الله واسع الرحمة يُخلف الوعيدَ جودًا و كرمًا ﴿فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾ لأهل طاعته ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ ﴾ مع سعة رحمته ﴿عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ فلا تغترّ برجاء رحمته عن خوف نقمته . [٤]

قال أحمد : الآية فيمَن كذب و افترى على الله تعالى ، و الوعيد لاحقٌ به باتفاق ، و قوله : " يُخلف " ليس بجيد ؛ فإنَّ أهل السنة و إن أجازوا العفو عن العصاة لا يسمونه خلفًا ؛ لأنَّ وعيدهم مقرون [٥] بالمشيئة ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [٦] و إن أطلق في موضع حمل على هذا المقيَّد ، و الزمخشري يحوم حول إلزامهم إياه .

ب ٤٤ و **قال أحمد** : و في الإخبار [٧] / عمَّا سيقول الذين أشركوا ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [٨] توطينُ النفس على الجواب و مكافحةٌ بالردِّ و إعدادٌ للحجة قبل أوانها كقوله : ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [٩] .

قال محمود : عنوا بكفرهم و تمردهم أنَّ شركهم و شرك أبائهم و تحريم ما أحلَّ الله بمشيئة الله و إرادته [١] ، و لولاها لَمَا كان مِن ذلك شيءٌ ، و هو مذهب المجبرة بعينه . [٢]

---

(١) نسبها ابن خالويه للزهري ، و ابن جني لابن عباس بخلاف و الأعرج و قتادة و سفيان بن حسين . يراجع : مختصر في شواذ القرآن (ص ٤٦) ، المحتسب (١ / ٢٣٢) .

(٢) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٤٦ .

(٣) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٤٧ .

(٤) الكشاف (٢ / ٧٢ ، ٧٣) .

(٥) هكذا هي في " ج " و في بقية النسخ [معدوق] و قد سبق تحريف الكلمة نفسها التحريف نفسه .

(٦) سورة النساء ٤ ، آية ٤٨ .

(٧) في " ب ، ز " تقديم و تأخير للكلام [و في الآية جواب عمَّا سيقول ...] .

(٨) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٤٨ .

(٩) سورة البقرة ٢ ، آية ١٤٢ .

قال أحمد : قد تقدم أنَّ الإنكار إنَّما كان لاعتقادهم أنَّهم مسلوبون القدرة و الاختيار و أنَّ شركهم صدر على وجه الاضطرار ، * و زعموا أنَّ حجتهم قامت بذلك ، فردَّ الله قولهم و كذَّبهم في الاضطرار * [٣] ، و شبَّههم بمَن اغترَّ قبلهم بهذا مِن الجهال فكذَّب و أشرك و رام إفحام الرسل [٤] بهذه الشبهة ، فبيَّن الله تعالى أنَّ الحجة البالغة له لا لهم ، ثُمَّ أوضح أنَّ الكلَّ واقعٌ بمشيئته و أنَّه لم يشأ منهم إلا ما صدر عنهم و لو شاء لهداهم أجمعين ، و المقصود مِن ذلك أنْ يتمحض الردُّ عليهم و يتحقق نفوذُ المشيئة و عموم تعلقها بكلِّ كائن ، و ينصرف الردُّ إلى دعواهم الاضطرار و إلى إقامة الحجة بذلك ، و في هذه الآية ردٌّ على المجبرة القائلين بسلب الاختيار ، و تتمتها ردٌّ على المعتزلة في قولهم [٥] : إنَّ الله / شاء الهداية مِنهم ج ١١٠
أجمعين ؛ فإنَّ (لو) تنفي ما كان ثابتًا بعدها فالمشيئة إذن منفية ، و هو تصريح ببطلان ز ٣٦ ظ
زعمهم ، و هي جامعة لعقيدة / أهل السنة ؛ فإنَّ أولها يثبت للعبد اختيارًا و قدرةً على وجهٍ يقطع حجته و عذره في المخالفة ، و آخرها يُثبت نفوذ مشيئة الله في العبد ، و أنَّ مشيئته تعالى لا تخرج أفعال العباد عنها ، و هذا هو الحقُّ . أمَّا الزمخشري فإنَّه يُسمي أهلَ السنة مجبرةً و إن أثبتوا للعبد اختيارًا ؛ لأنَّهم يسلبون تأثير قدرة العبد و يجعلونها مقارنةً لأفعاله الاختيارية مميزةً بينها و بين أفعاله القسرية ، فمِن هذا الوجه سوَّى بينهم و بين المجبرة . [٦]

قال محمود : و إنَّما أضاف الشهداء إليهم في قوله : ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [٧] إرادة أن يُحضروا شهداءهم الذين عُلِم أنَّهم ينصرون قولهم و يشهدون لهم ، و كان المشهود لهم يثقون بهم و يعتضدون بشهادتهم ليهدم ما يقومون به فيُحقُّ الحقَّ و يُبطل الباطلَ . و لو قيل : هلمَّ شهداء يشهدون أنَّ الله حرم هذا لكان الظاهرُ طلبَ شهداء بالحقِّ و ذلك ليس بالغرض بل يُناقضه قولُه : ﴿فَإِن شَهِدُواْ / فَلَا تَشۡهَدۡ مَعَهُمۡ﴾ الآية . [٨]
أ ٥٢ و

([١]) يريد الآية (١٤٨) السابق ذكرها .

([٢]) الكشاف (٢ / ٧٣ ، ٧٤) .

([٣]) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

([٤]) في " ج " [الرسول] .

([٥]) في " ج " [الذين قالوا] .

([٦]) هذا دفاع من ابن المنير عن نظرية الكسب و قد بيَّن العلماء قصورها . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١١٨) .

([٧]) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٥٠ .

([٨]) الكشاف (٢ / ٧٥) .

قال أحمد : وجه مناقضته أنَّ قوله : " هلمَّ شهداء " يُفهم أنَّ الطالب لذلك ليس على يقين أنَّ ثَمَّ شهداء ، كما يقول الحاكم : هاتِ بيِّنة تشهد لك ، مِن غير أن يتحقق أنَّ ثَمَّ بيِّنة ، و يكون قولُه : ﴿فَإِن شَهِدُواْ ﴾ تحقيقًا أنَّ ثَمَّ شهداء .

قال محمود : لم يُفرق بين النفس الكافرة [١] إذا آمنتْ في غير وقت الإيمان و بين النفس التي آمنتْ في وقت الإيمان و لم تكسب خيرًا [٢] ؛ ليُعلم أنَّ قولَه : ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ﴾ [٣] جمعٌ بين قرينتين لا ينبغي أنْ ينفك إحداهما عن الأخرى حتى يفوز صاحبهما و يسعد و إلا فالشقوة [٤] و الهلاك . [٥]

قال أحمد : يروم الاستدلال على أنَّ الكافر و العاصي في الخلود سواء حيث سوى في الآية بينهما في عدم الانتفاع بما يستدركانه بعد ظهور الآيات ، و لا يتمُّ ذلك ؛ فإنَّ هذا الكلام مِن البلاغة يُلقَّب باللف [٦] ، و أصله يوم يأتي بعض آيات ربِّك لا ينفع نفسًا لم تكن مؤمنةً [٧] [مِن] [٨] قبل إيمانها بعد ، و لا نفسًا لم تكسب في إيمانها خيرًا قبل ما تكسبه مِن الخير بعد ، ج ١١١
فلفَّ الكلامين فجعلهما كلامًا واحدًا إيجازًا و بلاغة ، و يظهر بذلك أنَّها لا تخالف مذهب الحقِّ فلا تنفع بعد ظهور الآيات اكتساب الخير و أنْ يقع الإيمانُ المتقدم في السلامة مِن الخلود ، فهي بالردِّ على / مذهب الاعتزال أولى مِن أن تدلَّ له ، و الله أعلم .

---

(١) في " ز " [الكاذبة] .

(٢) يريد قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴾ آية ١٥٨ .

(٣) سورة العصر ١٠٣ ، آية ٣ .

(٤) في " أ " وحدها [القسوة] .

(٥) الكشاف (٢ / ٧٩) .

(٦) اللف في اصطلاح البلاغيين : هو أن تذكر شيئين أو أشياء إمَّا تفصيلا بالنص على كل واحد أو إجمالا بأن تأتي بلفظ يشتمل على متعدد ثُم تذكر أشياء على عدد ما ذكرته كل واحد يرجع إلى واحد من المتقدم ، و تفوّض عقل السامع ردّ كل واحد إلى ما يليق به لا أنَّك تنصُّ عليه . يراجع : شرح عقود الجمان للسيوطي (ص ١١٨) .

(٧) في "ز " وحدها [آمنت] .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

و من سورة الأعراف

قال محمود : الحرجُ (١) : الشكُّ كقوله تعالى : ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ (٢) و سمي الشكُّ حرجًا لأنَّ الشاكَّ حرج الصدر كما أنَّ المتيقن منشرح الصدر ، أي لا تشكّ أنَّه مِن عند الله . (٣)

قال أحمد : / يشهد له قوله تعالى : ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ (٤) ، و قد ميَّز إمام الحرمين بين العلم و الاعتقاد الصحيح بأنَّ العقد ربط الفكر بمعتقد ، و الاعتقاد افتعالٌ منه ، و العلم يُشعر [بانحلال العقود] (٥) و هو الانشراح و الثلج (٦) و الثقة ، يقول الإمام : إذا كان العقد مباينًا للعلم [فالاعتقاد الذي هو] (٧) افتعال منه أولى لأنَّ الاحتمال أقوى مِن الحمل و منه [قوله تعالى] (٨) : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ (٩) لأنَّ النفوس في اتباع الأهواء أشدَّ (١٠) منها في الطاعات ، و إنْ كان العلم مأخوذًا مِن الأعلم المشقوق الشفة العليا فهو في غاية الحَلَى (١١) في الوضوح . ب ٤٤ ظ

قال محمود : أو لا يكنْ (١٢) حرجٌ في تبليغه لأنَّه كان يخاف أذى قومه ؛ فقيل : لا تبالِ بهم .

---

(١) يعني قوله تعالى : ﴿ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ ﴾ (سورة الأعراف ، آية ٢) .

(٢) سورة يونس ١٠ ، آية ٩٤ .

(٣) الكشاف (٢ / ٨٢) .

(٤) سورة البقرة ٢ ، آية ١٤٧ .

(٥) هكذا هي في البرهان و في الانتصاف ، و في نسخ المختصر [بإنجلاء المعلوم] و هو تحريف .

(٦) في " ب ، ج " [البلج] و هي قريبة مما في الانتصاف [التبلج] ، و المثبت من " ز " و هو موافق لما في البرهان . يراجع البرهان للجويني (١ / ١٢٢) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٨٦ .

(١٠) في " ب " [أجدّ] .

(١١) في "ز " جاءت العبارة على التقديم و التأخير [الوضوح في الحلي] ، في " ب " [الحُلَى] و هو جمع حِلية و لا أحسبه مرادًا في السياق ، و ما أثبته أولى و هو مصدر للفعل " حَلِي " . يراجع المعجم الوسيط مادة (حلا) .

(١٢) في " ج ، ز " [لا يكون] على الإخبار .

قال أحمد : و يشهد له : ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ﴾ [١] الآية .

قال محمود : و يوجه النهي إلى الحرج كقوله لا أرينك هاهنا . [٢]

قال أحمد : لأنَّ الحرج منهيٌّ و المرادُ النهيُ عنه .

قال محمود : ﴿أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [٣] حالٌ معطوفةٌ على (بياتًا) ، و إنما جاء بغير واوٍ و قياسه : (أو و هم قائلون) لأنَّ الواو [٤] مقدرةٌ قاله بعضهم . قال الزجاج : جاءني زيدٌ راكبًا أو هو فارس ، لا يحتاج إلى الواو ؛ لأنَّ الذكر قد عاد إلى الأول [٥] . و الصحيح أنَّها
ز ٣٧ ظ حُذِفتْ استثقالًا لاجتماع حرفي عطف ؛ إذ واوُ الحال واوُ عطفٍ / استعيرتْ / للوصل ، و لا
أ ٥٢ ظ يقال جاءني زيدٌ هو [٦] فارس . [٧]

قال أحمد : الاكتفاءُ بالضمير في الجملةِ الاسمية الواقعةِ حالًا ضعيفٌ ، و الأفصحُ دخولُ الواوِ كما اختاره الزمخشريُّ ، و الزجاج جعل أحدَ الأمرين كافيًا إمَّا الواو أو [٨] الضمير ، و في قولِ الزمخشري : إنَّ واوَ الحال واوُ عطفٍ – نظرٌ ؛ فإنَّها امتازت بدخولها على جملةٍ اسمية بعد جملة فعلية ، تقول : جاءني زيدٌ و هو راكبٌ ، و يقبح ذلك في العاطفة و إنْ لم يقبح فالأفصح خلافه ؛ فلامتيازها يصحُّ اجتماعها معها و إن كان معنى العطف فيها ، و لهذا لم يقبح دخولها كما يقبح الجمعُ بين حرفي عطفٍ ، فتقول : سبِّح لله و أنت راكعٌ أو و أنت ساجدٌ . و التحقيق أنَّ المصحح لوقوع الجملة المعطوفة على الحال حالًا هو العطف المقتضي
ج ١١٢ للمشاركة ، فاستغنى / به عن واو الحال كما يُعطف على المقسم به فيدخله في القسم بغير حرف قسم في مثل : ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝ وَٱلَّيۡلِ﴾ [٩] ، و لو قلتَ : في غير التلاوة " و بالليل " لصحَّ . فالحاصل [١٠] أنَّه لو جاءت واو الحال مع العاطف لم يكن مستكرهًا بل مؤكِّدًا ، و إن لم يأتِ بها كان فصيحًا مختصرًا .

---

(١) سورة هود ١١ ، آية ١٢ .
(٢) الكشاف (٢ / ٨٣) .
(٣) سورة الأعراف ٧ ، آية ٤ .
(٤) في " ز " [الحال] و هو وهم .
(٥) معاني القرآن للزجاج .
(٦) سقطت من " ز " .
(٧) الكشاف (٢ / ٨٤) .
(٨) في " ج " بـ [إما] بدلًا من " أو " و في " ب " بـ واو العطف .
(٩) سورة الضحى ٩٣ ، آية ١ ، ٢ .
(١٠) في " ز " [الأصل] .

٩٠ – قلتُ : و تنظيره بالقسم فاسد لأنَّ حرف القسم لا يُشارك حرف العطف في معناه بخلاف واو الحال ، فالعلةُ التي علل بها مفقودةٌ في القسم .

قال محمود : و أُجيب إبليس في طلب الإنظار ابتلاءً للعباد . (١)

قال أحمد : نحن لا نوجب رعاية الأصلح (٢) ، و نقول : ﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ﴾ (٣) فلا يرد السؤال .

قال محمود : ﴿فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾ (٤) أي بسبب إغوائك و لا تتعلق بـــ(لأقعدن) لأنَّ لام القسم تصدُّ عنه ، بل تتعلق بفعل القسم المحذوف كأنَّه قال بسبب إغوائك لي أقسم لأقعدن ، و أقسم بالإغواء لأنَّه كان تكليفاً و التكليف معرض للسعادة الأبدية فأقسم به . (٥)

قال أحمد : أشار أنَّ الله لم يُغوِهِ و لم يخلق له الغي ، بل كلَّفه السجود فكان سبب غيِّه و جعله مجازًا ، فللفعل ملابسات كما ذكرناه في قوله : ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ (٦) و ذكر عن مالك بن دينار (٧) أنَّه رأى رجلًا محبوسًا مقيدًا بأكل أطعمة لذيذة ، فقال : هذه وضعت القيود في رجلك ، أي كانت سببًا ، / ثُمَّ جعله التكليف مِن جملة الأفعال لأنَّه يزعم أنَّ كلام الله ز ٣٨ و
محدثٌ مِن أفعاله لا صفةً له (٨) فهاتان زلتان في كلامه .

---

(١) يعني قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلۡمُنظَرِينَ ﴾ (سورة الأعراف ، آية ١٥) ، الكشاف (٢ / ٨٧) .

(٢) رعاية الأصلح هذه قاعدة باطلة من قواعد المعتزلة ، لكن حكمة الابتلاء بالوجود في الدنيا صحيحة نطق بها القرآن ؛ و منها الابتلاء بفتنة الشيطان . يراجع : المسائل الاعتزالية (١ / ٤٥٩) .

(٣) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٣ .

(٤) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٦ .

(٥) الكشاف (٢ / ٨٧ ، ٨٨) .

(٦) سورة البقرة ٢ ، آية ٧ .

(٧) مالك بن دينار : هو الناجي مولاهم أبو يحيى البصري الزاهد ، من ثقات التابعين و زهادهم ، قليل الحديث و حديثه في درجة الحسن ، كان يكتب المصاحف و يعيش من ذلك ، توفي ١٣٠ ه . يراجع : الطبقات الكبرى (٩ / ٢٤٢) ، تهذيب الكمال (٢٧ / ١٣٥) ، سير أعلام النبلاء (٥ / ٣٦٢) .

(٨) عقيدة أهل السنة أنَّها صفة ذات فهي قديمة أزلية ، و هي أيضًا صفة فعل فيتكلم الله سبحانه متى شاء . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٢٥٠) .

قال محمود : و مِن تكاذيب المجبرة حكايتهم عن طاوس [١] أنَّه جاءه رجلٌ فقيه يُرمى بالقدر فقال له طاوس : تقوم أو تقام ، فقام الرجل ، فقيل له : أتقول هذا لفقيه ؟ فقال : إبليس أفقه منه يقول : ﴿فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾ ، و هذا يقول : أنا أغوي نفسي . [٢]

/ **قال أحمد** : صدَّق طاوس و صدَّقتْ [السنةُ] [٣] بقوله : ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [٤] . ب ٤٥ و

قال محمود : في قوله تعالى : ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنۡ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ﴾ [٥] الآيات ، فيه دليلٌ على أنَّ كشف العورة مِن عظائم الأمور ، و أنَّه لم يزل مستهجنًا في الطباع مستقبحًا في العقول ، و دليلٌ على أنَّ الملائكة أعلى ، و أنَّ البشرية تتلمح صفتها كلا و لا [٦] . [٧]

قال أحمد : / فيه ميلٌ إلى الاعتزال و أنَّ العقل يقبح و يحسن ، و هذا اللفظ لو صدر مِن سنِّيّ كان تأويله أنَّ العقل أدرك المعنى الذي لأجله حسَّن الشرعُ السترَ و قبَّح * الكشفَ ، و فيه ميلٌ بتفضيل الملائكة على البشر ، و قد وافق عليه بعض * [٨] أهلِ السنة و جوابُه أنَّه لا يلزم مِن اعتقاد إبليس ذلك أنْ يكون الأمر على ما اعتقده و وسوس به ، فقد علل إبليسُ منع الشجرة بأنَّه كراهة أن يُخلدا أو يكونا ملكين ، و هو كاذبٌ فيه [٩] فلم يقرِّر الله قولَه ، بل أشار إلى كذبه بقوله : ﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٖ﴾ [١٠] فلعل [١١] تفضيل الملائكة من جملة غروره . أ ٥٣ و

([١]) طاووس : هو أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان الفارسي الحميري مولاهم ، الفقيه الحافظ ، من كبراء أصحاب ابن عباس ، قيل : حج أربعين حجة ، توفي سنة ١٠٦ ه . يراجع : الطبقات الكبرى (٨ / ٩٧) ، تهذيب الكمال (١٣ / ٣٥٧) ، سير أعلام النبلاء (٥ / ٣٨) .

([٢]) الكشاف (٢ / ٨٨) .

([٣]) سقط ما بين العلامتين ** من " أ " .

([٤]) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٢ .

([٥]) سورة الأعراف ٧ ، آية ٢٠ .

([٦]) في " ج " [كالأولى] و المثبت موافق لما في الكشاف .

([٧]) الكشاف (٢ / ٩١) .

([٨]) سقط ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٩]) في " ج " [في الخلود] .

([١٠]) سورة الأعراف ٧ ، آية ٢٢ .

([١١]) في " ج " [فدلَّ على أنَّ] و المثبت موافق لما في الانتصاف .

قال محمود : / و قال : ﴿وَقَاسَمَهُمَا﴾ (١) مفاعلة كأنَّه لَمَّا أقسم لهما إنِّي لكما لمِن الناصحين قالا له : تُقسم بالله إنَّك لمِن الناصحين ؟ . (٢) ج ١١٣

قال أحمد : و يكون في الكلام لفٌّ لأنَّ آدم و حواء لا يُقسمان بلفظ المتكلم بل بلفظ الخطاب .

قال محمود : أو أقسم على النصح و أقسما على قبوله .

قال أحمد : إنَّما يتمُّ ذلك لو لم يذكر المقسم عليه و هو النصيحة ، أمَّا إذا ذكره فلا يتم إلا بأنْ يُسمى قبول النصح نُصحًا للمقابلة ، كما قرئ : ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ﴾ (٣) جعل التزامه بالوعد و حضوره وعدًا .

٩١ – **قلتُ** : و مثل قوله : ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ (٤) على أحد / القولين . ز ٣٨ ظ

قال محمود : أو خرج قسمه على المفاعلة لأنَّه بالغ فيه و اجتهد ، و سمَّى معصيتهما ظلمًا و إن كان صغيرًا مغفورًا ، و قالا : ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ (٥) على عادة الصالحين في تكبير صغير ذنبهم و تصغير عظيم حسنتهم (٦) . (٧)

قال أحمد : مذهبهم أنَّ اجتناب الكبيرة يكفر الصغيرة من غير توبة وجوبًا ، و أهل السنة يقولون ذلك للوعد به و لو شاء لعذب به . (٨)

قال محمود : و قولُه : ﴿يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡ﴾ (٩) دليلٌ [على] (١٠) أنَّهم لا يُرَوْن و لا يظهرون و لا يستطيعون ذلك ، و أنَّ مدَّعي رؤيتهم ممخرق . (١١)

قال أحمد : أين يُذهب به عن حديث العفريت الذي تفلت بشعلةٍ مِن نار يريد النبيَّ (ﷺ) فأخذه (عليه السلام) و أراد أن يربطه بسارية المسجد يلعب به الصبيان فذكر دعوة

---

(١) سورة الأعراف ٧ ، آية ٢١ ، في " أ ، ب " بالفاء بدلًا من الواو و هو وهم .
(٢) الكشاف (٢ / ٩١) .
(٣) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٤٢ .
(٤) سورة النساء ٤ ، آية ١٤٢ .
(٥) سورة الأعراف ٧ ، آية ٢٣ .
(٦) في " ج " [حسناتهم] .
(٧) الكشاف (٢ / ٩٣) .
(٨) يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٠٩) .
(٩) سورة الأعراف ٧ ، آية ٢٧ .
(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(١١) الكشاف (٢ / ٩٤) .

سليمان [١] ، فإذا جاز له ذلك معجزة جاز لغيره كرامة ، لكنَّه يجحد كرامات الأولياء ، و هم معذرون في جحد الكرامات لأنَّها [لا] تكون [إلا] [٢] لِمَن قوي إسلامه ، و لا تكون لِمَن يشك في إسلامه .

٩٢ – **قلتُ** : لو استشهد بحديث البخاري و مسلم عن أبي هريرة في الشيطان الذي جاء يحثو مِن الطعام ثلاث ليال [و في كلِّ ليلة يمسكه أبو هريرة] [٣] ، و قال له النبيُّ (ﷺ) : (**أتدري مَن تخاطب منذ ثلاث ذاك شيطان .**) [٤] – لكان أقوى و أغنى عن قياس كرامة على معجزة ؛ لأنَّه ظهر لصحابي لا لنبي .

قال محمود : ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَـٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ﴾ [٥] العذران باطلان : الأول تقليد في الدين ، و الثاني افتراء على الله ، كانوا يقولون : لو كره الله شيئًا

أ ٥٣ ظ أزاله . قال الحسن : بعث الله رسوله إلى العرب و هم قدرية مجبرة ، يضيفون ذنوبهم إلى الله ، /

و تصديقه : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾ لأنَّ فعل القبيح يستحيل عليه لعدم الداعي و وجود الصارف . [٦]

ج ١١٤ **قال أحمد** : هذا مِن تفاريع رعاية الأصلح و التحسين و التقبيح ، و ليس في الآية دليلٌ ؛ فإنَّهم ادَّعوا أنَّ الله أمر بالفحشاء و كذبوا / في دعواهم و لا يلزم مِن سلب الأمر سلب الإرادة [٧] .

ب ٤٥ ظ

---

(١) رواه الشيخان من حديث أبي هريرة ، فأخرجه البخاري (ك الصلاة – ب الأسير أو الغريم يربط في المسجد ، ح ٤٦١) ، مسلم (ك المساجد و مواضع الصلاة – ب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة ، ح ٥٤١) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) الحديث أخرجه البخاري تعليقًا و ليس في مسلم ، أخرجه البخاري (ك الوكالة – ب إذا وكل رجلا فترك الوكيل شيئًا فأجازه ، ح ٢٣١١) . يراجع : تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١٠ / ٣٤٤) .

(٥) سورة الأعراف ٧ ، آية ٢٨ .

(٦) الكشاف (٢ / ٩٥) .

(٧) يريد ابن المنير أنَّ الإرادة هنا بمعنى المشيئة و قد سبق أنَّ الإرادة في الشرع على معنين : الإرادة الكونية و هي المشيئة و الإرادة الشرعية التي تختص بما يحبه الله سبحانه و يرضاه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٢٦) .

قال محمود : ﴿وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ / * مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنًا﴾ [١] تهكم لأنَّه / لا يجوز إنزال سلطان على أن يشرك به . [٢] ز ٣٩ و

قال أحمد : جعله تهكمًا لأنَّه جرى مجرى ما له سلطانٌ إلا أنَّه لم ينزل ؛ لأنَّه نفى أن ينزل السلطان و لم ينفِ السلطان ، و قياسه : و أن تشركوا بالله * [٣] ما لا سلطان به فينزل ، فيكون كقوله :

على لاحبٍ لا يهتدى بمناره .... [٤]

قال محمود : ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهۡتَدِيَ﴾ [٥] اللام توكيدٌ للنفي ، أي ما كان يستقيم أن نكون مهتدين لولا هداية الله [إيانا] [٦] ﴿لَقَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ لطفًا و تنبيهًا على الهدى ، قالوا ذلك سرورًا و اغتباطًا و تلذذًا بالتكلم به لا تقربًا و تديُّنًا . [٧]

قال أحمد : هذه الآية تشهد بنفي الهدى عمَّن لم يهدِه الله ، لا كمَن يزعم أنَّه يخلق لنفسه الهدى و إن لم يهدِه الله ، فحرف الزمخشريُّ الهدى إلى اللطف ؛ لذلك فانظر أي المعنيين أقرب إلى لفظ ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهۡتَدِيَ لَوۡلَآ أَنۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُۖ﴾ المقولةِ في دار الجزاء بعد تحقق الحقِّ و هم في مقعد صدق .

قال محمود : في قوله ﴿أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [٨] أي بسبب أعمالكم لا بالتفضل كما تقول المبطلة . [٩]

قال أحمد : يعني بالمبطلة [١٠] الذين صدقوا الحديث الصحيح (**لا يدخل أحدٌ منكم الجنةَ بعمله قيل : و لا أنت يا رسولَ الله ، قال : و لا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته**) [١١] ،

---

(١) سورة الأعراف ٧ ، آية ٣٣ .

(٢) الكشاف (٢ / ٩٧) .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٤) سبق تخريجه (ص ٢٠٧) .

(٥) سورة الأعراف ٧ ، آية ٤٣ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) الكشاف (٢ / ١٠١) .

(٨) سورة الأعراف ٧ ، آية ٤٣ .

(٩) الكشاف (٢ / ١٠١) .

(١٠) سقط من " ز " من قوله : [قال أحمد] إلى هنا .

(١١) رواه الشيخان عن أبي هريرة ، فأخرجه البخاري (ك الرقاق – ب القصد و المداومة على العمــل ، ح ٦٤٦٣) ، مسلم (ك صفات المنافقين و أحكامهم – ب لن يدخل أحد الجنة بعمله ، ح ٢٨١٦) .

و يقولون في هذه الآية ، جعل اللهُ الجنةَ جزاءَ العملِ فضلًا و رحمة ، لا أنَّه واجبٌ لهم وجوب [١] الديون ، فالذين كذَّبوا الخبرَ و أوجبوا على الله ما لا يوجبه على نفسه هم المبطلون .

قال محمود : حذف المفعول في قوله : ﴿مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ﴾ [٢] و أثبته في المؤمنين في قوله : ﴿مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا﴾ لدلالة الأول عليه ، و لقائل أن يقول : أطلق ليتناول كلَّ ما وُعِدوا به مِن بعثٍ و حساب و عقاب ؛ لأنَّهم كذَّبوا به أجمع ، و نعيم الجنة مساءةٌ لهم . [٣]

قال أحمد : هذا ينعكس و يرد في قوله : ﴿ وَعَدَنَا ﴾ و [لو] [٤] ذكر المفعول في الثاني و في الأول لم ينافِ إرادة جميع ذلك ؛ فالوجه حذفه [٥] تخفيفًا و استغناء بالأول .

قال محمود : ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعًا وَخُفۡيَةً ﴾ [٦] التضرع تفعلٌ مِن الضراعة ، أي تذللًا و تملقًا [٧] ، و كان الرجل يجمع القرآن لا يُشعر به ، و يعلم الفقه و لا يُشعر به ، و كانوا لا يقدرون على عمل سرٍّ فيكون جهرًا ، و كانوا يجتهدون في الدعاء / ما [٨] يُسمع لهم صوتٌ ز ٣٩ ظ
لكنْ همسٌ [٩] بينهم و بين ربهم ، كما قال : ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعًا وَخُفۡيَةً ﴾ [١٠] و قال في زكريا : ﴿إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾ [١١] ، و قيل : إنَّ المعتدين الذين يرفعون أصواتهم في الدعاء ، و الصياح فيه مكروهٌ [١٢] بدعة . [١٣]
أ ٥٤ و

---

[١] في " ب " قوله : [وجوبَ] بالنصب ، و بقية النسخ لم يظهر فيها الشكل ، و هو مصدر يجب فيه الرفع على البدل لأنَّ الوجوبَ معنوي لا علاجي ، فتركتُ شكله ، يراجع : أوضح المسالك (٢ / ١٨٧ ، ١٨٨) .

[٢] سورة الأعراف ٧ ، آية ٤٤ .

[٣] الكشاف (٢ / ١٠٢).

[٤] ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ز " .

[٥] في " ز " [جعله] .

[٦] سورة الأعراف ٧ ، آية ٥٥ .

[٧] في " أ " وحدها [و طمعًا] و المثبت هو الموافق للكشاف .

[٨] في "ز " وحدها [لا] .

[٩] في " أ " وحدها [تنفس] .

[١٠] سورة الأعراف ٧ ، آية ٥٥ .

[١١] سورة مريم ١٩ ، آية ٣ .

[١٢] في " ج ، ز " هنا زيادة [و] .

[١٣] الكشاف (٢ / ١٠٦) .

قال أحمد : قرن الله سبحانه الإسرار بالتضرع ، فالإخلال به كالإخلال بالضراعة قليلٌ /
جدواهما ، و ترى كثيرًا مِن أهل زمانك يعتمدون الصراخ و الصياح في الجوامع في الدعاء ، ج ١١٥
/ فيعظم اللغطُ و يشتدُّ ، و تستكُّ [١] المسامع و تستدُّ ، و يجمعوا بين بدعتي رفع الصوت [في المساجد و في الدعاء] [٢] ، و ربَّما حصلتْ رِقَّةٌ لا تحصل ما خفض الصوت ، و تلك شبيهةٌ بما يحصل للنساء و الأطفال ، و لو كانت شرعية لحصلتْ عند اتباع الطريقة [٣] المأمور بها ، فما أكثر التباسَ الباطلِ بالحقِّ على كثيرٍ مِن الخلق ! .

قال محمود : إنما قال : ﴿لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ﴾ [٤] و لم يقل : " في ضلال " [٥] كما قالوا ؛ لأنَّ الضلالة أخصُّ من الضلال ، فكان أبلغَ في نفي الضلال عنه ، كأنَّه قال : ليس بي شيءٌ مِن الضلال ، كما لو قيل : ألك تمرٌ ؟ فقلتَ : ما لي تمرةٌ [٦] . [٧]

قال أحمد : قولُه : نفيُها أبلغُ لأنَّها أخصُّ – لا يستقيم ؛ لأنَّ نفيَ الأعمِّ أخصُّ مِن نفي الأخصِّ ، و نفيُ الأخصِّ أعمُّ مِن نفي الأعمّ ، فلا يستلزمه لأنَّ الأعمَّ لا يستلزم الأخص ، فإذا قلتَ: هذا ليس بإنسان لا يلزم سلب الحيوانية عنه ، و لو قلتَ : هذا ليس بحيوان لم يكن إنسانًا ، و الحقُّ أن يقال : الضلالةُ أدنى مِن الضلال ؛ لأنَّها لا تُطلق إلا على الفعلة منه ، ب ٤٦ و
و الضلال يصلح للقليل و الكثير ، / و نفيُ الأدنى أبلغُ مِن نفي الأعلى لا مِن جهة كونه أخصَّ بل مِن باب التنبيه بالأدنى على الأعلى .

قال محمود : [و] [٨] قوله : ﴿أُبَلِّغُكُم﴾ [٩] يحتمل أن يكون مستأنفًا بيانًا لكونه [١٠] رسولًا ، و يحتمل أن يكون صفةً لرسول ، و جاز و لفظ الرسول غائبٌ لأنَّه وقع خبرًا عن ضمير المخاطب ، كما قال :

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ [١] . [٢]

---

(١) هكذا هي في جميع النسخ لكن وقعت في الانتصاف المطبوع [تستد المسامع و تستد] فقد تحرفت فيهـا " تستك " ، و السَّكَكُ الصمم و صغر الأُذن ، يراجع : القاموس المحيط مادة (سكَّ) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٣) في " ز " وحدها [السنة] .

(٤) سورة الأعراف ٧ ، آية ٦١ .

(٥) في " ز " [ضلال] فقط و هو موافق للكشاف .

(٦) في " ج " [ألك ثمار .... ثمرة] .

(٧) الكشاف (٢ / ١٠٩ ، ١١٠) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " .

(٩) سورة الأعراف ٧ ، آية ٦٢ .

(١٠) في " ز " وحدها [لقوله] و (رسول) بالرفع ، و المثبت موافق لما في الكشاف .

قال أحمد : و قد عاب ابن جني على المتنبي قوله :

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي [و أسمعت كلماتي مَن به صمم] [٣] . [٤] ز ٤٠ و

و قال هو عدولٌ عن لفظ الغيبة و حقُّه أن يقول : / إلى أدبه ، و هذه الآية و الرجز العلوي شاهدٌ بصحته [٥] .

قال محمود : حُذفتْ الواو [٦] في قصة هود مِن [قوله] [٧] : ﴿قَالَ يَـٰقَوۡمِ﴾ [٨] لأنَّها كجواب سؤال ، كأنَّه قيل : فما قال ؟ قيل : قال : يا قومي [٩] ، و كذلك ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ﴾ [١٠] . [١١]

قال أحمد : حذفُ الواو [١٢] مِن المقاولة كثيرٌ كتقاول موسى و فرعون في الشعراء ، و سببه أنَّ العاطف يُصيِّر الجملتين كالواحدة فاجتُنِب لإرادة استقلال كلٍّ واحدة منها .

قال محمود : و فائدةُ قوله : ﴿وَمَا كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ [١٣] في قصة هود – التعريضُ بمَن آمن منهم ، كأنَّه قيل : و لم يكونوا مثلَ مَن آمن فنجا ، بل خصَّ الهلاك بالمكذبين . [١٤]

---

(١) الشعر رواه مسلم في صحيحه من حديث سلمة بن الأكوع (رضي الله عنه) ، و قد نسبه لعلي بن أبي طالب (رضي الله عنه) . يراجع : صحيح مسلم (ك الجهاد و السير – ب غزوة ذي قرد و غيرها ، ح ١٨٠٧) ، قال النووي : " حيدرة اسم للأسد و كان علي (رضي الله عنه) قد سمي أسدًا في أول ولادته ... باسم جده لأمه أسد بن هشام بن عبد مناف " . يراجع : صحيح مسلم بشرح النووي (٦ / ٤٢٥) .

(٢) الكشاف (٢ / ١١٠) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ز ، ج " .

(٤) هو من قصيدة يمدح بها سيف الدولة الحمداني . يراجع : شرح ديوان المتنبي للمعري (٣ / ٢٥٣) .

(٥) في " ز " [على صحته] .

(٦) هكذا هي في النسخ و الصواب أنها الفاء لا الواو كما في الكشاف .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٨) سورة الأعراف ٧ ، آية ٦٥ .

(٩) هكذا هي في " أ " و في غيرها [يا قوم] بغير ياء .

(١٠) سورة الأعراف ٧ ، آية ٦٦ .

(١١) الكشاف (٢ / ١١٢) .

(١٢) الموجود في الانتصاف المطبوع " العاطف " ففي النسخ وهمٌ في الموضعين فتنبَّه .

(١٣) سورة الأعراف ٧ ، آية ٧٢ .

(١٤) الكشاف (٢ / ١١٥) .

قال محمود : و قوله : ﴿لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ (١) الضمير في (منهم) يعود إلى قومه أو إلى الذين استضعفوا و المعنى سواء ، فالأول جعل (مَن آمن) تفسيرًا لِمَن استضعف و على الثاني لم يكن الاستضعاف مقصورًا على المؤمنين ، بل منهم / مؤمنٌ و كافر . (٢) **ج ١١٦**

قال أحمد : فالأول بدل الشيء مِن الشيء و هما لعين واحدة و الثاني بدل بعض مِن كلٍّ .

قال محمود : قولُهم : ﴿إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾ (٣) اعتراضٌ عن جواب قولهم : ﴿أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ جعلوا ذلك معلومًا لا يُسأل عنه ، إنما الكلام في وجوب الإيمان . (٤)

قال أحمد : ﴿إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾ / ليس إخبارًا عن الوجوب بل عن امتثاله ، * و هو أبلغ مِن تأويل الزمخشري كأنَّه قيل : لا نزاع في العلم به و لا في وجوبه ، بل الشأنُ في امتثاله *(٥) . **أ ٥٤ ظ**

قال محمود : لذلك ردُّوا عليهم : ﴿إِنَّا بِٱلَّذِىٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ (٦) .

قال أحمد : لو طابقوا لقالوا : إنا بالذي أرسل به كافرون ، لكن عدلوا عن ذلك لما فيه مِن إثبات رسالته و هم يجحدونها ، و قد ثبت مثلُ ذلك على وجه التهكم كما قال : ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ (٧) ، لكن هؤلاء بالغوا في التحرز حذرًا مِن النطق بثبوت الرسالة .

---

(١) سورة الأعراف ٧ ، آية ٧٥ .

(٢) الكشاف (٢ / ١١٥) .

(٣) سورة الأعراف ٧ ، آية ٧٥ .

(٤) قبل كلام الزمخشري هذا مرر ابن المنيِّر كلامًا للزمخشري فيه سخرية من اعتقاد السلف الصالح لإثباتهم صفة العلو و جعله من قول المجسمة ، و هو من خلط الحقائق ، بل حمل السلف على مَن أنكر صفة العلو من الجهمية و مَن وافقهم و قالوا عنهم زنادقة . يراجع : خلق أفعال العباد للإمام البخاري (ص ٨ ، ٩) ، الكشاف (٢ / ١١٩) .

(٥) لعل هذا المعنى أطنب فيه علم الدين ؛ لأنَّ ما بين العلامتين ** ليس في الانتصاف .

(٦) سورة الأعراف ٧ ، آية ٧٦ .

(٧) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٢٧ .

قال محمود : في قولهم : ﴿أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴾ [1] لم يجيبوا لوطًا عن إنكاره الفاحشة و تعظيم أمرها و إسرافهم الذي هو أصلُ الشرِّ كلِّه ، لكن جاءوا بما لا يتعلق بكلامه ، [و هو] [2] إخراجه و إخراج المؤمنين ضجرًا به / مِن وعظهم ، و قولُهم : ﴿إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ سخريةً [3] بهم و بتطهرهم و افتخارًا بما كانوا فيه مِن القذارة كما يقول الظلمة لمَن نهاهم : أبعدوا عنا هذا المتقشف و أريحونا مِن هذا المتزهد . [4] ز ٤٠ ظ

قال أحمد : لأنَّه لو قال : أخرجوهم مِن قريتكم * تعرى عن هذه الفائدة * [5] و لكان مقصورًا على الإخبار عنهم بذلك فلَمَّا ساقه مساق الجواب فهم ذلك منه و مثله : ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [6] . [7]

قال محمود : ﴿وَأَمْطَرْنَا﴾ [8] يقال : مطرتهم السماء و وادٍ ممطور ، و أمطرت عليهم كذا : أرسلته إرسال المطر ، أي أرسلنا عليهم نوعًا عجيبًا مِن المطر ؛ فلهذا قال : ﴿ فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ [9] . [10]

([1]) سورة الأعراف ٧ ، آية ٨٢ ، الذي في النسخ { أخرجوا آل لوط } و هو من سورة النمل (٢٧ ، آية ٥٦) و هو وهم لأن كلام الزمخشري في آية الأعراف ، يراجع : المعجم المفهرس مـادة (أخـرج) (ص ٢٣٠) .

([2]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

([3]) جاء في " ز " بالرفع فلم يكتب افتخارًا بالألف ، و هو مقبول على جعل " سخرية " خبرًا و لا يحتاج إلى تقدير خبر لـ " قولهم " و هو الراجح عندي ؛ لأنَّ سخرية يصلح أن يكون خبرًا له ، فلا يجب حذف الخبـر هنا ، بل حاجة المبتدأ إلى خبره أشد ، لكن تركته على حاله لأنه جاء هكذا أيضًا في الكشاف منصوبًا علـى المفعول لأجله أو الحال أي ساخرين . يراجع : شرح ابن عقيل (١ / ٢٥٣ ، ٢٥٤) .

([4]) الكشاف (٢ / ١٢١) .

([5]) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

([6]) سورة الأنعام ٦ ، آية ٢٣ .

([7]) هذا القول سقط من " ج " وحدها ، و كذلك ليس موجودًا في الانتصاف (٢ / ١٢١) .

([8]) سورة الأعراف ٧ ، آية ٨٤ .

([9]) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٧٣ .

([10]) الكشاف (٢ / ١٢٢) .

قال أحمد : قصده الردُّ على مَن قال : (مطر) في الخير و (أمطر) في الشر ، فبيَّن أنَّ (أمطر) بمعنى أرسل إرسال المطر خيرًا كان أو شرًّا ، لكنْ اتفق أنَّ السماء لم ترسل شيئًا شبه المطر إلا كان عذابًا فمِن هاهنا وقع الوهم لذلك القائل .

قال محمود : و إنما قالوا : ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ (١) و الأنبياء لا يجوز عليهم الكبيرة

فضلًا عن الكفر ؟ لأنَّهم لَمَّا قالوا : ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ / مَعَكَ﴾ فعطفوا عليه **ب ٤٦ ظ**

المؤمنين به بعد كفرهم – قالوا : ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ ﴾ تغليبًا للجماعة على الواحد ، و على ذلك

أجرى شعيبٌ كلامَه / فقال : ﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا﴾ (٢) و هو يريد **ج ١١٧**

عودَ قومِه فنظم نفسه في جملتهم و إن كان بريئًا مِن ذلك . (٣)

قال أحمد : و قد نستعمل (عاد) مِن أخوات كان بمعنى (صار) ، فلا تستدعي الرجوع إلى حالةٍ سابقة ، بل عكس ذلك و هو الانتقال مِن حالٍ سابقة إلى مستأنفة ، كأنهم قالوا أو لتصيرُنَّ كفارًا مثلنا (٤) ، و يجوز أن نسلم العود إلى أمرٍ سابق و يُجاب عنه بما أجيب به قوله عزّ وجلّ : ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ

كَفَرُوٓاْ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّـٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَـٰتِ﴾ (٥) و المؤمن الناشيء في **أ ٥٥ و**

الإيمان لم يدخل في ظلمة الكفر ، و الكافر الأصلي / لم يدخل في نور الإيمان لكنْ لَمَّا كان / **ز ٤١ و**

الإيمان و الكفر مِن الأفعال الاختيارية ثبوتًا و نفيًا – عُبِّر عن [القدرة و] (٦) التمكن مِن الفعل بحصوله و قد مضى نظيره في قوله : ﴿ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ (٧) و هو مِن التعبير عن السبب بالمسبب ، و فائدتُه تحقيقُ التمكن و الاختيار لإقامة الحجة على العباد .

---

(١) سورة الأعراف ٧ ، آية ٨٨ .

(٢) سورة الأعراف ٧ ، آية ٨٩ .

(٣) الكشاف (٢ / ١٢٤ ، ١٢٥) .

(٤) و قد جاءت أفعال عدة بمعنى صار في كلام العرب و لذلك قال ابن مالك : " ... و التي كصيَّرا * أيضًا بها انصب مبتدًا و خبرًا " يراجع : شرح ابن عقيل (٢ / ٤٠ : ٤٢) .

(٥) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٥٧ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة البقرة ٢ ، آية ١٦ .

قال محمود : ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ (١) أي خذلاننا و منعنا الألطاف (٢) لعلمه أنها لا تنفع فيكون عبثًا قبيحًا لا يليق بالحكيم ، فقوله : ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ أي هو عالمٌ بأحوال عباده و تقلب قلوبهم . (٣)

قال أحمد : هذا مِن تفريعه على قاعدة الصلاح و الأصلح الفاسدة ، و ظاهر الآية هو المراد ، و استدلالُه بقوله : ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ احتيالٌ في التأويل الفاسد ، و إنما

موقعُه (٤) الاعترافُ بالقصور عن علم (٥) العاقبة و الاطلاع على الأمور الغائبة ؛ لأنَّ عودَهم جائزٌ بالنسبة إلى القدرة فالخوف حاصلٌ لكنْ لِمَن سلم عن العقيدة المضلة ، و مثلُه قول إبراهيم (عليه السلام) : ﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ (٦) ردَّ الأمرَ إلى المشيئة و إحاطة العلم بما يكون .

قال محمود : و يجوز أن يكون حسمًا لطمعهم في عوده و عود مَن معه إلى الكفر لأنَّه علقه بمحال . (٧)

قال أحمد : و هو مِن الطراز الأول . (٨)

قال محمود : قولُه : ﴿وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ (٩) يحتمل ما عُطف عليه وجوهًا : [أحدها] (١٠) العطف على ما دلَّ عليه ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾ كأنَّه قيل : يغفلون عن الهداية و نطبع * على قلوبهم * (١١) ، أو على (يرثون) ، أو منقطعًا أي و نحن نطبع ، و لا يُعطف على (

ج ١١٨

(١) سورة الأعراف ٧ ، آية ٨٩ .
(٢) في " أ " وحدها [جدلًا منًّا ، و منعنا الإطلاق] .
(٣) الكشاف (٢ / ١٢٥) .
(٤) في " ز " وحدها [و معنى الآية] .
(٥) في " ز " [الاطلاع على] .
(٦) سورة الأنعام ٦ ، آية ٨٠ .
(٧) الكشاف (٢ / ١٢٦) .
(٨) يعني الدندنة حول نفي القدر كما في القول السابق .
(٩) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٠٠ .
(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .
(١١) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

أصبناهم) و يُجعل (نطبع) و (لو نشاء) بمعنى لو شئنا و طبعنا ؛ لأنَّ المعنى لا يُساعد عليه * فهم كانوا مطبوعًا على قلوبهم ، و لو قدَّرت ذلك خرجوا عن / هذه الصفة . (١)

قال أحمد : يجوز عطفه عليه * (٢) و لا يلزم (٣) أن يكون المخاطبون (٤) موصوفين بالطبع و لا بدَّ ، و هم و إن كانوا كفارًا و مذنبين فليس الطبع مِن لوازم الكفر و الاقتراف ؛ إذ الطبع هو التمادي على الكفر و الإصرار حتى يُيْأَس مِن قبول صاحبه للحقِّ ، و ليس كلُّ كافرٍ و لا مقترف بهذه المثابة ، بل يُهدَّد الكافر بأنْ يطبع على قلبه ، فتكون الآية قد هددتهم بأمرين : الإصابةِ ببعض الذنوب و الطبعِ على القلوب ، و هذا الثاني و إن كان نوعًا مِن الإصابة بالذنوب فهو أشدُّ كما قال تعالى / : ﴿فَزَادَتۡهُمۡ رِجۡسًا إِلَىٰ رِجۡسِهِمۡ﴾ (٥) كما زادت المؤمنين إيمانًا مع إيمانهم ، و هذا النوع مِن الثواب و العقاب مناسبٌ لما كان سببًا فيه ، فأمَّا (٦) الزمخشري فيُحاذر (٧) مِن وقوع الطبع بمشيئة الله ، و الآية حجةٌ عليه . ز ٤١ ظ

قال محمود : ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ (٨) بتخفيف (على) يحتمل وجوهًا : أحدها أن يكون مقلوبًا لأمن اللبس بمعنى حقيقٌ عليَّ أن لا أقول ، و هي قراءة نافع . الثاني : ما لزمك فقد لزمته ، فالحقُّ لازمٌ لموسى و هو لازمٌ له / فالحقُّ حقيقٌ عليه و هو حقيق على الحق . ب ٤٧ و
الثالث : ضمَّن حقيقًا / معنى حريص . الرابع : و هو أحسن أن يُغرق (٩) موسى في وصف نفسه بالصدق في ذلك المقام ، روى أنَّ فرعون قال له – لَمَّا قال : إنِّي رسولٌ مِن ربِّ العالمين – : كذبتَ ، فقال : أنا حقيق على قول الحقِّ أي واجبٌ عليَّ قول الحق و أن أكون أنا قائله و القائم به . (١٠) أ ٥٥ ظ

---

(١) الكشاف (٢ / ١٣٠) .
(٢) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .
(٣) في " ز ، ج " [و لا يجوز] و هو خلاف ما في الانتصاف المطبوع .
(٤) في " أ " [المخاطبين] و هو لحن .
(٥) سورة التوبة ٩ ، آية ١٢٥ .
(٦) هكذا هي في " ج " و هو المناسب للسياق و في غيرها [إنما] .
(٧) في " ز " وحدها [نفر] .
(٨) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٠٥ .
(٩) هذه رواية " ز " و في " أ ، ب " [يعرف] و جاء في الكشاف المطبوع [يعرق] و في حاشية الشيخ عليان (ت : ١٣٥٥ هـ) قال : " لعله يغرق بالمعجمة و في الصحاح : أغرق النازع في القوس إذا استوفى مدَّها " أ هـ . لذلك رجحت رواية " ز " خاصة .
(١٠) الكشاف (٢ / ١٣٢ ، ١٣٣) .

قال أحمد : القلب يُستعمل على وجهين أحدهما قلب الحقيقة إلى المجاز مبالغة كقوله :

قَدْ صَرَّحَ السَّيرُ عن كُتْمَانَ و ابْتُذِلَتْ وَقْعُ المحَاجِنِ بالمهرِيَّةِ الذُّقُن [1]

و المعنى [2] : و المهرية تبتذل بالمحاجن ، و وجه المجاز أنَّ المحاجن توضع و ترفع في ضرب المهرية و ربما تمزقت فجعل ذلك ابتذالًا لها . و مثله قولُ أبي الطيب :

و السيف يشقى كما تشقى الضلوع به و للسيوف كما للناس آجال [3]

و أراد بشقاء السيف انقطاعه في ضلع المضروب كما قال :

طوال الرُّدَيْنِيات يقصفها دمي [4] و بيض السُّرَيْجيات يقطعها [5] لحمي [6]

الثاني : قلب يتجاوز ذلك كقولهم : خرق الثوب المسمار ، و الأول أفصح و عليه جاءت الآية في الوجه الرابع مبالغة . و قوله في الثاني : ما لزمك فقد لزمته فيه نظر ؛ إذ قد يكون اللزوم مِن أحد الطرفين ، و لزوم موسى لقول الحقِّ مِن هذا النمط . و الثالث لا يلائم بين القرائتين . و قيل فيه خامس : أنَّ على بمعنى الباء يقال : رميتُ على القوس أي بها و هو حسنٌ يشهد له قراءة أبي : { حقيق بأن لا أقول } .

ز ٤٢ و **قال محمود** : ﴿بَيۡضَآءُ لِلنَّـٰظِرِينَ﴾ [7] / متعلق المجرور بـــ(بيضاء) و لا يكون كذلك

ج ١١٩ إلا إذا كان بياضها عجبًا خارجًا عن العادة [8] يجتمع الناس للنظر إليه ، روي أنَّه أرى

([1]) لابنُ مُقْبِلٍ تميمِ بن أُبي و هو شاعر جاهلي مخضرم ت ٣٧ هـ ، و هو مِن البسيط ، وناقَةٌ ذَقُونٌ : تُرْخِي ذَقَنَها في السَّيْرِ ؛ ونُوقٌ ذُقُنٌ ، المِحْجَنُ والمِحْجَنَةُ ، كمِنْبَرٍ ومِكْنَسَةٍ : العَصَا الْمُعْوَجَّةُ ، و كُتْمَانُ كَعُثْمَانَ : موضع ، و قيل : جَبَلٌ ، المهرية يقال : إبل مهرية : نجائب تسبق الخيل . يراجع : ديوان ابن مقبل (ص ٢١٦) ، تاج العروس مادة (ذقن) ، (حجن) و (كتم) و قد نسبه في المواضع الثلاثة لابن مقبل . و المعجم الوسيط مادة (مهر) ، و قد وقع في الانتصاف المطبوع عدة تحريفات ، يراجع : الانتصاف بحاشية الكشاف (٢ / ١٣٢) .

([2]) في " ز " [وجه الكلام] .

([3]) جاء صدر البيت في ديوانه مع شرح أبي العلاء المعري [القاتل السيفَ في جسم القتيل به] ، قال أبو العلاء : يضرب الفارسَ بالسيف فيقتله و يكسر السيف في جسمه . يراجع : شرح ديوان أبي الطيب (٤ / ٢٠٩) .

([4]) في " ز " [عظمي] ، و المثبت من بقية النسخ و هو موافق لما في الديوان .

([5]) في " ب " [يقضمها] .

([6]) البيت من الطويل ، الردينيات: الرماح نسبة إلى امرأة كانت تقوِّمها و السريجيات: السيوف نسبة إلى حداد معروف . و يقصفها: يكسرها . يراجع : شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للمعري (١ / ٢٨٥) ، المعجم الوسيط مادة (ردن) و مادة (سرج) .

([7]) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٠٨ .

([8]) في " ز " [المعتاد] .

فرعونَ / يدَه فقال : ما هذه ؟ قال [١] : يدك ، ثم أدخلها [٢] مدرعته و نزعها فإذا نورُها يغلب شعاع الشمس ، و موسى (عليه السلام) كان آدم . [٣]

قال محمود : قوله : ﴿سَحَرُوٓاْ أَعۡيُنَ ٱلنَّاسِ﴾ [٤] أي بالحيل و الشعوذة ، و خيلوا ما الحقيقة [٥] بخلافه بوضع الزئبق في الحبال . [٦]

قال أحمد : معتقد المعتزلة إنكار السحر و الشياطين ، و العقل لا يُحيل ذلك ، و قد جاء السمع بوقوعه فوجب الإقرار به ، و لا يمتنع على الساحر رقيُّه في الهواء أو تولجه في الكوى الضيقة ، و ذلك واقع بقدرة الله عند ارتياد [٧] الساحر ، و الآية ظاهرةٌ في الردِّ على منكر السحر ، فالحيلة لا تعمل في يد ابن عمر حتى تُكوِّعَها [٨] ، و لا في سيد البشر حتى يُخيل إليه أنَّه يأتي نساءه و لا يأتيهنَّ [٩] .

قال محمود : قوله : ﴿وَنَقۡصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾ [١٠] : ينتبهون ؛ لأنَّ ذلك كان لإصرارهم على الكفر و تكذيبهم لآيات الله ، و الناس في حال الشدة أضرعُ خدودًا و ألين

---

(١) سقطت من " ز " .

(٢) في " ز " زيادة [في] و ليست في الكشاف .

(٣) الكشاف (٢ / ١٣٣ ، ١٣٤) .

(٤) سورة الأعراف ٧ ، آية ١١٦ .

(٥) في " ز " [الأمر] .

(٦) الكشاف (٢ / ١٣٥ ، ١٣٦) .

(٧) هكذا هي في نسخ المختصر و في الانتصاف [إرشاد] قال الفيروزآبادي : " الرَّوْد : الطلب كالرياد و الارتياد ، فعبارة المختصر أولى مما في المطبوع . و الله أعلم .

(٨) هكذا وقعت العبارة في جميع النسخ و قد وقع تحريف في الانتصاف المطبوع فكتبت [لا تعلم ... بكوعها] فجعل الكوع اسمًا و المراد مابيَّنتُه ، يقال : تكوَّعت يده أي اعوجت ، و هو تضمين لحديث ابن عمر : (أن رسول الله (ﷺ) دفع خيبر إلى أهلها بالشطر فلم تزل معهم حياة رسول الله (ﷺ) كلها و حياة أبي بكر و حياة عمر حتى بعثني عمر لأقاسمهم فسحروني فتكوعت يدي فانتزعها عمر منهم) . رواه أحمد في مسنده (ح ٤٨٥٤) و صححه الشيخ أحمد شاكر و ضعفه شعيب الأرنؤوط ، و الله أعلم . يراجع : المعجم الوسيط مادة (كوع) و المسند للإمام أحمد بن حنبل (٤ / ٤٢٣) .

(٩) هذه رواية البخاري لحديث أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) (ك الطب – ب هل يستخرج السحر ، ح ٥٧٥٦) ، و الحديث عند مسلم بغير هذا اللفظ .

(١٠) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٣٠ .

أعطافًا ، و قوله : ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَـٰذِهِۦ ﴾ [١] أي مختصةٌ بنا ، و نحن مستحقوها ، و اللام مثلها في : " الجلُّ للفرس " . [٢]

قال أحمد : دلَّتْ اللام على دعواهم استحقاق الحسنة ، و أمَّا دعوى اختصاصهم بها حتى لا يشاركهم أحدٌ فدلَّ عليه تقديمُ [٣] الخبر الذي هو / (لنا) على طريقة المصنف في اقتضاء التقديم ذلك مِن مفعولٍ أو خبر أو حال . أ ٥٦ و

قال محمود : قال في الحسنة : " فإذا " و عرفها ، و في السيئة [قال] [٤] : و " إنْ " و نكرها ؛ لأنَّ جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته و اتساعه ، و أمَّا السيئة فلا تقع [٥] إلا في

النَدرة ، و يقع شيءٌ منها كما قيل : قد عددتَ أيام البلاء ، فهل عددتَ أيام الرخاء ؟ ! [٦]

قال أحمد : و في النساء : ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَـٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ﴾ [٧] فلم يراعِ ذلك ، و لعل [الفرقَ أنَّ] [٨] بين سياق الآيتين اختلافًا أوجب لكلٍّ واحدة منهما ما جاءت عليه .

قال / محمود : ﴿مَهۡمَا تَأۡتِنَا ﴾ [٩] هذه (ما) المتضمنة معنى الجزاء ضُمتْ إليها (ما) المزيدة [١٠] المؤكدة للجزاء في قولك : متى ما و أينما ﴿ فَإِمَّا نَذۡهَبَنَّ بِكَ﴾ [١١] قُلبَت ألفُها استثقالًا لتكرار المتجانسين ، / و هو المذهبُ البصري ، و مِن الناس مَن قال : إنَّ (مه) بمعنى اكفف ، كأنَّه قيل : كف ما تأتينا به مِن آية لتسحرنا به فما نحن لك بمؤمنين . و هذا ز ٤٢ ظ ب ٤٧ ظ

---

(١) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٣١ .

(٢) الكشاف (٢ / ١٣٩) .

(٣) هكذا هي في " أ ، ب ، ز " و قد جاءت في الانتصاف المطبوع [تقدير] و هو تحريف يدل عليه المعنى .

(٤) الكشاف (٢ / ١٣٩) .

(٥) في " ز " هنا زيادة [شيء منها] .

(٦) الكشاف (٢ / ١٣٩) .

(٧) سورة النساء ٤ ، آية ٧٨ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " و فيها أيضًا [فيه] بدلًا من [عليه] .

(٩) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٣٢ .

(١٠) سقطت من " ز " .

(١١) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٤١ .

[1] مِن الكلمات التي يحرفها مَن لا علِم له بالعربية ، و يجعل (مهما) بمعنى (متى) ، و يفسر ﴿مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ﴾ بمعنى الوقت ، فيلحد في آيات الله ، و هذا و أمثاله يوجب على المستفيد الجثوَّ بين يديِّ الناظر في كتاب سيبويه . [2]

قال أحمد : غرَّ هؤلاء مِن كلام سيبويه قوله : " و سألتُ الخليل عن (مهما) فقال : هي (ما) أدخلتْ عليها / (ما) لغوًا بمنزلتها مع (متى ما) [إذا قلتَ] [3] : متى ما تأتِني آتِك . " [4] انتهى كلام سيبويه ، و كأنَّ هذا القائل اغترَّ بتشبيه الخليل لها بـــ (متى) فظنَّها بمعناها ، و إنَّما شبَّه الخليل بها (ما) الثانية مِن (مهما) في لحاقها زائدة مؤكدة . قال سيبويه : " و لكنهم استقبحوا تكرير لفظٍ واحدٍ فأبدلوا الهاء مِن الألف الأولى " . انتهى نقله عن الخليل . قال سيبويه : " و يجوز أن تكون كـــ (إذ) ضُمتْ إليها (ما) " . قال أحمد : و معنى تشبيه سيبويه لها بـــ(إذ ما) أنَّ الجزاء بجملة الكلمة لا بالجزء الأول منها و إلا كان عينَ مذهب [الخليل] [5] ؛ و ذلك لأنَّ سيبويه قال في أول هذا الباب : و أمَّا (حيث) و (إذ) فلا يُجازى بهما حتى يُضم إليهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما) و (كأنما) ، و ليست (ما) فيهما بلغوٍ أي ليست زائدة [بل] [6] لها حظٌّ في اقتضاء الجزاء ، و يبقى وراء ذلك نظرٌ ، و هو أنَّ سيبويه هل أراد [بهذا] [7] أنَّ (ما) ضُمتْ إلى (مه) الصوت أو (ما) الجزائية ؟ و الظاهر مِن مراده أنَّ انضمامها إلى الصوت ؛ لأنَّها لو انضمت إلى (ما) الجزائية استقلت بإفادة الجزاء قبل انضمام (ما) إليها فلا تكون مثلَ (إذ) و (حيث) ، فلا يكون تنظير سيبويه مطابقًا هذا الذي فهمه ابن طاهر [8] و تلميذه ابن خروف [9] ، و

ج ١٢٠

---

[1] هكذا هي في النسخ و الذي في الكشاف [هذه] و قد يصح على الإشارة إلى النوع أي هذا الضرب مِــن الكلمات لذلك تركتها على حالها ، و الله أعلم .

[2] الكشاف (٢ / ١٤٠ ، ١٤١) .

[3] ما بين المعكوفين زيادة من " ز ، ب " .

[4] يراجع : الكتاب (٣ / ٥٩) .

[5] في " أ ، ب ، ز " [سيبويه] و المثبت من الانتصاف المطبوع ، و هو الصواب الذي يقتضيه السياق .

[6] ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

[7] ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

[8] ابن طاهر : هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي ، يُلقب الخِدَبّ النحوي ، أخذ عــن ابن الرمّاك ، له على كتاب سيبويه طرر مشهورة ، توفي سنة ٥٨٠ ه . يراجع الوافي بالوفيات (٢ / ٨١) ، و بغية الوعاة (١ / ٢٨) .

[9] ابن خروف : هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي ، عالم بالعربية من أهل أشــبيلية ، لـــه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، توفي سنة ٦٠٩ ه . يراجع : سير أعلام النــبلاء (٢٢ / ٢٦) ، بغية الوعاة (٢ / ٢٠٣) ، الأعلام (٤ / ٣٣٠) .

ز ٤٣ و

عزا [١] ابن خروف هذا إلى سيبويه و ردَّ قول / * ابن بابشاذ [٢] أنَّ هذا مذهب الأخفش [٣] خاصة ،

و قد تواطأ * [٤] ابن بابشاذ و الزمخشري على نفي هذا المذهب عن سيبويه . و مما يُقوي مذهب الخليل أنَّ هذه الكلمةَ استُعمِلتْ في الاستفهام استعمالها في الجزاء أنشدوا :

مَهْمَا لِيَ الليلَةَ مَهْمَا ليَهْ   أَوْدَتْ [٥] بِنَعْلَيَّ وسِربَالِيَهْ [٦]

أ ٥٦ ظ أراد : ما لي ، و هي استفهامية كُررت تأكيدًا / و قُلبت ألف الأولى هاءً ، و إذا جاء قلب الاستفهامية و إن لم يكن تكرار [٧] كان في التكرار أولى ، و أمَّا ردُّ الزمخشري على مَن زعم أنَّها بمعنى [متى] [٨] فردٌّ صحيح ، و الآية تردُّه فإن الضمير المجرور فيها عائدٌ إلى (مهما) و قد اتَّصل به مفسرًا له قولُه : ﴿مِنۡ ءَايَةٍ﴾ [٩] دلَّ على أنَّ الضميرَ واقعٌ على الآية ،

---

(١) جاءت في " أ ، ب " [عزى] و الصواب ما جاء في " ز " لأنه واوي اللام مثل (دعا) .

(٢) ابن بابشاذ : هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باب شاذ النحوي المصري ، عمل في ديوان الرسائل بمصر ، و له شرح جمل الزجاجي ، توفي سنة ٤٦٩ ه . يراجع : شذرات الذهب (٥ / ٢٩٧) ، بغية الوعاة (٢ / ١٧) .

(٣) الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، مولى لبني مجاشع بن دارم ، أخذ عن سيبويه و هو أسن منه ، و كان معتزليًا ، و هو الطريق إلى كتاب سيبويه ، له معاني القرآن و المقاييس في النحو ، توفي سنة ٢١٠ ه . يراجع : نزهة الألباء (ص ١٠٧) ، شذرات الذهب (٣ / ٧٣) ، بغية الوعاة (١ / ٥٩٠) .

(٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(٥) هكذا هي في " أ ، ب " ، و في " ز " وحدها [أوردت بثوبي] و في القاموس و لسان العرب [أودى] .

(٦) قال في اللسان : " روي عن ابن الأعرابي " . و هو من الرجز ، و كذلك ذكره في القاموس المحيط و لم يعزُه لأحد و قال : " مَهْما : بَسيطَةٌ لا مُرَكَّبَةٌ مِنْ (مَهْ) و (مَا) ، ولا مِنْ (مَامَا) خِلافاً لِزاعِمِيهِما " و هو الصواب في هذا أنَّ هذه الأدوات هكذا سُمعتْ مِن العرب . يراجع : لسان العرب مادة (مهه) ، و القاموس المحيط في باب الألف اللينة .

(٧) جاءت في " أ ، ب " [تكرارًا] و المثبت من " ز " لأن الراجح أن كان هنا تامة .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز ، ب " .

(٩) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٣٢ .

و يلزم وقوعُ (مهما) عليها ضرورة اتحاد المرجع في [١] المضمر و مظهره ، فاعتقاد أنَّها بمعنى الوقت ذهاب عن الصواب .

قال محمود : ﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [٢] أي بغير واسطة ، و تكليمه : أن يخلق الكلام منطوقاً به في بعض الأجرام كما خلقه [مخطوطًا] [٣] في اللوح وروي : أن موسى كان يسمع الكلام من كل جهة . [٤]

قال أحمد : صرح بخلق الكلام ، و الآية تردُّ عليه ؛ فإنَّها تضمنت اختصاص موسى بالكلام بقوله : ﴿بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [٥] و كلُّ أحدٍ يساوي موسى فيما ذكره الزمخشري ، بل

ج ١٢١ كان أصحاب النبي (ﷺ) قد سمعوا الكلام مِن أفضل المخلوقات / و أزكاها ، فلا بدَّ مِن اعتقاد أنَّه سمع الكلامَ القديم القائم بذات الله تعالى بلا واسطة دلالة حروفٍ عليه [٦] ، و كما أجزنا في العقول أن تُرَى ذاتُ الله تعالى و إن لم يكن جسمًا ، فكذلك يجوز سماعُ كلامه و إن لم يكن حرفًا .

قال محمود : و قوله : ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [٧] محذوف المفعول الأول [٨] مذكور الثاني ، أي أرني نفسك أنظر إليك ، و الرؤية غير النظر ، و إنما معناه اجعلني متمكنًا مِن

ب ٤٨ و رؤيتك ، و إنما / قال : ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ و لم يقل : و لن تنظر لقوله : أنظر لأنَّه قال اجعلني

ز ٤٣ ظ متمكنًا فعُلِم أنَّ الرؤية هي المطلوبة لا النظر ، و إنَّما طلب موسى الرؤية و هو مِن أعلم / الناس بصفات الله تعالى ، و ما يجوز و ما لا يجوز عليه ، و تعاليه عن الرؤية المتعلقة بالجهة [٩] ، و ما ليس بجسم و لا عرض فلا يكون في جهة ، و منع المجبرة إحالته ليس بأول مكابرتهم ، و كيف يطلب موسى الرؤية لنفسه و قد قال حين أخذت الرجفةُ الذين قالوا : ﴿أَرِنَا

([١]) جاءت في " أ " [مع] و المثبت من " ز ، ب " .

([٢]) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٤٣ .

([٣]) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ز " .

([٤]) الكشاف (٢ / ١٤٦) .

([٥]) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٤٤ .

([٦]) هذا قيد باطل لم يدل عليه كتاب و لا سنة ، و قد سبق بيان أنَّ الأشاعرة ينفون الصوت و قد صرحت به أحاديث صحيحة . يراجع : خلق أفعال العباد (ص ١٨) ، المسائل و الرسائل المروية عن الإمام أحمد (١ / ٣٠٢) ، حاشية التحقيق (ص ٨٩) .

([٧]) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٤٣ .

([٨]) عبارة الكشاف [ثاني مفعول أرني محذوف] لكن العبارة هكذا في الانتصاف .

([٩]) في " ج " [بالجسم] .

ﵟٱللَّهَ جَهۡرَةٗﵞ [١] : ﵟأَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآۖﵞ حتى قال : ﵟتُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهۡدِيﵞ [٢] فتبرأ مِن فعلهم و سماهم سفهاء ضلالًا و إنَّما طلبها ليسكت [٣] الذين سألوها و يلقمهم الحجر لأنهم لجُّوا و تمادوا و قالوا : ﵟلَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗﵞ [٤] فأراد أن يسمعوا النص باستحالته ﵟلَن تَرَىٰنِيﵞ [٥] لتنزاح عنهم الشبهة . [٦]

قال أحمد : كلامٌ مضطرب يريد أن يدحض الحقَّ بالضلالة ، و يستر [٧] بكفه وجه الغزالة [٨] ، و الوجوه العقلية المجوزة للرؤية مِن فنِّ الكلام ، و مختصره أنَّ مصحح الرؤية الوجود ، لاشتراك الجوهر و العرض في * جواز تعلقها به * [٩] ، و لا مشترك بينهما إلا الوجود ، و أمَّا استحالة رؤية ما ليس في جهة فأمرٌ وهمي [١٠] عرض مثله للمعطلة فأنكروا موجودًا ليس في جهة ، و الحقُّ أنَّ موسى (عليه السلام) إنما طلب الرؤية لنفسه لعلمه بجواز ذلك ، فرام القدرية أن يجعلوا موسى على معتقدهم و إنما هم من الذين ﵟءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهٗاﵞ [١١] و قولُه : ﵟأَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآۖﵞ براءةٌ مِن أفاعيلهم ، فالذي كان هلاكهم بسببه عبادةُ / العجل في قول أكثر المفسرين ، و لئن كان سببه طلب الرؤية فلأن الله تعالى أخبر أنَّها لا تقع في دار الدنيا ، و طلبها بعد ذلك تكذيبٌ للخبر فلذلك سفَّههم ، و لو كان سؤالهم الرؤية قبل إخبار * الله تعالى * [١٢] موسى

([١]) سورة النساء ٤ ، آية ١٥٣ .

([٢]) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٥٥ .

([٣]) جاءت في " ز " [ليبكت] .

([٤]) سورة البقرة ٢ ، آية ٥٥ .

([٥]) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٤٣ .

([٦]) الكشاف (٢ / ١٤٦ : ١٤٨) .

([٧]) في الانتصاف المطبوع [يشين] و الأولى ما في نسخ المختصر لأنَّه التعبير المشتهر .

([٨]) الغزالة : الشمس عند طلوعها ، يراجع : المعجم الوسيط مادة (غزل) .

([٩]) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

([١٠]) هذا من اتباع الأشاعرة لأهل الاعتزال و الفلسفة فلم يكتفوا بالنصوص و فهم سلف الأمة لها ، و مع ذلك لم يوافقوا هؤلاء الفلاسفة و المتكلمين من كلِّ وجه ، فاختلط عليهم البديهيات و الأوهام و صار التفريق بينها عسرًا .

([١١]) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٦٩ .

([١٢]) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

فلاقتراحهم الآية الخاصة ، و توقيفهم الإيمان عليها كقولهم : ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴾ [١] و هو أمرٌ جائزٌ لكن قُرِّعوا لذلك ، فهذه احتمالاتٌ ثلاث .

ز ٤٤ و **قال محمود** : و إنما لم يقل : أرهم ينظروا [٢] إليك ؛ لأنَّ الله تعالى / كلمه و هم
ج ١٢٢ يسمعون ، فلما سمعوا أرادوا أنْ يرى موسى ذاته فيُبصروه معه كما سمعوا كلامه معه ؛ فلذلك / قال : ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ ﴾ [٣] فإذا رُدَّ و أنكر عليه مع قربه و زُلفته كان غيره أولى بالإنكار ،

و الرسول إمامُ أمّته فكان ما يُخاطَب به راجعًا إليهم . [٤]

قال أحمد : لو كان طلب الرؤية لذلك لكان طلبها عبثًا غير مفيد ؛ لأنَّهم إن كانوا مؤمنين بموسى كفاهم إخبار موسى أنه تعالى لايجوز رؤيته مِن غير حاجةٍ أن يسألَ موسى مِن الله أن يُرِيَه ذاته مع استحالته بزعمهم ، و إن كانوا كفارًا لم يحصلْ الغرض بذلك أيضًا ؛ لأنَّه إنَّما يَثبتُ عندهم أنَّ الله سبحانه منع الرؤية بقول موسى و هم كفارٌ به لا يُصدِّقونه ؛ فدلَّ على أنَّه إنَّما طلبها اعتقادًا لجوازها فأخبر الله تعالى أنَّ ذلك لا يقع في الدنيا .

قال محمود : و قوله : ﴿أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ ﴾ و ما فيه مِن معنى [٥] المقابلة و التجسيم دليلٌ [على] [٦] أنَّه ترجمةٌ عن معتقدهم ، و موسى أعرق في معرفة الله مِن واصل ابن عطاء [٧] و عمرو بن عبيد [٨] و النظام [١] و أبي الهذيل [٢] و الشيخين . [٣]

([١]) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٩٠ .

([٢]) في " ز " [ينظرون] .

([٣]) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٤٣ .

([٤]) الكشاف (٢ / ١٤٨) .

([٥]) سقطت من " ز ، ج " .

([٦]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

([٧]) واصل بن عطاء : هو أبو حذيفة المعتزلي ، و كان ألثغ يبدل الراء غينًا فكان يتركها من كلامه حتى صار مضرب المثل في هذا ، و هو الذي بدأ القول بأنَّ فساق المسلمين ليسوا مؤمنين و لا كفار ، توفي سنة ١٣١ ه . يراجع : طبقات المعتزلة لأحمد بن يحيى بن المرتضى (ص ٢٨) ، شذرات الذهب (٢ / ١٣٦) .

([٨]) عمرو بن عبيد : هو أبو عثمان الزاهد المعتزلي ، و جده باب مولى لبني يربوع بن مالك ، صاحَبَ الحسنَ ثم خالفه و اعتزل حلقته ، و كان الخليفة المنصور يمدحه ، توفي سنة ١٤٢ ه . يراجع : طبقات المعتزلة (ص ٣٥) ، شذرات الذهب (٢ / ١٩٦) .

قال أحمد : سبق أنَّ الرؤية لا تستلزم الجسمية ، و أمَّا قناعته في تفضيله [موسى] (٤) برجحانه على المذكورين مِن المبتدعين فهو غضٌّ مِن منصبه العلي ، و أقلُّ العوام المقلدين لأهل السنة راجحٌ عند الله على أصحاب البدع و الأهواء و إنْ ملؤوا الدنيا نفاقًا .

قال محمود : و (لن) لتأكيد النفي * الذي تعطيه (لا) * (٥) ، و المعنى أنَّ فعله يُنافي حاله (٦) كقوله : ﴿لَن تَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ (٧) . (٨)

قال أحمد : (لن) كما قال مِن إفادة النفي و تأكيده و أمَّا استنباطه مِن ذلك منافاة الرؤية و إطلاق الحال على الله فهو مما يُتحرز منه .

ب ٤٨ ظ / **قال محمود :** ثُمَّ حقق عند طلب الرؤية ما مثله عند نسبة الولد إليه في قوله : ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۝٩٠ أَن دَعَوْاْ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴾ (٩) [و لذلك] (١٠) دكَّ الجبلَ لَمَّا سأل الرؤية الممتنعة عنده (١١) . (١٢)

---

(١) النظام : هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هانيء البصري ، تبحر في علوم الفلسفة و خالط أقوامًا مـن الملاحدة و أخذ عنهم ، و إليه تنسب فرقة من المعتزلة ، توفي سنة ٢٣١ ه . يراجع : الملل و النحـل (ص ٣٣) ، طبقات المعتزلة (ص ٤٩) ، الأعلام (١ / ٤٣) .

(٢) أبو الهذيل : هو محمد بن هذيل بن عبيد الله البصري العلاف ، شيخ المعتزلة و رأس البدعة كان يقـول بفناء أهل النار ، يقال : أسلم على يديه خلق كثير من المجوس و غيرهم ، توفي سنة ٢٣٥ ه . يراجع : الملل و النحل (ص ٣٠) ، طبقات المعتزلة (ص ٤٤) ، شذرات الذهب (٣ / ١٦٥) .

(٣) الشيخان : هما أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائي البصري ، نسبه إلى قرية (جُبَّى) بالبـصرة ، و هو شيخ المعتزلة و أبو شيخهم أبي هاشم – و قد مرت ترجمته (ص ٢١٥) – و إليهما تنسب فرقـة مـن المعتزلة ، توفي أبو علي سنة ٣٠٣ ه . يراجع : طبقات المعتزلة (ص ٨٠) ، شذرات الذهب (٤ / ١٨) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٥) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(٦) في " ج ، ز " [حالي] .

(٧) سورة الحج ٢٢ ، آية ٧٣ .

(٨) الكشاف (٢ / ١٤٨ ، ١٤٩) .

(٩) سورة مريم ١٩ ، آية ٩٠ ، ٩١ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ز ، ب " .

(١١) في "ز " [عليه] .

(١٢) الكشاف (٢ / ١٤٩) .

قال أحمد : نسبة جواز الرؤية عند محمود كنسبة جواز الولد و ليس له عُلْقةٌ فيه ، و إنَّما دُكَّ الجبلَ لأنَّ اللهَ أظهر له آية (١) من ملكوت السماء ، و لا تستقر الدنيا لإظهار شيءٍ مِن / ز ٤٤ ظ
ملكوت السماء ، هذا هو المأثور عن السلف .

قال محمود : و معنى ﴿فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ﴾ (٢) فإن ثبت كما كان ذاهبًا في جهاته مستقرًا في أطرافه ، ﴿فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ تعليقٌ لوجود الرؤية بوجود ما لا يكون مِن استقرار الجبل مكانه ، يكون استقراره عند دكِّه دكًّا ؟ ! و هذا كلامٌ مدمجٌ بعضه ببعض في أسلوب بديع ، ألا تراه كيف تخلص مِن النظر إلى النظر بكلمة الاستدراك . (٣)

قال أحمد : و هذا مِن حيل القدرية أنَّه علقها على محال و هو استقرار الجبل و هو خطأ فإنَّ استقراره مِن الممكنات ، و تعلق العلم – بأنَّه سيُدكُّ – لا يمنع جواز ذلك ؛ فإنَّ تعلق العلم لا يُغير / المعلوم و لا ينقل حكمه مِن امتناع أو وجوب أو إمكان ، و هذا دليلنا نقول : علَّقها ج ١٢٣
بممكن و المعلق على الممكن ممكنٌ .

قال محمود : ﴿ خرَّ مُوسَى صَعِقًا ﴾ : مغشيًا عليه كالميت ، و روي أنَّ الملائكة مرَّت عليه يلكزونه بأرجلهم قائلين : يا ابن النساء الحُيَّض ، أطمعتَ في رؤية ربِّ العزة ؟ ! . (٤)

قال أحمد : هذه الحكاية ترويها القدرية انتصارًا بها و هي غلط ، و الوجهُ رفعةُ موسى و الملائكة عمَّا حُكي فيها (٥) .

قال محمود : إذا كان سؤال الرؤية لِمَا ذكرتَ فلِمَ تاب ؟ قلتُ : مِن اجترائه على تلك المقالة مِن غير إذنٍ و إن كانت لغرضٍ صحيح إعظامًا للرؤية ، و لِمَا رأى مِن رجفة الجبل بطالبها ، فسبح الله (سبحانه) ملتجئًا إليه ثُمَّ تاب مِن جريانها على لسانه و قال : ﴿وَأَنَاْ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٦) بأنَّك لستَ بمرئي و لا مدركَ بالحواس . (٧)

قال أحمد : أمَّا دكُّ الجبل فقد سبق سرُّه ، و أمَّا تسبيح موسى فلِمَا تبيَّن له مِن أنَّ العلم قد سبق بعدم وقوع الرؤية في الدنيا ، و الله مقدَّسٌ عن وقوع خلاف معلومه ، و أمَّا التوبةُ في حقِّ الأنبياء فلا يلزم أن تكون عن ذنبٍ ؛ لأنَّ منزلتهم العلية تُصان عن كلِّ ما يحطُّ عن

---

(١) في " أ " [أنَّه] و الثابت من بقية النسخ .
(٢) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٤٣ .
(٣) الكشاف (٢ / ١٤٩) .
(٤) الكشاف (٢ / ١٥٠) .
(٥) في "ز " [ذُكر] ، و قد كُتبت [رفعت] في " ج " بالتاء المفتوحة .
(٦) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٤٣ .
(٧) الكشاف (٢ / ١٥٠) .

مرتبة الكمال [١] و توقفه في سؤال الرؤية على الإذن أولى ، و قد ورد : " حسنات الأبرار سيئات المقربين " [٢] .

قال محمود : و لا تغترَّ بتستر هؤلاء بـــ (لا كيف) ، فهي مِن منصوبات أشياخهم قال بعض العدلية [فيهم] :

/ لَجَمَاعَةٌ سَمُّوا هَوَاهُمْ سُنَّةً وَ جَمَاعَةٌ حُمْرٌ لَعَمْرِي مُوكَفَه ز ٤٥ و
قَدْ شَبَّهُوهُ بِخَلْقِهِ وَ تَخَوَّفُوا شَنْعَ الْوَرَى فَتَسَتَّرُوا بِالبَلْكَفَه [٣]

قال أحمد : انتقل إلى الهجاء و قد أذن رسولُ الله (ﷺ) لحسان بن ثابت [٤] في المكافحة [٥] عنه و هجاء المشركين فتأسيت و قلتُ :

و جماعةٌ كفروا برؤية ربهم هذا و وعد الله ما لن نخلفه
و تلقَّبوا عدليةً قلنا أجل عدلوا بربِّهم فحسبهمُ سفه

و تَنَعَّتوا [٦] الناجين كلا إنهم إن لم يكونوا في لظى فعلى شفه [٧]

قال محمود : ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُواْ﴾ [٨] لَمَّا عظَّم جنايةَ متخذي العجل أتبعها

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٢) هي مقولة للجنيد رحمه الله (ت : ٢٩٧ هــ) ذكرها صاحب " المفهم " دون إسناد ، و قد رواها ابن عساكر بسنده عن أبي سعيد أحمد بن عيسى الخراز (ت : ٢٨٦ هــ) في ترجمته بلفظ : " ذنوب المقربين حسنات ... " فالله أعلم . يراجع : المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (١ / ٤٣٥) ، تاريخ مدينة دمشق ، لأبي القاسم ابن عساكر (٥ / ١٣٧) .

(٣) هذان البيتان للزمخشري . يراجع : الكشاف (٢ / ١٥١) .

(٤) حسان بن ثابت : هو أبو الوليد الأنصاري من بني النجار ، و هو من فحول الشعراء في الجاهلية ، ثم صار شاعر النبي (ﷺ) ، قيل : عاش ستين سنة في الجاهلية و مثلها في الإسلام ، توفي سنة ٥٤ ه . يراجع : الطبقات الكبرى (٤ / ٣٢٢) ، الاستيعاب (ص ١٦٣) ، سير أعلام النبلاء (٢ / ٥١٢) .

(٥) في " ز " [المنافحة] .

(٦) في الانتصاف المطبوع [تلقبوا] كالبيت السابق ، و المثبت من نسخ المختصر .

(٧) رؤية الله عزَّ و جلَّ في الآخرة بالأبصار من العقائد الثابتة عند أهل الحديث و السنة ، و قد أدخل عليها متأخرو الأشاعرة ما يؤول بمعناها إلى النفي ، فهي مما خالفوا فيه شيخهم أبا الحسن الأشعري بل خالفوا إجماع الصحابة و التابعين و أقوال العلماء في ذلك كثيرة و قد أفرد البخاري للرؤية بابًا من كتاب التوحيد في صحيحه . يراجع أيضًا : مقالات الإسلاميين (١ / ٣٤٦) ، الشريعة (ص٢٠٤) معارج القبول (١ / ١٨٢) .

(٨) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٥٣ .

ما يدلُّ على أنَّ الذنوب بأسرها (١) و إن عظمتْ فعفوُ اللهِ و كرمُه أعظمُ بشرط التوبة ، و ما وراء ذلك طمعٌ فارغ .

قال أحمد : / الحقُّ أنَّ المغفرة فيما عدا الشرك موكولةٌ (٢) إلى المشيئة . أ ٥٨ و

قال محمود : ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلۡغَضَبُ﴾ (٣) مجازٌ كأنَّ الغضب كان يقول له : افعلْ كذا ، قلْ كذا ، خذْ رأسَ أخيك ، ألقِ الألواحَ ، ثُمَّ سكت عن إغرائه فسكن موسى . (٤)

قال أحمد : كان أصلُه " سكت موسى عن الغضب " ؛ و لهذا عدَّه بعضهم من المقلوب مثل خرق الثوبُ المسمار ، و ما قاله الزمخشري أحسن و أبلغ .

/ **قال محمود** : ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ (٥) هذا تمثيلٌ و تخييل بما نصب مِن الأدلة ب ٤٩ و
على ربوبيته / و وحدانيته و البصائر التي ركبها فيهم (٦) مميزةً بين الهدى و الضلال ، فكأنَّه ج ١٢٤
قال لهم و قالوا ذلك ، و بابُ التمثيلِ واسعٌ في كلام العرب . (٧)

قال أحمد : لفظ التخييل على كلام الله مردود ، و قد أجراه بعضهم على ظاهره ، و قال : لا نترك الحقيقة مع إمكانها ، أمَّا كيفية الإخراج و المخاطبة فالله أعلم به .

٩٣ – **قلتُ** : يؤيد الأول قولُه : ﴿ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ و لم يقل مِن آدم . فتأمله . (٨)

قال محمود : و أراد ببني آدم أسلاف اليهود الذين أشركوا و قالوا : عزيرٌ ابن الله و ذرياتهم الذين في عهد النبي (ﷺ) الذين اقتفوا أثارهم لقوله – عطفًا عليها – : ﴿وَسۡـَٔلۡهُمۡ عَنِ

---

(١) سقطت من " ز " .

(٢) في " ز " [أمرها موكول] .

(٣) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٥٤ .

(٤) الكشاف (٢ / ١٥٧) .

(٥) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٧٢ .

(٦) في " أ " زيادة هنا هي [كأنها] .

(٧) الكشاف (٢ / ١٥٧) .

(٨) هذا التعليق من علم الدين فيه تقوية لقول الزمخشري ، و هذه النكتة التي ذكرها في الآية أشار إليها ابن كثير في تفسيره و هي من مرجحات القول بأنَّ المراد من الآية ميثاق الفطرة ، و قال ابن كثير : أنَّه مذهب جماعة من السلف و الخلف ، لكن الفخر الرازي يرى جواز الأمرين . و هو أولى بالقبول . يراجع : تفسير ابن كثير (٣ / ٢٩٧) ، تفسير الفخر الرازي ، لأبي عبد الله محمد بن عمر (١٥ / ٥٠ : ٥٥) .

﴿ٱلۡقَرۡيَةِ﴾ (١) [﴿وَإِذۡ قَالَتۡ أُمَّةٞ مِّنۡهُمۡ﴾ (2) ﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ (٣) ﴿وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ فَوۡقَهُمۡ﴾ (٤) ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ﴾ (٥) . (٦)

قال أحمد : الأظهر] (٧) أنها عامة تدخل اليهود في عمومها ، و المراد ببني آدم و الذرية / واحد لا يخرج منها إلا آدم وحده ، و لا يخلو الكلامُ مِن اللف (٨) . ز ٥٤ ظ

قال محمود : ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ (٩) التي هي أحسن الأسماء لدلالتها على المعاني الحسنة مِن تمجيد و تقديس ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ﴾ يميلون عن الحقِّ فيها فيُسمونه بغير الأسماء الحسنى مما لا يجوز عليه . (١٠)

قال أحمد : أو بما يجوز لكن لم يرِدْ [في الشرع] (١١) إطلاقه كالشريف و العارف .

قال محمود : و يقول جهلةُ البادية يا أبا المكارم يا أبيض الوجه ، أو أن يأبوا تسميته ببعض أسمائه فأجازوا يا الله و منعوا يا رحمن ؛ فنزلتْ (١٢) : ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَ﴾ (١٣) .

قال أحمد : امتناعهم من إطلاق بعض الأسماء [ليس] (١٤) بإلحاد ، إنما تسميته بما لا يرد (١٥) و لا يليق فهو إلحاد .

---

(١) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٦٣ .
(٢) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٦٤ .
(٣) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٦٧ .
(٤) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٧١ .
(٥) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٧٥ .
(٦) الكشاف (٢ / ١٧١) .
(٧) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .
(٨) يعني به فنًا بلاغيًا معروفًا ، سبق التعريف به .
(٩) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٨٠ .
(١٠) الكشاف (٢ / ١٧٤) .
(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(١٢) جاء نحوه عن ابن عباس بإسناد ضعيف . يراجع : أسباب نزول القرآن للواحدي (ص ٣٠٢) .
(١٣) سورة الإسراء ١٧ ، آية ١١٠ .
(١٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ز " .
(١٥) في " ز " [لا يجوز] .

قال محمود : و يجوز و لله الأوصاف الحسنى فصفوه بها ، و ذروا مَن نسب إليه مشيئة القبائح و خلق الفحشاء و المنكر و ما يوجب التشبيه كالرؤية . (١)

قال أحمد : الأوصاف الحسنى وصف الله بعموم القدرة حتى لا يشاركه عباده في خلق أفعالهم ، و أنَّه لا يسأل عمَّا يفعل ، و كلٌّ قضائه عدلٌ ، و لا يجب عليه رعاية ما يتوهمه الخلق مصلحةً بعقولهم ، و أنَّ وعده حقٌّ و قد وعد خلقه بالرؤية ، و ذروا الذين يلحدون بمخالفة ذلك .

قال محمود : و قيل : إلحادُهم تسميتُهم الأصنامَ آلهةً و اشتقاقهم اللات مِن الله و العزى مِن العزيز و صوَّبه أحمد .

ج ١٢٥ / **قال محمود** : ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَا﴾ (٢) كأنَّك بليغ في السؤال عنها ، فمن بالغ في السؤال

أ ٥٨ ظ / عن شيءٍ استحكم علمه فيه ، و منه إحفاء الشارب ، و أحفى في المسألة ، و كرر ﴿يَسۡـَٔلُونَك﴾ و ﴿إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ تأكيدًا و لزيادة ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَا﴾ و كرر العلماء الحذاق في كتبهم فلم يخل المكرر من فائدة ، كما فعل محمد بن الحسن (٣) صاحب أبي حنيفة . (٤)

قال أحمد : و في التكرير نكتةٌ لا توجد إلا في القرآن ، فإنَّه إذا بنى الكلام على مقصد و اعترض [دونه] (٥) في أثنائه عارضٌ و أُريد الرجوع لتتمة المقصد الأول و قد بَعُدَ طُرِيَّ لتتصل البداية بالنهاية فإنَّه ابتدأ بقوله : ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾ و طال الكلام إلى قوله : ﴿بَغۡتَةً﴾ فأراد إنكار سؤالهم بوجه آخر ، و هو / قوله : ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ﴾ و تعلقُه قويٌّ بالسؤال فطُرِّي ، و غالبُ التطرية أن تكون بإجمال و لهذا قال : ﴿يَسۡـَٔلُونَك﴾ و لم يذكر الساعة اكتفاءً بما تقدم ، و أعاد : ﴿إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ مجملًا ، و منه قوله :

---

(١) الكشاف (٢ / ١٧٤) .

(٢) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٨٧ .

(٣) محمد بن الحسن : أبو عبد الله الشيباني مولاهم ، نشر علم أبي حنيفة ، و كان أخذ عن مالك الموطأ ، و كان الشافعي يمدحه لفقهه ، له الجامع الكبير و السير ، توفي سنة ١٨٧ ه . يراجع : تاريخ مدينة السلام (٢ / ٥٦١) ، سير أعلام النبلاء (٩ / ١٣٥) ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٣ / ١٢٢) .

(٤) الكشاف (٢ / ١٧٧ ، ١٧٨) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

عجل لنا هذا و ألحقنا بذَا الْ [١] الشحم [٢] إنَّا قد مللناه بجل [٣]

أعاد الألف و اللام في الشحم تطرية و لو كان بيتًا واحدًا لم يحتج إلى تكريرها كما قال عَبِيد [٤] : [٥]

يا خليلي اربَعَا و استخبرا ال منزلَ الدارسَ من أهل الحلال

مثلَ سَحْق البُرد عفَّى بعدك ال قطر مغناه و تأويبُ الشمال [٦]

و استرسل بضعة عشر بيتًا كذلك .

قال محمود : ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾ [٧] / الضمير لهما و لكلِّ مَن تناسل مِن ذريتهما ، ب ٤٩ ظ

و قوله : ﴿جَعَلا﴾ [٨] على حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه ، و كذلك ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ أي فيما آتى أولادهما ، دليله ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فجمع الضمير ، و آدم و حواء بريئان من الشرك ، و وجهٌ آخر الخطاب لقريش ، و النفس الواحدة قصي ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ فسمَّى أولادهما الأربعة عبد مناف و عبد العزى و عبد قصي و عبد الدار ، و ضمير ﴿يُشْرِكُونَ﴾ لهما و لأعقابهما و مَن اقتدى بهما . [٩]

([١]) في الانتصاف سقطت [أل] .

([٢]) في الكتاب [بالشحم] و المثبت من نسخ المختصر ، و أيضًا وافقه الانتصاف و الخصائص .

([٣]) البيت نسبه سيبويه لغيلان ، و هو غيلان بن حريث ، المعروف بذي الرمة ، (بجل) أي حسبي و كفاني . يراجع : الكتاب (٤ / ١٤٧) ، و الخصائص (١ / ٢٩١) .

([٤]) في " أ " [أبو عبيد] ، و في " ز " [عبد] و المثبت من " ج ، ب " و هو الموافق للانتصاف .

([٥]) عبيد : هو أبو زياد عَبِيد بن الأبرص بن عوف الأسدي ، شاعر جاهلي من دهاة الجاهلية و حكمائها ، قتله المنذر بن ماء السماء . يراجع : طبقات فحول الشعراء (١ / ١٣٨) ، الشعر و الشعراء (١ / ٢٦٧) .

([٦]) البيتان من الرمل ، اربعا : قفا ، الحلال : امرأته ، السحق : الثوب البالي ، البرد : الثوب المخطط ، عفَّى : غطَّى ، المغنى : المنزل ، التأويب : الرجوع ، الشَّمال : ريح الشَّمال . يراجع : ديوان عبيد بن الأبرص (ص ٩٩) .

([٧]) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٨٩ .

([٨]) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٩٠ .

([٩]) الكشاف (٢ / ١٨٠) .

قال أحمد : و أقرب من هذين التفسيرين أن يُراد جنسا الذكر و الأنثى مِن غير قصدٍ إلى معين ، أي خلقكم جنسًا و جعل أزواجكم منكم لتسكنوا إليهن فلَمَّا تغشى أحد الجنسين [١] جنسَه الآخر جرى مِن هذين الجنسين كذا و كذا ، * و يجوز إضافةُ الكلام إلى الجنس تقول : قتل بنو تميم فلانًا و مثله * [٢] : ﴿وَيَقُولُ ٱلۡإِنسَـٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ [٣] ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَـٰنُ﴾ [٤] ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَـٰنَ لَفِى خُسۡرٍ﴾ [٥] ، و على التفسير الأول أضاف الشرك إلى أولاد آدم و حواء و هو
ج ١٢٦ واقعٌ مِن بعضهم ، و على الثاني أضافه إلى قصيٍّ و عقبه و أراد بعضهم ، / فالسؤال لازمٌ لكلهم ، و يسلم هذا مِن حذف المضاف اللازم للأول ، و مِن استبعاد إرادة قصي بهذا ، فالظاهر مِن قوله : ﴿لِيَسۡكُنَ إِلَيۡهَا﴾ [٦] أنَّ المراد الجنس .

([١]) هذه عبارة " ز " ، و في غيرها [تغشى الجنس جنسه] و الأول أوضح .
([٢]) ما بين العلامتين ** لا يوجد في الانتصاف المطبوع ، فلعله توضيح من علم الدين .
([٣]) سورة مريم ١٩ ، آية ٦٦ .
([٤]) سورة عبس ٨٠ ، آية ١٧ .
([٥]) سورة العصر ١٠٣ ، آية ٢ .
([٦]) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٨٩ .

و من سورة الأنفال

قال محمود : ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ﴾ (1) فيه وجهان : أحدهما أنَّ الكاف رفع بخبر مبتدأ ز ٤٦ ظ
محذوف أي هذه / الحال كحال إخراجك / أي حالهم في كراهة ما رأيت مِن تنفيل الغزاة أ ٥٩ و
كحال كراهتهم في خروجك ، و الآخر (2) نصب بصفة مصدر الفعل المقدر عاملًا في (لله) أي الأنفال (3) استقرت و ثبتت مع كراهتهم مثل ثبات إخراجك و هم كارهون . (4)

قال أحمد : كان جدي (5) يقول : جعل جزاء خروجه مِن بيته طاعةً و امتثالًا و هم كارهون أن جعل الأنفالَ إليه ، و حكمه فيها نافذٌ أي كما بلغتْ طاعتُك الغايةَ القصوى بلغتْ إثابتُك الدرجة العليا فإنَّ الأجرَ على قدر النصب ، و يجوز على هذا أن يكون الكاف رفعًا و نصبًا كما سبق .

قال محمود : ﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾ (6) الآية أي يريدون عاجلة الأمور و سفسافها بأن أرادوا العير دون النفير ، و يريد الله معالي الأمور و نصرة الحق فاختار لهم ذات الشوكة ؛ ليكسروا قوتها (7) ، و اللام في ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾ (8) يتعلق بمحذوف أي فعل ذلك ليحقَّ الحقَّ ، و ليس تكرارًا ؛ لأنَّ الأول تمييزٌ بين الإرادتين و هذه بيان لغرضه فيما فعل ، و يجب تقدير المحذوف متأخرًا ليفيد الاختصاص و ينطبق عليه المعنى . (9)

قال أحمد : ذُكِرت الإرادة في الأولى (10) مطلقةً لم تتقيد بالواقعة الخاصة ، كأنَّه قال : و تودون غيرَ ذاتِ الشوكة [تكون لكم ، و الله يريد تحقيق الحقِّ و محق الكفر ، فخصكم

---

(1) سورة الأنفال ٨ ، آية ٥ .

(2) في " ج " [الثاني] .

(3) في " ز " [الغنائم] .

(4) الكشاف (٢ /١٩٠ ، ١٩١) .

(5) هو أحمد بن فارس جده لأمه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٧٥) .

(6) سورة الأنفال ٨ ، آية ٧ .

(7) في " ز " [شوكتها] .

(8) سورة الأنفال ٨ ، آية ٨ .

(9) الكشاف (٢ / ١٩٣ ، ١٩٤) .

(10) في " أ " [الأول] و المثبت من بقية النسخ .

بذات الشوكة] [١] ، فبين الكلامين عمومٌ و خصوص و إطلاقٌ و تقييد ، و فيه مبالغةٌ و تأكيد .

قال محمود : قريء ﴿إِذۡ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً﴾ [٢] مفعول مِن أجله و شرطه أن يكون علة لفاعل الفعل المعلل لكن المراد يُغشيكم النعاس فيغشاكم أمنةً منه . [٣]

قال أحمد : و مثله : ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفًا وَطَمَعًا﴾ [٤] كأنَّه قال : يريكم البرق فترونه خوفًا و طمعًا ، و لقائلٍ أن يقول : فاعل التغشية و الأمنة هو الله و هو خالقهما ، فاتحدَّ فاعل الفعل و العلة فيرتفع السؤال على قواعد السنة ، و يمكن أن يقال : لا بدَّ و أن يكون فاعل الفعل متصفًا بالفعل و العلة [٥] ، و الله تعالى و إن كان خالق الأمنة لا يقال له : آمن ، بل الآمنُ العبد الذي خُلِقتْ له الأمنة ، فيحتاج إلى الجواب السالف .

ز ٤٧ و **قال محمود :** و مَن قرأ (يغشاكم) جاز أن يكون الأمنة للنعاس / الذي هو فاعلٌ مجازًا ، ب ٥٠ و و هو في الحقيقة لأصحاب النعاس / أو أنَّه أتى في وقت كان مِن حقِّه أن لا يقدم النعاس على ج ١٢٧ غشيانكم و ما غشيكم إلا أمنةً له مِن الله / و لولا الأمنة ما غشيكم تمثيلًا و تخييلًا قال :

يَهَابُ النوْمُ أَنْ يَغْشَى عُيُونًا تَهَابُكَ فَهُوَ نفَّار [٦] شَرُودُ [٧]

و صوَّب أحمد المعنى و أنكر لفظ التخييل .

٩٤ – قلتُ : و فيه بعدٌ لأنَّ هذه الاستعارة [٨] البعيدة للنوم قد تستحسن في الشعر لبنائه على المبالغة و غلبةِ باطلِه على حقِّه ، و لا يوجد مثلها في الكتاب العزيز الذي ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ﴾ [٩] .

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٢) سورة الأنفال ٨ ، آية ١٠ ، جاءت الآية في " ز " بالألف (يغشاكم) و هي قراءة أبي عمرو و ابن كثير – بفتح الياء و سكون الغين و فتح الشين مخففة و (النعاس) بالرفع ، و قرأ نافع و أبو جعفر بضم اليـاء و سكون الغين و كسر الشين مخففة و بعده ياء ، و قرأ الباقون بضم الياء و فتح الغين و كسر الشين مـشددة و بعدها ياء ساكنة مدية ، مع نصب (النعاس) في الآخيرتين . البدور الزاهرة (ص ١٣٠) .

(٣) الكشاف (٢ / ١٩٦) .

(٤) سورة الروم ٣٠ ، آية ٢٤ .

(٥) سقطت من " ز " .

(٦) في نسخ المختصر [يهاب] و هو تحريف ، و المثبت من الكشاف .

(٧) البيت للزمخشري ، هكذا نسبه الشيخ عليان . يراجع : مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف (٢ / ١٩٦) .

(٨) في " ج [الإشارة] .

(٩) سورة فصلت ٤١ ، آية ٤٢ .

قال محمود : [قوله تعالى] (١) ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ (٢) أي الرمية التي رميتها أنت لم ترمِها على الحقيقة ؛ لأنَّك لو كنتَ (٣) رميتَها لما تعدت / غاية رمية البشر ؛ فأثبتها له لأنَّ صورتها وقعت منه ، و نفاها عنه لأنَّ أثرها لا يُطيقه البشر فكان الله فاعلها حقيقةً ، و كأنَّها لم توجد مِن النبي (٤) أصلًا . (٥) أ ٥٩ ظ

قال أحمد : المجاز يصحُّ سلبه دون الحقيقة ، فتقول للبليد : ليس بحمار ، مع صحة إطلاقه عليه مجازًا ، فهذه الآية تلفح وجوه القدرية بالردِّ ؛ فإنَّه تعالى أثبت الفعل للخلق و نفاه عنهم ؛ لأنَّه الخالق (٦) له حقيقة ، و لا تعويل (٧) على ما عكس فيه الزمخشري مِن التأويل . (٨)

قال محمود : و لو علم الله أنَّ اللطف ينفع (٩) في هؤلاء الصمِّ البكم للطف بهم * ، و لو لطف بهم لما نفع ذلك اللطف ؛ فلذلك منعهم ألطافه ، أو و لو لطف بهم * (١٠) فصدقوا لارتدوا . (١١)

قال أحمد : إطلاقُ أنَّ اللطف يحصل (١٢) مِن الله للعبد و لا ينفعه – قبيحٌ مردود ؛ فاللطف عندنا أن يخلق في قلبه قبول الحقِّ و الإصغاء له ، و هذه عقيدة أهل الحقِّ ، ثُمَّ لو بُحث معه عن مذهبه لم يستقم قولُه : لو علم اللهُ فيهم خيرًا لَلطَفَ بهم و لو لطف لتولوا ،

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة الأنفال ٨ ، آية ١٧ .

(٣) في " ز " زيادة [أنت] .

(٤) في " ج ، ز " [البشر] .

(٥) الكشاف (٢ / ٢٠١) .

(٦) في " ز " [فاعله] .

(٧) في " ز " [و لا التفات إلى ما عوَّل عليه الزمخشري] .

(٨) قال ابن كثير : " أي هو الذي بلغ ذلك إليهم و كبتهم بها لا أنت " فالذي أسنده الله عزَّ و جلَّ لنفسه و نفاه عن النبيِّ (ﷺ) هو الإيصال لكل مشرك من هذه القبضة ، و الذي أثبته لنبيه (ﷺ) هو فعل الرمي ، و كلٌّ منهما حقيقة فيما أسند إليه . يراجع : تفسير ابن كثير (٤ / ١٨) ، المسائل الاعتزالية (١ / ٥٢٢) .

(٩) في " ز " [يفيد] ، و في " ج " [يجري] .

(١٠) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١١) يريد قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ آية ٢٣ .

(١٢) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

فيلزم توليهم على تقدير علم الله الخير [فيهم] (١) ، و لا يتم المعنى (٢) إلا بجعل الإسماع الواقع جوابًا لــ(لو) غيرَ الإسماع الواقع شرطًا للثاني ، أي و لو علم الله فيهم خيرًا لأسمعهم إسماعًا يحصل لهم به الهدى و القبول ، و لو أسمعهم لا على أن يخلق لهم الهدى [بل إسماعًا (٣)] / مجردًا لتولوا و هم معرضون . ز ٤٧ ظ

قال محمود : ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ﴾ (٤) أي يميته فيفوته انتهاز فرصة التمكن بإخلاص القلب و معالجة أدوائه ورده سليمًا ، و قيل : يبدله بالأمن خوفًا و بالذكر نسيانًا و عكسه مما يجوز على الله ، أمَّا مايُثاب العبد و يُعاقب عليه فلا ، و قول المجبرة : يحول بينه و بين الإيمان إذا كفر و بين الكفر إذا آمن تعالى الله عمَّا يقول الظالمون . (٥)

قال أحمد : الذي نسبه إلى المجبرة هو المعتقد الحقُّ و إن (٦) كره الكافرون (٧) .

قال محمود : ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾ (٨) يجوز **أن** يكون / ذكرُ الله و الرسول ج ١٢٨ المراد به الرسول كقوله : ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ (٩) و **أن** يُضرب لهم سهمٌ سادس يُصرف للقُرب ، و **أن** يُراد أنَّ مِن حقِّ الخمس أن يكون متقربًا به إلى الله ثُمَّ خصَّ مِن وجوه القرب ما ذكر تفضيلًا على غيرها ، كقوله : ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ (١٠) فالأول مذهب أبي حنيفة و الشافعي يجب صرفه إلى الأخماس المذكورة ، و الثاني

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .
(٢) في " ز " [الكلام] و قد سقطت من " أ " ، و الثابت من " ب ، ج " .
(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٤) سورة الأنفال ٨ ، آية ٢٤ .
(٥) الكشاف (٢ / ٢٠٤) .
(٦) في " ج " [الصحيح و لو] .
(٧) " و إن كره الكافرون " هو تعبير علم الدين لأنَّ ابن المنير تبرَّأ من الطائفة العدلية ، فلعل علم الدين فهم من ذلك إشارة إلى كفر المعتزلة .
(٨) سورة الأنفال ٨ ، آية ٤١ .
(٩) سورة التوبة ٩ ، آية ٦٢ .
(١٠) سورة البقرة ٢ ، آية ٩٨ .

مذهب أبي العالية [1] [يُفرض] [2] سهمٌ سادس [يُصرف إلى] [3] الكعبة ، و الثالث مذهب مالك . [4]

قال أحمد : الأمر فيه موكول عند مالك إلى رأي الإمام يصرفه في مصالح المسلمين و الآية مطابقةٌ له ، و المراد منها بيان أنَّ الخمس مصروفٌ في وجوه القربات لله تعالى ، و تخصيص ما ذُكِر تنبيهٌ على فضله .

قال محمود : ﴿وَإِذۡ يُرِيكُمُوهُمۡ إِذِ ٱلۡتَقَيۡتُمۡ فِيٓ أَعۡيُنِكُمۡ قَلِيلاً وَيُقَلِّلُكُمۡ فِيٓ أَعۡيُنِهِمۡ﴾ [5] إنَّما

أ ٦٠ و جاز رؤية الكثير قليلًا / بأن يستر بعضه بساتر أو يخلق في عيونهم ما يستقلون به الكثير كما خلق في عيون الحول ما يستكثرون به القليل فيرون الواحد اثنين . [6]

قال أحمد : فيه دليلٌ بيِّن على أنَّ الله هو الذي يخلق الإدراك في الحاسة غير موقوفٍ على

ب ٥٠ ظ / سبب مِن مقابلة أو ارتفاع حجب و غيرها ؛ إذ لو كانت هذه الأسباب موجبةً للرؤية عقلًا لما

ز ٤٨ و أمكن أن يُستر عنهم البعض و يدركوا البعض ، فيجوز خلق الإدراك مع انتفاء هذه / الأسباب ، و أن لا يخلقه مع اجتماعها ، و هو ردٌّ على مَن أنكر [جواز] [7] رؤية الله تعالى بناءً على [8] اعتبار هذه الأسباب .

قال محمود : ﴿لَيۡسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [9] أتى بظلامٍ للتكثير لأجل العبيد ، أو لأنَّ العذاب من العِظَم بحيث لولا الاستحقاق لكان المعذب بمثله ظلامًا . [10]

---

(١) أبو العالية : هو رُفَيع بن مهران البصري الرِّياحي مولاهم ، المقريء الحافظ المفسر ، أسلم في خلافة أبي بكر ، و سمع القرآن من كبار الصحابة ، و هو أعلم التابعين بالقرآن ، توفي سنة ٩٣ ه . يراجع : الطبقات الكبرى (٩ / ١١١) ، سير أعلام النبلاء (٤ / ٢٠٧) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٤) الكشاف (٢ / ٢١٤ ، ٢١٥) ، قد جعل ابن العربي المسألة على قولين : الأول مَن قال إنَّ لله و رسوله سهمًا واحدًا ، و الثاني قول أبي العالية . يراجع : أحكام القرآن (٢ / ٤٠١) ، تفسير ابن كثير (٤ / ٣٥) .

(٥) سورة الأنفال ٨ ، آية ٤٤ .

(٦) الكشاف (٢ / ٢١٨) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٨) في " ز " [وجوب] .

(٩) سورة الأنفال ٨ ، آية ٥١ .

(١٠) الكشاف (٢ / ٢٢٢) .

قال أحمد : بهذا يُجاب مَن قال : نفيُ الأدنى أبلغ مِن نفي الأعلى و تنزيه الله تعالى جديرٌ بالمبالغة فهذان جوابان .

قال محمود : ﴿رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ﴾ [١] الرباط : [٢] الخيل المربوطة في سبيل الله ، أو جمع ربيط كـــ فصيل و فصال . [٣]

قال أحمد : المطابق للرمي أن يكون الرباط على بابه مصدرًا .

---

(١) سورة الأنفال ٨ ، آية ٦٠ .

(٢) في " ز " زيادة [هي] .

(٣) الكشاف (٢ / ٢٢٤) .

و من سورة التوبة

قال محمود : عُلِقت البراءة بالله و رسوله و المعاهدة بالمؤمنين [1] ؛ لأنَّه قد أذن في معاهدة المسلمين أولًا ، فاتفق المسلمون مع النبي (ﷺ) و عاهدوا ، فلما نقضوا أوجب الله تعالى النبذَ إليهم ، فقيل للمسلمين : اعلموا أنَّ الله و رسوله قد بَرِئا مما عاهدتم عليه المشركين . [2]

ج ١٢٩ **قال أحمد** : / فيه سرٌّ و ذلك أنَّ نسبةَ العهد إلى الله و رسوله في مقام نُسِب إليه النبذ – لا يحسن شرعًا ، ألا ترى وصية رسول الله (ﷺ) لأمراء السرايا : (**و إذا نزلتَ بحصنٍ فطلبوا النزولَ على حكم الله فأنزلهم على حكمك ؛ فإنك لا تدري أصادفتَ حكمَ الله أم لا ، و إن طلبوا ذمَّة الله فأنزلهم على ذمَّتِك ؛ فلأن تخفر ذمَّتَك خيرٌ مِن أن تخفر ذمَّة الله**) [3] فتوقيرُ عهد الله و قد تحقق مِن المشركين النكث ، و تبرأ منه الله و رسوله – أحرى بأن لا ننسب العهدَ المنبوذ إلى الله .

قال محمود : و قولُه : ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَـٰهَدتُّم﴾ [4] استثناءٌ من قوله : ﴿فَسِيحُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [5] أي فقولوا لهم : سيحوا إلا الذين عاهدتم ثُمَّ لم ينقصوا فأتمُّوا إليهم عهدهم كأنَّه قيل : لا تجعلوا الوفي كالغادر . [6]

قال أحمد : و يجوز أن يكون ﴿فَسِيحُواْ﴾ خطابًا مِن الله و لا تُضمر قبله (قولوا) ، و يكون الاستثناء مِن قوله : ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَـٰهَدتُّم﴾ أي براءةٌ مِن الله و رسوله إلى
ز ٤٨ ظ المعاهدين إلا الباقي على العهد ، و يكون فيه خروجٌ مِن خطاب المسلمين في (عاهدتم) إلى

---

(1) يريد قوله تعالى : ﴿ بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَـٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ آية ١ .

(2) الكشاف (٢ / ٢٣٤ ، ٢٣٥) .

(3) أخرجه مسلم و أصحاب السنن من حديث بُريدة بن الحُصَيب بلفظ قريب من هذا ، فأخرجه مسلم (ك الجهاد و السير – ب تأمير الإمام الأمراء على البعوث و وصيته إياهم ، ح ١٧٣١) ، أبو داود (ك الجهاد – ب في دعاء المشركين ، ح ٢٦١٢) ، الترمذي (ك السير – ب ما جاء في وصيته في القتال ، ح ١٦١٧) ، ابن ماجة (ك الجهاد – ب وصية الإمام ، ح ٢٨٥٨) . يراجع : تحفة الأشراف للمزي (٢ / ٦٩) .

(4) سورة التوبة ٩ ، آية ٤ .

(5) سورة التوبة ٩ ، آية ٢ .

(6) الكشاف (٢ / ٢٣٨) .

خطاب / المشركين (١) ﴿فَسِيحُواْ﴾ ، و التفاتٌ بقوله : ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِ / وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ (٢) و قياسُه (غير معجزيَّ و أنِّي) ، و فيه افتنانٌ و تفخيمٌ للشأن ثُمَّ يعود إلى خطاب المؤمنين في قوله : إلا الذين عاهدتم ثُم لم ينقصوكم فأتمُّوا ، و الزمخشري أضمر (قولوا) ليُطابق خطاب (أتمُّوا) لأنَّه للمؤمنين ، و لا يكون فيه التفات ، و في كلا الوجهين نوعٌ مِن البيان . أ ٦٠ ظ

قال محمود : ﴿ كُلَّ مَرۡصَدٖ ﴾ (٣) نُصِب على الظرف كقوله تعالى : ﴿لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ (٤) . (٥)

قال أحمد : و في انتصابه ظرفًا [نوعٌ] (٦) مِن الاتساع ؛ لأنَّه ظرفٌ مختصٌّ فهو كقوله :

.... كما عسل الطريقَ الثعلب (٧)

و يحتمل أن يكون (المرصد) مصدرًا ؛ لأنَّ اسمَ الزمان و المكان و المصدر مِن فعله واحدٌ (٨) ، و (اقعدوا) في معنى ارصدوا ، و يقرب الظرفيةَ قولُه تعالى : ﴿حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ﴾ فتتطابق الظرفية في المكانين .

قال محمود : ﴿كَيۡفَ يَكُونُ لِلۡمُشۡرِكِينَ عَهۡدٌ﴾ (٩) استفهامُ إنكار ، و (كيف) الثانيةُ تكرارٌ حُذِف الفعل معها لكونه معلومًا مذكورًا . (١٠)

قال أحمد : و هو مِن التطرية و تقدَّمتْ أمثالها .

---

(١) في " ز " [في خطاب المعاهدين] .

(٢) سورة التوبة ٩ ، آية ٢ .

(٣) سورة التوبة ٩ ، آية ٥ .

(٤) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٦ .

(٥) الكشاف (٢ / ٢٣٩ ، ٢٤٠) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٧) عجز بيت صدره : لَدْنٌ بهزِّ الكف يعسِل متنُه فيه ، و قد نسبه سيبويه لساعدة بن جؤية الهذلي ، و العسلان : سير سريع في اضطراب ، و خرجه ابن هشام على ما سقط فيه الخافض اتساعًا في الكلام ، و أصله عسل في الطريق . يراجع : الكتاب (١ / ٣٦) ، مغني اللبيب (ص ٤٨٨) .

(٨) جاءت في " أ ، ب " [واحدًا] و لحنٌ و الصواب من " ز " .

(٩) سورة التوبة ٩ ، آية ٧ .

(١٠) الكشاف (٢ / ٢٤١) .

قال محمود : ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ شَـٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِۚ أُوْلَـٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ ﴾ [(١)] أي إذا هدم [(٢)] الكفر أو الكبيرة الأعمال الثابتة الصحيحة فما ظنُّك بالمقارن و أشار إلى ذلك بجعل (شاهدين) حالًا . [(٣)]

قال أحمد : أصاب في حديث [(٤)] الكفر / و أخطأ في [أمر] [(٥)] الكبيرة فهو على قاعدته ب ٥١ و
الفاسدة .

قال محمود : / ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ ﴾ [(٦)] حسمٌ لأطماع الكفار * في انتفاعهم ج ١٣٠
بالأعمال * [(٧)] بأنَّ الذين آمنوا و عملوا الصالحات و استشعروا الخشية و التقوى فأمرهم في الاهتداء بين (عسى) و (لعل) ، و القصد ترجيح الخشية على الرجاء و رفض الاغترار . [(٨)]

قال أحمد : و أكثرهم قال : (عسى) من الله واجبٌ ظنًّا أنَّ استعمالها غير مصروفة للمخاطبين ، و الحقُّ مع محمود ، أي حالُ هؤلاء المؤمنين حالُ مَن يطمع في الاهتداء ، و إلا فالعاقبةُ عند الله معلومةٌ .

قال محمود : ﴿فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍۙ ﴾ [(٩)] عطَفَ ظرفَ الزمان على المكان
، أي [(١٠)] و مواطن يوم حنين أو في أيام مواطن و يوم / حنين ، أو يُراد بالمواطن الوقت كـــ ز ٤٩ و
مقتل الحسين ، على أنَّ الواجب أن ينتصب (يوم حنين) بمضمرٍ غيرِ هذا الظاهر ؛ لأنَّ قولَه ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ بدلٌ مِن يوم حنين ، و لم تُعجبهم كثرتهم في كلِّ تلك المواطن ، و لم يكونوا كثيرًا في جميعها ، فإمَّا أن يُضمر فعلٌ خاصٌّ به أو يُضمر (اذكر) . [(١١)]

---

(١) سورة التوبة ٩ ، آية ١٧ .
(٢) في " ز " [أحبط] .
(٣) الكشاف (٢ / ٢٤٦) .
(٤) في " ز " [قضية] .
(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٦) سورة التوبة ٩ ، آية ١٨ .
(٧) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .
(٨) الكشاف (٢ / ٢٤٧) .
(٩) سورة التوبة ٩ ، آية ٢٥ .
(١٠) في " ز " وحدها [و تقديره] و هو أولى .
(١١) الكشاف (٢ / ٢٥٠ ، ٢٥١) .

قال أحمد : لا مانع مِن عطف ظرف الزمان على المكان لعطف أحد المفعولين على الآخر ، تقول : ضرب زيدٌ عمرًا يوم الجمعة و في المسجد كما تقول : ضربتُ زيدًا و عمرً [١] ، مع أنَّه لا بدَّ مِن تغاير الفعلين الواقعين بالمفعولين ؛ فإنَّك إذا قلتَ : اضرب زيدًا اليوم و عمرًا غدًا لم تشك في أنَّ الضربين متغايران و الظرفان ، و الفعلُ واحدٌ في الصناعة ، فيجوز
أ ٦١ و في الآية بقاءُ كلِّ واحدٍ مِن الظرفين على حاله ، / و استدلالُ محمودٍ على وجوب إضمار فعلٍ بأنَّ ﴿إِذۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ﴾ بدلٌ ، و كثرتُهم لم تكن ثابتةً في جميع المواطن – غيرُ لازم ، تقول : أضرب زيدًا حين يقوم و حين يقعد ، فالناصبُ للظرفين واحدٌ ، و هما متغايران ؛ إنَّما يمتنع أنْ ينصب الفعلُ الواحد ظرفي زمانٍ مختلفين عند [٢] عدم العطف .

٩٥ – قلتُ : لم يُجب جوابًا شافيًا ، لكنَّ الجواب يُفهم مِن كلامه ، فإنَّ غايتَه امتناع اختلاف الظرفين لأجل البدل ، و لو صرحت بتغاير الظرفين لقبح [٣] .

قال محمود : ﴿فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ﴾ [٤] نهى المسلمين عن تمكينهم . [٥]

قال أحمد : و قد يستدل بها مَن قال : الكفارُ مخاطبون بفروع الشريعة لا سيما المناهي ، و هو بعيد ؛ لأنَّ الظاهر مِن المشركين أنَّهم لا ينزجرون بهذا النهي ، و المراد خطابُ المؤمنين ، و لأنَّ [٦] الآية مصدرةٌ بخطابهم ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ ، و آخرها خطابُهم ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةً فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ و هو مِن باب : لا أرينَّك هاهنا ، ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [٧] .

---

(١) في " ز " [ضرب زيدٌ عمرًا و بكرًا] .
(٢) في " ز " [مع] .
(٣) في " أ ، ب " [لصحَّ] و معناه مشكل ، و الثابت مِن " ز " على أن يكون التعليق على قول محمود فإنه لم يرتضِ الظاهر من عطف ظرف الزمان على ظرف المكان . و ربما يفسر هذا أنَّ المراد باليوم أو المواطن هنا المعارك و الغزوات ، و قد شاع التأريخ للمعارك بزمانها أو مكانها ، و لعل الزمخشري أراد هذا المعنى فجوَّز الأمرين و الله أعلم . يراجع : البحر المحيط (٥ / ٢٥) ، نواهد الأبكار (٣ / ٤٨٧) .
(٤) سورة التوبة ٩ ، آية ٢٨ .
(٥) الكشاف (٢ / ٢٥٣) .
(٦) في " ز " زيادة [أول] .
(٧) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٠٢ .

قال محمود : ﴿عَن يَدٍ﴾ [١] إمَّا مِن المعطي أي عن يدٍ مؤاتية فالمنقاد يُعطي بيده ، و يقال / في العاصي : (نزع يده) إذا خالف ، أو حتى يعطوها عن يدٍ إلى يدٍ نقدًا غير نسيئة . [٢] ج ١٣١

قال أحمد : و هو كقوله (ﷺ) : (**لا تبيعوا الذهب بالذهب** ... إلى قوله : **يدًا بيد**) [٣] .

قال محمود : و إمَّا مِن الآخذ أي عن يدٍ قاهرة مستولية ، أو المراد باليد هاهنا الإنعام إذ قبول الجزية و إبقاء نفوسهم نعمةٌ [٤] عليهم .

/ **قال أحمد :** و هذا الوجه أملأ [٥] بالفائدة . ز ٤٩ ظ

قال محمود : و جاز ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ﴾ [٦] لأنَّ (أبى) أجريت مجرى (لم يرد) ؛ و لهذا قوبل بها ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطۡفِـُٔواْ﴾ فأوقعها موقع (لا يريد الله إلا أن يتم) فصحَّ الاستثناء . [٧]

قال أحمد : و لا يقال : إذا كان الإباء بمعنى نفي [٨] الإرادة فكما صح الإيجاب بعد نفي الإرادة فينبغي أن يصح بعد ما هو في معناها ؛ لأنَّا نقول : لوجود حرف النفي أثرٌ في تصحيح مجيء الإيجاب .

/ **قال محمود :** ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيۡـٔٗا﴾ [٩] [أي] [١٠] و لا تضروا الله أو لا تضروا الرسول . [١١] ب ٥١ ظ

([١]) سورة التوبة ٩ ، آية ٢٩ .

([٢]) الكشاف (٢ / ٢٥٤) .

([٣]) رواه الشيخان من حديث أبي سعيد الخدري إلا قوله : " يدًا بيد " فهو في إحدى طرق مسلم للحديث ، أخرجه البخاري (ك البيوع – ب بيع الفضة بالفضة ، ح ٢١٧٧) ، مسلم (ك المساقاة – ب الربا ، ح ١٥٨٤) .

([٤]) في "ز " [إنعام] .

([٥]) في "ج " [أمثل] .

([٦]) سورة التوبة ٩ ، آية ٣٢ .

([٧]) الكشاف (٢ / ٢٥٧) .

([٨]) سقطت من " ج " .

([٩]) سورة التوبة ٩ ، آية ٣٩ .

([١٠]) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

([١١]) الكشاف (٢ / ٢٦٣) .

قال أحمد : يؤيد الثاني قولُه عقيبه ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ (١) .

قال محمود : و تحقيق الجزاء في قوله : ﴿إلا تَنصُرُوهُ﴾ فيه وجهان : أحدهما : إن لا تنصروه فسينصره مَن نصره قبلُ و ليس معه إلا رجلٌ واحد . و الثاني : أنَّه أوجب له النصرة
و جعله منصورًا في ذلك الوقت فلن يُخذل مِن بعده .

قال أحمد : الفرقُ بين الوجهين عسرٌ و غايته أنَّه في الأول وعده بنصرٍ مستقبل أكَّد الله تحقيقَه بوجود نظيره مِن قبل ، و في الثاني إخبارٌ باستمرار نصرٍ ماضٍ ، و الأمر فيهما متقارب . (٢)

قال محمود : ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ (٣) كناية عن الجناية لأنَّ العفو مرادفها (٤) ، و معناها : أخطأتَ و بئس ما صنعتَ ﴿لِمَ أَذِنتَ﴾ كناية عما كنَّى عنه بالعفو . (٥)

أ ٦١ ظ **قال أحمد** : هو بين أمرين أن لا يكون / هذا المعنى مرادًا [فقد أخطأ] (٦) ، أو يكون مرادًا لكن كنَّى الله تعالى عنه إجلالًا و رفعًا لقدره ، أفلا يتأدب بآداب (٧) الله عزَّ و جلَّ ، لا سيما في حقِّ المصطفى (ﷺ) ، و قد قيل : لو بدأه بقوله : ﴿لِمَ أَذِنتَ﴾ قبل العفو لتفطر قلبه .

قال محمود : ﴿لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ أَن يُجَٰهِدُوا۟﴾ (٨) ليس مِن عادة المؤمنين الاستئذان في الجهاد ، إنَّما المنافقون يستأذنون و هو دليلٌ على تخاذلهم . (٩)

قال أحمد : لا ينبغي لأحدٍ أن يستأذن أخاه في فعل معروف ، و لا للمضيف (١٠) أن يستأذن ضيفه في تقديم الطعام إليه ، فذلك أمارة التكلف ، و وصف الله الخليل (عليه السلام)

---

(١) سورة التوبة ٩ ، آية ٤٠ .

ج ١٣٢ (٢) هذا القول ليس في الانتصاف المطبوع . يراجع : الانتصاف بحاشية الكشاف (٢ / ٢٦٣) .

(٣) سورة التوبة ٩ ، آية ٤٣ .

(٤) هكذا هي في نسخ المختصر ، و الذي في الكشاف [رادفها] .

(٥) الكشاف (٢ / ٢٦٥) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز ، ب " .

(٧) في " ز " [أدب] .

(٨) سورة التوبة ٩ ، آية ٤٤ .

(٩) الكشاف (٢ / ٢٦٦) .

(١٠) في " أ " [بالمضيف] .

بقوله : ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ﴾ [١] أي ذهب [في] [٢] خفيةً و أتى بعجلٍ سمين مِن أجود ما عنده ، فهذا مما يجب أن يُتأدب به ، و أشدَّ مِن هذا التثاقل عن الخروج بعد الطلب فهو إمساك بشعبة / مِن نفاق .

قال محمود : [قوله] ﴿فَثَبَّطَهُمۡ﴾ [٣] / و كراهةُ أن [يخرجوا إلى] [٤] لقاء العدو قبيحٌ ؛ ز ٥٠ و
و إنَّما جاز لأنَّه علم أنَّهم لو خرجوا في المسلمين ما زادوهم إلا خبالًا ، و إنَّما أنكر على النبيِّ (ﷺ) الإذنَ لهم لأنَّه لم يطلع على هذه الحكمة ، و لم يكن إذنُه لأجلها ، لكن اعتذروا فقبل عذرَهم . [٥]

قال أحمد : و رعاية الصلاح و التحسين و التقبيح باطلان [٦] ، فالله تعالى ألقى في قلوبهم كراهة الخروج إرادةً لشقائهم و انضاف إلى ذلك إراحة المسلمين مِن مرافقتهم ، و ليس ذلك شرطًا لنفوذ المشيئة .

قال محمود : ﴿وَقِيلَ ٱقۡعُدُواْ مَعَ ٱلۡقَٰعِدِينَ﴾ تعجيزٌ لهم و إلحاقٌ بالنساء و الصبيان و الزمنى الذين شأنهم القعود و الجثوم في البيوت .

قال أحمد : لو قيل : (اقعدوا) لما أفاد إلا الأمرَ بالقعود ، و مثلُه مبالغةُ فرعون بقوله : ﴿لَأَجۡعَلَنَّكَ مِنَ ٱلۡمَسۡجُونِينَ﴾ [٧] و لم يقل (مسجونًا) لذلك .

قال محمود : ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ﴾ [٨] الآية قصرٌ لجنس الصدقات على الأصناف المخصوصة لا يتجاوزهم كأنَّه قال : هي لهم لا لغيرهم ، فيجوز صرفها إلى الأصناف كلِّها و إلى بعضها و هو مذهب أبي حنيفة . [٩]

قال أحمد : و هو مذهب مالك ، و القولُ بوجوب صرفها إلى جميعهم أخذًا مِن لام التمليك و واو التشريك – لا تُساعد عليه الآية ؛ لأنَّها مصدرةٌ بـــ(إنَّما) الدالة على أنَّ غيرَهم لا يستحق فيها نصيبًا [١] .

([١]) سورة الذاريات ٥١ ، آية ٢٦ .
([٢]) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
([٣]) سورة التوبة ٩ ، آية ٤٦ .
([٤]) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
([٥]) الكشاف (٢ / ٢٦٧) .
([٦]) في " ز " [قاعدتان باطلتان] .
([٧]) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٢٩ .
([٨]) سورة التوبة ٩ ، آية ٦٠ .
([٩]) الكشاف (٢ / ٢٧٣) .

٩٦ – **قلتُ** : و الآية و إن لم تدل مِن جهة (إنما) فقد دلَّتْ مِن جهة اللام و الواو ، و (إنما) تفيد حصر الأول في الثاني و لا تمنع مِن حصر الثاني في الأول ، [و إن دلَّت على نفي استحقاق مَن عدا المذكورين ، فإنَّها لا تمنع مِن وجوب استيعاب المذكورين] [٢] لدليل خارج .

قال محمود : و عدل في الأربعة الباقية [٣] إلى (في) إيذانًا [٤] بأنَّهم أرسخ في الاستحقاق ؛ لأنَّ (في) للوعاء ، فجعل هؤلاء مصبًا للصدقات . [٥]

قال أحمد : الأصناف الأربعة الأول ملَّاكٌ لِمَا عسى أن يُدفع إليهم ، و الأربعة الأخر لا
ب ٥٢ و يملكون ما يدفع [٦] إليهم ، إنَّما يُصرف المالُ / في مصالحَ تتعلق بهم ؛ [فإنَّ] [٧] مال الرقاب
أ ٦٢ و يملكه السادة المكاتبون فلا يحصل في أيديهم ، و الغارمون يُصرف نصيبهم / لأرباب الديون
ز ٥٠ ظ ، و كذلك (في سبيل الله) ، و (ابن السبيل) – مندرجٌ في (سبيل الله) – أُفرد بالذكر / تنبيهًا على خصوصيته ، و هو مجردٌ عن الحرفين جميعًا ، و عطفُه على اللام ممكنٌ ، لكنَّ (في) أقربُ . و كان جدِّي يقول : الجارُ الواقع خبرًا متعلقٌ بمحذوف ، و هو : إمَّا (مصروفةٌ) للفقراء كقول مالكٍ ، أو (مملوكةٌ) للفقراء كقول الشافعي ، و يتعين الأول لأنَّ
ج ١٣٣ اللامَ و (في) يتعلقان به ، و الثاني يلتئم [٨] مع اللام دون (في) ، فإذا وصل إلى (في) تُقدَر (مصروفة) ، فتقديرُها مِن الأول عمومٌ / للتعليق فكان متعينًا .

٩٧ – **قلتُ** : ما أعجب قوله : فكان متعينًا ! و حرفُ العطف يقتضي إعادة العامل أو نائبٌ منابه ، فالعامل متكررٌ فلا يضرُّ تغيره عن صيغة [٩] الأول ، كما لو صرحتَ بتغييره ، و يكون حينئذٍ مِن عطف الجمل على الجمل * لا مِن عطف المفردات *[١٠] ، فلو ادَّعى أنَّ ذلك أرجح لكان [١١] يُنازع فيه . [١]

---

(١) في " ز " [شيئًا] .
(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٣) في " ز " [الثانية] .
(٤) في " ز " [إشارة إلى] .
(٥) الكشاف (٢ / ٢٧٤) .
(٦) في " ز " [يصرف] .
(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٨) في " ز " [وأما الثاني فيتعلق] .
(٩) من هنا سقط من "ج " إلى آخر القول .
(١٠) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .
(١١) في " ز " [لكان يتطرق المنع إليه] .

قال محمود : ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ﴾ (٢) جعلوه كلَّه أذنًا سامعةً ، و منه قولهم للربيئة : عين ، أي قالوا : هو أذن ، قل : نِعمَ الأذن هو . و يجوز أن يُراد أنَّه أذنٌ في الخير و ما يُحَب سماعه ، و ليس بأذنٍ في غير ذلك . (٣)

قال أحمد : الخير في الأول يعمُّ الأوصاف الجليلة (٤) ، و في الثاني يختصُّ بالخير المسموع . (٥)

قال محمود : ﴿يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾ تفسيرٌ (٦) لكونه أذنَ خيرٍ ، لا يسمع إلا مِن المهاجرين و الأنصار و هو رحمةٌ لِمَنْ أظهر الإيمان منكم ، يقبل ظاهره و لا يكشف سرائره ، فهو أذنٌ كما قلتم ، لكنْ أذنُ خيرٍ لا أذنُ سوء ، فسلم قولهم ثُمَّ فسره بما هو ثناءٌ و مدح ، و إن كان قصدهم به المذمَّة . (٧)

قال أحمد : و لا شيء أبلغ في الردِّ مِن هذا الأسلوب ، إطماعٌ في الموافقة و كرٌّ على أمانيِّهم (٨) بالإبطال و هو كالقول بالموجب (٩) في استعمال الفقهاء .

قال محمود : ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ (١٠) الكاملون في الفسق ، فلا ينبغي للمسلم أن يفعل ما يستوجب به هذا الاسم الذي وصف به المنافقين لما بالغ في ذمهم ،

---

(١) يراجع : أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص (٤ / ٣٢٤) ، أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي (٢ / ٥٢١) ، المجموع للنووي (٦ / ١٦٥) .

(٢) سورة التوبة ٩ ، آية ٦١ ، و قد سقطت الآية من " ج " .

(٣) الكشاف (٢ / ٢٧٥) .

(٤) في " ز " [الجميلة] .

(٥) هذا القول غير موجود في المطبوع و موضعه (٢ / ٢٧٥) .

(٦) سقطت من " ج " .

(٧) الكشاف (٢ / ٢٧٥) .

(٨) في " ج " [إثباته] .

(٩) القول بالموجب : هو تسليم مقتضى الدليل مع بقاء النزاع حيث يكون للمستدل عذر معتبر . و لا بد في " توجهه " من شرط ، و هو أن يسند الحكم الذي ينصب له العلة إلى شيء ، مثل قول الحنفي في ماء الزعفران : ماء خالطه طاهر ، و المخالطة لا تمنع صحة الوضوء ، فيقول المعترض : المخالط لا يمنع ، لكنه ليس بماء مطلق . يراجع : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، لمحمد بن علي الشوكاني (ص ٩٤٤ ، ٩٤٥) .

(١٠) سورة التوبة ٩ ، آية ٦٧ .

و **قد كره** (ﷺ) **نسبة المؤمن إلى الكسل** [١] ؛ لأنَّهم وُصِفوا به في قوله : ﴿قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [٢] . [٣]

قال أحمد : للقدرية مذهبٌ أنَّ الفاسق ليس بمؤمنٍ و لا بكافر ، و أنَّه مخلدٌ في النار فجعل الفسق في صفة المنافق هو الذي يُوصَف به الموحد حتى يكونا مستحقيْنِ للخلود . [٤]

قال محمود : ﴿جَـٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ﴾ [بالسيف] [٥] / ﴿وَٱلۡمُنَـٰفِقِينَ﴾ [٦] بالحجة ﴿وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡ﴾ في الجهادين ، و هذا الحكم في كلِّ مَن اطلع منه على عقيدةٍ فاسدة ، يُجاهد بالحجة و يعامل بالغلظة [٧] . [٨] ز ٥١ و

قال أحمد : الحمد لله الذي أنطقه بالحجة لنا في الإغلاظ له [٩] .

قال محمود : ﴿ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [١٠] أمرٌ معناه الخبر ، كأنَّه قيل : لن يغفر الله لهم استغفرتَ [لهم] أم لم تستغفر [لهم] [١١] . [١٢]

قال أحمد : يُقدر فيه محمودٌ محذوفًا هو المقصود بالأمر ، كقول كثير [١] :

([١]) لم يخرجه الزيلعي و لا ابن حجر . و قد بوَّب البخاري في الأدب المفرد (٣٤٧ – قول الرجل إني كسلان ، ح ٨٠٠) و ذكر فيه حديث عائشة (رضي الله عنها) : " و كان إذا مرض أو كسل صلى قاعدًا " أي النبيِّ (ﷺ) ، فلعل البخاري يجيز هذا اللفظ و لم يصحح كراهة ذلك . يراجع : صحيح الأدب المفرد (ص ٢١٥) .

([٢]) سورة النساء ٤ ، آية ١٤٢ .

([٣]) الكشاف (٢ / ٢٧٨) .

([٤]) هذا القول غير موجود في الانتصاف في هذا الموضع ، و هو موجود في (٢ / ٢٩٣) في غير موضعه الصحيح عند الآية ٩٩ من السورة نفسها .

([٥]) سقط ما بين المعكوفين من " أ " .

([٦]) سورة التوبة ٩ ، آية ٧٣ .

([٧]) في " ز " زيادة [يغلظ عليه] .

([٨]) الكشاف (٢ / ٢٨١) .

([٩]) في " ز " قبل (له) مكتوب [عليه] لكنَّ الناسخ ضرب عليها لتوافق بقية النسخ و المضروب عليه هو الموجود في الانتصاف المطبوع دون [له] .

([١٠]) سورة التوبة ٩ ، آية ٨٠ .

([١١]) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

([١٢]) الكشاف (٢ / ٢٨٥ ، ٢٨٦) .

أسيئي بنا [2] أو أحسني لا ملومة [لَدَيْنا ولا مَقْلِيَّةٌ إِنْ تَقَلَّت] [3]

أ ٦٢ ظ أي امتحني محبتي لك و محلك عندي ، و عامليني / بالإحسان و الإساءة فإنَّ حالي لا يتفاوت بذلك ، و الآية كذلك ، أي انظر هل يُغفَر لهم في حالة الاستغفار و تركه ، و قد ورد بصريح الخبر [4] في قوله : ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ لَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡ﴾ [5] .

قال محمود : إن قلتَ : كيف خفي عن أفصح مَن نطق بالضاد سياقُ الكلام ؟ * و أنَّ العدد المذكور ضُرِب مثلًا *[6] حتى قال : **(لأزيدنَّ على السبعين)** [7] ؟ قلتُ : لم يخفَ عنه لكنَّه خيل إظهار العناية و الرأفة بمَن بَعَثَ إليه ، / كقول إبراهيم : ﴿وَمَنۡ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [8] و فيه حثٌّ للأمة على ترحم بعضهم على بعض . [9] ج ١٣٤

قال أحمد : أنكر القاضي حديث الاستغفار و لم يصححه [10] ، و تغالى قومٌ فجعلوه عمدةَ مفهوم المخالفة [1] .

([1]) كثير : هو أبو صخر كُثَيِّر بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي المدني ، من فحول الشعراء و هو المقدم عند الحجازيين في زمانه ، قربه بنو أمية و مدحهم ، و عرف بكثير عزة التي أكثر من ذكرها في شعره ، توفي ١٠٥ ه . يراجع : طبقات فحول الشعراء (٢ / ٥٤٠) ، سير أعلام النبلاء (٥ / ١٥٢) .

([2]) قد جاء البيت بهذه الرواية في " ب " و في بقية النسخ [أسيئي لنا] و الصحيح الثابت من " ب " كما في ديوان كثير (ص ١٠١) قال ابن سيده : " لفظه لفظ الأمر و معناه الشرط " . يراجع : المحكم و المحيط الأعظم (٣ / ١٩٨) .

([3]) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " .

([4]) في " ز " [التصريح بالخبر] و المثبت من بقية النسخ ، و المعنى في الانتصاف [ورد بصيغة الخبر] .

([5]) سورة المنافقون ٦٣ ، آية ٦ .

([6]) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

([7]) لفظ الكشاف (سأزيد) و الحديث أخرجه الشيخان و غيرهما من حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) فأخرجه البخاري (ك الجنائز – ب الكفن في القميص الذي يكف أو لا يكف ، ح ١٢٦٩) ، مسلم (ك صفات المنافقين و أحكامهم ح ٢٧٧٤) . يراجع : الصحيح المسند من أسباب النزول (ص ١٢٨) .

([8]) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٣٦ .

([9]) الكشاف (٢ / ٢٨٦) .

([10]) هذا غير مستقيم من القاضي ؛ فلا يُقبَل تضعيف حديثٍ في الصحيحين ، هكذا ردَّ الزركشي قول القاضي و الغزالي و الرازي . يراجع : البحر المحيط للزركشي (٤ / ٤٣) ، التحبير شرح التحرير للمرداوي (٦ / ٢٩١٩) .

ب ٥٢ ظ

قال محمود : ﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ﴾ [٢] / انتظار أن تذهب غلبتكم [٣] فيتخلصوا مِن الصدقة التي عدُّوها مغرمًا و قولُه : ﴿عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِ﴾ مثلُ قولِه : ﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [٤] . [٥]

قال أحمد : و في آية براءة زيادة مناسبة ؛ لأنَّ الذي نُسِب إليهم انتظار الدوائر مطلقًا و دُعِي عليهم بدائرة السوء مقيدةً .

قال محمود : صدق الله رجاء المتصدقين على وجه الاستئناف بحرفي [٦] التنبيه و التحقيق ، و كذلك السين في قوله : ﴿سَيُدۡخِلُهُمُ﴾ [٧] لما فيه مِن تحقيق الوعد . [٨]

قال أحمد : و كذلك السين في تحقيق الوعيد في قوله : ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيۡنِ﴾ [٩] . [١٠]

* **قال محمود :** ﴿وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم﴾ الآية [١١] أي أنت مع فطنتك و فراستك يخفون عليك ثُمَّ قال : ﴿نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡ﴾ أي لا يعلمهم إلا الله لأنَّ الكفر في سويداء قلوبهم و قد مردوا على النفاق . [١٢]

قال أحمد : و قولُه : ﴿مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾ [١٣] توطئةٌ لخفاء حالهم عنه لما لهم مِن الخبرة في النفاق * [١٤] .

---

(١) مفهوم المخالفة : أن يدلَّ اللفظ على مخالفة حكم المسكوت عنه للمذكور و يسمى دليل الخطاب . يراجع : أصول الفقه للشيخ الخضري (ص ١٢٣) ، الوجيز ل د . عبد الكريم زيدان (ص ٣٦٦).

(٢) سورة التوبة ٩ ، آية ٩٨ .

(٣) في " ز " [يظهر عليكم] .

(٤) سورة المائدة ٥ ، آية ٦٤ .

(٥) الكشاف (٢ / ٢٩٣) .

(٦) في " ج " [حرف] و هو سهو .

(٧) سورة التوبة ٩ ، آية ٩٩ .

(٨) الكشاف (٢ / ٢٩٣) .

(٩) سورة التوبة ٩ ، آية ١٠١ .

(١٠) هذا القول غير موجود في الانتصاف المطبوع (٢ / ٢٩٣) .

(١١) سورة التوبة ٩ ، آية ١٠١ .

(١٢) الكشاف (٢ / ٢٩٥) .

(١٣) سورة التوبة ٩ ، آية ١٠١ .

(١٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

قال محمود : ﴿خَلَطُواْ عَمَلاً / صَـٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ (١) كلٌّ واحدٍ منهما مخلوطٌ و مخلوطٌ به ، بخلاف قولِك : خلطتُ الماءَ باللبن [أي] (٢) جعلتَ الماء مخلوطًا و اللبن مخلوطًا به ، و إذا قلتَه بالواو فكأنَّك قلتَ : خلطتُ الماء باللبن و اللبن بالماء . (٣) ز ٥١ ظ

قال أحمد : إذا ذكرتَه بالباء صرحتَ باختلاط أحد القسمين بالآخر و اختلاط الآخر به مِن جهة اللزوم ، و بالواو صرحتَ بأنَّ كلَّ واحدٍ [منهما] (٤) مخلوطٌ ، و كونُ كلِّ واحدٍ منهما مخلوطًا به مأخوذٌ مِن اللزوم . فقولُ الزمخشري : هو بالواو يفيد ما يفيده الباء و زيادة – بعيدٌ ، بل الوجهُ أنَّه ضمَّن (خلطوا) معنى (عملوا) .

قال محمود : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمًا﴾ (٥) الآية ، هذا فيما لا يدرك بالعقل كالاستغفار للكفار ، أمَّا ما يُدرك بالعقل كالصدق و ردِّ الوديعة فغير موقوفٍ على ذلك . (٦)

قال أحمد : قاعدة الحسن و القبح تقضي أنَّ العقل حاكمٌ و الشرعُ كاشفٌ لما غمض ، و قد تقدم بطلانها .

قال محمود : ﴿وَمَا كَانَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً﴾ (٧) الآية ، أي نفيرُ الكلِّ لطلب العلم غيرُ ممكن ، فهلا نَفَر مِن كلِّ جماعة كثيرة (٨) طائفةٌ قليلة ؛ ليتكلفوا الفقاهة في الدين و يتجشموا مشاقَّ تحصيلها (٩) ، و يكون مرمى غرضهم إنذارَ قومهم و إرشادهم و النصيحة لهم ، لا ما يقصده الفقهاء مِن الأغراض الخسيسة مِن التبسط في البلاد و منافسة بعضهم بعضًا و انقلابِ حماليق أحدهم إذا لمح / مدرسةً لآخر و شرذمةً جثوا بين يديه فما أبعدهم مِن أ ٦٣ و
قوله : ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فَسَادًاۚ﴾ (١٠) أو يكون المراد لينفر مِن كلِّ فرقة طائفةٌ

---

(١) سورة التوبة ٩ ، آية ١٠٢ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٣) الكشاف (٢ / ٢٩٦ ، ٢٩٧) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ز ، ج " .

(٥) سورة التوبة ٩ ، آية ١١٥ .

(٦) الكشاف (٢ / ٣٠٥).

(٧) سورة التوبة ٩ ، آية ١٢٢ .

(٨) هكذا هي في " ب " و هو موافق لما في الكشاف ، و في غيرها [كبيرة] .

(٩) في " أ ، ب " [تحصيله] ، و الثابت من " ج ، ز " .

(١٠) سورة القصص ٢٨ ، آية ٨٣ .

إلى الجهاد و تبقى بقيتهم ليتفقهوا في الدين الذي هو الجهاد الأكبر ، / فضميرُ ﴿لِّيَتَفَقَّهُوا﴾ ج ١٣٥
عائدٌ إلى الباقين ، و كذلك ﴿وَلِيُنذِرُوا﴾ على الأول يعود للنافرين إلى المدينة . (١)

قال أحمد : ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً﴾ على الأول خبر ، و على الثاني معناه النهي ؛ لأنَّ المراد بالأول نفيرُ أهلِ البوادي إلى المدينة للتفقه ، و هذا لو أمكن فعلُه مِن الجميع لكان جائزًا أو واجبًا ، و لَمَّا لم يمكن / فُعِل على طريق فرض الكفاية ، و في الثاني ز ٥٢ و
نفروا مِن المدينة للجهاد (٢) و لو نفروا جميعًا (٣) لكان ممكنًا ، فنهوا عن إطراح التفقه و أمروا به أمر كفاية .

قال محمود : ﴿قَـٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ﴾ (٤) الجهاد واجبٌ مع كافة الكفرة قريبهم و بعيدهم لكن الأقرب فالأقرب أوجب . (٥)

قال أحمد : يتعين القتالُ على مَن نزل بهم عدوٌّ و فيهم قوةٌ عليه (٦) ثُمَّ على مَن قرب منهم حتى يكتفوا ، و كذلك يجب على مَن عينه الإمام لذلك و إن بعدت داره .

قال محمود : ﴿صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ (٧) دعاءٌ عليهم بالخذلان أي صرفها عمَّا في قلوب المؤمنين مِن الانشراح . (٨)

قال أحمد : و يحتمل أنَّه خبر بأنَّه صرف قلوبهم و منعها مِن تلقي الحقِّ لكن الزمخشري يفرُّ مِن ذلك رعاية لقاعدة الحسن و القبح ، ثُمَّ (٩) في هذا الدعاء مناسبة لما فعلوا و هو الانصراف كقوله : ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ (١٠) و قوله (١) : ﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ

---

(١) الكشاف (٢ / ٣١١ ، ٣١٢) .

(٢) في " ج " [إلى الجهاد] .

(٣) في " أ " [أجمعين] و نصبها على الحال جائز على مذهب ابن درستويه و صححه الفيروزآبادي و هو خلاف مذهب جماهير النحاة ؛ و إنما قدمت رواية " ج " لعدم الخلاف فيها ؛ و لما قدمت من ترجيح قدم هذه النسخة على غيرها مع ما فيها من طمس كثير ، و كذلك لقربها من رواية " ز " ، و في " ز " [جميعهم] و الثابت من " ج ".

(٤) سورة التوبة ٩ ، آية ١٢٣ .

(٥) الكشاف (٢ / ٣١٢) .

(٦) في " ج " [غلبته] .

(٧) سورة التوبة ٩ ، آية ١٢٧ .

(٨) الكشاف (٢ / ٣١٤) .

(٩) سقطت من " ج " .

(١٠) سورة المائدة ٥ ، آية ٦٤ .

دَآيِرَةُ

ٱلسَّوۡءِ ﴾ [٢] .

([١]) سقطت من " ج " .

([٢]) سورة التوبة ٩ ، آية ٩٨ .

و من سورة يونس (عليه السلام)

قال محمود : سميتْ السابقة قَدَمًا لَمَّا كان السعيُ بالقدم جُعلتْ المسعاة الجميلة و السابقة قدمًا ، كما سميت النعمة يدًا ، و إضافته إلى الصدق مزيد فضلٍ . (١)

قال أحمد : [و لم يقولوا قدم سوء] (٢) و لم يُسمُّوا سابقة السوء قدمًا إمَّا لكون المجاز لم يطرد [إطراد الحقيقة] (٣) ، أو اطرد و لكن غلب العرفُ على قصرها (٤) .

قال محمود : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ (٥) / أي جمعوا بين الأمرين ، ﴿ بِإِيمَٰنِهِمۡ ﴾ أي المقرون بالعمل . (٦) ب ٥٣ و

قال أحمد : معتقده أنَّ المؤمنَ إذا لم يعمل صالحًا مخلدٌ في النار ، و كيف و قد جعل سببَ الهداية إلى الجنة مطلقَ الإيمان فقال : ﴿يَهۡدِيهِمۡ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمۡ ﴾ ، و قولُه : إنَّ المرادَ (٧) إضافةُ العملِ إلى الإيمان – لا ينتهض عن حيز الدعوى ، و شبهته أنَّ الإيمان الذي جُعِل سببَ [هداهم] (٨) قُيِّد بالأعمال الصالحة (٩) ، فيُقيَّد به الثاني و هو ممنوع ؛ فإنَّ الضمير يعود للذوات لا باعتبار الصفات .

قال محمود : وضع ﴿بِٱلۡخَيۡرِ ٱسۡتِعۡجَالَهُم ﴾ (١٠) موضعَ تعجيله لهم بالخير إشعارًا بسرعة إجابتهم و إجابة طلبتهم حتى كأنَّ / استعجالهم تعجيل . (١١) ز ٥٢ ظ

---

(١) الكشاف (٢ / ٣١٧) ، و يعني قوله : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾ (سورة يونس ، آية ٢) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٤) في " ز " [بعضها] .

(٥) سورة يونس ١٠ ، آية ٩ .

(٦) الكشاف (٢ / ٣١٩) .

(٧) في " ز " [قول محمود : لا بد من] .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٩) سقطت من " ز " .

(١٠) سورة يونس ١٠ ، آية ١١ .

(١١) الكشاف (٢ / ٣٢٠) .

قال أحمد : هذا مِن بديع القرآن لا يُرى العدولُ إلى لفظةٍ إلا لمعنى ، و النحوي يقول في ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ (١) : إنَّه أجرى / المصدر على غير فعله ، [و هذا المصدر لفعلٍ ج ١٣٦
دلَّ عليه ﴿أَنۢبَتَكُم﴾] (٢) كأنَّه قال : فنبتُم نباتًا ، و له فائدةٌ في التحقيق / وراء هذا ، و هو أ ٦٣ ظ
التنبيه على تحتم القدرة و سرعة نفاذ حكمها حتى كان إنبات الله سبحانه نفس النبات فقرن أحدهما بالآخر .

قال محمود : إن قيل (٣) : كيف اتصل قوله : ﴿فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ﴾ بقوله : ﴿وَلَوۡ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ﴾ و بقوله : ﴿لَقُضِيَ إِلَيۡهِمۡ أَجَلُهُمۡ﴾ و قضاء الأجل يُنافي الإمهال . قلتُ : لأنَّ مقتضى (لو) (٤) الامتناع فكأنَّه قال : لم يعجل الشرَّ و لم يقضِ أجلهم فنذرهم . (٥)

قال محمود : ﴿لِنَنظُرَ كَيۡفَ تَعۡمَلُونَ﴾ (٦) و إنما جاز النظر على الله سبحانه و فيه معنى المقابلة ؛ لأنَّ النظرَ (٧) مستعارٌ للعِلْم المحقق فشُبِّه بنظر الناظر و عيان المعاين . (٨)

قال أحمد : لو اقتصر الزمخشريُّ على إنكار رؤية العبدِ لله لقَبُح (٩) ، فكيف و قد ضمَّ إليه إنكارَ رؤية اللهِ للعبد ؟ ! و ليس النظرُ مستلزمًا للمقابلة (١٠) ، و قد بطل ذلك فيما سبق .

قال محمود : فإنْ قيل : كيف جُعِل الكونُ في الفلك غايةَ التسيير في البحر ؟ (١١) و التسيير إنَّما هو بالكون في الفلك . قلتُ : لم يجعل الكونَ في الفلكِ وحده غايةً لكن مضمون الجملة الواقعة بعد (حتى) كأنَّه قال : يُسيركم حتى إذا كان هذا الأمر و كان مجيء الريح العاصف و الأمواج و ظُنَّ الهلاك و الدعاء . (١٢)

---

(١) سورة نوح ٧١ ، آية ١٧ .
(٢) ما بين المعكوفين عبارة " ز " لأن في " أ ، ب " خلطًا .
(٣) في " ز " [فإن قلت] .
(٤) في " ز " [لأن (لو) دالة على ...] .
(٥) الكشاف (٢ / ٣٢١) .
(٦) سورة يونس ١٠ ، آية ١٤ .
(٧) في " ز " [النطق] و هو تحريف .
(٨) الكشاف (٢ / ٣٢٢) .
(٩) في " ج " [لكان قبيحًا] .
(١٠) كلام ابن المنير هذا لم يثبت شرعًا ، و غير جائز عقلًا .
(١١) يعني قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ﴾ آية ٢٢ .
(١٢) الكشاف (٢ / ٣٢٦) .

قال أحمد : هذه نكتةٌ مرَّ لي مثلُها عند قوله تعالى : ﴿وَٱبۡتَلُواْ ٱلۡيَتَـٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا فَٱدۡفَعُوٓاْ﴾ [١] و استدل أبو حنيفة بأنَّ الصغير يبتلى قبل البلوغ لجعل البلوغِ غايةَ الابتلاء فيلزم وقوع الابتلاء قبله ، و قلتُ : المجعول غايةً هو جملةُ ما في حيز [٢] (حتى) مِن البلوغ المقرون بإيناس الرشد و هذا المجموع يلزم وقوعُه بعد الابتلاء ، * فلا يلزم أن يقع كلٌّ واحدٍ * [٣] بعد الابتلاء ، و هذه الآية موضِّحة لذلك .

قال محمود : و فائدة صرف الكلامِ [٤] مِن الخطاب إلى الغيبة في قوله : ﴿ كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ / بِهِم﴾ [٥] المبالغة كأنَّه يذكر لغيرهم حالهم ليُعجبهم منها . [٦] ز ٥٣ و

قال محمود : ﴿ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ﴾ [٧] قال : و زعمتْ المشبهة و المجبرة أنَّ الزيادة النظرُ إلى وجه الله ، و جاءتْ بحديث مرقوع [٨] : (**أنَّه يكشف الحجاب لأهل الجنة فينظرون فوالله ما أعطاهم الله شيئًا هو أحبُّ إليهم منه**) [٩] . [١٠]

قال أحمد : كذَّبوا بما لم يُحيطوا به علمًا [١١] ، و الحديث مدونٌ في الصحاح و قد جعل أهلَ السنة جاءوا به مِن عند أنفسهم فحسبه الله .

قال محمود : ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [١٢] أي مَن يرزقكم منهما لم يقتصر برزقكم على جهة واحدة . [١]

---

(١) سورة النساء ٤ ، آية ٦ .

(٢) في " ز " [ما بعد] .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(٤) في " ز " [العدول] .

(٥) سورة يونس ١٠ ، آية ٢٢ .

(٦) الكشاف (٢ / ٣٢٧) .

(٧) سورة يونس ١٠ ، آية ٢٦ .

(٨) هكذا جاءت في " ز " و يحتملها رسم " ج " و جاءت في " أ ، ب " [مرفوع] بالفاء و اللائق بلهجة الزمخشري ما في " ز " لذلك جاء في حاشية الشيخ عليان : مرقوع أي مفترى و هو في مقابلة المرفوع بالفاء .

(٩) أخرجه مسلم عن صهيب (ﷺ) (ك الإيمان – ب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه ، ح ١٨١) .

(١٠) الكشاف (٢ / ٣٣٠ ، ٣٣١) .

(١١) في " ز " [بعلمه] فيكون سياقه كالآية ٣٩ من سورة يونس كأنَّه تضمين .

(١٢) سورة يونس ١٠ ، آية ٣١ .

قال أحمد : و هذه الآية رادَّةٌ على المعتزلة أنَّ مِن الأرزاق / ما لم يرزقه اللهُ ، بل يرزقه العبدُ نفسَه ، و هو الحرام . ج ١٣٧

قال محمود : [فإن قلتَ] [٢] : ما معنى التوقع في قوله ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [٣] قلتُ : كذَّبوا به قبل التدبر تقليدًا على البديهة و كذبوه بعد التدبر عنادًا فذمَّهم على الأمرين ، و أتى بكلمة (لَمَّا) إشعارًا بأنَّهم بعد ذلك علموا علو شأنه و إعجازه . [٤]

قال أحمد : لو كان التكذيب قبل الإحاطة لتوهم عذرهم فجاء بكلمة (لَمَّا) تحقق شقاقهم [و خلافهم] [٥] .

قال محمود : ﴿لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [٦] / أي لا ينقصهم مما يتصل بمصالحهم مِن بعث الرسل و إنزال الكتب ، و يجوز أن يكون وعيدًا للمكذبين أي ما يلحقهم مِن العذاب يستوجبونه . [٧] ب ٥٣ ظ

قال أحمد : / الأول مِن وجوب رعاية المصالح [٨] و الثاني صحيح . [٩] أ ٦٤ و

قال محمود : إن قلتَ : هلا قيل : ماذا تستعجلون منه [١٠] . قلتُ : أريد تبيين موجب ترك الاستعجال و هو الجرم ، و مِن حقِّ المجرمِ ألا يستعجل و يكون خائفًا وجلًا . [١١]

قال أحمد : فيه وضع الظاهر موضع المضمر تفخيمًا ، و الثاني التنبيه على العلة المناسبة و فيهما بلاغة و مبالغة .

---

(١) الكشاف (٢ / ٣٣٣) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٣) سورة يونس ١٠ ، آية ٣٩ .

(٤) الكشاف (٢ / ٣٣٥ ، ٣٣٦) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٦) سورة يونس ١٠ ، آية ٤٤ .

(٧) الكشاف (٢ / ٣٣٧) .

(٨) في " ج " [الأصلح] .

(٩) هذا القول غير موجود في المطبوع (٢ / ٣٣٧) .

(١٠) هذا هو الثابت في الكشاف و به يصح المعنى ، و الذي في النسخ [ماذا يستعجل منه] و في " ج " بزيادة [المجرمون] و هو يعني قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ (سورة يونس ، آية ٥٠) .

(١١) الكشاف (٢ / ٣٣٩) .

قال محمود : ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمۡۖ أَسِحۡرٌ هَٰذَا﴾ [١] و هم قد قطعوا بقولهم : ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ [٢] فما وجه الاستفهام ؟ قلتُ : فيه وجهان : أحدهما : معناه أتعيبون الحقَّ و تطعنون فيه ، و كان حقُّكم الإذعان له و الانقياد إليه ، مِن قولك : فلانٌ يخاف [٣] القالة ثُمَّ قال : ﴿أَسِحۡرٌ هَٰذَا﴾ فأنكره ، و الثاني : أن يكون مفعولُ (تقولون) / محذوفًا دلَّ عليه قولُه : ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ ثُمَّ قيل : ﴿أَسِحۡرٌ هَٰذَا﴾ . [٤] ز ٥٣ ظ

قال أحمد : في الفرق بين القولين غموضٌ و إيضاحه أنَّ القول في الأول كنايةٌ عن العيب فلا يتقاضى مقولًا ، و في الثاني على بابه يطلب مفعولًا .

قال محمود : ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ﴾ [٥] (ما) موصولة مبتدأٌ ، خبرُه (السحر) أي الذي جئتُم به السحر لا ما سمَّاه فرعونُ مِن آيات الله سحرًا و قريء [٦] : (آلسحر) على الاستفهام فعلى هذا (ما) استفهامية . [٧]

قال أحمد : يُستفاد مِن هذا النظم إثباتُ سحرِ ما جاؤوا به ، و نفيُ السحر عمَّا جاء به ، و مثلُه ذكر أبو المعالي [٨] في قوله (عليه السلام) : (**تحريمها التكبير** [٩]) [١٠] . [١١] ، و على القراءة الثانية إرشادٌ إلى أن قولَ موسى : ﴿ أَتَقُولُونَ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمۡۖ أَسِحۡرٌ هَٰذَا

---

(١) سورة يونس ١٠ ، آية ٧٧ .

(٢) سورة يونس ١٠ ، آية ٧٦ .

(٣) في " أ " [فلا تخاف] و المثبت موافق لما في الكشاف .

(٤) الكشاف (٢ / ٣٤٨) .

(٥) سورة يونس ١٠ ، آية ٨١ .

(٦) هي قراءة أبي عمرو و أبي جعفر فهي من المتواتر . يراجع : البدور الزاهرة (ص ١٥٢) .

(٧) الكشاف (٢ / ٣٤٩ ، ٣٥٠) .

(٨) في "ز " [إمام الحرمين] .

(٩) في الانتصاف المطبوع [مسألة تحريمه التكبير] فربما خفي أنه يريد الحديث و بمثل هذا يتضح فضل المختصر .

(١٠) أخرجه أبو داود (ك الطهارة – ب فرض الوضوء ، ح ٦١) ، الترمذي (ك الطهارة – ب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور ، ح ٣) ، ابن ماجة (ك الطهارة و سننها – ب مفتاح الصلاة الطهور ، ٢٧٥) أخرجه الثلاثة من حديث علي (رضي الله عنه) ، و قال الترمذي : " هذا الحديث أصح شيء في الباب و أحسن " ، و صححه الألباني .

(١١) يراجع : البرهان لإمام الحرمين (١ / ٤٧٨) .

﴾ (١) حكايةً لقولهم ، و يكون : ﴿أَسِحۡرٌ هَـٰذَا﴾ قولَهم ، و لا يُناقضه قولهم : ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَسِحۡرٌ مُّبِينٌ ﴾ (٢) و ذلك أنَّهم بدؤوا بالاستفهام استهتارًا بالحقِّ و هذا أبلغ مِن البتِّ بأنَّه سحرٌ ، و قد قيل : إنَّ قولَ الشاعر : (٣)

.... أأنــــــــــــتِ أمْ أمُّ ســـــــــــــالمِ (٤)

ج ١٣٨ أبلغُ مِن قوله إخبارًا (٥) : أنت أم (٦) أمُّ / سالم ، ثُمَّ ثنوا بـــصيغة الخبـــر فقـــالوا : ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَسِحۡرٌ مُّبِينٌ﴾ فوبَّخهم موسى على قولهم الأول . و إمَّا أن لا يكونوا قالوا سوى ﴿ أَسِحۡرٌ هَـٰذَا ﴾ إنكارًا فحكاه الله عنهم بمعناه و مآله ؛ لأنَّ معنى كلامهم البتُّ ، و حكاه موسى بلفظـــه ، و قصصُ القرآن ترجمةٌ بالعربية عمَّا وقع بعبارةٍ غيرها ، فيكون قولُ موسى : آلسحر ؟ مكافأةً لقولهم ﴿ أَسِحۡرٌ هَـٰذَا ﴾ سواءً بسواء (٧) ، و ما حمل الزمخشريَّ على تفسير القول بالتعييب أو إضمار مفعول إلا استشكالُه وقوعَ الاستفهام محكيًا بالقول ، و قد بيَّنا أنَّه لا يتنافى . و هذا مِن دقائق النكت .

قال محمود : ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ﴾ (٨) هو دعاء بمعنى الأمر كقوله : ﴿ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ ﴾ . (٩)

قال أحمد : هذا اعتزالٌ خفيٌ فرارًا مِن أن تكون لام (كي) فتدلُّ على أنَّ الله أمدَّهم لعلة الإضلال استدراجًا كما قال : ﴿ إِنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمٗا ﴾ (١) ففرَّ مِن هذا و حمل

ز ٥٤ و

---

(١) سورة يونس ١٠ ، آية ٧٧ .

(٢) سورة يونس ١٠ ، آية ٧٦ .

(٣) في الانتصاف لم يظهر ما يشير إلى أنه شعر ، كذلك حدث سقط ، فجاء [أأنت أم سالم] .

(٤) بعضُ عجزِ بيتٍ – من الطويل – ، صدرُه : أيا ظَبيةَ الوَعْساءِ بيْنَ جُلاجِلٍ * وبينَ النَّقا ... ، و هـــو لذي الرمة ، و فيه فن بلاغي هو تجاهل العارف . بيَّنه المظفر بن الفضل العلوي (ت : ٦٥٦ هــ) فقال : " أن الشّاعر أو الناثر يسألُ عن شيءٍ يعرفُهُ سؤالَ مَن لا يعرفُه ليعلمَ أن شدة الشَّبَه بالمشبّه قد أحدثَتْ عنـــده ذلك " فمعناه : أأنت أحسن أم أم سالم . يراجع : ديوان شعر ذي الرمة (ص ٦٢٢) ، نضرة الإغريض في نصرة القريض (ص ١٩٢) .

(٥) في " ز " [ابتداء] و ربما كانت أولى من المثبت ، و في " ج " [خبرًا] .

(٦) في " ز " [لا] ، و المثبت من في غيرها .

(٧) سقطت من " ز " وحدها .

(٨) سورة يونس ١٠ ، آية ٨٨ .

(٩) الكشاف) ٢ / ٣٥٢) .

موسى على معتقده – كما فعل معه في سورة الأعراف [٢] – / ﴿ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟ ۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا ﴾ [٣] .

قال محمود : ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [٤] روي أنَّ جبريل (عليه السلام) ألقى في فيه مِن حمأة البحر و سدَّ [٥] فاه غضبًا لله على الكافر / في وقت علم أنَّ إيمانه لا ينفع ، و أمَّا ما يُضَمُّ إليه مِن قولهم : (**خشي أن تدركه رحمةُ الله**) [٦] – فمِن زيادات الباهتين لله و ملائكته ؛ فإنَّ حمأة البحر لا تمنع إيمانَ القلب و هو مقبولٌ ، و أيضًا فمَن كَرِهَ إيمانَ الكافر و أراد بقاءه على الكفر فهو كافر . [٧] أ ٦٤ ظ

قال أحمد : لقد غضب لله و ملائكته كما يجب و الله الموفق . [٨]

قال محمود : قوله تعالى : ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ﴾ [٩] و لا يقال : قال في حقِّ [١٠] الكافرين : ﴿ ۚ وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴾ [١١] ؛ فالفرق بينهما أنَّه جزم على الكفار بالشكِّ ، و في حقِّ النبيِّ (ﷺ) فرضه فرضًا ، / و معناه أنَّ أهل الكتاب عندهم علمٌ بالنبيِّ (ﷺ) و صفته و هم يعرفونه : فسَلْهم فهم يُحيطون علمًا بصحة قولك ، و المراد إنْ فُرِضَ وقوعُ شكٍّ فالأحبار أهلٌ لمراجعة مثلك فضلًا عن غيرك فسَلْهم ، فيكون وصفًا لرسوخهم في العلم لا ب ٥٤ و

([١]) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٧٨ .

([٢]) هذه إضافة مِن علم الدين لقول ابن المنيّر و ليست في الانتصاف المطبوع .

([٣]) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٦٩ ، و قد جاءت الآية في " أ ، ب ، ج " بالواو لا بالفاء .

([٤]) سورة يونس ١٠ ، آية ٩١ .

([٥]) هذه عبارة " ز " ، و في " أ " [فأسد] ، و في " ب " [فاستد فوه] ، و الذي في الكشاف [فدسه] .

([٦]) أخرجه الترمذي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) (ك التفسير – ب سورة يونس ، ح ٣١٠٨) و قال الترمذي : " هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه " . و قد أطال ابن حجر في تخريجه لهذا الحديث . يراجع : الكافي الشاف بحاشية الكشاف .

([٧]) الكشاف (٢ / ٣٥٤) .

([٨]) أقرَّ ابن المنير لمحمود مع ما في قوله من معارضة الحديث الصحيح ، و قد بيَّن ابن حجر أنَّ فعل جبريل هو رغبة في إهلاك طاغية عنيد إذا نجا رجع لا محالة إلى إفساده في الأرض ، و قد حكم الله بعدم قبول توبته لأنها توبة اضطرار ؛ فلا يبقى كلام لأحد بعد حكم أحكم الحاكمين . يراجع : المرجع السابق .

([٩]) سورة يونس ١٠ ، آية ٩٤ .

([١٠]) سقطت من " ج ، ز " .

([١١]) سورة هود ١١ ، آية ١١٠ .

وصف النبيِّ بالشكِّ ، و يجوز أن يكون تهييجًا و إلهابًا للثبوت على الحقِّ ، و قيل : الخطاب للسامع مِمَنْ يجوز عليه الشكُّ ، تقول العرب : إذا عزَّ أخوك فهُن . [١]

قال أحمد : و منه (**بشر المشائين إلى المساجد في الظلمات بالنور [التام]** [٢] **يوم لقيامة**) [٣] فالمراد توظيف [٤] البشارة على السامع . [٥]

قال محمود : و قيل : (إن) نافيةٌ يعني لا نأمرك بالسؤال لأنَّك شاكٌّ و لكن / لتزداد يقينًا كما ازداد إبراهيم (عليه السلام) بمعاينة إحياء الموتى يقينًا . [٦] ج ١٣٩

قال أحمد : لو قال هذا المفسر أنَّ نفي الشكِّ عنه توطئةً للسؤال لتقوم حجته على المسؤولين لا لمزيد يقين كما في قوله : ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِۚ﴾ [٧] لكان أقوم و أسلم .

قال محمود : ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [٨] أي لو شاء مشيئة قسرٍ [و إلجاء] [٩] . [١٠]

قال أحمد : لَمَّا علم أنَّ الآية تقتضي عدم مشيئة الله الإيمانَ مِن الجميع ، إنَّما شاء ذلك مِمَن آمن لا مِمَنْ كفر ، أوَّله بمشيئة القسر و الإلجاء ليتمَّ له أنَّ المشيئة [١١] المرادة في / الآية لم تكن لأنَّ (لو) تدلُّ على امتناعها . ز ٥٤ ظ

([١]) الكشاف (٢ / ٣٥٦ ، ٣٥٧) .

([٢]) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

([٣]) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٥١) .

([٤]) في " ج " [توضيف] فأبدل الظاء ضادًا .

([٥]) هذا القول غير موجود في الانتصاف المطبوع (٢ / ٣٥٧) .

([٦]) الكشاف (٢ / ٣٥٧) .

([٧]) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٢ .

([٨]) سورة يونس ١٠ ، آية ٩٩ .

([٩]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([١٠]) الكشاف (٢ / ٣٥٩) .

([١١]) في " ز " [أراده] .

([١٢]) في " ز " [الإيمان المراد ...] .

و من سورة هود (عليه السلام)

قال محمود : ﴿عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [١] هو تفضلٌ و لكنه لَمَّا ضمن إيصاله إليهم صار واجبًا بوعده . و لم يزد **أحمد** على ذلك إلا بتغيير عبارة مع بقاء المعنى . [٢]

قال محمود : ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾ [٣] هو على وجه التمثيل لفرط تعاميهم و تصامّهم عن الحقِّ و كراهتهم ، و لعل بعض المجبرة يتوثب إذا عثر على هذا فيوعوع به على أهل العدل كأنَّه لم يسمع الناس يقولون : هذا الكلامُ يمجُّه سمعي و لا أستطيع أن أسمعه . [٤]

قال أحمد : أهل السنة و إن نفوا تأثير استطاعة العبد في الإيجاد فلا ينفون تأثيرها ، و ما ينفيها جملةً إلا المجبرة ، و الحقُّ مع محمود في هذا إلا في قوله : " يوعوع به على أهل العدل " ، و هب أنَّ المجبرة غلطوا في الاستدلال بالآية ، كيف يستجيز أن يطلق على إيراده القرآن وعوعةً ؟ ! و إنما تلا كتاب الله [٥] ، و ما ينبغي التسامحُ في إطلاق هذه الألفاظ على الكتاب العزيز ، و ما يليق التسامحُ إلا في تفسير [٦] شعر امريء القيس / أو الحارث بن حلزة [٧] ، فأمَّا آداب القرآن فهي أضيق من ذلك . أ ٦٥ و

قال محمود : [في قوله] [٨] ﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ﴾ [٩] و [هذا] [١٠] هو اللفُّ و الطباق ، شبَّه الفريقين تشبيهين اثنين كما شبه امرؤ القيس

---

(١) سورة هود ١١ ، آية ٦ .

(٢) الكشاف (٢ / ٣٦٥) .

(٣) سورة هود ١١ ، آية ٢٠ .

(٤) الكشاف (٢ / ٣٧١ ، ٣٧٢) .

(٥) في " ز " [القرآن] .

(٦) سقطت من " ز " .

(٧) الحارث بن حلزة : هو ابن مكروه اليشكري الوائلي ، شاعر جاهلي من أهل بادية العراق أحد أصحاب المعلقات ، كان فخورًا حتى قيل : أفخر من الحارث بن حلزة ، توفي ٥٠ ق . ه . يراجع : طبقات فحول الشعراء (١ / ١٥١) ، الشعر و الشعراء (١ / ١٩٧) ، الأعلام للزركلي (٢ / ١٥٤) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٩) سورة هود ١١ ، آية ٢٤ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

قلوب الطير بالحشف و العناب [١] ، [و يجوز] [٢] أن يُشبَّه بالذي جمع بين العمى و الصمم و الذي جمع بين السمع و البصر على أن يكون الواو في (و الأصم) و في السميع كعطف الصفة على الصفة . [٣]

قال أحمد : [٤] بخلافها على الوجه الأول فإنَّها كعطف الموصوف [٥] على الموصوف ، و أمَّا تنظيرُه الآية / ببيت امريءِ القيس ففيه نظرٌ ؛ فإنَّ امرأ القيس شبَّه كلَّ واحدٍ من الرطب ج ١٤٠

و اليابس تشبيهًا واحدًا ، و الآية على التفسير [٦] الأول شبَّهتْ كلَّ واحدٍ مِن الكافر و المؤمن بشبهين [اثنين ، فالتنظير] [٧] أشبه بالوجه الثاني [لأنَّه شبَّه] [٨] كلَّ واحدٍ منهما في حالين [٩] مختلفين بتشبيه واحد .

قال محمود : و قولُه تعالى : ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا / وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ﴾ [١٠] هو ز ٥٥ و تعريضٌ بأنَّهم كانوا أحقَّ بالنبوة بدليل قولهم : ﴿وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ﴾ أو أرادوا أنَّه كان ينبغي أن يكون ملكًا لا بشرًا . [١١]

قال أحمد : أرادوهما جميعًا فقالوا : مِن حقِّ الرسول أن يكون ملكًا و أنت بشرٌ ، و لئن صحَّ للبشر ذلك فنحن أحقُّ بذلك مِنك ، و يشهد لإرادة الأول قولُه : ﴿وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [١٢] . [١٣]

---

(١) يراجع : ديوان امرئ القيس (ص ١٣٩) ، الشعر و الشعراء (١ / ١٣٤) ، عيار الشعر (ص ٢٣) ، نضرة الإغريض (ص ١٥٠) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٣) الكشاف (٢ / ٣٧٢ ، ٣٧٣) .

(٤) في " ز " زيادة لا يحتاجها السياق و هي [و هذا] .

(٥) في " ز " [الصفة] و هو وهم من الناسخ .

(٦) في " ج " [الوجه] .

(٧) ما بين المعكوفين من " ز " لعدم وضوحه في غيرها .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز ".

(٩) في " أ ، ب " [أمرين] و الثابت من " ز " ، و قد غلبت في هذه الفقرة عبارة " ز " لأنها أنسب .

(١٠) سورة هود ١١ ، آية ٢٧ .

(١١) الكشاف (٢ / ٣٧٣ ، ٣٧٤) .

(١٢) سورة هود ١١ ، آية ٣١ .

(١٣) هذا القول غير موجود في الانتصاف المطبوع ، و موضعه (٢ / ٣٧٣) .

قال محمود : ﴿بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ ﴾ / أي ظاهره [في قراءة] مَن لم يهمز ، و أوله [في قراءة] (١) مَن همز (٢) . (٣) ب ٥٤ ظ

قال أحمد : و يجوز أن يراد أوله مع عدم الهمز تسهيلًا ، فقالوا : لا نتبع مَن آمن بك لأنَّهم أراذلُ لا يُقتدى بهم ؛ و لأنَّهم لم يتروَّوْا و لا أمعنوا في الفكرة .

قال محمود : و قوله : ﴿وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡ﴾ (٤) فقوله : ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡ﴾ جزاؤه ما دلَّ عليه قولُه : ﴿وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ ﴾ و هذا الدالُّ في حكم ما دلَّ عليه ، فوُصِل بشرطٍ كما وُصِل الجزاء بشرطٍ في قولك : إن أحسنتَ إليَّ أحسنتُ إليك إن أمكنني (٥) . (٦)

قال أحمد : و نظيرها قولُ القائل : أنت طالقٌ إن شربتِ إن أكلتِ ، و هي مسألةُ اعتراض الشرط على الشرط (٧) ، و المنقولُ عن الشافعية أنَّها إن شربت ثمَّ أكلت لم يحنث ، و إن أكلت ثُمَّ شربت حنث (٨) ، و هذا الفرقُ مبناه على جعل الجزاءِ للشرط الآخر لا الذي يليه ثُمَّ جعلهما معًا جزاءً للشرط المتوسط . و عليه أعرب الزمخشري هذه الآية .

قال محمود : قوله عزّ و جلّ : ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ ﴾ (٩) معناه إذا أراد أن يُجري قال : ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ فيكون على إضمار القول ، أو يُفخَم الاسم كقوله :

... ... ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا .... (١٠)

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٢) هي قراءة أبي عمرو . يراجع : البدور الزاهرة (ص ١٥٦) .
(٣) الكشاف (٢ / ٣٧٤) .
(٤) سورة هود ١١ ، آية ٣٤ .
(٥) في " ز " [أكرمتني] و هو تحريف .
(٦) الكشاف (٢ / ٣٧٦) .
(٧) ليست هذه الآية مِن اعتراض الشرط على الشرط ؛ لأنَّ الجواب محذوف على قول البصريين ، أو هو المقدم على قول الكوفيين . هذا ما صححه ابن هشام – في المغني ص ٥٧١ – . و صححه كذلك و فصَّل الكلام في الآية تقي الدين السبكي في رسالته " بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط " (ص ٢٦٠ : ٢٦٣) ، رسالة ماجستير تحقيق الباحثة نورة أمين يوسف .
(٨) في " ز " عَكَسَ العبارتين ، و المثبت من غيرها و هو موافق للانتصاف .
(٩) سورة هود ١١ ، آية ٤١ .
(١٠) بعض بيتٍ للبيد بن ربيعة ، و هو : إلى الحول ثم اسم السلام عليكما * و مَن يبك حولا كاملا فقد اعتذر . و قد خرجه أبو عبيدة على زيادة (اسم) في الكلام ، و لم يرضه ابن جني لأنَّه يرى أنَّ العرب

و يراد : بالله إجراؤها و إرساؤها . (١)

قال أحمد : هو نفر مِن اعتقاد أنَّ الاسم هو المسمى و لو اعتقد ذلك لَمَا جعله مقحمًا .

قال محمود : ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ (٢) المراد (٣) : إلا الــراحم و هو الله ، أو لا عاصم مِن الطوفان إلا مَكان مَن رحم مِن المؤمنين ؛ لأنَّه لَمَّا جعــل الجبــل عاصمًا مِن الماء قال : لا يعصمك مُعتصَمٌ مِن جبلٍ أو غيره سوى مُعتصَمٍ واحــدٍ ، و هــو
أ ٦٥ ظ مكان مَن رحمهم الله / و هو السفينة ، و قيل : لا عاصم بمعنى لا ذا عصمةٍ إلا مَن رحم فهو المعصوم . (٤)

ز ٥٥ ظ / **قال أحمد** : الاحتمالات الممكنة أربعة : لا عاصم إلا راحم ، و لا معصوم إلا مرحوم ، و لا عاصم إلا مرحوم ، و لا معصوم إلا راحم ، و الأولان استثناء مِن الجنس و الآخــران
ج ١٤١ مِن غير الجنس ، و زاد الزمخشريُّ / خامسًا : و لا عاصم إلا مرحوم على أنَّه مِن الجــنس بتأويل حذف المكان [أي] (٥) إلا مكان مرحوم . و الكلُّ جائزٌ و بعضها أقرب مِن بعض .

و قوله عزّ و جلّ : ﴿وَقِيلَ يَـٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي﴾ (٦) **قال محمود** : نادى الأرض و السماء بما يُنادى به العاقل على وجه الاختصاص و الإقبال عليها دون سائر المخلوقات و أمرهما أمــرَ العاقلِ (ابلعي و أقلعي) و فيه دلالة على الانقياد ، و طاعةُ الأجرام العظيمة لتكوينه فيها ما يشاء – غيرُ ممتنعةٍ عليه ، و قد عرفوا قدرته و طاعته و ثوابه و عقابه ، و هم يهابونـــه أن يتوقفوا دون الامتثال على الفور مِن غير ريثٍ ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ مِن هلاك قوم نوحٍ و انجائه (٧) ، ﴿وَقِيلَ بُعۡدًا﴾ بعيدًا لا رجوع بعده . و مجيء هذه الأفعال على البناء للمفعــول دلالــة على الجلال و الكبرياء ، و أنَّ هذه الأمور لا تكون إلا عن مكوِّن قاهر لا يُشارك في أفعاله ،

تجيز إضافة الاسم للمسمى و المسمى للاسم ؛ و هذا يدلُّ على أنَّ الاسم غير المسمى . و هذا مذهب المعتزلة الذي ينصره الزمخشري . و لا حجة لهم فيه – إن صح – في أسماء الله سبحانه ؛ لأنَّ أســماء الله لله أجــاز الشرع الدعاء بها . يراجع : ديوان لبيد (ص ٧٩) ، الخصائص (٣ / ٢٩) ، الأغاني (١٤ / ٩٨) .

(١) الكشاف (٢ / ٣٧٩ ، ٣٨٠) .

(٢) سورة هود ١١ ، آية ٤٣ .

(٣) في " ز " [معناه] .

(٤) الكشاف (٢ / ٣٨١ ، ٣٨٢) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٦) سورة هود ١١ ، آية ٤٤ .

(٧) في " أ " [إنجائهم] .

لا تبلع الأرض ماءها ، و لا السماء إقلاعها (١) ، و لا تستوي السفينة على الجودي إلا بأمره (٢) .

قال أحمد : و مِن هذا النمط في ترك الموصوف اكتفاء بـصفاته ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ (٣) أي هو الموصوف بصفات الكمال المشهور بها للعالمين ، و منه :

أنا أبو النجم و شعري شعري (٤)

و لقد تحيل الشعراء على التعلق بأذيال هذه المعاني ، فقال أبو الطيب يمدح عضد الدولة (٥) :

فلا تمدحهما واحمد (٦) هُمامًا ... إذا لم يسم حامده عناكا (٧)

أي أمدح نفسك فإنَّك المنفرد بالممادح [حتى] (٨) إذا ذُكِرَتْ و لم يُسَم المعنيُّ بها (٩) لم يسبق إلى فهمِ أحدٍ غيرُك ، و إنْ لم تُسَمْ لتفردك بها .

ب ٥٥ و **قال محمود** : إنَّما استفصح علماء البيان هذه الآية / و رفعوا لها رؤوسهم لهذه المعاني و النكت لا لتجانس الكلمتين (ابلعي و أقلعي) و إن كان ذلك لا يُخلي الكلامَ مِن حسنٍ ، فتلك المعاني اللبُّ ، و هذه القشر . (١٠)

ز ٥٦ و **قال محمود** : ﴿وَأَنتَ أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ﴾ (١١) أي أعلم / الحكام و أعدلهم ؛ إذ لا فضل

---

(١) لعل في النسخ سقطًا ، و المعنى واضح – بإذن الله – أي [لا تبلغ السماء إقلاعها] .

(٢) الكشاف (٢ / ٣٨٢ ، ٣٨٣) .

(٣) سورة الأنعام ٦ ، آية ٣ .

(٤) سبق تخريجه (ص ٢٠٩) .

(٥) عضد الدولة : هو أبو شجاع فناخسرو بن الحسن بن بويه ، أحد علماء العربية ، شاعر نحوي شـيعي ، أول مَن لقب في الإسلام شاهنشاه ، أنشأ مشهد النجف ، و أظهر غيره من البدع ، توفي سنة ٣٧٢ ﻫ . يراجع : سير أعلام النبلاء (١٦ / ٢٤٩) ، بغية الوعاة (٢ / ٢٤٧) .

(٦) في " ج " [امدح] .

(٧) هكذا جاءت الرواية في النسخ الأربع ، و الذي في ديوانه [فلا تحمدهما] ، و قد جاء هذا البيت محرفـًا في الانتصاف المطبوع [فلا تحمدهما و احمدن همامًا إذ لم يسم حامد سواكا] ، قال أبـو العـلاء : " أي لا تحمدني على شعري و حمدي لك ، و لكن احمد همامًا أي نفسك " يراجع : شرح ديوان أبـي الطيـب (٤ / ٤٢٠) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز ، ب " .

(٩) في " ز " زيادة [لسبق إلى فهم كلِّ أحد] .

(١٠) الكشاف (٢ / ٣٨٢ ، ٣٨٣) .

(١١) سورة هود ١١ ، آية ٤٥ .

لحاكم على غيره إلا بالعدل و العلم (١) ، ربَّ غريق في الجور و الجهل مِن متقلدي زماننا ، و قد لُقِّب أقضى القضاة ، و معناه أحكم الحاكمين فاعتبر و استعبر . (٢)

قال أحمد : رأى محمود أن أقضى القضاة أرفعُ مِن قاضي القضاة و الذي يلاحظونه الآن عكسه ؛ إنَّ القضاة يُشاركون أقضاهم في الوصف و إنْ فُضِّل عليهم ؛ فترفعوا أن يشركهم أحدٌ ؛ فأفردوا رئيسهم بنعته بقاضي القضاة أي هو الذي يقضي بين القضاة لا يشاركه أحدٌ في وصفه ، و جعلوا أقضى القضاة يليه في الرتبة ، و قد أُطلق على عليٍّ (عليه السلام) (٣)
أ ٦٦ و أقضى القضاة ، / قال (ﷺ) : (**أقضاكم عليّ**) (٤) ، / فلا حرج أن يُطلَق على أعدل قضاة
ج ١٤٢ الزمان أو الإقليم و أعلمهم قاضي القضاة و أقضى القضاة أي في زمنه و بلده ، [قال الشاعر] : (٥)

و كلُّ قَرنٍ ناجمٍ في زمن فهو شبيهُ زمنٍ فيه بدا (٦)

٩٨ – **قلتُ** : الصواب ما ذكره محمودٌ مِن منع الاتصاف بأقضى القضاة ؛ لأنَّه في معنى أحكم الحاكمين ، و زعْمُ أحمدَ أنَّ عليًا (كرم الله وجهه) قيل في حقِّه : أقضى القضاة – ليس بصحيح ؛ فإنَّ التفضيل في حقِّ عليٍّ وقع على قومٍ مخاطبين بالكاف و الميم في قوله : (**أقضاكم** (٧)) و الشهادة (٨) له بذلك [ممن] (٩) لا ينطق عن الهوى ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ

---

(١) في " ز " [بالعلم و العدل] .

(٢) الكشاف (٢ / ٣٨٣ ، ٣٨٤) .

(٣) هذا من تصرف الناسخين أو من علم الدين لأنَّ في الانتصاف (كرم الله وجهه) .

(٤) ذكره السخاوي و بيَّن طرقه ثم قال : " كلها واهية ، و أثبت منها كلها أنه (ﷺ) بعث عليًا قاضيًا إلى اليمن قال : يا رسول الله بعثتني أقضي بينهم و أنا شاب لا أدري ما القضاء ، فضرب رسول الله في صدره و قال : (اللهم اهده و ثبت لسانه) قال : فوالذي فلق الحبة ما شككت في قضاء بين اثنين . رواه أبو داود و الحاكم و ابن ماجه و البزار و الترمذي من طرق عن علي " . كذلك أخرجه أحمد في المسند (ح ٨٨٢) عن علي و صححه الشيخ أحمد شاكر . يراجع : المقاصد الحسنة للسخاوي (ص ٧٢ ، ح ١٤٢) ، مسند أحمد (١ / ٥٤٤) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، من قصيدة له ذكرها المرزوقي في أماليه ، و القرن : الأمة ، نجم في زمان أي ارتفع ، كما روي عن عمر : الناس بزمانهم أشبه منهم بأبائهم . يراجع : أمالي المرزوقي (ص ٣١٦) .

(٧) في " ج " زيادة [علي] و أحسبها غير مرادة هنا .

(٨) في " ز " [و الشاهد له ... مَن] .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " .

يُوحَىٰ ﴾ (١) ، و أمَّا إطلاقُ التفضيلِ على كلِّ مَن يحكم بالألف و اللام ، و قد قـال تعـالى : ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ ﴾ (٢) [و قال] (٣) ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ (٤) ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ﴾ (٥) إلى غير ذلك مما لا يحصى – فيجب اجتنابه ، و الأدب مع الله تعالى فيما وصف به نفسَه مِن الصفات أن لا يدَّعي أحدٌ الأفضلية و التقديم فيها لِمَا فيه مِن الجرأة و سوء الأدب . و لا عبرة بقول مَن ولي القضاء مرةً و نُعِتَ بذلك و لَذّ في سمعِه فتَحيَّل لنفسه في إجازةِ إطلاقِ ذلـك ؛ فإنَّ الحق أحقُّ أن يُتَّبع ، و اللَّه أعلم . (٦)

قال محمود : إنَّما لم يقل : إنَّه عملٌ فاسد ، و قال : غير صالح (٧) ؛ لأنَّه نفاه عن أهله فنفى عنه صفتهم ، و كلمةُ النفي إيذانٌ بأنَّ إنجاء مَن نجا إنَّما هو بالصلاح ، لا لأنَّه أهلُك و قريبك ، و لو انتفى الصلاحُ عنهم لم ينفعهم أهليتك ، كقوله : ﴿ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ / مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ ﴾ (٨) الآية . (٩) ز ٥٦ ظ

قال أحمد : و منه ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ (١٠) و إن كان الإنذار على العموم لكن لَمَّا كانت الأهلية مظنَّة الاتكال خصَّ [أهله بالإنذار] (١١) ؛ و لهذا أنذرهم النبيُّ (ﷺ) و قال : (**لا أملك لكم مِن الله شيئًا**) (١٢) .

---

(١) سورة النجم ٥٣ ، آية ٤ .

(٢) سورة النمل ٢٧ ، آية ٧٨ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٢٣ .

(٥) سورة الحجر ١٥ ، آية ٦٦ .

(٦) جاء هذا النقل في هامش " أ ، ب " بخط الناسخ في كلٍّ منهما ، و في متن كلٍّ مِن " ج ، ز " .

(٧) يريد قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ﴾ آية ٤٦ .

(٨) سورة التحريم ٦٦ ، آية ١٠ .

(٩) الكشاف (٢ / ٣٨٤) .

(١٠) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٢١٤ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(١٢) أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) و اللفظ لمسلم ، فأخرجه البخاري (ك الوصايا – ب هل يدخل النساء و الولد في الأقارب ، ح ٢٧٥٣) ، مسلم (ك الإيمان – ب في قوله تعالى : (و أنذر عشيرتك الأقربين) ، ح ٢٠٤) .

قال محمود : إن قلتَ : وعده الله أن يُنجي أهله ، و ما كان عنده أنَّ ابنه ليس منهم ، فاشتبه عليه الأمر لسبق الوعد فطلب إماطةَ الشبهة ، فلِمَ زُجِرَ و سمَّى سؤالَه جهلًا ؟ قلتُ : قد سبق قولُه : ﴿ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ ﴾ (١) فمِن حقِّه أن يعتقد أنَّ مِن أهله مَن هو غير صالحٍ و أنَّ كلَّهم غير ناجٍ فعوتب أن اشتبه عليه ما لا ينبغي أن يشتبه على مثله . (٢)

قال أحمد : في كلامه ما يدلُّ على اعتقاده أنَّ نوحًا صدر منه ما أوجب نسبةَ الجهل إليه و معاتبته على ذلك ، و ليس كذلك ؛ فإنَّه وعدٌ بنجاة أهله إلا مَن سبق عليه القول و لم يكن كاشفًا لحال ابنه و لا مطلعًا عليه ، و ما كان يعتقد كفر ابنه حتى يخرج من الأهل و يدخل في المستثنى (٣) فلهذا سأل ، و هذا بإقامة عذره / أولى أن يكون عتبًا (٤) ؛ فإنَّ نوحًا (عليه ج ١٤٣
السلام) لا يكلفه الله سبحانه علمَ ما استأثر به و أمَّا قوله : ﴿ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ (٥) أي في المستقبل بعد أن أعلمه الله باطنَ أمره ، و أنَّه إن سأل بعد ذلك كان من الجاهلين ،
و نهيُ النبيِّ عن أمرٍ لا يقتضي صدوره عنه ، و لذلك أمسك النبيُّ عن ذلك و استعاذ منه .

قال محمود : ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ (٦) فائدة ذلك أن يوسموا بهذه السمة وسمًا ؛ و لأنَّهم عادًا الأولى و بعدهم عاد إرم لئلا يلتبسوا . (٧)

قال أحمد : و فيه التنبيه على أنَّ هودًا إنَّما استحقوا الهلاك بسببه على موجب الدعاء كأنَّه قيل : قوم هودٍ الذي كذبوه . و فائدةٌ أخرى : تناسبُ الآي ﴿كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ (٨) و (حفيظ) و (غليظ) ، و وزنُ (فعيلٍ) المناسبُ لـــ(فعولٍ) في القوافي .

قال محمود : و وجه قوله ﴿أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ ﴾ (١) أنَّ الإشهاد على البراءة من الشرك إشهادٌ صحيح في تثبيت التوحيد . و إشهادهم تهاونٌ بهم كما تقول : لِمَن تخاصمه : اشهد بأنِّي لا (٢) أحبك تهكمًا به . (٣)

---

(١) سورة هود ١١ ، آية ٤٠ .
(٢) الكشاف (٢ / ٣٨٥) .
(٣) في " ز ، ج " [المستثنين] و هذه عبارة الانتصاف ، و المثبت من " أ ، ب " و كلاهما جائز .
(٤) في " ج " [عتابًا] .
(٥) سورة هود ١١ ، آية ٤٦ .
(٦) سورة هود ١١ ، آية ٦٠ .
(٧) الكشاف (٢ / ٣٩٠ ، ٣٩١) .
(٨) سورة هود ١١ ، آية ٥٩ .

ز ٥٧ و

/ **قال أحمد** : / تلخيصه أنَّ صيغة الخبر يقتضي الإخبار بوقوع المخبر به ، و إشهاده لله حقيقةٌ ، و إشهادُه إياهم لَمَّا لم يكن حقيقةً كان مِن مجاز ورود الأمر بمعنى التهديد ، و يحتمل أن يكون إشهاده لهم حقيقة لإقامة الحجة ، و عدل عن الخبر إلى الأمر ليميز خطابهم عن خطاب الله تعالى . ب ٥٥ ظ

قال محمود : ﴿نَكِرَهُمۡ وَأَوۡجَسَ مِنۡهُمۡ خِيفَةًۚ ﴾ (٤) قيل : كان ينزل في طرف من الأرض فخاف أن يُنزلوا به مكروهًا (٥) ، و الظاهر / أنَّه أحسَّ أنَّهم ملائكة ، و تخوَّف أن يكون نزولهم لأمرٍ أنكره الله عليه أو لتعذيب قوم لقولهم : ﴿لَا تَخَفۡ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ ﴾ (٦) و إنَّما يقال هذا فيمَن علم أنَّهم رسلُ الله و لم يعلم فيمَ أرسلوا ؟ (٧) أ ٦٦ ظ

قال أحمد : قال في الحجر : ﴿وَنَبِّئۡهُمۡ عَن ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ (٨) إلى قولهم : ﴿لَا تَوۡجَلۡ إِنَّا نُبَشِّرُكَ ﴾ (٩) فلم يتضمَّن إعلامهم أنَّهم ملائكة * بل مبشرون فقط ، لكن بالبشارة علم أنَّهم ملائكة *(١٠) ، و في الذاريات : ﴿فَأَوۡجَسَ مِنۡهُمۡ خِيفَةًۖ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ وَبَشَّرُوهُ ﴾ (١١) و هي مثل الحجر . أمَّا لوط فلم يعلم أنَّهم ملائكة حتى أعلموه * كما قال *(١٢) : ﴿قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَ ﴾ (١٣) و لا يبعد مِن فضل إبراهيم على لوط أن تسبق فراسته فيعلم أنَّهم ملائكة دون لوط عليهما السلام .

---

(١) سورة هود ١١ ، آية ٥٤ .

(٢) سقطت من " ز " .

(٣) الكشاف (٢ / ٣٨٨) ، و هذا القول كما ترى تأخر عن محله مِن ترتيب الآيات لكنه هكذا في النسخ .

(٤) سورة هود ١١ ، آية ٧٠ .

(٥) في " ز " زيادة [منهم] .

(٦) سورة هود ١١ ، آية ٧٠ .

(٧) الكشاف (٢ / ٣٩٤ ، ٣٩٥) .

(٨) سورة الحجر ١٥ ، آية ٥١ .

(٩) سورة الحجر ١٥ ، آية ٥٣ .

(١٠) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(١١) سورة الذاريات ٥١ ، آية ٢٨ .

(١٢) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(١٣) سورة هود ١١ ، آية ٨١ .

قال محمود (١) : و إنما علموا وجله بإعلام الله لهم ، أو بما رأوه في وجهه أو علموا أنَّ علمه بأنَّهم ملائكةٌ يوجب الوجل ؛ لأنَّهم لا ينزلون إلا بعذاب . (٢)

قال أحمد : صرَّح لهم بوجله كما قال : ﴿قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾ (٣) و هذا هو الحقُّ .

قال محمود : ﴿فَضَحِكَتْ﴾ (٤) لذهاب الخيفة أو لإهلاك أهل الخبائث أو إنكارًا لغفلتهم ، ج ١٤٤
/ و قيل : ضحكت أي حاضت .

قال أحمد : يبعده قولُها : ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ﴾ (٥) و لو كان الحيض قبل البشارة لم يكن عجبًا ولادةُ مَن تحيض ، و هو (٦) معيار الحمل .

قال محمود : إن قيل : النهيُ عن النقصان أمرٌ بالإيفاء فما فائدة قوله : ﴿وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ﴾ (٧) بعد قوله : ﴿أَوْفُوا۟﴾ (٨) ؟ قلتُ : نهى عن فعل القبيح مصرِّحًا به بعثًا على تغييره ، ثُمَّ أمر بالإيفاء الذي هو حسنٌ مصرَّحًا به (٩) ترغيبًا فيه ، و جاء مقيَّدًا بالقسط . (١٠)

قال أحمد : لِمَن قال : إنَّ الأمر بالشيء ليس نهيًا عن ضده – أنْ / يستدل بهذه الآية و ز ٥٧ ظ
إلا لكانت تكرارًا ، و في كلام الزمخشري وهمٌ (١١) ؛ فإنَّه ظنَّ أنَّ النهيَ قبل الأمر بالوفاء و هي غفلةٌ منه ، و تعليله بالحسن و القبح مِن قواعده الفاسدة .

قال محمود : ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ (١٢) ما تبقى لكم مِن الحلال بعد التنزه عن الحرام بشرط أن تؤمنوا ، و إنَّما نُهوا عن التطفيف و البخس و هم كفرة بشرط الإيمان . (١)

---

(١) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(٢) الكشاف (٢ / ٣٩٥) .

(٣) سورة الحجر ١٥ ، آية ٥٢ .

(٤) سورة هود ١١ ، آية ٧١ ، في " ج " ﴿ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا ﴾ (سورة الذاريات ، آية ٢٩) و هو وهم .

(٥) سورة هود ١١ ، آية ٧٢ .

(٦) في " ج " [الحيض] .

(٧) سورة هود ١١ ، آية ٨٥ .

(٨) في الكشاف [فإن قلت : النهي عن النقصان أمر بالإيفاء فما فائدة قوله (أوفوا) ؟] فهذا وهم في الانتصاف و في المختصر .

(٩) في " ج ، ز " [مصرح به] بالرفع .

(١٠) الكشاف (٢ / ٤٠١) .

(١١) بل هو وهم من ابن المنير فإنَّ النهي عن النقصان وقع في الآية التي قبلها (آية ٨٤) .

(١٢) سورة هود ١١ ، آية ٨٦ .

قال أحمد : المعتزلة يزعمون أنَّ الكفار لا يخاطبون بالفروع أمرًا و لا نهيًا ، و هذه الآية تدلُّ على خطابهم بها بشرط الإيمان و قد أقرَّها الزمخشريُّ على ذلك (٢) .

قال محمود : بقية الله خيرٌ للكفرة لأنَّهم يسلمون بها مِن تبعة البخس و التطفيف ، فما فائدةُ شرطِ الإيمان ؟ قلتُ : فائدته حصول الثواب و الأمان مِن العذاب ، و تخفى فائدتها مع فقده لانغماس صاحبها في الكفر ، و فيه تنبيهٌ على جلالة شأن الإيمان .

قال أحمد : هذا أيضًا مِن تقرير ما ذكرناه ، فمعنى السؤال أنَّهم إن خوطبوا انتفعوا (٣) باجتناب المنهيات في تخفيف عذاب الآخرة ؛ إذ هو ثمرة الخلاف ، و معنى الجواب أنَّ ظهور الانتفاع بالامتثال إنَّما يتحقق مع الإيمان أمَّا مع الكفر فهم مخلدون في العذاب .

قال محمود : و يجوز أن يراد ما يُبقي اللهُ مِن الطاعات خيرٌ ، و أضافه إليه لأنَّه رزقه الذي يجوز أن يُضاف إليه ، أمَّا الحرام فلا يُسمى رزقًا و لا يُضاف إليه . (٤)

أ ٦٧ و **قال أحمد** : لا رازق إلا الله ، و كلُّ ما يُقيم به الخلق بنيتَهم فهو / رزقٌ حقيقةً ، و هو مِن الله عقيدةً ، أمَّا الإضافة إلى الله للتخصيص فأمرٌ خارجٌ عن ذلك .

قال محمود : و قريء : ﴿ أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا تَشَاءُ ﴾ (٥) . (٦)

ب ٥٦ و **قال أحمد** : يكون / [أن تفعل] (٧) معطوفًا على (أن نترك) ، و على المشهورة يمتنع لفساد المعنى و كأنَّه قيل : أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد أباؤنا أو أن نترك فعلنا في أموالنا ما نشاء و هذه نكتةٌ . و أمَّا إضمارُ الزمخشريِّ لمضاف تقديره : تأمرك بتكليف أن نترك ، و احتجاجُه أنَّ الإنسان لا يؤمر بفعل غيره – فهي رمزةٌ اعتزالية ؛ فإن التكاليف كلَّها بأفعال
ز ٥٨ و يخلقها الله على يد / عبيده ، و مع ذلك تقديرُ المضاف في الآية متوجِّهٌ لا لأجل البناء على القاعدة المذكورة ، لكن لأنَّ عُرف الخطاب في مثله يقتضي ذلك . (٨)

---

(١) الكشاف (٢ / ٤٠٢) .

(٢) في " ج " [قاعدته] .

(٣) في " أ ، ب " [امتنعوا] و ما أثبته من " ز " و هو أولى بالمعنى و الموافق لما في الانتصاف .

(٤) الكشاف (٢ / ٤٠٢ ، ٤٠٣) .

(٥) سورة هود ١١ ، آية ٨٧ ، أي بتاء الخطاب فيهما و هي قراءة ابن أبي عبلة ، كذا ذكرها الزمخشريُّ ، و نسبها ابن خالويه لعلي بن أبي طالب (رضي الله عنه) و الضحاك و اقتصر ابن عطية على الضحاك . يراجع : مختصر في شواذ القرآن (ص ٦٥) ، المحرر الوجيز (٣ / ٢٠٠) .

(٦) الكشاف (٢ / ٤٠٤) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ز " .

(٨) الانتصاف بحاشية الكشاف (٢ / ٤٠٣) .

قال محمود : ﴿إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ﴾ [١] (ما) ظرفُ زمان ، أو على حذف مضاف أي إلا الإصلاح إصلاح ما استطعت ، أو مفعولًا / بالمصدر كقوله : ج ١٤٥

ضعيف النكاية أعداءَه [٢] .... [٣]

قال أحمد : الظاهر أنَّها ظرفٌ في قوله : ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [٤] و جعلُه معمولًا للمصدر المعرف بـ[الألف و] [٥] اللام – بعيدٌ عن فصاحة القرآن ، و قالوا لم يوجد في القرآن إلا عمله في المجرور في قوله : ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [٦] .

قال محمود : [إن قلتَ] [٧] : قياسه القول [٨] : فسوف تعلمون من يأتيه عذاب يخزيه ومن هو صادق ؛ حتى ينصرف الأول إليهم ، و الثاني إليه . [٩] لكنَّهم لما كانوا يدعونه كاذبًا ، قال : ﴿وَمَنۡ هُوَ كَٰذِبٞۖ﴾ [١٠] في زعمكم . [١١]

قال أحمد : الظاهر أنَّ الكلامَ جميعًا لهم ، فقولُه : ﴿مَن يَأۡتِيهِ عَذَابٞ يُخۡزِيهِ﴾ [١٢] فيه ذكر جزائهم ، ﴿وَمَنۡ هُوَ كَٰذِبٞۖ﴾ ذكرُ جرمهم الذي هو الكذب ، و هو مِن عطف الصفة و الموصوف واحدٌ ، كقولك : ستعلم مَن يُهان و مَن يعاقب ، فيكون ذكر كذبهم تعريضًا بصدقه ، و هو في بعض الأحيان أوقع مِن التصريح ؛ و لذلك لم يذكر عاقبة شعيبٍ (عليه

---

(١) سورة هود ١١ ، آية ٨٨ .

(٢) جاء في " ز " [أعداؤه] و هو لحن لأنَّ الشاهد فيه نصب (أعداءَه) مفعولًا للمصدر .

(٣) أنشده سيبويه و لم يسم قائله ، و هو من المتقارب ، عجزه : يخال الفرار يراخي الأجل ، و النكاية : مصدر نكيتُ العدو أي أثرتُ فيه و نلت منه ، و قال سيبويه : " الألف و اللام بمنزلة التنوين " . يعني في إعمال المصدر . يراجع : الكتاب (١ / ١٩٢) ، أوضح المسالك (٣ / ١٧٧) ، الكشاف (٢ / ٤٠٤ ، ٤٠٥) .

(٤) سورة التغابن ٦٤ ، آية ١٦ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " وحدها .

(٦) سورة النساء ٤ ، آية ١٤٨ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ز ، ب " .

(٨) في " ز " [أن تقول] .

(٩) السياق يقتضي أن يكون هنا [قلتُ] كعادة الزمخشري عند الإجابة ؛ لكنها ليست في النسخ .

(١٠) سورة هود ١١ ، آية ٩٣ .

(١١) الكشاف (٢ / ٤٠٨ ، ٤٠٩) .

(١٢) سورة هود ١١ ، آية ٩٣ .

السلام) استغناءً عنها بذكر عاقبتهم ، و في أول السورة ﴿فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ مَن يَأۡتِيهِ عَذَابٞ يُخۡزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيۡهِ عَذَابٞ مُّقِيمٌ﴾ [١] و لم يذكر القسم الآخر ، و في الأنعام : ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [٢] فذكر عاقبة الخير وحدها ؛ لأنَّ العاقبة إذا أُطلِقتْ فهي للخير كقوله : ﴿وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [٣] .

٩٩ – قلتُ : و دليلُها قولُه : ﴿تَكُونُ لَهُۥ﴾ [٤] .

قال محمود : إنَّما عدل عن الفعل إلى اسم المفعول في قوله : ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [٥] لِمَا فيه مِن الدلالة على ثبات معنى الجمع لليوم و أنَّه صفةٌ لازمةٌ له . [٦]

قال أحمد : و منه : ﴿إِنَّا سَخَّرۡنَا ٱلۡجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحۡنَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِشۡرَاقِ ۝١٨ وَٱلطَّيۡرَ مَحۡشُورَةٗ﴾ [٧] .

قال محمود : ﴿يَوۡمٞ مَّشۡهُودٞ﴾ [٨] أي مشهودٌ فيه ليتميز ، و لو جعلته مشهودًا في نفسه لم يكن له تخصيصٌ على سائر الأيام . [٩]

قال / أحمد : فيكون المفعول المشهود محذوفًا تفخيمًا كقوله : ﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمۡ نَصِيبَهُمۡ غَيۡرَ مَنقُوصٖ﴾ [١٠] . **ز ٥٨ ظ**

١٠٠ – قلتُ : و فيه دليلٌ على أنَّ اسم المفعول مِن الفعل المتعدي بحرف الجرِّ يجوز أن يجرد عنه ، و منه قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا﴾ [١١] على قول [أي مسؤولا عنه

---

(١) سورة هود ١١ ، آية ٣٩ .
(٢) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٣٥ .
(٣) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٢٨ .
(٤) يريد أنَّ في الآية قيدًا لفظيًا و هو [له] يدلُّ على أنَّها للخير .
(٥) سورة هود ١١ ، آية ١٠٣ .
(٦) الكشاف (٢ / ٤١١) .
(٧) سورة ص ٣٨ ، آية ١٨ ، ١٩ .
(٨) سورة هود ١١ ، آية ١٠٣ .
(٩) الكشاف (٢ / ٤١٢) .
(١٠) سورة هود ١١ ، آية ١٠٩ .
(١١) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٣٤ .

] [١] ، و قد أُخِذ على بعض المصنفين [في تصانيفهم] [٢] قولهم : المفهوم و المنطوق ، قالوا : يجب أن يقول [٣] : المنطوق به ، و هذا يدلُّ على جواز ذلك ، و إن لم [يكن] [٤] / أ ٦٧ ظ المشهود مِن هذا الباب فهو قريبٌ منه .

قال محمود : ﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ [٥] حالٌ مِن النصيب الموفَّى لأنَّه تجوز [٦] التوفية مع النقص ، تقول : وفيتُه حقَّه كاملًا و ناقصًا ، و وفيته شطر حقِّه . [٧]

قال أحمد : [هذا] [٨] وهمٌ ؛ و التوفية تقتضي عدم نقصان الموفَّى كلًّا كان أو بعضًا ، فوفاء النصف يلزم منه عدم نقصان النصف . فما وجه جعله حالًا ؟ و الأصح أن تُستعمل التوفية بمعنى الإعطاء كما استعمل التوفي بمعنى الأخذ ، و مَن قال : أعطيت فلانًا حقَّه ، كان جديرًا أن يؤكده بقوله : ﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ . [٩]

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٣) في " ز " [قالوا : الصواب] .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ز ، ب " .

(٥) سورة هود ١١ ، آية ١٠٩ .

(٦) في " ز " [التوفية ممكنة] .

(٧) الكشاف (٢ / ٤١٥) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٩) في هامش " ب " : " خاتمة التوراة خاتمة هود " و هو أثر رواه ابن جرير و غيره عن كعب الأحبار . يراجع : جامع البيان (١٢ / ٦٤٩) ، الدر المنثور (٨ / ١٧٤) .

و من سورة يوسف (عليه السلام)

قال محمود : كرر ﴿رَأَيْتُ﴾ (1) لأنَّ الثانية كجواب عن سؤال مستأنف كأنَّه سأل عن رؤيتها ، فقال : ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ . (2)

قال أحمد : / الأحسن أنَّه تطريةٌ لَمَّا طال العهد بالأول . ب ٥٦ ظ

قال محمود : قريء : ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾ (3) بالنصب (4) أي : و نحن نجتمع عصبة . (5)

قال أحمد : هذا يؤيد قراءة مَن قرأ / : ﴿ هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ (6) كأنَّه قال : ليوسف و أخوه أحبُّ إلى أبينا منَّا و نحن أي : و نحن نحن كقوله : ج ١٤٦

أنا أبو النجم و شعري شعري (7)

فلا بُعد في حذف الخبر لمساواته المبتدأ و عدم زيادته عليه لفظًا ، و وقع الحال بعده و مثلُه : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ فقولُه : (هنَّ) (8) في حكم الكلام التام ، أي هنَّ المشهورات بالأوصاف الكاملة .

قال محمود : اعتذر يعقوب لبنيه بأمرين : أحدهما حزنُه أن يذهبوا به و الآخر خوفُ أن يأكله الذئب (9) ، فأجابوه عن الثاني وحده ؛ لأنَّ الأول هو الذي كان يغيظهم منه . (10)

---

(1) سورة يوسف ١٢ ، آية ٤ .

(2) الكشاف (٢ / ٤٢٦) ، في هامش " ب " تعليق ذُكِر فيه أسماء الكواكب من رواية الكلبي .

(3) سورة يوسف ١٢ ، آية ٨ .

(4) نسبها الزمخشري للنزال بن سبرة عن علي ، و كذلك ذكرها ابن خالويه و أسند التقدير الذي ذكره الزمخشري إلى ابن الأنباري ، و ذكر أنَّ ابن مجاهد أنكر هذه القراءة و قال : " إنَّما روي عن علي تفسير العصبة " . يراجع : مختصر في شواذ القرآن (ص ٦٧) .

(5) الكشاف (٢ / ٤٢٩) .

(6) سورة هود ١١ ، آية ٧٨ ، أي بنصب الراء في (أطهر) ، و هي قراءة سعيد بن جبير و الحسن بخلاف و محمد بن مروان و عيسى بن عمر الثقفي و ابن أبي إسحاق ، و كانت هذه القراءة تُعجب أبا عمرو بن العلاء ، و ليست بقراءته . يراجع : مختصر في شواذ القرآن (ص ٦٥) ، المحتسب (١ / ٣٢٥) .

(7) سبق تخريجه (ص ٢٧٧) .

(8) في " ج " [كأنَّه قال : هن هن ، و هو في حكم ...] .

(9) يريد قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾ آية ١٣ .

(10) الكشاف (٢ / ٤٣١) .

قال أحمد : أو لأنَّ الثاني / أهم لأنَّ أَلَمَه لبُعده بقدر ما يرتع و يلعب و يعود سالِمًا – أمرٌ سهل . ز ٥٩ و

قال محمود : ﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ﴾ [١] استدلَّ على فعلهم بما كان يعرف مِن حسدهم أو بسلامة القميص أو أوحى الله إليه أنَّهم قصدوه . [٢]

قال أحمد : أقوى شاهدٍ على التهمة أنَّهم ادَّعوا الوجه الخاصَّ [٣] الذي اتهمهم به أبوهم ، و هو أكلُ الذئب إياه ، و كثيرًا ما تُتلقَف [٤] الأعذارُ الباطلة مِن في مَن يُعتذر إليه . [٥]

قال محمود : ﴿مَعْدُودَة ﴾ [٦] أي قليلة لأنَّ الكثرة يُمتَنَع [من] [٧] عددها . [٨]

قال أحمد : و منه الدعوة المشهورة : " **اللهم أحصهم عددًا و اقتلهم بددًا و لا تُبقِ منهم أحدًا** . " [٩] ، فالمدعوُّ به إن كان إحصاؤهم فالله قد أحاط بذلك علمًا ؛ فالمقصودُ لازمُ العدد و هو القلة .

قال محمود : ﴿ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾ [١٠] و لم تسمِ يوسف لأنَّها أرادت عموم الحكم في كلِّ مَن أراد بها سوءًا . [١١]

قال أحمد : و أرادت بالإجمال الحياء و الحشمة أن تقول لبعلها : هذا أرادني بسوء ؛ و لذلك كَنَّتْ بالسوء عن الفاحشة بُعدًا عن القحة التي توهم الريبة . قالت ابنة شعيب : ﴿إِنَّ

---

(١) سورة يوسف ١٢ ، آية ١٨ .

(٢) الكشاف (٢ / ٤٣٤) .

(٣) سقطت من " ج " .

(٤) في " ج " زيادة [الأعداء] فيكون الفعل على البناء للفاعل ، و المعنى بدونها واضح .

(٥) الانتصاف بحاشية الكشاف (٢ / ٤٣٣) .

(٦) سورة يوسف ١٢ ، آية ٢٠ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) الكشاف (٢ / ٤٣٥) .

(٩) هذا دعاء خبيب (رضي الله عنه) عند قتله بمكة أسيرًا ، و قد رواه البخاري من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) (ك المغازي – ب ١٠ ، ح ٣٩٨٩) .

(١٠) سورة يوسف ١٢ ، آية ٢٥ .

(١١) الكشاف (٢ / ٤٤١) .

خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ ﴾ (١) و لم تقل : إنَّه قويٌّ أمين حياءً مِن أبيها و خفرًا محققًا لا كتفعُّل امرأة العزيز .

قال محمود : إن قلتَ : إن دلَّ قدُّ قميصِه مِن دبرٍ على كذبها و أنَّها اتبعته ، فمِن أين دلَّ قدُّ قميصِه مِن قُبُلٍ على أنَّه تبعها ؟ (٢) قلتُ : مِن وجهين : أحدهما إذا كان دافعها (٣) و هي
أ ٦٨ و دافعت / عن نفسها (٤) قدَّت قميصه . (٥)

قال أحمد : و يمكن مثلُه في اتباعها له ، فإنَّها إنَّما تقدُّ قميصَه مِن قُبلٍ بتقدير أن يكون اجتذبها حتى صارا متقابلين فدفعته عن نفسها ، و هذا بعينه محتملٌ إذا كانت هي التابعة أن تكون اجتذبته حتى صارا متقابلين ثُمَّ جذبتْ قميصَه إليها مِن قُبلٍ ، بل هاهنا أظهر لأنَّ الموجب لقدِّ القميص الجذب لا الدفع .

قال (٦) : و الثاني أن يسرع خلفها ليلحقها فيعثر في مقادم قميصه فيُقدُّ . (٧)

ز ٥٩ ظ / **قال أحمد** : و هذا بعينه محتمل / إذا كانت هي التابعة و هو فارٌّ منها ، فليس كلامُ
ج ١٤٧ الزمخشريِّ في هذا الفصل بجيد . و الحقُّ أنَّ الشاهد إن كان صبيًا في المهد فالآية في مجرد كلامه ؛ كأنَّه قال صدق يوسف و كذبت ؛ كما كان كلام عيسى [في المهد] (٨) برهانًا على براءة مريم ؛ فلا نظر في وجه الأمارة المذكورة . و إن كان الشاهدُ بعضَ أهلِها كان في الدار و بصر بها مِن حيث لا تشعر فأغضبه الله ليوسف بالشهادة له ، فكان مِن حقِّه أن يصدِّق يوسف و يكذبها ، لكن أراد ألا يكون الفاضحَ لها ، و وثق بأنَّ انقطاع القميص كان مِن دبر فنصبه (٩) أمارةً على صدقه و كذبها ، و ذكر قسمَ قدِّه مِن قُبلٍ لينفي عن نفسه التهمةَ و قصْدَ
ب ٥٧ و الفضيحةِ ؛ و لذلك قدم أمارة صدقها على أمارة صدقه إبعادًا للتهمة ، و كذا فعل مؤمنُ آل

---

(١) سورة القصص ٢٨ ، آية ٢٦ .

(٢) يعني قوله تعالى : ﴿ قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ۚ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾ آية ٢٦ ، ٢٧ .

(٣) هكذا هي في النسخ و في الكشاف [تابعها] .

(٤) هذه رواية " ج " و هي موافقة لما في الكشاف ، و في النسخ الأخرى [مانعته عن نفسه] .

(٥) الكشاف (٢ / ٤٤٢) .

(٦) أي : محمود .

(٧) الكشاف (٢ / ٤٤٢) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) في " ز " [قميصه] و هو تحريف .

فرعون في قوله : ﴿وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ ۖ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم﴾ [١] الآية ، / فقدم ب ٥٧ و الكذب إبعادًا لتهمته بموسى ، و وثوقًا بأنَّ القسم الثاني هو الواقع ، و لـذلك قـال : ﴿بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾ و لم يقل : كلُّ الذي يعدكم ، و كذا فعل يوسف في كونه بدأ بـأوعيتهم قبـل وعاء أخيه ليبعد عنه وهمَ وضعه السقاية في رحل أخيه ، فعمدة الشاهد الأمارة الأخيرة فقط و الأولى توطئةٌ ، فكأنَّه قال : إن كان قميصه قدَّ مِن قُبلٍ كنتِ صادقةً لكنَّا نعلم انتفاء الأمـارة ، فعلق صدقَها على محال . أمَّا إن كان الشاهد الحكيم الذي كان الملك يستـشيره فلابـدَّ مِـن المناسبة ، و أقربها أنَّ قدَّه مِن دبرٍ دليلٌ على إدباره عنها ، و قدُّه مِن قُبلٍ دليلٌ علـى إقبالـه عليها بوجهه .

قال محمود : و عن بعض العلماء : أنا أخاف من النساء ما لا أخاف من الشيطان ، قال الله تعـالى فـي النـساء : ﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ [٢] و قـال : ﴿ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَـٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [٣] . [٤]

قال أحمد : في هذا نظرٌ لأنَّ الذي في هذه الآية مِن كلام العزيز فيمكن أن يكون حكايته تصحيحًا له ، و يحتمل أن لا يريد تصويبه ، و أيضًا فإنَّ كيد الشيطان مقابلٌ بكيد الله / فحقُّه ز ٦٠ و أن يكون ضعيفًا ؛ و لأنَّ كيدَ الشيطان أصلٌ لكيد النساء فلا يكون كيدهنَّ أعظم مِن كيده . [٥]

قال محمـود : ﴿وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾ [٦] لغرابة جماله و حسنه لأنَّ الله ركز في الطباع أنَّه لا أحسن مِن الملك [٧] و لا أقبح مِن الشيطان و هو الحقُّ ، لا مـا عليـه الفئـة الخاسرة المجبرة مِن تفضيل الإنسان على الملك ، و ما هو مِن عكسهم / للحقائق و جحودهم أ ٦٨ ظ للعلوم الضرورية و مكابرتهم في كلِّ باب ببدع . [٨]

---

(١) سورة غافر ٤٠ ، آية ٢٨ .
(٢) سورة يوسف ١٢ ، آية ٢٨ .
(٣) سورة النساء ٤ ، آية ٧٦ .
(٤) الكشاف (٢ / ٤٤٤) .
(٥) الانتصاف بحاشية الكشاف (٢ / ٤٤٣) .
(٦) سورة يوسف ١٢ ، آية ٣١ ، في النسخ [و قلن ما هذا بشرًا] فأثبت الصواب .
(٧) في " أ " [البشر] و هو وهم .
(٨) الكشاف (٢ / ٤٤٨) .

قال أحمد : أكثر السفاهة و حسبه ظنُّه أنَّ هذه المسألة مِن الضروريات و قناعته في ذلك بأنَّه رُكِزَ في الطباع ، و المراد هنا طباع النساء ؛ فتكون الشهوات و إيثار العاجلة لكونها مركوزةً / في الطباع حقًّا . ج ١٤٨

١٠١ – **قلتُ** : الآية دلَّتْ – إن صحَّ كلام النسوة – على أن الملك أجمل و أحسن من البشر ، و ليس الخلاف إلا في أيهما أفضل ؟ و لا يلزم مِن كون أحدهما أجملَ أن يكون أفضلَ . فقد وهم فيه محمود و أحمد .

قال محمود : ﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ﴾ (١) ولم تقل فهذا لبُعد منزلته في الحسن واستحقاقه أن يُحَبَّ . (٢)

قال أحمد : بهذا أجبت في أول البقرة في قوله : ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ (٣) .

قال محمود : ﴿قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمٖۖ وَمَا نَحۡنُ بِتَأۡوِيلِ ٱلۡأَحۡلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ﴾ (٤) قال : يحتمل أن يكون المراد بالأحلام المنامات الباطلة خاصة فليس لها عندنا تأويل ، و يحتمل أن يعترفوا بقصور علمهم و أنَّهم ليسوا في تأويل الأحلام بنحارير . (٥)

قال أحمد : هذا هو الظاهر و حمل الكلام على الأول يُصيِّره مِن وادي :

على لاحب لا يهتدى بمناره (٦)

كأنَّهم قالوا أحلامٌ باطلة و لا تأويل للأحلام الباطلة فنكون بها عالمين ، و قولُ الملك لهم : ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ (٧) دليلٌ على أنَّهم لم يكونوا في علمه عالمين بها ؛ لأنَّ (إن) للشكِّ فجاء اعترافهم مطابقًا لشكِّه فيهم ، و قولُ الفتى : ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأۡوِيلِهِۦ﴾ إلى قوله : ﴿لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ (٨) دليلٌ على ذلك .

١٠٢ – **قلتُ** : أي (٩) لم يشكّ في علم يوسف بذلك .

---

(١) سورة يوسف ١٢ ، آية ٣٢ .
(٢) الكشاف (٢ / ٤٤٩) .
(٣) سورة البقرة ٢ ، آية ٢ .
(٤) سورة يوسف ١٢ ، آية ٤٤ .
(٥) الكشاف (٢ / ٤٥٦) .
(٦) سبق تخريجه (ص ١٣٤) .
(٧) سورة يوسف ١٢ ، آية ٤٣ .
(٨) سورة يوسف ١٢ ، آية ٤٥ ، ٤٦ .
(٩) سقطت من " ج " .

قال محمود : إنَّما تأنى يوسف و تثبت في إجابة الملك ليظهر براءتَه مما قُرِفَ بــه [١] و سُجِن [٢] لأجله ؛ و فيه دليلٌ / على وجوب التنحي عن مواقع الريب . [٣] ز ٦٠ ظ

قال أحمد : و لقد مدحه النبيُّ (ﷺ) بقوله : **(لو لبثتُ في السجن بضع سنين ما لبــث [٤] يوسف لأجبت الداعي)** [٥] ، هذا مع أنَّ الدواعي متوفرةٌ على طلب الخروج مِن السجن .

قال محمــود : و قال : ﴿فَسۡـَٔلۡهُ مَا بَالُ ٱلنِّسۡوَةِ ٱلَّٰتِي قَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّۚ﴾ [٦] و لم يذكر القصة لأنَّ السؤال المجمل يهيج على البحث و الكشف لتحصيل البراءة و لَمَّا نطقت النسوة ببراءته ، و اعترف الخصم بأنَّه على الباطل و أنَّ غريمه [٧] على الحقِّ لم يبقَ لأحدٍ مقــال ، و قالــت المجبرة : بقي لنا مقال و لا بدَّ لنا من رمي مَن ثبتت نزاهته . [٨]

قال أحمد : الصحيح عندنا تنزيه الأنبياء عن الكبائر و الصغائر و تتبــع الآي المــشعرة بوقوع / ذلك بالتأويل [٩] ، و أنَّ يوسف بريء و الوقف عنــد قولــه : ﴿هَمَّتۡ بِهِۦۖ﴾ [١] و ب ٥٧ ظ

أ ٦٩ و (١) يقال : قرفه بكذا – من باب ضرب – : نسبه إليه و عابه به ، يراجع المعجم الوسيط مادة (قرف) .

(٢) في " ز" [حبس] .

(٣) الكشاف (٢ / ٤٥٩) .

ج ١٤٩ (٤) في " ب ، ز " [بعض ما لبث] و المثبت من " أ " و هو موافق لرواية البخاري .

(٥) الحديث أخرجه الشيخان من رواية أبي هريرة (رضي الله عنه) : أخرجه البخاري (ك التفسير (سورة يوســف) – ب فلما جاءه الرسول ، ح ٤٦٩٤) ، مسلم (ك الإيمان – ب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلــة ، ح ١٥١) .

(٦) سورة يوسف ١٢ ، آية ٥٠ .

(٧) في " ز " [أنَّه غير متهم] .

(٨) الكشاف (٢ / ٤٥٩ ، ٤٦٠) .

(٩) قال ابن تيمية (رحمه الله) : " و القول الذي عليه جمهور الناس و هو الموافق للآثار المنقولة عن السلف : إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقًا ... و معلوم أنَّ التأسي بهم هو مشروع فيما أقروا عليه دون ما نهوا عنه ، و رجعوا عنه كما أن الأمر و النهي إنما تجب طاعتهم فيما لم ينسخ ... و كذلك ما احتجوا به من أن الذنوب تنافي الكمال ... فهذا إنما يكون مع البقاء على ذلك و عدم الرجوع ، و إلا فالتوبة النصوح التي يقبلها الله يرفع بها صاحبها إلى أعظم مما كان عليه كما قال بعض السلف : كان داود (عليه السلام) بعد التوبة خيرًا منه قبل الخطيئة .... و الرادون لذلك تأولوا ذلك بمثل تأويلات الجهمية و القدرية ... و هي من جنس تأويلات القرامطة الباطنية ... و هؤلاء يقصد أحدهم تعظيم الأنبياء فيقع في تكذيبهم ... ثم إنَّ العصمة المعلومة بدليل الشرع و العقل و الإجماع و هي العصمة في التبليغ لم ينتفعوا بها ؛ إذ كانوا لا يقرون بموجب ما بلغته الأنبياء ، و إنما يقرون بلفظ حرفوا معناه ... و الله تعالى لم يذكر في القرآن شيئًا من ذلك عن نبي

يبتديء : ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾ كما تقول : قتلتُ زيدًا لولا أنِّي أخاف الله ، فإن كان الزمخشريُّ يعرض بأهل السنة فهذا مذهبهم ، و إن كان يعني المجبرة و الحشوية / فشأنه و إياهم .

١٠٣ – قلتُ : زعمُه [٢] أنَّ جواب (لولا) متقدمٌ – اختيارٌ لأضعف / التأويلات لقلة شاهده ، و المختار أنَّ الهمَّ غير مؤاخذٍ به ؛ فإنَّ الله برَّأه بقوله تعالى : ﴿لِنَصْرِفَ كَذَٰلِكَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ﴾ [٣] و برَّأه الشاهد و العزيز بقوله : ﴿إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ﴾ [٤] و النسوة بقولهن : ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [٥] و امرأة العزيز بقولها : ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ و برأ نفسه بقوله : ﴿ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [٦] .

قال محمود : أراد أن يهضم نفسه بقوله : ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ﴾ [٧] أي في هذه الحالة لأجل الهمِّ الذي هو ميلُ النفس بطريق البشرية و الشهوة لا عن عزم ، و قيل : [أراد] [٨] عمومَ الأحوال . [٩]

قال أحمد : عموم الأحوال [١٠] أبلغ في التنزيه و هضم النفس و البعد عن تزكيتها .

من الأنبياء إلا مقرونًا بالتوبة و الاستغفار ... و أما يوسف فلم يذكر عنه ذنبًا فلهذا لم يذكر عنه ما يناسب الذنب من الاستغفار بل قال : ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ ﴾ (سورة يوسف ، آية ٢٤) . يراجع : جامع البيان (١٣ / ٨٦) ، مجموعة الفتاوى (٥ / ٣٣٧ : ٣٣٩) ملخصًا .

(١) سورة يوسف ١٢ ، آية ٢٤ .

(٢) في " ج " [زعم أحمد] ، و في " ز " [اختيار أحمد] ، و الثابت من " أ ، ب " .

(٣) سورة يوسف ١٢ ، آية ٢٤ .

(٤) سورة يوسف ١٢ ، آية ٢٨ .

(٥) سورة يوسف ١٢ ، آية ٥١ .

(٦) سورة يوسف ١٢ ، آية ٥٢ .

(٧) سورة يوسف ١٢ ، آية ٥٣ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٩) الكشاف (٢ / ٤٦١) .

(١٠) في " أ ، ب " [الأفعال] و ما أثبته من " ج ، ز " و هو موافق لما في الانتصاف المطبوع .

قال محمود : ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ ﴾ [١] مِن كلام يوسف ، و قيل : مِن كلام امرأة العزيز لـيعلم يوسف أنِّي لم أكذب عليه في الغيبة ، و ما أبريء نفسي من الخيانة و العيب فقد خنتُ ، و إنَّما حجة الأول في صرف الكلام عن اتصاله / أنَّ المعنى قائدٌ إليه كقوله : ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ﴾ إلى قوله : ﴿فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ﴾ [٢] لا شكَّ أن قوله : ﴿فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ﴾ من كلام فرعون يستشيرهم . [٣] ز ٦١ و

قال أحمد : ﴿فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ﴾ لا معنى له إلا إذا كان من كلام فرعون فصُرِفتْ عن ظاهرها ، و هذه الآية يُمكن حملُها [٤] على ظاهرها فلا ضرورة إلى تأويلها بصرف الكلام عمَّا سيق له .

قال محمود : و لقد لفقت المجبرة رواياتٍ مصنوعةً زعموا أنَّ يوسف لَمَّا قال : ﴿لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ قال له جبريل : و لا حين هممت بها ، و قالت زليخا : و لا حين حللتَ تكةَ سراويلك ، و ذلك لتهالكهم على بَهْتِ الله و رسله . [٥]

قال أحمد : صدق في التوريك على نقلة هذه الزيادات ، و ذلك شأن المبطلة مِن كلِّ طائفةٍ ، كما لفقتْ القدريةُ على قصة موسى حين طلب الرؤية : أنَّ الملائكة جعلتْ تلكزه بأرجلها تقول : يا ابن النساء الحيض [أ] [٦] طمعتَ في رؤية ربِّ العالمين [٧] ؟ ! . ليتمَّ غرضُهم [٨] أن الرؤيةَ محالٌ .

قال محمود : ﴿فَعَرَفَهُمۡ وَهُمۡ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴾ [٩] أنكروه لبعد العهد و زي الْمُلْك و انتقاله مِن الصغر إلى الكبر ، و لا كانوا مفكرين أنَّه يوسف . و عرفهم لأنَّ زيَّهم باقٍ و فارقهم

([١]) سورة يوسف ١٢ ، آية ٥٢ .

([٢]) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٠٩ ، ١١٠ .

([٣]) الكشاف (٢ / ٤٦٢) .

([٤]) في " أ ، ج " [الحمل] و ما أثبته من " ب ، ز " .

([٥]) الكشاف (٢ / ٤٦٢ ، ٤٦٣) .

([٦]) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

([٧]) في " ز " [العزة] .

([٨]) هكذا في " أ ، ب " و في " ز " [ليتم لهم أن] .

([٩]) سورة يوسف ١٢ ، آية ٥٨ .

رجالــا ، و كان متطلعًا لمعرفتهم . و قال الحسن : ما عرفهم حتى تعرَّفوا له [١] . [٢]

قال أحمد : يأباه قوله تعالى [٣] : ﴿فَعَرَفَهُم﴾ بفاء التعقيب .

قال محمود : ﴿قَالَ لَنۡ أُرۡسِلَهُۥ مَعَكُمۡ﴾ [٤] أي إرسالي له معكم و قد رأيت [منكم] [٥] ما رأيت منافٍ لحالي . [٦]

قال أحمد : لَمَّا اعتمد في نفي الرؤية على أنَّ (لن) نفيٌ للحال ، و قال : هــي منافيــة لحالي – التزم هذه اللفظة كيف جاءت .

قال محمود : ﴿لَتَأۡتُنَّنِي بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمۡ﴾ * معنى الاستثناء لا تمتنعون مِن الاتيان به لعلة إلا علة أن يحاط بكم * [٧] ، فهو استثناءٌ مِن أعمِّ العام ، * و الكلامُ مقدرٌ بالنفي .

قال أحمد : إنما اختصَّ هذا بالنفي لأنَّ المستثنى منه مسكوتٌ عنه * [٨] ، و النفيُ عــام ؛ إذ يلزم مِن نفي الاتيان نفيُ عوارضه فكأنَّها مذكورةٌ ، بخلاف الإثبات / فلا إشعار له بعمــوم ج ١٥٠
الأحوال فلا توقف له إلا على أحدها . و لقد صدق القائل : البلاء موكلٌ بــالمنطق ، قــال : ﴿وَأَخَافُ أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ﴾ [٩] فقالوا : ﴿فَأَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ﴾ [١٠] ، و قال : ﴿إِلَّآ أَن يُحَاطَ﴾ [١١] فأحيط بهم .

قال محمود : ﴿وَمَا شَهِدۡنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمۡنَا﴾ [١٢] لأنَّ الصواع استُخرِج من وعائه ، و لا شيء أبين [١٣] مِن هذا . [١]

أ ٦٩ و

([١]) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره عنه . يراجع : تفسير القرآن العظيم (٧ / ٢١٦٣ ، ح ١١٧٣٢) .
([٢]) الكشاف (٢ / ٤٦٥) .
([٣]) هكذا في "ز ، ب " و في " أ " [قولهم] .
([٤]) سورة يوسف ١٢ ، آية ٦٦ .
([٥]) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
([٦]) الكشاف (٢ / ٤٦٨) .
([٧]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
([٨]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
([٩]) سورة يوسف ١٢ ، آية ١٣ .
([١٠]) سورة يوسف ١٢ ، آية ١٧ ، و في النسخ دون الفاء ، و قد سقطت الآية من " ج " .
([١١]) سورة يوسف ١٢ ، آية ٦٦ .
([١٢]) سورة يوسف ١٢ ، آية ٨١ .
([١٣]) في " ز" [أدل] .

قال أحمد : إن كان في شرعهم / أنَّ مجردَ وجودِ الشيء بيد مَن يدعي عليه بعد إنكـــاره يجعله سارقًا – فالعلم على ظاهره إذن [٢] . و إن لم يكن كذلك فهذا بمجرده لا يوجب / علـــمَ كونه [٣] سارقًا لكن [يوجب] [٤] ظنًّا بيِّنًا . ز ٦١ ظ

ب ٥٨ و

قال محمود : و مَن قرأ ﴿ سُرِّقَ ﴾ [٥] فمعناه و ما / شـــهدنا إلا بقـــدر علمنـــا مِـــن التسريق ، ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَـٰفِظِين ﴾ أي للأمر الخفي حافظين ، أسرق حقيقة أم دُسَّ عليه الصاع و هو لا يشعر ؟ [٦]

قال أحمد : تلتئم القراءتان على الوجه الذي ذكرته أنَّه أضافوه إليه ظنًّا بظاهر الحـــال ، و احترزوا فقالوا : ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَـٰفِظِين ﴾ ، و لا تنتظم القراءتان علـــى غيـــر هـــذا التأويل .

قال محمود : ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ﴾ [٧] أي هذا شيءٌ أردتمـــوه ، و إلا فمَـــن أدرى الملك أنَّ السارق يؤخذ بسرقته لولا فتواكم و تعليمكم . [٨]

قال أحمد : كأنَّ سائلًا قال : هم في الكرة الأولى سولتْ [لهم] [٩] أنفسهم أمرًا ، و في الثانية لا صنع لهم بل قضوا الأمر على هيئته ، فما وجه قوله : ﴿بَلْ سَوَّلَتْ ﴾ [١٠] ؟ فجوابه أنَّ التهمة وقعت باعتمادهم أولًا ، و أخذُ الملكِ السارقَ كان مِن دين يعقوب لا مِن دين غيره ؛

---

(١) الكشاف (٢ / ٤٧٥) .

(٢) هكذا كتبت في " ج ، ز " ، و في " أ ، ب " [إذًا] . قال ابن هشام – في أوضحه – : " و شـــبهوا (إذن) بالمنون المنصوب فأبدلوا نونها في الوقف ألفًا " . يراجع : قطر الندى (ص ٣٢٢) ، أوضح المسالك (٢ / ٢٩٤) ، القاموس المحيط مادة (أذن) .

(٣) في " ز " [العلم بكونه] ، و قد سقط من " ج " لفظ " العلم " .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " ، و قبلها [بل] بدلًا من [لكن] .

(٥) نسبها ابن عطية إلى ابن عباس و أبي رزين . يراجع : مختصر في شواذ القرآن (ص ٦٩) ، المحرر الوجيز (٣ / ٢٧٠) .

(٦) الكشاف (٢ / ٤٧٦) .

(٧) سورة يوسف ١٢ ، آية ٨٣ .

(٨) الكشاف (٢ / ٤٧٦) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(١٠) سورة يوسف ١٢ ، آية ٨٣ .

و لذلك قال : ﴿مَا كَانَ لِيَأۡخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلۡمَلِكِ﴾ [١] ليُنبِّه على وجه اتهام يعقوب ، فعلم أنَّه إنَّما فعل [٢] ذلك بفتواهم ، و ظنَّ أنَّهم أفتوه بذلك ، و كان قد سبق قولُه : ﴿فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمۡ كَٰذِبِينَ ۝٧٤ قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ﴾ [٣] فأفتوا و لم يشعروا أنَّ المراد إلزامهم بما قالوا ، و اتهام مَن يتطرق إليه التهمة لا حرج فيه ، لا سيما الوالد مع الولد ، و يحتمل أنَّ الذي سوَّغ ذلك أنَّهم جعلوا مجردَ وجود الصواع في رحله سرقةً من غير أن يثبتَ الحكمُ بوجهٍ معلوم ، و هذا لا يثبت به السرقة ، فإن كان شرعُهم كشرعنا فيه فقولُهم غيرُ محرر ، و فيه دليلُ أنَّهم كانوا حراصًا على ثبوت سرقته ، يؤكده [٤] قولهم [٥] : ﴿إِن
ج ١٥١ يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾ [٦] فقولُه : ﴿بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ﴾ واقعٌ ، و إن كان شرعهم / يقتضي ذلك فالعمدة هو الجواب الأول .

قال محمود : ﴿هَلۡ عَلِمۡتُم مَّا فَعَلۡتُم﴾ [٧] الآية ، لطف بهم فقال : هل علمتم قبح فعلكم إذ أنتم لا تعلمون ذلك حينئذٍ ؛ فلذلك أقدمتم ، فهل علمتم الآن قبحه ؛ لأنَّ العلم بالقبح يدعوا إلى
ز ٦٢ و التوبة / و الندم [٨] ، فأشفق عليهم و لم يلمهم في مقامٍ يتنفس فيه المكروب و الموتور ، و تلك أخلاق الأنبياء صلوات الله عليهم . [٩]

قال أحمد : و قولُه : ﴿إِذۡ أَنتُمۡ جَٰهِلُونَ﴾ [١٠] كالاعتذار عنهم ؛ فإنَّ فعل القبيح على جهلٍ أسهلُ مِن فعله مع العلم ، و هم لو طلبوا عذرًا لم يجدوه ، كذلك قال موسى (عليه السلام) : ﴿فَعَلۡتُهَآ إِذٗا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [١١] .

---

(١) سورة يوسف ١٢ ، آية ٧٦ .
(٢) في " ز " [قال] .
(٣) سورة يوسف ١٢ ، آية ٧٤ ، ٧٥ .
(٤) في " ز " [يدل عليه] .
(٥) في " ج " [قوله تعالى عنهم] .
(٦) سورة يوسف ١٢ ، آية ٧٧ .
(٧) سورة يوسف ١٢ ، آية ٨٩ .
(٨) في " ز " [الندم و التوبة] .
(٩) الكشاف (٢ / ٤٨١) .
(١٠) سورة يوسف ١٢ ، آية ٨٩ .
(١١) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٢٠ .

قال محمود : التثريب : اللوم ، و اليوم ينتصب بـــ (تثريب) أو بالعامل في (عليكم) مِن الاستقرار أو بـــ (يغفر) (١) ، و المعنى : لا أثربكم اليوم الذي هو مظنَّة التثريب ، فمـــا ظنُّكم بما بعده ؟ (٢)

قال أحمد : هذا المعنى يتوجه على الإعراب الأول ، و هو الأصـــح لقـــولهم : ﴿ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ ﴾ (٣) ، و قولُه : ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ ﴾ (٤) دليلٌ على أنَّهم كانوا بعـــدُ في عهدة الذنب ، و لو كان معَلقًا (٥) بـــ(يغفر) لقطعوا / بـــالغفران بإخبـــار الـــصديق ، و يحتمل أن يقال : قطعوا بمغفرة ما (٦) يرجع إلى حقِّه دون حقِّ أبيه . أ ٧٠ و

قال محمود : ﴿ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ ﴾ (٧) من النصر ، و ظنُّوا أنَّ أنفسهم كذبتهم حين حـــدثتهم أنَّهم يُنصرون أو انقطع رجاؤهم كقولهم : رجاء صادق و كـــاذب ، و المعنـــى : أنَّ تأميـــل النصر قد تطاول حتى استشعروا القنوط ، و توهموا أنْ لا نصرَ في الدنيا ، فجاء نصرنا مِن غير احتساب . (٨)

قال أحمد : و لا يلزم أن يكون الله وعدهم النصر في الدنيا ، بل ظنُّوه لا عن وحيٍ .

قال محمود : و عن ابن عباس : ظنُّوا حين غلبوا أنَّهم أُخلفوا ما وُعِدوا مِن النـــصر ، و كانوا بشرًا (٩) و تلا قولَه تعالى : ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ (١٠) الآية ، فإن صحَّ هذا (١١) فقد أراد بالظنِّ الوسوسة ، أمَّا الظنُّ الذي هو ترجيحٌ فمعـــاذ

ب ٥٨ ظ

---

(١) يريد قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ۖ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ ﴾ آية ٩٢ .

(٢) الكشاف (٢ / ٤٨٣) .

(٣) سورة يوسف ١٢ ، آية ٩٧ .

(٤) سورة يوسف ١٢ ، آية ٩٨ .

(٥) هكذا في النسخ و في الانتصاف المطبوع [متعلقًا] و هو المعروف في اصطلاح النحاة .

(٦) في " ز " [قطعوا بالمغفرة فيما] .

(٧) سورة يوسف ١٢ ، آية ١١٠ .

(٨) الكشاف (٢ / ٤٩٠) .

(٩) في " ز " [يسيرًا] .

(١٠) سورة البقرة ٢ ، آية ٢١٤ .

(١١) نعم هو صحيح فقد أسند الحديث ابن جرير في تفسيره و كذلك رواه البخاري عن ابن عباس في صحيحه مختصرًا . يراجع : صحيح البخاري (ك التفسير (سورة البقرة) – ب (أم حسبتم أن تدخلوا الجنـــة) ، ح ٤٥٢٤) ، جامع البيان (١٣ / ٣٩٣) .

الله ، (١)

و قيل : فظنَّ المرسلُ إليهم أنَّ الرسلَ قد أخلفوا . (٢)

قال أحمد : هذا حسنٌ ينتظم القراءتين (٣) ؛ لأنَّ ظنَّ الأمم كذبَ رسلهم تكــذيبٌ لهــم / فيؤدي مؤدى قراءة التشديد (٤) . و الله أعلم .

---

(١) في " ز " زيادة [قال محمود] و الكلام متصل بغيرها .

(٢) الكشاف (٢ / ٤٩٠) .

(٣) يعني قوله تعالى : ﴿ كُذِبُوا ﴾ فقد خفف الذال الكوفيون و أبو جعفر ، و شددها الباقون .

(٤) سقطت من " ب " .

من سورة الرعد

ز ٦٢ ظ **قال محمود** : ﴿لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [١] / موضعُ (علـى [ظلمهـم] [٢]) الحالُ بمعنى : ظالمين لأنفسهم بأن يريد السيئات المكفرة لمجتنب الكبائر أو الكبائر بالتوبـة ، أو المغفرة : الستر و الإمهال . [٣]

قال أحمد : الوعدُ على إطلاقه ، و ما عدا الشركِ غفرانُه إلى المشيئة ، و الزمخشري يؤول [٤] لأجل عقيدته في وعيد العصاة .

قال محمود : إن قلتَ : القياسُ أن يقال : و مَن هو ساربٌ حتى يتناول معنى الاستواءِ المستخفيَ و الساربَ [٥] ، و إلا فقد تناول واحدًا مستخفيًا و ساربًا . قلتُ : هو عطفٌ على مستخفٍ إلا أنَّ (مَن) في معنى الاثنين كقوله :

.... نكـن مثـلَ مَـن يـا ذئـب يـصطحبان [٦]

كأنَّه قيل : سواءٌ منكم اثنان مستخفٍ و ساربٍ ، و ضميرُ ﴿ لَهُ ﴾ [٧] مردودٌ على مَن أسـرَّ و مَن جهر و مَن استخفى و [مَن] [٨] سرب . [٩]

قال أحمد : مقتضى السؤال أنَّ الواو عطفت [١٠] إحـدى الـصفتين علـى الأخـرى ، و مقتضى الجواب عطف أحد الموصوفين على الآخر ، و يحتمل أن يكون الموصول محذوفًا و صلته باقيةٌ أي : ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِٱلَّيْلِ﴾ و من هو ساربٌ بالنهار و حذف الموصـول

---

(١) سورة الرعد ١٣ ، آية ٦ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٣) الكشاف (٢ / ٤٩٤) .

(٤) في " ز " [تأوّل] .

(٥) يعني قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِٱلَّيْلِ ﴾ (آية ١٠) .

(٦) عجز بيت للفرزدق ، صدره : تعشَ فإن واثقتني لا تخونني ، قال الشيخ عليان : " معنى (مَن) مثنـى فعاد عليه الرابط كذلك ، و النداء اعتراض بين الصلة و الموصول " . يراجع : شرح ديوان الفـرزدق (٢ / ٥٩٠) ، مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

(٧) سورة الرعد ١٣ ، آية ١١ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٩) الكشاف (٢ / ٤٩٦ ، ٤٩٧) .

(١٠) في " ز " [الآية اقتضت عطف] .

المعطوف و بقاء صلته سائغٌ ، و منه قولُه تعـالى : ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ﴾ (١) ؛ لأنَّ الجملةَ الثانية لو عُطِفتْ على صلة الأولى (٢) لم يكن لدخول حرف النفي معنى ، و منه [قول حسان بن ثابت] (٣) :

فمَـن يهجـو رسـولَ الله مـنكم و يمدحـه و ينـصره سـواء (٤)

أي و مَن يمدحه و ينصره .

قال محمود : ﴿يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ﴾ (٥) أي معقبات مِن أمر الله ، أو [معقبـات] (٦) يحفظونه مِن أجل أمر الله ؛ لأنَّ الله أمر بحفظه كما قريء : { يحفظونه بـأمر الله } (٧) ، أو يحفظونه مِن بأس الله إذا أذنب بالدعاء و الإمهال كقولـه تعـالى : ﴿قُلۡ مَن يَكۡلَؤُكُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحۡمَٰنِۗ﴾ (٨) . (٩)

قال أحمد : معنى هذا الوجه : يحفظونه مِن الأمر الذي علم الله أنَّه يرفعه عنـه بـسبب دعائهم .

ز ٦٣ و / ج ١٥٢ / أ ٧٠ ظ

قال محمود : ﴿خَوۡفٗا / وَطَمَعٗا﴾ (١٠) ليسا مفعولًا لهما ؛ لأنَّهما ليسا / فعل فاعلِ الفعـل المعلل ، بل معناه : إرادةَ خوفٍ و طمعٍ ، أو حالًا (١١) / مِن البرق كأنَّه جعله نفـسَه خوفـًا و طمعًا ، و حقيقته ذا خوفٍ و طمعٍ ، أو حالًا مِن المخاطبين خائفين طامعين . (١٢)

---

(١) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٩ .

(٢) في " ز " [الأول] .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ز ، ج " .

(٤) البيت من قصيدة قالها (رضي الله عنه) في فتح مكة . يراجع : ديوان حسان بن ثابت (١ / ١٨) .

(٥) سورة الرعد ١٣ ، آية ١١ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٧) نسبها الزمخشري لعلي و ابن عباس (رضي الله عنهما) و زيد بن علي و جعفر بن محمد و عكرمة . يراجع أيـضًا المحتسب لابن جني (١ / ٣٥٥) ، المحرر الوجيز (٣ / ٣٠٢) .

(٨) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٤٢ .

(٩) الكشاف (٢ / ٤٩٧ ، ٤٩٨) .

(١٠) سورة الرعد ١٣ ، آية ١٢ .

(١١) في " ز " [حال] و أراه سهوًا لأنَّه عطف عليه بعد ذلك بالنصب فقال [أو حالًا من المخاطبين] .

(١٢) الكشاف (٢ / ٤٩٨) .

قال أحمد : أو مفعولًا لهما لأنَّه إذا أراهم فقد رأوه كأنَّه قال : فترونه خوفًا و طمعًا ، أي :

تتراءَوْنه تارةً لأجل خوفٍ و تارةً لأجل طمعٍ . (١)

قال محمود : ﴿لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّ﴾ (٢) الذي هو ضد الباطل أي دعوة ملابسة للحقِّ بمعزلٍ عن الباطل فإنَّ الله يستجيب الدعاء إذا كان مصلحةً ، أو معناه أنَّه الحقيق بأن يوجه إليه الدعاء بخلاف الأوثان . (٣)

قال أحمد : قيَّد (٤) استجابة الدعاء برعاية (٥) المصلحة ، و لا تتقيَّد بذلك و لا يجب رعاية المصالح على ما سبق .

قال محمود : [قوله] ﴿خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ﴾ (٦) * صفةٌ لشركاء . (٧)

قال أحمد : في قوله : ﴿خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ﴾ *(٨) في سياق الإنكار تهكمٌ فإنَّ غيرَ الله لا يخلق شيئًا لا مساويًا و لا منحطًا ، فقد كان يكفي في الإنكار (٩) أنَّ الألهة التي اتخذوها لا تخلق ، لكنَّ قولَه : ﴿كَخَلۡقِهِۦ﴾ تهكمٌ (١٠) ، و الزمخشريُّ لا يستطيع ذكرَ هذه النكتة ؛ لأنَّ الله تعالى عندهم (١١) يخلق الجواهر و الأعراض و العبيد لا يخلقون سوى أفعالهم لا غير ، و في قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ إلجامٌ لأفواه المشركين الأولين و النابغة التابعة لهم في هذه الضلالة كالقدرية ، فلا يبقى إشراكٌ إلا لكلِّ أفاك ﴿يَسۡمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ثُمَّ يُصِرُّ

---

(١) سبق كلامٌ لأحمد في مثل هذا الإعراب في قوله تعالي : ﴿ إِذۡ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةٗ مِّنۡهُ ﴾ (سورة الأنفال ٨ ، آية ١١) راجعه إن شئت .

(٢) سورة الرعد ١٣ ، آية ١٤ .

(٣) الكشاف (٢ / ٥٠٠ ، ٥٠١) .

(٤) في " ج " [فيهما] .

(٥) الكشاف (٢ / ٥٠٢) .

(٦) سورة الرعد ١٣ ، آية ١٦ .

(٧) الكشاف (٢ / ٥٠٢) .

(٨) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " ، و ما بين المعكوفين قبلها من " ج " أيضًا .

(٩) في " ج " [الآية] و المثبت يوافق الانتصاف .

(١٠) في " ج " [تهكمًا] .

(١١) سقطت من " ز " و تقدمت في " ب " على لفظ الجلالة .

مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ﴾ (١) ﴿كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٢) فلذلك تقاصر لسان الزمخشريُّ هنا و قرَّتْ (٣) شقاشقه .

قال محمود : المراد ﴿وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾ (٤) من الحلال لأنَّ الحرام لا يكون رزقًا . (٥)

قال أحمد : سبق جواب مثل هذا فلا خالق و لا رازق إلا الله .

قال محمود : ﴿عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ (٦) الجنة لأنَّها التي أراد الله أن تكون عاقبة .

ب ٥٩ و **قال أحمد** : / العاقبة المطلقة الجنة ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّٰرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ (7) ﴿مَن

ز ٦٣ ظ تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ / ٱلدَّارِ ۗ ﴾ (٨) ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (٩) فاستنبط الزمخشريُّ من ذلك أنَّها التي أرادها الله و العاقبة الأخرى خلافُ المراد ؛ فلذلك قيَّدها في قوله : ﴿وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ (١٠) كلُّه تهالكٌ على أن (١١) ينسب إلى الله إرادة مالم يقع ، و ما شاء الله كان و ما لم يشأ لم يكن ، و المؤدي إلى حميد العاقبة مأمورٌ به ، و إنَّ المؤدي لسواها (١٢) منهيٌ عنه ، فعاقبة الجنة أصلٌ باعتبار الأمر لا باعتبار الإرادة .

---

(١) سورة الجاثية ٤٥ ، آية ٨ .

(٢) سورة لقمان ٣١ ، آية ٧ .

(٣) هكذا هي في النسخ الأربع و في الانتصاف المطبوع [قرن] بالنون و هو تصحيف ، شقاشق جمع الشقشقة و هي : شيءٌ كالرئة يخرجه البعير من فيه إذا هاج ، و يقال : فلانٌ شقشقة قومه : زعيمهم المتحدث عنهم ، و قول ابن المنير كقول عليٍّ (رضي الله عنه) : تلك شِقْشِقةٌ هدرتْ ثُمَّ قرَّتْ ، يراجع : القاموس المحيط مادة (شقَّ) ، و المعجم الوسيط مادة (شقشق) .

(٤) سورة الرعد ١٣ ، آية ٢٢ .

(٥) الكشاف (٢ / ٥٠٦) .

(٦) سورة الرعد ١٣ ، آية ٢٤ .

(٧) سورة الرعد ١٣ ، آية ٤٢ .

(٨) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٣٥ .

(٩) سورة القصص ٢٨ ، آية ٨٣ .

(١٠) سورة الرعد ١٣ ، آية ٣٥ .

(١١) في " ز " [أنه] .

(١٢) في " ز " [إلى سيئها] .

قال محمود : ﴿أَمۡ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ (١) فإذا لم يعلمهم شركاء عُلِمَ أنَّهم ليسوا بشيءٍ يتعلق به العلم ؛ إذ هو العالم بما في السماء و [ما في] (٢) الأرض ، و المراد نفيُ أن يكونوا شركاء . (٣)

قال أحمد : و حقيقة النفيِ أنَّهم ليسوا شركاء ، و أنَّ الله يعلمهم أنَّهم ليسوا كذلك ؛ لأنَّ ذواتهم خلقها مربوبة حادثةً لا آلهةً قديمة (٤) ، و مجيءُ النفي على هذا أبدع ، و لو قال : و جعلوا لله شركاء و ما هم بشركاء لم يكن (٥) بهذا الموقع .

قال محمود : و هذه النكتة تُنادي بلسان ذلقٍ أنَّه ليس مِن كلام البشر لِمَن عرف و أنصف ، فتبارك الله أحسن الخالقين . (٦)

قال أحمد : كلمةٌ حقٍّ أُريد بها باطلٌ يعرِّض فيها / بخلق القرآن فتنبَّه لها ، فما أسرع ما أ ٧١ و
تمرُّ عليك فتستحسنها و تغفل عمَّا قصده فيها .

قال محمود : ﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ (٧) و الذي عنده علم الكتاب و ما ألف عليه مِن النظم البليغ الفائت قُوَى البشر ، و قيل : مَن (٨) هو مِن علماء [أهل] (٩) الكتاب لأنَّهم يشهدون بنعته في كتبهم . (١٠)

قال أحمد : فالكتاب على (١١) الأول القرآن ، و الذي عنده علمه المؤمنون . و على الثاني جنس الكتب المتقدمة (١٢) .

قال محمود : و قيل : هو الله ، و الكتاب هو اللوح المحفوظ [و المعنى كفى بالذي يستحق العبادة و الذي لا يعلم علم ما في اللوح المحفوظ] (١٣) إلا هو .

---

(١) سورة الرعد ١٣ ، آية ٣٣ .
(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " ، و قبلها [السموات] .
(٣) الكشاف (٢ / ٥١١) .
(٤) سقطت من " ز " .
(٥) في " ز " [يقع] .
(٦) الكشاف (٢ / ٥١١) .
(٧) سورة الرعد ١٣ ، آية ٤٣ .
(٨) سقطت من " ز " .
(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(١٠) الكشاف (٢ / ٥١٥) .
(١١) في " ز " [في] .
(١٢) سقطت من " ز " .
(١٣) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

قال أحمد : قدَّر الزمخشريُّ في المعطوف عليه اسم الله بالذي يستحقُّ العبادة حذرًا مِن عطف الصفة على الموصوف ، و عدولًا إلى أنَّه عطف إحدى الصفتين على الأخرى . / و أخذ الحصر مِن تقديم الخبر الذي هو (عنده) على المبتدأ ، و هو يأخذ الحصر مِن التقديم . **ز ٦٤ و**

و من سورة إبراهيم (عليه السلام)

قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾ (١) **قال محمود :** لا حاجة إلى نزوله بلغة جميعهم ؛ لأنَّ الترجمة تُغني ، و لسان قومه أولى ، فإذا فهموا فهَّموا غيرهم ، و هو كما ترى مِن اتِّفاق أهل الآفاق على تعلمه و تدبر معناه و فوائده ، و ذلك أيضًا / أبعد عن ج ١٥٣
التحريف و أسلم مِن التنازع و الاختلاف ؛ و لأنَّه لو نزل بالألسنة كلِّها و كان معجزًا في كلِّ لغةٍ ، و كلّم النبيُّ العربي (٢) كلَّ أمةٍ بلسانها – كان ألجأَ إلى الإيمان . (٣)

قال أحمد : في هذا نظرٌ ؛ إذ يتضمن أنَّ إعجاز القرآن بلفظه خاصة حتى لو قُدِّرَ منزلًا بكلِّ لغة لكان ألجأ إلى الإيمان و هو بعيد ؛ لأنَّ الإيمان عند حصول العلم بالمعجزة ليس إلجائيًا و لا فرق بين حصوله بلغة واحدة أو لغات ، و كثيرًا ما يَظُّن الزمخشريُّ أنَّ العلومَ تتفاوت ،
و هذا عن الحقِّ بمعزل .

قال محمود : ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ (٤) عضوها مِن الغيظ حنقًا مما جاءت به الرسل ، أو ضحكًا كمَن يغلبه الضحك يضع يده على فيه ، أو أشاروا بأيديهم إلى ألسنتهم قائلين (٥) : إنَّا كفرنا بما أُرسلتُم به ليس لكم [عندنا] (٦) جوابٌ غيره إقناطًا مِن الإجابة ، و هو قويٌ . أو وضعوها على أفواههم يقولون للأنبياء اسكتوا ، أو ردوها في أفواه الأنبياء أي اسكتوا ، أو وضعوها على أفواههم يمنعونهم الكلام ، أو الأيدي النعم ردُّوا مواعظهم و نصائحهم مِن حيث جاءت . (٧)

قال أحمد : أقواها ما قوَّاه محمود ؛ لأنَّ إقناطهم للرسل قولًا و فعلًا هو المناسب لجدِّهم ، و تصدير عبارتهم بأنَّ المؤكدة و مواجهة [الرسل] (٨) بضمائر الخطاب و تكريره مؤكدًا ، و

---

(١) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٤ .
(٢) سقطت من " ز " .
(٣) الكشاف (٢ / ٥١٧ ، ٥١٨) .
(٤) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٩ .
(٥) سقطت من " ج " .
(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٧) الكشاف (٢ / ٥٢١) .
(٨) سقطت من " أ " .

لا يُناسب السياق الضحك و لا الغيظ و لا التصميت ؛ إذ لم ينكروا عودهم إلى المجادلة فدلَّ [على] (١) أنَّهم لم يسكتوهم .

قال محمود : قوله : ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا / بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ (٢) فلِمَ تُخصُّون بالنبوة دوننا ؟ و لو بعث الله [سبحانه أنبياء أو] (٣) رسلًا لجعلهم من الجنس الأفضل و هم الملائكة . (٤) ب ٥٩ ظ

قال / أحمد : تهالك في مذهبه حتى اعتقد أنَّ الكفار كانوا يعتقدون تفضيل الملك . أ ٧١ ظ

قال محمود : قال في الأولى : ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ / فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ (٥) و في الثانية : ﴿ٱلْمُتَوَكِّلُون﴾ (٦) فالأولى لاستحداث التوكل و الثانية للثبات عليه . (٧)

قال أحمد : هو من باب : **(مَن قتل قتيلًا فله سلبه)** . (٨)

قال محمود : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ (٩) بالحكمة و الغرض الصحيح . (١٠)

قال أحمد : [هو] (١١) اعتزال خفيٌ سبقت أمثالُه .

ثمَّ قال : ﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ (١٢) لأنَّه قادرٌ بالذات لا اختصاص له بمقدور فإذا خلص له الداعي و انتفى الصارف تكوَّن (١٣) من غير توقف .

قال أحمد : صرَّح بما كان خفيًا ، و ما أقبح قولَه عن الله تعالى : " خلص له الداعي و انتفى الصارف " .

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٢) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ١٠ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) الكشاف (٢ / ٥٢٢) .

(٥) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ١١ .

(٦) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ١٢ .

(٧) الكشاف (٢ / ٥٢٣) .

(٨) الحديث في الصحيحين من حديث أبي قتادة (رضي الله عنه) ، و هو بلفظ : (مَن قتل قتيلا له عليه بينـة ...) ، فأخرجه البخاري (ك فرض الخمس – ب مَن لم يخمس الأسلاب ، ح ٣١٤٢) ، مسلم (ك الجهاد و السير – ب استحقاق القاتل سلب القتيل ، ح ١٧٥١) .

(٩) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ١٩ .

(١٠) الكشاف (٢ / ٥٢٦) .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٢٠ .

(١٣) في " ز " [يكون الفعل] و ما بعدها ساقط منها .

قال محمود : قولُ الضعفاء للذين استكبروا : ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ﴾ (١) توبيخٌ للمتبوعين و تبكيتٌ ، و هم يعلمون أنَّهم لا يُغنون عنهم مِن الله شيئًا ، فأجابوا معتذرين : ﴿لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيْنَٰكُمْ﴾ توريكًا (٢) منهم الذنب في ضلالهم و إضلالهم على الله كما قالوا في الدنيا : ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ (٣) و يدلُّ عليه قولُه عن المنافقين : ﴿فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ۖ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ﴾ (٤) . (٥)

قال أحمد : استشعر قوةَ دلالةِ (٦) الآية على مذهب [أهل] (٧) السنة و أنَّ الكفار قالوا ذلك حين انكشفتْ لهم الحقيقة ، و أنَّ المشيئة لم تقع بالهداية لامتناعها بـــ(لو) ، فخطَّأهم في الآخرة كما خطَّأهم في الدنيا ، و كيف يتمُّ ذلك و إنَّما حكى كلامهم لينذر به مَن غفل عنه في الدنيا

و يحذر مِن التورط (٨) في هذا الندم حيث لا ينفع الندم كما أورد عقيبه كلام الشيطان : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ﴾ (٩) .

قال محمود : و في قوله تعالى : ﴿فَلَا تَلُومُونِى وَلُومُوٓا۟ أَنفُسَكُم﴾ (١٠) دليــلٌ علـــى أنَّ الإنسانَ يختار الشقاوة أو السعادة (١١) و يحصلها لنفسه ، و ليس مِن الله إلا التمكين ، و مِـــن الشيطان إلا التزيين ، و لو كان كما تزعم المجبرة لقال : فلا تلوموني و لا تلوموا أنفسكم فإنَّ الله قضى بالكفر و أجبركم عليه ؛ و إنَّما احتججنا بقول الشيطان لأنَّه لو كان باطلًا لبــيَّن الله بطلانَه مع أنَّ جميع ما قاله في مقامه صحيح . (١٢)

---

(١) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٢١ .

(٢) ورك فلان ذنبه على غيره أي قرفه به أي اتهمه به . يراجع : الصحاح مادة (ورك) ، و حاشية الشيخ عليان .

(٣) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٤٨ .

(٤) سورة المجادلة ٥٨ ، آية ١٨ .

(٥) الكشاف (٢ / ٥٢٧ ، ٥٢٨) .

(٦) في " ز " زيادة [هذه] .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٨) في " أ " وحدها [التوريط] .

(٩) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٢٢ .

(١٠) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٢٢ .

(١١) في "ز " [السعادة أو الشقاوة] .

(١٢) الكشاف (٢ / ٥٢٩) .

قال أحمد : حمل كلامَ الكفار في [الآية] (١) الأولى على الإبطال إذ لا يوافق / معتقده / ز ٦٥ و
و استشهد على (٢) أنَّ الكذبَ غيرُ ممتنعٍ بقوله : ﴿فَيَحۡلِفُونَ لَهُۥ﴾ (٣) الآية ، و لَمَّا وافق قولُ ج ١٥٤
الشيطان معتقدَه صوَّبه اتباعًا لهواه (٤) حيثما توجَّه به ، و نحن نعتقد أنَّ الملامة إنَّما تتوجه على المكلف ، و تعالى الله عن توجُّهِ (٥) ذلك إليه – و حجتُه البالغةُ – لأنَّ اللهَ تعالى خلق للعبد اختيارًا يجده مِن نفسه في الأفعال الإرادية ضرورةً ، و بذلك قامت الحجة ، و إن سلبنا تأثيرَ قدرةِ الخلق في الفعل ، فلا يُناقض الآيةَ توجُّهُ اللومِ إلى المكلفين .

[**قال محمود**] (٦) : قال عزّ و جلّ : ﴿وَأُدۡخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ (٧) الآية ، قرأ الحسن و عمرو بن عبيد : ﴿وَأُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ مسمىً الفاعل (٨) ، فإن قلتَ : ما وجهها مع قوله : ﴿ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡۖ ﴾ ، و لو قلتَ : أدخلتُهم أنا بإذن ربِّهم لَمَا كان ملتئمًا ؟ قلتُ : الوجهُ أن يتعلق ﴿ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡۖ ﴾ بما بعده و هو ﴿تَحِيَّتُهُمۡ فِيهَا سَلَٰمٌ﴾ / بإذن ربهم ، أ ٧٢ و
المعنى : الملائكةُ يحيونهم بإذن ربِّهم . (٩)

قال أحمد : فإن قلتَ: لِمَ لا جعله محمودٌ التفاتًا مِن تكلمٍ إلى غيبة و الالتفاتُ فصيحٌ ؟ و مثلُه : ﴿مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ﴾ ثُم قال : ﴿تَنزِيلٗا مِّمَّنۡ خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلۡعُلَى﴾ (١٠) . [قلتُ : لأنَّ الظاهر من لفظ (أدخل) بلفظ التكلم] (١١) أنَّه لم يكن بواسطة بل مِن الله مباشرة ، و ظاهر الإذن يُشعر بإضافة الدخول إلى الواسطة ، و بينهما تنافرٌ ، لكن يحسن عندي تعلقه بخالدين ؛ و الخلود غير الدخول فلا تنافر .

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٢) في " ز " [على جواز الكذب] ، و في " ج " [غير] و هو تحريف .
(٣) سورة المجادلة ٥٨ ، آية ١٨ .
(٤) في " ز " [قواه] .
(٥) في " ز " [نسبة] .
(٦) سقطت من " أ " و تأخرت في " ج " فجاءت قبل قوله [فإن قلت] .
(٧) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٢٣ .
(٨) قراءة الحسن برفع اللام على أنَّه فعل مضارع مستأنف ، قال ابن خالويه : " ألف المخبر عن نفسه (أدخل أنا) . يراجع : مختصر في شواذ القرآن (ص ٧٢) ، القراءات الشاذة و توجيهها للشيخ عبد الفتاح القاضي (ص ٤٠٥) .
(٩) الكشاف (٢ / ٥٣١) .
(١٠) سورة طه ٢٠ ، آية ٢ ، ٤ .
(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و هي موافقة لما في الانتصاف و العبارة في بقية النسخ مختلطة .

١٠٤ - قلتُ : و يبعد قولَ محمود أنَّ (تحيتهم و سلام) مصدران لا يعملان في ما قبلهما ، و لو قدر عوضًا عنهما فعلين لجُعِل ذلك وسيلةً إلى إعمال المصادر فيما تقدمها .

قال محمود : / ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ (١) المقول محذوفٌ و جواب (قلْ) يدلُّ عليه تقديره : قل لعبادي الذين آمنوا أقيموا يقيموا الصلاة . (٢) ب ٦٠ و

قال أحمد : و فيه نظرٌ ؛ إذ يكون الله تعالى مخبرًا أنَّه إن قال هذا القول أقاموا و أنفقوا و قد قيل فلم يمتثلوا ، و خبرُ الله تعالى صدقٌ . و يمكن تصحيحه بحمله على الغالب لا على الاستغراق (٣) ؛ لأنَّ هذا النظم لم يرد إلا لموصفين بالإيمان المنوِّه بامتثالهم للأمر كهذه [الآية] (٤) و قوله : ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ (٥) ، و [كقوله] (٦) ﴿قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ / أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ (٧) ، و في * الثاني تكرير مجيئه الموصوفين بأنَّهم ز ٦٥ ظ عباد الله المشرفين* (٨) بإضافتهم إليه (٩) ، و لم يأتِ إضافة العباد إلى الله في القرآن إلا تشريفًا ، فالحاصل إنَّ المأمورين بهذه الآية إمَّا يتحقق منهم أو يغلب عليهم الامتثال .

قال محمود : و يجوز أن يكون معناه (ليقيموا) ، و يكون هذا هو المقول (١٠) ، قالوا : و جاز حذف اللام لأنَّ الأمرَ الذي هو (قلْ) عوضٌ منه ، و لو قلتَ ابتداءً : يقيموا الصلاةَ – لم يجز . (١١)

قال أحمد : و فائدةُ التزام اللام في الغائب التنبيهُ بها على أنَّ الصيغةَ أمرٌ ، فلمَّا عُلِمِ الأمرُ للمخاطب افتقر ما سواه إلى اللام مِن غائب و متكلم و غير الفاعل في مثل : ليقم زيدٌ و لأقم أنا و ليضرب عمرو ، فتَقَدُمُ [قل] (١٢) يغني عنها لأنَّ ذلك يرشد إلى أنَّ المأمور مبلَغ

---

(١) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٣١ .

(٢) الكشاف (٢ / ٥٣٤ ، ٥٣٥) .

(٣) في الانتصاف هنا [و يقوى بوجهين لطيفين : أحدهما ...] حتى يوافق قوله بعد : " و في الثاني " .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٥) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٥٣ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٧) سورة النور ٢٤ ، آية ٣٠ .

(٨) ما بين العلامتين في " ز " [هذه الآية جمع بين صفة الإيمان و بين كونهم مشرفين] .

(٩) في " ز " هنا زيادة هي تكرار لبعض ما سبق .

(١٠) في " ج " [مقول القول] .

(١١) الكشاف (٢ / ٥٣٥) .

(١٢) في النسخ الأربع [قم] و هو غلط ، فالآية فيها (قل) و قد نقل الألوسي كلام أحمد بمعناه و فيه العبارة بلفظ (قل) . يراجع : روح المعاني (١٣ / ٢٢١) .

غيرُ مخاطَب ، فقام مقام اللام هذا أجودُ الأوجهِ في إعراب الآية و اختيارُ الزجاج [(١)] ، و الزمخشريُّ تبرأ مِن عهدته ترجيحًا للأول . [(٢)]

قولُه عزّ و جلّ : ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [(٣)] **قال محمود :** قدَّم الوعد ليعلم أنَّه لا يُخلف الوعد أصلًا كقوله : ﴿لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [(٤)] ثُمَّ قال : (رسله) ليؤذن أنَّه ليس مِن شأنه أن يخلف أحدًا [وعدًا] [(٥)] ، فكيف برسله الذين هم صفوته ! [(٦)]

قال أحمد : و فيه نظرٌ لأنَّ الفعل إذا تقيَّد بمفعولٍ انقطع إطلاقه فليس تقديم الوعد دالًّا على إطلاق الفعل [(٧)] حتى يكون ذكرُ الرسل ثانيًا [(٨)] كالأجنبي ، فلا فرق بين تقديم الوعد و تأخيره ، بل فيه الإيذان بعناية المتكلم ، و هذه الآية سيقت لتهديد الظلمين بما وعدهم الله على ألسنة الرسل ، فالمهم ذكر الوعد ، أمَّا كونه على ألسنة الرسل ، فلا يقف التخويف عليه . و الله أعلم .

١٠٥ – قلتُ : سؤال أحمد / قويٌّ ، و إنَّما الذي ذكره محمودٌ هو القاعدة عند علماء **أ ٧٢ ظ**
البيان ، قال الجرجاني [(٩)] : مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [(١٠)] ، [(١١)] و قال : إنَّما قدم شركاء للإيذان بأنَّه [(١٢)] لا ينبغي أن يتخذ الشركاء لله مطلقًا [(١٣)] ثُمَّ ذكر الجنَّ

---

(١) الذي اختاره و جوَّده أن يكون الفعل مبنيًا لأنَّه في موضع الأمر ، و الوجه الذي اختاره أحمد أجازه الزجاج و لم يظهر من كلامه اختياره . يراجع : معاني القرآن (٣ / ١٦٢) .

(٢) هذا القول لأحمد سقط من الانتصاف المطبوع .

(٣) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٤٧ .

(٤) سورة آل عمران ٣ ، آية ٩ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٦) الكشاف (٢ / ٥٤٤) .

(٧) في "ج " [الوعد] .

(٨) هكذا أعجمت الكلمة في " ج " و في غيرها دون إعجام ، و جاءت في الانتصاف المطبوع [بائنًا] .

(٩) الجرجاني : هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد النحوي الشافعي ، أخذ عن ابن أخت الفارسي ، من كبار أئمة العربية ، له أسرار البلاغة و العمدة في التصريف ، توفي سنة ٤٧١ ه . يراجع : سير أعلام النبلاء (١٨ / ٤٣٢) ، طبقات الشافعية (٥ / ١٤٩) ، بغية الوعاة (٢ / ١٠٦) .

(١٠) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٠٠ .

(١١) يراجع : كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (ص ٢٨٦ : ٢٨٨) .

(١٢) في " ز " [ليبين أنه] .

(١٣) في " ز " مكانها [لا من الجن و لا من غيرهم] .

تحقيرًا لهم ، أي * إذا لم يتخذ مِن غير الجنِّ * (١) فالجنُّ أحقُّ أن لا يُتخذوا / شركاء (٢) . و ز ٦٦ و
إن كان سؤال أحمد متوجهًا على هذه الآية (٣) أيضًا . (٤)

---

(١) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(٢) سقطت من " ز " .

(٣) في " أ " [اللام] و هو تحريف .

(٤) سقط هذا القول من " ج " و قد ذكره الألوسي بقوله : " و قال صاحب الإنصاف " . يراجع : روح المعاني (١٣ / ٢٥٣) .

من سورة الحجر

قال محمود : إن قلتَ : ما معنى التقليل في ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ﴾ [1] ، / قلتُ : هو على مذهب العرب في قولهم : لعلك ستندم [2] ، و ربَّما ندم الإنسان على ما فعل [3] ، و لا يشكون في ندمه ، و مرادهم لو كان الندم مشكوكًا فيه لكان المخاطب جديرًا بالحذر منه فكيف و الأمر على العكس ! و كذلك معنى الآية لو كان ودُّهم الإيمانَ في الآخرة مشكوكًا فيه لكانوا حقيقين بالمسارعة إليه ، لا سيما و هم يودون ذلك في القيامة يقينًا [4] . [5] ج ١٥٥

قال أحمد : العرب تعبر عن المعنى بعكسه و منه [قول الشاعر] [6] :

قد أترك القرن مصفرًا أنامله [7]

و إنَّما يتمدح بالإكثار مِن ذلك و عبَّر عنه بـــ (قد) المفيدة للتقليل و منه : ﴿وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [8] و القصد توبيخهم على الأذى مع توفر علمهم برسالته و نصحه ، فــبعض علماء البيان يعلله بما علله محمود مِن التنبيه بالأدنى على الأعلى ، و منهم مَن وجهــه بـــأنَّ المعنى لَمَّا بلغ الغاية فكأنَّه رجع إلى الضدِّ و هو شأن كلِّ ما انتهى أن يعود إلى بدايته قال أبو الطيب :

و لجدتَ حتــى كــدتَ تبخــل حائلًــا ... للمنتهــى و مِــن الــسرور بكــاء [9]

و كلا الوجهين يحمل الكلام على المبالغة و الإيقاظ .

قال محمود : ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [10] من التبديل و التحريف ؛ لأنَّ الله لم يَكِلْه إلـــى

---

(1) سورة الحجر ١٥ ، آية ٢ .

(2) في " أ " [تندم] و هي بالسين في بقية النسخ و هو الموافق لما في الكشاف .

(3) في " ج " [على فعله] .

(4) سقطت من " ج " .

(5) الكشاف (٢ / ٥٤٧ ، ٥٤٨) .

(6) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(7) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٤٩) .

(8) سورة الصف ٦١ ، آية ٥ .

(9) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٣٢١) .

(10) سورة الحجر ١٥ ، آية ٩ .

حفظ غيره كما قال في التوراة : / ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ (١) . (٢) ب ٦٠ ظ

قال أحمد : و يحتمل أن يراد حفظه مما يُشينه من تناقض و اختلاف كما قال تعالى : ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ (٣) .

قال محمود : ﴿كَذَٰلِكَ نَسۡلُكُهُۥ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ (٤) يُلقيه في قلوبهم مكذَّبًا به غير مقبول ، كما (٥) لو أنزلتَ بلئيم حاجة فلم يقضِها قلتَ : كذلك أنزلناها باللئام ، أي أنزلناها بهم مردودةً غير مقبولة . (٦)

قال أحمد : المراد إقامةُ الحجة على المكذبين بأنَّ الله سلك القرآن في قلوبهم ، و أدخله في سويدائها (٧)كما سلكه في قلوب المؤمنين ، فكذَّب به هؤلاء و صدَّق به هؤلاء ، كلٌّ على علم و فهم ﴿لِّيَهۡلِكَ مَنۡ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٖ وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖ﴾ (٨) ؛ و لتقع الحجة على الكفار بعلمهم بوجه / الإعجاز كما فهمها المؤمنون ؛ و لذلك عقَّبه بقوله : ﴿ وَلَوۡ فَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَابٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ (٩) الآية ، أي لو ظهر لهم أيُّ دليلٍ (١٠) ظهر من إعجاز أو صعود إلى السماء لَمَا آمنوا ، و في قولِه : ﴿فَظَلُّواْ﴾ التي لا تكون إلا نهارًا إشعارٌ (١١) بوضوح ذلك منكشفًا . ز ٦٦ ظ

قال محمود : ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ ۝٥٨ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ (١٢) إن كان استثناءً من (قوم) كان منقطعًا ؛ فإن القومَ وُصِفوا بالإجرام ، و إن كان استثناءً (١) من

---

(١) سورة المائدة ٥ ، آية ٤٤ .

(٢) الكشاف (٢ / ٥٥٠) .

(٣) سورة النساء ٤ ، آية ٨٢ .

(٤) سورة الحجر ١٥ ، آية ١٢ .

(٥) في " ز " هنا زيادة [قال] و لا يحتاجها المعنى .

(٦) الكشاف (٢ / ٥٥٠ ، ٥٥١) .

(٧) هكذا هي في " ج" و هو الموافق للانتصاف ، و في غيرها [سودائها] .

(٨) سورة الأنفال ٨ ، آية ٤٢ .

(٩) سورة الحجر ١٥ ، آية ١٤ .

(١٠) في " ز " [وجه] .

(١١) هكذا هي في " ز " و في غيرها [إشعارًا] بالنصب و المثبت أولى .

(١٢) سورة الحجر ١٥ ، آية ٥٨ ، ٥٩ .

الضمير كان متصلًا ، كأنَّه قال أجرموا إلا / آل لوطٍ ، فعلى الأول يخرج آلُ لوطٍ من الإرسال إليهم ، و يكون المراد بالإرسال الإهلاك من قولك : أرسلتُ عليه السهم و الحجر ، و على الثاني يدخلون في الإرسال ، و الإرسال على بابه لا يُراد به إهلاك . (٢) أ ٧٣ و

قال أحمد : و جعله منقطعًا * على الأول * (٣) أولى و أمكن ؛ لأنَّ الاستثناء أخرج ما لولاه لدخل في حكم الأول ، و قوم لوطٍ نكرةٌ (٤) ؛ فعودُه إلى الضمير المعرفةِ متعذرٌ ؛ و لذلك قلَّ أن يُستثنى من النكرة إلا في سياق النفي لأنَّها تعمُّ ، فيتحقق الدخول لولا الاستثناء فلا يحسن رأيتُ قومًا إلا زيدًا ، و يحسن ما رأيت أحدًا إلا زيدًا .

قال محمود : و إنَّما جاز تعليق فعل ﴿قَدَّرْنَآ﴾ (٥) و التعليقُ مختصٌّ بأفعال القلوب ، فقال : ﴿قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ لأنَّه ضمَّنه معنى العلم ، و بذلك فسَّر به الله تقدير أعمال العباد بالعلم . (٦)

قال أحمد : و هذا مِن دفائنه الاعتزالية في جحد القضاء و القدر ؛ إذ يمنعون تعلق القدر (٧) بالمعاصي ، فالتقدير عندهم هو العلم لا الإرادة ، ثُمَّ استدلَّ على أنَّ التقدير بمعنى العلم بتعليق (٨) فعله ، و في كلامه شاهدٌ على ردَّه ؛ لأنَّ التضمين من شأنه أن يُبقي المعنى الأصلي مضافًا إليه المعنى الطاريء فتفيدها جميعًا ، فالتقدير إذن كما أفاد العلم الطاريء يُفيد الإرادة أيضًا ، على أنَّ مِن الناس مَن جعل قولَه تعالى : ﴿قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ مِن كلامه تعالى غيرَ محكيٍ عن الملائكة و هو / الظاهر ؛ فإنَّ القائل الأول يجعل نسبته إلى أنفسهم مِن باب قول خواص الملك : دبَّرنا كذا و أمرنا بكذا ، و يعنون : دبَّر الملك و أمر الملك ، و بذلك أوَّله الزمخشريُّ ، و * لكن هذا *(٩) لا يحتاج معه إلى تأويل ؛ لأنَّا إذا جعلنا ج ١٥٦

---

(١) سقطت من " ز " .

(٢) الكشاف (٢ / ٥٥٨ ، ٥٥٩) .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(٤) هذه العبارة من الواضح أنَّ بها خللا ، و هي في الانتصاف [و ذلك أنَّ في استثنائهم من الضمير العائد على قوم منكرين بعدًا] فالمراد بالنكرة هنا لفظ (قوم) في الآية .

(٥) سورة الحجر ١٥ ، آية ٦٠ .

(٦) الكشاف (٢ / ٥٥٩ ، ٥٦٠) .

(٧) هكذا هي في " ز " ، و في بقية النسخ [القدرة] و الأول هو الموافق للمعنى .

(٨) هكذا هي في " ز " ، و في " أ ، ب " [بتعلق] ، و قد سقطت من " ج " ، و الأول هو الموافق لاصطلاح النحاة .

(٩) في " ج " [إن كان] بدلا مما بين العلامتين .

(قدرنا) بمعنى علمنا إنَّها لَمِن الغابرين فلا غرو في علم الملائكة ذلك بإخبار الله إياهم به . إنَّما يحتاج إلى التأويل مَن جعل (قدَّرنا) بمعنى (قضينا) و جعله مِن قول الملائكة .

ز ٦٧ و ١٠٦ – **قلتُ** : / ردُّ أحمدَ على محمودٍ بأنَّ التضمين يقتضي إرادةَ الفعل المضمَّن و المضمّن فيه معًا فيمتنع التعليق في (قدرنا) لبقاء معنى التقدير فيها – مردودٌ ؛ فإنَّ التضمين و إن أُريد فيه الأمران فإنَّه يجوز أن يؤتى فيه بما يقتضيه أحدهما دون الآخر ، و كأنَّه معمولُ أحدهما خاصةً ؛ ألا ترى إلى قوله :

.... قد قتل الله زيادًا عنِّي [١]

ضمَّن قتل معنى صرفه ، و أتى بـ (عنِّي) التي هي معمولُ صرفه لا معمول قتله ، و كذا قوله تعالى : ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ﴾ [٢] بمعنى [٣] واجب ، إلى غير ذلك فلا يلزم مِن إرادة الأمرين في التضمين أن يكون ما بعدهما يصلح لكلٍّ واحدٍ منهما . [٤]

قال محمود : إنَّما نهاه أن يلتفت أحدهم لأنَّ الله سبحانه بعث العذاب و نجَّاه [و مَن آمن ب ٦١ و] [٥] / إجابةً لدعوته ، فعليه تفريغ باله لشكر الله ، و لا يتقدَّمهم بقوله : ﴿وَٱتَّبِعْ أَدْبَٰرَهُمْ﴾ [٦] كيلا يشتغل قلبه بمَن خلفه و ليطلع على أحوالهم ، فلا يفرط [٧] منه التفاتة في ذلك ، و لئلا يتخلف أحدٌ منهم لحاجة فيُصيبه العذاب ، و ليكون مسيره سيرَ الهارب الذي يقَدِّم سربَه و يَقْرُب منه [٨] . [٩]

([١]) عجز بيت للفرزدق ، صدره : كيف تراني قالبًا مجنِّي ، و قد وافق ابن هشام شيخ شيخه في أن (قتل) تضمَّن معنى (صرف) ، و لكن المرادي يرى أن (عن) هنا تعني البدل فيكون (قتل) على معناه ، و الله أعلم . يراجع : الخصائص لابن جني (٢ / ٣١٠) و مغني اللبيب (ص ٦٤٣) ، و الجنى الداني في حروف المعاني ، لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ص ٢٤٥) .

([٢]) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٠٥ .

([٣]) في " ز " [ضمنه معنى] .

([٤]) هذا القول سقط من " ج " ، و قد نقله الطيبي في فتوح الغيب (٦ / ٤٤) لكن المحقق تصحف عليه اسم الكتاب فأثبته [الانتصاف] و أشار في الحاشية أنَّه لابن المنيّر ، و ليس كذلك بل هو قول علم الدين .

([٥]) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

([٦]) سورة الحجر ١٥ ، آية ٦٥ .

([٧]) في " ج " [يعرض] .

([٨]) في الكشاف [يفوت به] .

([٩]) الكشاف (٢ / ٥٦١) .

/ **قال أحمد** : و لبعض هذه المقاصد عتب موسى على تقدمه فقال : ﴿وَمَآ أَعۡجَلَكَ عَن قَوۡمِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾ [١] . أ ٧٣ ظ

قال محمود : نُهوا عن الالتفات لئلا يروا ما نزل بهم مِن العذاب فيرقوا لهم ، و ليوطنوا نفوسهم على المهاجرة عن مساكنهم غير ملتفتين إلى ما ورائهم كالذي يتحسر على مفارقة وطنه فلا يزال يتلفت كما قال :

تلفَّت نحو الحيِّ حتى وجدتُني [٢] وجِعتُ [٣] مِن الإصغاء لِيتًا و أخدعا [٤] . [٥]

قال أحمد : اشتملت الآية مع وجازتها على آداب المسافرين في [٦] دين و دنيا مِن أمير و مأمور و تابع و متبوع .

قال محمود : وجه اتصال قوله : ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَـٰكَ سَبۡعًا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي﴾ [٧] بقوله : ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيۡنَيۡكَ﴾ [٨] إنني آتيتك نعمًا كلُّ نعمة بالنسبة إليها حقيرةٌ و هي القرآن ، فعليك أن تستغني به عن الدنيا و منه الحديث : (**ليس منا من لم يتغنّ بالقرآن**) [٩] أي يستغني . [١٠]

قال أحمد : و حمل كثيرٌ مِن العلماء الحديث على الغناء ، و قالوا (تغنَّى) يُبنى مِن (الغناء) الممدود لا مِن الغنى المقصور و أنَّ فعله (استغنى) خاصة ، و قد وجدت بناء (تغنّى) من (الغنى) المقصور ففي الحديث الصحيح (**و أمَّا التي هي له ستر فرجلٌ ربطها**

([١]) سورة طه ٢٠ ، آية ٨٣ .

([٢]) في " ز " [رأيتني] .

([٣]) في " أ " [رفعت] و في " ز " [رجعت] .

([٤]) البيت للصمة بن عبد الله القشيري ، اللِّيت : صفحة العنق ، و الأخدع عرق فيها ، و الإصغاء الميل ، و نصب الليت و الأخدع على التمييز مثل تصببتُ عرقًا . يراجع : شرح الحماسة للمرزوقي (٣ / ١٢١٨) ، سمط اللآلي (١ / ٤٦٢) .

([٥]) الكشاف (٢ / ٥٦١) .

([٦]) في " ز " [من] .

([٧]) سورة الحجر ١٥ ، آية ٨٧ .

([٨]) سورة الحجر ١٥ ، آية ٨٨ .

([٩]) أخرجه البخاري عن أبي هريرة (رضي الله عنه) (ك التوحيد – ب قوله تعالى (و أسروا قولكم أو اجهروا به) ، ح ٧٥٢٧) . يراجع : الكافي الشاف بحاشية الكشاف .

([١٠]) الكشاف (٢ / ٥٦٥) .

تغنيًا و تعففًا) [١] إنَّما هو من (الغنى) المقصور ، و هو مصدر (تغنّى) فدلَّ على جـــواز **أ ٧٣ ظ**
استعماله / من البنائين جميعًا [المقصور و الممدود] [٢] .

---

(١) أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) ، و هذا لفظ البخاري فلفظ مسلم لـــيس فيـــه (تغنيًـــا) ، أخرجه البخاري (ك المساقاة – ب شرب الناس و سقي الدواب من الأنهار ، ح ٢٣٧١) ، مسلم (ك الزكاة – ب إثم مانع الزكاة ، ح ٩٨٧) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

و من سورة النحل

[قال محمود] [1] : ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۖ لَكُمۡ فِيهَا دِفۡءٞ وَمَنَٰفِعُ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ﴾ [2] قدم المجرور لأنَّ الأكل هو الأصل الذي يعتمده الناس في معاشهم ، و أمَّا الأكلُ في غيرها مِن الدجاج و البط و صيد البر و البحر فيجري مجرى التفكه ، و يحتمل [3] أنَّ طعمتكم منها ؛ لأنَّكم تحرثون بالبقر فالحب و الثمار الذي تأكلون منها ، و تكسبون بإكراء الإبل و تبيعون [4] نتاجها و ألبانها و جلودها و تعتاضون عنه المأكولات . [5]

قال أحمد : مدار بحثه على أنَّ تقديم معمولِ [6] الفعل يوجب حصره كأنَّه قال إنَّما تأكلون منها .

قال محمود [7] : إن قلتَ : كيف طابق قولُه : ﴿لَّمۡ تَكُونُواْ بَٰلِغِيهِ﴾ قولَه : ﴿وَتَحۡمِلُ أَثۡقَالَكُمۡ﴾ [8] ؟ و هلا قيل : لم تكونوا حامليها إليه . قلتُ : طابقه مِن المعنى أي تحمل أثقالكم إلى بلدٍ قد علمتم أنَّكم لم تبلغوه بأنفسكم إلا بجهد و مشقة فضلًا أن تحملوا أثقالكم على ظهوركم [إليه] [9] . [10]

قال أحمد : و يحتمل أن يكون المراد و يحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه بها إلا بشق الأنفس ، فاستغنى بذكر البلوغ عن ذكر حملها لأنَّ العادة أنَّ المسافر لا يستغني عن أثقال يستصحبها و الأول أولى .

---

(1) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " فقد سقطت من النسخ الثلاث الأخرى .

(2) سورة النحل ١٦ ، آية ٥ .

(3) في " ز " هنا زيادة [أن يكون المراد] و هي زيادة على ما في الكشاف أيضًا .

(4) هذا التصحيح من الكشاف ؛ لأنها مصحفة في النسخ ، ففي " ج" [تبتغون] ، و في غيرها [تبعون] .

(5) الكشاف (٢ / ٥٧٠) .

(6) في " ز " زيادة [أو المفعول] و الموجود يكفي بعمومه .

(7) في " ج " بياض .

(8) سورة النحل ١٦ ، آية ٧ .

(9) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(10) الكشاف (٢ / ٥٧١) .

قال محمود : ﴿وَٱلۡخَيۡلَ وَٱلۡبِغَالَ وَٱلۡحَمِيرَ لِتَرۡكَبُوهَا وَزِينَةٗۚ﴾ (١) لَمَّا كان الركوبُ فعلَ المخاطبين نسبه (٢) إليهم فعلًا ، (٣) [بخلاف الزينة فإنَّها خلق الله فنصبها مفعولًا من أجله] . (٤)

قال أحمد : يعني فجاز أن ينتصب [الزينة] (٥) بغير لام لأنَّه علةٌ لفاعل الفعل المعلل ، و تعينت اللام في الركوب (٦) . و فيه نظرٌ ؛ إذ يمكن إتيانهما معًا باللام ، و الجواب القويُّ
أ ٧٤ و أنَّ الركوب هو المقصود الأصلي مِن هذه / الأشياء ، و التزيين تابعٌ فاقترن المقصود باللام الصريحة لأنَّه أهم الغرضين ، و حُذِفت من الزينة لأنَّها تبعٌ .

قال محمود : ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنۡهَا جَآئِرٞۚ﴾ (٧) هداية السبيل واجبةٌ عليه كقوله
ج ١٥٧ : ﴿إِنَّ عَلَيۡنَا لَلۡهُدَىٰ﴾ (٨) ، و إنَّما غيَّر أسلوب الكلام / بقوله : ﴿وَمِنۡهَا جَآئِرٞۚ﴾ ليُعلم ما يُضاف إليه من السبيلين و ما لا يجوز ، و لو كان الأمر كما زعمت المجبرة لكان : (و على الله قصد السبيل و عليه جائرها) . (٩)

ب ٦١ ظ **قال أحمد :** أين يُذهَب به عن تتمتها : ﴿وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ ؟ ! / و لو كان [
ز ٦٨ و كما] (١٠) تزعم القدرية لقال : / و قد هداكم أجمعين . ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖۚ﴾ (١١) ، فإن فسروها بالقسر و الإلجاء حرَّفوا الكلم عن مواضعه . و المخالفة بين الأسلوبين لإقامة (١٢) حجة الله على الخلق ، و أنَّه بيَّن السبيل القاصد و الجائر و هدى قومًا اختاروا الهدى و أضلَّ قومًا اختاروا الضلال ، و قد تقدَّم أنَّ للفعل اعتبارين بما يُغني عن

---

(١) سورة النحل ١٦ ، آية ٨ .

(٢) هكذا في " ز " و في غيرها [نسبها] و الأول أقوى .

(٣) في " أ ، ب ، ج " بعدها [و الزينة فعل الله] فقط ، و ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٤) الكشاف (٢ / ٥٧٢) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٦) في " ز " (لتركبوها) .

(٧) سورة النحل ١٦ ، آية ٩ .

(٨) سورة الليل ٩٢ ، آية ١٢ .

(٩) الكشاف (٢ / ٥٧٢ ، ٥٧٣) .

(١٠) سقطت من " أ " .

(١١) سورة البقرة ٢ ، آية ٨٥ .

(١٢) هكذا في " ج ، ز " و في " أ ، ب " [فلإقامة] و ما أثبته أولى .

الإعادة فإضافته إلى الله باعتبار خلقه له ، و إضافته إلى العبد باعتبار اختياره له ، و تغاير الأسلوب لإقامة الحجة .

قال محمود : ﴿لَحۡمٗا طَرِيّٗا﴾ (١) هو السمك ، وصفه بالطراوة لأنَّ الفساد يُسرع إليه فيُسارع إلى أكله خيفة فساده . (٢)

قال أحمد : و فيه إرشادٌ لأن يُتناول طريًا ؛ فقد قال الأطباء : أكله بعد ذهاب طراوته مِن أضر ما يكون .

قال محمود : ﴿حِلۡيَةٗ تَلۡبَسُونَهَا﴾ (٣) : الؤلؤ و المرجان (٤) ، و المراد بلبسهم : لباس نسائهم لأنَّهن من جملتهم لأنهنَّ يتزينَّ بها لأجلهم فكأنَّها زينتهم و لباسهم . (٥)

قال أحمد : لله درُّ مالك حيث جعل للزوج الحجر على زوجه فيما له من مالها و هو مقدرٌ بالثلث (٦) لحقه فيه بالتجمل ، و في هذ الآية جعل حظَّ المرأة من زينتها للزوج فجعل لباسها لباسه .

١٠٧ - **قلتُ** : هذا كلامٌ واهٍ . بأول نظرة يُعرَف أنَّ الآية لا تعلق لها بالحجر و لا اعتبار الثلث . فلا حاجة إلى إيضاح ما هو واضح . (٧)

قال محمود : ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ﴾ (٨) أتى بـــ(مَن) في الثانية للمشاكلة مع قوله : ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ﴾ أو أفمَن يخلق مِن أولي العلم كمَن لا يخلق منهم ، فكيف (١) غيرهم ؟ !

---

(١) سورة النحل ١٦ ، آية ١٤ .

(٢) الكشاف (٢ / ٥٧٤) .

(٣) سورة النحل ١٦ ، آية ١٤ .

(٤) سقط هذا التفسير من " ز " .

(٥) الكشاف (٢ / ٥٧٥) .

(٦) و المالكية يحتجون لهذا القول بحديث عمرو بن شعيب مرفوعًا : (لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها) رواه أبو داود (ك الإجارة – ب في المرأة بغير إذن زوجها ، ح ٣٥٤٦ ، ٣٥٤٧) و النسائي (ح ٢٥٤٠)

و صححه الألباني ، و قد أشار إليه ابن المنير في الانتصاف دون ذكره . يراجع : الكافي في عمل أهل المدينة ، لابن عبد البر (ص ٤٢٤) ، مواهب الجليل شرح مختصر خليل ، للحطاب الرعيني (٦ / ٦٦٥) .

(٧) هذا القول لعلم الدين ليس موجودًا إلا في " ز " ، و هو لسان الشافعية في هذه المسألة ؛ لأن الشافعية لا يرونها مما يشرع فيه الحجر لحق الغير . يراجع : روضة الطالبين (٣ / ٤٠٨) ، كفاية الأخيار (ص ٣٩٨) .

(٨) سورة النحل ١٦ ، آية ١٧ .

كقوله : ﴿أَلَهُمۡ أَرۡجُلٞ يَمۡشُونَ بِهَآ﴾ (٢) أي الألهة منحطة عن حال مَن لهم أرجلٌ يمشون بها أو أعضاء سالمة ؛ لأنَّ هؤلاء أحياء و هم (٣) أموات . (٤)

قال أحمد : يحوم (٥) على أنَّ العباد يخلقون أفعالهم فالمراد ظهور التفاوت بين مَن يخلق و مَن لا يخلق منهم كالعاجزين و الزمنى حتى يُثبت التفاوت بينهم و بين ما لا يخلق كالأصنام أولى .

قال محمود : ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ﴾ *إن قيل* (٦) : قياسه (أفمن لا يخلق كمَن يخلق) و لكنهم قد جعلوا الله من جنس المخلوقات مشتبهًا بها فأنكر ذلك . (٧)

قال أحمد : تقدَّم الكلامُ عليه عند قوله : ﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰۖ﴾ (٨) .

قال محمود : [﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ نَّحۡنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ ﴾ إلى قوله : ﴿ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾ (٩)] (١٠) و قال الذين أشركوا بالله و حرَّموا ما أحلَّ الله مِن بحيرة و سائبة / و أضافوا فعلهم إلى الله و قالوا لو شاء الله لم نفعل ، و هو مذهب المجبرة بعينه ، و قد ردّ الله مشيئة الشرِّ بأن بعث في كلِّ أمة رسولًا يأمر بالخير و الإيمان و ينهى عن الشرِّ و عبادة الأوثان فمنهم من أهل اللطف ، و منهم مَن خذله لعلمه أنَّه لا يتأتى منه خير . (١١) ز ٦٨ ظ

قال أحمد : وجه استدلاله بها أنَّ الله قسم العباد / قسمين ، و الأمر و النهي يرجعان إلى أ ٧٤ ظ

---

(١) في " ز " [فضلًا عن] .
(٢) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٩٥ .
(٣) في " ز " [لأن هذه أحياء و هي] .
(٤) الكشاف (٢ / ٥٧٥ ، ٥٧٦) .
(٥) في " ز ، ج " [يحومون] .
(٦) سقط ما بين العلامتين ** من " ج ، ز " .
(٧) الكشاف (٢ / ٥٧٦) .
(٨) سورة آل عمران ٣ ، آية ٣٦ .
(٩) سورة النحل ١٦ ، آية ٣٥ ، ٣٦ .
(١٠) لم تُذكَر الآية في " أ " .
(١١) الكشاف (٢ / ٥٨٠ ، ٥٨١) .

المشيئة [١] بناءً على زعمهم في إنكار كلام النفس [٢] ، فعنده أنَّ الله سبحانه شاء أن يعبدوه و شاء أن يجتنبوا الطاغوت و لم يشأ إشراكهم ، و مبنى استدلاله على إنكار كلام النفس ، و العجب غفلته عن قوله : ﴿وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ كما قال في الأنعام : ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [٣] و تقدَّم هناك ما فيه كفاية ، و الإنكار إنَّما هو لاحتجاجهم على الله ، و لله الحجة البالغة .

قال محمود : ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ﴾ [٤] الآية سجود المكلفين مخالفٌ لسجود غيرهم ؛ و إنَّما جمعه بلفظة واحدة * لأنَّ الانقياد يجمع الكلَّ ، فجاز أن يشملها لفظٌ واحد . [٥]

قال أحمد *[٦] : استدل به مَن أجاز استعمال المشترك في معنييه ، و في حقيقته و مجازه شمولًا ، و الزمخشريُّ ينكره في مواضع من هذا الكتاب ، فحمله على قدرٍ مشترك فجعله متواطئًا ؛ ليسلم مِن الجمع بين الحقيقة و المجاز ، و يُبطله أنَّ الآية آيةُ سجدة و فيه دليلٌ على أنَّ المراد من السجود المذكور فيها منسوبًا للمكلفين – / هو الفعلُ المتعارف شرعًا ج ١٥٨
الذي يكون ذكره سنةً معتادةً في عزائم السجود لا القدر المشترك .

قال محمود : ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ۝٤٩ يَخَافُونَ﴾ [٧] يجوز أن يكون (يخافون) حالًا من الضمير في (لا يستكبرون) ، و أن يكون بيانًا لنفي الاستكبار . [٨]

قال أحمد : الثاني أصحُّ ؛ لأنَّ الحال تُعطي انتقالًا و توهم / تقييدًا ، و الواقع عدم ب ٦٢ و
استكبارهم مطلقًا غير مقيَّدٍ بحال .

---

(١) فعند المعتزلة الإرادة هي الأمر و النهي ، و عند الأشاعرة الإرادة هي المشيئة ، فهما ضدان . و الحق يظهر من الجمع بين النصوص . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٢٦) .

(٢) هذه عقيدة الأشاعرة في كلام الله ، و أهل السنة و الحديث يقولون ما زال متكلمًا ، و عند التحقيق يؤول مذهب الأشاعرة في كلام الله إلى مذهب المعتزلة فلا فرق بينهما . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٢٥٠) .

(٣) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٤٩ .

(٤) سورة النحل ١٦ ، آية ٤٩ .

(٥) الكشاف (٢ / ٥٨٥) .

(٦) سقطت من " ز " .

(٧) سورة النحل ١٦ ، آية ٤٩ ، ٥٠ .

(٨) الكشاف (٢ / ٥٨٦) .

قال محمود : ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ﴾ (١) أي صار كما تُستعمل (أصبح و أمسى و بات) بمعنى (صار) و يجوز أن يكون على بابه مِن الظلول نهارًا ؛ لأنَّ أكثر الوضع يتفق ليلًا فيظلُّ نهاره مغتمًا . (٢)

قال أحمد : و كذا الاحتمال في قوله : ﴿فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ (٣) إمَّا : صاروا ، و إمَّا أن يراد : نهارًا لقصد (٤) المبالغة في الوضوح .

قال محمود : ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ / ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ (٥) لم يقل : في الجبال و في الشجر و فيما ، بل ز ٦٩ و
أتى بـــ (من) التبعيضية و أن لا تبني بيوتها في كلِّ شجر و لا كلِّ جبلٍ ، و أطلق الأكل من كلِّ الثمرات . (٦)

قال أحمد : كأنَّه وكل الأكل إلى شهوتها فلم يحجر عليها فيه كما حجر في البيوت ؛ لأنَّ مصلحة الأكل حاملة على الإطلاق ، و أمَّا البيوت فلا تحصل مصلحتها في كلِّ موضع ؛ و لذلك دخلتْ (ثُمَّ) لتفاوت الأمرِ في الحجر في البيوت و الإطلاق في الأكل ، تقول : راعِ الحلال فيما تأكله ثُمَّ كُل مما شئتَ .

قال محمود : ﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ (٧) هو تمثيلٌ للشرك و التشبيه به ؛ لأنَّ مَن يضرب مثلًا يُشَبِّه حالًا بحال . ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾ عملكم فيُجازيكم عليه و أنتم لا تعلمون كنهه و كنه جزائه فذاك هو الذي جرَّأكم ، فهو نهيٌ عن التشريك و يجوز أن يكون ﴿ فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ إِن ٱللَّهَ يَعْلَمُ ﴾ كيف يضربها و أنتم لا تعلمون ، ثُم علمهم كيف يضربونها ، فقال : مثلُ الإشراك كذا . (٨)

---

(١) سورة النحل ١٦ ، آية ٥٨ .

(٢) الكشاف (٢ / ٥٨٨) .

(٣) سورة الحجر ١٥ ، آية ١٤ .

(٤) في " ز" [لفضل] .

(٥) سورة النحل ١٦ ، آية ٦٨ ، ٦٩ .

(٦) الكشاف (٢ / ٥٩٤) .

(٧) سورة النحل ١٦ ، آية ٧٤ .

(٨) الكشاف (٢ / ٥٩٧) .

قال أحمد : / على الأول يتعلق قوله : (لله) بالأمثال ، أي : فلا تمثلوا أي لا تُشبِّهوا ؛ أ ٧٥ و
فإنَّ العالم يضرب المثل لغير العالم ليبيِّن له ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [١] .

قال محمود : إنَّما قال : ﴿مَّمۡلُوكٗا لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾ [٢] مع أنَّ المملوك بهذه الصفة ؛ لأنَّه أراد بذكر المملوك تمييزَه عن الحرِّ ، و أنَّه (لا يقدر على شيءٍ) أنَّه ليس بمكاتب و لا مأذون ، و قد اختُلِف في العبد هل يصحُّ له ملكٌ [٣] ؟ [٤]

قال أحمد : مالكٌ يرى [٥] أنَّه يملك و الآية تعضده ، أي : مملوكًا ليس ممن ملَّكه سيدُه فملك ، بل هو على أصل المملكة عاجزًا [٦] فلو لم يُتصورَ له ملكٌ لكان قولُه : ﴿ لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾ تكرارًا . و قولُه : " احتراز من المكاتب " يبعد من فصاحة القرآن ؛ إذ لو لم يملك من العبيد إلا مكاتب كان إرادته باللفظ إلغازًا لا يليق بالبلاغة ، و أنكر إمام الحرمين حملَ قوله (ﷺ) : **(أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها)** [٧] على المكاتبة لبُعد القصد إليها على شذوذها [٨] ، أمَّا المأذون فينبني على أنَّ المراد بالقدرة المكنة من التصرف أو الملك ، و يبعد الأولُ عن مطابقة قولِه : ﴿وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ مِنَّا رِزۡقًا حَسَنٗا﴾ . و لقائلٍ أن يقول : إنَّ قوله :
﴿ لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾ صفةٌ لازمة كالإيضاح لفائدة ضرب المثل ، أي إنَّما ضربتُ المثل به ز ٦٩ ظ
لأنَّ حقيقته / اللازمة له المعروفة به أنَّه لا يقدر على شيءٍ ، و منه : ﴿وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرۡهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [٩] و كلُّ مدعوٍّ مع الله لا برهان به ، إنَّما المراد به [١٠] من لوازم دعائه مع الله إلهًا ، و لنا أن نقول في دفعه : الأصلُ في الصفة و الحال التخصيصُ و التقييد و ما ورد بخلاف ذلك فهو خلاف الأصل .

---

(١) سورة البقرة ٢ ، آية ٢١٦ .
(٢) سورة النحل ١٦ ، آية ٧٥ .
(٣) في " ز " زيادة [على أحد] .
(٤) الكشاف (٢ / ٥٩٨) .
(٥) في " ز " [يذهب إلى] .
(٦) في " ز " [عاجز] و لعلها هي أولى من ناحية الإعراب .
(٧) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٢٩) .
(٨) يراجع : البرهان للجويني (١ / ٥١٩) .
(٩) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ١١٧ .
(١٠) في " ز " [أنه] .

قال محمود : ﴿تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ [١] أي يخفُّ حملها و نقلها يوم ترحلون ، و يوم تنزلون و تقيمون لا يثقل ضربها . أو هي خفيفة عليكم يوم السفر و يوم الحضر و المراد باليوم الوقت . [٢]

قال أحمد : الأول أوجه [٣] ؛ إذ ظهور المنة بخفتها في السفر أتمُّ أمَّا المقيم فلا عليه من ثقلها .

قال محمود : ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [٤] هي القمصان و ثياب الصوف و الكتان ، و لم يذكر البرد لأنَّ وقاية الحرِّ عندهم أهم [٥] من البرد لأنَّه يسير محتمل . قال : و قيل : إنَّ ما يقي الحر يقي البرد فدلَّ ذكره عليه . [٦]

قال أحمد : الأول أولى ؛ لأنَّه قدَّم المنة بالظلال / الواقية من الضحى بقوله : ﴿مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلاً وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾ فالأهم إذن وقاية الحر ، و ليس كلُّ مايقي الحرَّ يقي البرد كشفوف القمصان ، بل لو لبس الإنسان لبوس الحر في البرد أو عكس لَعُدَّ من الثقلاء . **ج ١٥٩**

قال محمود : ﴿يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [٧] العدل : الواجب ، و الإحسان : السنة . [٨]

/ **قال أحمد** : جمعُهما في لفظ الأمر – أي الألف و الميم و الراء [٩] [و تقديره يأمركم] [١٠] – دليلٌ على أنَّ المندوب مأمورٌ به . **ب ٦٢ ظ**

قال محمود : جعل الفرض عدلًا لأنَّه واقعٌ بقدر الطاقة .

قال أحمد : مذهبهم أنَّ تكليف ما لا يُطاق جورٌ لا عدل ، و أهل السنة يُجيزونه / و يقولون **أ ٧٥ ظ**

---

(١) سورة النحل ١٦ ، آية ٨٠ .

(٢) الكشاف (٢ / ٦٠٠ ، ٦٠١) .

(٣) في " ز " [أظهر] .

(٤) سورة النحل ١٦ ، آية ٨١ .

(٥) في " ز " [أشد] .

(٦) الكشاف (٢ / ٦٠١) .

(٧) سورة النحل ١٦ ، آية ٩٠ .

(٨) الكشاف (٢ / ٦٠٤) .

(٩) في " ج " [الألف و اللام] و هو وهم .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

: قضاء الله كلُّه عدلٌ ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [١] ، بل و التكاليف كلُّها لا تستطاع [٢] إذ الموجودات إنَّما تكون هي بقدرة الله سبحانه .

قال محمود : جمع الواجب و الندب لأنَّ العبد لا يخلو من تقصير يجبره الندب ، قال [النبيُّ] [٣] (ﷺ) – للأعرابي الذي علمه الفرائض فحلف : لا أزيد على هذا و لا أنقص [منه] [٤] – : (**أفلح إن صدق**) [٥] ، حكم له بالفلاح بشرط الصدق و السلامة من التفريط [في عبادته] [٦] . [٧]

قال أحمد : هذا جوابٌ حسن عن السؤال المشهور في الحديث .

قال محمود : و الفواحش ما جاوز حدود الله ، و المنكر ما تنكره العقول . [٨]

قال أحمد : هذا اعتزال ، و الصواب : و المنكر ما أنكره الشرع .

قال [محمود] [٩] : و البغي طلب التطاول بالظلم .

قال أحمد : أصله الطلب و منه ﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [١٠] ، و إطلاقه في العرف مخصوصٌ بالظلم .

---

(١) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٣ .

(٢) يعني بأهل السنة الأشاعرة فهم الذين يجيزون ذلك ، و قد نصَّ ابن تيمية على أنَّ الأئمة لم تطلق في هذه المسألة واحدًا من الطرفين ، و اختلاف الناس في ذلك في الجواز العقلي لها على ثلاث أقوال : الثالث التفصيل بين ما لايطاق لاستحالته أو للعجز عنه فهذا لا يجوز التكليف به ، أو ما لا يطاق للانشغال بضده فهذا جائز كطلب الشرع من الكافر الإيمان و قال ابن تيمية : " هو قول جمهور الناس من الفقهاء و المتكلمين و هو قول جمهور أصحاب الإمام أحمد " و بيَّن (رحمه الله) أنَّ مَن قال القدرة لا تكون إلا مع الفعل لزمه القول بأن العاصي كلفه الله ما لا يطيقه ، و هذا هو مذهب ابن المنيّر ، فهو مبني على فهم الأشاعرة للكسب و قد سبق الكلام عليها (ص ١١٨) ، كذلك نبَّه على أنَّ الممتنع عادة كالطيران أو الممتنع لذاته كالجمع بين الضدين ليس بواقع في الشريعة إجماعًا و ممن نقل ذلك أبو الحسن بن الزاغوني . يراجع : الإيضاح في أصول الدين لابن الزاغوني (ص ٥٠٢) ، مجموعة الفتاوى (٤ / ٥٩١ : ٥٩٥) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) سقطت من " أ " ، و في " ج " هنا زيادة [فقال] و قد سبقت في الكلام .

(٥) أخرجه الشيخان من حديث طلحة بن عبيد الله (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك الإيمان – ب الزكاة من الإسلام ، ح ٤٦) ، مسلم (ك الإيمان – ب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام ، ح ١١) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و في "ز " [النقص] بدلا من [التفريط] .

(٧) الكشاف (٢ / ٦٠٤ ، ٦٠٥) .

(٨) الكشاف (٢ / ٦٠٥) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(١٠) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٦٥ .

قال محمود : و حين أُسقِطَتْ لعنةُ عليٍّ (رضوان الله عليه) على [١] المنبر عوضت هذه الآية فلقد كانت فاحشة و منكرًا و بغيًا ضاعف الله لِمَن سنَّ الأولى غضبًا و مقتًا إجابةً لدعوة نبيِّنا [(ﷺ) في حقِّ عليّ] : **(اللهم والِ مَن والاه و عادِ مَن عاداه)** [٢] . [٣]

قال أحمد : و في تعويضها لأجل عليٍّ (كرم الله وجهه) مطابقةً لفظًا ؛ فإنَّه نهى فيها عن البغي و شهد النبيُّ (ﷺ) أنَّ عمارًا (رضي الله عنه) تقتله الفئة الباغية [٤] ، فقتل مع عليٍّ (عليه السلام) يوم صفين [٥] .

قال محمود : ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [٦] أي إلجاءً و قسرًا . [٧]

قال أحمد : اعتزاله قد سبق منه أمثالُه ، و (لو) تدلُّ على الامتناع للامتناع ، فدلَّ على أنَّ مشيئة إيمان الخلق كلهم ما وقعتْ فحرفه الزمخشريُّ لهواه .

قال محمود : و يدلُّ عليه قولُه : ﴿وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ، و لو كان يضطر عباده إلى الهدى و الضلال لَمَا نسب إليهم عملًا يُسألون عنه . [٨]

قال أحمد : نحن نُثبت للعبد قدرةً تميِّز بين الاختياري و القسري بها تقوم حجة الله على عباده .

---

(١) هكذا في " ج " و هو الأولى ، و جاء في بقية النسخ [عن] .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده من حديث علي (رضي الله عنه) (ح ٩٥٠) و صححه الشيخ أحمد شاكر ، و أخرجه الترمذي (ك المناقب – ب مناقب علي بن أبي طالب ، ح ٣٧١٣) و قال : حديث حسن غريب و صححه الألباني ، و ابن حبان في صحيحه (ك إخباره (ﷺ) عن مناقب الصحابة – ذكر دعاء المصطفى (ﷺ) بالولاية لمن والى عليًا ، ح ٦٩٣١) و حسنه الأرنؤوط . يراجع أيضًا : الكافي الشاف لابن حجر بحاشية الكشاف .

(٣) الكشاف (٢ / ٦٠٥) .

(٤) أخرجه البخاري (ك أبواب المساجد – ب التعاون في بناء المسجد ، ح ٤٤٧) من حديث أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) ، مسلم (ك الفتن و أشراط الساعة – ب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بالقبر ، ح ٢٩١٥) و عند الحديث عن أبي سعيد و أم سلمة (رضي الله عنهما) .

(٥) صِفِّين : موضع قرب الرَّقَّة بشاطئ الفرات ، كانت به الوقعة العظمى بين علي و معاوية غرة صفر سنة ٣٧ ، و لفظه يعرب إعراب الجموع و إعراب ما لا ينصرف . يراجع : معجم البلدان (٣ / ٤١٤) ، القاموس المحيط مادة (صفن) .

(٦) سورة النحل ١٦ ، آية ٩٣ .

(٧) الكشاف (٢ / ٦٠٧) .

(٨) الكشاف (٢ / ٦٠٧) .

قال محمـــود : إنَّما وحَّد القدمَ و نكَّرها في قوله : ﴿فَتَزِلَّ قَدَمُۢ﴾ [١] تعظيمًا لأن تزلَّ قـــدمٌ واحدةٌ عن الحقِّ بعد الثبوت فكيف بأقدام . [٢]

قال أحمد : يقرب منه ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ [٣] ﴿وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٌ﴾ [٤] فنكَّر الأذن و الـــنفس تقليلًا للواعي من الناس و الناظر في أمر المعاد .

١٠٨ – قلتُ : يُمكن حملُ التنكير في النفس و الأذن على التعظيم لوعي هـــذه عـــن الله و نظر هذه في المعاد . [٥]

قال محمود : إن قلتَ : ما معنى و قوع الإذاقة على اللبـــاس فـــي قولـــه : ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ﴾ [٦] ؟ قلتُ : الإذاقة وردت [٧] مورد الحقيقة لشيوعها في البلايا . و اللباس شُـــبِّه بـــه لاشتماله على اللابس ، و أمَّا وقوع الإذاقة على لباس الجوع و الخوف ؛ فلأنَّه لَمَّا وقع عبارة ز ٧٠ ظ
عمَّا يغشى و يلابس فكأنَّه قال : فأذاقهم ما غشيهم من لباس الجوع و الخوف ، و لهم في نحو أ ٧٦ و
ذلك / طريقان : أحدهما ينظرون فيه إلى المستعار له كهذه [٨] / الآية ، و نحوه لكثير :

غَمْـــرُ الـــرِّدَاءِ إذَا تَبَـــسَّمَ ضَـــاحِكا غَلِقَـــتْ / لِـــضِحْكَتِهِ رِقَـــابُ المـــالِ [٩] ج ١٦٠

استعار الرداءَ للمعروف ؛ لأنه يصون عرض صاحبه كالرداء فوصفه بالغمر الذي هو صفة المعروف لا وصف الرداء . والثاني : النظر إلى المستعار [و منه قول الشاعر] [١٠] :

يُنَـــازِعُنِي رِدَائِـــي عَبْـــدُ عَمْـــرو رُوَيْـــدَكَ يَـــا أَخَـــا عَمْـــرو [١١] بْـــنِ بَكْـــر

([١]) سورة النحل ١٦ ، آية ٩٤ .
([٢]) الكشاف (٢ / ٦٠٨) .
([٣]) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ١٢ .
([٤]) سورة الحشر ٥٩ ، آية ١٨ .
([٥]) هذا القول سقط من " ج ، ب " .
([٦]) سورة النحل ١٦ ، آية ١١٢ .
([٧]) في " ز " [وقعت] .
([٨]) في " ج " [كما جاء في هذه] .
([٩]) الغمر : الكثير ، الرداء : العطاء ، غلقت : حصلت للموهوب له ، و رقاب المال : نفس المال من إبـــل و ماشية . يراجع : ديوان كثير عزة (ص ٢٨٨) ، و مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .
([١٠]) زيادة من " ج " و في غيرها [كقوله] .
([١١]) في سمط اللآلئ [سعد] .

لـيَ الـشطْرُ الَّـذِي مَلَكَـتْ يَمِينِـي ... وَ دُونَـكَ [1] فَـاعْتَجِرْ مِنْـهُ بِـشَطْرِ [2]

أراد بالرداء السيف ثُمَّ قال : فاعتجر منه بشطر ، نظر إلى الرداء المستعار ، و لو نظر إليه في الآية لقال : فكساهم لباس . [3]

قال أحمد : و قد نظر إليهما جميعًا في قوله : ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [4] الآية ، استعير الشراء لاختيارهم الضلالة مع التمكن من الهدى ثُمَّ لاحظ المستعار في قوله : ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ أثبت تجارةً و ربحًا ، ثُمَّ لاحظ الحقيقة الأصلية بقوله : ﴿وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ ، / و لو قيل : أولئك الذين ضلوا و ما كانوا مهتدين لكان حقيقةً عاريةً عن ب ٦٣ و
ثوب الاستعارة و النظر إلى المستعار في باب ترشيح المجاز في قوله :

إذا الـشيطان قـصَّع فـي قفاهـا ... تنفقنـاه بالحبـل التـؤام [5]

فجعل للشيطان في قفاها قاصعاء ثُمَّ نافقاء و جعله مستخرجًا بالحبل المحكم المثنى كما يُستخرج الحيوان من جحره .

قال محمود : ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [6] أي هو وحده أمَّةٌ من الأمم لاشتماله [7] على صفات الخير :

وَلَـيْسَ للَّـهِ [8] بِمُـسْتَنْكَرٍ ... أَنْ يَجْمَـعَ الْعَـالَمَ فـي وَاحِـدِ [9]

[أو أمَّة : تؤمه الناس ليأخذوا منه الخير . [10]

قال أحمد : يقوي الثاني قوله تعالى :] [11] ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ﴾ أي أنت على جلالة قدرك أوحي إليك باتباعه .

---

(1) في " أ " [رويدك] .

(2) الاعتجار : التعمم أو التلفع ، و هو ترشيح للاستعارة ، و لم أجد من نسب البيتين لأحدٍ من الشعراء . يراجع : سمط اللآلئ (٢ / ٩٣٥) ، مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

(3) الكشاف (٢/ ٦١٣ ، ٦١٤) .

(4) سورة البقرة ٢ ، آية ١٦ .

(5) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٢٠) .

(6) سورة النحل ١٦ ، آية ١٢٠ .

(7) في " أ " [لا سيما] و هو سهو و الصواب المثبت أعلاه .

(8) هكذا جاء في النسخ الأربع ، و الصحيح كما في الكشاف [على الله] .

(9) البيت لأبي نواس من أبيات يمدح بها هارون الرشيد . يراجع : ديوان أبي نواس (ص ٢٢) .

(10) الكشاف (٢ / ٦١٦ ، ٦١٧) .

(11) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

قال محمود : و فيها من تعظيم محمد (ﷺ) و إجلال محله ، و أنَّه أولى و أشرفُ ما أوتي خليلُ الله من الكرامة و أجلُّ ما منح من النعمة [١] اتباعُ النبيُّ (ﷺ) له في ملته . [٢]

قال أحمد : تلقى ذلك من (ثُمَّ) لأنَّها في أصل وضعها لتراخي المعطوف عن المعطوف عليه زمانًا ثمَّ استعيرت في علو الرتبة ، فكأنَّه بعد أن عدَّد مناقب الخليل قال : و هاهنا ما هو أعلى من ذلك قدرًا و رتبةً / و هو أنَّ سيد البشر (ﷺ) مأمورٌ بالوحي باتباعه ، و نــصيب نبينا (ﷺ) في هذا التعظيم أوفر و أكبر [٣] . و الله أعلم . ز ٧١ و

(١) في " ز " [أمر النبي عليه السلام باتباعه] .

(٢) الكشاف (٢ / ٦١٨) .

(٣) في "ز " [أكثر] .

و من سورة الإسراء [1]

قال محمود : الإسراء إنَّما يكون ليلًا ، و إنَّما ذُكِرَ ﴿ لَيۡلا ﴾ [2] منكرًا ليدلَّ على قلة مدة الإسراء ، أي في بعض الليل مسيرة أربعين ليلة من السجد الحرام إلى [المسجد الأقصى] [3] بالشام ، * و قرأ عبد الله [4] و حذيفة (من الليل) و هي تشهد لذلك *[5] ، و كذلك ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ ﴾ [6] أي بعض الليل . [7]

قال أحمد : قد جرى ذكر الليل في موضع / لا يليق به هذا الجواب ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ ﴾ [8] ، و الظاهر أنَّه ذكر الليل لتصوير السُّرَى بصورته ، أو لأنَّ السرى دلَّ على أمرين السير و كونه ليلًا فأفرد أحدهما بالذكر تقوية له في ذهن المخاطب . أ ٧٦ ظ

١٠٩ – قلتُ : و مثله تأكيد الفعل بالمصدر .

قال أحمد : مثل قوله : ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ ﴾ [9] فالاسم الحامل للتثنية دالٌّ عليها و على الجنسية [10] ، و كذلك المفرد فأكدَّ التثنية لأنَّها مقصودةٌ بالإبطال و الوحدانية مرادةٌ ، و لو اقتصر على قوله : ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ﴾ لظُنَّ أنَّ المهم إثبات الإلهية ، فلما قال : ﴿وَٰحِدٞ ﴾ بيَّن أنَّ المهم [بيان] [11] الوحدانية .

([1]) هكذا هي في " ب " و في غيرها [سبحان] و الأول هو المشهور في المصاحف لذلك أثبتــه ، و الثــاني ذكره الفيروزآبادي ، و الاسم المشهور في كتب السنة هو (سورة بني إسرائيل) كما بوَّب لهــا البخــاري . يراجع : بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي (١ / ٢٨٨) ، فتح الباري (٨ / ٢٥٩) ، التحرير و التنوير (١٥ / ٥) .

([2]) سورة الإسراء ١٧ ، آية ١ .

([3]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

([4]) هو ابن مسعود كذا ذكره ابن عطية . يراجع : المحرر الوجيز (٣ / ٤٣٥) .

([5]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

([6]) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٧٩ .

([7]) الكشاف (٢ / ٦٢١ ، ٦٢٢) .

([8]) سورة هود ١١ ، آية ٨١ .

([9]) سورة النحل ١٦ ، آية ٥١ .

([10]) في " ج ، ز " [الحقيقة] ، و المثبت من " أ ، ب " و هو موافق لما في الانتصاف .

([11]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

قال محمود : ﴿بَعَثۡنَا عَلَيۡكُمۡ عِبَادٗا لَّنَآ﴾ (١) إنَّما معناه خلينا بينهم و بين ما فعلوا و لم نمنعهم ، و لا يجوز أن يُسلطهم على ذلك . (٢)

قال أحمد :هذا السؤال يتوجَّه على قدريٍ مثله ، أمَّا السنِّي فيقول : ﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ﴾ (٣) . (٤)

قال محمود : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولاً ﴾ (٥) أي ما صحَّ مناصحةٌ تدعوا إليها الحكمة أن نعذِّب قومًا حتى تجب / عليهم الحجة ببعثة الرسل ، و الحجة لازمةٌ قبل البعثة بأدلة العقل و لكنَّ البعثة من جملة التنبيه على النظر في أدلة (٦) العقل . (٧) **ج ١٦١**

قال أحمد : هذا مذهب باطلٌ اعتزالي و مذهب [أهل] (٨) السنة أنَّه لا حكم للأفعال قبل [ورود] (٩) الشرع و لا تكاليف إلا به ، و لا تجب الحجة إلا بالبعثة و الآية دالةٌ له فلا معنى لتحريفها .

قال محمود : ﴿أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ﴾ (١٠) حقيقته قلنا : افسقوا ، و هذا ليس مرادًا ، فمجازه أنَّ الله سبحانه أنعم عليهم ليشكروا ، فجعلوا النعمة سببًا للبطر ، و أمَّا / مَن قال : **ز ٧١ ظ** أمرناهم بالطاعة ففسقوا ، فهو إضمارُ ما لا دليل عليه و إضمارُ ما الدليل يأباه ؛ لأنَّ المأمور به إنَّما حُذِف لأنَّ فسقوا دلَّ عليه و هو كلامٌ مستفيض ، تقول : أمرته فقام أي أمرتُه بالقيام فقام ، و لو رُمتَ من مخاطبك أن يفهم [عنك] (١١) غير ذلك كلفتَه شططًا ، و نظيرُ حذفِ ما

---

(١) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٥ .

(٢) الكشاف (٢ / ٦٢٤) .

(٣) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٣ .

(٤) فمحمود يريد صرف اللفظ عن ظاهره لأنَّه لا يوافق قاعدة الأصلح عنده ، و أحمد يريد نفي أن يكون ذلك لحكمة ، و الصحيح أنَّ الله أراد ذلك كونًا ، و قد بيَّن تعالى علة ذلك و هو فساد اليهود في الأرض ، فهو جزاء من جنس العمل ، قال ابن كثير : " و قد أخبر الله عنهم أنَّهم لَمَّا طغوا و بغوا سلط الله عليهم عدوهم فاستباح بيضتهم و سلك خلال بيوتهم و أذلهم و قهرهم جزاء وفاقًا ، و ما ربك بظلام للعبيد " . يراجع : تفسير ابن كثير (٥ / ٣١) ، المسائل الاعتزالية (٢ / ٦٢٧) .

(٥) سورة الإسراء ١٧ ، آية ١٥ .

(٦) في " أ " [دلالة] و المثبت من بقية النسخ و هو أولى .

(٧) الكشاف (٢ / ٦٢٨) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) سورة الإسراء ١٧ ، آية ١٦ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

عُلِم حذفُ مفعول (شاء) و (أراد) في قولك : لو شاء زيدٌ أو أراد لأحسن ، و لا يرد عليه أمرتُه فعصاني ؛ لأنَّه منافٍ للأمر و لا يكون ما ينافي الأمر مأمورًا .[١]

قال أحمد : فصلٌ حسن إلا قوله : " أنعم عليهم ليشكروا " ، و الحقُّ أنَّهم خولوها و أمروا بالشكر ففسقوا و كفروا / مخالفة للأمر لا للإرادة .[٢] ب ٦٣ ظ

قال محمود : ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ﴾[٣] أي مَن كانت الدنيا همَّه كالكفرة و الفسقة أعطيناه على حكم المشيئة و قدرها .[٤]

قال أحمد : و مثله في الشورى : ﴿ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ﴾[٥] أدخل (من) الدالة على التبعيض لذلك[٦] .

قال محمود : *﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا / تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾[٧] لقد بالغ الله في التوصية بالوالدين أ ٧٧ و
حيث افتتحها *[٨] بالتوحيد و قرن الإحسان إليهما بتوحيده و نظمها في سلك القضاء و لم يرخص في كلمة تنفلت من متضجر مع موجبات الضجر بقوله : ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ ثُمَّ عطفه عليهما بافتقارهما اليوم إلى مَن كان أفقر خلق الله إليهما .[٩]

قال محمود : ﴿إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولاً﴾[١٠] يطلب من المعاهد أن يفي به و لا ينكثه ، أو تخييل كأنَّه يقال للعهد : لِمَ نُكِثتَ ؟ تبكيتًا للناكث ، كما يُقال للموءودة : بأي ذنبٍ قُتِلتِ ؟[١١] .[١٢]

قال أحمد : لفظ التخييل غلطٌ ، و قد تقدَّم إنكاره فينبغي إبداله بالتمثيل .

---

(١) الكشاف (٢ / ٦٢٨ ، ٦٢٩) .
(٢) ما اختاره أحمد هو أحد الأقوال في الآية أنَّهم أمروا بالطاعة ففسقوا ، وقدَّم عليه ابن كثير قول مَن قال : إنَّه الأمر الكوني القدري كما قال تعالى : ﴿ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا ﴾ (سورة يونس ، آية ٢٤) .
(٣) سورة الإسراء ١٧ ، آية ١٨ .
(٤) الكشاف (٢ / ٦٣٠) .
(٥) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٢٠ .
(٦) هذا سياق "ج " و في " أ ، ب ، ز " [أدخل من للتبعيض دالة على ذلك] .
(٧) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٢٣ .
(٨) ما بين العلامتين ** بياض في " ج " .
(٩) الكشاف (٢ / ٦٣٢) .
(١٠) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٣٤ .
(١١) في " ز " [لم قتلتِ] .
(١٢) الكشاف (٢ / ٦٣٩) .

قال أحمد : و التأويل الأول أرجح ، و يُحذف المجرور الذي [هو] [١] (عنه) تخفيفًا و في بقية الآية [٢] ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴾ [٣] ، و يُعضد سؤالَ العهد على وجه التمثيل وقوفُ الرحم بين يدي الله عزَّ و جلَّ و سؤالُها عمَّن وصلها و قطعها [كما جاء] [٤] في الحديث الصحيح [٥] .

ز ٧٢ و **قال محمود** : ﴿لَن تَخۡرِقَ ٱلۡأَرۡضَ / وَلَن تَبۡلُغَ ٱلۡجِبَالَ طُولٗا ﴾ [٦] أي لو تطاولتها ، و لا تخرق الأرض بوطأتك ، و هو تهكم بالمختال . [٧]

قال أحمد : لقد حرس الله عوام زماننا من هذه المشية المنهي عنها و وقع فيها قراؤنا و فقهاؤنا متى حفظ أحدهم مسألتين أو جلس بين يديه طالبان ، أو نال طرفًا من رياسة – مشى خيلاء و ودَّ لو حكَّ بيافوخه السماء ، يمرون بهذه الآية و هم عنها معرضون [و] [٨] يقرؤونها و هم من تدبرها على مراحل .

قال محمود : ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ﴾ [٩] تسبيحهم بلسان الحال بدلالتها على الصانع و قدرته و حكمته ، كأنَّها تنطق بذلك و تنزه الله به ، فأمَّا قوله : ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ﴾ مع أنَّ هذا الذي ذكرناه معلومٌ ؛ فالخطاب للمشركين و هم لم يستوضحوا منها الدلالة على الخالق [١٠] . [١١]

قال أحمد : فما تصنع بقوله : ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ﴾ و لا يغفر للمشركين ؟ إنَّما خاطب بالحلم و المغفرة / المؤمنين ، و الظاهر خطاب المؤمنين ، و أمَّا عدم فقهنا لتسبيح ج ١٦٢

---

(١) سقطت من " أ " .
(٢) هكذا هي في النسخ الأربع ، و الصواب كما في الانتصاف [الآي] .
(٣) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٣٦ .
(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٥) أخرجه الشيخان عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك التفسير (سورة محمد) – ب و تقطعوا أرحامكم ، ح ٤٨٣٠) ، مسلم (ك البر و الصلة و الآداب – ب صلة الرحم و تحريم قطعها ، ح ٢٥٥٤) .
(٦) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٣٧ .
(٧) الكشاف (٢ / ٦٤١) .
(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٩) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٤٤ .
(١٠) في " أ " [الخلق] ، و بقية النسخ على ما أثبته و هو موافق لما في الكشاف .
(١١) الكشاف (٢ / ٦٤٣ ، ٦٤٤) .

الجمادات فكنايةٌ عن عدم العمل بمقتضى تسبيحها ، فلو تفطَّن الإنسان أنَّ [١] النملة و البعوضة و كلُّ ذرة في الكون تنزِّه الله تعالى و تشهد بجلاله و كبريائه و قهره – لشَغَلَه عن قُوتِه [٢] فضلًا عن فضول الكلام و الغيبة التي هي فاكهة زماننا هذا ، و ذرات لسانه الذي شغله بالمعصية مملوءة بتسبيح الله و تخويف عقابه ، فالظاهر أنَّ الآية وردت على الغالب من أحوال الغافلين و إن كانوا مؤمنين ، فالحمد لله الذي كان عنَّا [٣] حليمًا غفورًا .

قال محمود : و من فيهنَّ يسبح حقيقةً و هم الملائكة [٤] و قد عُطِفَ [٥] على السموات و الأرض و تسبيحهما مجازٌ ؛ لأنَّ التسبيح المجازيَّ حاصلٌ في الجميع ، و إلا كان جمعًا بين الحقيقة و مجازها دفعةً واحدةً . [٦]

أ ٧٧ ظ **قال أحمد** : / تقدَّم منه منع هذا و بيَّنا عند سجدة النحل [جوازه] [٧] ، لكن ذكر هناك أنَّه يشملهما الانقياد بطريق التواطؤ و هاهنا جعله مجازًا ، و قد يكون ثَمَّ أراد التواطؤ مع المجاز ، و كما / يتفق التواطؤ مع الحقيقة * فقد يتفق مع المجاز * [٨] . ز ٧٢ ظ

قال محمود : ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾ [٩] فتنتُهم بها [١٠] أن قالوا : كيف تكون شجرة في النار ، و النار تحرق الشجر ؟ و ما تنكرون من ذلك بأنْ جعل الله سبحانه الشجرة من جنسٍ لا تأكله النار كالسمندل [١١] يُتخَذ منه مناديل إذا اتسخت طُرِحت في النار فيذهب الوسخ عنها ، و النعام تبلع الحديد المحمى ، و قد خلق [١٢] الله تعالى في كلِّ شجرة نارًا . [١٣]

---

(١) في " ج ، ز " [إلى] .

(٢) في " ج" [عما يعانيه من قوته] و المثبت موافق لما في الانتصاف .

(٣) سقطت من " ز " .

(٤) في الكشاف [الملائكة و الثقلان] فهذا سقط و هو مهم للمعنى بعد ذلك ! ؟ .

(٥) في " ز" [عَطفَ] و في البقية بغير شكل ، و قد جاء في الكشاف [عطفوا] فبناء الفعل لما لم يسم فاعله أولى و يكون الضمير فيه عائدًا على (مَن) لأنَّ لفظه مفرد و هو في معنى الجمع .

(٦) الكشاف (٢ / ٦٤٤) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " و في عبارة بقية النسخ اضطراب بسبب هذا السقط .

(٨) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(٩) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٦٠ .

(١٠) في " ز " [شبههم بها] و هو تحريف .

(١١) السمندل : حيوان من رتبة البرمائيات ، صغير الجسم غالبًا يشبه العَظَاءَة – تعرف في مصر بالسِّحلية – في شكلها العام . و طائر بالهند لا يحترق بالنار فيما زعموا . و نسيج من ريش بعض الطيور لا يحترق ، يراجع : المعجم الوسيط مادة (سمندل) ، و مادة (عظا) .

(١٢) في " ز " [جعل] .

(١٣) الكشاف (٢ / ٦٤٨ ، ٦٤٩) .

قال أحمد : / العمدة في ذلك أنَّ النار لا تؤثر إحراقًا إلا أنَّ الله تعالى أجرى العادة أن يخلق الإحراق عقب ملاقاتها بعض الأجسام .[١] ب ٦٤ و

قال محمود : و إنَّما قيل : ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلۡمَلۡعُونَةَ فِي ٱلۡقُرۡءَانِ﴾ لأنَّه لعن طاعموها في القرآن ، أو لأنَّها نبتت في أصل الجحيم أبعد شيء عن الرحمة ، و قيل : الشجرة الملعونة : إبليس[٢] .[٣]

قال أحمد : و يبعده قوله تعالى : ﴿طَلۡعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ و قوله : ﴿فَإِنَّهُمۡ لَأٓكِلُونَ مِنۡهَا﴾[٤] .

قال محمود : ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾[٥] كشفاعة الآلهة و تسويف التوبة و جواز العفو بدونها و الاتكال على الرحمة و شفاعة الرسول في الكبائر و الخروج من النار

---

(١) في قول محمود محاولة لتقرير المنهج العقلي الذي تَدَخَّل حتى في الغيبيات ، فأوجد لها تأويلات عجيبة ما أنزل الله بها من سلطان كمثل مَن زعم أنَّ فاكهة الجنة لا تؤكل إنَّما صورها تحدث في النفس لذة دون أن تؤكل فأنكر عليه الأئمة ذلك – قانون التأويل لأبي بكر بن العربي (ص ٣٥٧) – ، فمثل هذه الفلسفة قابلها الأشاعرة بالضد تمامًا فقالوا بالعادة و أنَّه لا أسباب و لكنه اقتران عادي بين الأشياء ؛ فألغوا ما وضعه الله في خلقه و شرعه من العلل و الأسباب ، و قد أنكر الله على مَن ألغى الأسباب فقال تعالى : ﴿ أَمۡ نَجۡعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلۡمُفۡسِدِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ نَجۡعَلُ ٱلۡمُتَّقِينَ كَٱلۡفُجَّارِ﴾ (سورة ص ، آية ٢٨) فهل يستوي مَن أتى بالبر و التقوى مع هذا الذي ترك الشرع و عمل بهواه و شهواته ، و لذلك أباحت الشريعة الميتة عند الضرورة تقريرًا لقانون السببية ، و هي دفع الشيء بضده ، يقول ابن القيم في مذاهب الناس في الأسباب : " و الثالث ما جاءت به الرسل و دلَّ عليه الحس و العقل و الفطرة إثباتها أسبابا ، و جواز بل وقوع سلب سببيتها عنها إذا شاء الله و دفعها بأمور أخرى نظيرها أو أقوى منها مع بقاء مقتضى السببية فيها ؛ كما تصرف كثير من أسباب الشر بالتوكل و الدعاء و الصدقة و الذكر و الاستغفار و العتق و الصلة ، و تُصرَف كثيرٌ من أسباب الخير بعد انعقادها بضد ذلك ، فلله كم من خير انعقد سببه ثم صُرِف عن العبد بأسباب أحدثها منعت حصوله و هو يشاهد السبب حتى كأنه أخذ باليد ، و كم من شر انعقد سببه ثم صرف عن العبد بأسباب أحدثها منعت حصوله ، و مَن لا فقه له في هذه المسألة فلا انتفاع له بنفسه و لا بعلمه " . يراجع : إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية ، دار طيبة – الرياض ، ط ١ (ص ٤٤١) ، المسائل الاعتزالية (٢ / ٦٣١) .

(٢) الذي في الكشاف [أبو جهل] فقط ، فلعلها مزيدة في بعض النسخ ! .

(٣) الكشاف (٢ / ٦٤٩ ، ٦٥٠) .

(٤) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٦٥ ، ٦٦ .

(٥) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٦٤ .

بعد دخولها . [١]

قال أحمد : وعد الله المغفرة و علقها بالمشيئة من غير توبة ، و جعلها محمودٌ من وعود الشياطين ، و كذلك جعل وعد الصادق المصدوق (عليه السلام) بالشفاعة [٢] من مواعيد الشياطين ، و لعل [٣] عقوبةَ ذلك حرمانه إياها .

قال محمود : ﴿وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا تَفۡضِيلٗا﴾ [٤] أي على مَن سوى الملائكة ، و العجب من المجبرة كيف بلغ بهم عكس كلِّ شيء و كابروا ففضلوا البشر على الملك ، و قد علموا أحوالهم و مساكنهم ، و أنَّ منزلتهم من الأنبياء كمنزلة الأنبياء من أممهم ، حتى لفَّقوا أخبارًا باطلة في تفضيلهم على الملائكة ، و فسَّروا (كثيرًا) بمعنى (كلّ) و لم يحسُّوا ببشاعة قولهم : و فضَّلناهم على جميع مَن خلقنا و أنَّه أشجى لحلوقهم و أقذى لعيونهم و لكن
ز ٧٣ و
لا يشعرون ، فانظر إلى تمحلهم و تشبثهم [٥] بالتأويلات / البعيدة في عداوة الملائكة و الملأ الأعلى ، كأنَّ جبريل (عليه السلام) غاظهم حين أهلك مدائن قوم لوط [٦] فتلك السخيمة لا تزال في قلوبهم . [٧]

قال أحمد : بلغ إلى حدٍّ من السفه يوجب الحد ، فلا نجيبه إلا بالعلم و نعرض عن
سفاهته ، و حملُ (كثير) على معنى (جميع) لا يُستبعد ، كما حمل / الزمخشريُّ (القليل) ج ١٦٣
على العدم في قوله تعالى : ﴿فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ﴾ [٨] و أمثاله ، و قد بلغ الشاعر أن استثنى من قليل كما يُستثنى من النفي [٩] في قوله :

---

(١) الكشاف (٢ / ٦٥١ ، ٦٥٢) .

(٢) في " أ ، ز " هنا زيادة [جعل] و قد سبقت .

(٣) هذه العبارة هي عبارة " ز " و هي أخف من عبارة بقية النسخ [فأقل عقوبته] حتى لا نجزم له بشيء فهو إلى الله تعالى يحكم فيه بما يشاء سبحانه ، و هذه العبارة من علم الدين ليست في الانتصاف .

(٤) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٧٠ .

(٥) في " ز " [تسيبهم] تصحيف .

(٦) سقطت من " ج " .

(٧) الكشاف (٢ / ٦٥٣ : ٦٥٥) .

(٨) سورة البقرة ٢ ، آية ٨٨ .

(٩) في " ز " [المنفي] .

.... / قليل بها الأصوات إلا بغامها [١] أ ٧٨ و

أي لا أصوات بها ، و لنا أن يُبقيه على ما هو عليه فيقول : غير الآدميين أكثر فهم كثير ، فقولُه : ﴿وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا﴾ مرادفٌ لقوله : و فضلناهم على جميع مَن عداهم مِن خلقِنا ، و ظاهر الآية إذن مع الأشعرية الذين سمَّاهم مجبرة و سبَّهم و ثلبهم [٢] ، و ﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٞ﴾ .

قال محمود : ﴿يَوۡمَ نَدۡعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَٰمِهِمۡۖ﴾ [٣] أي بمَن ائتموا به من نبيٍّ أو كتاب أو دين ، و من بدع التفاسير أنَّ الإمام جمع (أمٍّ) و يُدعى الناس بأمهاتهم إظهارًا لشرف الحسن و الحسين (عليهما السلام) ؛ و رعاية لحقِّ عيسى (عليه السلام) ؛ و لئلا يفتضح أولاد الزنا . قال محمود : و ليت شعري أيُّهما أبدع صحة لفظه أو دقة حكمته ؟ ! [٤]

قال أحمد : أمَّا بدع لفظه فإنَّ جمع (الأمّ) المعروف (أمهات) ، و أمَّا رعاية عيسى (عليه السلام) بذكر أمهات الخلائق ليُذكَر بأمِّه فيوهم أنَّ خلقَ عيسى من غير أبٍ غضٌّ من منصبه ، و هو عكس الحقيقة بل ذلك آيةٌ له و شرف .

قال محمود : ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ﴾ [٥] أي مَن كان في الدنيا غير مهتدٍ لطريق النجاة فهو في الآخرة كذلك ، و جوَّزوا أن تكون الثانية بمعنى التفضيل . [٦]

قال أحمد : لأنَّه من عمى القلب لا من عمى البصر فجاز أن يُبنى منه (أفعل) . [٧]

---

(١) عجز بيت لذي الرمة ، صدره : أنيختْ فألقتْ بلدةً فوقَ بلدةٍ ، و جعل سيبويه (إلا) بمعنى (غير) ، و أيَّد ابن هشام أن (قليلا) هنا في معنى النفي . يراجع : ديوان ذي الرمة (ص ٦٣٨) ، الكتاب (٢ / ٣٣٢) ، مغني اللبيب (ص ٣٠٥) .

(٢) سقطت من " ج " .

(٣) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٧١ .

(٤) الكشاف (٢ / ٦٥٥ ، ٦٥٦) .

(٥) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٧٢ .

(٦) الكشاف (٢ / ٦٥٦) .

(٧) من شرط بناء (أفعل) التفضيل قبول التفاوت فلا يُبنَى من نحو مات و فنى و كذلك العمى مثلهما . يراجع : شرح ابن عقيل (٣ / ١٧٤) ، قطر الندى (ص ٣١٩) .

قال محمود : و من ثَمَّ أمال أبو عمرو [١] الأولى دون الثانية [٢] ؛ لأنَّ أفعل التفضيل تمامه (مِنْ) فكانت ألفه حشوًا كألف أعمالكم ، و الأول وقعت ألفه طرفًا .

قال أحمد : أو تكون هذه الآية قسيمة الأولى ، أي فمَن أوتي كتابه بيمينه فهو يبصره و يقرأه ، / و مَن كان في الدنيا أعمى غير متبصر و لا ناظر في معاده فهو في الآخرة غير متبصر في كتابه بل أعمى عنه أو أشد عمى على اختلاف التأولين . ز ٧٣ ظ

/ **قال محمود :** ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلاً ۝ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾ [٣] الآية ، و في تقليل الكيدودة [٤] و اتباعها الوعيد الشديد دليلٌ على أنَّ القبيح يعظم قبحه بعظم شأن فاعله ، و من ثَمَّ استعظم مشايخ العدل و التوحيد نسبة المجبرة إلى الله تعالى القبائح ، تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا . [٥] ب ٦٤ ظ

قال أحمد : أمَّا تقليل الكيدودة فيُحمل على كون الله تعالى يعلم ما لم يكن لو كان كيف يكون ، فعَلِمَ تعالى أنَّ الركون الذي كان يحصل و لو كان قليلًا فهو عظيم ، و هو خبرٌ عن الواقع في علمه فلا يليق حمله على المبالغة ؛ فإنَّها لا تليق في الأخبار ؛ فإنَّه لو كان الواقع كيدودة ركون كثير كان خلفُه خلفًا في الخبر ، و الذنب يعظم بحسب فاعله ، و أمَّا تعظيم مشايخ المعتزلة نسبة القبائح إلى الله عزَّ و جلَّ فقد استعظموا عظيمًا ، و لكن جهلوا في اعتقادهم القبح وصفًا ذاتيًا للقبيح ، فكلُّ ما استقبحوه * من العبد استقبحوه *[٦] من الله تعالى ، و القبيح عندنا / ما نهى الله عنه ، و لله عزّ و جلّ أن يفعله ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [٧] ، فالملك يستقبح من عبده [٨] أن يجلس على كرسي الملك و لا يقبح ذلك منه أ ٧٨ ظ

---

(١) أبو عمرو : هو زبان بن العلاء بن عمار التميمي المازني ، أخذ القراءة عن مجاهد و سعيد بن جبير و عطاء و غيرهم ، روى عنه القراءة يحيى اليزيدي ، و روى عنه الأدب الأصمعي و أبو عبيدة ، توفي بالكوفة سنة ١٥٤ ه . يراجع : وفيات الأعيان (٣ / ٤٦٦) ، معرفة القراء الكبار (١ / ٢٢٣) ، بغية الوعاة (٢ / ٢٣١) .

(٢) يراجع : البدور الزاهرة (ص ١٩٢) .

(٣) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٧٤ ، ٧٥ .

(٤) لعله مصدر للفعل (كاد) مثل كان كينونة ، و مصادر (كاد) التي وجدتُها : كَوْدًا و كادًا و مَكادًا و مَكادة . يراجع : القاموس المحيط ، تاج العروس ، و المعجم الوسيط مادة (كود) .

(٥) الكشاف (٢ / ٦٥٨) .

(٦) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٧) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٣ .

(٨) افي " ج " [غيره] و المثبت من بقية النسخ و هو موافق لما في الانتصاف .

، و لقد كان لمشايخه شغلٌ بما لزمهم من الإشراك عن هذا ، و لكن زُيِّن لهم سوء اعتقادهم فرأوه حسنًا .

ج ١٦٤ **قال محمود :** في قوله تعالى : ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ / وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ﴾ [1] العجب من النوابت و زعمهم أنَّ القرآن قديمٌ مع كونه معجزًا ، و العجز [يكون] [2] حيث تكون القدرة ، فيقال : الله قادرٌ على خلق الأجسام و نحن عاجزون عنه ، و لا يقال في المعجوز عنه : قادر و لا عاجز ، إلا أن يكابروا فيقولوا : هو قادرٌ على المحال ، فرأس مالهم المكابرة و قلب الحقائق . [3]

ز ٧٤ و **قال أحمد :** القديم [هو] [4] مدلول العبارات [و هو] [5] صفةٌ قديمة قائمة بذات الله تعالى تسمى قرآنًا ، و تُسمَّى أيضًا الكلمات و الآي قرآنًا ، و المعجز الدليل لا المدلول / عليه [6] ، لكن يتحرزون من إطلاق (المخلوق) لوجهين : [أحدهما] [7] لإيهامه ؛ و [الثاني] [8] لأنَّ السلف الصالح كفُّوا عنه ، و كم من معتقد لا يُطلَق القول به خشيةً من إيهام غيره ، فلا يصحُّ إلزام الزمخشريِّ .

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] [9] ﴿قُل لَّوۡ كَانَ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَلَٰٓئِكَةٞ يَمۡشُونَ مُطۡمَئِنِّينَ﴾ [10] أي مشي الإنس لا يطيرون إلى السماء فيسمعوا و يتعلموا ما يجب

---

(1) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٨٨ .

(2) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(3) الكشاف (٢ / ٦٦٤ ، ٦٦٥) .

(4) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(5) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(6) لازم هذا التفصيل أنَّ ما نقرأه ليس كلام الله ، و يؤكد ذلك الجملة التي تليها (أنهم يتحرزون) ، فهو تحرز لا اعتقاد ؛ لأنهم يعتقدون في هذا الدليل أنه مخلوق و هو معتقد المعتزلة عينه ، فهذا هو معتقد الأشاعرة يثبتون صفة الكلام فخافوا بذلك المعتزلة ، لكنَّهم يثبتونها على خلاف النصوص كما تقدَّم في إثبات الصوت – يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٦٥) – ، فآل مذهبهم إلى موافقة المعتزلة في كون القرآن مخلوقًا ، و لا يُظهرون ذلك للعوام كما هو واضح من كلام ابن المنيّر . يراجع : مجموعة الفتاوى (٣ / ٤٣٥) ، مختصر الصواعق المرسلة (ص ٤٦٩) .

(7) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(8) الكشاف (٢ / ٦٦٤ ، ٦٦٥) .

(9) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(10) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٩٥ .

علمه [١] ، ﴿لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولاً﴾ يعلمهم الخير . [٢]

قال أحمد : نبَّه على فائدة (يمشون) فأحسن فيه .

قال محمود : ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [٣] إنَّما ناسب نفيُ الولد التحميدَ ؛ لأنَّ مَن هذه صفاته فهو القادر على إزداء [٤] كلِّ نعمة ، فهو المستحق لجنس الحمد . [٥]

قال أحمد : أغفل هذا المعنى عند قوله : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [٦] الآية ، فأجاز ثَمَّ أن يكون قولُه : ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ داخلًا [٧] تحت الصلة إيقاعًا للظاهر موضع [٨] المضمر ، و قد ذكرته فيما تقدَّم ، و أنَّ هذه الجملة لا يليق اقترانها بكلمة التوحيد فجدِّد به عهدًا .

---

(١) في " ز " [تعلمه] ، و في " ج " [عليهم] .

(٢) الكشاف (٢ / ٦٦٧) .

(٣) سورة الإسراء ١٧ ، آية ١١١ .

(٤) هكذا جاءت في " أ ، ب " و في الكشاف [إيلاء] و هي قريبة المعنى منها ، و قد سقطت من " ز " ، و قد جاءت في " ج " [ازدياد] و لا يحسن بها المعنى ، فما أثبتُّه أولى ؛ أزدى : صنع معروفًا ، و هذا مصدره لأنَّه رباعي ، يراجع : القاموس المحيط مادة (زدى) .

(٥) الكشاف (٢ / ٦٧٤) .

(٦) سورة الأنعام ٦ ، آية ١ .

(٧) هكذا في " ب ، ج ، ز " و في " أ " [داخل] و هو لحن ؛ لأنه ليس موضعًا لزيادة (كان) و كذلك زيادة (كان) بلفظ المضارع شاذ ، يراجع : شرح ابن عقيل (١ / ٢٨٨ : ٢٩٢) .

(٨) في " ج " [موقع] .

من سورة الكهف

قال محمود : ﴿وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا مَّا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ ﴾ (١) و اتخاذ الولد محال في نفسه ، و إنَّما قال : ﴿ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ ﴾ لأنَّه ليس مما يُعلم لاستحالته ، فعدم العلم بالشيء إمَّا للجهل بطريقه و إمَّا لاستحالته . (٢)

قال أحمد : مضى مثله في قوله تعالى : ﴿ أَشۡرَكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنًاۖ ﴾ (٣) و نظر [بقول الشاعر] (٤) :

و لا ترى الضب بها ينجحر (٥)

و بيَّنت أنَّ الكلام حقيقة .

قال محمود : ﴿ أَحۡصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾ (٦) (أحصى) فعلٌ ماضٍ لأنَّ أفعل التفضيل لا يُبْنَى إلا من ثلاثي ، و ما ورد بخلافه شاذٌّ لا يُقاس عليه نحو : أعدى من الجرب (٧) . (٨)

قال أحمد : جعل بعض النحاة بناء (أفعل) من المزيد فيه الهمزة قياسًا و نسبه لسيبويه (٩) ، و علله / بأنَّ بناءه منه لا يغيِّر نظم الكلمة ، إنَّما هو تعويض همزة بهمزة . أ ٧٩ و

قال محمود : و أيضًا / لو كان للتفضيل و نصبت (أمدًا) به فهو لا يعمل ، أو بـ(لبثوا) / فلا يُساعد المعنى عليه ، أو بفعل مضمر و أحصى دالٌّ عليه كقوله : ب ٦٥ و ز ٧٤ ظ

---

(١) سورة الكهف ١٨ ، آية ٤ ، ٥ .

(٢) الكشاف (٢ / ٦٧٦) .

(٣) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٥١ ، و في " ز " ﴿ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنًا ﴾ (سورة الأعراف ٧ ، آية ٣٣) و الأولى هي الموافقة لعزو ابن المنير . راجعه إن شئت .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و في غيرها [بقوله] .

(٥) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٢٠٦) .

(٦) سورة الكهف ١٨ ، آية ١٢ .

(٧) قال أبو الفضل الميداني : " من العدوى " . يراجع : مجمع الأمثال (٢ / ٤٥) .

(٨) الكشاف (٢ / ٦٧٨) .

(٩) قال ابن مالك : " هو مذهب سيبويه و المحققين من أصحابه " . يراجع : شرح التسهيل (٣ / ٤٦ ، ٤٧) .

.... و أضـــــربَ منَّــــا بالــــسيوف القــــوانس [١]

فقد أبعدت المتناول و هو قريب حيث أبيتَ أن يكون (أحــصى) فعلًــا * ثُــمَّ اضــطررت فأضمرتَه .

قال أحمد : لقائلٍ أن ينصبه تمييزًا كقوله : ﴿ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ [٢] و إن كانت (أحصى) هناك فعلًا * [٣] ، و يؤيده أنَّ الواقعة في اختلاف الأحزاب في مقدار [٤] اللبث ﴿إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً ﴾ [٥] فأمثلهم طريقةً هو أحصاهم أمدًا .

١١٠ – **قلتُ** : و لا بُعد فيما استبعده الزمخشري من إضمار فعلٍ كقوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [٦] [فإنَّا] [٧] نحتاج إلى إضمار فعلٍ من جنس (أفعل) إذ الإضافة مستحيلة هناك [٨] ، و إنَّما الزمخشري له أن يُجيب : بأن [٩] هناك بنا ضرورةً إلى إضماره و لا ضرورة هنا ، و لذلك قال : أبعدتَ المتناول و هو قريب .

قال محمود : دخلت الواو في قوله تعالى : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [١٠] و هي الداخلة على الجملة الواقعة صفة أو حالًا ، كقولك : مررت برجلٍ و معه سيف و بالرجل و معه سيف ، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا / كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [١١] ، و فائدتها توكيد لصوق الصفة و الحال **ج ١٦٥**

، و الدلالة على اتصافه بذلك أمرٌ ثابت ، فالقائلون : ﴿ وَثَامِنُهُمْ ﴾ لم يقولوا ذلك رجمًا بالغيب

---

(١) عجز بيت للعباس بن مرداس ، و صدره : أَكَرَّ و أحمى للحقيقة منهمُ ، و (أضرب) و ما قبله منصوب عطفًا على المنصوب بفعل (لم أرَ) في البيت السابق له ، و القوانس : جمع قونس و هو أعلى بيضة الرأس . يراجع : ديوان العباس بن مرداس (ص ٩٣) ، و مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

(٢) سورة الجن ٧٢ ، آية ٢٨ .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٤) في " ز " [مدة] .

(٥) سورة طه ٢٠ ، آية ١٠٤ .

(٦) سورة الأنعام ٦ ، آية ١١٧ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٨) قال ابن هشام : " لأنَّ أفعل بعض ما يضاف إليه ؛ فيكون التقدير أعلم المضلين " . يراجع : شرح قطــر الندى (٢٧٩) .

(٩) هذه من " ب " و في " أ " [فإنا] ، و في " ج " [إنا] ، و قد سقطت من " ز " مع تغيير في العبارة .

(١٠) سورة الكهف ١٨ ، آية ٢٢ .

(١١) سورة الحجر ١٥ ، آية ٤ .

كما قيل عن مَن قبلهم ، و أتبع هؤلاء قولَه : ﴿ مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ فهذه الطائفة هي المحقة . (١)

قال أحمد : هذا هو الصواب (٢) لا كمَن يزعم أنَّها واو الثمانية ، و يضيف إليها : ﴿ وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ (٣) في الجنة إذ أبوابها ثمانية ، و عدُّوا منه : ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ (٤) في التوبة (٥) و هو الثامن من قوله : ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ﴾ فهب أنَّ في اللغة واوًا تصحب الثمانية فأين ذكرُ العدد في أبواب الجنة ؟ و في التوبة ذُكِرتْ لربط الأمر بالمعروف بالنهي عن المنكر لِمَا بينهما من التناسب [و منه] (٦) : ﴿ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ / ٱلۡمُنكَرِ ﴾ (٧) و : ﴿ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ ﴾ (٨) ﴿تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ ﴾ (٩) ز ٧٥ و

و منهم مَن عدَّ ﴿ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا ﴾ (١٠) و هو غلطٌ فاحش ؛ فإنَّها واو التقسيم التي لو حذفتها لم يصح الكلام .

قال محمود : ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا ٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ (١١) كان أ ٧٩ ظ

معناه إلا أن تعترض مشيئة الله تعالى دون فعله و ذلك مما لا مدخل فيه للنهي ، و تعلقه به على وجهين : إمَّا و لا تقولنَّ [لشيء] (١٢) ذلك القول إلا أن / يشاء الله أي إلا ملتبسًا بمشيئة الله ، أو قائلًا : إن شاء الله . (١٣)

---

(١) الكشاف (٢ / ٦٧٨) .
(٢) و هو ترجيح ابن هشام في المغني . يراجع : مغني اللبيب (ص ٣٤٥) .
(٣) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٧٣ .
(٤) سورة التوبة ٩ ، آية ١١٢ .
(٥) في " ج " [براءة] .
(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٧) سورة آل عمران ٣ ، آية ١١٤ .
(٨) سورة لقمان ٣١ ، آية ١٧ .
(٩) سورة آل عمران ٣ ، آية ١١٠ .
(١٠) سورة التحريم ٦٦ ، آية ٥ .
(١١) سورة الكهف ١٨ ، آية ٢٣ ، ٢٤ .
(١٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(١٣) الكشاف (٢ / ٦٨٧) .

قال أحمد : لولا حملُ الكلام على أحد الوجهين المذكورين لكان معناه : و لا تقولنَّ ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله ، و ليس الغرض ذلك بل الغرض النهي [١] ، و ليت شعري ما معنى قول محمود : " إلا أن تعرض المشيئة دونه " ، و اعتقاده أنَّ مشيئة الله لا تعترض على فعل أحدٍ ، فكمْ شاء عندهم فعلًا فتُرِكَ و تركًا ففُعِل ؟ ! حتى إنَّهم يقولون : قولُ القائل : و الله لا أفعلُ إلا أن يشاء الله أن أفعلَه – كذبٌ إذا كان مباحًا ؛ لأنَّ الله تعالى لا يشاؤه بزعمهم ، فسحقًا لاعتقادهم .

قال محمود : ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [٢] قيل [٣] : إذا نسيت كلمة الاستثناء تداركها بالذكر ، و عن ابن عباس : و لو بعد سنة [٤] ، و عند عامة الفقهاء لا يؤثر [الاستثناء] إلا [أن يكون] [٥] متصلًا .

قال أحمد : و ظاهر الآية الأمر بتدارك المشيئة عند التذكار ، و أمَّا حلُّ اليمين بها فلا دليل للآية عليه .

قال محمود : و يجوز أن يكون ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ﴾ بالتسبيح و الاستغفار إذا نسيت كلمة الاستثناء و قيل : ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ﴾ إذا تركت بعض المأمورات ، أو اذكره إذا اعتراك النسيان ليذكرك ما نسيت ، و قد حمل على أداء [٦] الصلاة المنسية عند ذكرها ، و قولُه : ﴿لِأَقۡرَبَ مِنۡ هَٰذَا رَشَدًا﴾ / إشارةٌ لنبأ [٧] أصحاب الكهف ، أي عسى أن يؤتيني ما هو أعظم منه . [٨] ب ٦٥ ظ

---

(١) قال الطبري : " و هذا تأديب من الله عزَّ ذِكرُه لنبيه (ﷺ) عهد إليه أن لا يجزم على ما يحدث من الأمور أنه كائن لا محالة إلا أن يصله بمشيئة الله " . يراجع : جامع البيان (١٥ / ٢٢٣) .

(٢) سورة الكهف ١٨ ، آية ٢٤ .

(٣) في "ج " [أي] .

(٤) قال السيوطي : " أخرج سعيد بن منصور و ابن جرير و ابن المنذر و ابن أبي حاتم و الطبراني و الحاكم و ابن مردويه ... " فذكره ،و ذكر الطبري أنَّ قول ابن عباس و غيره في هذا لا يؤثر في رفع الكفارة إلا إن كان متصلا بالحلف . يراجع : جامع البيان (١٥ / ٢٢٥) ، و الدر المنثور (٩ / ٥١٦) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) في " ج " [أنها] .

(٧) في " ج " [إلى نبأ] .

(٨) الكشاف (٢ / ٦٨٨) .

قال أحمد : يؤيده قولُه تعالى : ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ﴾ [١] الآية ، افتتح القصة بتقليل شأنها ثمَّ ختمها بأمره (ﷺ) أن يطلب أرشد منها .

١١١ – **قلتُ** : و قد يسبق إلى الوهم أنَّ قصةً ذُكِرت في الكتاب العزيز [٢] ليُتعَظ بها – لا ينبغي أن يُحتقَر شأنُها و لا يُسأل إنزال ما هو خيرٌ منها و أرشد . و جوابه أنَّ المشركين سألوا رسول الله (ﷺ) عن خبرهم [٣] و قالوا : [أخبرنا عن] [٤] فتيةٌ ذهبت بهم في الأرض مذاهب ، فقلل الله شأنَّها تحقيرًا لِمَا / استعظموه ، و لم يقص الله نبأها [٥] إلا لإعلام المشركين ز ٧٥ ظ
أنَّ رسول الله (ﷺ) [كان] يتلقى الوحي من السماء ، و إن [كانت الآية] لا تخلو عن فائدة و موعظة و عبرة [فتنبَّه لهذه الدقيقة] [٦] .

قال محمود : / و الظاهر أنَّ المراد : و قل إذا نسيتَ شيئًا : عسى أن يبدلني ربِّي عن ج ١٦٦
هذا المنسي خيرًا منه لقوله : ﴿أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ [٧] . [٨]

قال محمود : ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ﴾ [٩] جعلناه غافلًا عن الذكر بالخذلان ، أو وجدناه غافلًا كقولك : أحمدته و أبخلته [١٠] : وجدتُه كذلك . [١١]

قال أحمد : شمَّر هاربًا من الحقِّ و تجرَّأ على نفي ما نسبه الله إليه اتباعًا لهواه .

قال محمود : أو من أغفل إبله إذا لم يجعل لها وسمًا أي لم يسِمْها بالذكر ، و لم يجعلها مِمَّن كتب في قلوبهم الإيمان .

قال أحمد : و هذا يمكن مع خلق الغفلة ، فلا ضرورة إلى صرف اللفظ عن ظاهره . [١٢]

---

(١) سورة الكهف ١٨ ، آية ٩ .

(٢) في " ج " زيادة [مع ما ذكر] و لا يحتاجها المعنى .

(٣) ذكره السيوطي في لباب النقول ، لكن الحديث لا يثبت من جهة السند لذلك لم يخرج الشيخ مقبل بن هادي شيئًا من أسباب النزول في سورة الكهف . يراجع : لباب النقول بحاشية تفسير الجلالين (ص ٢٧٧) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، في بقية النسخ [هم] و ما أثبته أولى .

(٥) الكشاف (٢ / ٦٨٨) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة البقرة ٢ ، آية ١٠٦ .

(٨) الكشاف (٢ / ٦٨٨) .

(٩) سورة الكهف ١٨ ، آية ٢٨ .

(١٠) في " ج " [أخلفته] و هو تحريف .

(١١) الكشاف (٢ / ٦٩٠) .

(١٢) أهمل المختصر قول ابن المنير : إنَّ التفسير بــ (وجدته غافلًا) لا يليق بذات الله لأنَّه يُشير إلى سبق جهل .

قال محمود : فقد أبطل الله تعالى توهم المجبرة بقوله : ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ .

قال أحمد : / تقدَّم وجه نسبة فعل العبد إلى نفسه لكونه مقرونًا بقدرته و إلى الله تعالى لكونه أ ٨٠ و

موجِدًا له ، فأدلة السنة تتبعه حيث [١] سلك لا محيص له عنها .

قال محمود : قريء ﴿ٱلْوَلَـٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [٢] رفعًا صفة للولاية ، و بالجرِّ صفةً لله ، و قرأ عمرو بن عبيد بالنصب على [التأكيد] [٣] كقولك : هذا عبد الله الحقَّ لا الباطل و هي قراءة فصيحة [٤] ، و كان عمرو بن عبيد من أفصح الناس . [٥]

قال أحمد : قد تقدَّم الإنكار عليه في ذكر ما توهم أنَّ القراءة موكولة إلى رأي الفصحاء و لا يجوز لأحدٍ أن يقرأ إلا بما سمعه و رواه متصلًا عن النبيِّ (ﷺ) مخبرًا عن إنزاله من السماء فلا وجه لفصاحة الفصيح ، و لكن الزمخشريَّ لا يفوت الثناء على رأس البدعة و معدن الفتنة عمرو بن عبيد [و هو] [٦] من كبار المعتزلة .

قال محمود : ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ﴾ [٧] [قولُه] [٨] : ﴿ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ ﴾ مستأنفٌ معللٌ لفسوقه ، أي لو كان ملكًا لَمَا فسق ، و هذا الكلام المعترض تعمَّده الله صيانةً للملائكة عن الضلال ، فما أبعد [البون بين ما] [٩] تعمده الله و بين قول مَن ضاده فزعم أنَّه كان ملكًا رئيسًا على الملائكة فلُعِن ، و ورَّكوا ذلك على ابن عباس . [١٠]

---

(١) في " ج " [آية] ، و المثبت من بقية النسخ ، و في الانتصاف [أية توجه] بالهمز ، و هو تصحيف ، و صوابه بالمد . قال في القاموس : " و آية مما يُضاف للفعل لقرب معناها من معنى الوقت " . يراجع : القاموس المحيط و تاج العروس مادة (أيي) .

(٢) سورة الكهف ١٨ ، آية ٤٤ .

(٣) هكذا هي في الكشاف ، و الذي في النسخ [النداء] و هو وهم و غلطٌ ، قال ابن عادل : " نصبًا على المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة " يراجع : اللباب لابن عادل الحنبلي (١٢ / ٤٩٨) .

(٤) يراجع : مختصر في شواذ القرآن (ص ٨٣) .

(٥) الكشاف (٢ / ٦٩٦ ، ٦٩٧) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٧) سورة الكهف ١٨ ، آية ٥٠ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٩) هكذا هي في الكشاف و في النسخ [من] و هو تحريف .

(١٠) الكشاف (٢ / ٦٩٩) .

قال أحمد : الحقُّ معه إلا في قوله : " تعمده الله " فإنَّه يُطلق على مَن يفعل فعلًا حينًا خطأً ، فلا يليق [١] إطلاقه .

ز ٧٦ و **قال محمود** : إن قلتَ : / كيف نسي يوشع الإخبار بخبر الحوت و هي معجزة موسى و أمارة طلبه [٢] و هو حياة السمكة المملوحة و قيام الماء مثل الطاق [٣] . قلتُ : الظاهر أنَّ الشيطان ذهب بفكره كلَّ مذهب فجرَّه إلى النسيان ، و كثرت مشاهدته العجائب من موسى (عليه السلام) * فألف قلة الاهتمام . [٤]

قال أحمد : ورد في الحديث أنَّ موسى * [٥] لم ينصب إلا منذ جاوز الموضع الذي حده الله سبحانه [٦] ، و لعل الحكمة في إنساء يوشع أن يتيقظ موسى لعون الله مَن سافر في طلب علم أو عبادة و تيسيرها عليه ، و إن كان موسى متيقظًا لمثله ، فالغرض إيقاظ موسى لأمّته و المؤمنين من هذه الأمّة حين تُقَصُّ عليهم هذه القصة ، فما قصَّ الله سبحانه القصص إلا ليُتدبَّر و يُقتبَس أنوارُها عاجلًا و آجلًا .

ب ٦٦ و **قال محمود** : ﴿إِنَّكَ لَن تَسۡتَطِيعَ﴾ [٧] نفى الاستطاعة / مؤكدًا لنفيها بـــ (لن) كأنَّها مما لا يصح ، و علله بأنَّه يتولى ما ظاهره منكر ، و الرجل الصالح يتجرد للإنكار عند رؤية [٨] ذلك .

قال أحمد : يدلُّ عليه أنَّه قال في خرق السفينة : ﴿أَخَرَقۡتَهَا لِتُغۡرِقَ أَهۡلَهَا﴾ [٩] و لم يقل : لتغرقنا [١٠] فنسي نفسه و اشتغل بغيره في حالة يقول المرء فيها : نفسي نفسي [١١] .

---

(١) في " ج " [فلا يجوز] .

(٢) في " ز " [طَلِبته] و هو أولى لأنه الموافق للكشاف .

(٣) يريد قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَءَيۡتَ إِذۡ أَوَيۡنَآ إِلَى ٱلصَّخۡرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلۡحُوتَ ﴾ آية ٦٣ .

(٤) الكشاف (٢ / ٧٠٤) .

(٥) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٦) الحديث أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) ، فأخرجه البخاري (ك العلم – ب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم ، ح ١٢٢) ، مسلم (ك الفضائل – ب من فضائل الخضر عليه السلام ، ح ٢٣٨٠) .

(٧) سورة الكهف ١٨ ، آية ٦٧ .

(٨) في " ز " [مشاهدة] و في " ج " بعدها [الخلل] .

(٩) سورة الكهف ١٨ ، آية ٧١ .

(١٠) في " أ " [لتغرقها] و هو تحريف .

(١١) سقطت من " ج " .

قال محمود : قوله : ﴿فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا ﴾ [١] مسببٌ عن الغصب ، فإن قلتَ : كان حقُّه
أ ٨٠ ظ أن يتأخر عن السبب فَلِمَ قُدِّم ؟ قلتُ : النيةُ به التأخير فقُدِّم اهتمامًا به ، أو لأنَّ خوف الغصب / ليس هو السبب وحده ، و لكن مع كونها للمساكين . [٢]

ج ١٦٧ **قال أحمد** : كأنَّه جعل السبب في إعابتها كونَها للمساكين ، ثُمَّ / بين مناسبة السبب بذكر عادة الملك في غصب السفن ، و هذا هو الترتيب أن يُرتَب الحكمُ على سبب ثُمَّ يوضَّح المناسبة فيما بعد ، فلا يحتاج إلى جعله متقدمًا ، و أسند الضمير في الأولى إلى نفسه قال : ﴿فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا ﴾ و أسنده في الثانية إلى الجماعة أو العظمة ﴿فَأَرَدۡنَآ أَن يُبۡدِلَهُمَا ﴾ [٣] ﴿فَخَشِينَآ أَن يُرۡهِقَهُمَا ﴾ [٤] و الثاني مثل قول خواص الملك : أمرنا بكذا و دبَّرنا كذا ، و قال في الثالثة : ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾ [٥] فاختلف أساليبها لأنَّ السمع يمجُّ الأسلوب الواحد . [و الله أعلم] [٦] .

---

(١) سورة الكهف ١٨ ، آية ٧٩ .

(٢) الكشاف (٢ / ٧١٢).

(٣) سورة الكهف ١٨ ، آية ٨١ .

(٤) سورة الكهف ١٨ ، آية ٨٠ .

(٥) سورة الكهف ١٨ ، آية ٨٢ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

و من سورة مريم (عليها السلام)

قال محمود : إن قيل : لِمَ طلب / زكريا (عليه السلام) الولد مع عتيِّه و عقر امرأته فلمَّا وُعِد استبعد ؟ قلتُ : ليُجاب بما أُجيب تثبيتًا للمؤمن و ردًّا للمبطل . (١) ز ٧٦ ظ

قال أحمد : لا يجوز لنبيٍّ النطقُ بما لا يسوغ لطلبٍ مثل ذلك إذ يمكن حصولها بدونه ؛ فإنَّ زكريا (عليه السلام) طلب ولدًا على الجملة ، و ليس في الآية ما يدلُّ على أنَّه يوجد و هو هرم ، و لا أنَّه من زوجته و هي عاقر ، و لا أنَّه يُعاد إليهما [قوتهما و] (٢) شبابهما كما فُعِل بغيرهما ، أو يكون الولد من غير الزوجة العاقر فاستخبر عن ذلك فقيل : ﴿كَذَٰلِكَ﴾ (٣) أي يكون الولد و أنتما كذلك .

قال محمود : ﴿وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ لأنَّ المعدوم ليس بشيء أو شيءٌ (٤) لا يُعبأ به كقوله :

.... إذَا رَأَى غَيْرَ شَيْءٍ ظَنَّهُ رَجُلاً (٥) . (٦)

قال أحمد : الأول هو الحقُّ خلافًا للمعتزلة القائلين بأنَّ المعدوم الممكن شيءٌ ؛ فلأجله زاغ إلى التأويل الثاني فنفى كونه شيئًا معتدًّا به مع بقاء كونه شيئًا ، و بقاء الآية على ظاهرها أولى .

قال محمود : إنَّما استغفر إبراهيم لأبيه قبل أن يسمع النهيَ عنه (٧) ؛ لأنَّ العقل لا يأبى ذلك . (٨)

قال أحمد : الحقُّ أنَّ التحسين و التقبيح باطلان فلا حاجة إلى هذا التعليل .

---

(١) الكشاف (٣ / ٥ ، ٦) ، يريد قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ (آية ٨) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة مريم ١٩ ، آية ٩ .

(٤) في " ز " [شيئًا] .

(٥) عجز بيت للمتنبي من قصيدة يمدح بها عبد الله بن سعيد الكلابي ، صدره : و ضاقت الأرضُ حتى كأنَّ هاربهم ، قال أبو العلاء : " حتى أنَّ هاربهم من شدة خوفه كان إذا رأى غير شيئ لا يُبالَى به ظنَّه رجلا من أصحابه " . يراجع : شرح ديوان المتنبي (١ / ٦٥) .

(٦) الكشاف (٣ / ٦) .

(٧) يريد قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيْكَ ۖ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾ آية ٤٧ .

(٨) الكشاف (٣ / ٢٠) .

قال محمود : ﴿لَّا يَسۡمَعُونَ فِيهَا لَغۡوًا إِلَّا سَلَٰمًا﴾ (١) يجوز أن يكون مثل قوله :

وَ لاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُم (٢) . (٣)

أو يكون استثناءً منقطعًا . (٤)

قال أحمد : و الفرق بين الوجهين أنَّ في الأولى جعل الفلول عيبًا مجازًا ، أي إن كان فلُّ السيف من القراع عيبًا فهو فيه و إلا فلا عيب .

قال محمود : و يجوز اتصاله (٥) لأنَّ السلام دعاءٌ بالسلامة ، فيكون غيرَ مفيدٍ لتحقق السلامة ، لولا ما فيه من الكرامة .

قال أحمد : فيكون متصلًا حقيقة ، و على الأول اتصاله مجازٌ ، و في الثالث بُعدٌ ؛ إذ يقتضي أنَّ في الجنة لغوًا و فضولًا حاش لله من ذلك .

قال محمود : إن قلتَ : كيف يجتمع اللام في ﴿ لَسَوۡف﴾ (٦) مع (سوف) التي تدلُّ على الاستقبال ، و اللام دالةٌ / على الحال . قلتُ : جُرِّدت (٧) اللام للتوكيد و سُلِبت معناها الآخر كما جردت اللام للعوضية في اسم الله تعالى و سُلِبت معنى التعريف . (٨) أ ٨١ و

قال أحمد : و لذلك منع الكوفيون اجتماعهما .

١١٢ – **قلتُ** : كيف يمنعون ذلك و قولُه تعالى في هذه السورة و في الضحى : ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾ (٩) دالٌّ علي صحته (١٠) ؟ ! .

ب ٦٦ ظ
ز ٧٧ و
قال أحمد : و [إنما] جردت اللام دون (سوف) / لاشتمال / اللام على معنين ، فلو جُرِدت (سوف) لَلَغَتْ ، و اللام يبقى فيها التوكيد [بعد التجريد] (١١) .

---

(١) سورة مريم ١٩ ، آية ٦٢ .

(٢) في " ج " زيادة [فيها فلول] و هو غلط بل [فيهن] الصواب .

(٣) يراجع : حاشية التحقيق (ص ٢٢٤) .

(٤) الكشاف (٣ / ٢٦) .

(٥) بداية هذا القول غير موجودة في الكشاف المطبوع ، لكن هكذا نقله أحمد ، و كذلك نقله علم الدين ؟ ! .

(٦) سورة مريم ١٩ ، آية ٦٦ ، في " ج " أخَّر الآيةَ بعد [مع سوف] .

(٧) في " ز " [أفردت] .

(٨) الكشاف (٣ / ٣٠) .

(٩) سورة الضحى ٩٣ ، آية ٥ .

(١٠) هذا سياق " ج " لأنها أكملها عبارة .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

قال محمود : ﴿أَوَلَا يَذۡكُرُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقۡنَٰهُ﴾ (١) لأنَّه إذا بدأه و هو إيجادٌ من (٢) العدم ؛ فالإعادةُ و هي تأليف موجود [قد] (٣) تفرق و تفكك – أولى ، و استشهد على الأولوية بقوله : ﴿وَلَمۡ يَكُ شَيۡـٔٗا﴾ . (٤)

قال أحمد : عندنا إعادة المعدوم جائزة عقلًا / واقعة نقلًا ، و وافقت المعتزلة عليه لكن زعموا أنَّ المعدوم له ذات ثابتةٌ في العدم و يُسمَّى شيئًا فليس عدمًا صرفًا قبل الوجود ، و كأنَّهم لولا ذلك لقالوا بقول الفلاسفة في نفي إعادة المعدوم ، و المطابق للآية معتقدنا إذ النشأة الأولى لم يسبقها وجود و لا كان المنشأ شيئًا بخلاف النشأة الثانية في الأمرين ، فظهر فرق ما بين النشأتين *، و المعتزلي إن قال : إنَّ الأجسام يعدمها الله ثُمَّ يوجدها و هو حقٌّ ، لكن لا يتمُّ عندهم فرقٌ بين النشأتين *(٥) ؛ فإنَّ المعدوم فيها كان شيئًا ، و إن قالوا : لا تتعدم الأجسام لكن تجتمع ثم تتفرق كما قال محمود – فقد أبعدوا و مالوا إلى مهاوي الفلاسفة ، و تفطن محمود لأنَّ القول بإعدام الأجسام و إعادتها يُبطل الفرق بين النشأتين فلم يطلقه ، و القرآن قد نطق به ، فالتزم أنَّ الأجسام لا تنعدم ليتميز به الفرق بين النشأتين ؛ لأنَّها على هذا جمعٌ و تأليف بخلاف الأولى فإنَّها إيجاد ، فهرب من القطر فوقع تحت الميزاب . **قال أحمد** : و الفرق بين النشأتين أنَّ الأولى أصعب بالنسبة إلى قياس العقل و الثانية أسهل إلا أنَّ ذلك راجعٌ إلينا ، و إلا فالكلُّ بالنسبة إلى قدرته (٦) سواء . ج ١٦٨

قال محمود : و ﴿ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ (٧) يحتمل أن يراد به العموم و أن يراد الخصوص ؛ و إنَّما صحت إرادة العموم و اللفظ ليس له لأنَّه من الجنس كقوله :

فَسَيْفُ (٨) بَنِي عَبْسٍ وَ قَدْ ضَرَبُوا بِهِ نَبَا بِيَدَيْ وَرْقَاءَ عَنْ رَأْسِ خَالِدِ (٩)

---

(١) سورة مريم ١٩ ، آية ٦٧ .

(٢) في " ج " [ضد] .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) الكشاف (٣ / ٣٠ ، ٣١) .

(٥) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٦) في " ز " [القدرة الإلهية] .

(٧) سورة مريم ١٩ ، آية ٦٦ .

(٨) في " أ " [لسيف] ، و في " ز " [بسيف] .

(٩) البيت للفرزدق ، قال محمد الأمين الشنقيطي : " فقد أسند الضرب إلى بني عبس ، مع أنه صرح بأن الضارب الذي بيده السيف هو ورقاء وهو ابن زهير بن جذيمة العبسي . وخالد هو ابن جعفر الكلابي " .

و كقولهم : قتل بنو فلان فلانًا و القاتل أحدهم . [١]

قال أحمد : التبست عليه إرادة العموم بتناول العموم ، فقال : " أراد الله بالإنسان العموم " ، و معناه يريد الله نسبة كلمة الشك و الكفر إلى كلِّ فرد [٢] من أفراد الإنسان ، و قد صرَّح بأنَّ الناطق بكلمة الشك بعض الجنس ؛ ففي عبارته خلل و الصحيح أن يقال : يحتمل أن يكون التعريف جنسيًا فيتناول العموم و المراد الخصوص ، و يحتمل أن يكون عهدًا / فهو في أول وهلة خاص . [٣]

ز ٧٧ ظ **قال محمود** : ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [٤] يحتمل أن يكون استئنافَ خطابٍ للناس [٥] و يحتمل أن يكون التفاتًا . [٦]

أ ٨١ ظ / **قال أحمد** : احتمال [٧] الالتفات مفرعٌ على إرادة العموم من الأول حتى يتحد المخاطبون ، إلا أنَّهم ذُكِروا أولًا بلفظ غيبة و ثانيًا بلفظ حضور ، و إن أردنا بالأول الخصوص لم يكن التفاتًا بل عدول إلى خطاب العامة عن خطاب الخاصة المعنيين .

قال محمود : ﴿ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَـٰنِ عَهۡدًا ﴾ [٨] يحتمل أن تكون الواو في ﴿يَمۡلِكُونَ﴾ تعود [٩] على الناس المتقين و المجرمين جميعًا ، و يحتمل أن تكون علامة مثلها في " أكلوني البراغيث " لأنَّ معنى (مَن) الجمع [١٠] . [١١]

ديوان الفرزدق (١ / ٢٦٧) ، الأغاني (١٠ / ٣٠٩) ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٤ / ٢٤٢) .

(١) الكشاف (٣ / ٢٩) .

(٢) في " ج" [كافر] و المثبت موافق لما في الانتصاف .

(٣) الانتصاف بحاشية الكشاف (٣ / ٣١) ، و قد تأخر كلام أحمد عن كلام محمود في المطبوع كما هو واضح في أرقام الصفحات ، و عبارة المختصر هنا أوضح من الانتصاف المطبوع ؛ لأن المختصر صرح باحتمالين للمعنى و هما واضحان ، و الذي يظهر من عبارة المطبوع أنه قول واحد .

(٤) سورة مريم ١٩ ، آية ٧١ .

(٥) في " ج " [للإنسان] .

(٦) الكشاف (٣ / ٣٣) .

(٧) في " أ " [احتمل] و الثابت من بقية النسخ .

(٨) سورة مريم ١٩ ، آية ٨٧ .

(٩) في " ج " [عائد] .

(١٠) في " أ ، ب " [الجميع] ، و المثبت من " ج ، ز " و هو الموافق لما في الكشاف .

(١١) الكشاف (٣ / ٤١ ، ٤٢) .

قال أحمد : في هذا الوجه تعسفٌ ؛ لأنَّه إذا جعله علامةً ثُمَّ أعاد على لفظها بالإفراد لضمير (اتخذ) – كان إجمالًا بعد إيضاح ، و هو عكس طريق البلاغة التي هي الإيضاح بعد الإجمال ، فالواو على إعرابه و إن لم تكن عائدة على (مَن) إلا أنَّها كاشفة لمعناها كشف الضمير العائد له .

قال محمود : [قوله تعالى] (١) ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ ﴾ (٢) أي كدت / أهدُّ السموات و أفطر الأرض عقوبةً لفظاعة ذكرهم ، و ذُكِرَ غير ذلك . (٣) ب ٦٧ و

قال أحمد : و يظهر لي أنَّه استعارةٌ لدلالتها على وجود الله و وصفه بصفات الكمال مسبِّحةً بحمده في قوله عزَّ و جلَّ : ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ (٤) الآية ، و مما دلتْ عليه هي و كلُّ ذرةٍ أنَّه مقدَّسٌ عن نسبة الولد إليه ، فالمعتقد لذلك عطَّل وجه دلالتها على تقديسه و وحدانيته ، فاستعير ما فيه من إبطال روح الدلالة التي خُلِقتْ لأجلها إبطالَ صورتها بالهدِّ و الانفطار .

ج ١٦٩ **١١٣ – قلتُ** (٥) : " و استشهد أحمد على دلالة الموجودات على / وحدانية الله (٦) بقول الشاعر :

و في كُلِّ شَيءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلى أنَّه واحد (٧) . (٨)

قلتُ : الموجودات تدلُّ على أنَّ لها خالقًا قادرًا عالِمًا حكيمًا ؛ لأنَّ الأثر دالٌّ على المؤثر و المقدور دالٌّ على القدرة ، و اتقان العمل دليلٌ على القدرة و العلم ، أما دلالة الموجودات على الوحدانية فلا وجه له ، و أضعفُ ما يُحقَّق به هذا الأصل قولُ شاعرٍ ظنَّ أنَّ الموجودات تدلُّ على الوحدانية ، و قد كان شيخنا عز الدين بن عبد السلام / (رحمه الله) ينكر على هذا

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ز " .

(٢) سورة مريم ١٩ ، آية ٩٠ .

(٣) الكشاف (٣ / ٤٣) .

(٤) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٤٤ .

(٥) سقطت من " ج " ، و قد سقط هذا التعليق كاملًا من " ب " .

(٦) ممَّن ذهب إلى هذا الرازي في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ (الأعراف ، ١٨٥) ، يراجع : تفسير الفخر الرازي (١٥ / ٨٠ ، ٨١) .

(٧) الذي في ديوان أبي العتاهية [الواحد] لكنها هكذا في الانتصاف و في نسخ المختصر .

(٨) البيت لأبي العتاهية من مقطوعة مشهورة له تقال في الوعظ كثيرًا ، يقال : إنَّ أبا نواس لَمَّا رأها مكتوبة قال : لوددتها لي بجميع شعري . يراجع : ديوان أبي العتاهية (ص ١٢٢) .

القائل قولَه و يذكر هذا الوجه فى إبطاله . و النكتة التى أبداها أحمد إنَّما تتمُّ له بناء [١] على أنَّ الموجودات شاهدةٌ بنفى الولد ، و قد ظهر لك ما فيه . [٢]

---

(١) سقطت من " ز " .

(٢) نقل هذا الاعتراض الألوسي (رحمه الله) بمعناه في تفسيره بصيغة ما لم يسمَ فاعله ، فلعله لشهرةِ علـم الدين بتتبعه لابن المنيّر ، خاصة و قد صرَّح به قبل ذلك في تفسيره ، ثُمَّ قال : " و رُدَّ بأنها لولم تدل جـاء حديث التمانع كما حققه المولى الخيالى في حواشيه على شرح عقائد النسفى ... " ، يراجع : روح المعاني (١٦ / ١٤١) .

و من سورة طه

قال محمود : يحتمل أن يكون المراد نفيَ كونِ إنزاله سببًا لشقائه ، و إثبات كون التذكرة سببًا فيكون استثناءً من غير الجنس ، و يحتمل أن يكون معناه ما أنزلنا عليك هذا التعب [1] الشاقّ إلا تذكرة ، فيكون ﴿تَذۡكِرَةً﴾ [2] حالًا أو مفعولًا [له] [3] . [4]

قال أحمد : في الوجه الثاني بُعدٌ ، كونُ [5] الشقاءِ سببَ نزوله – بعيدٌ . و لو كانت لامَ الصيرورة لم يكن فيه ما جرتْ به عادة الله سبحانه مع نبيه من نهيه عن / الشقاء و ضيق الصدر ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٌ﴾ [6] ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ﴾ [7] . أ ٨٢ و

قال محمود : ﴿وَأَخۡفَى﴾ [8] هي أفعل التفضيل ، و قيل : هو فعلٌ ماضٍ : يعلم السرَّ و أخفاه . و ليس بقوي . [9]

قال أحمد : لأنَّه يلزم منه عطف الجملة الفعلية على الاسمية إن عطفتَه على الجملة الكبرى ، أو عطف الماضي على المضارع إنْ عطفتَ على الجملة الصغرى هذا من [جهة] اللفظ . [أمَّا] من [جهة] [10] المعنى فالقصد الحثُّ [11] على ترك الجهر و سقوطُ فائدته بعلم الله ما هو أخفى منه ، و إذا جعلته فعلًا ماضيًا خرج عن قصد السياق ، و لو أفاد معنىً آخر ، و ليس كقوله تعالى : ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمًا﴾ [12] إذ بين السياقين اختلافٌ .

([1]) هكذا في نسخ المختصر ، و في الكشاف [المتعب] .

([2]) سورة طه ٢٠ ، آية ٣ .

([3]) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

([4]) الكشاف (٣ / ٤٩) .

([5]) هكذا هي في " ج " و في بقية النسخ [فيكون] و تحتاج إلى تقدير حتى يتم المعنى .

([6]) سورة الأعراف ٧ ، آية ٢ .

([7]) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٣ .

([8]) سورة طه ٢٠ ، آية ٧ .

([9]) الكشاف (٣ / ٥٠ ، ٥١) .

([10]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " فيما مرَّ .

([11]) هكذا هي في " ج " و في بقية النسخ [الحط] و كأنَّه تحريف سمع لأنَّ في الانتصاف [الحض] .

([12]) سورة طه ٢٠ ، آية ١١٠ .

[قال أحمد] (١) : ذكر محمود في كلام موسى أنَّه سمع الكلام من الجهات الست (٢) ، و أنَّه كان إذا دنا أو بعُد لم يختلف عليه الصوت ، فإن كان قصد بذلك التعصب لمعتقده في حدوث الكلام لم يبعد منه (٣) ، و إن كان [قد] (٤) نقله كما وجده في كتب التفسير فالمعتقد الحقُّ أنَّ الذي سمعه موسى ليس حرفًا و لا صوتًا ؛ إذ لو كان صوتًا فالصوت عرضٌ فكيف يكون عرضٌ واحدٌ في الجهات الست ، فبه موسى عبَّر بنفي لازم كونِه صوتًا عن نفي الصوت كقوله (عليه السلام) : **(و كلتا يديه يمين)** (٥) أي لو كانتا جارحتين لكانت إحداهما يسرى ، و أمَّا أنَّ الصوت لا يختلف بقرب و [لا] (٦) بُعد فممَّا يجب تغليط راويه ، و إنَّما يرويه الحشوية (٧) و يقولون : إنَّ موسى (عليه السلام) قال : سبحانك أسمع صوتك و لا أرى شخصك ، فيُثبتون صوتًا / و جسمًا ، و المعتزلة يروونه كما رواه محمودٌ فيُثبتون صوتًا لا غير . ز ٧٨ ظ

قال محمود : قوله تعالى : ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ (٨) قاربت أن لا أقول : إنَّها آتيةٌ ، و حيث قلتُ : إنَّها آتيةٌ عميتُ وقتَها ، و قيل : أكاد أُخفيها عن نفسي . و هو بعيد . (٩)

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و ما بعده ذُكِر في بقيةالنسخ متصلًا بقول أحمد دون فصل له عمَّا سبقه من كلامه ، لكنَّه غير موجود في الانتصاف المطبوع .

(٢) الكشاف (٣ / ٥٠ ، ٥٣) .

(٣) في " ج " [فهو ليس ببعيد منه] .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٢٧٦) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٧) بل حديث إثبات الصوت صحيح ، و هو حديث عبد الله بن أُنَيْس ؛ فقد رواه الأئمة و صححه الحفاظ ، قال ابن حجر : " أخرجه – أي البخاري – بتمامه في الأدب المفرد ، و كذا أخرجه أحمد و أبو يعلى و الطبراني .... و إذا ثبت ذكر الصوت بهذ الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به ، ثمَّ إمَّا التفويض و إمَّا التأويل . و بالله التوفيق " و هذا على قاعدة الأشاعرة ، أما مذهب أهل الحديث و السنة فيثبتون ما أثبته الله و رسوله دون تكييف أو تحريف الذي يسمونه تأويلا . يراجع : فتح الباري (١٣ / ٥٠٥ ، ٥٠٦) ، مسند أحمد (ج ١٢ ، ح ١٥٩٨٤) ، حاشية التحقيق (ص ١٦٥) .

(٨) سورة طه ٢٠ ، آية ١٥ .

(٩) الكشاف (٣ / ٥٠ ، ٥٤) .

قال أحمد : خفاؤها عن الله تعالى محالٌ فكيف يوصف بالقرب [١] ، و قال أبو عليٍّ : ﴿ أُخۡفِيهَا ﴾ : أزيل خفاءها و أظهرها ، و الخفاء : الغطاء ، تقول : أخفيته : أزلتُ خفاءه ، مثل أشكيته و أعتبتُه [٢] ، فيستوي * مَن قرأ *[٣] بفتح همزها و ضمِّها .

قال محمود : فائدة (لي) في قوله : ﴿ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ﴾ [٤] أنَّه لَمَّا قال (لي) عُلِم مجملًا ، و فصَّله بقوله : (صدري) فكأنَّه سأل الشرح مرتين إجمالًا و تفصيلًا . [٥]

ج ١٧٠ **قال أحمد** : / أو يكون بيانًا لأنَّ نفعها عائدٌ إليه ؛ فإنَّ الله تعالى متقدسٌ عن الانتفاع به ، بخلاف رسول ملكٍ يطلب إراحةً [٦] عليه فإنَّه يريد تحصيلَ غرض مرسلِه .

ب ٦٧ ظ **قال محمود** : و قوله : ﴿إِذۡ تَمۡشِيٓ أُخۡتُكَ ﴾ [٧] العامل في (إذ) / إمَّا ﴿وَأَلۡقَيۡتُ﴾ [٨] و إمَّا ﴿وَلِتُصۡنَعَ﴾ . [٩]

قال أحمد : ﴿وَلِتُصۡنَعَ﴾ أولى لأنَّ معناه إنَّك محفوظٌ و مكلوءٌ [١٠] ، و زمان التربية هو زمانُ ردِّه إلى أمِّه ، و أمَّا إلقاء المحبة عليه فقيل : ذلك مِن أول ما أخذه فرعون .

---

(١) هذا القول الذي استبعده محمود و أحمد هو قول أكثر أهل العلم ؛ قال الطبري (رحمه الله) : " فعلى ضمّ الألف من أخفيها قراءة جميع قرّاء أمصار الإسلام ، بمعنى : أكاد أخفيها من نفسي ، لئلا يطلع عليها أحد ، و بذلك جاء تأويل أكثر أهل العلم . " . يراجع : جامع البيان (١٦ / ٣٤) ، تفسير ابن كثير (٥ / ١٦٢) .

(٢) هذا المعنى رواه عنه ابن جني ، و لم أجده في كتاب الحجة . يراجع : سر صناعة الإعراب (١ / ٣٨) .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج ، ز " .

(٤) سورة طه ٢٠ ، آية ٢٥ .

(٥) الكشاف (٣ / ٥٨ ، ٥٩) .

(٦) في " أ " [راحة] ، و في " ز ، ج " [إزاحة] و المثبت من " ب " و هو موافق لما في الانتصاف معنى .

(٧) سورة طه ٢٠ ، آية ٤٠ .

(٨) سورة طه ٢٠ ، آية ٣٩ .

(٩) الكشاف (٣ / ٦٢) .

(١٠) في هذه الآية إثبات صفة العين لله سبحانه ، و هو معتقد أهل الحديث و السنة أنَّ لله عينين بلا كيف ، و قد بوَّب البخاري لهذه الصفة بابًا في كتاب التوحيد . يراجع : مقالات الإسلاميين (١ / ٣٤٥) فتح الباري (١٣ / ٤٣١) ، المسائل الاعتزالية (٢ / ٦٦٩) .

قال محمود : / ﴿أَن يَفۡرُطَ عَلَيۡنَآ﴾ (١) يعجل بعقوبتنا ﴿أَوۡ أَن يَطۡغَىٰ﴾ يكفر بك إلا أنَّهما أ ٨٢ ظ

أطلقا الثاني إجلالًا لله و تهيُبًا أن ينطقا به ، و لوَّحا به (٢) . (٣)

قال أحمد : هذا يقوي أنَّ قوله : ﴿ٱشۡرَحۡ لِي﴾ أدبٌ و اعتراف بأنَّ النعمة قاصرةٌ عليه بذلك .

قال محمود : إن جعلتَ قولَه : ﴿مَوۡعِدٗا﴾ (٤) اسم مكان ليطابق قولَه : ﴿مَكَانٗا﴾ منع منه ﴿لَّا نُخۡلِفُهُۥ﴾ لأنَّ المكان لا يُخلف ، و منع [منه أيضًا قوله] (٥) : ﴿مَوۡعِدُكُمۡ يَوۡمُ ٱلزِّينَةِ﴾ (٦) فأجاب بالزمان ، و إن جعلتَه مصدرًا نافره المكان و الزمان ، و أمكن عود الضمير عليه – و الظاهر أن يكون مصدرًا – بحذف مضافٍ أي مكان موعدٍ لا نخلفه ، فالضمير عائدٌ على (٧) المصدر المضاف إليه و ﴿مَكَانٗا﴾ بدلٌ من المكان المحذوف فيطابق الجوابَ بالزمان لأنَّه موسمٌ يُجتمع فيه في مكانٍ واحد ، و يجوز أن لا يُقدر مكانًا و يكون موعدٌ مصدرًا ناصبًا لقوله مكانًا ، أو يُنصب مكانًا بفعل مضمرٍ . (٨)

قال أحمد : في إعمال المصدر مع كونه موصوفًا بـــ[قوله] (٩) ﴿لَّا نُخۡلِفُهُۥ﴾ بُعدٌ إلا أن تجعل ﴿لَّا نُخۡلِفُهُۥ﴾ معترضةً / و هو بعيدٌ أيضًا ؛ إذ وقوع الجمل عقيب النكرة يجرها إلى ز ٧٩ و الوصفية ، و يحتمل أن يُجعل ﴿مَوۡعِدٗا﴾ اسم مكان فيطابق ﴿مَكَانٗا﴾ و الزمانَ بما ذكره ، و يعود ﴿لَّا نُخۡلِفُهُۥ﴾ على المصدر المفهوم من اسم (١٠) المكان إذ حروفه فيه (١١) ، و الموعد

---

(١) سورة طه ٢٠ ، آية ٤٥ .
(٢) في " ج " [و لو جاء به] .
(٣) الكشاف (٣ / ٦٤) .
(٤) سورة طه ٢٠ ، آية ٥٨ .
(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٦) سورة طه ٢٠ ، آية ٥٩ .
(٧) في " ج " [إلى] .
(٨) الكشاف (٣ / ٦٨ ، ٦٩) .
(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(١٠) في " ز " [ظرف] و هو غلط .
(١١) في " ج " [حروفه] و المثبت موافق لما في الانتصاف .

– إذا كان اسم مكان – حاصلُه (مكان وعدٍ) ، و كذا إذا كان اسمَ زمان كان (زمان وعدٍ) ،

و إذا جاز عود الضمير إلى ما دلتْ عليه قوة الكلام فرجوعه إلى ما هو كالمنطوق به أولى ، قالوا : مَن صدق كان خيرًا له . فأعادوا الضمير على مصدر (صدق) لدلالة الفعل عليه ، و يكون على هذين التأويلين جوابُ موسى (عليه السلام) من جوامع الكلم ، سألوه مكانًا فعلم أن الزمان لا بدَّ أن يُسأل عنه ، فأجاب بجوابٍ مفرد كافٍ في الجميع ، فإن قيل : المسؤول عنه جُعِل ضمنًا و صرَّح [1] بما لم يُطلب [و هو الزمان] [2] ؟ فجوابه : قرينة سؤالهم قوَّت ذلك المضَّمن ، و أمَّا ما لم يسألوا عنه فصرَّح به إذ لا قرينة معه .

قال محمود : قوله عزّ و جلَّ : ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ إلى قوله : ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦٓ﴾ [3] هو من الالتفات من الغيبة إلى التكلم افتنانًا و إيذانًا بأنَّه القادر الذي تنقاد المخلوقات لأمره . [4]

قال أحمد : الالتفات يكون في كلام متكلم واحدٍ ، و هاهنا حكى الله سبحانه عن موسى قوله لفرعون : ﴿عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَـٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [5] ، و قولُه : ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ﴾ إمَّا أن يكون من كلام موسى (عليه السلام) فيكون كقول خواص الملك : أمرنا و فعلنا [6] يريدون الملك ، و ليس بالتفات . و إن كان الله تعالى ابتدأ وصف ذاته فليس التفاتًا ، و هو انتقالٌ من حكاية إلى إنشاء خطاب و على هذا يوقف على [قوله] [7] ﴿ وَلَا يَنسَى ﴾ . و يحتمل أنَّ موسى وصف الله تعالى بهذه الصفة على لفظ الغيبة و قال : فأخرج به أزواجًا . فلَمَّا حكاه / الله تعالى عنه أسند الضمير إلى ذاته سبحانه ؛ لأنَّ الحاكي / هو المحكيُّ عنه ، فمرجع الضميرين واحدٌ .

([1]) في " ز " [أجاب] .
([2]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
([3]) سورة طه ٢٠ ، آية ٥٣ .
([4]) الكشاف (٣ / ٦٦) ، و هذا القول لم يأت في موضعه من حيث ترتيب الآيات كما هو واضح .
([5]) سورة طه ٢٠ ، آية ٥٢ .
([6]) في " ج " [جعلنا] .
([7]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

أ ٨٣ و

ج ١٧١

قال محمود : ألهمهم الله حسن الأدب مع موسى (عليه السلام) في تخييره بقولهم : ﴿إِمَّآ أَن تُلۡقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَلۡقَىٰ﴾ (١) . (٢)

قال أحمد : سبق أدبهم في قولهم : ﴿فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدًا لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ﴾

ز ٧٩ ظ (٣) جعلوا الموعد / من موسى (عليه السلام) و ابتدؤوا بخلفهم (٤) ، و ألهم الله سبحانه موسى أن يبتدؤوا ليكون إلقاؤه قذفًا (٥) بالحقِّ على الباطل فيدمغه ، و ألهمه أن يجعل الموعد يوم عيدهم ليفتضحوا على رؤوس الأشهاد .

ب ٦٨ و / **قال محمود** : و قال : ﴿وَأَلۡقِ مَا فِى يَمِينِكَ﴾ (٦) و لم يقل : عصاك ، إمَّا تحقيرًا لها في جنب قدرة الله تعالى . (٧)

قال أحمد : المقصودُ بتحقيرها في جنب قدرة الله تعالى تحقيرُ كيد السحرة من باب الأولى ، و أهل البلاغة يمدحون الإنسان بتعظيم جيش عدوه ، فصغَّر الله تعالى أمر العصا تصغيرًا (٨) لكيد السحرة .

قال محمود : أو تعظيمًا لأمرها إذ فيه (٩) تثبيتٌ لقلب موسى .

قال أحمد : يدلُّ النظم على تحقيرها أولًا (١٠) و تعظيمها ثانيًا لأنَّ ما في يمينك مبهمٌ ، و العرب تبهم مرةً لتُحقِّر و تؤذن أنَّه عند الناطق أهونُ من إيضاحه ، و مرةً تُعظِّم [بذلك] (١١) و أنَّه من العناية بشأنه ممَّا يكتفي فيه بالرمز و الإشارة . و يحتمل وجهًا آخر : و هو أنَّ موسى (عليه السلام) أول ما علم أنَّ العصا آية من الله بقوله : ﴿وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ

---

(١) سورة طه ٢٠ ، آية ٦٥ .
(٢) الكشاف (٣ / ٧١) .
(٣) سورة طه ٢٠ ، آية ٥٨ .
(٤) في " ج" [الخلف من أنفسهم] .
(٥) في " ج " [قد جاء] .
(٦) سورة طه ٢٠ ، آية ٦٩ .
(٧) الكشاف (٣ / ٧٢) .
(٨) في " ج " [تحقيرًا] .
(٩) في " ج" [لأمر موسى و فيه] .
(١٠) سقطت من " ج " .
(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

﴾ (١) * و أظهر [فيها] (٢) آيتها ، فلَمَّا دخل وقتُ الحاجة إليها قال : ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ﴾ ليتيقظ بهذه الصيغة للوقت الذي قيل له : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ * (٣) و أظهر له معجزتها فآنسه بأنْ خاطبه بما خاطبه به وقت ظهور آيتها ، و هو وقتٌ يحتاج فيه إلى الأنس لقوله تعالى : ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ (٤) .

قال محمود : سبحان مَن فرَّق بين الإلقاءين : إلقائهم حبالهم و عصيَّهم و إلقائهم أنفسهم ساجدين إيمانًا (٥) . (٦)

قال أحمد : في تكرير لفظ الإلقاء و العدول عن قوله : (فسجد) إشعارٌ بلطفه في نقلهم من غاية الكفر (٧) إلى غاية الانقياد ، و يحصل ذلك بتكرير لفظٍ واحد لمعنيين متناقضين ، و فيه مناسبة لِمَا قدَّمه من قوله : ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ﴾ و ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ .

قال محمود : ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا﴾ (٨) قريء بسكون الباء (٩) ، و هي إمَّا تكون مخففةً من المفتوحة أو صفةَ مفردٍ أو جمعًا كصاحب و صحْب وُصِفَ به المفرد مبالغة في ثبوت الوصف نحو : مِعًى (١٠) جياعٍ (١١) ، [جعله] (١٢) لفرط الجوع كأنَّه اجتمع له جوع جماعة شتى . (١٣)

---

(١) سورة طه ٢٠ ، آية ١٧ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " و فيها أيضًا [الآية] بدلًا من " آيتها " .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٤) سورة طه ٢٠ ، آية ٦٧ .

(٥) يريد قوله تعالى : ﴿ فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ﴾ آية ٧٠ .

(٦) يراجع : الكشاف (٣ / ٧٣) .

(٧) في " ج " [العناد] و في الانتصاف الكلمتان .

(٨) سورة طه ٢٠ ، آية ٧٧ .

(٩) هي قراءة الحسن البصري . يراجع البدور الزاهرة (ص ٤١١) .

(١٠) سقط من " أ " ، و المعى : الْمَصير ، واحد المصران (مذكر و قد يؤنث) ، (ج) أمعاء ، يراجع : المعجم الوسيط مادة (معا) .

(١١) بعض بيت سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٤٤) .

(١٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٣) الكشاف (٣ / ٧٥) .

ز ٨٠ و **قال أحمد :** أو قدَّر كلَّ جزءٍ من أجزاء الطريق طريقًا ، و كانت كذلك [إذ] (١) كانت / اثنتي عشرة طريقًا لكلِّ سبطٍ طريق .

قال محمود : ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ﴾ (٢) [قولُه] (٣) : ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ تهكمٌ . (٤)

قال أحمد : إن قلتَ : التهكم أن يؤتى بعبارة و المقصود عكس (٥) مقتضاها ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ (٦) ، و أمَّا [قوله] (٧) : ﴿ وَمَا هَدَىٰ﴾ فهو إخبار عن (٨) عدم الهداية . قلتُ : الأمر كذلك لكن في العرف في قولك : ما هدى زيدٌ عمرًا إثبات كون زيدٍ مهتديًا عالمًا بطريق الهداية ، و فرعون أضلُّ الضالين فكيف يُتوهَم أن يهدي غيره ؛

و لأنَّ [فرعون قد وصف بقوله] : ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ ﴾ [و هو] (٩) كافٍ في المقصود من عدم الهداية ، و زائدٌ عليه الإضلال فإنَّ مَن لا يهدي قد (١٠) يكون غير مضلٍّ .

قال محمود : ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾ (١١) الغضب : عقوبة الله ، و الدليل (عليه) وصفه بالحلول . (١٢)

ج ١٧٢ **قال أحمد :** لا يسعه أن يفسره (١٣) / إلا بالعقوبة ؛ لأنَّه ينفي الإرادة في جملة ما نفاه من صفات الكمال (١٤) ، و عند أهل السنة يجوز أن يكون [الغضب] (١) إرادةً من صفات الذات

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و في " ز " [و] .

(٢) سورة طه ٢٠ ، آية ٧٩ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ".

(٤) الكشاف (٣ / ٧٦) .

(٥) في " ج " [القصد ضد] .

(٦) سورة هود ١١ ، آية ٨٧ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) بعدها في " ج " [حال فرعون بما هو حق] .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) في " ج " [يجوز أن] .

(١١) سورة طه ٢٠ ، آية ٨٠ .

(١٢) الكشاف (٣ / ٧٧) .

(١٣) هكذا في " ج ، ز " و في " أ ، ب " [يذكر] .

(١٤) صفة الغضب كغيرها من صفات الله سبحانه لا يجوز تحريفها عن معناها فهذا يعبر عنها بأثرها و آخر يحملها على صفة أخرى مما يثبته ثم هو ينفي مثلها ، و مذهب السلف الصالح في ذلك إثبات الصفة على مـــا

، أو عاملهم معاملة الغضبان صفة فعل ، و لا يأبى وصفه بالحلول أن يكون صفة ذات و يكون كقوله (ﷺ) : (**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا**) [٢] بتأويله المعروف ، أو عبَّر عن حلول أثر الإرادة بحلول الإرادة [٣] ، كقولك : انظر إلى قدرة الله أي أثر قدرته .

قال محمود : إن قلتَ : سئل موسى عن سبب العجلة بقوله : ﴿وَمَآ أَعۡجَلَكَ﴾ [٤] فقال : ب ٦٨ ظ
﴿هُمۡ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى ﴾ [٥] و قوله : ﴿لِتَرۡضَىٰ ﴾ هو الجواب / فلِمَ أخره ؟ قلتُ : السؤال تضمَّن إنكار العجلة فكان أهمَّ الأمرين [عند موسى (عليه السلام)] [٦] بيانُ أنَّ العجلة إنَّما هي مما لا ينفك عنه الوفد من تقدمِ بعضهم بعضًا بشيءٍ يسير ، لقوله : ﴿هُمۡ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى ﴾ ، ثُمَّ بيَّن سببها و هو طلب رضا الله تعالى . [٧]

قال أحمد : و المراد بسؤال موسى (عليه السلام) تعليمه أدب السفر ، و هو أن يتأخر رئيس القوم [عنهم] ليحيط بصره بطائفته ، و قد علَّم [الله تعالى] [٨] ذلك لوطًا (عليه السلام) بقوله : ﴿وَٱتَّبِعۡ أَدۡبَـٰرَهُمۡ ﴾ [٩] على أنَّ موسى (عليه السلام) إنَّما أغفل ذلك لعلة طلب الرضا بمسارعته إلى الميعاد الذي يود لو ركب إليه أجنحة الطير [١٠] .

قال محمود : إن قلتَ : لِمَ خلق العِجلَ فتنةً ؟ [١١]

يليق بالله تعالى ، و من ذلك صفة النزول التي أشار ابن المنير إلى تأويلها المعروف عند المتكلمين ، و أهل الحديث و السنة يثبتونها و لا يقولون : كيف ينزل ؟ بل هي على ما يليق بالله تعالى . يراجع : الشريعة (ص ٢٤٧) ، مختصر الصواعق (ص ٤١٦) ، معارج القبول (١ / ١٥٨) .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) أخرجه الشيخان عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك التهجد – ب الدعاء في الصلاة من آخر الليل ، ح ١١٤٥) ، مسلم (ك صلاة المسافرين و قصرها – ب الترغيب في الدعاء و الذكر آخر الليل ، ح ٧٥٨) .

(٣) هكذا هي في " ز " و هو موافق للانتصاف ، و في " أ ، ب " [أمرها] ، و في " ج " عكس المعنى .

(٤) سورة طه ٢٠ ، آية ٨٣ .

(٥) سورة طه ٢٠ ، آية ٨٤ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) الكشاف (٣ / ٧٨ ، ٧٩) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) سورة الحجر ١٥ ، آية ٦٥ .

(١٠) في " ج " [الطيور] و بعدها زيادة غير واضحة .

(١١) يريد قوله تعالى : ﴿ فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلاً جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُواْ هَـٰذَآ إِلَـٰهُكُمۡ وَإِلَـٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ ﴾ . يراجع : الكشاف (٣ / ٨٠ ، ٨١) .

قال أحمد : قد قدمْنا أنَّ الله تعالى قد تعبدنا بالبحث عن علل أفعاله (١) لا عن علل أحواله ،

و حتم [علينا] (٢) ذلك بقوله تعالى : ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ (٣) و الزمخشري يراعي قاعدة رعاية الأصلح .

قال محمود : / ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ ﴾ (٤) [أي كما أنزلنا عليك الآيات المتضمنة (٥) للوعيد أنزلنا القرآن كلَّه كذلك مكررًا] (٦) فيه الآيات لتكونوا بحيث يراد منكم التقوى و ترك المعاصي . (٧) ز ٨٠ ظ

قال أحمد : الصواب ليكونوا على رجاء التقوى و التذكر ، و لو أراد الله تقواهم لكان ، و العجب أنَّه نقل عن سيبويه في أول هذه السورة في ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ (٨) أي كونا على رجائكما ، ثُمَّ كاع (٩) عنه هاهنا لأجل معتقده .

قال محمود : ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ (١٠) ذكر [في هذه الآية] (١١) أصناف قوام الإنسان بنفي نقائضها تنبيهًا على أنَّ أضدادها من الشقاء فتُجتَنَب . (١٢)

قال أحمد : و في الآية من البلاغة قطعُ النظير * عن النظير * (١٣) بأن قطع الظمأ عن الجوع و الضحى عن الكسوة ، و الغرض به تعديد النعم و تصنيفها ، / و لو قرن كلًّا بشكله أ ٨٤ و لتوهم أنَّ المقرونات جملةٌ واحدة ، كما قال الكنديُّ الأول :

---

(١) في " أ " [أحواله] و المثبت من بقية النسخ و هو موافق لما في الانتصاف .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٣ .

(٤) سورة طه ٢٠ ، آية ١١٣ .

(٥) في " ز " [المنتظمة] .

(٦) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٧) الكشاف (٣ / ٨٧) .

(٨) سورة طه ٢٠ ، آية ٤٤ .

(٩) كاع عن الشيء (كخاف يخاف) : هابه و جبُن عنه . [لغة في كعَّ] .

(١٠) سورة طه ٢٠ ، آية ١١٨ ، ١١٩ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) الكشاف (٣ / ٨٩) .

(١٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

كأنِّي لم أركب جوادًا للذة   و لم أتبطَّن كاعبًا ذات خلخال

و لم أسبأ الزِّقَّ [١] الروي و لم أقل   لخيلي كري كرة بعد إجفال [٢]

قطع ركوبَ الجواد عن قوله لخيله : كري ، [و قطع] [٣] و تبطُّنَ الكاعب عن ترشف الكأس . و تبعه الكندي [٤] الآخر فقال :

وقفتَ و ما في الموت شكٌّ لناظر   كأنَّك في جفن الردى و هو نائم

تمرُّ بك الأبطال كلمى هزيمةً   و وجهك وضَّاحٌ و ثغرك باسم [٥]

فاعترضه سيف الدولة [٦] إذ قطع الشيءَ عن نظيره [٧] ، و لكن قصُر فهمُه عمَّا طالتْ إليه يدُ أبي الطيب ، و في الآية مع هذا مراعاة رؤوس الآي .

قال محمود : ﴿وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ *﴾ [٨] أي رزق الممتعين بالدنيا أكثره حرام ، و الحلال من كلِّ وجه خيرٌ * [٩] و أبقى إذ لا يُنسب إليه إلا الحلال . [١٠]

---

(١) هكذا جاءت في " ب ، ج " و جاءت في " أ ، ز " بالراء بدلًا من الزاي ، و جاءت في الانتصاف [و لو أرشف الرزق] و هو تحريف ظاهر .

(٢) البيتان لامرئ القيس ، و أتبطن : ألامس ، الكاعب : التي نهد ثديها ، أسبأ : أشتري الخمر لشربها ، و الزق : وعاء يُشرَب فيه الخمر . يراجع : ديوان امرئ القيس (ص ١٣٨) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) نسبة إلى محلة بالكوفة . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٢٣) .

(٥) البيتان للمتنبي من قصيدة يمدح بها سيف الدولة بعد هزيمته للروم ، أولها البيت المشهور : على قدر أهل العزم تأتي العزائم * و تأتي على قدر الكرام المكارم ، فشبه إحاطة الردى به بكونه في جفنه ، و سلامته بكون الردى نائم عنه ، و في الثاني يقول : وقفت و كان الأبطال تمر بك و هي مجروحة منهزمة عابسة الوجوه و أنت مشرق الوجه ضاحك السن . يراجع : شرح ديوان أبي الطيب المتنبي (٣ / ٤٢٨) .

(٦) سيف الدولة : هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن حمدان التغلبي الربعي ، اجتمع ببابه شيوخ العلم و الأدب لسخائه و أكثر المتنبي من مدحه ، كثير الغزو و له أخبار كثيرة مع الروم ، توفي سنة ٣٥٦ ه . يراجع : وفيات الأعيان (٣ / ٤٨١) ، سير أعلام النبلاء (١٦ / ١٨٧) ، الأعلام (٤ / ٣٠٣) .

(٧) الذي وجدته في كتب البلاغة (مراعاة النظير) و يُسمى أيضًا التناسب و التوفيق ؛ فلعل ابن المنير استنبط هذا النوع من الآية مع الشاهد من قصة سيف الدولة مع المتنبي . يراجع : شرح عقود الجمان للسيوطي (ص ١٠٨) ، المعجم المفصل في علوم البلاغة للدكتورة إنعام فوال عكاوي (ص ٦٤٦) .

(٨) سورة طه ٢٠ ، آية ١٣١ .

(٩) سقط ما بين العلامتين ** من " ج ".

(١٠) الكشاف (٣ / ٩٥ ، ٩٦) .

قال أحمد : القدرية يُثبتون رازقًا غير الله كما أثبتوا خالقًا غيره ، / و عندنا (١) كلُّ ما **ج ١٧٣**
قامت به البنية فهو رزقٌ حلالًا كان أو حرامًا ، [و قد تقدَّم أمثال هذه القاعدة فيما سبق] (٢) .

---

(١) هكذا هي في النسخ إلا في " أ " ففيها [عنده] و في هامشها بخط الناسخ " لعله عندنا " .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

و من سورة الأنبياء (عليهم السلام)

قـــــال محمـــــود : ﴿ ⌘✠☾☉⌘♎♦⌘☝⌘✡⌘⌘⌘ ☝⌘⌘♋⌘⌘⌘✡⌘⌘♌" ⌘⌘ ⌘⌘⌘⌘⌘⌘⌘⌘⌘⌘⌘ ⌘⌘✡✠ ⌘⌘⌘⌘⌘⌘⌘⌘⌘⌘⌘① ⌘⌘⌘⌘■⌘
⌘⌘⌘⌘⌘⌘⌘⌘⌘⌘⌘⌘⌘□ ﴾ [(١)] عدل عن قوله : يعلم السر ، مع قوله : / ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ﴾ [(٢)] ؛ لأنَّ القول أعمُّ فيندرج السرُّ فيه ، و العموم مناسبٌ للغرض و نبَّه عليه بقوله : ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ أي لذاته فلا تخفى عنه خافية . [(٣)] ز ٨١ و

قال أحمد : قولـــه : ﴿ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ إثبـــاتٌ لـــصفتي [الـــسمع و البـــصر] [(٤)] لله و الزمخشريُّ يحرفهما عن مواضعهما ، فيكون سميعًا عليمًا لذاته ، / و الصفات مشتقات من المصادر لا تثبت إلا بمصادرها ، فمَن أنكر السمع و العلم فقد تسارع إلى إنكار السميع العليم و تحقيق هذا [في فن] [(٥)] الكلام ، و إنَّما الزمخشري إذا ادَّعى أنَّ الآية ظاهرةٌ له بيَّنا خلافه ، أو حرَّف شيئًا عن موضعه نبَّهنا عليه ، و هذه الآية خاصة تعسف فيها و خالف نصَّها . ب ٦٩ و

قال محمود : ﴿لَوۡ أَرَدۡنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهۡوٗا ﴾ [(٦)] الآية ، سبحاننا أن نتخذ لهوًا أو لعبًا ، بـــل من عادتنا و موجب حكمتنا و استغنائنا عن القبيح أن نغلب اللعب بالجد . [(٧)]

قال أحمد : أراد باستغنائه عن القبيح وجوبَ رعاية المصالح ، و فعل ما يظنونه حـــسنًا بعقولهم [(٨)] ، فلا يستغني الحكيم عن خلق الحسن ، و الحكمة تقتضي الاستغناء عن القبـــيح ،

---

(١) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٤ ، هكذا جاءت في جميع النسخ (قُلْ) و هي قراءة نافع التي هي قراءة أهل مصر في ذلك الوقت و الآية مكتوبة بخط مغربي ، و هي قراءة جمهور القراء غيـــر حفـــص و حمـــزة و الكـــسائي و خلف و قراءة هؤلاء الأربعة (قَالَ) كما نقرؤها برواية حفص في مصر الآن ، يراجع : البدور الزاهرة (ص ٢١٤) .

(٢) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٣ .

(٣) الكشاف (٣ / ١٠٠ ، ١٠١) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " ، و في " أ ، ب " [من] .

(٦) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ١٧ .

(٧) الكشاف (٣ / ١٠٤ ، ١٠٥) .

(٨) في " ج " [بقولهم] .

يقولون : ليس في الإمكان [أكمل] (١) من هذا العالم و لو أمكن لفعله [الله] (٢) ؛ إذ لو تركه لكان إمَّا بخلًا أو عجزًا تعالى الله عنهما ، و الحقُّ إنَّ الله سبحانه مستغنٍ عــن الأفعــال (٣) ، و له أن يخلق ما يتوهمه القدريُّ حسنًا أو قبيحًا ، و ليس في الوجود إلا الله تعالى و صــفاته و أفعاله .

أ ٨٤ ظ **قال محمود** : و في قوله : ﴿بَل ۡ / نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ﴾ (٤) استعارة القــذف و هو الدفع بقوة تصويرًا لإبطال الباطل و إهداره بالحقِّ ؛ كأنَّه جرمٌ صلبٌ قذف به على الباطل الرخو الأجوف فدمغه . (٥)

قال أحمد : و هذه نكتة حسنة قدَّم قبلها تلك السيئة .

قال محمود : إن قيل : لِمَ استعمل الاستحسار في النفي و هو أبلغ في الثبوت دون النفي في قوله : ﴿وَلَا يَسۡتَحۡسِرُونَ﴾ (٦) ؟ قلتُ : لأنَّ الغرض وصــفُ الملائكــة بالاجتهــاد و أنَّ عبادتهم الشاقة تقتضي الاستحسار و أعظم (٧) الفتور . (٨)

قال أحمد : (٩) و بمثله أجيب ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ (١٠) .

ز ٨١ ظ **قال محمود** : إن قلتَ : لِمَ أنكر عليهم اتخاذ آلهةٍ موصوفة بالإنشار / و هم ما وصــفوا آلهتهم بذلك ؟ قلتُ : لأنَّه لازمٌ لهم على دعواهم الإلهية . (١١)

قال أحمد : فيكون المنكر صريح الدعوى و لازمها و هو أبلغ .

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " لأن في " أ " بياض مكانها ، و في " ب ، ج " [أمكن] ، و ما في " ز " أولى لموافقته لما في الانتصاف و لوضوح المعنى به .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) هكذا هي في النسخ كلها ، و في الانتصاف [مستغن عن العالم بأسره] .

(٤) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ١٨ .

(٥) الكشاف (٣ / ١٠٥) .

(٦) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ١٩ .

(٧) في " ز " [غاية] .

(٨) الكشاف (٣ / ١٠٥ ، ١٠٦) .

(٩) في " ج " زيادة [فيكون المنكر صريح] وهي غير مفهومة .

(١٠) هذا وهم في ذكر الأية موجود في الانتصاف و في نسخ المختصر ، فهذا لفظ سورة فصلت ، آية ٤٦ ، و قد مضى الكلام في (سورة الأنفال ، آية ٥١) (ص ٣٠٣) ، و لفظها ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ .

(١١) الكشاف (٣ / ١٠٦) .

قال محمود : و قوله : ﴿هُم﴾ (١) فائدتها معنى الخصوصية ، أي لا يقدر على الإنشار إلا هم . (٢)

قال أحمد : في هذا نظرٌ ؛ [فإنَّ] (٣) آلات الحصر مفقودةٌ ، و ليس من قبل " صديقي زيدٌ " ؛ فإنَّ المبتدأ في الآية أخصُّ شيءٍ لأنَّه [من جملة المضمرات] (٤) ؛ و أيضًا فإنَّه لا يحصل من حصر الإلهية فيهم و نفيها عن الله سبحانه مقصود السياق ؛ فإنَّه قال عقيبها : ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (٥) و معناها لو كان فيهما غير الله لفسدتا ، و مقتضى قول محمودٍ أن يكون (٦) : لو كان فيهما آلهة إلا الأصنام لفسدتا ، فلا وجه لِمَا قاله الزمخشريُّ . (٧) و عندي أن فائدة ﴿هُم﴾ الإيذان بأنَّهم لم يتخذوا آلهة من الأرض / ينشرون ، و ﴿هُم﴾ استئنافٌ كأنَّه قال : أم اتخذوا آلهةً من الأرض مع الله فهم إذن ينشرون ؛ إذ هو لازم قولهم ، و مما يوضحه أنَّ دليل التمانع الذي اقتُبِس من نور هذه الآية أن يقال : لو فُرِض وجود إلهين فإمَّا أن يتم لكلِّ واحدٍ منهما القدرة على ما يشاء أو لا يتمّ لواحدٍ منهما أو يتمّ لأحدهما دون الآخر ، و أدقُّ الأقسام إبطالًا أن يكونا قادرين ، فاقتصر في الكتاب العزيز عليه (٨) و أفسده موجزًا لِلَّفظ بقوله : ﴿لَفَسَدَتَا﴾ . فقولُه : ﴿هُمۡ يُنشِرُونَ﴾ لادعاء صفة الإلهية لآلهتهم . (٩) ج ١٧٤

---

(١) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢١ .

(٢) الكشاف (٣ / ١٠٦ ، ١٠٧) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " و هذا السياق في " ج" بالمعنى .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و في " أ ، ب " غير واضحة أحسبها [مضمر] و في " ز " بياض ، و الذي في الانتصاف [ضمير] .

(٥) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٢ .

(٦) في " ج " [يقول] .

(٧) في " ج " هنا زيادة [قال أحمد] .

(٨) في " ج " [على إبطاله] .

(٩) المتدبر لهذه الآية يجد أنَّ الله (عزّ و جلّ) أنكر على المشركين هذه الآلهة التي اتخذوها من وجهين : **الأول** أنَّها من الأرض ، و هي صفة للآلهة كما قال المعربون – التبيان للعكبري (ص ٤٢١) ، و إعراب القرآن لمحيي الدين درويش (٥ / ١٨) – . و حملُ أبي حيان – البحر المحيط (٦ / ٢٨٢) – هذه الآية على قوله تعالى : ﴿ أَتَتَّخِذُ أَصۡنَامًا ءَالِهَةً ﴾ (الأنعام ، آية ٧٤) و قوله : ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلاً ﴾ (النساء ، آية ١٢٥) ضعيفٌ لاختلاف الترتيب ؛ لأنَّ مفعولي الأفعال التي لها عمل (كان) يكون لهما من التقديم و التأخير ما للمبتدأ و الخبر مجردين – شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ٧٥) – فعلى تقدير أبي حيان يجب أن يقال : اتخذوا من الأرض آلهة ؛ فإن الجار و المجرور هنا يجب تقديمه إذا كان خبرًا ، و لو كان أبو حيان قدَّر المفعول الثاني محذوفًا كما يظهر مما ذكره ، فيبقى أيضًا الجار و المجرور وصفًا لآلهة

المشركين ، و كذلك على مذهب أبي علي الفارسي في (اتخذ) أنَّه قد ينصب مفعولًا واحدًا – يكون الجار و المجرور وصفًا ، و يُحمل كلام ابن مالك أنَّه " لا يعلم (اتخذ) إلا يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما بمعنى الأول " – شرح التسهيل (٢ / ٨٣) – على شرط بقائه على معناه ؛ لأنَّه قد جاء في القرآن الكريم (اتخذ) ينصب مفعولًا واحدًا و هو قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ ﴾ (سورة مريم ، آية ٣٥) فلم أجد من المعربين إلا القول بأنَّ (مِن) زائدة لتأكيد العموم و (ولد) مجرور لفظًا مفعول به منصوب محلًا – إعراب القرآن لمحيي الدين الدرويش (٤ / ٦٠٥) ، أضواء البيان (٤ / ١٩٧) – ؛ و ذلك لأنَّه بتأكيد النفي أُلغي معنى التصيير تمامًا ، و يكون هذا اللفظ لَمَّا شارك (جعل) في معنى التصيير ، و (جعل) قد ينصب مفعولًا واحدًا كقوله : ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ (الأنعام ٦ ، آية ١) – حمل (اتخذ) عليه ، فيكون بمعنى خلق و أنشأ و صنع – المعجم الوسيط مادة (جعل) – ، و فهم ابن عاشور هذا المعنى و إن كان لم يفصل في إعراب الآية فقال : " و لأنَّ في قوله : (أن يتخذ) إشارة إلى أنَّه لو كان له ولد لكان هو خَلَقَه و اتخذه فلمْ يعدُ أن يكون من جملة مخلوقاته ؛ فإثبات البنوة له خَلْفٌ من القول . " – التحرير و التنوير (١٦ / ١٠٣) – ؛ و لهذا لا تستطيع أن تقدِّر مفعولًا أولًا في هذا التركيب إلا إن قلتَ : ما كان لله أن يتخذ مِن خلقه مِن ولد ، فستجد أن (مِن) هنا لابتداء غاية الاتخاذ متعلقة بالفعل كما تجدها في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ ﴾ (سورة العنكبوت ، آية ٤٢) و (يدعو) ينصب مفعولًا واحدًا بلا شك ؛ فمَن أعرب (ولدًا) في هذا الآية مفعولًا ثانيًا فقد أخطأ ، و لم يدرِ أنَّه بذلك نقل (اتخذ) من معنى إلى معنى ؛ لأنَّك في الإثبات إذا لم يُذكر المفعول الثاني تستطيع أن تحملها على أيٍّ من المعنيين إن لم يكن في السياق ما يرجح أحدهما ، و في هذه الآية لا يستقيم معنى التصيير إلا بتكلف ، و بهذا يظهر لك من جمال القرآن أنَّه يحكي قول المشركين بما ينفيه ضمنًا ؛ لذلك كان الأولى بالمعربين أن يجعلوا (اتخذ) في كلِّ ما جاء بنسبة الولد إليه على هذا المعنى فلا يقدروا مفعولًا أولًا له ؛ لأنَّه لا فائدة في تقديره كما لم تكن فائدةٌ في ذكره ، و يزداد لك وضوح هذا المعنى إذا تلوت قوله تعالى : ﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ (سورة الصافات ، آية ١٥١ ، ١٥٢) أنَّه لَمَّا حكى قولهم صراحةً سبقه بإبطاله و تزييفه ثُمَّ أردفه بتكذيبه ، و كذلك في سورة الإخلاص نفى هذا الفعل أكثر من مرة ، فقَبْله نفاه أتمَّ نفي بإثبات أنَّه الأحد الصمد ثُمَّ نفاه فقال : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ (سورة الإخلاص ، آية ٣) فجمع بين الوصفين المتلازمين فالقولُ بجواز أحدهما إثباتٌ للآخر ؛ و هذا هو الدَّوْرُ المستحيل في كلِّ عقل . فإذا حُمِل معنى (اتخذ) على غير (التصيير) جاز ما قاله أبو علي دون نكير ، و قد صرَّح أبو حيان أنه بمعنى صنعوا و صوروا لكنه علق الجار و المجرور بـــ (اتخذوا) و هو جائز لكنَّ المعنى يُرجِّح أن يكون الجار و المجرور وصفًا للآلهة ، و قد صرح ابن هشام – مغني اللبيب ص ٤٩١ – : أن من الجهات التي يعترض بها على المعرب " أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة و لا يراعي المعنى " ؛ فالأولى أن يكون المعني المتضمَّن قريبًا من معنى (صنعوا) كـــ (ابتدعوا) و (اختلقوا) ليوافق معنى هذا اللفظ ما عبَّر تعالى به عن حال المشركين فقال تعالى : ﴿ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ ﴾ (سورة الأنعام ، آية ١٠٠) قال الطبري : " اختلقوا ، يقال : اختلق فلان على فلان و اخترقه إذا افتعله و افتراه " – جامع البيان (٩ / ٤٥٤) – و قوله

قال محمود : ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [١] لَمَّا بيَّن أنَّه ربُّ الأرباب [٢] و خالقهم و مـالكهم وجب إجلاله ؛ فإنَّ الرعية تهاب ملوكها أن تسألهم فما ظنُّك بخالق الملوك ، مع أنَّ الملـوك يجوز عليها الخطأ ، و الله سبحانه لا يجوز عليه فعـل القبـائح ، و أفعالـه وفـق دواعـي الحكمة . [٣]

: ﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَـٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ﴾ (سورة العنكبوت ، آية ١٧) أي خلقًا ذا إفك و باطل ، و قوله تعالى : ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ (سورة الصافات ، آية ٨٦) فإفك على الراجح حالٌ أي ذوي إفك أو مفعولٌ لأجله . و على هذا يستقيم تفسير هذا اللفظ في القرآن ؛ فإن ذُكِر المفعولان كان بمعنى (صيَّر) . و إن لم يذكر و كان الفاعل الخالق فهو بمعنى (خلق) المتعدي لمفعول واحد ، و إن كان الفعل مسندًا للمشركين كان على معنى (اختلق) و (ابتدع) ، و بهذا يظهر أنَّه لا حاجة إلى التقدير في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَـٰلِمِينَ ﴾ (سورة الأعراف ، ١٤٨) فيقال : المفعول الثاني محذوف أي إلهًا – التبيان للعكبري (ص ٢٨٥) – . و بهذا يترجح جعلُ الجار و المجرور متعلقًا بمحذوف صفةً لـ (آلهة) بل جعل ابن عاشور (هم ينشرون صفة ثانية لـ (آلهة) و قال : " و ذكر الأرض هنا مقابلة لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ ﴾ (آية ١٩) لأنَّ المراد أهل السماء " – التحرير و التنوير (١٧ / ٣٧) – ؛ و هذا هو ما تعلق به إنكار الله عليهم ، و فيه إشارة إلى إثبات العلو لله سبحانه علو القهر و علو الذات و علو الصفات عن النقائص – شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص ٢٨٩) – ، فكما مدح نفسه سبحانه بفوقيته على الخلائق ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ (النحل ، آية ٥٠) ذمَّ هؤلاء بالسفول ، و بيَّن للمشركين أنّهم لو عقلوا لَمَا تعلقت قلوبهم بمخلوق مثلهم أو هو دونهم لا يقدر على شيء ، و قد لمح هذا المعنى الزمخشري فسارع إلى نفيه كعادته ، فأتى بالحديث الذي يؤيد هذا المعنى في الآية – قوله (ﷺ) : (أين الله ؟) و هو في صحيح مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي (ك المساجد و مواضع الصلاة – ب تحريم الكلام في الصلاة ، ح ٥٣٧) – ليحرفه أولًا ثُمَّ يصرف معنى الآية عنه ، فسبحان مقلب القلوب ! . و **الثاني** : أنَّها لا تخلق شيئًا و لا تستطيع و هذا المعنى جاء من ذكر المسند إليه و تقديمه ؛ لأنَّهم موضع الإنكار لا للخصوصية كما قال الزمخشري ، كما أنَّ قطع الجملة على الاستئناف – كما قال ابن المنير – يضعف هذا المعنى المراد أيضًا ؛ لأنَّ الآية جاءت سياقًا واحدًا توقظ عقول المشركين لأنهم اتخذوا آلهة جمعت نقائص الذات لأنها من الأرض و نقائص الصفات لأنها لا تقدر على شيء ؛ فالوصفان في الآية دليلان على نفي الإلهية عنها ؛ لأنَّها نقائص لا تليق بالإله الحق . و الله أعلم .

(١) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٣ .

(٢) في " ج " زيادة [إله الآلهة] .

(٣) الكشاف (٣ / ١٠٧ ، ١٠٨) .

قال أحمد : ما أقبح قوله دواعي الحكمة في حقِّ الله ، فالدواعي و الصوارف تستعمل في أفعال / المحدثين ، و قوله : " لا يجوز عليه فعل القبائح " ، لقد [١] نسيتُ : ب ٦٩ ظ

.... و ما بالعهد من قدم [٢]

[ها نحن] [٣] كما فرغنا من دليل إبطال التشريك أفتجعل مع الله شريكًا يفعل القبائح ؟ ! و ما الفرق بين أن / تشرك بالله تعالى ملكًا أو بشرًا [٤] يخلق لنفسه ما لا يشاء الله ، بل ما يشاء الله خلافه . و القدرية أقبح شركًا فغيرهم أشرك / الملائكة و هؤلاء أشركوا نفوسهم و الشياطين و الجن و الحيوانات . نعوذ بالله تعالى من ذلك . أ ٨٥ و ز ٨٢ و

قال محمود : ﴿بَلۡ عِبَادٌ مُّكۡرَمُونَ﴾ [٥] مفضَّلون على جميع عباد الله تعالى . [٦]

قال أحمد : جعل القرآن تبعًا لرأيه ، و ليس غرضنا إلا بيان ذلك خاصة ؛ فإنَّ لفظ (مكرمون) لا يُعطي إلا إكرامًا مطلقًا أعمَّ من كونه على سائر الخلق أو على بعضهم .

قال محمود : ﴿وَجَعَلۡنَا فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمۡ﴾ [٧] كراهة أن تميد ، أو تكون (لا) [٨] محذوفة لأمن اللبس . [٩]

قال أحمد : و أولى من هذين الوجهين أن يكون مثل قولك : أعددتُ هذه الخشبة أن يميل الحائط . قال سيبويه : أي أدعم الحائط بها إذا مال [١٠] . و قدَّم ذكرَ الميل عناية بأمره ؛ و لأنَّه السبب في الإدعام ؛ فالإدعام سبب إعداد الخشبة فعامل سببَ السبب معاملة السبب ، و عليه حُمِل قولُه تعالى : ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [١١] أي [١] تثبتها

([١]) هكذا في نسخ المختصر ، و في الانتصاف [فقد] .

([٢]) بعض بيت للأحوص الأنصاري ، و هو : إذ كدتُ أُنكِر من سلمى فقلتُ لها * لما التقينا و ما بالعهد من قدم . يراجع : شعر الأحوص الأنصاري (ص ٢٥٢) .

([٣]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٤]) هكذا هي في النسخ ، و في الانتصاف [و بين مَن يشرك نفسه] و بهذا يتضح المعنى .

([٥]) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٦ .

([٦]) الكشاف (٣ / ١٠٩) .

([٧]) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٣١ .

([٨]) في " ج " [اللام] ، و المثبت موافق لما في الكشاف .

([٩]) الكشاف (٣ / ١١١ ، ١١٢) .

([١٠]) يراجع : الكتاب (٣ / ٥٣) .

([١١]) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٨٢ .

إذا مادت ، و هذا أقرب من قول محمود : " أن لا تميل " [٢] إذ معناه كره الله لكم ، و مكروه الله محال أن يقع [٣] ؛ و لأنَّ المشاهد خلافه فكم من زلزلة أمادت الأرض ، و على تقديرنا معناه تثبيت الأرض بالجبال إذا مادت ، و ذلك لا يُنافي الميد ، و كذا ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ ﴾ لا يأبى وقوع النسيان من أحدهما ، لكنَّه ميدٌ يستعقبه التثبيت ، فإنَّه كاللمحة و تزول .

قال محمود : ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [٤] الذكرُ يكون بخير و بخلافه و يتقيَّد بالقرينة ، فإن كان الذاكر صديقًا كان ذكرًا بخير و إن كان عدوًا كان ذكرًا بشرٍّ . [٥]

قال أحمد : و منه قول موسى (عليه السلام) : ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ﴾ [٦] معناه أتعيبون الحقَّ ثُمَّ قال : أسحرٌ هذا فلم يجعله محكيًا للقول [فإنَّ القول قد بيَّنه بقولهم] [٧] : ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ هَـٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [٨] و قد مضى في غير هذا ، و إنَّما لم يقولوا : " أهذا الذي يذكر آلهتكم بكلِّ سوء " استفظاعًا منهم أن يحكوا ما قال من رميها بأنَّها لا تسمع و لا تبصر و لا تنفع و لا تضر ، و حاشوها من نقل ذمِّه فرمزوا إليه بالإشارة ، كما يتحاشى المؤمن من حكاية كلمة الكفر فيومض إليها ، فسبحان مَن أضلهم فتأدَّبوا مع الأوثان و أساؤوا / الأدب مع الرحمن . ز ٨٢ ظ

ج ١٧٥ **قال محمود** : ﴿وَلِسُلَيْمَـٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [٩] / و وصفها [أيضًا] [١] بأنَّها رخاء ، فقد جمعت الوصفين فهي رخاءٌ طيبة و في سرعة حركتها كالعاصفة . [٢]

---

(١) في " ج " [فكذا هاهنا] .

(٢) في " ز " [كراهة أن تميل] .

(٣) هذا الموضع يحتاج إلى توضيح فابن المنير يعني المكروه كونًا و قدرًا يستحيل وجوده ، أمَّا المكروه شرعًا فهو جائز الوقوع قال تعالى : ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ (سورة الإسراء ، ٣٨) ، قال ابن كثير : " كل هذا الذي نهينا عنه ... فهو سيئة مؤاخذ عليها { مَكْرُوهًا } عند الله ، لا يحبه و لا يرضاه " و مع ذلك فهو كائن في الكون لأنَّه تعالى أراد وقوعه قدراً .

(٤) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٣٦ .

(٥) الكشاف (٣ / ١١٤) .

(٦) سورة يونس ١٠ ، آية ٧٧ .

(٧) ما بين المعكوفين من " ز " لأنّها أولى منَ عبارة بقية النسخ : [لأنهم بيَّنوا القول] .

(٨) سورة يونس ١٠ ، آية ٧٦ .

(٩) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٨١ .

قال أحمد : كما وُصِفتْ عصا موسى (عليه السلام) تارةً بأنَّها جانٌّ و تارةً بأنَّها ثُعبانٌ ، أي في خفتها و في عظم خلقها كالثعبان .

قال محمود : ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾ (٣) أي نفخنا في / عيسى الروح في [جــوف] (٤) مريم : أحييناه (٥) في جوفها . (٦) أ ٨٥ ظ

قال أحمـــد : اختار الزمخشري في قوله تعـــالى : ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ﴾ (٧) قال : الضمائر كلُّها ترجع إلى موسى (عليه السلام) ؛ لأنَّه إذا قُذِف التابوت في اليم / و أُلقي التابوتُ إلى الساحل و موسى فيه فقد قُذِف و أُلقِي ، و اختار غيــرُه (٨) عــودَ الضميرين الأخيرين إلى التابوت ، و هذه الآية مصداقٌ لاختيار محمود ؛ لأنَّه نزَّل نفخ الروح في عيسى في جوفها منزلةَ نفخ الروح فيها . ب ٧٠ و

قال محمود : ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ (٩) [أي كما] (١٠) أوجدناه من العدم نُعيده ثانيًا من عدم . (١١)

قال أحمد : هذا عودٌ إلى الحقِّ بعد غلطه فيما قال في مريم (١٢) و فسَّر الإعــادة بجمــع المتفرق ثُمَّ كدَّر صفوه بقوله : " ﴿إِنَّا كُنَّا فَـٰعِلِينَ﴾ : [أي] (١٣) قادرين على الفعــل و لا

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) الكشاف (٣ / ١٢٧) .

(٣) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٩١ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) في " ز " [فأحييناه] و في " ج " [و أحييناها] و هو وهم .

(٦) الكشاف (٣ / ١٣٠) .

(٧) سورة طه ٢٠ ، آية ٣٩ .

(٨) جوَّز ذلك ابن عطية ، و قد ناقش أبو حيان القولين لكنه أيَّد قول الزمخشري بأنَّ موسى (عليه الســلام) سيق الكلام لأجله فهو أولى بعود الضمير إليه . يراجع : المحرر الوجيز (٤ / ٤٤) ، البحر المحيط (٦ / ٢٢٦) .

(٩) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ١٠٤ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) الكشاف (٣ / ١٣٤ ، ١٣٥) .

(١٢) في " ج " [فيما تقدَّم] و المثبت من بقية النسخ ، و هو يعني قوله تعالى : ﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَنَّا خَلَقْنَـٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴾ (سورة مريم ، آية ٦٧) .

(١٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

يلزم منه حصول الفعل " تحويمًا منه على أنَّ الموعود به ليس إعادة عن عدم بل إعادة تأليف ما افترق ، و الحقُّ بقاء الفعل على ظاهره ، و يكون الباعث للزمخشري على تفسير الفعـــل بالقدرة أنَّ الله سبحانه ذكرها ماضية ، لكنَّ أحوال القيامة لَمَّا كانت محققةً جاء أكثرها بلفـــظ الماضي إيذانًا بتحقق وقوعها . و الله أعلم .

من سورة الحج

قال محمود : ﴿يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ﴾ (١) يقال : مرضع على النسب ، و مرضعة على أصل اسم الفاعل . (٢)

قال أحمد : و الفرق أن النسب لا يُلاحَظ فيه حدوثُ الصفة المشتق منها (٣) ، بل مقتضاه أنَّه موصوفٌ بها ، و في غير النسب يلاحظ حدوث الفعل و خروج الصفة عليه ، و في الآية أخرج الصفة على الفعل .

قال محمود : ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ أثبت (٤) السكرَ مجازًا و نفاه حقيقة .

قال أحمد : و من علامات المجاز صحة سلبه ، كما إذا قلتَ للبليد : حمار ، [فإنَّه] يصحُّ / نفيه (٥) ، و كذا هنا نفى الحقيقيَّ مؤكدًا بالباء ؛ لأنَّ هذا السكر هو أمرٌ لم يُعهد مثله ، ز ٨٣ و
و الاستدراكُ بقوله تعالى : ﴿وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ تعليلٌ لإثبات السكر المجازي [أي] (٦) لَمَّا نفى عنهم السكر [فكأنَّه] (٧) قيل : فما هذا السكر العجيب و الحال التي هم عليها ؟ فقال : سببها شدة عذاب الله تعالى .

قال محمود : ﴿وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ﴾ (٨) الآية ، يجوز أن يكون تشبيهًا مجموعًا و مفرقًا ، فالمركب (٩) تشبيه المشرك بحال مَن خرَّ من السماء فاختطفته الطير فمزعته (١٠) في حواصلها ، أو عصفتْ به الريح فهوَتْ به في مطاوح [بعيدة

---

(١) سورة الحج ٢٢ ، آية ٢ .

(٢) الكشاف (٣ / ١٣٩) .

(٣) أي تكون مثل تامر و لابن أي ذو تمر و ذو لبن ، و مثله هنا مرضع أي ذات إرضاع فهي صفة ثابتة ، و قد لا يكون منها إرضاع الآن . يراجع : المفصل للزمخشري (ص ٢٠٠) ، و إعراب القرآن و بيانه (٥ / ٩٧) .

(٤) في " ز " [و لكن] .

(٥) في " ز " [سلبه] .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٨) سورة الحج ٢٢ ، آية ٣١ .

(٩) في " ج " [فإن كان مركبًا فهو] .

(١٠) في " ز " [فتوزعته] ، و في " ج " [فمزقته] و المثبت من " أ " و هو موافق لما في الكشاف .

، و إن كان متفرقًا فقد شبَّه الإيمان في علوِّه بالسماء ، و مَن ترك الإيمان كالساقط من السماء ، و الأهواء التي توزعته بالطير التي اختطفته ، و الشيطان المضلُّ بالريح الموقعة له في المطاوح] (١) . (٢)

قال أحمد : تقرير كونه متفرقًا تشبيه المشرك (٣) بالهاوي من السماء : إن كان ردَّةً كان كمثل مَن علا السماء بإيمانه ثُمَّ هبط بارتداده ، / و إن كان مشركًا أصليًا (٤) فقد عُدَّ تمكنه من أ ٨٦ و
الإيمان و عدوله عنه بمنزلة الصاعد إلى السماء ثُمَّ الهابط كقوله في الكافرين : ﴿يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ (٥) و لم يدخلوا في النور بل كانوا متمكنين منه ، و في قول محمود : " الأفكار المتوزعة كتخطف الطير ، و الشيطان كالريح " نظرٌ ؛ لأنَّه / يرجع بهما ج ١٧٦
إلى أمر واحد ؛ فالأفكار من نتائج وسوسة الشيطان ، و الآية سيقتْ لجعلهما شيئين ، و الذي يتضح في الشبهين غير ذلك ، فالكافرون قسمان : أحدهما مذبذب شاكٌّ ليس بمصمم فهذا مشبَّهٌ بِمَنْ اختطفه الطير فلا يتولى (٦) طائر منه على مزعة إلا انتهبها منه آخر ، كذا المذبذب متى لاح له خيال اتبعه و ترك ما كان عليه . و الآخر مصمم لا يرجع / و هو فرحٌ بضلاله فهو ب ٧٠ ظ
مشبَّه باستقرار مَن ألقته الريح في وادٍ فاستقر فيه و نظيره صفة الضلال بالبعيد في قوله : ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ (7)﴿أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ﴾ (٨) أي بعيدٌ رجوعهم عنه إلى الحقِّ .

قال محمود : ﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ (٩) كرر (كذِّب) (١٠) في قصة موسى لأنَّ قوم موسى بنو إسرائيل و لم يكذبوه إنَّما كذبه القبط ، أو لأنَّ آيات موسى كانت ظاهرة . (١١)

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " و قد سقط من " أ ، ز " .
(٢) الكشاف (٣ / ١٥١ ، ١٥٢) .
(٣) في " ب " [الشرك] .
(٤) سقطت من " ج " .
(٥) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٥٧ .
(٦) هكذا في النسخ و في الانتصاف [يستولي] .
(٧) سورة النساء ٤ ، آية ١١٦ .
(٨) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٣ .
(٩) سورة الحج ٢٢ ، آية ٤٤ .
(١٠) في " ج " هنا زيادة [موسى] و لا يحتاجها المعنى .
(١١) الكشاف (٣ / ١٥٧) .

قال أحمد : و يحتمل أن يكون تطريةً لطول / الكلام ، و ليَلي قولَه تعالى : ﴿ فَأَمۡلَيۡتُ لِلۡكَٰفِرِينَ ثُمَّ أَخَذۡتُهُمۡ ﴾ (١) فيتصل المسبب بالسبب كقوله تعالى في **ص** : ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَعَادٞ﴾ (٢) إلى قوله : ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾ (٣) ، و في قوله في **ق** بعد تعديدهم : ﴿كُلٞ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾ (٤) فربط العقاب و الوعيد بـــ (كذَّب) . ز ٨٣ ظ

قال محمود : [قوله تعـــالى] (٥) ﴿وَإِنَّ يَوۡمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلۡفِ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ (٦) فيه إيذانٌ بحلم الله و وقاره و استقصاره الأمد البعيد حتى إنَّ يومًا واحدًا عنده كألف سنة . (٧)

قال أحمد : الوقار المقرون بالحلم (٨) يُفهم منه لغة سكون الأعــضاء و طمأنينتهـــا عنـــد المزعجات (٩) ، و لا يجوز إطلاقه على الله سبحانه كالأناة و التؤدة ، و أمَّا قوله : ﴿مَّا لَكُمۡ لَا تَرۡجُونَ لِلَّهِ وَقَارٗا﴾ (١٠) فهو مفسَّر بالعظمة فليس من هذا .

---

(١) سورة الحج ٢٢ ، آية ٤٤ .

(٢) سورة ص ٣٨ ، آية ١٢ : ١٤ .

(٣) هذا المثال زيادة على ما في الانتصاف فلعله زيادة إيضاح من علم الدين .

(٤) سورة ق ٥٠ ، آية ١٤ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة الحج ٢٢ ، آية ٤٧ .

(٧) الكشاف (٣ / ١٥٩) .

(٨) هكذا هي في " ج " و هي موافقة لما في الانتصاف ، و في بقية النسخ [بالحكم] .

(٩) هذه قاعدة الأشاعرة في صفات الله عزَّ و جلَّ يفسر الصفة بما يُعلم من حال المخلوق ثم ينفيها ، و هـــو منهج يؤدي إلى الغلط ؛ لذلك يُخطئون في تفسير صفة الخالق بالمعلوم من صفة المخلوق ، و يخطئون مـــرة أخرى في صرفهم معنى الصفة إلى ما يرونه صوابًا ، و هو تحريف للكلم ، و كلام على الله بغير علم ، بـــل الحق أنَّ كل صفة جاءت لله تعالى هي على ما يليق بالله تعالى ، و لا يلزم أن يلحق الخالق ما فـــي صـــفات المخلوقين من نقائص ، لما عُلِم من الشرع و ثبت في العقول و الفطر من الفرق بين الخالق تعالى و المخلوق ، و يظهر منهجهم هذا في كلامهم على صفة المحبة و الغضب و الرحمة و غيرها ، هذا ما يخـــصُّ أصـــل الأشاعرة في ذلك ، أما تفسير الوقار بالعظمة فهذا ثابت عن السلف منهم ابـــن عبـــاس (رضي الله عنهما) و مجاهـــد . يراجع : جامع البيان (٢٣ / ٢٩٥) ، مختصر الصواعق المرسلة (ص ٣٣٧) ، المسائل الاعتزالية (٢ / ٧٠٠) .

(١٠) سورة نوح ٧١ ، آية ١٣ .

قال محمود : ﴿وَإِن جَـٰدَلُوكَ فَقُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ﴾ (١) أي عالمٌ بالذات لا يتعــذر عليــه تعلــق بمعلوم .

قال أحمد : قد تقدَّم إنكار تحميله للقرآن ما لا يحتمله فالأعلم في اللغة ذو العلم المفــضل على غيره فيه فكيف يفسِّره بما ينفي صفة العلم ألبتة .

(١) سورة الحج ٢٢ ، آية ٦٨ .

و من سورة المؤمنون [١]

قال محمود : اختلف [٢] في الإيمان [٣] فقيل : هو النطق باللسان و مواطأة القلب بالشهادتين ، و الآخر أنَّه صفة مدح لا يستحقها إلا البر دون الفاسق . [٤]

قال أحمد : الأول مذهب الأشعرية و الثاني للمعتزلة ، و لو لم يبنوا عليه أنَّ الفاسق يُخلَّد في النار لكان البحث لفظيًا [٥] ، و نقل القاضي عن عمرو بن عبيد و طبقته أنَّ الإيمان التصديق بالقلب و جميع / فرائض الدين فعلًا و تركًا ، و عن أبي الهذيل أنَّه جميع فرائض الدين و نوافله . و حجتنا [٦] أنَّ الإيمان لغة لمجرد التصديق [٧] و الأصل عدم النقل [٨] لقوله تعالى : ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [٩] . أ ٨٦ ظ

قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾ [١٠] **قال محمود** : الزكاة تُطلَق على المخرَج و على فعل المزكِّي و هو التزكية ، و تتعين هاهنا التزكية ، ثُمَّ ضبط المصدر بأنَّه الذي

---

(١) هكذا جاءت في " أ ، ز " و هو المشهور في المصاحف ، و في " ب " [سورة المؤمنين] و قد جاء التسمية به في حديث صحيح رواه أبوداود (ك الصلاة – ب الصلاة في النعل ، ح ٦٤٩) عن عبد الله ابن السائب (رضي الله عنه) ، و في " ج " [و من سورة قد أفلح المؤمنون] .

(٢) سقطت من " ج " .

(٣) يريد قوله تعالى : ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ آية ١ .

(٤) الكشاف (٣ / ١٧٠) .

(٥) في " ج " زيادة [و لكن بنوا عليه مسألة من أصول الدين] .

(٦) في " ج " [احتج القاضي] .

(٧) يراجع : الإنصاف فيما يجب اعتقاده و لا يجوز الجهل به ، للقاضي الباقلاني (ص ٥٢) .

(٨) يقال هذا إن لم يثبت النقل ، أما و قد ثبت في السنة تعريف الإيمان و إدخال الأعمال فيه ، و قول الأئمة الإيمان يزيد و ينقص ؛ فلا يقال : الإيمان مجرد التصديق لغة ؛ لأنَّه لفظ شرعي فوجب الرجوع إلى الشرع لمعرفة مدلوله ، فالذي دلت عليه نصوص الوحي و اتفق عليه أئمة الحديث و جماهير علماء الأمة أنَّه تصديق بالجنان و إقرار باللسان و عمل بالأركان ، و لا يلزم من ذلك خروج الفاسق من مسمى الإيمان بالكلية ، بل هو مؤمن بما أتى من إيمان ، فاسق بكبيرته . يراجع : شرح العقيدة الطحاوية (ص ٣٣٢) ، معارج القبول (٢ / ١١) .

(٩) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ١٢ ، هذه الآية يبدو أنَّها من تصرف علم الدين في اختصاره ؛ لأنَّ الذي في الانتصاف المطبوع قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾ (سورة إبراهيم ، آية ٤) و ما احتج به علم الدين أقرب استدلالًا .

(١٠) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ٤ .

يصدق عليه أنَّه فعل الفاعل ، فالعين المخرَجة مصدرٌ بالنسبة إلى الله تعالى و كذا السموات و الأرض و كلُّ مخلوقٍ من جوهر و عرض و جميع الحوادث لو قيل : مَن فاعلها ؟ قلتَ : الله أو بعض الناس . [١]

قال أحمد : يقول السني : الفاعل هو الله وحده [٢] ، و إذا سئل بصيغة مشتقة من الفعــل على طريقة اسم الفاعل : / مَن القائم ؟ أو القاعد ؟ أجاب بأنَّه الذي خلق الله الفعل على يــده كزيد و عمرو . ز ٨٤ و

قال محمود : النداء في ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ﴾ [٣] ليس على ظاهره ، و كيف ؟ و إنَّما بُعثوا [٤] / في أزمنة متفرقة . و المعنى كلُّ رسولٍ نُودي بذلك . [٥] ج ١٧٧

قال أحمد : هذه نفحةٌ اعتزالية فمذهبنا أنَّ الله سبحانه متكلمٌ في الأزل آمــرٌ نــاهٍ ، و لا يشترط في الأمر وجود المأمورين ، بل الخطاب أزلًا [٦] على تقدير وجود المخــاطبين [٧] ،

([١]) الكشاف (٣ / ١٧٢) .

([٢]) هذا من خلط الأشاعرة بين فعل الله الذي أسنده لنفسه و فعل العباد الذي أسنده إليهم ، فالله خالق كل شيء ، فهذا فعله ، و ما أسنده إلى عباده فهم الفاعلون له حقيقة لا مجازًا كما يدعي الأشاعرة ، و هذا لا يتعارض مع خلقه تعالى لأفعالهم ، و هذا مما ضلَّ فيه القدرية و الجبرية ، فالقدرية قالوا : العباد يخلقون أفعــالهم ، و الجبرية قالوا : العباد لا يخلقون و لا يفعلون ، و الذي دلَّ عليه الشرع أنَّ العباد يفعلون أفعالهم و لا يخلقونها ، فالله هو الخالق وحده سبحانه و تعالى . قال أبو عبد الله البخاري : " فسمى الإيمان و الإسلام و الــشهادة و الإحـــسان و الصلاة بقراءتها و ما فيها من حركات الركوع و السجود فعلا للعبد " . يراجع : خلق أفعال العبـــاد (ص ٣٦ ، ٣٧) ، شرح العقيدة الطحاوية (ص ٤٤٤) ، المسائل الاعتزالية (٢ / ٧٠٨) .

([٣]) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ٥١ .

([٤]) هكذا في " ب ، ج " ، و قد تحرفت في " أ ، ز " [بعثون] و في الكشاف [أرسلوا] .

([٥]) الكشاف (٣ / ١٨٥) .

([٦]) هكذا في " أ ، ب " و في " ج " [أزليًا] و في " ز " [أولا] و هو تحريف .

([٧]) كلام ابن المنير جاء على وهم من الزمخشري يخالف مذهبه في الكلام أنه مخلوق فتكون الآية حجة عليه فقال بأنها ليست على ظاهرها ؛ و كذلك ظن ابن المنير بذلك أنها حجة له ، و الآية على مذهب السلف أن الكلام صفة ذات فهي أزلية أبدية قائمة بالله تعالى ، و كذلك صفة فعل فيتكلم الله إذا شاء بما شاء ، و على هذا تكون الآية تُبيِّن أمر الله إلى كل رسول في زمنه و حياته بالأكل من الطيبات ؛ كما قال تعالى للمؤمنين : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ ﴾ (سورة البقرة ، آية ١٨٣) فبيَّن أمره للمؤمنين و كان قد سبق مثله لغيرهم من الأمم السابقة ، و مثله أيضًا ما اتفقت فيه شريعة القرآن مع غيرها من شرائع الكتب السابقة مما ذكره الله في القرآن . يراجع : شرح العقيدة الطحاوية (ص ١٧٧) ، المسائل الاعتزالية (٢ / ٧١٠) .

و المعتزلة أنكروا قدمَ الكلام فحملوا الآية على خلاف ظاهرها فلِمَ يخصون هذه الآيــة و مــا ذكروه جارٍ في جميع الأوامر العامة للأمة ؟ .

قال محمود : ﴿وَأَكۡثَرُهُمۡ لِلۡحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ [١] و كانوا كلُّهم كفرةً لأنَّ بعضهم أبى الإسلام / حذرًا من مخالفة آبائه ، و من أن يقال : صبأ كأبي طالب ، لا كراهةً للحقِّ . [٢] ب ٧١ و

قال أحمد : أحسن من هذا أن يعود ضميرُ (و أكثرهم) على الجنس بجملته كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ أَكۡثَرُهُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ [٣] و [كقولــه تعــالى] [٤] : ﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [٥] لقوله [بعد ذلك] [٦] : ﴿ بَلۡ جَآءَهُم بِٱلۡحَقِّ﴾ و قد جاء بــه النــاس كافــةً ، و يُحتمل أن يُراد بالأكثر الكلّ كما حمل القليل على النفي . و قولُ محمــود : " مَــن تــرك الإيمان لأجل آبائه ليس كارهًا " غيرُ صحيحٍ ؛ فمَن أحبَّ شيئًا كره ضدَّه ، فلَمَّا أحبوا البقــاء على كفرهم كرهوا الانتقال عنه ، و استجرَّه الكلامُ إلى تحقيق موت أبي طالبٍ علــى الكفــر لأنَّه أشهر عمومة النبي (ﷺ) و لو أسلم لاشتهر إيمانه كحمزة و العباس [رضي الله عنهما] [٧] ، و مَن يُثبت إسلامه يعتذر بأنَّه أسلم عند الاحتضار فلم يشتهر [٨] ، و الظاهر أنَّه لم يُسلم لشهادة النبيِّ (ﷺ) أنَّه (**في ضحضاح من نار يغلي رأسه من قدميه**) [٩] ، و لا يكــون ذلــك كتعــذيب العصاة ؛ فإنَّ مَن أثبت إسلامه ادَّعاه قُبيل الاحتضار فيُجَبُّ ما قبله ، و تلك الحالة لا تحتمــل

---

(١) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ٧٠ .

(٢) الكشاف (٣ / ١٩٠) .

(٣) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٨ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة يوسف ١٢ ، آية ١٠٣ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) هكذا في " ج " و في بقية النسخ [أحمد] أو [أجدر] و لا معنى لها هنا .

(٨) ذكره ابن إسحاق و قد ضعفه ابن كثير من وجوه ، و احتج ابن حجر على بطلانــه بمخالفتــه لمــا فــي الصحيح . يراجع : السيرة النبوية لابن هشام (٢ / ٤٧) ، الروض الأنف في شرح السيرة النبويــة لابــن هشام (٤ / ٢٩) ، البداية و النهاية لابن كثير (٤ / ٣٠٦) ، فتح الباري لابن حجر (٧ / ٢٢٤) .

(٩) أخرجه الشيخان عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) بلفظ قريب ، فأخرجه البخاري (ك مناقــب الأنــصار – ب قصة أبي طالب ، ح ٣٨٨٥) ، مسلم (ك الإيمان – ب شفاعة النبي (ﷺ) لأبي طالب ، ح ٢١٠) .

فعـــــــــــــــــــــــــــــــــــــل معـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــاصٍ (١) توجب (٢) ذلك .

قال محمود : ﴿فَمَا ٱسۡتَكَانُواْ﴾ (٣) استكان استفعل من الكون أي : انتقل * مـــن كـــون إلى كون (٤) ، كقولك : استحال : انتقل * (٥) من حالٍ إلى حال . (٦)

---

(١) في " ب " [معارض] و هي تخالف بقية النسخ و الانتصاف .

(٢) في " ج " [تحتمل] ، و المثبت من بقية النسخ و هو موافق للانتصاف ، لكن تعبير " ج " أفضل لعقيـــدة أهل السنة لأنَّا لو حكمنا بإسلام أحد و علمنا بعصيانه لله فنقول إنه في المشيئة ، أمَّا إيجاب العقوبـــة بالـــذنب فهو مذهب المعتزلة ؛ فلعل هذه اللفظة من إصلاح علم الدين لعبارة ابن المنير .

(٣) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ٧٦ .

(٤) قد يشهد لهذا القول أنَّ الجوهري قال في مادة (كون) : و الاستكانة : الخضوع ، و قد جزم أبو البقـــاء بخطأ مَن قال : إنها من (سكن) و استدلَّ بثبوت عين الكلمة في جميع تصاريفها – التبيان (ص ١٥٣) – ، و ضعَّف أبو البركات بن الأنباري في بيانه (٢ / ١٨٧) القول الثاني أنَّها من (سكن) و قال : " و الأول أصح في اللفظ و الاشتقاق و هذا التصريف أوضح في المعنى " ؛ لكنَّ العرب إذا استعملت كلمة ربمـــا بنـــتْ منها على التوهم كلمات أخر مثل قول الجوهري في (المكانة) : و لَمَّا كثر لزوم الميم تُوهِمتْ أصلية فقيل : تمكَّن كما قالوا في المسكين : تمسكن . – الصحاح مادة (كون) ج ٥ ، و مقاييس اللغة لابن فارس مـــادة (كـــون) ج ٥ ، و كذلك قال الجوهري في الاتخاذ مادة (أخذ) ج ٢ – ، و فعل الزمخشري بتجويز الأخرى أنَّه من (سكن) أولى ، و قد ذكر صاحب تاج العروس فيها أقوالًا منها : أنَّها من (الكيْن) ، قال : " و هو أشبه " ، و أنَّها من السكينة . و قد ذكر ابن فارس (السكينة) في باب (سكن) – مقاييس اللغـــة (٣ / ٨٨) – ، و قد جزم أصحاب المعجم الوسيط و كذلك صاحب لسان العرب بوضع (استكن) و (استكان) فـــي مـــادة (سكن) و هو الأولى بالصواب ؛ لأنَّه الأقرب إلى الذهن ؛ و استعمال هذا الجذر في هذا المعنى هو المعروف ، و لا حاجة إلى تكلف التخريج على وزنٍ مشهور و إن كان من فعل لا يُعرف منه هذا المعنـــى ، حتـــى لا يكاد يذكر عند أهل المعاجم مثل التخريج الذي حكاه ابن المنير (رحمه الله) بل ربَّما كان وهمًا و اللفظ الذي حكاه مصحفًا عن الاكتنات : الخضوع كما ذكره صاحب اللسان و كذلك في المعجم الوسيط مـــادة (كنـــت) فهو من مادة أخرى تمامًا لا يمت إلى الآية بصلة . و هذا التخريج الذي ضعفه أبو البقاء و ابن الأنباري هـــو الأقرب لحقيقة اللغة الحية القابلة للتطور ، فإحداثُ (استكان) من (استكن) لزيادةٍ تحصل في المعنى المراد بزيادة المبنى ، ثم لَمَّا شابه (استكان) قولهم : (استقام) أجرَوْه مُجرَى (استقام) في الاشـــتقاق فيقـــال : (استكانة) كـــ (استقامة) و (يستكين) كـــ (يستقيم) و هذا أمرٌ يناسب الذوق العربي ، و هو أقرب مـــن الكلمات الأعجمية التي ذابت في اللسان العربي و ألفتها الأسماع حتى خاطبهم الله (سبحانه) بما عرفـــوه و ألفوه منها على ما اختاره بعض المحققين في مسألة وجود ألفاظ أعجمية في القرآن الكريم ، و الله أعلم .

(٥) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(٦) الكشاف (٣ / ١٩٢ ، ١٩٣) .

قال أحمد : هذا أحسن من تأويل مَن جعله من السكون ، و جعله (افتعل) و أُشبعتْ

أ ٨٧ و الفتحة فتولدت / الألف [١] كقوله [٢] :

يَنباع من ذِفْرَى غضوب جَسْرَة [٣] .... [٤]

فإنَّه غير فصيح و هو ضرورة الشعر ، لكن تنظيره [٥] بـ (استحال) وهمٌ ؛ فإنَّ استكان عنده أحد أقسام (استفعل) التي معناه التحول كـ (استحجر) و (استنوق) ، أمَّا (استحال) فثلاثيه من (حال يحول) ، فأفاد معنى الحول من غير نقل إلى استفعل ؛ فـ (استفعل) فيه بمعنى (فعل) . و معنى الآية فما انتقلوا من كون التجبر إلى كون الخضوع فإن قيل : إنَّما دلَّ (استكان) على الانتقال من حالٍ إلى حال ، أمَّا كونُه من (تجبر) إلى (خضع) أو عكسُه فلا . فجوابه : أنَّ أصلها ذلك لكن عرف الاستعمال خصَّها بهذا ، و كان جدي أبو العباس بن فارس قد حكى لي أنَّه دخل بغداد زمن الناصر [٦] و جمع له العلماء ببغداد للمناظرة فجرى الكلام في هذه الآية فسئل عنها فقال جدي [٧] هو مشتق من قول العرب : كنت [٨] لك إذا خضعت ، و هي لغة هذلية [١] . قال أحمد : نقلها أبو عبيد [٢] في

([١]) في " ج " زيادة [من إشباع الفتحة] .

([٢]) في " ج " [كقول عنترة] و ليست في الانتصاف .

([٣]) سقطت من " ب " .

([٤]) البيت من معلقة عنترة بن شداد العبسي المشهورة ، و عجزه : زَيَّافة مثل الفَنيق المكْدَم ، قال أبو عبد الله الزوزني : " أراد (ينبع) فأشبع الفتحة لإقامة الوزن ... الذفرى : ما خلف الأذن ، الجسرة : الناقة الموثقة الخلق " . يراجع : ديوان عنترة (ص ٨٢) ، شرح المعلقات السبع لأبي عبد الله الزوزني (ص ٢٠٢ ، ٢٠٣) .

([٥]) في " ج " [تنظير الزمخشري] .

([٦]) الناصر : هو أبو العباس أحمد بن المستضيء بأمر الله بن المستنجد بالله ، أطول العباسيين مكوثًا في الحكم ، من سنة ٥٧٥ ه : سنة ٦٢٣ ه ، و كان شجاعًا مهيبًا بسط نفوذ الخلافة في عهده . يراجع : سير أعلام النبلاء (٢٢ / ١٩٦) ، البداية و النهاية لابن كثير (١٧ / ١٣٣) .

([٧]) هكذا هي في نسخ المختصر و في الانتصاف [و أنَّ أحدهم و كان يُعرف بالأجلِّ اللغوي خصه الوزير بالسؤال عنها فقال : ...] فالقول للأجل اللغوي ؛ فيكون هذا وهمًا إن صحَّ ما في المطبوع ، و **الأجل اللغوي** هو : علي ابن منصور بن عبيد الله الخطيبي أبو علي ، الأصبهاني الأصل بغدادي المولد و المنشأ، عالم فاضل لغوي فقيه كاتب ، قرأ على ابن القصار و أبي البركات الأنباري و غيرهما، و تفقه على مذهب الشافعي . قال ياقوت : " و لا أعلم له في زمانه نظيراً في علم اللغة " ، توفي (٦٢٢ هـ) . يراجع : معجم الأدباء (٥ / ١٩٧٣) ، الوافي بالوفيات (٢٢ / ١٤٧ ، ١٤٨) بغية الوعاة (٢ / ٢٠٧ ، ٢٠٨) .

([٨]) بحثت عن هذا المعنى فلم أعثر عليه ، و لعل صواب هذه الكلمة أن تكون بتاءٍ مشددة مضمومة لدخول تاء الفاعل على التاء الأصلية للفعل ، فيكون وهمًا من ابن المنيِّر لأنَّها من مادة (كنت) لا (كون) كما ظنَّ

الغريبين [٣] و هو أحسن محامل الآية ، و يكون استفعل بمعنى فعل مثل قرَّ و استقرَّ و علا و استعلى [٤] و حال و استحال ، لِمَ لا تجعله على هذا من استفعل للمبالغة كاستحسر و استعصم ؟ فقلتُ : * المعنى يأباه لأنَّ المقصود وصفهم بغاية القسوة فلو جعلتَها للمبالغة لم تُفِد ذلك * [٥] ؛ لأنَّ نفي الأبلغ أدنى من نفي الأدنى فيكون ذمًّا بأنَّهم ما بلغوا في الضراعة نهايتها ، و هم لم يتلمظوا [٦] بشيءٍ منها ، فكيف ينفي عنهم نهايتها ؟

١١٤ – قلتُ : له محملٌ صحيح و هو التنبيه على أنَّ ذلك العذاب مقتضٍ لغاية الاستكانة

ج ١٧٨ و قد ورد هذا السؤال في قوله : ﴿وَلَا يَسۡتَحۡسِرُونَ﴾ [٧] و هي للمبالغة ، و أجاب الزمخشريُّ / بما ذكرته و قد غفل عنه [أحمد] [٨] مع تذكره [هاهنا] أية ﴿وَلَا يَسۡتَحۡسِرُونَ﴾ و تمثيله

ب ٧١ ظ بها في / معنى المبالغة [كما سبق] [٩] .

قال محمود : ﴿ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ ﴾ [١٠] أبلغ من ادفع بالحسنة [السيئة] [١١] لمعنى التفضيل ، أي ادفع غاية [١٢] إسائتهم بغاية الإحسان لتكون الحسنة مضاعفة . [١٣]

قال أحمد : ما ذكره [محمود] يقتضي مفاضلةً بين الحسنة و السيئة و لا اشتراك بينهما [فكيف يقع تفاضل ؟] [١٤] ، و المراد أنَّ الحسنة في باب الحسنات أزيد من السيئة في

؛

و بهذا يتبين بقاء التخريجين السابقين على الخلاف فيهما بين العلماء .

(١) في " ج " [لهذيل] .

(٢) في " ج " [وجدتها لأبي عبيد] .

(٣) هكذا هي في نسخ المختصر و في الانتصاف [في غريب أبي عبيد المروي] و هو تحريف و الصواب [الهروي] و قد سبق أن نقل عنه ابن المنير ، و لم أجد ما نقله هنا في مادة (كون) . يراجع الغريبين (٥ / ١٦٥٥) .

(٤) هكذا هي في " أ ، ب ، ج " و في " ز " [استعلا] و الألف فيما زاد على الثلاثة تكتب ياءً .

(٥) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٦) هكذا هي في " أ ، ز " و كذلك في " ج " إلا أنَّها بالضاد بدلًا من الظاء ، و في " ب " [يتلفظوا] .

(٧) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ١٩ .

(٨) في " أ " [محمود] و هو وهم من ناسخه ، و الصواب من غيرها .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ٩٦ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) سقطت من " ج " .

(١٣) الكشاف (٣ / ١٩٦) .

(١٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

باب السيئات ، فتجيء [المفاضلة] [١] فيما هو أعمُّ ، كقولك : العسل أحلى من الخلّ أي هو في الأصناف الحلوة أجودُ من الخل في الأصناف الحامضة لا لاشتراك بينهما ، و [مثله ما] يُحكى أنَّ أشعب [٢] قال : نشأتُ أنا و الأعمش [٣] في حجر فلان [٤] فما زال يعلو و أستفل ز ٨٥ و حتى استوينا ، أي [حتى] [٥] بلغ / كلٌّ واحدٍ منا الغاية . **قال أحمد** : و تحتمل الآية وجهًا آخر من التفصيل أقرب [من هذا] ، و هو [أن يراد] المفاضلة بين [٦] الحسنات ؛ فإنَّها قد تدفع بصفح و إغضاء و قد تدفع بإحسان ، و قد تبلغ فيه [٧] غاية الاستطاعة ، فهذه أنواعٌ كلُّها دفعٌ و بعضُها أحسنُ فأمر بأخذ الأحسن منها في دفع السيئة . [قال أحمد : فتجري المفاضلة على حقيقتها و هو أحسن] [٨] .

أ ٨٧ ظ **قال محمود** : ﴿فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [٩] / أمَا يُناقض قولَه : ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [١٠] ؟ . [١١]

قال أحمد : يجب الأدب [١٢] في إيراد الأسئلة على الكتاب العزيز الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [١٣] [و سؤال الأدب أن يقول : قصر فهمي عن الجمع

---

(١) ما بين المعكوفين من " ج " و هو موافق لما في الانتصاف ، و في " أ " [الحسنة] و في " ب " [الجملة] و سقطت من " ز " مع التي قبلها .

(٢) أشعب : هو أبو العلاء أشعب بن جبير الطامع الْمُلَحي ، يعرف بابن حميدة المدني ، عُرِف بنوادره و طمعه ، تأدب و روى الحديث قليلا ، قال الأزدي : لا يُكتب حديثه ، توفي سنة ١٥٤ ه . يراجع : سير أعلام النبلاء (٧ / ٦٦) ، لسان الميزان (٢ / ١٩٤) .

(٣) الأعمش : هو أبو أيوب ميمون بن مهران الجزري ، الإمام الحجة عالم أهل الجزيرة ، تابعي روى عن ابن عباس و ابن عمر ، روى له مسلم و أصحاب السنن ، توفي سنة ١١٧ ه . يراجع : الثقات لا بن حبان (٥ / ٤١٧) ، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٦١ / ٣٣٦) ، سير أعلام النبلاء (٥ / ٧١) .

(٤) في " ج " [رجل واحد].

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) هذه من " ز " و هي موافقة لما في الانتصاف ، و في " أ ، ب ، ج " [من] و الأول أقرب للمعنى .

(٧) في " ج " [في الإحسان] .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ١٠١ .

(١٠) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٥٠ .

(١١) الكشاف (٣ / ١٩٨).

(١٢) في " ج " [يجب ألا يسلك هذا المسلك] .

(١٣) سورة فصلت ٤١ ، آية ٤٢ .

بين الآيتين فما وجهه ؟] [١] و لو أورد هذا السؤال رجلٌ على عمر بن الخطاب كذا [٢] لأوجع ظهره بالدرة .

قال محمود : جوابُه [٣] حملُه على اختلاف مواقف القيامة .

قال أحمد : الزمخشري عادته أن ينتهز الفرصة في إنكار الشفاعة إذا سمع ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ [٤] [و أمثالها] [٥] ، و يتغافل عن طريق الجمع بينه و بين ما يشهد بثبوتها فلا يحمله على اختلاف أحوال القيامة . [٦]

قال محمود : قوله تعالى : ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ [٧] إمَّا صفة لازمة أو كلامٌ معترض ؛ إذ في الصفة إيهامٌ [٨] أنَّ إلهًا سوى الله يمكن أن يقام به برهان . [٩]

قال أحمد : إن كان صفةً كان تهكمًا كقوله تعالى : ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَانًا﴾ [١٠] و في نفس الأمر لا سلطان منزلًا و لا غير منزل ، و مثلُه في صرف الجملة بعد النكرة عن الوصف قولُه : ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [١١] [حيث أعرب الزمخشري (موعدًا)] [١٢] مصدرًا ناصبًا لـ (مكانًا) و اعترضته بأنَّ المصدر الموصوف لا يعمل إلا على كره ، و اعتذرتُ عنه بصرف الجملة عن الوصف و جعلها معترضةً مؤكدة .

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) في " ج " [بهذه الصيغة] .

(٣) في " ج " [وجه الجمع بينهما] .

(٤) سورة البقرة ٢ ، آية ٤٨ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) كلام ابن المنير هنا يُظهر انحراف الزمخشري في استدلاله لموافقة بدعته ، ففي هذه الآية أدرك الزمخشري القول الحق فيها لعدم الهوى ، فحمل اختلاف الآيات هنا على اختلاف مواقف يوم القيامة ، أما نصوص الشفاعة فقد ضرب بعضها ببعض لينفي الإيمان بها لأنها لا توافق أصوله ، و الشفاعة ثابتة بالقرآن و السنة ، و نفيها مكابرة . يراجع : الشريعة للآجري (ص ٢٦٩) ، شرح العقيدة الطحاوية (ص ٢٢٩) ، معارج القبول (٢ / ١٨٥) .

(٧) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ١١٧ .

(٨) هكذا هي في " ب " بالرفع ، و في " أ ، ز " بالنصب [إيهامًا] و هو لحن ، و في " ج" ذكرت العبارة بالمعنى [لأن الصفة توهم ...] .

(٩) الكشاف (٣ / ٢٠١) .

(١٠) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٥١ .

(١١) سورة طه ٢٠ ، آية ٥٨ .

(١٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

و من سورة النور

قال محمود : ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ﴾ (١) الزانية مبتدأ * و الخبر محـــذوفٌ ، أي : و فيما افترض عليكم ، قاله سيبويه و الخليل (٢) . و قيل : الخبر ﴿فَٱجْلِدُوا﴾ و دخلتْ الفـــاء لأنَّ الألف و اللام *(٣) بمعنى الذي . (٤)

قال أحمد : حجة الأول أنَّ الكلام أمرٌ و هو موضع اختيار النصب ، و الأكثرون قـــرأوا بالرفع فلو جعل خبرًا و بُني عليه المبتدأ لكان خلاف ما عليه الفصحاء ، و مثَّله سيبويه بقوله

ز ٨٥ ظ : ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ / أَنْهَٰرٌ﴾ (٥) [أي] : فيما يتلوه [عليكم ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾

ب ٧٢ و] (٦) ؛ إذ قولُه : ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ لا يكون خبرًا عن ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾ ، و أمَّا / من [جهة] المعنى

ج ١٧٩ فهو أتمُّ [أيضًا] (٧) على الأول لأنَّ الحكم مذكورٌ جملةً و تفصيلًا و هو أوقع / في النفس من ذكره [دفعةً] (٨) .

قال محمـــود : ﴿ ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌۚ﴾ (٩) الجملة الأولى صفة الزاني و رغبته في الفواجر ، و [الجملة] الثانية صفةٌ للزانية بأنَّها غير مرغوب فيها [للأعفاء] (١٠) . (١١)

قال أحمد : ليس ما ذكره موضحًا لتطابق الجملتين ، و إيـــضاحه أنَّ الأقـــسام أربعـــة : الزانية لا ترغب إلا في زانٍ ، [و] الزاني لا يرغب إلا في زانية ، [و] العفيف لا يرغـــب إلا

---

(١) سورة النور ٢٤ ، آية ٢ .
(٢) يراجع : الكتاب (١ / ١٤٣) .
(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(٤) الكشاف (٣ / ٢٠٣) .
(٥) سورة محمد ٤٧ ، آية ١٥ .
(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .
(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " .
(٩) سورة النور ٢٤ ، آية ٣ .
(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(١١) الكشاف (٣ / ٢٠٧ ، ٢٠٨) .

في عفيفة ، [و] (١) العفيفة لا ترغب إلا في عفيف . فذُكِر منها قسمان دالان على القسمين المسكوت عنهما (٢) ، فالقسم الأول دالٌّ على قرينه و هو انحصار رغبةِ الزانية في الزاني ، و القسم الثالث يُفهم الرابع ، و هو انحصار رغبة العفيف في العفيفة ، و عبَّر عن الزناة بما لا ينفكُّ عن الزنا ، فمعنى الأول العفيفة لا ينكحها زانٍ / فذكر الأعفاء بسلب نقائصهم ، و أسند النكاح في القسمين المذكورين للذكور بخلاف قوله : ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ فجعل كلَّ واحدٍ [منهما] (٣) زانيًا و قدَّم الزانية في الكلام الأول لأنَّ الأصل في الزنا المرأة بما يبدوا من إطماعها ، و الثاني في النكاح و المعتبر فيه الرجل ، و هم البادئون بالخطبة ، و لَمَّا كان الغرض تنفير الأعفاء عن الزنا قرنه بالشرك . و كره مالكٌ نكاح المشهورين بالفاحشة ، و نقل بعضُ أصحابه إجماع المذهب (٤) أنَّ للمرأة أو وليها فسخ نكاح الفاسق (٥) . أ ٨٨ و

قال محمود : [و قوله] (٦) ﴿ظَنَّ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمۡ خَيۡرًا﴾ (٧) أي ظنُّوا بالمؤمنين و المؤمنات الذين هم منهم خيرًا كقوله عزَّ و جلَّ : ﴿وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ (٨) . (٩)

قال أحمد : السرُّ في هذا تعطيف المؤمن على أخيه و منعه من إذائه ، و تصويره بصورة مَن قذف نفسه بالفاحشة .

قال محمود : و نُقل أنَّ أبا أيوب الأنصاري قال لامرأته : ألا ترين مقالة الناس ؟ قالت له : لو كنتَ بدلَ صفوان (١٠) أكنتَ تخون رسولَ الله (ﷺ) ؟ قال : لا ، قالتْ : و لو كنتُ

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٢) سقطت من " ج " .
(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٤) هكذا هي في النسخ غير " أ " ففيها [المذاهب] و المثبت موافق لما في الانتصاف .
(٥) يراجع : الذخيرة للقرافي (٤ / ٢١٣) ، جواهر الإكليل شرح مختصر خليل ، للشيخ صالح الآبي الأزهري (١ / ٢٨٨) .
(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٧) سورة النور ٢٤ ، آية ١٢ .
(٨) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١١ .
(٩) الكشاف (٣ / ٢١٢ ، ٢١٣) .
(١٠) صفوان : هو أبو عمرو صفوان بن المعَطَّل بن رَحَضة السُّلَيمي الذكواني ، شهد الخندق و ما بعدها ، و قد مدحه النبي (ﷺ) فقال : " ما علمت عنه إلا خيرًا " ، و قتل شهيدًا في أرمينية سنة ١٩ ه في خلافة عمر . يراجع : الطبقات الكبرى (٥ / ١٥٣) ، الاستيعاب (ص ٣٤٤) ، سير أعلام النبلاء (٢ / ٥٤٥) .

أن بـــــــــــدلَ

عائشة ما خنتُك ، فصفوان خيرٌ منك و عائشة خيرٌ مني . [١]

قال أحمد : ألهمها الله بنور الإيمان إثباتَ براءة عائشة و صفوان بطريــق الأولــى .[٢] و يحتمل خلاف ما قال محمود ، أن تكون (النفس) [٣] على حقيقتها ، و معناه أنَّ سيئَ الظنِّ بغيره ينبغي أن يُسيء الظنَّ بنفسه ، فإن ادَّعى وازع الإيمان في حقِّ نفسه [٤] – فهو حكمٌ لها بالبراءة خصوصًا بمجرد الهوى [لا بنور الهدى] [٥] .

ز ٨٦ و **قال محمود** : في قوله تعالى : / ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [٦] فائــدة ذكره الأفواه أنَّ تلك الأقوال لم تصدر عن علمٍ قام بقلوبهم ، بل هي مجرد قولٍ باللسان . [٧]

قال أحمد : أو توبيخًا كقولك : تقول ذاك بملء فيك ؛ لأنَّ القائل ربَّما رمز أو عــرَّض ، و ربَّما تشدَّق جازمًا كالعالم ، و قد قيل هذا في قوله عــزَّ و جــلَّ : ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [٨] .

قال محمود : في قوله تعالى : ﴿ سُبْحَـٰنَكَ هَـٰذَا بُهْتَـٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [٩] تعجيــبٌ مــن عظــم الأمر فإنَّ الإنسان إذا رأى عجبًا من صنع الله تعالى سبَّح ، ثُمَّ استُعمِل [التسبيح] فــي كــلِّ عجب فأورده هاهنا توبيخًا على ترك التعجب . قال [محمود] [١٠] : و إنَّما جاز كون زوجة

ب ٧٢ ظ

---

(١) رواه ابن إسحاق و من طريقه ابن جرير في تفسيره ، و قال السيوطي : " أخرج ابن إسحاق و ابن جرير و ابن المنذر و ابن أبي حاتم و ابن مردويه و ابن عساكر عن بعض الأنصار " فذكره . يراجــع : الــسيرة النبوية لابن هشام (٣ / ١٨٦) ، جامع البيان (١٧ / ٢١٢) ، الدر المنثور (١٠ / ٦٩٩) .

(٢) في " ج " زيادة [قال أحمد] .

(٣) في " ز " هنا زيادة قوله : [باقية] .

(٤) في " ج " [حقه] .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة النور ٢٤ ، آية ١٥ .

(٧) الكشاف (٣ / ٢١٤) .

(٨) سورة آل عمران ٣ ، آية ١١٨ .

(٩) سورة النور ٢٤ ، آية ١٦ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

النبيِّ كافرةً ، و لم يجزْ كونُها فاجرة [١] ؛ / لأنَّ كفر الزوجة غير منفر بخلاف الكشخنة [٢] . [٣]

قال أحمد : لم أعلم كلامًا أبرد من هذا و كيف يخفى مثله على ذي لبٍّ .

قال محمود : [في قوله عزّ و جلّ] : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ٱلۡغَٰفِلَٰتِ﴾ [٤]

ج ١٨٠ إمَّا أن يُراد الجميع من زوجات [٥] النبيِّ (ﷺ) و يكون هذا [الوعيد] مخصوصًا / بقاذفهن ، [و يجوز أن يراد به] [٦] عائشة وحدها و جُمِعتْ إرادةً لها و لبناتها كقوله :

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِ .... [٧]

يعني عبد الله بن الزبير و أتباعه إذ كان يكنَّى بأبي خبيب . [٨]

قال أحمد : الأظهر أنَّه أراد عموم المحصنات و تدخل عائشة [فيه] بأبلغ الوجوه ، إمَّا

أ ٨٨ ظ [بطريق] الأولى ، / أو لأنَّها صاحبة السبب ، و [قد] [٩] قالت امرأة العزيز : ﴿مَا جَزَآءُ مَنۡ أَرَادَ بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا﴾ [١٠] تهويلًا و مرادها يوسف (عليه السلام) ، فالتعميم أفخم .

قال محمود : [في قوله عزّ و جلّ] [١١] : ﴿ٱلۡخَبِيثَٰتُ لِلۡخَبِيثِينَ وَٱلۡخَبِيثُونَ لِلۡخَبِيثَٰتِۖ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِۚ﴾ [١٢] الآية ، يحتمل أن تكون الخبيثةُ الكلمةَ من الإفك ،

---

(١) هكذا هي في " ج " و هو الموافق لما في الكشاف ، و في غيرها [زانية] .

(٢) الكشخان : الدَّيُّوث ، و كشَّخه تكشيخًا و كَشْخَنَه : قال له : يا كشخان ، يراجع : القاموس المحيط مادة (كشخ) و (كشخن) .

(٣) الكشاف (٣ / ٢١٥) .

(٤) سورة النور ٢٤ ، آية ٢٣ .

(٥) في " ج " وحدها [جميع زوجات] .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) صدر بيت لحميد بن مالك الأرقط ، و عجزه : ليس الإمام بالشحيح الملحد ، و تفسير ابن المنير يوافق رواية من قال (الخبيبين) على الجمع ، و قيلت على التثنية و هما ابن الزبير و أخوه مصعب ، و قدني أي حسبي و كفاني ، و هي مبتدأ خبره الجار و المجرور بعده . يراجع : الكتاب (٢ / ٣٧١) ، شرح ابن عقيل (١ / ١١٥) ، المغني (ص ١٧١) .

(٨) الكشاف (٣ / ٢١٨) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) سورة يوسف ١٢ ، آية ٢٥ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) سورة النور ٢٤ ، آية ٢٦ .

و الخبيث : مَن أشاعها ، و الطيبة من الصدق . أو الخبيثات : الفواجر ، و الطيبون : الأعفاء . [١]

قال أحمد : فعلى الثاني يكون تفصيلًا لما أجمل في قوله : ﴿وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ﴾ [٢] فصرحتْ الآية بالأقسام الأربعة و زيادة ، و هي شهادتها على أنَّ عائشة زوجة أطيب الطيبين فلا تكون إلا طاهرةً طيبة مبرأة ، و يقوي [٣] الثاني أيضًا وعدُهم بالمغفرة و الرزق الكريم ، و هو الموعود به [لهنَّ] [٤] في قوله عزَّ و جلَّ : ﴿نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقًا كَرِيمًا﴾ [٥] و قالت عائشة : " أعطيت تسعًا " فذكرتْ منها أنَّها خلقتْ طيبة / عند طيب [٦] . ز ٨٦ ظ

قال محمود : في قوله عزّ و جلّ : ﴿لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ تَسۡتَأۡنِسُواْ﴾ [٧] أنَّه من الاستئناس ضد الاستيحاش ، أي حتى يؤذن لكم و تستأنسوا ، عبَّر عن الشيء بمرادفه ، أو حتى تستعلموا من (أنس) إذا أبصر ، [٨] و يجوز على بُعد أن يكون [معناه] حتى تعلموا أنَّ فيها إنسانًا ، [٩] استفعل من الإنس [١٠] . و الأول أظهر ، و [إنَّما] عدل [فيه] [١١] إلى المجاز تأديبًا للمخاطبين ببيان ثمرة الاستئذان من ميل النفوس ، و تنفير عن الاستيحاش بتقدير عدم الاستئذان . [١٢]

---

(١) الكشاف (٣ / ٢١٩) .

(٢) سورة النور ٢٤ ، آية ٣ .

(٣) في " ز " [يؤيد] .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٣١ .

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرك (ك معرفة الصحابة – ب ذكر أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر (رضي الله عنها) ، ح ٦٨٠٩) و قال : هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه ، و أخرجه أبو يعلى و قال الهيثمي (ح ١٥٣٠٧) : " رواه أبو يعلى ، و في الصحيح و غيره بعضه ، و في إسناد أبي يعلى مَن لم أعرفهم " ، و في رواية للطبراني " خلال فيَّ سبع " ، قال الهيثمي (ح ١٥٣٠٨) : " رواه الطبراني ، و رجال أحد أسانيد الطبراني رجال الصحيح " يراجع : مجمع الزوائد (٩ / ٣٨٥ ، ٣٨٦) .

(٧) سورة النور ٢٤ ، آية ٢٧ .

(٨) في " ج " هنا زيادة [قال] .

(٩) هنا بداية تعليق أحمد فربما حدث ذلك لسقط في النسخ .

(١٠) هكذا هي في " ج " و هو الموافق لما في الانتصاف ، و في بقية النسخ [الإنسان] .

(١١) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١٢) الكشاف (٣ / ٢٢٠) .

قال محمود : [في قوله تعالى] (١) ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ (٢) أي مواضع زينتهن جعل النهي عن إبداء الزينة * نهيًا عن إبداء مواقعها بطريق الأولى . (٣)

قال أحمد (٤) : و قوله تعالى : ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ﴾ يحقق أنَّ إبداء الزينة *(٥) مقصودٌ بالنهي .

قوله تعالى : ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ﴾ (٦) **قال محمود** : هذا أمرٌ للندب ، و ذكر قولَه (عليه السلام) : " **مَن وجد نكاحًا و لم ينكح فليس منا** ." (٧) . (٨)

قال أحمد : هذا يدلُّ على الوجوب كقوله (عليه السلام) : (**مَن غشنا فليس منا**) (٩) ، (**و مَن شهر السلاح فليس منا**) (١٠) ، و ورد أيضًا مثله في الندب .

قال محمود : [قوله تعالى] (١١) :﴿إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ أي بشريطة الحكمة و المصلحة كقوله : ﴿فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ﴾ (١٢) . (١)

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٢) سورة النور ٢٤ ، آية ٢٧ .
(٣) الكشاف (٣ / ٢٢٤) .
(٤) في " ز " [محمود] و هو وهم .
(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٦) سورة النور ٢٤ ، آية ٣٢ .
(٧) قال ابن حجر : " أخرجه أبو داود في المراسيل و أحمد و إسحاق و الدارمي و عبد الرزاق و ابن أبي شيبة كلهم من رواية أبي المفلس عن أبي نجيح رفعه " و قال نور الدين الهيثمي : " رواه الطبراني في الأوسط

و الكبير و إسناده مرسل حسن كما قال ابن معين " . يراجع : مجمع الزوائد (ك النكاح – ب الحث على النكاح ، ح ٧٣٠٣) ، الكافي الشاف لابن حجر بحاشية الكشاف .
(٨) الكشاف (٣ / ٢٢٨) .
(٩) أخرجه مسلم عن أبي هريرة (ك الإيمان – ب قول النبي (ﷺ) من غشنا فليس منا ، ح ٢٩٤) ، و أبو داود (ك البيوع – ب في النهي عن الغش ، ح ٣٤٥٢) ، و الترمذي (ك البيوع – ب ما جاء في كراهية الغش في البيوع ، ح ١٣١٥) ، ابن ماجة (ك التجارات – ب النهي عن الغش ، ح ٢٢٢٤) .
(١٠) أخرجه الشيخان من حديث حديث ابن عمر و أبي موسى الأشعري (رضي الله عنهما) بلفظ " مَن حمل " ، فأخرجه البخاري (ك الفتن – ب قول النبي (ﷺ) من حمل علينا السلاح فليس منا ، ح ٧٠٧٠ ، ٧٠٧١) ، مسلم (ك الإيمان – ب من حمل علينا السلاح فليس منا ، ح ٩٨ ، ١٠٠) .
(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(١٢) سورة التوبة ٩ ، آية ٢٨ .

قال أحمد : شرط المصلحة على قاعدته فحجر واسعًا من رحمة الله ، و احتجاجه عليه لا أ ٨٩ و
له ؛ فإنَّ الآية شُرِطَ فيها المشيئة لا المصلحة ، و هاهنا نكتةٌ و ذلك أنَّا رأينا مَن يتزوج فلا ب ٧٣ و
يحصل له الغنى ، و وعدُ الله صدقٌ فلا بدَّ من شرطٍ مضمر ، و هم يُضمرون المصلحة و
نحن نُضمر المشيئة [٢] ، فمَن لم يُغنِه الله بعد تزوجه فهو ممَّن لم يشأ إغناءه . فإن قيل : ج ١٨١
فكذلك العزَّاب / أيضًا / غناؤهم معلقٌ بالمشيئة ، و ليس هذا كإضمار المشيئة في الغفران
للعاصي ؛ فإنَّ الغفران شرطه التوحيد و له ارتباطٌ بالمشيئة فأفاد أنَّ غير الموحد لا يُغفر له
حتمًا و الموحد مقيدٌ بالمشيئة ، و هاهنا لا يقال : غير الناكح لا يُغنيه الله ؟ فجوابه : أنَّه قد ز ٨٧ و
رُكِز في الطباع الساكنة إلى الأسباب أنَّ العيال سببٌ / في الفقر و عدمهم سببُ توفُّر المال ،
فأريد قلع هذا الوهم المتمكن بأنَّ الله تعالى قد يُنمي المال مع كثرة العيال التي هي في الوهم
سببُ نفادِ المال ، و قد يحصل الإقلال مع العزوبة و الواقع يشهد له ، فدلَّ على أنَّ ذلك /
الارتباط الوهمي باطلٌ ، و أنَّ الغنى و الفقر بفعل الله تعالى مسببِ الأسباب لا يقف إلا على
المشيئة ، فإذا علم الناكح أنَّ النكاح لا يؤثر في الإقتار لم يمنعه [ذلك] [٣] من الشروع [١] فيه

([١]) الكشاف (٣ / ٢٢٩ ، ٢٣٠) .

([٢]) الظاهر من سياق الآيتين يمنع تقييد المطلق في آية النور بالقيد المذكور في آية التوبة ؛ لأنَّ آية التوبة جاءت زاجرة عن محرم ، و الأصل في المؤمن أن ينزجر عنه و إن تسبب له ذلك في عسر و مشقة ، و جاءت بشرى الله عزَّ و جلَّ مقرونة بالمشيئة لتعطي معنى تعلق القلب بالرب الرزاق الذي برحمته يعوضك عن سبب بأسباب و عن باب يغلق بأبواب مفتَّحة ، و هذا مع بقاء محنة التكليف المستفاد من تعليق ذلك على المشيئة ، أمَّا آية النور فلم يَرِد هذا التقييد تأكيدًا للوعد ؛ لأن من الناس مَن قد يظنُّ أن النكاح مصلحة و هي تجرُّ مضرةَ زيادةِ فقرٍ واقعٍ محقق ؛ فيقول : دفع المضرة مقدم على جلب المصلحة ، و أيضًا ما يوجد في قلوب الناس من الخوف على أولاد يأتي بهم إلى حياة ضيقة شفقة عليهم ؛ و خوفًا من تبعة ذلك ؛ فألغى الله هذا الوهم بتأكيد الوعد ، و بهذا جاء تفسير السلف لهذه الآية كما قال ابن مسعود (رضي الله عنه) : " التمسوا الغنى في النكاح " فجعله سببًا لحصوله ، و الأسباب بيد الله تعالى فهو القادر على حصول الأثر أو منعه ، و هذا يُظهِر أهمية تعلق القلب بالله تعالى ؛ و بهذا يظهر الفرق بين سياق الآيتين ، و يزيد المعنى وضوحًا تفسير ابن كثير لقوله تعالى : ﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعَاجِلَةَ عَجَّلۡنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ﴾ (سورة الإسراء ، آية ١٨) قال : " يخبر تعالى أنَّه ما كلُّ مَن طلب الدنيا و ما فيها من النعيم يحصل له ، بل إنما يحصل لِمَن أراد الله و ما يشاء ، و هذه مقيدة لإطلاق ما سواها مِن الآيات " ففهم (رحمه الله) من تعليق المفعول بالمشيئة جواز عدم حصوله ، و هذا مرادٌ في آية النور بترك التقييد بالمشيئة ، فيصير طلب الغنى بالنكاح سببًا كونيًا مثل طلب الرزق بالسعي في الأرض ، فكلاهما سبب و الله الوكيل ، و مَن يتوكل على الله فهو حسبه ؛ إنَّ الله بالغ أمره ، قد جعل الله لكل شيئًا قدرًا ، و انظر إلى قول الله تعالى : (يغنهم) فهذا وعد بالغنى ، و الفقير همه تحصيل القوت ، فهذا فضل الله حثًّا لعباده على النكاح و طلب العفة ؛ و الله حسبنا و هو نعم الوكيل . =
يراجع : جامع البيان (١٧ / ٢٧٥) ، تفسير ابن كثير (٥ / ٤٠ ، ٣٢٤) .

([٣]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

، و معنى الآية حينئذٍ أنَّ النكاح لا يمنعهم الغنى من فضل الله ، فعبَّر عن نفي كونه مانعًا من الغنى بوجوده معه ، و لا يُبطل المانعية إلا وجود ما يُتَوَهم كونُه ممنوعًا مع ما يُتوهم مانعًا و لو في صورة من الصور ، و منه [قوله تعالى] (٢) : ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي﴾ (٣) ظاهره أمرٌ بالانتشار عند انقضاء الصلاة ، و المراد تحقيق زوال المانع و أنَّ الصلاة إذا قضيت فلا مانع فعبَّر عن نفي مانع الانتشار بما يقتضي تقاضي الانتشار مبالغة .

قال محمود : [في قوله تعالى] (٤) : ﴿وَلَا تُكْرِهُواْ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ﴾ (٥) الآية ، إن قلتَ : لِمَ أقحم ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ مع العلم بأنَّ الإكراه لا يكون إلا إذا أردنَ التحصن ؛ إذ لولاه لكُنَّ مطاوعات ؟ و لم يذكر جوابًا شافيًا . (٦)

قال أحمد : و عندي أنَّه للإيقاظ لأنَّ السامع ينبغي أن ينتفي من هذه الرذيلة و إن لم يكن زاجرٌ شرعيٌ ؛ إشعارًا بأنَّ أمَتَه خيرٌ منه ، و لولا هذا لَمَا قوِي الزاجرُ النفسي ، و عسى هذه الآية أن تأخذ بالنفوس الدنية فكيف بالنفوس العربية .

قال محمود : إنَّما نكَّر (ماء) في قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ (٧) و عرَّفه في قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (٨) لأنَّ المراد هنا أنَّه خلق كلَّ دابة من نوع من الماء و هو النطفة ، ثُمَّ خالف بين المخلوقات بحسب اختلاف النطف فمنها كذا و منها كذا كقوله تعالى : ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ﴾ (٩) الآية ، و الغرض في آية (اقترب) (١٠) أنَّ أجناس الحيوانات كلَّها مخلوقة من الماء . (١)

---

(١) في " أ " [الررع] و هو تحريف ، و المثبت من بقية النسخ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة الجمعة ٦٢ ، آية ١٠ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة النور ٢٤ ، آية ٣٣ .

(٦) الكشاف (٣ / ٢٣٣) .

(٧) سورة النور ٢٤ ، آية ٤٥ .

(٨) يعني سورة الأنبياء ، و هي آية ٣٠ ، سبق ذكرها .

(٩) سورة الرعد ١٣ ، آية ٤ .

(١٠) هذه التسمية لسورة الأنبياء جاءت من ابن المنير لثبوتها في الانتصاف و ليست في الكشاف ، و تكرر ذلك عند التعليق على الآية (٣) من سورة النمل ، قال ابن عاشور في اسم سورة الأنبياء : " و لا يعرف لها اسم غير هذا " . يراجع : بصائر ذوي التمييز (١ / ٣١٧) ، و التحرير و التنوير (١٧ / ٥) .

قال أحمد : تحرير الفرق أنَّ في الأولى بيَّن أنَّ القدرةَ خلقتْ من واحدٍ أشياء مختلفة ، و الثانية القصدُ فيها خلقُ الأشياء المتفقة [٢] من جنس الماء المختلف ، فالأولى إخراج مختلف من متفق ، و الثانية إخراج متفق من مختلف .

قال أحمد [٣] : في قوله عزّ و جلّ : ﴿غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ﴾ [٤] لم يذكر فيه الزمخشريُّ شيئًا ، و عندي / أنَّه من باب : أ ٨٩ ظ

على لاحب لا يهتدى بمناره [٥]

أي لا منار / فيه فيهتدى به ، كذا هنا أي لا زينة لهنَّ فيتبرجن بها إذ الكلام فيمَن هنَّ كذلك ، ز ٨٧ ظ فإذا كان استعفافُ هؤلاء خيرًا لهنَّ فما ظنُّك بذوات الزينة ، و أبلغ من ذلك جعله عدم وضع الثياب من القواعد من الاستعفاف إيذانًا بأنَّ وضع الثياب لا مدخل له في العفة ، هذا في القواعد ، فكيف في الكواعب ؟ [٦]

قوله تعالى : ﴿أَوْ صَدِيقِكُمْۚ﴾ [٧] **قال محمود** : الصديق يكون واحدًا و جمعًا و المراد هنا الجمع . [٨]

قال أحمد : / قال محمود في سرِّ إفراده في [قوله] [٩] : ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ۝ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [١٠] أفرده دون (الشافعين) تنبيهًا على قلة الأصدقاء ؛ فإنَّ الإنسان قد يحتمي له و يشفع فيه مَن لا يعرفه ، و يحتمل أن يراد في الاثنين الجمع ، و أن يُراد في الاثنين الإفراد و يكون ذلك سرَّه . ب ٧٣ ظ

قال محمود : ﴿فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ أي على الجنس الذي منكم دينًا و قرابة . [١١]

---

(١) الكشاف (٣ / ٢٤٠) .
(٢) أي في جنس الحياة ، و تعريف الماء بأل الجنسية يفهم منه اختلاف أنواعه .
(٣) في " ب " [محمود] و يغني عنه ذكرُه في أثناء القول .
(٤) سورة النور ٢٤ ، آية ٦٠ .
(٥) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٢٠٧) .
(٦) الكشاف (٣ / ٢٤٨) .
(٧) سورة النور ٢٤ ، آية ٦١ .
(٨) الكشاف (٣ / ٢٥٠) .
(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .
(١٠) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٠٠ ، ١٠١ .
(١١) الكشاف (٣ / ٢٥١) .

قال أحمد : ســـمَّاهم (أنفــسًا) تنبيهًـــا علــى علـــة إباحـــة الأكـــل مـــن بيـــوتهم ، **ج ١٨٢**
و أنَّها [1] / للداخل [فيها] كبيت نفسه لاتحاد القرابة ، فليطب نفسًا بانبساطه فيهـــا . [و الله أعلم] [2] .

([1]) في " ج " [و أن تلك البيوت] .

([2]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

و من سورة الفرقان

قال محمود : يجوز أن يكون وصفه بالفرقان لتفرقته بين الحقِّ و الباطل ، و أن يُــراد نزوله مفرقًا [١] كقوله تعالى : ﴿وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ﴾ [٢] . [٣]

قال أحمد : الثاني أظهر لقوله بعد آيات : ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ﴾ [٤] الآية ، فوصفه بالفرقان في أولها مقدمة لذلك .

قال محمود : ﴿إِذَا رَأَتۡهُم مِّن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ﴾ [٥] هو من قولك : " دور [بنــي] [٦] فــلان تتراءَى " على المجاز . [٧]

قال أحمد : لا حاجة إلى المجاز فرؤية جهنم جائزة ، و قد تظافرتْ [٨] الظواهر بوقــوع هذا الجائز ، و بقوله : ﴿تَغَيُّظٗا وَزَفِيرٗا﴾ و تحاجِّها مع الجنة و قولهــا : ﴿هَلۡ مِن مَّزِيدٖ﴾ [٩] و (**اشتكتْ النارُ إلى ربِّها**) [١٠] . و لو فُتِح باب التأويل في أحوال المعاد لجرَّ إلـــى مــذهب الفلاسفة ، و نحن متعبدون بالظاهر ما لم يمنع مانع [١١] .

---

[١] في " ج " [متفرقًا] ، و في الكشاف [مفروقًا] .

[٢] سورة الإسراء ١٧ ، آية ١٠٦ .

[٣] في تفسير قوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ﴾ (سورة الفرقان ، آية ١) . الكشاف (٣ / ٢٥٥) .

[٤] سورة الفرقان ٢٥ ، آية ٣٢ .

[٥] سورة الفرقان ٢٥ ، آية ١٢ .

[٦] ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

[٧] الكشاف (٣ / ٢٥٩ ، ٢٦٠) .

[٨] في " ب " [تظاهرت] و المثبت موافق لما في الانتصاف .

[٩] سورة ق ٥٠ ، آية ٣٠ .

[١٠] أخرجه الشيخان عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك مواقيت الصلاة – ب الإبراد بــالظهر في شدة الحر ، ح ٥٣٧) ، مسلم (ك المساجد مواضع الصلاة – ب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحــر ، ح ٦١٧) .

[١١] يعني المانع العقلي و هو أصل في مذهب الأشاعرة لأنَّ النصوص عندهم محتملة ظنية ، أمَّا أدلة العقــل فهي قطعية ، و هذا سطره الرازي في كتابه معالم أصول الدين ؛ لذلك يخضعون النصوص للتحريــف عــن معناها لأدنى شبهة عقلية ، ثم يتضح مع تحقيق النظر خلو النص من هذه الشبهة ، لأنَّ العقل لا يخالف النقل

قال محمود : في قوله تعـالى : ﴿ءَأَنتُمۡ أَضۡلَلۡتُمۡ عِبَادِي هَٰٓؤُلَآءِ أَمۡ هُمۡ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ (١)

فيها كسرٌ بيِّن لِمَن يزعم أنَّ الله تعالى يُضلُّ عباده حقيقةً حيث تبرأ المعبودون ، و قالوا : بل ز ٨٨ و
بفضلك على هؤلاء أوجب أن جعلوا بدل الشكر كفرًا ، فإذا برَّأت / الملائكة و الرسل أنفسها فهم لله أشدُّ تنزيهًا ، و لقد نزهوه حيث أضافوا الفضل إلى الله و الضلال الذي نشأ عنه إلى الضالين ، فهو شرح الإسناد المجازي في قوله تعالى : ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ (٢) و لو كان حقيقةً
أ ٩٠ و لكان (٣) للمعبودين / أن يقولوا : أنت أضللتهم . (٤)

قال أحمد : اعتقاد أنَّ الله سبحانه خالقُ [الهدى و] (٥) الضلال توحيدٌ محض دلَّ عليه [قولُه] (٦) سبحانه : ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ (٧) و قوله : ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ و قول موسى : ﴿تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ﴾ (٨) و لو كان الضلال مستحيلًا عليه لَمَا جاز [لموسى] (٩) الكليم نسبته تعالى إلى ما لا يجوز . و الملائكة لم يُسألوا : مَن المضلُّ لعباده (١٠) مطلقًا ؟ فقال : مَن أضل ؟ بل قال : ﴿ءَأَنتُمۡ أَضۡلَلۡتُمۡ﴾ ؟ ﴿أَمۡ هُمۡ ضَلُّواْ﴾ ؟ فليس الجواب أن يقولوا : أنت أضللتَهم ، إنَّما ذاك جوابُ مَن قال : مَن أضلَّ هؤلاء ؟ فعدولهم عنه لأجل عدم المطابقة ، لا لاعتقادهم خلاف هذا ، بل جوابهم حجةٌ لأهل الحق ؛ إذ المعتقد [الصحيح] أنَّ للعبد اختيارًا ، و ليس العبد مكرهًا [و لا حركته] كحركة المرتعش ، و قد قدمنا أنَّ الفعل الاختياري له نسبتان : إلى الله ايجادًا ، و إلى العبد [اختيارًا أو] (١١)كسبًا (١٢) . فقالت الملائكة : ﴿مَّتَّعۡتَهُمۡ

الصحيح الثابت عن الله تعالى و رسوله (ﷺ) . يراجع : معالم أصول الدين لفخر الدين الرازي (ص ٢٢) ، المسائل الاعتزالية (٢ / ٧٣١) .

(١) سورة الفرقان ٢٥ ، آية ١٧ .

(٢) سورة النحل ١٦ ، آية ٩٣ .

(٣) في " ج " [لقد كان الجواب العتيد أن ...] .

(٤) الكشاف (٣ / ٢٦١ ، ٢٦٢) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٧) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٢ .

(٨) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٥٥ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) هكذا هي في " ز " ، و في بقية النسخ [لعبادهم] و هو كذلك في الانتصاف لكن المعنى يؤيد الأول .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) يراجع : حاشية التحقيق (ص ١١٨) .

﴿وَءَابَآءَهُمۡ حَتَّىٰ نَسُواْ ٱلذِّكۡرَ﴾ (١) فنسبوا النسيان إليهم لأنَّ الشهوات التي اختاروها استجرتهم إلى النسيان ، و نسبوا أصل الشهوات / إلى الله تعالى بقولهم : ﴿مَّتَّعۡتَهُمۡ وَءَابَآءَهُمۡ﴾ و هـو ب ٧٤ و استدراجهم ببسط النعم .

قال محمود : إنَّما قدَّم المفعولَ الثاني في قوله تعـالى : ﴿أَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ﴾ (٢) عنايةً (٣) به ، كقولك : رأيتُ منطلقًا زيدًا (٤) إذا كانت عنايتك بالمنطلق . (٥)

قال أحمد : و فيه نكتةٌ [هي] (٦) إفادةُ الحصر (٧) ؛ فإنَّ الجملةَ قبل (٨) دخول (أرأيتَ) مبتدأ و خبر ، المبتدأ (إلهه) و الخبر (هواه) ، و تقديم الخبر كما علمتَ يُفيد الحـصر ، فكأنَّه (٩) قال : أرأيت مَن لم يتخذ معبوده إلا هواه ؟ ! و ذلك أبلغ في ذمِّه و توبيخه .

قال محمود : في قوله عزَّ و جلَّ : ﴿رَبَّنَا هَبۡ لَنَا مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا وَذُرِّيَّـٰتِنَا قُرَّةَ أَعۡيُنٖ﴾ (١٠) و أعين [جمع عين و هو] (١١) جمع قلة ؛ لأنَّ أعين المتقين قليل بالإضافة إلـى غيـرهم ، كقوله تعالى : ﴿وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ (١) . (٢)

---

(١) سورة الفرقان ٢٥ ، آية ١٨ .

(٢) سورة الفرقان ٢٥ ، آية ٤٣ .

(٣) في " ز " [اعتناء] و هو قريب .

(٤) هكذا هي في " ب ، ج " و في " ز " [زيدًا منطلقًا] و هو خلاف ما في الكشاف .

(٥) الكشاف (٣ / ٢٧٤) ، و قد سقط هذا القول من " أ " وحدها .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) التقديم و التأخير هنا لا للحصر و لكنه أظهر فائدتين : الأولى أنَّ هذا التأخير مع صيغة الاستفهام التـي تفيد الإنكار تجعل أنَّ القصد إلى إلهٍ ضرورةٌ عقلية فطرية مسلمة ، و محل الإنكار هو اتخاذ الهوى إلهًـا ، و كلُّ ما عُبِد من دون الله فهو من عبادة الهوى . الثانية : أنَّ مَن هذا شأنه بعيدٌ كلَّ البعد عن الهداية لأنَّه لـيس له قلبٌ يسمع الموعظة و لا عقل يفقه حجج الله ، قال ابن جرير (رحمه الله) : " أَمْ تَحْسَبُ يا محمد أن أكثر هؤلاء المشركين (يَسْمَعُونَ) ما يتلى عليهم فيعون ، (أَوْ يَعْقِلُونَ) ما يعاينون من حجـج الله فيفهمـون " ؛ لذلك تجد مَن يبحث عن إلهه الحقِّ في دينه أيًا ما كان ينتهي به قلبُه إلى جنة الإسلام ، و هي قصصٌ كثيـرة تتكرر كلَّ يوم ، القاسم المشترك فيها هو البحث عن الإله الحق . يراجع : جامع البيان (١٧ / ٤٥٩ ، ٤٦٠) .

(٨) في " أ " [قد] و هو تحريف .

(٩) في " ج " [فصار كأنه] .

(١٠) سورة الفرقان ٢٥ ، آية ٧٤ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

قال أحمد : و الظاهر أنَّ المحكي كلام كلٍّ واحدٍ من المتقين ، أي يقول كلٌّ واحدٍ مـــنهم :
اجعل لنا من أزواجنا و ذرياتنا قرة أعين ، و هذا أحسن من تأويله ؛ / فـــإنَّ المتقـــين و إن ز ٨٨ ظ
كانوا قليلًا فهم كثيرٌ في أنفسهم و قلتُهم [إنما هي] [٣] بالنسبة إلى غيرهم ، و المعتبر / فـــي ج ١٨٣
جمع القلة أن يكون الشيء قليلًا في نفسه لا بالنسبة .

---

(١) سورة سبأ ٣٤ ، آية ١٣ .

(٢) الكشاف (٣ / ٢٨٨) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

من سورة الشعراء

قال محمود : فائدة الجمع بين (كلٍّ) و (كم) في قوله عزّ و جلّ : ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ كَمۡ أَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوۡجٖ كَرِيمٍ﴾ (١) أنَّ (كلًا) دلَّتْ على الإحاطة بأزواج النبات ، و (كم) دلَّتْ على أنَّ هذا المحاط به متكاثرٌ مفرط في الكثرة . (٢)

قال أحمد : فيكون المراد بالتكثير الأنواع ، و الظاهر أنَّ المراد به آحاد الأزواج و الأنواع ، فلو أسقطت (كلًا) و قلتَ : انظر إلى الأرض كم أنبت الله فيها من الصنف الفلاني لكنتَ مكثرًا أحاد ذلك الصنف ، فإذا أدخلتْ (كلَّ) آذنتَ بتكثير آحاد كلِّ صنف لا آحاد / أ ٩٠ ظ صنفٍ معين .

قال محمود : [في قوله عزّ و جلّ : ﴿قَالَ أَلَمۡ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدٗا﴾ (٣)] (٤) عدَّد فرعون نعمه على موسى و وبَّخه بما جرى من قتله الخباز بقوله : ﴿وَفَعَلۡتَ فَعۡلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلۡتَ﴾ (٥) و فظعه عليه . (٦)

قال أحمد : وجه تفظيعه إتيانه به مجملًا مبهما إيذانًا بأنَّه لفظاعته لا ينطق به كقوله تعالى : ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾ (٧) ﴿إِذۡ يَغۡشَى ٱلسِّدۡرَةَ مَا يَغۡشَىٰ﴾ (٨) ﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ﴾ (٩) .

قال محمود :في قوله عزَّ و جلَّ : ﴿فَأۡتِ بِهِۦٓ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ (١٠) علم فرعون أنَّه لا يأتي بالمعجزة إلا صادق في دعواه و أنَّها تصديقٌ من الله لمدعي النبوة ،

---

(١) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٧ .

(٢) الكشاف (٣ / ٢٩٢) .

(٣) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٨ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٩ .

(٦) الكشاف (٣ / ٢٩٦ ، ٢٩٧) .

(٧) سورة طه ٢٠ ، آية ٧٨ .

(٨) سورة النجم ٥٣ ، آية ١٦ .

(٩) سورة النجم ٥٣ ، آية ١٠ .

(١٠) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٣١ .

و الحكيم [١] لا يصدق الكاذب ، و العجب أنَّ فرعون لم يخف عليه هذا و خفي عن [٢] طائفة من أهل القبلة فجوَّزوا القبيح على الله سبحانه حتى لزمهم تصديق الكاذبين بالمعجزات . [٣]

قال أحمد : بينا هو يعرِّض بتفضيل فرعون على أهل السنة إذ حكم على إخوانه القدرية أنَّهم فراعنة و فيهم [٤] نصيبٌ من ذلك ؛ إذ كلُّ واحدٍ [منهم] [٥] يزعم أنَّه خالقٌ مبدع لأفعاله ، و حجروا على الله أن يفعل إلا ما واطأ [٦] عقولهم أنَّه حسنٌ في الشاهد ، و أهل السنة لا يُخرجون ممكنًا عن القدرة ، و له أن يبتلي عباده فيُضلّ ، و يخلق المعجزة على يد الكاذبين [٧] ، و لا يلزم من ذلك خرمٌ في الدين ، و لا توهمٌ [٨] في معجزات النبيين ، و لا يقدح
ز ٨٩ و الجواز العقلي في العلم اليقيني ، و إلا لزم الشكُّ في أنَّ جبال الأرض عادتْ تبرًا أحمر ، / و
ب ٧٤ ظ أنَّ تراب الأرض مسكٌ أذفر ، / و البحار دم عبيط [٩] ؛ لأنَّه ممكن في العقل و مع ذلك لا يشكُّ في عدمه . و أين الزمخشري من حديث الذي يشقُّه الدجال نصفين و يمشي بينهما ؟ ثُمَّ

---

(١) في " ز " [الحكمة] ، و في " ج " هنا زيادة [لا يصدق إلا الصادق] .

(٢) في " ز " [على] .

(٣) الكشاف (٣ / ٣٠٠) .

(٤) في " ج " [لهم] .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٦) في " ج " [وافق] .

(٧) آيات الأنبياء ليست محصورة في ظهور الخوارق على أيديهم ، بل من العقلاء مَن يستدل بأخلاق الأنبياء و أفعالهم على صدق نبوتهم ؛ لذلك أفرد أبو نعيم الأصبهاني و غيره فصلًا لأخلاقه (ﷺ) ، كذلك آياتهم ليست في مقدور أحد من الخلق ، و هذا واضح من الفرق بين عصا موسى (عليه السلام) و بين غيرها من عصي السحرة ، لذلك فآيات الأنبياء لا تشتبه على مَن رآها بفعل غيرهم ، و المعتزلة ظنوا أن صور هذه الآيات قد تشتبه مع خوارق السحرة و الكذابين فأنكروا خوارق العادات لغير الأنبياء ، و من ذلك إنكارهم السحر

و كرامات الأولياء ، و كرامات الأولياء معدودة في معجزات نبيهم (ﷺ) ، و هذا هو فهم أبي نعيم في دلائله في الفصل الذي عقده لما جرى على يد أصحابه (رضي الله عنهم) من الكرامات ، أمَّا الأشاعرة فلم يظهر لهم الفرق بين آيات الأنبياء و خوارق غيرهم من الكذابين فجوزوا حصول ذلك لهم على أصلهم الذي ذكره ابن المنير ، و هو محجوج بأنَّ قدرة الله على كل ممكن لا تنافي حكمة الله تعالى لأن صفات الواحد سبحانه لا تتعارض ؛ لذلك لا تخفى آية الرسول و تشتبه بأفعال السحرة و الكذبة على عاقل منصف بعيد عن الهوى . يراجع : دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (ص ٦٢٧) ، النبوات لابن تيمية (١ / ٤٨٠) ، شرح العقيدة الطحاوية (ص ١٥٠) ، المسائل الاعتزالية (٢ / ٧٤١) .

(٨) في " ز " [خرما] و إثبات الألف هنا لحن .

(٩) هكذا هي في " ج " و هو أولى من العودة إلى العطف على جملة " عادت " نصبًا كما في " أ ، ب ، ز " [دمًا عبيطًا] .

يقول : قمْ ، [فيقوم] [١] فيمشي حيًا ، فيقول : ما تقول فيَّ ؟ فيقول : **ما ازددتُ فيك إلا بصيرة أنت الدجال الذي وصفه لنا رسول الله (ﷺ) ، فيهمُّ به مرةً ثانية فلا يُسلط عليه** [٢] . فقد رأى هذا المؤمن انخراق العادة على يد أكذب الكاذبين و ما شككه ذلك في معلومه و لم يتلكأ في معاودته بالردِّ ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ﴾ [٣] .

١١٥ – قلتُ : و للزمخشري أن يقول : إظهار المعجزة على يد مدعي الإلهية جائزٌ ؛ لأنَّ سمات الحدث ظاهرة على مدعيها فلا يحصل اللبس بخلاف مدعي النبوة ؛ فليس بأحمد حاجة إلى الاستشهاد بالحديث [٤] .

قال محمود :﴿ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾ [٥] : أخِّره ، و المرجئة الذين لا يقطعون بوعيد الفساق ، و يقولون : هم مرجئون لأمر الله . [٦]

أ ٩١ و **قال أحمد** : حرَّف في تبيين المرجئة ، فأهل السنة / هم الذين لا يقطعون بوعيد الفساق و يرجعون بأمرهم إلى المشيئة [٧] ، فإن كان المرجئة هم المؤمنون بقوله عزَّ و جلَّ : ﴿ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [٨] فاشهدوا أنَّا مرجئة [٩] .

ج ١٨٤ **قال محمود** : [في قوله تعالى] [١٠] : ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرۡذِمَةٌ / قَلِيلُونَ﴾ [١١] قللهم من

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) أخرجه الشيخان عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك الفتن – ب لا يدخل الدجال المدينة ، ح ٧١٣٢) ، مسلم (ك الفتن و أشراط الساعة – ب في صفة الدجال و تحريم المدينة عليه ، ح ٢٩٣٨) .

(٣) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٢٧ .

(٤) سقطت من " ج " .

(٥) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٣٦ .

(٦) الكشاف (٣ / ٣٠٢) .

(٧) في " ج " [الله و مشيئته] .

(٨) سورة النساء ٤ ، آية ٤٨ .

(٩) و يدخل في المرجئة أيضًا مَن خالف مذهب السلف بأنَّ الإيمان قول و عمل يزيد و ينقص ، و جعل الإيمان التصديق فقط كما هو مذهب الأشاعرة و منهم ابن المنير . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٥١٦) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٥٤ .

أربعة [أوجه] [١] : عبَّر عنهم بشرذمة و هي تفيد القلة ، و وصفهم بالقلة ، و جمع وصفهم ليعلم أنَّ كلَّ حزبٍ منهم قليل ، و اختار جمع السلامة المفيد للقلة . [٢]

قال أحمد : وجهٌ خامس جمعُ الصفة و الموصوف مفرد ، و هو قد يكون مبالغة في لصوق الوصف بالموصوف و تناهيه فيه كقولك : معًى جياع [٣] ، و هنا الأصل : [إنَّ هؤلاء] [٤] لشرذمة قليلة كقوله : ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ﴾ [٥] لتناهيهم في القلة ، و يبقى نظرٌ فإنَّ [٦] هذا المعنى هل ينفي الوجوه الأربعة أو يُذْهِب [٧] منها شيئًا فتأمله .

١١٦ – **قلتُ** : ينبغي [٨] أن لا يُسقط منها شيئًا إذ هو مبالغةٌ في أحدها و هو وصفهم بالقلة . و الله أعلم .

قال محمود : ﴿وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ﴾ [٩] أضاف المرض إلى نفسه لأنَّ كثيرًا منه بتفريط الإنسان في مطعمٍ و مشرب . [١٠]

قال أحمد : و قال غيرُه [١١] : هو أدبٌ مع الله بنسبة النعمة إليه ، و لعل الزمخشري عدل عن هذا لأنَّ إبراهيم (عليه السلام) نسب الإماتة إلى الله و هي أشدُّ من المرض [١٢] ، و هو أيضًا يرد على / الزمخشري فإنَّ الموت أيضًا قد يكون بتسبب أو تفريط [١٣] ، و يمكن الفرق بين الموت و المرض بأنَّ الموت قضاء محتوم على جميع البشر بخلاف المرض ، فكم من ز ٨٩ ظ

---

(١) سقطت من " أ " وحدها .

(٢) الكشاف (٣ / ٣٠٥) .

(٣) بعض بيت سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٤٤) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٤٩ .

(٦) في " ج ، ز " [أنَّ] .

(٧) في " ز " [أو ينفي] .

(٨) في " ج " [الظاهر] .

(٩) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٨٠ .

(١٠) الكشاف (٣ / ٣١٠) .

(١١) يراجع : زاد المسير لابن الجوزي (٦ / ١٢٩) .

(١٢) و إجابة ابن الجوزي عن ذلك : " أنَّ القوم كانوا لا ينكرون الموت و إنما يجعلون له سببًا سوى تقدير الله عزَّ و جلَّ فأضافه إبراهيم إلى الله عزَّ و جلَّ " ، فالآيات من طريقة القرآن الكريم في الاستدلال بتوحيد الربوبية على توحيد الألوهية و قد جمعت هذه الآيات من البلاغة فنونًا . يراجع أيضًا : إعراب القرآن الكريم و بيانه (٥ / ٤١٨) .

(١٣) الكشاف (٣ / ٣٠٠) .

معافى منه إلى أن يموت [١] ، فالتأسي بعموم الموت قد [٢] يُسقط أثر كونه بلاء فلا تكون نسبته إلى الله سوء أدب [بخلاف] [٣] المرض ؛ فإنَّه بلاء محقق [٤] فنسبه إبراهيم (عليه السلام) لنفسه ، و يؤيده أنَّ كلَّ ما ذكره مع المرض ذكره جزمًا و بتًّا ، و أمَّا المرض فجعله مع شرطٍ [و هو] [٥] (إذا) مع إمكان أن يقول : و أمرض فيشفيني .

قال محمود : و إنَّما جمع (الشافعين) و أفرد (الصديق الحميم) [في قوله عزَّ و جلَّ : ﴿ فَمَا لَنَا مِن شَـٰفِعِينَ ۝ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾ [٦]] [٧] لكثرة الشافعين ، فمَن نزل به خطبٌ استشفع بمَن يعرفه و بمَن لا يعرفه ، فأمَّا الصديق فقليل . [٨]

قال أحمد : / الصديق يقع على الواحد و الجمع ، فما الدليل على إرادة الواحد [هاهنا و المعنى على الجمع] ؟ ثُمَّ لو سلمناه [٩] كان أعمَّ لأنَّه نفيٌ فيُفيد ما زاد عليه [إلى ما لا نهاية له] [١٠] . ب ٧٥ و

قال محمود : [في قوله تعالى] [١١] ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [١٢] المراد نوحٌ وحده كقولك : فلانٌ يركب الدواب ، و ما له إلا واحدة .

قال أحمد :لا حاجة إلى تأويل ؛ فإنَّ مَن كذَّب نبيًا واحدًا فقد كذَّب وجهَ دلالة معجزته على الصدق ، و هذا مشتركٌ بين الجميع ؛ فقد كذَّب الجميع ، و هو معنى قوله عزّ و جلّ : ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [١٣] .

([١]) في " ب " [إلى الموت] .
([٢]) في " أ " وحدها [فلا] و لا تناسب المعنى .
([٣]) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " في غيرها [و] .
([٤]) في " ز " [محض] .
([٥]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
([٦]) سورة الشعراء ، آية ١٠٠ ، ١٠١ .
([٧]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
([٨]) الكشاف (٣ / ٣١٣) .
([٩]) في " ج " [سلمنا أنَّ المراد به الواحد] .
([١٠]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
([١١]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
([١٢]) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٠٥ .
([١٣]) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٨٥ .

قال محمود : [قوله تعالى] [١] : ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً﴾ [٢] كانوا يهتدون في طرقهم بالنجوم ، فاتخذوا في طرقهم أعلامًا فعُتبوا [٣] بذلك ؛ إذ النجوم تغني عنه ، و قيل : القصور المشيدة ، و قيل : بروج الحمام . [٤]

أ ٩١ ظ **قال أحمد** : / البروج المشيدة أظهر ، و قد وصف النبيُّ (ﷺ) مَن يأتي آخر الزمان [بقوله] [٥] : (**يتطاولون في البنيان**) [٦] ، و كره مالكٌ أن يكون في المحراب مكان مرتفع ؛ و قال : " لأنَّهم يعبثون " ؛ فعبَّر عنهم بالعبث كما جاء في هذه الآية . و أمَّا عبثهم [٧] بالعلامات مع الاستغناء بالنجوم فبعيدٌ ؛ لأنَّ الحاجة تدعوا إليه لغيمٍ مطبق أو غيره ، و لو فُعِل ذلك [في] [٨] زماننا لَمَا كان معيبًا .

١١٧ – **قلتُ** : ما ذكره أحمد من الاستدلال بمَن يأتي آخر الزمان * يتطاولون في البنيان و أنَّه *[٩] من أشراط الساعة – لا حجة فيه [على الكراهة] ؛ فإنَّ أشراط الساعة ز ٩٠ و
منها ما هو حرام / : [كثرة] [١٠] الربا و الهرج [١١] ، و منها ما هو مباحٌ كولادة الأمة ربَّتها
، و هو التسرِّي و ليس حرامًا و لا مكروهًا ، فلا يلزم من جعل الشيء [١٢] علامةً على شيء ج ١٨٥
تحريمٌ و لا كراهة ، / فلا يؤخذ كراهية [١٣] مطاولة البنيان من هذا الحديث [١٤] . [١]

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٢٨ .

(٣) هكذا هي في " أ ، ج " و في " ز ، ب " [فعيبوا] و في الكشاف المطبوع [فعبثوا] لكن السياق يرجح إحدى روايتي المختصر و هما متقاربتان في المعنى ، و ربما كانت الثانية أولى .

(٤) الكشاف (٣ / ٣١٦) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٦) أخرجه مسلم من حديث عمر (رضي الله عنه) (ك الإيمان – ب بيان الإيمان و الإسلام و الإحسان ، ح ٨) و هو حديث جبريل المشهور و قد أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة .

(٧) في " ز " [عيبهم] .

(٨) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٩) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) سقطت من " ب " .

(١٢) في " ج " [كون الشيء نصب] .

(١٣) في " ز " [تحريم] .

(١٤) في " ز " [من هذه] مع إسقاط كلمة (الحديث) فربَّما عاد اسم الإشارة على الآية لأنه للمؤنث ؛ فإنَّ ابن المنير ذكر اعتماد مالك في قوله على الآية و استشهد له بهذا الحديث .

قال محمود : ﴿مَا خَلَقَ لَكُمۡ رَبُّكُم مِّنۡ أَزۡوَٰجِكُم﴾ [٢] يحتمل أن يكون بيانًا و تبعيضًا و يُراد به العضو المباح ، و قرأ ابن مسعود : **(ما أصلح لكم من أزواجكم)** أي و كانوا يفعلون ذلك بنسائهم [٣] . [٤]

قال أحمد [٥] : استدل بذلك على تحريم وطئ المرأة في غير المأتى ؛ لأنَّها لو كانت بيانًا لكان ذمًّا على ترك الأزواج ، و هو بمجرده لا يكون مذمومًا ؛ إذ هو التخلي من المكان ، و إنَّما يُذمُّ إتيان الذكران فيكون نهيًا عن الجمع ، فيكون النصبُ في الثاني متوجهًا على الجمع إمَّا تعيينًا و إما أظهر [٦] ، و قد أجمعتْ القرأة [٧] على رفعه و لا يتفقون على ترك الأفصح ؛ فظهر أنَّ هذا المعنى غير مراد ؛ فثبتَ أنَّها للتبعيض ليكون النهيُ عن إتيان الذكران و عن ترك إتيان النساء في المأتى فيتوجَّه الرفع لاستقلال كلٍّ واحدة من المعصيتين بالذكر .

قال محمود : ﴿مِنَ ٱلۡمُخۡرَجِينَ﴾ [٨] من جملة مَن أخرجناه و لعلهم كانوا يُخرجون مَن أخرجوه على أسوأ حال . [٩]

قال أحمد : كثيرًا ما ورد في القرآن خصوصًا في هذه السورة العدول عن التعبير [١٠] بالفعل إلى الصفة المشتقة ، و جعلُ الموصوفِ واحدًا من جمع : ﴿ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴾ [١١] ﴿مِّنَ ٱلۡوَٰعِظِينَ﴾ [١٢] ﴿ مِنَ الْمَرْجُومِينَ ﴾ [١٣] ﴿مِنَ ٱلۡمُخۡرَجِينَ﴾ ﴿ مِنَ الْقَالِينَ ﴾ [١٤] و في غيرها ﴿بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلۡخَوَالِفِ﴾ [١٥] ﴿ذَرۡنَا نَكُن مَّعَ ٱلۡقَٰعِدِينَ﴾ [١] لأنَّ التعبير بالفعل ب ٧٥ ظ

([١]) يراجع : صحيح مسلم بشرح النووي (١ / ١٩٤) .
([٢]) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٦٦ .
([٣]) يراجع : معاني القرآن للزجاج (٤ / ٩٩) ، زاد المسير (٦ / ١٤٠) .
([٤]) الكشاف (٣ / ٣١٩ ، ٣٢٠) .
([٥]) في " ز " [محمود] و هو سهو .
([٦]) هكذا هي في النسخ و في الانتصاف [الأفصح أو المتعين] .
([٧]) في " ج " [القراء] .
([٨]) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٦٧ .
([٩]) الكشاف (٣ / ٣٢٠) .
([١٠]) في " ج " [التفسير] .
([١١]) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٢٩.
([١٢]) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٣٦ .
([١٣]) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١١٦ .
([١٤]) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٦٨ .
([١٥]) سورة التوبة ٩ ، آية ٨٧ .

/ يُفهِم وقوعه خاصة ، و أمَّا بالصفة و جعل الموصوف واحدًا من جمع فيفهم أمرًا زائدًا ، و هو جعل ذلك سمةً للموصوف ثابتةَ التعلق كاللقب المشهور ، و لو قلتَ : رضوا بأن يتخلفوا لم تزد على الإخبار بتخلفهم ، و المتلو [و هو قوله] [٢] : ﴿ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ ألحقهم لقبًا رديئًا و صيَّرهم نوعًا فَسْلًا رذلًا [٣] ، و كذا ما يرد من أمثالها .

أ ٩٢ و **قال محمود** : ﴿إِلَّا عَجُوزًا فِي ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [٤] المجرور صفةٌ أي غابرة ، و لم يكن الغبور

ز ٩٠ ظ صفتها / وقت التنجية أي / إلا عجوزًا مقدَّرًا غبورها [٥] في العذاب . [٦]

قال أحمد : وجهُ العدول عن (غابرة) إلى (الغابرين) [٧] ما ذكره في المسألة قبلها .

قال محمود : قوله تعالى : ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [٨] إنَّما نسبه إليه مكذبًا لأنَّه مُكن منه [فكأنَّه] [٩] قد أمر به ، أمَّا ترك الإيمان فقد أسنده إليهم بقوله : ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [١٠] . [١١]

قال أحمد : بقاؤه على ظاهره هو التوحيد و أنَّ الله خلق قلوبهم نابية [١٢] عن الحق .

قال محمود : و اعلم أنَّ الآيات الأول مقدمات لهذه الآية ، أبان أنَّه منزلٌ بلغتهم التي لا يعرفون غيرها على لسان عربي لو أشكل عليهم فهم شيء منه لكان البيان عنده عتيدًا ، و لو

---

(١) سورة التوبة ٩ ، آية ٨٦ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز ، ج " .

(٣) في " ج " بياض مكان الكلمتين ، و الفسل من كل شيء : الرَّذْل الرديء و الجمع : أفسُل و فُسُول . يراجع : المعجم الوسيط مادة (فسل) .

(٤) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٧١ .

(٥) أي : مُكْثها ، و الغابر : الباقي . يراجع : المعجم الوسيط مادة (غبر) .

(٦) الكشاف (٣ / ٣٢١) .

(٧) هكذا هي في " ج " دون حرف جر ، و في غيرها [من الغابرين] و حرف الجر في الآية (في) .

(٨) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٢٠٠ ، و في نسخ المختصر كلها (نسلكه) و هو آية مشابهة لها من سورة الحجر ، آية ١٢ ، لذلك أثبت الصواب .

(٩) ما بين المعكوفين من " ز " و في " أ " [فكذبه] و قد سقطت من " ج ، ز " .

(١٠) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٢٠١ .

(١١) الكشاف (٣ / ٣٢٦) .

(١٢) في " ب ، ج ، ز " [نائية] .

نزل على لسانٍ غيره فربَّما اعتذروا بعدم فهمه ؛ فأزاح أعذارهم و دحض حجتهم ، و سلكه في قلوبهم و مكنَّهم من فهمه بل قدر عليهم أنَّهم لا يؤمنون به . (١)

قال أحمد : يعني بقوله : " قدَّر " : علم ؛ لأنَّ التقدير عنده العلم ، و الحق أنَّ الله أراد أنَّهم لا يؤمنون ، و هو جوابٌ عن سؤالٍ إنْ قيل : إنَّ قلوبهم نابية عن الحق لا يلجها بوجهٍ و لا سببٍ فكيف سلك (٢) الحقَّ فيها ؟ فيُجاب بهذا .

---

(١) الكشاف (٣ / ٣٢٤) ، هذا النقل كما ترى مقدمًا في ترتيب الكشاف عن سابقه ، لأن نص كلام الزمخشري الذي نقله ابن المنير غير موجود لذلك وضعه في هذا الموضع من الكشاف هو اجتهاد من الناشر ، أمَّا نسخ المختصر فقد اتفقت على هذا الترتيب .

(٢) في " ز " [يلحق] .

من سورة النمل

قال [محمــود] [(١)] : ﴿وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [(٢)] كـــرر الــضمير أي لا يـــوقن بالآخرة إلا الجامعون بين الإيمان و العمل الصالح . [(٣)]

قال أحمد : [قد] [(٤)] تكرر منه أن إيقاع الضمير مبتدأ يُفيــد الحــصر كقولـــه : ﴿هُمۡ يُنشِرُونَ﴾ [(٥)] أي لا ينشر إلا هم ، و عدُّ الضمير من آلات الحصر ليس يثبت فجــدد عهــدًا بسورة (اقترب) ، و أمَّا هاهنا فالضمير تكرر [(٦)] لأنَّ الأصل و هم يوقنون بالآخرة ، فقُدمَ المجرور للعناية فوقع فاصلًا بين المبتدأ و الخبر ، فأريد أن يلي المبتدأ خبــرُه و قــد حــال المجرور بينهما ، فطُرِّي ذكرُه و لم يفت العناية / بالمجرور حيث بقي مقدمًا . ج ١٨٦

قوله تعالى : ﴿زَيَّنَّا لَهُمۡ أَعۡمَـٰلَهُمۡ فَهُمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [(٧)] **قال محمود** : إنَّما أسند التزيين إلى ذاته ، و قد أسنده إلى الشيطان [في قوله] في هذه السورة : [﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَـٰنُ أَعۡمَـٰلَهُمۡ ﴾] [(٨)] ؛ لأنَّ الإسناد إلى الله سبحانه مجاز و إلى الشيطان حقيقة . قال الحسن : زينَّــا لهــم أعمال البر فعموا عنها . [(٩)]

ز ٩١ و **قال أحمد** : و هذا مبنيٌّ / على قاعدة رعاية الصلاح ، و لو عكس فقال : الإسناد إلى الله حقيقة [و إلى الشيطان مجاز] [(١٠)] لكان [أقرب و] [(١١)] أصوب ، و اختار مــا رواه عــن الحسن لموافقته [لمذهبه و لتقويته هواه] [(١٢)] ، و قد أتى الله بنيانهم من القواعد ، و قــد ورد

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة النمل ٢٧ ، آية ٣ .

(٣) الكشاف (٣ / ٣٣٦) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢١ ، و هو الموضع الذي أشار إليه بعد بقوله : " سورة اقترب " .

(٦) سقطت من " ج " .

(٧) سورة النمل ٢٧ ، آية ٤ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و الآية : (سورة النمل ٢٧ ، آية ٢٤) .

(٩) الكشاف (٣ / ٣٣٦ ، ٣٣٧) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(١٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

التزيين غالبًا في الشر ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ (١) ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ (٢) ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ (٣) و ورد في الخير قليلًا كقوله تعالى : ﴿وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ (٤) و يبعد هاهنا الخيرَ (٥) / قولُه : ﴿أَعْمَـٰلَهُمْ﴾ و هم لم يعملــوا البــر و ظاهر الإضافة يُعطيها . فتأمل قوله : ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ (٦) و قـــال : ﴿لَّا تَمُنُّواْ عَلَىَّ إِسْلَـٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَـٰنِ﴾ (٧) أطلق الإيمان في موضعين عن / إضافته إليهم لأنَّه ما صدر منهم . (٨) ب ٧٦ و — أ ٩٢ ظ

قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ عِلْمًا﴾ (٩) **قال [محمود]** (١٠) : معناه طائفة من العلم . (١١)

قال أحمد : أخذ التبعيض و التقليل من التنكير ، و كما يرد للتقليل من شأن المنكَّر فقد يرد للتعظيم كمـــا مـــرَّ فـــي قولـــه : ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ (١٢) * و الغرض من لدن أيِّ (١٣) حكيم عليم *(١٤) ، فظاهرُ تنكير (علمًا) في سياق الامتنان تعظـــيمُ

---

(١) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٤ .

(٢) سورة البقرة ٢ ، آية ٢١٢ .

(٣) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٣٧ .

(٤) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٧ .

(٥) سقطت من " ج " .

(٦) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١٤ .

(٧) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١٧ .

(٨) سبق الكلام على هذه الآية و أنَّ التزيين المضاف إلى الله حقيقة في معناه ، و التـــزيين المـــضاف إلـــى الشيطان حقيقة في معناه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٦٣) .

(٩) سورة النمل ٢٧ ، آية ١٥ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ز ، ج " .

(١١) الكشاف (٣ / ٣٤١) .

(١٢) سورة النمل ٢٧ ، آية ٦ .

(١٣) سقطت من " ج ، ز " و من الانتصاف المطبوع و لا يتمُّ المعنى بدونها .

(١٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

العلم [الذي آتاه أي : (علمًا) أيَّ علم ؛ و هو كذلك فعلمهما ممَّا يُستعظم ، فمنه علمُ [(١)] منطق الطير] [(٢)] و سائر الحيوانات ، و كلُّ علمٍ بالإضافة إلى علم الله تعالى قليل .

و قوله تعالى : ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ **قال محمود** : و لم يقولا على كلِّ عباده و لا أكثر عباده ، فتواضعا بذلك و بجَّلا نعمةَ الله بقوله : ﴿فَضَّلَنَا﴾ . [(٣)]

قوله تعالى : ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [(٤)] الآية **قال محمود** : لَمَا دخل قتادة التف [(٥)] عليه الناس فقال : سلوا عمَّا [(٦)] شئتم ، فقال أبو حنيفة – و كان شابًا – : سلوه عن النملة التي كلمتْ سليمان أذكرًا كان أم أنثى ؟ فسألوه فأفحم ، فقال أبو حنيفة : كانت أنثى لأنَّ الله (عزّ و جلّ) قال : ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ و لم يقل : قال نملة . [(٧)]

قال أحمد : لا أدري العجب [منه أم] [(٨)] من أبي حنيفة إن ثبت ذلك عنه ؛ لأنَّ النملة كالحمامة و الشاة ، تقع على الذكر و الأنثى ، فيقال : / نملة ذكر و نملة أنثى ، و شاة و حمامة كذلك ؛ فلفظها مؤنث و معناها محتملٌ ، و تأنيثها لأجل لفظها و إن كان المراد بها ذكرًا و هو الأفصح المستعمل ؛ قال النبيُّ (ﷺ) : **(لا يُضحى** [(٩)] **بعوراء و لا عمياء و لا عجفاء)** [(١٠)] أخرج الصفات على اللفظ مؤنثة و لا يعني الإناث من النعم خاصة كذا هاهنا . ز ٩١ ظ

---

(١) هذه زيادة من " ج " فقط .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٣) الكشاف (٣ / ٣٤١) .

(٤) سورة النمل ٢٧ ، آية ١٨ .

(٥) هكذا هي في " أ ، ب " و هو موافق لما في الكشاف و هو الصواب ، و في " ج ، ز " [التفت] و هو موافق لما في الانتصاف المطبوع و لعله تحريف .

(٦) هكذا هي في " ب ، ج " و في " أ ، ز " [عم] و (ما) هنا موصولة و ليست استفهامية .

(٧) الكشاف (٣ / ٣٤٤) .

(٨) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٩) في " ج " [يضحا] و كذلك قدم (عجفاء) على الصفتين الأخريين .

(١٠) أخرجه الأربعة من حديث البراء بن عازب (رضي الله عنه) ، فأخرجه أبو داود (ك الضحايا – ب ما يكره من الضحايا ، ح ٢٨٠٢) ، الترمذي (ك الأضاحي – ب ما لا يجوز من الأضاحي ، ح ١٤٩٣) ، النسائي (ك الضحايا – ب ما نهي عنه من الأضاحي : العوراء ، ح ٤٣٦٩) ، ابن ماجه (ك الأضاحي – ب ما يكره أن يضحى به ، ح ٣١٤٤) و قال الترمذي : " هذا حديث حسن صحيح ... و العمل على هذا الحديث عند أهل العلم " .

و كيف يشكر أبا حنيفة [١] بهذا و يُفحَم به قتادة مع غزارة علمه ؟ و الأشبه أنَّ هذا لا يصحُّ عنهما .

قال محمود : قوله تعالى : ﴿قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [٢] أي أصدقتَ أم كذبتَ ؟ إلا أنَّ هذا أبلغ لأنَّه إذا كان معروفًا بالكذب لم يوثق به . [٣]

قال أحمد [٤] : و هذا مما نبهنا عليه في سورة الشعراء [٥] .

قوله تعالى : ﴿أَهَـٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ [٦] لم يقل : أهذا عرشك ؟ لئلا يكون تلقينًا ، فقالت : ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ و لم تقل : هو هو ، و لا : ليس هو ؛ فلم تقطع في أمر محتمل [٧] . [٨]

قال أحمد : و في قوله : ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ و لم تقل : هكذا هو – نكتةٌ حسنةٌ ، و إن كانت كاف التشبيه فيهما جميعًا ، و تتميز (هكذا) بالمطابقة ، فحكمتُه أنَّ (كأنَّه) عبارةُ مَن قوِي عنده الشبه فكاد يقول : *هو هو *[٩]. و (هكذا هو) عبارةُ جازمٍ بتغاير الأمرين حاكمٍ بوقوع الشبه بينهما ، فالأول أشبه بحال بلقيس . و قولُ الزمخشريِّ : " و [١٠] لا ليس بهو " ج ١٨٧ إن كان من قوله / فهو وهمٌ ، و الصواب : [و لا] [١١] ليس به [١٢] .

قوله تعالى : ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ﴾ إلى قوله : ﴿ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ﴾ [١٣] **قال محمود** :

ب ٧٦ ظ و قالوا : ﴿ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ﴾ مع أنَّهم / كاذبون لأنَّهم اعتقدوا أنَّهم إذا بيتوه [١٤] و أهله فجمعوا بين البياتين فذكروا أحدهما كانوا صادقين ؛ لأنَّهم فعلوا البياتين جميعًا ، و فيه دليلٌ

---

(١) في " ج " [يستنكر أبو حنيفة هذا] و المعنى يحتمله .

(٢) سورة النمل ٢٧ ، آية ٢٧ .

(٣) الكشاف (٣ / ٣٥١) .

(٤) في " ج " [محمود] و هو وهم .

(٥) آية (١٦٧) ، (ص ٤٧٠) .

(٦) سورة النمل ٢٧ ، آية ٤٢ .

(٧) عبارة الكشاف و الانتصاف [لم تقع في المحتمل] و لعل عبارة المختصر أوضح .

(٨) الكشاف (٣ / ٣٥٧) .

(٩) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١٠) في " أ " [أن] و ما أثبته من بقية النسخ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) و المثبت في الكشاف على الصواب الذي ذكره ابن المنير ؛ فليس في كلام الزمخشري وهم .

(١٣) سورة النمل ٢٧ ، آية ٤٩ .

(١٤) في " أ " [بيتوا] و ما أثبته من بقية النسخ .

على أنَّ الكذب قبيحٌ عند الكفرة الذين لا يعرفون الشرع / فقصدوا قتلَ نبيٍّ الله و لم يرضَوا لأنفسهم بأن يكونوا كاذبين حتى سوَّوا (١) للصدق حيلةً ليتفصوا (٢) من عهدة (٣) الكذب . (٤) أ ٩٣ و

قال أحمد : و حيلة الزمخشري لتصحيح قاعدة التحسين و التقبيح بالعقل قريبٌ من حيلتهم التي سمَّاها الله تعالى مكرًا ، و غرضه أن يستشهد على صحة مذهبه بموافقة قوم لوطٍ (٥) / ز ٩٢ و عليها ، و أنَّى يتمَّ له ذلك و هم كاذبون ؟ ! فإنَّ مَن فعل الأمرين و جحد أحدهما فلا مرية في فريته ؛ و إنَّما تتمُّ الحيلة لو فعلوا أمرًا واحدًا فادُّعِي عليهم فعل أمرين فجحدوا المجموع . و لم يختلف العلماء في أنَّ مَن حلف لا أضرب زيدًا فضرب زيدًا و عمرًا كان [كاذبًا] (٦) حانثًا بخلاف مَن حلف لا أضرب زيدًا و عمرًا [فضرب أحدهما] (٧) أو لا آكل رغيفين فأكل أحدهما فهو محلُ خلاف العلماء في الحنث و عدمه ؛ فإذا ثبت كذبُهم في قولهم : ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ﴾ (٨) فإن كانوا عقلاء فهذه الحيلة لا تجعل الكذب صدقًا ؛ فبطل قول محمودٍ : " إنَّها حيلةٌ ليتفصوا عن عهدة الكذب " ، و إن كانوا غيرَ عقلاء فإن رضي محمودٌ بإثبات قاعدة التحسين و التقبيح [التي] (٩) هي من قواعد العقائد بموافقة قوم غير عقلاء على صحتها فحسبه و ما رضي به لدينه .

---

(١) في " ج " [صوروا] ، و في " ز " [جعلوا] و هو محتمل ، و المثبت موافق لما في الكشاف .

(٢) فصى الشيءَ من الشيء و عنه يفصي فصْيًا : فصله و أزاله ، و تفَصَّى من الشيء و عنه : تخلص منه . يراجع : المعجم الوسيط مادة (فصى) .

(٣) في " أ ، ج " [عهد] و الصواب ما أثبتُّ ، لأن العُهْدَة : التَّبِعَة ، يقال : على فلان عهدةٌ لا خلاص منها . يراجع : المعجم الوسيط مادة (عهد) .

(٤) الكشاف (٣ / ٣٦٠ ، ٣٦١) .

(٥) هكذا هي في الانتصاف المطبوع و كذلك تابعتها نسخ المختصر و هو سهو لعل العهدة فيه على نسخ الانتصاف ثم تابعها علم الدين لأنَّ هذه قصة صالح (عليه السلام) ؛ و لذلك نقل الألوسيُّ تعقبَ ابنِ المنير لكنه لم يصرح بنقله عنه ثم صحح (رحمه الله) النقل فقال : " بموافقة قوم صالح " يراجع : روح المعاني (١٩ / ٢١٤) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " و في " ج " [فضرب عمرًا] .

(٨) سورة النمل ٢٧ ، آية ٤٩ .

(٩) ما بين المعكوفين سقط من " أ " و وقع فيها تكرار بمقدار ثلاثة أسطر من كلام مضى .

قوله تعالى : ﴿ءَآللَّهُ خَيۡرٌ أَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ (١) **قال محمود :** معلوم أن (٢) لا خير فيما أشركوه حتى يوازن بينه و بين مَن هو خالقٌ كلَّ خير و إنَّما هو إلزام و تبكيت . (٣)

قال أحمد : كلامٌ مرضيٌّ لكن ضع مكان قولِه : " خالق كلِّ خير " ، خالق كلِّ شيء ؛ فإنَّه مذهب قدريٍّ أو إشراكٌ خفي .

قوله تعالي : ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ (٤) **قال محمود :** إن قيل : كم من مضطر لا يجاب ؟ قلتُ : الإجابة موقوفة * على كون المدعو به مصلحةً ، و لهذا لا يحسن دعاء العبد إلا شارطًا فيه المصلحة . (٥)

قال أحمد : الإجابة معقودة (٦) * (٧) بالمشيئة لا بالمصلحة ، و القدرية يقفونها على المصلحة لإيجابهم رعاية المصالح ، و قولُه : لا يحسن الدعاء من العبد إلا شارطًا فيه المصلحة – غلطٌ ؛ فإنَّ المشيئة شرطٌ بالاتفاق و مع ذلك كره النبيُّ (ﷺ) أن يقول : اللهم اغفرلي إن شئتَ . و قال : **(إنَّ الله لا مكره له)** (٨) .

قوله عزّ و جلّ : ﴿إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلۡبَلۡدَةِ﴾ (٩) **قال محمود :** المراد بالبلدة مكة و إضافة اسم الله / إليها لتشريفها ، و ذَكَر تحريمَها لأنَّه أخصُّ أوصافها (١٠) و **ز ٩٢ ظ**
أسنده إلى ذاته لشرفها ثُمَّ قال : ﴿وَلَهُۥ كُلُّ شَيۡءٍ﴾ أدخل كلَّ شيء تحت ربوبيته و ملكوته **أ ٩٣ ظ**
كالتابع لهذه / البلدة المعظمة ، و فيه إشارة إلى أنَّ ملكًا ملك هذه البلدة المكرمة و ملك إليها كلَّ شيء أنَّه ملكٌ عظيمُ الشأن . (١١)

---

(١) سورة النمل ٢٧ ، آية ٥٩ .
(٢) في " ج " [أي] و قد سقطت الكلمة التي قبلها .
(٣) الكشاف (٣ / ٣٦٣) .
(٤) سورة النمل ٢٧ ، آية ٦٢ .
(٥) الكشاف (٣ / ٣٦٤) .
(٦) هكذا هي في " ز " و في " أ ، ب " لعلها [مقرونة] و هو الموافق للانتصاف لكنها محرفة فيهما .
(٧) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(٨) أخرجه الشيخان عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك الدعوات – ب ليعزم المسألة فإنه لا مكره له ، ح ٦٣٣٩) ، مسلم (ك الذكر و الدعاء و التوبة – ب العزم بالدعاء و لا تقل إن شئت ، ح ٢٦٧٩) .
(٩) سورة النمل ٢٧ ، آية ٩١ .
(١٠) في " أ " هنا زيادة [فيها] ليست في بقية النسخ و لا يحتاجها المعنى .
(١١) الكشاف (٣ / ٣٧٦) .

قال أحمد : و تحت قوله : ﴿وَلَهُۥ كُلُّ شَىۡءٍ﴾ فائدةٌ أخرى : لَمَّا أضاف اسمه إلى ملـــك هذه البلدة أتبعه ملك كلِّ شيء لئلا يُتوهم اختصاص ملكه بها ، و نبَّه على أنَّ الإضافة الأولى قصد بها التشريف لا لأنَّها ملك الله تعالى خاصة .

قوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ (١) **قال محمـــود** : العالم بالذات لا يخفـــى عليه شيءٌ و لا تجوز عليه الغفلة . (٢)

قال أحمد : سبق له جحد صفة العلم و إيهام أنَّ سلبها داخلٌ في تنزيه الله تعـــالى ؛ لأنَّـــه يجعل استحالة الغفلة عليه تعالى * معللةً بأنَّ علمه بالذات لا بالعلم . و الحـــقُّ أنَّ اســـتحالة / **ب ٧٦ ظ** الغفلة عليه تعالى *(٣) لأنَّ علمه لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض و لا في السماء ، بـــل هو علمٌ قديم عام التعلق بالكائنات (٤) و الممكنات و الممتنعات ، و لا يتوقف تنزيهه ســـبحانه على تعطيل صفات / كماله و جلاله تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا . **ج ١٨٨**

---

(١) سورة النمل ٢٧ ، آية ٩٣ ، و قد سقط ذكرُ الآية من " ب" .

(٢) الكشاف (٣ / ٣٧٧) .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٤) هكذا هي في " ز" و هو موافق للانتصاف ، و في بقية النسخ [في الكائنات] .

و من سورة القصص

قوله تعالى : ﴿ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ ﴾ [١] **قال محمود :** رُوِي أنَّهم اتهموها لَمَّا قالت : ﴿وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ ﴾ بمعرفة موسى ، فقالت : إنَّما أردتُ و هم للملك فرعون [٢] ناصحون فخلصت من التهمة . [٣]

قال أحمد : أوردتُ هذه الرواية استحسانًا لفطنتها ، و لكنَّها [٤] من بيت النبوة و أخت النبيِّ فحقيق بها ذلك .

١١٨ – **قلتُ :** ما ذكره محمودٌ و أحمد [و إن كان معقولًا] – بعيدٌ ؛ لأنَّ اللغة التي كانت تتكلم بها أختُ موسى غير هذه اللغة ؛ فالألفاظ المتلوة في القرآن عبارةٌ عن معنى الألفاظ التي قالتها ، و هذا الاحتمال إنَّما نشأ من تركيب الألفاظ العربية ، و احتمالُ الضمير للأمرين فيها فلا يلزم أن يكون لفظها في لغتها محتملًا للأمرين ، و هذه الرواية و إن رواها البغويُّ و حكاها الزمخشريُّ و استحسنها أحمد [في لغتها] [٥] – بعيدةٌ كما أوضحته . [٦]

قال محمود : ﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [٧] تبرأ من عظيم لأنَّ ظهير المجرمين شريكهم فيما هم بصدده ، (**يقال يوم القيامة : أين الظلمة و أعوان**

---

(١) سورة القصص ٢٨ ، آية ١٢ .

(٢) سقطت من " ج " .

(٣) الكشاف (٣ / ٣٨٣) .

(٤) في " ز " [فإنَّها] و هي تقارب ما في الانتصاف [لكونها] ، و ما أثبته من بقية النسخ ، و هو يصح على معنى الحديث – لا يثبت عند أهل الحديث كما في البدر المنير لابن الملقن (٨ / ٢٨٢) – (أنا أفصح العرب بيد أني من قريش) فيكون من تأكيد المدح بما يشبه الذم . يراجع : الإيضاح للقزويني (ص ٣٨٤) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) كلام علم الدين هذا علق عليه الألوسي قائلًا : " و احتمال الضمير لأمرين مما لا تختص به اللغة العربية بل يكون في جميع اللغات ، على أن الفراعنة من بقايا العمالقة و كانوا يتكلمون بالعربية فلعلها كلمت بلسانهم و يسمى هذا الأسلوب من الكلام الموجه " روح المعاني (٢٠ / ٥٠) .

(٧) سورة القصص ٢٨ ، آية ١٧ .

الظلمة ؟ / أين مَن لاق [١] لهم دواةً أو برى لهم قلمًا فيُجعلون في تابوت من نارٍ) [٢] . [٣] ز ٩٣ و

قوله تعالى : ﴿قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ إِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡأَمِينُ﴾ [٤] **قال [محمود]** [٥] : هذا كلامٌ حكيم لا يُزاد عليه ، إذا اجتمعتْ القوة و الأمانة في القائم بأمرك فقد فرغ بالك ، و ساقتْ كلامها مساقَ المثل و لم تقلْ : هو قويٌّ أمين . [٦]

قال أحمد : و هو أجمل في مدح النساء للرجال من المدح الخاص و أبقى للحشمة ؛ و خصوصًا إن كانت فهمتْ أنَّ أباها يزوجها منه ، و ما أحسن ما أخذ الفاروق هذا المعنى فقال : " **أشكو إلى الله ضعف الأمين و خيانة القوي** " [٧] ففي [٨] ضمن هذه الشكاية / سؤال الله سبحانه أن يُتحفه بقويٍّ أمين يستعين به . و إبهام ابنة شعيب [٩] قد سلكته [١٠] امرأة العزيز في قصة يوسف [حيث قالت] [١١] ﴿مَا جَزَآءُ مَنۡ أَرَادَ بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا﴾ [١٢] لكن شتان ما بين الحياء المجبول و المتكلف : أ ٩٤ و

---

(١) لاق الشيءَ يلوق لَوْقًا : ليَّنه ، يراجع : المعجم الوسيط مادة (لاق) .

(٢) قال ابن حجر في تخريج أحاديث الكشاف : ذكره صاحب الفردوس من حديث أبي هريرة ، و قد بحثتُ عنه في مظانه فلم أعثر عليه ، و وجدت حديث حذيفة بمعناه : " الظلمة و أعوانهم في النار " . يراجع : الفردوس بمأثور الخطاب لأبي شجاع الديلمي (٢ / ٤٧٠) .

(٣) الكشاف (٣ / ٣٨٥) .

(٤) سورة القصص ٢٨ ، آية ٢٦ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ز " .

(٦) الكشاف (٣ / ٣٨٩) .

(٧) ذكره ابن الجوزي بلفظ : " أشكو إلى الله جلد الخائن و عجز الثقة " ، و عزاه لابن أبي شيبة . يراجع : مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لابن الجوزي (ص ١١٧) .

(٨) في " ب " [قد] .

(٩) هذا أحد الأقوال في تسمية الرجل الصالح الذي صاهره موسى عليه السلام ، لكن لا يروى اسمه في أثر صحيح ، قال ابن جرير : " و هذا مما لا يُدرَك علمه إلا بخبر و لا خبر بذلك تجب حجته " . يراجع : جامع البيان (١٨ / ٢٢٤) ، تفسير ابن كثير (٦ / ٨٤ ، ٨٥) .

(١٠) في " أ " [سكته] و هو تحريف .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) سورة يوسف ١٢ ، آية ٢٥ .

.... لـــيس التكحُّـــلُ فـــي العينـــين كالكَحَـــلِ (١)

مرادها ما جزاء يوسف فيما أراد بي من السوء إلا أن تسجنه أو تعذِّبه عذابًا أليمًا لكن أوهمت زوجها الحياء و الخفر ، أي إذا كان الحياء يمنعني من النطق به فكيف لا يمنعني مـــن فعـــل الفاحشة ؟

قوله تعالى : ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ﴾ (٢) **قال :** نقل من مذهب أبي حنيفة منع النكاح على خدمة سنة و جوازه على خدمة عبده سنة ، و فرَّق بينهما بأنَّهَ في الأولى مـــسلمٌ نفسه و ليس بمال ، و في الثانية مسلمٌ عبده و هو مالٌ ، و الشافعي يُجيز النكاح على المنـــافع المعلومة مطلقًا . (٣)

قال أحمد : و في مذهب مالك ثلاثة أقوال المنع و الكراهة و الجواز (٤) ، و الآية أجازت النكاح على منافع الحر ، لكن حجة المنع أنَّ هذا شرع مَن قبلنا (٥) .

قوله تعالى : ﴿رَبِّيٓ أَعۡلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ (٦) **قال محمود :** العاقبة أي المحمودة كقوله تعـــــــــــــــــالى : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ۝٢٢ جَنَّٰتُ عَدۡنٍ﴾ (٧) ﴿
➢❖🙰①🡐🙵♌♦⬀♊✡⌖✁🖫🕉⬀④⚇🙵✍☝♌"☸♓⬀⬃❍🙰⬀🙘☜⊿⌘⊿☐
■♌⬀⌖☪⚇⬀☜✡⬀🙰🙘✌☸✍🙵❑🙲🙲✌♦♊﴾ (٨) و المراد الدنيا و عاقبتها أن يُخـــتم للإنسان بالرحمة و الرضوان و تلقي الملائكة بالبشرى ، و إنَّما / اختصت العاقبة بالخير دون ز ٩٣ ظ

---

(١) عجز بيت للمتنبي من قصيدة يمدح بها سيف الدولة أولها : أجاب دمعي و ما الداعي سوى طَلَلِ * دعـــا فلبَّاه قبل الرَّكْب و الإبل ، و صدر البيت : لأنَّ حلْمَكَ حلْمٌ لا تكلَّفُه ، و الكَحَل أن تكون أشفار العـــين ســـودًا خلقة ، و المعنى أنَّ حلمك لا يزول لأنه صفة خُلِقتَ بها . يراجع : شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للمعري (٣ / ٢٨٣) .

(٢) سورة القصص ٢٨ ، آية ٢٧ .

(٣) الكشاف (٣ / ٣٩١) .

(٤) قال الشيخ صالح الآبي : " منعه مالك و كرهه ابن القاسم و أجازه أصـــبغ ، و إن وقـــع مـــضى علـــى المشهور " . يراجع : جواهر الإكليل (١ / ٣١٢) .

(٥) أي المحكي في القرآن و السنة من شرعهم ، و كلام ابن المنير على القول بأنَّه ليس شرعًا لنـــا ، و هـــو قول الجمهور ، و اختار الحنفية أنه شرع لنا . يراجع : الوجيز لـــ د . عبد الكريم زيدان (ص ٢٦٤) .

(٦) سورة القصص ٢٨ ، آية ٣٧ .

(٧) سورة الرعد ١٣ ، آية ٢٢ ، ٢٣ .

(٨) سورة الرعد ١٣ ، آية ٤٢ ، هكذا ثابتة في النسخ [الكافر] و هي قراءة غير الـــشامي و الكـــوفيين و يعقوب ، و قرأ المذكورون [الكُفَّار] . يراجع : البدور الزاهرة (ص ١٧٥) .

الشر لأنَّ الله تعالى جعل الدنيا مجازًا للآخرة ، و أراد من عباده أن لا يعملوا إلا الخيــر ، و ما خلقهم إلا لأجله كما قال : ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [١] ؛ فالعاقبة الأصلية ب ٧٧ ظ
هي عاقبة الخير / و عاقبة السوء لا اعتداد بها ؛ لأنَّها من تحريف الفجار . [٢]

قال أحمد : / تقدم من قواعد الحقِّ ما يُستضاء به ، و نقول : إنَّ استدلاله على أنَّ عاقبة ج ١٨٩
الخير و عبادة الله هي المرادة [بقوله تعالى] [٣] : ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ معارضٌ بأدلة أهل السنة [٤] [قولــه تعــالى] [٥] : ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [٦] أي خلقنا لعذاب جهنم . و عن عمر أنَّه قال : " **و إنَّكم آل المغيرة ذرء النار** " [٧] . أي : خلقها . فإن دلَّتْ آية الذاريات ظاهرًا على ما ذكر فقد دلَّت آية الأعراف على أنَّــه خلق كثيرًا من الثقلين ليكون عاقبتهم جهنَّم جزاء على كفرهم ، و الجمع بين الآيتــين بحمــل عموم [آية] [٨] الذاريات على خصوص آية الأعراف ؛ فإنَّ المراد ما خلقــتُ الــسعيد مــن الثقلين إلا لعبادتي فثبت أنَّ العاقبتين كلاهما مراد ، و وجهه مجيء العاقبة المطلقة كثيــرًا و إرادة الخير بها أنَّ الله سبحانه يهدي الناس إليها ، و وعدهم ما في سلوكها من النجاة و النعيم ، و نهاهم عن ضدها و توعد عليه بالعذاب الأليم ، و ركَّب فيهم عقولًا ترشدهم إلــى عاقبــة
الخير و أزاح عللهم ، فكان من حقهم أن يسلكوا طريق الخيــر و أن يجعلوهــا / نَــصْبَ [٩] أ ٩٤ ظ
أعينهم ؛ فأطلقتْ العاقبة للخير لذلك ؛ إذ هي المأمور بها فعوملتْ معاملة ما هو مراد و إن لم

([١]) سورة الذاريات ٥١ ، آية ٥٦ .

([٢]) الكشاف (٣ / ٣٩٧) .

([٣]) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

([٤]) هذه المعارضة هي لِمَن أخذ بعض الأدلة الشرعية و طرح ما عداها ، أمَّا على مذهب مَن أعمل جميــع الأدلة فلا معارضة بينها ، لأنَّ آية الذاريات أخبر فيها تعالى عن إرادته الشرعية التي أنــزل لهــا الكتــب و أرسل بها الرسل ، و آية الأعراف أخبر بها تعالى عن إرادته الكونية القدرية أنَّه خلق خلقه فجعلهم فريقين : فريقًا في الجنة و فريقًا في السعير . يراجع : المسائل الاعتزالية (٢ / ٧٦٩) .

([٥]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٦]) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٧٩ .

([٧]) قال ابن حجر : " أخرجه أبو عبيد في غريبه ... فذكره منقطعًا " . يراجع : غريب الحديث لأبي عبيــد القاسم ابن سلام (٤ / ٢٢٧) ، الكافي الشاف لابن حجر (٢ / ١٧٣) .

([٨]) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

([٩]) هكذا شكلها في " أ " و (نصب) بفتح النون و ضمها و سكون الصاد فيهما . يقــال : نــصبَ عينــي : أمامها ، يراجع : المعجم الوسيط مادة (نصب) .

تكن مرادةً [١] . فإن قيل : لِمَ لا يكون فُهِمَ جودة العاقبة لإضافتها باللام في قوله عزّ و جلّ : ﴿وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [٢] و ﴿لَهُمۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾ [٣] ، و عاقبةُ السوء عليهم ؛ فاستعمال اللام هو الدال على كونها خيرًا و في الشر يقال : ﴿عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِ﴾ [٤] . قلتُ : لولا ورود قوله : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [٥] لكان في ذلك مقنع .

قوله تعالى : ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي﴾ [٦] **قال محمود** : عبَّر عن نفي المعلوم بنفي العلم ؛ لأنَّ العلم لا يتعلق / بالمعلوم إلا بما هو عليه ، ز ٩٤ و
إن موجودًا فموجود و إن معدومًا فمعدوم ، ثُمَّ عبَّر عن نفي كونه موجودًا بنفي كونه معلومًا . [٧]

قال أحمد : وهم فيه محمودٌ لأنَّ الله تعالى عبَّر عن نفي المعلوم بنفي العلم في قوله عزّ و جلّ : ﴿قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [٨] ﴿أَمۡ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [٩] فظنَّ أنَّ سرَّ التعبير شاملٌ لكلِّ تعلق بالمعلوم و ليس كذلك ، بل هذا التعبير لا يكون إلا في علم الله تعالى لعموم تعلقه حتى لا يعزب عنه أمرٌ ؛ فما لم يتعلق العلم بوجوده لزم أن لا يكون موجودًا ، و علم المخلوقات ليس له هذه الدرجة [١٠] ؛ لجواز أن لا يتعلق علمهم بشيء و هو موجود ؛ و إنَّما فرعون (لعنه الله) كان يدعي الإلهية فعامل علمه معاملة علم الله تعالى في أنَّه لا يعزب عنه شيءٌ ؛ فمِن ثَمَّ طغى و تكبَّر و عبَّر بنفي علمه عن نفي المعلوم ، و يناسب تعاظمه قولُه : ﴿فَأَوۡقِدۡ لِي يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾ و لم يقل فاطبخ

---

(١) التفسير الصحيح أنَّها غير مرادة كونًا و قدرًا ، و لكنها مرادة شرعًا . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٢٦) .
(٢) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٢٨ .
(٣) سورة الرعد ١٣ ، آية ٢٢ .
(٤) سورة التوبة ٩ ، آية ٩٨ ، و كذلك (الفتح ٤٨ ، آية ٦) .
(٥) سورة الرعد ١٣ ، آية ٢٥ .
(٦) سورة القصص ٢٨ ، آية ٣٨ .
(٧) الكشاف (٣ / ٣٩٩) .
(٨) سورة يونس ١٠ ، آية ١٨ .
(٩) سورة الرعد ١٣ ، آية ٣٣ .
(١٠) في " ز " [هذا التعلق] .

الآجر لي تعاظمًا كما قال مَن له العظمة : ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي ٱلنَّارِ﴾ [١] و من تعاظمه نداؤه لوزيره باسمه و بحرف النداء و توسط ندائه خلال الأمر ، و بناؤه الصرحَ و رجاؤه الطلوعَ دليلٌ على أنَّه لم يكن مصممًا على الجحود .

قال محمود : و ذلك مناقضٌ لِمَا أظهره من الجحد الجازم بقوله : ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرِى ﴾ فإمَّا أن يخفى هذا التناقض على قومه لغباوتهم ، و إمَّا أن يفطنوا بها [٢] و يخافوا نقمته . [٣]

ب ٧٨ و **قال أحمد** : و يجوز / أن يُحمل قوله : ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرِى ﴾ على الشكِّ

ج ١٩٠ * و نفي علمه خاصة *[٤] و إجرائه مجرى سائر / علوم الخلق في أنَّه لا يلزم من نفي تعلقه بوجود أمر نفيُ ذلك الأمر ؛ لجواز كونه عازبًا عن علمه فلا يكون تناقضًا ، و ليس القصدُ رفعَ التناقض عن كلامه فهو أحقر من ذلك ، بل الكلام في مقتضى اللفظ .

قال محمود : [في قوله تعالى] [٥] : ﴿فَأَخَذْنَـٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَـٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ ﴾ [٦] مقابلة فعله الذي عظمه بأن شبهه بحصيات نُبِذتْ في البحر . [٧]

ز ٩٤ ظ **قوله تعالى** : ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [٨] **قال محمود** : دعوناهم أئمةً

أ ٩٥ و دعاة كما تقول : جعلتُه بخيلًا فاسقًا / / إذا دعوته [بذلك] [٩] . [١٠]

قال أحمد : لا فرق عندنا بين قوله : ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [١] ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ [٢] و بين هذه الآية ، فمَن حمل الجعل على التسمية هاهنا فهو بمثابة مَن حمله على التسمية هناك . [٣]

---

(١) سورة الرعد ١٣ ، آية ١٧ .

(٢) في " ز " [لها] و ما أثبته من بقية النسخ ، و كلاهما جائز يقال فَطِنَ للأمر و به و إليه : تنبَّه له . فهو فاطنٌ و فطِن و فطين ، يراجع : المعجم الوسيط مادة (فطن) .

(٣) الكشاف (٣ / ٤٠٠ ، ٤٠١) .

(٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة القصص ٢٨ ، آية ٤٠ .

(٧) الكشاف (٣ / ٤٠١) .

(٨) سورة القصص ٢٨ ، آية ٤١ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) الكشاف (٣ / ٤٠٢) .

قال محمود : في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ (٤) [معناه] (٥) إرادة تذكرهم لأنَّ الإرادة تشبه الترجي فاستعير لها ، أو يُراد به ترجي موسى . (٦)

قال أحمد : القول الأول قدريٌّ (٧) ، و الثاني هو الصواب .

قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةُۢ﴾ (٨) **قال محمود** : (لولا) الأولى امتناعية و الثانية تحضيضية و الفاء الأولى عاطفة و الثانية جواب ، أي لولا أنَّهم قائلون إذا عُذِّبوا : هلا أرسلتَ إلينا رسولًا بذلك محتجين – لَمَا أرسلتُ إليهم أحدًا . فإن قيل : كيف استقام جعلُ العقوبةِ سببَ الإرسال لا القولِ ؛ لدخول حرفِ الامتناع عليها دونه ؟ قلتُ : العقوبةُ سببُ القول فهي سببُ السبب ؛ فجُعِلتْ سببًا و عُطِفَ السبب الأصليُّ عليها [بالفاء المسببة (٩) . (١٠)

قال أحمد : و هذا كقوله : ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ (١١) و السرُّ في جعل سببِ السبب سببًا و عطفِ السبب الأصليِّ عليه] (١٢) أمران : أحدهما مزيدُ العناية بسبب السبب لكونه مقصودَ السياق و هذا هو السر الذي أبداه سيبويه (١٣) . الثاني أنَّ

---

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ١ .

(٢) سورة الإسراء ١٧ ، آية ١٢ .

(٣) في " ج " [بمعنى] .

(٤) سورة القصص ٢٨ ، آية ٥١ ، هذا وهم في نسخ المختصر ؛ لأنَّ كلام محمود هذا مذكور عند قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ بَصَآئِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ (آية ٤٣) و هو واضح من ترتيب الآيات موضع التعليق .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) الكشاف (٣ / ٤٠٣) .

(٧) بل الصواب أنَّ (لعل) هنا للتعليل كما سبق في مثله ، و يراد به هنا بيان الإرادة الشرعية بإنزال الكتاب لحصول الذكرى . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٢٥) .

(٨) سورة القصص ٢٨ ، آية ٤٧ .

(٩) في الكشاف [الفاء المعطية معنى السببية] .

(١٠) الكشاف (٣ / ٤٠٤ ، ٤٠٥) .

(١١) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٨٢ .

(١٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " و كذلك سقطت منه أشياء من " ز " و المثبت من " ب ، ج " .

(١٣) قال سيبويه : " فإن قال إنسانٌ : كيف جاز أن تقول : أن تضل و لم يعد هذا للضلال و للالتباس ؟ فإنما ذكر (أن تضل) لأنه سبب الإذكار ؛ كما يقول الرجل : أعددته أن يميل الحائط فأدعمه ، و هو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط و لكنه أخبر بعلة الدعم و بسببه " . يراجع : الكتاب (٣ / ٥٣) .

في هذا النظم تنبيهًا على سببية كلٍّ واحد منهما ، أمَّا الأول فلاقترانه بحرف التعليل و هــو (أن) ، و الثاني لاقترانه بفاء السبب ، و لا يُعطى هذا المعنى إلا من المقروء لا من قول القائل : أن تذكر إحداهما إذا ضلتْ . و كان بعضُ النحاة يورد هذه الآية إشكالًا على النحاة و على أهــل السنة من المتكلمين و يقول : (لولا) يدلُّ على امتناع جوابها لوجود ما بعدها فيكون الواقــع بعدها في الآية موجودًا و هي عقوبة المذكورين بتقدير عدم بعثة الرسل ، و جوابها المحذوف غير واقع و هو عدم الإرسال ؛ لأنَّه ممتنعٌ بالأول و متى لم يقع عدم الإرسال كان الإرسال / واقعًا ؛ فيشكل على أهل السنة لأنَّهم يقولون [١] : لا حكم قبل ورود الــشرع فــلا يُتــصور العقوبة بتقدير عدم البعثة ؛ و ذلك لأنَّها واقعة على مخالفة أحكام الشرع و لا شرع فــلا [٢] عقوبــة .

و يشكل على النحاة فإنَّه يقتضي عدم وقوع بعثة الرسل و الواقــع خلافــه ، و كــان مــورد الإشكال يُجيب [٣] بأنَّ فيه محذوفًا و الأصل [٤] : و لولا كراهة أن تصيبهم ، و حينئذٍ يزول / الإشكال . و إنَّما جاء الإشكال من حيث عدم تحرير النحاة لمعنى (لولا) بقولهم :هي تــدلُّ على أنَّ ما بعدها موجودٌ و جوابها ممتنع به ، و التحرير أنَّها تدلُّ على أنَّ ما بعدها مانعٌ من جوابهــا ، و أنَّ معناها لزوم جوابها لِمَا بعدها ثُمَّ المانع قد يكون موجودًا [و قد يكون مفروضًا ، و الآية من قبيل فرض المانع ، / و كذا اللزوم فقد يكون الشيءُ الواحد] [٥] لازمًا لشيئين فلا يلزم من نفي أحد ملزومَيْه نفيُه ، و به يزول الإشكال الوارد في قوله [٦] : " **نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه** " [٧] .

([١]) في " ج " [في قولهم] .

([٢]) هكذا هي في " ج " ، و في غيرها [و لا] .

([٣]) في " أ " [بحيث] و هو تصحيف .

([٤]) في " أ ، ب " [بأن فيه محذوف أو الأصل] و هو لحن و تحريف .

([٥]) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

([٦]) في " ج " زيادة [عليه السلام] و الأثر لم يثبت عن عمر مسندًا فكيف يكون مرفوعًا ؟ ! .

([٧]) قال السخاوي : " اشتهر في كلام الأصوليين و أصحاب المعاني و أهل العربية من حديث عمر و ذكــر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب ، و كذا قال جمع جمٌّ من أهل اللغة ، ثم رأيت بخط شــيخنا – يعني ابن حجر العسقلاني – أنه ظفر به في مشكل الحديث لأبي محمد بن قتيبة لكن لم يذكر له ابن قتيبــة إسنادًا ، و قال : أراد أن صهيبا إنما يطيع الله حبًا لا لمخافة عقابه " و أقدم من ابن قتيبة أبو عبيد القاسم بــن سلام (رحمه الله) و قد ذكره في غريب الحديث و لم يسنده أيضًا ، و الشرحُ الذي ذكره ابنُ قتيبة هو كلام أبــي

أ ٩٥ ظ **قوله تعالى :** ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ / مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولاً﴾ الآية [١] **قال [محمود]** [٢] : هذا بيانٌ لعدله و تقدسه عن الظلم ؛ إذ لا يُهلكهم إلا إذا استحقُّوا العذاب ، و لا إذا استحقُّوا حتى تتأكَّد الحجة ببعثة الرسل . [٣]

قال أحمد : هذا جوابٌ ساقط على سؤال وارد على القدرية ، و هو لو كانت العقول تحكم بأحكام التكاليف لقامتْ [٤] الحجة على الناس و إن لم يكن بَعَثَ الرسلَ ! فلا يجدون عنه جوابًا .

قوله تعالى : ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ﴾ [٥] **[قال محمود]** [٦] : لم يُعلِق الوعد بترك العلو و الفساد و لكن بترك إرادتهما ، كما قال سبحانه : ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [٧] علق العقوبة على الركون ، و عن عليٍّ [كرم الله وجهه] [٨] أنَّ الرجل يعجبه أن يكون شراك نعله أحسنَ من شراك نعل أخيه فيدخل تحتها [٩] . و كان عمر بن عبد العزيز [١٠] يرددها حتى قُبِض [١١] . و عن الفضيل [١] أنَّه قرأها و قال : ذهبتْ الأماني هاهنا . و من

عبيد في غريبه . يراجع : المقاصد الحسنة للسخاوي (ص ٤٤٩ ، ح ١٢٥٩) ، غريب الحديث لأبي عبيد (٤ / ٢٨٤ ، ح ٦٥٤) .

(١) سورة القصص ٢٨ ، آية ٥٩ .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٣) الكشاف (٣ / ٤١٠) .

(٤) في " ز " [لقلعت] .

(٥) سورة القصص ٢٨ ، آية ٨٣ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٧) سورة هود ١١ ، آية ١١٣ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) قال ابن حجر : " أخرجه الطبري و الواحدي ... عن علي بهذا موقوفًا و إسناده ضعيف " و معناه أنَّ هذا الإعجاب بنعله يدخله في هؤلاء الموصوفين في هذه الآية بالتكبر و الإفساد . يراجع : جامع البيان (١٨ / ٣٤٤) ، و الكافي الشاف بحاشية الكشاف .

(١٠) عمر بن عبد العزيز : هو أبو حفص الأموي جده مروان بن الحكم ، ولد و نشأ بالمدينة ثم ولي إمارتها ، و ولي الخلافة سنة ٩٩ ه ، و اشتهر بالصلاح و العدل ، و هو من علماء التابعين ، توفي سنة ١٠١ ه . يراجع : صفة الصفوة (٢ / ١١٣) ، تهذيب الكمال (٢١ / ٤٣٢) ، سير أعلام النبلاء (٥ / ١١٤) .

(١١) ذكره الذهبي في سير الأعلام ، و قال المحقق : إسناده قوي . يراجع : سير أعلام النبلاء (٥ / ١٤١) .

الطَّماع (٢) أن يُجعَل العلوُّ لفرعون لقوله : ﴿إِنَّ فِرۡعَوۡنَ عَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ (٣) ، * و الفسادُ لقارون بقوله : ﴿وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ (٤) * (٥) و يقول : مَن لم يكن مثلَ فرعون و قارون فله مثل تلك الدار الآخرة ، و لا يتدبَّر ﴿وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ / كما تدبَّرها عليٌّ و عمر و الفضيل . (٦) ز ٩٥ ظ

قال أحمد : هو يعرِّض بأهل السنة في [اعتقادهم] (٧) أنَّ كلَّ موحدٍ من أهل الجنة ، و إنَّما طمعوا فيما أطمعهم الله على لسان رسوله (ﷺ) حيث قال : **(مَن قال لا إله إلا الله دخل الجنة و إن زنى و إن سرق ثلاثًا ، و في الثالثة و إن رغم أنف أبِي ذرٍ)** (٨) . (٩)

---

(١) الفضيل : هو أبو علي الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي اليربوعي ، الإمام القدوة الثبت كان كثير الحديث ، ولد بخراسان و سمع الحديث بالكوفة ، ثم انتقل إلى مكة فتعبد بها حتى مات سنة ١٧٨ ه . الطبقات الكبرى (٨ / ٦١) ، صفة الصفوة (٢ / ٢٣٧) ، سير أعلام النبلاء (٨ / ٤٢١) .

(٢) الطماع هنا مصدر طَمِع فيه و به يطمَعُ طَمَعًا و طَمَاعًا و طَمَاعِيةً : اشتهاه و رغب فيه . يراجع : المعجم الوسيط و القاموس المحيط مادة (طمع) .

(٣) سورة القصص ٢٨ ، آية ٤ .

(٤) سورة القصص ٢٨ ، آية ٧٧ .

(٥) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(٦) الكشاف (٣ / ٤٢٠ ، ٤٢١) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٢٧٦) .

(٩) ذكر أبو جعفر الطحاوي أنَّ الإسلام بين الأمن و الإياس ، و هذا هو الحق ؛ لأنَّ كلام ابن المنير هنا مع تعريفه للإيمان فيما مرَّ يبين تغليب جانب الأمن على جانب الوعيد ، و هو خلاف طريقة السلف الصالح الذين عملوا بقوله تعالى : ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦۗ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ (سورة الزمر ، آية ٩) ، و قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ أَنَّهُمۡ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ رَٰجِعُونَ﴾ (سورة المؤمنون ، آية ٦٠) و قد فسر النبي (ﷺ) هذا الوجل أنَّه من المؤمنين الذين يعملون الصالحات ، و هم أحق به و أهله ؛ لأنَّه دليل إيمانهم ، هذا الإيمان هو الذي دفع أمة الإسلام إلى العمل على إعمار الدنيا و إقامة الدين حتى صاروا قادة الدنيا زمنًا طويلا ، ثم ظهر تعريف الأشاعرة للإيمان فما لبث أن تغلغل في جسد هذه الأمة مثل السوس في العظام ، و عمت بلاد الإسلام المظالم و الرشوة و الفساد ؛ لأنَّ الإيمان مجرد التصديق فصار كثير المسلمين – إلا مَن رحمه الله – يجاهر بالكبائر ، فخربوا دينهم و لم يصلحوا دنياهم ، و صار المعروف منكرًا و المنكر معروفًا ؛ لانتشار المنكرات بين المسلمين و غربة الشرع بين أهل الإسلام ، كل هذا الانحدار الشديد لأمة

الإسلام نتيجة واضحة لهذه العقيدة التي تتبناها بعض المؤسسات الإسلامية و تسعى في نشرها ، و كأنَّ هذه الكبوات العنيفة لأمتنا لم تعد كافية لتنبيه هؤلاء الراقدين في ظلمات التقليد لمذاهب المتكلمين الذين تركوا الأصول الصحيحة المسندة
و اتبعوا الآراء و الأهواء ، و زادوا الشقاق و الخلاف بين الأمة ، و طريق النجاة معروف ، و هو الرجوع إلى عقيدة السلف التي سطرها أهل الحديث و حفظوها لنا في قولهم : الإيمان قول عمل يزيد و ينقص ، فهذه العقيدة هي التي تجعل المؤمن يسير على الصراط الذي بيَّنه الله تعالى بقوله : ﴿ رَحْمَةَ وَيَرْجُواْ ٱلْآخِرَةَ يَحْذَرُ رَبِّهِۦ ﴾ فيعبد الله عزَّ و جلَّ بالخوف و الرجاء معًا ؛ و بهذا يتحقق مقصود الشرع من إقامة مصالح الدين و الدنيا . شرح العقيدة الطحاوية (ص ٥٢٠) ، تفسير ابن كثير (٥ / ٢٧٧) ، المسائل الاعتزالية (٢ / ٧٨٠) .

و من سورة العنكبوت

قال محمود : [قوله تعالى] (١) : ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ﴾ (٢) لم يزل يعلمه معدومًا و لا يعلمه موجودًا إلا إذا وُجِد . (٣)

قال أحمد : هذا يوهم مذهبًا فاسدًا و هو أنَّ العلم بالكائن غيرُ العلم بما سيكون ، و الحقُّ أنَّ علم الله تعالى واحدٌ يتعلق بالموجود زمان وجوده و قبله و بعده على ما هو عليه ، و فائدة ذكر العلم التنبيه بالسبب على المسبب و هو الجزاء ، أي ليعلمنَّهم فليُجازينَّهم بحسب علمه فيهم . (٤)

قال محمود : ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ (٥) المراد إمَّا قومٌ مسلمون سيائتهم صغائر مغمورةٌ بالحسنات ، و إمَّا قومٌ أسلموا بعد كفرٍ فالإسلام يجبُّ ما قبله . (٦)

قال أحمد : هذا مَن يُحجر رحمةُ الله الواسعة بناءً على مذهبه في وعيد أصحاب الكبائر و قد سبق إبطاله .

قال محمود : ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا﴾ (٧) الآية ، و بعض المتسمين بالإسلام إذا أراد أن يُشجع صاحبه على ذنب / قال : افعل هذا و إثمه في عنقي . ب ٧٩ و
و يُحكى أنَّ رجلًا رفع إلى المنصور (٨) حوائج فقضاها فقال : بقيتْ لي حاجة هي العظمى

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ٣ .

(٣) الكشاف (٣ / ٤٢٥ ، ٤٢٦) .

(٤) قال ابن جرير : " و الله عالم بذلك منهم قبل الاختبار ، و في حال الاختبار ، و بعد الاختبار ، و لكن معنى ذلك : و ليُظْهِرنَّ الله صدق الصادق منهم في قيله : آمنا بالله من كذب الكاذب منهم بابتلائه إياه بعدوّه ، ليعلم صدقه من كذبه أولياؤه " . يراجع : جامع البيان (١٨ / ٣٥٧) .

(٥) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ٧ .

(٦) الكشاف (٣ / ٤٢٧) .

(٧) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ١٢ .

(٨) المنصور : هو أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن حبر الأمة الهاشمي ، ثاني الخلفاء العباسيين تولى سنة ١٣٦ ه ، باني مدينة السلام (بغداد) سنة ١٤٥ ه ، من أكثر الخلفاء هيبة و ازدهرت الدولة الإسلامية في عهده ، توفي محرمًا بمكة سنة ١٥٨ ه . يراجع : أسماء الخلفاء و الولاة و ذكر مددهم لابن حزم الأندلسي – مطبوع مع جوامع السيرة له – (ص ٣٦٧) ، تاريخ مدينة السلام (١١ / ٢٤٤) ، سير أعلام النبلاء (٧ / ٨٣) .

و هي شفاعتك في المحشر ، فقال عمرو : يا أمير المؤمنين إياك و هؤلاء / فهم قطاع الطريق في المأمن . (١) أ ٩٦ و

قال أحمد : عمرو بن عبيد أول القدرية المنكرين / للشفاعة ، و الآية [لا] (٢) تطابق الحكاية ، لكنْ محمودٌ بنى على أنَّه لا فرق بين اعتقاد الشفاعة و اعتقاد أنَّ الكفار يحملون خطايا أتباعهم فساقهما سياقًا واحدًا ، و في قوله : ﴿ إِنَّهُمْ *لَكَـٰذِبُونَ ﴾ نكتةٌ * (٣) و هي أنَّ الأمر قد يجيء بمعنى الخبر فإنَّ بعض الناس أنكره و التزم تخريج جميع ما ورد في القرآن على الأمر ، و لا يتمُّ له ذلك هاهنا (٤) ؛ لأنَّ التكذيب إنَّما يتطرق إلى الخبر . (٥) ج ١٩٢

قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ/ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ (٦) [قال محمود] : (٧) [إنَّما] (٨) عدل عن قوله : (تسع مائة و خمسين) ؛ لأنَّه يحتمل فيه إطلاق العدد على أكثره للمبالغة بخلافه مع الاستثناء . (٩) ز ٩٦ و

قال أحمد : لأنَّ الاستثناء استدراكٌ و نقص بعض الجملة تحريرًا للعدد فلا يحتمل المبالغة .

قال محمود : و فيه نكتةٌ أخرى ، و هو (١٠) أنَّ القصة لبيان ما كابده نوحٌ من طول المصابرة تسليةً للنبيِّ (ﷺ) فذِكْرُ رأس العدد الذي لا رأس أكثر منه أوقعُ ، و إنَّما قال في الأول : (سنة) ، و في الاستثناء (عامًا) اجتنابًا للتكرار الذي لا يُحمد إلا في التفخيم .

---

(١) الكشاف (٣ / ٤٣٠) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٤) يعني قوله : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ ﴾ .

(٥) قال الزجاج : " و هو أمر في تأويل الشرط و الجزاء ، و المعنى إن تتبعوا سبيلنا حملنا خطاياكم ، و المعنى إن كان فيه إثم فنحن نحتمله " . و قال أبو حيان : " إذا كان المعنى على هذا كان إخبارًا في الجزاء بما لا يطابق و كان كذبًا " . يراجع : معاني القرآن للزجاج (٤ / ١٦١) ، البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٧ / ١٤٠) .

(٦) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ١٤ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) الكشاف (٣ / ٤٣٠) .

(١٠) في " ج ، ز " [و هي] و المثبت من " أ ، ب " و كلاهما جائز ، فالمثبت عائد على " الشأن " و الذي في " ج ، ز " عائد على " النكتة " .

قال أحمد : و لو فخَّم المستثنى لعاد بنقص (١) تفخيم المستثنى منه و تكثيره عند السامع .

قال محمود : [قوله عزّ و جلّ] (٢) : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ﴾ (٣) و (يعيده) (٤) ليس معطوفًا على (يبدأ) بل إخبار كما قال : ﴿فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ (٥) ، كقولك : ما زلتُ أوثر فلانًا و أستخلفه بعدي . (٦)

قال أحمد : قال في قوله : ﴿أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ (٧) هو معطوفٌ لأنَّه لازمُ قولهم و إن لم يُقرّوا به ، و الفرق أنَّ هاهنا العطف يقتضي دخولَ الإعادة في الرؤية و هي لم تقع بعد ، و ليس كذلك في النمل ، و لقائلٍ أن يقول : و إن لم يقع إلا أنَّها بإخبار الله تعالى كالمرئي فعُوملتْ معاملة المرئي إلا أنَّ جعْلَه خبرًا مستأنفًا أوضحُ .

قال محمود : قوله تعالى : ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ (٨) أفصح باسم الله مع النشأة الآخرة ؛ إذ هي المقصودة و فيها تصطك الركب فكانت حقيقةً بذلك .

قال أحمد : الأصل الإظهار ثُمَّ الإضمار ، و يليه لقصد التفخيم الإظهارُ بعد الإظهار ، و يليه و هو أفخم الإظهارُ بعد الإضمار .

قال محمود : [قوله تعالى] (٩) : ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ (١٠) أي بالغرض الصحيح . (١١)

---

(١) في " ز " [تنقيص] فهي موافقة لمعنى " أ ، ب" ، و في " ج " [ببعض] و هو موافق لما في الانتصاف المطبوع و أظنُّه تحريفًا .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ١٩ .

(٤) سقطت من " ج " .

(٥) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ٢٠ .

(٦) الكشاف (٣ / ٤٣٤) .

(٧) سورة النمل ٢٧ ، آية ٦٤ .

(٨) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ٢٠ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ٤٤ .

(١١) الكشاف (٣ / ٤٤١) .

قال أحمد : اللفظ و المعنى فاسدان ، و لو كان المعنى الذي قالوه صحيحًا لوجب اجتناب

هذه الألفاظ الرديئة . [١]

قال محمود : قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِيَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [٢] عدل عن الحياة إلى هذا البناء تعظيمًا لشأن حال الآخرة و دوامها . [٣]

/ **قال أحمد** : لأنَّ هذا الوزن يختص بالحركة كالنزوان و الجوَلان . و الله أعلم . ز ٩٦ ظ

و من سورة الروم

قال محمود : قوله تعالى : ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [٤] هي بدلٌ من الأول و فيه نكتةٌ ، و هي الإشعار بالتسوية بين عدم العلم / و أ ٩٦ ظ
هو الجهل و بين العلم بظاهر الحياة الدنيا فكأنَّهما شيءٌ واحد فأبدل أحدهما من الآخر ، و
فائدة تنكير الظاهر أنَّهم لا يعلمون إلا ظاهرًا واحدًا من / جملة ظواهرها . [٥] ب ٧٩ ظ

قال أحمد : و في التنكير تقليل لمعلومهم و لعلمهم يُقرِّبُه من النفي حتى يطابق المبدل منه . و عن الحسن : ينقر أحدهم الدرهم بأصبعه فيعلم أجيدٌ هو أم رديء [٦] .

---

(١) واضح من كلام ابن المنير أنَّ اعتراضه أشدَّه على لفظ الغرض ؛ لأنَّه في قرار نفسه لا يستطيع نفي المعنى المراد من الآية ؛ فهذه الآية لبيان حكمة الله تعالى في خلقه الدنيا ، قال ابن كثير : " يعني لا على وجه اللعب و العبث " ، و هو كما قال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ (سورة ص ، ٢٧) ، فنفيُ الحِكَم التي نطقتْ بها نصوص الوحي مكابرة لكثرة ما جاء من التعليل في القرآن الكريم . يراجع : تفسير ابن كثير (٦ / ١١٦) ، (٧ / ٣٩) ، حاشية التحقيق (ص ١٢٥) .

(٢) سورة العنكبوت ٢٩ ، آية ٦٤ .

(٣) الكشاف (٣ / ٤٤٨) .

(٤) سورة الروم ٣٠ ، آية ٦ ، ٧ .

(٥) الكشاف (٣ / ٤٥٣) .

(٦) قال السيوطي : " أخرج ابن المنذر و ابن أبي حاتم و ابن مردويه عن الحسن ... " فذكره بمعناه . يراجع : الدر المنثور (١١ / ٥٨٦) ، تفسير ابن أبي حاتم (٩ / ٣٠٨٨ ، ح ١٧٤٦٧) .

قال محمود : [قوله عزّ و جلّ] [١] : ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [٢] [مفعولًا لهما و إن لم يكن فعلَ فاعلِ الفِعل / المعلل ؛ لأنَّ المفعولين فاعلون ، تقديره : فيجعلكم رائين البرق أو على حذف مضافٍ [أي و من آياته] [٣] إيرائكم البرق خوفًا و طمعًا [٤]] [٥] . [٦] ج ١٩٣

قال أحمد : الخوف و الطمع مخلوقان لله سبحانه فيلزم اجتماع شرائط النصب فيهما ، و هو كونهما مصدرين مقارنين و الفاعل الخالق واحد ؛ فلا بدَّ من تخريجه على هذا الوجه و هو أنَّ قول النحاة أن يكون فعلًا لفاعل الفعل أي [٧] يكون متصفًا به ، فإذا قلتَ : جيئتك إكرامًا لك * فقد وصفتَ نفسك بالإكرام ، أي جيئتك مكرمًا لك* [٨] ، و الله تعالى و إن خلق الخوف و الطمع إلا أنَّه مقدسٌ عن الاتصاف بهما ؛ فاحتيج إلى تأويل المصنف [٩] على المذهبين .

قال محمود : قوله : ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [١٠] إنَّما عظمتْ الإعادة حتى كأنَّها فُضّلتْ على قيام السموات و الأرض لكنَّها هُوِّنتْ بالنسبة إلى الإنشاء . [١١]

قال أحمد : نتلقى تعظيمها من (ثُمَّ) فإنَّها تؤذن ببعد مرتبتها . و قوله في الجواب : هونتْ بالنسبة إلى النشأة لا يخلص ؛ فإنَّ الإعادة ذُكِرت عقيب قيام السموات و الأرض بأمره

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٢) سورة الروم ٣٠ ، آية ٢٤ .
(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٤) هكذا هي في النسخ المخطوطة ، و الذي في الكشاف [على تقدير حذف المضاف : أي إرادة خوف و إرادة طمع] .
(٥) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .
(٦) الكشاف (٣ / ٤٥٩ ، ٤٦٠) .
(٧) في " ز " [أن] و المثبت من بقية النسخ .
(٨) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(٩) في " ج " [المنصف] و ما بعدها ساقط إلى آخر القول .
(١٠) سورة الروم ٣٠ ، آية ٢٥ .
(١١) الكشاف (٣ / ٤٦١) ، جاء في المطبوع تأخير هذا القول على القول الآتي ، و هو موافق لترتيب الكشاف ، لكن ترتيب نسخ المختصر ربما جاء هكذا لأنَّ هذا التعليق اشتمل على التعرض لآية سابقة من السورة كما يتضح ذلك من عزو الآيات في الحاشية ؛ فلعل علم الدين قدَّمه لذلك ، و ربما كان هذا اجتهاد من الناشر ؛ لأني لم أطلع على نسخ الانتصاف ، و يكون علم الدين ملتزمًا بترتيب ابن المنيِّر (رحمهما الله) .

، و قيامُها ابتداءً و إنشاء أعظم من الإعادة (١) ، فيلزم تعظيم الإعادة بالنسبة إلى ما عُطِف عليه من الإنشاء و يعود الإشكال . و المخلص منه / بقاء (ثُمَّ) على بابها في تراخي الزمان (٢) ، أو يُسلَّم (٣) تراخي المراتب على أن يكون مرتبة المعطوف عليه العليا و مرتبة المعطوف هي الدنيا تأكيدًا في مجيئها ؛ فإنَّ المعطوف بها حينئذٍ في أكثر المواضع أرفع درجةً من المعطوف عليه . ز ٩٧ و

قال محمود : [قوله تعالى] (٤) : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (٥) أُخِّرتْ الصلة هاهنا و قدِّمتْ في قوله تعالى : ﴿هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ﴾ (٦) فإنَّ القصد هناك اختصاص الله تعالى بالقدرة على إيلادٍ [بين] (٧) الهِمِّ و العاقر (٨) ؛ فلا معنى للاختصاص هاهنا ، كيف و الأمر على ما يعتقدونه في الشاهد أنَّ الإعادة أسهل من الابتداء ! فالاختصاص يُغيِّر المعنى .

قال أحمد : هذا كلامٌ نفيس ، لكن تلقى فيه الاختصاص* من التقديم على مذهبه .

قال محمود : الفعل إمَّا ممتنعٌ عقلًا لذاته أو ممتنعٌ *(٩) لصارف يصرف الحكيم عن فعله ، أو تفضُّلٌ يتخيَّر الحكيم بين أن يفعل و أن لا يفعل ، أو واجبٌ على الحكيم فعلُه ؛ فالإنشاء الأول تفضُّلٌ و الإعادة واجبةٌ على الله لأجل الجزاء ، فكانتْ أبعد عن الامتناع لاتصافها بالوجوب ؛ فلذلك وُصِفتْ بالتسهل و أنَّها أهون من الإنشاء . (١٠)

---

(١) قد يظهر من كلام ابن المنير هنا تعظيم الإنشاء بالنسبة للإعادة و هما سواء في قدرة الرب تعالى ، و قد احترز من هذا فيما سبق . يراجع : كلام أحمد في سورة مريم (ص ٤٦٥) .

(٢) تعرض ابن المنير لهذه الآية في سورة غافر (آية ٥٧) و ساير فيها كلام الزمخشري و اختار هناك أنَّ (ثم) لتراخي المراتب على خلاف تقديره هنا . فراجعه إن شئت .

(٣) هكذا هي في النسخ جميعها ، و قد تحرف المعني في الانتصاف المطبوع ، ففيه بدلًا من [أو يسلم] قوله [لا لتراخي المراتب] و الكلام بعده يناقض هذا ، و يوافق ما في نسخ المختصر .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة الروم ٣٠ ، آية ٢٧ .

(٦) سورة مريم ١٩ ، آية ٢١ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٨) هكذا جاءت في " ب ، ز " و هو الصواب ، و جاءت في " أ ، ج " [القاهر] و هو تحريف ، و الهِمُّ : الشيخ الكبير الفاني و الجمع : أهمام . يراجع : المعجم الوسيط مادة (همَّ) .

(٩) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١٠) الكشاف (٣ / ٤٦٢) .

قال أحمد : لقد ضلَّ و صُدَّ عن السبيل ، فلا يجب على الله تعالى شيءٌ ، على أنَّ ما أ ٩٧ و
ذكره من النزغات / القدرية غيرُ مستقيمٍ على أصولهم المجتثة ؛ فإنَّ مقتضاها وجوب الإنشاء في الحكمة إذ لولا مصلحة اقتضتْ الإنشاء لَمَا وقع الإنشاء ، و تلك المصلحة توجب متعلقها ؛ فوضح أنَّه لا إلى السنة رقى و لا على مذهب الاعتزال بقي .

و من سورة لقمان

[**قال محمود** : قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَـٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ﴾ (١)] (٢) اختلف العلماء في نبوة (٣) لقمان ، و ذُكِر أنَّه خُيِّر بين النبوة و الحكمة فاختار الحكمة . (٤)

قال أحمد : و فيه بُعدٌ بيِّن ؛ فالحكمة قطرةٌ من بحر النبوة ، و أعلى درجات الحكمة ينحطُّ عن أدنى مراتب النبوة ، و ليس من الحكمة اختيارُ / الحكمة المجردة على النبوة . (٥) ب ٨٠ و

قوله تعالى : ﴿وَإِن جَـٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ (٦) أي ما ليس بشيء ، عبَّر بنفي العلم عن نفي المعلوم [قاله محمود] (٧) . (٨)

قال أحمد : هو من باب :

على لاحبٍ لا يُهتدى بمناره (٩)

أي ما ليس بإله فيكون لك به علمٌ ، و ليس كما ذكره في قوله : ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ

---

(١) سورة لقمان ٣١ ، آية ١٣ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و المثبت سياقها لأنَّه أفضلها .

(٣) هكذا هي في " ج ، ز " و هو الصواب ، و في " أ ، ب " [سورة] و هو تحريف .

(٤) الكشاف (٣ / ٤٧٧) .

(٥) لعل ابن المنير يشير بهذا إلى عدم ثبوت هذا التخيير في خبر صحيح ، فقد ذكره ابن كثير من رواية ابن أبي حاتم عن قتادة فقال فيه : " أثر غريب " ، ثم قال : " فهذا من رواية سعيد بن بشير و فيه ضعف قد تكلموا فيه بسببه فالله أعلم " . يراجع : تفسير ابن أبي حاتم (٩ / ٣٠٩٧ ، ح ١٧٥٣٣) ، تفسير ابن كثير (٦ / ١٤٨) .

(٦) سورة لقمان ٣١ ، آية ١٥ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) الكشاف (٣ / ٤٧٩) .

(٩) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٢٠٧) .

غَيۡرِى ﴾ [١] . ز ٩٧ ظ

/ قــــال محمـــــود : / [قولــــه عـــــزّ و جــــلّ] [٢] : ﴿ وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ ﴾ [٣] خصَّ الأم بعد ذلك بالذكر لتأكُّد حقِّها و هو مطابقٌ لبدايته في الحديث بالأمر ببرِّهـــا ، [فإنَّه (**قال : يارسول الله مَن أبرُّ ؟ قال : أمك ، قال : ثُمَّ مَن ؟ قال : أمك ، قال : ثُمَّ مَـــن ؟ قال : أمك ، قال : ثُمَّ مَن ؟ قال : أباك**) [٤]] [٥] . [٦] ج ١٩٤

قال أحمد : هو من قول الفقهاء : تعليل الحكم يُفيده تأكيدًا . [٧]

قال محمود : ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٍ مِّنۡ خَرۡدَلٍ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ﴾ [٨] هذا مـــن التتمـــيم البديع . [٩]

قال أحمد : تمَّم خفاءها في نفسها بخفاء مكانها من الصخرة فهو من وادي :

و إنَّ صـــــخرًا لتـــأتم الهــــداة بــــه كأنَّــــه علـــمٌ فـــي رأســــه نــــار [١٠]

قال محمود : [قوله تعالى] [١١] :﴿نُمَتِّعُهُمۡ قَلِيلاً ثُمَّ نَضۡطَرُّهُمۡ﴾ [١٢] شبَّه إلزامهم التعذيب

([١]) سورة القصص ٢٨ ، آية ٣٨ .

([٢]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٣]) سورة لقمان ٣١ ، آية ١٤ .

([٤]) أخرجه الشيخان عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك الأدب – ب مَن أحـــق النـــاس بحـــسن الصحبة ، ح ٥٩٧١) ، مسلم (ك البر و الصلة و الآداب – ب بر الوالدين و أنَّهما أحق به ، ٢٥٤٨) .

([٥]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٦]) الكشاف (٣ / ٤٧٩) .

([٧]) في الانتصاف المطبوع [إن اللأم من عمل الولد قبل الحلم جله] لا أدري ما يريد ؟ و عبارة المختـــصر أوضح ، و تكاد تجزم إذا قرأتَ كلام ابن عاشور في هذه الآية أنه نقلها من عبارة علم الـــدين إذ يقـــول : " وجملةُ ﴿ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٍ ﴾ في موضع التعليل للوصاية بالوالدين قصداً لتأكيد تلك الوصـــاية ؛ **لأنَّ تعليل الحكم يفيده تأكيداً** " و قد نص في مقدمته – (١ / ٧) – : أنه لا يعزو لقصد الاختصار ، و ذكـــر أنَّ حاشية الطيبي من مراجعه فلعله نقلها عن حاشيته . يراجع : التحرير و التنوير (٢١ / ١٥٨) .

([٨]) سورة لقمان ٣١ ، آية ١٦ .

([٩]) و لفظ محمود موجود في الانتصاف ، و ليس موجودًا في الكشاف ! فلم يذكر الزمخشري هذا النوع مـــن البديع . يراجع : الكشاف (٣ / ٤٨٠) .

([١٠]) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٢١) .

([١١]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([١٢]) سورة لقمان ٣١ ، آية ٢٤ .

باضطرار المضطر إلى الشيء فلا يقدر على الانفكاك عنه . (١)

قال أحمد : تفسير هذا الاضطرار أنَّهم لشدة ما يُكابدون من النار يطلبون البرد ؛ فيُسلط عليهم الزمهرير فيكون أشدَّ عليهم من اللهب ، فيسألون العود إلى اللهب اضطرارًا ، فهو اختيارٌ عن اضطرار ، و بأذيال هذه البلاغة تعلق الكندي في قوله :

يرون الموت قدَّامًا و خَلْفًا فيختارون و (٢) الموتُ اضطرار . (٣)

قال محمود : [قوله تعالى] (٤) : ﴿وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا﴾ (٥) أُكِّدتْ هذه الجملة دون الأولى لأنَّ أكثر المسلمين كانوا حينئذٍ قد مات أباؤهم على الكفر ، و غناءُ الكافر عن المسلم بعيدٌ فلم يحتجْ إلى تأكيد ، و غناء المسلم عن الكافر مما يقع في الوهم فأكَّد نفيه . (٦)

قال أحمد : هذا الجواب يتوقف على أنَّ الخطاب للموجودين حينئذٍ [خاصة] (٧) ، و الصحيح أنَّه عام لهم و لكل مَن يطلق (٨) عليه اسم الناس . و الجواب الصحيح أنَّ الله تعالى أوجب على الأبناء برَّ الأباء ، و قرن النهي عن عقوقهما بالشرك ، و أوجب على الولد كفاية أبيه ؛ فقطع هاهنا وهْمَ الوالد عن أن ينفعه ولدُه في الآخرة كما كان في الدنيا ، فلَمَّا كان جزاءُ الولد عن الوالد (٩) مظنة الوقوع و مطلوبًا في الدنيا كان حقيقًا بتأكيد النفي (١٠) .

---

(١) الكشاف (٣ / ٤٨٤) .

(٢) في " ج " سقطت الواو فنصب [اضطرارا] .

(٣) البيت للمتنبي من قصيدة يمدح بها سيف الدولة أولها : طِوال قنًا تُطاعِنُها قصارُ * و قَطْرُك في ندىً و وغىً بحارُ . قال أبو العلاء : "قد أحاط بهم الموت من قدامهم و خلفهم فقدامهم العطش و وراءهم الرماح " . يراجع : شرح ديوان أبي الطيب المتنبي (٣ / ٤٧٧) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة لقمان ٣١ ، آية ٣٣ .

(٦) الكشاف (٣ / ٤٨٨ ، ٤٨٩) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) هكذا هي في " ج " و في غيرها [ينطلق] .

(٩) في " ج " [الوالد على الولد] .

(١٠) في " ج " هنا زيادة [في القسم الآخر] .

و من سورة السجدة

قال محمود : [قوله تعالى] [١] : ﴿لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ / مِّن قَبۡلِكَ﴾ [٢] لأنَّ أ ٩٧ ظ
قريشًا لم يتقدَّم بعثُ نبيٍّ إليهم . فإن قلتَ : بِمَ قامتْ الحجةُ عليهم ؟ قلتُ : أمَّا قيام الحجة بالشرائع التي لا تدرك / إلا بالأنبياء فلا سبيل إليه ، و أمَّا قيامُها بمعرفة الله و توحيده و ز ٩٨ و
حكمته فتعمُّ لأنَّ أدلة العقل معهم في كلِّ زمان . [٣]

قال أحمد : مذهبنا أنَّه لا تُدرك الأحكام التكليفية إلا بالشرع ، و قاعدة الحسن و القبح قد تكرر إبطالها فأعرض عمَّا يقوله محمودٌ فيها حتى يخوض في حديثٍ غيره ، و إنَّما قامتْ الحجة على العرب بِمَن تقدَّم من الرسل كأبيهم إسماعيل (عليه السلام) . و قوله [٤] : ﴿مَّآ أَتَىٰهُم﴾ يعني في زمانه (عليه السلام) .

قوله تعالى : ﴿وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡخُلۡدِ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [٥] [قال محمود] [٦] : من الكفر و من الكبائر . [٧]

قال أحمد : مذهب [أهل] [٨] السنة أنَّ الموجب للخلود [في جهنم] الكفرُ خاصةً ، و [هذه] [٩] المسألة سمعية و أدلتها من الكتاب قطعية .

قوله تعالى : ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [١٠] **قال [محمود]** [١١] : فيه حسمٌ لطمع المتمنين . [١٢]

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٢) سورة السجدة ٣٢ ، آية ٣ .
(٣) الكشاف (٣ / ٤٩٢) .
(٤) في " أ " [قولهم] و الصواب ما أثبتُّه .
(٥) سورة السجدة ٣٢ ، آية ١٤ .
(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٧) الكشاف (٣ / ٤٩٥) .
(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .
(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(١٠) سورة السجدة ٣٢ ، آية ١٧ .
(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .
(١٢) الكشاف (٣ / ٤٩٧) .

قال أحمد : يُشير إلى أهل السنة و اعتقادهم أنَّ المؤمن [١] العاصي موعودٌ بدخول الجنة لا بدَّ له منها / وفاء بوعد الله سبحانه ، و أنَّ أحدًا / لا يستحق على الله سبحانه شيئًا بعمله [٢] . فأخذ من قوله تعالى : ﴿ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ شاهدًا لمذهبه [و لا يتم له ذلك] ، و قولُ النبيِّ (ﷺ) : (**لا يدخل أحدٌ منكم الجنة بعمله . قيل : و لا أنتَ [يا رسول الله] ؟ قال : و لا أنا إلا أن يتغمدني الله بفضلٍ** [٣] **منه و رحمة**) [٤] – يوجب حملَ الآية على أنَّ المراد منها قسمةُ المنازل بينهم في الجنة فهي على حسب الأعمال . و ليس بالقوي ؛ فإنَّ المذكور في الآية مجرد الدخول . و إمَّا أن يُحمَل ، و هو الأظهر ، على أنَّ الله سبحانه لَمَّا وعد المؤمن [٥] الجنة ، و وعده الحقُّ ، صارتْ الأعمال بالوعد كالأسباب فعبَّر عنها بها تأكيدًا لصدق الوعد في النفوس و تصويره بصورة المستحَق بالعمل كالأجرة [و هو] من مجاز التشبيه . **ذكر محمود** الحديث المشهور [عن النبي (ﷺ) فيما يرويه عن ربِّه] [٦] : (**أعددتُ لعبادِي الصالحينَ ما لاَ عينُ رأتْ ولا أذنٌ سمعَت ولا خطر على قلبِ بشرٍ اقرؤُوا إن شئتمُ** : ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٌ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٍ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ [٧]) [٨] . **قال أحمد** : كان جدي يختار أن يقرأ بعد الحديث : ﴿مَّآ أُخۡفِيَ ﴾ بسكون الياء [٩] لمطابقة صدر الحديث في قوله : " أعددتُ " فيكون الضميران عائدين إلى الله سبحانه . [١٠]

/ **قال محمود** : [قوله عزَّ و جلَّ] [١١] : ﴿لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ﴾ [١٢] أي يتوبون . فإن قيل : لعل من الله تعالى إرادة ، و لو أراد شيئًا لكان ، و توبتهم مما لا يكون ؛ لأنَّهم لو تابوا

ب ٨٠ ظ
ج ١٩٥
ز ٩٨ ظ

---

(١) سقطت من " ج " .
(٢) في " ج " [بعلمه] و أراه تحريفًا من الناسخ .
(٣) في " ج " [بفضله] و في " ز " [بعفو منه] .
(٤) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٣٣٤) .
(٥) في " ج " [المؤمنين] .
(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٧) هذا سياق " ج " لأنَّه أتمَّ الآية و الحديث ، و في بقية النسخ اختصار .
(٨) أخرجه الشيخان عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك بدء الخلق – ب ما جاء في صفة الجنة و أنَّها مخلوقة ، ح ٣٢٤٤) ، مسلم (أول كتاب الجنة و صفة نعيمها ، ح ٢٨٢٤) .
(٩) هي قراءة حمزة و يعقوب ، و قرأ الباقون بالفتح . يراجع : البدور الزاهرة (ص ٢٥٨) .
(١٠) يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٠٠) .
(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(١٢) سورة السجدة ٣٢ ، آية ٢١ .

ما عُذِّبوا العذاب الأكبر . قلتُ : إرادة الله سبحانه إن تعلقتْ بأفعاله كان و لم يمتنع للقدرة و حصول الداعي ، و إن تعلقتْ بأفعال عباده فإن أرادها و أراد قسرهم عليها فهي كأفعاله ، و إن أرادها و هم يختارونها و هو عالمٌ أنَّهم يختارونها لم يقدح ذلك في اقتداره ، كما لا يقدح في اقتدراك إرادتُك [١] أن يختار عبدُك الطاعة لك و هو لا / يختارها ؛ لأنَّ اختيارها لا يتعلق بقدرتك فلا يكون فقده عجزًا منك . [٢] أ ٩٨ و

قال أحمد : هذا فصلٌ رديء و شركٌ جليٌّ لا خفيٌّ ، و جرَّه إلى ذلك تحريفُ كلمةِ (لعل) إلى [معنى] [٣] الإرادة . و الحقُّ فيها أنَّها لترجي المخاطبين لامتناع الترجي على الله سبحانه ، و كذا فسَّرها سيبويه [٤] فيما تقدَّم .

قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [٥] **قال محمود** : و سبب نزولها أنَّه شجر بين عليٍّ [بن أبي طالب كرم الله وجهه] [٦] و الوليد [٧] ابن عتبة [٨] يومَ بدرٍ كلامٌ ، فقال له الوليد : اسكتْ فإنَّك صبيٌّ أنا أشبُّ منك شبابًا و أجلدُ جلدًا و أذرب لسانًا و أحدُّ سنانًا و أشجع جنانًا و أملأ حشوًا في الكتيبة . فقال له عليٌّ [عليه السلام] [٩] : اسكتْ فإنَّك فاسق . قال محمود : فنزلتْ عامةً للمؤمنين و الكافرين فتناولتهما معًا [١٠] . [١١]

---

(١) سقطت من " ج " .

(٢) الكشاف (٣ / ٤٩٨ ، ٤٩٩) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) يراجع : الكتاب (١ / ٣٣١) ، و حاشية التحقيق (ص ١٢٥ ، ١٢٦) .

(٥) سورة السجدة ٣٢ ، آية ٢٠ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) الوليد هو : أبو وهب الوليد بن عقبة بن أبي معيط الأموي ، من مسلمة الفتح ، بعثه النبي (ﷺ) على صدقات بني المصطلق ، و جعله عمر على صدقات تغلب ، و حدَّه عثمان في شرب الخمر ، و لزم الرَّقة زمن الفتنة فلم يشارك فيها ، توفي سنة٦١ ه . يراجع : الطبقات الكبرى (٦ / ٣٧) ، الاستيعاب (ص ٧٥١) ، سير أعلام النبلاء (٣ / ٤١٢) ، الأعلام (٨ / ١٢٢) .

(٨) هكذا هو في جميع النسخ و في الكشاف و الانتصاف و غيرهما [ابن عقبة بن أبي معيط] ، و قد ذكر الحافظ في الكافي الشاف أنَّ ذكر الوليد بن عقبة غلط فاحش لأنه لم يكن رجلا وقتها ، فلعل هذا من إصلاح علم الدين .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) في " ز " [جميعًا] .

(١١) الكشاف (٣ / ٤٩٩) .

قال أحمد : ذكر السبب المحقق [١] ، و المراد بالفاسق و بالذين فسقوا الكفارُ [٢] ، و أدرج فيها المؤمن تعصبًا لمذهبه في وجوب خلود الفساق [٣] .

١١٩ – قلتُ : و لم يشفِ أحمدُ في الجواب فإنَّ الاعتبار [٤] بعموم لفظ الآية لا بخصوص سببها ، و الفسق يطلق على المؤمن لقوله تعالى : ﴿ بِئْسَ ٱلِاسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَـٰنِ ﴾ [٥] ، و (فاسقًا) نكرةٌ في الشرط فيعمُّ . و الجواب الصحيح تسليمُ العموم و تخصيصه بالآيات [

(١) في " ز " [المختص] و المثبت موافق لما في الانتصاف .

(٢) و ذلك " لأنَّ كلا من الكفر و الظلم و الفسق و النفاق جاءت في النصوص على قسمين : أكبر يخرج من الملة لمنافته أصل الدين بالكلية ، و أصغر ينقص الإيمان و ينافي كماله و لا يخرج صاحبه منه ، فكفر دون كفر و ظلم دون ظلم " . يراجع : معارج القبول (٢ / ٢٥٥) .

(٣) كون هذا الأثر سبب نزول الآية لايصح **لأمور** : **أولها** سياق الآيات أنَّها في الكافرين لقرائن هي قوله تعالى : ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ فهذا يدلُّ على تكذيبهم بعذاب النار ، و على خلودهم فيها بذكر عدم الخروج ، و كذلك النص على استحقاق العذاب الأكبر و هو عذاب الكافرين ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ ﴾ و هذا هو قول قتادة ذكره ابن جرير و عليه ذكر تأويل الآية أولًا . **الثاني** أنَّ السورة مكية و هو إطلاق أكثر المفسرين و رجحه ابن عاشور – التحرير و التنوير (٢١ / ٢٠٤) – ، و سياق الأثر يدل على كونه بعد الهجرة إما في غزوة بدر أو بعد ذلك . **الثالث** أنَّ سنده لايصح فقد أسقطه الشيخ مقبل من أسباب نزول سورة السجدة ، و كذلك قال ابن عاشور ببطلانه ، أضف إلى ذلك ما في المتن من غرائب ؛ فعليٌّ (رضي الله عنه) أكبر من الوليد بيقين فكيف يقول له : فإنَّك صبي ، إلا إن كان هذا الكلام صدر من أبيه عقبة بن أبي معيط ، و قد جاءت بذلك رواية عن ابن عباس أيضًا عزاها السيوطي لابن مردويه و الخطيب و ابن عساكر ؛ و هو أولى بسياق الأثر و سياق الآية لأنَّ عقبة قُتِل ببدر كافرًا و كان عليٌّ (رضي الله عنه) شابًا لم يتزوج بعد ، **الرابع** إطلاق الفسق على صحابي أمر عظيم بل حكم القاضي ابن العربي أنَّ القول بذلك فسق ؛ و هذا يبعد من علي (رضي الله عنه) لمقاولة بينه و بين الوليد (رضي الله عنه) أن يقول له ذلك ، و الثابت في صحيح مسلم (ك الحدود – ب حد الخمر) أنَّه أشرف على جلد الوليد في الخمر و لم يُروَ أنه أغلظ له القول ، بل آية (٦) من سورة الحجرات ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ التي قال فيها ابن عبد البر في الاستيعاب : لا خلاف بين أهل التأويل في أنَّها نزلت في الوليد بن عقبة كما علمت ، ذكر الأستاذ شعيب الأرنؤوط – في تخريج أحاديث سير الأعلام – أنَّ سند سبب نزولها فيه راوٍ مجهول ، و كذلك أسقطه الشيخ مقبل بن هادي من أسباب نزول سورة الحجرات . يراجع : جامع البيان (١٨ / ٦٢٤) ، تفسير ابن أبي حاتم (٩ / ٣١٠٩ ، ح ١٧٨٥٠) ، الكامل لابن عدي (٦ / ١١٨) ، العواصم من القواصم للقاضي ابن العربي (ص ٢٨٩) ، الدر المنثور (١١ / ٧٠٥) .

(٤) في " ج " [العبرة] .

(٥) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١١ .

الكثيرة] [١] و الأخبار [الصحيحة] الدالة على اعتبار الطاعة [و على] [٢] حصول الشفاعة كقوله تعالى : ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [٣] و قوله تعالى : ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾ [٤] ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [٥] و الأحاديث الثابتة في الشفاعة [٦] ، ز ٩٩ و

و أنَّه لا يبقى في النار / مَن في / قلبه أدنى [أدنى] [٧] مثقال ذرة من إيمان . [٨] ج ١٩٦

---

(١) الكشاف (٣ / ٤٩٩) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة الزلزلة ٩٩ ، آية ٧ .

(٤) سورة الكهف ١٨ ، آية ٣٠ .

(٥) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٧٠ .

(٦) في " ج " [شفاعة نبيِّنا (عليه السلام)] .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من " أ " ، و في " ج " بعدها زيادة [من] .

(٨) كلام علم الدين هنا ضعيف لأنَّ الآية في المشركين على الراجح فلا يدخل في عموم الآية عصاة المؤمنين أو فساقهم حتى نحتاج إلى إخراجهم بالتخصيص بهذه الأدلة المذكورة ، فقوله (فاسقًا) على تسليم أنه عـــام لتنكيره في سياق الشرط ، لكننا نقول هو عام يراد به الخصوص للقرائن اللفظية الموجودة في الآية كما سبق بيانه ، و لا نحتاج إلى مخصص منفصل من خارج الآية .

و من سورة الأحزاب

[قوله عزَّ و جلَّ] : ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ﴾ (١) **قال محمود** : أسدُّ ما ذُكِر فيه أنَّهم كانوا يدعون لابن خطلٍ (٢) قلبين فنفى الله سبحانه و تعالى صحة ذلك و قرنه بأقاويلهم الباطلة (٣) ، و هي جعلهم الأدعياء أبناء و الزوجات أمهات ، ففي الأول يلزم قيام أحد المعنيين بالآخر كالعلم و الجهل و الأمن و الخوف . و أمَّا الثاني فالزوجة / في مقام الامتهان و الأمُّ في مقام الإكرام (٤) [فكيف يكون هذا في منزلة هذا] . و أمَّا الثالث فلأنَّ البنوة أصالةٌ ب ٨١ و

و الدعوة علاقة عارضةٌ ، فالكلُّ متنافٍ . و ذكَرَ سبحانه ﴿فِي جَوْفِهِۦ﴾ تصويرًا لصورة اجتماع القلبين ليبادر إلى [ردِّها] (٥) و إنكارها . (٦)

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ﴾ (٧) **قال محمود** : قدَّم نبينا (ﷺ) على نوح (عليه السلام) لأنَّهم ذُكِروا للتفصيل تخصيصًا بعد التعميم فقدَّم أفضل المخصوصين . (٨)

قال أحمد : ليس التقديم في الذكر مقتضيًا ذلك ألا ترى إلى [قول الشاعر] (٩) :

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٤ .

(٢) ابن خطل : هو عبد الله بن خطل من بني تيم بن غالب ، أسلم و هاجر ثم قتل مسلمًا و ارتدَّ ، فأهدر النبي (ﷺ) دمه يوم الفتح فقتله سعيد بن حريث و أبو برزة الأسلمي . يراجع : السيرة النبوية لابن هشام (٤ / ٣١) .

(٣) ليس في الكشاف ذكر لابن خطل ، إنما ذكر الزمخشري أبا معمر ، و جميل بن أسد الفهري ، و ممن ذكر ابن خطل هنا ابن عطية ، و روى ابن أبي حاتم أنه جميل بن معمر الجمحي . يراجع : تفسير ابن أبي حاتم (٩ / ٣١١٢ ، ح ١٧٥٧٤) ، المحرر الوجيز (٤ / ٣٦٨) .

(٤) في " ج " وحدها تقديم ذكر الأم و ربما كان أولى لفضلها .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) الكشاف (٣ / ٥٠٥) ، و هو تلخيص لكلام الزمخشري دون تعليق من ابن المنيّر .

(٧) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٧ .

(٨) الكشاف (٣ / ٥٠٩ ، ٥١٠) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و في غيرها [قوله] .

بهاليلُ منهم جعفرٌ و ابن أمِّه   عليٌّ و منهم أحمد المتخيَّر [١]

و ختم به (ﷺ) تشريفًا ؛ فالسرُّ في تقديمه [في هذه الآية] أنَّه هو المخاطب بهذا [الخطاب] [٢] و المنزل عليه هذا المتلو ؛ فكان أحقَّ [٣] . ثُمَّ جرى ذكرُ الأنبياء (عليهم السلام) بعده على الترتيب .

أ ٩٨ ظ **قوله تعالى** : ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٍ / مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ الآية [٤] **قال محمود** : لستنَّ كجماعة واحدة من النساء ، أي إذا تقصيتْ جماعات النساء واحدة واحدة لم تساوِ [٥] واحدة في الفضل و السابقة و منه قوله عزّ و جلّ : ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦۚ ﴾ [٦] ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٍ مِّنۡهُمۡ ﴾ [٧]﴿ وَلَمۡ يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ أَحَدٍ مِّنۡهُمۡ ﴾ [٨] و أمثالها . [٩]

قال أحمد : أراد المطابقة بين المتفاضلين ؛ فإنَّ نساء النبيِّ جماعة [فكيف يقال : (لستن كأحد)] ، و قد كان [محمودٌ] [١٠] مستغنيًا عن ذلك بحمل المعنى على حدِّه [١١] و يكون أبلغ أي ليست واحدةٌ منكن كواحدة من آحاد النساء فيلزم تفضيل الجماعة على الجماعة و لا يلزم ذلك في عكسه فتأمله . و جاء التفضيل هاهنا كمجيئه في قوله عزَّ و جلَّ : ﴿أَفَمَن يَخۡلُقُ

---

(١) البيت لحسان بن ثابت من قصيدة يرثي بها أهل مؤتة ، و علل المبرد تأخير ذكره (ﷺ) : " فإن العرب إذا كان العطف بالواو قدمت و أخرت ... و لو كان بـــ(ثم) أو الفاء لم يصلح إلا تقديم المقدم " . يراجـــع : ديوان حسان بن ثابت (١ / ٩٩) ، الكامل للمبرد (١ / ٥٢٩) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) في " ج " ؛[فكانت البداية به أولى و هو بها أحق] .

(٤) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٣٢ .

(٥) هكذا هي في " ج " دون هاء و جاءت في بقية النسخ [تساوه] و في الكشاف [تساويكن] .

(٦) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٨٥ .

(٧) سورة البقرة ٢ ، آية ١٣٦ ، و سورة آل عمران ٣ ، آية ٨٤ .

(٨) سورة النساء ٤ ، آية ١٥٢ .

(٩) الكشاف (٣ / ٥٢٠) ، و الذي في الكشاف و الانتصاف آية النساء فقط ، فتكون الآيتان الأخريان مـــن زيادات علم الدين .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) في الانتصاف [واحدة] .

كَمَن

لَّا يَخۡلُقُۗ ﴾ (١) و قوله : ﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ ﴾ (٢) و قد مضت فيه نكتة .

ز ٩٩ ظ **قال محمود** : [قوله تعالى] (٣) : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ / يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ (٤) إن جعلتَ يصلي بمعنى يترحم فما بال عطف الملائكة عليه ؟ و أجاب بأنَّهم لَمَّا كانوا يدعون (٥) بالرحمة يستجيب دعاءهم جُعِلوا كأنَّهم فعلوا الرحمة تقول : حيَّاك الله بمعنى أحياك ثُمَّ تقول : حييتُه كأنَّك دعوتَ بذلك فاستُجيب . (٦)

قال أحمد : هو يفرُّ من إرادة الحقيقة و المجاز معًا بلفظ واحد * و قد التزمه هاهنا * (٧) بجعل الصلاة رحمة من الله حقيقة و من الملائكة مجازًا .

١٢٠ – **قلتُ** : ﴿يُصَلُّون﴾ فيه ضمير جمع فهو يتنزَّل منزلة تكرار لفظ (يصلِّي) فليس هذا من إرادة الحقيقة و المجاز بلفظ واحد * فلا حاجة إلى اعتذار محمودٍ و لا جواب أحمد عنه * (٨) . (٩)

---

(١) سورة النحل ١٦ ، آية ١٧ .

(٢) سورة آل عمران ٣ ، آية ٣٦ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٥٦ .

(٥) في " ج " [كان شأنهم أن يدعوا] .

(٦) الكشاف (٣ / ٥٢٠) ، هذا الكلام موجود في الكشاف عند تفسير قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيۡكُمۡ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ ﴾ (سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٤٣) .

(٧) ما بين العلامتين ** بياض في " ج " .

(٨) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٩) حكى الألوسي قوله بمعناه و عقَّبه بقوله : " و هو كما ترى " كأنَّه يضعِّفه ، و كذلك حكاه في الموضع الآخر فقال : " و قال آخر " ؛ لأنَّ الألوسي يختار في مثل هذا القول بعموم المجاز ، لكنَّ كلام علم الدين قد يكون أقرب للصواب إذا اختار أنَّه لا مجاز أصلًا ، و هو الحقُّ فيُحمل اللفظ على ما يليق بما قُيِّد به ، فتكون صلاة الله كما تليق به و قد فسرها أبو العالية بثناء الله على عبده ، و صلاة الملائكة كما يعرف من حالهم و قد جاء مفسرًا في سورة غافر (آية ٧ ، ٨) بالدعاء و الاستغفار ، و صلاة المؤمنين كما علمَنا الشرعُ . و الله أعلم . يراجع : تفسير ابن كثير (٦ / ٢٠٦) ، فتح الباري (٨ / ٤١٩) ، روح المعاني (٢٢ / ٤٣ ، ٧٦) .

قوله تعالى : ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ [١] الآية . **قال محمود :**

المراد بقوله : ﴿إِلَّا قَلِيلاً ﴾ ريثما يلتقطون عيالاتهم [٢] و أنفسهم لا غير . [٣]

قال أحمد : فيه دليلٌ على / أنَّ مَن توجَّه عليه إخلاء منزلٍ مملوك للغير بوجهٍ شرعيٍّ **ج ١٩٧**
يُمهل ريثما ينقل نفسه و متاعه و عياله [٤] زمنًا حتى يتيسَّر له موضعٌ آخر .

و من سورة سبأ

[قوله تعالى] : ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [٥] **قال محمود :** الحمد الأول واجبٌ على نعمةٍ متفضل بها ، و الثاني ليس بواجب لأنَّه على نعمةٍ واجبةٍ على المنعم . [٦]

قال أحمد : الحقُّ في [٧] الفرق أنَّ الأول عبادة يكلف بها ، و الثانية لا تكليف فيه إنَّما هو في الآخرة كالأمور الجبلية في الدنيا ، كما جاء [في الحديث] : (**يُلهمون التسبيح كما يلهمون النفس**) [٨] ، و إلا فكلا النعمتين فضلٌ [من الله] [٩] .

قوله تعالى : ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [١٠] **قال محمود :** ألزمهم الحجة من قوله تعالى : ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ ﴾ [١١] إلى هذه الآية ، و هذا الإلزام إن لم يزد على إقرارهم بألسنتهم لم يتقاصر عنه ، أمره أن يقول :

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٦٠ ، في " ب " جاء بآخر الآية فقط لأنه موضع الشاهد . **أ ٩٩ و**
(٢) هكذا هي في " ج " و هو موافق لما في الكشاف ، و في غيرها [يتلقطون] .
(٣) الكشاف (٣ / ٥٤٤) .
(٤) في " ج " [عياله و متاعه] و في " ب " أسقط [متاعه] .
(٥) سورة سبأ ٣٤ ، آية ١ .
(٦) الكشاف (٣ / ٥٤٩) .
(٧) في " ج " [أن] .
(٨) أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) (ك الجنة و صفة نعيمها و أهلها – ب في صفات الجنة و أهلها و تسبيحهم فيها بكرة و عشيًا ، ح ٢٨٣٥) .
(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(١٠) سورة سبأ ٣٤ ، آية ٢٤ .
(١١) سورة سبأ ٣٤ ، آية ٢٢ .

﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ و هذا من الكلام الذي يُبادر كلٌّ سامعٍ له من مخالف أو موافق أن يقول : قد أنصفك خصمُك ، و هذا أوصل للغرض و أقطع للشغب / و منه قول حسان [بن ثابت] (١) :

ب ٨١ ظ أتهجوه و لستَ له بكفءٍ فشركما لخيركما الفداء (٢) . (٣)

ز ١٠٠ و / **قال أحمد** : و هو تفسير مهذب و افتنان مستعذب ، فلا / ينكر على الفقهاء قولهم في المجادلات : " أحد الأمرين لازم " ؛ فهو غير بعيد من هذا الوادي .

قال محمود : و إنَّما جرَّ (الهدى) بـ (على) و الضلال بـ (في) كأنَّه جعل المهتدي كالمستعلي على فرس جوادٍ و صاحب الضلال كالمنغمس في ظلام مرتبك فيه . (٤)

و قوله : ﴿لَّا تُسۡـَٔلُونَ عَمَّآ أَجۡرَمۡنَا وَلَا نُسۡـَٔلُ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ (٥) أدخل في الإنصاف مما (٦) قبلها حيث أسند إلى النفس و أراد بالزلات الصغائر ، و أسند العمل إلى المخاطبين و المراد به الكفر . (٧)

قال أحمد : و عبَّر عن الهفوات بما يعبَّر به عن [العظائم ، و عن العظائم بما يُعبَّر به عن] (٨) الهفوات للإنصاف و ذكر الإجرام المضاف إلى النفس بصيغة الماضي التي تُعطي معنى التحقيق (٩) ، و عن العمل المنسوب إلى الخصم بما لا يُعطي ذلك .

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) البيت من قصيدة قالها يوم فتح مكة ، و يروى : فلستَ له بندٍّ . قيل : هذا أنصف بيت قالته العرب ، و في لفظه ما استشكله بعض العلماء ، لكن يذهبه قولُ سيبويه : " و منه مررتُ برجلٍ شَرٍّ منك فهو نعتٌ على أنه نقصَ أَنْ يكون مثْلَه ". يراجع : ديوان حسان بن ثابت (١ / ١٨ ، ٢٣) ، الكتاب (١ / ٤٢٣) .

(٣) الكشاف (٣ / ٥٦٤) .

(٤) الكشاف (٣ / ٥٦٤ ، ٥٦٥) .

(٥) سورة سبأ ٣٤ ، آية ٢٥ .

(٦) في " ج " [من الآية التي] .

(٧) الكشاف (٣ / ٥٦٥) .

(٨) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٩) في " ج " [التخصيص] و هو تحريف .

من سورة الملائكة (1)

قال محمود : و محل ﴿يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ (2) رفع صفة لخالق ، أو لا يكون له محلٌّ تفسيرًا و يُجعَل (من خالق) [مرفوعَ المحلِّ بفعلٍ] (3) دلَّ عليه ﴿يَرۡزُقُكُم﴾ أي هل يرزقكم خالق غير الله ، أو جعلتَ ﴿يَرۡزُقُكُم﴾ كلامًا مبتدأ . (4)

قال أحمد : الأخير أوجه [و سيأتي تعزيزه] (5) .

قال [محمود] (6) : و لا يُطلق على غير الله (الخالق) على الأخير (7) ، أمَّا على الوجهين الآخرين : الوصف و التفسير فقد تقيَّد بالسموات و الأرض و خرج عن الإطلاق فكيف يستشهد به على نفيه مطلقًا ؟

قال أحمد : القدريُّ يقول : نعم خالقٌ غير الله ، فكلُّ أحدٍ عندهم يخلق فلهذا (8) أوسع الدائرة و أتى بالأوجه النافرة ، و الذي يحقق الوجه الثالث المانع من إطلاق الخالق على غير الله – أنَّ المخاطبين (9) مشركون ، إذا سئلوا : مَن خلق السموات و الأرض ؟ قالوا : الله . و إذا سئلوا : مَن يرزق منهما (10) ؟ قالوا : الله . فقرروا إقامة الحجة عليهم بإقرارهم ، و لو كان كما قال محمود لكان مفهومه إثباتَ خالقٍ غير الله لكن لا يرزق منهما (11) ، و هؤلاء

---

(1) للسورة اسمان و هذا هو الثابت في نسخ المختصر ، و المشهور في المصاحف (سورة فاطر) . يراجع : بصائر ذوي التمييز (١ / ٣٨٦) ، و التحرير و التنوير (٢٢ / ٢٤٧) .

(2) سورة فاطر ٣٥ ، آية ٣ .

(3) هكذا هي في الكشاف ؛ و في نسخ المختصر [تفسيرًا لفعل دلَّ عليه (يرزقكم)] فهو تحريف لكن اتفقت عليه نسخ المختصر .

(4) الكشاف (٣ / ٥٨٠) .

(5) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(6) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(7) في " ز " [على الأول] و هو وهم .

(8) هكذا هي في " أ ، ب " ، و في " ج ، ز " [فلقد] .

(9) هكذا هي في " ج ، ز " على المطابقة ، و في " أ ، ب " بالإفراد .

(10) في " ز " زيادة [من السماء و الأرض] .

(11) سقطت من " ج " .

الكفرة قد تبرؤا منه ؛ فلا وجه لتقريعهم بما لا يلائم قولهم . و أيضًا فــإنَّ ﴿يَرْزُقُكُم﴾ و ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ جملتان سيقتا مساقًا واحدًا و الثانية مفصولةٌ اتفاقًا فكذا الأولى . (١)

ج ١٩٨
ز ١٠٠ ظ
قال محمود : [قوله تعــالى] (٢) : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ / إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ (٣) [أي] (٤) لا / يقولن لكم الشيطان : اعملوا ما شئتم فإنَّ الله غفور رحيم ؛ يغفر كلَّ كبيرة و يعفو عــن كــلِّ خطيئة . (٥)

قال أحمد : يعرِّض باعتقاد أهل السنة و هذا لا يُناقض معتقدهم (٦) ؛ فإنَّ الله تعالى وعــد العفو على الكبائر و قرن الوعيد بالمشيئة في حقِّ الموحدين في مثل قوله عزَّ و جــلَّ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ (٧) .

أ ٩٩ ظ
قال محمود : / [قوله تعالى] (٨) : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ (٩)

يعني بالمصطفين أمَّةَ محمد (ﷺ) ثُمَّ انقسموا إلى ظالمٍ لنفسه و هو المرجأ لأمر الله ، و مقتصدٍ خلط عملًا صالحًا و آخر سيئًا ، و سابق [بالخيرات] (١٠) . ثُمَّ قال : إن قلتَ : كيف جعل جناتٍ بدلًا من الفضل الكبير ؟ قلتُ : الإشارة بالفضل إلى السبق في الخيرات ، و هو السبب في الجنات و نيل الثواب ؛ فأقيم السبب مقام المسبب . و في اختصاص السابقين بذكر الجزاء دون الآخرين ما يوجب الحذر . فليحذر المقتصد و ليهلك الظالم لنفسه ، و

ب ٨٢ و
عليهما بالتوبة النصوح و لا يغترَّا بقوله / (ﷺ) : **(سابقنا سابقٌ ، ومقتصدنا ناجٍ ، وظالمنا مغفورٌ**

---

(١) و جعل (يرزقكم) مستأنفًا هو اختيار أبي حيان أيضًا . يراجع : البحر المحيط (٧ / ٢٨٧) .
(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .
(٣) سورة فاطر ٣٥ ، آية ٥ .
(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٥) الكشاف (٣ / ٥٨١) .
(٦) في " ز " [مذهبهم] .
(٧) سورة النساء ٤ ، آية ٤٨ .
(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .
(٩) سورة فاطر ٣٥ ، آية ٣٢ .
(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

له) [١] فشرطُ صحته التوبةُ [٢] ؛ فلا تعلل نفسك بالخدع . [٣]

قال أحمد : قد صُدِّرتْ [هذه] [٤] القصة بذكر المصطفين من عباد الله تعالى ثُمَّ قسَّمتْهم إلى ظالم و مقتصد و سابق ؛ فيلزم اندراج الظالم الموحد في المصطفيْن و إنَّه لمنهم . و أي نعمة أعظم من اصطفائه للتوحيد و العقائد السالمة من البدع ؟ ! فما بال المصنف يُطنب في التسوية بين الموحد المصطفى و بين الكافر المخزى ! و قوله عزَّ و جلَّ : ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ يَدۡخُلُونَهَا﴾ [٥] عائدٌ إلى المصطفيْن عمومًا ، و إعرابها مبتدأ و ﴿يَدۡخُلُونَهَا﴾ خبرُه ، و قوله تعالى : ﴿يُحَلَّوۡنَ فِيهَا﴾ إلى آخر الآية خبرٌ بعد خبر ، و خيرٌ [٦] على [٧] خير . و الله أعلم . [٨]

([١]) الحديث ضعيف جدًا ، قال ابن حجر : " أخرجه البيهقي في الشعب عن عمر (ﷺ) مرفوعًا و هذا منقطع ، و أخرجه الثعلبي و ابن مردويه عن عمر (ﷺ) و هو ضعيف و أخرجه سعيد بن منصور عن عمر (ﷺ) موقوفًا " ملخصًا . يراجع : الكافي الشاف بحاشية الكشاف ، سلسلة الأحاديث الضعيفة و الموضوعة للشيخ الألباني (٨ / ١٥٤ ، ح ٣٦٧٨) .

([٢]) في " ج ، ز " [فشرطه صحة التوبة] ، و ما أثبته من " أ ، ب " .

([٣]) الكشاف (٣ / ٥٩٤ ، ٥٩٥) .

([٤]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٥]) سورة فاطر ٣٥ ، آية ٣٣ .

([٦]) في " ج " [خير] بالياء المثناة من تحت لكن جاءت الأخرى بالباء الموحدة ، و في " ز " جاءت الكلمتان بالموحدة ، و في " أ ، ب " جاءت الكلمتان غير منقوطتين ، و في الانتصاف المطبوع جاءت العبارة [خبرٌ بعد خبر ، و خبر على خبر] و هذا لا يليق ببلاغة ابن المنيّر و الصواب ما أثبته و هو الموافق لمقام الكلام عن نعيم الجنة و ما عداه تصحيف .

([٧]) في " ج " [بعد] .

([٨]) قال ابن كثير : " قال ابن عباس و الحسن و قتادة : و هذه الأقسام الثلاثة كالأقسام الثلاثة المذكورة في أول سور الواقعة و آخرها . و الصحيح أنَّ الظالم لنفسه من هذه الأمة و هذا اختيار ابن جرير كما هو ظاهر الآية و كما جاءت به الأحاديث " . يراجع : جامع البيان (١٩ / ٣٦٧) ، تفسير ابن كثير (٦ / ٢٧٥) .

و من سورة يس

[**قوله تعالى** : ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [(١)]] [(٢)] **قال محمود** : إن قلتَ : قد عُلِم بكونه من المرسلين أنَّه ﴿عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ . فما فائدته ؟ قلتُ : الغرض و صفه و وصف ما جاء به ، كأنَّه قال : إنَّك من المرسلين الثابتين على طريقٍ ثابت ، و في تنكير (صراط) دليلُ أنَّه [(٣)] لا يكتنه وصفه . و لم يزد أحمد على أن قال : تقدم أنَّ التنكير يفيد التفخيم . [(٤)]

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ [(٥)] صفةٌ لــ (قومًا) /
ز ١٠١ و أي لم ينذروا ، و قيل : إنَّ (ما) مصدرية أو موصولة [(٦)] ، فالفاء على الأول تعلقتْ بالنفي جوابًا له ، و على الثاني و الثالث هو كقولك : أرسلتُك لتنذر فلانًا فإنَّه غافل ، و على هذا يُجاب مَن يعترض بقوله تعالى : ﴿مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [(٧)] إنَّها لنفي إنذارهم لا لنفي إنذار الآباء القدماء من ولد إسماعيل . ثُمَّ قال : و أمَّا كون التفسير الأول نافيًا و الآخران مثبِتان ؛ فالآباء الأبعدون منذرون و الأدنون غيرُ منذرين . ثُمَّ مثَّل تصميمهم على الكفر بأن جعلهم كالمغلول المقمح لا يُطاطيء رأسه ، و الحاصل بين سدين لا يُبصر ما أمامه و خلفه ، و الضمير للأغلال في [قوله] :﴿ فَهِىَ ﴾ [(٨)] لأنَّ طرفي الغل تحت الذقن فيه حلقةٌ فيها رأسُ العمود يمنعه أن يُطأطيء [رأسه] [(٩)] . [(١٠)]

أ ١٠٠ و **قال أحمد** : يكون تصميمهم على الكفر مشبَّهًا بالأغلال و استكبارهم مشبَّهٌ بالإقماح ؛ لأنَّ
ج ١٩٩ / المقمح لا يُطأطيء رأسه ، و قولُه : ﴿فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾ تتمةٌ / للزوم الإقماح ، و عــدم

---

(١) سورة يس ٣٦ ، آية ٣ ، ٤ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) في " ج " [لا يدرك كنه وصفه] .

(٤) الكشاف (٤ / ٣ ، ٤) .

(٥) سورة يس ٣٦ ، آية ٦ .

(٦) في " ج " [و قيل : إنها موصولة] .

(٧) سورة السجدة ٣٢ ، آية ٣ .

(٨) سورة يس ٣٦ ، آية ٨ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) الكشاف (٤ / ٤ ، ٥) .

النظر في القرون الخالية مشبَّهٌ بالسدِّ من خلفهم ، و عدمُ النظر في العواقب المستقبلية مشبَّهٌ بسدٍّ من قدامهم .

قال محمود : فما قولكم فيمَن جعل الضمير للأيدي لأنَّ الغلَّ جامعٌ (١) لليد و العنق و لذلك يُسمَّى جامعة (٢) ؟ قلتُ : هو بعيدٌ لأنَّه جعل الإقماح نتيجة قوله : ﴿فَهِيَ إِلَى ٱلۡأَذۡقَانِ﴾ و لو كان للأيدي لم يكن معنى الإقماح ظاهرًا .

قال (٣) : و يحتمل أن تكون الفاء للتعقيب كقوله : ﴿فَهِيَ إِلَى ٱلۡأَذۡقَانِ﴾ ، و للتسبيب . و ضغط اليد مع العنق يوجب الإقماح ؛ فإنَّ اليد تبقى ممسكةً بالغل تحت الذقن رافعة لها ؛ و لأنَّ اليد إذا كانت مطلقةً كانت راحة للمغلول ، فربَّما تحيَّل بها على فكاك الغلِّ فيكون منبِّهًا على انسداد باب الحيلة عليهم (٤) .

[**قوله تعالى** : ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝١٠ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكۡرَ﴾ (٥)] **قال محمود** : ذكر ما دلَّ على انتفاء إيمانهم مع [ثبوت] الإنذار ثُم قفاه بقوله : ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ﴾ و إنَّما كانت التقفية تصحُّ لو كان الإنذار منفيًا ؟ و أجاب بأنَّ البغية المرومة (٦) بالإنذار منفية عنهم و هي الإيمان فكأنَّه قال : إنَّما تحصل / بغية الإنذار ممَّن اتبع [الذكر] (٧) . (٨) ز ١٠١ ظ

قال أحمد : في سؤاله سوء أدب و كان ينبغي أن يقال : ما وجه ذكرِ (٩) الإنذار / الثاني (١٠) في معرض المخالفة للأول ؟ . ب ٨٢ ظ

---

(١) هكذا هي في " ج " ، و في " ز" [مانع] و في " أ " [يجامع] و في " ب " [كامع] ، و الصواب ما أثبته ، لأنَّه بعد ذلك قال : يسمى جامعة ، و هو كذلك في المعجم الوسيط مادة (جمع) يقال للغل جامعة .

(٢) في " ب " [كامعة] و هو تحريف لا تناسب المعنى يراجع : لسان العرب مادة (كمع) .

(٣) يعني أحمد ، و كلامه في الانتصاف (٤ / ٥ ، ٦) .

(٤) في " ج " [عنهم] يقال : سدَّ عليه باب الكلام : منعه منه . يراجع : المعجم الوسيط مادة (سدَّ) .

(٥) سورة يس ٣٦ ، آية ١٠ ، ١١ .

(٦) هكذا هي في " ج " و في الكشاف ، و في " ز " [المطلوبة] و هي بمعناها ، و في " أ ، ب " [المشروطة] و هو تحريف .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) الكشاف (٤ / ٦ ، ٧) .

(٩) سقطت من " ج " .

(١٠) في " ب " [الآتي] ، و قد سقطت من " ز " .

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾ [1] مع قوله : ﴿قَالُوا رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ [2] إنَّما أثبت اللام في الجملة الثانية و حذفها من الأولى لأنَّ الجملة الأولى ابتداء إخبار ، و الثانية جواب إنكار فكانت حقيقةً بالتأكيد [3] . [4]

[**قوله تعالى** : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ﴾ [5]] **قال محمود** : أخبر عن (كلٍّ) بـــ(جميع) لأنَّ (كلًّا) يُفيد الإحاطة ، و (جميع) يُفيد الاجتماع [و هما معنيان مفترقان] [6] . [7]

قال أحمد : و من ثَمَّ وقع (أجمع) في التوكيد تابعًا لـــ (كلّ) .

قال محمـــود : في قوله تعالى : ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلۡأَرۡضُ ٱلۡمَيۡتَةُ أَحۡيَيۡنَٰهَا﴾ [8] يجوز أن تكون ﴿أَحۡيَيۡنَٰهَا﴾ صفةً للأرض لأنَّ المراد بالأرض الجنس ، لم يُرِد أرضًا بعينها ، و [يجـــوز] أن تكون بيانًا لوجه الآية فيها .

قال أحمد : غيره [من النحاة] [9] يمنع من وقوع الجملة وصفًا للمعرفة و إن كانت جنسًا و يراعي المطابقة اللفظية ، و منه :

و لقـــد أمـــر علـــى اللئـــيم يـــسبني .... [10]

١٢١ – **قلتُ** : قد أورد محمودٌ هذا شاهدًا على [جواز الوصف لمـــا صـــورته صـــورة

---

(1) سورة يس ٣٦ ، آية ١٤ .
(2) سورة يس ٣٦ ، آية ١٦ .
(3) هذ عبارة " ج " لأنَّها أتم و أحسن .
(4) الكشاف (٤ / ٨ ، ٩) ، و قد ترك علم الدين تعليق أحمد لأنَّه لم يزد شيئًا يُذكر .
(5) سورة يس ٣٦ ، آية ٣٢ .
(6) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(7) الكشاف (٤ / ١٤) .
(8) سورة يس ٣٦ ، آية ٣٣ .
(9) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(10) صدر بيت لرجل من سَلول مُولَّد ، هكذا نسبه سيبويه ، و ذكره الأصمعي في أصمعية نسبها لشِمر ابـــن عمرو الحنفي ، و عجزه : فمضيت ثُمَّتْ قلتُ لا يعنيني ، و البيت شاهد على جواز وصف المعرف الجنسي بالجمل لأنَّه قريب في المعنى من النكرة ، بل ذهب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد إلى أنَّه يتعين كـــون الجملة صفةً في هذا البيت للمعنى . يراجع : الكتاب (٣ / ٢٤) ، الأصمعيات (ص ١٤٢) ، شـــرح ابـــن عقيل (٣ / ١٩٦) ، مغني البيب (ص ٤٠٥) .

إذا أراد به الجنس] (١) في تفسير الفاتحة (٢) فجدد به عهدًا .

قوله تعالى : ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ﴾ (٣) **قال محمود :** معنـــاه لا يـــدخل أحدهما على الآخر * في سلطانه *(٤) فيطمس ضوءه ؛ بل يتعاقبان . و إنَّما جعــل الــشمس غيرَ مدركةٍ و القمرَ غيرَ سابق ؛ لأنَّ الشمس بطيئة السير تقطع فلكها في سنة ؛ و القمر يقطع فلكه في شهر ، فكانت الشمس لبطئها جديرةً أن توصف بالإدراك ، و القمر لسرعته حقيقٌ (٥) أن يوصف بالسبق . (٦)

قال أحمد : يؤخذ من هذه الآية أنَّ النهار تابعٌ لليل [كما هو مذهب الفقهاء] (٧) ؛ إذ جعل الشمس التي هي آية النهار غيرَ مدركةٍ للقمر الذي هو آيةُ الليل ، فنفى الإدراك الذي يُمكن / أ ١٠٠ ظ
أن يقع ، و هو يستدعي تقدمَ القمر و تبعية الشمس ؛ فإنَّه لا يُقال : أدرك السابقُ اللاحقَ لكن يقال : أدرك اللاحق السابق ؛ فالليل إذن متبوعٌ و النهار تابعٌ . فإن قيل : فالآية صرَّحتْ بأنَّ الليل لا يسبق / النهار ؟ فجوابه أنَّه مشترك الإلزام (٨) إذ الأقسام المحتملة ثلاثة : إمَّا تبعيـــة النهار لليل كمذهب الفقهاء ، أو عكسه و هو المنقول عن طائفة من النحاة ، أو اجتماعهمـــا . ز ١٠٢ و
فهذا القسم الثالث / منفيٌّ باتفاق (٩) ، فلم يبقَ إلا تبعية النهار لليل [و عكسه] (١٠) و الـــسؤال واردٌ عليهما لا سيما مَن قال : إنَّ النهار سابقٌ لليل يلزمه من طريق البلاغة أن يقول : و لا الليل يُدرك النهار ؛ فإنَّ المتأخر إذا نُفِي إدراكُه كان أبلغ من نفي سبقه مع أنَّه ناءٍ عن قولـــه تعالى : ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ﴾ نأيًا ظاهرًا ؛ فالتحقيق أنَّ المنفي [إنَّما هو] ج ٢٠٠

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و في غيرها [على الجواز] فقط .

(٢) في " ج " [فاتحة الكتاب] . يراجع : الكشاف (١ / ٢٦) .

(٣) سورة يس ٣٦ ، آية ٤٠ .

(٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٥) في " ج " [حقيقًا] فيكون من العطف على جملة (كان) .

(٦) الكشاف (٤ / ١٧) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) مشترك الإلزام : و حقيقته إلجاء الخصم إلى الاعتراف بنقض دليله إجمالا حيث دل على نفي ما هو الحق عنده في صورة النزاع . يراجع : شرح المقاصد في علم الكلام للتفتازاني (١ / ٢٦٩) .

(٩) لعله يريد في مكان واحد من الأرض .

(١٠) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(١) السبقيةُ الموجبِة لتراخي النهار عن الليل و تخلل زمنٍ آخر بينهما فيثبت التعاقب ، أمَّا سبقُ أولِ المتعاقبين الآخرَ فغيرُ معتبرٍ ؛ و قد أجاب موسى (عليه السلام) بقوله : ﴿هُمۡ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِي﴾ (٢) عذرًا عن قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَعۡجَلَكَ عَن قَوۡمِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ (٣) ؛ سهَّل أمر العجلة بكونهم على أثره ، فكيف لو كان مقدمًا و هم على عقبه ليس بينهم مسافة ، فذاك لو اتفق لكان سياق الآية يوجب أن لا يُعدَّ عجلةً و لا سبقًا ؛ فحينئذٍ يكون القول بسبق النهار الليل مخالفًا لصدر الآية ؛ فإنَّ بين عدم الإدراك * الدال على التأخر و التبعية و بين السبق بونًا بعيدًا ، و لو كان الليل تابعًا متأخرًا لكان حريًا أن يوصف بعدم الإدراك * (٤) ، و لا يبلغ به عدم السبق ، فتقدم الليل على / النهار مطابقٌ لصدر الآية صريحًا ، و لعجزها بتأويل حسن . ب ٨٣ و

قوله تعالى : ﴿ وَإِن نَّشَأۡ نُغۡرِقۡهُمۡ فَلَا صَرِيخَ لَهُمۡ وَلَا هُمۡ يُنقَذُونَ ﴿٤٣﴾ إِلَّا رَحۡمَةً مِّنَّا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾ (٥) فمن هاهنا أخذ أبو الطيب قولَه :

فإن (٦) أسلم فما أبقى و لكنْ ... سلمتُ من الحِمام إلى الحِمام (٧)

(٨) لأنَّه تعالى أخبر أنَّهم إن سلموا من موت الغرق فتلك السلامة إلى أجلٍ يموتون فيه و لابدَّ . (٩)

قوله تعالى : ﴿إِنَّ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ ٱلۡيَوۡمَ فِي شُغُلٍ﴾ (١٠) تنكيره و تنكير ﴿سَلَٰمٌ قَوۡلًا﴾ (١١) و تنكير قولِه : ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسۡتَقِيمٌ﴾ (١) للتفخيم أي : أي شغل و أي سلام (٢) . و أي صراط (٣) ، قال كثير :

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٢) سورة طه ٢٠ ، آية ٨٤ .
(٣) سورة طه ٢٠ ، آية ٨٣ .
(٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(٥) سورة يس ٣٦ ، آية ٤٣ ، ٤٤ .
(٦) في "ب " [و إن] .
(٧) البيت من قصيدة له يصف فيها الحمى التي أصابته بمصر و يذم بها كافور ، قال أبو العلاء : " إن سلمتُ الآن من مرضي فلا خلود في الدنيا " . يراجع : شرح ديوان أبي الطيب المتنبي (٤ / ١٤٥) .
(٨) الآتي كلام أحمد و هو دون نسبة في النسخ فصار ممزوجًا بكلام محمود السابق .
(٩) الكشاف (٤ / ١٨) .
(١٠) سورة يس ٣٦ ، آية ٥٥ .
(١١) سورة يس ٣٦ ، آية ٥٨ .

لَـئِنْ كَـانَ يُهْـدَى بَـرْدُ أَنْيَابِهَـا الْعُلَـى لأَفْقَـرَ مِنِّـي إِنَّنِـي لَفَقِيـرُ (٤) ز ١٠٢ ظ

أي بالغ في / الفقر . **قال محمود** : و يجوز أن يكون [قوله] :﴿هَـٰذَا صِرَٰطٌ﴾ [أي صراط] (٥) أقلُّ الأحوال فيه أن يُعتقد أنَّه مستقيم ، كقول الرجل لولده : هذا فيما أظنُّ قولٌ نافع غير ضارٍّ توبيخًا على إعراضه . (٦)

قال محمود : في قوله تعالى : ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِى ٱلْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ (٧) فيه مناسبة لقوله تعالى : ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ﴾ (٨) لأنَّه استدلالٌ بقدرته سبحانه على ردِّه لأرذل العمر و [إلى] الضعفِ [و الهرم] بعد القوة [و الشباب] على أنَّه قادرٌ على طمس أعينهم [ومسخهم على مكانتهم] (٩) . (١٠)

سورة الصافات

[**قوله عزَّ و جلَّ** : ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا﴾ (١١)] (١٢) / **قال محمود** : المقسم به طوائف أ ١٠١ و من الملائكة أو نفوسها ، و المراد صفُّهم في الصلاة ، فزجرهم السحاب أي سوقه ، فتلاوتهم

---

(١) سورة يس ٣٦ ، آية ٦١ .

(٢) الكشاف (٤ / ٢٠) و هذه الفقرة مزج علم الدين كلامَ محمود بكلام أحمد ثم كلام محمود مرة أخرى .

(٣) في " ج " زيادة [فالتنكير يفيد ذلك] .

(٤) البيت قيل : لكثير عزة ، و قيل : لقيس بن الملوح (مجنون ليلى) ، و ليس في ديوانهما ، و ذكر محقق شرح الحماسة للمرزوقي أنه لعبد الله بن الدمينة و هو في ديوانه ، و معنى أنيابها العلى : الشريفة ، أو الأعالي من الأسنان لأنه موضع القُبَل ، و يعني ببرد الأسنان : عذوبة الرُّضاب عند المذاق . يراجع : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣ / ١٣٠٥) ، ديوان عبد الله بن الدمينة (ص ٢٦) ، مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) الكشاف (٤ / ٢٢ ، ٢٣) .

(٧) سورة يس ٣٦ ، آية ٦٨ .

(٨) سورة يس ٣٦ ، آية ٦٦ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) الكشاف (٤ / ٢٤ ، ٢٥) .

(١١) سورة الصافات ٣٧ ، آية ١ .

(١٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

ذكر الله ، أو العلماء لتصافِّ أقدامهم في الصلاة و زجرهم بالمواعظ [١] و تلاوتهم الذكر ، أو الغزاة يصفون و يزجرون الخيل ذاكرين الله ، و الفاء لتعاقب وجود الصفات كقوله :

يا ويح [٢] زيَّابة لِلْحَارثِ الصَّابِحِ فَالغَانِمِ فَالآيِبِ [٣]

أو للتفاوت في بعض الوجوه كقولك : اعمل الأحسن فالأحسن ، أو لترتيب الموصوفات كقوله : (**رحم الله المحلقين فالمقصرين**) [٤] . فإن وحدتَّ الموصوف كانت لترتب تفاضل الصفات ،

ج ٢٠١

و إن ثنَّيته [٥] دلَّ على ترتيب الموصوفات فيه ، و يجوز أن تكون أولى الصفات أفضلها و [يجوز أن تكون] [٦] على العكس ، و معنى تثنيتها / أن تجعل كلَّ صفة لطائفة ، فالتفاوت إمَّا لأنَّ الطائفة الأولى أو الأخيرة أفضل . [٧]

قال أحمد : جعل الأول للأفضل بدايةً بالأهم و عكسه مراعاة للترقي ، و منه قوله :

بهاليل منهم جعفرٌ و ابن أمِّه عليٌّ و منهم أحمد المتخيَّر [٨]

و لا يقال في البيت أنَّ الواو لا تقتضي ترتيبًا ؛ فإنَّ هذا عذرٌ و ما ذكرناه إيضاح لِمَا فيه من البديع . و في هذه الآية دليلٌ على صحة مذهب الخليل و سيبويه أنَّ الواو الثانية في مثل قوله عزَّ وجلَّ : ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [٩] واوُ عطف لا واو قسم ، و غيرهما

([١]) في " ب " [بالمواعد] و هو تحريف .

([٢]) في الكشاف و ديوان الحماسة [يا لهف] .

([٣]) البيت لابن زيابة التيمي و هو عمرو بن الحارث بن همام ، شاعر جاهلي ، و زيابة أمه ، فيقول : يا حسرة أمي تهكمًا بالحارث بن همام الشيباني ؛ لأنَّ هذه الصفات للمدح فهو الذي كر صباحًا فغنم و سلم و عاد . يراجع : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١ / ١٤٧) ، و مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف (١ / ٥٠) .

([٤]) لم أجده بهذا اللفظ لذلك قال المناوي : لم أقف عليه ، و أصل الحديث في الصحيحين من حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) ، أخرجه البخاري (ك الحج – ب الحلق و التقصير عند الإحلال ، ح ١٧٢٧) ، مسلم (ك الحج – ب تفضيل الحلق على التقصير و جواز التقصير ، ح ١٣٠١) . يراجع أيضًا : الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي للمناوي (ص ٩٥٤) .

([٥]) هكذا هي في النسخ و في الكشاف [ثلَّثته] و هو الصواب ، فلابد أن ما في النسخ تحرف .

([٦]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٧]) الكشاف (٤ / ٣٢ ، ٣٣) .

([٨]) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٥٠٥) .

([٩]) سورة الليل ٩٢ ، آية ١ ، ٢ .

يراها حروف [١] قسم ، و وقوعُ الفاء هاهنا مع أنَّ المراد العطف و لم تفترق الحال إلا بما أعطته الفاء من تفاوت الرتب – دليلٌ لهما [٢] .

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [٣] أبطل محمودٌ [٤] أن / يكون صفةً ؛ لأنَّ الحفظ من ز ١٠٣ و

شيطان لا يسمَّع – لا معنى له ، و أبطل أن يكون أصله لئلا يسمَّعوا فحذف اللام و حذفها كثيرٌ ثُمَّ حذف (أن) كقوله :

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغى .... [٥]

استبعادًا لحذف حرفين و إن جاز حذف كلٍّ واحدٍ منهما منفردًا ، و أوجب أن يكون استئنافًا . [٦]

قال أحمد : و كلا الوجهين صحيحٌ ، و عدم استماع الشيطان إنَّما كان بسبب الحفظ ، فحالُه عند الحفظ أن لا يسمَّع ، فيصير موصوفًا حالة / الحفظ بذلك ، و مثلُه قوله عزَّ و جلَّ ب ٨٣ ظ

: ﴿ ☐⊻⌘⊻❹☠☪✧◆ɷ✓❄④✧✎"ℓ ✎☜✍ɐɷ☞✂✉ ☐⊻✌ɐ☜✧⇔✧☼❶⊻✌♦⊻☐ ⊻✌ɐ⊡❀☒①✂⊠⊻ ☐⊻✌ɐ☉✞☪❄①✓✧◆ɷ ☐⊻✌ɐ☜✧⇔✧☐❹☒ℓ✧☐"ɷ ② ℓ⊡⊻❹☠☪✧◆ɷ☒✋⑧✋ ﴾ [٧] فالعامـلُ فـي (مسخرات) و هي حال – قولُه : (سخر) ، فالحال التي سخرها فيه ملازمة لكونها مسخرة ، و قد أشار محمودٌ في هذه الآية إلى قريبٍ من هذا [الذي ذكرناه] لكنه ذكر معه تأويلًا آخر كالمبعد لهذا الوجه ، فجعله جمع مسخر مصدرًا كمُمَزَّق و جعل معناه أنواعًا من التسخير ، و من هذا النمط [قولُه عزَّ و جلَّ] :﴿ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا﴾ [٨] و ليسوا رسلًا إلا بعد الإرسال ،

([١]) في " ز " [حرف] .

([٢]) هذه المسألة مبنية على جواز العطف على معمولي عاملين ، و قول ابن المنير يذهب هنا إلى جواز ذلك و هو ترجيح ابن هشام الأنصاري . يراجع : مغني اللبيب (ص ٤٥٧) .

([٣]) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٨ .

([٤]) في " ج " [قال محمود : لا يجوز] .

([٥]) صدر بيت لطرفة بن العبد ، عجزه : و أن أشهد اللذات هل أنت مخلدي ، و هو من معلقته المشهورة ، قال أبو عبد الله الزوزني : " الوغى أصله صوت الأبطال في الحرب ثم جُعِل اسمًا للحرب ، يقول : ألا أيها الإنسان الذي يلومني على حضور الحرب و حضور اللذات هل تخلدني إن كففت عنها " . يراجع : ديوان طرفة بن العبد (ص ٣٣) ، شرح المعلقات السبع لأبي عبد الله الزوزني (ص ٨٢) .

([٦]) الكشاف (٤ / ٣٤ ، ٣٥) .

([٧]) سورة النحل ١٦ ، آية ١٢ ، هذه القراءة التي استشهد بها ابن المنيّر هي قراءة الجمهور ، بنصب (النجوم) و (مسخرات) و قراءة حفص برفعهما . يراجع : البدور الزاهرة (ص ١٨٢) .

([٨]) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ٤٤ .

و أمَّا إنكاره اجتماع حذفين فقد ساغ [ذلك] (١) في قوله عزَّ و جلَّ : ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ﴾ (٢) أي لئلا تضلوا .

قوله تعالى : ﴿يُطَافُ عَلَيۡهِم بِكَأۡسٖ مِّن مَّعِينِۭ﴾ (٣) إلى قوله عزَّ و جلَّ : ﴿فَأَقۡبَلَ بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ يَتَسَآءَلُونَ﴾ (٤) [أي] يتحادثون على الشراب [كما هو عادة الشَّرْب قال الشاعر] (٥) :

وَ مَا بَقِيَتْ مِنَ اللَّذَّاتِ إلا أَحَادِيثُ (٦) الْكِرَامِ عَلَى الشراب (٧) . (٨)

أ ١٠١ ظ / **قوله تعالى :** ﴿هَلۡ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾ (٩) **قال محمود :** قريء (فأطلع) على أنَّه فعل مضارع منصوب (١٠) معناه أني لا أستبد بأمر دونكم و هو من أدب المجالسة . (١١)

قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ (١٢) **قال محمود :** أي و ما تعملون من الأصنام ، كقوله تعالى : ﴿بَل رَّبُّكُمۡ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾ (١٣) و يكون (١٤) الشيء الواحد مخلوقًا لله معمولًا لهم ، [فهو] (١) كقولك : عمل النجارُ البابَ أي شكله لا

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة النساء ٤ ، آية ١٧٦ .

(٣) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٤٥ .

(٤) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٥٠ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " .

(٦) في ثمار القلوب للثعالبي [محادثة] .

(٧) هكذا هو في النسخ و في الكشاف [على المدام] ، و جاء في ثمار القلوب و في التحرير و التنوير مثل رواية علم الدين هنا ، و قد نسبه الشيخ عليان للفرزدق و لم أجده في ديوانه ، و ذكره الثعالبي في ثمار القلوب فنسبه لأبي محمد الفياضي ، و قال ابن عاشور : " محمد بن فياض " . يراجع : ثمار القلوب لأبي منصور الثعالبي (١ / ٨١٢) ، التحرير و التنوير (٢٣ / ١١٥) .

(٨) الكشاف (٤ / ٤٢) .

(٩) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٥٤ .

(١٠) ذكرها الزمخشري و أبو جعفر النحاس و الزجاج و لم ينسبوها لأحد ، و ليست من القراءات المتواترة . يراجع : معاني القرآن للزجاج (٤ / ٣٠٤) ، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ص ٨٤٠) ، الحجة للقراء السبعة للفارسي (٦ / ٥٥) ، معجم القراءات (٨ / ٢٩) .

(١١) الكشاف (٤ / ٤٣) ، و هذا سياق " ج " لأنه أفضلها .

(١٢) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٩٦ .

(١٣) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٥٦ .

(١٤) في " ج " [و أما كون] .

جوهره ، و لا يصحُّ أن تكون (ما) مصدريةً لأدلة العقل ؛ و لأنَّ الله تعالى احتجَّ عليهم بكونه خالقًا للعابد و المعبود ، فكيف يعبد مخلوقٌ مخلوقًا ؟ فلو قال : و خلق عملكم لم يكن للكلام [٢] طباقٌ ؛ و لأنَّ [(ما) في] [٣] قوله : ﴿مَا تَنْحِتُونَ﴾ [٤] موصولةٌ ؛ فالفرق بينها و بين الثانية تعسفٌ ، و لا يصحُّ أن تكون موصولةً بمعنى : و ما تعملون من أعمالكم فتوافق

ز ١٠٣ ظ الأولى / في كونها موصولة لبقاء الإلزامين في عنقك لا يفكهما إلا إذعانك للحق ؛ فإنَّها و إن

ج ٢٠٢ كانت موصولةً فقد أردتَ بها المصدر الذي هو العمل ، و أردتَ / بالأولى عينَ المنحوت ، و فيه فكُّ النظم كما لو جعلتَها مصدرية . [٥]

قال أحمد : يتعيَّن حملُها على المصدرية [٦] ؛ إذ لم يعبدوا الأصنام من حيث هي حجارة عارية عن الصورة ، و لولاه [٧] لَمَا خصُّوا حجرًا دون حجر ، بل [إنَّما] [٨] عبدوها باعتبار أشكالها و هي أثر عملهم ، فعلى الحقيقة إنَّما عبدوا عملهم ؛ فوضحتْ الحجة في أنَّهم]

([١]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٢]) في " ج " [للآية] .

([٣]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٤]) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٩٥ .

([٥]) الكشاف (٤ / ٤٨ : ٥٠) .

([٦]) الحمد لله الذي لم يجعل لمبتدع دليلًا من كلامه تعالى ، بل كل دليل احتجوا به فهو حجة عليهم ، فابن المنير ينافح لإبطال هذا الإعراب الذي يظنه يطعن على مذهب أهل السنة ، لكن لا حجة فيه للمعتزلة عند التحقيق ، لذلك من أئمة السنة مَن رضي الإعرابين ، و بيَّن موافقتهما لمذهب الحق ، بل رجح إعراب المعتزلة

و بيَّن أنَّه أيضًا حجة عليهم . قال شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) : " و (ما) بمعنى (الذي) ، و مَن قال : إنَّها مصدرية و المراد : و الله خلقكم و عملكم ضعيف ؛ فإنَّ سياق الكلام إنَّما يدل على الأول ، و التقدير : و الله خلق العابد و المعبود ، لكن يقال : هذه الآية تدل على أنَّ أعمال العباد مخلوقة ؛ لأنَّه قال : و الله خلقكم و الذي تعملونه من الأصنام ؛ فلا يخلو : إمَّا أن يكون المراد خلقه لها قبل النحت و العمل ، أو قبل ذلك و بعده ، فإن كان المراد ذكر كونها مخلوقة قبل ذلك لم يكن فيها حجة على أنَّ المخلوق هو المعمول المنحوت . لكن المخلوق ما لم يُعمل و لم ينحت . و إن كان المراد خلقها بعد العمل و النحت فمن المعلوم أنَّ النحت الذي فيها هو أثرهم و عملهم " انتهى ملخصًا . و قد حكى قوله ابن حجر في الفتح و قال : " و قد ارتضى الشيخ سعد الدين التفتازاني هذه الطريق " . يراجع : منهاج السنة النبوية لتقي الدين ابن تيمية (٣ / ٣٣٦ : ٣٣٨) ، فتح الباري (١٣ / ٥٨٦) .

([٧]) في " ج " [و لولا التصوير] .

([٨]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

و عملهم] (١) مخلوقان لله عزَّ و جلَّ ، فكيف يعبد مخلوقٌ مخلوقًا ؟ و قولُه : " هي موصولة و المراد عمل أشكالها " – مخالفة (٢) للظاهر و احتياجٌ إلى حذف مضاف ، أي و ما تعملون شكله و صورته و هو موضع لبس [و موضع الإضمار إنَّما يجوز حيث يؤمن اللبس] (٣) ، و إذا جُعِل المعبود نفس الجوهر كيف يُطابق توبيخهم ببيان أنَّ المعبود من صنعة العابد و هم يوافقون أنَّ جواهر الأصنام ليست من خلقهم ، فيكون على هذا ما هو من عملهم ليس معبودًا ، و ما هو معبودٌ و هو الجوهر ليس عملًا لهم . قولُه : " المطابقة تنفك على رأي أهل السنة " – لا يصحُّ ؛ فإنَّا نحمل الأولى على المصدر ، و هم في الحقيقة [إنَّما] عبدوا نحتهم لأنَّها قبل النحت لم تُعبَد ، فالمطابقة و الإلزام على هذا أبلغ ، و لو كان كما قال لقامت الحجة لهم و لكافحوا و قالوا : ما خلق الله ما نعمل لأنَّا [إنَّما] (٤) عملنا التشكيل و الصورة . و لله الحجة البالغة ، و لهم الأكاذيب الفارغة .

قال محمود : إن قيل : رأى [إبراهيم] (٥) في المنام أنَّه يذبح ولده و لم يذبح ، فكيف قيل (٦) : ﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ (٧) ؟ و أجاب بأنَّه / [قد] (٨) بذل وسعه من بطحه (٩) و
ب ٨٤ و
إمرار الشفرة على حلقه لكن مُنِع ، فهو مصدقٌ للرؤيا و لهذا لم يعصِ و لم يُفرِّط ، بل هو مطيعٌ مجتهد كما لو ذبح ، و ليس هذا من ورود النسخ قبل الفعل و لا قبل وقته في شيء كما وهم فيه قومٌ . (١٠)

قال أحمد : يجوز النسخ قبل الفعل عندنا لأنَّ التكليف ثابتٌ قبل الفعل فجاز نسخه كالموت ؛ و لأنَّ القدرة على الفعل عندنا تقارن الفعل ، ثُمَّ ثبت وقوعه بهذه الآية ؛ فإنَّ
أ ١٠٢ و
إبراهيم (عليه السلام) أُمِرَ / بالذبح / لقوله : ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ (١١) * و نُسِخ قبل
ز ١٠٤ و

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٢) في " أ " مشكولة بالنصب و هو لحن لأنَّها خبر عن (قوله) و يتضح ذلك من السياق ، و في غيرها لم تشكل ، فما جاءت به " أ " زيادة غير مقبولة لمخالفة غيرها لها و تحريفها للمعنى .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) في " ج " [جاء] .

(٧) سورة الصافات ٣٧ ، آية ١٠٥ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) في " ج " [اضجاعه] .

(١٠) الكشاف (٤ / ٥٥) .

(١١) سورة الصافات ٣٧ ، آية ١٠٢ .

التمكن بدليل الفداء . فإن أشار محمودٌ إلى أنَّ المأمور به مقدمات الذبح فباطلٌ بقولـــه : ﴿أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ﴾

و قوله : ﴿ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُ﴾ * (١) . (٢)

١٢٢ – **قلتُ** : و بالاحتياج إلى الفداء .

قال أحمد : و إن أراد [أنَّه] (٣) لم يتمكن و سلم أنَّه أمر و لكن منع بأمر من الله فهو نسخ و هو عين ما أنكر ، فلَمَّا ظهر خطأ (٤) المعتزلة في هذا قال بعضُهم : " كان يذبح و يلـــتحم (٥) " ، و هو باطلٌ لأنَّه مخالفة الظاهر .

١٢٣ – **قلتُ** : و يبطله الاحتياج إلى الفداء . و الله أعلم .

---

(١) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " ، و قد اضطربت عبارة " ج " لهذا السقط .

(٢) قال الشيخ الخضري : " قال الجمهور يجوز هذا النسخ بعد أن يتمكن المكلف من الاعتقاد ، و قال جمهور المعتزلة و بعض الحنابلة و الكرخي و أبو منصور الماتريدي و الجصاص و أبـــو زيـــد و الـــصيرفي مـــن الشافعية : لا يجوز " ، و هذا الخلاف مبني على مسألة هي : هل الحكمة من التكليف الامتثال فقــط أو هـــي مترددة بين الامتثال و الابتلاء ؟ و قصة إبراهيم (عليه السلام) هنا تؤيد الثاني ، يقول الشيخ الشنقيطي : " لأنه بيّن في هذه الآية الكريمة أن حكمة تكليفه لإبراهيم بذبحه ولده ليست هي امتثاله ذلك بالفعل ، لأنه لم يرد ذبحـــــــــــــــــــــــــــــــه كونًـــا و قدرًا ، و إنما حكمة تكليفه بذلك مجرّد الابتلاء و الاختبار " . يراجع : البحر المحيط فـــي أصـــول الفقـــه للزركشي (٤ / ٨١) ، أصول الفقه للخضري (ص ٢٥٢) ، أضواء البيان في إيضاح القـــرآن بـــالقرآن للشنقيطي (٦ / ٤١٦) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٤) في " ز " [عار] .

(٥) في " ز " [يلتئم] .

و من سورة ص

قال محمود : قوله تعالى : ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ﴾ [١] أي يريده الله و ما أراد فلا مردَّ له .

قال أحمـــد : الكفار يعترفون أنَّ مراد الله لا مردَّ له ، و القدرية تنكره و يقولون : [إنَّ] [٢] أكثر أفعال العباد مخالفة للإرادة القديمة [٣] ، فقد أقرَّ الزمخشري بما عادته إنكاره . [٤]

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [٥] [أي لَمَّا يذوقوه] [٦] بعــدُ و لو ذاقوا لآمنوا اضطرارًا حيث لا ينفع الإيمان [٧] . [٨]

قال أحمد : (لَمَّا) يُنفى بها ما يُتوقَّع وجوده . قال سيبويه : " هي جوابُ (قد فعل) " [٩] . و (لم) لنفي ما توقع و لم تدخل (قد) على مثبته ، و قولُه (ﷺ) : (**الشفعة فيمــا لــم يُقسم**) [١٠] دليلٌ على أنَّ الشفعة مخصوصةٌ بما يقبل القسمة . / و قال لي قائلٌ : غايةُ مـــا [هذا] [١١] في الحديث إثباتُ [١٢] الشفعة فيما نفي عنه القسمة ، أمَّا أنَّها تقبلها أو لا تقبلها فـــلا ج ٢٠٣

---

(١) سورة ص ٣٨ ، آية ٦ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) في " ج " [لإرادة الله] .

(٤) الكشاف (٤ / ٧٠) حيث يوجد كلام الزمخشري ، و نقل أحمد لم أجده في الانتصاف المطبوع .

(٥) سورة ص ٣٨ ، آية ٨ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) في " ج " [لا ينفع نفسا إيمانها] و هو موافق لجزء من الآية (١٥٨) من سورة الأنعام .

(٨) الكشاف (٤ / ٧١) .

(٩) يراجع : الكتاب (٣ / ١١٧) .

(١٠) أخرجه الشيخان من حديث جابر (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك البيوع – ب بيع الشريك من شريكه ، ح ٢٢١٣) ، مسلم (ك المساقاة – ب الشفعة ، ح ١٦٠٨) .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) سقطت من " ج " .

تعرُّضَ له ، فأبطلتُ ذلك بأنَّ آلة النفي المذكورة مقتضاها قبولُ المحلِّ [١] للفعل المنفي و توقُّعِ وجوده ، تقول : الحجر لا يتكلم و لا تقول : لم يتكلم .

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] : ﴿أَمۡ لَهُم مُّلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَاۖ فَلۡيَرۡتَقُواْ فِي ٱلۡأَسۡبَٰبِ﴾ [٢] فيه تهكم أي إن كانوا يصلحون لقسمة رحمة ربك [٣] و يعرفون الأحقَّ بالنبوة فليرتقوا في المعارج الموصلة إلى [السماء و] العرش حتى يستووا عليه ، و ينزلوا بالوحي على مَن يختارون ، ثُمَّ خسأهم [عن ذلك] بقوله عزَّ و جلَّ : ﴿جُندٞ مَّا هُنَالِكَ مَهۡزُومٞ مِّنَ ٱلۡأَحۡزَابِ﴾ [٤] أي ما هؤلاء إلا جندٌ متحزبون [على النبي (ﷺ)] [٥] عمَّا قليل يُهزمون . [٦]

قال أحمد : الاستواء المنسوب إلى الله سبحانه ليس مما يتوصل إليه بالصعود في المعارج ، فليس استواؤه استقرارًا [٧] ، بل لَمَّا خلق الله / الخلق فعل فيه فعلًا سمَّاه استواءً ، و عبارة محمودٍ هاهنا [١] ليست بجيدة . ز ١٠٤ ظ

([١]) هكذا هي في " ج ، ز " و كذا في الانتصاف المطبوع ، و في " أ ، ب " [المحصل] .

([٢]) سورة ص ٣٨ ، آية ١٠ .

([٣]) في " ج " هنا زيادة [و هي النبوة] .

([٤]) سورة ص ٣٨ ، آية ١١ .

([٥]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٦]) الكشاف (٤ / ٧١ ، ٧٢) .

([٧]) سبحان مقلب القلوب أشعري يعلِّم معتزليًا طريقة النفي ! فالزمخشري تكلم عن العرش و لم يتكلم في صفات الباري سبحانه ، و العرشُ – كما نصَّ على ذلك الأئمة منهم البيهقي في الأسماء و الصفات و ابن حجر في الفتح – جسمٌ مخلوق ، و هو فوق المخلوقات كلها بل فوق الفردوس كما ثبت في صحيح البخاري ، و الوصول إلى العوالم العلوية مما يحلم به كثير من المتكبرين حتى في زماننا هذا ، لكن هيهات !! و مَن نظر في لفظ الآية علم أنَّ للرقي أسبابًا ، و أدرك من لفظ الآية أيضًا عجز البشر عن بلوغ شيء من أمانيهم ، و مَن قرأ عن علم الفلك و عن مقولتهم غزو الفضاء يعلم أن ليس في صدورهم إلا كبرٌ ما هم ببالغيه ، و الآية مصرحة بالتهكم بهم و أنَّهم عباد مقهورون ؛ فالأجدر بهم أن يعترفوا بذلك ، و يسلموا الأمر لله تعالى ؛ فهو يختار مَن يشاء لرسالته ، هذا معنى الآية ، و فهمُ الزمخشري لها لا بأس به ، و قد أقحم ابن المنير مسألة الاستواء هنا ، و ما قاله ليس بمذهب الزمخشري لأنه ينفي كلَّ الصفات ، و المعتزلة أول مَن حرَّف الاستواء إلى الاستيلاء ، و كذلك ليس بمذهب أهل الحديث و السنة ، فقد سبق تفسير الاستواء بالعلو و الارتفاع هذا قول السلف و ترجيح ابن جرير الطبري و غيره ، و كذلك ذكر القرطبي أنه لا يُعرَف عن السلف غير إثبات علو الله تعالى و استوائه على العرش حقيقة ، و الكيف مجهول ، و هذه المسألة ليست بالتي أتكلم عنها هاهنا و قد أفردها الأئمة بالتصنيف كأبي محمد الجويني و الحافظ الذهبي و ابن القيم ، و الذي يخالف فيها مثله كمثل مَن

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَحۡزَابُ﴾ [٢] **قال محمود :** اعلم أنَّ الأحزاب الذين جعل الجند مهزومًا منهم هم الذين وجد منهم التكذيب [بأعيانهم] [٣] . [٤]

قال أحمد : و كرر لفظ الأحزاب في الموضعين تنبيهًا على أنَّ الأولين و الآخرين من وادٍ واحد في التحزب على الأنبياء .

قال محمود : قوله عزَّ و جلَّ : ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾ [٥] ذكر تكذيبهم هاهنا مبيَّنًا بعد إجماله أولًا ، و جعل هاهنا / التكذيب من كلِّ واحد ؛ لأنَّ مَن كذَّب واحدًا منهم فقد كذَّب جميعهم . **ب ٨٤ ظ**

قال أحمد : و في تكرار تكذيبهم تطرية لَمَّا طال / الكلام ، كقوله [عزَّ وجلَّ في سورة الحج : ﴿فَقَدۡ كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٍ﴾ [٦] إلى أن قال بعد ذلك : ﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ [٧] أعاد لفظة (كذب) تطرية لَمَّا طال الكلام] [٨] . **أ ١٠٢ ظ**

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿إِنَّا سَخَّرۡنَا ٱلۡجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحۡنَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِشۡرَاقِ﴾ [٩] **[قال محمود** : الإشراق] حين [تطلع الشمس] : يصفو نورها و هو وقت الضحى ، و أمَّا الشروق فهو الطلوع ، [تقول] : شرقت الشمس : طلعت ، و أشرقت : أضاءت و صفت ، و من ثَمَّ أخذ ابن عباس [من هذه الآية] [١٠] صلاة الضحى [١١] ، و يُحتمل أن يكون [١] من : أشرق القوم : دخلوا في وقت الشروق ، و المراد صلاة الفجر لأنَّها تنتهي بشروق الشمس . [٢]

يحاول أن يحجب ضوء الشمس براحة كفه ، أسأل الله الهداية و السداد . يراجع : جامع البيان (١ / ٤٥٧) ، الأسماء و الصفات للبيهقي (ص ٤٩٩) ، الجامع لأحكام القرآن (٣ / ٢٧٣٧) ، مختصر العلو للعلي الغفار لشمس الدين الذهبي (ص ٨٠ و ما بعدها) ، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة و الجهمية لابن قيم الجوزية (ص ٥١ و ما بعدها) فتح الباري (١٣ / ٤٥٩) ، المسائل الاعتزالية (٢ / ٨٣٩) .

(١) في " ج " [في هذا الفصل] .

(٢) سورة ص ٣٨ ، آية ١٣ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) الكشاف (٤ / ٧٣) .

(٥) سورة ص ٣٨ ، آية ١٤ .

(٦) سورة الحج ٢٢ ، آية ٤٢ .

(٧) سورة الحج ٢٢ ، آية ٤٤ .

(٨) ما بين المعكوفين من " ج " و قد جاء في بقية النسخ مختصرًا جدًا .

(٩) سورة ص ٣٨ ، آية ١٨ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) يراجع : جامع البيان (٢٠ / ٤٤) .

قال أحمد : العشي ظرفٌ بلا إشكال فلو حُمِل الإشراق على الدخول في الشروق لكـان مصدرًا لا ظرفًا لأنَّه فعل المظروف ، و على الأول و إن كان مصدرًا إلا إنَّه ظرفٌ ؛ لأنَّـه فعلُ الشمس و هو يُستعمل ظرفًا كالطلوع و الغروب .

قوله تعالى : ﴿يُسَبِّحْن﴾ **قال محمود** : الفعل يدلُّ على حدوث التسبيح شيئًا بعد شـيء كأنَّ السامع محاضرًا لها ، قال الأعشى (٣) :

.... إلَـى ضَـوْءِ نَـارٍ فِـي يَفَـاعٍ تُحَـرِّقُ (٤)

و لو قال : محرقة لم يكن شيئًا . (٥)

قال أحمد : قال سحنون (٦) : إذا قال : أنا محرمٌ يوم كذا بصيغة اسم الفاعل يكون محرمًا * عند وجود التعليق ، و لا كذلك بصيغة المضارع إذا قال : أنا أحرم يـوم كـذا لا يكـون محرمًا حتى يجدد الإحرام ، و اختلف المتأخرون من أصحابنا في معنى قول سحنون في اسم الفاعل يكون محرمًا يوم يفعل : فمنهم / مَن قال : أراد الفور فيُنشيء إحرامًا ، و منهم [مَن] ج ٢٠٤
(٧) قال : يكون محرمًا * (٨) بالتعليق الأول ، و مالك سوَّى بين اسم الفاعل و الفعل (٩). و لَمَّا كان حشرُ الطير دفعةً واحدة أدلَّ على القدرة / لم يكن لاستعمال الفعل وجهٌ .

---

(١) في " ج " زيادة [مأخوذًا] .

(٢) الكشاف (٤ / ٧٥) .

(٣) الأعشى : هو أبو بصير ميمون بن قيس بن ثعلبة ، من فحول شعراء الجاهلية ، يسمى صنَّاجة العـرب لجودة شعره ، أدرك الإسلام و لم يسلم ، عدَّه بعضهم من أصحاب المعلقات ، توفي ٧ ه . يراجع : طبقـات فحول الشعراء (١ / ٦٥) ، الشعر و الشعراء (١ / ٢٥٧) ، معجم الشعراء (ص ٤٠١) .

(٤) عجز بيت للأعشى الكبير ميمون بن قيس من قصيدة يمدح بها المحلق بن خنتم بـن شـداد ، صـدره : لعمري لقد لاحت عيون كثيرة ، معنى يفاع : الأرض المرتفعة . يراجع : ديوان الأعشى الكبير (ص ٢٢٣) .

(٥) الكشاف (٤ / ٧٥ ، ٧٦) .

(٦) سحنون : هو أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي ، إمام أهل المغرب و صاحب المدونـة ، أخذ عن أئمة من أهل المشرق و المغرب ، و أخذ عنه خلق كثير ، و تولى قضاء القيروان ، توفي سنة ٢٤٠ ه . يراجع : سير أعلام النبلاء (١٢ / ٦٣) ، الديباج المذهب لابن فرحون (ص ٢٦٣) ، شـجرة النـور الزكية (ص ٦٩) .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٨) ما بين العلامتين ** سقط من " ب " .

(٩) نسب ابن عبد البر التسوية بين أنا محرم و أنا أحرم لابن القاسم . يراجع : المدونة الكبرى (١ / ٤٧٢) ، الكافي في فقه أهل المدينة (ص ١٩٦) .

ز ١٠٥ و

١٢٤ – قلتُ : تأمل ما قاله أحمد فليس فيه إلا نقلُ فرعٍ على مذهب مالك لا يمسُّ بالآية ، ثُمَّ اختار أنَّ مذهب مالك يخالف ما جاء من بديع الآية . فليت شعري أراد الردَّ على فصاحة الآية أو ردَّ على إمامه الذي يقلده فيما يُفتي به .

قوله تعالى : ﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ﴾ (١) [ذكر محمود في هذا فصلا بديعًا مستطيلا أورده أحمد مختصرًا ، قال] (٢) : كان أهل زمان داود (عليه السلام) يسأل بعضهم بعضًا النزول عن زوجته ليتزوجها ، و قد كان الأنصار يواسون المهاجرين [رضي الله عنهم] بمثل ذلك ، فرأى داود (عليه السلام) امرأة أوريا فأعجبته فسأله إيثاره بها ليتزوجها ، فنزل عنها استحياء فتزوجها [داود (عليه السلام)] * فأولدها سليمان *(٣) ، فقيل له : إنَّك مع كثرة نسائك كان الأولى أن لا تسأل ذا زوجةٍ واحدة النزول [لك] عنها و أن تقهر هواك .

و قيل : خطبها أوريا ثُمَّ خطبها داود (عليه السلام) فأثروه [فتزوجها] . و قيل : [إنَّ داود (عليه السلام)] تمنَّى منزلة أبائه الأنبياء فقيل له : قد ابتلوا فصبروا ، فسأل الابتلاء ليصبر (٤) فقيل : إنَّك مبتلى يوم كذا فاحترس فأغلق عليه محرابه (٥) ، فتمثَّل له الشيطان في صورة حمامة ، ذهب فمدَّ يده ليأخذها لولدٍ له صغير فتبعه فرأى المرأة المذكورة قد نفضتْ شعرها ، فبعث إلى أيوب صاحب / البلقاء أن قدَّمْ أوريا [على التابوت] ، و كان مَن قُدِّم على التابوت أ ١٠٣ و
يحرم عليه الرجوع حتى يفتح أو يُستشهد فقدَّمه فسلم ثُمَّ أمره بتقديمه أخرى فسلم ثُمَّ أخرى فقتل (٦) و لم يحزن عليه كحزنه على الشهداء و تزوج [داود] (٧) امرأته . فهذا ونحوه يقبح الحديث به عن متسم بالصلاح من آحاد المسلمين فضلًا عن أعلام الأنبياء ؛ و عن عليٍّ (كرم الله وجهه) : مَن حدَّث قصة داود كما يرويها القصاص جلدتُه مائة و ستين حدَّ الفرية ز ١٠٥ ظ
مضاعفًا (٨) . و حُدِث عمرَ بن عبد العزيز بهذه القصة و بحضرته عالمٌ محقق فكذَّبها و قال :

---

(١) سورة ص ٣٨ ، آية ٢١ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٤) في " ج " [و وعد الصبر] و ربما كانت عبارة " ج " أولى .

(٥) هكذا هي في " أ ، ج " و هو الموافق لما في الكشاف ، و في " ب ، ز " [حجراته] .

(٦) في " أ " [فسلم] و هو خلاف النسخ و الكشاف ، فالصواب ما أثبته و يؤكد ذلك السياق .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) قال الحافظ ابن حجر : " لم أجده " . و قصة داود (عليه السلام) هذه ترك ابن كثير رواياتها في تفسيره ، و كذلك في البداية و النهاية قال : " و قد ذكر كثيرٌ من المفسرين من السلف و الخلف هاهنا قصصًا و أخبارًا أكثرها إسرائيليات ، و منها ما هو مكذوب لا محالة ، تركنا إيرادها في كتابنا قصدًا اكتفاء و اقتصارًا

إن كانت القصة على ما في كتاب الله عزَّ و جلَّ فالتماس / خلافها فرية ، و إن كانت بخلاف ذلك فإظهار ما ستره الله قبيح ، فقال عمر [١] : لسماعي هذا الكلام أحبُّ إليَّ ممَّا طلعتْ عليه الشمس ، و المثل الذي ضُرب لداود (عليه السلام) ليس فيه إلا سؤال النعجة إلى نعاجه ، فهو / أشبه بسؤال النزول عن الزوجة . [٢] ب ٨٥ و

قال أحمد : نبَّه الزمخشريُّ على مجيء الإنكار على طريق التمثيل فإنَّ التعريض داعٍ إلى التأمل ، و فيه اجتناب المجاهرة بالإنكار إبقاء للحشمة ، يُنكر الوالد على ولده حاله بالتمثيل ليجعله مستقلًا باستقباح أمر نفسه و يُبقي الحشمة . [٣]

قال : و جاء على وجه المحاكمة ليحكم بقوله : ﴿لَقَدۡ ظَلَمَكَ﴾ [٤] فتقوم عليه الحجة ، و قوله : ﴿أَخِي﴾ [٥] فإنَّ الإخوة بصداقة أو دين أو شركة و خلطة تمنع الاعتداء . و قوله : ﴿فِي ٱلۡخِطَابِ﴾ أي في المخاطبة أي أتاني بما لا أقدر على ردِّه من الجدال أو من الخطبة ، ج ٢٠٥
أي خطب فأوثر / عليَّ و هو مصدر المفاعلة ؛ لأنَّ الخطبة صدرتْ من كلٍّ واحد منهما . [٦]

١٢٥ – **قلتُ** : هذا جاء في المثل المضروب في النعاج و لم يكن فيه خطبة من مالكها إلا تقديرًا ، و أمَّا في قصة داود (عليه السلام) فهو ممكن . و جواب محمود الذي يأتي [عن هذا السؤال] [٧] ليس بجيد على ما ستراه .

[عاد] [٨] **كلام محمود** : و مثلوا بالنعاج إشعارًا بأنَّه مما يُستحيى [٩] من التصريح به ، فالوجهُ إذا جعلنا الخطاب من الخطبة – أن نجعل النعجة استعارةً للمرأة كقوله :

على مجرد تلاوة القصة من القرآن العظيم " . و ذكر القاضي محمد كنعان في تحقيق هذه القصة : أنَّ الخلاف بين الخصمين كان على نعجة حقيقية لأنَّهما رعاة شاة ؛ و لأنَّ الأصل في الكلام الحقيقة ، و أنَّ الاستغفار كان لأنَّه استعجل في الحكم على أحدهما قبل سماع قوله . يراجع : البداية و النهاية (٢ / ٣٠٩) ، قرة العينين على تفسير الجلالين (ص ٦٠٠) .

(١) في " ج " زيادة [بن عبد العزيز] و هي واضحة من السياق .

(٢) الكشاف (٤ / ٧٧ : ٧٩) .

(٣) هذه الفقرة ليست في الانتصاف و هي حكاية لمعنى كلام محمود .

(٤) سورة ص ٣٨ ، آية ٢٤ .

(٥) سورة ص ٣٨ ، آية ٢٣ .

(٦) الكشاف (٤ / ٨٠) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) سقطت من " أ " .

(٩) هكذا هي في " ج ، ز " و في " أ ، ب " [استحيا] و الأول أولى .

يَا شَاةُ مَا قَنَصٌ لِمَنْ حَلَّتْ لَـهُ [حرمـت علـيَّ [1] وليتهـا لـم تحـرم] [2] . [3]

إلا إنَّ لفظ الخلطاء يأباه إلا أن يكون ابتداء تمثيل من داود . [4]

قال أحمد : إذا جُعِل تمثيلًا كان الذي سبق إلى فهم داود من التمثيل ظاهره في النعاج و الشياه ، ثُمَّ انتقل عنه إلى فهم تمثيله بحاله . و [أمَّا] على الاستعارة يكون قد فهم التحاكم في النساء ثُمَّ استشعر أنَّه المراد [بالمثل] [5] .

قال محمود : و إنَّما صحَّ من الملائكة الإخبار بما لم يتلبسوا به على سبيل الفرض [و التقدير] ، تقول في تصوير المسألة : [لي] [6] أربعون شاة و لعمروٍ أربعون خلطناها [ما يجب فيها ؟] ، و ليس لك و لا له شيء ، و قرأ ابن مسعود : (و لي نعجةٌ أنثى) [7] .

قال [محمود] [8] : يقال : امرأةٌ أنثى للحسناء الجميلة [9] ، أي عريقة في لين الأنوثة و تكسرها كوصفهم إياها بالمكسال . قال :

أ ١٠٣ ظ / فَتُـورُ الْقِيَـامِ قَطِيـعُ الكَـلاَمِ [10] .... [11]

قال أحمد : ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ﴾ [12] أورده لتقليل ما عنده و حقارته ، فكيف يليق وصفُ ما

ز ١٠٦ و

([1]) في " ج " [عليه] ، و المثبت ما في الديوان .

([2]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و هي غير موجودة في الكشاف ، و ما بعد البيت سقط من " ج " .

([3]) البيت من معلقة عنترة بن شداد العبسي ، قال أبو عبد الله الزوزني : " (ما) : صلة زائدة ، الشاة : كناية عن المرأة " يراجع : ديوان عنترة بن شداد (ص ٨٣) ، شرح المعلقات السبع للزوزني (ص ٢١٠) .

([4]) الكشاف (٤ / ٨٠ : ٨٢) .

([5]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([6]) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

([7]) يراجع : جامع البيان (٢٠ / ٥٨) .

([8]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([9]) هذا مروي عن الضحاك . يراجع : المرجع السابق .

([10]) صدر بيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، عجزه : تَفْتَرُّ عن ذي غُروب خَصِرِ ، من قصيدة له يصف فرسه و خروجه إلى الصيد ، و البيت فيه فن من البديع و هو الترصيع ، حدَّه ابن رشيق فقال : " إذا كان تقطيع الأجزاء مسجوعًا أو شبيهًا بالمسجوع " و مثل للشبيه بالمسجوع بيت امرئ القيس هذا . يراجع : ديوان امرئ القيس (ص ١٠٦) ، العمدة في محاسن الشعر و آدابه و نقده لابن رشيق القيرواني (٢ / ٢٦ ، ٢٩) .

([11]) الكشاف (٤ / ٨٢ ، ٨٣) .

([12]) سورة ص ٣٨ ، آية ٢٣ .

عنده بالحسن الذي يوجب عذر خصمه في طلبه ؟ و لذلك جاءت القراءة المشهورة بحذف ذلك ، /

و [يمكن أن] يُجاب عنه بأنَّ امرأة أوريا كانت مشهورةً بالحسن [فاعتمل في النعجة ذلــك] [١] زيادةً في التطبيق .

قال محمود : إن قلتَ : كيف صدَّق أحدَ الخصمين قبل سماع كلام الآخر ؟ قلتُ : إنَّمــا حكم بعد سماع كلامه لكن حُذِف [من القصة] اختصارًا ، أو [يكون] تقديره إن كنتَ صادقًا فقد ظلمك . و قيل : إنَّ القصة كانت من خليطين [٢] غنمٍ حقيقة ، [٣] أحدُهما موسرٌ له نــساء كثيرة و الآخر ذو امرأة واحدة . و فزعُ داود (عليه السلام) إنَّما هو خوفه أنَّهما كانا مغتالين مختالين [٤] إذ دخلا في غير وقت [الحكم و] القضاء ، و ذنب داود [(عليه السلام) علـــى هذا القول إنَّما هو] تصديق أحدهما قبل سماع كلام صاحبه ، [و حكمه على صاحبه بالظلم] [٥] . [٦]

قال أحمد : قصد هذا القائل تنزيه داود (عليه السلام) عن ذنب يبعثه عليه شهوة النــساء ؛ فأجرى الآية على ظاهرها و جعل الذنب عجلته في الحكم ؛ لأنَّ الباعــث عليهــا التهــاب الغضب للحقِّ و هو أخف من الأول ؛ و يؤيده وصية [الله تعالى لــ]داود (عليه السلام) بعد ذلك بقوله : / ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ﴾ [٧] فما جُردت الوصية بــذلك إلا و الذي صدر عنه من هذا النوع ، و المختار أنَّ الأنبياء منزهون عن الصغائر [٨] ، و التمــاس المخلص لمثل هذه القصة هو الحقُّ الأبلج و السبيل الأنهج [٩] . ب ٨٥ ظ

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) قد تقرأ في النسخ [خُلَيطى] و هو من الاختلاط و هو من الأوزان القياسية لألف التأنيث المقصورة و لا واحد له ، و ليست مرادة هنا و الله أعلم . يراجع : شرح ابن عقيل (٤ / ٩٦) ، و القاموس المحيط مادة (خلط) .

(٣) الآتي قول آخر فكان السياق يقتضي وضع حرف العطف [أو] حتى يوافق ما في الكشاف (٤ / ٨٥) .

(٤) في " ب ، ز " [محتالين] و هو محتمل .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) الكشاف (٤ / ٨٣ : ٨٥) .

(٧) سورة ص ٣٨ ، آية ٢٦ .

(٨) يراجع : حاشية التحقيق (ص ٤٠٥) .

(٩) في " ز " [الأبهج] و هي كذلك في الانتصاف ، و المثبت من بقية النسخ و هو أولى .

قال محمــود : [قولــه تعــالى : ﴿إِذۡ عُرِضَ عَلَيۡهِ بِٱلۡعَشِيِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلۡجِيَادُ﴾ (١)] (٢)

الصافنات التي تقوم على ثلاث و على طرف الرابع ، و قيل : هذا المتخيم (٣) و الصافن الذي ج ٢٠٦
يجمع يديه ، و وُصِفتْ بذلك لأنَّها تختص بالعراب الخلص غالبًا ، أو وصــفها فــي حــال /
الجري بالجودة و في الوقوف بالصفون و السكون لأنَّه من لوازم الصفون غالبًا . (٤)

قال محمود : قوله تعالى : ﴿هَٰذَا ذِكۡرٞ﴾ (٥) أتى به ليذكر عقيبه ذكرًا آخر ، و هو ذكــر الجنة و أهلها ، يقول الجاحظ في كتابه (٦) : هذا باب ، ثُمَّ يشرع في باب آخر . (٧)

قال أحمد : يقول الفقيه عند تمام دليلٍ (٨) : هذا دليلٌ [و] الثاني كذا إلى آخر مــا فــي نفسه ، و كذا لَمَّا فرغ من أهل الجنة قال : ﴿هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ﴾ (٩) .

قوله تعالى : ﴿فَزِدۡهُ عَذَابٗا ضِعۡفٗا فِي ٱلنَّارِ﴾ (١٠) [**قال محمود** : و قال] (١١) في موضعٍ ﴿رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ ضِعۡفَيۡنِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ﴾ (١٢) و القصة واحدة ؟ ! (١٣)

قال أحمد (١٤) : يدلُّ على [أنَّ] (١٥) الضعفين اثنان من شيء واحد ؛ لأنَّ المراد بقوله :
﴿فَزِدۡهُ عَذَابٗا / ضِعۡفٗا﴾ المراد مثل عذابه ، و قوله : ﴿ضِعۡفَيۡنِ﴾ أي عذابان . ز ١٠٦ ظ

---

(١) سورة ص ٣٨ ، آية ٢٦ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) هكذا في " أ ، ب ، ج " و كذلك هي في الكشاف ، و في " ز " [المخيم] و هو أولى لأنَّه اسم الفاعل من الإخامة و هي بالتفسير الذي ذكره الزمخشري . يراجع : لسان العرب ، و المعجم الوسيط مادة (خيم) .

(٤) الكشاف (٤ / ٨٨) .

(٥) سورة ص ٣٨ ، آية ٤٩ .

(٦) في " ز " [كلامه] .

(٧) الكشاف (٤ / ٩٦) .

(٨) في " ز " [كلامه بالدليل] .

(٩) سورة ص ٣٨ ، آية ٥٥ .

(١٠) سورة ص ٣٨ ، آية ٦١ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٦٨ .

(١٣) الكشاف (٤ / ٩٨) .

(١٤) في النسخ غير " ج " [قال محمود] ، و قد سقطت العبارة من " ج " ، و هذا الكلام في الانتصاف مــن كلام أحمد كما يظهر من السياق .

(١٥) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾ (١) فقولُه : ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾ (٢) من قول المستكبرين ، و قوْله : ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ (٣) من قول الأتباع ، فالخصومة من الجهتين فيوافق قوله : ﴿تَخَاصُمُ﴾ [فإنَّه مفاعلة تكون من الجانبين] (٤) خلافًا لِمَن / قال : إنَّ أ ١٠٤ و
الكلام الأول من كلام خزنة جهنم و الثاني من كلام [الأتباع] (٥) فإنَّ الخصومة تكون من أحد الفريقين . (٦)

قوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ﴾ (٧) لَمَّا كانت اليد بها تباشر الأعمال أطلقت على ما يُباشر بغير اليدين حتى قيل في عمل القلب : هذا ما عملتْ يداك . **قال محمود** : فرأى إبليس للنار فضلًا على الطين و زلَّ عنه أنَّ الملائكة المقربين و هم أعظم منه لم يمتنعوا أن يسجدوا لهذا الذي استكبر عنه ، فقيل : ما منعك أن تسجد لهذا المخلوق الذي خلقته بيدي ؟ فما وقع لك مع أنَّه امتثالٌ لأمري كفعل الملائكة ؟ فذكر له العلة المانعة من السجود و هو الكبر ، و مثاله أن يأمر الملك وزيره أن يزور بعض سقاط حشمه فيمتنع لأجل سقوط ذلك ، فيقال : ما منعك أن تتواضع لِمَن لا يخفى عليَّ سقوطه . (٨)

قال أحمد : أطال في هذه الآية فارًا من معتقدين [لأهل السنة] : أحدهما أنَّ اليدين من صفات الذات أثبتها السمع ، هذا مذهب الشيخ أبي الحسن و القاضي ،* و أبطلا حملَ اليدين على القدرة بأنَّ اليدين تثنيةٌ ، و قدرة الله واحدة ، و أبطلا الحمل على النعمة بأنَّ نعم الله لا تُحصى ، فكيف يُعبَّر عنها بالتثنية ؟ و أمَّا غيرهما من أهل السنة كإمام الحرمين و غيره *(٩) فاختار الحمل على النعمة و القدرة ، و أجاب عمَّا ذكراه بأنَّ المراد نعمة الدنيا و الآخرة ؛ و بهذا يتحقق تفضيله على إبليس إذ لم يُخلق لنعمة الآخرة (١٠) ، و قد يُراد بالتثنية التعظيم .

---

(١) سورة ص ٣٨ ، آية ٦٤.
ب ٨٦ و
(٢) سورة ص ٣٨ ، آية ٥٩ .
(٣) سورة ص ٣٨ ، آية ٦٠ .
(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٥) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .
(٦) الكشاف (٤ / ٩٩ ، ١٠٠) .
(٧) سورة ص ٣٨ ، آية ٧٥ .
(٨) الكشاف (٤ / ١٠١ : ١٠٣) .
(٩) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(١٠) يظهر عُوَار هذا التأويل بثبوت دخول الجانِّ للجنة ، و هذا رواه ابن جرير عن أحد التابعين و هو ضمرة بن حبيب الشامي في قوله تعالى : ﴿ فِيهِنَّ قَـٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ﴾ (سورة

و المعتقد الثاني أنَّ النبيَّ أفضلُ من الْمَلَك ، و الزمخشريُّ شديدُ التعصب فيه ، فلا جرم مثَّل قصة آدم (عليه السلام) في انحطاط رتبته ببعض سقاط الحشم مثالًا لآدم الذي هو عنصر الأنبياء (عليهم السلام) ، و أقام لإبليس عذره و صحح / اعتقاده في أنَّه أفضل من آدم ، و إنَّما غلَّطه من جهة أنَّه لم يجعل نفسه أسوة الملائكة (عليهم السلام) مع علمهم بأنَّ آدم ز ١٠٧ و
ساقطُ / المنزلة . و المراد ضد ما ذكر الزمخشريُّ من تعظيم معصية إبليس إذ لم يُعظِّم مَن كرَّمه الله عليه و خلقه بيديه ، و ذلك تعظيمٌ لا تحقير و [مثله ما جاء] [1] في حديث الشفاعة : (**يقولون : أنتَ آدمُ خلقك الله بيده و أسجد له ملائكته**) [2] و ذلك كلُّه تعظيمٌ لآدم و خصائصه .

الرحمن ، آية ٥٦) ، و ممن رضي هذا القول ابن كثير و ابن عاشور ؛ فهذا يدل على أنَّ الجن من أهل نعمة الآخرة فهل يقال : إنَّ الجنَّ خلقهم الله بيديه مثل آدم ؟ فما أيسر مذهب السلف بإثبات يدين لله عزَّ و جلَّ بلا كيف ! يراجع : جامع البيان (٢٢ / ٢٤٨) ، تفسير ابن كثير (٧ / ٣٣٣) ، التحرير و التنوير (٢٧ / ٢٧٠) .

و يراجع أيضًا : حاشية التحقيق (ص ٢٧٥) .

(1) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(2) أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك الأنبياء – ب قوله تعالى : (إنا أرسلنا نوحًا إلى قومه) ، ح ٣٣٤٠) ، مسلم (ك الإيمان – ب أدنى أهل الجنة منزلة ، ح ١٩٤) .

و من سورة الزمر

ج ٢٠٧ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ / كَفَّارٞ﴾ [١] **قال محمود :** يريد منع الألطاف تسجيلًا عليه [٢] بأنَّه [٣] لا يهديهم و أنهم عنده من الهالكين . [٤]

قال أحمد : يجب حمل الآية على ظاهرها [من غير تأويل] فالله تعالى خالق الإيمان و الضلال .

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿أَلَا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡغَفَّٰرُ﴾ [٥] **قال محمود :** [الغفار] للتائبين . [٦]

أ ١٠٤ ظ / **قال أحمد :** و لِمَن شاء من المصرين ما دون الشرك على ما سبق [تقريره] .

قوله تعالى : ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾ [٧] [**قال محمود :** إنَّما] عطف بـ (ثُمَّ) لأنَّ الخلق الأول فيه تشعبتْ أنفس كثيرة من نسل آدم (عليه السلام) و صار عادة ، و الثاني خلق حواء من قصيراه و لم يصر عادة فكانت [الثانية] أعجب فعطفها بثُمَّ لتراخي الرتبة لا [لتراخي] الزمان . [٨]

قال أحمد : [إنَّما] منعه من حمل (ثُم) على [تراخي] الزمان [هاهنا] لأنها وقعت بين خلق الذرية و خلق حواء ، و خلقها متقدِّم على الذرية ، و جعلها في وجهٍ [آخر] متعلقة بواحدة ، أي خلقكم من نفس واحدة [٩] ثُم جُعِل منها زوجها فتكون لترتيب الوجود .

قال محمود : [قوله تعالى : ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖ﴾] إنَّما جعل الأنعام منزلةً لأنَّ قضاياه (سبحانه) موصوفةٌ بالنزول من السماء لأنَّها مكتوبة في اللوح [المحفوظ

---

(١) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٣ .

(٢) هكذا هي في النسخ المخطوطة و في الانتصاف و الكشاف [عليهم] .

(٣) هكذا في " ج " ، و في غيرها زيادة [لا عليه] و ليست في الكشاف و المعنى بغيرها أفضل .

(٤) الكشاف (٤ / ١٠٧) .

(٥) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٥ .

(٦) الكشاف (٤ / ١٠٩) .

(٧) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦ .

(٨) الكشاف (٤ / ١٠٩ ، ١١٠) .

(٩) هكذا هي في " ج ، ز " و هو الموافق للانتصاف ، و في " أ ، ب " [وجدت] .

] (١) ، أو لأنَّ الأنعام لا تعيش [إلا] (٢) بالنبات ، و هو لا يقوم إلا بالماء فكأنَّه تعالى أنزلها [من السماء] (٣) . (٤)

قال أحمد : و من هذا النمط قول الراجز :

أسنمة الآبال في سحابه . (٥)

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] : ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ﴾ (٦) لا يريده لعباده كلِّهم . ثُم قال : و لقد تمحَّل بعض الغواة ليُثبت لله عزَّ و جلَّ ما نفاه عن نفسه من رضا الكفر . فقال : هذا عام أُريد به الخاص و المراد عباده الذين [ليس] (٧) للشيطان عليهم سلطان ، كقوله : ﴿عَيۡنًا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ (٨) . (٩)

قال أحمد : إنَّ المصرَّ [على الضلال] (١٠) على قلبه رينٌ ، و في ميزان نظـره غـينٌ (١١) ، و لا يخفى أنَّ وجود المشروط قبل الشرط ممتنعٌ عقلًا و نقلًا ، فإرادة الله تعالى الـشكر مقدمةٌ لوجوده منهم ، فكيف يسوغ حمل / الرضا على الإرادة ، و قد جعل في الآية شرطًا و جـزاءً ، ز ١٠٧ ظ

و جُعِل * وقوع الشكر شرطًا * (١٢) و الرضا جزاءً ، فيلزم تقـدم الـشكر علـى الإرادة ،

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) الكشاف (٤ / ١١٠ ، ١١١) .

(٥) لم أجد مَن نسبه لقائله ، و قد شرحه المبرد قائلا : " أراد أنَّ ذلك السحاب يُنبت ما تأكله الإبـل فيـصير شحومًا في أسنمتها " . يراجع : الكامل للمبرد (٢ / ٩٩٤) ، الكـشاف (٣ / ٥٣١) ، و مفتـاح العلـوم للسكاكي (ص ٣٦٥ ، ٣٦٦) و كذلك ذكره القزويني في الإيضاح (ص ٢٨٠) .

(٦) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٧ .

(٧) هذه زيادة ليطابق ما في نسخ المختصر ما أراده الزمخشري حيث عرَّف العبـاد بقولـه تعـالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ ﴾ (الإسراء ١٧ ، آية ٦٥) .

(٨) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ٦ .

(٩) الكشاف (٤ / ١١١) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) هكذا جاءت في " ج " بالغين المعجمة و كذلك جاءت في الانتصاف ، و جاءت في غيرها دون نقـط . غِينَ على الرجل : ركب قلبَه السهوُ و الغفلة ، و الغَيْن أيضًا : لغة في الغيم . يراجع : المعجم الوسيط مادة (غين) .

(١٢) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

و الزمخشريُّ أحد مَن يقول : إذا كان الشرط [١] ماضيًا محضًا لزمته الفــاء [٢] تقــول : إن تكرمني فقد أكرمتك قبل ، و قد عريت الآية عن الحرفين المذكورين ، على أنَّه لا بــدَّ مــن تأويل يصحح الشرطية ؛ فإذا بطل حمل الرضا على الإرادة تعين حمله على المجازاة علــى الشكر بأنواع الكرامة [٣] ، أي إن تشكروا يجزكم عليه جزاء المرضي عنــه ، و المجــازاة مستقبلة بالنسبة إلى الشكر [٤] ، و مثله ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ﴾ و لا يُجازي عليه جــزاء الراضي للمرضي عليه بل جزاء المغضوب عليه .

قوله تعــالى : ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [٥] **قال محمود :** سئل الحسن عمَّن يستمرُّ على المعاصي و يرجوا ، قال : هذا تمــنٍ و إنَّمــا الرجاء هذه الآية ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ﴾ الآية [٦] . [٧]

([١]) هكذا هي في " ج " ، و هو موافق لما في الانتصاف ، و في غيرها [الجزاء] .

([٢]) هكذا هي في نسخ المختصر ، و في الانتصاف [الفاء و (قد)] ، و يظهر هذا السقط في السياق بعد .

([٣]) هكذا هي في " ج " ، و في غيرها [بالكرامة] فقط .

([٤]) فهم هذه الآية على الصواب يحتاج إلى فهم الفرق بين الإرادة الكونية و هي المــشيئة النافــذة ، و بــين الإرادة الشرعية التي تتعلق بمحاب الله تعالى و مرضاته ، و يجدر هنا التنبيه على تأويل رضــا الله بجزائــه كما قال ابن المنير ؛ فهذا مخالف لقواعد أهل الحديث و السنة ؛ قال أبو جعفر الطحاوي : " و الله يغــضب و يرضى لا كأحد من الورى " لأنَّها صفة فعل تابعة للمشيئة كما سبق في صفة الكلام و صفة المحبة ، و مثلها أيضًا صفة الغضب و المحبة و الاستواء ، و قد جاء في الصحيح أنَّه تعالى يغضب يوم القيامة غــضبًا لــم يغضب قبله مثله ، و قد جاء في القرآن و الحديث تقييد رضا الله و غضبه بأحوال مخصوصة كهذه الآيــة و كما جاء الحديث الصحيح إنَّ الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمده عليها – رواه مسلم (ك الــذكر و الدعاء و التوبة ، ح ٢٧٣٤) – ، فالواجب على المؤمن أنَّ يؤمن بهذه الصفات فيعمل بمقتضاها فما ذكر الله معه الغضب و الكره تركه و ابتعد عنه ، و ما ذكر معه الله محبته و رضاه عمل بــه و أكثــر منــه قــدر الاستطاعة . يراجع : شرح العقيدة الطحاوية (ص ٤٦٣ و ما بعدها) ، التوحيد للحافظ ابن منده (ص ٦٩٥) ، المسائل الاعتزالية (٢ / ٨٦٢) .

([٥]) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٩ .

([٦]) هذا القول لم أجده بلفظه ، و جاء عن الحسن معناه و هو قوله : " ليس الإيمان بــالتحلي و لا بــالتمني ، إنَّما الإيمان ما وقر في القلب و صدقه العمل " و هذا رواه ابن أبي شيبة – في كتاب الإيمــان (ح ٩٣) – عن الحسن موقوفًا و ضعَّف إسناده الشيخ الألباني ، كذلك جاء مرفوعًا عن أنس و قال الألباني – الضعيفة (١٠٩٨) – : " موضوع " ، و رواه أبو القاسم اللالكائي عن أبي هريرة مرفوعًا . يراجع : الإيمان لابن أبي شيبة (ص ٣٨) ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة و الجماعة لأبي القاسم اللالكائي (٤ / ٩٢١ ، ح ١٥٦١) .

([٧]) الكشاف (٤ / ١١٣) .

قال أحمد : / كلامُ الحسن صحيحٌ أراد به الزمخشريُّ باطلًا ، فمراد الحسن أنَّ حقَّ ب ٨٦ ظ
المصرِّ أن يغلب خوفُه رجاءه و لم يُرِد إقناطه من رحمة الله . و يظهر من حال الزمخشري
و اعتقاده [١] أنَّ هذا العاصي لا يدخل الجنة فلا وجه لرجائه ؛ فأورد قول الحسن (رحمه الله) أ ١٠٥ و
رمزًا / لهذه العقيدة [الفاسدة] [٢] ، فلا ينفع القانت قنوتُه إذا أودى به قنوطه [٣] .

/ **قال محمود** : إنَّما عطف قوله : ﴿وَأُمِرۡتُ لِأَنۡ أَكُونَ﴾ [٤] على قوله : ﴿أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ج ٢٠٨
ٱللَّهَ﴾ [٥] و كلاهما واحدٌ لاختلاف جهتهما ، فالأول للتكليف به و الثاني ليحرز قصب السبق فنزَّل ذلك منزلة اختلافهما ، و أجاز في اللام أن تكون تعليلًا [٦] و أن تكون مزيدةً . [٧]

قال [محمود] [٨] : و لا تُزاد إلا مع (أن) دون صريح الاسم عوضًا عمَّا ترك من وجه استعمال الكلام ، كما زادوا السين في أسطاع [٩] عوضًا عن الأصل و هو أطوع ، و يشهد لزيادتها [قوله] : ﴿وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [١٠] بغير لام ، و أحسن من ذلك أن يكون للتمييز عن الملوك الذين يأمرون بما لا يفعلون ؛ فبيَّن أنَّه أول مَن يفعل ما أمر به .

---

(١) في " ج " [تصميمه] .
(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٣) يراجع : حاشية التحقيق (ص ٥٣٩) .
(٤) سورة الزمر ٣٩ ، آية ١٢ .
(٥) سورة الزمر ٣٩ ، آية ١١ .
(٦) في " ج " بياض مكانها .
(٧) الكشاف (٤ / ١١٤) .
(٨) جاء في نسخ المختصر [قال أحمد] و هو وهمٌ فإنَّه من كلام الزمخشري في الكشاف (٤ / ١١٤ ، ١١٥) و لم يأت في الانتصاف المطبوع ، و يدلُّ على أنَّ هذا وهم أنَّ التعليق عليه جاء من علم الدين " و قول محمود " فذكر قوله هذا و سيأتي بإذن الله .
(٩) هكذا هي في " أ ، ز " و في " ج " [اسطاعوا] ، و في " ب " [استطاع] ، و قد أثبتُّ هذه الكلمة بهمز القطع و إن كانت في النسخ بغير همز على عادة هذه النسخ في ترك الهمز كما نبهت قبل ، و قد جاءت هذه الكلمة في الكشاف المطبوع دون همز و هو غلط لأنَّ العرب تجريه كالرباعي يقولون : أسطاع يُسطيع ، و المسألة مشهورة في كتب اللغة و كتب التفسير ، و أصل هذا الكلام في الكتاب (١ / ٢٥) و انتصر لقوله ابن جني في سر صناعة الإعراب (١ / ١٩٩ : ٢٠٢) و كذلك أطنب فيها ابن منظور في اللسان مادة (طوع) ، و تكلم فيها ابن جرير في تفسيره (١٥ / ٤١١) و لغة القطع هذه ثابتة عن العرب و لم أجد من قرأ بها . يراجع أيضًا : البدور الزاهرة (ص ٢٠٠) ، و طيبة النشر (ص ٢٧١) و البحر المحيط (٦ / ١٥٦) .
(١٠) سورة يونس ١٠ ، آية ٧٢ .

١٢٦ – **قلتُ** : قول محمود [١] : إنَّها لا تزاد إلا مع (أن) ليس بصحيح ، فمن مسائلها [قوله تعالى] : ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [٢] ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [٣] ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾ [٤] فلو اقتصر على [قوله] [٥] : إنَّها لا تزاد مع الاسم / الصريح لكان أصحَّ [٦] . [٧] ز ١٠٨ و

قال محمود : إنَّما كرر قوله : ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصًا لَّهُۥ دِينِي﴾ [٨] لِما فيه من التغـــاير [عمَّا قبله] ؛ فالأول [٩] إخبارٌ عن العبادة و الإخلاص ، و الثاني إخبارٌ بأنَّه خصَّ اللهَ وحـــده بالعبادة مخلصًا له ؛ و لذلك قدَّم المعبود في الثاني و أخره في الأول ؛ لأنَّ الأول في الفاعـــل و الثاني فـــيمَن فعـــل لأجلـــه و لـــذا رتَّـــب عليـــه [قولـــه] [١٠] : ﴿فَٱعۡبُدُواْ مَا شِئۡتُم مِّن دُونِهِۦۗ﴾ [١١] . [١٢]

قال أحمد : قوَّى معنى الحصر الذي أفاده التقديم بقولـــه تعـــالى : ﴿فَٱعۡبُدُواْ مَا شِئۡتُم مِّن دُونِهِۦۗ﴾ لأنَّه لَمَّا قابله بعدم الحصر أوجب كونه للحصر . [١٣]

---

(١) هذه عبارة " ج " و في غيرها [قوله] .

(٢) سورة النساء ٤ ، آية ٢٦ .

(٣) سورة المائدة ٥ ، آية ٦ .

(٤) سورة الأنعام ٦ ، آية ٧١ ، و هذه الآية جاءت في النسخ (و أمرت لأسلم) فبحثت عنها في المعجـــم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم في مادتي (أمر) و (سلم) فلم أجدها و لم أستطع حذفها فوضعت ما يماثلها .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) في " ز " [أوجه] و في " ج " [أجود] .

(٧) هذا القول سقط من " ب " و قد احترز الألوسي من اعتراض علم الدين هذا فقال : " و لا تزاد إلا مـــع (أن) لفظًا أو تقديرًا دون الاسم الصريح " فعلى احتراز الألوسي يقال إنَّ أمثلة علم الدين هذه و إن لم يظهـــر فيها (أن) فهي مقدرة ؛ و بهذا يعتذر عن كلام الزمخشري فيقال : إن المقدر كـــالموجود . يراجـــع : روح المعاني (٢٣ / ٢٥٠) .

(٨) سورة الزمر ٣٩ ، آية ١٤ .

(٩) في " ج " [فإنَّ قوله : ﴿ قُلۡ إِنِّيٓ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ مُخۡلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ (سورة الزمر ، آية ١١) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) سورة الزمر ٣٩ ، آية ١٥ .

(١٢) الكشاف (٤ / ١١٥) .

(١٣) قول أحمد هذا لم يأتِ في موضعه من الانتصاف المطبوع بل جاء مع القول السابق لمحمود .

[**قوله عزَّ و جلَّ** : ﴿أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [(١)]] **قال محمود** [(٢)] : بولغ في خسرانهم باستئنافِ جملته و استفتاحها بحرف [(٣)] التنبيه و التأكيد ، و توسيطِ الفصل و تعريف الخسران و وصفه بالمبين [(٤)] . [قال] : و في (الطاغوت) [(٥)] وجوهٌ من المبالغة : تسميته بالمصدر ، و بناؤه على (فعلوت) للمبالغة كالرحموت و الرهبوت و الملكوت ، و تقديمُ لامه على عينه ليفيد اختصاصه بالشيطان . **ثُمَّ قال** : [قوله عزَّ و جلَّ : ﴿فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ ﴾ [(٦)]] فدخل تحته اختيار أجود المذاهب و أثبتها دليلًا [و أصحها حجاجًا و أقواها برهانًا] ، و لا يكون كما قيل :

.... و لا تكـن مثـلَ عَيْـر قيـد فانقـادا [(٧)]

يريد [النهي عن] التقليد . [(٨)]

قال أحمد : ملأ [محمود] كتابه من العقائد الفاسدة و هو يظنُّ أنَّه قد أجاد فلا مطمع في رجوعه عن ضلاله نسأل الله العصمة [برحمته] .

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ : ﴿أَفَمَنۡ حَقَّ عَلَيۡهِ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [(٩)]] [(١٠)] أصل الكلام مَن حقَّ عليه كلمة العذاب [أ]فأنتَ تنقذه [(١١)] ، فدخلتْ همزة الإنكار

---

(١) سورة الزمر ٣٩ ، آية ١٥ .

(٢) سقطت من " ج " .

(٣) هكذا هي في " ج " و هو موافق لما في الكشاف و الانتصاف ، و في بقية النسخ [حرفي] و هو تحريف .

(٤) الكشاف (٤ / ١١٥) .

(٥) يعني قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا وَأَنَابُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰۚ فَبَشِّرۡ عِبَادِ ﴾ (سورة الزمر ، آية ١٧) .

(٦) سورة الزمر ٣٩ ، آية ١٨ .

(٧) عجز بيت للزمخشري ، صدره : شمر و كن في أمور الدين مجتهدًا ، هكذا ذكره صاحب مشاهد الإنصاف ، و قد ذكر الشنقيطي و الألوسي البيت كاملًا و لم يسمِّيا قائله . و قال الشيخ عليان : " و لا تقلد غيرك فتكون مثل حمار قاده الشخص فانقاد و طاوعه أينما يوجهه " . يراجع : مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف ، روح المعاني (٢٣ / ٢٥٣) ، أضواء البيان (٦ / ٢٩٧) .

(٨) الكشاف (٤ / ١١٦) .

(٩) سورة الزمر ٣٩ ، آية ١٩ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

على الشرط ثُمَّ (١) فاءُ العطف على محذوف ، أي أأنت مالكٌ أمرهم ؟ ! و كرر الهمـزة مـع الجواب * تأكيدًا للإنكار *(٢) فأوقع ﴿مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ موقع الضمير المتصل في قولـه : ((٣) تنقذه) . (٤)

ثُمَّ قال : [قوله] : ﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ (٥) و لم يقل : إلـى ذكـر رحمة الله لأنَّها سبقتْ غضبه فإذا ذُكِر الله سبحانه لم يخطر بالبال إلا كونه رؤوفًـا رحيمًـا .
أ ١٠٥ ظ و أفرد الجلود أولًا و أعادها مع القلوب ثانيًا لذكره الخشية التي محلها القلـب أولًـا فـأغنى ذكرها / عن ذكر محلها و عند الرحمة تستبدل قلوبهم بالرحمة رجاءً و جلودهم بالاقـشعرار لينًا . و أوَّل [محمود] قوله تعالى : ﴿وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ﴾ بما يعتقده . و عندنا (٦) هو على ظاهره [من غير تأويل] (٧) . (٨)

ب ٨٧ و **قوله عزَّ و جلَّ** : ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجۡهِهِۦ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ﴾ (٩) / محذوف الجزاء كمَـن لا
ج ٢٠٩ يتقي ، / و اتقاؤه بوجهه خلاف / المعهود في الدنيا من وقاية الوجه الأعز (١٠) بكلِّ ما أمكـن
ز ١٠٨ ظ من الأعضاء ، و [أمَّا] الملقى في النار [فــ]مغلول (١١) لا يستطيع ذلك . (١٢)

قال أحمد : لم يقصد الاتقاء بوجهه لكنَّه ما وجد ما يتقي به النار غير وجهه ، و لو وجـد لفعل ، فحاله حالُ مَن يتقي بوجهه فسمَّاه متقيًا به مجازًا تمثيليًا . (١٣)

قال محمود : * و العدول عن قوله : " غير معوجٍ " إلـى *(١٤) ﴿قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي

(١) في " ج " زيادة [دخلت] .
(٢) ما بين العلامتين ** هو في " ج " [للإنكار الشنيع] .
(٣) في " ج " هنا زيادة [أفأنت] .
(٤) الكشاف (٤ / ١١٧) .
(٥) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٢٣ .
(٦) في " ج " [عند أهل السنة] .
(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٨) الكشاف (٤ / ١١٩ ، ١٢٠) .
(٩) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٢٤ .
(١٠) في " ج " [الذي هو أعزُّ ما في الإنسان] .
(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(١٢) الكشاف (٤ / ١٢٠) .
(١٣) الكشاف (٤ / ١٢١) .
(١٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

عِوَجٍ ﴾ [١] ليبيِّن أنَّه من العِوَج بكسر العين الخاص بالمعاني ، و معوَّج يصحُّ [٢] من المفتوح و المكسور [٣] و لأنَّ عبارة الآية أمدح و أسهب فاختيرت . [٤]

قال أحمد : تقدَّم له في طه [٥] الاعتذار عن استعمال العِوج المكسور في الأشخاص في قوله : ﴿يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُۥ﴾ [٦] بأنَّ الأشياء التي تسوَّى في العادة لا تخلو عن عوج و إن دقَّ عن البصر ينفرد بإدراكه العقل ، [و] [٧] بيَّن أنَّ الأرض بلغت من الاستواء إلى الحدِّ الحقيقي الذي لا يدرك العقل فيه خللًا فعبَّر عنه بالمكسور العين لكونه شبيهًا بالمعاني . [٨]

قال محمود : قريء ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾ [٩] و (مائت) [١٠] و الفرق [بينهما] [١١] أنَّ ميتًا صفةٌ لازمة كـ (سيِّد) ، و (مائت) صفةٌ حادثة ، تقول : زيدٌ مائتٌ غدًا أي سيموت كما تقول : سائدٌ غدًا ، أي سيسود . [١٢]

---

(١) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٢٨ .

(٢) في " ج " [و أما معوج فيكون] .

(٣) قال في القاموس : " عَوِجَ كفَرِحَ و الاسمُ : كعِنَبٍ أو يُقالُ في مُنْتَصِبٍ كالحائِطِ و العَصا : فيه عَوَجٌ محرَّكةً و في نحوِ الأرضِ و الدِّينِ : كعِنَبٍ " . و نحو هذا التفصيل في المعجم الوسيط مادة (عوج) ، و توسع فيه ابن منظور في اللسان مادة (عوج) ، و ذكر الألوسي قولًا آخر بالتسوية بينهما ؛ فهي ثلاثة أقوال : **التفصيل** بكون العِوج بالكسر لما يدرك بالبصيرة ، و العَوَج بالفتح لما يُدرَك بالبصر . **و** كون المكسور أعم . **و** أنَّهما سواء . يراجع : روح المعاني (١٥ / ٢٠٠ ، ٢٠١) .

(٤) الكشاف (٤ / ١٢١) .

(٥) الكشاف (٣ / ٨٥) .

(٦) سورة طه ٢٠ ، آية ١٠٨ ، و هذا وهم و إنَّما قال الزمخشريُّ ذلك في قوله تعالى : ﴿ لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا ﴾ (طه ٢٠ ، آية ١٠٧) .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٨) هذا القول غير موجود في الانتصاف ، و هو موجودٌ في النسخ كلِّها منسوبًا لأحمد .

(٩) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٣٠ .

(١٠) نسبها ابن خالويه لابن الزبير و ابن محيصن و عيسى و ابن أبي إسحاق ، و ذكرها الشيخ عبد الفتاح القاضي في قراءة الحسن و ابن محيصن و هما قراءتان شاذتان . يراجع : مختصر في شواذ القرآن (ص ١٣١) ، القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب للشيخ عبد الفتاح القاضي (ص ٤١٨) .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) الكشاف (٤ / ١٢٢) .

قال أحمد : فاستعمالُ (ميت) مجازٌ إذ الخطاب مع الأحياء ، و (مائت) حقيقــةٌ إذ لا

يُعطي اسم الفاعل (١) حال الخطاب .

١٢٧ – **قلتُ** : وهم أحمد فيه ، و (مائت) أيضًا مجاز ؛ فإنَّ اسم الفاعل حقيقةٌ عنــد بقاء ما اشتقَّ منه اسمُ الفاعل ، و المختار أنَّ استعماله فيما مضى مجاز (٢) ، و أمَّا اســتعماله في المستقبل فمجازٌ بلا خلاف عند الأصوليين .

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] : ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُواْ يَحْتَسِبُونَ ﴾ (٣) هو في الوعيد نظير [قوله عزَّ و جلَّ]: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ (٤) * فــي الوعد * (٥) . و قال [محمود] قوله : ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ (٦) أي على علم مــن الله بي و باستحقاقي . أو على علم منِّي بوجوه الكسب كما قال قــارون : ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ ﴾ (٧) (٨).

قال أحمد : و كذلك يقول هو و إخوانه القدرية أنَّ الإثابة على الله واجبةٌ يؤتاها [العبــد] (٩) على علمٍ من الله تعالى باستحقاقه حتى قال في : ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلْآخِرَةِ ﴾ (١٠) في سبأ مــا قد ذكرتُه عنه ، لكن صدق الله بقوله (١١) : ﴿بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ﴾ ، إنَّما سلم منها أهل السنة الــذين

ز ١٠٩ و

---

(١) في الانتصاف [إذ لا يعطي اسم الفاعل وجود الفعل حال الخطاب] ففي عبارة المختصر خلل .

(٢) هذا مذهب القرافي ، و رجح الشوكاني أنَّه حقيقة ؛ قال : " لاتصافه بــذلك فــي الجملــة " . يراجــع : المحصول في علم أصول الفقه (١ / ٢٣٩) ، نفائس الأصول في شرح المحصول لأبي العباس أحمــد بــن إدريس القرافي (٢ / ٦٦٤) ، إرشاد الفحول (١ / ١٢٢) ، نثر الورود على مراقي السعود للشنقيطي (١ / ٧٩) .

(٣) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٤٧ .

(٤) سورة السجدة ٣٢ ، آية ١٧ .

(٥) ما بين العلامتين ** تقدم في " ج " فجاء قبل الآية .

(٦) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٤٩ .

(٧) سورة القصص ٢٨ ، آية ٧٨ .

(٨) الكشاف (٤ / ١٢٨) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) سورة سبأ ٣٤ ، آية ١ .

(١١) في " ج" زيادة [عقب هذه الآية] لكن المذكور من الآية نفسها .

جعلوا / الثواب فضلًا لا استحقاقًا تصديقًا بقوله (ﷺ) : **(و لا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته)** [١] . [٢]

[قوله تعالى : ﴿فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ضُرٌّ﴾ [٣]] **قال محمود** : قال في هذه الآية : ﴿فَإِذَا

أ ١٠٦ و مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ﴾ / و [قال] في أول السورة : ﴿وَإِذَا مَسَّ﴾ [٤] بالواو لأنَّ هذه الآية مسببة عمَّا قبلها أي مشمئزون من ذكر الله تعالى مستبشرون بذكر الآلهة ؛ فإذا مسَّ أحدهم ضرٌّ دعا ،

و ما بين الاثنين من دعاء الرسول (ﷺ) اعتراضٌ مؤكد للوعيد و كذا ما بعدها من الوعيد على الاشمئزاز . و الآية أول السورة جملةٌ ناسبت ما قبلها [و ليست سببًا لما قبلها] [٥] فعُطِفتْ بالواو نحو قام زيدٌ و قعد عمرو ، و إنَّما كان اشمئزازهم من ذكر الله سببًا لدعائهم [

ج ٢١٠ الله] عند الشدة ، و إن كان [ظاهره] مقتضيًا لضده ؛ لأنَّك تقول : زيدٌ مؤمنٌ بالله فإذا مسَّه ضرٌّ التجأ إلى الله فهذا تسبيبٌ ظاهر ، و تقول : زيدٌ كافرٌ [بالله] [٦] فإذا مسَّه ضرٌّ / التجأ إلى الله ؛ أقمْتَ كفرَه مقام الإيمان في جعله سببًا في الالتجاء إلى الله سبحانه ، أثبتَّ بما عكسه الكافر تعجبًا منه و إنكارًا له . [٧]

قال أحمد : هذا كلامٌ فاهمه عزيزٌ فضلًا عن منشئه [٨] .

ب ٨٧ ظ / **قال محمود** : [في قوله عزَّ و جلَّ]: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [٩] [أي كذبوا على الله] فدعوا له شريكًا و ولدًا ﴿وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ و لا يبعد عنهم قومٌ نسبوه إلى القبائح ، و أن يخلق خلقًا لا لغرض ، و أن يُعذِّب بريئًا و يكلف ما لا يُطاق ، و يجسمونه بكونه مرئيًا معاينًا مدركًا بالحاسة ، و يُثبتون له يدًا و قدمًا و جنبًا ، و يتسترون بالبلكفة و يجعلون له أندادًا بإثباتهم معه قدماء . [قال : تعالى الله عمَّا يقولون علوًا كبيرًا] [١٠] . [١]

---

(١) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٣٣٤) .

(٢) يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٠٠) .

(٣) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٤٩ .

(٤) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٨ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج" و قد جاء الكشاف بالوصفين و انفردت " ج " بأحدهما .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) الكشاف (٤ / ١٢٩ ، ١٣٠) .

(٨) في المطبوع [فضلًا عن مشبه قليل] و لا أدري معناه ؟ .

(٩) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٠ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

قال أحمد : عدا طوره فنقيم عليه حدَّ الردِّ ؛ لأنَّه قد أبدى صفحته ، أمَّا نسبة أهل السنة إلى أنَّهم ينسبون القبائح إلى الله سبحانه . فلم ينسبوا إليه قبيحًا ؛ فإنَّ التصرفات في الملك لا توصف بالقبح . و [قال في آخر] [٢] هذه السورة : ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍۖ﴾ [٣] و أمَّا هو و إخوانه [من القدرية] فيقولون : [إنَّ الله تعالى] ليس خالقَ كلِّ شيء ؛ لأنَّ أفعال العباد
ز ١٠٩ ظ شيءٌ و ليس مخلوقًا له [٤] عندهم . و يخلق لا لغرض لأنَّه الفعال لِمَا يشاء ، و عندهم [٥] ليس فعالًا لِما يشاء ، بل لأنَّ الفعل إمَّا منطوٍ على مصلحةٍ فيجب عليه (سبحانه) فعله [على زعمهم] ، أو مفسدةٍ / فيجب عليه [بزعمهم] تركه . فأين أثر المشيئة له ؟ و أمَّا اعتقادُ تكليف ما لا يُطاق [٦] تظليمًا فباطل ؛ لأنَّه من لازم خلق الله الأعمال ، و لازم الحقِّ حقٌّ ، و إنَّما الظلم التصرف في ملك الغير بغير إذنه . و قوله : يُجوِّزون الألم لا لغرض . فما يقول في إيلام البهائم و الأطفال و ليس بسبب سابق و لا في البهائم لثواب لاحق ؟ ! . و أمَّا الرؤية التي دلَّ عليها قولُ النبيِّ الصادق (ﷺ) : (**إنَّكم سترون ربَّكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته**) [٧] – نصٌّ لا يقبل التأويل بالتهاويل . [و أمَّا قولُه] : و التستر بالبلكفة
أ ١٠٦ ظ – سترٌ لا يستر ، و ليس كالتهتك بالباطل الذي اعتمده . و تعريضه بأنَّهم أثبتوا قدماء بكونهم أثبتوا لله تعالى صفاتِ الكمال . كلا و الله ما جعل لله أندادًا إلا القدرية الذين جعلوا نفوسهم يخلقون ما يريدون على خلاف مراد ربِّهم تعالى / حتى شاء ما لم يكن و كان ما لم يشاء . فـ[إنَّ] [٨] مَن أثبت من صفات الله ما شهد به كتابه فلا طعن عليه و لو كره الكافرون . و أمَّا إثبات القدم[٩] و اليد و الجنب [١] ففريةٌ لم يقل بها أحدٌ من أهل السنة ؛ و إنَّما أثبت

---

(١) الكشاف (٤ / ١٣٤ ، ١٣٥) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٢ .

(٤) في " ج " [و هو تعالى ليس خالقًا لها] .

(٥) في " ج " [و عنده و عند إخوانه] .

(٦) يراجع : حاشية التحقيق (ص ٣٨٢) .

(٧) أخرجه الشيخان من حديث جرير بن عبد الله البجلي (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك مواقيت الصلاة – ب فضل صلاة العصر ، ح ٥٤٤) ، مسلم (ك المساجد و مواضع الصلاة – ب فضل صلاتي الصبح و العصر ، ح ٦٣٣) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) ثبتت هذه الصفة في حديث أنس في الصحيحين – أخرجه البخاري (ك الأيمان و النذور – ب الحلف بعزة الله و صفاته ، ح ٦٦٦١) ، مسلم (ك الجنة و صفة نعيمها – ب النار يدخلها الجبارون ، ح ٢٨٤٨ –)

و جاءت من حديث أبي هريرة بلفظ (رجله) عند مسلم (ح ٢٨٤٦) في الباب نفسه ، فالصفة ثابتة و نؤمن

القاضي صفاتٍ سمعية وردتْ في القرآن و لم يتجاوز في إثباتها ما وردت به السنة ، و غيرُه حمل اليد على النعمة و القدرة [٢] ، و الوجه على الذات [٣] ، فلا وجه لإساءة أدبه .

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] : ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ [٤] أصل الكلام إن كنتَ عابدًا فاعبد الله فحذف و جُعِل تقديمُ المفعول عوضًا عنه . [٥]

قال أحمد : مقتضى كلام سيبويه أن الأصل تنبَّه فاعبد الله فحذفوا الفعل الأول اختصارًا ، فاستنكروا الابتداء بالفاء و من شأنها التوسط فقدَّموا المفعول و صارت الفاء متوسطة لفظًا و دالة على المحذوف و لينضاف إليها [٦] فائدة الحصر لإشعار التقديم بالاختصاص .

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعًا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ الآية [٧] **قال محمود** : الغرض تصوير عظمته و كنه / جلاله من غير ذهاب بالقبضة ج ٢١١
و اليمين إلى حقيقة / أو مجاز ، و كذا [ما جاء في] الحديث أنَّ حبرًا من اليهود قال : (إنَّ ز ١١٠ و

بها من غير تحريف و لا تكييف . يراجع أيضًا : السنة لابن أبي عاصم (١ / ٣٦٦) ، التوحيد لابن خزيمة (١ / ٢٠٢) .

(١) حكى القاضي أبو يعلى إثباتها في الصفات عن بعض الحنابلة ، لكن المعروف عند أهل التفسير من السلف كمجاهد قوله في (جنب الله) قال : أمر الله ، و قال أبو يعلى : " و هو الصحيح عندي " ، كذلك أنكر عثمان بن سعيد الدارمي جعلها من الصفات ، و كلام شيخ الإسلام ابن تيمية يشعر بعدم جعلها من الصفات فقد قال في بيان تلبيس الجهمية : " و الغرض هنا أنَّ المثبتة للصفة من هذا النص يستنبطونه بطريق آخر غير ظاهر النص ، و ليس الغرض تقرير طريقهم " ؛ فتبيَّن من هذا أنَّ ظاهر النص لا يدل على جعلها صفة كما ظهر من تفسير السلف ، فهم أعلم بلغة القرآن ، فهو محاولة من المخالف بإلزام أهل السنة ما لا يظهر من النص ، و لو درسوا أقوال مَن هو أعلم منهم بالتفسير لما وقعوا في هذه البدع . يراجع : رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد (ص ١٨٤) ، جامع البيان (٢٠ / ٢٣٤) ، إبطال التأويلات لأبي يعلى (ص ٤٢٧) ، بيان تلبيس الجهمية (٥ / ٤٧١) .

(٢) رحم الله ابن المنير يعتذر عن المعتقد الصحيح بكلام مَن خالفه ، و قد سبق بيان القول الحقِّ بإثبات هذه الصفة بلا كيف . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٢٧٥) .

(٣) وجه الله من صفات ذاته تعالى يؤمن بها أهل الحديث و السنة دون تحريف و لا تكييف ، و هي ثابتة بالقرآن و السنة الصحيحة و قد بوَّب لها البخاري بابًا في كتاب التوحيد من صحيحه . يراجع أيضًا : التوحيد لابن خزيمة (١ / ٢٤) ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة و الجماعة للالكائي (٣ / ٤٥٧) ، و المسائل الاعتزالية (٢ / ٨٧٧) .

(٤) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٦ .

(٥) الكشاف (٤ / ١٣٧) .

(٦) في " ج " [لتظهر].

(٧) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٧ .

الله يُمسك السموات على إصبع [و الأرضين على إصبع و الجبال علـى إصـبع و المـاء و الثرى على إصبع و الخلق علـى إصـبع ، ثـمَّ يهـزهنَّ فيقـول : أنـا الملـك] [(١)] **)** الحديث [(٢)] ، فضحك رسول الله (ﷺ) تعجبًا مِمَّا قال الحبر . و إنَّما ضحك أفـصحُ العـرب لأنَّه فهم منه ما فهمه علماء البيان من غير إمساك و لا يد ، بل فهم / * من أول وهلـة * [(٣)] الزبدة و الخلاصة ، و هي الدلالة على القدرة الباهرة على طريقة [(٤)] التخييل ، و أكثر كـلام الأنبياء و الكتب السماوية تخييل زلتْ فيه الأقدام قديمًا . [(٥)] ب ٨٨ و

قال أحمد : ذكرُ لفظِ التخييل [قبيحٌ] ، و هي عبارة موهمة تقدَّم إنكارهـا [عليـه فـي مواضع من هذا الكتاب] [(٦)] . [(٧)]

من سورة غافر

قال محمود : [قولـه عـزَّ و جـلَّ] : ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِى ٱلطَّوۡلِ﴾ [(٨)] غافر الذنب و قابل التوب معرفةٌ لأنَّه صفةٌ لازمة و ليست لحدوث الفعل حالًا أو استقبالًا ، و أمَّا شديد العقاب فلا شكَّ أنَّ إضافته غير حقيقية لأنَّه مـن الـصفات المـشبهة ،

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) أخرجه الشيخان من حديث ابن مسعود (رضي الله عنه) و لفظه أقرب إلى لفظ مـسلم ، فأخرجـه البخـاري (ك التفسير (سورة الزمر) – ب و ما قدروا الله حق قـدره ، ح ٤٨١١) ، مـسلم (ك صـفات المنـافقين و أحكامهم – ب كتاب صفة القيامة و الجنة و النار ، ح ٢٧٨٦) .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ب " .

(٤) في " أ ، ب " زيادة [هذا] و لا يحتاجها السياق فتركتها .

(٥) الكشاف (٤ / ١٣٨) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) إنكار ابن المنير هنا لفظ التخييل فقط ليس بجيد ؛ لأنَّ كلام الزمخشري فيه مخالفة صريحة لمذهب أهـل الحديث و السنة من الإيمان بالآية على ظاهرها ، و إثبات ما جاءت به من صفات ، و تأويـل الزمخـشري للحديث باطل لأنَّ النبي (ﷺ) قرأ الآية التي تؤيد كلام الحبر ، و قد سبق الكلام على أنَّ لله تعالى يدين بلا كيف . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٢٧٥) ، المسائل الاعتزالية (٢ / ٨٨٣) .

(٨) سورة غافر ٤٠ ، آية ٣ .

فجعله الزجاج بدلًا [١] ، و انفراد البدل من الصفات ينبو [عنه نبوًا] ظاهرًا ، فجميعها أبــدال غير أوصاف لوقوع هذه النكرة . [٢]

قال أحمد : * هذا كما يقضي [الفقهاء] بالخاص على العام ؛ لأنَّه جمعٌ بين الــدليلين * [٣] . و فيه وجهٌ أن تكون صفات معارف و يكون (شديد العقاب) محذوف الألــف و الــلام ليجانس ما قبله . و قال الخليل : في قولهم : ما يحسن بالرجل مثلك ، و [مــا يحــسن] [٤] بالرجل خير منك أن يفعل كذا – أنَّه على نية الألف واللام [٥] . و أجاز وجهًا آخر أن يكــون صفةً قُصِد تنكيرها لِمَا في الإبهام من الدلالة على فرط الشدة ، و لعل هذه النكتة هي الداعيــة إلى اختيار البدل إذا سلكتَ طريقة الإبدال ، و الواو فــي ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ أفــادت رحمتــي الجمع بين مغفرة الذنب و قبول التوب .

أ ١٠٧ و / **قال محمود :** الجدال المذموم هو الجدال بالباطل لإدحاض الحقِّ و إطفاء نور الله فلذلك قال تعالى : ﴿ وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ ﴾ [٦] ، أمَّا الجدال لإيضاح هذا الملتــبس و حلِّ المشكل و ردِّ أهل الزيغ فأعظم جهاد في سبيل الله و على هذا يحمل قوله (ﷺ): **(إنَّ جدالًا في القرآن كفر)** [٧] . [٨]

ز ١١٠ ظ **قال محمود :** و إنما / قال في حملة العرش : ﴿وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ [٩] [و إنَّما وصفهم بذلك] و لا يخفى على أحد إيمانهم إظهارًا لشرف الإيمان كما وصف الأنبياء بالصلاح فــي غيــر موضع من كتابه [العزيز] لذلك ، و كما عقب أفعال البر بقولــه : ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ

([١]) يراجع : معاني القرآن للزجاج (٤ / ٣٦٦) .

([٢]) الكشاف (٤ / ١٤٥) .

([٣]) ما بين العلامتين هو كلام أحمد ، و باقي القول هو مختصر من كلام محمود في الآية ، و في اختــصار علم الدين ما يدل على منهجه حيث حذف كلام المصنفين في العروض ؛ لأنَّه ليس قريب الصلة بالتفسير .

([٤]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٥]) يراجع : الكتاب (٢ / ١٣) .

([٦]) سورة غافر ٤٠ ، آية ٥ .

([٧]) أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) (ك السنة – ب النهي عن الجدال في القرآن ، ح ٤٦٠٣) بلفظ " المراء في القرآن " ، و أخرجه الحاكم في أول كتاب التفسير (ح ٢٩٤١ ، ٢٩٤٢) و قال الحــاكم صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه و وافقه الذهبي ، و قال الشيخ الألباني : " حسن صحيح " .

([٨]) الكشاف (٤ / ١٤٦) .

([٩]) سورة غافر ٤٠ ، آية ٧ .

﴾ [١] . و فائدة أخرى أنَّه لو كان جسمًا لكان حملة العرش و مَن حوله مشاهدين لا مصدقين [٢] ؛ لأنَّ الإيمان إنَّما هو بالغيب فعُلِم أنَّ الإيمان لا يكون في هذا إلا بالعلم و اليقين . و فيه تنبيهٌ على أنَّ الإيمان يجب أن يكون أقوى داعٍ إلى النصح و الشفقة و إن اختلفتْ الأجناس و تناءت الأماكن كما رأيتَ مَن حول العرش لِمَن فوق الأرض للاشتراك في الإيمان . [٣]

قال أحمد : استدلالُه على أنَّهم لا يُشاهدون بقوله : ﴿وَيُؤْمِنُون﴾ – لا يصحُّ ؛ لأنَّ الإيمان هو التصديق و لا يُشترَط فيه غيبة [٤] المصدَّق به بدليل الإيمان بالآيات المشاهدة من انشقاق / القمر و قلب العصا . ج ٢١٢

١٢٨ – **قلتُ** : الإيمان بالآيات المشاهدة ليس إيمانًا بوجودها ، بل [هو] [٥] إيمانٌ بأنَّها دالةٌ على صدق النبيِّ (ﷺ) المتحدي بها .

عاد كلام أحمد قال : في قلب محمود مرضٌ فرمى فجاوز الغرض ، و قصده نفيُ صحة الرؤية [٦] . قولُه : لو كانت الرؤية صحيحةً لرآه حملة العرش – لا يلزم [٧] ؛ فالرؤية عبارة عن إدراكٍ يخلقه الله (سبحانه و تعالى) ، و يجوز ألا يُخلَق لهم إدراك [١] .

([١]) سورة البلد ٩٠ ، آية ١٧ .

([٢]) هذا من إخضاع كلام الله عزَّ و جلَّ للأهواء ، يريد نفي رؤية المؤمنين ربهم سبحانه يوم القيامة بهذا ، و قد سبق التنبيه على أنَّه لا يجوز في الكلام عن الله تعالى نفي أو إثبات ما لم يأت به الشرع مثل كلامه عن (الجسمية) ؛ ثم هم بعد ذلك يبنون عليه مقدمات و نتائج و هي باطلة الأساس ، و ليست بحجة في شرع الله تعالى ، و قد ثبت حصول رؤية المؤمنين ربهم تعالى في أوقات مخصوصة (فما بين القوم و بين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن) – حديث أبي موسى عند مسلم في كتاب الإيمان – و قوله (ﷺ) : (فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئًا أحب من النظر إلى ربهم عزَّ و جلَّ) – حديث صهيب عند مسلم أيضًا (ح ١٨١) – ؛ فلا يؤخذ من ثبوت حملهم العرش ثبوتُ رؤيتهم لربهم تعالى ، لجواز حجبهم عن رؤيته تعالى ؛ فظهر أن قول الزمخشري ضعيف الحجة ، و لم يحسن ابن المنير جواب الزمخشري لأنَّه يسلم له نفي الجسمية و نفي العلو لله تعالى الذي يعبرون عنه بنفي الجهة ؛ لذلك جاء إثباته للرؤية على غير قول أهل الحديث و السنة ، فأثبتوا رؤية مقيدة بقيد لم يأتِ في كتاب و لا سنة و لم يقله أحد من الصحابة و التابعين ؛ فقالو : يرى بلا جهة . و قد سبق الكلام عن قولهم هذا . يراجع : المسائل الاعتزالية (٢ / ٨٨٩) ، حاشية التحقيق (ص ٣٥٣) .

([٣]) الكشاف (٤ / ١٤٨) .

([٤]) في " ج " [صحة ما يفرض به] و المثبت موافق لما في الانتصاف .

([٥]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٦]) في " ج " [رؤية الله سبحانه و تعالى] .

([٧]) في " ج " [غير لازم] .

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] [٢] : ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ ثُم ذكر أثر الرحمة و لم يذكر أثر العلم ؛ لأنَّه أراد فاغفر للذين علمـ[ـتَ] [٣] منهم التوبة برحمتك . الحكيم الذي لا يفعل شيئًا إلا بمراعاة الحكمة . و قِهِم جزاء السيئات أي الصغائر أو الكبائر بالتوبة . و فائدة الاستغفار لِمَن تاب و قد وُعِد المغفرة كفائدة الشفاعة في زيادة / الكرامة . ب ٨٨ ظ

قال أحمد : أخطأ من وجوه : [أحدها] [٤] اعتقاد و جوب مراعاة المصلحة . و اعتقاد أنَّ اجتناب الكبائر يكفر الصغائر وجوبًا من غير توبة ، و اعتقاد امتناع غفران الكبائر بلا توبة ، و اعتقاد وجوب قبول التوبة / على الله و جحد الشفاعة في العفو . و أفضحُ ما فيه و ز ١١١ و أقبحه قولُه : " إنَّ المراد بالاستغفار زيادة الكرامة " ؛ مع أنَّ صريح المسؤول إنَّما هو المغفرة و وقاية عذاب الجحيم .

قال محمود : إحدى الإماتتين في قوله عزَّ و جلَّ : ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [٥] إيجادهم أمواتًا ، و الثانية عند [انتهاء] الأجل . و تسمية الإيجاد [من غير حياة] [٦] موتًا / هو كما يقال : سبحان مَن صغَّر جسم البعوضة و كبَّر جسم الفيل ، و يقال للحفار : ضيِّق فم الركية و وسِّع أسفلها ، و ليس ثَمَّ نقلٌ من صغر إلى كبر و لا من ضيقٍ إلى سعة و لا عكسه ، إنَّما أريد الإنشاء على هذه الصفات ، فجعلتَ اختياره أحد الجائزين مع التمكن من الآخر صرفًا عن الآخر . [٧]

و أعاد أحمد ذكر مسألة الأوزتين المذكورة في سورة البقرة عند قوله عزَّ و جلَّ : ﴿ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [٨] فجدد به عهدًا .

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] : ﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ أي هل إلى نوعٍ من الخروج سريعٍ أو بطيء ﴿سَبِيل﴾ قط أم اليأس واقعٌ ، و هي حال مَن غلب عليه اليأس فقال ذلك حيرة ، فقيل : ذلكم التحيُّر بسبب أنَّه إذا دُعِي الله [٩].

---

(١) هذه عبارة " ج " و في بقية النسخ [ألا يخلق لهم رؤية هذا الإدراك] فعبارة " ج " أفضل .
(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٣) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .
(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٥) سورة غافر ٤٠ ، آية ١١ .
(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٧) الكشاف (٤ / ١٥٠) .
(٨) سورة البقرة ٢ ، آية ١٦ .
(٩) في " ج " هنا زيادة [وحده كفرتم فلذلك شيع السداد طوق الخلاص] .

قال أحمد : و على هذا بنى الشعراء قولهم :

هــــل إلــــى نجـــدٍ وصـــــول [١] أو [٢] علــــى الخَيْــــف نــــزول [٣]

أي أنَّ هذا أمرٌ غلب فيه اليأس على الطمع .

١٢٩ – قلتُ : ليس المثال الذي ذكره أحمد بمطابق فإنَّ في الآيــة خروجًــا و ســبيلًا نكرتان ، أي ليس طريقٌ من الطرق إلى نوعٍ من الخروج ، و في الــشعر الخيــف و نجــد معرفتان ، لكن حصل اليأس في أحد الأمرين دون الثاني .

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] :﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [٤] يحتمل أن يكون المنفي الشفيع الموصوف بالطاعة و أن يكون المنفي الصفة . [٥]

قال أحمد : نفي المجموع يصح بنفي جزئه و بنفي كلِّه .

قال محمود : فإن كان المراد نفي الأمرين فذكر [نفي] الصفة كالعلة لنفي الــذات أي لا طاعة فلا شفاعة ؛ [و ذكر نفي الذات بنفي الصفات] [٦] أي لا ذات فلا صفة .

قال أحمد : فيكون النفي [وقع] مرتين من وجهين مختلفين .

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] : ﴿خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾ [٧] إمَّا صــفة النظــرة أو مــصدرٌ **ج ٢١٣**
كالعاقبة ، و لا يجوز أن // يكون المراد الخائنة من الأعين لأنَّها في مقابلة نفس الــصدور لا **ز ١١١ ظ**
ما تخفيه الصدور ، و على الأول يتطابق . [٨]

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ ﴾ [٩] كــان إذا همَّ بقتله كفُّوه و قالوا : هذا مما لا يُخاف [منه] [١٠] ، و هو ساحر إنَّمــا يقاومــه مثلــه ،

---

(١) في " ز " [رسول] .

(٢) في " ز " [أم] و في الانتصاف المطبوع [و] .

(٣) لم أجد مَن ذكره غير ابن المنير و نقله عنه علم الدين و محيي الدين الدرويش . يراجع : إعراب القرآن الكريم و بيانه (٦ / ٥٥٤) .

(٤) سورة غافر ٤٠ ، آية ١٨ .

(٥) الكشاف (٤ / ١٥٣) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة غافر ٤٠ ، آية ١٩ .

(٨) الكشاف (٤ / ١٥٤) .

(٩) سورة غافر ٤٠ ، آية ٢٦ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

فيظنوك إذا قتلته أنَّ ذلك خوفٌ منه ، و الظاهر أنَّه كان عالمًا بنبوته (١) خائفًا من قتله راغبًا في إهلاكه لولا الجزع و أراد أن يكتم خوفه بقوله : ﴿ ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ ﴾ ليكفُّوه فينسب الانكفاف إليهم لا إلى خوفه منه ، و يدلُّ على خوفه منه قولُه : ﴿وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓ﴾ و هذا من تمويهاته . (٢)

قال أحمد : هو مثل قوله : ﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرۡذِمَةٞ قَلِيلُونَ ۝٥٤ وَإِنَّهُمۡ لَنَا لَغَآئِظُونَ ۝٥٥ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ ﴾ (٣) يوهم قلة الاحتفال بهم و أنَّ قتالهم إنَّما هو لأجل أنَّهم لنا غائظون و من عادتنا الحذر على دولتنا (٤) بحسن الحفظ و حماية حوزة المملكة ، و لقد كذب ، كان جوفُه مملوءًا رعبًا .

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ : ﴿وَقَالَ رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾ (٥)] الرجل المؤمن من آل فرعون ، و قيل [قوله] : ﴿مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ ﴾ متعلق بـ ﴿يَكۡتُمُ﴾ و كان [المؤمن] من بني إسرائيل ، و هو بعيد لأنَّ إيمان بني إسرائيل كان فاشيًا ب ٨٩ و
، ثُم قوَّى المؤمنُ قولَ موسى بأنَّه جاء / بالبينات (٦) ، و بدأ بتقدير كونه كاذبًا / لأنَّه أقرب أ ١٠٨ و
إلى إصغائهم و ليُبعد كونَه متعصبًا ؛ إذ هو كلامُ مَن لم يُعطِه حقَّه ، و لهذا قال في قسم الصدق ﴿ يُصِبۡكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡۖ ﴾ و إنَّما يُصيبهم على تقدير الصدق الكلُّ لا البعض . (٧)

قال أحمد : نظير تقديم الكاذب [قوله تعالى عن شاهد يوسف] : ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴾ (٨) قدَّم ما يُصدِّق المرأة ليرفع التهمة و إبعاد الظن ، و لم يضره تأخير المقصد لهذه الفائدة . و قريبٌ منه قوله تعالى : ﴿فَبَدَأَ بِأَوۡعِيَتِهِمۡ قَبۡلَ وِعَآءِ

---

(١) في " ج " [بنبوة موسى] .
(٢) الكشاف (٤ / ١٥٦ ، ١٥٧) .
(٣) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٥٤ : ٥٦ ، و إثبات الآيتين (٥٥ ، ٥٦) جاء في " ج " فقط .
(٤) في " ج " [ذريتنا] و السياق يرجح المثبت .
(٥) سورة غافر ٤٠ ، آية ٢٨ .
(٦) في " ج " [بقوله : (و قد جاءكم بالبينات)] على حكاية لفظ الآية .
(٧) الكشاف (٤ / ١٥٧ : ١٥٩) .
(٨) سورة يوسف ١٢ ، آية ٢٦ .

أَخِيهِ ﴾ (١) و يقال : إنَّه لَمَّا انتهى إلى وعاء أخيه قال : " ما هذا بوجه سارق " ليبعد التهمة ، فقالوا : لا بدَّ من تفتيش وعائه .

قال محمود : [قوله تعالى] (٢) : ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمًا لِّلۡعِبَادِ ﴾ (٣) يجوز أن يكون في معنى ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ (٤) و هذا أبلغ لتنكير ﴿ظُلۡمًا﴾ و إذا لم يُرِدِ الظلم كان عن فعله أبعد . و يجوز أن يكون و لا / يريد لعباده أن يظلموا ؛ لأنَّه ذمَّهم على كونهم ظالمين . (٥) ز ١١٢ و

قال أحمد : هذا من الطراز الأول و قد سبق من إبطاله ما يُغني عن إعادته . (٦)

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ ﴾ (٧) بدلٌ من ﴿مَنۡ هُوَ مُسۡرِفٌ﴾ (٨) لأنَّ المراد كلُّ مسرفٍ ، فالبدل على معنى (مَن) ، و فاعل (كبر) ضمير ﴿مَنۡ هُوَ مُسۡرِفٌ ﴾ فحُمِل البدل على المعنى و الضمير على اللفظ (٩) . (١٠)

قال أحمد : فيما ذكره عودٌ إلى اللفظ من بعد معاملة معناها و أهل العربية يجتنبونه ، فالأولى أن لا يُعتمَد في إعراب القرآن ، و الصواب أنَّ فاعل (كبر) ضمير مصدر ﴿يُجَٰدِلُون ﴾ أي كبر جدالهم مقتًا ، أو يجعل (الذين) مبتدأ بتقدير حذف المضاف أي جدال الذين يجادلون ، و الضمير في يجادلون يعود إلى الجدال المحذوف و الجملة مبتدأ و خبر ، و مثله في حذف المضاف و عود الضمير إليه [قوله] : ﴿أَجَعَلۡتُمۡ سِقَايَةَ ٱلۡحَآجِّ وَعِمَارَةَ

---

(١) سورة يوسف ١٢ ، آية ٧٦ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة غافر ٤٠ ، آية ٣١ .

(٤) سورة فصلت ٤١ ، آية ٤٦ .

(٥) الكشاف (٤ / ١٦٠ ، ١٦١) .

(٦) هذا مبني على الخلط بين الإرادة الشرعية و الإرادة الكونية و هي المشيئة . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٤٦) .

(٧) سورة غافر ٤٠ ، آية ٣٥ .

(٨) سورة غافر ٤٠ ، آية ٣٤ .

(٩) في " أ ، ب ، ز " هنا زيادة [و فاعل (كبر) ضمير ﴿يُجَٰدِلُون ﴾] و قد سقطت من " ج " و هو الصواب ؛ لأنَّه سيأتي زيادة بيان في كلام أحمد .

(١٠) الكشاف (٤ / ١٦٢) .

ٱلۡمَسۡجِدِ

ٱلۡحَرَامِ كَمَنۡ ءَامَنَ ﴾ [١] في أحد تأويليه [٢] ، و مثله كثير ، و فيه وجوه توجب السلامة عمَّا ذكره محمود ، فالأولى العدول عنه .

/ **قوله تعالى** : ﴿وَأُشۡرِكَ بِهِۦ مَا لَيۡسَ لِي بِهِۦ عِلۡمٞ﴾ [٣] **قال محمود** : أراد به نفي المعلوم أي ما ليس بإله فكيف يصحُّ أن يُعلَم إلهًا . [٤] **ج ٢١٤**

قال أحمد : هو مثل [قوله] [٥] :

على لاحب لا يُهتدى بمناره [٦]

أي لا منار له فيُهتدى به ، و كلامه هاهنا أجود من كلامه في قوله : ﴿ مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي ﴾ [٧] .

قال محمود : [قوله تعالى] :﴿لَا جَرَمَ﴾ [٨] عند البصريين (لا) ردٌّ لِمَا دعاه إليه قومُه ، و جرم : كسب ، أي كسب دعاؤهم إليه بطلان دعوته ، أي ما حصل إلا بطلان دعوته .

و اختار أنَّ لا جرم نظير لا بدَّ و الجرم : القطع ، كقولك : لا بدَّ [٩] أن تفعل ، و البدّ من

([١]) سورة التوبة ٩ ، آية ١٩ .

([٢]) قال العكبري : " و التقدير : أجعلتم أصحاب سقاية الحاج ، أو يكون التقدير : كإيمان مَن آمن ؛ ليكون الأول هو الثاني " و هو قول أبي جعفر النحاس . يراجع : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ص ٣٦٢) ، التبيان في إعراب القرآن (ص ٣٠٣) .

([٣]) سورة غافر ٤٠ ، آية ٤٢ .

([٤]) الكشاف (٤ / ١٦٤) .

([٥]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٦]) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٣٥) .

([٧]) سورة القصص ٢٨ ، آية ٣٨ .

([٨]) سورة غافر ٤٠ ، آية ٤٣ .

([٩]) في " أ ، ب " زيادة [و] لا يحتاجها المعنى ، و كذلك جاءت العبارة في الكشاف خالية منها .

التبديد أي التفريق ، أي لا مفارقة لك من فعل كذا ، فكذا لا جرم : لا انقطاع لبطلان دعــوة الأصنام بل هي باطلةٌ أبدًا . (١)

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾ (٢) و لم يقل لخزنتها تهويلًا و تفظيعًا ، و يجوز أن تكون جهنم أبعد النار قعرًا من قولهم : / بئرٌ جِهِنام بعيدة القعر ، أ ١٠٨ ظ

و كان النابغة يُسمَّى الجهنَّام لبعد غوره في الشعر . (٣)

قال أحمد : و الأول أظهر ؛ و التفخيم فيه [من وجهين : أحــدهما] بوضــع الظــاهر موضع المضمر . الثاني أنَّ جهنم أفظع من النار إذ النار مطلقة و جهنم أفظعها .

/ **قال محمود** : [قوله تعالى] (٤) : ﴿ قَالُواْ فَٱدۡعُواْ ﴾ (٥) لَمَّا احتجوا عليهم بقــولهم (٦) : ﴿أَوَلَمۡ تَكُ تَأۡتِيكُمۡ رُسُلُكُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾ فاعترفوا ، قالوا : فادعوا أنتم فقد خلفتم أسباب إجابة الدعاء وراءكم و نحن لا نستطيع أن ندعوا لكم . و فيه قطع رجائهم إذ (٧) كان الملك المقرَّب لا يُسمَع دعاؤه ، فكيف الكافر ؟ ! . ز ١١٢ ظ

قال محمود : [قولــه عــزَّ و جــلَّ] : ﴿لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ / مَعۡذِرَتُهُمۡ ﴾ (٨) إمَّــا أن يعتذروا فلا ينفع الاعتذار و إمَّا لا يعتذرون و لو جاءوا بها لم تقبل . (٩) ب ٨٩ ظ

قال أحمد : الاحتمالان في قوله : ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ (١٠) لكن هاهنا يــصير المعنــى [على] (١١) عكس الآخر ؛ على تقدير : ألا يكون لهم عذرٌ بنفي صفة المعذرة و هي المنفعة ،

---

(١) الكشاف (٤ / ١٦٥) .

(٢) سورة غافر ٤٠ ، آية ٤٩ .

(٣) الكشاف (٤ / ١٦٧) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) سورة غافر ٤٠ ، آية ٥٠ .

(٦) في " ج " [بقوله] .

(٧) في " أ " [إذا] و هو محتمل و لكن قدَّمت ما في بقية النسخ لأنَّه تعليل .

(٨) سورة غافر ٤٠ ، آية ٥٢ .

(٩) الكشاف (٤ / ١٦٨) .

(١٠) سورة غافر ٤٠ ، آية ١٨ .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

أي إذا لم تحصل ثمرة المعذرة فكيف يقع ما لا ثمرة فيه ؟ و في تلك الآية جعل نفي الموصوف تبعًا لنفي الصفة . فهاهنا الأولى بالنفي الصفةُ ، و في هذه الأولى بالنفي الذات .

قال محمود : وجه اتصال [قوله تعالى] [١] : ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ﴾ [٢] بما قبله أنَّ [٣] مجادلتهم في آيات الله كانت إنكارًا للبعث فاحتج عليهم بخلق السموات و الأرض ، و كانوا مقرين بعظمتها و أنَّ الله تعالى خالقها ؛ فمَن قدر عليها فهو بالقدرة على خلق الأدنى أولى . [٤]

قال أحمد : الأولوية ثابتةٌ بدرجتين : أحدهما ما ذكره من عظمتها ، و الثاني أنَّ الإعادة أهون من الابتداء ، فابتداء خلق العظيم أعظم من ابتداء خلق الحقير ، * و إعادة خلق الحقير أهون بدرجتين من ابتداء خلق العظيم * [٥] ، و إلى هذا وقعتْ الإشارة بقوله : ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [٦] أي قيام السموات و الأرض من آياته ، فكيف ما هو أحطُّ عنهما بدرجتين ؟ ! فعطفه بـ(ثُم) تنبيهًا على تراخي إعادة البشر عن إنشاء خلق السموات و الأرض ، فلَمَّا قرَّر ذلك قال : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [٧] فهذا لباب [٨] المراد . [٩]

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة غافر ٤٠ ، آية ٥٧ .

(٣) هكذا هي في " ج " و هو الموافق لما في الكشاف ، و في غيرها [لأن] .

(٤) الكشاف (٤ / ١٦٩) .

(٥) سقط ما بين العلامتين ** من " ج ، ز " .

(٦) سورة الروم ٣٠ ، آية ٢٥ .

(٧) سورة الروم ٣٠ ، آية ٢٧ .

(٨) في " ج ، ز " [الباب] و المثبت موافق لما في الانتصاف ، و بعدها في " ج " [المقصود] .

(٩) هذا على أحد التأولين للسلف ، و قد مال أحمد هنا إلى المذهب المرجوح ، هذا إن ثبت عنهم فيها مذهبان (ﷺ) ، فالذي يترجح للباحث أنَّ كلا التأويلين يعودان إلي قولٍ واحد ؛ فالذي قال : أيسر عليه – فسَّر اللفظ باللفظ ، و الذي قال : كلٌ هين عليه سبحانه – فسّر الآية إجمالًا ؛ لذلك جاء عن قتادة (رحمه الله) : " إعادته أهون عليه من بدئه ، و كلٌ عليه هين " فجمع بين القولين . و قد جاءت الآية على هذا النظم لأنَّ المشركين يقرون بالابتداء و يُنكرون الإعادة ، لذلك خاطبهم بما يفهمه كلُّ عاقل من أنَّ الإعادة أهون من الابتداء كما هو معروفٌ في قانون المخلوقين ، و هذا تنزلٌ من الله في موضع الاحتجاج على المنكرين ، ثُم عقبه بالذي ينبغي لله تعالى فقال سبحانه : ﴿ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ليفطن المؤمن إلى المثل الأعلى الواجب له سبحانه ، و هو أنَّ كلَّ هذا ممكنٌ و لا فرق في صريح العقل بين ممكن و آخر ، فالمرجح لتلك الممكنات مشيئتُه القاهرة لكل شيء ، فسبحانه له الخلق و الأمر . كما أنَّ هذا الذي قاله ابن المنير في " ثُم "

قال محمــود : [قوله تعالى] [١] : ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ﴾ [٢] و لم يقــل (أكثرهم) فأعاد الظاهر تنبيهًا على اختصاص كفر النعمة بالإنسان [٣] / ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ﴾ [٤] ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [٥] ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [٦] . [٧] ج ٢١٥

قال محمود : النبيُّ (ﷺ) قد اتضحت له أدلة التوحيد قبل مجيء الوحي [٨] فما معنى (لَمَّا) في قوله تعالى : ﴿قُلۡ إِنِّي نُهِيتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَمَّا جَآءَنِيَ ٱلۡبَيِّنَٰتُ مِن / رَّبِّي﴾ [٩] قال : هو تقويةٌ له [١٠] ، كقوله تعــالى : ﴿قَالَ أَتَعۡبُدُونَ مَا تَنۡحِتُونَ ۝٩٥ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [١١] و نحوها مما يقوي أدلة العقل ليتظافر الدليلان . [١٢] ز ١١٣ و

أ ١٠٩ و

ردَّه الألوسي لأنَّ أمر البعث و الجزاء هو المراد بالخلق فهو أعلى رتبة أيضًا على عكس ما رأى ابن المنير ، و المراد أنَّ الراجح في " ثُم " أنَّها للترتيب الزماني لأنَّ السياق القرآني جعلها من آيات القدرة ؛ و لذلك من المفسرين مَن قدَّر جملة (إذا دعاكم) بالمفرد أي من آياته قيام السموات ثم دعوتكم من الأرض للبعث ، فأمر البعث لاشك فيه ، بل هو آية من آيات قدرته ، فالأولى أن يستدلَّ العقلاء به على ما خفي عليهم مــن عظــم الخالق و جلال صفاته ، فاليوم الآخر هو جنة كلِّ مؤمن يتحمل المشاق و الأذى لنصرة دينه ؛ لأنه يرجو ما عند ربه . و كلام ابن المنير هنا اتَّبع فيه الزمخشري في تهوين أمر الإعادة بالنسبة للابتداء و فرَّع عليه ، و كلامه على الآية في سورة الروم كان أقوم سبيلًا و إن كان فيه شيءٌ مما ذكرتُه هنا ، فراجعــه إن أردتَ . يراجع : تفسير الطبري (١٨ / ٤٨٥) و ما بعدها ، تفسير ابــن كثيــر (٦ / ١٣٣ ، ١٣٤) ، و روح المعـــاني (٢١ / ٣٥) ، و التحرير و التنوير (٢١ / ٧٩ و ما بعدها) .

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة غافر ٤٠ ، آية ٦١ .

(٣) في " ج " [لجنس الإنسان] .

(٤) سورة الحج ٢٢ ، آية ٦٦ .

(٥) سورة العاديات ١٠٠ ، آية ٦ .

(٦) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٣٤ .

(٧) الكشاف (٤ / ١٧١) .

(٨) في " ج " [البينات] .

(٩) سورة غافر ٤٠ ، آية ٦٦ .

(١٠) في " ج " [فأجاب بأنَّه تقوية لأدلة العقل] .

(١١) سورة الصافات ٣٧ ، آية ٩٥ ، ٩٦ .

(١٢) الكشاف (٤ / ١٧٢) .

قال أحمد : [الحقّ إنَّ] معرفة الله تعالى و وحدانيته معلومان بالعقل / و قد ترد الأدلة العقلية في مضمون [١] السمعية ، أمَّا وجوب عبادة الله و تحريم عبادة الأصنام فحكم شرعي ؛ فقوله : ﴿قُلۡ إِنِّي نُهِيتُ﴾ أي حرم عليَّ ، و هذا إنَّما يتحقق بعد البعثة خلافًا للزمخشريِّ و أتباعه في الإيجاب قبل الشرع [٢] للتحسين و التقبيح [العقليين] . ثُمَّ قولُه : إنَّه يقوي أدلة

العقل – باطلٌ ؛ لأنَّ القطعيَّ لا يقبل التقوية [٣] و التأكيد . [٤]

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿ٱدۡخُلُوٓاْ أَبۡوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ﴾ [٥] و إن كان القياس : بئس مدخل [المتكبرين] [٦] ، كما تقول : زُرْ بيتَ الله فنعم المزار ، لكنَّ الدخول المقدَّر بالخلود في معنى الثواء [٧] . [٨]

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] : ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعۡضَ ٱلَّذِي نَعِدُهُمۡ﴾ [١] المصحح لدخول نون التوكيد دخول (ما) على الشرط و لولاها لم يجز . [٢]

([١]) في " ج " [العقلية ضمن السمعية] .

([٢]) في " ج " [البعثة] .

([٣]) هكذا هي في " ج ، ز " و في " أ ، ب " [القوة] و الأول أولى .

([٤]) قال ابن أبي العز : " و ما أحسن المثل المضروب للنقل مع العقل ، و هو : أنَّ العقل مع النقل كالعامي المقلد مع العالم المجتهد ، بل هو دون ذلك بكثير " فهذا مثل ما أحسنه لِمَن تدبره ! فالعقل لا يعارض النقل الثابت عن الله تعالى و رسوله (ﷺ) ؛ بل الناظر في كتاب الله يعلم أنَّه سبحانه علمنا كيفية الاحتجاج على صحة توحيد الربوبية و توحيد الألوهية بالبراهين الجلية ، إنَّما يَحدث التعارضُ إذا تجاوز العقل حدَّه فأراد تحسين ما قبَّحه الشرع أو تقبيح ما حسَّنه الشرع ، أو إثبات ما نفاه الشرع أو نفي ما أثبته الشرع ، أو الخوض فيما حظر الشرع الكلام فيه ، و هو الكلام على الله بغير علم . و الصراع بين العقل و النقل قضية غريبة عن ملة الإسلام ؛ و إنَّما روَّج لها أهل الأهواء ، كما يحدث في زماننا هذا من تزكية الصراع بين الفرد و المجتمع ، و بين الرجل و المرأة ، و مَن له علم بدين الله تعالى و له دراية بحقائق الأمور يعلم أنَّها صراعات مفتعلة لأهواء دفينة ، و أنَّ طرفي الصراع أميل إلى الموادعة و التعايش بل و التآلف بدلا من الفرقة و التشاحن . يراجع : شرح العقيدة الطحاوية (ص ٢٠١) ، و المسائل الاعتزالية (٢ / ٨٩٥) .

([٥]) سورة غافر ٤٠ ، آية ٧٦ .

([٦]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٧]) هكذا هي في " ب " و في الكشاف ، و في " ج ، ز " [المثوى] و هو محتمل ، و قد سقطت من " أ " .

([٨]) الكشاف (٤ / ١٧٤) .

قال أحمد : لأنَّ النون المؤكدة مخصوصةٌ بغير الواجب ، و الشرط من قسم الواجب إلا إنَّه إذا أُكِّد قوي إبهامه فساغ دخول النون [فيه] .

قال محمود : ﴿أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ إمَّا أن يشترك مع الأول في الشرط و يكون قولُه : ﴿فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ جزاءً مشتركًا بينهما فلا يستقيم المعنى ، و إمَّا أن يُجعل ﴿فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ مختصًا بالثاني فبقي الأول بلا جزاء . و اختار أن يختص بالثاني و جواب الأول محذوف ، أي فإمَّا نرينَّك ما حلَّ بهم يوم بدرٍ فقد رأيتَ ما يسرك أو نتوفينَّك فإلينا يرجعون فننتقم منهم .

ب ٩٠ و **قال أحمد** : إنَّما حُذِف الأول دون الثاني لأنَّ الأول إذا / وقع فهو غاية الأمل في إنكائهم ، و إن لم يقع وقع الثاني ، و هو الذي يحتاج إلى تسلية . **قال** [محمود] [٣] : و مثله : ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ ۝ أَوْ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِى وَعَدْنَٰهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ﴾ [٤]. [قال أحمد] [٥] : استشهد به على أنَّ جزاء الأول محذوف .

قال محمود : إن قلتَ : لِمَ لا قيل : لتركبوا منها و لتأكلوا و اتبلغوا عليها [٦] . قلتُ : لأنَّ الركوب يكون في الحج و الغزو و الهجرة لدين أو علم ، و هو إمَّا واجبٌ أو ندب ، و أمَّا الأكل فمباح لا تتعلق به / الإرادة . [٧] ز ١١٣ ظ

قال أحمد : بناه على أنَّ الأمر راجعٌ إلى الإرادة ، و الحقُّ أنَّه لا ربط بين الأمر و الإرادة ، و الجواب الصحيح أنَّ المهم في الأنعام الركوب و بلوغ الحوائج في السفر و النقلة فقُرِنا باللام ، أمَّا الأكل و بقية المنافع كالأصواف و الألبان و غيرها [٨] فهي تابعة بالنسبة إلى

---

(١) سورة غافر ٤٠ ، آية ٧٧ .

(٢) الكشاف (٤ / ١٧٤ ، ١٧٥) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و قول محمود في الكشاف (٤ / ١٧٥) .

(٤) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٤١ ، ٤٢ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) يريد قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمَ لِتَرْكَبُواْ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝ وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ وَلِتَبْلُغُواْ عَلَيْهَا حَاجَةً فِى صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ (سورة غافر ، آية ٧٩ ، ٨٠) .

(٧) الكشاف (٤ / ١٧٦) .

(٨) في " ج " [و نحوها] .

و الحمل فلذلك جُرِدتْ عن لام العلة . (١)

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَـٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا ۖ﴾ (٢) **[قال محمود]** : معنى كان هاهنا مثل : ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ (٣) [أي] (٤) : ما استقام و ما صحَّ . (٥)

قال أحمد : فائدة دخول كان المبالغة في نفي الفعل الداخلة / عليه بتعديد جهة نفيه عمومًا ج ٢١٦

باعتبار الكون و خصوصًا باعتبار النفع في مثل هذه الآية ، فهو (٦) نفيٌ مرتين .

و من سورة فصلت

قال محمود : فائدةُ (مِن) في قوله تعالى : ﴿وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ (٧) الدلالةُ علـــى أنَّ الحجاب ابتدأ من جهتهم ، و من جهته أيضًا حجاب ؛ فالمسافة المتوسطة أيـــضًا مملــوءة بالحجاب ، و لولا ذِكر (مِن) لكان معناها أنَّ في المسافة حجابًا [واحدًا] فقط . (٨)

قال أحمد : المعنى لم يَحُلْ عمَّا كان عليه / إذ مقتضى كلامه أن تكون (مـــن) مقـــدرًا [دخولها] (٩) على (بين) الثانية ؛ لأنَّه جعلها مفيدةً للابتداء فكأنَّه قيل : و من بيننــا و بينـــك أ ١٠٩ ظ

---

(١) هذا الكلام حجة على ابن المنير في إنكاره لام التعليل التي تدل على الحكمة من أفعال الله تعالى ، و هـــذا كثير في القرآن ، و الاختلاف بينهما هنا مبني على فهم الفرق بين الإرادة الشرعية و الإرادة الكونيـــة فـــي كلامه تعالى . يراجع : المسائل الاعتزالية (٢ / ٨٩٨) .

(٢) سورة غافر ٤٠ ، آية ٨٥ .

(٣) سورة مريم ١٩ ، آية ٣٥ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) الكشاف (٤ / ١٧٨) .

(٦) في " ز " [فهي] .

(٧) سورة فصلت ٤١ ، آية ٥ .

(٨) الكشاف (٤ / ١٨٠) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

حجاب [١] و هو غلط ؛ فإنَّ (بين) لا يصح معها إعادة عاملٍ ؛ لأنَّه يجعل (بين) داخلة على المفرد و من شأنها الدخول على متعدد ، و قد زاد محمود على هذا بأن جعل الأولى الحجاب من جهتهم و الثانية من جهته ، و ليس كذلك و الأولى هي الثانية بعينها و هي عبارة عن الجهة المتوسطة بين المضافين ، و تكرارها إنَّما كان لأنَّ المعطوف عليه مضمر مخفوض فوجب تكرار خافضه [٢] ، و لا تفاوت بين قولك : حُلتُ بين زيدٍ و عمرو ، و حُلتُ بين زيد و بين عمرو ، و إنَّما ذِكرُها مع الظاهر جواز و مع المضمر وجوب [٣] ، فالصحيح أنَّها هاهنا مثل [قوله تعالى] : ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا﴾ [٤] للإشعار بأنَّ الجهة المتوسطة بين النبيِّ (ﷺ) و بينهم مبدأ الحجاب و وجود (من) [هاهنا] [٥] قريبٌ من عدمها / كقوله تعالى : ﴿جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ [٦] بغير (من) .

([١]) هكذا هي في نسخ المختصر و في الانتصاف المطبوع ، و يبدو أن في العبارة خللًا ، و الأولى أن تكون العبارة هكذا [و من بيننا و من بينك] ، ليصح كلام ابن المنير بعد ذلك .

([٢]) في " ز " [خافطه] و هو تحريف ، و كذلك هي محرفة في الانتصاف المطبوع [محفوظ ... حافظه] ، و ما ذكره ابن المنير هو مذهبٌ لبعض المتقدمين من النحاة ، و قد ردَّ ذلك ابن مالك في ألفيته فقال :

و عود خافض لدى عطف على ... ضمير خفضٍ لازمًا قد جعلا

و ليس عندي لازمًا إذ قد أتى ... في النثر و النظم الصحيح مثبتًا

و قال أيضًا في شرح التسهيل : " و إعادته مختارة لا واجبة وفاقًا ليونس و الأخفش و الكوفيين . " . و المسألة عظيمة اختلف فيها أهل اللغة و أهل التفسير أيضًا حتى ضعَّف بعضهم قراءة حمزة لأول آية من سورة النساء ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ فقد قرأ بجر (الأرحام) عطفًا على الهاء في (به) ، و هي قراءة متواترة لا يجوز ردُّها ، و يكفي ثبوت قراءة حمزة و غيره من السلف في جواز هذا الأمر كما صححه القرطبي و غيره . يراجع : جامع البيان (٦ / ٣٤٤) و ما بعدها ، و إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ص ١٦٩) ، تفسير البغوي (٢/ ١٥٩) ، و الجامع لأحكام القرآن (٢ / ١٦٦٨) ، و تفسير ابن كثير (٢ / ١٢٤) / الإنصاف لابن الأنباري (٢ / ٣٤) و ما بعدها ، و شرح التسهيل لابن مالك (٣ / ٣٧٥) و شرح ابن عقيل (٣ / ٢٤٠) .

([٣]) في " ج " [جوازًا ... وجوبًا] و المثبت من بقية النسخ .

([٤]) سورة يس ٣٦ ، آية ٩ .

([٥]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٦]) سورة الإسراء ١٧ ، آية ٤٥ .

ز ١١٤ و

و في هذه الآية مبالغات بثلاثة حُجب أحدها الحجاب الخارج ثُم حجاب الصمم ثُم حجاب أكنة القلوب نعوذ بالله من ذلك . (١)

قال محمود : إنَّما كان قوله : ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثۡلُكُمۡ﴾ (٢) جوابًا لِمَا سبق ؟ قال (٣) : لَمَّا أبوا القبول منه كلَّ الإباء قال : إنَّما أنا بشرٌ لا قدرة لي على إظهار المعجزات ، بل تختص القدرة عليها بالله تعالى تصديقًا لي ثُم عقبه بأهم المقصود و هو التوحيد ، و أدرج تحت الاستقامة جميع تفاصيل الشرع ، و تمَّمه بإنذارهم على ترك القبول بالويل الطويل . و إنَّما خصَّ الزكاة لأنَّ المال شقيق الروح فبذلُه مصداقُ الاستقامة ، و ما خدع المؤلفة إلا بلُمْظة (٤) من الدنيا (٥) ، و ما تظاهر أهل الردة إلا بمنع الزكاة . (٦)

قال أحمد : كلامٌ حسنٌ بعد / تبديل (خدع المؤلفة) ؛ فالتأليف على الإيمان (٧) ليس خداعًا ، إنَّما التأليف ملاطفةٌ لا خديعة . ب ٩٠ ظ

قال محمود : قوله تعالى : ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا﴾ (٨) في يومين آخرين فتلك أربعة أيام ، ﴿سَوَآء﴾ كاملة مستوية من غير زيادة ، و نقل عن <u>الزجاج</u> أنَّه قال : معناها في تتمة أربعة أيام (٩) ، و قوله : ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ يتعلق بمحذوف أي هذا الحصر لأجل سؤال مَن سأل : في كم

---

(١) كلام ابن المنير هذا في معنى (من) نقله محيي الدين درويش راضيًا به ، و لم يرضه الألوسي فتعقبه فيه لكنه لم يصرح باسمه ، و قال ابن عاشور : " و اجتلابُ حرف (مِن) في قوله : ﴿ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِك حِجَابٌ ﴾ لتقوية معنى الحجاب بين الطرفين و تمكن لازمه الذي هو بُعد المسافة التي بين الطرفين ؛ لأن (مِن) هذه زائدة لتأكيد مضمون الجملة " و ما قاله هو المعروف من تذوق اللغة . يراجع : روح المعاني (٢٤ / ٩٦) ،
و التحرير و التنوير (٢٤ / ٢٣٤) و إعراب القرآن لمحيي الدين درويش (٦ / ٦١١) .

(٢) سورة فصلت ٤١ ، آية ٦ .

(٣) في " ج " بدلا من [قال] قوله : [من حيث إنهم] و لعل عبارة " ج " أفضل .

(٤) في " ج ، ز " [تلمظة] ، و المثبت من " أ ، ب " و هو الموافق للكشاف ، و اللُّمْظَة : اليسير من السمن و نحوه تأخذه بإصبعك كالجَوْزة ، و قريب منها اللُّماظة ، يقال : ما الدنيا إلا لُماظة أيام . يراجع : المعجم الوسيط مادة (لمظ) .

(٥) في " ج " [الغنيمة] .

(٦) الكشاف (٤ / ١٨١) .

(٧) في " ج " [الإسلام] .

(٨) سورة فصلت ٤١ ، آية ١٠ .

(٩) يراجع : معاني القرآن و إعرابه للزجاج (٤ / ٣٨١) .

خُلِقتْ الأرض و ما فيها ؟ أو يتعلق بـــ ﴿قَدَّرَ﴾ (١) أي قـــدَّر فيهـــا الأقـــوات للـــسائلين أي المحتاجين المقتاتين و هذا الوجه لا يستقيم إلا على تفسير الزجاج . (٢)

قال أحمد : وجه امتناعه على الأول أنَّ قوله : ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ﴾ فذلكة من شأنَّها الوقـــوع في طرف الكلام ، فلو جعل ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ متعلقًا بـــ ﴿قَدَّرَ﴾ (٣) على تأويل حذف التتمة تعلق الظرف بالمظروف فتلائم إتمام الكلام ، و تفسير الزجاج أرجح ؛ إذ هو يشتمل على ذكر مدة خلق الأقوات بالتأويل القريب (٤) الذي قدَّره و مضمَّن ما يقوم مقام الفذلكة ؛ إذ قد ذكر جملـــة العدد الذي هو ظرف / / لخلقها و خلق أقواتها ، و على اختيار الزمخشري تكـــون الفذلكـــة أ ١١٠ و
مذكورة من غير تقدُّم تصريحٍ بجملة تفاصيلها فلم يذكر سوى يومين و الفذلكـــة يتقـــدَّم فيهـــا ج ٢١٧
النصُّ على جميع أعدادها كقوله : ﴿تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞۗ﴾ (٥) .

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] : ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ (٦) هو من مجاز التمثيل ، جعل انطباعهما (٧) كامتثال المأمور المطيع أو تخييل (٨) ، / و الغرض منه تصوير أثر القدرة فـــي ز ١١٤ ظ
المقدور و إن لم يكن خطابٌ كقولهم : قال الحائط للوتد : لِمَ تشقني ؟ فقال : سل مَن يدقني لَمْ يتركني ، ورائي الحجر الذي ورائي . (٩)

---

(١) هكذا هي في " ب " ، و في " أ " [مقدر] ، و في " ز" [بمقدار] و الـــصواب الأول ، و كـــذلك جـــاء مصحفًا في الكشاف المطبوع [أو يقدر] بالياء المثناة من تحت ، لكن نقله الألوسي على الصواب [أو بقدر] بالباء الموحدة و هو يوافق ما جاء في " ب " و لا يستقيم المعنى بغيـــره . يراجـــع : روح المعـــاني (٢٤ / ١٠٢) .

(٢) الكشاف (٤ / ١٨٣) .

(٣) هكذا هي في نسخ المختصر و أحسبه تحريفًا ، و في الانتصاف [بمقدر] و هو الموافق لما في الكشاف . و كأنَّ في العبارة سقطًا أيضًا ، ففي الانتصاف هنا [لزم و قوع الفذلكة في حشو الكلام و لا كـــذلك علـــى تفسير الزجاج ؛ فإنّ الأربعة على قوله من تتمة الأول و هي متعلقة بمقدر] ثم يكتمل الكلام بالثابت أعلاه .

(٤) سقطت من " ز " .

(٥) سورة البقرة ٢ ، آية ١٩٦ .

(٦) سورة فصلت ٤١ ، آية ١١ .

(٧) هكذا هي في " أ ، ب ، ز " و في " ج" تحتمل أن تكون [انصياعهما] ، و في الكشاف [وُجِدتا كما أرادهما] فهذا هو المعنى المراد .

(٨) في " أ " زيادة [به] و لا حاجة إليها .

(٩) الكشاف (٤ / ١٨٤) .

قال أحمــد : تقدَّم إنكارُ لفظ التخييل عن كلام الله سبحانه لِمَا فيها من الإيهــام و ســوء الأدب . (١)

قال محمود : و إنَّما قال للسماء و الأرض : ﴿ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهًا﴾ و انتظمهما بلفظ واحد ، و الأرض خُلِقتْ قبل السماء بيومين لأنَّه خلق جرم الأرض غير مدحوٍّ ثُمَّ دحاها ، أي ائتيا على ما ينبغي من الشكل : ائت يا أرض قرارًا مدحوة ، و يا سماء سقفًا مقبَّبًا . و قوله تعالى : ﴿طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهًا﴾ تمثيلٌ للزوم تأثير (٢) القدرة كقول الجبار لِمَن تحت يديه : تفعله شئتَ أو أبيتَ . [قال محمود] (٣) و إنَّما لم يقل : طائعتيْنِ على اللفظ أو طائعات على المعنى ؛ لأنهنَّ جُعِلنَ مخاطبات مجيبات و طائعات قيل : ﴿طَآئِعِينَ﴾ كقوله : ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبًا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ (٤) . (٥)

قال أحمد : في الآية سؤلان : أحدهما لِمَ ذكرها و هي مؤنثة ؟ و الثاني : لِمَ جمع جمــعَ العقلاء ؟ فأجاب عن السؤال الثاني و هو لم يذكره ، و ترك الجواب عن الأول و قد ذكــره ؛ و لهذا نظَّره بقوله : ﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ فإنَّ الكواكب مذكرة و الشمس مؤنثــة لكــن غلَّب المذكر ، [و] (٦) في هذه الآية كلُّ ما ذُكِر مؤنثٌ ؟ و الجواب : إنَّه لَمَّا قصد وصــفها بصفات العقلاء و ليس في جمع المؤنث ما يخص العقلاء عدل إلى جمع المذكر الــدالِّ علــى العقــــــــــــــــــــلاء ، و تأول السموات بتأويل الأفلاك مثلًا أو ما في معناها و لا يُعدَم مثل هذا التأويل في الأرضين أيضًا .

---

(١) كلام ابن المنير في قوله تعالى : ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ (سورة الإسراء ، آية ٤٤) كان أفضل ؛ فقد حمل الكلام على الحقيقة و هو الأصل ، و كلامه هنا يُشعر باتفاقه مع الزمخشري في المعنى و اختلافه معه في التعبير عنه فقط ، و المقام واحد و لا فرق بين آية الإسراء و هذه الآية فكلاهما على الحقيقة ، و الله أعلم . يراجع : مختصر الانتصاف (ص ٤٤٨) ، المسائل الاعتزالية (٢ / ٩٠٣) .

(٢) سقطت من " ج " .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) سورة يوسف ١٢ ، آية ٤ .

(٥) الكشاف (٤ / ١٨٤ ، ١٨٥) .

(٦) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

قوله تعالى : ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَـٰوَاتٍ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [١] **قال محمود :** خلق السموات و ما فيها في يوم الخميس و الجمعة * و فرغ آخر ساعة * [٢] و خلق آدم في تتمة اليـــوم [٣] ، و فيه تقوم القيامة ؛ فلو قال : في أربع أيام مكان يومين [٤] لم يعلم أنَّهمـــا يومـــان كـــاملان أم ناقصان . [٥]

قال أحمد : استدل بأنَّ خلق السموات [٦] لم يكن في يومين كاملين ؛ فكذلك خلق الأرض بما فيها لو فصلها لم يكن فيه دليلٌ على استيعاب الخلق لجميع اليـــومين علـــى مانُقِـــل فـــي ب ٩١ و
السموات . **قال أحمد :** لا يتمُّ له ما ذكره فلقائلٍ أن يقول : / كان خلق السموات بما فيها / في ز ١١٥ و
يومين كاملين فإن آدم [٧] لَمَّا كان في السموات حينئذٍ فبخلقه كمل اليومان .

قال محمود : [قوله تعالى] [٨] : ﴿هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُمۡ قُوَّةً﴾ [٩] القوة شدة البنية / نقيـــضها أ ١١٠ ظ
الضعف ، و القدرة ما بها يصحُّ الفعل و نقيضها العجز فإنَّما جاء قولُـــه : ﴿أَشَدُّ مِنۡهُمۡ قُوَّةً﴾ على معنى أنَّه قادرٌ لذاته * على ما لا يقدرون * [١٠] . [١١]

قال أحمد : فسَّر القدرة بخلاف ما قاله المتكلمون ، ثُم عاد إلى تفسيرها بالقـــدرة [١٢] ، و جعل الفرق بينهما أنَّ قدرة الله لذاته ، و قدرة المخلوق بقدرة ، فهو كمَن قال : زيدٌ أفضل من عمرو بمعنى سلب القدرة عن زيدٍ الأفضل . و الحقُّ أنَّ قدرة العبد مقارنة لفعله لا قبلـــه و لا

---

(١) سورة فصلت ٤١ ، آية ١٢ .
(٢) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(٣) في " ج " [في آخر ساعة] .
(٤) هكذا العبارة في النسخ و الذي في الكشاف و الانتصاف [لو قيل في (يومين) موضع (أربعـــة أيـــام سواء) ...] فانتبه للمعنى .
(٥) الكشاف (٤ / ١٨٥) .
(٦) هكذا هي في " ج" و الانتصاف ، و جاءت في بقية نسخ المختصر بزيادة [و الأرض] في هذا الموضع و هو وهم من الناسخين و بإثباتها يختل المعنى تمامًا .
(٧) قد تحرف هذا المعنى الآتي في الانتصاف المطبوع .
(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٩) سورة فصلت ٤١ ، آية ١٥ .
(١٠) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(١١) الكشاف (٤ / ١٨٨) .
(١٢) لعله يريد أي على اصطلاح المتكلمين .

بعده غير مؤثرة في إيجاد [1] ، و قدرةُ الله تعالى (جلّت قدرته) مؤثرة في جميع المقدورات أزلًا و أبدًا عامة التعلق . [2]

([1]) هذا مذهب الأشاعرة في محاولة تفسير خلق أفعال العباد ، و الذي دلَّ عليه الوحي أنَّ العباد و أفعالهم من خلق الله تعالى ، و أنَّ أفعال العباد منسوبة إليهم حقيقة ، و عليها يمدحون و يذمون ، ثم يحاسبون و يجازون على أعمالهم خيرها و شرها ، و سبحان العفو الغفور الكريم ، كذلك دلَّ الوحي على افتقار العباد في كلِّ أحوالهم إلى ربِّهم و أنَّ مشيئتهم مشروطة بمشيئته سبحانه ، أمَّا الحديث عن قدرة العبد لا تكون إلا مقارنة لفعله أو غير ذلك من الأقوال ، فلا شك أنَّه مما تتنازع فيه العقول و يقع به الخلاف و الفرقة ، و القائل بهذا أو غيره من الأقوال خائض في الغيب ، حتى و إن استحسن قولَه كثيرٌ من الناس فلا يزيد قوله في ذلك على أن يكون نظرية فلسفية لا عقيدة إسلامية ، لأنَّ العقيدة الإسلامية مبنية على النصوص الشرعية ، و هنا تظهر أهمية أقوال سلف الأمة (رضي الله عنهم) في ضبط فهم هذه النصوص ؛ و ذلك لبعدهم عن الكلام بل و ذمهم له و التحذير منه ، و وقوفهم عند المنقول ، مما يزيد المؤمن ثقة في صحة مذهبهم . يراجع : شرح العقيدة الطحاوية (ص ٢٤٩) .

([2]) الكلام في الآية عن صفة القوة ، و المتكلمون يدخلونها في صفة القدرة و يجعلونها بمعناها ، كما فعل الزمخشري هنا و ابن المنير ، و قد ذكر ذلك البيهقي و غيره في معنى اسم الله (القوي) ، و قد جاء موضع واحد قد يؤيد قولهم و هو قوله تعالى : ﴿ وَكَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا ﴾ (سورة فاطر ، آية ٤٤) حيث ذكر قوة الكافرين ثم ذكر قدرته و أنَّه تعالى لا يعجزه شيء فعاقبهم بإجرامهم ، و الأولى البعد عن القول بالترادف في الأسماء الحسنى ، و قد اختار ذلك الغزالي في كتابه (ص ٣٦) ، و الظاهر أنَّ القدرة أعم من القوة ، فالأولى لفهم معنى هذا الاسم محاولة استقراء مواضع ذكره في كتاب الله تعالى ، و **أول هذه المعاني أنَّ القوة تدل على الغلبة و المنعة** ؛ قال الدكتور محمد بكر إسماعيل : " و قد ورد اسم القوي في القرآن مقرونًا بالعزيز في عدة مواضع للدلالة على أنَّ قوته عزَّ و جلَّ هي الغالبة القاهرة المنيعة التي لا يعتريها وَهَنٌ و لا يلحقها فتور " و مما يؤكد كلامه (رحمه الله) أنَّ هذه المواضع هي في الحديث عن أحوال المرسلين (عليهم السلام) مع أقوامهم المكذبين كقوله تعالى : ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٞ ﴾ (سورة المجادلة ، آية ٢١) فبيَّن تعالى أنَّه مَن يغالبه يُغلب لا محالة لأنَّه هو القوي العزيز . و **جاء اسم القوي مع ذكر عقوبة المجرمين** كقوله تعالى : ﴿ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيّٞ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴾ (سورة الأنفال ، آية ٥٢) و ذلك تحذيرًا من حرب الله و الصد عن سبيله تعالى ؛ لأنَّ عقابه على ذلك شديد لأنَّه القوي سبحانه ، بل القوة كلُّها لله جميعًا . و **كذلك جاء اسم القوي مع صفة الرزق** كقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡعَزِيزُ ﴾ (سورة الشورى ، آية ١٩) و ذلك ليتوكل عباده عليه تعالى ، و ليتفرغوا لما خلقوا له من معرفته و عبادته قال تعالى : ﴿ مَآ أُرِيدُ مِنۡهُم مِّن رِّزۡقٖ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطۡعِمُونِ ٥٧ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ﴾ (سورة الذاريات ، آية ٥٧ ، ٥٨) . **كذلك ذكر تعالى قوته مع ذكره لمخلوقاته**

قال محمود : [قوله تعالى] [١] : ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [٢] [أي] [٣] بيَّنا لهم ؛ و إنَّما ساغ استعماله مع أنَّ الأصل فيه أن يطاوع (هدى) (اهتدى)

ج ٢١٨ **العظيمة** قال تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ ﴾ (سورة الذاريات ، آية ٤٧) قال ابن عباس و مجاهد : بقوة ؛ و فائدة التنكير في هذه الآية يستشعره مَن يقرأ عن عظم الأجرام السماوية و عن المسافات الشاسعة بينها ، فمَن يقرأ عن ذلك يعلم أنَّ خالقها له كلُّ صفات الجلال و العظمة ، هذه القوة و العظمة التي تسجد لها القلوب قبل أن تسجد الجوارح . كذلك يبيِّن القرآن هذه الحقيقة **أنَّ القوة لله وحده** قال سبحانه : ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴾ (سورة البقرة ، آية ١٦٥) فغرور بعض الناس بقوتهم – التي أعطاهم الله عزَّ و جلَّ ليختبرهم في الدنيا – يدفعهم إلى ظلم الناس و التكبر في الأرض ، أما في الآخرة – حين لا ينفع الندم – فتظهر لهم هذه الحقيقة أنَّ القوة لله جميعًا . **كذلك أثبت القرآن للناس قوة** فقال تعالى في قوم عاد : ﴿ وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْاْ مُجْرِمِينَ ﴾ (سورة هود ، آية ٥٢) فأضاف إليهم قوة و وعدهم أن يزيدها إن آمنوا و استغفروا . **و لكن جعل الله قوة الناس بين ضعفين** قال تعالى : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ﴾ (سورة الروم ، آية ٥٤) و هذا يُشعر المؤمن بفقره إلى ربِّه و انكساره بين يديه ، و يُبعده كلَّ البعد عن التجبر و التكبر في الأرض ، فالإنسان يبدأ حياته ضعيفًا معتمدًا على غيره ، و غالبًا ما تنتهي حياته كذلك ، فمَن عرف ربَّه القوي المتين ، و عرف حقيقة نفسه و ضعفها – فتح الله عزَّ و جلَّ بابًا ليستعين بقوة القوي العزيز ، قال تعالى على لسان العبد الصالح : ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ﴾ (سورة الكهف ، آية ٣٩) و لذلك قال (ﷺ) : (لا حول و لا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة) – رواه مسلم عن أبي موسى في كتاب الذكر و الدعاء ، ح ٢٧٠٤ – فمعناه لا حول في دفع شر و لا قوة في تحصيل خير إلا بالله ، و قال النووي : " و قيل : لا حول عن معصية الله إلا بعصمته ، و لا قوة على طاعة الله إلا بمعونته و حكي هذا عن ابن مسعود (رضي الله عنه) " ؛ فلعل مَن نسمع عنهم و نقرأ تراجمهم من سلفنا الصالح قد فتح لهم هذا الكنز و صدقوا التذلل بين يدي ربهم ؛ لأنَّ الناظر إلى أعمالهم يراها أكثر من أعمارهم فسبحان القوي الوهاب ! إياه نعبد و إياه نستعين . يراجع . جامع البيان (٢١ / ٥٤٥) ، الأسماء و الصفات للبيهقي (ص ٦٧) ، المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى للغزالي (ص ١٤٠) ، صحيح مسلم بشرح النووي (٩ / ٣٤) ، أسماء الله الحسنى آثارها و أسرارها لـــ د . محمد بكر إسماعيل (ص ٢٢٣) .

([١]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

([٢]) سورة فصلت ٤١ ، آية ١٧ .

([٣]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

، تقول : هديتُه فاهتدى ؛ لأنَّه تعالى مكنَّهم / و أزاح عللهم فكأنَّ البغيـة حـصلتْ بحـصول موجبها . قال : و لو لم يكن في القرآن حجة على القدرية الذين هم مجوس هذه الأمة بشهادة نبيِّها (عليه السلام) – و كفى به شهيدًا – إلا هذا لكفى حجة . (١)

قال أحمد : أنطقه الله الذي أنطق كلَّ شيء ، (**القدرية مجوس هذه الأمة**) (٢) بشهادة [نبيِّها (عليه السلام)] (٣) الهدى من الله خلقُ الهدى في قلوب المؤمنين ، و الإضلال خلـق الضلال في قلوب الكافرين ، و قد استُعمِلا مجازًا في غير ذلك (٤) ، ففي هذه الآيـة المـراد البيان ، و قد اتفق الفريقان على أنَّ الهدى هنا مجاز غير أنَّ أهل السنة يحملونه في كثير من المواضع على الحقيقة و المعتزلة يجعلونه مجازًا في جميـع مـوارده ﴿فَأَىُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِ﴾ (٥) و أي دليل في هذه الآية لأهل البدعة .

قال محمود : [قوله عـزَّ و جـلَّ] : ﴿وَقَيَّضۡنَا لَهُمۡ قُرَنَآءَ فَزَيَّنُواْ لَهُم مَّا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ﴾ (٦) و إنَّما جاز أن يقيض لهم قرناء و هو ينهاهم عن اتباع خطواتهم ؛ لأنَّه مـنعهم

---

(١) الكشاف (٤ / ١٨٩) .

(٢) أخرجه أبو داود و الحاكم في المستدرك من حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) ، فأخرجه أبو داود (ك السنة – ب في القدر ، ح ٤٦٩١) و حسنه الشيخ الألباني ، و الحاكم (ك الإيمان ، ح ٢٨٦) و قال الحـاكم : " هـذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر و لم يخرجاه " و قال الشيخ مقبل : " في ترجمة أبي حازم من تهذيب التهذيب أنه لم يسمع من ابن عمر " .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) للهداية مراتب و قد سبق بيانها و لا يقال فيها إنَّ إحداها حقيقة و باقيها مجاز ، و البيان هي المرتبة الثانية منها و قد أثبتها الرب تعالى لنبيه (صلى الله عليه وسلم) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ ﴾ (سورة الشورى ، آية ٥٢) و في هذه الآية أنعم الله على ثمود بهداية البيان بإرسال الرسول إليهم ، و لكنهم لَمَّا جاءهم الرسول استحبوا الكفر على هدى الله ، و مثل هذه الآية حديث أبي موسى مرفوعًا – أخرجه مسلم في الفضائل ، ح ٢٢٨٢ – : (و مثل مَن لم يرفع بذلك رأسًا و لم يقبل هدى الله الذي أرسلت به) فسماه هدى الله و هم لم يقبلوه ؛ لأنَّه هدى البيان و هو نعمة من الله حقيقة و ليس بمجاز . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٠٨) ، المسائل الاعتزالية (٢ / ٩١٠) .

(٥) سورة الأنعام ٦ ، آية ٨١ .

(٦) سورة فصلت ٤١ ، آية ٢٤ .

التوفيق و خذلهم فبقيتْ (١) للشيطان قرناء كقوله تعـالى : ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَـٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَـٰنًا﴾ (٢) . (٣)

قال أحمد : الآية على ظاهرها ، فالله تعالى ينهى عمَّا يريد وقوعه ، و بـذلك صـرَّحتْ هذه الآية ، فنقول لِمَن يُخرجها عن موضعها [من الزمخشري و إخوانه] : و لو لم يكـن / ز ١١٥ ظ
في القرآن حجةٌ على القدرية الذين هم مجوس هذه الأمة بشهادة نبيِّها (عليه السلام) * سوى هذه الآية لكفى بها * (٤) ، فهذا موضع هذه المقالة التي أنطقه الله بها . (٥)

قال محمود : [قوله تعـالى] (٦) : ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ (٧) و قد أجاز في هذه الواو أن تكون قد عطفت (الذين) على (الذين) ، و (وقر) على (هدى) – من العطـف علـى عـاملين ، و أن تكون مستأنفة بإضمار (هو) (٨) و قد تقدَّم كلامٌ في العطف على عاملين . (٩)

---

(١) هكذا هي في " أ ، ب ، ز " و التأنيث في الفعل على معنى الجماعة ، و فـي " ج " [فـشعبة الـشيطان قرناؤهم] و الشُّعْبة : الفرقة من الشيء . يراجع المعجم الوسيط مادة (شعب) .

(٢) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣٦ .

(٣) الكشاف (٤ / ١٩١) .

(٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٥) ما أجمل أن يفسر القرآن بالقرآن ! فقد أخبر تعالى عن حكمته و عدله مع هؤلاء الظالمين فذكر سبب هذه العقوبة و هي جعله تعالى من الشياطين قرناء لهؤلاء المجرمين ؛ فقال تعالى : ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَـٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَـٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ (سورة الزخرف ، آية ٣٦ ، ٣٧) . يراجع : تفسير ابن كثير (٧ / ١١٦) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة فصلت ٤١ ، آية ٤٤ .

(٨) أي : هو في آذانهم وقرٌ ، فالضمير مبتدأ ثانٍ لجملة خبر (الذين) .

(٩) الكشاف (٤ / ١٩٧ ، ١٩٨) .

و من سورة الشورى

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] (١) : ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ﴾ (٢) الضمير المنصوب في ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ﴾ عائدٌ على الأنعام و الأنفس فغلب المخاطبون العقلاء على الغائبين (٣) مِمَّا لا يعقل / و هي من الأحكام ذات العلتين . (٤) أ ١١١ و

قال أحمد : الصحيح أنَّهما حكمان متباينان غير متداخلين : أحدهما مجيئه على نعت ضمير العقلاء أعمُّ من كونه مخاطبًا أو غائبًا . و الثاني مجيئه بعد ذلك على نعت الخطاب ، فالأول لتغليب العقل و الثاني لتغليب الخطاب .

قوله تعالى : ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ **قال محمود :** [يقال] (٥) : ما مثلك ببخيل ، ينفون عن مثله و المراد نفسه ، و يقال : بلغتْ أترابُه ، و يُراد بلوغُه ، و في كلامهم : [الطاهر لِدَاتُه (٦)] (٧) أي طاهرٌ هو ، فلا فرق بين أن تقول : ليس كذا (٨) شيءٌ أو ليس كمثله شيء إلا ما تقتضيه الكناية من فائدتها ، كقوله تعالى : ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ (٩) / معناها ب ٩١ ظ هو جواد من غير قبض و لا بسط حتى يُستعمل في مَن لا يمين له ، كذا هاهنا استُعمِل فيمَن لا مثل له ، و لك أن تزعم أنَّ كاف التشبيه كررت للتأكيد كقوله :

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة الشورى ٤٢ ، آية ١١ .

(٣) في " ب ، ز " [الغيب] لعله (الغُيَّب) جمع غائب أو (الغَيَب) أيضًا كخادم و خدم . يراجع : القاموس المحيط و تاج العروس ج ٣ ، المعجم الوسيط مادة (غيب) .

(٤) الكشاف (٤ / ٢٠٦) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٦) لِدَةُ الرجل : تِربه ، و الجمع لِدات و لِدون . يراجع : الصحاح مادة (ولد) و القاموس المحيط مادة (لدي) و ذكره المعجم الوسيط في المادتين .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٨) الكاف حرف جر للتشبيه ، (ذا) اسم إشارة .

(٩) سورة المائدة ٥ ، آية ٦٤ ، هذا من ذكاء الزمخشري يمثل بالآية لمعنى هو محل نزاع بينه و بين أهل الحديث و السنة ؛ لأنَّ الآية عندنا على حقيقتها بإثبات يدين لله تعالى على ما يليق به سبحانه ، و ابن المنير ترك التعليق عليه في ذلك لأنَّه يرى رأيه كما سبق بيانه في سورة ص ، و ابن المنير يعلم أنَّ الإثبات لذلك مذهب أبي الحسن الأشعري و القاضي أبي بكر الباقلاني ، لكنه يتبع مذهب المتأخرين من الأشاعرة .

وَ صَالِياتٍ كَكَما يُؤْثَفَيْنِ [١]
فأصبحوا [٢] مثل كعصف مأكول [٣] [٤]

قال أحمد : الوجه الثاني مردود لِمَا فيه من الإخلال بالمعنى ؛ لأنَّ التأكيد يصلح أن يكون في النفي و هاهنا التأكيد وقع في حصول التشبيه ؛ فإذن إهمال تأكيد المماثلة أقوى في هذا المعنى من تأكيدها ، و نفي المماثلة المهملة أبلغ من نفي المماثلة المؤكدة ؛ إذ لا يلزم من نفي مماثلة محققة نفي أصل المماثلة بخلاف عكسه ، و الكاف حيث وردت إنَّما تؤكد المماثلة لا النفي [٥] ، فليس تنظير الآية بشطري البيتين مستقيمًا [٦] ، / و الوجه الأول أصحُّ عنده و لذلك قال في الثاني : " / و لك أن تزعم " فافهم . ز ١١٦ و ج ٢١٩

قال محمود : [قوله تعالى] [٧] : ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِي حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ الآية [٨] فرَّق بين عمل العامليْنِ : فالأول موفق مضاعفٌ له عمله ، و الثاني يعطى لا ما يريده و لكن ماقُسِم له و فُرِغ منه و ما له في الآخرة من نصيب ، و لم يذكر في عامل الآخرة أنَّ رزقَه واصلٌ إليه لا محالة ؛ لاستهانة ذلك في جنب ما هو بصدده من ثواب المآب . [٩]

---

(١) لخطام بن نصر المجاشعي هكذا ذكره سيبويه ، صاليات : أثافي القدر لأنَّها صليت النار أي باشرتها ، قال ابن هشام : " فيحتمل أنَّ الكافين حرفان أو اسمان أكد أولهما بثانيهما ، و أن تكون الأولى حرفًا و الثانية اسمًا " . يراجع : الكتاب (١ / ٣٢) ، الجنى الداني (ص ٩٠) ، مغني اللبيب (ص ١٨٠) .

(٢) في ديوان رؤبة و عند سيبويه [فصيروا] ، و في الكشاف [فأصبحت] .

(٣) لرؤبة بن العجاج ، و قيل : لحميد الأرقط ، و قبله : و لعبت بهم طير أبابيل ، و هو يصف قومًا استؤصلت شأفتهم ، و العصف : التبن ، و الشاهد فيه دخول (مثل) على الكاف لأنَّ الكاف بمعنى (مثل) . يراجع : ديوان رؤبة (ص ١٨١) ، الكتاب (١ / ٤٠٨) ، الجنى الداني (ص ٩٠) ، مغني اللبيب (ص ١٧٩) .

(٤) الكشاف (٤ / ٢٠٦ : ٢٠٩) .

(٥) قال الألوسي : " و أجيب بأنَّه يفيد تأكيد التشبيه إن سلبًا فسلب و إن إثباتًا فإثبات ؛ فيندفع ما أورد " . يراجع : روح المعاني (٢٥ / ١٨) .

(٦) سقطت من " ز " .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٢٠ .

(٩) الكشاف (٤ / ٢١٢) .

و قال في قوله تعالى : ﴿ لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾ (١) *لم يقل : مودة القربى * (٢) لأنَّهم جعلوها مكانًا للمحبة و مقرًا لها ، تقول : لي في آل فلان هوى و حبٌّ شديد ، و ليس [قوله : ﴿ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾] (٣) صلةً للمودة ، بل معناها إلا المودة ثابتةً في القربى .(٤)

[**قال أحمد** : و هذا هو المعنى المراد بقوله : ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ ﴾ و هو عوض من قوله يذرؤكم به .] (٥)

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] : ﴿وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٖۚ ﴾ (٦) و الدواب و إن كانت في الأرض وحدها فإنَّه يجوز نسبة الشيء إلى جميع المذكور و إن وُجِد في بعضه ، كقوله تعالى : ﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ﴾ (٧) و إنَّما يخرج من الملح [وحده] (٨) ، و يجوز أن يكون للملائكة مشيٌ مع الطيران فيُصفون بالدبيب كالأناسي . (٩)

قال أحمد : إطلاق [لفظ] (١٠) الدابة على الأناسي بعيدٌ من عرف اللغة ، فكيف بالملائكة ؟ ! و الأول أصحُّ و قد جاء مفسَّرًا كما في قوله عزَّ و جلَّ : ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ
أ ١١١ ظ
﴾ إلى أن قال : ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖ﴾ (١١) فهذا دليلٌ على اختصاص / الدواب بالأرض .

---

(١) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٢٣ .

(٢) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، فالجار و المجرور متعلق بمحذوف حال على تفسير الزمخشري . يراجع : إعراب القرآن الكريم و بيانه لمحيي الدين درويش (٧ / ٣٣) .

(٤) الكشاف (٤ / ٢١٣) .

(٥) قول أحمد كله سقط من " أ " .

(٦) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٢٩ .

(٧) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٢٢ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و قبلها في " ج " [المالح] ، و المثبت موافق لما في الكشاف .

(٩) الكشاف (٤ / ٢١٨) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) سورة البقرة ٢ ، آية ١٦٤ .

١٣٠ – قلتُ : ذكر الزمخشريُّ في قوله : ﴿و بَث﴾ قولين : أحدهما أنَّه معطوف على [قوله] [١] :﴿ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ﴾ أي فأحيا و بثَّ فيها من كلِّ دابة ؛ لأنَّ الماء سببُ حياة الحيوان أو به نبات العشب الذي به حياتهم ، فعلى هذا لا حجة لأحمد في الآية ؛ إذ المراد ذكرُ الماء و ما حصل منه [٢] من النبات و حياة الحيوانات . و الثاني أن يُعطف على (أنزل) فيكون فيه بعض المتمسك لأحمد [٣] ، و إن كان تخصيص الشيء بالذكر لا يدلُّ على نفيه عمَّا عداه لا سيما إذا كان ضميرًا يعود على اسمٍ جامد فقوله : ﴿فِيهَا﴾ يعود على الأرض و لم يخالف في مفهوم الاسم الجامد [٤] إلا أبو بكر الدقاق [٥] ؛ فلا تبنى الحجة على / مثل هذا الجرف الهاري . [٦] ز ١١٦ ظ

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [٧]

قال محمود : الآية مخصوصة بالمجرمين و لا يمتنع أن يستوفي الله بعض عقاب المجرم [٨] و يعفو

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) في " ج ، ز" [بسببه] .

(٣) في " ج " [لأحمد متمسك ضعيف] .

(٤) مفهوم الاسم الجامد أو هو مفهوم اللقب : و هو كأسماء الأجناس و العلم بأنواعه الثلاثة و أسماء الجموع ، و لا مفهوم له عند جمهور العلماء ، و الحصر الذي أطلقه علم الدين غير دقيق ؛ لأنَّ أبا بكر لم ينفرد بهذا القول بل هو قول جماعة من الشافعية و الحنابلة و حكي عن مالك و داود ، و قول علم الدين هذا هو أيضًا قول نجم الدين أبو العباس بن الرفعة المصري (ت : ٧١٠ ه) و هو من كبار الشافعية المعاصرين لعلم الدين ؟ حكاه عنه الزركشي ثم استدرك عليه . يراجع : البحر المحيط للزركشي (٤ / ٢٤) ، نثر الورود على مراقي السعود للشنقيطي (ص ٦٧) .

(٥) أبو بكر الدقاق : هو محمد بن محمد بن جعفر البغدادي القاضي الشافعي ، المعروف بابن الدقاق ، صاحب الأصول ، روى حديثًا واحدًا – و حديثه هذا ضعيف – لاحتراق كتبه ، توفي سنة ٣٩٢ ه . يراجع : طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (ص ١١٨) ، تاريخ مدينة السلام (٤ / ٣٧١) ، الوافي بالوفيات (١ / ١٠٨) .

(٦) اعتذر الألوسي عن ابن المنير – و إن كان لا يرى صحة قوله هذا – بأنَّ آية البقرة مقام إطناب فلو كان في السموات ما يسمى دابة لذُكِر هناك لا أنَّه احتج بمفهوم اللقب ، و في ذلك إشارةً إلى كلام علم الدين . يراجع روح المعاني (٢٥ / ٣٩) .

(٧) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٣٠ .

(٨) في " ج " [عقوبتهم] .

عن / بعض ، أمَّا مَن لا جرم لـه كالأنبياء و الأطفال و المجانين فآلامهم للعوض و المصلحة . [١] ب ٩٢ و

قال أحمد : عند هذه الآية يبلس القدرية فإنَّهم حملوا [قوله تعالى] :﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [٢] على التائب [٣] و ذلك لا يمكن هاهنا ؛ لأنَّه قد بعَّض العفو فإن كان تائبًا وجب العفو عن جميع ذنوبه و إلا وجب الأخذ بالجميع [٤] بزعمه ؛ فدلَّ على أنَّ العفو راجعٌ إلى المشيئة . و قول الزمخشريِّ أنَّ الآلام لها أعواض فهو يريد وجوبها على الله سبحانه ، و قد أخطأ أصلًا و فرعًا ؛ لأنَّ المعتزلة و إن أخطأت في إيجاب العوض لم يقولوه في الأطفال و المجانين ؛ فإنَّ القاضي أبا بكر ألزمهم قُبح إيلام الأطفال و البهائم فقالوا : لا أعواض لها و ليس مترتبًا على استحقاقٍ سابق ، و هذا الإلزام إنَّما يتم بموافقتهم له .

قوله تعالى : ﴿إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهۡرِهِۦٓ﴾ [٥] **قال محمود** : أي ثوابت على ظهر البحر لا تجري . [٦]

ج ٢٢٠ **قال أحمد** : و هم يقولون : إنَّ الريح لم ترد في القرآن [مفردة] [٧] إلا عذابًا بخلاف / الرياح و هذه الآية تخرم الإطلاق ؛ فهاهنا الريح نعمة و رحمة و سكونها شدة على أصحاب السفن ، و لا يُنكَر أنَّ الغالب في ورودها مفردةً ما ذُكِر ، و كذا في قوله (ﷺ) : **(اللهم اجعلها رياحًا و لا تجعلها ريحًا)** [٨] بناءً على الأغلب .

([١]) الكشاف (٤ / ٢١٩) .

([٢]) سورة النساء ٤ ، آية ٤٨ .

([٣]) في " ج " [حالة التوبة] .

([٤]) في " ج " [بجميعها] .

([٥]) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٣٣ .

([٦]) الكشاف (٤ / ٢٢٠) .

([٧]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٨]) قال ابن حجر : " أخرجه الشافعي : أخبرني مَن لا أتهم عن العلاء بن راشد عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا نحوه ، و من طريقه أخرجه في المعرفة في الدعوات . و هذا المبهم : هو إبراهيم بن أبي يحيى و هو ضعيف . و له طريق أخرى عند أبي يعلى و الطبراني و ابن عدي من رواية حسين بن قيس عن عكرمة

١٣١ – قلتُ : و كذلك جاء في القراءات السبعة ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا ﴾ (١) ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ ﴾ (٢) و المراد به الذي ينشر السحاب .

قوله تعالى : ﴿أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ ﴾ (٣) **قال محمود** : هو معطوف على ﴿يُسۡكِنِ﴾ كأنَّه قال : أو يعصفها فيوبقهن ، و إدخال العفو في الجزم على معنى : أو إن يشأ يهلك ناسًا و ينجِ ناسًا على طريق العفو عنهم . و أمَّا ﴿وَيَعۡلَمَ ﴾ (٤) فجزمه على العطف و رفعه استئناف و نصبه عطفٌ على تعليلٍ محذوف ، أي لينتقم / و يعلم كقوله تعالى : ﴿وَلِنَجۡعَلَهُۥٓ أ ١١٢ و
ءَايَةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ (٥) [كقوله تعالى] :﴿وَلِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ ﴾ (٦) و يضعف قول ز ١١٧ و
الزجاج في النصب بإضمار (أن) (٧) ؛ لأنَّ سيبويه (رحمه الله) ضعفه (٨) / و ألحقه بقوله :

[سأترك منزلي لبني تميم] (٩) و أَلحَقُ بالحجاز فأَستَرِيحَا (١٠)

و توجيهه نصب المذكور بعد الجزاء ؛ فإنَّ فعل الجزاء غير واقعٍ إلا بتقدير وقوع الشرط فهو قريب من الاستفهام و شبهه ممَّا ليس بواجب ، و مع ذلك لا يسلم من ضعف يأبى حمل القراءة المستفيضة عليه ، و المعنى على الجزم : إن يشأ يجمع بين أمورٍ ثلاثة : هلاك قوم و نجاة قوم و تحذير آخرين . (١١)

بـــه ، و حسين ضعيف أيضًا " . يراجع : الكافي الشاف (٣ / ٤٦٨) .

(١) سورة الروم ٣٠ ، آية ٤٨ . على الإفراد بإسكان الياء التحتية من غير ألف بعدها و هي قراءة المكي و حمزة و الكسائي و خلف . يراجع البدور الزاهرة (ص ٢٥٤) .

(٢) سورة الأعراف ٧ ، آية ٥٧ . على الإفراد أيضًا و هي قراءة المكي و حمزة و الكسائي و خلف . يراجع البدور الزاهرة (ص ١١٩) و الإرشادات الجلية (ص ١٨٣)

(٣) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٣٤ .

(٤) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٣٥ .

(٥) سورة مريم ١٩ ، آية ٢١ .

(٦) سورة الجاثية ٤٥ ، آية ٢٢ .

(٧) يراجع : معاني القرآن (٤ / ٣٩٩) .

(٨) يراجع : الكتاب (٣ / ٩٢) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) البيت للمغيرة بن حبناء . و يروى : (لأستريحا) و لا شاهد فيه حينئذ ، و قال أبو جعفر النحاس : " إلا أنَّ النصب في الآية أمثل لأنَّه شرط و هو غير واجب " . يراجع : الكتاب (٣ / ٣٩ ، ٩٢) ، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ص ٩٣١) ، مغني اللبيب (ص ١٧٥) .

(١١) الكشاف (٤ / ٢٢١) .

قال أحمد : هذا كلامٌ مستوعب كافٍ . (١)

قال محمود : [**قوله تعالى**] : ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (٢) ربما كان المقتص ظالمًا إذ لا يخلو الاستيفاء (٣) من حيف (٤) لا سيما حال التهاب الحمية . (٥)

قال أحمد : هذا يصلح جوابًا عن [سؤال سائل] قال : ما وجه ذكرِ الظالمين هاهنا و الانتصار ليس بظلم ؟ فما وجه قولِه : ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ؟ [فيجاب عنه] و يؤيده ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ (٦) * أي أَخَذَ بالأحوط و ترك المجازاة خشية أن يكون من الظالمين و لا يشعر * (٧) .

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ كَفُورٌ﴾ (٨) ليسجل على هذا الجنس بذلك ، و لم يقل : فإنَّهم [كافرون] (٩) كما قال : ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ (١٠) . (١١)

قال أحمد : قوله : ﴿إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ﴾ الآية (١٢) لم يقل : ألا إنّهم في عذاب [مقيم] (١٣) ، بل قال : ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وضع الظاهر موضع المضمر و إن أغفله محمود .

---

(١) كلام أحمد هذا غير موجود في الانتصاف المطبوع .
(٢) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٤٠ .
(٣) في " ج " [الانتصار] و الثابت من بقية النسخ .
(٤) هكذا هي في " ب " و في غيرها [تحيف] و ربما كانت محرفة .
(٥) الكشاف (٤ / ٢٢٣) .
(٦) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٤٣ .
(٧) ما بين العلامتين ** هو من شرح علم الدين لعبارة ابن المنير ، ليس في الانتصاف .
(٨) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٤٨ ، و قد جاءت الآية في " أ " وحدها بزيادة لام [لكفور] .
(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(١٠) سورة العاديات ١٠٠ ، آية ٦ .
(١١) الكشاف (٤ / ٢٢٥) .
(١٢) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٤٥ .
(١٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

قال محمود : ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثٗا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ (١) قدَّم ذِكرَ الإنـاث فـي

الأولى لأنَّه سبقها ذِكرُ البلاء و عقبه بذكر سلطانه و فعله ما يشاء لا ما يشاؤونه ؛ / فالإناث **ب ٩٢ ظ**
أخصُّ بما لا يشاؤونه و لأنَّهم عند العرب بلاء ثُم تدارك تقديمهم في الآية الثانية لأنَّهم أحـقُّ بالتقديم في قوله : ﴿أَوۡ يُزَوِّجُهُمۡ ذُكۡرَانٗا وَإِنَٰثٗا﴾ (٢) كأنَّه قال : و يهـب لِمَـن يـشاء الفرسـان الأعلام المشاهير الذين لا يخفون ؛ فلذلك عرَّفهم و نكَّر الإناث . (٣)

قال محمود : ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا﴾ (٤) قال : معنى سماع كلامه تعالى أن يخلق كلامه في بعض الأجرام فيسمعه ، و جعل سماع موسى (عليه السلام) الكلام مـن هذا ، و هو مذهبه في جحد الكلام القديم . (٥)

* **قال أحمد** * (٦) : و الحقُّ / أنَّ كلام الله سبحانه قديم (٧) سمعه موسى (عليه السلام) **ز ١١٧ ظ**
و سمعه نبيُّنا [محمد] (٨) / (ﷺ) ، و الحجاب المذكور يذكر باعتبار المخلوق لا باعتبار **ج ٢٢١**
الخالق ، و يستنبط من هذه الآية أنَّ مَن حلف لا يكلم فلاناً فراسله حنـث لاسـتثنائه تعـالى الإرسال من الكلام . (٩)

قال محمـود : [قوله تعالى : ﴿مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ﴾ (١٠)] (١١) قد عُلِم أنَّ الكتاب ما كان يدريه قبل الوحي ، و أمَّا ﴿ٱلۡإِيمَٰن﴾ فالتوحيد معلـومٌ بالأدلـة العقليـة ، و الأنبياء لا يُخطئُهم ذلك قبل الوحي ، و قوله : ﴿وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ﴾ يريد به الإيمان بما طريقـه

---

(١) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٤٩ .
(٢) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٥٠ .
(٣) الكشاف (٤ / ٢٢٥ ، ٢٢٦) .
(٤) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٥١ .
(٥) الكشاف (٤ / ٢٢٦) قول محمود هذا و قول أحمد الآتي سقط من " ب " .
(٦) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(٧) هذا باعتبار الكلام صفة ذات فهي قديمة ، و الكلام صفة فعل أيضًا لأنَّ السلف يقولون : ما زال متكلمًا إذا شاء ، و على هذا المعنى دلت نصوص الشرع . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٦٥ ، ٢٥٠ ، ٤٥٣) .
(٨) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .
(٩) قد سقط كلام أحمد هنا من الانتصاف المطبوع و هو موجود في النسخ كلها إلا " ب " .
(١٠) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٥٢ .
(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

السمع ، كما قال تعالى : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [١] أي صلاتكم فسمَّاها إيمانًا . [٢]

قال أحمد : معتقد الزمخشريَّ أنَّ فعل الطاعات من الإيمان حتى يُخرج تاركها و مرتكب الكبيرة من الإيمان ، فظنَّ هذه الآية حجة له ؛ إذ لو كان [الإيمان] لمجرد التوحيد و التصديق لَمَا انتفى عن النبيِّ (ﷺ) قبل المبعث لكونه مصدقًا قبل المبعث فوجب حمل الإيمان المنفي على التصديق و فعل الطاعات التي لم تتحقق قبل النبوة . و جوابه أنَّ التصديق إنَّما يعني به

الإيمان بالله و رسوله [٣] ، و النبيُّ مخاطبٌ بالإيمان برسالة [٤] نفسه فكان إيمان أمتِه كذلك ، و [هو] [٥] قبل البعثة لم يكن عالِمًا بنبوة نفسه فاستقام نفيُ الإيمان عنه قبل الوحي . [٦]

و من سورة الزخرف

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ : ﴿وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ [٧]] أقسم بالكتاب إنَّه جعل القرآن عربيًا فناسب المقسم به ما أقسم عليه كقول أبي تمام [١] :

---

(١) سورة البقرة ٢ ، آية ١٤٣ .

(٢) الكشاف (٤ / ٢٢٧ ، ٢٢٨) .

(٣) ف " ز " [رسله] .

(٤) في " ج " [نبوة] .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) جواب ابن المنير فيه تكلف ؛ لأنَّ الإيمان الشرعي كما سبق ليس مجرد التصديق ، و السنة حجة عليه و على الزمخشري في هذه المسألة التي يريد أن يخرج بها عصاة الموحدين من مسمى الإيمان ، فكلام الزمخشري هنا صحيح لولا استخدامه في نصرة بدعته في خلود مرتكب الكبيرة في النار ، لذلك يقول ابن كثير في قوله : ﴿ وَلَا ٱلْإِيمَـٰنُ ﴾ : " أي : على التفصيل الذي شرع لك في القرآن " . يراجع : تفسير ابن كثير (٧ / ١٤٥) .

(٧) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٢ .

و ثنايــــــاكِ إنَّهــــــا إغـــــريض [٢] .... [٣]

* **قال أحمــد** *[٤] : جعل المقسم بـــه مـــصححًا للقـــسم و فـــسَّر ﴿لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [٥] بالإرادة و قد بيَّنا فساده . * و الصحيح أنَّ معناه ليكونوا بحيث يُرجى منكم التعقل و هو تأويل مطرد قاله سيبويه * [٦] . [٧]

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] [٨] : ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [٩] هذه الآية و ما بعدها إن كان من قولهم فما تصنع بقوله : ﴿فَأَنشَرۡنَا﴾ [١٠] ؟ و إن كان من قول الله فما وجهه ؟ و أجاب بأنَّه من كلام الله أي ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ الذي من صفته كذا . [١١]

قال أحمد : بل بعضه من قولهم و هـــو قولـــه : ﴿ خَلَقَهُنَّ / ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ كقولـــه : ز ١١٨ و
﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ [١٢] ثُم وصف الله نفسه بذلك و سيق سياقًا واحدًا ؛ فلذلك حُذِف الموصوف من كلامه ، كما لو قلتَ لرجلٍ : مَن أكرمك ؟ فقـــال : أكرمني زيدٌ ، قلتَ أنت : الجواد الكريم . ثُم جاء أولُه على الغيبة و آخره على الانتقال إلـــى

([١]) أبو تمام : هو حبيب بن أوس بن الحارث الطائي ، الشاعر العباسي ، قدَّمه الخليفة المعتصم على شعراء زمانه و مدحه أبو تمام بقصائد ، و ديوان شعره كبير سائر ، و جمع ديوان الحماسة ، توفي ســنة ٢٣١ ه . يراجع : تاريخ مدينة السلام (٩ / ١٥٧) ، نزهة الألباء (ص ١٢٣) ، سير أعلام النبلاء (١١ / ٦٣) .

([٢]) صدر بيت عجزه : و لآلٍ تُومٌ و بَرْقٌ وَميضُ ، الإغريض : الطَّلع ، و قيل : إنَّ البَرَد يُسمى إغريضًا ، قال التبريزي : " شبَّه بياض ثناياها ببياضه و أقسم بثناياها " . يراجع : ديوان أبي تمـــام بـــشرح الخطيـــب التبريزي (٢ / ٢٨٧) .

([٣]) الكشاف (٤ / ٢٢٩) .

([٤]) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

([٥]) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣ .

([٦]) ما بين العلامتين ** ليس في الانتصاف المطبوع لكنه سبق مثله ؛ فلعل علم الدين أعاده هنا .

([٧]) الصحيح أنَّ (لعل) هنا للتعليل . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٢٥) .

([٨]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٩]) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٩ .

([١٠]) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ١١ .

([١١]) الكشاف (٤ / ٢٣١ ، ٢٣٢) .

([١٢]) سورة لقمان ٣١ ، آية ٢٥ .

التكلم في ﴿فَأَنشَرْنَا﴾ افتناناً في البلاغة و مثلُه قولُ موسى (عليه السلام) : ﴿ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ۝ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا ﴾ إلى أن قال ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا ﴾ (١) انتقل الكلام عن موسى و وصف الله ذاته بما وصف و جاء به على الغيبة و التكلم ، فهي مطابقة لهذه [الآية] (٢) .

قال محمود : ﴿مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ﴾ (٣) يقال : ركبتُ الدابة و ركبتُ في الفلك ، فكيف قيل : ﴿ مَا تَرْكَبُونَ ﴾ ؟ قلتُ : لتغليب المتعدي بغير واسطة . (٤)

قال أحمد : قوله : " غلب المتعدي " ليس بمحرر ؛ فإنَّ الفعل المتعدي إلى الفلك هو المتعدي إلى الأنعام غير أنَّ العرب خصتْه في بعض مفاعيله بواسطة ، و الاختلاف في آلات التعدي أو في عدد المفاعيل لا يوجب اختلاف المعنى ، فالفعل الواحد يعدونه تارةً و يقصرونه أخرى / نحو شكرت (٥) و أخواتها ، و يجعلون الأفعال مترادفة و إن اختلفتْ متعلقاتها نحو : **صلى على آل أبي أوفى** (٦) و دعا لهم ، و يجعلون (علم) و إن تعدى إلى مفعولين مرادفاً لـ (عرف) المتعدي إلى واحد ، فالأولى أن يقال : تقديره : و جعل لكم من الفلك و الأنعام ما تركبونه / و فيه أو يقال : غلب أحد اعتباري الفعل على الآخر و هو أسهل من التغليب في قوله : ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ (٧) / على أحد التأويلين (٨) ؛ فإن تباين أجمع في الأمر و جمع الشركاء ظاهر .

ج ٢٢٢

أ ١١٣ و

---

(١) سورة طه ٢٠ ، آية ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ١٢ .

(٤) الكشاف (٤ / ٢٣٢) .

(٥) تصحفت في الانتصاف المطبوع [سكرت] ؛ قال في القاموس : " شكره ، و شكر له شُكرًا و شُكورًا و شُكرانًا " ، و الشكر : عرفان الإحسان و نشره ، و مراد ابن المنير أنَّ (شكر) يتعدى بنفسه و بحرف الجر و له نظائر . أمَّا (سكر) بالسين و هو من باب (فَرِح) فهو لازم . يراجع : القاموس المحيط مادة (سكر) ، (شكر) .

(٦) معنى حديث في الصحيحين عن عبد الله بن أبي أوفى ، لفظه (اللهم صل على آل أبي أوفي) ، أخرجه البخاري (ك الزكاة – ب صلاة الإمام و دعائه لصاحب الصدقة ، ح ١٤٩٧) ، مسلم (ك الزكاة – ب الدعاء لمن أتى بصدقته ، ح ١٠٧٨) .

(٧) سورة يونس ١٠ ، آية ٧١ .

(٨) هذا على قراءة الجمهور بنصب (شركاءكم) ، و فيها أقوال ثلاثة : معطوف على (أمركم) أي : و أمر شركائكم فحذف المضاف و أقام المضاف إليه مقامه ، و الثاني : هو مفعول معه ، الثالث : هو منصوب بفعل محذوف تقديره : اجمعوا شركاءكم ، و قيل التقدير : ادعوا شركاءكم ، و لعل ابن المنير يريد بالتأويلين

قال محمود : وجه اتصال [قوله تعالى] : ﴿وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾ [١] أنَّه كم من راكب دابةٍ عثرتْ به أو شمستْ فهلك ، و [كم] راكب سفينة غرق ، فحقُّه إذا كان قد اتصل بأسباب التلف أن يتذكر / أنَّه هالكٌ فمنقلب إلى الله عزَّ و جلَّ . [٢] ز ١١٨ ظ

قال محمود : [قوله تعالى] [٣] : ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٍ﴾ [٤] بيَّن أنَّهم جمعوا بين ثلاث كَفْرَات [٥] : نسبوا الولد إلى الله ، و جعلوا له أخس النوعين ، و جعلوا الملائكة إناثًا . [٦]

و قولهم : ﴿وَقَالُواْ لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَا عَبَدۡنَٰهُم﴾ [٧] كَفْرتان أخريان عبادة الملائكة و نسبة ذلك إلى مشيئة الله كما يقول إخوانهم المجبرة . قال : فإن قلتَ : قالوا ذلك مستهزئين و لو قالوه محقين لكانوا مؤمنين . قلتُ : لا دليل عليه و ادَّعاء ما لا دليل عليه باطلٌ ؛ على أنَّ الله تعالى حكاه عنهم على وجه الذمِّ في سياق ما ذمَّهم عليه من جَعْلِهم له من عباده جزءًا و عبادة الملائكة ؛ فيلزم أن يكون ما سبق إيمانًا عنده ، فإنْ جَعَل الأخيرَ وحده مقولًا على وجه الهزء فما بهم إلا تعويج كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه ، و لكان قولُه : ﴿يَخۡرُصُونَ﴾ أي يكذبون غيرَ مطابق ، فمَن قال : لا إله إلا الله مستهزءًا يُنكَر استهزاؤه و لا يجوز تكذيبه ، و لا يمكن أن يُرَدَّ قولُه : ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنۡ عِلۡمٍ﴾ إلى قولهم [٨] : إنَّ

هذا القول الأخير من أوجه الإعراب . يراجع : التبيان للعكبري (ص ٣٢١) ، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ص ٤٠١) .

(١) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ١٤ .

(٢) الكشاف (٤ / ٢٣٣ ، ٢٣٤) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ١٦ .

(٥) هكذا هي في " ج " [كفرات] بالتاء المثناة من فوق ، و هي جمع لـ (كَفْرَة) اسم مرة هكذا ذكره الزمخشري ، أمَّا جمع (كُفْر) فلم أجد سوى قول الأخفش : " كفور جمع كفر كـ بُرْد و بُرُود " . يراجع : تاج العروس (١٤ / ٥٣ ، ٥٤) ، و المعجم الوسيط مادة (كفر) .

(٦) الكشاف (٤ / ٢٣٧) .

(٧) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٢٠ .

(٨) هكذا هي في الكشاف ، و في نسخ المختصر [قوله] و هذا يوهم أن ما بعده قرآن و ليس كذلك .

الملائكة بنات الله فإنَّه تمحلُ مبطلٍ و تحريف مكابرٍ و نحوه : ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا ﴾ثُم قال : ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ (١) . (٢)

قال أحمد : هذه الآية تزيد معتقدنا تمهيدًا ، و قول الكافر : لو شاء الله ما فعلت كلمةُ حقٍّ أُريد بها باطل ، أمَّا أنَّها كلمة حق فلقوله : ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ (٣) و أمثالها ، و لأدلة العقل ،
و أمَّا إرادةُ الباطل [بها] فزعمه أنَّها حجة له على الله في أن لا يعاقبه كما توهم القدرية ذلك ؛ فأشركوا بربهم بل اعتقدوا أنَّ مشيئتهم تغلب مشيئة ربهم سبحانه ، فالذين أشركوا بالملائكة أرفعُ درجةً منهم ، فإنَّما ردَّ الله في هذه الآية احتجاجهم ؛ فإنَّ مقالتهم صدرتْ عن ظنٍّ كاذب و تخرصٍ ؛ فلذلك قال : ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ ، ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (٤) و قال في أختها في [سورة] (٥) الأنعام : ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ (٦) فشبَّه حالهم في الخرص و اتباع الظن / بحال أوائلهم ، و بيَّن أنَّ مقالتهم عن خيال و توهم فلا حجة فيها على الله ، بل لله الحجة البالغة عليهم ، و بيَّن أنَّ التكذيب راجعٌ إلى اعتقادهم لا إلى نفس ما قالوه بتصحيح قولهم بقوله : ﴿فَلَو شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٧) فإنَّ (لو) معناها امتناع شيء لامتناع غيره (٨) فلم يشأ هدايتهم (٩) و لو شاءها لَمَا ضلُّوا ، و لكسب العبد و نيَّته صارتْ الأفعال مناطًا للتكليف للفرق الضروري بين الاختياري و القسري ، و لَمَّا دقَّ هذا على الأفهام غلتْ القدرية فاعتقدوا العبدَ فعالًا لِمَا يريد ، و جارتْ الجبرية فاعتقدتْ أنْ لا قدرة للعبد و لا اختيار . (١٠)

---

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٤٨ .
(٢) الكشاف (٤ / ٢٣٨) .
(٣) سورة فاطر ٣٥ ، آية ٨ .
(٤) سورة البقرة ٢ ، آية ٧٨ .
(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٦) هي الآية ١٤٨ من سورة الأنعام التي ذكرت قريبًا فالضمير في (أختها) عائد على آية الزخرف .
(٧) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٤٩ .
(٨) هذه عبارة " ج " و هي أكثر تفسيرًا و أصح عبارة من بقية النسخ ففيها : [الامتناع للامتناع] .
(٩) في " أ " [هذا منهم] و الثابت من بقية النسخ .
(١٠) الكشاف (٤ / ٢٣٥) و قد وقع هذا القول قبل كلام محمود بصحفتين .

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهۡدِينِ﴾ (١) / أي سيديم الهداية لي ؛ فإنَّه ورد [قوله] :﴿فَهُوَ يَهۡدِينِ﴾ (٢) و [جاء] (٣) مرة ﴿سَيَهۡدِينِ﴾ فالجمع بينهما بذلك . و قريء : ﴿بَلۡ مَتَّعۡتُ﴾ (٤) بفتح التاء (٥) ، و وجهه أن يكون الله سبحانه اعترض على ذاته . (٦) ج ٢٢٣

قال أحمد : أي أتى بالكلام معترضًا على اصطلاح [النحاة] (٧) في ذلك . (٨)

١٣٢ – قلتُ : ظاهر كلام محمود أنَّه لا يريد الجملة المعترضة فإنَّه لم يقع هذا الكلام أ ١١٣ ظ
بين جملتين / قاطعًا أحدهما عن الأخرى ؛ فإنَّه أراد أنَّ هذا الكلام / في صورة ما يعترض به ب ٩٣ ظ
على فعل الفاعل ، أورده على نفسه تعالى ؛ فإنَّه قال : و التاء للخطاب فإذا متعتهم بالنعيم فحقُّهم التوحيد و الشكر ، فمثاله أن يشكو الرجلُ إساءة مَن أحسن إليه ثُم يُقبل على نفسه فيقول : أنتَ السبب في ذلك بمعروفك و إحسانك ، و غرضه توبيخ المسيء لا تقبيح إحسانه ، فتأمل كلام محمود و أين هو من الجملة المعترضة ؟ !

قال محمود : في قوله : ﴿بَلۡ مَتَّعۡتُ هَٰٓؤُلَآءِ وَءَابَآءَهُمۡ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلۡحَقُّ﴾ جعل الغاية مجيء الحقِّ فوجب أن ينتبهوا بعدها و أردفه بقوله : ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلۡحَقُّ قَالُواْ هَٰذَا سِحۡرٞ وَإِنَّا بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ (٩) فما وجه الغاية ؟ و أجاب بأنَّ المراد اشتغالهم بالاستمتاع عن التوحيد فخيل
بهذه الغاية أن ينتبهوا عندها عن الغفلة ثُم ابتدأ قصتهم / عند مجيء الحق بما هو شرٌّ من ز ١١٩ ظ

---

(١) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٢٧ .
(٢) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٧٨ .
(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٤) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٢٩ .
(٥) قال ابن عطية : " قرأ قتادة (متعت) بفتح التاء الأخيرة على معنى : قل يا رب متعتَ ، و رواها يعقوب عن نافع . يراجع : المحرر الوجيز (٥ / ٥٢) .
(٦) الكشاف (٤ / ٢٤٠) .
(٧) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .
(٨) هذا القول لأحمد غير موجود في الانتصاف المطبوع .
(٩) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣٠ .

الغفلة و هو [١] العناد و مكابرة الله تعالى في اختيار الرسل بقوله : ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [٢] . [٣]

قال أحمد : كلامٌ حسن إلا قوله : " خيل " ، و يجانس مجيء الغاية هكذا مجيء الإضراب في قوله : ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْأَخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [٤] ليس إضرابًا عن الأول بل الثاني آكد مما قبله مع التوافق و مثله كثير .

قال محمود : قوله عزَّ و جلَّ : ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ﴾ [٥] إن قلتَ : فمنهم مَن يأكل الحرام ؟ قلتُ : قسم الله لكلِّ عبدٍ معيشة و شرط عليه و كلَّفه أن يسلك طريقًا معينًا ، فإن سلكها أكل رزقه حلالًا و سُمِّيتْ رزق الله و إن عدل عنها تناولها حرامًا و لم يكن من رزق الله . [٦]

قال أحمد : الرزق عند أهل السنة ما تقوم به البنية حلالًا كان أو حرامًا .

قال محمود : ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [٧] لولا كراهة أن يجتمعوا على الكفر لوسعنا على الكفار الدنيا . [٨]

قال أحمد : هي مثل [قوله عزَّ و جلَّ] [٩] : ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ﴾ [١٠] إمَّا أن يصححها بتقدير كراهة ، و إمَّا [١١] أن لا يُقدر محذوفًا و معناها إجماعهم على الكفر مانعٌ من بسط الدنيا و هو معنى (لولا) المطرد ، لكن المانع قد يكون موجودًا تحقيقًا فيمتنع الجواب

---

(١) هكذا هي في " ج " ، و في غيرها [من] و المثبت أوضح .
(٢) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣١ .
(٣) الكشاف (٤ / ٢٤٠ ، ٢٤١) .
(٤) سورة النمل ٢٧ ، آية ٦٦ .
(٥) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣٢ .
(٦) الكشاف (٤ / ٢٤٢) .
(٧) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣٣ .
(٨) الكشاف (٤ / ٢٤٣) .
(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(١٠) سورة القصص ٢٨ ، آية ٤٧ .
(١١) في الانتصاف المطبوع سقطت (إما) و تحرف المعنى فصار متناقضًا [بتقدير كراهة ذلك بأن لا تقدر محذوفًا] و قد سبق كلام ابن المنير على هذه الآية في سورة القصص . فراجعه إن شئتَ .

كقوله عزَّ و جلَّ : ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ (١) و قد يكون تقديرًا فيمتنع الجواب ؛ لأنَّه لو وُجِد [تقديرًا] (٢) لوُجِد مانعه مقدَّرًا معه و عليه الآية ، أي لو وُجِد بسط الرزق للكافر مقدَّرًا لوُجِد مانعه و هو الاجتماع على الكفر معه ، و ما أدَّى (٣) وجوده إلى وجود مانعه لم يوجد .

قال محمود : إن قلتَ : فحين لم يوسع على الكفار لذلك فهلا وسع على المسلمين ليجتمعوا على الإسلام ؟ قلتُ : الدخول في الإسلام لأجل المال مفسدة أيضًا و هو دين المنافقين . (٤)

قال أحمد : قاعدتان فاسدتان مراعاة المصلحة و يبطلها قوله عزَّ و جلَّ : ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ (٥) و أنَّه أراد الإيمان من / الخلق و يبطلها [قوله عزَّ و جلَّ] (٦) : ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ / كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ (٧) . ز ١٢٠ و ج ٢٢٤

قوله تعالى : ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ الآيات (٨) **قال محمود** :جمع ضمير الشيطان بقوله : ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ﴾ (٩) ليتناول جنس العاشي ؛ و [ذِكْرُ] الشيطان مبهمٌ أيضًا في جنسه ، فلمَّا جاز أن يتناولا لإبهامهما غيرَ واحدٍ جاز أن يرجع الضمير إليهما . (١٠)

ب ٩٤ و **قال أحمد** : في هذه الآية نكتتان : إحداهما / أنَّ النكرة في سياق الشرط تعمُّ ، و فيها اضطرابٌ للأصوليين ، و إمام الحرمين يختار العموم / و استدرك على الأئمة قولهم النكرة في سياق الإثبات تخصُّ ؛ فإنَّ الشرط تعمُّ فيه و هو إثبات و ردَّ عليه الأبياري (١١) شارح أ ١١٤ و

---

(١) سورة البقرة ٢ ، آية ٦٤ ، هكذا جاءت الآية على الصواب في " ب " و جاءت في بقية النسخ بالواو بدلًا من الفاء ، و هو نفس التحريف الذي جاء في الانتصاف المطبوع .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٣) تحرفت في " أ " بزيادة راء [لا أدري] .

(٤) الكشاف (٤ / ٢٤٣ ، ٢٤٤) .

(٥) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٣ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة يونس ١٠ ، آية ٩٩ .

(٨) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣٦ .

(٩) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣٧ .

(١٠) الكشاف (٤ / ٢٤٥ ، ٢٤٦) .

(١١) هكذا هو في " أ ، ج ، ز " و في " ب " [الأنباري] مصحفًا كما جاء في الانتصاف المطبوع ، و **الأبياري** هو علي بن إسماعيل بن علي شمس الدين شهرته أبو الحسن الأبياري نسبة إلى (أبيار) قرية في

كتابه ردًّا عنيفًا و هذه الآية حجة للإمام من وجهين : لأنَّه وحَّد الشيطان و لم يُرِد إلا الكــلّ ؛ لأنَّ كلَّ إنسان له شيطان فكيف بالعاشي عن ذكر الله ، و الثاني أنَّــه أعــاد عليــه الــضمير مجموعًا في قوله : ﴿وَإِنَّهُم﴾ و لولا عموم الشمول لَمَا جاز عود ضمير الجمع علــى واحــد فهذه نكتةٌ توجب للمخالفين سكتة . الثانية : أنَّ فيها حجةً على مَن زعم أنَّ العود على معنى (مَن) يمنع من العود على لفظها بعده محتجًّا بأنَّه إجمالٌ بعد البيان و قد نقض الكندي [١] هــذا بقوله : ﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴾ [٢] و نُقِض أيــضًا بقولــه : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٦﴾ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا ﴾ [٣] و استخرج جدِّي من هذه الآية نقض ذلك لأنَّه أعاد على اللفظ في قولـــه : ﴿يَعْشُ﴾ و ﴿لَهُۥ﴾ مرتين ثُم على المعنى ﴿لَيَصُدُّونَهُمْ﴾ ثُم على اللفظ في قولــه : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا ﴾ و قدمتُ أنَّ الذي منع ذلك قد يكون قد اقتصر بمنعه [على ما] إذا جاء في جملة واحدة ، أمَّا إذا استقلتْ كلُّ واحدة بنفسها فلا يُمنَع ، و رددتُ على الزمخشري / في قوله : ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴾ [٤] فإنَّ الجملة واحدةٌ فانظره في موضعه .

شمال مصر ، و كان شهاب الدين بن عقيل المصري الشافعي يقدمه على الرازي في الأصول ، لــه شــرح البرهـــان للجـــويني ، و سفينة النجاة (ت : ٦١٦ هــ) . يراجع : الديباج المذهب (ص ٣٠٦) ، حسن المحاضرة (١ / ٤٥٤ ، ٤٥٥) ، شجرة النور الزكية (١ / ١٦٦) ، الفتح المبين في طبقات الأصوليين للشيخ عبــد الله مــصطفى المراغي (٢ / ٥٢) .

(١) الكندي : أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد ، تاج الدين الحنفي ، كان أعلــى أهــل الأرض إســنادًا فــي القراءات ، أخذ النحو عن ابن الشجري و ابن الخشاب ، و أفتى على مذهب أبي حنيفة ، توفي سنة ٦١٣ ه . يراجع : الوافي بالوفيات (١٥ / ٣٢) ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢ / ٢١٦) ، بغية الوعــاة (١ / ٥٧٠) .

(٢) سورة الطلاق ٦٥ ، آية ١١ .

(٣) سورة لقمان ٣١ ، آية ٦ ، ٧ .

(٤) سورة مريم ١٩ ، آية ٨٧ .

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ﴾ (١) يريد المشرق و المغرب فغلب كالقمرين (٢) أي تباعد المشرق و المغرب . (٣)

قال أحمد : ألجأه إلى تقدير البُعد بالتباعد إضافته إلى المشرقين جميعًا فلو بقي على ظاهره لأفاد بعد المشرقين من غيرهما ، و الظاهر أنَّه من اللَّفِّ و أصله بعد المشرق من المغرب و بعد المغرب من المشرق ثُم لفَّه كقوله : ﴿وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ﴾ (٤) . (٥)

قال محمود : [قوله تعالى] (٦) : ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾ (٧) بدلٌ من ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ ، و إن كان المراد بـ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ القيامة و بـ﴿إِذ﴾ حياتهم في الدنيا فالمراد ليس وقوع الظلم بل تحققه و نسبته إليهم كقوله :

إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة (٨) ....

أي ظهر ذلك . (٩)

قوله تعالى : ﴿ وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ (١٠) أي افحص شرائعهم و مللهم ، و السؤال مجاز عن النظر حيث لا يصحُّ السؤال حقيقة . كثيرٌ في سؤالِ الشعراءِ الأطلالَ ،

---

(١) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣٨ .

(٢) في " ج " [كما في القمرين] .

(٣) الكشاف (٤ / ٢٤٦) .

(٤) سورة البقرة ٢ ، آية ١١١ .

(٥) هذا القول لأحمد غير موجود في الانتصاف المطبوع .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٣٩ .

(٨) صدر بيت لزائدة بن صعصعة الفقعسي ، عجزه : و لم تجدي من أن تُقِرِّي بها بدًّا ، و البيت يقوله لامرأة له طمحت عليه و كانت أمها سرية فعرَّض لها بذلك ، و الشاهد فيه مجيء جواب الشرط ظاهره أنَّه ماضٍ ، و لكنه عند التأمل يُرى مستقبلا . يراجع : جامع البيان (٢ / ٥٧) ، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص ٣٥٥) ، مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف (٣ / ٣٨) .

(٩) الكشاف (٤ / ٢٤٧) .

(١٠) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٤٥ .

و يقال : سل الأرضَ مَن شقَّ أنهارك و غرس أشجارك ؟ فإن لم تجبك حــوارًا أجابتْــك [١] اعتبارًا . و قيل :[معناه] سل أممَ مَن أرسلنا أي أهل الكتاب [فحذف المضاف] . [٢]

قــال أحمــد : يــشهد لــه قولــه عــزَّ و جــلَّ : ﴿فَسْئَلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [٣] .

قال محمود : [قوله تعــالى] : ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ [٤] جــازتْ ج ٢٢٥
إجابة (لَمَّا) بــ (إذا) المفاجأة ؛ لأنَّ فعل المفاجأة مقدرٌ معها ، و هو العامل فيها النصب ، / أي فاجأت وقت ضحكهم .

و قوله عزَّ و جلَّ : ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ۖ﴾ [٥] **قــال محمــود** : كيف يكون كــلٌّ واحــدة فاضــلةً مفــضولة ، و أجــاب بــأنَّ الغــرض وصــفها بــالكبر لا [٦] بالتفاوت ، و مثله يُطلق [في إرادة الــ]مبالغة ، و [منه] [٧] بيت الحماسة :

ب ٩٤ ظ / مَنْ تَلْقَ مِنْهُمْ تَقُلْ لاقَيْتُ سَيِّدَهُم مِثْلُ النُّجُومِ الَّتِي يَسْرِي [٨] بِهَا السَّارِي [٩] [١٠]

ز ١٢١ و **قال أحمد** : الظاهر أنَّ الذي سوَّغ هذا الإطلاق أنَّ كلَّ آية أفردتَها / استغرقتْ عظمتهــا
أ ١١٤ ظ الفكر و بهرته / حتى يجزم أنَّها النهاية ، و أنَّ كلَّ آية دونها فإذا انتقل الفكر إلــى الأخــرى كانتْ كذلك ، و حاصله أنْ لا يقدر الفكر أن يجمع بين آيتين ليميز الفاضلة من المفــضولة . [١١]

---

(١) في " أ " [أجابت] .
(٢) الكشاف (٤ / ٢٤٨) .
(٣) سورة يونس ١٠ ، آية ٩٤ .
(٤) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٤٧ .
(٥) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٤٨ .
(٦) في " ز " [دون] ثم حذف بعدها الباء .
(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٨) في " ز " [يهتدي] .
(٩) البيت للعرندس أحد بني أبي بكر بن كلاب ، و ذكر الشيخ عليان أنَّها لعبيد بن الأبرص ، و لــيس فــي ديوانه ، قال المرزوقي : " يريد أنَّ النباهة تشملهم فكلٌّ منهم يتَّسِم بسيما الرياسة " . يراجع : شــرح ديــوان الحماسة للمرزوقي (٤ / ١٥٩٥) ، و مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .
(١٠) الكشاف (٤ / ٢٤٩) .
(١١) هذا القول لأحمد جاء في الانتصاف المطبوع تعليقًا على الآية (٤٧) و لا علاقة له بهــا فراجعــه إن شئتَ .

قال محمود : [قوله تعـــالى] [١] : ﴿وَأَخَذۡنَٰهُم بِٱلۡعَذَابِ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ أي إرادة ، و سأل فقال : لو أراد لكان ؟ و أجاب بأنَّ الإرادة لفعل الغير اختيارًا لا يلزم منه الإيجاد . [٢]

قال أحمد : (لعل) يراد بها صرف الرجاء إلى المخلوقين و هو تأويل سيبويه (رحمه الله) ، و [أمَّا] الزمخشري لا يتحاشى أن يقول : يريد الله شيئًا و لا يكون ؛ اعتقادًا [منه] [٣] بأنَّ

الأمر هو الإرادة ، و أنَّ العبد يوجد فعله ، فهذه ظلمات [٤] بعضها فوق بعض . [٥]

قوله تعالى : ﴿قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ﴾ [٦] **قال محمود** : أي إن صحَّ برهانٌ قاطع فأنَّا أول مَن يُعظِم الولد كما يُعظَم ولد الملك تعظيمًا لأبيه ، و هذا واردٌ فرضًـــا مبالغةً [منه] [٧] في نفي الولد و أنْ تضمحل شبهة المخالف ؛ لأنَّه علَّق العبادة بكينونة الولد و هي محالٌ فكان المعلَّق عليها محالًا ، فصورتُه إثباتٌ و هو أبلغ النفي ، كما يقـــول العـــدلي للمقلد : إنْ كان الله خالقًا للكفر في القلوب و معذبًا عليه عذابًا شديدًا – فإنَّا أول مَن يقول : إنَّه شيطانٌ و ليس بإله ، و لَمَّا قال الحجاج لسعيد بن جبير [٨] : لأبدلنَّك بالدنيا نارًا تلظَّى ، قال : لو علمتُ أنَّ ذلك بيدك ما عبدتُ غيرَك . و قد جهل الناسُ هذا الأسلوبَ الملـــيء بالفوائـــد فقالوا : و أنا أول الآنفين ، من (عَبِدَ) [٩] إذا أنف . و قيـــل : (إن) نافيـــة ، (فأنـــا أول العابدين) استئناف للعبادة على التوحيد . [١٠]

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .
(٢) الكشاف (٤ / ٢٥٠) .
(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٤) في " ج " هنا زيادة [ثلاثة] ، و في الانتصاف [ثلاث] على تضمين لفظ آية (٦) من سورة الزمر .
(٥) معنى (لعل) هنا التعليل . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٢٥) .
(٦) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٨١ .
(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " .
(٨) سعيد بن جبير : هو أبو محمد سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم ، الإمام الحـــافظ المفـــسر المقريء ، قرأ على ابن عباس ، و أخذ عنه أبو عمرو بن العلاء ، قتلـــه الحجـــاج ســـنة ٩٥ ه . يراجـــع : الطبقات الكبرى (٨ / ٣٧٤) ، تهذيب الكمال (١٠ / ٣٥٨) ، سير أعلام النبلاء (٤ / ٣٢١) .
(٩) فهو من باب (فرِح) يقال : عَبِد منه : أَنِفَ ، فهو عابد و عَبِدٌ ، يراجع : القاموس المحـــيط و المعجـــم الوسيط مادة (عبد) .
(١٠) الكشاف (٤ / ٢٥٨ ، ٢٥٩) .

قال أحمد : لقد اقتحم عظيمًا في تمثيله ، فيقال له : لقد ثبت قطعًا عقلًا و شرعًا [١] أنَّه خالقٌ لذلك في القلوب وفاءً بأنَّه لا خالق إلا هو ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [٢] ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [٣] فيلزمه فرك [٤] أذنه و غلٌّ عنقه أنْ يُلحِد في الله إلحادًا لم يسبقه إليه أحدٌ من عتاة الكفرة و لا تجرأ عليه ماردٌ من الفجرة .

قال محمود : [قوله تعالى] [٥] : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٌ﴾ [٦] ضمَّن اسمه عزَّ و جلَّ معنى وصفٍ تعلق به الظرف و هو قوله : ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ تقول : هو حاتمٌ في / ظنِّي [٧] تضمِّنه معنى الجواد ، كقوله : ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلۡأَرۡضِ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ﴾ [٨] ضمَّنه معنى المعبود و الراجع إلى الصلة محذوف لطول الكلام ، كقولك : ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا ، و زاده طولًا أنَّ المعطوف داخلٌ في الصلة . [٩] ز ١٢١ ظ

قال أحمد : و مما سهَّل حذف الراجع وقوع الموصول خبرًا عن مضمر لو ظهر الراجع لكان كالتكرار المستكره [تقديره] [١٠] : و هو الذي [هو] [١١] في السماء إله ، و لا يُنكَر أنَّ الراجع إذا حُذِفَ كان الكلام أخفَّ ، و إنَّ ما حُذِف على قلة حذف مثله لأمر متأكد ؛ فإنَّه

---

(١) سقطت من " ز " .

(٢) سورة فاطر ٣٥ ، آية ٣ .

(٣) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٢ .

(٤) هكذا في الانتصاف المطبوع ، و في نسخ المختصر [فرط] و أظنه تحريفًا في نسخ المختصر ، و ما في الانتصاف أولى ؛ من فَرَك الثوب و السنبل : دلكه فانفرك ، قال في القاموس : " الفَرَك ، محركة : استرخاء أصل الأذن ، فَرِكَتْ ، كفرح ، فهي فركاء و فَرِكة . يراجع : القاموس المحيط مادة (فرط) ، (فرك) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٦) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٨٤ .

(٧) في " ز " [قلبي] .

(٨) سورة الأنعام ٦ ، آية ٣ ، و قد تحرفت الآية في " أ " [و هو الذي] و كذلك تحرفت في " ز "تحريفًا آخر .

(٩) الكشاف (٤ / ٢٦٠) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

لم يرد في الكتاب العزيز إلا في قوله تعالى : ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ﴾ [١] و فـي (أي) في موضعين على رأي .

عاد كلام محمود قال : و يجوز أن يكون ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ صلةَ (الذي) بتأويـل الإلهيـة و الربوبية لا على الاستقرار [٢] . و قوله : ﴿إِلَـٰه﴾ / خبر مبتدأ محذوف بيانًا لمعنى الصلة . **ج ٢٢٦**

و من سورة الدخان

ب ٩٥ و **قال محمود :** كان الكلام معهم في / الحياة دون الموت فلِمَ قال ﴿إِنۡ لَيَقُولُون هِىَ إِلَّا

أ ١١٥ و مَوۡتَتُنَا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [٣] و لم يقولوا إلا حياتنا الدنيا ، و ما معنى الأولى / حتى كأنَّهم وُعِدوا موتةً أخرى ؟ و أجاب [٤] بأنَّه قيل لهم يموتون موتةً يتعقبها حياة كما تقدَّمتْ لكم موتة يعقبها حياة في قوله تعالى : ﴿وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتًا فَأَحۡيَـٰكُمۡ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ﴾ [٥] فقالوا : ﴿ إِنۡ هِىَ إِلَّا مَوۡتَتُنَا ٱلۡأُولَىٰ﴾ أي ما الموتة التي يتعقبها حياة إلا الأولى فلا فرق بين هذا و بين قوله : ﴿إِنۡ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ [٦] . [٧]

---

(١) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٥٤ .

(٢) قد يسلم للزمخشري هنا تأويل الاسم بالوصف كما هو الظاهر من السياق ، لكن غيره من النصوص يأبى ما يريده من نفي صفة العلو لله تعالى ؛ فقد جاء في القرآن و السنة ما يدحض ما يرمـي إليـه . يراجـع : الأسماء و الصفات للبيهقي (ص ٥٢٩) ، مختصر العلو للعلي الغفار (ص ٨٠) .

(٣) سورة الدخان ٤٤ ، آية ٣٤ ، ٣٥ .

(٤) في " ز " [أجيب] .

(٥) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٨ .

(٦) سورة الأنعام ٦ ، آية ٢٩ .

(٧) الكشاف (٤ / ٢٧١ ، ٢٧٢) .

قال أحمد : أظهر من ذلك أنَّهم وُعِدوا بعد الحياة الدنيا حالتين موتٌ ثُم بعث ، فآمنوا بأولاهما و هي الموت و نفوا الثانية ، و سمُّوها أولى [أعني الموتة] و إن لم يعتقدوا شيئًا بعدها لأنَّهم [نزّلوا] (١) جحدهم على الإثبات ، و هذا أولى من حمل الموتة الأولى على السابقة على الحياة الدنيا ؛ لأنَّهم لا يعتقدون الحصر في هذه الموتة لأنَّهم اعتقدوا الموت الذي تعقبته (٢) الحياة الدنيا . و حمل الحصر المباشر للموت في كلامهم على صفة لم تُذكَر عدولٌ عن الظاهر بلا حاجة ؛ لأنَّ الموت السابق على الدنيا لا يُعبَّر عنه بالموتة لأنَّ فيها إشعارًا
ز ١٢٢ و بالتجدد و الموتُ السابق مستصحبٌ لم تتقدَّمه حياة ، / هذا مع أنَّ في [هذه السورة ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ (٣) و إنَّما عنى بالموتة الأولى ما بعد الحياة] (٤) .

١٣٣ - **قلتُ** : إنَّما تعيَّن ذلك في هذه الآية لقرينة [قوله] (٥) :﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ﴾ فالموتة الأولى لم يذوقوها ، و يُبطل ما قاله أحمدُ أنَّ الأولى و الأخرى لا تستعملان إلا فيما يُشترَك فيه مع ما قُرِنتْ به في الشيء المذكور ، فلا يصحُّ أن يقال : جاءني رجلٌ و امرأةٌ أخرى ؛ و الموتة مغايرةٌ للحياة فلا يصح أن يقال فيها (أولى) بالنسبة إلى الحياة [لفقدان شرط صحة استعمالها] . (٦)

قوله تعالى : ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ (٧) **قال محمود** : أصل الكلام لا يذقون فيها الموت ألبتة فوقع قوله : ﴿إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ * موقع ذلك لأنَّ الموتة

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ، ج " و في " ز " [تركوا] .

(٢) هكذا هي في " أ ، ز " و في " ب ، ج " [تعقبه] .

(٣) سورة الدخان ٤٤ ، آية ٥٦ .

(٤) ما بين المعكوفين من " ج " لأنها أفضل عبارة .

(٥) ما بين المعكوفين من " ج ، ز ".

(٦) هذا القول نقله الألوسي محتجًا به على ضعف قول أحمد ، لكن عبارة الكتاب ربما كان فيها سقط ؛ لأنها أضافت قول علم الدين إلى ابن المنير ، و لا يظن بالألوسي هذا الخلط ، يراجع : روح المعاني (٢٥ / ١٢٦) .

(٧) سورة الدخان ٤٤ ، آية ٥٦ .

الأولى * [1] محالٌ ذوقُها في المستقبل ، فهو تعليقٌ بالمحال أي إن كانت الأولى يُمكن ذوقها في المستقبل فإنَّهم يذوقونها . [2]

قال أحمد : هذا مبنيٌّ على أنَّ ﴿ٱلۡمَوۡتَةَ﴾ بدلٌ على طريقة بني تميم يُجوِّزون البدل من غير الجنس ، و الحجازيون ينصبونه بالاستثناء المنقطع ، و سرُّ اللغة التميمية في قولهم : ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ ، أي إن كان الحمار من (الأحد) ففيها أحد ، و به فسَّر الزمخشري هذه الآية و قوله عزَّ و جلَّ : ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [3] .

قال محمود : قوله ﴿طَعَامُ ٱلۡأَثِيمِ﴾ [4] قرأها رجلٌ على أبي الدرداء فلم يستطع أن يقول : الأثيم ، فقال : اليتيم ، فأعادها عليه فلَمَّا عجز قال : قل : طعام الفاجر . [5] و فيه دليلٌ على [جواز] [6] قراءة القرآن بالمعنى و هو مذهب أبي حنيفة . [7]

قال أحمد : لا حجة فيه و قول أبي الدرداء محمولٌ على إيضاح المعنى عونًا على أن يأتي بالقراءة كما أُنزلتْ ، هكذا حمله القاضي أبو بكر في كتاب الانتصار .

[و لم أجد له في **الجاثية** كلامًا] . [8]

---

(1) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(2) الكشاف (٤ / ٢٧٥) .

(3) سورة النمل ٢٧ ، آية ٦٥ .

(4) سورة الدخان ٤٤ ، آية ٤٤ .

(5) أخرجه ابن جرير في تفسيره ، و عزاه السيوطي أيضًا إلى سعيد بن منصور و عبد بن حميد و ابن المنذر و الحاكم ، و جاءت هذه القصة عن ابن مسعود أيضًا و عزاه السيوطي إلى أبي عبيد في فضائله و ابن الأنباري و ابن المنذر ، و ذكر أبو جعفر النحاس كلام أبي الدرداء ثم قال : و هذا تفسير و ليس بقراءة لأنَّه مخالف للمصحف ، و نقل السيوطي عن كثير من العلماء أنَّ قراءة القرآن بألفاظ مختلفة معانيها متفقة كان رخصة في أول الأمر ثم نسخ بزوال العذر و تيسر الكتابة و الحفظ ، و هذا مما أجاب به الباقلاني في الانتصار . يراجع : جامع البيان (٢١ / ٥٣) ، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ص ٩٦٢) ، الانتصار للقرآن للباقلاني (ص ٣٧٠) ، الدر المنثور للسيوطي (١٣ / ٢٥٨) ، الاتقان للسيوطي (١ / ١٣٤) .

(6) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(7) الكشاف (٤ / ٢٧٣ ، ٢٧٤) و هو واضح من أرقام الصفحات و رقم الآية أنَّه متأخر عن موضعه لكن على هذا اتفقت النسخ التي بين يدي .

(8) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و مثله في " ز " بمعناه .

و من سورة الأحقاف

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] : ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ (١) [هذا] استفهام إنكار أن يكون في الضلال أبلغ من عباد الأصنام ، يتركون دعاء السميع البصير القادر ، و يدعون مَن لا شعور له و لا قدرة ، و إذا قامت القيامة كان [دعاؤه] وبالًا على داعيه . و إنما قال : ﴿وَهُم﴾ لأنَّه / أسند إليهم ما يُسنَد إلى ز ١٢٢ ظ
أولي العلم / من الاستجابة و الغفلة ، و يجوز أن يريد كلَّ معبود / من الجنِّ و الإنس و ب ٩٥ ظ
الأوثان فغلب العقلاء . (٢) ج ٢٢٧

قال أحمد : / في قوله : ﴿إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ نكتة و هو أنَّه جعله غاية عدم الاستجابة و هي مستمرة لكن أشعرتْ بأنَّ ما بعدها أزيد منه زيادة بينةً تلحقه بالمباين ؛ إذ تتجدد العداوة فهو ممَّا مضى في الزخرف [في قوله تعالى] (٣) : ﴿حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلۡحَقُّ وَرَسُولٞ مُّبِينٞ ۝٢٩ وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلۡحَقُّ﴾ (٤) . أ ١١٥ ظ

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمۡ﴾ (٥) **قال محمود :** اللام في ﴿لِلۡحَقِّ﴾ مثلها في قوله تعالى : ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا ﴾ (٦) أي لأجل الذين آمنوا و لأجل الحق ، و المراد بالحق الآيات و بالذين كفروا المتلوَّ عليهم (٧) ، فوضع الظاهر موضع المضمر .

قوله تعالى : ﴿ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ ﴾ (٨) **قال محمود :** معنى الهمزةِ في ﴿ أَمۡ﴾ إذ هي

---

(١) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٥ .

(٢) الكشاف (٤ / ٢٨٨) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٢٩ ، ٣٠ .

(٥) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٧ .

(٦) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ١١ .

(٧) هكذا هي في " ج " و هو موافق لما في الكشاف ، و في بقية النسخ [عنهم] .

(٨) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٨ .

منقطعةٌ – الإنكارُ و التعجيب [١] أي دعْ ذا و اسمع أعجب منه إنكارهم بعد ظهور المعجزة . [٢]

قال أحمد : هذا الإضراب مثل الغاية التي ذكرتها لكونها أزيد من الأولى ، فنُزِّلتْ لزيادتها عليها كالمنافية لها ؛ إذ تكذيب الآيات أبلغ من قولهم : أنَّها سحر .

قال محمود : معنى إسناد الفعل إليهم في قوله : ﴿فَلَا تَمۡلِكُونَ لِي﴾ أنَّ الذي جاءهم به نصحٌ و إشفاق فإن كنتُ كاذبًا فأنتم أيها المنصوحون لا تقدرون على دفع عقوبة الافتراء عنِّي . [٣]

قال أحمد : الكلام جرى فرضًا و تقديرًا ، و متى فُرِضَ الافتراء امتنع كونُه ناصحًا ، فلا مصلحة للمكلف في العمل بالمفترى ، بل يتمُّ ذلك على قاعدة المعتزلة أنَّ العقل يوصل إلى معرفة حكم الله فيتصور النصح مع الافتراء إذا أمر بالتوحيد مثلًا ، و لو قال : حكم اللهُ بوجوب التوحيد و أنا رسوله به كان محقًا عندهم ، و هي قاعدةٌ باطلة . و الجواب عن الآية عندنا أنَّ إسناد الفعل إليهم تنبيهٌ بالشيء على مقابله بالمفهوم ، أي إن كنتُ مفتريًا فالعقوبة واقعةٌ لا بدَّ منها أي [لا تقدرون على دفعها عنِّي] [٤] . و إن كنتُ محقًّا و أنتم المفترون فالعقوبة تقع بكم لا أقدر على دفعها عنكم كقوله : ﴿قُلۡ إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجۡرَامِي وَأَنَا۠ بَرِيٓءٞ مِّمَّا / تُجۡرِمُونَ﴾ [٥] .

ز ١٢٣ و **قوله تعالى** : ﴿ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ﴾ [٦] **قال محمود** : أجود ما قيل فيه حمله على الدراية المفصلة و إن كان يدري أنَّ مصيره إلى النعيم و مصيرهم إلى العذاب . فإن قلتَ : ﴿مَا يُفۡعَلُ﴾ مثبتٌ فحقُّه (بي و بكم) فما وجه دخول (لا) ؟ قلتُ : ابتدأ بالنفي فتناول (ما) و ما في حيِّزها فجاز كقوله : ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ إلى قوله : ﴿بِقَٰدِرٍ﴾ [٧] أدخل الباء في الخبر لاشتمال النفي الأول عليه ، و قال :

---

(١) في " ب ، ج " [التعجب] ، و المثبت موافق لما في الكشاف .

(٢) الكشاف (٤ / ٢٨٩) .

(٣) الكشاف (٤ / ٢٨٩ ، ٢٩٠) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة توجد في هامش " أ " بخط الناسخ و في مكانها علامة الإلحاق و لا توجد في غيرها من النسخ .

(٥) سورة هود ١١ ، آية ٣٥ .

(٦) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٩ .

(٧) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٣٣ .

فمـــا رجعـــت بخائبـــةٍ ركـــابٌ   حكـــيمُ بـــن المـــسيب مبتغاهـــا [١] [٢]

قال أحمد : بنى على أنَّ المجرور قد عُطِف على مثله و أنَّهما جميعًا في صلة موصول واحدٍ ، و لو قيل : المجرور الثاني من صلة موصول محذوف معطوفٍ على مثلـه : و ما أدري ما يُفعل بي و لا ما يُفعل بكم – لم يفتقر إلى تأويل ، و حذفُ الموصول و بقاءُ صلته صحيحٌ [٣] ، قال [حسان] [٤] :

فمَـــن يهجـــو رســـول الله مـــنكم   و يمدحـــه و ينـــصره ســـواء [٥]

أي مَن يهجوه و مَن ينصره سواء .

قوله تعالى : ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ﴾ الآية [٦] **قال [محمود]** [٧] : الواو عاطفة ﴿كَفَرْتُم﴾ على الشرط كما عطفها (ثُمَّ) في قوله : ﴿ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ﴾ [٨] و كذا الواو الأخيرة في / قوله : ﴿وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ على ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ و أمَّا واو ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ / و ما معه فقد عطفها على ﴿كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ و نظيره : إن أحسنتُ إليك فأسأتَ و أقبلتُ فأعرضتَ ، أي أخبروني إن اجتمع كونُ القرآن من عند الله مع كفركم / و اجتمع شهادة أعلم بني إسرائيل على نزول مثله فإيمانه [٩] مع استكباركم عن الإيمان به فأنتم أضلُّ الناس . [١٠]

ب ٩٦ و

أ ١١٦ و

([١]) هكذا هي في نسخ المختصر و في غيره من الكتب [منتهاها] ، و البيت للقُحَيف العُقَيلي يمدح حكيم ابن المسيب القشيري ، هكذا نسبه البغدادي و عزا هذا البيت لنوادر ابن الأعرابي ، و الشاهد فيه زيادة الباء مع الحال المنفي عاملها للتوكيد . يراجع : الجنى الداني للمرادي (ص ٥٥) مغني اللبيب (ص ١١٣) ، و خزانة الأدب (١٠ / ١٣٧) .

([٢]) يراجع : الكشاف (٤ / ٢٩٠ ، ٢٩١) و هذا البيت غير موجود في الكشاف و لا في الانتصاف المطبوعين فلا أدري أهو في أحد نسخ الكتابين أم هو توضيح من علم الدين .

([٣]) في الانتصاف المطبوع [و تفاصيله كثيرة] و في ظني العبارة محرفة و الصواب ما في نسخ المختصر .

([٤]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٥]) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٤١٣) .

([٦]) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ١٠ .

([٧]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

([٨]) سورة فصلتْ ٤١ ، آية ٥٢ .

([٩]) هكذا هي في " ج " و في " أ " أشار الناسخ أنها الظاهر ، و في " ب " [إيمانهم] و هو محتمل ، و قد سقطت من " ز " .

([١٠]) الكشاف (٤ / ٢٩٢) .

قال أحمـــد : لم يوجه المعطوفات إلى جهة واحدة ؛ لأنَّه قد يكــون العطــف لمجمــوع مفردات على مجموع مفردات للتقابل بين المفردات و منــه : ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَـٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴾ (١) و قولـــــــه تعـــــالى : ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَـٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ﴾ (٢) .

قال محمود : قوله عزَّ و جــلَّ : ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَـٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ (٣) لا يعمل ﴿فَسَيَقُولُون﴾ في (إذ) لتدافع [معنى] الاستقبال و [معنى] الحال ، فعامله محذوف أي و إذ لم يهتدوا به ظهر عنادهم فسيقولون : [هذا إفك] ، و يكون [قوله] : ﴿فَسَيَقُولُون﴾ مسببًا عنه حتى يصحَّ كما صــحَّ بـــــ(أن) قولـــه تعـــالى : ﴿حَتَّىٰ يَقُول / ٱلرَّسُولُ ﴾ (٤) ز ١٢٣ ظ لمصادفة (حتى) مجرورها و المضارع ناصبه . (٥)

قال أحمد :إن لم يمنع عمل ﴿فَسَيَقُولُون﴾ إلا الاســتقبال فــلا مــانع [إذن] (٦) ؛ لأنَّ الاستقبال إنَّما جاء للإشعار بدوام ما وقع و أنَّهم حرَّفوا و قالوا : هذا أساطير الأولين و إفــكٌ قديم ، فمعناها و قالوا إذ لم يهتدوا به : هذا إفكٌ قديم ، و داموا عليه فعبَّــر عــن الوقــوع و الـــدوام و الاستقبال بالسين ، كقول إبراهيم : ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴾ (٧)و هذا طريق الجمع بين قوله : ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾ (٨) و بين قوله : ﴿سَيَهْدِين﴾ ، و لولا دخول الفاء على الفعل لتعين هذا [الذي ذكرتُ] ، لكن الفاء دلتْ بسببيتها على محذوفٍ هو السبب و قطعتْ الفعــل عــن الظرف ، فتعين ما ذكره الزمخشري لأجل الفاء لا لأجل السين .

---

(١) سورة فاطر ٣٥ ، آية ١٩ ، ٢٠ .
(٢) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٣٥ .
(٣) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ١١ .
(٤) سورة البقرة ٢ ، آية ٢١٤ .
(٥) الكشاف (٤ / ٢٩٣) .
(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٧) سورة الزخرف ٤٣ ، آية ٢٧ .
(٨) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ٧٨ .

قوله تعالى : ﴿وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [(١)] نُصِب حالًا عن كتاب لتخصصه بالوصف ، و العامل [فيه] الإشارة ، أو حالًا من الضمير في (مصدق) ، و العامل (مصدق) . [(٢)]

قال أحمد : أو نُصِب على الاختصاص كقوله تعالى : ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [(٣)] [على قول] [(٤)] . [(٥)]

قال محمود : قوله تعالى : ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾ [(٦)] معنى الظرفية جعل الذرية محلًّا و مكانًا للإصلاح كقوله :

.... يَجْــرَحُ فِــي عَرَاقِيبِهَــا نَــصْلِي [(٧)]

قال أحمد : و مثله قوله تعالى : ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [(٨)] .

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [(٩)] زعم بعضهم أنَّ المراد بالآية عبد الرحمن بن أبي بكر و هو مردود بقوله : ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾ [(١٠)] فأخبر عنه بالجمع . [(١١)]

---

(١) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ١٢ .

(٢) الكشاف (٤ / ٢٩٤) .

(٣) سورة الدخان ٤٤ ، آية ٥ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) النصب على الاختصاص هو اختيار الزمخشري في آية الدخان ، و حكى العكبري فيه ستة أقوال أخرى . يراجع : الكشاف (٤ / ٢٦٤) ، التبيان للعكبري (ص ٥١٩) ، إعراب القرآن الكريم و بيانه (٧ / ١١٧) .

(٦) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ١٥ .

(٧) بعض بيت لذي الرمة ، و هو : و إنْ تعتذر بالْمَحْلِ عن ذي ضروعها * إلى الضيف يجرح ... ، و النصل : السيف ، يقول : إذا لم يكن لإبلي لبن أعقرها للضيف . يراجع : ديوان ذي الرمة (ص ٤٩٠) ، كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة (١ / ٣٩٦) ، مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف (٢ / ٥٥٦) .

(٨) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٢٣ .

(٩) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ١٧ .

(١٠) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ١٨ .

(١١) الكشاف (٤ / ٢٩٥ ، ٢٩٦) .

قال أحمد : و الصحيح أنَّ المراد الجنس لكن لا يُرَدُّ بهذا الوجه ؛ فيجوز أن يقال : أراد عبد الرحمن و أمثاله ، كقول العزيز لزليخا : ﴿إِنَّهُۥ مِن كَيۡدِكُنَّ﴾ (١) ثُم عاد إلى خطابها [بقوله] :﴿وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ﴾ (٢) ، * و لكن وجه الـردُّ أنَّ ﴿ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ﴾ هم المخلدون في النار ، و عبد الرحمن كان من أفاضل المسلمين * (٣) .

قال أحمد : و في الآية ردٌّ على مَن زعم أنَّ المفرد الجنسي لا يُعامل معاملة الجمع لا في الصفة و لا في الخبر ، فلا يقال : الدينار الصُفُر خيرٌ من الدراهم البيض ، و هو مردودٌ بأنَّ خبر (الذي) المفرد جاء [على] (٤) نعت خبر المجموع .

ز ١٢٤ و **قال محمود** : قوله تعالى : ﴿وَيَوۡمَ يُعۡرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ (٥) إمَّا (٦) من قولهم : / عُرِض بنو فلانٍ على السيف أي قُتِلوا ، أو من : عُرِضت الناقةُ على الحوض أي عرضْتَ الحوض على الناقة فيقلبون . (٧)

ب ٩٦ ظ **قال أحمد** : إن كان (عرضتُ الناقةَ على الحوض) مقلوبًا ، فعرضُ الذين كفروا علـى
ج ٢٢٩ النار ليس مقلوبًا ؛ / لأنَّ الحوضَ جمادٌ لا إدراك له و الناقةُ هي المدركة ، و أمَّا / النار فقـد ورد أنَّها مدركةٌ إدراكَ أولي العلم ، فهو كقولك : عرضتُ الأسرى على الأمير .

أ ١١٦ ظ **قوله تعالى** : ﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰهُمۡ فِيمَآ إِن / مَّكَّنَّٰكُمۡ فِيهِ﴾ (٨) **قال [محمود]** (٩) فيه : (إن) نافية ، و هي (١٠) أحسن في اللفظ من تكرار (ما) لَمَا فيه من البشاعة ، و لأجل ذلك قلبوا الألف هاء في (مهما) ، و لقد أغثَّ أبو الطيب في قوله :

لَعَمْرُكَ (١١) ما مَا بَانَ مِنْكَ لِضَارِبِ

---

(١) سورة يوسف ١٢ ، آية ٢٨ .

(٢) سورة يوسف ١٢ ، آية ٢٩ .

(٣) ما بين العلامتين ** من كلام محمود في الكشاف ، و أوله ليس في الانتصاف فلعله من كلام علم الـدين و نسبته لأحمد من سهو الناسخين .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من " أ " كما حدث في عبارة " أ " أخطاء أخرى .

(٥) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٢٠ .

(٦) في " ج " [يجوز أن يكون] .

(٧) الكشاف (٤ / ٢٩٧) .

(٨) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٢٦ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) هذه من " ج " و في " أ ، ب " [إن] و في " ز " [إنه] و ما أثبته أولـى مـن حيـث اللمعنـى يليهـا عبارة "ز " .

(١١) في " ز " [لعمري] .

وما ضرَّه لو اقتدى بعذوبة التنزيل (١) فقال : لعمرك ما إن بان منك لضارب . (٢)

قال أحمد : بيت المتنبي ليس كما أنشده ، بل هو :

يَرَى (٣) أنَّ ما ما بان منك لضارب بأقتلَ (٤) مما بان منك لعائب (٥)

و لا يستقيم إلا كذلك لأنَّ قبله :

هو ابن رسول و ابن صفيه (٦) و شِبهُهما شبهتُ بعد التجارب

و لو أتى أبو الطيب بـ (إن) لقال : يرى أنَّ إن ما بان منك ، و هذا التكرار أثقل من تكرار (ما) ، و انتقاد الزمخشري بناءً منه أنَّ البيت كما أنشده على أنَّه لو كان كما قال لورد عليه دخولُ الباء ، و هي لا تدخل إلا في (ليس) و في (ما) الحجازية العاملة ، و (إن) لا تعمل على الأصح (٧) فلا تدخل الباء ، و لا أبريء المتنبي من التقعر (٨) فإنَّه كان

---

(١) في " ج " هنا [ألفاظ الكتاب العزيز] .

(٢) الكشاف (٤ / ٣٠٠) .

(٣) هكذا هي في " ز " و هو موافق لِمَا في ديوانه ، و في بقية النسخ [ترى] بالتاء المثناة من فوق ، و في الانتصاف [لعمري] بدلًا من (يرى) ، كما ذكر (ما) واحدة فيه و الصواب في نسخ المختصر و الديوان هما اثنان . يراجع شرح ديوان أبي الطيب المتنبي (٢ / ٤٤٢) .

(٤) في " ج ، ز " [بأفتك] و المثبت هو الموافق لما في ديوان المتنبي .

(٥) قال المعري : " (ما) الأولى نافية و الثانية بمعنى (الذي) ، و اسم (أنَّ) محذوف ، و التقدير : أنَّه ليس الذي بان منك لضارب بأقتل مما بان منك لعائب ... أي أنَّ القتل أسهل عنده من العيب " . المرجع السابق نفسه .

(٦) هكذا هو في نسخ المختصر و كذلك في الانتصاف المطبوع ، أمَّا في الديوان و معجز أحمد فهي [وصيه] يعني عليًا (رضي الله عنه) و هذه عقيدة الشيعة ، و المتنبي قد نشأ في الكوفة و ادَّعى النسب العلوي أيضًا ، فهذا يفسر سبب إطلاق الوصي عليه كما تقول الشيعة بأنَّ النبيَّ (صلى الله عليه وسلم) أوصى لعليٍّ (رضي الله عنه) بالخلافة ، و هي عقيدةٌ مخالفة لإجماع أهل السنة على أحقية أبي بكر (رضي الله عنه) إما لاختيار الصحب (رضي الله عنهم) له ، أو بالنصِّ عليه بطريق الإشارة . يراجع : المتنبي لمحمود شاكر (ص ١٥١) ، و شرح أصول اعتقاد أهل السنة و الجماعة للالكائي (٤ / ١٤٧٦) ، منهاج السنة النبوية لابن تيمية (١ / ٤٨٦) و ما بعدها .

(٧) ابن المنير (رحمه الله) يريد أن يلزم محمودًا بما صححه هو ؛ و الزمخشري ذكر (إن) النافية في مفصله و ذكر الخلاف فيها بين سيبويه و المبرد و لم يرجح إلا من حيث تقديم قول سيبويه بالمنع ، و قول المبرد بجواز إعمالها هو قول الكوفيين ما خلا الفراء و رجحه غير واحد من العلماء ، و عليه خرَّج ابن جنِّي قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ ﴾ (الأعراف ٧ ، آية ١٩٤) بنصب عباد علي كونه خبرَ (إنْ) و ذكر ابن هشام أنَّها لغة أهل العالية . و حسبك بلغة وافقت قراءة قرآنية و إن كانت شاذة . يراجع : المحتسب لابن جني (١ / ٢٧٠) ، و المفصل للزمخشري (ص ٣٠٧) ، و شرح ابن عقيل (١ / ٣١٧ : ٣١٩) و أوضح المسالك (١ / ٢٥٦ ، ٢٥٧) .

(٨) في " ج " [الغثاثة] .

مغرمًا بالغريب من النظم ، و رأى الزمخشريُّ في الآية وجهًا أن يجعل (إن) زائدة مثلهـا في [قوله] :

يُرَجّـي الْمَـرْءُ مَـا إنْ لاَ يَـرَاه وَتَعْـرِضُ دُونَ أَدْنَـاهُ الْخُطُـوبُ [(١)]

قال : و قد يكون معناه : مكناهم في مثل ما مكناكم ، و رُجِّح الأول بأنَّه أبلغ في التوبيخ كقوله تعالى : ﴿أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾ [(٢)] و قوله تعالى : ﴿كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِنۡهُمۡ وَأَشَدَّ قُوَّةً﴾ [(٣)] . **قال أحمـد** : و أخصُّ بهذه الطائفة قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا مَنۡ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [(٤)] .

قال / محمود : قوله تعالى : ﴿فَلَوۡلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرۡبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾ [(٥)] ز ١٢٤ ظ

أحدُ مفعولي (اتخذ) الضميرُ الراجع إلى الموصول ، و الثاني (آلهة) ، و (قُرْبَانًا) حالٌ ، و لا يصح أن يكون (قُرْبَانًا) مفعولًا ثانيًا و (آلهة) حالٌ منه . [(٦)]

قال أحمد : لأنَّه يصير المعنى الذمَّ على ترك اتخاذ الله متقربًا به ؛ لأنَّك إذا قلتَ لعبدك : اتخذتَ فلانًا سيدًا دوني لمتَه على نسبة السيادة لغيره ؛ و الله تعالى لا يتقرَّب به لكن يُتقرَّب إليه .

قوله تعالى : ﴿يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ الآية [(٧)] **قال محمود** : إنَّما بعَّض المغفرة لأنَّ من الذنوب ما لا يغفرها الإيمان كالمظالم . [(٨)]

قال أحمـد : الحربي إذا نهب الأموال و سفك الدماء ، ثُم حسن إسلامه جبَّ الإسلام مـا تقدَّم ، و يقال : إنَّه لم يرد وعد المغفرة للكافر على تقدير الإيمان فـي كتـاب الله تعـالى إلا مبعَّضة

---

(١) البيت لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرت ، قال الشيخ عليان : " فإن المرء يرتجي الأمر الغائب عنه و تحول أهوال الموت أو شدائد الدهر بينه و بين أدنى شيء منه " و الشاهد فيه زيادة (إن) بعد (ما) الموصولة الاسمية حملًا على ما النافية . يراجع : الجنى الداني للمرادي (ص ٢١٠) ، مغني اللبيـب (ص ٣٠) ، خزانة الأدب للبغدادي (٨ / ٤٤٠) ، مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

(٢) سورة مريم ١٩ ، آية ٧٤ .

(٣) سورة غافر ٤٠ ، آية ٨٢ .

(٤) سورة فصلت ٤١ ، آية ١٥ .

(٥) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٢٨ .

(٦) الكشاف (٤ / ٣٠٢) .

(٧) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٣١ .

(٨) الكشاف (٤ / ٣٠٤) .

و هذا منه ، فلعل سرَّه أنَّ مقام الكافر قبضٌ لا بسط ؛ فلذلك لم يبسط رجاؤه في مغفــرة كــلِّ الذنوب .

١٣٤ – **قلتُ** : مقام الكافر عند ترغيبه في الإسلام بسطٌ لا قبض ، و قد أمر الله موسى (عليه السلام) أن يقول لفرعون قولًا لينًا ، و قد ورد قوله تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ (١) و هي غير مبعضة و (ما) للعموم و لا سيما و قد وقعــت فـــي الشرط . (٢)

من سورة محمد (ﷺ)

قال محمود : قوله عزَّ و جــلَّ : ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ (٣) جعلها كالضالة بمضيعة إذ لم تُقبَل ، أو جعلها ضالةً في كفرهم و معاصيهم ، كما يضلُّ الماء في اللبن ، و ﴿أَعۡمَٰلَهُم﴾ ما يسمونها مكارم من صلة رحم و فكِّ أسير و قري ضيف . (٤)

قال أحمد : الثاني قويٌّ بمقابلته (٥) فـــي الــذين آمنـــوا ﴿كَفَّرَ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ﴾ (٦) ؛ لأنَّ الكفار ضلتْ أعمالهم الصالحة * في غمرة سيئاتهم ، و المؤمنون ستر الله أعمالهم الــسيئة / أ ١١٧ و
في كنف الصالحة * (٧) و إليه وقعت الإشارة بقوله عزَّ و جلَّ : ﴿كَذَٰلِكَ / يَضۡرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ب ٩٧ و
أَمۡثَٰلَهُمۡ﴾ (٨) .

---

(١) سورة الأنفال ٨ ، آية ٣٨ .

(٢) هذا العموم من العلماء مَن قيَّده بحديث ابن مسعود مرفوعًا – و هو في الصحيحين – : (و مَن أساء في الإسلام أخذ بالأول و الآخر) فقالوا في الآية : المراد ما سلف مما انتهوا عنه ، و ممن قال بهذا القول أبــو عبد الله الحليمي . يراجع : فتح الباري (١٢ / ٣٠٢) .

(٣) سورة محمد ٤٧ ، آية ١ .

(٤) الكشاف (٤ / ٣٠٧ ، ٣٠٨) .

(٥) في " ج " [لأنه قابله] .

(٦) سورة محمد ٤٧ ، آية ٢ .

(٧) ما بين العلامتين سقط من " ب " .

(٨) سورة محمد ٤٧ ، آية ٣ .

قال محمود : قوله : ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ (١) هو كلامٌ صورته الإثبات و معناه النفي ؛ لانطوائه تحت كلام صُدِّر بالإنكار و هو قولُه : ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ (٢) كأنَّه قيل : أفمَن هو في الجنة كمَن هو في النار ؟ و عُرِّي من
ز ١٢٥ و حرف الإنكار زيادةً في تصوير مكابرة مَن يسوِّي بين المتمسك بالبينة و التابع / للهوى ، فهو بمنزلة مَن يُسوِّي بين الجنة الموصوفة و النار ، و هو كقوله :

أَفْـرَحُ أَنْ (٣) أُرْزَأَ الْكِـرَامَ وَأَن أُورَثَ ذودًا شَصَائِـصًا نَبَلًا (٤)

ج ٢٣٢ فصورة كلامه الفرح برزية الكرام و وراثته الذود القليل الطائل و معناه الإنكار ، / كأنَّ قائلًا قال له : أتفرحُ بكذا ؟ فقال ذلك ردًّا عليه فأورده بغير حرف إنكار ؛ لتصوير قبح ما رُمِي به ، و هو تسليم تحته إنكار . و قوله : ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ داخلٌ في حكم الصلة كأنَّه تكرارٌ لذكر الجنة ؛ فإنَّه يصحُّ أن تقول التي فيها أنهارٌ . (٥)

قال أحمد : لقد أحسن ، و في الكلام حذف لتتمَّ المعادلة و تصحَّ المقابلة ، أي مثل ساكن الجنة [التي وُعِد ، و هو] (٦) كقوله عزَّ و جلَّ : ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ﴾ (٧) فيكون حينئذٍ تنظير بُعد التسوية بين المتمسك بالبينة و راكب الهوى ببُعدِ التسوية بين المنعَّم في الجنة و المعذَّب في النار ، و هو من باب تنظير الشيء بنفسه باعتبار حالين : أحدهما أوضحُ بيانًا من الأخرى ، فالمتمسك بالبينة هو المنعم في الجنة و المتبع للهوى هو المعذَّب في النار .

---

(١) سورة محمد ٤٧ ، آية ١٥ .

(٢) سورة محمد ٤٧ ، آية ١٤ .

(٣) في " ز " [إن] بهمزة مكسورة .

(٤) البيت لحضرمي بن عامر الأسدي و قد مات أخوه فقال جَزْء : قد فرح بأكل الميراث ، هكذا قال الجاحظ ، و الذود : جماعة قليلة من الإبل ، قال ابن قتيبة : " النَّبَل هاهنا الصغار ، و الشصائص التي لا ألبان لها ، و قيل : نُبَل جمع نُبْلة و هي العطية " و شصائص جمع شصوص ، و النَّبَل من الأضداد فيقال للصغار و النجائب : نبلا . يراجع : البيان و التبيين للجاحظ (٣ / ٣١٥) ، أدب الكاتب (ص ٢٠٩) ، مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف (٣ / ٢٥٧) .

(٥) الكشاف (٤ / ٣١٣) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة التوبة ٩ ، آية ١٩ .

قال محمود : قوله عزَّ و جلَّ : ﴿سَوَّلَ لَهُمۡ﴾ [١] مشتقٌ من السول و هو الاسترخاء أي سهَّل ركوب العظائم ، و قد اشتقَّه من السؤل من لا علم له بالتصريف و الاشتقاق جميعًا . [٢]

قال أحمد : لأنَّ (السؤل) مهموزٌ و (سوَّل) معتلٌ .

قوله تعالى : ﴿وَلَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ [٣] لا تُبطلوا الطاعات بالكبائر فتحبطوها كقوله تعالى : ﴿لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ﴾ الآية [٤] ، قال أبو العالية : كانوا يظنون أنَّه لا يضرُّ مع الإيمان ذنبٌ كما لا ينفع مع الشرك عمل حتى نزلتْ هذه الآية فخافوا الكبائر . [٥] و قال ابن عمر : كنَّا نظنُّ جميع الحسنات مقبولة حتى نزلتْ ؛ فقلنا تُبطِلها الكبائر الموجبات حتى نزل ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [٦] فكففنا عن القول في ذلك ، و كنا نخاف على مَن أصاب الكبائر [٧] . [٨]

قال أحمد : الكبائر لا تُحبِط الحسنات [٩] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً

---

(١) سورة محمد ٤٧ ، آية ٢٥ .

(٢) الكشاف (٤ / ٣١٨) .

(٣) سورة محمد ٤٧ ، آية ٣٣ .

(٤) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٢ .

(٥) أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب تعظيم قدر الصلاة ، و عزاه السيوطي في الدر المنثور لعبد ابن حميد و ابن أبي حاتم ، و قال محقق كتاب تعظيم قدر الصلاة : إسناده ضعيف . تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٦٤٥ ، ح ٦٩٨) ، الكافي الشاف بحاشية الكشاف ، الدر المنثور (١٣ / ٤٥١) .

(٦) سورة النساء ٤ ، آية ٤٨ .

(٧) أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب تعظيم قدر الصلاة ، و عزاه السيوطي لابن جرير و ابن مردويه ، و قال محقق الدر : " قال محقق تعظيم قدر الصلاة : إسناده ضعيف ، و هو حسن بمجموع طرقه " . و تحسين الحديث بمجموع طرقه ليس في النسخة التي بين يدي من كتاب المروزي . يراجع : تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٦٤٦ ، ح ٦٩٩) ، الكافي الشاف ، الدر المنثور (١٣ / ٤٥١) .

(٨) الكشاف (٤ / ٣٢٠) .

(٩) قال القرطبي في هذه الآية : " أي حسناتكم بالمعاصي ، قاله الحسن ، و قال الزهري بالكبائر " . و عدَّ أقوالا ثم قال : " و كله متقارب و قول الحسن يجمعه . و فيه إشارة إلى أنَّ الكبائر تحبط الطاعات و المعاصي تخرج عن الإيمان " . و حبوط الأعمال بالمعاصي هو ظاهر قوله تعالى : ﴿ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ﴾ (سورة الحجرات ، آية ٢) و قد بيَّنه ابن كثير . يراجع : الجامع لأحكام القرآن (٩ / ٦٣٠٥) ، تفسير ابن كثير (٧ / ٢٤٦) .

يُضَٰعِفۡهَا ﴾ [١] بل الحسنات يذهبن السيئات ، و الكبيرة عند المعتزلة تُحبِط الصالحات و لو كانت مثل زبد البحر ، و ما أورده من الآثار وجب ردُّه إلى [٢] قاعدة الحقِّ بالتأويل ، فإن لم يقبل / التأويل فطريقه تحسين الظنِّ بالمنقول عنه و تغليط ناقله ، و كلام ابن عمر ظاهره أولى بنصره أهلَ السنة ، و الآية محمولةٌ عندنا على الإخلال بركن أو شرط يقتضي البطلان من أصله ؛ لا أنَّه [٣] يبطل بعد استكمال شرائط الصحة و القبول . ز ١٢٥ ظ

من سورة الفتح

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [٤]

نزلتْ عام الحديبية قبل فتح مكة ، و جاءت بلفظ الماضي على عادة ربِّ العزة [٥] في الإخبار عن الأمور المحققة / [بالفعل الماضي] منزِّلًا لها منزلة الكائنة ، و فيه من الفخامة ما لا يخفى من تعظيم المخبَر عنه . [٦] ج ٢٣٣

قال أحمد : و العدول / عن التكلم إلى الغيبة أيضًا [فيه] فخامة . أ ١١٧ ظ

قوله تعالى : ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [٧] **قال محمود** : لَمَّا قال : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ﴾ أكدَّ الله بمثال تخييلي / بقوله : ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ * أي [٨] يد الرسول التي فوق أيديهم *[٩] هي يد الله ، و الله تعالى منزَّه عن الجوارح ، أي [١٠] الميثاق مع رسوله كالميثاق معه . [١١] ب ٩٧ ظ

---

(١) سورة النساء ٤ ، آية ٤٠ .

(٢) في " أ " [على] .

(٣) هكذا هي في " ب ، ز " و في " أ " [لأنه] و بها يتحرف المعنى المراد .

(٤) سورة الفتح ٤٨ ، آية ١ ، ٢ .

(٥) في " ج " [كما تكرر في الكتاب العزيز] و ما أثبته هو ما اتفق عليه الكشاف و الانتصاف و بقية نسخ المختصر .

(٦) الكشاف (٤ / ٣٢٣) .

(٧) سورة الفتح ٤٨ ، آية ١٠ .

(٨) في " ج " [هي].

(٩) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١٠) في " ج " [لكن معناه] .

(١١) الكشاف (٤ / ٣٢٦) .

قال أحمد : لفظ التخييل يُبدل [١] بالتمثيل [كما مرت نظائره] .

قال محمود : [قوله تعـــالى] [٢] : ﴿فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا﴾ [٣] قتلًا أو هزيمة ، أو ﴿ نَفْعًا ﴾ ظفرًا أو غنيمة . [٤]

قال أحمـــد : هو من اللفِّ أي مَن يملك لكم من الله شيئًا إن أراد بكـــم ضــــرًّا ، أو مَـــن يحرمكم من النفع إن أراد بكم نفعًا ؛ لأنَّ ﴿ مَنْ يَمْلِك ﴾ يستعمل في الضرِّ كقولـــه : ﴿فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [٥] ﴿فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [٦] ﴿فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [٧] و سرُّ اختصاص دفع المضرة أنَّ إضــــافة الملك في هذه المواضع [٨] باللام ، و دفع المضرة نفع و ليس كذلك حرمان المنفعـــة ؛ فهـــو ضررٌ عائدٌ عليه لا له ، و إنَّما انتظمتْ هذه الآية كذلك لأنَّ القسمين يشتركان في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما نفيٌ لدفع * المقدَّر من خير و شرٍّ ، فلَمَّا تقاربا أدرجهما في عبارة واحـــدة ، و خـــصَّ عبارة دفع *[٩] الضرر لأنَّه المتوقع لهؤلاء ؛ إذ الآيةُ تهديد و وعيدٌ ، و هـــي نظيـــرة قولـــه تعالى : ﴿قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [١٠] فالعصمة إنَّما تكون مـــن الـــسوء فهاتـــان الآياتان توأمان [١١] .

---

(١) في " ج " [يجب تبديله] .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة الفتح ٤٨ ، آية ١١ .

(٤) الكشاف (٤ / ٣٢٧) .

(٥) سورة المائدة ٥ ، آية ١٧ .

(٦) سورة المائدة ٥ ، آية ٤١ .

(٧) سورة الأحقاف ٤٦ ، آية ٨ .

(٨) في " أ " زيادة [لكونه] بخط الناسخ في الهامش و بمكانها علامة الإلحاق و ليست في بقية النـــسخ ، و لا أظن المعنى يحتاجها .

(٩) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١٠) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ١٧ .

(١١) في " ج ، ز " [توأمتان] و الصحيح ما أثبته ؛ قال في القاموس : " يقال : توأم للذكر و توأمة للأنثى ، فإذا جُمِعا فهما توأمان و تَوْأم . " و في الانتصاف [يرامان] و هو تحريف ظـــاهر ، يراجـــع : القـــاموس المحيط ، و تاج العروس (٣١ / ٣١٩) و المعجم الوسيط مادة (تأم) ، (وأم) .

قوله تعالى : ﴿وَمَن لَّمْ يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ / فَإِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَـٰفِرِينَ سَعِيرًا ﴾ (١) أي لهم وضع الظاهرَ موضعَ المضمر . **قوله تعالى :** ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ (٢) **قال محمود :** و مشيئته تابعةٌ لحكمته ، و حكمته المغفرة للتائب و تعذيب المصرِّ . (٣) ز ١٢٦ و

قال أحمد : تقدَّم منه أمثال ذلك حملًا للقرآن على رأيه .

قوله تعالى : ﴿ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا ۚ بَلْ كَانُوا۟ لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ (٤) الإضراب الأول ردٌّ لأن يكون حكم الله أن لا يخرجوا معهم ، و الآخر إضراب من الله عن نسبة الحسد إلى المؤمنين إلى ما هو أظهر من الجهل و قلة التفقه . (٥)

قال أحمد : فالإضراب الأول هو المعروف و الثاني هو المستغرب المستعذب الذي ليس فيه مباينة بين الأول و الثاني ، بل زيادة تنبيه و مبالغة متمكنة ، و المنسوب إليهم ثانيًا أشدُّ ؛ فإنَّهم في الأول جهلوا شيئًا مخصوصًا بنسبتهم المؤمنين إلى الحسد ، و الثاني نسبة إلى الجهل المطلق المسترسل (٦) .

قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ الآية (٧) **قال محمود :** * يجوز أن يكون جواب (لولا) محذوفًا لدلالة الكلام عليه * (٨) ، و يجوز أن يكون ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا۟﴾ كالتكرار لقوله : ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ ﴾ ؛ لأنَّ معناها واحدٌ و ﴿لَعَذَّبْنَا﴾ هو الجواب . (٩)

قال أحمد : إنَّما كان مرجعهما هاهنا واحدًا و إن كانت (لولا) تدلُّ / على الامتناع للوجود (١٠) ، و (لو) تدلُّ على الامتناع للامتناع (١١) ؛ لأنَّ (لو) دخلت هنا على وجود معناه العدم ؛ إذ التزييل معناه المفارقة فصار ثبوتًا ، و كان جدِّي يختار الوجه الثاني و ج ٢٣٤

---

(١) سورة الفتح ٤٨ ، آية ١٣ .

(٢) سورة الفتح ٤٨ ، آية ١٤ .

(٣) الكشاف (٤ / ٣٢٨ ، ٣٢٩) .

(٤) سورة الفتح ٤٨ ، آية ١٥ .

(٥) الكشاف (٤ / ٣٢٩) .

(٦) في " أ " [المستنسرل] و هو تحريف .

(٧) سورة الفتح ٤٨ ، آية ٢٥ .

(٨) ما بين العلامتين سقط من " ز " .

(٩) الكشاف (٤ / ٣٣٤) .

(١٠) في " ج " [على امتناع أمر لوجود غيره] فهو شرح للثابت أعلاه .

(١١) هكذا في النسخ و في الانتصاف بلام واحدة [لوجود ... لامتناع] .

يجعله تطرية لطول الكلام ، فمرةً يطرِّي بلفظه و مرةً [يطري] بما يؤدي مؤداه . و الله أعلم .

من سورة الحجرات

أ ١١٨ و / **قولــه** : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [1] **قـــال محمـــود** : واجبٌ أن يكون الأمر الذي ينتهي إلى الله و رسوله مقدَّمًا على الأمور كلِّها من غير تقييد و لا تخصيص . [2]

قال أحمد : لأنَّه لم يذكر المفعول الذي يتقاضاه ﴿تُقَدِّمُوا﴾ كأنَّه نهى عن الفعل الذي هــو التقدُّم كقوله : ﴿يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [3] . [4]

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾ [5] دلَّــتْ الآيــة على أمرين هائلين : أحدهما أنَّ فيما يرتكب من الأثام ما يحبط [الأعمال] [6] ، الثاني أنَّ في أعماله ما لا يدري أنَّه محبط و لعله عند الله سبحانه محبط ، فعلى المؤمن أن يكون كالماشي في طريق شائك يتحرز و يتوقَّى . [7] ز ١٢٦ ظ

/ **قال أحمد** : هو يعتقد أنَّ الكبائر محبطة للأعمال / موجبةٌ للخلود في النار ، و أخذ من ب ٩٨ و هذه الآية أنَّ رفع الصوت بين يدي النبيِّ (ﷺ) معصيةٌ لا تبلغ الشرك و قد جعلها محبطةً ، و خوَّف العباد من إحباط الأعمال . و جوابه أنَّ المراد النهي عن رفع الصوت على الإطلاق و الحذر عمَّا يُتوقَّع منه من إيذاء النبيِّ (ﷺ) ، و إيذاؤه كفرٌ محبطٌ للعمل ، فنهى عن رفــع الصوت محذرًا فيه عمَّا يؤول إليه ، و لو كان الأمر على ما يعتقده الزمخشري لم يكن لقوله :

---

(1) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١ .
(2) الكشاف (٤ / ٣٤٠) .
(3) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٥٨ .
(4) قول أحمد في الانتصاف المطبوع أكثر من هذا لأنَّ الناشرين زادوا من نقل أحمد عن الزمخشري و لــم يميزوا بين كلامهما ، و ما زاد عمَّا في المختصر فهو في الكشاف (٤ / ٣٤١) .
(5) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٢ .
(6) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(7) الكشاف (٤ / ٣٤٤ ، ٣٤٥) .

﴿وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾ معنىً ؛ إذ الأمر منحصرٌ في أن يكون كفرًا محبطًا لكونه مؤذيًا ، أو غيرَ مؤذٍ فيكون محبطًا على رأيه فالإحباط واقعٌ على كلِّ حال ، و كلامنا هذا مرتبٌ على مقدمتين : أنَّ رفع الصوت مِمَّا يحصل به الأذى ، و هو [1] أمرٌ مشاهد حتى إنَّ الشيخ يتأذَّى برفع التلميذ صوته ، فكيف برتبة النبوة و ما يستحقّه من الإجلال و الإعظام . الثانية أنَّ إيذاء النبيِّ كفرٌ .

قوله تعالى : ﴿مِن وَرَآءِ ٱلۡحُجُرَٰتِ﴾ [2] **قال محمود** : يجوز أن يكونوا نادوه من وراء كلِّ حجرة ، أو انقسموا فنادى كلُّ طائفة من حجرة ، أو حجرة واحدة جُمِعتْ تعظيمًا . و قوله : ﴿أَكۡثَرُهُمۡ﴾ محاشاةٌ لبعضهم أو حكمٌ بقلة العقلاء فيهم ، أي ليس فيهم عاقل ، * فالقلة يُراد بها العدم * [3] . [4]

قال أحمد [5] : اغترَّ بعضُهم في ثلب بني تميم بما لا تساعد عليه الآية ؛ فإنَّما نزلت في الذين نادوه من الحاضرين حينئذٍ و الراضين بفعل المنادين و هم جفاةُ بني تميم ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾ [6] ، فكيف تسبُّ أمةً عظيمة ببعضٍ قليل منهم ارتكب جهالةً ؟ و قد رُوِي أنَّ المنادي له عيينة بن حصن و الأقرع [بن حابس] [7] و قد صحَّت الأحاديث في فضل بني تميم . [8]

قوله تعالى : ﴿إِن جَآءَكُمۡ / فَاسِقُۢ﴾ [9] **قال محمود** : نكَّر (فاسقًا) و (نبأ) لقصد الشياع ، فكأنَّه قال : أي فاسق جاء بأي نبأ . [10] **ج ٢٣٥**

---

(1) في " ز " [و وقوعه] .

(2) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٤ .

(3) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(4) الكشاف (٤ / ٣٤٨) .

(5) في " أ " [محمود] و الصحيح ما أثبته .

(6) سورة فاطر ٣٥ ، آية ١٨ .

(7) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و قد زاد علم الدين اسم عيينة بن حصن ، فليس في الانتصاف المطبوع ، و قد جاء ذكر عيينة بن حصن في أثر ذكره السيوطي و عزاه لابن إسحاق و ابن مردويه عن ابن عباس . يراجع : السيرة النبوية لابن هشام (٤ / ١٣١) ، الدر المنثور (١٣ / ٥٤٢) .

(8) الكشاف (٤ / ٣٤٧) و هو قبل كلام الزمخشري في ترتيب الكشاف .

(9) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٦ .

(10) الكشاف (٤ / ٣٥٠) .

قال أحمد : تسامح بلفظ الشياع و المراد العموم ؛ لأنَّ النكرة في سياق الشرط تعمُّ عمومَها في النفي .

قال محمود : عدل عن (إذا) إلى (إن) لأنَّ مجيء الفاسق بالكذب إلى النبيِّ [١] ممَّا يندر ، و كان الوليد [٢] قد بُعِث / مصدقًا إلى بني المصطلق و كان مناوئًا لهم ، فتلقوه فاعتقد أنَّهم ز ١٢٧ و
يقاتلونه ، فعاد و قال : منعوني الزكاة ، كذبًا عليهم ، فهمَّ النبيُّ (ﷺ) بالإيقاع بهم و بعث خالدًا أو غيره إليهم ، فأدُّوا الزكاة و تنصَّلوا مِمَّا ذُكِر عنهم ، و الوليد هذا هو الذي ولَّاه عثمان الكوفة بعد سعد بن أبي وقاص ، فصلى الصبح [و هو] سكران أربعًا و قال : أزيدكم ؟ فعزله .[قال محمود] [٣] و مقلوب (فسق) فقستُ [٤] البيضة [إذا] [٥] كسرتُها ، و الندم من النديم / الملازم لصحبته في الشراب ، و مقلوبه (أدمن) الأمر ، و مدن بالمكان : أقام به و منه المدينة . [٦] أ ١١٨ ظ

و قوله : ﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ﴾ [٧] ليس مستأنفًا لأنَّه يؤدي إلى تنافر النظم ، بل [٨] حالٌ من الضمير البارز في قوله : ﴿فِيكُم﴾ أو من المستتر ، و كلاهما سديد ، أي فيكم رسول الله على حالةٍ يُحبُّ تغييرها منكم ، و هي أنَّكم تحبُّون أن يعمل في الحوادث بما يعنُّ لكم ، و هذا يدلُّ على أنَّ بعض المؤمنين زيَّنوا لرسول الله (ﷺ) الوقوع ببني المصطلق تصديقًا للوليد ، و أنَّ نظائر ذلك من الهنات كان يفرط [٩] منهم ، و بعضهم كان تزعه التقوى و هم

([١]) في " ج ، ز " [النبأ] و لا يحتاجها السياق .

([٢]) هو ابن عقبة بن أبي معيط .

([٣]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٤]) هكذا هو في نسخ المختصر بتقديم الفاء ثم القاف ، و هو الصواب الذي ذُكِر في المعاجم ، و قد جاء في الكشاف المطبوع بتقديم القاف (قفس) و هو تحريف فليس في مادة (قفس) معنى كسر ، و يدل على هذا – أنهما مادتان – قول الزمخشري بعدها : " و من مقلوبه أيضًا : قفستُ " فذكر المادة الثانية ، و لو كان معنى ثانيًا للمادة نفسها لعطفه عليه مباشرة ، و من الجدير بالذكر أنَّ المعنى الثاني (قفستُ الشيءَ إذا أخرجته عن يد مالكه مغتصبًا له عليه) الذي ذكره الزمخشريُّ يلحقه بعضهم بمادة (فقس) بتقديم الفاء ، و تفريق الزمخشري بينهما إما لأنَّه من المانعين من ذلك ، أو فعله خروجًا من الخلاف . يراجع : أساس البلاغة مادة (فقص) و (قفص) ، و لسان العرب ، و القاموس المحيط و المعجم الوسيط مادة (فقس) و (قفس) .

([٥]) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " .

([٦]) الكشاف (٤ / ٣٥٠ ، ٣٥١) .

([٧]) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٧ .

([٨]) في " ج " هنا زيادة [معناه على أنه] .

([٩]) في " ج " [يصدر] .

المستثنون بقوله : ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾ الآية ، لكن أغنتْ عن ذِكر البعض صفةُ البعض الآخر بما يغايرهم ، و هذا من إيجاز القرآن و لمحاته اللطيفة . (١)

/ **قال أحمد** : من هنات المعتزلة توريكهم على عثمان و توقفهم في الحكم بفسق قتلته ، و قد عرَّض هنا بأنَّه ولَّى الوليد عوضًا عن سعد بن أبي وقاص أحدِ العشرة ، و عرَّض به في قوله : " أنَّ من الصحابة مَن كان يصدر منه هناتٌ من جملتها تصديقُ الوليد فيما أخبر به و الإيقاع ببني المصطلق " فافهم من تعريضنا ما عرَّض به في عثمان نسأل الله العصمة . ب ٩٨ ظ

قال محمود : و معنى تحبيب الله و تكريهه اللطف و التوفيق ؛ فإنَّ الإنسان لا يُمدح بغير فعله و قد قال تعالى : ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ﴾ (٢) و أمَّا (٣) المدح بالجمال و حسن الوجه فذلك لأنَّهم رأوه في الغالب يسفر عن خبرٍ حسن ، قالوا : أحسن ما في الدميم وجهه ، و من الفضلاء مَن يمنع صحةَ ذلك و خطَّأ المادح به ، و جعل النعت بأمّهات الخير و هي الفصاحة و الشجاعة و العدل و العفة و ما تفرع منها . (٤) ز ١٢٧ ظ

قال أحمد : ترك الحقَّ لخيالٍ [اعتقده و] اعتمده / في الشاهد / أنَّ الإنسان لا يُمدح بفعل غيره ، و أبطل ما صرَّحتْ به الآية من نسبة ذلك إلى الله وحده (٥) ، فكيف تترك أدلة العقل و صريح النقل في قوله عزَّ و جلَّ : ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ (٦) و أمثال هذه الآية بقياس الغائب على الشاهد ، فهذا تحريفٌ لكتاب الله عزَّ و جلَّ ؛ فإنَّ الله سبحانه أعطى و أثنى و منح و مدح ، و لا موجود إلا الله سبحانه و صفاته و أفعاله ، فأفعاله بعضها محلٌّ لبعض ، فماذا يقول في ثناء الله على رسله باصطفائه لهم أهو بما اكتسبوه أو بما وهبهم فاتهبوه ؟ فإن قال بالأول * خرج عن الملة *(٧) ، و إن قال بالثاني سلَّم الأمر [في أول وهلة] (٨) . و الله أعلم . ج ٢٣٦

---

(١) الكشاف (٤ / ٣٥٢) .

(٢) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٨٨ .

(٣) في " أ " وهم من الناسخ حيث أعاد بعض الجملة السابقة فأخل بالمعنى ، و المثبت من بقية النسخ .

(٤) الكشاف (٤ / ٣٥٢ ، ٣٥٣) .

(٥) سقطت من " ج " و فيها بدلًا منها [عزَّ و جلَّ] و ربما كانت أولى من المثبت .

(٦) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٢ .

(٧) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

قال محمود : ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧ فَضۡلٗا﴾ (١) انتصب (فضلًا) مفعولًا من أجله عن (الراشدون) ، و أورد عليه أنَّ (الراشدون) فعلُهم و الفضلُ من الله ، [و شرط المفعول له أن يكون علةً لفعل الفاعل المعلل] (٢) و أجاب بأنَّه لَمَّا وقع الرشد عبارةً عن التحبيب و التزيين استقام انتصابه عنه . (٣)

قال أحمد : قد بيَّنا أنَّ الرشد مخلوق لله تعالى فلا سؤال من هذا الوجه ، بل من جهة أنَّ الله تعالى خاطب خلقه باللغة المعهودة ، و فيها نسبةُ الفعل إلى الفاعل حقيقةً كان أو مجازًا ، فزيدٌ في (مات زيدٌ) فاعلٌ ، و قد نسب الرشد إليهم على أنَّهم فاعلوه ، و إن كان مجازًا في الاعتقاد (٤) ، فنجيب عنه بجواب الزمخشري ، أو بأنَّ الراشد هاهنا يستلزم كون الله مرشدًا (٥) ؛ إذ هو مطاوع (أرشده فرَشَدَ) فتصحُّ المطابقة و هو عكس قوله عزَّ و جلَّ : ﴿يُرِيكُمُ
أ ١١٩ و ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾ (٦) لأنهم هناك مفعولون في معنى / الفاعلين فتصح بواسطة استلزام المطاوعة ، فتصحَّ مسألة ﴿يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ﴾ بتقدير المفعول و تصحَّ هذه بتقدير الفاعل (٧) .

قال محمود : قوله : ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ﴾ (٨) عدل عن (اقتتلا) و (اقتتلتا) و قد قريء بهما (١) حملًا على المعنى . (٢)

---

(١) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٧ ، ٨ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) الكشاف (٤ / ٣٥٣ ، ٣٥٤) .

(٤) هكذا كلٌّ من المعتزلي و الأشعري يغفل عن جانب من الحقيقة في هذه المسألة ؛ و الأولى أن نقف عند كلام الله فقد سمى المؤمنين الراشدين لأنَّهم فاعلون له ، و لا يعارض هذا خلق الله للعبد و عمله ؛ فإنَّ الله عزَّ و جلَّ بدأ بهدايته لعباده بتزيين الإيمان في قلوبهم و هذا فضله عليهم ، ثم مدحهم بالرشد لقبولهم هداه و عملهم به ، و هذا من نعمه تعالى عليهم ؛ لذلك قال بعده : ﴿ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعۡمَةٗۚ ﴾ فبيَّن تعالى أنَّهم عباد مربوبون لله بين فضله و نعمته ، ثم ختم الآية الثانية بأنَّه عليم حكيم ، فهو عليم بمَن هو لنعمه و فضله أهل ، و مَن هو ليس كذلك ، و هو الحكيم في تدبيره و قضائه . قال الشيخ السعدي : " و الله تعالى يحبب الإيمان و يزينه في قلوبكم بما أودع في قلوبكم من محبة الحق و إيثاره ، و بما نصب على الحقِّ من الشواهد و الأدلة الدالة على صحته ، و قبول القلوب و الفطر له ، و بما يفعله تعالى بكم من توفيقه للإنابة إليه " . يراجع : جامع البيان (٢١ / ٣٥٥) ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للشيخ السعدي (٤ / ١٦٨٩) .

(٥) في " ز " [كون العبد راشدًا] و المثبت أصح .

(٦) سورة الروم ٣٠ ، آية ٢٤ .

(٧) أي بتقدير الفاعل مفعولًا على العكس من الآية السابقة في الروم .

(٨) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٩ .

قال أحمد : و قد أنكر النحاة الحمل على لفظ (مَنْ) بعد الحمل على معناها ، و في الآية حملٌ على المعنى بقوله : ﴿ٱقۡتَتَلُوا﴾ ثُم على اللفظ بقوله : ﴿بَيۡنَهُمَا﴾ و الفرق أنَّ (مَنْ) فيها إبهام فيلزم الإبهام بعد التفسير ، و أمَّا الطائفة [3] فلا إبهام فيها ؛ إذ لفظها مفردٌ أبدًا و معناها جمعٌ أبدًا .

قوله تعالى : ﴿لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ﴾ [4] [**قال محمود**] [5] نكَّر ليكون المعنى لا يسخر بعض المؤمنين و المؤمنات / من بعض ، و المراد الشياع فكلُّ جماعة منهيةٌ عن السخرية . [6] ز ١٢٨ و

قال أحمد : لو عرَّف المؤمنين فقال : لا يسخر المؤمنون و المؤمنات بعضهم من بعض لعمَّ ، و مراد الزمخشريِّ أنَّ في التنكير يحصل أنَّ كلَّ جماعة / منهيةٌ على [7] التفصيل ، ب ٩٩ و و الغرضُ بالنهي كلّ جماعة على الخصوص ، و مع التعريف نهيُ الكلِّ لكن لا على التفصيل * بل على الشمول ، و النهي عن التفصيل * [8] / أوقع . ج ٢٣٧

قال محمود : و لم يقل : [لا يسخر] رجلٌ من رجل و لا امرأة من امرأة للإشعار بإقدام غير واحد من رجالهم و نسائهم على السخرية و تقبيح ذلك منهم ، و لأنَّ الساخر لا يخلو ممَّن يضحك منه فيشاركه في السخرية حتى يصير الواحد جماعةً و قومًا .

قوله تعالى : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [**قال محمود** : هو] [9] جوابٌ لمستخبر عن علة النهي و لولاه لكان حقُّه أن يُعطف بالفاء . [10]

قال محمود : قوله تعالى : ﴿بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ﴾ أراد به [11] الذكر ، تقول : طار اسمه في الناس بالكرم ، و قوله : ﴿بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِ﴾ فيه ثلاثة أوجه : أحدها استقباح الجمع بين

---

(1) ذكر الزمخشري القراء لهما ، فالأولى قرأبها عبيد بن عمير ، و الثانية قرأ بها ابن أبي عبلة .

(2) الكشاف (٤ / ٣٥٥) .

(3) في " أ " [المطابقة] و هو تحريف .

(4) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١١ .

(5) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(6) الكشاف (٤ / ٣٥٨) .

(7) هكذا في " ب ، ج " و في " أ ، ز " [عن] و الأول موافق للمعنى و لما في الانتصاف .

(8) ما بين العلامتين** سقط من " ج " .

(9) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(10) بعد قولي محمودٍ السابقين استحسان من أحمد لكلام محمود ؛ لذلك أهملهما علم الدين .

(11) في " ج " [بالاسم] .

الفسوق و الإيمان الذي يحظره و يأباه كقولك : بئس الشأن الصبوة بعد الكَبْرَة [١] . الثـاني [أنَّه] كان في مشاتمتهم لِمَن أسلم من اليهود : يا يهودي ، فيكون متصلًا بالنهي عن التنـابز . الثالث أن يُجعَل مَن فسق غيرَ مؤمن ، تقول : لِمَن تحوَّل عن التجارة إلى الفلاحة بئس الحرفة الفلاحة بعد التجارة . [٢]

قال أحمد : أقرب الوجوه الثلاثة أولُها بعد أن يُصرَف الذمُّ إلى نفس الفسق ؛ لأنَّ الاسـم هو المسمى ، و الزمخشريُّ حوَّم لأنَّ الاسم عنده التسمية ، و الوجه الثاني فحمل فيه الاسـم على التسمية صريحًا . و الثالث أنَّ الفاسق غيرُ مؤمن . و الأول هو الجاري علـى قاعـدة السنة .

و هذا من دفائنه [٣] .

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ﴾ [٤] إن قيل : لِمَ نكَّر كثيـرًا ؟ و ما الفرق بين تعريفه و تنكيره ؟ و أجاب بأنَّ التنكير يفيد بعـضيةً غيـر معينـة حتـى لا يجترىء أحدٌ على ظنٍّ إلا بعد التأمل ، و لو عُرِّف لكان أمرًا باجتناب ما يكثر منه دون مـا يقلُّ . و قولـه تعـالى : ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن / يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتًا فَكَرِهۡتُمُوهُۚ﴾ فيـه مبالغاتٌ : استفهام التقريع [٥] ، و جعل ما هو غاية في الكراهة موصوفًا بالمحبة ، و إسـناد الفعل إلى (أحدكم) إشعارًا بأنَّ أحدًا لا يرضى ذلك ، و لم يقتصر بتمثيل الغيبة بأكل [٦] لحم إنسان حتى جعله أخًا و لم يكتفِ به حتى جعله ميتًا . [٧] ز ١٢٨ ظ

قوله تعالى : ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ﴾ [٨] **قال محمود** : كذَّبهم و عدل عن قوله : كذبتم مراعاةً للأدب ، و عرَّض بكذبهم بقولـه فـي المـؤمنين : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [٩] تعريضًا بأنَّ أولئك هم الكاذبون ، و كان يمكن أن يقال : لا تقولوا : آمنَّا ، و لكـن قولـوا :

---

[١] الكبرة : الكِبر في السن : يراجع المعجم الوسيط مادة (كبر) .

[٢] الكشاف (٤ / ٣٦١) .

[٣] في " ب " [فلا تغترّ بدفائنه] ، و قد سقطت هذه الجملة من " ج " .

[٤] سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١٢ .

[٥] هكذا هي في نسخ المختصر و الذي في الكشاف [التقرير] .

[٦] في " ج ، ز " [على أكل] .

[٧] الكشاف (٤ / ٣٦٣ ، ٣٦٤) .

[٨] سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١٤ .

[٩] سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١٥ .

أسلمنا ، [

و عدل عن مطابقته لئلا يكون اللفظ نهيًا عن القول بالإيمان .[١]

قال أحمد : و نظيره قوله : ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَكَـٰذِبُونَ﴾[٢] المراد / تكذيبهم في شهادتهم برسالة النبيِّ (ﷺ) فجعل بين التكذيب و الكلام الأول مقدمة تُذهِب الوهمَ و هي ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ فتحرَّز أنَّ كذبَهم فيما ادَّعوه من شهادة قلوبهم لا في قولهم : إنَّه رسول الله . ج ٢٣٨

قال محمود : و قال : ﴿قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾][٣] / و لم يقل : أسلمتم * ؛ ليُبقيه في حيز الدعوى ، و لذلك[٤] أضاف الإسلام إليهم بقوله : ﴿لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسْلَـٰمَكُم﴾[٥] *[٦] و لم يُضِف الإيمان إليهم بقوله : ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَـٰنِ﴾ . و الله أعلم . أ ١١٩ ظ

و من سورة ق

قال أحمد : وقع في نسخة الكشاف ما أحكيه بصورته : فإن قلتَ : لِمَ نكَّر (الخلق الجديد) و هلا عُرِّف / كما عُرِّف الأول ؟ قلتُ : قصد في تنكيره إلى ﴿خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[٧] له شأنٌ عظيم و حالٌ شديد فمِن حقِّ مَن سمع به أن يهتم و يخاف و يبحث عنه و لا يقعد على لبس في مثله .[٨] ب ٩٩ ظ

---

(١) الكشاف (٤ / ٣٦٦) .

(٢) سورة المنافقون ٦٣ ، آية ١ .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٤) في" ز " [كذلك] .

(٥) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١٧ .

(٦) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٧) سورة ق ٥٠ ، آية ١٥ .

(٨) الكشاف (٤ / ٣٧٣) .

قال أحمد : هذا كلامٌ لا ينتظم و لعله خلل (١) في النسخ ، و مراد الزمخشريِّ ثلاثة أسئلة : لِمَ عرَّف (الخلق الأول) و نكَّر (اللبس) و (الخلق الجديد) ؟ فاعلم أنَّه يؤتى بالتعريف للتفخيم لِمَا [قُصِد تعريفه و تعظيمه و منه تعريف ﴿وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ (٢)

ز ١٢٩ و ؛ فعرَّف (الخلق الأول) ليجعله دليلًا على إمكان الخلق الثاني / بطريق الأولى . و أمَّا التنكير فتارة يكون للتفخيم لِمَا] (٣) فيه من الإبهام كأنَّه أفخمُ من أن يُحاط به معرفة ، و مرةً يُقصَد به تقليل المنكَّر فعلى الأول ﴿سَلَٰمٌ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ (4) ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ﴾ (٥) ﴿بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ (٦) ، و الثاني هو الأصل في التنكير لا يحتاج إلى أمثلة ، فتنكير (اللبس) للتعظيم كأنَّه قال : ﴿فِي لَبۡسٖ﴾ أي لبسٍ ، و تنكير (الخلق الجديد) للتقليل و التهوين بأمره بالنسبة إلى (الخلق الأول) ، أو يكون لتفخيمه كأنَّه أعظم من أن يكون ملتبسًا عليه . فلعل إشارة الزمخشري إلى هذا (٧) .

قال محمود : طُرِحتْ الواو من قوله : ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ﴾ (٨) و ذُكِرت في الأولى ؟ و أجاب بأنَّها استؤنِفتْ كما تُستأنَف الجمل الواقعة في المقاولة بين فرعون و موسى ، و المقاولة هاهنا

---

(١) في " أ " [ضل] فلعله تحريف ، و المثبت من بقية النسخ .

(٢) سورة الشورى ٤٢ ، آية ٤٩ .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٤) سورة يس ٣٦ ، آية ٥٨ .

(٥) سورة الذاريات ٥١ ، آية ١٥ .

(٦) سورة الطور ٥٢ ، آية ٢١ .

(٧) لا شك أنَّ التنكير هنا للتعظيم ، و في هذا التباين من تعريف الخلق الأول و تنكير الخلق الجديد فائدة عظيمة ، و هي مراعاة حال المخاطب ، فلا شك أن الناس يعلمون شيئًا عن الخلق الأول لذلك جاء في الخطاب الإلهي معرفًا ، أمَّا الخلق الجديد فهو غيب لا نعلم عنه شيئًا إلا ما أخبرنا الله به ، فجاء هذا التنكير يوافق ما في النفس البشرية عن هذا الخلق الجديد من تعظيم و خوف و رجاء و تساؤل ، هذه حال المؤمن ، أمَّا الكافر و سياق الآية له فقد فضحت ما في نفسه فهو شك و تخبط كما قال ابن عباس (رضي الله عنهما) ، لا يستطيع الجزم بعدم البعث ؛ فآثر العاجلة على الآجلة ، و أحسن قياسًا منه – و إن كان لا ينفع إيمان الشاك – الذي قال :

قال المنجم و الطبيب كلاهما لا تحشر الأجساد قلتُ إليكما

إن صح قولكما فلست بخاسر أو صح قولي فالخسار عليكما

فهذا آثر الباقية على الفانية ، و عسى الله أن يرزقه نور اليقين بعد ذلك . يراجع : جامع البيان (٢١ / ٤٢٠) ، محاسن التأويل للقاسمي (٦ / ٢٢٨٣) .

(٨) سورة ق ٥٠ ، آية ٢٧ .

[﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَـٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [1] و تبعه ﴿رَبَّنَا مَآ أَطۡغَيۡتُهُۥ﴾ و تبعه ﴿لَا تَخۡتَصِمُواْ﴾ [2] فعُلِم أنَّ ثَمَّ مقاولةً * من الكافر *[3] طُرِحتْ لدلالة السياق كأنَّه لَمَّا قال القرين] [4] ﴿هَـٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ قال الكافر : ربِّ هو أطغاني ، فقال القرين : ﴿ مَآ أَطۡغَيۡتُهُۥ﴾ ، فكأنَّ قائلًا قال : فماذا قال الله سبحانه ؟ قيل : ﴿قَالَ لَا تَخۡتَصِمُواْ﴾ في دار الجزاء . فذكر الواو في الجملة الأولى لأنَّها أولُ المقاولة فلا بدَّ من عطفها للدلالة على الجمع بينها و [بين] [5] ما قبلها ، أعني مجيء كلُّ نفر [6] مع الملكين ، ﴿وَقَدۡ قَدَّمۡتُ﴾ حالٌ من ﴿لَا تَخۡتَصِمُواْ﴾ و صحَّ ذلك و التقديم بالوعيد في الدنيا و الخصومة في الآخرة ؟ لأنَّ معناه و قد صحَّ عندكم أنِّي قدَّمتُ . [7]

قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّـٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [8] أتى بلفظ المبالغة إمَّا من قولك : هو ظالمٌ لعبده و ظلَّام لعبيده ، أو أراد لو عذَّبتَ / مَن لا يستحق التعذيب لكنتُ ظلَّامًا مفرطًا . [9] **ج ٢٣٩**

قال أحمد : و ذُكِر فيه وجهان : أحدهما أنَّ (فعالًا) ورد بمعنى (فاعل) . الثاني : أنَّ المنسوب في المعتاد إلى الملوك من الظلم على حسب ملكهم ، إن عظيمًا فعظيم و إن حقيرًا فحقير ، فلمَّا كان ملكُ اللهِ تعالى على كلِّ شيءٍ ، فلو نُسِب إليه [الظلم] لكان ظلامًا ، و القدرية ظنوا أنَّه لو عاقب على ما قضى لكان ظالِمًا لعباده فيكون ظلامًا لكثرتهم [10] ، فهذه الآية / تردُّ عليهم . **ز ١٢٩ ظ**

([1]) سورة ق ٥٠ ، آية ٢٣ .

([2]) سورة ق ٥٠ ، آية ٢٨ .

([3]) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

([4]) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

([5]) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

([6]) هكذا هي في النسخ و في الكشاف [نفس] .

([7]) الكشاف (٤ / ٣٧٧ ، ٣٧٨) .

([8]) سورة ق ٥٠ ، آية ٢٩ .

([9]) الكشاف (٤ / ٣٧٨ ، ٣٧٩) .

([10]) في " ج " [لكثرة عبيده] .

قوله تعالى : ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ (١) تخييل لتصوير المعنى في القلب ، و فيه معنيان : أحدهما أنَّها تمتلىء مع اتساع و تباعد أطرافها كقوله تعالى : ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ (٢) و الثاني أنها من السعة بحيث يدخلها مَن دخلها و تحتمل المزيد . (٣)

قال أحمد : تقدَّم إنكار لفظ التخييل في مثل قوله تعالى : ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ (٤) [و في مثل قوله عزَّ و جلَّ] (٥) : ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ﴾ (٦) و هاهنا أولى فإنَّ تلك الآيات لا بدَّ من حملها على مجاز (٧) ، و المنكر لفظ التخييل الذي استُعمِل في الباطل ، كقوله : ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ (٨) و هاهنا سؤال جهنم و جوابها حقيقة كما ورد (**تحاجَّتْ الجنة و النار**) (٩) و (**اشتكتْ النار إلى ربِّها**) (١٠) و لا مانع من ذلك فقد سبَّح الحصى (١١) / و سلَّم الحجر (١٢) على النبيِّ ، و لو فُتِح باب المجاز فيه لاتَّسع الخرق / بخلاف الآيات الواردة في الصفات .

---

(١) سورة ق ٥٠ ، آية ٣٠ .

(٢) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٨ .

(٣) الكشاف (٤ / ٣٧٩) .

(٤) سورة المائدة ٥ ، آية ٦٤ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٧ .

(٧) سبق مرارًا أنَّ آيات الصفات تمر كما جاءت على ما يليق بالله ، و القول بأنَّها مجاز باطل .

(٨) سورة طه ٢٠ ، آية ٦٦ .

(٩) أخرجه الشيخان عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك التفسير (سورة ق) – ب و تقول هل من مزيد ، ح ٤٨٥٠) ، مسلم (ك في الجنة و صفة نعيمها و أهلها – ب النار يدخلها الجبارون ، ح ٢٨٤٦) .

(١٠) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٥١٠) .

(١١) روى ذلك البيهقي في دلائل النبوة (٦ / ٦٤) ، و جاء نحوه في صحيح البخاري بتسبيح الطعام من حديث ابن مسعود (رضي الله عنه) (ك المناقب – ب علامات النبوة في الإسلام ، ح ٣٥٧٩) .

(١٢) أخرجه مسلم من حديث جابر بن سمرة (رضي الله عنه) (ك الفضائل – ب فضل النبي (صلى الله عليه وسلم) و تسليم الحجر عليه قبل النبوة ، ح ٢٢٧٧) .

قوله تعالى : ﴿مَّنْ خَشِيَ ٱلرَّحْمَـٰنَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [١] إنَّما جاءت الخشية مع صفة الرحمة ثنـــاءً على الخاشي لأنَّه خشي مع علمه بسعة رحمة الله ، كما أثنى عليهم بالخشية مع الطاعة بقوله : ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [٢] . [٣]

قال أحمد : و منه مبالغة النبيِّ (ﷺ) في ثنائه على صهيب بقولـــه : (نعـــم العبـــد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) [٤] .

---

(١) سورة ق ٥٠ ، آية ٣٣ .

(٢) سورة المؤمنون ٢٣ ، آية ٦٠ .

(٣) الكشاف (٤ / ٣٨٠) .

(٤) سبق تخريجه و هو حديث ليس له إسناد . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٥٣٧) .

سورة الذاريات

[**قوله تعالى**] : ﴿يُؤۡفَكُ عَنۡهُ مَنۡ أُفِكَ﴾ [١] [**قال محمود**] [٢] : يُصرَف عنه مَن صُرِف الصرف الذي لا أشدَّ منه ، كقوله : (**لا يهلك على الله إلا هالك**) [٣] ، و الضمير للقرآن أو للنبيِّ (ﷺ) . [٤]

قال أحمد : إنَّما دلَّ النظم على هذا لأنَّ قوله : (يصرف عنه) دالٌّ على مَن صُرِف ، كأنَّك قلتَ : لا يثبتُ الصرف في الحقيقة * إلا لهذا *[٥] و كلُّ صرف دونه كلا صرف .

قوله تعالى : ﴿ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ﴾ [٦] **قال محمود** : أي راضين به كقوله تعالى : ﴿وَيَأۡخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [٧] . و قوله تعالى : ﴿كَانُواْ قَلِيلٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ﴾ [٨] فيه وجوهٌ :

أن تكون (ما) زائدةً ، و (قليلًا) [٩] ظرفٌ منصوب بـ(يهجعون) ، / أو تكون (ما) مصدريةً أو موصولة ، أي هجوعهم أو ما يهجعون فيه ، و ارتفاعه بـ(قليلًا) على الفاعلية . [١٠] ج ٢٤٠

قال أحمد : جعلُها مصدريةً يوجب أن يكون / (قليلًا) واقعًا [١١] على الهجوع لأنَّه فاعله ، و قوله : ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ لا يكون صفةً للقليل و لا بيانًا له ، و لا من صلة المصدر لتقدمه عليه ، و لا كذلك على أنَّها موصولةٌ ؛ فإنَّ (قليلًا) حينئذٍ واقعٌ على (الليل) كأنَّه قال : قليلًا المقدار الذي كانوا يهجعونه من الليل فلا مانع أن يكون ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ بيانًا للقليل ، و ز ١٣٠ و

---

(١) سورة الذاريات ٥١ ، آية ٩ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) أخرجه مسلم من حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) (ك الإيمان – ب إذا هم العبد بحسنة كتبت و إذا هم بسيئة لم تكتب ، ح ١٣١) .

(٤) الكشاف (٤ / ٣٨٧) .

(٥) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(٦) سورة الذاريات ٥١ ، آية ١٦ .

(٧) سورة التوبة ٩ ، آية ١٠٤ .

(٨) سورة الذاريات ٥١ ، آية ١٧ .

(٩) في " ج " [قيل] و هو تحريف .

(١٠) الكشاف (٤ / ٣٨٨) .

(١١) هكذا هي في " ج ، ز " و في " أ ، ب " [واقع] و هو لحن .

هذا أيضًا ذكره الزجاج [١] . و منع الزمخشري نصب (قليلًا) بـ(يهجعون) لأنَّه لا يتقدم معمول (ما) بعد النفي عليه . قال أحمد : و يُفسده من حيث المعنى أنَّ طلب قيامِ جميع الليل غير مستثنى منه [٢] وقتٌ للهجوع * لم يرد به الشرع .

قال محمود : و في الآية مبالغات : لفظ الهجوع *[٣] و هو القليل من النوم ، و قوله : ﴿قَلِيلا﴾ و قوله : ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ و منها زيادة (ما) المؤكدة في بعض الوجوه . [٤]

قال أحمد : في الأخير نظر ؛ فإنَّ (ما) تؤكد الهجوع و تحققه ، لا أنَّها تجعله في معنى القلة .

١٣٥ – قلتُ : بل تؤكد ما سبقها و هو قوله : ﴿قَلِيلا﴾ و تحقِّق أنَّ الهجوع * محقَّقٌ أنَّه * [٥] قليل .

قوله تعالى : ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ﴾ [٦] **قال محمود** : ذهب خفية . [٧]

قال أحمد : و منه الحديث (**إذا كفى أحدَكم خادمُه طعامه ، حرَّه و دخانه ، فليقعده معه و إلا فليُروِّغ** [٨] **له لقمة**) [٩] [أي] [١٠] يغمسها [١١] بالسمن حتى تخفى ، و مقلوبه (غار الماء) ، و بقية مقلوباته قريبٌ [١٢] منه .

---

(١) يراجع : معاني القرآن و إعرابه (٥ / ٥٣) .

(٢) في نسخ المختصر [عنه] ، و المثبت من الانتصاف. يراجع : تاج العروس مادة (ثني) .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٤) الكشاف (٤ / ٣٨٨ ، ٣٨٩) .

(٥) ما بين العلامتين ** سقط من " ز " ، و ربما كانت العبارة مع سقوطه كافية ، لكنها هكذا في بقية النسخ .

(٦) سورة الذاريات ٥١ ، آية ٢٦ .

(٧) الكشاف (٤ / ٣٩٢) .

(٨) في " أ " [فليرغ] و هو تحريف ، و في بقية النسخ جاءت على الصحيح و هذه اللفظة جاءت في رواية أحمد (٧ / ١٥٣ ، ح ٧٣٣٤) و صحح إسناده الشيخ أحمد شاكر .

(٩) أصل الحديث أخرجه الشيخان عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك الأطعمة – ب الأكل مع الخادم ، ح ٥٤٦٠) ، مسلم (ك الأيمان – ب إطعام المملوك مما يأكل ، ح ١٦٦٣) .

(١٠) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(١١) هكذا هي في " ج " و الانتصاف المطبوع ، و في " أ " [يغمزها] و في " ب ، ز " [يغمرها] .

(١٢) في " أ " [قريبًا] و بقية النسخ على ما أثبته .

قال محمود : [قوله تعالى] (١) : ﴿فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ (٢) ففروا من معصية الله إلى طاعته ، و من عقابه إلى ثوابه ، و كرر لفظ الإنذار (٣) إشعارًا بأنَّه لا ينفع الإيمان مع ترك العمل ، كما لا ينفع العمل مع ترك الإيمان . (٤)

قال أحمد : حمَّل الآية ما لم تحتمل ، و ليس في الآية إلا النهي عن التقصير و الأمر بالمبادرة ، و فائدة التكرار التنبيه على أنَّه لا تنفع العبادة مع الإشراك ؛ إذ حكم المشرك حكمُ الجاحد المعطل . و المأمور به في الأولى الطاعة الموظفة بعد الإيمان ، فتَوعَّد تاركَها بالوعيد المعروف دون الخلود ، و توعَّد ثانيًا المشرك بالوعيد مع الخلود ؛ فيكون وعيدًا مختلفًا لا تكرارًا .

قوله تعالى : ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٥) **قال محمود** : للعبادة لم أُرِد من جميعهم إلا إياها ، * و سأل فقال *(٦) : لو أراد ذلك / لكان و أجاب بأنَّه أراد أن / يعبدوه مختارين لا مضطرين ؛ لأنَّه جعلهم متمكنين فأراد بعضُهم عبادته و بعضُهم تَركَها . (٧)

أ ١٢٠ ظ
ب ١٠٠ ظ

/ **قال أحمد** : من عادته إذا رأى ظاهرًا يوافق معتقده أورد مذهب أهل السنة سؤالًا و أورد معتقده جوابًا ، و الجواب الذي ذكره لا يصحُّ ؛ فإنَّ السؤال مقدماته / عقلية قطعية (٨) ، و الظاهر إذا خالف القطع وجب ردُّه إلى الأدلة القطعية ، و ظاهر الآية دليلٌ لأهل السنة ؛ لأنَّها سيقتْ لبيان عظمة الله و أنَّ شأنَه مع عبيده لا يقاس بغيره ؛ فإنَّ عبيد الخلق مطلوبون بالخدمة و التكسب للسادة ، و بواسطة كسب العبيد تُدَرُّ (٩) أرزاقُ سادتهم ، و الله تعالى لا يطلب من عباده رزقًا و لا إطعامًا ، بل يطلب منهم العبادة لا غير ، و زائدٌ على ذلك أنَّه هو الذي يرزقهم ، فهذا هو سياق الآية فحاصله و ما خلقتُ الجنَّ و الإنس إلا لأمرهم بعبادتي .

ز ١٣٠ ظ
ج ٢٤١

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة الذاريات ٥١ ، آية ٥٠ .

(٣) هكذا هي في " ب " و هي موافقة لما في الكشاف حيث قال : " و كرر قوله : ﴿ إِنِّي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ " ، و في " ز " [الأمر بالفرار] و في " أ " بياض ، و " ج" مطموسة ، .

(٤) الكشاف (٤ / ٣٩٥) .

(٥) سورة الذاريات ٥١ ، آية ٥٦ .

(٦) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(٧) الكشاف (٤ / ٣٩٦) .

(٨) سقطت من " ج " .

(٩) في " ج " شبيهة بـــ [قدر] كما في الانتصاف المطبوع ، و المثبت من بقية النسخ و هو أولى .

و سورة الطور

لم يزد فيها أحمد شيئًا على إيراد بعض ما ذكره محمودٌ مستحسنًا له [فلا حاجة لذكره] [١] .

و من سورة النجم

[قوله تعالى] : ﴿فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ﴾ [٢] **[قال محمود]** [٣] : فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين ، قال أبو عليٍّ : في قوله :

.... وَ قَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمَةَ [٤] أَصْبُعَا [٥]

أي مقدارًا ذا مسافة أصبع . [٦]

قال أحمد : قال بعضهم : هو كناية عن تعاهدِ الحليفين على الطاعة ، [إذا فعلا ذلك] [٧] ألصقا [٨] وتري قوسيهما و فيه بُعدٌ لقوله : ﴿أَوۡ أَدۡنَىٰ﴾ .

قال محمود : في قوله ﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ﴾ [١] تفخيم .

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة النجم ٥٣ ، آية ٩ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) في " ز " [خزيمة] بالخاء المعجمة ، و في " ج " [و قد تركتني من خزيمة] و أيضًا (خزيمة) بالخاء المعجمة ، و في " أ ، ب " كما أثبته و هو موافق لما في الكشاف .

(٥) عجز بيت للكَلْحَبَة العُرَني أو اليربوعي ، و قد نسبه الزمخشري في المفصل إلى الأسود ، و نسب التفسير بعده للفسوي . و الله أعلم ، صدره : فأدركَ إبقاءَ العَرادة ظَلْعُها ، الظلع : العرج ، يقول : إنَّ شرب العرادة أضعف جريها فغلب ظلعها إبقاءها ففاتها حزيمة و هو قيد أصبع منها . يراجع . المفضليات (ص ٣٢) ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢ / ٥٥٤) ، المفصل للزمخشري (ص ١٠٧) ، مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

(٦) الكشاف (٤ / ٤١٠) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " و هنا في " أ " علامة إلحاق لكن في الهامش لا توجد زيادات .

(٨) في " ز " [قطعا] و المثبت موافق لما في الانتصاف .

قال أحمد : * التفخيم فيه *[٢] من جهة أنَّه أبهمه فجعله أعظم من أن يُحيط بيـان بـه كقوله : ﴿إِذۡ يَغۡشَى ٱلسِّدۡرَةَ مَا يَغۡشَىٰ﴾ [٣] ﴿فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ﴾ [4]﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾ [٥] .

قوله تعالى : ﴿لَقَدۡ رَأَىٰ مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ﴾ [٦] **قال محمود** : رأى من آيات ربِّـه الآيات التي هي كبراها و عظماها حين رُقِي به إلى السماء . [٧]

قال أحمد : أو تكون ﴿ٱلۡكُبۡرَىٰ﴾ صفةً لـ﴿رَبِّه ءَايَٰت﴾ لا مفعولًا به ، و يكون المرئـي محذوفًا تعظيمًا له ؛ و لأنَّ في الآيات ما لم يرَه و فيها ما رآه ، و على الأول يكون مقتـضاه أنَّه رأى الآيات الكبرى [٨] كلَّها على الشمول ؛ فإنَّ آيات الله لا يُحيط بها أحدٌ . فـإن قلـتَ : عامٌّ أوريد به الخصوص فقد رجعتَ [٩] إلى الأول بعد تكلف .

١٣٦ – قلتُ : و يجوز أن تكون ﴿ٱلۡكُبۡرَىٰ﴾ مفردًا مفعولًا ، و جعل الإسراء و ما رأى فيه من العجائب كالشيء الواحد فلا يرد / عليه سؤال أحمد ، و على هذا أوَّل محمـودٌ قولَـه ز ١٣١ و
تعالى : ﴿لِنُرِيَكَ مِنۡ ءَايَٰتِنَا ٱلۡكُبۡرَى﴾ [١٠] الآية الكبرى من آياتنا [١١] .

قال محمود : ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ [١] الأخرى ذمٌّ أي الوضيعة كقولـه : ﴿قَالَتۡ أُخۡرَىٰهُمۡ لِأُولَىٰهُمۡ﴾ [٢] أي وضعاؤهم لرؤسائهم . قال [محمود] : و يجوز أن يكون [المراد] [٣] الأولين . [٤]

---

(١) سورة النجم ٥٣ ، آية ١٠ .
(٢) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .
(٣) سورة النجم ٥٣ ، آية ١٦ .
(٤) سورة النجم ٥٣ ، آية ٥٤ ، و هذه الآية غير موجودة في الانتصاف فربما كانت زيادةً من علم الدين .
(٥) سورة طه ٢٠ ، آية ٧٨ .
(٦) سورة النجم ٥٣ ، آية ١٨ .
(٧) الكشاف (٤ / ٤١١) .
(٨) سقطت من " ز " .
(٩) هكذا هي في " ب " و هي مناسبة للسياق ، و في بقية النسخ [رجع] .
(١٠) سورة طه ٢٠ ، آية ٢٣ .
(١١) يراجع : الكشاف (٣ / ٥٨) .

قال أحمد : ﴿ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ تأنيثُ (آخر) أفعل ، لا شكَّ أنَّه في الأصل من التأخر الوجودي ، إلا أنَّ العرب عدلتْ به عن التأخر الوجودي إلى الاستعمال حيث يُذكَر مغاير متقدَّم لا غير ، و سلبتْ / دلالتَه على المعنى الأصلي ، بخلاف آخِر و آخِرة فإشعارها بالتأخر الوجودي ثابت و من ثَمَّ قالوا : ربيع الآخر و جمادى الآخرة بكسر الخاء ليدلَّ على التأخر الوجودي ، و هذا البحث حرره أبو عمرو بن الحاجب (٥) و هو الحقُّ (٦) ؛ فحينئذٍ يكون فيه إشعار بتغاير في الذكر مع مراعاة الفواصل . ج ٢٤٢

١٣٧ - قلتُ : إنَّما حمل محمود على القول الأول / أنَّ (أخرى) تأنيث (آخَر) بفتح الخاء / يستدعي مشاركة ما جُعِلتْ وصفًا له في الوصف المذكور لِمَا سبقه ، و هاهنا مناة ثالثة ، و ليست اللات و العزى موصوفين بكون كلٍّ واحدةٍ منهما ثالثة ، فامتنع أن يقال : الأخرى بهذا المعنى ؛ * فلذلك عدل محمودٌ [به إلى الذم] * (٧) ، و الظاهر أنَّ أحمد لم يفهم عن محمود هذا المعنى . أ ١٢١ و ب ١٠١ و

قوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ (٨) [**قال أحمد**] : (٩) أطال [محمودٌ] (١٠) الكلام في هذه الآية [و مداره] (١١) على معتقدين فاسدين : أحدهما وجوب تعذيب مرتكب الكبيرة إن لم يتب . و الثاني وجوب تكفير صغائر مجتنب الكبائر * مع عدم التوبة * (١٢) . [و مذهب أهل السنة أنَّ الله تعالى لا يجب عليه شيءٌ ، و له أن يغفر

---

(١) سورة النجم ٥٣ ، آية ٢٠ .

(٢) سورة الأعراف ٧ ، آية ٣٨ ، و قد تحرفت الآية في " أ ، ز " و جاءت في " ب " على الصواب .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٤) الكشاف (٤ / ٤١٣) .

(٥) أبو عمرو بن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن أبي بكر ، لقبه جمال الدين ، من أئمة القراءات و اللغة و أصول الفقه ، و شيخ المالكية في زمانه له " الجامع بين الأمهات " و الكافية في النحو و غيرها من التصانيف السائرة المشتهرة ، و قد أخذ عنه ابن المنير ، و توفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦ ه . يراجع : الديباج المذهب (ص ٢٨٩) ، بغية الوعاة (٢ / ١٣٤) ، الفتح المبين في طبقات الأصوليين (٢ / ٦٥) .

(٦) يراجع : شرح الرضى على الكافية (١ / ١١٦) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(٨) سورة النجم ٥٣ ، آية ٣٢ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٢) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

مع عدم التوبة] [١] و له أن يُعذب بالصغائر مع اجتناب الكبائر [٢] ، و ليس في الآية ما يخالف ذلك فلا حاجة إلى الإطالة . [٣]

* **قوله تعالى** : ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ﴾ [٤] **قال محمود** : خلق قوتي الضحك و البكاء . [٥]

قال أحمد : و خلق أيضًا فعلي الضحك و البكاء على قواعد أهل السنة ، و عليه دلَّت الآية غير متأثرةٍ [٦] لتحريفه *[٧] .

قال محمود : في قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [٨] إنَّما قال : ﴿عَلَيۡهِ﴾ لأنَّها واجبة عليه بمقتضى الحكمة ليُجازي على الإساءة و الإحسان [٩] . [١٠]

/ **قال أحمد** : هذه القاعدة الفاسدة قد مرَّ إبطالها و معنى ﴿عَلَيۡهِ﴾ هاهنا أنَّ أمر النشأة **ز ١٣١ ظ**
الثانية يدور على قدرته تعالى و إرادته ، تقول : دارت قضية فلانٍ على يدي ، أي أنا المستند فيه [١١] ، و يقول المحدثون : هذا الحديث يدور على فلان [و مداره على فلان] [١] .

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٢) جاء في هذه المسألة آية قاضية بخلاف ما قال ابن المنير قال تعالى : ﴿ إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَنُدۡخِلۡكُم مُّدۡخَلٗا كَرِيمٗا ﴾ (سورة النساء ، آية ٣١) و يزيد الأمر وضوحًا بمخالفة ابن المنير هنا للنصوص قولُه تعالى : ﴿ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ (سورة التوبة ، آية ١١١) فمَن قال بهذا من علماء السنة قاله تصديقًا لوعد الله و استبشارًا به . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٠٩) .

(٣) الكشاف (٤ / ٤١٥) و هذا القول لأحمد غير موجود في الانتصاف المطبوع .

(٤) سورة النجم ٥٣ ، آية ٤٣ .

(٥) الكشاف (٤ / ٤١٧) .

(٦) هكذا هي في " أ ، ب " و في " ز " [فلا حاجة لتحريفه] و في الانتصاف [غير مثابرة] و الظاهر أنَّه تصحيف .

(٧) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٨) سورة النجم ٥٣ ، آية ٤٧ .

(٩) في " ز " [الإحسان و الإساءة] و في " ج " [و الإيمان] .

(١٠) الكشاف (٤ / ٤١٧ ، ٤١٨) .

(١١) هذه التفسير لا يوجد في الانتصاف فربما يكون من علم الدين .

سورة القمر

﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ فَكَذَّبُواْ عَبۡدَنَا﴾ (٢) **قال محمود** :دلَّتْ الفاء على تكـذيب [بعـد تكذيب] (٣) أو كذَّبوا الرسل فكذبوا عبدنا ؛ لأنَّه من جملة الرسل . (٤)

قال أحمد : مـضى فـي قولـه : ﴿وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَمَا بَلَغُواْ مِعۡشَارَ مَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ فَكَذَّبُواْ رُسُلِي﴾ (٥) لمحمود جوابان : أحدهما ممكنٌ هاهنا : هو (٦) كقول القائل : أقدم فـلانٌ على الكفر فكفر بمحمد . [قال أحمد] (٧) : و مضى لي جوابان : أحدهما ممكـن هاهنـا أنَّ التكذيب الأول مطلق و الثاني مقيد ؛ فليس تكرارًا ، و هو كقوله في هذه السورة (٨) ﴿فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ﴾ (٩) فإنَّ تعاطيه هو نفس عقره ، لكن ذكره من جهة عمومه ثُم من ناحيـة خـصوصه إسهابًا .

[قال محمـود] (١٠) : قولـه عـزَّ و جـلَّ : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ (١١) [أي

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، هذه عبارة نسخ المختصر و في الانتصاف [على يدي دار الحديث ، أي هو الأصل فيه و السند] و يتضح منها أنَّ عبارة المختصر أفضل ، بل هي اصطلاح أهل الحديث .

(٢) سورة القمر ٥٤ ، آية ٩ .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٤) الكشاف (٤ / ٤٢٢ ، ٤٢٣) .

(٥) سورة سبأ ٣٤ ، آية ٤٥ .

(٦) هذه من " ز " و في " أ ، ب " [أنه] و المثبت أولى بالسياق .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) في " ز " [كقوله هاهنا] .

(٩) سورة القمر ٥٤ ، آية ٢٩ .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(١١) سورة القمر ٥٤ ، آية ٤٩ .

﴿خَلَقۡنَـٰهُ﴾ صفةٌ إذا رفعتَ (كلًّا) [1]] [2] . [3]

قال أحمد : قياسُ ما مهَّده النحاة اختيارُ رفع ﴿ كُل ﴾ و لم يقرأ بها أحدٌ / من السبعة ؛ لأنَّ الكلام مع الرفع جملةٌ واحدة ، و مع النصب جملتان فالرفع أخصر [4] ، و لا متقاضي للنصب هاهنا من الأمور الستة من الأمر و النهي إلى آخرها و لا تناسب عطف ، و لا يعدونه مما يقتضي اختيار النصب ، و إنَّما وقع إجماعُ السبعة [5] على النصب ؛ لأنَّه لو رفع لكانت ﴿خَلَقۡنَـٰهُ﴾ صفةً لـ﴿شَيۡءٍ﴾ و ﴿بِقَدَرٍ﴾ خبرًا عن ﴿كُلَّ شَيۡءٍ﴾ المقيد بالصفة ، و معناه : إنَّا كلُّ شيءٍ مخلوقٍ لنا بقدر ؛ فيُفهِم ذلك أنَّ مخلوقًا ما يُضاف إلى غير الله تعالى ليس بقدر ، و على النصب يصير الكلام (إنَّا خلقنا كلَّ شيء بقدر) [6] ، فيفيد عموم نسبة كلِّ مخلوق إلى الله سبحانه ، و هذه الفائدة لا يوازيها الفائدة اللفظية في الرفع مع ما فيه [7] من نقص [8] لا ج ٢٤٣

([1]) هذه قراءة شاذة رويت عن أبي السَّمَّال قعنب بن هلال العدوي البصري ، قال الذهبي – ميزان الاعتدال (٧ / ٣٧٨) – : " لا يُعتمد على نقله و لا يوثق به " ، و قد قوَّى الرفعَ هنا ابنُ جني و قال : هو مذهب صاحب الكتاب و الجماعة . لكنه لم ينقل قولَ سيبويه و هو يخرج هذه الآية حيث قال : " و هو عربي كثير " و قال أيضًا : " إلا أنَّ القراءة لا تُخالَف لأنَّ القراءة السنة " و طريقة الزمخشري هنا أحسن منه حيث ذكرها و لم ينتصر لها ، يراجع : الكتاب (١ / ١٤٨) ، جامع البيان (٢٢ / ١٦٣) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (ص ١٤٩) ، المحتسب لابن جني (٢ / ٣٠٠) .

([2]) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " ، و في الكشاف [و قريء (كلُّ شيء) بالرفع] .

([3]) الكشاف (٤ / ٤٣٠) .

([4]) و ليس كلُّ مختصر بليغًا بل من فنون البلاغة الإطناب و هو أنواع .

([5]) بل لم يختلف العشرة في نصب (كل) ، يراجع : البدور الزاهرة (٣١٦) ، و طيبة النشر (٣١٣) .

([6]) هذا شرحٌ من ابن المنير ، أمَّا نظم القرآن أعظم معنى من هذا لما في التقديم و التأخير من الفائدة ، هذه الفائدة هي الاختصاص أو الاهتمام ؛ حيث جمعت كلَّ المخلوقات من غير استثناء مع تأخير الخبر تشويقًا إليه حتى إذا قيل استقر في النفوس ، مثل هذه الفائدة فطن إليها الزمخشري في مواضع من تفسيره لكن البدعة حاجز عن نور الحق .

([7]) في " ز " [يقتضيه] و هو محتمل .

([8]) في " أ " [نقض] و المثبت من غيرها و هو موافق لما في الانتصاف .

جرم أجمعت السبعة عليها ، و لَمَّا كان الزمخشريُّ يرى أنَّ أفعال العباد مخلوقةٌ لهم استروح إلى قراءتها بالرفع شاذة ، و إجماعُ المتواترة حجةٌ عليه .

و من سورة الرحمن [جلَّ و علا] [١]

قال محمود : عدَّد الله سبحانه ألاءه [٢] / فقدَّم نعمة الدين ، و قدَّم من نعمة الدين ما هو ز ١٣٢ و
في أعلى مراتبها [٣] و هو القرآن ، ثُمَّ تلاه بنعمة خلق الإنسان ؛ / ليعلِّمه أنَّ خلقه إنَّما كان ب ١٠١ ظ
ليُحيط علمًا بوحيه ، و ما خُلِق الإنسانُ من أجله * و كان الغرض في إنشائه *[٤] – كان مقدَّمًا عليه و سابقًا له . [٥]

قال أحمد : نُغيِّر من هذا الكلام قولَه : " كان الغرض منه " أي [٦] المراد ، " أن يُحيط " و يُعوَّض بأنَّ المراد بخلقه أن يُدعى إلى ذلك ؛ لأنَّه لو أراد وقوعه لكان من كلهم ، و كم مَن أراد أن يُحيط علمًا بالدين فيُسِّر له ، و منهم مَن أراد الله ضلالته و جهالته فبعد عنه .

قال محمود : ترك العاطف في الجمل الأولى ثُمَّ جاء به فيما بعد ؛ لأنَّ الجمل الأولى بكَّتَ بها الذين أنكروا ألاء الرحمن ؛ فبُكتوا كما كما تقول لِمَن أنكر إحسان زيد : زيدٌ أغناك بعد
فقرٍ ، أعزَّك / بعد ذلٍّ ، كثَّرك بعد قلة ، فعل بك ما لم يفعل أحدٌ بأحد ، ثُم ردَّ الكلام إلى أ ١٢١ ظ
منهاجه بعد التبكيت في وصل ما يجب وصلُه . [٧]

قال أحمد : و خُصَّتْ الجمل الأول [٨] بكونها تبكيتًا للإنسان لالتصاق معانيها به ؛ لأنَّه مذكورٌ فيها نطقًا و إضمارًا و محذوفًا : مرادًا نطقًا في قوله : ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ﴾ [٩] ،

([١]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
([٢]) في " ز " [نعماءه] .
([٣]) في " ز " [من نعم الدين أعلاها] .
([٤]) ما بين العلامتين ** سقط من " ز " .
([٥]) الكشاف (٤ / ٤٣٢) .
([٦]) في " ز " [فيقال : كان] .
([٧]) الكشاف (٤ / ٤٣٣) .
([٨]) هكذا هي في " ب " و هو الموافق للانتصاف و للسياق ، و في غيرها [الجملة الأولى] .
([٩]) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٣ .

مضمرًا في ﴿عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [١] ، محذوفًا مدلولًا عليه في ﴿عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [٢] فإنَّه المفعـول الثـــــاني .

و قوله ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [٣] ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ﴾ [٤] فليس للإنسان فيها ذِكرٌ ألبتة .

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [٥] **قال محمود :** إنَّما يخـرج مـن أحدهما و عاد الضمير إلى البحرين ؛ لأنَّهما لَمَّا التقيا و صارا كبحرٍ واحد جاز أن يقـال : (يخرج منهما) ، كما لو قال * : يخرجان من البحر و إنَّما يخرج من بعضه ، تقول *[٦] : / ج ٢٤٤ خرجت من البلد و إنَّما خرج من دارٍ منها ، قال : و قيل : لا يخرجان إلا من ملتقى الحلـو و الملح [٧] . [٨]

قال أحمد : القول الثاني تردُّه المشاهدة و الأول أصح ، و مثله [قوله تعالى] : ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [٩] أي من إحدى القريتين ، و يقـال : فلان من أهل ديار مصر و [إنَّما] [١٠] هو من [أهل] [١١] محلة واحدةٍ منها . [١٢]

([١]) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٤ .

([٢]) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٢ .

([٣]) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٥ .

([٤]) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٦ .

([٥]) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٢٢ .

([٦]) ما بين العلامتين ** سقط من " ز " .

([٧]) هكذا هما في " أ ، ب " ، في " ج " [العذب و المالح] ، و في " ز " [الحلو و المالح] .

([٨]) الكشاف (٤ / ٤٣٥) .

([٩]) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٢٢ .

([١٠]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([١١]) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

([١٢]) أسقط علم الدين هنا قولا لأحمد يتعقب فيه قولا للزمخشري يتأول فيه الوجه بالذات ، فـذكر اخـتلاف الأشعرية في ذلك بين مَن يثبتها صفة سمعية و مَن يقول بقول المعتزلة بالتأويل ، فلعل علم الدين أدرك أنَّـه خلاف لا فائدة منه بعد اتفاق متأخري الأشاعرة مع المعتزلة على التأويل ، و مذهب السلف معروف بـإمرار هذه الصفات على ما يليق بالله تعالى من غير تعطيل و لا تأويل و لا تكييف . يراجع : الكشاف (٤ / ٤٣٦) .

قوله تعالى : ﴿لَمۡ يَطۡمِثۡهُنَّ إِنسٌ قَبۡلَهُمۡ وَلَا جَآنٌّ﴾ [١] **قال محمود :** فيه دليلٌ على أنَّ الجنة [٢] يطمثون كما تطمث الإنس [٣] . [٤]

قال أحمد : يُشير بذلك إلى الردِّ على مَن زعم أنَّ الجنَّ المؤمنين لا ثواب لهم ، إنَّما جزاؤهم ترك العقوبة و جعلهم ترابًا .

من سورة الواقعة

[قوله تعالى] [٥]: / ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ [٦] **قال محمود :** يعني هم مَن بلغك شأنُهم ، و منه [قول أبي النجم] [٧] : ز ١٣٢ ظ

أنا أبو النجم [٨] و شعري شعري [٩]

أي شعري ما انتهى إليك براعته و فصاحته ، و جعل بعضُهم ﴿ٱلسَّٰبِقُون﴾ الثانية توكيدًا ، و ﴿ أُوْلَٰٓئِك﴾ [١٠] خبرًا ،* و ليس بذاك . و وقف بعضهم على ﴿ٱلسَّٰبِقُون﴾ و ابتدأ ﴿أُوْلَٰٓئِك ٱلسَّٰبِقُون ﴾* [١١] ، و الصواب الوقف على الثاني ، و هو في مقابلة ﴿فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ۝٨ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ﴾ [١٢] . [١]

---

(١) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٥٦ .

(٢) في " ج " [الجنية] و الصواب ما أثبته .

(٣) هذا هو قول ضمرة بن حبيب و هو ظاهر الآية ، قال أبو عبد الله القرطبي : " في هذه الآية دليل على أنَّ الجن تغشى كالإنس ، و تدخل الْجَنة و يكون لهم فيها جنيات " . يراجع : الجامع لأحكام القرآن (٩ / ٦٥٨١) ، تفسير ابن كثير (٧ / ٣٣٣) .

(٤) الكشاف (٤ / ٤٤١ ، ٤٤٢) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة الواقعة ٥٦ ، آية ١٠ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٨) سقط من " ز " أوله .

(٩) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٢٧٧) .

(١٠) سورة الواقعة ٥٦ ، آية ١١ .

(١١) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(١٢) سورة الواقعة ٥٦ ، آية ٨ ، ٩ .

قال أحمد : اختار الأفصح و إنَّما خالف [٢] في اللفظ بين السابقين فلم يذكر [٣] فيه (ما) و بين أصحاب الميمنة و المشأمة فذُكِر بـ(ما) مع أنَّ المراد التهويل فيهما ؛ لأنَّ المبالغة في ﴿ٱلسَّـٰبِقُونَ﴾ أبلغ [٤] لأنَّه معلوم كالغني عن الاستفهام ، و في ذينك القسمين تعظيم بتعريف السامع ما لم يعلمه ؛ و لهذا أشار في السابقين بلفظ ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ و عرَّف خبرهم بقوله : ﴿ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ .

قوله تعالى : ﴿فَمَالِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ ۝ فَشَـٰرِبُونَ عَلَيۡهِ﴾ [٥] **قال محمود** : أعاد على معنى الشجر بقوله : ﴿مِنۡهَا﴾ ثُمَّ إلى لفظه بقوله : ﴿عَلَيۡهِ﴾ . [٦]

قال أحمد : لو أعاده على الشجر باعتبار كونه مأكولًا لكونه قال : ﴿لَأٓكِلُونَ﴾ [٧] ﴿عَلَيۡهِ فَشَـٰرِبُونَ﴾ أي على أكلهم لكان أحسن . [٨]

قوله تعالى : ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ﴾ [٩] **قال محمود** : (لا) زائدة مؤكدة للقسم ، [و قرأ الحسن : (فلأقسم) ، اللام هنا لام ابتداء] [١٠] دخلت على مبتدأ تقديره : لأنا / أقسم ، و لا يصح أن **ب ١٠٢ و**
يكون جواب قسم لأنَّ فعل القسم المقرون باللام يلزمه النون ؛ و لأنَّ (لأفعلنَّ) في جواب القسم استقبالٌ ، و (أقسم) يجب أن يكون للحال ، و قوله : ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ﴾ [١١] جوابٌ للقسم ﴿بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ ، و ذكر في الإقسام بها وجوهًا : قيل : إنَّ المراد بـ (مواقع النجوم) : نزول القرآن منجمًا . [١٢]

---

(١) الكشاف (٤ / ٤٤٦ ، ٤٤٧) .
(٢) في " ج " [خولف] .
(٣) في " ز " [فلم يأتِ ... بما] .
(٤) في " ز " [أولى].
(٥) سورة الواقعة ٥٦ ، آية ٥٣ ، ٥٤ .
(٦) الكشاف (٤ / ٤٥٢) .
(٧) سورة الواقعة ٥٦ ، آية ٥٢ .
(٨) هذا القول غير موجودٍ في الانتصاف المطبوع .
(٩) سورة الواقعة ٥٦ ، آية ٧٥ .
(١٠) ما بين المعكوفين سقط من نسخ المختصر كلها و لا يستقيم بدونه ؛ لأنَّه مزج بين تفسيرين لقراءتين مختلفتين .
(١١) سورة الواقعة ٥٦ ، آية ٧٦ .
(١٢) الكشاف (٤ / ٤٥٦ ، ٤٥٧) .

[**قال أحمد** : فعلى هذا يكون من وادي :

و ثناياكِ إنَّها إغريض [1]] [2]

فجـــواب القـــسم مناســـبٌ للقـــسم كقولـــه : ﴿حمٓ ۝ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [3] .

و من سورة الحديد

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ / وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُ﴾ [4] الـــواو فـــي ﴿وَٱلۡأٓخِرِ﴾ ﴿وَٱلۡبَاطِنِ﴾ عاطفةٌ لمفردٍ على مفرد ، و في ﴿وَ ٱلظَّٰهِرِ﴾ لجملة صفتين على جملة صفتين . [5] ج ٢٤٥

١٣٨ – قلتُ : هــو [6] كقولــه تعــالى : ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ [7] .

قال محمود : [هو الظاهر بالأدلة ، الباطن فلا يرى بالحواس] [8] و فيه ردٌّ علـــى مَـــن رأى أنَّ الله تعالى / يُرَى في الآخرة بالحاسة . ز ١٣٣ و

قال أحمـــد : لا دليل في الآية ، فيجوز أن يُحمَل على عدم الإدراك بالحاسة في الدنيا ، أو في الآخرة للكفار و لجاحدي الرؤيـــة كالمعتزلـــة لقولـــه تعـــالى : ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ

([1]) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٦٢٨) .

([2]) ما بين المعكوفين سقط من " أ " ، و في " ب " بعد الشاهد علامة إلحاق ؛ فزادت عجز البيت [و لآل توم و برق و ميض] .

([3]) سورة الزخرف ٤٣ ، آية (١ : ٣) .

([4]) سورة الحديد ٥٧ ، آية ٣ .

([5]) الكشاف (٤ / ٤٦٠) .

([6]) في " ج " [و يقرب منه قوله ...] .

([7]) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٣٥ .

([8]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

لَّمَحۡجُوبُونَ ﴾ (١) فإن قيل : التخصيص خلاف الظاهر . قلنا : المسألة قطعية فيكفينا التشكيك ، و أيضًا فإنَّ الله تعالى لم يظهر بالأدلة لكلِّ أحد (٢) فقد خصَّصنا (الظاهر) أيضًا فجاز تخصيص (الباطن) .

أ ١٢٢ و **قال محمود** : [قوله تعالى] : ﴿وَقَدۡ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمۡ﴾ (٣) محمولٌ على نصب / الأدلة و تركيب العقول و التمكين من النظر .

قال أحمد : و لا عليه أن يحمل العهد (٤) على حقيقته و هو المأخوذ يوم الذر (٥) ، فكلُّ ما أجازه العقل و ورد به الشرع وجب الإيمان به .

قال محمود : و قُرِيء (و رُهبانية) (٦) بالضم (٧) نسبةً إلى الرهبان .

قال أحمد : فيه إشكال فالنسب إلى الجمع على صيغته غير مقبول حتى يُرَدَّ إلى المفرد ، إلا أن يقال لَمَّا صار الرهبان طائفةً مخصوصين صار هذا الاسم و إن كان جمعًا كالعلم فالتحق بـ (أنصاري) و (مدائني) و (أعرابي) .

قال محمود : و نصبها بفعل مضمر يُفسِّره الظاهر ، أي و ابتدعوا رهبانيةً ، و يجوز أن تكون معطوفةً على ما قبلها ، و ﴿ٱبۡتَدَعُوهَا﴾ صفةٌ في موضع نصب ، أي جعلنا في قلوبهم رأفةً و رحمة و رهبانية مبتدعة من عندهم ، أي وفقناهم للتراحم و لابتداع الرهبانية و استحداثها .

---

(١) سورة المطففين ٨٣ ، آية ١٥ .

(٢) في " ز " [واحد] .

(٣) سورة الحديد ٥٧ ، آية ٨ .

(٤) في " ج " [الأخذ] .

(٥) هذا اختيار ابن جرير ، و فسره ابن كثير ببيعة النبي (ﷺ) . يراجع : جامع البيان (٢٢ / ٣٩٠) ، تفسير ابن كثير (٨ / ٧) .

(٦) يعني قوله تعالى : ﴿ وَرَهۡبَانِيَّةً ٱبۡتَدَعُوهَا ﴾ (سورة الحديد ٥٧ ، آية ٢٧) .

(٧) ما هي بقراءة متواترة ، ولم أجد مَن نسبها ، و أقدم مَن وجدته ذكرها الماوردي ، و قد تكلَّم عنها أبو حيان و الألوسي بنحو كلام الزمخشري ، يراجع : شرح طيبة النشر (٣١٦ ، ٣١٧) ، البدور الزاهرة (٣٢٢) ، مختصر شوذا القرآن (١٥٣) ، المحتسب (٢ / ٣١٣) ، معجم القراءات (٩/ ٣٥١) ، النكت و العيون (٥ / ٤٨٤) ، المحرر الوجيز (٥ / ٢٧٠) ، البحر المحيط (٨ / ٢٢٧) ، روح المعاني (٢٧ / ١٩١) .

قال أحمد : منع أبو علي الفارسي العطف تعليلًا بأنَّ الرهبانية لا تكون مجعولةً لله تعـــالى مع قوله : ﴿ٱبۡتَدَعُوهَا﴾ فوقع في البدعة ، و الزمخشريُّ أجاز العطف لكن حرَّف الجعل إلى التوفيق اعتقادًا منهما أنَّ ما يبتدعونه لا يجعله الله ، و كفى بهذه الآية دليلًا عليهما مع الأدلـــة القطعية ، و قولُه : ﴿فِي قُلُوبِ﴾ تأكيدٌ لخلق هذه الأفعال و المعاني بـــذكر محلِّهـــا ، و علـــى مذهبهما لا يبقى لقوله : ﴿فِي قُلُوبِ﴾ فائدةٌ ، و يأبى كتاب الله أن يشتمل على ما لا موقع له .

و من سورة المجادلة

قال محمود : في قوله عزَّ و جــلَّ : ﴿ٱلَّذِينَ يُظَـٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم﴾ (١) تــوبيخٌ (٢) للعرب المخاطبين و تهجين لفعلهم و عادتهم في الظهار ؛ لأنَّه من أيمان / جاهليتهم .(٣) ز ١٣٣ ظ

قال أحمد : استدلَّ بعضهم / على أنَّه لا يصحُّ ظهــار الــذميِّ * بقولــه : ﴿مِنكُم﴾ * ، و ليس بالقوي لأنَّه غيرُ المقصود . (٤) ج ٢٤٦

قوله تعالى : ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ﴾ (٥) **قال محمود** : كانت عادتهم أن يقولوا هذا القول المنكــر فقطعوه بالإسلام ثُم يعودن إليه فكفارة مَن عاد إليه كذا . (٦)

قال أحمد : و هذا الوجه يُلزِم الكفارة بمجرد لفظ الظهار حتى لو أردفه بالطلاق أو ماتت المظاهَر منها ؛ لزمته الكفارةُ لأنَّ العود عنده ليس / إلا قولَ الظهار في الإسلام . ب ١٠٢ ظ

قال محمود : أو [يكون] (٧) المراد ثُم يتداركون ما قالوا ؛ فالمتدارك للأمر عائدٌ إليــه ، أي تلافي هذا الأمر و تداركه (٨) حتى يعود أمرهما إلى ما قبل الظهار .

قال أحمد : و هذا إنَّما تجب الكفارة عنده بالعود بعد الظهار ، و هو قول علماء الأمصار ، و لا يخصُّ وجهًا من وجوه العود التي ذكرها العلماء .

قال محمود : أو المراد لِمَا حرَّموه على أنفسهم بلفظ الظهار تنزيلًا للقول منزلة المقول فيه ، كقوله : ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ (٩) أي يعودون لِمَا حرَّموه من الوطء . (١٠)

---

(١) سورة المجادلة ٥٨ ، آية ٢ .

(٢) في " ج " [فيه توبيخ] حيث حذف (في) من أول الكلام .

(٣) الكشاف (٤ / ٤٧٣) .

(٤) الكشاف (٤ / ٤٧٢) واضح أن قول أحمد قبل قول محمود ، فلم يهتــدِ الناشــرون لمكانهــا الــصحيح فوضعوها تعليقًا على الآية الأولى من السورة ، و إنما هي تعليق على الثانية ، و قد سقط من كلام أحمد مــا بين العلامتين ** فضاع موضع الاستدلال من الكلام .

(٥) سورة المجادلة ٥٨ ، آية ٣ .

(٦) الكشاف (٤ / ٤٧٤) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) ف " أ ، ز " [تلاوكه] و هو تحريف ظاهر ، و المثبت من " ب ، ج " .

(٩) سورة مريم ١٩ ، آية ٨٠ .

(١٠) الكشاف (٤ / ٤٧٤ ، ٤٧٥) .

ج ٢٤٧ **قال أحمد** : هذا يُقوِّي أنَّ العود هو الوطء ، و هو من أقوال مالك [١] ، و جعل داودُ [٢] العودَ إعادة لفظ الظهار ، و مَن رأى العودَ العزمَ على الوطء قال : العود إلى القول عودٌ بالتدارك لا بالتكرار ، و تداركُه [٣] نقضُه بنقيضه [٤] الذي هو العزم على الوطء ، و مَن حمله على الوطء قال : هو المقصود بالمنع و يُحمل قوله : ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۚ﴾ أي مرةً ثانية ، و لو قُدِّم الوطء على الكفارة لم تسقط الكفارة و لا تجب كفارةٌ أخرى . قال مجاهد : تجب أخرى ، و قال قومٌ : تسقط الكفارة . فرأى أكثر العلماء قولَه : ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۚ﴾ منعًا من الوطء قبل التكفير حتى كأنَّه قال : لا تماسَّ حتى يُكفِّر . و رأته [طائفةٌ] [٥] أخرى مسقطًا للكفارة لأنَّ عدم الوطء شرطٌ في الوجوب فإذا مسَّ فقدْ فُقِدَ الشرط ، و رآه مجاهدٌ شرطًا في إيجاد الكفارة ، و فيه نظر آخر أنَّه ذكر عدم / التماسِّ في كفارة العتق و الصوم
ز ١٣٤ و و أسقطه في الإطعام ، فقال أبو حنيفة : لو وطيء في خلال الإطعام / لم يستأنف الكفارة بخلاف الأمرين ، فإنَّ الوطء في خلال كلِّ واحد منهما يوجب استئناف أخرى ، على أنَّ أبا
أ ١٢٢ ظ حنيفة يُحرِّم المسَّ قبل الثلاث ، فيقال له : إذا جعلتَ ذكر التماس في بعضها و ترك ذكره في بعضها موجبًا للفرق فلِمَ جعلته مؤثرًا في أحد الحكمين دون الآخر ؟ و له أن يقول : اتفقنا على التسوية بين الثلاث في هذا الحكم ، و قد نطقتْ الآية بالتفرقة ، فلم يكن صرفها إلى ما وقع الاتفاق على التسوية فيه فتعيَّن صرفُه إلى آخر ، و رأى القائلون أنَّ الإطعام يبطل بتخلل [٦] الوطء في أثنائه كالصيام أنَّ فائدة ذكره / عدمَ المماسة ثُم إسقاطه التنبيه على التسوية بين التكفير قبل و بعد ، و تقريره أنَّ ذكره مع الاثنين كذكره مع الثالث ، و إطلاق الثالث كإطلاق الاثنين فكأنَّه قال في الجميع : ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۚ﴾ * و من بعد * [٧] ، و يكون ردًّا على مَن زعم أنَّها تبطل بالوطء

([١]) لمالك في معنى العود أربعة أقوال : العزم على الوطء ، العزم على الإمساك ، العزم عليهما و هذا قوله في الموطأ ، الوطء نفسه . يراجع : الموطأ (٢ / ٥٦٠) ، أحكام القرآن لابن العربي (٤ / ١٩٢) ، الجامع لأحكام القرآن (١٠ / ٦٦٩٥) .

([٢]) داود : هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني ، رئيس الظاهرية الذين لا يرون القياس ، و هو حافظ علامة ، أخذ عن إسحاق بن راهويه و أبي ثور ، و كان زاهدًا عابدًا ، توفي ٢٧٠ ه . يراجع : تاريخ مدينة السلام (٩ / ٣٤٢) ، و فيات الأعيان (٢ / ٢٥٥) ، سير أعلام النبلاء (١٣ / ٩٧) .

([٣]) في " ز " [تدارك] دون ضمير .

([٤]) في الانتصاف [تدارك بعضه ببعضه] و هو تحريف .

([٥]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٦]) سقطت من " ج " .

([٧]) ما بين العلامتين ** سقط من " ز " .

و مَن رأى تعددها به . فإن قيل : فكان تقيِيدُه بالتماس في موضع واحد لنحمل عليه المطلقان الباقيان كافيًا ، فما فائدة [١] ذكره في اثنين ؟ فالجواب أنَّ ذكره مع العتق يُفيد تحريم الوطء قبله ، و لا يتصوَّر في أثناء العتق إذ لا يتبعض و لا يتفرق ، و احتيج إلى ذكره مع الصيام الواقع على التوالي ليفيد تحريم الوطء قبل الشروع * و بعد الشروع إلى التمام ؛ إذ لو لم يُذكَر لذهب الوهم إلى تحريمه قبل الشروع *[٢] خاصة ، و استغنى عن ذكره في الطعام بذكره في الصيام لأنَّه مثله في التعدد و التوالي و إمكان الوطء في خلاله ، هذا على أنَّ العتق لا يتجزأ ،

و عن ابن القاسم [٣] مَن أعتق شقصًا من عبدٍ يملك جميعَه ثُم أعتق بقيته [٤] عن الكفارة جاز و هو خلاف القواعد . فإن قيل : ارتفاع التحريم بالكفارة إمَّا أن يُشرط فيه عدم التماس أو لا ، فإن كان الأول [٥] فلا يرتفع التحريم بالكفارة بعد التماس [٦] ، / / و إن كان الثاني لزم ارتفاع التحريم بالكفارة التي يتخللها التماس . فجوابه أنَّ التماس منافٍ لصحة الكفارة و اعتبارها في رفع التحريم فإن وقع قبل الشروع في الكفارة تعذر الحكم ببطلان الكفارة ؛ لأنَّ محل الحكم الذي هو الكفارة لم يوجد ، أمَّا إن وقع في أثنائها فالمحل المحكوم فيه بعدم الصحة قائم فوجب الحكم به ، و هو كالحدث إذا كان قبل الطهارة لا يبطل شيئًا لم يوجد ، و إن وقع في أثنائها أبطلها .

ب ١٠٣ و

ز ١٣٤ ظ

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖ﴾ الآية [٧] **قال محمود :** عمَّ [المؤمنين] [٨] ثُم خصَّ العلماء ، و سبب الرفع امتثال أوامر الله و رسوله . [٩]

---

(١) هكذا هي في "ز " و في بقية النسخ زيادة [في] هنا و المعنى يأبى ذلك .

(٢) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(٣) ابن القاسم : هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العُتَقي ، صحب مالك عشرين سنة ، أخذ عنه سحنونُ المدونة ، و قد جمع بين الزهد و العلم مع الثقة في الرواية ، مات بمصر سنة ١٩١ ه . يراجع : طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (ص ١٥٠) ، ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، للقاضي عياض بن موسى بن عياض (٣ / ٢٤٤) ، الديباج المذهب (ص ٢٣٩) .

(٤) في " ج " [بقيمته] .

(٥) في " ز " [فأما إن شرط في عدم التماس] .

(٦) في " ج ، ز " [قبل الشروع] و المثبت من " أ ، ب " .

(٧) سورة المجادلة ٥٨ ، آية ١١ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) الكشاف (٤ / ٤٨٠) .

قال أحمد : في الجزاء برفع الدرجات مناسبة للعمل ؛ لأنَّ المأمور به تفسيح المجلس لئلا يتنافسوا في القرب من المكان المرتفع بحلول الرسول فيه ، فالمتفسِّح حابسٌ لنفسه عمَّا يُتنافس فيه من الرفعة تواضعًا ؛ فجُوزِي بالرفعة كقوله (عليه السلام) : **(مَن تواضع لله رفعه)** (١) ، ثُم لِمَا عُلِم أنَّ أهل العلم يستوجبون رفع المجلس خصَّهم بالذكر ليسهل عليهم ترك ما لهم من الرفعة في المجلس تواضعًا لله .

من سورة الحشر

قوله تعالى : ﴿لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ﴾ (٢) **قال محمود** : اللام مثلها في قوله تعـالى : ﴿يَقُولُ يَـٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى﴾ (٣) . (٤)

قال أحمد : كأنَّه يُشير إلى لام التاريخ كقوله : كتبتُه (٥) لعام كذا و لشهر كذا .

قوله تعالى : ﴿وَلِيُخْزِىَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ (٦) **قال محمود** : معلَّله محذوفٌ [أي] و ليُخـزيَ الفاسقين أذن في قطعها ؛ لأنَّهم إذا رأوا المسلمين يتحكمون في أموالهم كيف شاؤوا تحسَّروا . (٧)

قال أحمد : الظاهر أنَّ الإذن عامٌّ في القطع و الإبقاء ؛ لأنَّه جواب الـشرط / المـضمَّن لهما جميعًا فيكون تعليل إخزاء الفاسقين بهما جميعًا : فقطعها يحسرهم على ذهابها ، و الترك يحسرهم على بقائها (٨) للمسلمين . **ج ٢٤٨**

---

(١) أخرجه مسلم و الترمذي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) بلفظ (و ما تواضع أحد لله إلا رفعـه الله) ، فأخرجـه مسلم (البر و الصلة و الآداب – ب استحباب العفو و التواضع ، ح ٢٥٨٨) ، الترمذي (ك البر و الـصلة و الآداب – ب ما جاء في التواضع ، ح ٢٠٢٩) و قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

(٢) سورة الحشر ٥٩ ، آية ٢ .

(٣) سورة الفجر ٨٩ ، آية ٢٤ .

(٤) الكشاف (٤ / ٤٨٧) .

(٥) هكذا هي في " أ ، ب " ، و في " ج ، ز " [كتبت] دون ضمير .

(٦) سورة الحشر ٥٩ ، آية ٥ .

(٧) الكشاف (٤ / ٤٨٩) .

(٨) في " ب " [لتركها] ، و في " أ " [لبقائها] ، و المثبت من " ج ، ز " .

قال محمود : [جاء قوله] (١) :﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡهُمۡ﴾ (٢) بالواو ثُم قال : ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ (٣) بغير واوٍ ؛ لأنَّ الثانية بيانٌ للأولى غير أجنبيةٍ عنها . (٤) كقوله (٥) تعالى : ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ﴾ (٦) قال : هو بدلٌ من قوله : ﴿وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ و ما بعده ، و الذي منع من الإبدال من الله و الرسول مع

ز ١٣٥ و أنَّ (٧) المعنى / لرسول الله – أنَّه يرتفع برسول الله (ﷺ) عن التسمية بالفقير ، و أنَّ الإبدال على ظاهر اللفظ خلاف الواجب في تعظيم الله . (٨)

أ ١٢٣ و **قال أحمد** : مذهب أبي حنيفة أنَّ استحقاق / ذوي القربى للفيء مشروطٌ بالفقر ، قال إمام الحرمين : أغلظ الشافعيُّ الردَّ على هذا المذهب بأنَّ الله علَّق الاستحقاق بالقرابة و لم يشترط الحاجة ؛ فاشتراطها و عدم اعتبار القرابة يضادُّه و يحادُّه ، * و اعتذر إمام الحرمين للحنفية (٩) بأنَّ الصدقات لَمَّا حُرِمَتْ عليهم كان * (١٠) فائدة ذكرهم في خمس الفيء و الغنائم أنَّه لا يمنع صرف ذلك إليهم امتناع صرف الصدقات (١١) ، ثُم قال : لا تغتر بالاعتذار ؛ فإنَّ الآية نصٌّ على ثبوت الاستحقاق تشريفًا لهم ، فمَن علله بالحاجة فوَّت هذا المعنى ثُم عظَّمه عليهم بأنَّهم يرون اشتراط الإيمان في رقبة الكفارة [في الظهار] زيادة على النص و هو نسخ (١٢) لا يصحُّ [إثباته] بالقياس . قال الإمام : فكذا اشتراط الفقر في القرابة يكون زيادة على النص ، ثُم ختم المسألة بأنَّهم لو خصُّوا الصرف بالقرابة (١٣) و اشترطوا الحاجة لقرب بعضَ القرب ، أمَّا

ب ١٠٣ ظ

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) سورة الحشر ٥٩ ، آية ٦ .

(٣) سورة الحشر ٥٩ ، آية ٧ .

(٤) الكشاف (٤ / ٤٩٠) .

(٥) في " ج " [فقوله] و المثبت من غيرها و الأولى أن يكون دون حرف على القطع لأنَّه تفسير آيةٍ أخرى .

(٦) سورة الحشر ٥٩ ، آية ٨ .

(٧) المثبت من " ج " و في غيرها [و] .

(٨) الكشاف (٤ / ٤٩١ ، ٤٩٢) .

(٩) في " ج " [لأبي حنيفة] .

(١٠) ما بين العلامتين سقط من " ز " .

(١١) في " ز " [صدقات التطوع] .

(١٢) هكذا هي في نسخ المختصر و في الانتصاف المطبوع [لأنه يستنتج] بالجيم و لا يستقيم به المعنى .

(١٣) في " أ " [للقرابة] و المثبت من بقية النسخ .

و أصلهم أنَّ المخصوص بنسب الرسول (ﷺ) كالعجم الطُّماطِم [1] [ســواء] فــلا يبقــى لمذهبهم وجهٌ [2] . / هذا كلام الإمام و هو متوجهٌ إن أثبتوه قياسًا ، أمَّا و قد أخذوا التقييد من البدل المذكور في الآية فنقول [في الجواب قوله] [3] : ﴿لِلۡفُقَرَآءِ﴾ بدلٌ من المساكين لا غير ؛ لأنَّه أراد تعالى وصف المساكين بما يُبيِّن استحقاقهم و يحثُّ الأغنياء على إيثارهم ، و أن لا يجدوا في صدورهم حاجةً مِمَّا أوتوا و قد فــصل عــنهم [4] قولَــه : ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ﴾ إلى ﴿شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ طرًى ذكرهم توطئة للصفات فذُكِروا بصفة أخــرى مناسبة للأولى ؛ فاشتمل على وصفهم بالمسكنة و الفقر جميعًا ، ثُم ثُلِيت صفاتهم بعــد بــأنَّهم أخرجوا من ديارهم إلى آخرها ، فهذا الذي يُرشِد إليه السياق ، و أولوا القربى ذُكِــروا علــى الإطلاق فالأولى بقاؤهم على ذلك ، و يؤيد ذلك أنَّ الحنفية يرون الاستثناء إذا تعقــب جملًــا اختصَّ بالأخيرة ، فكذا البدل يكفي في صحته / عوده إلى الأخير ؛ و لأنَّه إذا جُعِل بدلًا مــن ذوي القربى كان بدلَ بعضٍ من كلٍّ [5] إذ فيهم أغنياء ، و إن جُعِل بدلًا من المساكين أيضًا / كــــــان بــــــدل الــــــشيء مــــــن الــــــشيء و هما لعينٍ واحدة فيكون البدل محتويًا على نوعي البدل [6] و هو متعذرٌ لتغايرهما ؛ إذ كــلُّ واحد يتقاضى ما يأباه الآخر ، و على هذا أعــرب <u>الزجــاج</u> [7] الآيــة فجعلهــا بــدلًا مــن ﴿ٱلۡمَسَٰكِينِ﴾ خاصة .

([1]) الطماطم و الطُّمْطُمِي و الطُّمْطُماني : الأعجم ، و طمطم في كلامه : لم يُفصِح ، و الطُّمطُمانية : العُجْمَة ، يراجع : المعجم الوسيط مادة (طمطم) .

([2]) يراجع : البرهان للجويني (١ / ٥٥٣ ، ٥٥٤) .

([3]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([4]) في " ج " [طال الفصل] .

([5]) هكذا هي في نسخ المختصر ما خلا " ج " و في الانتصاف المطبوع ، و في " ج " [البعض من الكل] و هو خلاف الأولى ؛ لأنَّ إدخال (أل) على (بعض) و (كل) استعمله بعض النحاة تسامحًا ، لكــن يأبــاه بعضهم و يقولون : هو غلط ، و الأمر في (كل) أخف من (بعض) عند الفيروزآبادي ، لذلك فالمثبت هو الصواب و عليه عبارة ابن مالك في شرح التسهيل (٣ / ٣٢٥) و كذلك يراجع : قطر النــدى (٣٠٦) ، و القاموس المحيط و تاج العروس مادة (بعض) و (كل) .

([6]) في " ج " [نوعيه كليهما] .

([7]) و قال أبو جعفر النحاس : " هو بدلٌ ممَّن قد تقدَّم ذِكره بإعادة الحرف " . يراجع : إعراب القرآن للنحاس (١١٣١) ، معاني القرآن للزجاج (٥ / ١٤٥) .

قوله تعالى : ﴿لَأَنتُمۡ أَشَدُّ رَهۡبَةٗ فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِۚ﴾ [١] **قال محمود :** ﴿رَهۡبَة﴾ في معنى مرهوبية . [٢]

قال أحمد : لأنَّ المخاطبين مرهوبٌ منهم لا راهبون . [٣]

و قوله : ﴿فِي صُدُورِهِمۡ﴾ [قال محمود : هو] [٤] تحقيقٌ لنفاقهم .

قوله تعالى : ﴿وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖۖ﴾ [٥] **قال محمود :** نكَّر النفس تقليلًا للنفوس الناظرة في المعاد ، كأنَّه قال : و لتنظر نفسٌ واحدة ، و التنكير في (غدٍ) للتعظيم أي (غدٍ) [٦] لا يحاط به . [٧]

قال أحمد : و قال في قوله تعالى : ﴿عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّآ أَحۡضَرَتۡ﴾ [٨]* المراد بالتنكير التكثير ؛ لأنَّ كلَّ نفس حينئذٍ تعلم ما أحضرتْ *[٩] لقوله تعالى : ﴿يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ مِنۡ خَيۡرٖ مُّحۡضَرٗا﴾ [١٠] حتى قيل : إنَّه من عكس الكلام الذي يُقصَد به الإفراط [و المبالغة] [١١] ، كقوله : ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [١٢] [فإنَّ (ربما)] [١٣] بمعنى (كم) ، و كقول القائل :

([١]) سورة الحشر ٥٩ ، آية ١٣ .
([٢]) الكشاف (٤ / ٤٩٤) .
([٣]) هذا القول لأحمد لم يأتِ في الانتصاف المطبوع .
([٤]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
([٥]) سورة الحشر ٥٩ ، آية ١٨.
([٦]) في " ز " [غدًا] و المثبت من بقية النسخ لأنه أعربه على حكاية قوله تعالى في الآية .
([٧]) الكشاف (٤ / ٤٩٦) .
([٨]) سورة التكوير ٨١ ، آية ١٤ .
([٩]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
([١٠]) سورة آل عمران ٣ ، آية ٣٠ .
([١١]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
([١٢]) سورة الحجر ١٥ ، آية ٢ .
([١٣]) ما بين المعكوفين من " ج " و في غيرها [هي] ، و في معناها خلاف حتى حكى المراديُّ فيها سبعة أقوال : أشهرها : للتقليل و هو ترجيح المرادي و عزاه للجمهور أو للتكثير أو لهما أو يُستفاد معناها من السياق ، و قد رجَّح ابن هشام أنَّها ترد للتكثير كثيرًا و للتقليل قليلًا ، و هو اختيار ابن مالك أيضًا و قال : هو مذهب سيبويه . و على ذلك فلا عكس في الكلام بل هو وجهه . يراجع : شرح التسهيل (٣ / ١٧٦) و الجنى الداني للمرادي (٤٣٩ ، ٤٤٠) و مغني اللبيب (١٣٦) القاموس المحيط مادة (ربَّ) .

قد أترك القِرن مصفرًا أنامله [١]

فالزمخشري قدَّر هاهنا ما يطابق الواقع من قلة الناظر [٢] في المعاد [و يمكن أن يلاحظ فيه تكثير المأمورين إذ ما من نفس إلا و حقها أن تنظر في المعاد] [٣] فالفعل الذي أُسندت إليه (نفسٌ) ليس هو وقوع النظر ، بل طلب النظر فهو عامٌّ التعلق بكلِّ نفس ، و الإنصاف أنَّ ما ذكره محمودٌ أمكن و أحسن [٤] .

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ نَسُواْ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمۡ أَنفُسَهُمۡۚ ﴾ [٥] أي جعلهم ناسين بالخذلان .

قال أحمد : بل خلق فيهم النسيان .

قوله تعالى : ﴿لَوۡ أَنزَلۡنَا هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ عَلَىٰ جَبَلٖ﴾ [٦] **قال [محمود]** [٧] : هو تخييل و تمثيل كما في قوله : ﴿إِنَّا عَرَضۡنَا ٱلۡأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [٨] يدلُّ عليه قولُه : ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَمۡثَٰلُ﴾ .

قال أحمد : تقدَّم إنكاري عليه لفظ التخييل ، أفلا يتأدب بأدب الآية حيث سمَّاها أمثالًا ، و لم يقل : تلك الخيالات نضربها للناس . [١]

([١]) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٤٩) .

([٢]) في " أ " [الواقع] و هو وهمٌ ، والمثبت من بقية النسخ .

([٣]) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٤) ما اختاره أحمد تبعًا لمحمود و كذلك ارتضاه الألوسي هو تفسيرٌ لحال الناس لا للآية الكريمة ؛ فإن التنكير هنا كما قال ابن عاشور : " يفيد العموم في سياق الأمر أي لتنظر كلُّ نفس " ، لكن يقال : هو عموم يراد به الخصوص المستفاد من حال الخطاب للمؤمنين في أول الآية ، و في الآية لطيفة الالتفات من الخطاب الجماعي إلى الغيبة المفردة ، لتدلَّ على أنَّ أمر المحاسبة للنفس لا يكون إلا في خلوة معها بعيدًا عن الناس ، و كذلك هو تذكير بالحساب كما فسَّره حديث عدي بن حاتم في الصحيحين : " مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ سَيُكَلِّمُهُ اللَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ فَلاَ يَرَى إِلاَّ مَا قَدَّمَ وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ فَلاَ يَرَى إِلاَّ مَا قَدَّمَ وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلاَ يَرَى إِلاَّ النَّارَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ " فمَن تدبر هذا أعدَّ لكلِّ عمل حجة ، و لكلِّ زلة عملًا كثيرًا . و الله المستعان . يراجع : روح المعاني (٢٨ / ٦٠) ، التحرير و التنوير (٢٨ / ١١١) ، و صحيح البخاري (ك الرقاق / ب مَن نوقش الحساب عذب ، ح ٦٥٣٩) ، صحيح مسلم (ك الزكاة / ب الحث على الصدقة و لو بشق تمرة ، ح ١٠١٦) .

([٥]) سورة الحشر ٥٩ ، آية ١٩ .

([٦]) سورة الحشر ٥٩ ، آية ٢١ .

([٧]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٨]) سورة الأحزاب ٣٣ ، آية ٧٢ .

سورة الممتحنة

قوله تعالى : ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ (٢) **قال محمود :** أي لا حلٌّ بين المؤمنة و المشرك (٣) . (٤)

قال أحمد : / يُستدلُّ بهذه الآية على أنَّ الكفار مخاطبون بالفروع ؛ لأنَّ الضمير الأول ز ١٣٦ و
للمؤمنات و الثاني للكفار ، و فرَّ الزمخشريُّ من ذلك لأنَّ أبا حنيفة لا يراه ؛ فحملها (٥) على
نفي الحلّ بين المؤمنة و الكافر حتى لا تتمحض نسبة الحرمة / للكافر (٦) ، و لا مخلص له ج ٢٥٠
فإنَّ الحلَّ لا بدَّ أن يُضاف لفعل أحدهما أو كليهما ، فإن تعلق بـ[فعل] (٧) كلِّ واحدٍ منهما
حصل المقصود ، / و [أمَّا] (٨) تعليقه بفعل المرأة دون فعل الرجل مخالفٌ للآية فإنَّها ب ١٠٤ و
صرَّحتْ / بنفي الحلِّ من الجهتين ؛ فكان يكفي ﴿وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ ، و الحق إنَّ كلَّ واحدٍ أ ١٢٣ ظ
من فعلي المؤمنة و الكافر ينتفي عنه الحل ، أمَّا فعل المؤمنة فيتعلق به الحرمة لأنَّها مخاطبةٌ ، و أمَّا فعل الكافر و هو الوطء مثلًا فمنفي الحل باعتبار أنَّ هذا الوطء مشتملٌ على المفسدة ، فليس الكفارُ موردَ الخطاب لكنِ الأئمةُ أو مَن قام مقامهم مخاطبون أن يمنعوا هذا الفعل من

---

(١) هذا إخبار من الله عزَّ و جلَّ بأنَّ الجبال أكثر خشية و خشوعًا ، و هو أيضًا أمرٌ من الله بالخشوع عند تلاوة القرآن ؛ هذا معنى قول السلف في تفسير هذه الآية ، و قد أثبت الله هبوط الحجارة من خشيته في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾ (سورة البقرة ، آية ٧٤) ، كذلك لم يختلف علماء السلف في تفسير آية البقرة على إثبات خشية الحجارة لله تعالى على ظاهر الآية . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٥٧١) ، جامع البيان (٢ / ١٣٥) ، (٢٢ / ٥٤٩) .

(٢) سورة الممتحنة ٦٠ ، آية ١٠ .

(٣) في " ج "] المسلمة و الكافر] .

(٤) الكشاف (٤ / ٥٠٤) .

(٥) هكذا هي في " ج ، ز " و في " أ ، ب " [حملها] دون فاء ، و الأول أفضل من جهة المعنى .

(٦) هكذا هي في " ج " و في غيرها [لكافر] بلام واحدة ، و الأولى ما أثبته لأنه ذكره قبلُ معرفًا .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ب " .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

الوقوع ؛ فالمخاطب (١) في حقِّ المؤمنة هي ، و في حقِّ الكافر الأئمة ؛ فالكافر إذا أظهر الفساد بين المسلمين وجب منعه ؛ لأنَّ الشرع أمر بإخلاء الوجود من المفاسد (٢) .

قوله تعالى : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ الآية (٣) **قال**

محمود : كان طائفةٌ من ضعفاء المؤمنين قد والوا اليهود (٤) ليُصيبوا من ثمارهم فنزلت . (٥)

و المراد بـ(ٱلۡكُفَّار) : المشركون منكروا البعث يئسوا من بعث أصحاب القبور ، و يأس اليهود من الفوز في الآخرة لعلمهم بأنَّهم كفروا بالنبيِّ المبعوث في كتبهم ، فأيأسهم كفرُهم به على علمٍ من رحمة الله .

قال أحمد : ذكر الزمخشري عند قوله : ﴿وَمَا يَسۡتَوِى ٱلۡبَحۡرَانِ﴾ أنَّ قولَه ﴿وَمِن كُلٍّ تَأۡكُلُونَ لَحۡمًا طَرِيًّا﴾ (٦) استطرادٌ (٧) ، و هو من فنون البيان مبوَّبٌ عليه عند أهله ، و يمكن أن تكون هذه الآية منه ؛ فإنَّه تعالى ذمَّ اليهود و استطرد ذمَّهم بذمِّ المشركين على وجهٍ لا يوجد أفصحُ و لا أمكن منه (٨) . و من أبيات الاستطراد :

إذا ما اتقى الله الفتى و أطاعه فليس به بأسٌ و إن كان من جَرْمْ (٩)

[و من أبيات الاستطراد أيضًا قوله] (١٠) :

---

(١) هكذا هي في " ج " و في بقية النسخ [لكن المخاطب] و ما أثبته أولى .

(٢) في " ج " [الفساد] .

(٣) سورة الممتحنة ٦٠ ، آية ١٣ .

(٤) في " ج " [المشركين] .

(٥) ذكره الواحدي دون إسناد . يراجع : أسباب نزول القرآن للواحدي (ص ٤٤٥ ، ح ٨١٦) .

(٦) سورة فاطر ٣٥ ، آية ١٢ .

(٧) الاستطراد : هو أن يشرع المتكلم في شيء من فنون الكلام ثم يستمر عليه فيخرج إلى غيره ، ثم يرجع إلى ماكان عليه من قبل . هذا تعريف العلوي صاحب الطراز و بنحو هذا فسره السيوطي . يراجع : الطراز المتضمن لأسرار البلاغة و حقائق الإعجاز (٣ / ١٢) ، شرح عقود الجمان للسيوطي (ص ١٣٥) .

(٨) في " ز " بعدها [في إثبات الاستطراد] و المثبت من بقية النسخ و هو موافق لما في الانتصاف .

(٩) البيت لزياد الأعجم ، قال أبو هلال العسكري : " و من التناهي في الاستصغار و الخمول " ثم ذكر الشاهد ، و فيه خروج الشاعر من الوعظ إلى ذمِّ قبيلة جَرْم . يراجع : ديوان زياد الأعجم (ص ٩٩) ، ديوان المعاني لأبي هلال (١ / ١٨١) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " و في غيرها [و قال] .

إن كنـــتِ كاذبـــةً الـــذي حـــدثْتِني [١] فنجـــوتِ منجـــى الحـــارثِ بـــنِ هـــشام
تـــرك الأحبـــةَ أن يُقاتـــل [٢] دونهـــم و نجـــا بـــرأس طِمِـــرَّة و لجـــام [٣]

/ و من سورة الصف ز ١٣٦ ظ

قوله تعالى : ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [٤] **قال محمود :** هذا من أفصح الكلم و أبلغه في معناه قصدًا إلى التعجب بغير لفظه ؛ لأنَّ العجب إنَّما يكون فيما خرج عن نظائره ، و أسند ﴿أَن تَقُولُواْ﴾ إليه و نصب ﴿مَقْتًا﴾ تفسيرًا له دلالةً على أنَّ قولَهم ما لا يفعلون مقتٌ خالص ، و اختيار لفظ المقت و هو أشدُّ البغض ، و لم يقتصر على كونه كبيـرًا حتى جعله أشدَّه لأنَّ الكبير عند الله أعظم / شيءٍ . [٥] ج ٢٥١

قال أحمد : و [كذلك] تكرارُ ﴿ ما لا تفعلون ﴾ بلفظ واحدٍ في كلامٍ واحد [تعظيمٌ] [٦] تهويلٌ .

قال محمود : قوله : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا﴾ [٧] ذكرُه عقيب ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾ دليلٌ على أنَّ ذلك المقت لِمَن وعد من نفسه الثبات في قتال الكفار .

---

(١) في " ز " [أوعدتني] .

(٢) في " أ " [يقابل] بالباء الموحدة و هو تصحيف ، و قد جاء في بقية النسخ على الصواب كما أثبته بالتاء المثناة من فوق ، و هو موافق لما في ديوان حسان بن ثابت (رضي الله عنه) .

(٣) و البيتان من قصيدة لحسان بن ثابت (رضي الله عنه) ذكر فيها هزيمة الحارث بن هشام (رضي الله عنه) يوم بدر قبـل إسلامه و الطِّمِرّ : الفرس الجواد الشديد العدو . يراجع : ديوان حسان (١ / ٢٩) ، المعجم الوسيط مادة (طمر) .

(٤) سورة الصف ٦١ ، آية ٣ .

(٥) الكشاف (٤ / ٥١١) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة الصف ٦١ ، آية ٤ .

قال أحمد : [نعم و هو كذلك] و الأول بساطٌ لهذا كقوله تعالى : ﴿لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ (١) ثُم قال : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ (٢) ورد هذا النهي العام أولًا ، و القصد اندراج هذا الخاص فيه ، كما تقول [للرجل] (٣) : لا تفعل ما يلصق العار بك ، لا تشاتم زيدًا ؛ ليقع النهيَ مرتين عامًا و خاصًا ، و هو أولى من النهي على الخصوص مرتين فإنَّ ذلك تكرارٌ .

قال محمود : و قوله : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفّٗا كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ مَّرۡصُوصٞ﴾ (٤) حالان متداخلتان (٥) . (٦)

قال أحمد : يُريد أنَّ معنى الأولى مشتمل على الثانية ؛ فإنَّ هيئة التراص هي هيئة الاصطفاف .

١٣٩ – قلتُ : ليس المراد بالتداخل هذا ، بل إنَّ الحال الثانية وقعت جزءًا من الحال الأولى ؛ لأنَّ معنى ﴿صَفّٗا﴾ مصطفِّين و فيه ضميرٌ ، و قوله : ﴿كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ﴾ حالٌ من الضمير المذكور ، فالحال الثانية داخلةٌ في الأولى (٧) ، و هو كقوله تعالى : ﴿إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ۝٢ لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ﴾ (٨) قال فيه الزمخشريُّ : إنَّهما حالان متداخلتان على أحد الوجهين بناءً على أنَّ ﴿لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡ﴾ حالٌ من ضمير ﴿يَلۡعَبُون﴾ (٩) .

---

(١) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١ .

(٢) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ٢ .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) في " ج" هنا زيادة [قال : هما] و المعنى بدونها واضح .

(٥) هكذا هي في " أ ، ب " و الكشاف أيضًا ، و في " ج ، ز " [متداخلان] على التذكير و هو جائز ؛ لأن الحال تذكر و تؤنث .

(٦) الكشاف (٤ / ٥١٢) .

(٧) نقل الألوسي اعتراض علم الدين على كلام ابن المنير بأنَّه خالف فيه اصطلاح النحاة ، و إن كان لم ينسب القول لقائله أيضًا ، لكنه لا يخفى رضاه بكلام علم الدين هنا ، يراجع : روح المعاني (٢٨ / ٨٤) .

(٨) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢ ، ٣ .

(٩) يراجع : الكشاف (٣ / ٩٩) ، و كذلك مغني اللبيب (ص ٣٨٨ ، ٣٨٩) فكلام ابن هشام على هذه الآية أكثر فائدة .

قال محمود : و (قد) في قولــه ﴿وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ﴾ [١] معناهــا التوكيد .

قال أحمد : (قد) إذا صحبتْ الماضي صحبها التوقع ، قال الخليل : هذا الخبــر لقــومٍ ينتظرونه [٢] ، و مع المضارع تُستعمل في التكثير كــ(ربما) و هو من الكلام الذي قُــصِد فيه الإفراط / و المبالغة ، و منه : ز ١٣٧ و

قد أترك القِرن مصفرًا أنامله [٣]

فإن قيل : حمله على التكثير في الآية متعذر ؛ لأنَّ العلم معلوم التعلق لا يتكثر و لا يتقلــل . قلنا : المراد تأكيد الفعل و تحققه و بلوغه الغاية في نوعه ، و كذا في قوله : ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ [٤] و ليس معناها إلا تأكُّد / ذلك الودّ لا كثرته و تعدده . أ ١٢٤ و

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿وَإِذۡ قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [٥] و لم يقل : يا قوم لأنَّه لم يكن له نسبٌ فيهم . [٦]

قال أحمد : هو كقوله تعالى : ﴿كَذَّبَ أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٧٦ إِذۡ قَالَ لَهُمۡ شُعَيۡبٌ﴾ [٧] لأنَّه لم يكن منهم . [٨]

قال محمود : ﴿بِٱللَّهِ تُؤۡمِنُونَ وَرَسُولِهِۦ﴾ [٩] استئناف كلام / كأنَّه قيل [١٠] : كيف نفعــل ؟ ج ٢٥٢
قال : ﴿تُؤۡمِنُون﴾ و هو خبرٌ بمعنى الأمر ؛ و لهذا أُجيب بقوله : ﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ [١١] و قُــرِيء

---

(١) سورة الصف ٦١ ، آية ٥ .
(٢) يراجع : الكتاب (٤ / ٢٢٣) .
(٣) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٤٩) .
(٤) سورة الحجر ١٥ ، آية ٢ .
(٥) سورة الصف ٦١ ، آية ٦ .
(٦) الكشاف (٤ / ٥١٣) .
(٧) سورة الشعراء ٢٦ ، آية ١٧٦ ، ١٧٧ .
(٨) في " ب " تعليق على قول أحمد من أحد طلبة العلم في هامش المخطوطة : قالَ : إنَّ قول أحمد هذا هــو قول قتادة ، و قد ذكره القرطبي عن قتادة أنه (ﷺ) أرسل إلى مدين و إلى أصحاب الأيكة " و قد ذكــره السيوطي فقال : " لم يكن من جنسهم " و لم يعزه لأحد ، و كذلك أجاب بنحوه الرازي . يراجع : تفسير الفخر الرازي (٢٤ / ١٦٣) ، و تفسير القرطبي (٧ / ٥٠١٤ ، ٥٠١٥) ، و الدر المنثور (١١ / ٢٩٠) .
(٩) سورة الصف ٦١ ، آية ١١ .
(١٠) في " ج " [قال] .
(١١) سورة الصف ٦١ ، آية ١٢ .

(آمنوا) [بدل ﴿تُؤۡمِنُونَ﴾] [(١)] ، و جاء على لفظ الخبر إيذانًا بوجوب الامتثال كأنَّه امتُثِل فهو يُخبر عنه ، كقول الداعي : غفر الله لك ، و جعله الفراء [(٢)] جوابًا لقوله : ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ﴾ [(٣)] ؛ فإنَّ التجارة فُسِّرت بالإيمان و الجهاد [(٤)] ، كأنَّه قيل : هل تتجرون بالإيمان و الجهاد يغفر لكم ، و قُرِيء : ﴿تؤمنوا﴾ [(٥)] كقوله :

محمدُ تفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ [(٦)] [إذا ما خفتَ من أمرٍ تبالا] [(٧)] [(٨)]

قال أحمد [(٩)] : إنَّما أعرب الزمخشري قولَ الفراء بذلك لأنَّه لو جعله مقدَّرًا بشرطٍ تقديرُه : هل أدلكم فإني إن أدلكم أغفر لكم – تكون المغفرة بمجرد الدلالة ، و ليس كذلك ؛ إنَّما تترتب على فعلهم ؛ فلذلك قال : هل تتجرون . قال أحمد : و هذا التأويل لا نحتاج إليه فإنَّه يلتحق بقوله : ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [(١٠)] و أمثاله و قد تقدَّم الكلامُ فيه ، و إنَّ المؤمن الراسخ في الإيمان لَمَّا كان مظنة حصول [(١١)] الامتثال صار كالمحقق منه ذلك .

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الفراء ، أبرع النحاة الكوفيين ، و كتابه معاني القرآن لم يكن قبله مثله ، قرَّبه المأمون و جعله مؤدبًا لولديه ، توفي سنة ٢٠٧ ه . يراجع : طبقات النحويين و اللغويين للزُّبيدي (ص ١٣١) ، وفيات الأعيان (٦ / ١٧٦) ، طبقات المفسرين للأدنروي (ص ٢٨) .

(٣) سورة الصف ٦١ ، آية ١٠ .

(٤) يراجع : معاني القرآن للفراء (٣ / ١٥٤) .

(٥) نسبها الزمخشري لزيد بن علي ، و قد نسب قراءة (آمنوا) لابن مسعود ، و قد نسبهما ابن خالويه لابن مسعود فهما روايتان عنه . يراجع : مختصر في شواذ القرآن (ص ١٥٦) .

(٦) هذا بيتٌ نُسِب لأبي طالب بن عبد المطلب و لحسان بن ثابت و للأعشى ، قال الأستاذ عبد السلام هارون : " و ليس في ديوان واحد منهما " و التبال : سوء العاقبة و هو بمعنى الوبال ، و الشاهد فيه إضمار لام الأمر و معناه : لتفدِ نفسَك ، هذا تخريج سيبويه للبيت ، و منع من ذلك المبرد لجهالة قائل البيت بجواز حمل الفعل على الدعاء بصيغة الخبر و حذفت الياء للتخفيف . يراجع : الكتاب (٣ / ٨) ، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ص ١٧٣) ، مغني اللبيب (ص ٢٢١) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ب ".

(٨) الكشاف (٤ / ٥١٤) .

(٩) في " ج " [محمود] و هو وهم ظاهر .

(١٠) سورة إبراهيم ١٤ ، آية ٣١ .

(١١) هنا في " أ " زيادة [الإيمان] ليست في غيرها و لا يحتاجها المعنى .

قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ **قال محمود :** معناه إن كنتم تعلمون أنَّه خيرٌ لكم كان خيرًا لكم ؛ لأنَّكم إذا علمتم ذلك أحببتم الجهاد فوق ما تُحبون الأنفس و الأموال فتفلحون . [١]

قال أحمد : أجرى [محمودٌ] الشرط على حقيقته و ليس بالظاهر ؛ لأنَّ علمهم بذلك محققٌ فإنَّهم مؤمنون ، و لعله مثلُ قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [٢] كما تقول لِمَن ينتصر من عدوِّه : إن كنتَ حرًّا فانتصر .

قال محمود : [قوله تعالى] [٣] : ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [٤] مطابقٌ / لجواب الحواريين **ز ١٣٧ ظ**
لقولهم : ﴿نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ أي نحن الذين ننصر الله ، و معنى مَن أنصاري : مَن الأنصار الذين يختصون بي و يكونون في نصرة الله معي ، و لا يصحُّ أن تكون (إلى) بمعنى (مع) لقراءة مَن قرأ : (مَن أنصار الله) . [٥]

قال أحمد : و يجب أن تتنبه أنَّ الإضافة الأولى محضةٌ و الثانية غير محضةٍ .

و من سورة الجمعة

قال محمود : قولُه : ﴿فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [٦] دليلٌ على أنَّ الخطيب إذا اقتصر على ما يُسمى ذِكرًا نحو : (الحمد لله) أو (سبحان الله) جاز . [٧]

قال أحمد : لا دليل فيه لأنَّ العرب تسمِّي الشيء باسم بعضه ، كما سُمِّيت الصلاة قرآنًا و سجودًا و ركوعًا ، و المسمى خطبة عند العرب يزيد على القدر الذي اقتصر عليه أبو حنيفة .

---

(١) الكشاف (٤ / ٥١٥) .
(٢) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٧٨ .
(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٤) سورة الصف ٦١ ، آية ١٤ .
(٥) الكشاف (٤ / ٥١٦) .
(٦) سورة الجمعة ٦٢ ، آية ٩ .
(٧) الكشاف (٤ / ٥٢٣) .

ثُم روى محمودٌ عن عثمان [بن عفان] أنَّه صعد المنبر / فقال : إنَّ أبا بكر و عمر كانا ب ١٠٥ و
يُعِدان لهذا المقام مقالًا ، و أنتم إلى إمامٍ فعال أحوج منكم إلى إمام قوال و ستأتيكم الخطب ثُم
نزل ، و كان ذلك بمحضر / من الصحابة فلم يُنكَر عليه أحد . ج ٢٥٣

قال أحمد : هذا سهوٌ بلا شكٍّ ؛ فذلك لم يكن [من عثمان] (١) في خطبة الجمعة ، و عادة العرب الخطب في المهمات .

قال محمود : و الدعاء للظلمة (٢) و ذكرهم بألقابهم على المنبر و هم بعكس ذلك – بعيدٌ عن ذِكر الله ، بل هو من ذِكر الشيطان ، فالسامع للخطبة إذا قال : سبحان الله (٣) لغا ، و الخطيب الغالي على الناس لا يكون لاغيًا بهذا ، نعوذ بالله من تنكر (٤) الأيام و غربة الإسلام .

قال أحمد : الدعاء للسلطان الواجب الطاعة مشروعٌ بكلِّ حال ، وقيل لبعض السلف : تدعو لسلطان ظالم ؟ ! فقال : إنَّ ما يدفع الله ببقائه أعظم مما يندفع بزواله ، لا سيما إذا ضمن الدعاء صلاحه و سداده .

١٤٠ – قلتُ : الذي قاله محمودٌ هو الذي قاله صاحب الشامل (٥) عن مذهب الشافعي (رحمه الله) و هو الأليق و الأشبه بسيرة الخلفاء الراشدين [و السلف الصالحين] (٦) ، فلا اعتبار بالعذر عمَّا يتورط في أمثاله .

و من سورة المنافقون

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) في " ج " [لسلاطين الظلمة] .

(٣) هكذا هي في نسخ المختصر ، و الذي في الكشاف [صه] و هو لفظ الحديث المرفوع .

(٤) هكذا هي في نسخ المختصر ، و الذي في الكشاف [نكد] فيبدو أنَّ المثبت أعلاه تحريف من الناسخين .

(٥) صاحب الشامل هو : عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد أبو نصر بن الصباغ ، صاحب " الشامل " و الكامل و عدة العالم و الطريق السالم ، سمع الحديث من أبي علي بن شاذان و تفقه على القاضي أبي الطيب ، قال عنه أبو الوفاء بن عقيل الحنبلي أنه بلغ رتبة الاجتهاد المطلق . (ت : ٤٧٧ هـ) ، و كتابه الشامل لم أجده مطبوعًا و هو موجود مخطوطًا في موقع جامعة الملك سعود لكنه بحالة غير جيدة فبه تآكل كثير في ورقه . يراجع : الوافي بالوفيات (١٨ / ٢٦٧) ، طبقات الشافعية الكبرى (٥ / ١٢٢) و ما بعدها ، طبقات الفقهاء الشافعيين (٢ / ٤٦٤ ، ٤٦٥) ، كشف الظنون (٢ / ١٠٢٥) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

قال محمود : إنَّما وسط بين قولهم و تكذيبهم ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [١] ؛ لأنَّه لو لم يوسط بذلك لكان يوهم أنَّ قولهم هذا كذب ، فوسط بذلك كيلا [٢] يقع / الوهم [٣] . [٤] ز ١٣٨ و

قال أحمد : و مضى تنظيره بقوله عزَّ و جلَّ : ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ﴾ [٥] و لم يقل : لا تقولوا : آمنا . فجدد به عهدًا في [سورة] [٦] الحجرات . و استدلَّ **محمودٌ** لأبي حنيفة في قوله : إنَّ (أشهد) يمينٌ بقوله : ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةً﴾ [٧] و لم يقولوا إلا : ﴿نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ .

قال أحمد : لا دليل فيه لأنَّه غاية ما في الآية أنَّه يُسمى يمينًا ، و الكلام في وجوب الكفارة بذلك لا في إطلاق الاسم ، و ليس كلُّ ما يُسمى يمينًا تجب به [٨] الكفارة / فإن [٩] قال : أحلف على كذا فلا تجب [١٠] عليه الكفارة و إن كان حلفًا . أ ١٢٤ ظ

قال محمود : المنافقون لم يثبت لهم إيمان فقوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ﴾ [١١] قيل : بألسنتهم ، و قيل : نطقوا بالإيمان عند المؤمنين ثُم نطقوا بالكفر عند شياطينهم ، و قيل : أراد أهل الردة . [١٢]

قال أحمد : و يحتمل أنَّهم آمنوا به قبل مبعثه على النعت [١٣] المذكور في كتابهم فلَمَّا جاءهم ما عرفوا كفروا به .

قال محمود : خُشْب جمع خشبة كـ (بَدَنَة و بُدْن) ، و قيل : جمع خشباء و هي الخشبة التي دَعِر [١] جوفُها ، شُبِّهوا بها في نفاقهم و فساد بواطنهم . [٢]

ج ٢٥٤

---

(١) سورة المنافقون ٦٣ ، آية ١ .

(٢) في " ز " [لئلا] .

(٣) في " ج " زيادة [فوسط بذلك ليعلم لكونهم شهدوا به و يزول الوهم] .

(٤) الكشاف (٤ / ٥٢٦ ، ٥٢٧) .

(٥) سورة الحجرات ٤٩ ، آية ١٤ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة المنافقون ٦٣ ، آية ٢ .

(٨) في " ز" [فيه] .

(٩) في " ب ، ز " [فلو] و المثبت من " أ " .

(١٠) في الانتصاف المطبوع قال : هو محل خلاف في وجوب الكفارة ، و لم يجزم في الجواب .

(١١) سورة المنافقون ٦٣ ، آية ٣ .

(١٢) الكشاف (٤ / ٥٢٧) .

(١٣) هكذا هي في " ز " و في " أ ، ب " [البعث] و هو تصحيف .

قال أحمد : قد قُرِيء بضمِّ الشين قراءة مستفيضة [٣] فيدلُّ على أنَّ الضمَّ أصلٌ / و التخفيف فرعٌ [٤] ، و ذلك يُبعد كونها جمعَ (خشباء) فإنَّه [٥] جُمِع على (فُعْل) ساكن العين لا غير .

قال محمود : [قوله تعالى] [٦] : ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ﴾ [٧] [قال : ﴿عَلَيْهِم﴾] [٨] هو المفعول الثاني ، أي واقعة عليهم إن نادى مناد أو انفلتت دابةٌ حسبوه عدوًّا ، قال :

مَا زِلْتَ تَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَهُم   خَيْلاً تَكِرُّ عَلَيْهِمُ [٩] وَرِجَالاَ [١٠]

قال أحمد : و غلا المتنبي فقال :

و ضاقتْ الأرضُ حتى صار هاربهم   إذا رأى غير شيءٍ ظنَّه رجلًا [١١]

و من سورة التغابن

([١]) الدال و العين و الراء أصل واحد يدلُّ على كراهةٍ و أذى ، الدَّعَر : الفساد ، يقال : عودٌ داعِر و دَعِر : نَخِر رديء ، يراجع : مقاييس اللغة و القاموس المحيط مادة (دعر) .

([٢]) الكشاف (٤ / ٥٢٨) .

([٣]) و بسكون الشين في (خشب) قراءة قنبل و أبي عمرو و الكسائي ، و الجمهور على ما ذكر ابن المنير ، يراجع : البدور الزاهرة (ص ٣٢٨) .

([٤]) كذلك قال الزبيدي في تاج العروس ج ٢ مادة (خشب) .

([٥]) في " ج " [فإن فعلاء] .

([٦]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٧]) سورة المنافقون ٦٣ ، آية ٤ .

([٨]) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

([٩]) في ديوان جرير [تشد عليكمُ] .

([١٠]) عزاه الزمخشري للأخطل ، و قبله المعري في شرح ديوان المتنبي ، و قد ذكر محقق كتاب المعري الصواب أنَّ البيت لجرير و قال الشيخ عليان : " بعدهم أي بعد خذلان قومك ، و يجوز أنَّ بعدهم بمعنى غيرهم " . يراجع : شرح ديوان جرير (ص ٤٥١) ، و شرح ديوان أبي الطيب المتنبي (١ / ٦٦) ، مشاهد الإنصاف بحاشية الكشاف .

([١١]) و قد أشار شارح الديوان إلى اشتقاق المعنى من الآية . يراجع : شرح ديوان أبي الطيب المتنبي (١ / ٦٥) .

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ فَمِنكُمۡ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤۡمِنٌ﴾ (١) أي [فمنكم كافر] آتٍ بالكفر فاعلٌ له ، و منكم آتٍ بالإيمان فاعلٌ له ، كقوله تعالى : ﴿وَجَعَلۡنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلۡكِتَٰبَ﴾ (٢) لقوله بعدها ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ أضاف العمل إليهم ؛ أي تفضَّل عليكم بالخلق و الإيجاد و كان يجب عليكم النظر الصحيح ، فتفرقتُم فمنكم كافرٌ [
ب ١٠٥ ظ و منكم مؤمن] . و قدَّم الكفر لأنه الأكثر . ثُم قال : إن قلتَ : فقد سبق / في علمه أنَّه إذا خلق هؤلاء يكفرون ، و هل خلقُ القبيح و خلقُ فاعل القبيح إلا واحدٌ ؟ و هو كواهب سيفٍ
ز ١٣٨ ظ باترٍ لقاطع الطريق ، فالعقلاء / تُطبِق على ذمِّ الواهب ؟ فأجاب بأنَّا علمنا أنَّ الله حكيم ، و خلقُ فاعلِ القبيح حسنٌ لأنَّه فِعل حكيمٍ لكنَّه خَفِي عنَّا حسنُه ، فلا يقدح ذلك في كونه حسنًا كما لا يقدح في حُسنِ أكثر مخلوقاته جهلُنا بدواعي الحكمة فيها . (٣)

قال أحمد : اقتحم وعر المسالك و هو فيها هالك ؛ فتحذَّق و تشدَّق ، و تفقَّه فتفيهق ، هبْ أنَّه نسي أنَّ ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىۡءٍ﴾ (٤) [و أمثالها] (٥) و غفل عن الأدلة (٦) العقلية ، أليس قد اعترف أنَّ خَلْق فاعلِ القبيح كخلق (٧) القبيح زعمًا (٨) منه أنَّ ما قبح شاهدًا قبح غائبًا ؛ كما علل (٩) بأنَّه يجوز أن يكون فيها حكمةٌ استأثر الله بها ، فما الذي يمنعه أن يقول : أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، و في ذلك حكمةٌ استأثر الله بها ؟ و لا فرق إلا التحكم و اتباع الهوى .

قال محمود : [قوله تعالى] (١٠) : ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٌ يَهۡدُونَنَا﴾ (١) أنكروا أن يكون الرسل بشرًا ، و لم يُنكروا أن يكون الإله حجرًا ، و معنى ﴿وَّٱسۡتَغۡنَى ٱللَّهُ﴾ و هو لم يزل غنيًّا (٢) ؛ لأنَّه لم يضطرهم إلى الإيمان مع قدرته على ذلك . (٣)

---

(١) سورة التغابن ٦٤ ، آية ٢ .

(٢) سورة الحديد ٥٧ ، آية ٢٦ .

(٣) الكشاف (٤ / ٥٣٣ ، ٥٣٤) .

(٤) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٦٢ ، و في " ز " [أن الله تعالى خالق] فلم يجعلها آية .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) في " ج " [البراهين] .

(٧) في " أ " [كخالق] و المثبت أولى .

(٨) في " ز " [رغمًا] و هو تصحيف .

(٩) في " ز " [فمَن علل] .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

قال أحمد : بل خلق لهم الضلال و لم يخلق لهم الإيمان مع قدرته عليه .

و من سورة الطلاق

[**قوله تعــالى**] : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ (٤) خصَّه بالخطاب و عمَّ في الحكم ؛ لأنَّه سيِّد الأولين و الآخرين و إمام الأمة ؛ يقال لرئيس القوم : يافلان افعلوا إظهارًا لتقدمه [و شرف منزلته] . (٥)

ج ٢٥٥ **قال أحمد** : و مثله [قوله تعالى حكاية عن فرعون] : ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَـٰمُوسَىٰ﴾ (٦) / لأنَّه كان الأجلَّ .

قال محمود : [قوله] : ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ أي مستقبلات لعدتهن كقولــك : أتيتُــه لليلة بقيتْ من المحرم ، أي مستقبلًا لها ، و قريء (٧) : في قُبُل عدتهن (٨) ، و إذا طُلِّقتْ فــي الطهر المقدَّم على الأول من أقرائها فقد طُلِّقت مستقبلةً لعدتها . (٩)

قال أحمد : وجه الدليل من القراءتين أنَّ الأقراءَ [هن] الأطهارُ ، خلافُ ما ظنَّــه * أنَّ الله تعالى جعل العدة – و إن كانت في الأصل مــصدرًا – ظرفًــا للطــلاق المــأمور بـــه ،

---

(١) سورة التغابن ٦٤ ، آية ٦ .

(٢) المراد هنا استغناء العقوبة كما قال تعــالى : ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ نَسُواْ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمۡ أَنفُسَهُمۡ ﴾ (ســورة الحشر ، آية ١٩) و قدر مرَّ فيما سبق الكلام عن عقيدة القضاء و القدر و بيان ما عند الزمخــشري و ابــن المنير من مخالفة . يراجع : المسائل الاعتزالية (٢ / ١٠٠٦) ، حاشية التحقيق (ص ١١٣) .

(٣) الكشاف (٤ / ٥٣٥) .

(٤) سورة الطلاق ٦٥ ، آية ١ .

(٥) الكشاف (٤ / ٥٣٩) .

(٦) سورة طه ٢٠ ، آية ٤٩ .

(٧) هكذا هي في " ج " و في غيرها [روي] و الأول أولى .

(٨) رويِتْ هذه القراءة مرفوعة كما رويت عن ابن عباس و مجاهد . يراجع : مختصر في شــواذ القــرآن (ص ١٥٨) معجم القرءات (٩ / ٤٩٨) .

(٩) الكشاف (٤ / ٥٤٠) .

كاستعمال المصادر ظرفًا كخفوق النجم و مقدم * [١] الحاج ، [و] [٢] زمان الطلاق هو الطهر وفاقًا ، فالطهر عدةٌ و تصير اللام على التحقيق مثلها في [قوله تعالى] [٣] : ﴿يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾ [٤] أي لو [٥] عملتُ عملًا / في حياتي . و على القراءة الأخرى (من قُبل عدتهن) يتحقق ذلك ؛ فإنَّ قُبل الشيء جزءٌ منه ، فلقد أطلق القول من غير تحرير . [٦] ز ١٣٩ و

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿لَا تُخۡرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخۡرُجۡنَ﴾ [أي] لا تأذنوا لهنَّ فيخرجن . [٧]

قال أحمد [٨] : ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمۡ﴾ توطئةٌ لهذا الأمر بعده ، فكأنَّه أمر به عامًّا و خاصًا ، و قد تقدَّم أمثاله .

قوله تعالى : ﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓ﴾ [٩] **قال محمود** : يُسلِّم للقدر و هو التوكل . [١٠]

قال أحمد : أين القدري من التسليم للقدر و هو يعتقد أنَّ المقدَّر أكثره لا يقع ؟ فأكثر الكائنات تتبع إرادة الخلق عندهم ، و إن وافقت إرادة الله فليس لها أثرٌ في الإيجاد . ما شاء الله كان و ما لم يشأ لم يكن لا معقِّب لحكمه .

[**قوله تعالى** : ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمۡلٖ فَأَنفِقُواْ عَلَيۡهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ﴾ [١١]] [١٢] **قال أحمد** [١] : لا يخفى على المتأمل أنَّ المبتوبة غير الحامل لا / نفقة لها ؛ لأنَّه تعالى أوجب أ ١٢٥ و

([١]) ما بين العلامتين سقط من " ج " .

([٢]) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

([٣]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٤]) سورة الفجر ٨٩ ، آية ٢٤ .

([٥]) في " ج " [يا ليتني] .

([٦]) في الانتصاف قول آخر لأحمد تابع لهذا القول في تخريج الآية على مذهب مالك في الطلاق السني و البدعي ، فلا أدري أتركه علم الدين عمدًا أم لم يقع في نسخته ؟ .

([٧]) الكشاف (٤ / ٥٤٢) .

([٨]) في " أ ، ز " [محمود] و هو وهم ، و المثبت من " ب ، ج " و هو موافق لما في الانتصاف ، و كذلك جاءت الآية في " أ " [اتقوا ربكم] و هو سهو .

([٩]) سورة الطلاق ٦٥ ، آية ٣ .

([١٠]) الكشاف (٤ / ٥٤٤) .

([١١]) سورة الطلاق ٦٥ ، آية ٦ .

([١٢]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

السكنى لكلِّ معتدة ، و شرط في النفقة أن يكنَّ أولات حملٍ ، فالقولُ بوجوبه للمبتوتة غير الحامل كما فعل الزمخشري لنصرة مذهب أبي حنيفة – منافرٌ للآية [٢] . [٣]

قال محمود : و قوله تعالى : ﴿وَإِن تَعَاسَرۡتُمۡ فَسَتُرۡضِعُ لَهُۥٓ أُخۡرَىٰ﴾ فيه عتبٌ على المتعاسر ، كما تقول للرجل : إن تعاسرتَ في هذا الأمر فسيُقضَى و أنتَ ملومٌ . [٤]

قال أحمد : و خصَّ بالعتاب الأمَّ لأنَّ المطلوبَ منها اللبن ، و هو غيرُ متمول [و لا مضنونٍ به] خصوصًا [٥] [من الأمِّ] [٦] على الولد ، / و لا كذلك ما يُطلَب من الأب . [٧] ب ١٠٦ و

و من سورة التحريم

[**قوله تعالى** : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ [٨]] [٩] **قال محمود** : كان التحريمُ زلةً منه لأنَّه ليس لأحدٍ تحريمُ ما أحلَّه الله و نقض حكمة [١٠] الله تعالى فيما شرعه . [١١]

([١]) هكذا هي في " ب ، ز " و هو موافق لما في الانتصاف ، و في " ج " مطموسة ، و في " أ " [محمود] و هو غلط .

([٢]) يراجع : أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي (٤ / ٢٨٧) .

([٣]) الانتصاف بحاشية الكشاف (٤ / ٥٤٦) .

([٤]) الكشاف (٤ / ٥٤٧) .

([٥]) في " ج " [لا سيما] .

([٦]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٧]) جاء في الانتصاف قولٌ لأحمد سقط من المختصر ، و هو تعليق على قوله تعالى : ﴿قَدۡ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكُمۡ ذِكۡرٗا ۝ رَّسُولٗا﴾ آية (١٠ ، ١١) حيث ذكر الزمخشري فيه إعراب (رسولًا) . راجعه إن شئت : الكشاف (٤ / ٥٤٨) .

([٨]) سورة التحريم ٦٦ ، آية ١ .

([٩]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([١٠]) هكذا هي في " ج " و في غيرها [حكم] و الأول هو الموافق لما في الكشاف .

([١١]) الكشاف (٤ / ٥٥١) .

قال أحمد : افترى على رسول الله (ﷺ) ؛ فتحريم ما أحلَّ الله باعتقاد حلِّه / لا يصدر من مؤمن ، و أمَّا مجرد الامتناع من الحلال و قد يكون مؤكدًا باليمين فليس من ذلك في شيءٍ [و لا هو زلة] [١] ، و لو أنكر ذلك لاستحالتْ حقيقةُ المباح ، و غايته [٢] أنَّه حلف لا يقرب مارية فنزلتْ كفارة اليمين ، و معاذ الله و حاش لله مما نسب الزمخشريُّ رسول الله (ﷺ) إليه ، و هذه جرأةٌ منه عليه (ﷺ) . ج ٢٥٦

قال محمود : و أخليت صفات النسوة من العاطف و دخلتْ في ﴿وَأَبۡكَارًا﴾ [٣] لأنَّهما / صفتان متعاقبتان لا يمكن اجتماعهما . [٤] ز ١٣٩ ظ

قال أحمد : و ذكر الشيخ أبو عمرو بن الحاجب أنَّ القاضي الفاضل الكاتب عبد الرحيم البيساني [٥] كان يعتقد أنَّ الواوَ في الآية واوُ الثمانية ، و كان يتبجَّح باستخراجها زائدة على المواضع الثلاثة : أحدها في التوبة ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ﴾ [٦] و الأخرى في الكهف ﴿وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾ [٧] و الثالثة في الزمر [٨] ﴿وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [٩] ، قال : فذكر الفاضل ذلك يومًا مستحسنًا له بحضرة أبي الجود النحوي [١٠] المقريء ، فبيَّن له أنَّه واهمٌ في عدِّها

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " و سياق " ج " إلى ما قبل هذا النقل جاء بالمعنى .

(٢) في " ج " [غاية القصة] .

(٣) سورة التحريم ٦٦ ، آية ٥ .

(٤) الكشاف (٤ / ٥٥٤ ، ٥٥٥) .

(٥) القاضي الفاضل : هو أبو علي عبد الرحيم بن علي بن محمد اللخمي العسقلاني المولد ، كان كثير العبادة دينًا خيرًا ، من أهل البلاغة و الكتابة و الشعر ، كان وزير السلطان صلاح الدين و صاحب مشورته ، توفي سنة ٥٩٦ ه . يراجع : و فيات الأعيان (٣ / ١٥٨) ، الوافي بالوفيات (١٨ / ٢٠١) ، النجوم الزاهرة (٦ / ١٣٩) .

(٦) سورة التوبة ٩ ، آية ١١٢ .

(٧) سورة الكهف ١٨ ، آية ٢٢ ، هذا الموضع سقط من " أ " .

(٨) هذه عبارة "ج " لأنها أفضل من بقية النسخ لأنها ذكرت اسم السورة و في غيرها [و الأخرى في قوله] .

(٩) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٧٣ .

(١٠) أبو الجود النحوي : هو غياث بن فارس بن مكي اللخمي المنذري المصري ، أخذ عن الشريف الخطيب أبي الفتوح الزيدي ، و قرأ عليه خلق منهم العلم السخاوي و أبو عمرو بن الحاجب ، و تصدر بالمسجد العتيق ، توفي سنة ٦٠٥ ه . يراجع : معرفة القراء الكبار (٣ / ١١٤٦) ، سير أعلام النبلاء (٢١ / ٤٧٣) ، بغية الوعاة (٢ / ٢٤١) .

من هذا القسم (١) و ذكر له نحو ما ذكره الزمخشريُّ من دعاء الضرورة إليها و استحالة المعنى بعدمها ، و واوُ الثمانية لا تَرِد إلا حيث لا حاجة إليها إلا الإشعار بتمام عدد السبعة ، فقال له الفاضل : أرشدتنا يا أبا الجود .

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] (٢) : ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا﴾ (٣) قريء (و أهلوكم) (٤) و جاز العطف لفصل المضمر . (٥) ثُم قال : قال في البقرة : ﴿ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ (٦) فما وجه تهديد المؤمنين بهذه النار الموصوفة بتلك الصفة ؟ قال : الفساق و إن كانت دركاتهم فوق دركات (٧) الكافرين إلا إنَّهم مساكنون الكفار في دار واحدة ، فقيل للمؤمنين : قوا أنفسكم الفسوق و مساكنة الذين أعدتْ لهم هذه النار ، و يجوز أن يكون خطابًا للمؤمنين بألسنتهم لا بقلوبهم . (٨)

---

(١) قد سبق من ابن المنير في سورة الكهف تخريج المواضع التي عدَّها بعضهم دليلا على واو الثمانية و ترجيح أنَّها لا تدل على ذلك ، و كلامه هنا قد يُشعر بأنَّ المواضع الثلاثة متفق عليها ، و الحقيقة خلاف هذا ؛ فلم يذكر أبو القاسم الزجاجي هذا المعنى للواو في كتابه و قال المرادي : " ذهب قومٌ إلى إثبات هذه الواو منهم ابن خالويه و الحريري و جماعة من ضعفة النحويين ... و ذهب المحققون إلى أنَّ الواو في ذلك إمَّا عاطفة و إمَّا واو الحال ، و لم يُثبتوا واو الثمانية . و أنكر الفارسي واو الثمانية لَمَّا ذكرها ابن خالويه في باب المناظرة " ثُم شرع في توجيه الآيات الثابتة أعلاه على غير ما ذكر أحمد ، و تابعه على ذلك ابن هشام ، و قال السيوطي : " و الصواب عدم ثبوتها و أنَّها في الجميع للعطف " . يراجع : حروف المعاني للزجاجي (ص ٣٦) ، مختصر الانتصاف (ص ٤٠٣) و الجنى الداني (ص ١٥٣) ، و مغني اللبيب (ص ٣٤٥) و ما بعدها ، و الاتقان (٢ / ٢٥٧) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة التحريم ٦٦ ، آية ٦ .

(٤) لم يذكرها ابن جني و لا ابن خالويه في الشواذ و ذكرها أبو حيان في البحر تبعًا للزمخشري و لم ينسبها أيضًا و جاء في تفسير الماوردي : " و فيه ثلاثة أوجه : أحدها : معناه قوا أنفسكم ، و أهلوكم فليقوا أنفسهم نارًا ، قاله الضحاك " فعند الماوردي تفسير عن الضحاك لا قراءة و كذلك ذكر القرطبي ، و الله أعلم . يراجع : مختصر شواذ القرآن (ص ١٥٩) ، المحتسب (٢/ ٣٩٢) ، و النكت و العيون (٦ / ٤٤) ، الجامع لأحكام القرآن (١٠ / ٦٩١٩) ، البحر المحيط (٨ / ٢٨٧) ، معجم القراءات (٩ / ٥٢٥) .

(٥) الكشاف (٤ / ٥٥٥) .

(٦) سورة البقرة ٢ ، آية ٢٤ .

(٧) هكذا هما في " ب ، ز " و هو موافق لما في الكشاف ، و في " أ ، ج " [درجات] .

(٨) الكشاف (٤ / ٥٥٦) .

قال أحمد : جوابه الأول بناءً على اعتقاده الفاسد في خلود الفساق ، أورد السؤال لتنفيس عمَّا في نفسه من هذا الباطل الذي لا يطيق كتمانه ، و لا يمتنع أن يُحذِّر المؤمنَ من عـذاب الكافر تثبيتًا له على الإيمان [1] ؛ كقوله تعالى [في سورة آل عمـران] : ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ [2] .

قوله تعالى : ﴿وَصَدَّقَتۡ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾ [3] **قال محمود :** يجوز أن يراد بكلماته

ج ٢٥٧ الصحف [4] التي أنزلها على إدريس و غيره سمَّاها كلمات لقصرها ، / و بـ﴿كُتُبِهِۦ﴾ الكتب الأربعة ، و [يجوز] أن يراد جميع ما كلَّم الله ملائكته به و غيرهم [5] و جميع ما كُتِب فـي اللوح المحفوظ . [6]

ز ١٤٠ و **قال أحمد** : هو يجحد الكلام القديم فلا جرم كلامه يُشعر بأنَّ كلمات الله تعالى / متناهية ؛ لأنَّه في الأول جمعها جمع قلة [و] [7] قال : لقصرها ، و في الثاني حصرها بقوله : جميـع ، و أين هو من قوله تعـالى : ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ [8] و قولـه تعـالى : ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ

---

(1) هذه العبارة أصلحها علم الدين ؛ فعبارة ابن المنير في الانتصاف منكرة تخالف قوله تعالى : ﴿ أَفَنَجۡعَلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ كَٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴾ (سورة القلم ، آية ٣٥) و غيره من الأدلة التي تدل على أنَّ المؤمن لا يعذب عذاب الكافر ، و هذه من زلات المتكلمين أنَّهم يجوزون عقلا ما دلت الأدلة على نفيه ، ثم هم يمنعون عقلا ما دلت الأدلة على ثبوته . ثبتنا الله على صراطه المستقيم ، و علمنا الصواب بنور وحيه المبين .

(2) سورة آل عمران ٣ ، آية ١٣١ .

(3) سورة التحريم ٦٦ ، آية ١٢ .

(4) هكذا هي في " ج " و في غيرها [الكتب] و الأول موافق لما في الكشاف و الانتصاف .

(5) في " ج " [أنبيائه و رسله] و المثبت موافق لما في الكشاف .

(6) الكشاف (٤ / ٥٦٠) .

(7) سقطت من " أ " .

(8) سورة الكهف ١٨ ، آية ١٠٩ .

بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۗ ﴾ (١) ؟ و ما هذا منه [إيمان] (٢) بكلمات الله ، و كلام الله صفةٌ أزلية أبدية غير متناهية . (٣)

---

(١) سورة لقمان ٣١ ، آية ٢٧ .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٣) سبق الحديث عن صفة الكلام – حاشية التحقيق (ص ٢٥٠) – ، و المراد بالكلمات هنا جعلـه علمـاء السلف معنىً خاصًا و هو عيسى كلمة الله ، كما فسروا الكتب بالتوراة و الإنجيل ، و قد فسره ابن كثير بالقدر و هو عام ؛ فجعل الكلمات و الكتب قدرَ الله و شرعَه ، و لا خلاف بينهما . و الله أعلم . يراجـع : جـامع البيان (٢٣ / ١١٧) ، و الجامع لأحكام القرآن (١٠ / ٦٩٢٩) ، و تفسير ابن كثير (٨ / ١١١) .

و من سورة الملك

[قوله عزَّ و جلَّ] : ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلۡمَوۡتَ وَٱلۡحَيَوٰةَ﴾ (١) **قال محمود** : الحياة ما توجب كون الشيء حيًّا أو ما يصحُّ بوجوده الإحساس ، و الموت عدم ذلك ، فعنى بخلق الموت و الحياة إيجاد ذلك المصحح و إعدامه . (٢)

قال أحمد : مذهب القدرية أنَّ الموت عدمٌ ، و اعتقاد [أهل] السنة أنَّه أمرٌ وجودي يضاد الحياة ، و كيف يكون عدمًا و قد وُصِف بكونه مخلوقًا ، و عدمُ الحوادث أزلي فلو كان العدم مخلوقًا لزم وقوع الحوادث أزلًا ، و هو ظاهر البطلان .

قال محمود : [قوله تعالى] (٣) : ﴿لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗاۚ﴾ لم تتعلق البلوى / لأنَّها ب ١٠٦ ظ
ليست من أفعال (٤) القلوب لتقدُّم أحد مفعوليها و هو الضمير ، إنَّما التعلق أن يأتي بما يسدُّ عن المفعولين جميعًا ، ألا ترى أنَّه لا فضل بعد سبق [أحد] (٥) المفعولين بين دخول الاستفهام و بين عدمه ، و لو كان تعليقًا لافترقتْ الحالتان ، كقولك : [علمتُ] (٦) أزيدٌ منطلق ، و علمتُ زيدًا منطلقًا . (٧)

قال أحمد : التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف ، و الأصح هو الذي اختاره ، و هذا النحو (٨) عشُّه فيه يدرج ، و يدري كيف يدخل و يخرج . (٩)

---

(١) سورة الملك ٦٧ ، آية ٢ .

(٢) الكشاف (٤ / ٥٦٢) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) في " أ " [أعمال] و هو غلط لأنّ اصطلاح النحاة ما أثبتَّه ، و قد نص الزمخشري في الكشاف على أنَّه تضمن معنى (علم) .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من الكشاف لإصلاح المعنى .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من الكشاف لإصلاح المعنى .

(٧) الكشاف (٤ / ٥٦٣) .

(٨) في " ج " [العلم] .

(٩) مقام الزمخشري بين النحاة و أهل اللغة معلوم ، و لكنَّ كلامه في هذه المسألة تعقبه إمامان : فقال أبو حيان في البحر : " و أصحابنا يسمون ما منعه الزمخشري تعليقًا " و علله بأنَّه لا فرق بين تعليق المفعولين و تعليق أحدهما ، و قدَّم القول بالجواز ابن هشام في المغني ، ثم قال : " و اضطرب في ذلك كلام الزمخشري " ؛ لأنَّ الزمخشري في مثلها من سورة هود – الآية (٧) – سماه تعليقًا . يراجع : الكشاف (٢ / ٣٦٦) ، البحر المحيط (٨ / ٢٩٢) ، مغني اللبيب (ص ٣٩٤) .

قال محمود : ﴿ فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ﴾ (١) ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ﴾ (٢) معنى التثنية هاهنا التكثير ، نحو : لبيك و سعديك ، أمره أن لا يقنع بنظرة واحدة بل يعاود نظره حتى لا يفوته شيءٌ و الخسوء كناية عن الخيبة . (٣)

قال أحمد : و قوله : ﴿يَنقَلِبۡ إِلَيۡكَ ٱلۡبَصَرُ﴾ من وضع الظاهر موضع المضمر ، أي أنَّ الأبصار التي تدرك بها كلَّ موجود ترجع خاسئة ، و مثله قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًاۖ مَّا تَرَىٰ فِى / خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ و أصله (في خلقه) [ذكره] تنبيهًا على أنَّ **أ ١٢٥ ظ**
خلقها من آثار الرحمة .

قوله تعالى : ﴿وَلِلَّذِينَ كَفَرُواْ / بِرَبِّهِمۡ ﴾ (٤) [أي] لكلِّ كافرٍ من الشياطين * و غيرهم **ج ٢٥٨**
عذاب جهنم . (٥)

قال أحمد : و هو من / الاستطراد ، ذكر وعيدَ الشياطين * (٦) و استطرد بوعيد الكافرين **ز ١٤٠ ظ**
.

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿ وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ﴾ (٧) الإنذار سماع طلب الحقّ ﴿أَوۡ نَعۡقِلُ﴾ عقلَ مَن تأمل ، أو [و يجوز أن يكون] (٨) ذكرهما لأنَّ مدار التكليف على العقل و السمع . (٩)

قال أحمد : إن أراد أنَّ الأحكام التكليفية تُستفاد من [السمع و من] العقل فهو من العقائد الفاسدة [بناء على التحسين و التقبيح] (١٠) ، و إن عنى أنَّ العقل يُرشد (١) إلى العقائد

---

(١) سورة الملك ٦٧ ، آية ٣ .
(٢) سورة الملك ٦٧ ، آية ٤ .
(٣) الكشاف (٤ / ٥٦٤) .
(٤) سورة الملك ٦٧ ، آية ٦ .
(٥) الكشاف (٤ / ٥٦٥) .
(٦) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(٧) سورة الملك ٦٧ ، آية ١٠ .
(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٩) الكشاف (٤ / ٥٦٦) .
(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

الصحيحة و السمع يخصُّ الأحكام الشرعية فهو حقٌّ . (٢)

قال [محمود] (٣) : و من بدع التفاسير : لو كنَّا على مذهب أصحاب الحديث أو مذهب أصحاب الرأي .

[قال أحمد : و هذه الآية دالةٌ على فضيلة (٤) السمع على البصر .

قوله تعالى : ﴿أَلا يَعْلَمُ] مَنْ خَلَقَ﴾ (٥) (مَن) منصوبةٌ بـ﴿يَعْلَم﴾ . **قال محمود** : و لا يكون (مَن) فاعلًا لأنَّك لو قُلتَ : ألا يكون عالِمًا مَن هو خالق و هو اللطيف الخبير – لم يصح ؛ إذ لا يصحُّ ألا يعلم و هو عالمٌ ، و لكن ألا يعلم كذا و هو عالمٌ بكلِّ شيء . (٦)

قال أحمد : هذه الآية ردٌّ عليه (٧) ؛ فـ[أهل السنة يقولون] : إنَّ العبد لا يخلق أفعالَ نفسه لأنَّه لا يعلمها ، و هو استدلالٌ بنفي اللازم ، و استدلَّ [سبحانه و تعالى] بثبوت الخلق له تعالى على ثبوت العلم ، فالوجه في الآية أنَّ (مَن) فاعل ، و مفعول العلم المحذوف إشارةٌ إلى السرِّ و الجهر ، و ضميرُ (خلق) محذوف عائدٌ إليه تقديره : ألا يعلم السرَّ و الجهر مَن خلقهما ؛ [فهذا هو الوجه] (٨) و غيرُ هذا الوجهِ تكلفٌ . فإن قلتَ : ألا يعلم المسرِّين و الجاهرين لم يُطابق لأنَّه لم يقصد ذوات الفاعلين . (٩)

قال محمود : و ذكر ﴿صَـٰٓفَّـٰتٍ﴾ (١٠) و لم يقل و قابضات ؛ لأنَّ صفَّ الأجنحة هو الأصل في الطيران كالسباحة في الماء ، و القبضُ طاريءٌ عليه استظهارًا على التحرك ،

---

(١) في " أ " [يريد] و هو تحريف .

(٢) الأصل في إثبات العقائد و الأحكام الشرعية هو السمع ، و العقل تابع في ذلك للنقل ؛ لأنَّ العقل الراشد السالم من الأهواء لا يخالف النقل . يراجع : المسائل الاعتزالية (٢ / ١٠٢٤) ، حاشية التحقيق (ص ١١٣ ، ٦٠٨) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و قد سقط [قال] أيضًا من " ب " .

(٤) في " ج " [تفضيل] .

(٥) سورة الملك ٦٧ ، آية ١٤ ، و ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٦) الكشاف (٤ / ٥٦٧ ، ٥٦٨) .

(٧) في " ج " [على القدرية] .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) أجاز ابن كثير إعرابي محمودٍ و أحمد ، و رجح إعراب أحمد دون تعليل ، و قد ذكر ابن المنير هنا وجه ترجيحه . يراجع : تفسير ابن كثير (٨ / ١١٥) .

(١٠) سورة الملك ٦٧ ، آية ١٩ .

فجيء بالطاريء على لفظ الفعل أي هن صافات و يكون منهم القبض كما يكون من السابح . (١)

قال أحمد : و يلاحظه (٢) قوله تعالى : ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ﴾ (٣) و قوله : ﴿وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً﴾ (٤) فلم يقل مسبحات فتأمله .

و من سورة نٓ وَٱلْقَلَمِ (٥)

قال محمود : ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ (٦) غير مقطوع ، أو غير ممنون به عليك لأنَّه ثوابٌ يستوجبه عملُك ، و ليس بثوابٍ (٧) ابتداءً و إنَّما يُمَنُّ بالفواضل لا الأجر على العمل . (٨)

ز ١٤١ و **قال أحمد** : ما يُرضي رسولَ الله (ﷺ) هذا التفسير حيث قال : (**لن يدخل / أحدٌ الجنةَ بعمله ، [قيل : و لا أنتَ يا رسول الله]** (٩) **قال : و لا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه**

---

(١) الكشاف (٤ / ٥٦٨ ، ٥٦٩) .

(٢) هكذا هي في نسخ المختصر و كأنَّ في العبارة سقطًا و في الانتصاف [يلاحظ هذا المعنى في قوله] .

(٣) سورة ص ٣٨ ، آية ١٨ .

(٤) سورة ص ٣٨ ، آية ١٩ .

(٥) هكذا هي في النسخ ما عدا " ج " و هو موافق لتسمية البخاري لها في كتاب التفسير و عزاه ابن عاشور إلى معظم التفاسير ، و في " ج " [نٓ] فقط و هو مطابق لتسميتها عند الترمذي في سننه في كتاب تفسير القرآن و كذلك ابن جرير في تفسيره و أبي جعفر النحاس في إعراب القرآن و كذلك الألوسي ، و المشهور تسميتها (القلم) كما في مصحف الأزهر الشريف ، يراجع : التحرير و التنوير (٢٩ / ٥٧) .

(٦) سورة القلم ٦٨ ، آية ٣ .

(٧) في الكشاف [بفضل] .

(٨) الكشاف (٤ / ٥٧٣) .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

و **فضل)** [١] . و هذا من سوء الأدب يوجب الأدب [٢] ؛ إذ اعتقد [أنَّه] [٣] ليس لله تعالى [٤] على أحدٍ منةٌ في إدخاله الجنة .

قال محمود : قوله تعالى : ﴿زَنِيم﴾ [٥] [أي] [٦] مستلحق و جعل ذلك مع كونه عتلًّا أشدُّ معايبه ؛ لأنَّه إذا جفا قسا قلبه و تجرأ على المعاصي ، و خبث النطفة يوجب / خبث الناشيء . [٧] ج ٢٥٩

قال أحمد : أخذ كونَها أشدَّ معايبه [٨] من قوله : ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾ فإنَّها تعطي تراخي المرتبة و هي كقوله في الخير : ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [٩] ، و من ثَمَّ استُعمِلتْ (ثُم) في تراخي المراتب و إن كانت عكس الترتيب الوجودي .

[**قوله تعالى**] : ﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ﴾ [١٠] [قال محمود : أي] على أنفه لأنَّه أشرف ما في الوجه ، و قيل : سنحدُّه على الخمر و الخرطوم من أسمائها / و هو تعسفٌ . [١١] ب ١٠٧ و

قال أحمد : و صدق و أيضًا فإنَّ الوليد [١٢] قتله النبيُّ (ﷺ) مباشرة في [وقعة] [١٣] بدر فلم يُدرك زمن تحريم الخمر ، و وعد الله حقٌّ . [١٤]

قال محمود : ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ [١] أي هلاك . [٢]

---

(١) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٣٣٤) .

(٢) في " ج " [التأديب] و هو أوضح .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) في " أ " هنا زيادة [عنده] و المعنى واضحٌ بدونها .

(٥) سورة القلم ٦٨ ، آية ١٣ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٧) الكشاف (٤ / ٥٧٥) .

(٨) في " ج " [معاتبة] و المثبت موافق لما في الكشاف و الانتصاف .

(٩) سورة التحريم ٦٦ ، آية ٤ .

(١٠) سورة القلم ٦٨ ، آية ١٦ .

(١١) الكشاف (٤ / ٥٧٦ ، ٥٧٧) .

(١٢) يعني الوليد بن المغيرة المخزومي هكذا ذكره الزمخشري في تسمية مَن نزلت فيه هذه الآيات .

(١٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٤) هذا القول لأحمد غير موجود في الانتصاف المطبوع ، و في " ب " في هامش المخطوط بخط الناسخ : " قلت : أمَّا الوليد بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس فإنَّ قاتله علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) ، و لم ينقل أصحاب السير من قتلى المشركين ببدر مَن اسمه الوليد غيره ، و لم يختلفوا في قاتله " .

قال أحمد : و تنكيره للتعظيم . [٣]

قال محمود : ﴿فَأَصۡبَحَتۡ كَٱلصَّرِيمِ﴾ [٤] كالليل سوادًا ، و قيل : كالنهار فارغة ، يقال : بيَّض الإناء فرَّغه .

قال أحمد : و منه البياض من الأرض : الخالي من الشجر [٥] ، يذكره الفقهاء في المساقاة [٦] .

قال محمود : قوله تعالى : ﴿أَمۡ لَكُمۡ كِتَٰبٞ فِيهِ تَدۡرُسُونَ ۝٣٧ إِنَّ لَكُمۡ فِيهِ﴾ [٧] كُسِرت (إنَّ) لأجل اللام أو حكايةً للمدروس . [٨]

قال أحمد : و لأنَّ الدرس فيه معنى القول .

و من سورة الحاقة

قوله تعالى : ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٞ وَٰعِيَةٞ﴾ [٩] [**قال محمود**] [١٠] : جاءت [الأذن] [١١] على التوحيد و التنكير إيذانًا بأنَّ الوعاة قليلٌ ؛ و لتوبيخ الناس على قلة الواعي ؛ لأنَّ الأذن الواحدةَ إذا وعتْ هي السواد الأعظم و لا يبالي بما سواها . [١٢]

قال أحمد : هو كقوله : ﴿وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖ﴾ [١٣] . [١]

---

(١) سورة القلم ٦٨ ، آية ١٩ .
(٢) الكشاف (٤ / ٥٧٨) .
(٣) الكشاف (٤ / ٥٧٧) و جاء تعليق أحمد قبل كلام محمود المراد .
(٤) سورة القلم ٦٨ ، آية ٢٠ .
(٥) في " ج" [للأرض التي بين الشجر] .
(٦) يراجع : الموطأ للإمام مالك (٢ / ٧٠٤) .
(٧) سورة القلم ٦٨ ، آية ٣٧ ، ٣٨ .
(٨) الكشاف (٤ / ٥٨٠) .
(٩) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ١٢ .
(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .
(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(١٢) الكشاف (٤ / ٥٨٨) .
(١٣) سورة الحشر ٥٩ ، آية ١٨ .

[**قال محمود** : إنَّما قال : ﴿نَفۡخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ (٢) و هما نفختان ؛ لأنَّها لا تُثنَّى بغيرها في وقتها .

قال أحمد : و للإشعار بعظمها و أنَّ الذي دكَّ الجبال و الأرض نفخةٌ واحدة / لا غير .] (٣) ز ١٤١ ظ

قال محمود : ﴿وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَا﴾ (٤) إنَّما عدل عن (الملائكة) إلى (الملك) لأنَّه أعمُّ ألا ترى أنَّ قولك : ما من ملكٍ / إلا و هو ساجد أعمُّ من قولك : ما من ملائكة . (٥) أ ١٢٦ و

قال أحمد : كلاهما معرف تعريف الجنس فالواحد و الجمع سواء .

١٤١ – **قلتُ** : و استشهاد محمود بقوله : " ما من ملك " أنَّه أعمُّ – [ضعيفٌ ؛ فإنَّه] (٦) ما حصل العموم إلا من النفي ، و قوله : هي أعمُّ من الملائكة لأنَّ الأول ينفي كلَّ واحد ، و الثاني ينفي عن كلِّ جماعة لا عن كلِّ واحد .

قال محمود : ﴿مَالِيَهۡ﴾ (٧) و ﴿سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ (٨) أثبتت وصلًا و وقفًا اتباعًا للمصحف .

قال أحمد : تعليل القراءة باتباع المصحف غلطٌ ، [و إنَّما اتباع المصحف سنةٌ في الكتابة] (٩) ، و أمَّا القراءة معتمدها النقل المتواتر .

قال أحمد : في قوله : ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾ (١٠) التقول افتعال (١١) القول ، و سُمِّي الأقوال أقاويل تقليلًا لها كالأعاجيب و الأضاحيك * كأنَّها جمع أضحوكة و أعجوبة

ج ٢٦٠

---

(١) تمثيل أحمد لكلام محمود بهذه الآية ليس بصحيح للفارق بين الآيتين ، فآية الحشر نكرة عامة في سياق الطلب ، و (أذن) نكرة مخصوصة بالصفة لذلك كلام محمود هنا بأنَّها تدلُّ على القلة محتمل بخلاف آية الحشر ، فراجع الكلام عليها إن شئتَ .

(٢) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ١٣ .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٤) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ١٧ .

(٥) الكشاف (٤ / ٥٨٩) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " و في " ج " [لا يصحُّ] .

(٧) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ٢٨ .

(٨) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ٢٩ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(١٠) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ٤٤ .

(١١) في " ج " [تفعل] .

* [١] . [٢] و أفعولة من القول و هو معتلٌ غريب [٣] عن قياس التصريف ، و يحتمل أن يكون الأقاويل جمع جمعٍ كالأناعيم جمع أقوال و أنعام ، / و الله أعلم .

من سورة المعارج

قال محمود : جمع الضمير في [قوله] : ﴿يُبَصَّرُونَهُم﴾ [٤] لأنَّ المعنى على العموم لكلِّ جهة لا لاثنين خاصة . [٥]

قال أحمد : فيه دليلٌ على أنَّ الفاعل و المفعول الواقعين في سياق النفي [يعم] [٦] ، كما التُزِم في قوله : و الله لا أشرب ماء من إداوة ، أنَّه يعمُّ في المياه و الإدوات ، خلافًا لبعضهم في الإداوة . [٧]

قال محمود : [في قوله عزَّ و جلَّ] : ﴿خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [٨] جعل لإيثاره الهلع و الجــزع و المنع و رسوخهما فيه كالمجبول عليهما ، و الله تعالى لا يذمُّ فعله . [٩]

قال أحمد : يُشرك باطنًا و ينُزِّه [١٠] ظاهرًا ، ينزه الله عن خلق الهلع ، و أنتَ إذا قلتَ : بريتُ القلمَ رقيقًا ، فقد نسبتَ إليك البري و الرقةَ معًا [فكذلك الآية] [١١] ، و قولــه : الله لا يذمُّ فعله ، المذمومُ [١٢] العبدُ بحجة أنَّه جعل فيه الاختيار و لله الحجة البالغة . [١٣]

---

(١) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .
(٢) الكشاف (٤ / ٥٩٤) إلى هنا انتهى كلام الزمخشري و يليه تعليق أحمد .
(٣) في الانتصاف المطبوع [غيب] و لعل ما في نسخ المختصر أولى .
(٤) سورة المعارج ٧٠ ، آية ١١ .
(٥) الكشاف (٤ / ٥٩٨) .
(٦) في " ز " [منفيان] ، و قد سقطت من بقية النسخ و المثبت من الانتصاف .
(٧) الكشاف (٤ / ٥٩٧) .
(٨) سورة المعارج ٧٠ ، آية ١٩ .
(٩) الكشاف (٤ / ٦٠٠) .
(١٠) في " ج " [يسبح] .
(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(١٢) في " ج " هنا زيادة [إنما هو] .
(١٣) الزمخشري يريد أنَّ أفعال العباد غير مخلوقة لله ، و ابن المنير يجعل الإنسان كالقلم في يد صــاحبه لا فعل حقيقي له كمذهب الجبرية ، و الآيات تردُّ عليهما ، فإنَّ الله وصف الإنسان بما خلقه عليه من الأخــلاق الدنيئــــــــــــــــــــــة

قوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ / يُحَافِظُونَ﴾ (١) **قال محمــود :** يراعون شروطها ز ١٤٢ و
و يكمِّلون فروضها و يحفظونها من الإحباط باقتراف السيئات .

قال أحمد : لا تُحبِط السيئات عملًا إنَّما يحبطه المــوت علــى الكفــر و قــد تقــدَّم منــه أمثالها . (٢)

سورة نوح (عليه السلام)

[**قوله تعالى**] : ﴿مَّا لَكُمۡ لَا تَرۡجُونَ لِلَّهِ وَقَارٗا﴾ (٣) [قال محمود] : أي لا / تكونــون ب ١٠٧ ظ
على حالٍ فيها تعظيمٌ لله ، ﴿وَقَدۡ خَلَقَكُمۡ أَطۡوَارًا﴾ (٤) ترابًا ثُم نطفًا ثُم علقًا . (٥)

قال أحمد : و يبقى الرجاء على حاله ، * و قيل : بمعنى الخــوف (٦) : لا يخــافون لله عظمة * (١) .

و لم يذمه عليها ؛ إنَّما ذمه على فعله الذي هو العمل بمقتضى جبلته على خلاف ما شرعه الله ؛ و لذلك خصَّ ابن جرير تبعًا لابن عباس و غيره من السلف هذا الذمَّ بالكافر ؛ فذمه على الجزع و المنع و هذا من فعلــه ؛ و كذلك استثنى الله من الذم هؤلاء الذين انتفعوا بالوحي فأقبلوا على طاعة ربهم حيثما وُجدتْ مخالفين للهوى و شهوات النفس ، و ذكر الله تعالى هذه الطاعات التي تحمل على مخالفة الهوى و الأخلاق المردية ، و أولها الصلاة دائمين عليها خاشعين فيها على قولي السلف في تفسيرها ؛ فظهر أنَّ الآيات لا حجة فيها لقدري و لا جبري . يراجع : جامع البيان (٢٣ / ٢٦٦) ، تفسير ابن كثير (٨ / ١٤٥) ، المسائل الاعتزاليــة (٢ / ١٠٣١) .

(١) سورة المعارج ٧٠ ، آية ٣٤ .

(٢) سبق أن نقلتُ عن القرطبي قول بعض السلف أنَّ المعاصي قد تحبط بقدرها من حسنات المؤمن بما يؤيــد ذلك من نصوص . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٦١٤) .

(٣) سورة نوح ٧١ ، آية ١٣ .

(٤) سورة نوح ٧١ ، آية ١٤ .

(٥) الكشاف (٤ / ٦٠٥) .

(٦) نقل الطبري عن مجاهد قال : " لا تبالون لله عظمة " و عنه بسند فيه محمد بن حميد أن الرجاء الطمــع و المخافة ، و رجح الطبري أنَّ معناه هنا الخوف في سياق الجحد ، و قال الأزهري في قول الليث : " الرَّجْوُ المبالاة " : " منكر ؛ إنَّما يُستعمل الرجاء بمعنى الخوف إذا كان معه حرف نفي " يراجع : جامع البيان (٢٣ / ٢٩٥ : ٢٩٧) ، و تهذيب اللغة (١١ / ١٨٢) ، مادة (رجا) .

قوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ (٢) **قال محمود** : و هو و إن كان في سماء الدنيا وحدها فهو كما يقال : فلانٌ في المدينة و هو في بعض نواحيها . (٣)

قال أحمد : كقوله تعالى : ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ (٤) [و إنَّما يخرج من أحدهما و قد سبق بيانه] (٥) .

قال محمود : في قوله : ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا ﴾ (٦) لم يُرِد الضلال بل أراد منع الألطاف . (٧)

قال أحمد : هذا من قاعدته التي عُرِف فسادها [و تكرر منه اعتبارها] .

قال محمود : ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا ﴾ (٨) لم يكن إغراقهم عقوبةً بل موتًا بآجالهم ، و كان ذلك زيادةً في عذاب آبائهم و أمهاتهم إذ رأوا الأطفال يُعذَّبون ، و في الحديث : (**يهلك الناس مهلكًا واحدًا و يصدرون مصادر شتى**) (٩) . (١٠)

---

(١) سقط ما بين العلامتين ** من الانتصاف المطبوع ، و لعله ساقط من بعض نسخ الانتصاف لأنَّ الألوسي ينقل عن ابن المنير كثيرًا ، أما في هذا الموضع فنقل عن الخفاجي عن الانتصاف أنَّ الوقار بمعنى العظمة و أنَّه وارد في صفاته تعالى ابتداء ، و هذا يدلُّ على أنَّ لابن المنير هنا كلامًا سقط من الأصل ، و نقل علم الدين مختصر معناه ، و هذه تعدُّ من فوائد المختصر ، و قد صاغ ابن المنير في نظمه لغريب القرآن هذا المعنى قائلا :

يرجو : يخاف ، لغةٌ مُسلَّمه وقارًا أي جلالةً و عظمه

. يراجع : روح المعاني (٢٩ / ٧٣) ، التيسير العجيب في تفسير الغريب لابن المنير (ص ٢٠١) .

(٢) سورة نوح ٧١ ، آية ١٦ .

(٣) الكشاف (٤ / ٦٠٦) .

(٤) سورة الرحمن ٥٥ ، آية ٢٢ .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و قد اقتصر في الانتصاف على الآية فقط ، و جاء في "ب " زيادة [و قد تقدم] .

(٦) سورة نوح ٧١ ، آية ٢٤ .

(٧) الكشاف (٤ / ٦٠٧ ، ٦٠٨) .

(٨) سورة نوح ٧١ ، آية ٢٥ ، و بعد الآية في " ز " زيادة [قال] و لا يحتاجها المعنى .

(٩) أخرجه مسلم عن أمِّ المؤمنين عائشة بنت الصديق (رضي الله عنهما) (ك الفتن و أشراط الساعة – ب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت ، ح ٢٨٨٤) .

(١٠) و هذه الإجابة لسؤال هو : " فإن قيل : ما فعل صبيانهم حين أُغرِقوا ؟ قلتُ : غرقوا معهم ..." فالكلام في الذرية . يراجع : الكشاف (٤ / ٦٠٩) .

قال أحمد : لَمَّا علل أحكام الله بالمصالح ورد عليه أنَّ أطفال قوم نوح [و كذلك أطفال غيرهم من الأمم المهلكين] لم يعملوا ما يقتضي العقوبة ، فاجترأ على إنكار عقوبة الطوفان [١] [و أنَّه كان موتًا بالآجال] [٢] ، و أمَّا أهل السنة فقائلون : ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [٣] .

ج ٢٦١

/ و من سورة الجن

قال محمود : وصف الجنُّ عقائدهم [الصحيحة و أنَّهم مقسمون] ، و أنَّ منهم أخيارًا و أشرارًا و مقتصدين ، و أنَّهم يعتقدون أنَّ الله تعالى عزيزٌ قادر لا يفوته مطلب و لا يُنجي منه مهرب . [٤]

قال أحمد : و [ذكروا] من عقائدهم أنَّ الهدى و الضلال جميعًا من خلق الله [سبحانه بقولهم] :﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [٥] و تأدَّبوا مع الله بنسبة الرشاد إليه و جعلوا الشرَّ مضمرَ الفاعل ، فجمعوا بين حسن الاعتقاد و الأدب [مع الله] . [٦]

ز ١٤٢ ظ **قوله تعالى** : / ﴿قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [٧] **قال محمود** : [أي] لا أستطيع أن أنفعكم أو أضركم ، أو لا أستطيع أن أقسركم على الرشد و الغي . [٨]

قال أحمد : الآية [٩] لَمَّا دلتْ على أنَّ الله تعالى هو الذي يملك لعباده الرشد و الضر ؛ فإنَّه إنَّما سلبهما [١] عن نفسه ليمحض إضافتهما إلى الله سبحانه ، أعمل الزمخشريُّ الحيلة

([١]) هذا المعنى لم يقله أحمد في الانتصاف ، فالزمخشري نفى العقاب عن الذرية فقط على قاعدته ، و أضاف العقوبة بموت الذرية لآبائهم لأنهم يألمون لألم أولادهم ، و هذا واضح من كلام الزمخشري .

([٢]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٣]) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٣ .

([٤]) عند قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعْجِزَ ٱللَّهَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُۥ هَرَبًا ﴾ آية ١٢ . يراجع : الكشاف (٤ / ٦١٥) .

([٥]) سورة الجن ٧٢ ، آية ١٠ .

([٦]) الكشاف (٤ / ٦١٣) و هو قبل كلام محمود كما هو واضح .

([٧]) سورة الجن ٧٢ ، آية ٢١ .

([٨]) الكشاف (٤ / ٦١٨) .

([٩]) في " أ " [لأنه] و هو تحريف ، و في " ج " [لما أن دلت الآية] .

فتارة يحمل الرشد على النفع وتارة ينظر إلى خصوصية الرشد فيضيف إليه قيد الإكــراه [و القـــســر] ،

و مع هذا فالجنُّ أسدُّ [٢] منه [٣] نظرًا لِمَا سبق من [شرح] [٤] اعتقادهم الحق .

قوله تعالى : ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [٥] **قال محمود** : فيه إبطال الكرامات / لأنَّه حصره في المرتضى من الرسل . [٦] أ ١٢٦ ظ

قال أحمد : ادعى عامًّا و استدلَّ بخاص ، فالدعوى امتناع الكرامــات كلهــا ، فيجــوز إعطاؤه الكرامات كلها إلا الإطلاع على الغيب ، و لعل شبهة القدرية فــي إبطالهــا أنَّ الله لا يتخذ منهم وليًا أبدًا ؛ لأنَّ في ثبوت الإيمان لهم خلافًا [٧] .

من سورة المزمل

[**قوله تعالى** : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾ [٨]] [٩] **قال محمود** : نودي بما تهجن الحالة التي كان عليها من التزمل بالقطيفة و الاستعداد للنوم كما يفعل مَن لا يهمه أمرٌ كما قال :

.... وَمِـــــنْ نَـــــائِمٍ عَـــــنْ لَيْلِهَـــــا مُتَزَمِّـــــلِ [١٠]

و قوله :

أَوْرَدَهَـــا سَـــعْدٌ وَسَـــعْدٌ مُـــشْتَمِل مَـــا هكَـــذَا تُـــورَدُ يَـــا سَـــعْدُ الإِبِـــلْ [١]

([١]) في " ز " [سالمهما] و هو تحريف .

([٢]) هكذا هي في " ب" و هو الموافق للانتصاف ، و في " أ ، ز " [أشد] و في " ج " [أسر] .

([٣]) هكذا هي في " ج " و هو الموافق للسياق ، و في غيرها [منهم] و هو محتمل فيريد بها فرقته القدرية .

([٤]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٥]) سورة الجن ٧٢ ، آية ٢٦ ، ٢٧ .

([٦]) الكشاف (٤ / ٦١٩ ، ٦٢٠) .

([٧]) مسألة تكفير القدرية سبق الكلام عليها .يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٤٢) .

([٨]) سورة المزمل ٧٣ ، آية ١ .

([٩]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([١٠]) عجز بيت لذي الرمة ، صدره : و كائنْ تَخطَّت ناقتي من مفازة ، كائن بمعنـــى (كـــم) الخبريـــة ، و المتزمل هو المتلفف في ثيابه عند كثرة النوم . يراجع : ديوان ذي الرمة (ص ٥١٤) ، مشاهد الإنـــصاف بحاشية الكشاف .

فذمَّه بالاشتمال كنايةً عن إهماله ، لا جرم أنَّ النبيَّ (ﷺ) و الصحابة (رضي الله عنهم) شمَّروا و أحيوا الليل حتى تورَّمت أقدامهم فخفف عنهم . [٢]

قال أحمد : هذا القول و الاستشهاد سوء أدب ، و العلماء جعلوا نداءه بـ(المتزمل) و غير ذلك من صفاته تشريفًا له ؛ إذ لم يُناده باسمه ، و استشهاده على ذلك بأبيات قيلتْ ذمًّا في جفاة العرب ، أبرأ إلى الله و أربأ [٣] برسول الله منه ، و لقد أذكرني استشهاده ما قاله ابن خروف النحوي في ذمِّ ما اعتمده الزمخشريُّ [٤] مجحفًا بالاختصار / / في تصنيف المفصل ، ب ١٠٨ و
و أنشد : ج ٢٦٢

أَوْرَدَهَا سَعْدٌ وَسَعْدٌ مُشْتَمِل مَا هكَذَا تُورَدُ يَا سَعْدُ الإِبِلْ . [١]

قال محمود : و روي أنَّه (ﷺ) كان في مرطٍ لعائشة . [٥]

قال أحمد : [هذا وهمٌ فإنَّ] [٦] هذه السورة / مكية و البناء [٧] على عائشة كان بالمدينة . ز ١٤٣ و

قال محمود [٨] : [قوله تعالى] : ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ [٩] بدلًا من الليل و الاستثناء من النصف ، أي قم أقلَّ من النصف ، و الهاء في ﴿مِنۡهُ﴾ و ﴿عَلَيۡهِ﴾ [١٠] للنصف ، أو يكون ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ بدلًا من ﴿قَلِيلاً﴾ ، فيكون تخييرًا بين ثلاثٍ : النصف أو الناقص عنه أو الزائد عليه ، و يطابقه : ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعۡلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدۡنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيۡلِ وَنِصۡفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾ [١١] على قراءة النصب

([١]) البيت لمالك بن زيد مناة يخاطب أخاه سعدًا ، و قد عهد إليه برعاية إبله ، فلم يحسن سعدٌ القيام بأمرها ، فقال مالك هذا البيت الذي صار مثلا لِمَن قصَّر في الأمر . يراجع : مجمع الأمثال (٢ / ٣٦٤) ، مشاهد الإنصاف .

([٢]) الكشاف (٤ / ٦٢١ : ٦٢٣) .

([٣]) في " ز " [أبريء] .

([٤]) في " ج " تطويل للعبارة [في مفصله من إيراد مقاصد سيبويه و اختصاره / و إجحافه في تضييق ألفاظ عن إسقاط المعاني و أنشد :] .

([٥]) الكشاف (٤ / ٦٢٣) .

([٦]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٧]) في " ج " [بناء النبي عليه السلام] .

([٨]) سقط من " ج " .

([٩]) سورة المزمل ٧٣ ، آية ٣ .

([١٠]) سورة المزمل ٧٣ ، آية ٤ .

([١١]) سورة المزمل ٧٣ ، آية ٢٠ .

في المعطوف [١] ، و يجوز إذا أبدلتَ ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ من ﴿قَلِيلاً ﴾ أن تجعل ﴿قَلِيلاً ﴾ الثـاني بمعنى النصف و هو الربع ، و تجعل المزيد على هذا النصف نصفَ الربـع ، و يجـوز أن تجعل الزيادة لكونها مطلقة تتمة الثلث . [٢]

قال أحمد : يطابقـه ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعۡلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدۡنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيۡلِ وَنِصۡفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ ﴾ علـى قراءة الجر في المعطوف [٣] . [٤]

قال محمود : ﴿نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ﴾ [٥] هي النفس القائمة بالليل ، تنشأ من [٦] مـضجعها [أي] [٧] تنهض منه ، و منه نشأت سحابة ، و قيل : مصدرٌ كالعافية ، و قيل : سـاعات الليـل ، و قوله : ﴿وَطۡـًٔا﴾ مواطأة القلب للسان .

قال أحمد : إن جعلتَ الناشئة النفسَ فالمواطأة فيها حقيقة ، و إن جعلتَهـا الـساعات أو المصدر فمجاز .

و من سورة المدثر

[قوله تعالى] [٨] : ﴿وَمَا جَعَلۡنَا عِدَّتَهُمۡ إِلَّا فِتۡنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [٩] **قال محمود** : لم يجعل افتتان الذين كفروا سببًا في الاستيقان للذين أوتوا الكتاب ، بل عدتُهم هي سـببُ الاسـتيقان ،

---

(١) هذه قراءة الجماعة و هي المتواترة ، و جاءت قراءة شاذة برفع الفاء من (نصفه) . يراجـع : معجـم القراءات (١٠ / ١٤٠) .

(٢) الكشاف (٤ / ٦٢٤) .

(٣) (نصفه و ثلثه) قرأ المدنيان و البصريان و الشامي بخفض الفاء و الثاء مع كسر الهاء فيهمـا ، و قـرأ الباقون بنصب الفاء و الثاء و يلزم منه ضم الهاء فيهما . يراجع : البدور الزاهرة (ص ٣٣٨) .

(٤) قول أحمد غير موجود في الانتصاف .

(٥) سورة المزمل ٧٣ ، آية ٦ .

(٦) هكذا في " ز " و في الكشاف ، و في الانتصاف و بقية النسخ [عن] .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) سورة المدثر ٧٤ ، آية ٣١ .

فجعل قوله : ﴿إِلَّا فِتۡنَةً﴾ عوضًا عن قوله : ﴿تِسۡعَةَ عَشَرَ﴾ [١] لأنَّ حال هذه العدة مع نقصها من العشرين واحدًا أن يُفتتن بها . [٢]

قال أحمد : السؤال أنَّ الفتنة التي هي في تقدير [٣] الصفة ، إذ معنى الكلام أي [٤] ذات فتنة ؛ جُعِلتْ سببًا فيما بعدها ، و المجيب جعل العدة التي عرضتْ لها هذه الصفة سببًا لا باعتبار عروض الصفة ، و يجوز أن يرجع قوله : ﴿إِلَّا فِتۡنَةً﴾ إلى ما قبل الاستثناء ، أي جعلنا عدتهم سببًا لفتنة الكافرين و تيقن المؤمنين و هو أقرب [٥] ، و ما ألجأ الزمخشري إلى خلافه إلا اعتقاد أنَّ الله تعالى / ما فتنهم ، و بئست القاعدة له . ز ١٤٣ ظ

قال محمود : إن قيل : كيف يصحُ أن فتنة الذين كفروا و المنافقين [٦] غرضًا لله ؟ و أجاب أنَّه ليس بغرض ، تقول : خرجت من البلد مخافة الشر ، فالمخافة علةٌ لا غرض ، و ليس كلُّ غرضٍ علةً . [٧]

قال أحمد : لا يطلق الغرض على الإرادة من الله ، و أصل / السؤال على قاعدته فأرح فكرك من سؤاله فالله يضل مَن يشاء * و يهدي مَن يشاء * [٨] . ج ٢٦٣

قال محمود : ﴿رَهِينَة﴾ [٩] ليس بتأنيث (رهين) ، [بل هو] [١٠] كشَتْم و شتيمة . [١١]

قال أحمد : لأنَّه فعيل بمعنى مفعول يستوي مذكره و مؤنثه كقتيل و جديد [١٢] .

([١]) سورة المدثر ٧٤ ، آية ٣٠ .

([٢]) الكشاف (٤ / ٦٣٨ ، ٦٣٩) ، و قد ترك علم الدين تعليقًا صغيرًا لأحمد على قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ لِأٓيَـٰتِنَا عَنِيدًا ﴾ آية ١٦ ، أنكر على محمود القول بتعليل أفعال الله . يراجع : الكشاف (٤ / ٦٣٥) .

([٣]) في " ج " [معنى] .

([٤]) هكذا هي في " ج ، ز " ، و في " أ ، ب " [أن] .

([٥]) قال القرطبي : " أي بلية " و قال ابن كثير : " إنَّما ذكرنا عدتهم أنَّهم تسعة عشر اختبارًا منا للناس " . يراجع : الجامع لأحكام القرآن (١٠ / ٧١١٧) ، و تفسير ابن كثير (٨ / ١٧١) .

([٦]) في " ز " [المنافقون] و المثبت من بقية النسخ .

([٧]) الكشاف (٤ / ٦٣٩) .

([٨]) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " ، و في الانتصاف ذكر العبارة الأخيرة على أنها تتمة الآية .

([٩]) سورة المدثر ٧٤ ، آية ٣٨ .

([١٠]) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

([١١]) الكشاف (٤ / ٦٤١) .

([١٢]) في " ج " [جريح] و المثبت من بقية النسخ ، و هو من جَدَّ الشيءَ يجُدُّ جَدًّا و جِدادًا : قطعه ، فهو مجدود و جديد ، يراجع : المعجم الوسيط مادة (جدد) .

قال محمود : قوله تعالى : ﴿ نَكُ لَمْ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ۝ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ﴾ (١)
[هل] يقتضي دخولهم النار بكلٍّ واحدة منها ؟ و قال : يحتمل أن يكون [دخول] كلٍّ واحد منهم بكل واحد من الأمور الأربعة ، و يحتمل أن يكون بعضهم بهذه و بعضهم بهذه . (٢)

قال أحمد : هذا تحيُّل منه على أنَّ تارك الصلاة مخلدٌ في النار (٣) ، و الصحيح في [هذه] الآية أنَّها [نزلت] (٤) في الكفار أي لم نك من أهل الصلاة و كذلك إلى آخرها ؛ إذ لا يصحُّ منهم هذه الطاعات ، و إنَّما يتأسفون على فوات ما ينفع .

سورة القيامة

[**قوله تعالى**] (٥) : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ (٦) **قال محمود :**
ب ١٠٨ ظ الوجوه كنايةٌ / عن الجملة ، أي لا تنظر إلا إليه و لا ترجو خيرًا إلا من جهته ، و لا يمكن
أ ١٢٧ و أن يراد الأبصار لأنَّ المؤمنين / آمنون يوم القيامة فلا يمنعهم من نظر الله شيء لو كان منظورًا
إليه . (٧)

قال أحمد : ما أقصر لسانه في هذه الآية ، و قوله : لو كان المراد الرؤية لَمَا انحصرت رؤيتهم إلى الله عزَّ و جلَّ ؛ لأنَّ رؤية مَن ليس كمثله شيء حقيقٌ بها أن يقتصر عليها و لا

---

(١) سورة المدثر ٧٤ ، آية ٤٣ ، ٤٤ ، و الآية الثانية زادتها ج ، ز .

(٢) الكشاف (٤ / ٦٤٢) .

(٣) كلام ابن المنير قد يُفهم منه أن الحكم بتكفير تارك الصلاة هو قول المعتزلة ، و هذا غير صحيح ، بل هو قول أهل الحديث و عدد من كبار أهل العلم من أهل السنة ، بل نقل ابن القيم إجماع الصحابة على كفره ، و قد أفرد الإمام محمد بن نصر المروزي بالتصنيف تعظيم قدر الصلاة ، و بوَّب فيه : " ذكر إكفار تارك الصلاة " ؛ فالذي قال من أهل السنة بكفر تارك الصلاة قاله اتباعًا للنصوص ، و هذا بخلاف مذهب الزمخشري من الوعيدية ، الذي يضاده مذهب ابن المنير في إرجائه في معنى الإيمان ، و هذا واضح من كلامهما . يراجع : تعظيم قدر الصلاة (٢ / ٨٧٣) ، صحيح مسلم بشرح النووي (١ / ٣٤٨) ، كتاب الصلاة و حكم تاركها لابن قيم الجوزية (ص ٢٨) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٦) سورة القيامة ٧٥ ، آية ٢٢ ، ٢٣ .

(٧) الكشاف (٤ / ٦٤٩) .

يطرف البصر [١] عنها ، فعشاق الدنيا إذا ظفر واحدٌ بمحبوبه لم يطرف بصره عنه ، فكيف بالمحبوب إذا أنعم برؤية وجهه الكريم [٢] ؟ ! نسأل الله أن لا يصرف عنا وجهه برحمته .

سورة الإنسان

/ [**قوله تعالى**] : ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [٣] [**قال محمود**] [٤] : هما حالان من الهاء في ﴿هَدَيْنَـٰهُ﴾ أي مكنَّاه و أقدرناه في حاليه . [٥] ز ١٤٤ و

قال أحمد : هذا من تحريفه و الآية على ظاهرها . [٦]

ثُم قال محمود : و قُرِيء [٧] أمَّا شاكرًا و أمَّا كفورًا بالفتح و هي قراءة حسنةٌ ، أي أمَّا شاكرًا فبتوفيقنا و أمَّا كفورًا فبسوء اختياره .

قال أحمد : اختياره هذه القراءة لأجل التقسيم لا يفيده ، فيجوز أن يكون المراد أمَّا شاكرًا فمثاب و أمَّا كفورًا فمعاقب .

قال محمود : [مَن قرأ] ﴿سَلَـٰسِلا﴾ [٨] منون تنوين عوض من ألف الإطلاق ، أو يكون صاحب هذه القراءة [١] ضري برواية الشعر و مرن لسانه على صرف ما لا ينصرف . [٢]

---

(١) في " ز " [النظر] .

(٢) ما أجمل ذكر حديث صهيب في تفسير هاتين الآيتين ! ؛ فقد أخرج مسلم عن صهيب (رضي الله عنه) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا دخل أهل الجنة الجنة قال يقول الله تبارك و تعالى : تريدون شيئا أزيدكم ؟ فيقولون : ألم تبيض وجوهنا ؟ ألم تدخلنا الجنة و تنجنا من النار ، قال : فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز و جل) . يراجع : صحيح مسلم (ك الإيمان – ب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه و تعالى ، ح ١٨١) .

(٣) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ٣ .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٥) الكشاف (٤ / ٦٥٤) .

(٦) يعني هداية البيان كما قال تعالى : ﴿ وَهَدَيْنَـٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾ (سورة البلد ، آية ١٠) أي بينا له طريق الخير و طريق الشر ، هكذا فسرها ابن كثير . يراجع : تفسير ابن كثير (٨ / ١٨٢) ، حاشية التحقيق (ص ٢٧) .

(٧) هي قراءة أبي السمَّال و قد ذكره في الكشاف ، و قد سبق قول الذهبي فيه أنَّه لا يوثق بنقله ، يراجع : مختصر في شواذ القرآن (ص ١٦٦) .

(٨) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ٤ .

قال أحمد : هو يرى أنَّ القراءات المستفيضة غير موقوفةٍ على النقل المتواتر ، و جعل [هذا] (٣) التواتر (٤) من جملة غلط اللسان ، و الحقُّ إنَّها متواترة عن النبيِّ (ﷺ) ، و هي لغة مَن يصرف في منثور الكلام جميعَ ما لا ينصرف إلا (أفعل) ، و القراءات تشتمل على اللغات المختلفة . و أمَّا / ﴿قَوَارِيرَاْ ۝ قَوَارِيرَاْ﴾ (٥) فقريء بتنوين الأول خاصة بدلًا (٦) من ألف الإطلاق لأنَّها فاصلة ، و تنوين الثانية اتباعًا للأولى ، و لم يقرأ أحدٌ بتنوين الثانية وحدها لأنَّه عكس المقصود (٧) . ج ٢٦٤

قوله تعالى : ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ (٨) **قال محمود :** الكافور عينٌ في الجنة ، و قيل : الخمر يمزج بالكافور و يختم بالمسك و ليس [هو] (٩) بعين ، و قيل : يخلق في الخمر رائحة الكافور و برده ، و ﴿عَيْنًا﴾ على هذين القولين بدلٌ من محل ﴿كَأْسٍ﴾ (١٠) إذا نُصِب على الاختصاص و على الأول بدلٌ من ﴿كَافُورًا﴾ (١١) . قال : و جعل الكأس مجرورًا بـ﴿من﴾ لابتداء الغاية لابتداء شربهم منها ، و لم يدخل بها في العين لأنَّها ليست كذلك ، لكن بها يمزجون شرابهم . (١٢)

قال أحمد : هذا على القولين الأولين ، أمَّا على أنَّ العين بدلٌ من كأس إمَّا لاشتمالها على أوصافه ، أو هو الكافور المعهود فلا يتم الجواب بذلك ، بل الجواب أنَّه لَمَّا ذكر الشرب أولًا

---

(١) هذه القراءة متواترة قرأ بها نافع و أبو جعفر و هشام و شعبة و الكسائي بالتنوين وصلًا و بإبداله ألفًا وقفًا ، و الباقون بحذف التنوين وصلًا و اختلفوا في الوقف : فمنهم من وقف بالألف و منهم من وقف بغير ألف ، و لحفص الوجهان . يراجع : البدور الزاهرة (ص ٣٤٠) ، و شرح طيبة النشر (ص ٣٢٣) .

(٢) الكشاف (٤ / ٦٥٤ ، ٦٥٥) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) في " ز " [التنوين] و هو محتمل .

(٥) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ١٥ ، ١٦ .

(٦) هكذا هي في " ج " و هو موافق لما في الانتصاف ، و في بقية النسخ [بدل] و هو جائز و تكون خبرًا لمبتدأ محذوف أي هي بدل .

(٧) في " ج " [التعليل] .

(٨) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ٦ .

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١٠) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ٥ .

(١١) هكذا هي في " ج " على الحكاية و في غيرها جاء بها دون ألف و كأنها جرها بمن .

(١٢) الكشاف (٤ / ٦٥٥) .

باعتبار الوقوع في الوجود و ذكره ثانيًا مضمنًا للاستدامة كأنَّه قال يشربون منها فيلتذون بها ، هكذا قاله أبو عبيد [١] .

قال محمود : قريء ﴿■✍🖫✂⇗♓⇗□☜ℬ⓿🏳”﴾ [٢] ساكنة الياء على أنَّـه مبتـدأ خبره ﴿ثِيَاب﴾ [٣] ، و قريء بالنصب حالًا من الضمير في ﴿يَطُوف﴾ ، و إمَّا على ﴿حَسِبۡتَهُمۡ لُؤۡلُؤٗا﴾ [٤] / ﴿ عَـٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ﴾ . [٥] ز ١٤٤ ظ

قال أحمد : في الأخير نظر لأنَّه جعله داخلًا في الحسبان ، و كيف هذا وهم لابسون السندس حقيقة [لا مجازًا] [٦] بخلاف كونهم لؤلؤًا ، فإنَّه تشبيهٌ و تمثيل .

قوله تعالى : ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [٧] **قال محمود** : و ما تشاؤون الطاعة إلا أن يشاء قسرهم عليها و محل ﴿أَن يَشَآءَ﴾ ظرف ، أي إلا وقت مشيئة الله . [٨]

قال أحمد : حرَّف النصَّ ، و الآية حاصرةٌ بالنفي [٩] و الإثبات ككلمة (لا إله إلا الله) ، و ما ذكره مضادٌ للآية بزعمه ؛ فالمعنى عنده أنَّ مشيئة العبد الفعل لا تكون إلا إذا قسره الله

---

(١) في " ج " [أبو عبيدة] و كذلك جاءت في الانتصاف و قد سبقت ترجمته (ص ٣٢٢) و لم أجـد هـذا الكلام في مجازه ، و قد بحثت عنه أيضًا في الغريبين لأبي عبيد الهروي – كما جاء في بقية نسخ المختصر – في كل المواد المتاحة في الآية فلم أعثر عليه ، و قد سبقت ترجمة أبي عبيـد (ص ٢٤٤) . يراجـع : مجاز القرآن لأبي عبيدة (٢ / ٢٧٩) .

(٢) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ٢١ .

(٣) هذه قراءة نافع و أبي جعفر و حمزة و يلزمها كسر الهاء ، و الأخرى قراءة الباقين و يلزمها ضم الهاء . يراجع : طيبة النشر (ص ٣٢٤) ، البدور الزاهرة (ص ٣٤١) .

(٤) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ١٩ .

(٥) الكشاف (٤ / ٦٦٠) .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ٣٠ .

(٨) الكشاف (٤ / ٦٦٣) .

(٩) في " ج " [بين النفي] .

عليه ، و القسر ينافي المشيئة ، فحاصله أنَّ مشيئة العبد لا توجد إلا إذا انتفت ، فأراد أن يُثبت المشيئة مطلقًا فنفاها رأسًا . (١)

و سورة المرسلات

لم يزد فيها أحمد على استحسان ما أورده محمود .

(١) من الواضح أنَّ القدري لا بد له من تحريف قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ لأنَّه يُوقف مشيئة العباد على مشيئة ربهم ، و الجبري ينسى ما قبلها و هو قوله تعالى : ﴿ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلاً ﴾ (آية ٢٩) لأنه يُثبت للعبد مشيئة و فعلا . يراجع : المسائل الاعتزالية (٢ / ١٠٦٩) .

سورة النبأ (١)

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ (٢) **قال محمود :** استفهام للتفخيم كقولك : زيد ما زيد ؟ ! كأنَّه لعظمة شأنه قد خفي جنسه . (٣)

قال أحمد : قد أكثرتْ أم زرع من هذا المعنى : (**أبو زرع ما أبو زرع !**) (٤) إلى آخر حديثها (٥) .

ب ١٠٩ و / **قال محمود :** و وجه اتصال قوله تعالى : ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَـٰدًا﴾ (٦) [بما قبلــه] أنَّهم لَمَّا سألوا (٧) / سؤال منكرين للبعث أتبعه بما يدلُّ على القدرة عليه بالقدرة علــى هــذه ج ٢٦٥ المخلوقات العجيبة ، أو قيل لهم : فاعل هذه الأفعال المتقنة حكيمٌ لا يفعل عبثًا و عدم البعــث يلزم منه العبث . (٨)

قال أحمد : جوابه الثاني فاسدٌ مبنيٌّ على رعاية الصلاح (٩) و وجوب الجزاء [على الله تعالى] (١٠) و قد أبطلناه .

---

(١) في " ج " [سورة عم] ، فهذان اسمان لها و قد اكتفى بهما الفيروزآبادي ، و ذكر ابن عاشور لها خمسة أسماء . يراجع : بصائر ذوي التمييز (١ / ٤٩٧) ، التحرير و التنوير (٣٠ / ٥) .

(٢) سورة النبأ ٧٨ ، آية ١ .

(٣) الكشاف (٤ / ٦٧٠ ، ٦٧١) .

(٤) أخرجه الشيخان من حديث عائشة (رضي الله عنها) ، فأخرجه البخاري (ك النكاح – ب حسن معاشرة الأهــل ، ح ٥١٨٩) ، مسلم (ك فضائل الصحابة – ب ذكر حديث أم زرع ، ح ٢٤٤٨) .

(٥) في " ج " أطنب في الكلام فذكر أيضًا ابنة أبي زرع و جارية أبي زرع و لم يذكرهما في الانتصاف .

(٦) سورة النبأ ٧٨ ، آية ٦ .

(٧) في " ج " هنا زيادة [رسول الله (ﷺ)] و ليست في الكشاف .

(٨) الكشاف (٤ / ٦٧١ ، ٦٧٢) .

(٩) قاعدة رعاية الأصلح المعتزلية باطلة ، لكن الحجة التي ذكرها الزمخشري هنا مقبولة لأنَّها حجة قرآنية ، قال تعالى : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَـٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ (سورة المؤمنون ، آية ١١٥) فأنكر الله قولهم بعد البعث ؛ لأنَّه تعالى منزه عن الباطل ، و دل القرآن على أنَّه خلقهم ليختبرهم فينظر أيهم أحسن عملا . يراجع : جامع البيان (١٧ / ١٣٢) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

أ ١٢٧ ظ
قال محمــود : ﴿إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَـٰنُ وَقَالَ صَوَابٗا﴾ [١] وقف الشفاعة على شــرطين أن يكون المتكلم مأذونًا له ، و الثاني / أن يقول صوابًا . [٢]

قال أحمد : هو تعريضٌ أنَّ الشفاعة لا تكون لأرباب الكبائر و تلقَّى ذلك من قوله عزَّ و جلَّ : ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ [٣] ، [٤] و المؤمنون عندنا مرتضون لقوله تعالى : ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ﴾ [٥] فجعل الشكرَ [في الآية] بمعنى الإيمانِ المقابلِ للكفر [في قوله : ﴿ إِن تَكۡفُرُواْ﴾] [٦] .

و من سورة النازعات

ز ١٤٥ و
[**قال محمود :** قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجۡرَةٞ وَٰحِدَةٞ ۝١٣ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [٧] أي / صيحة واحدة فإذا هم على وجه الأرض] . [٨]

قال أحمد : ما أحسن تسهيل أمر الإعادة بقوله : ﴿زَجۡرَة﴾ ! فهي أخفُّ مــن صــيحة ، و بقوله : ﴿وَٰحِدَة﴾ أي غير محتاجة إلى مثنوية .

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿ثُمَّ أَدۡبَرَ يَسۡعَىٰ﴾ [٩] لَمَّا رأى الثعبان فرَّ هاربًا ، أو تــولى عن موسى ساعيًا في مكايده ، أو أدبر عوضًا عن أقبل كي لا يوصف بالإقبال . [١٠]

قال أحمد : و هو وجهٌ حسن و يكون على هذا من أفعال المقاربة .

---

(١) سورة النبأ ٧٨ ، آية ٣٨ .

(٢) الكشاف (٤ / ٦٧٧) .

(٣) سورة الأنبياء ٢١ ، آية ٢٨ ، و التمثيل بالآية من علم الدين فليست في الانتصاف .

(٤) في " ج " هنا زيادة [هذا لا دليل] فلعل الصواب [و لا دليل فيها] فتكون تعقيبًا على الآية السابقة .

(٥) سورة الزمر ٣٩ ، آية ٧ .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة النازعات ٧٩ ، آية ١٣ ، ١٤ .

(٨) الكشاف (٤ / ٦٨١) . قول محمود هذا سقط من " أ " .

(٩) سورة النازعات ٧٩ ، آية ٢٢ .

(١٠) الكشاف (٤ / ٦٨٢) .

قال محمود : ﴿نَكَالَ ٱلْأَخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ﴾ [١] أي الإغراق في الدنيا و الإحراق في الآخرة ، و قيل : نكال كلمته الأولى ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [٢] و الأخرى ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [٣] . [٤]

قال أحمد : فعلى الأول يكون قريبًا من إضافة الموصوف إلى الصفة و على الثاني ناءَ [٥] عن ذلك .

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] : ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾ أَخْرَجَ مِنْهَا﴾ [٦] و لم يُدخِل حرف العطف على أخرج [٧] إمَّا لأنَّ دحاها معناه بسطها و مدَّها ، و فسَّر التمهيد بما لا بدَّ في بقاء مَن مُهِّدتْ له منه ، و إمَّا أن يكون حالًا . [٨]

قال أحمد : الأول أحسن و يُناسب قوله عزَّ و جلَّ : ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمْكَهَا﴾ [٩] .

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ﴾ [١٠] أُظهِرتْ إظهارًا مكشوفًا يراه الكلُّ كقولهم : قد بَيَّن [١١] الصبحُ لذي عينين . [١٢]

قال أحمد : أي هو أمرٌ ظاهر لا يتوقف إلا على وجود الحاسة لا غير ، و لا مانع من الرؤية / و لا حاجب عنها . ج ٢٦٦

([١]) سورة النازعات ٧٩ ، آية ٢٥ .

([٢]) سورة القصص ٢٨ ، آية ٣٨ .

([٣]) سورة النازعات ٧٩ ، آية ٢٤ .

([٤]) الكشاف (٤ / ٦٨٢ ، ٦٨٣) .

([٥]) في " ب " [نائيًا] على اسم الفاعل و لعله عُطِف على (قريبًا) ، و المثبت من بقية النسخ .

([٦]) سورة النازعات ٧٩ ، آية ٣٠ ، ٣١ .

([٧]) في " ز " [و لم يقل دحاها و أخرج] .

([٨]) الكشاف (٤ / ٦٨٣) .

([٩]) سورة النازعات ٧٩ ، آية ٢٧ ، ٢٨ .

([١٠]) سورة النازعات ٧٩ ، آية ٣٦ .

([١١]) في " ج " [تبين] و ما أثبتُّه من بقية النسخ ، و قال الميداني : " بيَّن بمعنى تبيَّن " يراجع : التمثيل و المحاضرة للثعالبي (ص ١٥) ، و مجمع الأمثال (٢ / ٩٩) .

([١٢]) الكشاف (٤ / ٦٨٤) .

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] (١) : ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ (٢) : (٣) مستقرها ، (٤) من مرسى السفينة و هو مستقرها . (٥)

[**قال أحمد**] (٦) : و فيه إشعارٌ بثقل اليوم كقوله تعالى : ﴿وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾ (٧) فلم يُطلِق الإرساء إلا على ما فيه ثقلٌ كالجبال و السفن .

قال محمود : [قوله تعالى] (٨) : ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ (٩) أي فيمَ أنتَ من أن تذكر وقتها ، قالت عائشة : و لم يزل النبيُّ (ﷺ) يسأل عن الساعة حتى نزلتْ (١٠) ، و هو تعجبٌ من كثرة ذكره ، أي في أي شيءٍ أنتَ من الاهتمام (١١) بها و السؤال عنها ، أي لكثرة ما يسألونك لا تزال تذكرها و تسأل عنها .

قال أحمد : و فيه ضعف (١٢) لأنَّ قوله : ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ (١٣) يردُّه ، أي لا يحتفي بالسؤال / عنها و لا يهتم ، و هم يسألونك كما يُسأل الحفي الكثير السؤال عن الشيء . ز ١٤٥ ظ

ب ١٠٩ ظ **قال محمود** : و قيل : (فيمَ) ؟ ! إنكارٌ لسؤالهم ، ثُم قيل : أنتَ من / ذكراها ، أي من علاماتها ، لأنَّك (١٤) من أشراط الساعة و خاتم النبيين .

قال أحمد : فعلى هذا يوقف على قوله : ﴿فِيمَ﴾ (١٥) لتفصل بين الكلامين .

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٢) سورة النازعات ٧٩ ، آية ٤٢ ، جاء في " أ " بعد الآية [قال أحمد] و هو وهم ثم حذفه عند قوله .
(٣) في " ج " زيادة [أين] و يبدو أنه تحريف لكلمة [أي] ليذكر التفسير بعدها فاكتفيت بوضع النقطتين .
(٤) جاء في " ج " زيادة [قال محمود] و لا حاجة إليه .
(٥) الكشاف (٤ / ٦٨٥) .
(٦) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .
(٧) سورة الإنسان ٧٦ ، آية ٢٧ .
(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٩) سورة النازعات ٧٩ ، آية ٤٣ .
(١٠) أخرجه الطبري و الحاكم عن عائشة (رضي الله عنها) ، و قال الحاكم : " حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه فإنَّ ابن عيينة كان يرسله بآخره " . يراجع : جامع البيان (٢٤ / ٩٩) ، المستدرك على الصحيحين (ك التفسير (سورة النازعات ، ح ٣٠٥٣) ، و الكافي الشاف بحاشية الكشاف .
(١١) ما بعدها مثبتٌ بالهامش و هنا علامة إلحاق لموضعها و هي ثابتة في " ج " أيضًا .
(١٢) في " ج " [نظر] .
(١٣) سورة الأعراف ٧ ، آية ١٨٧ .
(١٤) في " ز " [كأنك] و لا توافق المعنى .
(١٥) في " ج " زيادة [تبتديء : أنت من ذكراها] و المعنى مفهوم بدونها .

و من سورة عبس

قال محمود : بعد ذكر قصة ابن أمِّ مكتوم في الإخبار عمَّا فرط منه ، ثُم الإقبال عليه بالخطاب دليلٌ على زيادة الإنكار ، كما تشكو إلى الناس جانيًا ثُم تقبل عليه إذا حميتَ في الشكاية مواجهًا [له] (١) بالتوبيخ ، و في ذكر الأعمى تعريضٌ بأنَّه كان يجب لعماه أن يزيده لطفًا و تقريبًا (٢) . و قوله : ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ (٣) ﴿فَأَنتَ عَنۡهُ تَلَهَّىٰ﴾ (٤) أي مثلك خصوصًا لا ينبغي أن يتصدَّى لغني و يتلهى عن فقير . (٥)

قال أحمد : أخذ هذا الاختصاص من تقديم الاسم ، و غلط في الآية و ما كان له أن يبلغ ذلك . (٦)

قال محمود : ﴿ثُمَّ شَقَقۡنَا ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا﴾ (٧) أسند [الله سبحانه] (٨) الشقَّ إلى نفسه مجازًا إسناد الفعل إلى السبب . (٩)

قال أحمد : ما رأيتُ كاليوم عبدًا يُنازع ربَّه عزَّ و جلَّ بقوله : ﴿ثُم شَقَقۡنَا﴾ حقيقةً يجعله (١٠) مجازًا و يضيفها إلى الحراث حقيقة . (١١)

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(٢) الكشاف (٤ / ٦٨٨) .
(٣) سورة عبس ٨٠ ، آية ٦ .
(٤) سورة عبس ٨٠ ، آية ١٠ .
(٥) الكشاف (٤ / ٦٨٩) .
(٦) الكشاف (٤ / ٦٨٧) واضح أن تعليق أحمد قبل كلام محمود .
(٧) سورة عبس ٨٠ ، آية ٢٦ .
(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٩) الكشاف (٤ / ٦٩٠) .
(١٠) في " ج " [فيجعل هذه الإضافة إلى الله] .
(١١) الكشاف (٤ / ٦٨٩) .

من سورة التكوير

قـــال الله تعـــالى : ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ۝١٦ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ۝١٧ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ (١) **قال أحمد :** لم يذكر محمودٌ العامل في (إذا) الثانية ، و هو معضلٌ لأنَّك إذا جعلتَ الواو الثانية عاطفةً عطفتَ على عاملين ؛ لأنك تنصب بها و تجــرُّ ، مثــل : مررتُ أمس بزيدٍ و اليوم عمرو [و قد منع منه سيبويه] (٢) ، و إن جعلتَها قسمًا وقعتَ فيما اتفق الخليل و سيبويه [و الزمخشري] (٣) على استكراهه ، و أجاد الزمخشري فـــي قولـــه تعالى : ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ (٤) و اختار ثَمَّ (٥) / أنَّها عاطفة و خلــص ج ٢٦٧
من العطف على عاملين . و قال : إنَّ الواو لها في القسم شأنٌ ليس للباء ؛ إذ يُطــرَح فعــل القسم معها / إطراحًا لو نطق به لخرج عن حدِّ الكلام ، و أمَّا الباء فأُبرز الفعل معها و أُضمِر أ ١٢٨ و
، فكانتْ الواو قائمةً مقام الفعل و الباء جميعًا ، و الواوات العواطف نوائب عن هــذه الــواو فنصبت / و جرَّت لقيامها مقام ضرب في قولك : ضرب زيدٌ عمرًا و بكرٌ خالدًا و هو جـــائزٌ ز ١٤٦ و
بالاتفاق . **قال أحمد :** لا يستمر هذا الجواب لظهور الباء هاهنا ، و أجاز الشيخ أبو عمرو (٦) بن الحاجب العطف على عاملين ، و جعل هذه الآية حجته في مخالفة ســيبويه و ردَّ جــواب الزمخشري في ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ بأنَّه (٧) لا يستمر في التكوير ، و كان يستحسن من نفسه هذا الاستنباط ، و يمكن أن يقال : إنَّ الواو في قوله : ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ﴾ هذه الواو واو قسم ، و الواو في ﴿وَٱلصُّبۡحِ﴾ عاطفة فيطرد ما قال الزمخشري ، فإن قيل : خالفتم ســيبويه فإنَّه لا يرى الواو المتعقبة للقسم ابتداء قسم بل عاطفة ، و قد جعلتم الواو الأولى المتعقبة لباء القسم قسمًا ، قلنا إنَّما تكلم سيبويه في واو تعقبت قسمًا بالواو ، فأمَّا إذا جاءت الواو بعد البـــاء فلم يذكره ، فهذان قسمان [ ] (٨) ؛ فإنَّ الذي ذكره سيبويه فيه تكرار الواو في معنى واحــد و

---

(١) سورة التكوير ٨١ ، آية ١٥ : ١٨ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٤) سورة الشمس ٩١ ، آية ١ ، ٢ .

(٥) سقطت من " ج " .

(٦) في " ج " [أبو عمر] .

(٧) في " ز " [لأنه] .

(٨) هنا كلمة كأنها [مؤتنفان] و الائتناف هو الاستئناف ، و في الانتصاف [قسمين مستقلين] .

هو مستكره بخلاف هذا ، ألا ترى أنَّه لو صُدِّر القسم بالواو ثُم تلاه قسم بالباء لتحتَّم كونهما قسمين ، و أيضًا فكان المانع لسيبويه من جعل الواو الثانية قسمًا مستقلًا – مجيءَ الجواب واحدًا و احتياج الواو الأولى إلى محذوف ، فالعطف يُغني عن تقدير محذوف فلا يلزم إطراده في الباء التي هي أصلٌ للقسم ، لا سيما مع التصريح بفعل القسم و تأكيده بزيادة (لا) ، ففي مجموع ذلك ما يُغني عن إفراده بجواب ، و لا كذلك الواو فإنَّها ضعيفة / المكنة في القسم
ب ١١٠ و بالنسبة إلى الباء ، فلا يلزم من حذف جواب تمكنتْ [1] الدلالة عليه حذفُ جواب دونه في الوضوح ، فهاهنا نكتة خصَّتْ إيراد السؤال بالواو الثانية في قوله :﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾ دون الثالثة لأنَّه لا يلزم فيها العطف على عاملين ؛ لأنَّك تجعلها نائبةً عن الباء و تجعل (إذا) فيها منصوبة بالفعل مباشرة ؛ إذ لم يتقدَّم في جملة الفعل ظرفٌ تعطف عليه (إذا) ، فهو
ز ١٤٦ ظ كقولك : مررتُ بزيدٍ و عمرو اليوم ، فاليوم منصوب بالفعل مباشرة ، فمرورك بزيد مطلق غير مقيَّد بظرف ، / فالمقيَّد به عمرو خاصة ، فالظرف و إن عمل فيه الفعل مباشرة فهو
ج ٢٦٨ مقيد / للقسم بالليل [2] لا للقسم بالخنس . [3]

قوله تعالى : ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [4] **قال محمود :** هو جبريل ، ﴿مَكِين﴾ [5] ذو مكانة ، ﴿ثَم﴾ [6] أي عند ذي العرش ، و قريء (ثُمَّ) بضم الثاء [7] تعظيمًا للأمانة ، و ما صاحبكم محمد بمجنون كما زعمتم ، و ناهيك بهذ الآية دليلًا على شرف جبريل و مباينته لأفضل الإنس إذا وازنتَ بين صفاته و بين : ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجۡنُونٍ﴾ [8] . [9]

---

(١) في " أ " [تمكنه] و المثبت من بقية النسخ و هو موافق للانتصاف .

(٢) ذكر الألوسي عن التفتازاني أن (إذا) بدلٌ من الليل إذ ليس المراد تقييد القسم بذلك الوقت ، يراجع : روح المعاني (٣٠ / ٥٩) .

(٣) الكشاف (٤ / ٦٩٦) و قد نقل محيي الدين درويش هذا النص بتمامه ، يراجع : إعراب القرآن و بيانه (٨ / ٢٣٦ ، ٢٣٧) .

(٤) سورة التكوير ٨١ ، آية ١٩ .

(٥) سورة التكوير ٨١ ، آية ٢٠ .

(٦) سورة التكوير ٨١ ، آية ٢١ .

(٧) نسبها ابن خالويه إلى أبي حيوة ، و زاد أبو حيان أبا جعفر و ابن مقسم و أبي بن كعب و ابن مسعود ، فهي قراءة غير متواترة ، يراجع : مختصر شواذ القرآن (ص ١٦٩) ، و البحر المحيط (٨ / ٤٢٦) ، البدور الزاهرة (ص ٣٤٦) و معجم القراءات (١٠ / ٣٢٨) .

(٨) سورة التكوير ٨١ ، آية ٢٢ .

(٩) الكشاف (٤ / ٦٩٧ : ٦٩٩) .

قال أحمـــد : ما يرضى له جبريل (عليه السلام) بهذا التفسير المقتضي لتنقيص البشير النذير ، فقد قيل : الرسول الكريم محمدٌ (ﷺ) ، و لو كان جبريل – و قيل بتفضيل الملائكة – فاتفقوا على أنَّه لا يجوز تنقص أحدٍ منهم بتعيين مَن يفضل عليه بعينه ، و في معناه : (**لا تفضلوني على يونس بن متى**) (١) ، فلو قلتَ : زيدٌ أفضل أهل عصره ، لَمَا شــقَّ علـــى [الناس] (٢) ، و لو قلتَ : هو أفضل منك أيها المخاطب لشقَّ عليه ، و هذه الـــصفات إذا سُـــلم أنَّها لجبريل (٣) فقد جاءت في حقِّ نبيِّنا (عليه السلام) ، قال تعالى في آخر الحاقـــة : ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ (٤) و إن قيل ثَمَّ : إنَّه جبريل ، [و قد قيل] (٥) – رُدَّ بقولـــه : ﴿وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَاعِرٍ﴾ (٦) و الزمخشري وافق هناك ، و قوله : ﴿ذِى قُوَّةٍ﴾ لا نزاع أنَّ جبريل أقوى (٧) ،

و قوله : ﴿مُّطَاعٍ﴾ فطاعة الملائكة لنبينا (عليه السلام) ظاهرة ، [فقد] (٨) قال ملك الجبال له (عليه السلام) : (**إنَّ الله أمرني أن أطيعك ؛ فإن أمرتني أن أطبـــق علـــيهم الأخـــشبين فعلتْ**) (٩) ، و له (عليه السلام) الشفاعة [العظمى] (١٠) العامة و الخاصـــة (١١) ، و أمَّـــا [

---

(١) أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) ، فأخرجه البخاري (ك الأنبياء – ب قول الله تعـــالى : و إن يونس لمن المرسلين ، ح ٣٤١٥) ، مسلم (ك الفضائل – ب في ذكر يونس عليه السلام ، ح ٢٣٧٦) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من " أ " ، و في " ز " [على أحد] ، و في " ج " [على السامع] .

(٣) هذه عبارة " ج " و في بقية النسخ [سلمت لجبريل] و الأول أوضح .

(٤) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ٤٠ .

(٥) هذا القول قدمه الإمام القرطبي ، و القول الأول هو اختيار ابن جرير و قدَّمه مكي بـــن أبـــي طالـــب و السياق يرجحه يراجع : جامع البيان (٢٣ / ٢٤٢) ، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالـــب (١٢ / ٧٦٨٩) ، الجامع لأحكام القرآن (١٠ / ٧٠٠١) .

(٦) سورة الحاقة ٦٩ ، آية ٤١ .

(٧) في " ج " هنا زيادة [من محمد (عليه السلام)] .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٩) أخرجه الشيخان من حديث عائشة (رضي الله عنها) بمعناه ، فأخرجه البخاري (ك بدء الخلق – ب إذا قال أحدكم أمين و الملائكة في السماء فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم مـــن ذنبـــه ، ح ٣٢٣١) ، مـــسلم (ك الجهاد و السير – ب ما لقي النبي (ﷺ) من أذى المشركين و المنافقين ، ح ١٧٩٥) .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(١١) يراجع :الشريعة للآجري (ص ٤٠٠) ، شرح العقيدة الطحاوية (ص ٢٢٩) ، معارج القبـــول (٢ / ١٨٥) .

قوله] (١) ﴿أَمِين﴾ فقال (عليه السلام) : **(و الله إني أمين في السماء أمين في الأرض)** (٢) .

سورة الانفطار

[قوله تعالى] : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَـٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ﴾ (٣) **قال محمود** : لا يغتر العبد بعد النعمة عليه بالخلق [و الإيجاد ؛ فيطمع] أن يُنعَم عليه بطرح العذاب اغترارًا بالتفضل الأول فإنَّه لا يليق بالحكمة . [و قد] قال (عليه السلام) [عند ذكر هذه الآية] : **(غرَّه جهله)** (٤) ، و ما روي عن / الفضيل أنَّه قال : إذا قيل لي : ما غرَّك ؟ / قلتُ : [غرني] ستورك المرخاة (٥) ، فهو على وجه الاعتراف لا الاعتذار (٦) كما يظنُّه قصاص الحشوية ، حتى قال أئمتهم : إنَّما (٧) ذكر صفة الكرم ليلقنه الجواب . (٨)

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ ، لكن في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) مرفوعًا : (ألا تأمنونني و أنا أمين من في السماء يأتيني خبر السماء صباحًا و مساء) ، و هذا أخرجه البخاري (ك المغازي – ب بعث علي ابن أبي طالب عليه السلام و خالد بن الوليد (رضي الله عنه) ، ح ٤٣٥١) و مسلم (ك الزكاة – ب ذكر الخوارج و صفاتهم ، ح ١٠٦٤) .

(٣) سورة الانفطار ٨٢ ، آية ٦ .

(٤) قال ابن حجر : " أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن " و كذلك أخرجه الثعلبي في تفسيره ، قال الشيخ أبو إسحاق الحويني – الموسوعة الحديثية على موقعه الإلكتروني – في هذين الطريقين : " هذا سند ضعيف لإعضاله " و ذكره ابن كثير من روايتين موقوفتين لابن أبي حاتم بسنده إلى عمر و ابن عمر (رضي الله عنهما) . يراجع : فضائل القرآن لأبي عبيد (ص ١٥١) ، تفسير ابن كثير (٨ / ٢١٥) ، الكافي الشاف بحاشية الكشاف .

(٥) يراجع : معالم التنزيل للبغوي (٨ / ٣٥٦) ، الجامع لأحكام القرآن (١٠ / ٧٢٨٢) ، تفسير ابن كثير (٨ / ٢١٥) .

(٦) في " ز " [الاغترار] .

(٧) في " ز " زيادة [قال و] .

(٨) الكشاف (٤ / ٧٠٢) .

قال أحمد : هذه جعجعة فارغة فالآية في الكفار لقوله تعالى : ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ﴾ [١] و تخليدهم حقٌّ لكن ليس واجبًا على الله ، و يجوز عقلًا أن لا يُخلَّد الكافر و أن يدخل الجنة لولا ورود السمع [٢] ، فـ[إنَّ] [٣] الله تعالى يفعل ما يشاء و يحكم ما يريد .

سورة المطففين

قال محمود : الضمير في [قوله تعالى] : ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [٤] راجعٌ
إلى الناس منصوب ، و لا يجوز أن يرجع إلى المطففين [٥] / لفساد النظم ؛ لأنَّ المعنى على ج ٢٦٩
أنَّهم إذا اكتالوا على الناس يستوفون ، و إذا كالوا الناس أو وزنوا الناس أخسروا ، و على ما ذكرتُ يكون إذا اكتالوا يستوفون ، و إذا تولوا هم الكيل يُخسِرون ، و ليس الكلام في الفاعل بل في الفعل . [٦]

قال أحمد : لا تنافر فيه و لا يجعل هذا القائل [٧] الضمير دالًّا على مباشرة ، بل المعنى إذا كان الكيل من جهة غيرهم استوفوه ، و إذا كان من جهتهم خاصة أخسروه سواء باشروه أم لا ، و يدلُّ على أنَّ الضمير لا يُعطي المباشرة أنَّك تقول : الأمراء هم الذين يُقيمون الحدود لا السوقة ، و إن كانوا لا يباشرونه بل يأمرون به .

---

(١) سورة الانفطار ٨٢ ، آية ١٠ .

(٢) كان يكفي ورود السمع ببطلان كلامه ليرجع عن طريق المتكلمين البغيضة ، و ليقف عند كلام الله الذي حكم بعدم المغفرة للمشركين ، و السورة لترهيب و وعيد الكفار ؛ فقد فسر ابن جرير (الإنسان) بالكافر، و قد غلَّط ابن كثير هذا القائل بتلقين الجواب لأنَّ سياق الآيات للتهديد . يراجع : جامع البيان (٢٤ / ١٧٨) ، تفسير ابن كثير (٨ / ٢١٥) .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٤) سورة المطففين ٨٣ ، آية ٣ .

(٥) يعني قراءة عيسى بن عمر – و نسبها الزمخشري و القرطبي لحمزة أيضًا – يقف على (كالوا) و (وزنوا) فيجعل (هم) لتأكيد الفاعل ، و قد ضعفها الطبري لأنَّها لا توافق خط المصحف ، يراجع : جامع البيان (٢٤ / ١٨٧) ، إعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢ / ٦٨٩) ، الجامع لأحكام القرآن (١٠ / ٧٢٨٨) .

(٦) الكشاف (٤ / ٧٠٦ ، ٧٠٧) .

(٧) في " أ " [العامل] و بعدها في الهامش زيادة [في] و هو راجع للكلمة المحرفة قبلها .

قوله تعالى : ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ (١) **قال محمود :** [هو] (٢) تمثيلٌ للاستخفاف بهم و الاستهانة ؛ فإنَّه يؤذن عند الملوك للوجهاء و يُبعَد الأدنياء . (٣)

ب ١١٠ ظ / **قال أحمد :** عند أهل السنة على حقيقتها ، و هي من أدلة الرؤية (٤) ، لَمَّا خصَّ الله سبحانه الكفار بالحجاب دلَّ على أنَّه مرفوعٌ عن الأبرار (٥) ، و لا معنى لرفع الحجاب إلا الإدراك ، فماذا بعد الحق إلا الضلال ؟ ! .

من سورة الانشقاق

[**قوله عزَّ و جلَّ :** ﴿وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ﴾ (٦)] (٧) **قال محمود :** ﴿أَذِنَت﴾ : استمعت كفعل المطواع ، ﴿وَحُقَّت﴾ أي هي حقيقةٌ بأن تنقاد ؛ فإنَّ القادر بالذات يجب أن يُطيعه كلُّ مقدور . (٨)

قال أحمد : ما باله يقول : القادر بالذات ؟ و لا يقول : الذي عمَّتْ قدرتُه الكائنات ، فيُثبِتَ لله صفةَ الكمال ؟ إنَّما ذلك ميلٌ إلى البدعة و الاعتزال .

سورة البروج

ز ١٤٧ ظ **قال محمود :** [**قوله عزَّ و جلَّ**] : ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ (٩) لأنَّ ما يريد و يفعل في غاية / الكثرة فكان فعالًا . (١)

---

(١) سورة المطففين ٨٣ ، آية ١٥ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) الكشاف (٤ / ٧٠٨ ، ٧٠٩) .

(٤) في " ج " [رؤية الله تعالى] .

(٥) هذا المعنى رواه البيهقي عن الشافعي. يراجع : الاعتقاد و الهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي (ص ١٤٤) .

(٦) سورة الانشقاق ٨٤ ، آية ٢ .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) الكشاف (٤ / ٧١٣) .

(٩) سورة البروج ٨٥ ، آية ١٦ .

قال أحمد : لا فاعل إلا هو و بهذا تنتظم الآية [٢] ؛ فإنَّ أكثر ما أراده الله عند المعتزلة لم يكن ، تعالى الله عن ذلك ، و هب أنَّا أعرضنا عن أدلتنا أليس قولُه تعـالى : ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ يقتضي عموم فعله لكلِّ ما يُريده سبحانه و تعالى .

و لم يزد أحمد [على ما قال محمود] [٣] في **سورة الطارق** [شيئًا] [٤] .

سورة الأعلى

[**قوله عزَّ و جلَّ**] [٥] : ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى﴾ [٦] **قال [محمود]** [٧] : الأشقى : الكافر لأنَّه يصلى النار الكبرى ؛ لأنَّه أشقى من الفاسق . [٨]

قال أحمـد : يُشير إلى خلود الفاسق مع الكافر [٩] [و قد مرَّ منه أمثال ذلك] و قد عُلِم فساده .

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [١٠] **قال محمـود** : ﴿تَزَكَّىٰ﴾ : تصدَّق بصدقة الفطر ، ﴿فَصَلَّىٰ﴾ صلاة العيد ، أي كبَّر تكبيرة الافتتاح ، و به يُحتجُّ على وجوب تكبيرة الافتتاح ، و على أنَّها ليست من الصلاة ؛ لأنَّه عطف الصلاة عليها ، و على أنَّ الافتتاح جائزٌ بكلِّ اسم من أسمائه [١١] / عزَّ و جلَّ . [١] ج ٢٧٠

([١]) الكشاف (٤ / ٧٢٠) .

([٢]) هذه العبارة من أحمد يريد بها نفي أفعال العباد التي أسندها الله إليهم ؛ لأنَّ فعلهم لها مجاز عنده ، كما أنَّ الزمخشري ربما أراد بكلامه أن يخرج أفعال العباد عن كونها مخلوقة لله . يراجع : المسائل الاعتزالية (٢ / ١٠٩٢) .

([٣]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٤]) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

([٥]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٦]) سورة الأعلى ٨٧ ، آية ١١ .

([٧]) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

([٨]) الكشاف (٤ / ٧٢٧) .

([٩]) في " أ " ذكر الكافر أولًا ، و ما أثبته من بقية النسخ و هو أولى .

([١٠]) سورة الأعلى ٨٧ ، آية ١٤ ، ١٥ .

([١١]) في " ج " [أسماء الله] .

قال أحمد : العطف و إن اقتضى المغايرة [٢] فنقول به ، و إن كانت التكبيرة من الصلاة فهي جزء ، و الجزء مغاير للكلِّ ، و قوله : ﴿ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ ﴾ مضافٌ و تعريف الإضافة [عند المحققين تعريف] [٣] عهدي ، فإذا قلتَ : جاءني غلامُ زيدٍ و لزيد غلامان ، فإنَّه نفهَم من قوله معينًا [٤] منهما بسابق عهدٍ ، و المعهود في افتتاح الصلاة ما استمر عليه النبيُّ (ﷺ)

قولًا و فعلًا [٥] ، و لو تنزَّلنا عن هذا فـ[قوله] [٦] :﴿ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ ﴾ مطلقٌ ، و الحصر في قوله (عليه السلام) : (**تحريمها التكبير**) [٧] قيَّد [٨] إطلاقَه .

سورة الغاشية

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿لَّا يُسۡمِنُ وَلَا يُغۡنِي مِن جُوعٍ﴾ [٩] [**قال محمود**] [١٠] : قيل : قالت كفار قريش : إنَّ الضريع تسمن عليه إبلنا ، فنزلتْ [١١] . فإمَّا أن يكذبوا فيكون قولُه : ﴿لَّا

([١]) الكشاف (٤ / ٧٢٧ ، ٧٢٨) .

([٢]) في " ج " [أن يتغاير المعطوف و المعطوف عليه] .

([٣]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٤]) هكذا هي " أ ، ب " ، و في " ز " على البناء للمجهول فرفع [معين] و في " ج " بالمعنى .

([٥]) و من أقوى الأدلة على فرض التكبير في افتتاح الصلاة حديثُ المسيء صلاته ، و هذا الحديث أخرجه البخاري (ك الاستئذان – ب مَن ردَّ فقال : عليك السلام ، ح ٦٢٥١) ، و مسلم (ك الصلاة – ب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، ح ٣٩٧) ، قال النووي : " و ليعلم أولا أنَّه محمول على بيان الواجبات دون السنن " . يراجع : صحيح مسلم بشرح النووي (٢ / ٣٤٣) .

([٦]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٧]) سبق تخريجه . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٣٨٢) .

([٨]) هكذا هي " أ ، ب " ، و في " ز " [يفيد] و في " ج " [يقيد] .

([٩]) سورة الغاشية ٨٨ ، آية ٧ .

([١٠]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([١١]) لم يذكره السيوطي في لبابه و لا الواحدي في كتابه ، و قد ذكره البغوي و القرطبي . يراجع : معالم التنزيل (٨ / ٤٠٩) ، الجامع لأحكام القرآن (١٠ / ٧٣٦٩) .

يُسْمِنُ﴾ تكذيبًا لهم ، و إمَّا أن يصدقوا فالمعنى إنَّ طعامهم من ضـريعٍ لـيس مـن جـنس ضريعكم [١] . [٢]

قال أحمد : فعلى الأول يكون صفةً لا زمة شارحة لحقيقة الضريع ، و على الثاني صفةٌ مخصصة .

[**قوله تعالى**] : ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [٣] و معنى تقديمِ الظرفين [على ما قاله محمود] [٤] التشديدُ في الوعيد . [٥]

قال أحمد : و ﴿ثُم﴾ للدلالة على أنَّ الحساب أشدُّ من الإياب ، لأنَّه موجـب العـذاب / ز ١٤٨ و
و بدؤه .

قال محمود : و معنى الوجوب وجوب الحكمة .

قال أحمد : أخطأ على عادته في قاعدته ، و لا يجب على الله شيءٌ ، و قد تقدَّم فيه مـا يُغني عن إعادته .

و من سورة الفجر

قال محمـود : إن قلتَ : كيف اتصل قولُه : ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَـٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ﴾ [٦] بمـا قبله ؟ فأجاب بأنَّ المعنى ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [٧] أي لا يريد إلا الطاعة و السعي للعاقبة و هو ضد العقوبة للعاصي ، فأمَّا الإنسان فلا يريد ذلك و لا يحب إلا العاجلة و ما يـستلذّه . [٨]

---

(١) في " ز " [ضرايعكم] .
(٢) الكشاف (٤ / ٧٣٠) .
(٣) سورة الغاشية ٨٨ ، آية ٢٥ ، ٢٦ .
(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٥) الكشاف (٤ / ٧٣٢) .
(٦) سورة الفجر ٨٩ ، آية ١٥ .
(٧) سورة الفجر ٨٩ ، آية ١٤ .
(٨) الكشاف (٤ / ٧٣٧) .

قال أحمد : قولُه : لا يريد إلا الطاعة من فاسد العقائد [١] ، و [يجب أن] يُغيَّر بأن يقال : لا يطلب أو لا يأمر عباده إلا بالطاعة .

قال محمود : و كيف وازن قولُه تعالى : ﴿فَأَمَّا ٱلۡإِنسَـٰنُ﴾ قولَه : ﴿ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ﴾ [٢] ؟

قال أحمد : يريد أنَّه صدَّر الجملة الأولى بمبتدأ و الثانية بظرف ، و أجاب بأنَّ التقدير بعد الثانية اسم واقعٌ مبتدأ ، خبره قولُه : ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَـٰنَنِ﴾ [٣] حتى يوازن الأول .

أ ١٢٩ و **قال [محمود]** [٤] : فإن قلتَ : هلا / قيل : فأهانه ، و قدَّر عليه رزقه كما قال : أكرمه
ب ١١١ و و نعمه ، / و أجاب بأنَّ البسط إكرام من غير سابقة .

ج ٢٧١ **قال أحمد** : " من غير سابقة " يُشير به إلى أصله الفاسد ، و الحقُّ أنَّ كلَّ نعمة / مــن الله سبحانه [٥] كذلك .

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾ صــحح إكرامــه بقوله : ﴿فَأَكۡرَمَهُۥ﴾ ثُم أنكر عليه قولَه : ﴿أَكۡرَمَنِ﴾ ، و هو إمَّا لأنَّ المــذموم اعتقــاد كونــه يستحق الإكرام على الله سبحانه كما قال : ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ﴾ [٦] . [٧]

قال أحمد : [هو و إخوانه من] [٨] القدرية يرون [٩] أنَّ النعيم الأعظم في الآخرة حــقٌّ مستحق [يجب على الله أن يوصله إلى العبد] .

---

(١) هذا الاختلاف بينهما لأنَّ كلَّ واحد منهما يؤمن بجانب من الحقيقة و ينكر ما يراه الآخر ، فالزمخشري لا يرى إلا الإرادة الشرعية ، و ابن المنير لا يرى إلا الإرادة الكونية و هي المشيئة . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٢٦) .

(٢) سورة الفجر ٨٩ ، آية ١٦ .

(٣) في " ز " جاءت ﴿ رَبِّي أَهَـٰنَنِ﴾ فقط ، و هو وهم فجملة (يقول) هي الخبر ، و الصواب من غيرها .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) في " ج " زيادة [و هي] .

(٦) سورة القصص ٢٨ ، آية ٧٨ .

(٧) الكشاف (٤ / ٧٣٨) .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و في غيرها [و إخوانهم] و عبارة " ج " أفضل .

(٩) في " ز " [يزعمون]

قال محمود : و إمَّا لأنَّه ساق الإنكار إلى قوله : ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَـٰنَنِ﴾ ففي الخير يعترف بفضل الله ، و إذا لم يتفضَّل عليه سمَّى ترك التفضل هوانًا .

قال أحمد : فعلى هذا يكون قوله : ﴿فَأَكۡرَمَهُۥ﴾ توطئةً لذكر القسم الثاني .

قال محمود : معنى قوله عزَّ و جلَّ : ﴿كَلَّاۖ﴾ [١] : اضرب بمعنى إنَّ هنا ما هو شرٌّ من الأول ، [و هو أنَّ الله تعالى] [٢] يكرمهم الله بكثرة المال فلا يؤدون ما يلزمهم فيه من إكرام اليتيم بالنفقة ، و حضّ أهله على طعام المسكين ، / و يحبونه * حبًّا شديدًا * [٣] و يأكلونه أكل الأنعام . ز ١٤٨ ظ

قال أحمد : و في هذه الآية إشعارٌ بإبطال الجواب الثاني من جوابي الزمخشري فإنَّه جعل (أكرمني) غير مذمومة ، و دلَّت هذه الآية على أنَّ للغني المكرم ببسط الرزق حالتين : إحداهما اعتقاده أنَّ إكرام الله تعالى له عن استحقاق ، و الثانية و هي أشدُّ أن يعترف بالإكرام أصلًا فيكون جاحدًا لا يؤدي حقَّ الله فيها .

سورة البلد

لم يزد فيها[أحمد] [٤] على ما ذكره محمود [شيئًا] [٥] .

و من سورة و الشمس و ضحاها [٦]

---

(١) سورة الفجر ٨٩ ، آية ١٧ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .

(٦) هكذا هي في " ج " و هو يوافق تسمية البخاري لها على الحكاية للآية الأولى في صحيحه كما جاء في كتاب التفسير ، و جاءت في بقية النسخ " و الشمس " و هو يوافق تسميتها في الخبر الذي يذكر فضل السورة ، و الذي رواه الواحدي في الوسيط لكنه خبر موضوع عند المحدثين ، قال ابن عاشور : " سميت هذه السورة في المصاحف و في معظم كتب التفاسير سورة الشمس بدون واو " ، يراجع : الوسيط للواحدي (٤ / ٤٩٤) ، فتح الباري لابن حجر (٨ / ٦١٤) ، التحرير و التنوير (٣٠ / ٣٦٥) .

[**قولــه تعــالى** : ﴿فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا﴾ (١)] (٢) [**قــال محمــود**] (٣) : معنــى ﴿فَأَلۡهَمَهَا﴾ : أفهمها أنَّ هذا حسن و هذا قبيح ، و مكَّنه من اختيار ما شاء منهما بدليل أنَّــه جعله فاعل التزكية بقوله : ﴿زَكَّىٰهَا﴾ (٤) و فاعلَ التدسية بقوله : ﴿دَسَّىٰهَا﴾ (٥) ، و قال ابــن عباس (٦) في تفسيرها : ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ (٧) ﴿وَقَدۡ خَابَ مَنۡ حَمَلَ ظُلۡمٗا﴾ (٨) ، و أمَّــا قول مَن زعم (٩) أنَّ الضميرَ في (زكَّى) و (دسَّى) لله عزَّ و جلَّ ، و أنَّ تأنيثَ الراجع إلى (مَن) لا إلى الله لأنَّ (مَن) [في] (١٠) معنى النفس – فمن تعكيس القدرية الذين يورِّكــون

---

(١) سورة الشمس ٩١ ، آية ٨ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٤) سورة الشمس ٩١ ، آية ٩ .

(٥) سورة الشمس ٩١ ، آية ١٠ .

(٦) الذي رواه ابن جرير عنه قوله : " بيَّن الخير و الشر " كذلك روى ابن جرير عن ابن زيد قوله : " جعل فيها فجورها و تقواها " و لا منافاة بين القولين ؛ لأننا نؤمن أنَّ للهداية مراتب و كلُّ مرتبة منهــا لله الفــضل علينا بالهداية إليها ، و يتحقق لكلِّ عبد منها بقدر قبوله لهدى الله و العمل به ، و يفسر هذا حديث النبي (ﷺ) – عند مسلم في كتاب القدر ، ح ٢٦٥٠ – : " عن أبي الأسود الدّيلي ، قال : قال لي عمران بن حُــصين: أرأيت ما يعمل الناس فيه و يتكادحون فيه أشيء قُضِيَ عليهم و مضى عليهم من قَدَرٍ قــد ســبق ، أو فيمــا يستقبلون مما أتاهم به نبيهم ، و ثبتت الحجة عليهم ؟ فقلت : بل شيء قُضِيَ عليهم و مضى عليهم ، قــال : فهل يكون ذلك ظلما ؟ قال: ففزعت منه فزعًا شديدًا ، و قلت : كلُّ شيء خَلْقُ الله و مِلْكُ يده ، فلا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ فقال لي : يرحمك الله إني لم أرد بما سألتك إلا لأحزر عقلك ؛ إن رجلين من مزينــة أتيــا رسول الله (ﷺ) فقالا : يا رسول الله أرأيت ما يعمل الناس اليوم و يكدحون فيه ، أشــيء قــضي علــيهم ومضى فيهم من قدر قد سبق ؟ أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم ، و ثبتت الحجة عليهم ؟ فقال : لا بل شيء قضي عليهم و مضى فيهم و تصديق ذلك في كتاب الله عز و جل ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾" ، و كذلك حديث عمران بن حصين الآخر مرفوعًا أيضًا : " كل ميسر لما خُلِق لــه " – صــحيح مسلم ح ٢٦٤٩ – . يراجع : جامع البيان (٢٤ / ٤٤١) ، الدر المنثور (١٥ / ٤٥٥) ، حاشية التحقيق (ص ١٠٨) .

(٧) سورة الأعلى ٨٧ ، آية ١٤ .

(٨) سورة طه ٢٠ ، آية ١١١ .

(٩) في " ج " [من وهم] و المثبت هو الذي في الكشاف .

(١٠) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

على الله قدرًا هو منه بريءٌ و متعالٍ عنه ، و يُحيون لياليهم في تمحل فاحشةٍ ينسبونها إليه . (١)

قال أحمد : دسَّى في هذا [الكلام] (٢) نوعين من الباطل (٣) : أحدهما تفسيره ﴿ فَأَلْهَمَهَا ﴾ بقوله : أفهمها ، و أنَّ أحدهما حسن و الآخر قبيح ، و ظنَّ الحسن و القبح مدركين للأحكام و أخذ ذلك من لفظ الإفهام . و جوابه أنَّا و إن منعنا كونَ الحسن و القبح مدركين للأحكام ، / إلا أنَّا لا ننكر أنَّ العقل يدرك الأحكام الشرعية ، بل لا بدَّ في كلِّ حكم شرعي من مقدمة عقلية موصلة إلى العقيدة ، و سمعية دالة على خصوص الحكم . الثاني (٤) : و هي التي كشف القناع فيها ، و هي أنَّ التزكية و التدسية ليسا مخلوقين لله سبحانه ، و [الذي] ذكره فيها مجرد دعوى مقرونة بسفاهة ، فنقول : لا شكَّ في أنَّ الضمير يمكن عوده إلى الله و إلى ذي النفس ، لكن عوده إلى الله عزَّ و جلَّ أولى لوجهين : أحدهما أنَّ الجمل سيقت سياقة (٥) واحدة من قوله : ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾ (٦) [و ما بعدها] و ضمائرها كلها تعود إلى الله سبحانه بالاتفاق و لم يجرِ لغير الله تعالى ذكرٌ ، و مَن ادعى عود الضمير إلى ذي النفس فإنَّما يتمحَّله (٧) من حيث المعنى ، و عود الضمير إلى ما جرى نطقًا / أولى ، الثاني أنَّ الفعل في الآية التي استشهد بها و هو قوله تعالى : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴾ مطاوع (زكَّى) فهذا أولى أن يدلَّ لنا لأنَّ المعنى [حينئذٍ] : قد أفلح مَن زكَّاه الله فتزكى ، و عنده الفاعل في الاثنين واحد أضاف إليه الفعلين المختلفين و يحتاج في تصحيحه إلى تعدد اعتبار و نحن عنه في غنى ، و نحن لا ننكر أن تضاف التزكية و التدسية إلى العبد لأنَّه فاعلها كما تضاف إليه طاعته و معصيته ؛ لأنَّ له عندنا قدرة مقارنة [للفعل] ، بل ننفي أن تكون / قدرة العبد مؤثرة [في الإيجاد] (٨) خالقة . فهذا جواب شناعته ، و هو لم يذكر دليلًا فنجيب (١) عنه . (٢)

ج ٢٧٢

---

(١) الكشاف (٤ / ٧٤٧ ، ٧٤٨) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج ، ز " .

(٣) في " ج " [نزغتين من الاعتزال] .

(٤) في " ج " [النزغة الثانية] .

(٥) في " ز " [سياقًا واحدًا] و هو مصدر آخر لـ " ساق يسوق سوقًا " و منه ساق الحديث : سرده . يراجع المعجم الوسيط مادة (سوق) .

(٦) سورة الشمس ٩١ ، آية ٥ .

(٧) في " ج " [مستحيلة] .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

و من سورة و الليل [٣]

قوله عزَّ و جلَّ : ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ﴾ [٤]
قال محمود : تيسير الله لليسرى خلق الألطاف ، و تيسير العسرى منعها . [٥]

قال أحمد : هلَّا أطال لسانه هاهنا ، لكن قصره الحقُّ فتراه يتأول الكلام بل يعطله ، و يحمله [٦] على ما لا يحتمله .

قال محمود : إن قلتَ : كيف قال : ﴿لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى﴾ [٧] * و كلُّ شقي يصلاها ؟

[و قال] [٨] ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلۡأَتۡقَى﴾ [٩] و كلُّ تقي يتجنبها ؟ فإن زعمتَ أنَّه خصَّ نارًا منكرة معظمة لا يصلاها إلا الأشقى * [١٠] فما تصنع بقوله : ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلۡأَتۡقَى﴾ و قد عُلِم أنَّ أفسق المسلمين يتجنب تلك النار ؟ و أجاب بأنَّ الآية وردتْ في الموازنة بين عظيم من المشركين و عظيم من المؤمنين ، فأُريد أن يبالغ في وصفيهما المتناقضين ، فقيل : (الأشقى) و جُعِل مختصًّا بالصلي كأنَّ النار لم تُخلَق إلا له ، و قيل : (الأتقى) و جُعِل مختصًّا ج ٢٧٣

---

(١) في " ز " [فيجاب] ، و في " ج " [فيبحث عنه] .
(٢) قد سبق التعليق على مثل قول ابن المنير هذا . يراجع : حاشية التحقيق (ص ٩٠ ، ١١٨) .
(٣) هكذا هي في النسخ كلِّها ، قال ابن عاشور : " سميت هذه السورة في معظم المصاحف و بعض كتب التفسير " الليل " بدون واو ، وسميت في معظم كتب التفسير " و الليل " بإثبات الواو " و جاء اسمها عند البخاري و الطبري في تفسيره على حكاية الآية الأولى منها ، يراجع : جامع البيان (٢٤ / ٤٥٥) ، فتح الباري لابن حجر (٨ / ٦١٦) ، التحرير و التنوير (٣٠ / ٣٧٧) .
(٤) سورة الليل ٩٢ ، آية ٥ : ٧ .
(٥) الكشاف (٤ / ٧٥٠ ، ٧٥١) .
(٦) في " ج " [يحمل اللفظ] .
(٧) سورة الليل ٩٢ ، آية ١٥ .
(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(٩) سورة الليل ٩٢ ، آية ١٧ .
(١٠) سقط ما بين العلامتين ** من " ز " .

بالنجاة كأنَّ الجنة / لم تُخلَق إلا له ، قيل : هما أبو جهل أو أمية بن خلف و أبو بكر (١) . (٢)

قال أحمد : بنى على مفهوم الآية لورود صيغة [الحصر و] التخصيص ، و (٣) حاصل جوابه أنَّ التخصيص له فائدة سوى النفي عمَّا عدا المخصَّص و هي المقابلة ، و بهذا يلاحظ ما لحظه الشافعي في قوله تعالى : ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً﴾ الآية (٤) فإنَّه لم يقل بمفهوم حصرها ، بل جعل فائدته المقابلة

أ ١٢٩ ظ بالردِّ لأحكام الجاهلية لا لنفي ما عدا المحصور ، و الزمخشري خاصة ضاق خناقه في هذه

أ ١٢٩ ظ الآية حذرًا على قاعدته الفاسدة أن تنتقض ، و يأبى الله إلا (٥) نقضها ، فنقول : الصلي في

ز ١٤٩ ظ اللغة أن يحفروا حفيرًا / و يجمعوا فيه جمرًا كثيرًا ، ثُم يعمدوا إلى شاةٍ فيدسوها بين أطباقه ، أمَّا ما سُوِّي على الجمر أو على / المقلى أو على التنور فليس (٦) بمُصلًى ، و هذا بعينه قد نقله (٧) الزمخشري في تفسير سورة الغاشية (٨) ، فالتصلية أشدُّ أنواع التعذيب ، و الناس عندنا ثلاثة أنواع : مؤمن فائز و مؤمن عاصٍ و كافر ، فـ[أمَّا المؤمن] الفائز فيطفيء نورُه لهب النار ، و [أمَّا] العاصي [فإنَّه] يُعذَّب في الطبقة الأولى حتى إنَّ منهم مَن تبلغ النار إلى كعبه ، و أشدُّهم مَن تصل إلى موضع سجوده ، و لا يُعذَّب أحدٌ من المؤمنين بين أطباقها ، فلا يصلاها بين أطباقها إلا الكافر (٩) ، و سيجنبها الأتقى بالكلية لا يسمع حسيسها [و لا تجرجها] (١٠) ، فالعاصي ليس بأتقى و لا أشقى فلا يصلاها و لا يُجنبها ، بل يُعذَّب [بها لا] (١١) بالصلي .

---

(١) يراجع : تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (١٠ / ٣٤٤٠ ، ح ١٩٣٥٩) .

(٢) الكشاف (٤ / ٧٥٢) .

(٣) في " ج " هنا زيادة [جاء] .

(٤) سورة الأنعام ٦ ، آية ١٤٥ .

(٥) في " ج " زيادة [أن يتم نوره و] و ليست في الانتصاف .

(٦) في " ج " [فلا يقال له].

(٧) في " ج " [قاله] .

(٨) الكشاف (٤ / ٧٣٠) .

(٩) في " ز " [الكفار] .

(١٠) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(١١) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " ، و في " ب " زيادة [لا] فقط .

و من سورة و الضحى [١]

قال محمود : وجهُ اتصال [قوله تعالى] : ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ﴾ [٢] بما قبله أنَّه سبحانه لَمَّا نفى عنه التوديع و القِلَى [٣] بأنَّ الله تعالى مواصله بالوحي ، و هو أعظم النعم . قال تعالى : و حالك في الآخرة أعظم بسبق جميع الأنبياء ، و أعلى درجة على درجتهم [٤] ،
و أعلى درجات المؤمنين [في الجنة] بشفاعته [٥] . [٦]

قال أحمد : و أخرج العصاة من النار بشفاعته .

قال محمود : و [قوله تعالى] [٧] : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [٨] وعدٌ شامل لخير الدارين .

و من سورة ألم نشرح [٩]

---

(١) هكذا هي بالواو في النسخ إلا " ز " ، و هو موافق لما في صحيح البخاري و تفسير الطبري ، و بدون الواو كما في " ز " هو اسمها في أكثر المصاحف ، يراجع : جامع البيان (٢٤ / ٤٨١) ، فتح الباري (٨ / ٦٢٠) ، التحرير و التنوير (٣٠ / ٣٩٣) .

(٢) سورة الضحى ٩٣ ، آية ٤ .

(٣) مصدر قلى يقلِي قِلًى قَلاء و مَقْلِيَّة : أبغضه و هجره . يراجع : لسان العرب و المعجم الوسيط مادة (قلي) .

(٤) في " ز " [درجاتهم] .

(٥) هكذا هي في " ج " و هو موافق لِمَا في الكشاف ، و في غيرها [بالشفاعة] .

(٦) الكشاف (٤ / ٧٥٥) .

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٨) سورة الضحى ٩٣ ، آية ٥ .

(٩) هكذا اسمها في النسخ ، و هو اسمها في معظم التفاسير ، قاله ابن عاشور ، يراجع : التحرير و التنوير (٣٠ / ٤٠٧) .

تكلم محمود في معنى (لك) [١] من قوله : ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ﴾ [٢] و مرَّ الكلام فيه في طه في [قوله تعالى] : ﴿قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ﴾ [٣] ، و لم / يزد [أحمد] [٤] على ما قال محمود شيئًا آخر ، و لا في سورة التين و القدر و لم يكن [٥] . [٦] ج ٢٧٤

و من سورة الزلزلة [٧]

قال محمود : حسنات الكافر محبطةٌ بالكفر ، و سيئات المتقي مكفرةٌ باجتناب الكبائر ، فما معنى قوله تعالى : ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرًا يَرَهُۥ ۝ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ [٨] و أجاب بأنَّ المعنى فمَن يعمل مثقال ذرةٍ خيرًا [يره] من فريق السعداء ، و من يعمل مثقال ذرة شرًّا [يره] [٩] من فريق الأشقياء ؛ لأنَّه جاء بعد قوله : ﴿يَوۡمَئِذٍ يَصۡدُرُ ٱلنَّاسُ أَشۡتَاتًا ﴾ [١٠] . [١١]

قال أحمد : السؤال مبنيٌ على قاعدتين : أحدهما أنَّ حسنات الكافر محبطةٌ بالكفر و فيها نظرٌ ، فإن أُريد أنَّه لا يُثاب و لا يُنعَّم فصحيحٌ ، و أمَّا تخفيف العذاب فغير مسلم ؛ فقد وردتْ ب ١١٢ و
فيه أحاديث [١٢] أنَّ حاتمًا / يُخفَّف عنه لكرمه [١] ، و في حقِّ أبي طالب [عم النبي (عليه ز ١٥٠ و

([١]) في " ج " [في معنى اللام من لك] و المثبت يوافق ما في الكشاف .
([٢]) سورة الشرح ٩٤ ، آية ١ .
([٣]) سورة طه ٢٠ ، آية ٢٥ .
([٤]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
([٥]) هكذا اسمها على الحكاية لأول كلمة منها ، و هكذا سميت في معظم كتب التفسير و السنة ، قاله ابن عاشور و ذكر لها ستة أسماء ، و المشهور في مصحف الأزهر الشريف تسميتها بالبينة ، يراجع : التحرير و التنوير (٣٠ / ٤٦٧) .
([٦]) الكشاف (٤ / ٧٦٠) .
([٧]) هكذا اسمها في النسخ غير " ج " فسميت فيها " زلزلت " و الأول هو المشهور في مصحف الأزهر الشريف ، يراجع : التحرير و التنوير (٣٠ / ٤٨٩) .
([٨]) سورة الزلزلة ٩٩ ، آية ٧ ، ٨ .
([٩]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
([١٠]) سورة الزلزلة ٩٩ ، آية ٦ .
([١١]) الكشاف (٤ / ٧٧٧) .
([١٢]) في " ج " هنا زيادة [صحيحة] و ليست في غيرها من النسخ و لا توافق الانتصاف .

السلام)] و غيره ، فلها أثرٌ في تخفيف العذاب ، فيجوز أن يكون المرئي [٢] / هو ذلك الأثر . و أمَّا القاعدة الثانية و هي أنَّ اجتناب الكبائر يوجب تكفير الصغائر فهي [٣] خلاف مذهب أهل السنة [٤] ؛ فتكفير الصغائر بأحد أمرين إمَّا بالتوبة و إمَّا بمشيئة الله المغفرة ، فهذا السؤال ساقطٌ عنَّا .

و من سورة و العاديات [٥]

([١]) قال صاحب المسائل الاعتزالية : " أمَّا أبو طالب فإنَّ الذي نفعه شفاعة النبي (ﷺ) فيه و ليس عملـه ، و حاتم طيء لم يثبت في انتفاعه بأعماله حديث و المعروف من ذلك حديث عدي بن حاتم قال : قلتُ يارسول الله إنَّ أبي كان يصل الرحم و يفعل كذا و كذا ، فقال : (إنَّ أباك أراد أمرًا فأدركه يعني الذكر) " . قال أبو جعفر الطحاوي : " و إذا كانت الأعمال في الإسلام لا تنفع عامليها إلا بنيتهم بها الله عز وجل ؛ فيكونون بها مريدين له و قاصدين إليه فيثيبهم عليها ما يثيبهم عليها ، و إذا عملوها لما سوى ذلك من أمـور دنيـاهم لـم يكونوا كذلك ، و لم يكن لهم في ذلك من شيء – كان ما عملوه في الجاهلية من الخير الذي ليس معهم مـن الإسـلام و لا النيات التي يريدون بأعمالهم فيها الله عز و جل أحرى أن لا يثابوا عليها و أن لا يؤتوا بها إلا ما قصدوا بها إليه في دنياهم من أسباب دنياهم " فقصر الطحاوي انتفاع الكفار بأعمالهم على ما يحصل لهم من ثـواب الدنيا من رفعة الذكر و حفظ الذرية و غيرها . يراجع : شرح مشكل الآثار لأبي جعفـر الطحـاوي (١١ / ١٥٧) ، المسائل الاعتزالية (٢ / ١١١١) .

([٢]) في " ج " [المراد] ، و المثبت من بقية النسخ و هو موافق لما في الانتصاف .

([٣]) هكذا هي في " ج " ، و في غيرها [فهو] و المثبت أولى ، و إن كان ما في بقية النسخ موافق لما فـي الانتصاف لكن لما حذف القول في المختصر يصبح الضمير العائد عليه مشكل ، فالأولى هنا أن يعود علـى القاعدة .

([٤]) يراجع : حاشية التحقيق (ص ٢٧) .

([٥]) هكذا اسمها في النسخ غير " ج " فسميت فيها " العاديات " دون واو ، و على الأول جاءت فـي تفـسير الطبري ، و الثاني هو المشهور في مصحف الأزهر الشريف ، يراجـع : جـامع البيـان (٢٤ / ٥٧٠) ، التحرير و التنوير (٣٠ / ٤٩٧) .

قال أحمد : و لم يذكر محمودٌ حكمة [١] عطف الفعل في قوله تعـالى : ﴿فَأَثَرۡنَ بِهِۦ نَقۡعًا فَوَسَطۡنَ﴾ [٢] على الاسم في قوله : ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ﴾ [٣] و ما بعدها [٤] ، و الحكمةُ في مجيئـه فعلًا تصويرُ هذه الأفعال في النفس ؛ فإنَّ التصوير يحصل بإيراد الفعل بعد الاسم لِمَا بينهمـا من التخالف ، و هو أبلغ من التصوير بالأسماء المتباينة ، و كذلك التصوير بالمضارع بعـد الماضي ، و قد تقدَّمت له شواهد ، أقربها قولُ ابن معدي كرب [٥] :

فـإنِّي لقيـتُ [٦] الغـول تعـدو [٧] و بـسَهْب كالـصحيفة صحـصحان
فآخـذه فأضـربه فخـرَّتْ صـريعًا لليـدين و للجـران [٨]

سورة القارعة

قال محمود : [قوله عزَّ و جلَّ] [٩] : ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٞ﴾ [١٠] إذا دعـوا بـالهلاك علـى الرجل قالوا : هوت أمُّه ؛ لأنَّه إذا هلك فقد هلكتْ أمُّه حزنًا عليه و ثكلًا ، و قيل : أمُّ رأسـه هاوية في قعر جهنم ؛ لأنَّه يُدلَى إليها منكوسًا . [١١]

قال أحمد : و الأول أظهر لأنَّه المثل المشهور بين العرب .

و أمَّا **التكاثر** و **العصر** فلم يذكر [أحمد] [١٢] فيها شيئًا [زائدًا] [١٣] .

---

(١) هكذا هي في " ز " [حكم] و في " ج " [الحكمة] و المثبت من " أ ، ب " .
(٢) سورة العاديات ١٠٠ ، آية ٤ ، ٥ .
(٣) سورة العاديات ١٠٠ ، آية ١ .
(٤) هذا سياق " ج " لأنَّه أوضح .
(٥) الصحيح أنَّهما لتأبط شرًا و قد سبق تخريجهما . يراجع : حاشية التحقيق (ص ١٤١) .
(٦) في " ج" [بأني قد رأيت] .
(٧) في " ب" تهوي .
(٨) يراجع : الانتصاف بحاشية الكشاف (٤ / ٧٧٨) .
(٩) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .
(١٠) سورة القارعة ١٠١ ، آية ٩ .
(١١) الكشاف (٤ / ٧٨٣) .
(١٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ز " .
(١٣) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

و من سورة الهمزة

[**قوله تعالى** : ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ﴾ (١)] (٢) **قال محمود** : الهمزة : المكثر من الطعن على الناس و القدح / فيهم ، و بناء (فُعَلة) يدلُّ على أنَّ ذلك عادة منه قد ضَرِي [بها] (٣) و نحوهما اللعنة و الضحكة . (٤) **ج ٢٧٥**

قال أحمد : و ما أحسن مقابلة الهمزة و اللمزة بالحطمة ، لَمَّا وسمه بهذه السمة بما يدلُّ على الرسوخ و التمكن تُوعِّد بنار فيها هذه الصفة على ذلك الوزن ليحصل التعادل بين الفعل و الجزاء . و الله أعلم .

و لم يذكر في سورة **الفيل** و لا في **قريش** شيئًا زائدًا .

و من سورة الكوثر

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾ (٥) [معناه] : إنَّ مبغضك من قومك هو الأبتر لا أنت . (٦)

قال أحمد : يحقُّ للزمخشري إذا اعتقد (٧) توسطَ الضمير للجزءين مفيدًا للحصر فإنَّ إفادته هاهنا بينة مكشوفة [ظاهرة] (٨) .

و من سورة الكافرون (١)

---

(١) سورة الهمزة ١٠٤ ، آية ١ .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٤) الكشاف (٤ / ٧٨٨) .

(٥) سورة الكوثر ١٠٨ ، آية ٣ .

(٦) الكشاف (٤ / ٨٠٢) .

(٧) إلى هنا عبارة " ج " لأنها أوضح و المثبت بعدُ من بقية النسخ .

(٨) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

قال محمود : إن / قيل : لِمَ لم يقل : و لا أنتم عابدون ما عبدتُ كما قيل : ﴿عَبَدتُّمْ﴾ (٢) ز ١٥٠ ظ
؟ و أجاب بأنَّهم كانوا قبل المبعث (٣) على عبادة الأصنام ، و النبيُّ (ﷺ) لم يكن يعبد الله قبل المبعث . (٤)

قال أحمد : هذا القول خطأ أصلًا و فرعًا ، أمَّا أصله القدري فإنَّه و إن كان مقتضاه أنَّ النبيَّ (ﷺ) لم يكن قبل البعث على دين نبيٍّ قبله لاعتقاده أنَّ ذلك غميزةٌ في حقِّه و منفرٌ عن اتباعه ، إلا أنَّهم يعتقدون أنَّ الناس كلهم متعبدون بمقتضى العقل بوجوب النظر في آيات الله و أدلة توحيده و معرفته ، و أنَّ وجوب النظر بالعقل لا بالسمع ، فتلك عبادة قبل البعث يجب أن لا يظنوا به (عليه السلام) الإخلال بها ، فأصلهم حينئذٍ يقتضي أنَّه كان قبل المبعث يعبد
الله عزَّ و جلَّ ، فحافظ الزمخشري على أصله في عدم اتباعه لنبيٍّ سابق ؛ فأخلَّ بالتفريع على أ ١٣٠ و
/ أصله الآخر في وجوب العبادة بالعقل ، و الحقُّ أنَّه (ﷺ) كان متعبدًا قبل الوحي و يتحنث في غار حراء ، فإن كان مجيء قوله : ﴿لَآ أَعۡبُدُ﴾ (٥) لأنَّ الماضي لم تحصل فيه هذه العبادة المرادة في الآية ، فيُحمَل الأمر فيها على مجموع العبادات الحاصلة التي لم تُعلَم إلا
بالشرع ، لا على مجرد توحيد الله و معرفته ؛ فإنَّ ذلك لم يزل / ثابتًا له (عليه السلام) قبل ب ١١٢ ظ
البعث ، أو يكون مجيئه مضارعًا لتصوير عبادته في نفس السامع و تمكنها كقوله : ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً﴾ (٦) و الأصل (أصبحت) عدل عنه للمعنى المذكور .

و من سورة النصر

---

(١) هكذا اسمها في " ز " ، و في غيرها [الكافرين] و لم يذكره الفيروزآبادي في بصائره ، و الأول هو المشهور في مصحف الأزهر الشريف ، يراجع : بصائر ذوي التمييز (١ / ٥٤٨) ، التحرير و التنوير (٣٠ / ٥٧٩) .

(٢) سورة الكافرون ١٠٩ ، آية ٤ .

(٣) هكذا جاءت في " ج " و هو موافق لما في الكشاف ، و في غيرها [البعث] و المثبت أولى .

(٤) الكشاف (٤ / ٨٠٤) .

(٥) سورة الكافرون ١٠٩ ، آية ٢ .

(٦) سورة الحج ٢٢ ، آية ٦٣ .

[قوله عزَّ و جلَّ] : ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [١] **قال محمود :** فتعجب من تيسير الله لك ما لم يكن في حسابك [و لا حساب غيرك] [٢] من نصرتك على أهل الحرم / و احمده على صنعه ، أو و اذكره مسبحًا حامدًا مستغفرًا . [٣] ج ٢٧٦

قال أحمد : فعلى الثاني هي أمر و على الأول بمعنى الخبر ؛ لأنَّ الأمر في صيغة التعجب ليس خبرًا بل المراد أنَّ هذه القصة من شأنها أن يتعجب منها . [٤]

و من سورة تبت [٥]

قال محمود : قوله تعالى : ﴿وَتَبَّ﴾ [٦] تحقيق لوقوع ما دعا به [أي و قد فعل الله ذلك] [٧] كقول الشاعر :

جزى ربُّه [٨] عنِّي عديَّ بن حاتم   جزاء الكلاب العاويات و قد فعل [٩]

([١]) سورة النصر ١١٠ ، آية ٣ .

([٢]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٣]) الكشاف (٤ / ٨٠٦) .

([٤]) هذا القول لأحمد غير موجود في الانتصاف المطبوع .

([٥]) هذا اسمها في أكثر المصاحف و أكثر كتب التفسير ، و هي معروفة في مصحف الأزهر الشريف باسم (المسد) . يراجع : التحرير و التنوير (٣٠ / ٥٩٩) .

([٦]) سورة المسد ١١١ ، آية ١ .

([٧]) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

([٨]) في " ز " [جزى به] ، و في " ج " [جزى الله] و المثبت من " أ ، ب " .

([٩]) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، و قيل غير ذلك حتى قال الشيخ محمد محيي الدين : " و لعله روي لكل واحد من هؤلاء جميعًا فإنَّه قد روي بروايات مختلفة ؛ مما يجوز معه أنَّه قد وقع في شعر أكثر من واحد " ، و البيت يجعله بعض النحاة شاهدًا على جواز عود الضمير على متأخر لفظًا و رتبة ، و الجمهور يرونه ضرورة ، و قد استأنس به الزمخشري لمعنى بلاغي هو تحقيق الدعاء . يراجع : ديوان أبي الأسود الدؤلي (ص ٤٠١) ، شرح الرضى على الكافية (١ / ١٨٨) ، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص ١٧٠) .

و إنَّما كنَّى أبا / لهب و الكنية إكرام لا يليق به لثلاثة أوجه : أحدها لشهرته بالكنية دون الاسم ز ١٥١
[لئلا] [١] يشتبه ، و يؤيده قراءة مَن قرأ : (تبت يدا أبو لهب) [٢] كما قيل : علي بن أبو طالب ، و معاوية بن أبو سفيان لئلا يُغيَّر منه شيءٌ فيشكل على السامع . [٣]

قال أحمد : و فيه دليلٌ على أنَّ الرفع أسبقُ وجوه الإعراب ، ألا تراهم حافظوا على صورته و صيغته فاشتهر الاسم بها .

قال [محمود] [٤] : و الثاني أنَّ اسمه عبد العزى فعدل إلى الكنية كراهة [في اسمه] [٥] . و الثالث : أنَّ مآله إلى نار ذات لهب فكان اسمه موافقًا لمآله .

و من سورة الإخلاص

قال محمود : إن قلتَ : الكلام الفصيح [العربي] [٦] أن يؤخر الظرف في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴾ [٧] و قد نصَّ سيبويه على ذلك . [٨]

قال أحمد : نقل سيبويه أنَّه سمع بعض الجفاة من العرب يقرأ : (و لم يكن أحدٌ كفؤًا له) [٩] ، و جرى هذا الجلف على عادته فجفا طبعه عن لطف المعنى الذي لأجله اقتضى تقديم الظرف و الخبر على الاسم ؛ و ذلك أنَّ الغرض الذي سيقتْ له الآية نفيُ المكافأة و المساواة عن ذات الله سبحانه ؛ فكان تقديم المكافأة المقصودة بأن تسلب عنه أولى ، ثُمَّ لَمَّا قُدِّمتْ لتُسلَب ذُكِر معها الظرف ليُبيِّن الذات المقدسة بسلب [١٠] المكافأة .

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من " أ " .

(٢) قال ابن خالويه : " حكاه أبو معاذ " . يراجع : مختصر في شواذ القرآن (ص ١٨٢) ، معجم القراءات (١٠ / ٦٢٧) .

(٣) الكشاف (٤ / ٨٠٨ ، ٨٠٩) .

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من " أ " ، و المثبت من " ب ، ج " ، و في " ز " [كراهية لاسمه] .

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٧) سورة الإخلاص ١١٢ ، آية ٤ .

(٨) الكشاف (٤ / ٨١٣) .

(٩) يراجع : الكتاب (١ / ٥٦) .

(١٠) في " ج " [بنفي] .

و من سورة الفلق

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ (١) أي من شرِّ ما يفعله المكلفون من المعاصي و المآثم و مضارة بعضهم بعضًا من الظلم و البغي ، و من شرِّ ما يفعله غيرُ المكلفين كالهوام من اللسع و العضِّ ، و الافتراس كالسباع ، و ما وضعه الله في الموات كالإحراق للنار و القتل للسم و نحوه . (٢)

قال أحمد : لا يسعه على قاعدته الفاسدة التي تدخل تحت هذه الاستعاذة إلا صرف الشر لِمَا يعتقده خالقًا لأفعاله ، أو ما هو غير فاعلٍ ألبتة كالموات ، أمَّا ما يفعله الله من المحن ز ١٥٢
و البلايا و غير ذلك / فلا (٣) ؛ لأنَّه يعتقد أنَّ الله * لا يخلق * (٤) / أفعال الحيوانات لأنَّها شرٌّ ج ٢٧٧

---

(١) سورة الفلق ١١٣ ، آية ٢ .

(٢) الكشاف (٤ / ٨١٥ ، ٨١٦) .

(٣) رحم الله ابن المنير يخاصم الزمخشري في إنكاره خلق الله للشر ، فشغله ذلك عن مراعاة أدب القرآن أنَّ الشر لم ينسبه الله لنفسه إلا بدخوله في العموم كالنص على أنَّه خالق كلِّ شيء كقوله تعالى : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَـٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَـٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ فلما أفرد الشر في التي تليها قال تعالى : ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ ﴾ (سورة النساء ، آية ٧٨ ، ٧٩) فالحسنة من فضل الله ، و السيئة من قبل الإنسان أو كما قال قتادة : عقوبة لك يا ابن آدم بذنبك ، كما أضاف الله عزَّ و جلَّ في هذه السورة الشر إلى المخلوقات ، و أمر بالاستعاذة به من شرها ؛ و ذلك لأن أفعال المخلوقات – و إن كانت مخلوقة أيضًا لله تعالى – فما كان منها شرًا فهو بسبب العبد فأضافه إليه القرآن ، و لا يكون شرًا من جهة خلق الله تعالى له ؛ لأنَّ صفاته سبحانه هي صفات الجلال و الجمال و العظمة ، كذلك لا يقال في أفعاله إنَّ فيها شرًا ، بل كما قال (ﷺ) : (الخير كلُّه في يديك و الشر ليس إليك) – رواه الترمذي و قال حديث حسن صحيح من حديث علي (رضي الله عنه) ح ٣٤٢٢ – ، فسبحانه له الحمد في الأولى و الآخرة ، و له تعالى المنة على خلقه في جميع أحوالهم ، و مَن ضاق فهمه عن هذا ؛ فقد أثبت الله لعباده المؤمنين الخير في كلِّ أحوالهم ، و ما ذلك إلا لخيرية المآل و حسن العاقبة ، قال (ﷺ) : (عجبًا لأمر المؤمن إنَّ أمره كلَّه له خير ...) – الحديث أخرجه مسلم في كتاب الزهد من حديث صهيب (رضي الله عنه) ح ٢٩٩٩ – فلله المثل الأعلى فهو اللطيف لما يشاء و هو العليم الحكيم . يراجع : تفسير ابن كثير (٢ / ٢١٩) ، المسائل الاعتزالية (٢ / ١١٢٢) .

(٤) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " مكانها بياض .

كلُّها تفريعًا على قاعدة الصلاح * و الأصلح التي * [1] وضح فسادها ، حتى حرَّف بعـض
القدرية فقال : (من شرٍّ ما خلق) * و جعل / (ما) نافية * [2] . ١٣١ أ

قال محمود : قوله : ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ [3] اللاتي ينفثن [4] في العقد و يعقدن على الخيوط ، و لا تأثير لذلك إلا إطعام شيءٍ ضارٍ [5] أو إشمامه أو سقيه ، لكنَّ الله سبحانه قد يفعل عند ذلك فعلًا على سبيل الامتحان . [6]

قال أحمد : القدرية ينكرون السحر ، و الكتاب و السنة واردان بوقوعه ، و الأمر بالتعوذ
منه * دليلٌ عليه * [7] و قد سُحِر رسول الله (ﷺ) في مشط و مُشاقة [8] و جف طلعة ذكر . نهاية ب
و الحديث مشهور [9] . / [10]

قال محمود : و معنى الاستعاذة منهن : الاستعاذة من إثمهن أو فتنتهن للناس ، أو أُريد النساء الكيَّادات شبَّه كيدهنَّ بالسحر . [11]

---

(1) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " مكانها بياض .

(2) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " مكانها بياض .

(3) سورة الفلق ١١٣ ، آية ٤ .

(4) بياض في " ج " .

(5) بياض في " ج " .

(6) الكشاف (٤ / ٨١٦) .

(7) سقط ما بين العلامتين ** من " ج " .

(8) هكذا هي في " أ ، ج " ، و في " ب ، ز " [مشاطة] و هو الذي في الانتصاف ، و كلاهما صحيحٌ رواية ، الأولى رواية البخاري ، و الثانية رواية مسلم ، قال النووي : " " أما المشاطة فبضم الميم و هى الشعر الذى يسقط من الرأس أو اللحية عند تسريحه .... جب بالجيم و بالباء الموحدة و فى بعضها جف بالجيم و الفاء و هما بمعنى و هو وعاء طلع النخل و هو الغشاء الذى يكون عليه ، و يطلق على الذكر و الأنثى فلهذا قيده ... و وقع فى البخارى من رواية ابن عيينة و مشاقة بالقاف بدل مشاطة و هى المشاطة أيضا و قيل مشاقة الكتان ." . قال ابن حجر : " و القاف تبدل من الطاء لقرب المخرج " . يراجع : صحيح مسلم بشرح النووي (٧ / ٤٣٢ ، ٤٣٣) ، فتح الباري (١٠ / ٢٦٣) .

(9) أخرجه البخاري من حديث أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) (ك الطب – ب السحر ، ح ٥٧٦٣) و مسلم (ك السلام – ب السحر ، ح ٢١٨٩) .

(10) إلى هنا انتهت نسخة برلين " ب " .

(11) الكشاف (٤ / ٨١٦ ، ٨١٧) .

قال أحمد : [هذا من الطراز الأول] لو فسَّر شخصٌ (١) غيرُه [السحرَ بـ] (٢) هذا لعدَّه من بدع التفاسير .

و من سورة الناس

قال محمود : [قوله تعالى] : ﴿بِرَبِ ٱلنَّاسِ﴾ (٣) الله سبحانه (٤) ربٌّ كلِّ شيء ، و إنَّما قال (٥) : ﴿رَبِ ٱلنَّاس﴾ ؛ لأنَّ الاستعاذة وقعت من شرِّ الموسوس إليه ، كأنَّه قال : أعوذ من شرِّ الموسوس إلى الناس بربهم الذي يملك أمرهم ، و هو إلههم و معبودهم ، كما يستعيذ المولى إذا اعتراه خطبٌ بسيده . (٦)

قال أحمد : و في التخصيص جرى على عادة الاستعطاف فإنَّه معه أتمُّ . و الله سبحانه أعلم .

تمَّ الكتاب (٧)

طالع فيه متمتعًا بما يحويه فقير عفو ربِّه

المرجي لغفران ذنبه ، المفتقر إلى الملك

---

(١) سقطت من " ج " .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من " ج " .

(٣) سورة الناس ١١٤ ، آية ١ .

(٤) هكذا عبارة " ج " ، و في غيرها [هو] فقط .

(٥) في " ج " [إنما خص الناس من بين المربوبين بالذكر] .

(٦) الكشاف (٤ / ٨١٨) .

(٧) في " ج " [كمل و الحمد لله حقَّ حمده ، و صلى الله على سيدنا محمد و آله عدد ما ذكره الذاكرون و غفل عن ذكره الغافلون ، و لا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم]

و في " ز " [هذا آخر مختصر الانتصاف من الكشاف . و حسبنا الله و نعم الوكيل ، و صلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين و على آله و صحبه أجمعين . علقه لنفسه العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن محمد القرشي الشافعي بمركز السادة العدول بين القصرين أمام المدارس الصالحية النجمية (عمرها الله) بدأه في مدة سبعة عشر يومًا حامدًا لله مصليًا على نبيه محمد و آله أجمعين . و كان الفراغ منه بتاريخ رابع عشر جمادي الأول سنة ثمانٍ و عشرين و سبعمائة . قوبل بالأصل المنقول منه بحسب الإمكان ، و الله المستعان المنان] .

المعبود . محمد فتح الله بن محمود البَيْلوني الشافعي

و له بديهة عفا عنه

إلهـــــي إن تعـــــذبني بـــــذنبي   و إن تعفـــــو فعفـــــوك ربٍّ أولـــــى

و قـــد طـــال الجفـــاء فهـــل رضـــاء   يعـــود لمـــذنب يرجـــوك أو لا . (١)

---

(١) الحمد لله تمت مقابلة الكتاب و تصحيحه و خدمة نصوصه بقدر الاستطاعة في يوم الاثنين الخامس مـــن ذي القعدة لسنة ١٤٣٢ من الهجرة المشرفة ، الموافق الثالث من أكتوبر لسنة ٢٠١١ من الميلاد ، أســـأل الله عزَّ و جلَّ أنَّ ينفع به كاتبه و مطالعه ، و لست بشاعر و لكن أقول بقول الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي – في خاتمة سلم الوصول – :

ثـــــم إلـــــى هنـــــا قـــــد انتهيـــــتُ   و تـــــم مـــــا بجمعـــــه عنيـــــتُ

و الحمـــــد لله علـــــى انتهـــــائي   كمـــــا حمـــــدتُ اللهَ فـــــي ابتـــــدائي

أســـــــأله مغفـــــــرة الـــــــذنوب   جميعَهـــــــا و الـــــــسترَ للعيـــــــوب

ثـــم الـــصلاة و الـــسلام أبـــدًا   تغـــشى الرســـول المـــصطفى محمـــدًا

ثـــــــم جميـــــــعَ صـــــــحبِه و الآل   الـــــــسادةِ الأئمـــــــة الأبـــــــدال

تـــــدوم ســـــرمدًا بـــــلا نفـــــاد   مـــــا جـــــرت الأقـــــلام بالمـــــداد .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين على الانتهاء من خدمة أحد الكتب التي عُنيتْ بتفسير كتاب الله عزَّ و جلَّ و هو كتاب مختصر الانتصاف من الكشاف لعلم الدين العراقي .

و هو يعتمد على كتابين هامين في علم التفسير ، هما كتاب الكشاف للزمخشري و كتاب الانتصاف لابن المنيِّر المالكي ؛ و قد قدَّمت هذه الدراسة تعريفًا موجزًا لهذين الكتابين و لمصنفيهما ، و هذه هي الدراسة الوحيدة – فيما أعلم – التي قدَّمتْ حياة علم الدين العراقي بشيء من التفصيل ، فذكرتْ مولده و أسرته و رحلته و شيوخه و حياته العلمية و تلاميذه و مؤلفاته و ثناء العلماء عليه .

كذلك قدَّم هذا البحث دراسة شاملة لكتاب العلم العراقي وفق المنهج العلمي لتحقيق التراث ، فأثبتَ نسبة الكتاب للعلم العراقي ، و كذلك نبَّه على ما وقع من أوهام في بعض المصنفات مما يتعلق بهذا الموضوع ، و أيضًا قدَّم تحقيقًا لعنوان الكتاب على ما سيأتي في نتائج البحث ،

و أيضًا ذُكِر في البحث موضوع الكتاب و منهج المؤلف فيه و وصف نسخ الكتاب المخطوطة و منهج التحقيق ، مع تحقيق نصوص الكتاب و التعليق عليه عند الحاجة . و لعل الخلافات المذهبية – سواء الفقهية أو العقائدية – بين العلماء الذين جاءت أقوالهم مسطورة بين دفتيه أضافت للكتاب عمقًا في أبحاثه ، و صار الكتاب بها أكثر إثارة و جاذبية لقرائه .

و في ختام هذا البحث قد يستخلص القاريء هذه النتائج :

١. ظهور شيءٍ من حياة علم الدين العراقي ، و بيان شيءٍ من ملامح شخصيته كأحد أكابر علماء مصر في أواخر القرن السابع الهجري .
٢. التنبيه على أقوال علم الدين العراقي التي نُسِبتْ لغيره على سبيل الخطأ أو بسبب التحريف في كتب نَقلتْ عنه .
٣. بيان أنَّ عنوان الكتاب جاء مختصرًا في النسخ التي بين يدي المحقق على قولين و في الكتب التي نقلت عنه ، و كذلك مَن ترجموا للعلم العراقي لم يضبطوا اسم كتابه رغم شهرة موضوعه عندهم ؛ و العنوان الصحيح يجمع ما ذكرته نسخ الكتاب المخطوطة و هو " **الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف** " .
٤. و بهذا يظهر الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف لعلم الدين العراقي لأول مرة محققًا على أربع نسخ مخطوطة ؛ ليعود إلى مكانته كحاشية من أهم حواشي تفسير الكشاف .
٥. يتضح في هذا الكتاب أهمية الرجوع إلى كتب الاعتقاد المسندة التي رواها علماؤنا بالأسانيد الصحيحة ؛ فهذه هي العقيدة التي تجمع الأمة و توحدهم على كلمة سواء ؛ لأنَّ هذا الكتاب ظهر فيه بوضوح خطورة الاعتماد على أقوال المتكلمين في أصول

الدين ، فافترقت الأمة إلى معتزلة بفرقها و أشاعرة متقدمين ثم أشاعرة متأخرين و غير ذلك ؛ و هذا الاختلاف نشأ من اعتمادهم على النظر و إن خالف الأثر .

هذا ما ظهر لي من نتائج هذا البحث ، و قد يرشد البحث إلى أمرين هما :

١ – أهمية تحقيق ما بقي من تفسير علم الدين العراقي و هو جزء موجود بدار الكتب المصرية برقم (٣٢٩) تفسير تيمور ، و هو يصلح أن يكون رسالة علمية ؛ لأنَّ العلماء ذكروا أنَّ في تفسيره فوائد .

٢ – أهمية تحقيق حاشية الحافظ ولي الدين العراقي على تفسير الكشاف ، و هو من الكتب التي نقلت عن كتاب الإنصاف لعلم الدين العراقي .

و أخيرًا لا أجد إلا أن أقول كما قال السابق (١) :

و لا أبَرِّيها من العيوب مع أني بالغتُ في التنقيب
و الذهن خوان فلا تُؤَنِّبِ و مَن يَعِب أخاه يومًا يُعَبِ (٢)

---

(١) هو الشيخ عبد الله الكردي البيتوشي (ت : ١٢١١ ه) .

(٢) كفاية المُعاني في حروف المعاني ، لعبد الله بن محمد بن إسماعيل البِيتوشي ، تح شفيع برهاني ، دار اقرأ – دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٦ ه / ٢٠٠٥ م (ص ٣٠١) .

أولًا : فهرس الآثار

الحديث	الصفحة

حرف (أ)

حرف (ب)

حرف (ت)

حرف (ك)

حرف (ل – ي)

ثانيًا : فهرس الأشعار

رموز في فهرس الأشعار :

... بعد هذه النقط كلمة القافية .

// يعني الشاعر السابق نفسه .

ـــــ يعني البيت قائله مجهول .

قافية الدال

قافية الراء

قافية الميم

قافية النون

قافية الهاء

قافية الياء

ثالثًا : فهرس الأعلام المترجم لهم في الحاشية

العلم	الصفحة

رابعًا : فهرس أقوال العلم العراقي

الموضوع	الصفحة

خامسًا : فهرس مباحث العقيدة الواردة في حاشية التحقيق

الموضوع	الصفحة

سادسًا : مراجع البحث

مراجع البحث

١ – إبطال التأويلات لأخبار الصفات ، لأبي يعلى الفراء ، تح محمد بن حمد الحمود ، دار إيلاف الدولية – الكويت.
٢ – الاتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث – القاهرة .
٣ – اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة و الجهمية ، لشمس الدين بن قيم الجوزية ، تح بشير محمد عيون ، مكتبة دار البيان – دمشق ، ط ٣ ، ١٤٢١ ه / ٢٠٠٠ م .
٤ – أحكام القرآن ، لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص ، تح محمد الصادق قمحاوي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ١٤١٢ ه / ١٩٩٢ م.
٥ – أحكام القرآن ، لأبي بكر بن العربي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ٣ ، ١٤٢٤ ه / ٢٠٠٣ م .
٦ – أحكام القرآن للإمام الشافعي ، جمعه أبو بكر البيهقي ، قدم له محمد زاهد الكوثري ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٤ ه / ١٩٩٤ م .
٧ – إحياء علوم الدين ، لأبي حامد الغزالي ، تقديم د . بدوي أحمد طبانة ، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة .
٨ – أدب الكاتب ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تح محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٠٢ ه / ١٩٨١ م .
٩ – إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، لمحمد بن علي الشوكاني ، تح سامي بن العربي ، دار الفضيلة – الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م .
١٠ – إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، إشراف محمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي – بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٩ ه / ١٩٧٩ م .
١١ – أساس البلاغة ، للزمخشري ، تح محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .

١٢ – أساس التقديس ، لفخر الدين الرازي ، تح د .أحمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ، ١٤٠٦ ه / ١٩٨٦ م .

١٣ – أسباب نزول القرآن ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي ، تح كمال بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ ه / ١٩٩١ م .

١٤ – الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار و علماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي و الآثار و شرح ذلك كله بالإيجاز و الاختصار ، لابن عبد البر يوسف ابن عبدالله النمري ، تح د . عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الوعي – القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٤ ه / ١٩٩٣ م .

١٥ – الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لأبي عمر بن عبد البر ، تح عادل مرشد ، دار الأعلام – عمان ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م .

١٦ – أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لابن الأثير علي بن محمد الجزري ، تح علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية – بيروت .

١٧ – أسماء الله الحسنى أثارها و أسرارها ، للدكتور محمد بكر إسماعيل ، دار المنار – القاهرة .

١٨ – الأسماء و الصفات ، لأبي بكر البيهقي ، تح ناصر بن النجار الدمياطي ، دار ابن رجب – المنصورة ، ط ١ ، ١٤٢٥ ه / ٢٠٠٤ م .

١٩ – الأشباه و النظائر ، لابن نجيم زين الدين بن إبراهيم الحنفي ، تح محمد مطيع الحافظ ، دار الفكر – دمشق ، ط ٢ ، ١٩٨٦ م .

٢٠ – الأشباه و النظائر في قواعد و فروع فقه الشافعية ، لجلال الدين السيوطي ، تح خالد عبد الفتاح شبل ، دار الفكر – بيروت ، ط ٣ .

٢١ – الأصمعيات لعبد الملك بن قريب الأصمعي ، دار صادر – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٥ ه / ٢٠٠٥ م ، تح د . محمد نبيل طريفي .

٢٢ – الأصول الخمسة المنسوب إلى القاضي عبد الجبار بن أحمد الأسدآبادي ، تح د . فيصل بدير عون ، جامعة الكويت ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .

٢٣ – أصول الفقه ، للشيخ محمد الخضري ، دار الحديث – القاهرة ، ١٤٢٤ ه / ٢٠٠٣ م .

٢٤ – أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، للشيخ محمد الأمين بن محمد الشنقيطي ، بتتمة الشيخ عطية محمد سالم ، دار الحديث – القاهرة ، ١٤٢٦ ه / ٢٠٠٦ م .

٢٥ – الاعتقاد و الهداية إلى سبيل الرشاد ، لأبي بكر البيهقي ، تح أحمد بن إبراهيم أبو العينين ، دار الفضيلة – الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠ ه / ١٩٩٩ م .

٢٦ – إعجاز القرآن ، لأبي بكر الباقلاني ، تح السيد أحمد صقر ، دار المعارف – القاهرة ، ١٩٥٤ م .
٢٧ – إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري ، تح محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب – بيروت ، ط١ ، ١٤١٧ ه / ١٩٩٦ م .
٢٨ – إعراب القرآن الكريم و بيانه ، لمحيي الدين الدرويش ، دار ابن كثير – دمشق ، ط ٩ ، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م .
٢٩ – إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن النحاس ، تح خالد العلي ، دار المعرفة – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٦ م .
٣٠ – إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن قيم الجوزية ، تح رائد بن صبري ، دار طيبة – الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٧ ه / ٢٠٠٦ م .
٣١ – الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين و المستشرقين ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط ١٥ ، ٢٠٠٥ م .
٣٢ – أعيان العصر و أعوان النصر ، لصلاح الدين الصفدي ، تح د . علي أبو زيد و آخرين ، دار الفكر – دمشق ، ط ١ ، ١٤١٨ ه / ١٩٩٨ م .
٣٣ – إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان ، لابن القيم ، تح محمد سيد كيلاني ، النور الإسلامية – بيروت .
٣٤ – الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني ، صححه الشيخ أحمد الشنقيطي ، مطبعة التقدم – القاهرة .
٣٥ – الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف و المختلف في الأسماء و الكنى و الأنساب ، للأمير أبي نصر علي بن هبة الله بن علي بن ماكولا ، تح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
٣٦ – الألغاز النحوية ، للإمام السيوطي ، تح طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة ، طبعة ٢٠٠٣ م .
٣٧ – الأم ، للإمام الشافعي ، تح د . رفعت فوزي عبد المطلب ، دار الوفاء – المنصورة ، ط ١ ، ١٤٢٢ ه / ٢٠٠١ م .
٣٨ – أمالي المرزوقي ، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي ، تح د . يحيى وهيب الجبوري ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٥ م .
٣٩ – الانتصار للقرآن ، لأبي بكر الباقلاني ، تح د . محمد عصام القضاة ، دار الفتح – عمان ، ط ١ ، ١٤٢٢ ه / ٢٠٠١ م .

٤٠ – الانتصاف من الكشاف ، لناصر الدين بن المنيِّر المالكي ، مطبوع مع تفسير الكشاف ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ٥ ، ٢٠٠٩ م .
٤١ – الأنساب ، لعبد الكريم بن محمد السمعاني ، تح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، مكتبة ابن تيمية – القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٠ ه / ١٩٨٠ م .
٤٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين و البصريين ، لأبي البركات ابن الأنباري ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع – القاهرة ، ٢٠٠٥ م .
٤٣ – الإنصاف فيما يجب اعتقاده و لا يجوز الجهل به ، للقاضي أبي بكر الباقلاني ، تح محمد زاهد الكوثري ، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٢١ ه / ٢٠٠٠ م .
٤٤ – أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء ، اعتنى به لويس شيخو اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية – بيروت ، ١٨٩٦ م .
٤٥ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع – القاهرة ، ٢٠٠٤ م .
٤٦ – إيضاح المبهم من معاني السلم في المنطق ، للشيخ أحمد الدمنهوري ، مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٦٧ ه / ١٩٤٨ .
٤٧ – إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ، لإسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، عن طبعة استنابول ١٩٥١ م .
٤٨ – الإيضاح في أصول الدين ، لأبي الحسن علي بن عبيد الله بن الزاغوني ، تح عصام السيد محمود ، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية – الرياض ، ١٤٢٤ ه / ٢٠٠٣ م .
٤٩ – الإيضاح في علوم البلاغة ، لمحمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني ، دار الكتب العلمية – بيروت .
٥٠ – البحر المحيط في أصول الفقه ، لبدر الدين الزركشي ، تح عبد القادر عبد الله ، د . عمر سليمان الأشقر ، وزارة الأوقاف – الكويت ، ط ٢ ، ١٤١٣ ه / ١٩٩٢ م .
٥١ – البداية و النهاية ، لابن كثير ، تح د . عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر – المهندسين ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ م .
٥٢ – بدائع الفوائد ، لابن قيم الجوزية ، تح علي بن محمد العمران ، دار عالم الفوائد عن طبعة مجمع الفقه الإسلامي – جدة .

٥٣ – البدر المنير في تخريج الأحاديث و الآثار الواقعة في الشرح الكبير ، لابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ، تح مصطفى أبو الغيط عبد الحي و آخرين ، دار الهجرة – الرياض ، ١٤٢٥ ه / ٢٠٠٤ م .

٥٤ – البدور لزاهرة في القراءات العشرة المتواترة من طريقي الشاطبية و الدرى ، للشيخ عبد الفتاح القاضي ، تح أحمد عناية ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٥ ه / ٢٠٠٤ م .

٥٥ – البرهان في أصول الفقه ، لأبي المعالي الجويني ، تح د . عبد العظيم الديب ، دولة قطر ، ط ١ ، ١٣٩٩ ه .

٥٦ – البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين الزركشي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث – القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٤ ه / ١٩٨٤ م .

٥٧ – بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، للفيروزآبادي ، تح محمد علي النجار ، المكتبة العلمية – بيروت .

٥٨ – البصائر و الذخائر ، لأبي حيان علي بن محمد التوحيدي ، تح د . وداد القاضي ، دار صادر – بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ ه / ١٩٨٨ م .

٥٩ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩٩ ه / ١٩٧٩ م .

٦٠ – البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري و أثرها في الدراسات البلاغية ، للدكتور محمد أبو موسى ، دار الفكر العربي – القاهرة .

٦١ – البناية في شرح الهداية ، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني ، دار الفكر – بيروت ، ط ٢ ، ١٤١١ ه / ١٩٩٠ م .

٦٢ – بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ، مجمع الملك فهد – السعودية ، ١٤٢٦ هـ ، محقق في رسائل علمية .

٦٣ – بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط ، لتقي الدين السبكي ، تحقيق الباحثة نورة أمين يوسف ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى .

٦٤ – البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات بن الأنباري ، تح د طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ ه / ١٩٨٠ م .

٦٥ – البيان و التبيين ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط ٧ ، ١٤١٨ ه / ١٩٩٨ م .

٦٦ – تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد محمد مرتضى الزَّبيدي ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج و آخرين ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٨٥ هـ ، ١٩٦٥ م .

٦٧ – تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان ، تعريب د . عبد الحليم النجار ، دار المعارف – مصر ، ط ٥ .

٦٨ – تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير و الأعلام ، لشمس الدين الذهبي ، تح د . عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ ه / ١٩٨٨ م .

٦٩ – تاريخ الطبري تاريخ الرسل و الملوك ، لأبي جعفر بن جرير الطبري ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – القاهرة .

٧٠ – تاريخ مدينة السلام و أخبار محدثيها و ذكر قطانها العلماء من غير أهلها و وارديها ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، تح د . بشار عواد ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ ه / ٢٠٠١ م .

٧١ – تاريخ مدينة دمشق ، لأبي القاسم ابن عساكر علي بن الحسن ، تح عمر بن غرامة العمروي ، دار الفكر للطباعة و النشر – بيروت ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م .

٧٢ – تأويل مختلف الحديث ، لابن قتيبة الدينوري ، تح الأستاذ إسماعيل الأسعردي ، دار الكتب العلمية – بيروت .

٧٣ – تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ، لابن عساكر علي ابن الحسن ، القدسي – دمشق الشام ، ١٣٤٧ ه .

٧٤ – التحبير شرح التحرير في أصول الفقه ، لأبي الحسن علي بن سليمان المرداوي ، تح د . عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين و آخرين ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١ ه / ٢٠٠٠ م .

٧٥ – تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، لأبي الحجاج المزي ، تح عبد الصمد شرف الدين ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٤٠٣ ه / ١٩٨٣ م .

٧٦ – تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب ، للحافظ ابن كثير ، تح عبد الغني بن حميد الكبيسي ، دار حراء – مكة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .

٧٧ – تحقيق النصوص و نشرها ، للأستاذ عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط ٧ ، ١٤١٨ ه / ١٩٩٨ م .

٧٨ – ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، للقاضي عياض ابن موسى بن عياض السبتي ، تح محمد بن تاويت الطنجي ، وزارة الأوقاف – المملكة المغربية ، ط ٢ ، ١٤٠٣ ه / ١٩٨٣ م .

٧٩ – تعظيم قدر الصلاة ، لمحمد بن نصر المروزي ، تح عبد الرحمن بن عبد الجبار الفَرِيْوَائي ، مكتبة الدار – المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٠٦ ه .

٨٠ – التعليق الثمين على شرح الشيخ ابن عثيمين لحلية طالب العلم ، عمرو عبد المنعم سليم ، مكتبة عباد الرحمن – مصر ، ط ١ ، ١٤٢٥ ه / ٢٠٠٤ م .

٨١ – التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، تح د . عوض بن حمد القوزي ، سلسلة من نوادر المخطوطات ، جامعة الملك سعود – الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦ ه ، ١٩٩٦ م .

٨٢ – تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و آخرين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣ م .

٨٣ – تفسير البغوي (معالم التنزيل) ، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ، دار طيبة – الرياض ، ١٤٠٩ ه ، تح محمود عبد الله النمر و عثمان جمعة ضميرية ، و سليمان مسلم الحرش .

٨٤ – تفسير التحرير و التنوير ، لمحمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر – تونس ، ١٩٨٤ م .

٨٥ – تفسير سورة سبح اسم ربِّك إلى آخر القرآن إملاء الشيخ علم الدين العراقي ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (٣٢٩) تفسير تيمور .

٨٦ – تفسير الفخر الرازي ، لأبي عبد الله محمد بن عمر ، دار الفكر – بيروت ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م .

٨٧ – تفسير القرآن العظيم ، للحافظ ابن كثير ، تح محمود بن الجميل و آخرين ، مكتبة الصفا – القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م .

٨٨ – تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسول الله (ﷺ) و الصحابة و التابعين ، لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ، تح أسعد محمد الطيب ، مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٧ ه / ١٩٩٧ م .

٨٩ – تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، لابن حجر العسقلاني ، تح حسن عباس قطب ، مؤسسة قرطبة – القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٦ ه / ١٩٩٥ م .

٩٠ – التمثيل و المحاضرة ، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي ، تح د . عبد الفتاح محمد الحلو ، الدار العربية للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م .

٩١ – التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي علي عمر بن محمد بن خليل السكوني ، مخطوط بدار الكتب المصرية (٤٠ تفسير م) .

٩٢ – تهذيب التهذيب ، للحافظ ابن حجر ، تح إبراهيم الزيبق ، عادل مرشد ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٥ م .

٩٣ – تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، لأبي الحجاج المزي ، تح د . بشار عواد ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ ه / ١٩٨٣ م .

٩٤ – تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تح عبد السلام محمد هارون و آخرين ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة .

٩٥ – تيسير الرحمن في تجويد القرآن ، د . سعاد عبد الحميد ، دار التقوى – شبرا الخيمة ، ط ١ ، ١٤٣٠ ه / ٢٠٠٩ م .

٩٦ – التيسير العجيب في تفسير الغريب ، لناصر الدين بن المنير المالكي ، تح د . سليمان ملا إبراهيم أوغلو ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤ م .

٩٧ – تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، تح سعد بن فواز الصميل ، دار ابن الجوزي .

٩٨ – الثقات ، لأبي حاتم بن حبان البستي ، تح السيد شرف الدين أحمد ، مؤسسة الكتاب الثقافية عن طبعة دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد ، ١٣٩٨ ه / ١٩٧٨ م .

٩٩ – ثمار القلوب في المضاف و المنسوب ، لأبي منصور الثعالبي ، تح إبراهيم صالح ، دار البشائر – دمشق ، ط ١ ، ١٤١٤ ه / ١٩٩٤ م .

١٠٠ – الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، للشيخ صالح عبد السميع الآبي ، مكتبة الصفا – القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٦ ه / ٢٠٠٦ م .

١٠١ – جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لابن جرير الطبري ، دار هجر – القاهرة ، ط ١، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م .

١٠٢ – جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ، لعثمان بن سعيد الداني ، تح محمد صدوق الجزائري ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٦ ه / ٢٠٠٥ م .

١٠٣ – جامع العلوم و الحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم ، للحافظ ابن رجب الحنبلي ، تح الشيخ طارق بن عوض الله ، دار ابن الجوزي – الرياض ، ط ٢ ، ١٤٢٠ ه / ١٩٩٩ م .

١٠٤ – الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، دار الغد العربي – القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٨ م .

١٠٥ – الجامع لشعب الإيمان ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تح د . عبد العلي عبد الحميد حامد ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٣ ه / ٢٠٠٣ م .

١٠٦ – الجنى الداني في حروف المعاني ، لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي ، تح د . فخر الدين قباوه و أ . محمد نديم ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م .

١٠٧ – جوامع السيرة و خمس رسائل أخرى ، لأبي محمد بن حزم الأندلسي ، تح د . إحسان عباس و د . ناصر الدين الأسد ، دار المعارف – بمصر .
١٠٨ – جواهر الأدب في أدبيات و إنشاء لغة العرب ، السيد أحمد الهاشمي ، مؤسسة المعارف – بيروت .
١٠٩ – جواهر الإكليل شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب الإمام مالك إمام دار التنزيل ، للشيخ صالح عبد السميع الآبي الأزهري ، المكتبة الثقافية – بيروت .
١١٠ – الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، لمحيي الدين عبد القادر بن محمد القرشي ، تح د . عبد الفتاح محمد الحلو ، دار هجر – الجيزة ، ط ٢ ، ١٤١٣ ه / ١٩٩٣ م .
١١١ – حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، للشيخ محمد عرفة الدسوقي ، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة .
١١٢ – الحاوي الكبير ، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي ، تح علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ ه / ١٩٩٤ م .
١١٣ – الحاوي للفتاوي ، لجلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٠٣ ه / ١٩٨٣ م .
١١٤ – الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، تح بدر الدين قهوجي ، بشير جويجاني ، دار المأمون للتراث – دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٤ ه / ١٩٨٤ م .
١١٥ – حسن المحاضرة في تاريخ مصر و القاهرة ، لجلال الدين السيوطي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط ١ ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
١١٦ – خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط ٤ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م .
١١٧ – الخصائص ، لأبي الفتح بن جني ، تح محمد علي النجار ، المكتبة العلمية .
١١٨ – خلق أفعال و الرد على الجهمية و أصحاب التعطيل ، للإمام البخاري ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤١١ ه / ١٩٩٠ م .
١١٩ – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف السمين الحلبي ، تح د . أحمد محمد الخراط ، دار القلم – دمشق .
١٢٠ – الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، لجلال الدين السيوطي ، تح د . عبد الله عبد المحسن التركي ، مركز هجر للبحوث و الدراسات الإسلامية – الجيزة ، ط ١ ، ١٤٢٤ ه / ٢٠٠٣ م .

١٢١ – الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، دار الجيل – بيروت ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .

١٢٢– الدقائق المحكمة في شرح المقدمة ، للشيخ زكريا الأنصاري ، قطاع المعاهد الأزهرية ، ١٤٢٥ ه / ١٤٢٦ ه .

١٢٣ – دلائل النبوة ، لأبي نعيم الأصبهاني ، تح د . محمد رواس قلعه جي و عبد البر عباس ، دار النفائس – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٦ ه / ١٩٨٦ م .

١٢٤ – دلائل النبوة و معرفة أحوال صاحب الشريعة ، لأبي بكر البيهقي ، تح د . عبد المعطي قلعجي ، دار الريان للتراث – القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٨ ه / ١٩٨٨ م .

١٢٥ – الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، للقاضي إبراهيم بن فرحون ، تح مأمون بن محيي الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ ه / ١٩٩٦ م .

١٢٦ – ديوان ابن الرومي ، شرح الأستاذ أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ٣ ، ١٤٢٣ ه / ٢٠٠٢ م .

١٢٧ – ديوان ابن مقبل ، تح د . عزة حسن ، دار الشرق العربي – بيروت ، ١٤١٦ ه / ١٩٩٥ م .

١٢٨ – ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعة أبي سعيد الحسن السكري ، تح محمد حسن آل ياسين ، دار و مكتبة الهلال – بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٨ ه / ١٩٩٨ م .

١٢٩ – ديوان أبي العتاهية ، تقديم كرم البستاني ، دار بيروت – بيروت ، ١٤٠٦ ه / ١٩٨٦ م .

١٣٠ – ديوان أبي النجم العجلي ، جمعه و شرحه د . محمد أديب عبد الواحد ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٢٧ ه ، ٢٠٠٦ م .

١٣١ – ديوان أبي تمام ، تح المعلم شاهين عطية ، المكتبة الوطنية – بيروت ، ١٨٨٩ م .

١٣٢ – ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ، تح محمد عبده عزام ، دار المعارف – القاهرة ، ط ٥ .

١٣٣ – ديوان أبي نواس ، مطبعة جمعية الفنون ، ط ٢ ، ١٣٠١ ه / ١٨٨٤ .

١٣٤ – ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، تح . د . محمد محمد حسين ، مكتبة الآداب – مصر ، ١٩٥٠ م .

١٣٥ – ديوان الخنساء بشرح ثعلب ، تح د . أنور أبو سويلم ، دار عمار – الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٩ ه / ١٩٨٨ م .

١٣٦ – ديوان العباس بن مرداس السَّلمي ، جمعه د . يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ ه / ١٩٩٢ م .

١٣٧ – ديوان عبيد بن الأبرص ، شرحه أشرف أحمد عدرة ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ ه / ١٩٩٤ .

١٣٨ – ديوان القطامي ، تح د . إبراهيم السامرائي ، أحمد مطلوب ، دار الثقافة – بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٠ م .

١٣٩ – ديوان الكميت بن زيد الأسدي ، جمع د . محمد نبيل طريفي ، دار صادر – بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م .

١٤٠ – ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري ، تح د . كرنكو ، مكتبة القدسي – القاهرة ، ١٣٥٢ ه .

١٤١ – ديوان النابغة الذبياني ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – القاهرة ، ط ٢ .

١٤٢ – ديوان امرئ القيس ، عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٥ ه ، ٢٠٠٤ م .

١٤٣ – ديوان أوس بن حجر ، تح د . محمد يوسف نجم ، دار صادر – بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٩ ه / ١٩٧٩ م .

١٤٤ – ديوان بشر بن أبي خازم ، تح د . عزة حسن ، وزارة الثقافة السورية – دمشق ، ١٣٧٩ ه / ١٩٦٠ م .

١٤٥ – ديوان تأبط شرًا و أخباره ، جمع و تحقيق علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٩ ه / ١٩٩٩ م .

١٤٦ – ديوان حسان بن ثابت ، تح د . وليد عرفات ، دار صادر – بيروت ، ٢٠٠٦ م .

١٤٧ – ديوان زهير بن أبي سلمى ، تح حمدو طماس ، دار المعرفة – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥ م .

١٤٨ – ديوان شعر ذي الرمة ، تصحيح كارليل هنري هيس مكارنتي ، كلية كمبريج ، ١٣٣٧ ه / ١٩١٩ م .

١٤٩ – ديوان طرفة بن العبد ، تح عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤ ه / ٢٠٠٣ م .

١٥٠ – ديوان عبد الله بن الدُّمَيْنة ، شرحه و ضبطه السيد محمد الهاشمي البغدادي ، مطبعة المنار – مصر ، ط ١ ، ١٣٣٧ ه / ١٩١٨ م .

١٥١ – ديوان عمرو بن كلثوم ، جمعه د . إميل بديع يعقوب ، دار الكتـاب العربـي – بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ ه / ١٩٩١ م .
١٥٢ – ديوان عنترة ، مطبعة الآداب – بيروت ، ١٨٩٣ م .
١٥٣ – ديوان كثير عزة ، جمعه د . إحسان عباس ، دار الثقافة – بيروت ، ١٣٩١ ه / ١٩٧١ م .
١٥٤ – ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، دار صادر – بيروت .
١٥٥ – الذخيرة ، لشهاب الدين القرافي ، تح د . محمد حجي و آخـرين ، دار الغـرب الإسلامي – تونس ، ط ٣ ، ٢٠٠٨ م .
١٥٦ – ذم التأويل ، لموفق الدين بن قدامة المقدسي ، تح بدر بن عبـد الله البـدر ، دار الفتح – الشارقة ، ط ١ ، ١٤١٤ ه / ١٩٩٤ م .
١٥٧ – ذيل تاريخ الإسلام ، لشمس الدين الذهبي ، تح مازن سالم باوزير ، دار المغنـي للنشر و التوزيع .
١٥٨ – ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين للعبادي ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ .
١٥٩ – ذيول العبر في خبر من غبر ، لشمس الدين الذهبي ، تح محمد السعيد بسيوني ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥ ه / ١٩٨٥ م .
١٦٠ – رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد ، تح محمد حامـد الفقي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، عن ط ١ ، ١٣٥٨ ه .
١٦١ – الرسالة للإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعى ، تح الشيخ أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية – بيروت .
١٦٢ – رفع الإصر عن قضاة مصر ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تح د . علي محمد عمر ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨ ه / ١٩٩٨ م .
١٦٣ – روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني ، لمحمود شكري الألوسي ، إدارة الطباعة المنيرية – القاهرة ، ١٣٥٣ هـ .
١٦٤ – الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام ، لأبي القاسم السهيلي ، تـح عبد الرحمن الوكيل ، دار الكتب الإسلامية ، ط ١ ، ١٣٨٧ ه / ١٩٦٧ م .
١٦٥ – روضة الطالبين ، ليحيى بن شرف النووي ، تح عادل أحمـد عبـد الموجـود ، الشيخ علي محمد معوض ، دار عالم الكتب – الرياض ، ١٤٢٣ ه / ٢٠٠٣ م .
١٦٦ – زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ، المكتب الإسلامي – بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٤ ه / ١٩٨٤ م .

١٦٧ – زاد المعاد في هدي خير العباد ، لابن القيم ، تح شعيب و عبد القادر الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ٢٧ ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

١٦٨ – سد الذرائع في الشريعة الإسلامية ، رسالة ماجستير ، لمحمد هشام البرهاني ، دار الفكر – دمشق ، ط ٢ ، ١٩٩٥ م .

١٦٩ – سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني م ، تح د . حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ط ٢ ، ١٤١٣ ه / ١٩٩٣ م .

١٧٠ – سلسلة الأحاديث الصحيحة و شيء من فقهها و فوائدها ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف – الرياض ، ط ٢ ، ١٤١٣ ه .

١٧١ – سلسلة الأحاديث الضعيفة و الموضوعة و أثرها السيء على الأمة ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف – الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢ ه / ١٩٩٢ م .

١٧٢ – السلوك لمعرفة دول الملوك ، لأبي العباس أحمد بن علي المقريزي ، تح محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٨ م / ١٩٩٧ م .

١٧٣ – سمط اللآلي المحتوي على اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري ، تح عبد العزيز الميمني ، لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، ١٣٥٤ ه / ١٩٣٦ م .

١٧٤ – السنة ، لأبي بكر بن أبي عاصم ، تح د . باسم فيصل الجوابرة ، دار الصميعي – الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩ ه / ١٩٩٨ م .

١٧٥ – سنن أبي داود (و معه تعليقات الألباني عليه) ، اعتنى به : مشهور بن حسن آل سلمان ، مكتبة المعارف – الرياض ، ط ٢ ، ١٤٢٤ ه .

١٧٦ – سنن ابن ماجة (و معه تعليقات الألباني عليه) ، اعتنى به : مشهور بن حسن آل سلمان ، مكتبة المعارف – الرياض ، ط ٢ ، ١٤١٧ ه .

١٧٧ – سنن الترمذي (و معه تعليقات الألباني عليه) ، اعتنى به : مشهور بن حسن آل سلمان ، مكتبة المعارف – الرياض ، ط ٢ ، ١٤٢٩ ه / ٢٠٠٨ م .

١٧٨ – السنن الكبرى لأبي بكر البيهقي ، مطبعة المعارف العثمانية – حيدر آباد ، ط ١ ، ١٣٥٦ هـ .

١٧٩ – سنن النسائي (و معه تعليقات الألباني عليه) ، اعتنى به : مشهور بن حسن آل سلمان ، مكتبة المعارف – الرياض ، ط ٢ ، ١٤١٧ ه .

١٨٠ – سنن سعيد بن منصور ، تح د . سعيد بن عبد الله آل حميد ، دار الصميعي – الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤ ه / ١٩٩٣ م .

١٨١ – سير أعلام النبلاء ، للحافظ الذهبي ، تحقيق د . بشار عواد و آخرين ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦ م .

١٨٢ – السيرة النبوية ، لعبد الملك بن هشام المعافري ، دار التقوى – شبرا الخيمة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ م .

١٨٣ – شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، للشيخ محمد بن محمد مخلوف ، دار الكتاب العربي – بيروت .

١٨٤ – شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، تح محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير – دمشق ، ط ١ ، ١٤١٣ ه / ١٩٩٢ م .

١٨٥ – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث – القاهرة ، ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ م .

١٨٦ – شرح أصول اعتقاد أهل السنة و الجماعة ، لأبي القاسم بن الحسن اللالكائي ، تح د . أحمد بن سعد الغامدي ، دار طيبة – الرياض ، ط ٤ ، ١٤١٦ ه / ١٩٩٥ م .

١٨٧ – شرح التسهيل ، لابن مالك محمد بن عبد الله الطائي ، تح د عبد الرحمن السيد ، د محمد بدوي المختون ، دار هجر – الجيزة ، ط ١ ، ١٤١٠ ه / ١٩٩٠ م .

١٨٨ – شرح الرضى على الكافية ، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي ، تح د . يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس – بنغازي ، ط ٢ ، ١٩٩٦ م .

١٨٩ – شرح الشواهد ، للعيني ، تح طه عبد الرؤوف سعد ، مع حاشية الصبان ، المكتبة التوفيقية – القاهرة .

١٩٠ – شرح العقيدة السفارينية ، للشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع ، تح أشرف بن عبد المقصود ، أضواء السلف – الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ ه / ١٩٩٧ م .

١٩١ – شرح العقيدة الطحاوية ، لابن أبي العز الحنفي ، تح زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي – بيروت ، ١٣٩١ هـ .

١٩٢ – شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تح علي محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠ م .

١٩٣ – شرح المعلقات السبع ، لأبي عبد الله الزوزني ، دار الجيل – بيروت .

١٩٤ – شرح المفصل ، لموفق الدين بن يعيش ، دار الطباعة المنيرية ، القاهرة .

١٩٥ – شرح المقاصد ، لمسعود بن عمر التفتازاني ، تح د . عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب – بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٩ ه / ١٩٩٨ م .

١٩٦ – شرح بداية المجتهد و نهاية المقتصد ، لابن رشد الحفيد محمد بن أحمد ، تح د . عبد الله العبادي ، دار السلام – القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٦ ه / ١٩٩٥ م .

١٩٧ – شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ، لشهاب الدين أحمد ابن إدريس القرافي ، تح د . ناجي السويد ، المكتبة العصرية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٣٢ ه / ٢٠١١ م .

١٩٨ – شرح ديوان الحماسة ، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي ، تحقيق أحمد أمين ، و عبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة – القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م .

١٩٩ – شرح ديوان الفرزدق ، إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني – بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .

٢٠٠ – شرح ديوان جرير ، محمد إسماعيل عبد الله الصاوي ، المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة ، ط ١ ، ١٣٥٣ ه .

٢٠١ – شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع – القاهرة ، ٢٠٠٤ م .

٢٠٢ – شرح صحيح البخاري لابن بطال علي بن خلف بن عبد الملك المالكي ، تح أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، مكتبة الرشد – الرياض .

٢٠٣ – شرح طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠ م .

٢٠٤ – شرح عقود الجمان في علم المعاني و البيان ، لجلال الدين السيوطي ، تصحيح الشيخ أحمد مصطفى علي ، دار الفكر – بيروت .

٢٠٥ – شرح قطر و بل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع – القاهرة ، ٢٠٠٤ م .

٢٠٦ – شرح مشكل الآثار ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، تح شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ ه / ١٩٩٤ م .

٢٠٧ – شرح ملحة الإعراب ، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ، تح د. فائز فارس ، دار الأمل – الأردن ، ط ١ ، ١٤١٢ ه / ١٩٩٢ م .

٢٠٨ – الشريعة ، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري ، تح فريد عبد العزيز الجندي ، دار الحديث – القاهرة ، ١٤٢٦ ه / ٢٠٠٥ م .

٢٠٩ – شعر الأحوص الأنصاري ، تح عادل جمال سليمان ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١١ ه / ١٩٩٠ م .

٢١٠ – شعر زياد الأعجم ، جمع د . يوسف حسين بكار ، دار المسيرة ، ط ١ ، ١٤٠٣ ه / ١٩٨٣ م .

٢١١ – شعر عمرو بن أحمر الباهلي ، د .حسين عطوان ، مجمع اللغة العربية – دمشق .
٢١٢ – شعر عمرو بن معدي كرب الزُّبيدي ، مطاع الطرابيشي ، مجمع اللغة العربية – دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٥ ﻫ / ١٩٨٥ م .
٢١٣ – الشعر و الشعراء ، لابن قتيبة الدينوري ، تح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف – القاهرة ، ١٣٧٧ ﻫ / ١٩٥٨ م .
٢١٤ – شفاء العليل في مسائل القضاء و القدر و الحكمة و التعليل ، لابن قيم الجوزية ، تح الحساني حسن عبد الله ، مكتبة دار التراث – القاهرة .
٢١٥ – الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز توثيق و تحليل و نقد ، د . نجاح أحمد الظهار ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤١٦ ﻫ / ١٩٩٦ م .
٢١٦ – الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تح أحمد عبد الغفور عطا ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط ٤ ، ١٩٩٠ م .
٢١٧ – صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تح شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٣ م .
٢١٨ – صحيح الترغيب و الترهيب ، محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف – الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
٢١٩ – الصحيح المسند من أسباب النزول ، مقبل بن هادي الوادعي ، دار الآثار – صنعاء ، ط ٧ ، ١٤٣٠ ﻫ / ٢٠٠٩ م .
٢٢٠ – صحيح مسلم بشرح النووي ، تح عصام الصبابطي و آخرين ، دار الحديث – القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٩ ﻫ / ١٩٩٨ م .
٢٢١ – صحيح وضعيف الأدب المفرد ، للألباني ، دار الدليل الأثرية – السعودية ، ط ٣ ، ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٦ م .
٢٢٢ – صريح السنة ، لابن جرير الطبري ، تح بدر بن يوسف المعتوق ، مكتبة أهل الأثر – الكويت ، ط ٢ ، ١٤٢٦ ﻫ / ٢٠٠٥ م .
٢٢٣ – صفة الصفوة ، لأبي الفرج بن الجوزي ، تح محمود فاخوري ، محمد روَّاس قلعه جي ، دار المعرفة – بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٥ ﻫ / ١٩٨٥ م .
٢٢٤ – صيد الخاطر لابن الجوزي ، تح حامد أحمد الطاهر ، دار الفجر للتراث – القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .

٢٢٥ – طبقات الحنابلة ، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء ، تح د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الأمانة العامة – السعودية ١٤١٩ ه / ١٩٩٩ م .

٢٢٦ – طبقات الشافعية ، لأبي بكر بن قاضي شهبة الدمشقي ، تح د . الحافظ عبد العليم خان ، دائرة المعارف العثمانية – الهند ، ط ١ ، ١٣٩٨ ه / ١٩٧٨ م .

٢٢٧ – طبقات الشافعية ، لعبد الرحيم الإسنوي ، تح كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ ه / ١٩٨٧ م .

٢٢٨ – طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، تح محمود محمد الطناحي ، عبد الفتاح الحلو ، دار إحياء الكتب العربية ، ط ١ ، ١٣٨٣ ه / ١٩٦٤ م .

٢٢٩ – طبقات الفقهاء ، لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي ، تح د . إحسان عباس ، دار الرائد العربي – بيروت .

٢٣٠ – طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير تح د . أحمد عمر هاشم ، د . محمد زينهم ، مكتبة الثقافة الدينية – ط ١ ، ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م .

٢٣١ – طبقات المعتزلة لأحمد بن يحيى بن المرتضى ، تح سوسنه ديفلد ، جمعية المستشرقين الألمانية – بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧ ه / ١٩٨٧ م .

٢٣٢ – طبقات المفسرين ، لأحمد بن محمد الأدنروي ، تح سليمان بن صالح الخزي ، مكتبة العلوم و الحكم – المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤١٧ ه / ١٩٩٧ م .

٢٣٣ – طبقات المفسرين ، للسيوطى ، تح علي محمد عمر ، مكتبة وهبة – القاهرة ، ط ١ ، ١٣٩٦ ه / ١٩٧٦ م .

٢٣٤ – طبقات النحويين و اللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٩٢ ه / ١٩٧٣ م .

٢٣٥ – طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي ، تح محمود محمد شاكر ، دار المدني – جدة .

٢٣٦ – الطراز المتضمن لأسرار البلاغة و علوم حقائق الإعجاز ، ليحيى بن حمزة العلوي اليمني ، تقديم د . إبراهيم الخولي ، الهيئة العامة لقصور الثقافة – القاهرة ، ٢٠٠٩ م .

٢٣٧ – طرح التثريب في شرح التقريب ، للحافظ زين الدين العراقي و ابنه ولي الدين ، إشراف الشيخ محمود حسن ربيع ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٢٣٨ – العبر في خبر من غبر ، لشمس الدين الذهبي ، تح محمد السعيد بن بسيوني ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥ ه / ١٩٨٥ م .

٢٣٩ – عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان عصر سلاطين المماليك ، لبدر الدين محمود العيني ، تح د . محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤١٢ ه / ١٩٩٢ م .

٢٤٠ – العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية ، لأبي المعالي الجويني ، تح محمد زاهد الكوثري ، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة ، ١٤١٢ ه / ١٩٩٢ م .

٢٤١ – العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، تح إرشاد الحق الأثري ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٢٤٢ – العمدة في محاسن الشعر و آدابه و نقده ، لأبي الحسن بن رشيق القيرواني ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل – بيروت ، ط ٥ ، ١٤٠١ ه / ١٩٨١ م .

٢٤٣ – العنوان الصحيح للكتاب ، للشريف حاتم بن عارف العوني ، دار عالم الفوائد – مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٩ ه .

٢٤٤ – العواصم من القواصم ، لأبي بكر بن العربي المالكي ، مكتبة الأنصار – مصر ، ط ١ ، ١٤٢٧ ه / ٢٠٠٦ م .

٢٤٥ – عون المعبود شرح سنن أبي داود ، لأبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي ، خرَّج أحاديثه عصام الصبابطي ، دار الحديث – القاهرة ، ١٤٢٢ ه / ٢٠٠١ م .

٢٤٦ – عيار الشعر ، لمحمد بن أحمد بن طباطبا ، تح عباس عبد الساتر ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٢ ه / ١٩٨٢ م .

٢٤٧ – غاية النهاية في طبقات القراء ، لأبي الخير محمد بن الجزري ، تح ج . براجستراسر ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٧ ه / ٢٠٠٦ م .

٢٤٨ – غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ، تح د . حسين شرف ، مجمع اللغة العربية – القاهرة ، ١٤٠٤ ه / ١٩٨٤ م .

٢٤٩ – الغريبين في القرآن و الحديث ، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي ، تح أحمد فريد المزيدي ، مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٩ ه / ١٩٩٩ م .

٢٥٠ – الفاضل للمبرد ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٥ م .

٢٥١ – فتاوي ابن الصلاح في التفسير و الحديث و الأصول و الفقه ، لأبي عمرو بن الصلاح ، تح سعيد محمد السناري ، دار الحديث – القاهرة ، ١٤٢٨ ه / ٢٠٠٧ م .

٢٥٢ – فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، دار التقوى – شبرا الخيمة ، ٢٠٠٠ م .

٢٥٣ – الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي ، لزين الدين عبد الرؤوف المناوي ، تح أحمد محببي بن نذير ، دار العاصمة – الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٩ ه .

٢٥٤ – الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، للشيخ عبد الله مصطفى المراغي ، نشره محمد علي عثمان ، ١٣٦٦ ه / ١٩٤٧ م .

٢٥٥ – فتح المجيد فى شرح كتاب التوحيد ، للشيخ عبد الرحمن بن حسن الحنبلى ، تح أحمد بن شعبان ، و عليه تعليقات الفقى و ابن باز ، مكتبة الصفا – القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٤ ه / ٢٠٠٣ م .

٢٥٦ – فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ، لشرف الدين الطيبي ، مجموعة رسائل علمية من كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، و هذا ترقيم الرسائل لأني في حاشية التحقيق عزوت إليها على الترقيم الآتي : ١ – من أول الكتاب إلى آية ١١٧ من سورة البقرة ، رسالة دكتوراه ١٤١٣ ه ، لـ د . صالح عبد الرحمن الفايز . ٢ – من آية ١١٧ إلى آخر سورة البقرة ، رسالة ماجستير ١٤١٤ ه ، لـ علي بن حميد بن مسلم . ٣ – سورة آل عمران ، رسالة ماجستير ، لـ حسن بن أحمد بلغيث العمري . ٤ – سورتي المائدة و النساء ، رسالة دكتوراه ١٤١٥ ه ، لـ صالح بن ناصر الناصر . ٥ – سورة الأنعام ، رسالة ماجستير ، لـ أمجد علي شاه . ٦ – من سورة الحجر إلى نهاية سورة طه ، رسالة دكتوراه ١٤١٥ / ١٤١٦ ه ، ل د . محمد الأمين بن الحسين الشنقيطي . ٧ – من سورة الأنبياء إلى نهاية سورة الشعراء ، رسالة ماجستير ١٤١٦ ه ، لـ عبد القدوس راجي محمد موسى .

٢٥٧ – الفردوس بمأثور الخطاب لأبي شجاع الديلمي ، تح السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ ه / ١٩٨٦ م .

٢٥٨ – الفرق بين الفرق ، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي ، تح مجدي فتحي السيد ، المكتبة التوفيقية – القاهرة .

٢٥٩ – الفصل في الملل و الأهواء و النحل ، لابن حزم الظاهري ، تح د . محمد إبراهيم نصر ، د . عبد الرحمن عميرة ، دار الجيل – بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦ ه / ١٩٩٦ م .

٢٦٠ – فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري ، مع المستصفى ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ ه / ١٩٨٣ م .

٢٦١ – فيض القدير شرح الجامع الصغير ، لعبد الرؤوف المناوي ، دار المعرفة – بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩١ ه / ١٩٧٢ م .

٢٦٢ – القاموس المحيط ، لمجد الدين الفيروزآبادي ، إشراف محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٨ ، ١٤٢٦ ه / ٢٠٠٥ م .

٢٦٣ – قانون التأويل لأبي بكر بن العربي ، تح د . محمد السليماني ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٠ م .

٢٦٤ – القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب ، للشيخ عبد الفتاح القاضي ، تح أحمد عناية ، مطبوع مع البدور الزاهرة ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٥ ه / ٢٠٠٤ م .

٢٦٥ – قرة العينين على تفسير الجلالين ، للقاضي محمد أحمد كنعان ، دار البشائر الإسلامية – بيروت ، ط ٤ ، ١٤١١ ه / ١٩٩١ م .

٢٦٦ – قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية ، للدكتور حسين بن علي الحربي ، دار القاسم – الرياض ، ط ١ ، ١٤١٧ ه / ١٩٩٦ م .

٢٦٧ – الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، لشمس الدين الذهبي ، تح محمد عوامة ، أحمد محمد نمر ، دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة ، ط ١ ، ١٤١٣ ه / ١٩٩٢ م .

٢٦٩ – الكافي في فقه أهل المدينة ، لأبي عمر بن عبد البر المالكي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٣ ه / ١٩٩٢ م .

٢٧٠ – الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي ، تح د . سهيل زكَّار ، دار الفكر – بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .

٢٧١ – الكامل لأبي العباس المبرد ، تح د . محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٢ ه / ١٩٩٢ م .

٢٧٢ – كتاب الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، تح د . كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب – بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦ ه / ١٩٩٦ م .

٢٧٣ – كتاب الإيمان ، لأبي بكر بن أبي شيبة ، تح محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ ه / ١٩٨٣ م .

٢٧٤ – كتاب التعريفات الاعتقادية ، لسعد بن محمد بن علي آل عبد اللطيف ، دار الوطن للنشر .

٢٧٥ – كتاب التوحيد ، للحافظ أبي عبد الله بن منده ، تح د . محمد بن عبد الله الوهيبي ، د . موسى بن عبد العزيز الغصن ، دار الهدي النبوي – المنصورة ، ط ١ ، ١٤٢٨ ه / ٢٠٠٧ م .
٢٧٦ – كتاب التوحيد و إثبات صفات الرب عزَّ و جلَّ ، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ، تح د . عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط ٥ ، ١٤١٤ ه / ١٩٩٤ م .
٢٧٧ – كتاب الصلاة و حكم تاركها ، لابن قيم الجوزية ، تح عبد الله المنشاوي ، مكتبة الإيمان – المنصورة .
٢٧٨ – كتاب الطبقات الكبير ، لمحمد بن سعد الزهري ، تح د . علي محمد عمر ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢١ ه / ٢٠٠١ م .
٢٧٩ – كتاب الفروق أنوار البروق في أنواء الفروق ، لأحمد بن إدريس القرافي ، تح د . محمد أحمد سراج ، د . علي جمعة ، دار السلام – القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٣١ ه / ٢٠١٠ م .
٢٨٠ – كتاب المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، لأحمد بن محمد الفيومي ، صححه الشيخ حمزة فتح الله ، المطبعة الأميرية – القاهرة ، ط ٥ ، ١٩٢٢ م .
٢٨١ – كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني ، لابن قتيبة الدينوري ، تح عبد الرحمن ابن يحيى اليماني ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٠٥ ه / ١٩٨٤ م .
٢٨٢ – كتاب المنهاج في شعب الإيمان ، لأبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي ، تح حلمي محمد فوده ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٣٩٩ ه / ١٩٧٩ م .
٢٨٣ – كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات ، لأبي الفرج بن الجوزي ، تح د . نور الدين شكري بن علي ، أضواء السلف – الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ ه / ١٩٩٧ م .
٢٨٤ – كتاب تذكرة الحفاظ ، لشمس الدين الذهبي ، تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، عن نسخة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية .
٢٨٥ – كتاب دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، تح الشيخ محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي – القاهرة .
٢٨٦ – كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م .
٢٨٧ – كتاب فضائل القرآن ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تح مروان العطية و آخرين ، دار ابن كثير – دمشق ، ط ١ ، ١٤١٥ ه / ١٩٩٥ م .

٢٨٨ – الكشاف عن حقائق غوامض التزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تح محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ٥ ، ٢٠٠٩ م .

٢٨٩ – الكشاف عن حقائق غوامض التزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، مكتبة العبيكان – الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ ه / ١٩٩٨ م .

٢٩٠ – كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ، لحاجى خليفة ، تح محمد شرف الدين ، رفعت بيلكه ، دار الفكر إحياء التراث العربي –بيروت .

٢٩١ – كفاية الأخيار فى حل غاية الاختصار ، لتقى الدين الحصنى الشافعى ، تحقيق هانى الحاج ، المكتبة التوفيقية .

٢٩٢ – كفاية الطالب الرباني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، لعلي بن خلف المنوفي ، تح أحمد حمدي إمام ، مطبعة المدني – القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٧ ه / ١٩٨٧ م .

٢٩٣ – كفاية الْمُعاني في حروف المعاني ، لعبد الله بن محمد بن إسماعيل البِيتوشي ، تح شفيع برهاني ، دار اقرأ – دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٦ ه / ٢٠٠٥ م .

٢٩٤ – كنز العمال في سنن الأقوال و الأفعال ، لعلي بن حسام الدين الهندي ، تح الشيخ بكر حياني ، الشيخ صفوة السقا ، مؤسسة الرسالة – بيروت .

٢٩٥ – لباب النقول في أسباب النزول بحاشية تفسير الجلالين ، لجلال الدين السيوطي ، مكتبة الصفا – القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٢ ه / ٢٠٠٢ م .

٢٩٦ – اللباب في علوم الكتاب ، عمر بن علي بن عادل الحنبلي ، تح عادل أحمد عبد الموجود و آخرين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ م .

٢٩٧ – لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ ، لتقي الدين محمد بن فهد المكي ، تصحيح محمد زاهد الكوثري ، دار الكتب العلمية – بيروت .

٢٩٨ – لسان العرب ، لجمال الدين بن منظور الأنصاري ، تح عبد الله علي الكبير و آخرين ، دار المعارف – القاهرة .

٢٩٩ – لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني ، تح عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٣ ه / ٢٠٠٢ م .

٣٠٠ – اللمع في الرد على أهل الزيغ و البدع ، لأبي الحسن الأشعري ، تح د . حموده غرابه ، مطبعة مصر ١٩٥٥ م .

٣٠١ – لوامع الأنوار و سواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية ، للشيخ محمد بن أحمد السفاريني ، المكتب الإسلامي ، ط ٣ ، ١٤١١ ه / ١٩٩١ م .

٣٠٢ – المتنبي ، لمحمود محمد شاكر ، مطبعة المدني – القاهرة ، ١٤٠٧ ه / ١٩٨٧ م .

٣٠٣ – المتواري على تراجم أبواب البخاري لناصر الدين بن المنيِّر ، تح صلاح الدين مقبول ، طبع بمكتبة المعلا – الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ ه / ١٩٨٧ م .

٣٠٤ – المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر ، لأبي الفتح بن الأثير ، تح د . أحمد الحوفي ، د. بدوي طبانة ، دار نهضة مصر – القاهرة ، ط ٢ .

٣٠٥ – مجاز القرآن صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٣٧٤ ه / ١٩٥٤ م ، تح د . فؤاد سزكين .

٣٠٦ – مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤ ه / ١٩٥٥ م .

٣٠٧ – مجمع الزوائد و منبع الفوائد ، لنور الدين الهيثمي ، تح عبد الله الدرويش و سماه بغية الرائد ، دار الفكر – بيروت ، ١٤١٤ ه / ١٩٩٤ م .

٣٠٨ – مجموع أشعار العرب و هو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ، تصحيح وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة – الكويت .

٣٠٩ – المجموع شرح المهذب للنووي ، تحقيق و إكمال الشيخ محمد نجيب المطيعي ، مكتبة الإرشاد – جدة ، السعودية .

٣١٠ – مجموعة الفتاوى ، لتقي الدين بن تيمية ، تح عامر الجزار و أنور الباز ، مكتبة العبيكان – الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩ ه / ١٩٩٨ م .

٣١١ – محاسن التأويل ، لمحمد جمال الدين القاسمي ، تح محمد فؤاد عبد الباقي ، ط ١ ، ١٣٧٦ هـ ، ١٩٥٧ م .

٣١٢ – محاضرات في المنطق ، د مختار محمود عطا الله ، دار الثقافة العربية – القاهرة .

٣١٣ – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها ، لأبي الفتح بن جني ، تح على النجدي ناصف و آخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ، ١٤١٥ ه / ١٩٩٤ م .

٣١٤ – المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ ه / ٢٠٠١ م ، تح عبد السلام عبد الشافي محمد .
٣١٥ – المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، تح د . طه جابر فياض العلواني .
٣١٦ – المحكم و المحيط الأعظم لأبي الحسن بن سيده ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١ ه / ٢٠٠٠ م ، تح د . عبد الحميد هنداوي .
٣١٧ – مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية و المعطلة لابن القيم ، اختصره محمد بن الموصلي ، دار الحديث – القاهرة ، ١٤٢٥ ه / ٢٠٠٤ م ، تح سيد إبراهيم .
٣١٨ – مختصر العلو للعلي الغفار ، لشمس الدين الذهبي ، المكتب الإسلامي – دمشق ، ط ١ ، ١٤٠١ ه / ١٩٨١ م ، تح محمد ناصر الدين الألباني .
٣١٩ – مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه الحسين بن أحمد ، مكتبة المتنبي – القاهرة ، تح برجستراسر و آثر جفري .
٣٢٠ – مدارج السالكين بين إياك نعبد و إياك نستعين ، لابن قيم الجوزية ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ضبطه لجنة من العلماء .
٣٢١ – المدونة الكبرى للإمام مالك رواية سحنون ، مطبعة السعادة – مصر ، ١٣٢٣ ه .
٣٢٢ – مرآة الجنان و عبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لأبي محمد اليافعي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ ه / ١٩٩٧ م ، تح خليل المنصور .
٣٢٣ – المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير (٦٢٠ : ٦٨٣ ه) عرض و نقد ، للأستاذ صالح بن غرم الله الغامدي ، دار الأندلس للنشر – حائل ، ط ١ ، ١٤١٨ ه / ١٩٩٨ م .
٣٢٤ – المسائل و الرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة ، لعبد الإله بن سلمان بن سالم ، دار طيبة – الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢ ه / ١٩٩١ م .
٣٢٥ – المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم ، و بذيله تتبع الأوهام لمقبل الوادعي ، دار الحرمين – القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ م .
٣٢٦ – المستصفى في علم الأصول ، لأبي حامد الغزالي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ ه / ١٩٨٣ م .

٣٢٧ – المسند للإمام أحمد بن حنبل ، تح أحمد محمد شاكر ، دار الحديث – القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٥ م .

٣٢٨ – مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف ، للشيخ محمد عليان المرزوقي ، مطبوع مع تفسير الكشاف ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ٥ ، ٢٠٠٩ م .

٣٢٩ – المصنف ، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تح حبيب الرحمن الأعظمي ، المجلس العلمي – كراتشي ، باكستان ، ط ١ ، ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م .

٣٣٠ – المصنف لأبي بكر بن أبي شيبة ، تحقيق : محمد عوامة ، دار القبلة – جدة ، السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٦ م .

٣٣١ – معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد ، الشيخ حافظ بن أحمد حكمي ، تح محمد بن عيادي بن عبد الحليم ، مكتبة الصفا – القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٤ ه / ٢٠٠٤ م .

٣٣٢ – المعارف ، لابن قتيبة الدينوري ، دار المعارف – القاهرة ، ط ٤ ، تح د . ثروت عكاشة .

٣٣٣ – معالم أصول الدين لفخر الدين الرازي ، تح د . أحمد حجازي السقا ، مكتبة الإيمان – المنصورة ، ط ١ ، ١٤٢٠ ه / ١٩٩٩ م .

٣٣٤ – معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تح محمد على النجار ، أحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب – بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٣ ه / ١٩٨٣ م .

٣٣٥ – معاني القرآن و إعرابه ، لأبي إسحاق الزجاج ، تح د . عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب – بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ ه / ١٩٨٨ م .

٣٣٦ – معجز أحمد " شرح ديوان أبي الطيب المتنبي " ، لأبي العلاء المعري ، تح د . عبد المجيد دياب ، دار المعارف – القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٣ ه / ١٩٩٢ م .

٣٣٧ – معجم اصطلاحات أصول الفقه ، لعبد المنان الراسخ ، دار ابن حزم – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤ ه / ٢٠٠٣ م .

٣٣٨ – معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ياقوت الحموي الرومي ، تح د إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .

٣٣٩ – معجم البلدان لشهاب الدين ياقوت الحموي ، دار صادر – بيروت – ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

٣٤٠ – معجم الشعراء ، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني ، تح د . كرنكو ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٢ ه / ١٩٨٢ م .

٣٤١ – معجم ألفاظ العقيدة ، لعامر عبد الله فالح ، مكتبة العبيكان – الريـاض ، ط ١ ، ١٤١٧ ه / ١٩٩٧ م .

٣٤٢ – معجم ألقاب الشعراء ، د سامي مكي العاني ، مكتبـة الفـلاح – دبـي ، ط ١ ، ١٤٠٢ ه / ١٩٨٢ م .

٣٤٣ – معجم القراءات ، د . عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين – دمـشق ، ط ١ ، ١٤٢٢ ه / ٢٠٠٢ م .

٣٤٤ – المعجم الكبير ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تح حمدي عبد المجيـد السلفي ، مكتبة ابن تيمية – القاهرة ، ط ٢ .

٣٤٥ – معجم المصنفات الواردة في فتح الباري ، لمشهور بن حسن بن سلمان و رائد بن صبري ، دار الهجرة – الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢ ه / ١٩٩١ م .

٣٤٦ – المعجم المفصل في علوم البلاغة ، د . إنعام فوال عكاوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧ ه / ١٩٩٦ م .

٣٤٧ – المعجم المفهرس للقرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ١٣٦٤ هـ .

٣٤٨ – معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، عمر رضـا كحالـة ، مؤسـسة الرسالة – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .

٣٤٩ – المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، مكتبة الشروق الدولية – القاهرة ، ط ٤ ، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م .

٣٥٠ – معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تح عبـد الـسلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، ١٣٩٩ ه / ١٩٧٩ م .

٣٥١ – معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار ، لشمس الدين الذهبي ، تـح د . طيار آلتي قولاج ، سلسلة عيون التراث الإسلامي – استانبول ، ١٤١٦ ه / ١٩٩٥ م .

٣٥٢ – معيد النعم و مبيد النقم ، لتاج الدين السبكي ، تح محمد علي النجار و آخـرين ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٣ ه / ١٩٩٣ م .

٣٥٣ – المعين فى طبقات المحدثين ، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الذهبى ، تـح محمد السعيد بن بسيوني ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٩ ه / ١٩٩٨ م .

٣٥٤ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيـق د . مـازن المبارك و آخرين ، دار الفكر – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٥ م .

٣٥٥ – مفتاح السعادة و مصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لأحمد بـن مـصطفى طاش كبرى زاده ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ ه / ١٩٨٥ م .

٣٥٦ – مفتاح العلوم ، ليوسف بن محمد بن علي السكاكي ، تح نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ ه / ١٩٨٧ م .
٣٥٧ – مفتاح دار السعادة و منشور ولاية أهل العلم و الإرادة ، لابن قيم الجوزية ، تح علي بن حسن بن علي الحلبي ، دار ابن عفان – الخبر ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٦ ه / ١٩٩٦ م .
٣٥٨ – المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الجيل – بيروت ، ط ٢ ، ١٣٢٣ هـ .
٣٥٩ – المفضليات ، للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي الكوفي ، تح أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف – القاهرة ، ط ٦ .
٣٦٠ – المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي ، تح محيي الدين مستو و آخرين ، دار ابن كثير – دمشق ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦ م .
٣٦١ – المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تح عبد الله محمد الصديق ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٣٩٩ ه / ١٩٧٩ م .
٣٦٢ – مقالات الإسلاميين و اختلاف المصلين ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – بيروت ، ١٤١٩ ه / ١٩٩٩ م .
٣٦٣ – المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى ، لأبي حامد الغزالي ، تح د . فضله شماده ، دار المشرق – بيروت ، ١٩٧١ م .
٣٦٤ – المقفى الكبير ، للمقريزي ، تح محمد اليعلاوي ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ ه / ١٩٩١ م .
٣٦٥ – الملل و النحل ، لمحمد عبد الكريم الشهرستاني ، تح أبي عبد الرحمن المكي ، مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة ، ط ٢ ، ١٤٢٨ ه / ٢٠٠٧ م .
٣٦٦ – مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، لأبي الفرج بن الجوزي ، تح حلمي بن محمد بن إسماعيل ، دار ابن خلدون – اسكندرية ، ١٤١٦ ه / ١٩٩٦ م .
٣٦٧ – المنتظم فى تاريخ الأمم و الملوك ، لابن الجوزى ، تح محمد عبد القادر عطا و آخرين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ ه / ١٩٩٢ م .
٣٦٨ – المنثور في القواعد ، لبدر الدين الزركشي ، تح د . تيسير فائق أحمد ، وزارة الأوقاف – الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢ ه / ١٩٨٢ م .

٣٦٩ – منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، تح د . محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ط ١ ، ١٤٠٦ ه / ١٩٨٦ م .

٣٧٠ – منهج الزمخشري في تفسير القرآن و بيان إعجازه ، للدكتور مصطفى الصاوي الجويني ، دار المعارف – مصر ، ط ٢ .

٣٧١ – المنهل الصافى و المستوفى بعد الوافى لجمال الدين بن تغربردى ، تح د محمد محمد أمين ، د . سعيد عبد الفتاح ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٨٤ م .

٣٧٢ – المواعظ و الاعتبار بذكر الخطط و الآثار ، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي ، تح د . محمد زينهم ، مديحة لشرقاوي ، مكتبة مدبولي – القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .

٣٧٣ – مواهب الجليل شرح مختصر خليل ، للحطاب الرعيني ، تح الشيخ زكريا عميرات ، دار عالم الكتب .

٣٧٤ – موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، للشيخ خالد الأزهري ، تح د البدراوي زهران ، الشركة المصرية العالمية للنشر – الجيزة ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .

٣٧٥ – الموطأ ، للإمام مالك بن أنس ، تح محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة .

٣٧٦ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، لشمس الدين الذهبي ، تح علي محمد معوض و آخر ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ ه / ١٩٩٥ م .

٣٧٧ – النبوات ، لتقي الدين بن تيمية ، تح د . عبد العزيز بن صالح الطويان ، مكتبة أضواء السلف – الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠ ه / ٢٠٠٠ م .

٣٧٨ – نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي ، تح عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ ه / ١٩٩٢ م .

٣٧٩ – نثر الورود على مراقي السعود ، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي ، تح هيثم خليفة طعيمي ، المكتبة العصرية – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٥ ه / ٢٠٠٤ م .

٣٨٠ – النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة ، ليوسف بن تغري بردي ، تح محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ ه / ١٩٩٢ م .

٣٨١ – نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري ، تح د . إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار – الأردن ، ط ٣ ، ١٤٠٥ ه / ١٩٨٥ م .

٣٨٢ – نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، للدكتور علي سامي النشار ، دار المعارف – القاهرة ، ط ٩ .

٣٨٣ – النشر في القراءات العشر ، لمحمد بن محمد بن الجزري تح محمد بن محفـوظ الشنقيطي ، رسالة ماجستير بكلية الدعوة ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٥ ه / ٢٠٠٤ م .
٣٨٤ – نضرة الإغريض في نصرة القريض ، المظفر بن الفضل العلوي ، تح د . نهـى عارف الحسن ، مجمع اللغة العربية – دمشق ، ١٣٩٦ ه / ١٩٧٦ م .
٣٨٥ – نفائس الأصول في شرح المحصول ، لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي ، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، مكتبة نزار مصطفى البـاز – الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦ ه ، ١٩٩٥ م .
٣٨٦ – نكت الهميان في نكت العميان ، لصلاح الدين الصفدي ، تح أحمد زكـي بـك ، المطبعة الجمالية – القاهرة ، ١٣٢٩ ه / ١٩١١ م .
٣٨٧ – النكت و العيون ، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، علق عليـه السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية – بيروت .
٣٨٨ – نهاية السول في شرح منهاج الأصول ، لعبد الرحيم بن الحسن الإسنوي ، و معه تحقيقات للشيخ محمد بخيت المطيعي ، عالم الكتب .
٣٨٩ – النوادر ، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (٢١٥ هـ) ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط ٢ ، ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م .
٣٩٠ – النوادر و الزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات ، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن القيرواني ، تح د . عبد الفتاح الحلو ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٩ م .
٣٩١ – نواهد الأبكار و شوارد الأفكار ، لجلال الدين السيوطي ، رسالتان من جامعة أم القرى في كلية الدعوة و أصول الدين ، و هما : ١ – من أول الكتاب إلى الآيـة (٢٠) من سورة البقرة ، رسالة دكتوراه لـ د . أحمد حاج محمد عثمان . ٢ – من آية (٢١) من سورة البقرة إلى آية (١١٢) من سورة آل عمران ، رسالة دكتوراه لـ د . محمـد كمال علي .
نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، لأحمد بابا التنبكتي ، تقديم عبد الحميد عبد الله الهرامـة ، كلية الدعوة الإسلامية – طرابلس ، ط ١ ، ١٤٠٩ ه / ١٩٨٩ م .
٣٩٢ – نيل السائرين في طبقات المفسرين ، للشيخ محمد بن طاهر ، إشراف محمد طيب الطاهري ، مكتبة اليمان – الباكستان ، ط ٣ ، ١٤٢١ ه / ٢٠٠٠ م .
٣٩٣ – الهداية إلى بلوغ النهاية ، لمكي بن أبي طالب ، جامعة الـشارقة – الإمـارات ، ١٤٢٩ ه / ٢٠٠٨ م ، مجموعة رسائل علمية .

٣٩٤ – هدية العارفين أسماء المؤلفين و آثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، عن وكالة المعارف الجليلة – استنابول ١٩٥٥ م .
٣٩٥ – الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠ م .
٣٩٦ – الوجيز في أصول الفقه ، للدكتور عبد الكريم زيدان ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ٥ ، ١٤١٧ ه / ١٩٩٦ م .
٣٩٧ – الوسيط في المذهب للغزالي ، تح أحمد محمود إبراهيم ، دار السلام – القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٧ ه / ١٩٩٧ م.
٣٩٨ – الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي ، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و آخرين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ ه / ١٩٩٤ م .
٣٩٩ – وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان ، لأبى العباس بن خلكان ، تح د . إحسان عباس ، دار صادر – بيروت ، ١٩٩٤ م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	صفحة
مقدمة .	٤
القسم الأول : دراسة الكتاب .	٩
فصل تمهيدي .	١٠
المبحث الأول : التعريف بالزمخشري و كتابه .	١١
المبحث الثاني : التعريف بابن المنيِّر و كتابه .	١٨
الفصل الثاني : التعريف بالعلم العراقي .	٢٣
المبحث الأول : عصر علم الدين العراقي .	٢٤
المبحث الثاني : ترجمة علم الدين العراقي .	٢٩
الفصل الثالث : دراسة مختصر الانتصاف .	٤٢
المبحث الأول : تحقيق نسبة الكتاب للعلم العراقي .	٤٣
المبحث الثاني : تحقيق عنوان الكتاب .	٤٨
المبحث الثالث : موضوع الكتاب و فوائده .	٥٣
المبحث الرابع : منهج المؤلف .	٦٠
المبحث الخامس : نسخ الكتاب و منهج التحقيق .	٦٦
القسم الثاني : تقديم نصّ الكتاب المحقق .	٨٤
مقدمة الكتاب	٨٥
سورة الفاتحة	٨٦
سورة البقرة	١٠٢
سورة آل عمران	١٨٧
سورة النساء	٢١١
سورة المائدة	٢٥٧
سورة الأنعام	٢٩٥
سورة الأعراف	٣٢٨
سورة الأنفال	٣٥٨
سورة التوبة	٣٦٣
سورة يونس	٣٧٨
سورة هود	٣٨٦
سورة يوسف	٤٠٠
سورة الرعد	٤١٢

الملخص

الملخص

تناولت هذه الدراسة حياة علم الدين العراقي و عمله الوحيد الذي بقي بصورة كاملة ، و هو كتابه " مختصر الانتصاف من الكشاف " .

و قد جاءت هذه الدراسة مشتملة على قسمين : تناول القسم الأول دراسة الكتاب من خلال فصول ثلاثة : فصل تمهيدي للتعريف بكتاب الكشاف و صاحبه محمود بن عمر الزمخشري ، ثم التعريف بكتاب الانتصاف و صاحبه الحافظ ناصر الدين بن المنيِّر المالكي ؛ فيظهر بهذا الشجرة التي يتفرع منها كتاب العلم العراقي .

و جاء الفصل الثاني لبيان عصر علم الدين العراقي سياسيًا و اجتماعيًا و أثر ذلك على الحياة العلمية في عصره ؛ و هذا لتظهر بجلاء شخصية العلم العراقي ، ثم تعرضت لترجمته ببيان اسمه ، و مولده و أسرته ، و رحلته و شيوخه ، و مذهبه ، و حياته العلمية ، و تلاميذه ، و مؤلفاته ، و ثناء العلماء عليه ، ثم ذكر وفاته (رحمه الله) .

و جاء الفصل الثالث لدراسة الكتاب بتحقيق نسبته للعلم العراقي ، و هو أمرٌ لا شك فيه ، لكن حدثتْ أوهام و تحريفات في بعض المصنفات ؛ فتسبب ذلك في نسبة أقوال علم الدين لغيره ، و هذا أمر نبَّهت عليه هذه الدراسة ، كذلك ظهر في هذه الدراسة العنوان الصحيح لكتاب العلم العراقي الذي اعتاد العلماء على اختصاره ، و كذلك اختصرته نسخ الكتاب المخطوطة على قولين ، و العنوان الصحيح يجمع بين هذين القولين ، و العنوان الصحيح هو " الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف " .

و قد جاء في دراسة الكتاب بيانُ موضوع الكتاب ، فهو يعدُّ حاشية من حواشي تفسير الكشاف ، و كذلك ظهر مقصوده ببيان اعتزال الزمخشري في كشافه ، و قد أظهرت الدراسة أيضًا فوائد الكتاب .

و أظهرت دراسة الكتاب أيضًا منهج علم الدين العراقي في الكتاب ، و بيان تكوينه العلمي الموسوعي ، و جمعه للعلوم التي يحتاجها المفسر ؛ و هذا ما جعله من أهم العلماء في عصره ، و ظهر هذا بوضوح من خلال تعليقاته في الكتاب ، و كذلك ظهر فيها شيء من موارد العلم العراقي في كتابه .

من نتائج الدراسة :

١. التذكير بمكانة علم الدين العراقي (رحمه الله) ؛ لأنَّ هذه الدراسة اعترافٌ بأثره في الحياة العلمية بمصر في ذلك العصر ، فهو من أهم علماء مصر

في عصره أخذ عن علماء عظام مثل العز بن عبد السلام و الحافظ المنذري ، و كذلك تخرج به أعلام مثل أبو حيان الأندلسي و تقي الدين السبكي .

٢. ظهور " الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف " لعلم الـــدين العراقـــي محققًا على أربع نسخ خطية ، ليعود لمكانته بين حواشي الكـــشاف بعـــد أن كاد يُنسى و تضاف نصوصه إلى كتب أخرى .

٣. تتضح أهمية التحقيق العلمي لكتاب الانتصاف لابن المنيِّر من خـــلال مـــا ظهر من تحريف و تصحيف في الانتصاف المطبوع حيث ذكر المختـــصر الصواب ، و هو كتاب جدير بأن يكون موضوعًا لرسائل علمية لأهميته في علم التفسير .

٤. ظهر بوضوح في هذا الكتاب تطور مذاهب المتكلمين في مسائل العقيـــدة ، و هو الأمر الذي حذر منه السلف الصالح لما له من أثر على افتراق الأمة و الابتداع في الدين ؛ لأنَّ أمر العقيدة من ثوابت الدين التي لا تقبل التطور ؛ و هذا يوضِّح أهمية الرجوع إلى الأصول المسندة الصحيحة التي حفظ بها علماء السنة عقائد الإسلام من التبديل و التحريف .

و من خلال هذا الدراسة يوصي الباحث بـــ :

١ – أهمية تحقيق الجزء المتبقي من تفسير علم الدين العراقي ، و هو موجود بدار الكتب المصرية .

٢ – تحقيق حاشية الحافظ ولي الدين العراقي قاضي مصر على تفسير الكشاف ، و هي حاشية نقلت أيضًا عن علم الدين العراقي .

المستخلص

هذا البحث هو دراسة و تحقيق لحاشية مهمة على تفسير الكشاف للزمخشري ، عنوان البحث " مختصر الانتصاف من الكشاف لعلم الدين العراقي (ت : ٧٠٤ ه) دراسة و تحقيق " ، و أشرف عليه أ . د محمد محمد عثمان ، أستاذ و رئيس قسم الدراسات الإسلامية ، أ . د خالد عبد الحليم السيوطي ، أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد بكلية الآداب بسوهاج .

و قد جاء هذا البحث مشتملًا على قسمين : تناول القسم الأول دراسة الكتاب من خلال فصول ثلاثة : فصل تمهيدي للتعريف بكتاب الكشاف و صاحبه محمود بن عمر الزمخشري ، ثم التعريف بكتاب الانتصاف و صاحبه الحافظ ناصر الدين بن المنيِّر المالكي .

و جاء الفصل الثاني لبيان عصر علم الدين العراقي سياسيًا و اجتماعيًا و أثر ذلك على الحياة العلمية في عصره ، ثم تعرضت لترجمته بشيء من التفصيل .

و جاء الفصل الثالث لدراسة الكتاب بتحقيق نسبته للعلم العراقي ، و تحقيق العنوان الصحيح لكتاب العلم العراقي الذي اعتاد العلماء على اختصاره ، و هو " الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف " ، ثم بيان موضوع الكتاب و فوائده ، و بيان منهج المؤلف ، ثم وصف النسخ المخطوطة للكتاب مع بيان منهج التحقيق .

و من نتائج الدراسة :

٥. التذكير بمكانة علم الدين العراقي (رحمه الله) ؛ لأنَّ هذه الدراسة اعترافٌ بأثره في الحياة العلمية بمصر في ذلك العصر .
٦. ظهور " الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف " لعلم الدين العراقي محققًا على أربع نسخ خطية .

و من خلال هذا الدراسة يوصي الباحث بـــ :

١ – أهمية تحقيق الجزء المتبقي من تفسير علم الدين العراقي ، و هو موجود بدار الكتب المصرية .

٢ – تحقيق حاشية الحافظ ولي الدين العراقي قاضي مصر على تفسير الكشاف ، و هي حاشية نقلت أيضًا عن علم الدين العراقي .